

01

القسم الأول: التطورات الاقتصادية العامة

أولاً - الإقتصاد العالمي

1-1 استقرّ معدل نمو الاقتصاد العالمي في العام 2013 على 3,0%، أي بتراجع بسيط عنه في العام 2012 حيث بلغ 3,1%، بحسب تقارير صندوق النقد الدولي. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تراجع نمو اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية إلى 1,9% من 2,8% في السنتَيْن المشار إليهما أعلاه، قابله تقلّص الركود الاقتصادي في منطقة اليورو إلى -0,4% من -0,7%، وتحسّن النمو في كلّ من المملكة المتحدة إلى 1,7% من 0,3% واليابان إلى 1,7% من 1,4% واستقراره في كلّ من كندا والصين على 1,7% و7,7% تباعاً. وتجدر الإشارة إلى أن تراجع النمو في الولايات المتحدة في العام 2013 نتج عن ضعف النشاط في النصف الأول من العام بفعل الجهود الضخمة التي بُذلت لضبط أوضاع المالية العامة، أي التشدّد في السياسة المالية المتّبعة والتي طغت على تعافي الطلب الداخلي للقطاع الخاص. أمّا في النصف الثاني من العام، فقد نما الإقتصاد الأميركي بوتيرة متسارعة فاقت ما كان متوقّعاً بدفع من طلب محلّي مزدهر وتراكم مخزونٍ صلب ونمو مرتفع للصادرات، لا سيّما المشتقات النفطية. ويُشار هنا إلى أنه بسبب ارتفاع الإنتاج المحلّي للطاقة، وبالتالي انخفاض استيراد النفط من الخارج، تراجع العجز في ميزان الحساب الجاري للولايات المتحدة إلى 2,3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2013، وهو الأدنى منذ 15 عاماً، كما بات أدنى من العجز في الحساب الجاري للمملكة المتحدة وكندا. أمّا تراجع حدّة الركود في منطقة اليورو في العام 2013، فمردّه إلى توقّف الإنكماش بعد طول انتظار وتسجيل نمو إيجابي متواضع بدأ في الفصل الثاني من العام، الأمر الذي يعود جزئياً إلى تحسّن الطلب المحلّي الخاص وإلى خفض درجة التشدّد المالي بحيث باتت أوضاع المالية العامة أكثر ملاءمةً للاقتصاد.

2-1 وتشير توقّعات المصدر عينه إلى أن الاقتصاد العالمي سيكتسب نشاطاً متزايداً في الفترة القادمة ليرتفع معدل نموّه إلى 3,7% في العام 2014 و3,9% في العام 2015 بدفعٍ أساسي من تحسّن الأوضاع في الاقتصادات المتقدّمة التي سيزداد نموّها كمجموعة إلى حوالي 2,25% في فترة 2014 - 2015 (أي بحوالي نقطة مئوية واحدة عنه في 2013) بفعل عوامل عدّة، أهمّها سياسات مالية أقلّ تشدّداً وأوضاع نقدية عالية التيسير. أمّا معدل النمو في الدول الناشئة والنامية، فسوف يتحسّن بنسة متواضعة من 4,7% في العام 2013 إلى حوالي 5,2% في فترة 2014 - 2015 (أي بحوالي نصف نقطة مئوية عنه في 2013) إذ سيكون تحت تأثير عاملَيْن معاكسَيْن، أوّلهما التشدّد في الأوضاع المالية في العديد من هذه الدول ممّا يؤثّر على نمو الطلب المحلي، وثانيهما ارتفاع الطلب الخارجي من الاقتصادات المتقدّمة والذي سيدعم النمو. بناءً عليه، سيكون الاقتصاد الأميركي الرافعة الأهمّ لنمو الاقتصاد العالمي، إذ تشير التوقّعات إلى ارتفاع معدّل نمو الاقتصاد الأميركي إلى 2,8% في العام 2014 وإلى 3,0% في العام 2015 بسبب نمو قوي في الاستثمار السكني، واستهلاك الأفراد الصلب، وارتفاع الاستثمار الثابت غير السكني مع تحسّن ثقة المستهلكين والشركات. كما سيدعم النموَّ وضعٌ أفضلُ في المالية العامة (تشدّد مالي أقلّ) وتأجيلُ البحث في سقف الدين العام إلى آذار 2015، والذي سيحدّ من حالة عدم اليقين التي اتّسمت بها السياسة المالية الأميركية في السنوات القليلة الماضية. ويُتوقَّع أن تخرج منطقة اليورو من الركود الاقتصادي الذي عانته في السنوات القليلة الماضية لتعاود النمو المعتدل الذي سيصل معدله الى 1,0% في العام 2014 و 1,4% في العام 2015 (رغم تباين معدلات النمو بين الدول ذات المديونية المرتفعة والدول الأخرى) مع استقرار الطلب الداخلي وتحوّله إلى إيجابي وارتفاع صافي الصادرات. في المقابل، تبقى ثمّة عوامل تُلقي بثقلها على الانتعاش الاقتصادي في منطقة اليورو وعلى معدلات النمو. وهذه العوامل هي: ارتفاع معدلات البطالة والدين، الاستثمار المنخفض، فجوات الإنتاج المستمرّة

بين الناتج المحقّق والناتج الممكن، ضيق الإئتمان، والتجزّؤ أو التشتّت المالي. وترتبط جميع هذه العوامل إلى حدّ كبير بالإصلاحات البنيوية وبالإصلاحات في القطاع المالي غير المكتملة حتى الآن، وبعوامل خارجية، إضافةً إلى مستويات متدنّية قائمة من التضخم.

ويُشار في هذا الإطار إلى أن معدّل التضخم في منطقة اليورو سيكون 1% فقط في الفترة 2014 - 2015 (أي أقلّ بنصف نقطة مئوية من المعدل العائد لمجموعة دول الإقتصادات المتقدّمة). كما سيبلغ معدل البطالة فيها حوالي 12% بالمقارنة مع حوالي 7,5% لمجموعة دول الإقتصادات المتقدّمة. كما ستشهد كندا والمملكة المتحدة ارتفاعاً في معدلات النمو يزيد عن نصف نقطة مئوية. وستظلّ الصين تشهد معدلات نمو مرتفعة إنما بوتيرة متراجعة من 7,7% في العام 2013 إلى 7,5% في العام 2014 و7,3% في العام 2015 لأسباب دورية وهيكلية، ومع سعي السلطات الصينية إلى كبح الإئتمان والدفع قُدُماً بالإصلاحات.

3-1 على صعيد السياسات، ترى تقارير صندوق النقد الدولي بالإستناد إلى التطورات الإقتصادية العالمية الحاصلة والمرتقبة التي تمّ اختصارها أعلاه أنه يتعيّن على الإقتصادات المتقدّمة، وتحديداً اقتصاد منطقة اليورو، اعتماد سلّة من السياسات. أوّلها زيادة التيسير النقدي وعبر تدابير غير تقليدية تساعد في تحقيق مستوى من النمو والتضخم يتلاءم مع الأهداف الموضوعة من قِبَل السلطات ويحول دون احتمالات وصول التضخم إلى مستويات منخفضة جداً وحصول انكماش اقتصادي. ثانيها إستكمال إصلاح الخلل في الأنظمة المصرفية، وتحديداً ميزانيات المصارف ضمن إطار إعادة رسملة المصارف الضعيفة ومراجعة جودة الأصول لإنعاش الإئتمان وتحسين الثقة. ثالثها السير قُدُماً في اعتماد الاتّحاد المصرفي نظراً إلى مزاياه المتعدّدة. رابعها إعطاء دفعة للناتج الممكن، على سبيل المثال، عن طريق إصلاحات تحقّق تكافؤ الفرص والمرونة في أسواق العمل وتخفيف الحواجز أمام دخول أسواق السلع والخدمات. وينبغي أيضاً، في ما يتعلّق بالولايات المتّحدة، أن يُدار التحوّل في مسار السياسة النقدية الأميركية بعناية لجهة تجنّب العجلة في إيقاف التيسير النقدي تلاؤماً مع آفاق النمو والتضخم والاستقرار المالي التي تمّ استعراضها حيث ما تزال بنية العمل تتّسم بالضبط المالي وفجوات ناتج كبيرة وتضخم منخفض جداً، ما يستدعي أن تظلّ السياسة النقدية تيسيرية على المدى المنظور.

4-1 كما يتعيّن على صانعي السياسات في اقتصادات الدول النامية والناشئة أولاً السماح لأسعار الصرف بالتفاعل مع التغيّرات في أساسيّات الاقتصاد لديها، تصحيحاً لأوضاع الحسابات الخارجية مع التحوّط من مخاطر التصحيح غير المنظّم، أي التدخّل عند الضرورة للحدّ من حدّة التقلّبات وتجنّب أية اضطرابات نقدية. وثانياً العمل على ضبط أوضاع المالية العامة ما لم يشهد الوضع الإقتصادي أيَّ تدهور. وثالثاً التشدّد في السياسة النقدية حيث يتمّ تجاوز التضخم المستهدف باستمرار ووضع إطار لهذه السياسة يتمتّع بالشفافية والمصداقية تعزيزاً للفعالية. ورابعاً اتّخاذ إجراءات إحترازية لحماية الإستقرار المالي. وخامساً، إجراء المزيد من الإصلاحات الهيكلية من استثمار في البنى التحتية العامة وإزالة المعوقات أمام دخول السلع والمنتجات وإعادة توازن النمو بتحويل التركيز مثلاً - في حالة الصين- إلى الاستهلاك بدلاً من الاستثمار.

5-1 وتكتسب النصائح الكلاسيكية للدول النامية والناشئة أهمية خاصة بالنظر إلى التطورات المحتملة، وأهمها العودة إلى سياسة نقدية طبيعية، بمعنى الخروج من مرحلة التيسير الكمّي ومن أسعار فائدة أساسية تقارب الصفر، إذ يزداد اقتناع الأسواق وأصحاب الشأن يوماً بعد يوم بأن السياسة النقدية الأميركية اقتربت جداً من نقطة التحوّل مع بدء السحب التدريجي لتدابير التيسير الكمّي، والذي يُتوقَّع أن ينتهي في الخريف الجاري. ومن التداعيات المترتّبة على ذلك إرتفاع عائدات السندات الطويلة الأجل في الولايات المتحدة وفي كثير من الإقتصادات الأخرى. وقد يؤدّي إرتفاع أسعار الفائدة الطويلة الأجل في الدول المتقدّمة إلى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وإلى تحوّل جزئي في اتّجاه التدفّقات الرأسمالية (من الدول النامية باتّجاه الدول المتقدّمة) وإعادة توطين أموال المستثمرين في الولايات المتّحدة. فتصبح عندئذ البلدان ذات المالية العامة الضعيفة أو تلك التي تعاني من تضخم مرتفع معرّضةً للخطر بشكل خاص (خطر الحدّ من الاستثمارات وإعاقة النمو). والجدير ذكره أن الأموال الوافدة من البلدان الناشئة إلى البلدان المتقدّمة بلغت 28 مليار دولار في العام 2012 لترتفع إلى 50 ملياراً في العام 2013.

من هنا، فإن العودة إلى سياسة نقدية أميركية طبيعية قد تدفع بلدان الأسواق الصاعدة التي تعاني من مواطن ضعف إلى إجراء عمليات تصحيح مرغوب فيها تتمثل بإعادة توزيع التدفّقات الرأسمالية وتخفيض سعر العملة، ما يساعد على تخفيف المشكلات المتنامية في القدرة التنافسية وفي مواجهة اضطرابات حادّة في موازين المدفوعات. ثم أن النصائح للدول المتقدّمة تكتسب أهمية خاصة أيضاً بالنظر إلى توقّعات التضخم لهذه الدول، ولا سيما منطقة اليورو، حيث ستكون متدنّية جداً وأقلّ من المستهدفة، والتي ساهمت في حصولها إلى حدّ بعيد فجوات الناتج الكبيرة وانخفاضات أسعار السلع الأوّلية. وقد تترتّب على ذلك نتائج، منها ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وزيادة أعباء المديونية على القطاعَيْن العام والخاص وتراجع الطلب والناتج في الدول المتقدّمة.

معدلات نمو الإقتصاد العالمي في عامَيْ 2012 و2013 وتلك المتوقّعة لعامَيْ 2014 و2015

	محقّق		متوقّع	
	2012	2013	2014	2015
الإقتصاد العالمي	**3,1**	**3,0**	**3,7**	**3,9**
البلدان المتطورة، منها:	**1,4**	**1,3**	**2,2**	**2,3**
الولايات المتحدة الأميركية	2,8	1,9	2,8	3,0
منطقة اليورو	-0,7	-0,4	1,0	1,4
اليابان	1,4	1,7	1,7	1,0
كندا	1,7	1,7	2,2	2,4
المملكة المتحدة	0,3	1,7	2,4	2,2
الدول الناشئة والنامية، منها:	**4,9**	**4,7**	**5,1**	**5,4**
أفريقيا	4,8	5,1	6,1	5,8
أوروبا الوسطى والشرقية	1,4	2,5	2,8	3,1
كومنولث الدول المستقلة بما فيها روسيا (CIS)	3,4	2,1	2,6	3,1
دول آسيا النامية، منها:	**6,4**	**6,5**	**6,7**	**6,8**
الصين	7,7	7,7	7.5	7,3
الهند	3,2	4,4	5,4	6,4
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	4,1	2,4	3,3	4,8
أميركا الوسطى والجنوبية والكاريبي	3,0	2,6	3,0	3,3

المصدر: تقرير الإقتصاد العالمي WEO / صندوق النقد الدولي

1-6 منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في العام 2013، انخفض معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 2,2% مقابل 4,1% في العام 2012. وجاء دون معدل النمو العالمي في العام 2013 بعد أن كان تجاوزه في العام الذي سبق. إلاّ أنه من المتوقّع أن يعاود ارتفاعه إلى 3,2% في العام 2014 ثم إلى 4,5% في العام 2015. والجدير ذكره أن معدلات النمو المسجّلة في العام 2013 تباينت بين الدول المصدّرة للنفط وتلك المستوردة له.

1-7 في ما يتعلّق **بالبلدان المصدّرة للنفط**، فقد أدّى الانخفاض في إنتاج النفط إلى تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي في العام 2013 إلى حوالي 2% مقابل أكثر من 4% في العام 2012، مع توقّع عودته إلى الارتفاع في العام 2014 إلى حوالي 3,4% جرّاء استمرار قوة النشاط غير النفطي واستقرار الإنتاج النفطي. ومع احتمال تراجع الإيرادات النفطية في الدول المصدّرة للنفط، سوف تتراجع نسبة الفائض في ميزان الحساب الجاري قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي من 3,9% في العام 2013 إلى 3,3% في العام 2014. وستبقى القطاعات غير النفطية، وبخاصة البناء وتجارة التجزئة، محرّك النشاط الاقتصادي تدعمها مستويات الإنفاق العام المرتفعة على البنية التحتية والائتمان المصرفي القوي للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك الإنفاق على إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات في البلدان غير الأعضاء في المجلس (كالجزائر والعراق وليبيا واليمن). وسيؤدّي خفض الاعتماد على النفط إلى رفع نمو الإنتاجية وتعزيز النمو الممكن والحدّ من تقلّب الناتج. وقد حقّق الكثير من البلدان تقدماً في تنويع الاقتصاد كما يتّضح من تزايد نسبة الناتج غير النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي.

1-8 يُذكر أن تعافي إنتاج النفط في المستقبل القريب من خارج دول مجلس التعاون الخليجي واستمرار نمو الإنتاج من المصادر غير التقليدية في أميركا الشمالية قد يؤثّران على إنتاج النفط في دول مجلس التعاون وعلى أسعار النفط العالمية. وفي هذا السياق، تشير أسعار النفط في أسواق العقود المستقبلية إلى إمكانية انخفاض سعر النفط الخام بنحو 6 دولارات للبرميل الواحد بين عامَيْ 2013 و2015. وسينعكس انخفاض أسعار النفط على معظم البلدان من خارج مجلس التعاون الخليجي التي ستسجّل، بالرغم من تحسّن الحسابات الخارجية فيها مؤخّراً عجزاً في حساباتها الجارية عند هبوط سعر برميل النفط إلى ما دون 85 دولاراً، فضلاً عن أنها تعاني من عجز مزمن في المالية العامة.

1-9 على صعيد آخر، من المتوقّع أن يستمرّ احتواء التضخم في معظم البلدان المصدّرة للنفط. وعلى سبيل الذكر، سيبقى هذا المعدل عند مستوى 3% في دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2014 نتيجة تراجع أسعار الواردات واستمرار توافر العمالة الوافدة بأجور منخفضة. ومن المتوقّع أن ينخفض معدل التضخم تدريجياً في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون مع استمرار التشدّد في السياسة النقدية.

1-10 في ما يخصّ **البلدان المستوردة للنفط**، ظلّ النمو محدوداً فاستقرّ على نحو 3% في العام 2013، وهو بعيد عن متوسطه التاريخي البالغ 5%، ومن المحتمل أن يبقى على مستوى 3% في العام 2014. وكان النمو في العام 2013 المتولّد عن الطلب الاستهلاكي المحلي في الأساس مرتكزاً على التدفّقات الكبيرة من العاملين في الخارج ودعم السلع والإنفاق على أجور القطاع العام، فيما استمرّ ضعف الاستثمار الخاص وسط التحوّلات السياسية والنزاعات في تسبّب الخسارة في النشاط الاقتصادي في

هذه الدول. وكان للصراع الدائر في سورية انعكاسات إقليمية واسعة النطاق، وتعرّضت بنتيجته بعض البلدان لاضطرابات اجتماعية-اقتصادية بالإضافة إلى الاضطرابات الأمنية والسياسية. إن ضعف الثقة وفي بعض الحالات العجوزات المالية الكبيرة وتحدّيات الأمن وعدم اليقين السياسي عوامل شكّلت ولا تزال عقبة أمام النمو وتوفير فرص عمل تلبّي التزايد السريع لليد العاملة. وفي العام 2013، هبط معدل التضخم في البلدان المستوردة للنفط بسبب بطء النشاط الاقتصادي، علاوةً على التشدّد في السياسة النقدية في بعض الحالات. ويتعيّن على هذه البلدان إجراء تحوّلات اقتصادية عميقة وإعطاء دفع للاستثمارات والصادرات لتحقيق المزيد من النمو وخلق فرص عمل.

ثانياً - الاقتصاد اللبناني

2-1 في لبنان، لم يختلف المشهد الاقتصادي في العام 2013 كثيراً عمّا كانه في العامَيْن المنصرمَيْن. إذ تشير تقديرات مصرف لبنان غير النهائية إلى أن الاقتصاد اللبناني نما في العام 2013 بمعدل 2,5% مقابل نمو قدّرته إدارة الإحصاء المركزي بالنسبة ذاتها لعام 2012 وبـ 2,0% لعام 2011. فيما تشير مصادر صندوق النقد الدولي (بعثة الصندوق المعنيّة بالمادة الرابعة) إلى متوسط نمو قدرُه 2% في السنتَيْن الماضيتَيْن. وقد يقارن البعض هذه المعدلات بتلك الإستثنائية التي سادت في فترة 2007-2010 والتي بلغت في المتوسط حوالي 9,0% للدلالة على انعكاسات الأزمة السورية ومتفرّعاتها على أداء الإقتصاد اللبناني، وهو أمر غير دقيق حتماً ومُبالغ فيه. إن الواقعية والموضوعية تفرضان اعتماد فترة زمنية أطول للمقارنة تشمل ظروفاً طبيعية أو طبيعية واستثنائية معاً، وهو ما يُعرف بالمنحى على الأمد البعيد. فمعدل النمو خلال العقدَيْن الماضيَيْن كان في حدود 4% في المتوسط، وهو بالتالي الركيزة الأفضل لإجراء المقارنات.

ويُلاحظ أنّ معدّل النمو في لبنان عام 2013 جاء أدنى من معدل نمو الإقتصاد العالمي البالغ 3,0%، وأيضاً أدنى بقليل من متوسّط النمو في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المقدّر بـ2,7%، كما كان بعيداً عن معدّل النمو الذي سجّلته دول مجلس التعاون الخليجي والذي قارب 4%، علماً أنّ الإقتصاد اللبناني يرتبط عادةً على نحو وثيق باقتصادات هذه البلدان من حيث الصادرات وحركة السيّاح وتحويلات العاملين والاستثمارات الأجنبية، غير أن الظروف السائدة في لبنان لم تسمح لهذا الارتباط بأخذ مداه الطبيعي الكامل.

2-2 وطبع العام 2013 أيضاً وأيضاً تفاقمُ التجاذبات السياسية والتفلّت الأمني في البلاد ودخول أعداد إضافية من النازحين السوريّين مع ازدياد الوضع تأزّماً في سورية، إضافةً إلى شلل حكومي لمدة ناهزت السنة، ما أثّر سلباً على عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية، لا سيّما البناء والتجارة والسياحة، وبالتالي على الأداء الاقتصادي ككلّ. ولقد تراجعت الحركة السياحية في العام 2013 على نحو لافت للسنة الثالثة على التوالي، وهي تشكّل جزءاً هامّاً من نشاط العديد من القطاعات الإقتصادية، وتراجعت بالتالي الإيرادات الناتجة عنها، ليس فقط تحت تأثير انحسار التوافد عبر البرّ إلى لبنان بسبب الأحداث في سورية وعلى الحدود اللبنانية-السورية، إنّما أيضاً بفعل غياب سلطة الدولة الفاعلة ما جعل الحكومات الخليجية تبقي على نصح رعاياها بعدم السفر إلى لبنان. وظلّت حركة الإستثمارات الداخلية والخارجية خجولة في ظلّ حالة التريث والترقّب

لما ستؤول إليه الأمور. فتراجع القطاع العقاري للسنة الثالثة على التوالي، كما تراجعت الإستثمارات الأجنبية المباشرة. وتأثّرت سلباً الحركة التجارية الضيّقة أصلاً بالحوادث الأمنية والتفجيرات المتنقّلة التي عزّزت مشاعر القلق والخوف عند المستهلك وأضعفت الثقة لدى المستثمرين، هذا فضلاً عن تكبّد اللبنانيّين خسائر بالغة في الأرواح والممتلكات. وتفاقم أيضاً وضع المالية العامة ووضع الدين العام. في المقابل، ازدادت قليلاً تحويلات العاملين في الخارج إلى لبنان، كما تابعت التسليفات المصرفية ارتفاعها بنسبة جيّدة في العام 2013 مستفيدةً إلى حدّ كبير من الحزمة التسليفية لمصرف لبنان، ما ساهم كما هي الحال دائماً في دعم الحركة الإستهلاكية والإستثمارية. يُضاف إلى ذلك أن وجود النازحين السوريّين في لبنان، سواء من الفئات الفقيرة أم الميسورة بوجه خاص، زاد أيضاً حجم الطلب على السلع والخدمات.

الناتج المحلّي الإجمالي، الحساب الجاري، ومعدلات النمو والتضخم

	2011	2012	2013
معدّل النمو الحقيقي (%)	2,0	2,5	2,5
تغيّر أسعار الاستهلاك* (متوسط الفترة) (%)	5,0	6,6	5,5
معدل التضخم GDP deflator (%)	3,4	4,6	3,5
الناتج المحلي الإجمالي (مليار ليرة)	60419	64778	68721
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	40,1	43,0	45,6
عجز الحساب الجاري/الناتج المحلي (%)	-15,7	-15,7	-16,2

مصادر المعلومات: مديرية الإحصاء المركزي- مصرف لبنان- صندوق النقد الدولي

*أرقام قابلة للتصحيح

2-3 وفي العام 2013، انعكس الاختلاف السياسي الحادّ أيضاً على ملفّ استخراج النفط والغاز، وأعيد تأجيل الإفادة من هذه الثروة الطبيعية لفترة زمنية إضافية على خلفيات سياسية وتقنية. ويُخشى أن يؤدّي هذا الانقسام وانعدام الرؤية الموحّدة إذا ما استمرّ طويلاً إلى إضعاف قدرة لبنان التفاوضية والتسويقية وإلى خسارة صدقيّته وسمعته الدولية وانسحاب كبرى الشركات العالمية في مجال التنقيب والاستخراج من المناقصات. هذا فضلاً عن إمكانية استغلال إسرائيل التباطؤ في استخراج المواد البترولية للاستيلاء على جزء من الثروة النفطية على الحدود المتاخمة لها.

2-4 وانطلاقاً من أرقام إدارة الإحصاء المركزي للناتج المحلّي الإجمالي بقيمة 60419 مليار ليرة (40,1 مليار دولار) في العام 2011 وتقديرات هذه الإدارة للنمو والتضخم في العام 2012، يكون الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ 64778 مليار ليرة (43,0 مليار دولار) في العام 2012. وعلى أساس نمو حقيقي نسبتُه 2,5% وتضخّم بمعدل 3,5% في العام 2013 استناداً إلى تقديرات مصرف لبنان، يكون الناتج المحلّي الإجمالي الإسمي قد ارتفع إلى حوالي 68721 مليار ليرة (45,6 مليار دولار أميركي) في العام 2013. وهي أرقام يجب اعتمادها بحذر في انتظار صدور الأرقام النهائية من مصادرها الرسمية.

2-5 وشهدت معظم المؤشّرات الإقتصادية المتوافرة في العام 2013 ارتفاعاً معتدلاً بالمقارنة مع العام الذي سبق فيما تراجع البعض القليل الآخر، عاكسةً إلى حدّ ما يتمّ تداوله من نمو إقتصادي في العام 2013. ومن هذه المؤشّرات نذكر:

- ارتفاع بسيط لحجم الشيكات المتقاصة بنسبة 1,9% مقابل تراجعه بنسبة 1,5% في العام 2012، وذلك عائد على الأرجح إلى تباطؤ أو تراجع قطاعَيْ التجارة والبناء.
- ازدياد حركة القادمين إلى لبنان عبر المطار بنسبة 4,7% مقابل ارتفاع بنسبة 2,9% في العام 2012.
- ارتفاع بسيط لإجمالي كميّات السلع المستوردة بنسبة 1,6% في العام 2013 مقابل ارتفاعها بنسبة 3,8% في العام 2012 كمؤشّر إلى حركة استهلاك الأُسَر وإنتاج السلع.
- ارتفاع إجمالي كميات السلع المصدّرة بنسبة 6,7% في العام 2013 مقابل انخفاضها بنسبة 4,3% في العام الذي سبق.
- ارتفاع بسيط للإيرادات من الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 0,6% بعد تراجعها بنسبة 0,7% في العام الذي سبقه، علماً أن ضريبة القيمة المضافة مؤشّر هام على الإستهلاك.
- استمرار تراجع عدد السيّاح ولو بوتيرة أبطأ: بنسبة 6,7% في العام 2013 و17,5% في العام 2012.
- تقلّص مساحات البناء المرخّصة بنسبة 12% مقابل تراجعها بنسبة 10,8% في العام 2012. في المقابل، ازدادت كمّيات الإسمنت المسلّمة بنسبة 9,8% في العام 2013.

- ارتفاع حجم البضائع المفرغة والمشحونة في مرفأ بيروت بنسبة 14,2% في العام 2013 مقابل ارتفاعها بنسبة 8,1% في العام 2012.

- زيادة إنتاج الكهرباء بنسبة 10,3% في العام 2013 مقابل تراجعه بنسبة 11,5% في العام 2012.

6-2 في موازاة ذلك، عمدت وكالات التصنيف الائتماني إلى تغيير تصنيف لبنان السيادي. ففي أيار 2013، ثبّتت وكالة موديز (Moody's) تصنيف سندات الحكومة اللبنانية عند ب1 (B1) إنما غيّرت الآفاق من "مستقرّ" إلى "سلبي". وفي تشرين الثاني 2013، خفّضت ستاندرد أند بورز (Standard & Poor's) تصنيف لبنان من ب إلى ب- (B-) مع نظرة سلبية. وفي كانون الأول 2013، أبقت مؤسسة فيتش (Fitch) على تصنيف لبنان الطويل الأجل بالليرة وبالعملات الأجنبية عند درجة ب B، إنّما خفّضت الآفاق من "ثابتة" إلى "سلبية". لكنَّ السوق لم تتأثّر بالتصنيفات السلبية بل حافظت معدلات الفائدة على سندات الخزينة على استقرارها، حتى أن هامش التأمين على المخاطر المحتملة للقصور الائتماني (CDS)، والذي يعكس النظرة السوقية إلى مخاطر البلد، تراجع إلى حوالي 410 نقاط في نهاية العام 2013 مقابل 460 نقطة في نهاية العام 2012، مع الإشارة إلى أنه، عند إعداد هذا التقرير، بلغ هذا الهامش 350 نقطة وهو أدنى مستوى له. إن لبنان يستدين حالياً بكلفة تُعتبر الأدنى، وهي عند مستويات مماثلة لتلك المسجَّلة في الدول المصنّفة ب+ (B+) أو حتى ب ب ب (BBB). وفي تطوّر ايجابي، رفعت ستاندرد أند بورز، في نيسان 2014، آفاق لبنان إلى "مستقرّة" بعدما كانت "سلبية" مستندةً إلى قدرة الحكومة اللبنانية على تأمين حاجاتها الاقتراضية مدعومةً بقوة تدفّق الودائع إلى النظام المالي رغم المناخ الداخلي والخارجي الصعب نسبياً. وأكّدت تصنيفها السيادي بالعملة الأجنبية والمحلّية عند ب-/ب (B-/B) على المديَيْن الطويل والقصير تباعاً.

وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي أخذ هذه التصنيفات في الاعتبار لأنها تؤثّر على قرارات المستثمرين العالميّين، كما تشكّل عبئاً على تثقيل المصارف في ما يتعلّق بمعدلات الملاءة. ويترتّب على توقف عمل المؤسسات الدستورية تخفيض تصنيف درجة المخاطر السيادية للبنان وتعديل التوقّعات (Outlook) من مستقرّ إلى سلبي، كما ذهبت إليه مؤخّراً وكالات التصنيف الائتماني. والمشكلة الكبرى بالنسبة إلى القطاع المالي في لبنان أن يستمرّ هذا الوضع فيجري مزيد من التخفيض لتصنيف مخاطرنا السيادية. فتضطر المصارف والمؤسسات المالية لأن تطبّق أوزان مخاطر أعلى لتثقيل موجوداتها، تظهر معها الحاجة الى زيادة الرساميل في زمنٍ رديء ينكفئ فيه المستثمرون عن لبنان ولا يقدمون.

7-2 وعلى الرغم من أن تشكيل الحكومة في الشهر الثاني من العام 2014، وما أعقبه من إجراءات أمنية ناجحة، انعكس إيجاباً على عامل الثقة وأداء مختلف الأنشطة الاقتصادية، إلاّ أنه ما زال أمام الاقتصاد اللبناني تحدّيات كثيرة منها قديمة ومنها جديدة. فإضافةً إلى تحدّيات مشكلة النازحين السوريّين إلى لبنان وتبعاتها الكثيرة الأمنية والإقتصادية والإجتماعية وتحدّيات السير قُدُماً في الملفّ النفطي، هناك تحدّيات إنتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية ومن ثم تشكيل حكومة فاعلة وإنتخاب مجلس نيابي جديد وإقرار سلسلة الرتب والرواتب.

2-8 وقد تضغط كلّ هذ التحدّيات سلباً على القطاعات الاقتصادية المختلفة وعلى المالية العامة والدين العام والنمو فيما لو لم تتمّ الانتخابات بمواعيدها وتُشكَّل الحكومة بالسرعة المطلوبة أو أُقرّت السلسلة بشكلٍ غير مدروس. ويصعب توقّع ما سيكون عليه النمو الإقتصادي في لبنان في العام 2014 نظراً لإرتباطه بالعوامل المشار إليها وبتطور الأوضاع في سورية لا بل في المنطقة ككلّ. علماً أن احتمال تشجيع مواطني دول الخليج على السفر إلى لبنان، والذي أُعلن عنه مؤخّراً، يساهم في تحسين النمو. وقد أشارت بعثة صندوق النقد الدولي المعنيّة بالمادة الرابعة في تقريرها المقتضب مؤخّراً إلى استقرار معدل النمو على 2% في العام 2014 .

2-9 وترتبط آفاق النمو الإقتصادي في لبنان على المديَيْن المتوسّط والبعيد بعوامل عدّة، أبرزها تأمين الإستقرار السياسي والأمني لضمان استمرارية تدفّق الرساميل والسيّاح والمحافظة على ثقة المستثمر اللبناني والأجنبي والمستهلك المحلي وعلى استقرار معدّلات الفائدة. كما يحتاج لبنان إلى سياسات وإجراءات اقتصادية تهدف إلى تعزيز القدرات التنافسية للسلع اللبنانية، والبحث عن أسواق جديدة لتصدير السلع وتحفيز السلع المحلية البديلة للاستيراد، وضبط أوضاع المالية العامة، وزيادة الإستثمارات العامة في البنى التحتية، وتحسين مناخ الأعمال، وإلى مزيد من التنويع في مصادر السيّاح والإستثمارات الأجنبية المباشرة. كما أن من مصلحة لبنان أيضاً أن تحقّق دول مجلس التعاون الخليجي معدّلات نمو جيّدة، نظراً إلى ارتباط لبنان الوثيق اقتصادياً بها، كونها سوقاً أساسية لصادراته السلعية والمصدر الأبرز لتحويلات العاملين إليه وللإستثمارات الأجنبية المباشرة فيه.

2-10 أخيراً وليس آخراً، يتطلّب تحقيق نمو مستدام أن تدخل الدولة فعلياً مرحلة الإصلاحات الهيكلية المنشودة، لا سيّما على صعيد خصخصة بعض المرافق الحيوية، وإشراك القطاع الخاص في مشاريع القطاع العام من خلال آليات PPP وBOT وغيرها وزيادة الاستثمارات من الداخل والخارج. وكذلك إطلاق عملية الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد وزيادة الإنتاجية، وأيضاً إصلاح الضمان الإجتماعي بهدف تقوية شبكات الأمان الإجتماعي من خلال تأمين نظام تقاعد وحماية لائق للأُجَراء في القطاع الخاص، إضافة إلى تأمين مدّخرات طويلة الأجل تُستعمل في توظيفات واستثمارات طويلة الأجل.

ثالثاً - المالية العامة في العام 2013

3-1 جاء أداء المالية العامة في لبنان في العام 2013 انعكاساً للأوضاع الأمنية والاقتصادية غير المؤاتية السائدة في البلاد ولتأثيرات الأوضاع في سورية، وامتداداً لما بدأ يشهده هذا الأداء في العام 2012. فتراجع وضع المالية العامة، إذ ارتفع العجز العام بنسبة 7,5% ليبلغ 9,3% من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مقابل 9,1% في العام 2012. وسجّل الرصيد الأوّلي للسنة الثانية على التوالي عجزاً فاق ضعف ذاك المسجّل في السنة السابقة وشكّل 0,5% من الناتج المحلي الإجمالي (0,3% في العام 2012). في حين نرى حول العالم تراجع السياسات المالية التوسّعية والتركيز على السياسات التقشّفية لمعالجة مشاكل العجز في الموازنات والمديونية العامة المرتفعة. فتخفيض مستويات العجز والمديونية العامة يُعتبر أولويات قصوى للاقتصادات المتقدّمة كما الناشئة.

المالية العامة 2011-2013 (مليار ليرة)

	2011	2012	2013	التغيّر (%) 2012/2011	التغيّر (%) 2013/2012
المقبوضات الإجمالية (موازنة +خزينة)	14070	14164	14201	0,7	0,3
المدفوعات الإجمالية (موازنة +خزينة)	17600	20081	20563	14,1	2,4
العجز العام	3530	5918	6362	67,6	7,5
الرصيد الأوّلي (+) فائض، (-) عجز	+2504	-166	-361		
العجز العام/الناتج المحلي الإجمالي (%)	5,9	9,1	9,3		
الرصيد الأوّلي/الناتج المحلي الإجمالي (%)	4,2	-0.3	-0.5		

المصدر: وزارة المالية

2-3 واستقرّت المقبوضات الإجمالية في العام 2013 كقيمة إذ لم تسجّل إلاّ ارتفاعاً بسيطاً بنسبة 0,3%، لتبلغ 14201 مليار ليرة في حين تراجعت إلى 20,7% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 21,9% في العام 2012. وقد تراجعت كلّ من الإيرادات الضريبية بنسبة 0,7%، والتي تتأثّر عادةً بالأوضاع الاقتصادية وبالسياسة الضريبية، وهي تراجعت تحديداً جرّاء التراجع الملحوظ للرسوم على التبغ من 516 مليار ليرة إلى 395 ملياراً، والضرائب على رؤوس الأموال المنقولة من 296 مليار ليرة إلى 231 ملياراً، وضريبة الدخل على الأرباح من 1006 مليارات ليرة إلى 974 ملياراً ورسوم التسجيل على العقارات من 870 مليار ليرة إلى 847 ملياراً. كما تراجعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 0,5%، وهي ترتبط إلى حدّ كبير بالدخل من المؤسسات العامة والأملاك الحكومية. في المقابل، ارتفعت مقبوضات الخزينة بنسبة 18,1% نتيجة تسديد وزارة الاقتصاد والتجارة سلفة خزينة ودخول فوائد مستحقّة في حسابات الخزينة تعود لتسوية عملية طرح الشريحة المزدوجة في نيسان 2013، علماً أن حصة مقبوضات الخزينة من مجموع المقبوضات تبقى متدنّية ولم تشكّل إلاّ 5,8% في العام 2013 مقابل 23% للإيرادات غير الضريبية و71,2% للإيرادات الضريبية.

3-3 ويفصّل الجدول أدناه تطور مكوّنات الإيرادات الضريبية وغير الضريبية كما يظهر حصة كلّ من هذه المكوّنات من إجمالي المقبوضات. ويتبيّن أن الحصة الأكبر تعود إلى الرسوم الداخلية على السلع والخدمات (26,6% من إجمالي المقبوضات)، ومنها بشكل أساسي الضريبة على القيمة المضافة، تليها الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال (17,6%)، ثم تأتي الرسوم على كلّ من التجارة والمبادلات الدولية والإيرادات من وفر موازنة الاتصالات (15,2% لكلّ منهما).

المقبوضات الإجمالية (مليار ليرة)

	2011	2012	2013	الحصة (%)
الضريبة على الدخل، والأرباح ورؤوس الأموال	2423	2516	2502	17,6%
الضريبة على الأملاك	1144	1193	1201	8,5%
الرسوم الداخلية على السلع والخدمات	3685	3749	3782	26,6%
منها: الضريبة على القيمة المضافة	3300	3275	3296	23,2%
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية	2179	2251	2158	15,2%
منها: الرسوم الجمركية على الاستيراد	777	796	817	5,8%
الرسوم على المحروقات	542	495	483	3,4%
إيرادات ضريبية أخرى	454	478	473	3,3%
الإيرادات الضريبية	**9885**	**10187**	**10116**	**71,2%**
حاصلات من إدارات ومؤسسات عامة ومن أملاك الدولة	2679	2530	2518	17,7%
منها: إيرادات من وفر موازنة الاتصالات	2261	2156	2156	15,2%
إيرادات غير ضريبية أخرى	789	756	751	5,3%
الإيرادات غير الضريبية	**3468**	**3286**	**3269**	**23,0%**
مقبوضات الخزينة	**718**	**691**	**816**	**5,8%**
المقبوضات الإجمالية	**14070**	**14164**	**14201**	**100,0%**

المصدر: وزارة المالية

4-3 في المقابل، ارتفعت المدفوعات الإجمالية بنسبة 2,4% في العام 2013 لتبلغ قيمتها 20563 مليار ليرة، أي ما يعادل 29,9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 31% من الناتج في العام 2012. وارتبطت الزيادة بارتفاع خدمة الدين العام، التي تصنّف ضمن نفقات الموازنة، بنسبة 4,3% لتصل إلى 6000 مليار ليرة في ظلّ ازدياد المديونية العامة وارتفاع مدفوعات الفوائد على الدين بالعملات الأجنبية، لتشكّل 29,2% من المدفوعات الإجمالية. كما ازدادت النفقات الاستثمارية بنسبة قاربت 30%، والتي تعود بجزء منها لنفقات مرتبطة بالنزوح السوري الكثيف إلى لبنان، علماً أنها لم تشكّل إلاّ 4,8% من المدفوعات الإجمالية في العام 2013. في المقابل، انخفضت الأجور والرواتب والملحقات بنسبة 3,7% لتشكّل 31,5% من إجمالي المدفوعات في العام 2013. كذلك انخفضت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بما يزيد عن 10% لتبلغ 3056 مليار ليرة في العام المذكور، وشكّلت 14,9% من مجموع النفقات و4,4% من الناتج المحلّي الإجمالي وهي لا تزال تشكّل عبئاً كبيراً على الخزينة اللبنانية. فإزالة الخلل في هذا القطاع وحده يمكّن من خفض العجز إلى النصف تقريباً. ويحتاج قطاع الكهرباء بشكل عام إلى إصلاحات ضرورية كبيرة تتمثّل بزيادة توليد الطاقة وتحسين النقل والتوزيع وتفعيل الجباية وتعزيز فعالية مؤسسة كهرباء لبنان. إن تحويل الدعم إلى مؤسسة كهرباء لبنان باتّجاه نفقات استثمارية واجتماعية من شأنه تعزيز النمو الاقتصادي. فالإنفاق الاستثماري غير كاف لتلبية احتياجات البنية التحتية، كما أن الدعم الحكومي لشبكات الأمان الاجتماعي وللفقراء لا يزال غير كافٍ.

المدفوعات الإجمالية (مليار ليرة لبنانية)

	2011	2012	2013	الحصة (%)
خدمة الدين العام	6034	5752	6000	29,2%
النفقات الأولية	11566	14329	14562	70,8%
منها: المخصّصات والرواتب والملحقات	5533	6723	6473	31,5%
التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان	2626	3408	3056	14,9%
النفقات الاستثمارية	676	760	987	4,8%
المدفوعات الإجمالية	**17600**	**20081**	**20563**	**100,0%**

المصدر: وزارة المالية

3-5 أمّا التوقّعات حول أوضاع المالية العامة في العام 2014 فهي لا تزال غير ناضجة في ظلّ السعي لإقرار سلسلة الرتب والرواتب وتأمين الموارد لها وفي ظلّ غياب الموازنات العامة منذ العام 2006. علماً أن إقرار الموازنة السنوية أمر ضروري كونها تشكّل الأداة الرئيسية لتعزيز مساءلة الحكومة. في ما يتعلّق بسلسلة الرتب والرواتب، فإن وضع المزيد من الضرائب في فترة تتّسم بنمو اقتصادي هزيل من شأنه إضعاف الإقتصاد أكثر، حتى ولو قابلت ذلك نفقات عامّة إضافية كون غالبيتها تحويلات وليست نفقات مُنتجة. وبحسب صندوق النقد الدولي، يجب احتواء أرقام سلسلة الرتب والرواتب من خلال التقسيط وبدون مفعول رجعي على أن يترافق إقرارها مع تدابير إصلاحية. فثمّة حاجة لاعتماد الشفافية في تصحيح الرواتب على أن يشمل جميع الموظفين ومكوّنات الأجر، وأن يأخذ في الاعتبار تكاليف المعاشات التقاعدية ويعتمد على الإنتاجية ومقاييس الأداء .وينبغي أن تشمل حزمة الإيرادات إجراءات موثوقاً بها ومنصفة، من بينها: ضريبة أرباح رأس المال على المعاملات العقارية، زيادة الضريبة على الدخل من الفائدة، إزالة فورية لإعفاء الضريبة على القيمة المضافة على البنزين، على أن تتبعها لاحقاً زيادة تدريجية على معدل ضريبة القيمة المضافة الإجمالية ومعدل ضريبة الدخل على الشركات، وزيادة الرسوم على بنود محدّدة. أمّا تمرير مشروع الموازنة العامة للعام 2014، فهو الخطوة الأولى الضرورية لإرساء السياسة المالية. فالموازنة السليمة التي تغطّي جميع النفقات والإيرادات الحكومية ضمن إطار شامل تبلور نوايا الحكومة وتعيد المصداقية إلى السياسة المالية. وبغضّ النظر عن سلسلة الرتب والرواتب، فإن مشكلة المالية العامة في لبنان ليست بجديدة، والمطلوب معالجة مسألة العجز العام المتراكم.

3-6 ولا شكّ في أن للأزمة السورية انعكاسات على وضعية المالية العامة في لبنان التي تعاني أصلاً من الاختلال. وبحسب تقرير البنك الدولي الصادر في أيلول 2013، من المتوقّع أن تتقلّص إيرادات الدولة بقيمة 1,6 مليار دولار في فترة 2012-2014 من خلال انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على قطاعات اقتصادية، وبالتالي من خلال تباطؤ النشاط الاقتصادي. في المقابل، من المتوقّع أن يزداد الإنفاق العام بقيمة 1,2 مليار دولار في الفترة ذاتها بسبب زيادة الطلب على الخدمات العامة. كما يُتوقّع إنفاق 2,7 مليار دولار أميركي إضافي لإعادة نوعية الخدمات العامة إلى مرحلة ما قبل الأزمة السورية. وتقدّر كلفة الجانب الاجتماعي كالصحة والتربية بما بين 311-363 مليون د.أ. مع تزايد عدد اللاجئين السوريين المتوقّع أن يصل إلى 1,7 مليون شخص في نهاية العام 2014. ونشير في هذا الإطار إلى أن الأمم المتحدة قدّرت حاجات لبنان الناتجة من النزوح السوري لعام 2014 بما يقارب 1,9 مليار دولار، لم يُفرج إلاّ عن 14% منها حتى إعداد هذا التقرير.

3-7 على العموم، يبقى وضع لبنان المالي مستقرّاً نظراً للقدرة المتوافرة على تمويل حاجاته بفوائد مستقرّة، من خلال القطاع المصرفي اللبناني الذي هو موضع ثقة المودعين، ولا سيّما اللبنانيّين من الخارج. علماً أن معالجة المالية العامة في لبنان تتطلّب بنوع خاص إقرار إصلاحات هيكلية ضمن خطط طويلة الأمد، والتي بدونها قد تضطر السلطة النقدية والرقابية لوضع سقوف لإقراض الدولة تكون مربوطة بالرساميل وبنية مطلوبات المصارف بالعملات الأجنبية وبالليرة اللبنانية وبآجال الودائع بحيث يتمّ على مدى السنوات المقبلة تقليص حجم الدين العام على دفاتر المصارف إلى مُضاعف مقبول لرساميلها تلتزم المصارف عدم تخطّيه أو إلى نسبة محدّدة من موجوداتها تعمل إدارات المصارف أيضاً على الالتزام بها تدريجياً. وعلى هذا الصعيد، قد تشكّل معايير الصناعة المصرفية في ما يُعرف بالمخاطر الكبرى و/أو المخاطر السيادية للدولة منطلقاً لوضع ضوابط لإقراض الدولة. ويمكن استثناء تمويل مشاريع البنى التحتية من النسب أو من السقوف إذا تمّ تنفيذها وإدارتها من قِبَل القطاع الخاص بصِيَغ قانونية مقبولة.

في ما يلي لمحة عن إصدارات سندات اليوروبوندز وسندات الخزينة بالليرة الطويلة الأجل التي جرت خلال العام 2013 والثلث الأول من العام 2014:

- **نيسان:** سندات يوروبوندز بقيمة 1,1 مليار دولار بلغت قيمة الجزء الأول 600 مليون دولار بفائدة قسيمة 6% استحقاق كانون الثاني 2023. أمّا الجزء الثاني فبلغت قيمته 500 مليون دولار بفائدة قسيمة 6,75% استحقاق تشرين الثاني 2027. وفي الشهر ذاته، أصدرت وزارة المالية سندات يوروبوندز بقيمة 1,1 مليار دولار بهدف استبدال سندات خزينة بالليرة من محفظة مصرف لبنان بالقيمة ذاتها. توزّعت كالآتي: 600 مليون دولار بفائدة قسيمة 4,5% استحقاق نيسان 2016 و500 مليون دولار بفائدة قسيمة 5,5% استحقاق نيسان 2019.
- **حزيران:** أصدرت وزارة المالية سندات خزينة بالليرة طويلة الأجل من فئتَيْ 8 سنوات (بقيمة 66 مليار ليرة وبفائدة 7,80%) ومن فئة 10 سنوات (بقيمة 1124 مليار ليرة بفائدة 8,24%). كما قام مصرف لبنان في الشهر ذاته بعملية استبدال طوعية لسندات خزينة من فئتَيْ 24 و36 شهراً بقيمة تفوق 1200 مليار ليرة كانت ستستحقّ في النصف الثاني من العام 2013 بسندات بالليرة من فئة السبع سنوات بفائدة 7,5%. كذلك، أصدرت وزارة المالية سندات يوروبوندز اكتتب بها مصرف لبنان بقيمة 600 مليون دولار بفائدة قسيمة 6,15% تستحقّ في حزيران 2020.
- **أيلول:** أصدرت وزارة المالية سندات خزينة بالليرة من فئة 10 سنوات بقيمة 569 مليار ليرة بفائدة 8,24%. وللمرة الأولى، أصدرت الوزارة سندات خزينة بالليرة من فئة 12 سنة بقيمة 1904 مليارات ليرة وبفائدة 8,74%. وفي الشهر ذاته، أصدرت وزارة المالية سندات يوروبوندز بقيمة 175 مليون دولار بفائدة قسيمة 5% استحقاق تشرين الأول 2017 بهدف استبدال سندات خزينة بالليرة من محفظة مصرف لبنان بالقيمة ذاتها.
- **تشرين الثاني:** أصدرت وزارة المالية سندات خزينة بالليرة من فئة 12 سنة بقيمة 1469 مليار ليرة بفائدة 8,74%.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنه في نيسان 2014، أصدرت وزارة المالية سندات يوروبوندز بقيمة 1400 مليون دولار، منها 704 ملايين لاستبدال سندات تستحقّ في العام المذكور. وبلغت فوائد القسائم 5,8% للسندات التي تستحقّ في نيسان 2020 وقيمتها 600 مليون دولار، و6,6% للسندات التي تستحقّ في تشرين الثاني 2026 وقيمتها 800 مليون دولار.

المديونية العامة

8-3 عرف العام 2013 نمواً مطّرداً في المديونية العامة وهو الأكبر في السنوات الخمس الماضية (10% مقابل متوسط قدرُه 6,6%) بحيث وصل إلى 95696 مليار ليرة أو ما يوازي 63,5 مليار دولار في نهاية السنة، أي أنه ازداد بقيمة 8737 مليار ليرة متجاوزاً بنسبة 37% قيمة العجز العام والبالغ كما سبق وذكرنا 6362 مليار ليرة. وبطبيعة الحال، تجاوزت نسبة نموه معدل النمو الاقتصادي الإسمي، ما أدّى بالتالي إلى ارتفاع نسبة الدين العام الإجمالي إلى 139% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2013 مقابل 134% في نهاية العام الذي سبق. فتوقّف التقدّم الذي أحرزه لبنان على صعيد تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ العام 2012. وقد أشار إليه صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير إلى تجدّد هذا المنحى.

9-3 وقد ساهمت في نمو إجمالي الدين العام بالقدر المشار إليه أعلاه رغبة وزارة المالية في تكوين فائض من السيولة لديها يتجاوز حاجاتها الآنية التي ازدادت كما ذكرنا، ليشكّل احتياطاً في حال تطور الأوضاع بشكل أكثر سلبية، إضافة إلى أمور أخرى تتّصل بإدارة السيولة في البلد وبالاستقرار النقدي. فلقد شهدت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي ارتفاعاً من 12916 مليار ليرة في نهاية العام 2012 إلى 15495 ملياراً في نهاية العام 2013 (أي بحدود 20%)، توزّعت بين 11032 مليار ليرة لدى مصرف لبنان و4463 ملياراً لدى المصارف التجارية. ويُشار إلى أن الودائع بالليرة لدى مصرف لبنان خلال العام 2013 ارتفعت بحوالي 5251 مليار ليرة توزّعت بين 4646 مليار ليرة في حساب نتائج سندات الخزينة رقم 100 و197 ملياراً في حساب الخزينة رقم 36. وعليه، فإن الدين العام الصافي من ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي ارتفع من 74043 مليار ليرة في نهاية العام 2012 إلى 80201 ملياراً في نهاية العام 2013، أي بحدود 8,3%.

10-3 وفي حال استمرار تسجيل معدلات نمو منخفضة في السنوات المقبلة، يتوجّب القيام بإجراءات تصحيح مالي جريء لتخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. ولكن، تجدر الإشارة إلى أنه عند احتساب دين السوق، أي من دون الأخذ في الاعتبار ما يحمله مصرف لبنان والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والقروض الثنائية والمتعدّدة الأطراف وديون باريس 2 وباريس 3، تنخفض نسبة إجمالي الدين العام إلى 95% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة صافي الدين العام إلى 72,7%، ما يعكس بدقّة أكبر حجم المخاطر والانعكاسات المرتبطة بها.

11-3 أمّا العوامل التي تقلّل من درجة الخطورة عند مقاربة اختلالات المالية العامة والدين العام، فتكمن أولاً في كون نسبة كبيرة من الدين العام بالليرة وبالعملات الأجنبية (90%) هي بحوزة مستثمرين أو مكتتبين محلّيين، وهم معتادون ومتآلفون مع المخاطر السيادية في لبنان ولا ينسحبون من السوق عند أول إشارة توتّر في البلاد. وثانياً، في كون مصرف لبنان يتمتّع بمستوى جيّد من الموجودات الخارجية، بما فيها الذهب، تجاوزت قيمتها 1,6 ضعف الدين العام المحرّر بالعملات الأجنبية في نهاية العام 2013.

12-3 وفي نهاية العام 2013، شكّل الدين المحرّر بالليرة 58,8% من إجمالي الدين العام مقابل 41,2% للدين المحرّر بالعملات الأجنبية. وتبقى المصارف المموّل الأبرز للدولة اللبنانية في إطار حماية الاستقرار والحفاظ عليه، يليها مصرف لبنان والمؤسسات العامة فيما لا تحمل الجهات الخارجية، من ثنائية ومتعدّدة، إلاّ نسبة متدنّية.

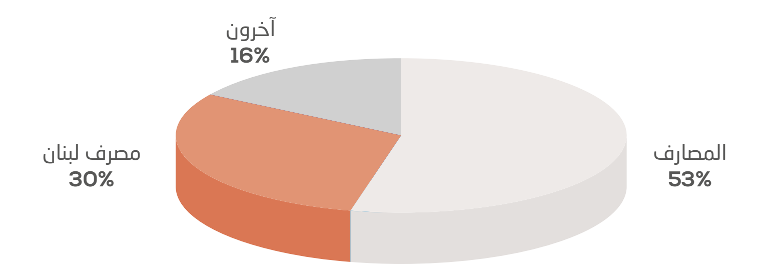
الدين العام 2011-2013 (نهاية الفترة-مليار ليرة)

	2011	2012	2013	التغيّر (%) 2012/2011	التغيّر (%) 2013/2012
الدين العام الإجمالي	**80887**	**86959**	**95696**	**+7,5**	**+10,0**
توزّع الدين العام الإجمالي:					
الدين العام بالليرة اللبنانية	49340	50198	56312	+1,7	+12,2
الدين العام بالعملات الأجنبية	31547	36761	39384	+16,5	+7,1
ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي	10984	12916	15495	+17,6	+20,0
الدين العام الصافي	**69903**	**74043**	**80201**	**+5,9**	**+8,3**
تمويل الدين العام الإجمالي (تقديرات) (%):					
المصارف في لبنان	54,7	54,0	59,0		
مصرف لبنان والمؤسسات العامة	30,1	31,1	26,5		
مقيمون آخرون	2,8	3,7	3,9		
غير مقيمين	12,4	11,1	10,6		
منها: قروض ثنائية ومتعدّدة الأطراف	6,7	5,8	4,8		
آخرون	5,7	5,3	5,8		

المصدر: مصرف لبنان

13-3 على صعيد **تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية**، فقد انخفضت حصة المصارف إلى 53,1% من هذا التمويل في نهاية العام 2013 (54,3% في نهاية العام الذي سبق) قابلها ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى 30,5% (30% في نهاية العام 2012) وحصة القطاع غير المصرفي إلى 16,4% (15,7% في نهاية العام الذي سبق). ويعود ذلك إلى إقبال المصارف الضعيف إلاّ في أشهر حزيران وأيلول وتشرين الثاني حيث اكتتبت بسندات خزينة من فئات طويلة الأجل سبقت الإشارة إليها. وكان مصرف لبنان يعوّض النقص عند الحاجة، فيتدخّل من وقت إلى آخر في سوق السندات لخلق التوازنات.

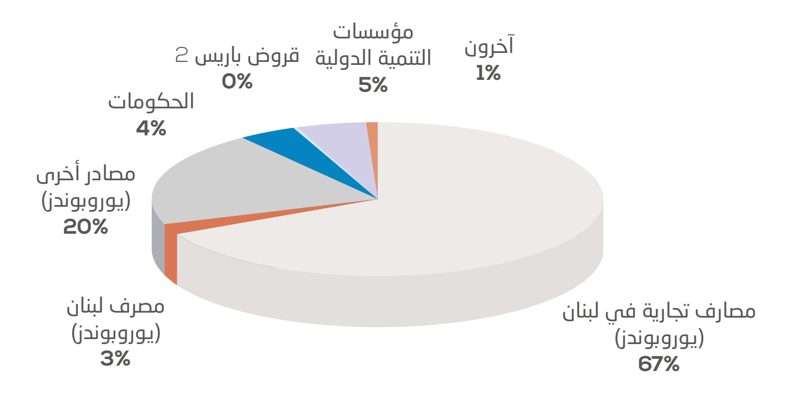
مصادر تمويل الدين العام بالليرة اللبنانية نهاية العام 2013 (%)



14-3 وفي ما يخصّ **تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية**، بلغت حصة سندات اليوروبوندز 90% في نهاية العام 2013، فيما جاءت حصص المكتتبين الآخرين كالآتي: المؤسسات المتعدّدة الأطراف (6,4%)، الجهات الثنائية (4,5%)، قروض باريس 2 (0,4%) ومصادر أخرى مختلفة (0,6%). أمّا محفظة المصارف في سندات اليوروبوندز، فقد ارتفعت بشكل ملحوظ في العام 2013 نتيجة شراء المصارف القسم الأكبر من محفظة مصرف لبنان بهذه السندات، من جهة، واكتتابها بالإصدارات الجديدة التي أطلقتها وزارة المالية خلال العام المذكور، من جهة أخرى.

وارتفعت محفظة المصارف بسندات اليوروبوندز السيادية بالعملات الأجنبية إلى 1,24 مرّة الأموال الخاصة في العام 2013. وبالتالي، ارتفعت حصة المصارف في لبنان في تمويل الدين العام بالليرة وبالعملات الأجنبية من حوالي 54% في نهاية العام 2012 إلى 59% في نهاية العام 2013. ويهدف مصرف لبنان من خلال بيع سندات اليوروبوندز التي هي بحوزته إلى رفع حجم احتياطي العملات الصعبة لديه، وهذا أمر ضروري وحيوي لاستقرار سعر صرف الليرة، كما يهدف إلى تأمين سيولة لتغطية حاجات الدولة بالعملات الأجنبية.

مصادر تمويل الدين العام بالعملات الأجنبية نهاية العام 2013 (%)



15-3 على صعيد معدلات الفائدة على السندات الحكومية، فقد استقرّت في العام 2013 معدلات الفائدة على جميع فئات سندات الخزينة وأقفلت في الإصدار الأخير من العام المذكور كالآتي: 4,43% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة الستة أشهر، 5,35% لفئة السنة، 5,84% لفئة السنتين، 6,50% لفئة الثلاث سنوات و6,74% لفئة الخمس سنوات و7,50% لفئة السبع سنوات، فيما بلغت معدلات الفائدة على الفئات الجديدة: 8 سنوات (7,80%)، 10 سنوات (8,24%) و12 سنة (8,74%).

16-3 ونتيجة التطورات في سوق سندات الخزينة بالليرة، ارتفع معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية من 6,54% في نهاية العام 2012 إلى 6,86% في نهاية العام 2013، كما ارتفع الأجل المثقّل عليها من 1105 أيام إلى 1274 يوماً. أمّا في سوق سندات اليوروبوندز، فقد انخفضت الفائدة المثقّلة على هذه المحفظة من 6,66% في نهاية العام 2012 إلى 6,50% في نهاية العام 2013، كما انخفض الأجل المثقّل عليها من 6,06 سنوات إلى 5,60 سنوات في هذين التاريخَيْن تباعاً.

رابعاً - السياسة والتطورات النقدية

1-4 سجّل الوضع النقدي مناعة لافتة في العام 2013 رغم تراجع أداء الإقتصاد في لبنان بشكل لافت منذ العام 2011 وتصاعد حدّة التجاذبات السياسية والإنفلات الأمني، وبقي متماسكاً إلى حدّ كبير. واستطاعت السلطات النقدية مرّة جديدة، بالتعاون مع وزارة المالية والمصارف، توفير الإستقرار النقدي الذي يمثّل الهدف الأساسي للسياسة النقدية في لبنان، لما يُشكّله من مصلحة للقطاع المصرفي وللإقتصاد وللوضع الإجتماعي. واتّخذ مصرف لبنان خلال العام 2013 إجراءات وهندسات مالية عدّة مفصّلة في الفقرات اللاحقة مكّنته من توفير السيولة الضرورية بالعملات الأجنبية لتغطية حاجات الدولة وحفظ لا بل تدعيم احتياطيّاته من العملات الأجنبية، ومن المحافظة على استقرار معدّلات الفائدة على الليرة.

2-4 إنّ الإستقرار النقدي، بآليات عمله القائمة، مرشّح للإستمرار طويلاً على الأرجح وليس على المدى القصير فقط. فالمعادلة النقدية القائمة، والتي يُديرها مصرف لبنان والمصارف، هي معادلة مبنيّة في طرفيْها على توازن مدروس، جوهره الإدارة المشتركة لتدفّقات ولمخزون العملات الأجنبية في لبنان. وهذه الإدارة موثوقة من طرفَيْ المعادلة، وقد تمّ اختبارها على مدى السنوات العشرين الماضية مع ما تخلّلها من أزمات كبيرة نسبياً.

3-4 وما يجب التوقّف عنده باقتضاب هو أنّ سياسة الإستقرار النقدي لها كلفتها. وتتحمّل المصارف جزءاً كبيراً من هذه الكلفة من خلال معدّلات ربحيّة للموجودات أدنى مما يمكن تحقيقه، نتيجة السيولة العالية التي تضطرّ المصارف للإحتفاظ بها إن لدى المصارف المراسلة أو لدى مصرف لبنان، وأيضاً نتيجة معدّلات الإحتياطي الإلزامي المرتفعة بالليرة. كما يتحمّل الإقتصاد جزءاً من الكلفة من خلال مديونيّته التي كان من الممكن توفيرها له، في ظروف طبيعية، بمعدّلات فائدة أدنى ممّا هي عليه، ويتحمّل مصرف لبنان جزءاً منها من خلال خلقه للنقد وإصداره لشهادات الإيداع بفوائد مرتفعة.

4-4 واستدعت سياسة التثبيت النقدي في لبنان تدخّل مصرف لبنان لدعم التسليف لفئات اجتماعية ولقطاعات اقتصادية عانت من ارتفاع كلفة التمويل بسبب سياسة سعر الصرف المعتمدة أو هي أساساً غير مؤهّلة بقدراتها الذاتية لولوج سوق الإقتراض في لبنان. وبذلك طوّر مصرف لبنان السياسة النقدية الهادفة أيضاً إلى دعم النمو الإقتصادي على غرار ما درجت عليه المصارف المركزية في الدول المتقدّمة منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في العام 2008.

5-4 الوضع النقدي: سوق قطع مستقرّة، ارتفاع موجودات مصرف لبنان، استقرار معدّلات الفائدة

لم تتعرّض الليرة اللبنانية لأيّة ضغوط تُذكر في العام 2013، فبقي معدّل الفائدة بين المصارف Interbank Rate في غالبية الوقت عند مستواه الرسمي البالغ 2,75%، واستطاع المصرف المركزي المحافظة على مستوى مرتفع من احتياطي العملات الأجنبية لا بل زيادته إلى حوالي 31,7 مليار دولار في نهاية العام 2013 مقابل زهاء 30 مليار دولار في نهاية العام 2012، هذا من دون استثماراته في سندات اليوروبوندز اللبنانية والسندات العالمية الأخرى المقدّرة بحدود 3,5 مليارات دولار في نهاية العام 2013. كما يمتلك مصرف لبنان مخزوناً ضخماً من الذهب، يضعه في المرتبة 19 عالمياً وفي المرتبة الثانية في منطقة الشرق

الأوسط وشمال افريقيا من حيث احتياطيّات الدول بحسب لائحة "مجلس الذهب العالمي" الصادرة في آذار 2014، علماً أنّ قيمة هذا المخزون تراجعت إلى 11,1 مليار دولار في نهاية العام 2013 مقابل 15,3 مليار دولار في نهاية العام 2012 مع انخفاض سعر أونصة الذهب عالمياً. وكما هو معلوم، تُعتبر الإحتياطيّات المكوَّنة من العملات الأجنبية والذهب من العناصر الأساسية التي تدعم الثقة بالعملة الوطنية. على صعيد آخر، بقيت معدّلات الفائدة مستقرّة على جميع فئات سندات الخزينة بالليرة لأسباب نعود إليها لاحقاً. كما جاءت معدّلات الفائدة على اصدارات اليوروبندز التي تمّت في العام 2013 متدنّية ومقبولة مقارنةً مع إصدارات دول تتماثل مع لبنان بتصنيف مخاطرها.

4-6 عمليّات إطالة الآجال... لإراحة السوق

وفي إطار الاستراتيجية الاحترازية المتّبعة منذ سنوات عدّة من قبل السلطات النقدية والمالية، والتي ترمي إلى عدم ترك مبالغ كبيرة بالليرة وبالعملات الأجنبية تستحقّ في فترة قصيرة نسبياً، نذكر قيام مصرف لبنان في حزيران 2013، بالتعاون مع وزارة المالية، بعملية استبدال حوالي 1240 مليار ليرة من محفظة سندات الخزينة بالليرة لديه، والتي كانت ستستحّق في النصف الثاني من العام 2013، بسندات خزينة من فئة السبع سنوات، مع العلم بأنّ هذه العملية قد تسمح في وقت لاحق بتخفيف ديون مصرف لبنان على الدولة لإمكانية بيعها إلى المصارف. كما نذكر في هذا الإطار سماح المصرف المركزي للمصارف بالإكتتاب بسندات الخزينة ذات الآجال الطويلة إمّا نقداً، أو من خلال حسم شهادات الإيداع بالليرة التي أصدرها مصرف لبنان والتي تستحّق عامَيْ 2013 و2014. وكان مصرف لبنان قد قام في الأشهر الأولى من العام 2013 بعمليّة استبدال لجزء من شهادات الإيداع بالليرة التي تستحقّ في العامين 2013 و2014، بشهادات أخرى لآجال أطول. كما عمدت وزارة المالية في تشرين الثاني 2012 إلى إصدار سندات خزينة بالدولار Eurobonds هدفت في جزء منها إلى استبدال قسم من استحقاقات العام 2013.

4-7 عمليّات استبدال وبيع المحافظ من قبل مصرف لبنان... لتدعيم موجودات العملات الأجنبية

وتزامناً مع عمليّات تحويل الآجال، كان هناك أيضاً عمليّات استبدال مصرف لبنان جزءاً من محفظته من سندات الخزينة بالليرة بأخرى بالعملات الأجنبية Eurobonds، بالتعاون مع وزارة المالية، تلتها عمليّات بيع للمحافظ. وتمّ تنفيذ عمليّات استبدال في نيسان 2013 بقيمة 1,1 مليار دولار، وفي أيلول 2013 بقيمة 175 مليون دولار[1]. وبعد ان تم تنفيذ عمليات استبدال في كل من حزيران 2012 بقيمة ملياري دولار، وفي كانون الاول 2012 بقيمة مليار دولار، وتُمكّن عمليّة الإستبدال هذه من تخفيض ديون المصرف المركزي على القطاع العام، وتُساعد في التخفيف قليلاً من كلفة الدين العام. كما تسمح عمليّات الإستبدال بتعزيز موجودات مصرف لبنان المستقبلية من العملات الأجنبية أو على الأقلّ بتحسين نوعيّتها لإمكانية بيع السندات لاحقاً في السوق. وهذا ما جرى فعلياً، حيث باع مصرف لبنان خلال العام 2013، بحسب تقديراتنا، حوالي 4,5 مليارات دولار من سندات اليوروبندز إلى المصارف، لتتراجع قيمة محفظته من سندات اليوروبندز، أيضاً بحسب تقديراتنا، إلى أقلّ من مليار دولار في نهاية العام 2013 مقابل ما يزيد عن 3,5 مليارات دولار في نهاية العام 2012.

[1] بعد أن تم تنفيذ عمليات استبدال في كلّ من حزيران 2012 بقيمة مليارَي دولار، وفي كانون الأول 2012 بقيمة مليار دولار.

8-4 شهادات الإيداع بالدولار، وإجراءات أخرى... أيضاً لتدعيم موجودات مصرف لبنان

واستمرّ مصرف لبنان في العام 2013 في إصدار شهادات ايداع بالدولار، ولو بدرجة أقلّ منه في العامين الذين سبقا، وذلك بقيمة فاقت الـ1,2 مليار دولار. واستقرّت تقريباً المحفظة القائمة لشهادات الإيداع بالدولار التي أصدرها مصرف لبنان على 8,3 مليارات دولار في نهاية العام 2013 مقابل 8,7 مليارات دولار في نهاية العام 2012، مع حصول استحقاقات لشهادات الإيداع بالدولار في العام 2013. وقد ساهم هذا الإجراء بلا شكّ في تدعيم أو أقلّه في المحافظة على احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية. كما ساهمت في ذلك زيادة ايداعات المصارف بالعملات الأجنبية لدى المصرف المركزي، وإصدار وزارة المالية في حزيران 2013 سندات يوروبندز بقيمة 600 مليون دولار لصالح مصرف لبنان، قام ببيعها على الأرجح في وقت لاحق إلى المصارف.

9-4 شهادات الإيداع بالليرة... للتحكّم بالسيولة والمحافظة على استقرار معدّلات الفائدة بالليرة

من جهتها، سجّلت محفظة شهادات الإيداع بالليرة التي يصدرها مصرف لبنان ارتفاعاً ملحوظاً في العام 2013 لتصل قيمتها إلى 33815 مليار ليرة في نهايته مقابل 23073 مليار ليرة في نهاية العام 2012. فقد تكثّفت في العام 2013 إصدارات شهادات الإيداع بالليرة الطويلة الأجل، بعد أن غابت هذه الإصدارات في العام الذي سبقه، وجاء جزء منها لإستبدال شهادات ايداع تستحّق خلال العامين 2013 و2014، في حين جاء الجزء الآخر مقابل دفعات نقدية، كما استحقّ قسم منها في العام 2013 بدون أن يتّم استبدالها. وتركّزت الإصدارات الجديدة في العام 2013 على فئات الـ7 سنوات بمعدّل فائدة 7,6%، والـ8 سنوات بمعدّل فائدة 7,8%، والـ10 سنوات بمعدّل فائدة 8,24% والـ12 سنة بمعدّل فائدة 8,74%، هذا بالإضافة إلى إصدارات محدودة نسبياً من فئتي الـ 45 يوماً و60 يوماً بفوائدها المعتادة أي 3,57% و3,85% تباعاً. ومكّنت إصدارات شهادات الإيداع المصرف المركزي من التحكّم بالسيولة بالليرة لدى القطاع المالي، كما ساعدت أيضاً في المحافظة على استقرار معدّلات الفائدة بالليرة، ومنها على سندات الخزينة اللبنانية.

10-4 تدخّل مصرف لبنان في السوق الأوليّة لسندات الخزينة بالليرة وإصدارات مكثّفة من الفئات الطويلة الأجل.... لتأمين استقرار معدّلات الفائدة

إنّ تدخّل مصرف لبنان شارياً سندات الخزينة بالليرة في السوق الأولية، وكذلك توجّه وزارة المالية في العام 2013 كما في العام الذي سبقه إلى إصدار سندات خزينة من الفئات الطويلة الأجل، بالتنسيق المباشر مع مصرف لبنان، ساهما في تأمين القسم الأكبر من حاجات الدولة التمويلية بالليرة، كما ساهما على نحو كبير في بقاء معدّلات الفائدة مستقرّة على جميع فئات سندات الخزينة.

بالفعل، فقد سجّلت محفظة مصرف لبنان من سندات الخزينة بالليرة ارتفاعاً إلى 16761 مليار ليرة في نهاية العام 2013 مقابل 14594 ملياراً في نهاية العام 2012، لترتفع حصّة المصرف المركزي قليلاً إلى 30,1% من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية العام 2013 مقابل 29,4% في نهاية العام 2012. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ محفظة (وحصّة) مصرف لبنان من سندات الخزينة بالليرة كانت لتكون أعلى في نهاية العام 2013 لو لم يتمّ استبدال ما يزيد عن 1900 مليار ليرة منها بسندات خزينة بالعملات الأجنبية، كما تمّت الإشارة إليه سابقاً.

ثمّ أنّ إصدار وزارة المالية، بالتنسيق مع مصرف لبنان، سندات خزينة بالليرة من الفئات الطويلة الأجل (7 و8 و10 و12 سنة) كما هو مُفصّل في مكان آخر من هذا التقرير، ساهم إلى حدّ كبير في تأمين استقرار معدّلات الفائدة على الليرة. ونذكّر بأنّ المصرف المركزي سمح للمصارف بأن تكتتب بالإصدارات الطويلة الأجل إمّا نقداً أو من خلال شهادات الإيداع التي أصدرها والتي تستحّق عامَيْ 2013 و2014، ما يخدم أهدافاً عدّة، إذ يتيح التخفيف من حجم استحقاقات شهادات الإيداع القريبة المترتّبة على مصرف لبنان كما سبق وذكرنا، ويُخفّف من كلفة شهادات الإيداع بالليرة على مصرف لبنان، كما يحول دون سحب سيولة إضافية من السوق.

11-4 الكتلة النقدية

بقيَ معدّل نمو الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3) والبالغ 6,9% في العام 2013 (7,0% في العام 2012) معتدلاً نسبياً للسنة الثالثة على التوالي مقارنةً مع المعدّلات المسجّلة في السنوات التي سبقت، ووصلت هذه الكتلة إلى 167571 مليار ليرة في نهاية العام المذكور. وارتفع معدّل دولرتها على نحو بسيط إلى 58,97% في نهاية العام 2013، مقابل 58,50% في نهاية العام 2012. ويمكن تلخيص أبرز العناصر التي ساهمت في زيادة الكتلة النقدية في العام 2013 والبالغة 10774 مليار ليرة كالتالي:

ارتفعت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم بحوالي 6259 مليار ليرة، مواصلةً ارتفاعها بالوتيرة ذاتها تقريباً (بالنسبة المئوية) المسجّلة في العام 2012، وكانت المساهم الأبرز في زيادة الكتلة النقدية بمفهومها الواسع M3. من جهتها، ازدادت التسليفات الصافية للقطاع العام (بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي) على نحو كبير بما مقداره 4972 مليار ليرة، فكانت المساهم الثاني الأكبر في زيادة الكتلة النقدية M3. كما ارتفعت البنود الصافية الأخرى من ميزانية الجهاز المصرفي بما مقداره 1143 مليار ليرة، لتساهم ايجاباً في خلق النقد. في المقابل، كان لتراجع الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي من دون الذهب، والذي بلغ حوالي 1537 مليار ليرة في العام 2013، أي ما يزيد عن مليار دولار أميركي، أثر انكماشي واضح على الكتلة النقدية ما أدّى إلى تباطؤ نموّها، في استمرارٍ لمنحى التراجع الذي سُجّل في العامين 2011 و2012، إنّما بدرجة أقلّ.

تطوّر الكتلة النقدية وعناصر تغطيتها (نهاية الفترة- مليار ليرة)

	2011	2012	التغيّر (%) 2012/2011	2013	التغيّر (%) 2013/2012
السيولة الجاهزة بالليرة (م1)	6138	7104	+965	7620	+517
الكتلة النقدية بالليرة (م2)	58643	65077	+6434	68749	+3672
الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بالليرة وبالعملات الأجنبية (م3)	**146576**	**156797**	**+10221**	**167571**	**+10774**
عناصر التغطية					
الموجودات الخارجية الصافية	65464	64437	-1026	56555	-7882
منها: ذهب	21709	23083	+1374	16739	-6345
موجودات خارجية صافية غير الذهب	43755	41354	-2401	39817	-1537
التسليفات الصافية للقطاع العام	50909	54596	+3687	59568	+4972
فروقات القطع	-13285	-14708	-1423	-8426	+6282
التسليفات للقطاع الخاص	54164	59690	+5526	65949	+6259
بنود أخرى صافية	-10676	-7219	+3457	-6076	+1143

المصدر: مصرف لبنان

4-12 التضخّم

تمّ احتواء معدّل التضخّم عند حدود 3,5% في العام 2013 بحسب تقديرات مصرف لبنان، وازداد متوسّط مؤشّر أسعار الاستهلاك لمدينة بيروت وضواحيها بحسب مؤسسة البحوث والاستشارات بنسبة 2,6% في العام 2013 بعد ارتفاعه بنسبة 5,7% في العام 2012. وقدّر صندوق النقد الدولي معدّل التضخّم بـ 3,2% في العام 2013، مقابل 5,9% في العام الذي سبقه.

ارتفع متوسّط مؤشر أسعار الاستهلاك **بحسب إدارة الاحصاء المركزي** بنسبة 5,5% في العام 2013 بعد ارتفاعه بنسبة 6,6% في العام الذي سبق. وقد أخذ هذا المؤشّر في الإعتبار، منذ شهر تموز 2012، نتائج الدراسة التي أجرتها إدارة الإحصاء المركزي حول زيادة الإيجارات، والتي شملت عيّنة من أكثر من 1200 مسكن، تضمّ الإيجارات القديمة والجديدة، وموزّعة على الأراضي اللبنانية كافّة، ليُسجّل بند الإيجارات ارتفاعاً نسبته 44,1% بين تموز 2009 وتموز 2012. وقد أدّى ذلك إلى تضخيم ارتفاع متوسّط مؤشّر أسعار الإستهلاك بحسب الإحصاء المركزي في العام 2012 مقارنة مع العام 2011، وأيضاً في العام 2013 مقارنة مع العام 2012.

وجاء معدّل التضخّم أكثر اعتدالاً في العام 2013 بالمقارنة مع العام الذي سبق، متأثّراً بعدم ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً، والتي يستورد لبنان الجزء الأكبر من حاجاته منها، إذ سجّل مؤشر أسعار منظّمة الأغذية والزراعة العالمية FAO تراجعاً نسبته 1,6% في العام 2013، كما بتراجع أسعار النفط عالمياً بحدود 3%. وقد نتج ارتفاع الأسعار في جزء منه عن استمرار الموجات التضخّمية - ولو بوتيرة أخفّ منها في السابق - الناتجة عن زيادة الأجور التي أقرّتها الحكومة في العام 2012، وعن ارتفاع السعر الوسطي لليورو بشكل معتدل من 1,28 دولار في العام 2012 إلى 1,33 في العام 2013 علماً أن لبنان يستورد جزءاً كبيراً من سلعه من بلدان اليورو، وعن زيادة الطلب على بعض أنواع السلع إضافة إلى توافر السيولة في الإقتصاد، في ظلّ ضعف الرقابة على الأسعار وعدم وجود قانون للمنافسة. في ما خصّه، يعمل مصرف لبنان دوماً على مراقبة وتعقيم السيولة بهدف ضبط الضغوط التضخّمية التي يمكن أن تنتج عنها.

13-4 ممّا لا شكّ فيه أنّ معدّل التضخّم في العام 2014 سوف يرتبط بدرجة أولى بمضاعفات إقرار سلسلة الرتب والرواتب وتمويلها من خلال زيادة الضرائب على أسعار السلع والخدمات، في حال تمّت، وبخاصّة على نحو غير مدروس. كما سيتأثّر بمسار أسعار النفط، إذ ثمّة احتمال بتراجع الأسعار مع تحسّن التوقّعات للإمدادات العالمية (من العراق، ليبيا، ايران، أميركا الشمالية) مقارنة مع نمو الطلب العالمي، في حين تبقى احتماليّة ارتفاع الأسعار واردة في ظلّ وجود النزاعات الإقليمية والدولية (عدم الإتفاق مع ايران بشأن مشاريعها النووية، الأزمة الروسية-الأوكرانية،...). وسيتأثّر معدّل التضخّم أيضاً باتّجاه أسعار المواد الغذائية، علماً أنّ التوقّعات بشأنها تشير إلى تراجعها عموماً في العام 2014.

خامساً - المدفوعات الخارجية

1-5 ميزان المدفوعات

ارتفع العجز المقدّر في ميزان الحساب الجاري في لبنان إلى حوالي 7,2 مليارات دولار في العام 2013 بحسب تقرير آفاق الإقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في نيسان 2014، مقابل 6,7 مليارات دولار في العام 2012، كما ارتفعت نسبته من الناتج المحلّي الإجمالي إلى 16,2% مقابل 15,7% في العامين المذكورين على التوالي.
ومن المرجّح أن يكون توسّع العجز في ميزان الحساب الجاري في العام 2013 قد نتج عن ارتفاع العجز في الميزان التجاري بحدود 500 مليون دولار في العام المذكور، مع استقرار الواردات السلعية وتراجع

الصادرات، واحتمال بقاء مجموع كلّ من ميزان الخدمات وحساب التحويلات وعوائد الرساميل على مستواه المُسجّل في العام الذي سبق. ويكاد يكون من الثوابت أن يسجّل لبنان عجزاً في الميزان التجاري (من 15 إلى 16 مليار دولار سنوياً)[2]، وعجزاً في حساب عائدات عوامل الإنتاج (بحدود المليار دولار)، مقابل فائض في ميزان الخدمات (بحدود 6 مليارات دولار) وفائض في حساب التحويلات (ما يزيد عن 3 مليارات دولار).

ويبيّن الجدول أدناه ضخامة العجز في ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلّي الإجمالي في لبنان بالمقارنة مع العجوزات (-) والفوائض (+) في عدد من الدول الأخرى، النامية منها والمتقدّمة، مع الإشارة إلى أنّ المعدّل في لبنان مرتفع جدّاً قياساً على ما هو متعارف عليه وقائع عالمياً. ولهذا الأمر مضاعفات على الإستقرار النقدي سنعود إليها لاحقاً.

رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

	2012	2013
لبنان	**-15,7%**	**-16,2%**
تونس	-8,2%	-8,4%
تركيا	-6,2%	-7,9%
المغرب	-9,7%	-7,4%
الولايات المتّحدة الأميركية	-2,7%	-2,3%
مصر	-3,9%	-2,1%
بلجيكا	-2,0%	-1,7%
فرنسا	-2,2%	-1,6%
قبرص	-6,8%	-1,5%
ايطاليا	-0,4%	+0,8%
الدنمارك	+6,0%	+6,6%
سويسرا	+9,6%	+9,6%
هولندا	+9,4%	+10,4%
السعودية	+22,4%	+17,4%
الكويت	+43,2%	+38,8%

المصدر: صندوق النقد الدولي- آفاق الإقتصاد العالمي- نيسان 2014.

[2] يختلف العجز في الميزان التجاري المسجّل في ميزان المدفوعات عن العجز المنشور من قبل الجمارك اللبنانية، إذ تضاف الى الصادرات المعلنة من قبل المصدر المشار اليه ما يلي: السلع المُعاد تصديرها، السلع المصدّرة بشكل موقّت لتحويلها (إعادة تدوير) أو المُعاد تصديرها بعد تجهيزها محلّياً، وإصلاح السلع.

2-5 ويصعب توقّع ما سيكون عليه عجز ميزان الحساب الجاري في العام 2014، نظراً لوجود عوامل متعدّدة تؤثّر على مكوّناته ولا سيّما الميزان التجاري وميزان الخدمات، نذكر منها: التطوّرات السياسية والأمنية الداخلية، الوضع في سورية، النمو الإقتصادي في لبنان، عودة السيّاح ولا سيّما العرب إلى لبنان مع إمكانية رفع الحظر عن سفر الرعايا العرب إليه، أسعار المواد الغذائية والنفط... وقد توقّع صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير حول الإقتصاد العالمي أن يستقرّ عجز الميزان الجاري بالقيمة المطلقة في لبنان على 7,2 مليارات دولار في العام 2014 على أن تتراجع نسبته إلى الناتج المحلّي الإجمالي قليلاً إلى 15,8%.

3-5 قبل أن نتطرّق إلى الميزان التجاري بالتفصيل في نهاية هذه الفقرة، نكتفي هنا بالإشارة في موضوع ميزان الخدمات إلى استمرار تراجع الحركة السياحية في العام 2013 للسنة الثالثة على التوالي، ولو بدرجة أبطأ منه في السابق، مع انخفاض عدد السياح الوافدين إلى لبنان بحسب إحصاءات وزارة السياحة بنسبة 6,7% ليبلغ 1274362 سائحاً، وهو المستوى الأدنى له منذ العام 2008. كما تراجع معدّل إشغال فنادق بيروت من فئتي 4 و5 نجوم بشكل إضافي إلى 51% في العام 2013 مقابل 54% في العام 2012، بحسب شركة إرنست إند يونغ Ernst and Young. وقد جاء ذلك بشكل خاص نتيجة الدعوات التي وجّهها عدد من الحكومات العربية إلى رعاياها لتجنّب زيارة لبنان، وأيضاً نتيجة تراجع السفر برّاً بسبب ارتفاع المخاطر المرافقة له مع تأزّم الوضع الأمني في سورية. يجدر التذكير بأن دول الخليج شجّعت مؤخّراً رعاياها على زيارة لبنان.

4-5 وارتفعت تحويلات العاملين في الخارج إلى لبنان بنسبة 4,1% في العام 2013 لتصل إلى 7,2 مليارات دولار بحسب تقديرات البنك الدولي الأخيرة، والتي خفّضت قيمة هذه التحويلات إلى 6,9 مليارات دولار في كلّ من العامين 2011 و2012 من تقديرات سابقة بلغت 7,3 مليارات دولار لكلّ من العامَيْن المذكورَيْن، مع العلم أنّها تختلف أحياناً عن تقديرات صندوق النقد الدولي. وشكّلت تحويلات العاملين إلى لبنان حوالي 16% من الناتج المحلّي الإجمالي، وهي من النسب العالية في العالم والأعلى في المنطقة. ويعكس انتظام ومستوى هذه التحويلات حجم الإنتشار اللبناني في جميع أقطار العالم، والكفاءة العالية التي يتمتّع بها هذا الإنتشار في شتّى المجالات. وكانت تحويلات العاملين في لبنان إلى الخارج قد بلغت، بحسب آخر المعطيات المتوافرة والصادرة عن البنك الدولي، حوالي 4,2 مليارات دولار في العام 2012. فتكون التحويلات الصافية إلى لبنان تغطّي زهاء 17 إلى 18% من العجز في الميزان التجاري.

5-5 ويموَّل هذا العجز الكبير في ميزان الحساب الجاري في لبنان، والذي يتحكّم به إلى درجة كبيرة العجز الضخم في الميزان التجاري، من خلال الفائض في حساب رأس المال، أي من خلال تدفّق رساميل صافية بأشكال متعدّدة من استثمارات مباشرة، واستثمارات في المحافظ المالية، وودائع لدى المصارف، وقروض صافية من الخارج للقطاعَيْن العام والخاص وغيرها. وانطلاقاً من مستويات العجز في الميزان الجاري التي توقّعها أو قدّرها صندوق النقد، وهي أرقام قابلة للتعديل، وأرقام ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف لبنان، تكون هذه الرساميل الصافية المتدفّقة إلى لبنان قد بلغت في العام 2013 حوالي 6 مليارات دولار (زهاء 13% من الناتج المحلّي الإجمالي).

6-5 على صعيد **الإستثمارات الأجنبية المباشرة**، والتي غالباً ما يختلف تقدير حجمها بشكل كبير بين مصدر وآخر، أجمعت تقارير عدّة على انخفاض تدفّق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى لبنان في السنوات الأخيرة

نتيجة الضغوط على الصعيدين الداخلي والإقليمي. وتوقّعت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان تراجع الإستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 3% تقريباً في العام 2013 لتصل إلى 3,6 مليارات دولار مقابل 3,7 مليارات في العام 2012.

وكان تقرير الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية UNCTAD) الأخير حول الإستثمارات في العالم قد أشار إلى أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية إلى لبنان بلغت حوالي 3,2 مليار دولار في العام 2012 (7,4% من الناتج)، في حين بلغت الإستثمارات الأجنبية المتدفّقة 3,8 مليارات دولار في العام المذكور (8,8% من الناتج).

ويُشار إلى أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة تموّل عادةً جزءاً كبيراً من عجز الحساب الجاري، وهي تتركّز في معظمها في القطاع العقاري، وهي بالتالي تختلف عن طبيعة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في كثير من دول ناشئة مماثلة، حيث تكون متنوّعة وتطال قطاعات اقتصادية عدّة.

7-5 في المحصّلة وللسنة الثالثة على التوالي، لم تستطع الرساميل الوافدة الصافية في العام 2013 تغطية العجز في ميزان الحساب الجاري، بعكس المنحى الذي كان سائداً في فترة 2002-2010. ويعود ذلك لأسباب عدّة، منها استقرار الواردات السلعية على مستوى مرتفع، ومنها ما يتعلّق بالأوضاع السياسية المتشنّجة في لبنان والتطورات في سورية وتأثيرها سلباً على السياحة والتصدير، أي أيضاً على الحساب الجاري، من جهة، وعلى حساب رأس المال الذي يتضمّن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من جهة أخرى. فنتج عجز في ميزان المدفوعات بلغت قيمته حوالي 1,1 مليار دولار في العام 2013، مقابل عجز أعلى بقليل بلغ حوالي 1,5 مليار دولار في العام 2012. وإذ يعكس هذا العجز في ميزان المدفوعات المستجدّات الظرفية والتطوّرات القائمة في المنطقة، يمكن القول إنّ لبنان قد راكم في مرحلة سابقة حجماً كبيراً من المدّخرات بالعملات الأجنبية يسمح بتمويل عجوزات بالمستوى المسجّل خلال السنوات الثلاث الماضية. إلاّ أنّ هذا لا يعني عدم التعامل مع الموضوع برؤية وسياسات جديدة.

8-5 ووجود عجز ضخم في ميزان الحساب الجاري، لا بل اتّساعه، يتطلّب تأمين التمويل الكافي له من خلال تدفّق الرساميل بأشكالها العديدة من استثمارات أجنبية مباشرة وفي المحافظ وغيرها (أي ازدياد الدين الخارجي)، وإلاّ تتمّ الإستعانة باحتياطيّات العملات الأجنبية، ما قد يسبّب ضغطاً على سوق القطع، كما أنّ حاجةً أكبر لإجتذاب الأموال إلى لبنان قد تعني ارتفاعاً في معدّلات الفائدة الدائنة والمدينة. ومن المعلوم أنّ لبنان لم يجد صعوبة في استقطاب أحجام كبيرة وكافية من الرساميل منذ العام 2002، إلاّ في السنوات الثلاث 2011-2013 مع توسّع عجز الحساب الجاري ولأسباب باتت معلومة. ويُخشى أن يدوم هذا المنحى على المدى القصير، أي عجز كبير في الحساب الجاري وضعف التدفّقات المالية الصافية مع استمرار مُسبّباتها، وعليه يكون أحد أبرز التحدّيات في المرحلة المقبلة.

التجارة الخارجية

9-5 في العام 2013، استقرّت قيمة الواردات السلعية بحسب المركز الآلي الجمركي على 21228 مليون دولار مقابل 21280 مليون دولار في العام 2012، أي بتراجع نسبته 0,2%، في حين سجّلت الكمّيات

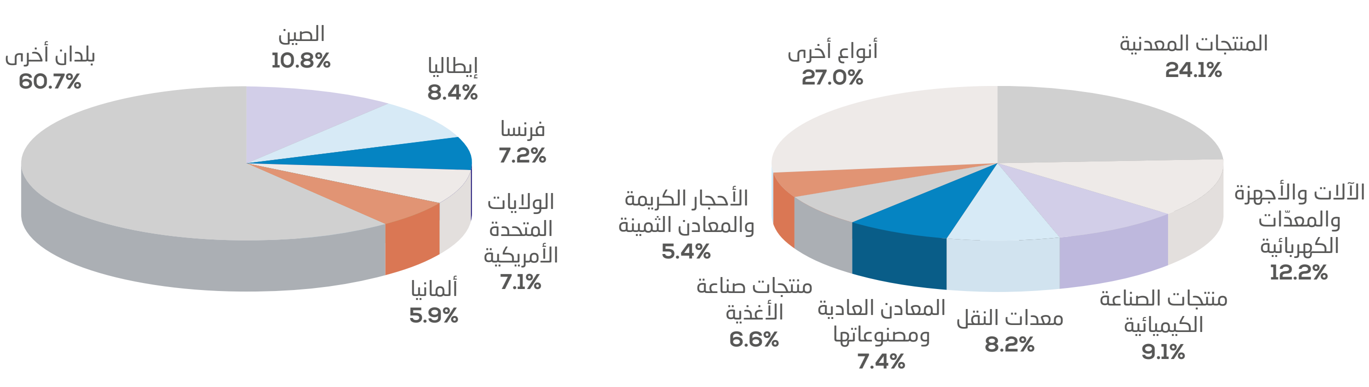
المستوردة ارتفاعاً بسيطاً نسبتُه 1,6% لتصل إلى 15868 ألف طن في العام 2013، وهو مستوى قياسي جديد. ويتغيّر المشهد عند الدخول في تفاصيل حركة الواردات السلعية في العام 2013، إذ باستثناء كلّ من المنتجات المعدنية المكوّنة بشكل رئيسي من المشتقات النفطية والأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة[3]، لقد تراجعت الواردات السلعية من المنتجات المعدنية بحوالي 925 مليون دولار في العام 2013, عرفت غالبية السلع المستوردة ارتفاعاً في قيمتها وأيضاً في الكمّيات المستوردة منها، وإن بنسب مختلفة. وقد سجّلت الواردات السلعية المُستثنى منها المنتجات المعدنية والأحجار الكريمة ارتفاعاً جيّداً نسبته 9,7% من حيث القيمة و17,8% من حيث الكمّيات المستوردة. وارتفاع الواردات في العام 2013 يأتي كنتيجة طبيعية لزيادة الطلب على عدد كبير من السلع والخدمات، مع وجود أكثر من مليون نازح سوري داخل الأراضي اللبنانية.

الواردات السلعية

	2011	2012	2013
القيمة- مليون دولار	20158	21280	21228
نسبة التغيّر- %	+12,2	+5,6	-0.2
الكميّات- ألف طن	15050	15623	15868
نسبة التغيّر- %	+0,3	+3,8	+1,6

المصدر: المركز الآلي الجمركي

ويختصر الرسمان البيانيّان أدناه توزّع الواردات السلعية بحسب انواعها وبحسب دول المنشأ في العام 2013.



المصدر: المركز الآلي الجمركي

[3] لقد تراجعت الواردات السلعية من المنتجات المعدنية بحوالي 925 مليون دولار في العام 2013 بالمقارنة مع العام 2012، ونتج ذلك جزئياً عن المستوى المرتفع الذي سجّلته في العام 2012. كما تراجعت قيمة الواردات السلعية من الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة بحوالي 449 مليون دولار في العام 2013 مقارنة مع العام الذي سبقه، ويعود ذلك جزئياً إلى تراجع سعر الذهب عالمياً وربّما إلى تراجع حركة تصدير الأحجار والمعادن.

10-5 من ناحيتها، انخفضت قيمة الصادرات السلعية بحسب المركز الآلي الجمركي إلى 3936 مليون دولار في العام 2013، بتراجع نسبته 12,2% مقارنة مع العام 2012. وترافقت هذه النتيجة، من جهة، مع تراجع ملحوظ لقيمة الصادرات من الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (بقيمة 954 مليون دولار) بخاصّة إلى كلّ من جنوب أفريقيا وسويسرا، ومن جهة أخرى، مع ارتفاع قيمة الصادرات من المنتجات المعدنية بخاصّة إلى سورية (+225 مليون دولار). وعند استثناء البندَيْن المذكورَيْن، تكون الصادرات السلعية قد سجّلت ارتفاعاً ولو معتدلاً نسبتُه 6,9% في العام 2013. من جهتها، ازدادت الكمّيات المصدّرة بنسبة 6,7% في العام 2013 بالمقارنة مع العام الذي سبقه، من دون أن تعبّر بدقّة تامّة عن تطوّر الكمّيات المصدّرة نظراً لتأثّرها أحياناً بارتفاع أو تراجع الكمّيات المصدّرة من سلع تزن كثيراً.

وتجدر الإشارة إلى أنّ قيمة الصادرات السلعية إلى الدول العربية، والتي تُعتبر السوق الرئيسية لتصريف السلع اللبنانية، وصلت في العام 2013 إلى مستوى قياسي بلغ 2020 مليون دولار، أي بارتفاع نسبته 16,2% بعد ارتفاعها بنسبة 15,4% في العام 2012، لتبدو متماسكة بشكل عام وغير متأثّرة سلباً بتدهور الأوضاع في سورية، علماً أنها كانت سجّلت تراجعاً في العام 2011. وقد استطاعت هذه الصادرات بوجه عام التأقلم مع الأحداث، مع تسجيل بعض الإرتفاع في حصّة الصادرات عن طريق البحر والجو، وأحياناً استبدال البوّابات البرّية حسب وجهة السلع المصدّرة.

وتُصبح هذه النتيجة أقلّ ايجابية عند الدخول في تفاصيل الأرقام. فصحيح أنّ الصادرات إلى سورية ازدادت بقيمة كبيرة بلغت 229 مليون دولار في العام 2013 بعد ارتفاعها بقيمة 79 مليوناً في العام الذي سبقه، غير أنّ هذا الإرتفاع نتج بشكل شبه كامل عن ارتفاع تصدير المنتجات المعدنية (مشتقات نفطية)، كما سبق وأشرنا إليه. وعند استثناء المنتجات المعدنية، تكون قيمة الصادرات إلى سورية قد بقيت من دون تغيير في العام 2013 بالمقارنة مع العام 2012 وأيضاً بالمقارنة مع العام 2011، في حين تكون قيمة الصادرات إلى الدول العربية من دون سورية قد ازدادت بنسبة 3,6% (بدل 16,2%) في العام 2013، وبنسبة 11,8% (بدل 15,4%) في العام 2012.

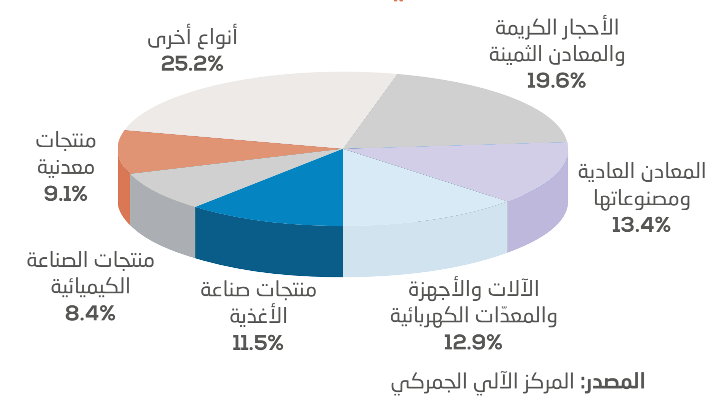
الصادرات السلعية

	2011	2012	2013
القيمة- مليون دولار	4265	4483	3936
نسبة التغيّر- %	+0.3	+5,1	-12,2
الكميّات- ألف طن	2717	2602	2776
نسبة التغيّر- %	-12,6	-4,2	+6,7

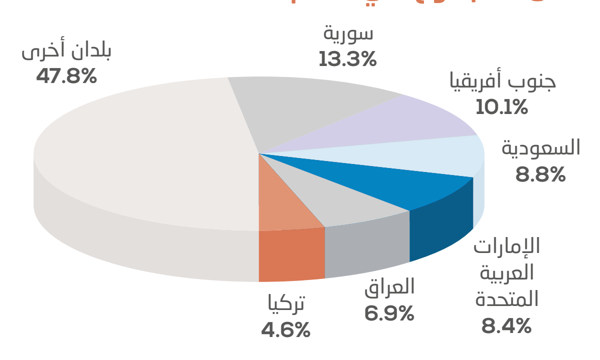
المصدر: المركز الآلي الجمركي

ويضيء الرسمان البيانيّان أدناه على أبرز أنواع الصادرات السلعية اللبنانية وأبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في العام 2013.

أبرز أنواع الصادرات السلعيّة - الحصة من المجموع في العام 2013

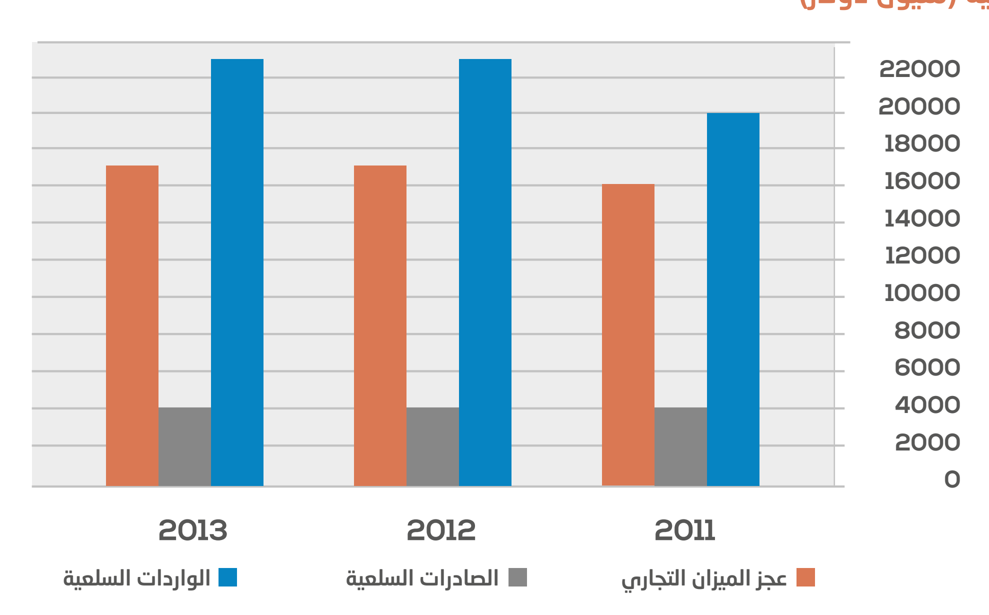


أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع - الحصة من المجموع في العام 2013



المصدر: المركز الآلي الجمركي

تجارة لبنان الخارجية (مليون دولار)



11-5 في الخلاصة، وكما ذكره صندوق النقد الدولي في البيان الختامي لزيارة بعثة المادة الرابعة في أيار 2014، يحتاج لبنان إلى زيادة قدراته التنافسية لتعزيز امكانات النمو من خلال حركة تصدير أقوى واعتماد أقلّ على السلع المستوردة بدل أن يكون العجز التجاري الضخم عبئاً كبيراً على الإقتصاد، لا سيّما من خلال تحسين مناخ العمل، وخفض كلفة ممارسة الأعمال، وزيادة الإنتاجية في القطاعين العام والخاص.

سادساً - المصارف وتمويل الاقتصاد

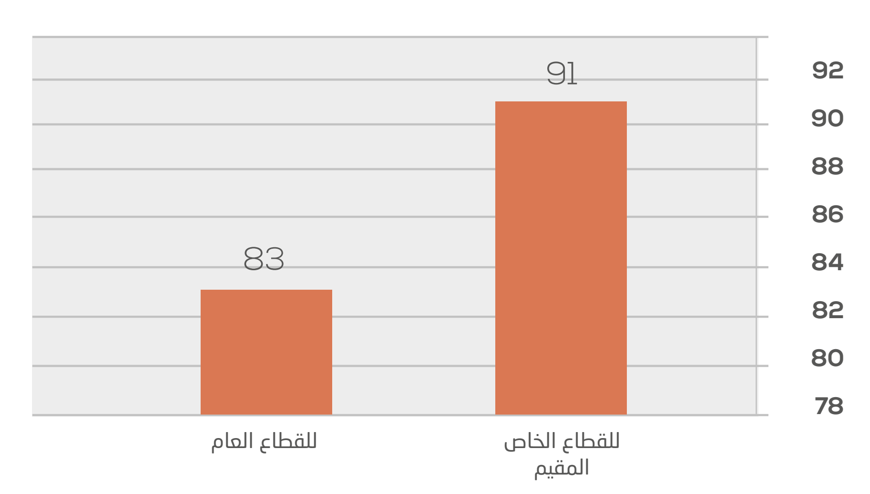
1-6 يُعتبر القطاع المصرفي اللبناني أحد أكثر القطاعات مساهمةً في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وهو يساهم بحوالي 6% من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من كونه يوظّف نسبة محدودة من اليد العاملة اللبنانية الإجمالية. ويشكّل القطاع المصرفيّ الوسيط المالي الأبرز في لبنان في ظلّ ضعف الأسواق المالية. فهو، من جهة، المستقطب الأكبر للأموال، ومن جهة ثانية، المموّل الأساسي للاقتصاد الوطني بقطاعَيْه العام والخاص بالأحجام والشروط المؤاتية. في حين أنها قليلةٌ القطاعات المصرفية في العالم التي تموِّل القطاع العام بالأحجام التي توفّرها المصارف في لبنان. فالمصارف في لبنان تموّل الدولة رغم درجة مخاطرها العالية ورغم درجة تقويمها المتدنّية (-B). ويمثل تمويل المصارف للدولة في لبنان 30% من إجمالي ودائع المصارف بينما لا يتخطّى المعدّل المماثل 15 إلى 20% في الدول العربية وفي أوروبا وأميركا. فالحكومات في أوروبا وأميركا تتموّل مباشرةً من الأسواق، أي من اكتتابات الناس والشركات بالأوراق التي تصدرها الحكومات (Sovereign Bonds).

2-6 وبدوره، يفرض تمويل الدولة على المصارف تقوية رساميلها لإحترام قواعد بازل التي تربط رساميل المصارف بمخاطرها. ومخاطر الدولة اللبنانية هي اليوم بنسبة 100%. وتجهد المصارف في توفير مستلزمات الرساميل المطلوبة في السنوات المقبلة لتتلاءم مع مخاطر لبنان العالية. فالمهنة المصرفية تخضع بشكل دائم ومتزايد لقواعد عمل دولية تصدر عن لجنة بازل وصندوق النقد الدولي وغيرهما من واضعي المعايير في مجال الرسملة والسيولة ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والإقراض للجهات المقرَّبة. ويشكِّل الإلتزام بهذه المعايير شرطاً ضرورياً لدخول الأسواق العالمية وللتعامل مع المصارف المراسلة. إن التعامل المصرفي مع الخارج بالرسملة الكافية ضروري، وبواسطته تتمّ تحويلات اللبنانيّين إلى البلد وتموَّل صادرات لبنان ووارداته وتُعبّأ المدّخرات وتوفّر للمصرف المركزي حجماً هاماً من موجوداته بالعملات الأجنبية لخدمة الاستقرار النقدي.

3-6 في نهاية العام 2013، وصلت قاعدة الودائع لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان وحدها، وضمن الميزانية، إلى حوالي 139,2 مليار دولار (20,5% منها من ودائع غير المقيمين) من دون احتساب الودائع الإئتمانية خارج الميزانية وودائع المصارف المتخصّصة والتي بلغت 1,9 مليار دولار و2,1 مليار دولار في نهاية العام 2013 على التوالي. وفي العام الماضي، استطاعت المصارف أن تزيد قليلاً ودائعها، استناداً إلى عاملَيْ التدفّقات النقدية من الخارج والنشاط التسليفي للاقتصاد الوطني، فازدادت الودائع الإجمالية بنسبة 9% مقابل زيادتها بنسبة 8,5% في العام 2012. ويجدر التذكير بارتباط نمو الودائع في المصارف بأوضاع الجاليات اللبنانية التي تشكّل المصدر الأساسي لتدفّقات رؤوس الأموال والتحويلات المالية إمّا لأُسَرها وإما لحسابها الخاص.

4-6 ويظلّ القطاع المصرفي اللبناني المموّل الأول والأكبر للاقتصاد الوطني، وخير دليل على ذلك نسبة التسليفات لكلّ من القطاعَيْن العام والخاص إلى الناتج المحلّي الإجمالي. ففي العام 2013، شكّلت التسليفات للقطاع الخاص المقيم حوالي 91% من الناتج مقابل 88% في العام 2012، فيما بلغت التسليفات للقطاع العام 82,6% من هذا الناتج مقابل 72,4% في التاريخَيْن على التوالي. وقد وصل حجم التسليفات للقطاعَيْن إلى ما يوازي 85,1 مليار دولار في نهاية العام 2013 موزّعة بنسبة 44,3% للقطاع العام و55,7% للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم (41,7% و58,3% على التوالي في نهاية العام 2012)، مع الإشارة إلى أن حصة القطاع الخاص باتت تتجاوز حصة القطاع العام من التسليفات المصرفية منذ العام 2010.

نسبة التسليفات إلى الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام 2013 (%)



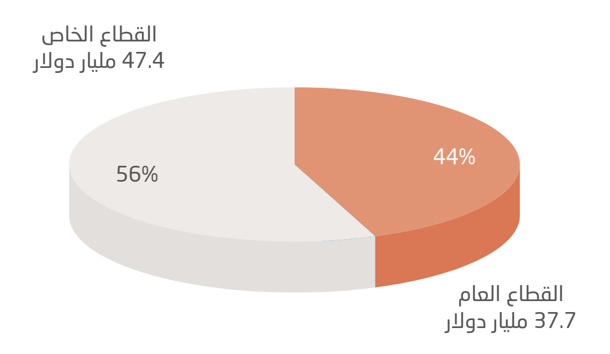
المصدر: مصرف لبنان/التوقّعات الرسمية للناتج المحلي الإجمالي

5-6 وبلغت التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم 47,4 مليار دولار صافيةً من الديون المشكوك بتحصيلها في نهاية العام 2013 (12,4% منها للقطاع الخاص غير المقيم) مسجّلةً زيادةً نسبتُها 9%، وهي أدنى من نسبة الزيادة المحقّقة في العام 2012 (10,4%). ويشكّل التسليف للمؤسسات وللأُسَر الداعم الأساسي للطلب وللاستثمار المحلّي في ظلّ ضعف أو غياب المكوّن الخارجي للطلب الإجمالي.

وفي الفترة الأخيرة، ارتكزت سياسة مصرف لبنان الهادفة إلى تحفيز القطاع الخاص إلى دعائم عدّة ومتنوّعة. **أوّلها الرزمة التحفيزية من السيولة بكلفة رخيصة للمصارف**، إذ أطلق مصرف لبنان مطلع العام المذكور برنامجاً تحفيزياً للتسليفات، شمل معظم القطاعات الإقتصادية وبخاصّة قطاع السكن، بغية إعطاء دفع جديد لعمليّة النمو الإقتصادي من خلال التسليف المصرفي بالليرة وبفوائد مقبولة. ووضع المصرف المركزي عبر مبادرته هذه نحو 1,4 مليار دولار بتصرّف المصارف بفائدة 1%، لتستمرّ هذه الأخيرة في إقراض المؤسسات والأُسَر بهذه الآلية الجديدة بعد استنفاد آلية الإحتياطي الإلزامي، علماً أن المصارف تتحمّل وحدها مخاطر التسليف. وحدّد المصرف المركزي كذلك بنية إفادة الأنشطة الاقتصادية من آلية التسليف هذه مع سقفٍ للفوائد المدينة لا يتعدّى 5%. وكان ثمّة تجاوب كبير مع البرنامج من قبل المصارف والسوق بحيث تمّ سريعاً استنفاد المبالغ المخصّصة للمشاريع الجديدة وجزء كبير من المبالغ المخصّصة للإقراض السكني. كما وضع المصرف المركزي مطلع العام 2014 مبلغاً إضافياً بحوالي 800 مليون دولار ضمن هذه الآلية لمزيد من التحفيز الاقتصادي والمحافظة على نسب نمو إيجابية في الاقتصاد اللبناني وتحريك القطاعَيْن السكني والتكنولوجي بنوع خاص. **ويتمثّل ثاني الحوافز بالتعميم رقم 331 المتعلّق باقتصاد المعرفة**، كون هذا القطاع يشكّل محرّكاً للنمو في المستقبل، ويوفّر مصرف لبنان لهذه المشاريع ضمانةً قدرها 75% ممّا يحول دون مخاطرة المصارف بأموالها الخاصة. ويسمح هذا التعميم للمصارف والمؤسسات المالية بالمساهمة ضمن حدود 3% من أموالها الخاصة في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال وشركات مسرّعة للأعمال يكون نشاطها متمحوراً حول قطاع المعرفة، كون الطاقة البشرية في لبنان تتمتع بالقدرة على النجاح في هذ القطاع، كما يسمح بتحسين القدرات التنافسية للقطاعات التقليدية.

والغاية من هذا التعميم هي تحريك آليات تأسيس شركات جديدة واعدة يمكن أن تتحوّل مستقبلاً إلى شركات قابلة لإغناء الثروة الوطنية وتوفير فرص عمل جديدة. فعمليات الرسملة من خلال شراكات ومساهمات في رأس المال هي مهمّة جديدة تتيح للمصارف دعم الكفايات الفكرية وأصحاب الابتكارات المهنية التي تندرج في إطار اقتصاد المعرفة. ومن المؤمَل أن تكون في لبنان بورصة مخصّصة لهذه الميادين تتيح إمكان إدراج أسهم هذه الشركات عندما تصبح في المستوى المطلوب. أما **ثالث الدعائم، فيقوم على تمديد آجال القروض المدعومة** للقطاعات المنتجة، ومنها السياحة التي كانت من أكثر القطاعات تأثّراً بالأوضاع الداخلية والإقليمية، من 7 إلى 10 سنوات بما فيها القروض الجديدة.

نسبة التسليفات للقطاعين العام والخاص نهاية العام 2013 (% ومليار دولار)



المصدر: مصرف لبنان

6-6 وفي نهاية العام 2013، بلغت التسليفات للقطاع العام ما يوازي 37,7 مليار دولار مقابل 31,1 مليار دولار في نهاية العام 2012، بزيادة قيمتها حوالي 6,5 مليارات دولار تعود بمعظمها إلى اكتتابات المصارف بسندات الخزينة الطويلة الأجل بالليرة من فئات 7 و8 و10 سنوات بالإضافة إلى فئة 12 سنة التي أصدرتها وزارة المالية للمرّة الأولى في العام 2013، وكذلك إلى شراء المصارف جزءاً كبيراً من محفظة مصرف لبنان بسندات اليوروبوندز واكتتابها بسندات يوروبوندز جديدة أصدرتها وزارة المالية في العام المذكور.

وفي نهاية العام 2013، كانت المصارف تحمل حوالي 59,0% من الدين العام الإجمالي الذي بلغ حجمه 63,5 مليار دولار، في إشارة إلى استمرارها في تمويل جزء كبير من العجز العام، يُضاف إليه جزء يحمله المصرف المركزي (حوالي 19%)، وقسم يحمله مقيمون آخرون، من مؤسسات عامة ومؤسسات مالية وجمهور (حوالي 12%). ويعني ذلك أنّ 90% تقريباً من الدين العام اللبناني تحمله جهات مقيمة، ما يعطي لبنان هامشاً من الاستقلالية إزاء الجهات الخارجية من دول ومؤسسات مالية وأفراد.

7-6 وتنسّق المصارف مع المصرف المركزي تنسيقاً كاملاً في ما يخصّ النُظُم والنواحي التقنية المتّصلة بالمدفوعات والتصريح، والمُسهِّلة والحامية لعمليات التسليف والتمويل. علماً أن أنظمة الدفع تشكّل إحدى الركائز الأساسية في مهمّات المصارف المركزية نظراً إلى أهميتها في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي. وشهد العام 2013 تطورات هامة على صعيد أنظمة الدفع في لبنان. من أهم الإنجازات استحداث آلية عمل بين وزارة المالية والمصارف التجارية لدفع الضرائب والرسوم إلكترونياً (e-payment)، فتزيد الفعالية وتساهم في تحقيق وفر في الإمكانات والأكلاف. والمستفيدون من هذه الخدمة هم المكلّف والخزينة العامة والمصارف اللبنانية، مع الإشارة إلى أن الأنظمة المستعملة لإطلاق هذه الخدمة تحافظ على سرّية المعلومات الإلكترونية المتعلّقة بها وتمنع أي طرف خارجي من الإطّلاع عليها. وتأتي هذه الآلية متوافقة مع أنظمة المدفوعات التي يطوّرها ويديرها قانوناً مصرف لبنان وتلي تطبيق نظام التسوية الإجمالي الفوري (BDL-RTGS) الذي أطلقه مصرف لبنان بنجاح في تموز 2012.

8-6 وتنطلق المصارف من مبدأ ضرورة التحسين في ظلّ التغيّرات في بيئة الأعمال. وباتت المسؤولية الاجتماعية منخرطة لديها بشكل ملحوظ. فهناك اتفاقيات تعاون بين المصارف والجمعيات لتقديم الدعم إلى الأخيرة لما تؤدّيه المصارف من دور اجتماعي. كما تسعى المصارف إلى ابتكار طرق عمل ترمي إلى دمج القضايا الإنسانية والاجتماعية في استراتيجيتها وخططها المصرفية لتكون المسؤولية الاجتماعية أسلوب عمل وطريقة أداء. على صعيد آخر، أطلق المصرف المركزي مبادرات ترمي إلى حماية المستهلك في تعامله المصرفي. فقد طالب بإنشاء وحدة متخصّصة في لجنة الرقابة على المصارف كونها على تواصل مباشر مع القطاع وتتابع أداءه دورياً، ما يعني أنها قادرة على المتابعة عبر جهاز بشري كفيّ ومهني. والهدف هو تطمين المستهلك بأنّ تعامله مع المصرف يخضع لشفافية عالية وإدارة حكيمة. كما وضع المصرف المركزي برنامج عمل مع المصارف يقضي بإنشاء لجان لدرس المكافآت في المصارف، أي وضع معايير واضحة وشفّافة على نحو يطمئن المساهمين فيها. وتدخل هذه الإجراءات ضمن قواعد مبادئ الإدارة الرشيدة الدولية التي أصدرتها جمعية المصارف كشرعة عمل وسلوك تسترشد بها المصارف العاملة في لبنان. وهي وثيقة استندت لدى إعدادها إلى نصوص القوانين اللبنانية وأنظمة مصرف لبنان، وتوصيات لجنة بازل المصرفية، ومبادىء منتدى الاستقرار المالي ومبادىء الإدارة الرشيدة المنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ومنشورات مجلس المعايير الدولية (IAS, IFRS).

9-6 إن التطور المتسارع الذي تشهده المهنة المصرفية وتقنيات العمل المصرفي الحديث يتطلّب مواكبة دؤوبة ومتواصلة على مستويات التشريع والتنظيم والتطبيق. وعلى الرغم من التقدّم الذي حقّقه لبنان على هذا الصعيد، إلاّ أنه لا يزال بحاجة إلى المزيد من الجهد لجهة تطوير النصوص التشريعية المالية والمصرفية. وفي العام 2013، اتّخذت السلطات النقدية إجراءات عدّة وأصدرت تعاميم كفيلة للتأكّد من أن الأموال الموجودة في القطاع المصرفي اللبناني هي أموال شرعية لا تخالف القوانين اللبنانية ولا تتعارض مع القوانين الدولية. وهذا أمر أساسي كون لبنان يقع في منطقة تتعرّض لعقوبات مالية بسبب الأحداث السياسية والأمنية، وهو حريص على أن يبقى منخرطاً في العولمة المصرفية، وعلى احترام المبادئ والقواعد الموضوعة من قبل الدول التي يعمل معها أو يتعامل بعملاتها. ومنذ سنوات، تلتزم الإدارات العليا للمصارف اللبنانية بشكل واضح وقوي بتعزيز الأدوات والنظم والإجراءات الضرورية لمكافحة عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ويتمّ سنة بعد سنة تفعيل عمل "وحدة التحقّق" المنشأة في كلّ مصرف والمتخصّصة بهذه المهام من أصحاب الكفاية والذين هم على اطّلاع مستمرّ على التجارب والمستجدّات

العالمية في هذا الشأن. وتطبّق المصارف طبعاً جميع التعاميم الصادرة عن المصرف المركزي وهيئة التحقيق الخاصة إضافةً إلى تطبيق المعايير الدولية ذات الشأن، بما في ذلك أصول التحقّق من هوية الزبائن (KYC). كما أن لبنان سيلتزم بتطبيق قانون الامتثال الضريبي الأميركي FATCA حيث سيوقّع كل مصرف عامل في لبنان إفرادياً على هذا الالتزام.

10-6 وفي العام 2013، فعّلت المصارف عملها مع منظمة الإنتربول، ويشكّل هذا التعاون نموذجاً لتعاون القطاعات المصرفية في العالم مع هذه المنظّمة. ويؤمَل أن يوفّر للمصارف ضمن القوانين اللبنانية ولمصارف العالم ضمن المعايير المتعارف عليها تحصيناً للصناعة المصرفية ككلّ وحمايةً لها من الجرائم المالية المنظّمة. ويجري العمل على استكشاف التعاون المستقبلي في مجالات التصدّي للجرائم المالية وتبييض الأموال. علماً أن التعاون مع الانتربول ليس جديداً بل يعود إلى عقود عدّة. وستتمكّن المصارف عند فتح حساب لأيّ شخص من التأكّد من إدارج اسمه أو عدم إدراجه في قاعدة معلومات الإنتربول. وللعلم، تضطر المصارف حالياً، عند فتح حساب جديد لزبون جديد، للتحقّق من استقامته المالية بالعودة إلى العديد من اللوائح المتوافرة عالمياً، منها الأميركية والأوروبية والأممية والبريطانية، بالإضافة إلى قوائم شركات المعلومات الخاصة.



02

القسم الثاني: نشاط جمعية مصارف لبنان

واصلت الجمعية في العام 2013 متابعة القضايا التنظيمية والتشريعية مع السلطات المعنيّة، ولا سيّما النقدية والرقابية، بالإضافة إلى الملفّات العديدة المتعلّقة بالمهنة المصرفية.

أولاً - مضمون بعض أهم التعاميم والتعليمات التي صدرت خلال العام 2013

1-1 تطبيق مندرجات اتفاقيّات لجنة بازل للرقابة المصرفية، "بازل 3"

تابعت السلطات النقدية والرقابية في العام 2013، بالتنسيق والتعاون مع الجمعية وإدارات المصارف، اتّخاذ التدابير اللازمة للمضي في تطبيق اتفاقية بازل الثالثة الجديدة، عن طريق تقوية الأموال الخاصة وتعزيز الادارة المصرفية الرشيدة وتفعيل دور مجالس الإدارة عبر إنشاء اللجان المنبثقة منه، وتحسين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

أ- في احتساب معدلات الملاءة

تلتزم المصارف اللبنانية بكل جديّة بمعدّلات الملاءة المفروضة في اتفاقية بازل 3، وقد طلب منها مصرف لبنان من خلال التعميم الأساسي رقم 44 تأمين نسبة ملاءة اجمالية Total capital ratio (الأموال الخاصة الإجمالية / مجموع الموجودات المرجّحة بالمخاطر) يبلغ حدّها الأدنى 10,5% في نهاية العام 2013 على أن تُشكل نسبة حمَلة الأسهم العادية 6% كحدّ أدنى، ونسبة الأموال الخاصة الأساسية 8%. ويتعيّن على المصارف رفع أموالها الخاصة تدريجياً للوصول الى نسبة ملاءة اجمالية قدرها 12% في نهاية العام 2015. وتتضمّن هذه النسب معدّل عازل الحفاظ على رأس المال Capital Conservation Buffer الذي يجب أن يبلغ 2,5% في نهاية 2015، والذي يمكن استعماله عند الحاجة الطارئة تفادياً للنزول دون النسب المطلوبة ، على أن يُعاد تكوينه تدريجياً بعد انقضاء الحالة الطارئة.

وقد بات معروفاً أن هذه المعدلات الدنيا هي أكثر تشدّداً من تلك المفروضة في اتفاقية بازل 3، حيث توصي لجنة بازل بنسبة ملاءة اجمالية قدرها 8% في مطلع العام 2013 والارتفاع تدريجياً الى 10,5% في مطلع العام 2019. ومن اجل الوصول الى هذا المستوى المرتفع من الرسملة في مدى زمني ضيّق، حرصت المصارف اللبنانية في العام 2013، وبتشجيع من مصرف لبنان ومن الجمعيّة على أن تخصّص الجزء الأكبر من أرباحها (75%) لتقوية وزيادة رساميلها ، إضافةً الى تكوين المؤونات المطلوبة والاحتياطيّات الحرة لمخاطر مستقبلية غير محدّدة، وذلك تدعيماً لقدرتها على جبه أي طارىء محتمل قد ينشأ مستقبلاً نتيجة الأوضاع الإقليمية والدولية الصعبة.

وفي هذا السياق، تضاعفت قاعدة رساميل المصارف خلال السنوات الخمس الماضية، مرتفعةً من 7 مليارات دولار إلى أكثر من 14 ملياراً، وهو تطور من شأنه أن يشيع الارتياح في الأسواق المالية العالمية ويؤكّد متانة وصلابة القطاع المصرفي والمالي. ولكن، مع تفاقم الأوضاع في المنطقة وتأثيرها على لبنان وعلى حجم المؤونات العديدة والمتنوعة التي ينبغي أن تكوّنها المصارف لمواجهة المخاطر، أعلم مصرف لبنان الجمعية في أوائل العام 2014 بضرورة إعادة النظر في كيفية تطبيق بازل 3 في اتجاهٍ يُريح الالتزام بالاتفاقية دون المسّ بنسب الملاءة التي كانت قد بدأت تطبّقها المصارف اللبنانية. **وبتاريخ 2014/3/6**، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم 358** الذي وضع الإطار التنظيمي لكفاية رساميل المصارف

العاملة في لبنان، حيث حدّد بموجبه الأدوات الرأسمالية غير الأسهم العادية والاحتياطيات الجديدة الأخرى غير النظامية والقانونية) بما فيها احتياطيّات عقارات للتصفية والاحتياطيّات الأخرى المرتبطة بعناصر الدخل الشامل الأخرى (accumulated other comprehensive income) التي يمكن احتسابها ضمن حقوق حمَلة الأسهم العادية والأموال الخاصة الأساسيّة. وتضمّن هذا التعميم أوزان مخاطر الائتمان المطابقة لمتطلّبات بازل 2/بازل 3 لكن مع تخفيف بعض أوزان التثقيل التي يمكن تحسينها، لا سيّما تلك المطبَّقة على ودائع المصارف بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان، والتي هي ودائع غير مستعملة من قبل المصرف المركزي الذي يكتفي بإعادة توظيفها لدى المصارف المراسلة. وقد أُعطيت بموجب هذا التعميم نسبة تثقيل قدرها 50%، وهي حدّ وسطي بين 20% و100% الممكن اعتمادها كما أكّد مصرف لبنان للجمعية. تفتح هذه التعديلات الباب لدخول مستثمرين جدد الى القطاع المصرفي. وقد أبقى مصرف لبنان الجدول الزمني للتقيّد بالحدود الدنيا لنسب الملاءة على حاله، أي الوصول إلى 8% لحمَلة الأسهم العادية و10,5% للأموال الخاصة الأساسيّة و12% لنسبة الملاءة الإجمالية في نهاية العام 2015. هذا الجدول هو أكثر تشدّداً من متطلّبات بازل 3.

ومع تطبيق معدلات بازل 3، يمكن للمصارف أن تتماشى مع مقرّرات المجموعة الأوروبية CRD IV 2014. فلدى المصارف اللبنانية شبكة انتشار مهمة في الحيّز الأوروبي (قبرص - باريس - لندن - لوكسمبورغ - فرانكفورت - بروكسل - ...)، ولا مفرّ أمامها سوى الالتزام بهذه المقرّرات شأنها في ذلك شأن ما يزيد عن 8300 مصرف يعمل في النطاق الأوروبي. وسيكون على مصارفنا ليس فقط الالتزام بالنسب الجديدة للملاءة، بل وكذلك الالتزام بتهيئة قواعد المعلومات التي تخوّلها إجراء عمليات التصريح Reporting والإفصاح Disclosure بدءاً من العام 2014.

من جهة أخرى، تابعت **لجنة الرقابة على المصارف** التحقّق من مدى جهوزية المصارف لتطبيق وتنفيذ هذه المعدلات الجديدة. فأصدرت في العام 2013 **المذكّرتين رقم 2013/4 و2013/12** اللتين طلبت بموجبهما من المصارف إجراء اختبار لنسبة الملاءة بناءً على ميزانيتها المدقّقة في 2012/12/31 وعلى ميزانيتها الموقوفة بتاريخ 2013/6/30 على التوالي، معتمدةً نسب التثقيل المقترحة في بازل2 وبازل3 لإحتساب مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق، مع المعلومات التفصيلية حول نوعية الأموال الخاصة وفقاً لبازل 3.

كما أصدرت لجنة الرقابة على المصارف في العام **2013 المذكّرة رقم 7** التي طلبت بموجبها من المصارف إجراء التقييم الذاتي لكفاية رأس المال ICAAP استناداً الى أرقام الميزانية الموقوفة بتاريخ 2012/12/31 مشيرةً الى أن الرأسمال الأدنى المطلوب لتغطية المخاطر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل) وفقاً للطرق المحدّدة في الدعامة الأولى لا يزال 8%. وبغية الوصول إلى نسبة ملاءة قدرُها 12% في نهاية العام 2015 استناداً إلى تعميم مصرف لبنان رقم 44، سيكون متوجّباً على المصارف تكوين رساميل إضافية بنسبة 4%، منها 1,5% للمخاطر النظامية systemic risks الناتجة عن العوامل الخارجية كالأوضاع الاقتصادية والسياسية العامة و2,5% العازل لحماية الرأسمال المشار اليه أعلاه. وتبيَّن للّجنة أن وضع القطاع المصرفي اللبناني يتطوّر في المنحى المطلوب، إذ أن المصارف تحافظ، إضافةً إلى الرساميل المرتفعة، على سيولة عالية بالعملات الأجنبية تخفّض حجم الموجودات المثقّلة بأوزان المخاطر وتالياً متطلّبات رأس المال.

ب- معدلات السيولة بمقاييس بازل 3

لقد بات معروفاً أن اتفاقية بازل 3 الجديدة لا تقتصر على متطلّبات رأس المال، بل تتعدّاها إلى معدل السيولة في المدى القصير LCR ومعدل السيولة البنيوية NSFR التـي تتطلّع لجنـة بـازل الى فرضها مستقبلاً. في ما يخصّ السيولة في المدى القصير أو مصطلح LCR (أي معدّل تغطية السيولة)، فقد اعتمدت لجنة بازل جدولاً زمنياً للوصول إلى معدّل السيولة المطلوب يتدرّج من مطلع العام 2015 (60%) حتى مطلع العام 2019 (100%). ويُحتسب هذا المعدل بتنسيب الأصول العالية الجودة HQLA إلى إجمالي التدفّقات النقدية التي تخرج من المصرف صافيةً من إجمالي التدفّقات التي تدخل إليه، وذلك خلال 30 يوماً متتالياً. والهدف من ذلك أن يكون المصرف قادراً على تلبية حاجاته من السيولة خلال شهر واحد في حال اندلعت أزمة دون اللجوء إلى السوق.

إن تشدّد لجنة بازل والمصارف المركزية الـ 27 الأعضاء فيها على موضوع السيولة يعود إلى تجربة الأزمة المالية العالمية حيث تبيّن أن السيولة تضاهي الرسملة بأهميّتها أو حتى تفوقها، إذ تحدّد قدرة المصرف على مواجهة الأزمات المالية ذاتياً حين يصعب اللجوء إلى الأسواق للتموّل ومن دون اللجوء إلى الأموال العامة أيّ أموال المكلّفين. وتشكّل الأزمة المصرفية في قبرص تعبيراً واضحاً عن أهمية توافر السيولة إسوةً بالملاءة، ما يؤكّد صوابية مقاربة لجنة بازل.

يتمتّع القطاع المصرفي في لبنان بمعدّل سيولة مرتفع بالليرة اللبنانية ومعدّل سيولة صافية مريح بالعملات الأجنبية مقارنةً مع المعيار الدولي المطلوب تحقيقه. وقد درجت إدارات المصارف العاملة في لبنان على الحفاظ على مستويات هامّة من السيولة حمايةً للقطاع بوجه الأزمات، حيث أنه بالرغم من كلفة هذه السيولة خاصةً بالعملات الأجنبية، تبقى ضرورية بل حيوية لإدارة سليمة لدى القطاع المصرفي في غياب المقرض في المقام الأخير، أي البنك المركزي القادر على طباعة العملات الأجنبية ومدّ السوق بها.

ويبقى تحصين هذه السيولة موضع اهتمام السلطات النقدية والرقابية. **ففي أوائل العام 2013، أصدرت لجنة الرقابة على المصارف التعميم رقم 275** حول إدارة مخاطر السيولة، وقد طلبت فيه من المصارف، بناءً على نتائج اختبارات الضغط التي يجريها المصرف، المحافظة باستمرار على مخزون ملائم من الموجودات السائلة الحرّة العالية الجودة Buffer of high quality unencumbered liquid assets والتي تشكّل نسبة إلى صافي التدفّقات النقدية القصيرة الأجل معدّل تغطية السيولة (LCR) .

كما أصدرت **لجنة الرقابة على المصارف في آب 2013 المذكّرة رقم 10** التي طلبت فيها من المصارف تزويدها معلومات مفصّلة عن الأصول السائلة عالية الجودة والحرّة unencumbered والتدفّقات النقدية الخارجة والواردة على أساس الميزانية الموقوفة بتاريخ 2013/9/30، وذلك لإجراء اختبار كمّي حول احتساب معدل تغطية السيولة (LCR) المذكور أعلاه. وما زال هذا الموضوع قيد المناقشة بين الجمعية ولجنة الرقابة، ذلك أن لجنة بازل لم تصدر حتى الآن نصوصاً نهائية في ما يخصّ معدلات السيولة نظراً للتفاوت الكبير القائم على هذا الصعيد.

كما أن الجمعية نظّمت في آب 2013 دورة تدريبية مكثّفة على مرحلتَيْن حول موضوع السيولة والتغيّرات الحاصلة في تقييم المخاطر عملاً بتوصيات بازل 3، بالتعاون مع AFGES التي هي مؤسّسة تدريب فرنسية متخصّصة في إدارة المخاطر والتدقيق والمحاسبة المصرفية.

ج- وفي إطار الالتزام بمعايير الصناعة المصرفية للجنة بازل، نذكّر بأن مصرف لبنان أصدر في السنوات الأخيرة مجموعة من التعديلات الجذرية على التعاميم المتعلّقة بالرقابة الداخلية والإدارة المصرفية الرشيدة ولجنتَيْ التدقيق والمخاطر، بالإضافة إلى دور مجلس الإدارة وعدد الأعضاء غير التنفيذيّين والمستقلّين فيه.

إن مبادئ الإدارة الرشيدة موضوع التعميم الأساسي رقم 106 وتعديلاته، لا تقتصر فقط على هذا التعميم بل تشمل التعاميم الأخرى المتعلّقة بمجالس الإدارة واللجان المنبثقة منها، وأنظمة الرقابة الداخلية، بحيث تتطلّب من المصارف وضع دليل لقواعد الأخلاق وحسن السلوك code of conduct يتضمّن كحدّ أدنى رسماً بيانياً للهيكلية الإدارية وآلية للتواصل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا التنفيذية والمعايير المتّبعة لإحتساب تعويضات كل منهما، إضافةً الى معلومات أخرى كتحديد المسؤوليات وطرق محاسبة المسؤولين الخ.... ولقد بدأت العديد من المصارف بنشر ملخّص عن دليل الإدارة المصرفية الرشيدة في تقريرها السنوي. ولا شكّ في أن الكتيّب الذي وضعته الجمعية في العام 2011 حول " المبادئ التوجيهية للإدارة الرشيدة في المصارف العاملة في لبنان" من شأنه أن يساعد المصارف في هذه المهمّة.

وفي أوائل العام 2014، أرسل مصرف لبنان إلى الجمعية لإبداء الرأي مشروع تعميم حول التعويضات والمكافآت التي تُمنح للعاملين في المصارف، حيث طلب منها وضع سياسة خطية لهذه "التعويضات" يقرّها مجلس الادارة، إضافة الى إنشاء لجنة "التعويضات" من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيّين.

بعد دراسة المشروع من قبل لجانها المختصّة، أبدت الجمعية ملاحظات حول وتيرة اجتماعات اللجنة المذكورة أعلاه بحيث تكون مرة أو مرتين في السنة بدلاً من أن تكون فصلية، وإمكانية اشتراك عضو من هذه اللجنة في عضوية أيّ من لجنتَيْ التدقيق والمخاطر لعدم تعارض مهام هذه اللجان. وطالبت الجمعية بضرورة تحديد نطاق عمل اللجنة لناحية الإفصاح وبعض الأمور الإجرائية الأخرى، وأن تظهر المعلومات حول التعويضات في التقارير السنوية بدلاً من البيانات المالية الفصلية.

ونذكر في سياق الإدارة الرشيدة التعديلات الهامة التي تضمّنها التعميم الوسيط رقم 2012/308 حول الاعتمادات الممكن إعطاؤها بطريقة مباشرة وغير مباشرة لأعضاء مجلس الإدارة والقائمين على إدارة المصرف وكبار مساهميه وأفراد أُسَرهم وفقاً للفقرة الرابعة من المادة 152 والمادة 153 من قانون النقد والتسليف، إذ ضيّق كثيراً نطاق الاعتمادات الممنوحة، بحيث خفّض من جهة أولى نسبة مجمل هذه الاعتمادات من 5% إلى 2% من الأموال الخاصة للمصرف، ومن 2% الى 1% الإعتمادات التي يمكن منحها دون التقيّد بالشروط المحدّدة. وبالرغم من أن هذا التعميم جاء قاسياً، فإنه بعد تشاور الجمعية مع مصرف لبنان، تبيّن لها أهمية المضي قدماً بهذه الإجراءات لضرورة تقوية الحوكمة والشفافية.

وبتاريخ 2013/8/23، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم 334** الذي ذكّر بموجبه بحظر إستفادة أعضاء مجلس الإدارة والقائمين على إدارة المصرف وكبار مساهميه وأفراد أسرهم والمؤسسات المرتبطة

بهم من أية تسهيلات مباشرة وغير مباشرة من المصارف والمؤسّسات المالية التابعة في الخارج. وتأكيداً على أهمية هذا الموضوع، أصدر مصرف لبنان في العام 2014 **التعميم الأساسي رقم 132** الذي فصَّل فيه بإسهاب جميع الأحكام المتعلّقة بهذه الاعتمادات موضوع الفقرة الرابعة من المادة 152 والمادة 153 من قانون النقد والتسليف.
ونشير أيضاً في إطار الإلتزام بمعايير بازل الى تعميم مصرف لبنان رقم 2006/103 المتعلّق بالمؤهّلات العلمية والفنية والأدبية الواجب توافرها لمزاولة بعض المهام في القطاعين المصرفي والمالي، حيث أصدرت لجنة الرقابة على المصارف في العام 2013 **المذكّرة رقم 3** التي طلبت بموجبها من المصارف وسائر مؤسسات القطاع المالي التصريح عن مدى تقيّدها بأحكام هذا التعميم، وذلك بعد إنقضاء معظم المهل لإجراء الامتحانات المفروضة لحيازة الشهادات المطلوبة للموظفين المعنيّين المنصوص عليها في هذا التعميم. ونظراً لصعوبة الالتزام، مدّد مصرف لبنان بموجب **التعميم الوسيط رقم 2013/339** معظم هذه المهل. لكن، في المقابل، أضاف شهادات جديدة يقتضي توافرها بدءاً من العام 2015 ولغاية نهاية 2019.

تعمل إدارات المصارف بكلّ جدّية، حفاظاً على استقرار القطاع وحمايةً لعملائها، على تدريب موظفيها وتأهيلهم للحصول على مجمل الشهادات المطلوبة في هذا التعميم، لكن لا يزال مصرف لبنان يتوسّع في عدد الشهادات المطلوبة ومجالات العمل المصرفي، علماً أن هذا التعميم الصادر عام 2006 موجّه بالأساس الى العاملين في الأسواق المالية ومنتجاتها، وذلك من أجل حماية الزبائن. وقد أضاف مصرف لبنان تباعاً 10 امتحانات عليه بحيث أصبح جميع موظفي المصارف مشمولين بالامتحانات المطلوبة. كما أنه ألغى بعض الشهادات التي فرضها لفترة على بعض فئات الموظفين واستبدلها بأخرى. وقد أبدت الجمعية مراراً تحفّظها على عدد منها لجهة إعادة النظر فيها بحيث تصبح أكثر تلاؤماً مع متطلّبات السوق المحلي. **وبتاريخ 2014/3/11**، ألغى مصرف لبنان بموجب **التعميم الوسيط رقم 363** مجدداً شهادة أخرى وأضاف شهادات لفئات جديدة، كما أعفى الموظفين الحائزين على الشهادات المتخصّصة (CFA level1) CME، من تقديم بعض الامتحانات.

د- المؤونات الإجمالية: واصلت إدارات المصارف في العام 2013 جهودها لتنقية ميزانياتها عن طريق تسوية المديونيات وتكوين المؤونات الضرورية بمواكبة لجنة الرقابة على المصارف. وللعلم، تتعامل المصارف بكلّ مرونة مسؤولة مع المدينين الذين يواجهون صعوبات ظرفية بسبب الأوضاع القائمة حالياً في لبنان والمنطقة، ويجري دراسة كل حالة على حدة. كما نظّمت الجمعية في هذا الإطار بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية ورشة عمل حول المبادىء العامة لإعادة هيكلة ديون الشركات المتعثّرة من خارج المحكمة للتعرّف على هذه المبادىء والمنهجيّات المتّبعة، كما جرى عرض لبعض الممارسات الناجحة في هذا المجال.

وتأخذ مسألة المؤونات العامة أهمية كبيرة مع استمرار تأزّم الأوضاع في المنطقة، ومؤخراً في قبرص، وتأثيرها المباشر وغير المباشر على محافظ الاستثمار ومحافظ الائتمان، حيث أكّدت السلطات الرقابية مجدداً في **مذكّرتها رقم 2013/15** على ضرورة أن تُجري المصارف اختبارات تدنّي دقيقة وشاملة على المحافظ التي تجمعها مخاطر إئتمانية ذات خصائص مشتركة Collective impairment tests وتكوين المؤونات الإجمالية اللازمة عليها.

هـ- في إطار الحدّ من مخاطر التوظيفات الخارجية للزبائن وللسيولة المتوافرة، وبعد صدور التعميم الوسيط رقم 311 في أواخر العام 2012 الذي انطوى على تعديلات هامة على نظام الحدود القصوى لمخاطر التسهيلات المصرفية (تعميم أساسي رقم 48) والذي تطلّب جهداً من فريق عمل مشترك من الجمعية ومصرف لبنان ولجنة الرقابة لمراجعته قبل صدوره، **أصدرت لجنة الرقابة على المصارف** بتاريخ 2013/6/21 **التعميم التطبيقي رقم 276** الذي وضّح بعض الأمور التقنية لا سيّما لجهة الأموال الخاصة المعتمدة وحول إعداد ملفات التسليف وفقاً لمتطلبات التحليل والإدارة والمعالجة الائتمانية وكيفية توزيع مخاطرها. كما نظّمت اللجنة ندوة للمصارف حول هذا الموضوع حرصاً منها على دقة المعلومات المطلوب التصريح عنها.

ونذكر أن التعديلات الجديدة جاءت لتشدّد على التسهيلات المعطاة لإستعمالها خارج لبنان بحيث خُفّض الحدّ الأقصى لهذه التسهيلات الممكن منحها الى مدين واحد أو الى مجموعة مترابطة من المدينين لإستعمالها خارج لبنان الى 10% من الأموال الخاصة الأساسية على أساس فروع المصرف في لبنان والخارج. وحُدّد الحدّ الأقصى لمجموع هذه التسهيلات التي يمكن إستعمالها خارج لبنان وفي جميع الدول في الخارج بغضّ النظر عن تصنيفها السيادي بأربعة أمثال الأموال الخاصة بينما لم يكن في السابق مطلوباً الالتزام بأي حدّ أقصى محدّد لمجموعها.

وفي ما يخصّ توظيفات المصارف الخارجية للسيولة المتوافرة، ظلّت السلطات النقدية والرقابية تتابع في العام 2013، بتعاون إيجابي مع الجمعية، موضوع التوظيفات الخارجية للمصارف تفادياً للتوظيفات في أدوات جديدة خطرة، وقد جنّب هذا التوجّه في خلال الأزمة المالية العالمية دخول المصارف اللبنانية في مضاربات وفي لعبة المشتقّات والأدوات المالية الخارجية. ومع ظهور أزمة قبرص وتفاقمها، تأكّدت صوابية متابعة هذه السياسة التي تقضي بالمحافظة على سيولة عالية وعلى سقف للاستثمار في الخارج، مع معايير لتوزيع التوظيفات على دول تتمتّع بتصنيف يعادل أو يفوق درجة الاستثمار، إذ من بين الأمور الهامة التي أبعدت العدوى عن المصارف في لبنان، عدم تورّطها في ديون سيادية في الخارج. ولدى كل مصرف فريق عمل يتابع التطورات بدقّة وتطور بعض المؤشرات لا سيّما تلك التي تدلّ على اتّجاه المخاطر الائتمانية مثل الـ CDS وتعطي صورة عامة عنها.

وفي سياق التشدّد بموجب التعميم رقم 2012/302 لناحية القيام بتوظيفات نقدية في الخارج (Treasury Placements) إلاّ لدى المراسلين المصنَّفين BBB وما فوق، ولناحية ألاّ يتعدّى مجموع "صافي مخاطر التعرّض الإئتماني" Net Credit exposure للمراسل الواحد في الخارج 25% من الأموال الخاصة للمصرف، حظّر مصرف لبنان على المصارف والمؤسسات المالية المقيمة في لبنان بموجب التعميم الوسيط 2013/333 السماح للمراسل أو للوديع في الخارج بالتصرّف أو بإقراض سندات الخزينة الصادرة عن الدولة اللبنانية أو شهادات الايداع الصادرة عن مصرف لبنان المودعة لديه أو المقدّمة كضمانة، وفرض أن تتضمّن العقود نصّاً صريحاً بهذا المعنى، وذلك منعاً للمتاجرة بها وتداركاً لخطر تعثر الجهة التي اقترضتها.

وبعد أن أُنشئت هيئة الأسواق المالية بموجب القانون رقم 2011/161 كهيئة رقابية ناظمة للأسواق المالية في تموز 2012، انصبّ اهتمامها على القضايا التنظيمية، الرقابية والتشغيلية، وأصدرت هذه الهيئة مجموعة من القرارات التي تضع الأنظمة العامة للأسواق المالية. وبالإضافة الى الأمور التي

تتعلّق بالشركات المغفلة، جاءت هذه القرارات لتنظّم عمل مؤسسات الوساطة المالية وهيئات الاستثمار الجماعي وتسنيد الموجودات والعمليات على المشتقات المالية، والأعمال المتعلّقة بالأدوات والمنتجات المالية، والتي كانت خاضعة سابقاً لقرارات تصدر عن مصرف لبنان. وألغى مصرف لبنان بالتالي التعاميم الأساسية المتعلّقة بهذه العمليات والتي تحمل الأرقام 27، 49، 98، 125، 129.

ويعني خضوع الأدوات والمنتجات المالية لرقابة هيئة الأسواق المالية ضرورة إطّلاعها على حسابات الزبائن المتعلّقة بعمليات التداول على العملات والسلع والمعادن الثمينة والأدوات المالية (**التعميم الوسيط 342**). وطبعاً لا يتعارض هذا الإجراء مع موجب السرّية المصرفية، إذ إن المادة 55 من قانون الأسواق المالية أعطت المراقبين الحقّ في الإطّلاع على هذه الحسابات مع مراعاة السرية المصرفية. وتسهيلاً لهذه العملية، يمكن للمصارف فتح حسابات منفصلة لديها تكون مخصّصة لهذه العمليات يحيث تخضع لرقابة هيئة الأسواق المالية دون أية حسابات أخرى للعملاء.

2-1 التعاميم الجديدة الرامية الى تفعيل الإقراض للقطاع الخاص

تابعت المصارف في العام 2013 توسّعها في إقراض القطاع الخاص رغم الظروف الصعبة التي تمّر فيها البلاد والمنطقة، فارتفع حجم هذه التسليفات الى ما يقارب 28714 مليار ليرة لبنانية في نهاية العام، أي بنسبة تفوق 9% مقارنةً مع العام السابق. وشكّلت القروض الميسّرة المستفيدة من دعم الدولة للفوائد ومن الحوافز والتنزيلات من الاحتياطي الإلزامي ومن تسهيلات مصرف لبنان ما يقارب 26% من مجمل محفظة قروض المصارف للقطاع الخاص.

لقد أطلق مصرف لبنان في العام 2013 برنامجاً تحفيزياً جديداً لمساعدة المصارف على الاستمرار في إعطاء القروض المصرفية الميسّرة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية الأكيدة، وأيضاً لتشجيع المصارف على مساندة انطلاق الشركات الناشئة وتنشيط الأسواق المالية. ويساهم هذا البرنامج في تحريك الطلب الداخلي و تنشيط الدورة الاقتصادية التي بدأت تعاني من الركود. ويتمحور هذا البرنامج حول الأمور التالية:

أولاً: وضع مصرف لبنان في مطلع العام 2013 في تصرّف القطاع المصرفي، بموجب **التعميم الوسيط رقم 313 وتعديلاته**، خطوط ائتمان أو تسهيلات بمقدار 2210 مليارات ليرة لبنانية (نحو 1,47 مليار دولار) بفائدة 1% لكي تقوم المصارف بدورها بإقراضها للعملاء بفوائد مخفّضة تراوح بين 0,75% و6%. وشملت هذه التسهيلات معظم القطاعات الإقتصادية وبخاصة السكن، وهي موجَّهة بنسبة 56 في المئة الى قطاع السكن، و24 في المئة الى البيئة، و18 في المئة الى القطاعات الانتاجية، ،2 في المئة الى التعليم، وهنالك أيضاً مبالغ مخصّصة لرواد الأعمال لمشاريع في مجال المعرفة والإبداع وللمؤسسات الصغيرة. وبما أن هذه القروض تستند الى آلية تسليف جديدة تختلف عن آلية استعمال الاحتياطي الإلزامي، فإن معدّلات الفوائد عليها جاءت مرتفعة قليلاً (بأقلّ من 1%) عن المعدّلات السابقة. كما أن حجم القروض التي يمكن للمصارف إعطاؤها مقابل هذه التسليفات، والتي هي في معظمها بالليرة اللبنانية، هو بحدود ثلاثة آلآف مليار ليرة.

والجدير ذكره أن هذا الإجراء اتُّخذ على ضوء المشاورات التي جرت بين السلطات النقدية والجمعية، بعد أن وصلت نسبة التخفيض من الاحتياطي الإلزامي المستعمل في القروض الميسّرة للقطـاع ككلّ الى سقـف الـ 90% المسموح به، ولم يعد بالإمكان منح المزيد من هذه القروض، كما أن المؤسَّسة العامة للإسكان بدأت تعاني من مشكلة سيولة تحول دون استمرار آلية الإقراض السكني ضمن البروتوكول الموقّع بينها وبين المصارف.
وتبيّن حسب آخر المعطيات المتوافرة عن العام 2013 أن المصارف كانت نشيطة في استعمال هذه التسهيلات بحيث أن القروض المخصّصة للمشاريع الجديدة وبخاصة للقطاع السكني استُنفدت تقريباً، إذ لاقت اقبالاً كبيراً من قبل اللبنانيّين وساهمت في تحريك القطاع العقاري الذي كان يعاني من الركود بوجود فائض في عرض الأبنية والشقق. أما القروض التي لها علاقة بالأبحاث والتطوير، وتلك التي لها علاقة بالطاقة البديلة، فقد احتاجت إلى جهد أكبر من قبل المصارف.

ومدَّد مصرف لبنان بموجب **التعميم الوسيط رقم 2013/346** لغاية نهاية تشرين الأول 2014 مدة استفادة المصارف من هذه التسهيلات لإعطاء قروض ميسّرة مقابلها، كما أنه أضاف الى المبالغ غير المستعملة مبلغ 500 مليار ليرة ليصبح حجم التسهيلات المتبقّية المتاحة يوازي 1200 مليار ليرة في العام 2014.

ثم حسّن مصرف لبنان بموجب **التعميم الوسيط رقم 2013/317** شروط القرض السكني المخصّص لشراء مسكن رئيسي، حيث رفع سقف هذا القرض إلى حوالي 800 مليون ليرة (حوالي 530 ألف دولار)، وذلك بقصد توسيع هذه الآلية الى الطبقة الوسطى ومراعاة ارتفاع كلفة البناء خلال الأعوام القليلة الماضية، كما أنه مدّد الحدّ الأقصى لفترة القرض الى ثلاثين سنة بدلاً من عشرين سنة مع فترة سماح لا تزيد عن أربع سنوات. ولا بدّ من الإشارة في هذا الإطار الى أن مصرف لبنان شدَّد في المقابل على ضرورة أن تبقى هذه القروض محتفظة بخصائص القرض السكني بحيث طلب **التعميم الوسيط رقم 2013/330** من المصارف أن يبقى المسكن ذاته هو ضمانة القرض ومن غير الجائز للمستفيد أن يبيع أو يرهن المسكن قبل انقضاء 7 سنوات على الأقل.

ثانياً: في آب 2013، أطلق مصرف لبنان بموجب **التعميم الوسيط رقم 331** خدمة مالية جديدة تتناول رأس مال الشركات مباشرةً بدلاً من الإقراض المصرفي بحيث سمح للمصارف والمؤسسات المالية بالمساهمة، ضمن حدود 3% من أموالها الخاصة، في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال وشركات مسرِّعة للأعمال يكون نشاطها متمحوراً حول قطاع المعرفة knowledge Economy. ويجيز التوظيفات حتى سبع سنوات في الشركات الجديدة شرط أن تعمل في اقتصاد المعرفة وأن تكون لبنانية الإقامة والعمالة. ويوفّر مصرف لبنان للمصرف المعني مقابل هذه المساهمات تسليفات بدون فائدة لمدة حدّها الأقصى سبع سنوات بشكل يضمن تغطية للمخاطر تصل الى 75 في المئة من استثمار المصارف في هذه الشركات. ويجب أن يكون للمصارف المعنيَّة دور فاعل في تطوير أعمال هذه الشركات، وفي دعم واستمرار نموها وفي حسن إدارتها.

اهتمّت الجمعية بالموضوع، ورأت في هذا الإجراء الجديد حافزاً إضافياً للمصارف على استمرارها في تأدية دورها الإنمائي، كما توقّعت أن يشكّل فرصة لتأسيس شركات جديدة واعدة يمكن أن تتحوّل مستقبلاً

الى شركات مساهمة قابلة لإغناء الثروة الوطنية وتوفير فرص عمل جديدة وتقوية نشاط السوق المالية. ونظّمت الجمعية للمصارف في العام 2013 ندوةً مع وزارة الاتصالات كونها معنيّة مباشرةً باقتصاد المعرفة ومع إحدى الشركات المسرّعة للأعمال، لتعريف كوادر المصارف وتشجيعهم على الإفادة من التعميم المذكور. إذ تُعتبر الشركات التي تعتني بالاقتصاد الرقمي مؤسسات واعدة لا تحتاج لرؤوس أموال كبيرة، وهي أمام سوق تصريف واسعة ومتعطّشة لخدمات شركات المعرفة في مجال البرمجة الإلكترونية والمنتجات والحلول المختلفة المتعلّقة بالإنترنت، علماً أن هذه الشركات الناشئة قد تدرّ أحياناً أرباحاً كبيرة للمصارف وخارج الإطار المعهود. وقد أخذت بعض المصارف المبادرة وبدأت بالمساهمة مباشرة في رأس مال بعض الشركات الناشئة.

من جهة أخرى، أصدر حاكم مصرف لبنان بصفته رئيس هيئة الأسواق المالية القرار رقم 3 المتعلّق بحشد التمويل crowdfunding الذي ينظّم بشكل واضح اكتتاب الجمهور في أسهم أو حصص الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة وتمّت قوننة الحقوق والواجبات لكل الأطراف، مما يشجّع الجمهور، أي الأفراد، على الاستثمار في هذه الشركات وطرح الأسهم على المستثمرين وايجاد مصادر تمويل جديدة.

ثالثاً: كما ضمّن مصرف لبنان بموجب **التعميم الوسيط رقم 2013/325** تمديداً للفترة القصوى للقروض المدعومة الفوائد من سبع الى عشر سنوات، لكن دون أن تستفيد من دعم الفوائد خلال فترة التمديد، حيث تبقى القروض المعطاة بضمانة شركة "كفالات" مثلاً، والتي تستفيد من التنزيلات من الإحتياطي الإلزامي، مستفيدة خلال فترة التمديد من هذا التنزيل فقط. وتتحمّل المؤسسات فوارق الدعم مع توزيعها على السنوات المتبقيّة. ويساعد ذلك المؤسسات التي تعاني من الظروف الصعبة في البلاد متابعة أعمالها من خلال إعطائها مهلة إضافية لتسوية أوضاعها .

رابعاً: وفّر أخيراً مصرف لبنان بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي **بموجب التعميم الوسيط رقم 2013/328** منحة بقيمة 5 ملايين دولار لدعم القروض الممنوحة للمؤسّسات المتوسطة والصغيرة لتمويل مشاريع صديقة للبيئة في مجال الطاقة. هذه القروض هي بفوائد متدنية جداً وتصل مدة تسديدها لغاية عشر سنوات. من جهة أخرى، تبيّن أن هناك طلباً مهماً في إطار مشاريع الطاقة النظيفة والطاقة البديلة على القروض الميسّرة التي توفّرها لها المصارف والتي تستفيد من قرض البنك الأوروبي للتثمير وهي مدعومة من مصرف لبنان والدولة. وهذه القروض لها أهمية كبيرة في تعزيز التوجّه الى توفير استيراد المحروقات.

3-1 تعاميم تتعلّق ببعض الجوانب التقنية للعمل المصرفي

بعد أن وضع مصرف لبنان موضع التنفيذ في العام 2012 "نظام التسوية الإجمالي الفوري" BDL-RTGS (التعميم الأساسي رقم 127)، أطلق في تشرين الثاني 2013 بموجب **التعميم الأساسي رقم 130** نظام الدفع بالتجزئة **BDL-CLEAR** الذي يتضمّن التطبيقات المصرفية العديدة للنظام المذكور، مثل خدمات مقاصة الشيكات والبطاقات وأوامر التحصيل والتحويل، إضافةً الى تحويل رواتب موظفي القطاعين العام والخاص. وبدأ العمل بهذه الخدمات في مطلع العام 2014 وستتبع لاحقاً تطبيقات مصرفية أخرى، مثل سداد مختلف الضرائب والرسوم ومدفوعات القطاع العام الكترونياً.

يشكّل تنفيذ هذا النظام وتطبيقاته المصرفية نقلة نوعية هامة في إطار تحديث أنظمة الدفع ومواكبة التطور الذي تشهده الصناعة المصرفية العالمية، كونه يتيح إجراء التحاويل وتسوية المدفوعات بين المصارف ومع مصرف لبنان بصورة فورية ومباشرة وبطريقة آمنة. كما أن غرف المقاصة أصبحت تابعة لهذا النظام، إذ أن مصرف لبنان ألغى بموجبه حكماً التعميمين رقم 42 ورقم 92 المتعلّقين بغرف المقاصة وبنظام المقاصة الإلكتروني لبطاقات الدفع. لكن يبقى التبادل الورقي للشيكات قائماً بين المصارف بانتظار صدور القانون الذي يُجيز التوقيع الإلكتروني.

ونشير في هذا الإطار الى أن معالي وزير المالية أصدر بتاريخ 2013/3/22 قراراً تحت الرقم 432/1 استحدث فيه آلية عمل بين وزارة المالية والمصارف لدفع الضرائب والرسوم إلكترونياً (e-payment). وتندرج هذه الآلية التي هي متعلّقة بمدفوعات الدولة BDL-PAYGOV ضمن تطبيقات نظام التسوية الإجمالي الفوري المشار اليه أعلاه، والتي يطوّرها مصرف لبنان. واكبت الجمعية هذا المشروع وأعلنت أن المصارف اللبنانية التي هي دائماً السبّاقة الى ابتكار العمليات المصرفية المتنوعة في عصر ثورة التواصل واستحداث اجراءات آمنة لتحصينها، جاهزةٌ لتنفيذ هذه الآلية. وبموجب هذا الإجراء، سيتمكّن المكلّف اللبناني من أن يدفع الضرائب المتوجّبة عليه بصورة الكترونية لدى أيّ من المصارف التي وقّعت مذكرة تفاهم مع وزارة المالية، وذلك على مدار الساعة وكافة أيام السنة، بما فيها الآحاد والعطل الرسمية. وتتمّ خدمة الدفْع الإلكتروني بطريقتين: إما عبر تحويل مصرفي من الحساب المصرفي الإلكتروني للمكلَّف إلى حساب وزارة المال، أو بالتسديد الكترونياً بواسطة بطاقة الائتمان من خلال الموقع الخاص بوزارة المال.

ولهذه الآلية فوائد كثيرة أهمّها: تأمين دخول سريع للضرائب الى الخزينة العامة وتخفيف الضغط على موظفي وزارة المالية والإدارات العامة في التحصيل الضريبي، وتسهيل أمور المكلَّفين والحدّ من استعمال الورق والبريد، إضافةً الى تعزيز الشفافية والمساءلة في معاملات واجراءات الإدارة العامة. إنها بلا شك خطوة أولى نحو الحداثة والتطور، ويؤمَل أن تليها خطوات كثيرة أخرى مماثلة في الاتجاه عينه لكي نقترب تدريجياً مما يُسمّى بالحكومة الإلكترونية " e-government".

ثانياً - قضايا مهنية

2-1 بعض جوانب الإستثمار المصرفي

أ- ترشيد سوق الفوائد المصرفية

واظبت الجمعية في العام 2013 على توجيه تعميم دوري الـى المصارف حول معدل الفائدة المرجعية في سوق بيروت Beirut Reference Rate BRR بالدولار الأميركي وبالليـرة اللبنانيـة. وقد راوحت هذه المعدّلات في العام 2013 بين 5,77% و5,99% بالدولار الأميركي وبين 8,48% و8,55% بالليرة اللبنانية، ويلاحَظ أن هذه المعدلات ارتفعت قليلاً بالدولار الاميركي مقابل انخفاضها قليلاً بالليرة مقارنة بالعام 2012. وتسمح هذه المعدّلات للمصارف، بعد إضافة نوعية مخاطر الائتمان والربحية بالنسبة الى التسليفات والقروض بالدولار وبالليرة اللبنانية ، بتحديد معدّلات الفائدة المدينة الفضلـى. في ما يخصّ معدلات الفوائد الدائنة، بقيت المصارف تجهد في العام 2013 للمحافظة على استقرارها وعدم تخفيضها، وبتشجيع قوي من مصرف لبنان، لأن الأولوية هي لإستقطاب الودائع في لبنان والحفاظ على السيولة

طالما أن رصيد ميزان المدفوعات ما زال سلبياً، وبخاصة في ظلّ الأوضاع الإقليمية الصعبة وغير المستقرّة المحيطة بالبلاد.

ب- إلزام المصارف بموجبات ضريبية هي أصلاً مسؤولية المكلّف عميل المصرف

في الفترة الأخيرة، أخذت بعض دوائر وزارة المالية تتوسّع في تفسير تطبيق القوانين الضريبية، مما يسيء الى بعض أنشطة المصارف خارج ميزانياتها ويتسبّب بتهجيرها لمصلحة الزبائن إلى الخارج لا سيّما عند قيامها مثلاً (استناداً إلى تفسير خاطئ لبعض بنود قانون ضريبة الدخل) بتكليف بعض المصارف التي تلقّت أموالاً لشركات أوف شور مسجّلة في لبنان، فيما موجب التصريح عن الضريبة وسواها الى المالية يقع على المكلّف المعني دون أن يكون المصرف ملزماً باقتطاعها لحساب الخزينة. وتطالب الجمعية بأن يصار إلى تشكيل لجنة ثلاثية مختصّة من وزارة المالية ومصرف لبنان والجمعية لمقاربة هذه التجاوزات المؤذية لعمل الأسواق المالية ولاستقرار التشريع في لبنان وإيجاد آلية تحفظ حقوق الخزينة والمكلّفين في آن واحد.

2-2 مكافحة تبييض الأموال والتهرّب الضريبي

أ- في ما يخصّ مكافحة تبييض الأموال

في العام الماضي، استمرّ القطاع المصرفي اللبناني في بذل أقصى الجهود في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وفي الإلتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة. وقد تمّ التعاون طوال السنين الأخيرة بين السلطات النقدية والرقابية والجمعية وإدارات المصارف من أجل اعتماد "أفضل الممارسات" في هذا الميدان، من تقوية قوانين المهنة ومواثيقها وأخلاقيات العمل المصرفي الى التركيز على عملية إعداد وتطوير الأنظمة وتدريب الكوادر البشرية الكفوءة.

واكبت الجمعية هذه التطورات وكثّفت اللقاءات في إطار لجانها المتخصّصة لمراجعة الإجراءات والالتزامات المستجدّة وكيفية تطبيقها على الوجه الأفضل ، وبما أن عمل التحقّق Compliance يندرج في إطار التعاون بين المصارف وليس المنافسة في ما بينها، اهتمّت الجمعية في تموز 2013 بتكليف إحدى شركات التدقيق الكبرى شركة "ديلويت Deloitte " أن تُعدّ بالتعاون الوثيق مع أعضاء لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال في الجمعية المواد اللازمة **لإصدار دليل السياسات والإجراءات Policies and Procedures Manual في موضوع مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب**. يتضمّن الدليل الكثير من المواضيع الأساسيّة، ويأخذ بعين الإعتبار القوانين والأنظمة اللبنانية والعالمية والمعايير الدولية، وأيضاً حجم وطبيعة المخاطر في لبنان. طبعاً، يصبّ إصدار هذا الدليل في مصلحة جميع المصارف، الكبيرة منها والصغيرة بوجه خاص، وهو يمثّل قاعدة عمل لكلّ المصارف، باعتباره ذا طابع عام (generic) وليس مفصّلاً على قياس كلّ مصرف. لذلك تمّ التشديد على عدم الإعتماد على الدليل فقط، بل يتعيّن على كلّ مصرف المضي في عمله خصوصاً مع وجود مهل يقتضي احترامها.

ونشير في هذا الإطار أيضاً الى **تعميم مصرف لبنان رقم 128**، المتعلّق **بإنشاء دائرة امتثال** لدى كل مصرف، والذي يستقي مبادئه من اتفاقية بازل. فقد عقدت الجمعية اجتماع عمل موسعاً في تموز 2013 لمسؤولي دوائر الإمتثال في المصارف العاملة في لبنان جرى التوافق خلاله على ضرورة أن

تضع المصارف برنامج امتثال فعّالاً Effective Compliance Program، وأن يكون الإهتمام بمضمون التعميم 128، وليس بالشكل فقط، مع العلم بأنّ لجنة الرقابة على المصارف هي بصدد تحضير التعميم التطبيقي للتعميم المذكور.
كما واصلت جمعية المصارف، ضمن أولويّات مهامها، برامج التدريب لمساعدة المصارف الأعضاء في الإبقاء على جهوزية التعامل مع المعايير الدولية، بما فيها قواعد عمل الخزانة الأميركية، لا سيّما في ما يخصّ مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك في ما يخصّ وضع متطلّبات "إعرف عميلك" (KYC) المعمول بها في لبنان موضع التنفيذ ، وفي احترام وتنفيذ كل العقوبات المفروضة من قبل الخزانة الأميركيّة وغيرها من الجهات الدوليّة، كما تواصل المصارف الإلتزام بعدم التعامل مع أيّ شخص أو مؤسّسة مدرجة على اللوائح العالمية، ومنها لائحة مكتب مراقبة الأصول الأجنبيّة في الولايات المتحدة الأميركية (OFAC).

من جهة أخرى، قامت الجمعية في مطلع العام 2014 بتقوية علاقتها مع منظمة الإنتربول ومع " مؤسّسة الانتربول لعالم أكثر أماناً " التي استُحدثت مؤخّراً وتولّت رئاستها شخصيّة لبنانيّة بإجماع دولي، حيث تشكّل هذه الرئاسة اللبنانية فرصةً لإفادة لبنان، بما فيه قطاعه المصرفي، من الإمكانات المتاحة حالياً ومستقبلاً ولاستكشاف إمكانيات التعاون المستقبلي في مجالات التصدّي للجرائم المالية وتبييض الأموال.

إن تعامل جمعيّة المصارف مع الإنتربول ليس جديداً، إذ أن الجمعية تعمّم منذ عشرات السنين على المصارف العاملة بشكلٍ منتظم ودوري كلّ المعلومات والمستندات المرسلة من الإنتربول أصولاً والتي يزوّدنا بها حاكم مصرف لبنان.

والتعاون المستقبلي لن يقتصر بالتأكيد على ما كان قائماً بل سيتعدّاهُ إلى تمكين المصارف اللبنانية، عند فتح حساب لأيّ شخص، من التأكّد ممّا إذا كان إسمُ هذا الأخير مدرَجاً أو غير مدرَج في قاعدة معلومات الإنتربول. لن تكون هذه الخدمة التي سيوفّرها الإنتربول مجانية، بيد أن كلفتها تبقى زهيدة جداً في مقابل الخدمة التي تؤدّيها للمصارف. فالمصارف تضطرّ حالياً، عند فتح حساب لزبون جديد، وبغية التحقّق من استقامته المالية (Financial Integrity) للعودة إلى العديد من اللوائح المتوافرة عالمياً، ومنها أربعة على الأقل : الأميركية (OFAC) والأوروبية (EU) والأمميّة (UN) والبريطانيّة (UK)، بالإضافة إلى قوائم شركات المعلومات الخاصة كـ World Check وغيرها. إن تجميع هذه اللوائح في قاعدة معلومات دولية واحدة يسهّل عمل المصارف ويخفّف كلفتها وجهدها ويزيد من صدقيّة المعلومات المتحصّلة. وتتماثل المصارف في ذلك مع الأجهزة الأمنيّة في مجال التحقّق من صحّة وثائق السفر، وبخاصة الجوازات عند عبور حامليها الحدود للتأكّد من كونها غير مزوّرة أو غير مسروقة.

قد يشكّل تعاون القطاع المصرفي في لبنان مع الإنتربول نظراً لريادته نموذجاً لتعاون القطاعات المصرفيّة في العالم مع هذه المنظّمة. ويؤمَل أن يوفّر مثل هذا التعاون لمصارفنا، ضمن القوانين اللبنانيّة، ولمصارف العالم، ضمن المعايير المتعارف عليها، تحصيناً للصناعة المصرفيّة ككلّ وحمايةً لها من الجرائم المالية المنظَّمة.

وفي هذا الإطار، قامت الجمعية **في العام 2013** بحملة تحرّك خارجي هام وفق **استراتيجية إعلامية ومهنية واسعة** النطاق لإطلاع أصحاب القرار في القطاعين المالي والمصرفي الدولي على جدّية القطاع المصرفي في التزامه العميق تطبيق المعايير الدولية، لا سيّما في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (**أنظر القسم الثاني، الفقرة ثالثاً**).

فالمصارف اللبنانية، سواء كانت في لبنان أو في الخارج، متمسّكة بصون سمعتها ومكانتها العربية والدولية وبالحفاظ على مصالح مساهميها ومودعيها وعملائها كافةً كما على علاقاتها الجيّدة والواضحة مع المصارف المراسلة. وهي تحرص بالتالي، سواء في لبنان أو في الخارج، على عدم الإنسياق وراء أيّ نشاط من شأنه أن يعرّض ذلك كلّه للخطر.

وبنتيجة هذه الجهود المتواصلة، بات القطاع المصرفي في لبنان يحظى باحترام الأسرة الدولية رغم إطار العمل الصعب الذي تتحرّك فيه وطنياً وإقليمياً. وللشهادة على ذلك، لم يُدرج اسم لبنان من قبل وكالة FINCEN الأميركية (الموازية لهيئة التحقيق الخاصة عندنا) في تقريرها الأخير الصادر عام 2014 (ولا في تقاريرها السابقة) على أيّ من لوائحها للدول المقصّرة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال أو تلك التي لديها ثغرات استراتيجية على هذا الصعيد.

وتصبّ أيضاً في هذا الإطار الخطوات التي تقوم بها لجنة الرقابة على المصارف من أجل إعداد و/أو توقيع مذكّرات تفاهم (MOU) مع عدد من السلطات الرقابية في العالم، ومنها قبرص وبلجيكا والمملكة المتحدة في ضوء الوضع المستجدّ لديها، حيث أن هذه التفاهمات قد تساعد المصارف اللبنانية وتؤسّس لعلاقة جيدة.

ب- في إطار مكافحة التهرّب الضريبي

- مذ أصدر الكونغرس الأميركي التشريع المعروف بـ FATCA، أي القانون الأميركي للإمتثال الضريبي، والذي فرض معايير جديدة لمنع تهرّب المكلّفين الأميركيين من الضرائب في الخارج، ووضع مسؤولية تنفيذ هذه التعليمات على المصارف والمؤسّسات المالية وغير المالية في مختلف أنحاء العالم، اهتّمت الجمعية بالموضوع وقامت بالخطوات التالية:

- في أوائل العام 2013، نشرت الجمعية إعلاماً باللغات الثلاث: العربية، الفرنسية والانكليزية حول قانون الإمتثال الضريبي "فاتكا"، موجّهاً الى جميع زبائن المصارف العاملة في لبنان، لكنه فعلياً يهمّ فقط الزبائن الذين يُعتبرون أشخاصاً أميركيّين بمفهوم هذا القانون. ثم نظّمت مع مؤسستي ديلويت وبرايس ووترهاوس كوبرز PricewaterhouseCoopers ندوة حول آخر المستجدّات في أنظمة وأدلّة تطبيق قانون الإمتثال الضريبي حيث جرت مناقشة أفضل السبل الآيلة الى التحضير للتطبيق العملي في المصارف اللبنانية وإعداد التقارير ورفعها الى الجهات الأميركية المعنيّة، ولا سيّما ضرورة تحسين سبل العمل مع الزبائن ومنحهم العناية الكافية بهدف تجميع البيانات اللازمة الإضافية وتعديل الأنظمة لتتلاءم مع متطلّبات هذا القانون.

- وفي تموز 2013، قرّرت الجمعية تكليف شركة ديلويت إعداد "دليل السياسات والإجراءات المتعلّقة بقانون FATCA" وذلك بالتعاون الوثيق مع عدد من أعضاء لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال في جمعية المصارف. ويساعد هذا الدليل المصارف الصغيرة والمتوسّطة على التطبيق إذ يشمل النقاط الأساسية التالية: الشخص المسؤول عن تطبيق قانون "فاتكا" Responsible Officer ، المؤهّلات والكفاءات، قائمة مرجعية تتضمّن الإجراءات الأساسيّة المطلوبة من المصرف ليصبح ملتزماً بقانون "فاتكا" ، التعديلات المطلوبة على قواعد السلوك المهني Code of Ethics، المبادئ التوجيهية المطلوبة من المديرين التنفيذيّين والموجّهة إلى جميع الموظفين في إطار توعيتهم على قانون "فاتكا". وهذا الدليل، إسوة بدليل مكافحة تبييض الأموال المذكور أعلاه ، هو ذو طابع عام (generic) وليس مفصّلاً على قياس كلّ مصرف. لذلك تمّ التشديد على عدم الإعتماد على الدليل فقط، بل يتعيّن على كلّ مصرف المضي في عمله خصوصاً مع وجود مهل يقتضي احترامها.

- كذلك أعدّت اللجنة المختّصة في الجمعية وثيقتَيْن موجّهتَيْن إلى زبائن المصارف. تمثّل الأولى إعلاماً للزبائن يشرح قانون الإمتثال الضريبي الأميركي FATCA والتزام المصارف العاملة في لبنان به، والثانية هي كناية عن وثيقة تنازل عن السريّة المصرفية. وقد استقبلت جمعية مصارف لبنان في تشرين الثاني 2013، مساعد وزير الخزانة الأميركية السيد دانيل غلايزر الذي عقد اجتماعاً مع رئيس وأعضاء مجلس الادارة ثم مع مندوبين عن المصارف العاملة في لبنان. وجرى التباحث في كلا الاجتماعين في آليات تطبيق العقوبات الأميركية وقانون الامتثال الضريبي الأميركي.

ولا بدّ من الإشارة الى أنه يتوجّب على كلّ مصرف التوقيع الكترونياً على التزام تطبيق هذا القانون مع دائرة الإيرادات الداخلية الأميركية IRS، وليس من خلال اتفاقية ثنائية bilateral agreement تبرمها الحكومة اللبنانية أو المصرف المركزي. وبما أن المهلة الأخيرة المحدّدة في قانون "فاتكا" للتسجيل هي أوائل تموز 2014، فقد تمنّت الجمعية على المصارف القيام باكراً بهذه العملية لأن ذلك يحسّن صورتنا أمام المصارف المراسلة.

- واستكمالاً لهذا الجهد، أعدّت الجمعية مع فريق عمل من الخبراء في هذا الموضوع مجموعة من الأسئلة الى المصارف الأعضاء، وذلك لمعرفة مستوى استعداد كل مصرف للإلتزام بمستلزمات قانون "فاتكا" ومن أجل مساعدة المصرف الذي يحتاج للمساعدة من قبل هذا الفريق ضمن كلفة مقبولة.

- يُذكر أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ضاعفت في السنوات العشر الأخيرة آليات مكافحة التهرّب الضريبي، فأدخلت معايير وآليات جديدة للتعامل مع هذه الآفة على النطاق العالمي، وأخضعت الجنّات الضريبية، دولاً ومراكزَ أوف شور، لضغوط هائلة من أجل الإمتثال لهـا. وقد امتثلت أو هي في طريقها للامتثال لئلا تُدرج على اللوائح السوداء أو الرمادية.

وفي هذا الإطار، تصبّ زيارة وفد الجمعية الى باريس في حزيران 2013 (المشار اليها في القسم الثاني الفقرة ثالثاً) ، حيث شدّدت الجهات الرسمية الفرنسية، وبخاصة في وزارة المالية والاقتصاد، على ضرورة إبرام معاهدة لتبادل المعلومات الضريبيّة من أجل تفادي إدراج لبنان مستقبلاً على لوائح الدول غير المتعاونة أو لائحة "الجنّات الضريبية" التي تمَّ مؤخراً تفاديها أخذاً بوجهة نظر وزارة الخارجية. وشرح الوفد

اللبناني دقة الظروف الحالية وإحالة الحكومة اللبنانية مشروع قانون بهذا الصدد إلى المجلس النيابي. كما أوضح الوفد أن السرّية المصرفية ليست بذاتها عائقاً أمام تبادل المعلومات مع وجود آلية تمرّ بهيئة التحقيق الخاصة (SIC). وقد أظهر النقاش أهمية وضرورة تجديد الحوار بين المسؤولين في البلدين في ما يخصّ موضوع شفافية الضرائب وتبادلها مع المجتمع الدولي. ووعد الوفد المصرفي اللبناني بمتابعة الموضوع مع المسؤولين لإيجاد صيغة مقبولة.

- ويبقى من الضروري والحيوي إقرار المجلس النيابي بعض مشاريع القوانين الموجودة لديه، والتي أحالتها الحكومة اليه منذ منتصف آذار 2012، لا سيّما مشاريع القوانين الثلاثة المهمّة الي تتعلّق بتعديل قانون مكافحة تبييض الأموال (رقم 2001/318)، وبالتصريح عن المبالغ النقدية عبر الحدود، وبتبادل المعلومات الضريبيّة. وهذه القوانين ترسّخ اليقين بالتزام الدولة اللبنانية الحازم والمتواصل تطبيق المعايير الدولية في إطار مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

ج - في العلاقات المصرفيّة الإقليميّة: حالتا قبرص والعراق

مع اندلاع أزمة **قبرص** وتفاقمها في العام 2013، حاول القطاع المصرفي اللبناني التعامل بمرونة مسؤولة مع المشاكل التي يعانيها هذا البلد المجاور ومساعدته على تخطّي هذه المرحلة الحرجة التي يمرّ بها. فبين لبنان وقبرص ثمّة روابط تاريخية قديمة إضافةً الى التقارب الجغرافي. وقد فتحت قبرص أبوابها للّبنانيين وللمصارف اللبنانية خلال فترة الحرب الضارية في لبنان، فيما يوجد الآن في قبرص مصرفان قبرصيّان يملكهما مصرفان لبنانيان، وثمّة 9 مصارف لبنانية لها فروع في قبرص.

وبقيت السلطات النقدية تسعى الى المحافظة على أفضل العلاقات مع قبرص. فحثَّت المصارف اللبنانية المتواجدة هناك على عدم اللجوء الى سحب السيولة من هذه البلاد، بناء لطلب المودعين الساعين إلى تحويل أموالهم، بل الالتزام التام بالقوانين القبرصية في انتظار التسويات التي ستُمنح للمصارف الأجنبية.

وفي العام 2014، بادرت ثلاث جمعيّات هي جمعيّة مصارف لبنان وجمعيّة مصارف قبرص وجمعيّة المصارف الأجنبيّة في قبرص إلى تنظيم **يوم مصرفي قبرصي - لبناني** في ليماسول بتاريخ 14 شباط 2014، وبمشاركة السلطات النقديّة والرقابيّة في البلدين وحضور أكثر من 70 شخصاً، بينهم 32 مصرفيّاً ومسؤولاً لبنانياً جاؤوا من بيروت لهذه الغاية.

وهدف هذا اللقاء المصرفي الى مناقشة سبل تعاون القطاع المصرفي سواء في لبنان أو عبر تواجده في قبرص مع المصارف القبرصية، **أولاً**، في مجال **تمويل تجارة قبرص الخارجية** علماً أن المصارف القبرصيّة كانت قد خرجت من الأزمة المالية العاتية التي اجتاحت الجزيرة خلال العام 2012 مسجّلةً معدّل قروض/ودائع يفوق 100%، ما يعني انعدام السيولة لديها، أي فقدان القدرة على فتح اعتمادات مع الخارج وإصدار خطابات ضمانات. و**ثانياً** تتطلّع المصارف القبرصية نحو مصارفنا **لتواكب قطاع المؤسّسات القبرصيّة الكبيرة** التي تكسب التزامات أو مشاريع خارجيّة خصوصاً في قطر وسائر دول الخليج كي يوفّر لها تعاوننا مستلزمات التمويل من خلال الأدوات المعهودة Bid Bonds & Performance Bonds ألخ... **ثالثاً** وأخيراً تطرح المصارف القبرصية على مصارفنا الدخول في قروض مجمّعة Syndicated Loans لمصلحة قطاع الغاز والنفط في قبرص.

وبحصيلة اللقاءات والنقاشات، أكّدت المصارف اللبنانية أن إمكانات التعاون مع المصارف القبرصية كبيرة وقائمة من خلال رؤية تتلخّص بثلاث ركائز: **أولاً** أن يتّم التعاون حالةً حالةً (Case by Case) بحيث يتسنّى للمصرف اللبناني دراسة ملفّ العميل المطلوب تمويله وبشرط أن يُحوِّل المصرف القبرصي للمصرف اللبناني الملفّ كاملاً، أي بما فيه الضمانات التي يشتمل عليها أو المطلوب تقاسمها من قبل المصرفين المعنيَّيْن. وطالبت المصارف اللبنانية ثانياً أن يرفع المصرف المركزي القبرصي القيود الموضوعة على التحويل إلى الخارج في حال التمويل. فوعد الأخير بإعطاء الإذن في حال تمويل التجارة الخارجية وعندما تفوق المبالغ المليون يورو. كما تمنّت المصارف اللبنانية على هذا الصعيد أن تُرفع القيود عن فتح المقيمين، مؤسساتٍ وأفراداً، حسابات لدى فروع المصارف اللبنانية العاملة في قبرص بما فيها تلك العائدة للحصول على الإقامة الدائمة أو الجنسيّة القبرصيّة. فوعد المركزي بدرسها والسماح بها إذا كانت مرتبطة هي الأخرى بتمويل الاقتصاد القبرصي. وأبدت أخيراً المصارف اللبنانية النيّة بالدخول في عمليّات قروض مجمّعة ليس لقطاع النفط والغاز بل لتمويل المؤسّسات الكبيرة في المشاريع التي ترسو عليها في دول الخليج ، شرط أن يكون القرض المجمّع ذا بنية جيّدة وأن يقوده أو يديره طرف مصرفي موثوق. أما صناعة النفط والغاز، فشأنٌ آخر يتطلّب خبرات خاصة وأحجاماً ضخمة من التمويل لا تملك مصارفنا وحدَها الطاقة على ترتيبها. وتمَّ الاتفاق في نهاية اللقاء على تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة سبل ومضامين التعاون.

وهكذا، جاءت هذه الإطلالة المصرفية اللبنانية على قبرص مبادرة مشجّعة للاقتصاد القبرصي بحيث لقيت اهتماماً وترحيباً وتغطية كبيرة من وسائل الإعلام المحليّة. ومن جهتنا كمصارف وكلبنانيّين بشكل عام، ندين لقبرص باحتضان مصارفنا ومواطنينا خلال الحرب اللبنانية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وربّما يكون هذا اللقاء فرصة سانحة لمدّ يد المساعدة ضمن النُظم والقوانين اللبنانيّة التي ترعى عمل المصارف لدينا. وفي جميع الأحوال، تبقى قبرص جارةً للبنان، وبلداً أوروبياً على بُعد مئات الكيلومترات فقط من حدودنا. ومن الجيّد والإيجابي أن نستثمر للمستقبل هناك.

أما على صعيد العمل المصرفي ف**ي العراق**، فكما هو معروف، تتواجد في العراق ستة مصارف لبنانيّة، فيما تتهيّأ مصارف لبنانية أخرى لدخول السوق العراقية. وتشكّل هذه المصارف جزءًا لا يتجزّأ من الانتشار المصرفي اللبناني الواسع في 31 بلداً من المنطقة العربية، وأوروبا وأميركا وإفريقيا وآسيا واوستراليا.

والمصارف اللبنانية في العراق تخدم الاقتصاد العراقي بقدر ما تحقّق للقطاع المصرفي اللبناني تنويعاً في مخاطره ومردوداً إضافياً لتوظيفاته. وتقضي هذه السياسة بأن تنخرط المصارف اللبنانية في توفير التسهيلات الائتمانية للأفراد والأُسَر والمؤسَّسات العراقية وبأدوات التسليف القائمة في لبنان، ومنها بطاقات الائتمان للأفراد وفتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان لتمويل التجارة الخارجية الحقيقية للمستوردين العراقيّين. وتعمل السلطات النقدية والرقابية العراقية مشكورةً على استكمال **الإطار التنظيمي** الذي يتيح للمصارف العاملة في العراق، واللبنانية من ضمنها، أن تطوّر خدماتها المصرفية الحديثة للسوق العراقية. وتشمل عملية تطوير الإطار التنظيمي، على سبيل المثال لا الحصر، إنشاء مركزيّة للمخاطر وإدراج أسماء فروع المصارف العاملة في العراق ضمن لائحة المصارف المجازة رسمياً على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي وتفعيل دائرة تسجيل الشركات واستجابتها لطلبات الاستعلام عن تلك المسجّلة رسمياً.

وفي ما يخصّ مكافحة تبييض الأموال، وهو موضوع توليه مصارفنا كلّ الأهمية التي يستحقّها، فإن المصارف، بالإضافة إلى المعلومات التي يوفّرها المكتب المختصّ لدى البنك المركزي العراقي ردّاً على الاستعلامات بشأن زبائنها، تستقصي معلومات مُكمّلة من اللوائح العالمية المدرجة أعلاه كما من خلال الزيارات الميدانية لزبائنها ومؤسّساتهم. فمكافحة تبييض الأموال ومعرفة أصحاب الحقّ الاقتصادي الفعليّين موجب أساسي في عمل مصارفنا في لبنان والخارج. وتُقارب مصارفنا هذا الموضوع أيضاً من خلال منهجيّة تصنيف الحسابات حسب درجة مخاطرها Risk Based Approach. وتخضع لرقابة شاملة ودقيقة ليس فقط من قبل أجهزة الرقابة الداخلية في كل مصرف، إنما أيضاً من قبل مراقبي حساباتها الدوليّين وكذلك من قبل السلطات النقديّة والرقابيّة اللبنانيّة. وهذه الأخيرة تطّلع على التقارير المفصّلة لمدقّقي الحسابات، وتنسّق مع السلطات المعنيّة المقابلة في العراق، وذلك غالباً استناداً إلى مذكّرات تفاهم (MOU) موقّعة يجري تطويرها عند الحاجة.

إنَّ التوسّع في السوق العراقية من خلال ممارسة الصيرفة الشاملة، مع كلّ ما تعنيه الكلمة من عمليات وتقنيات وإدارة مصرفية ، يفتح أمام مصارفنا آفاقاً مستقبلية واعدة. ذاك أنه من المتوقّع أن تكون السوق العراقية بحجمها واحتياجاتها أكبر الأسواق الناشئة في المنطقة خلال العقود القليلة المقبلة. وبين اللبنانيّين والعراقيّين صلاتُ عملٍ وثقة متبادلة تعود أيضاً لعقود خلت. وواجبنا تقويتها بجدّية وبحرص على المنفعة المتبادلة للطرفين.

في الخلاصة، يترتّب حتماً على انتشار المصارف في الخارج مخاطر مغايرة من حيث نوعيّتها وحجمها وإدارتها عن تلك التي تواجهها المصارف عادةً في أسواقها المحليّة. لكنّ الانتشار الخارجي بات بدوره حتميّاً إزاء ضيق السوق اللبنانية وإزاء تعرّضها الدائم لشتّى الضغوط السياسيّة والأمنيّة داخلياً. المهم أن يظلّ التوسّع مدروساً وعلى قياس سعة رساميل مصارفنا وكفاءة إدارتها التنفيذيّة وصوابيّة وواقعيّة نموذج عملها (Business Model) ومدى تناسبه مع الأسواق الخارجية حيث تقرّر أن تتواجد.

3-2 توقيع عقد العمل الجماعي الجديد لعامَيْ 2013-2014

بعد مفاوضات طويلة وشاقّة، تمّ أخيراً في شهر تموز 2013، وفي مكتب وزير العمل في حكومة تصريف الأعمال سليم جريصاتي، توقيع العقد العمل الجماعي لعامَيْ 2013-2014 بين جمعية مصارف لبنان واتّحاد نقابات موظفي المصارف في لبنان.

ومن المعلوم أن هذا العقد الجماعي الذي يرعى منذ العام 1972 العلاقة المهنية بين شركاء الإنتاج في القطاع المصرفي اللبناني، ساهم طوال هذه السنين، من جهة، في تأمين شروط العيش الكريم واللائق لموظفي المصارف الذين يقارب عددهم اليوم 23 ألف موظف، ومن جهة أخرى، في الحفاظ على استقرار وانتظام عمل المؤسسات المصرفية التي تلعب دوراً محورياً وحيوياً في تمويل الإقتصاد اللبناني بقطاعَيْه العام والخاص.

ونشير إلى أن عقد العمل الجماعي الجديد أبقى على حقوق الموظفين المكتسبة في ما يخصّ نظام

الرواتب والزيادة الإدارية ودوام العمل، فيما عدّل قيمة المنح المدرسية والجامعية بشكل ملحوظ، وصحّح العديد من العطاءات الأخرى، كما تثبّت حق الموظّف بالحصول على تغطية استشفائية بعد بلوغه سن التقاعد من خلال الصندوق التعاضدي لموظفي المصارف أو من خلال شركات التأمين الخاصة.

وجاءت هذه الصيغة لتكون منصفة ومُرضية لإدارات المصارف والموظفين على السواء. فقد أعطى مجلس إدارة الجمعية موضوع عقد العمل الجماعي أولويّة على ما عداه من اهتمامات، نظراً لتأثيره الإيجابي على خلق مناخ من الاستقرار والطمأنينة وسط العاملين في هذا القطاع، الذي يحرص القيّمون عليه على أن تسوده أفضل العلاقات بين شركاء الانتاج لما فيه مصلحة الجميع وخدمة الاقتصاد اللبناني، لا سيّما في هذه الظروف الصعبة التي يعيشها اللبنانيون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، ما يفرض التعاطي بإيجابية مع القضايا الإجتماعية والسعي المشترك الى تدوير الزوايا وإيجاد الحلول الواقعية والممكنة لمختلف المشاكل، بالحوار العقلاني الرصين بعيداً عن كل أشكال التصعيد الإعلامي أو الإستغلال السياسي.

4-2 إنشاء "المعهد العالي للدراسات المصرفية"

في تموز 2013، أعلن رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس جامعة القديس يوسف في مؤتمر صحافي عقداه في حرم كلية العلوم الاجتماعية عن إنشاء "المعهد العالي للدراسات المصرفية (ISEB)" وبدء تسجيل الطلاب فيه للعام الجامعي 2013-2014.

وأوضحت الجمعية في المناسبة أنها أدركت منذ زمن بعيد أهمية الشراكة بين القطاعين المهني والتربوي، فكانت سبّاقة في إنشاء مركز الدراسات المصرفية من أجل تأمين التعليم المهني المصرفي، وتنمية قدرات العاملين في القطاع المصرفي، ورفع مستواهم، وقد تمكّن القطاع المصرفي بفضل الدور الذي يلعبه في الاقتصاد اللبناني وديناميكيّته من استقطاب خيرة شباب لبنان للعمل لديه، بحيث أصبحت نسبة حملة الشهادات الجامعية تفوق 72% من مجموع العاملين في مصارفنا. وباتت قدرة العاملين في القطاع المصرفي اللبناني على التأقلم مع المتغيّرات الحاصلة مثالاً يُحتذى إقليمياً وعالمياً. وقد تولّى مركز الدراسات المصرفية على مدى ثلاث وأربعين سنة استقبال أفواج كبيرة من موظفي مختلف المصارف العاملة في لبنان الذين تابعوا برامجه التعليمية، إن على مستوى الحلقة الأولى أو على مستوى الحلقة العليا، فوفّر لهم تنشئة رفيعة المستوى وزوّدهم بالمعارف.

وفي 21 تشرين الأول، افتُتحت رسمياً الدروس في «المعهد العالي للدراسات المصرفية» حيث ألقى حاكم مصرف لبنان "الدرس الافتتاحي" للمعهد (**أنظر القسم الثالث، الفقرة ثالثاً**).

ثالثاً - حضور الجمعيّة الداخلي والخارجي وتعاونها مع الهيئات الاقتصادية

أ- على المستوى الداخلي

واصلت الجمعية خلال العام 0132 تأكيد التزامها بالشأن الوطني العام، مع إبداء حرصها على تكثيف حضورها وتعزيز موقعها المرجعي كإحدى الهيئات الاقتصادية الأساسيّة في لبنان. وقد تأمّن ذلك بوجه خاص من خلال:

- تعزيز الاتصالات والعلاقات مع المسؤولين عن الشؤون الاقتصادية في مختلف وسائل الإعلام اللبنانية بما يخدم التغطية المتواصلة والشاملة لنشاطات الجمعية ونشر المواقف الصادرة عنها.

- إصدار بيانات صحافيّة حول قضايا وطنية واقتصادية ومهنيّة تهمّ الجمعيّة والأُسرة المصرفية.

- تزويد وسائل الإعلام على نحو منتظم ومكثَّف بمنشورات الجمعيّة (البيانات الصحافيّة ، النشرة الشهريّة ، الكراريس والكتيّبات الخاصة، سلسلة الملفّات والدراسات الخ ...) لاعتمادها كمصدر أساسي للمعلومات والأدبيّات المتعلّقة بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في لبنان بوجه عام، وبالنشاط المصرفي، بوجه خاص.

- التنسيق مع سائر الهيئات الاقتصادية اللبنانية لصياغة أوراق عمل او وضع تصوّرات موحّدة معبِّرة عن وجهة نظر هذه الهيئات إزاء مشاريع او اجراءات مطروحة من قبل السلطات الرسميّة، ولا سيّما في شأن صياغة التوصيات الإقتصادية - الإجتماعية المشتركة بين الهيئات الإقتصادية والإتحاد العمالي العام والهيئات النقابية.

- استمرار التعاون الوثيق مع عدد من الوزارات والمؤسّسات العامة واللجان الوطنية ذات الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال تمثيل القطاع المصرفي والجمعيّة في كلّ من :
مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، مجلس إدارة المؤسّسة الوطنية للاستخدام، اللجنة المصرفية ولجنة البيئة (غرفة التجارة الدولية - لبنان)، لجنة تفعيل حقوق المعوَّقين بالعمل (وزارة العمل)، مجلس إدارة معهد البحوث الصناعية (وزارة الصناعة)، وحدة التنسيق الوطنية لشؤون تغيُّر المناخ (وزارة البيئة)، اللجنة التوجيهية لمشروع مكافحة التلوّث البيئي(وزارة البيئة)،اللجنة الإدارية لصندوق البيئة (وزارة البيئة)، المجلس الوطني للبيئة (وزارة البيئة)، لجنة تنظيم وإدارة برنامج زرع 40 مليون شجرة حرجيّة على الأراضي اللبنانيّة (وزارة الزراعة)، لجنة تجهيز الحدائق العامة بالإنترنيت(وزارة الإتّصالات)، والمجلس اللبناني للترويج (وزارة السياحة).

- مساهمة الجمعيّة في رعاية و/أو دعم عدد من التظاهرات والنشاطات الوطنية والاقتصادية الهامة، مثل: مؤتمر ديناميّات التغيير، التحدّيات في الأمن والإقتصاد والإدارة والسياسة، الذي نظّمته قيادة الجيش (10-13 نيسان 2013).

- استضافة عدد من الشخصيّات الرسميّة وأعضاء السلك الديبلوماسي العربي والأجنبي المعتمد في لبنان واستقبال عدد من الوفود العربيّة والدوليّة (مؤسّسة التمويل الدولية، البنك الدولي، البنك الأوروبي للإستثمار، صندوق النقد الدولي، وزارة الخزانة الأميركية، منظمة الإنتربول الخ..)، والمشاركة في وفود رسميّة الى الخارج.

- تجديد مذكّرة التفاهم بين الجمعيّة ووزارة الاتصالات وشركة "سوديتيل" من أجل توفير خدمة الإنترنيت مجاناً في عدد من الحدائق العامة في لبنان. وتنفيذاً لهذه المذكّرة، تمّ في خلال العام 2013 تأمين هذه الخدمة في حديقتي اليسوعيّة ومار نقولا في الأشرفيّة - بيروت. وثمّة عدد آخر من الحدائق قيد التجهيز في إطار المشروع ذاته.

على صعيد النشر، تستمرّ الجمعية في إصدار **النشرة الشهريّة** (1200 نسخة ورقيّة شهرياً، توزّع مناصفةً بين المشتركين والمراسلين داخل لبنان) **والدوريّة الشهريّة باللغة الانكليزية** (The Economic Letter) التي تحوي عرضاً موجزاً لتطور أهم قطاعات الاقتصاد اللبناني مع جداول احصائية، وتوزّع 1100 نسخة إلكترونيّة منها على المصارف والمؤسّسات والشخصيّات والهيئات وعدد من المشتركين في لبنان والخارج. ومؤخّراً، أُضيفت الى هذه الإصدارات **نشرة فصليّة باللغة الإنكليزيّة** (Quarterly Newsletter) تعرض أبرز النشاطات والمؤشّرات المصرفيّة والإقتصاديّة وأهمّ المنشورات والدورات التدريبيّة والندوات التثقيفيّة المخصّصة لتوعية العاملين في القطاع المصرفي على مكافحة الجريمة المنظّمة ، ولا سيّما الجرائم المالية عبر تبييض الأموال والإتّجار بالمخدّرات. الى ذلك، يتواصل شهرياً نشر **المؤشّرات الأساسيّة** (Key Indicators) وتطور **محفظة سندات الخزينة** بالليرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية (Treasury Bills).
وبالإضافة الى **التقرير السنوي لعام 2012**، باللغتين العربيّة والإنكليزيّة، تمّ إصدار **دليل المصارف لعام 2013**، باللغة الانكليزية (ALMANAC 2013)، **وبرنامج التدريب** باللغتين العربيّة والإنكليزيّة ، ومنشورة "**القطاع المصرفي اللبناني ، ركيزة الإستقرار في لبنان**" باللغة الإنكليزية، وهو ملفّ مُعدّ لتعريف المصارف والمؤسّسات المالية الأجنبية ومديري صناديق الإستثمار في العالم على بعض مقوّمات الإقتصاد اللبناني، من جهة، وعلى سياسات وإجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المعمول بها في لبنان، من جهة ثانية.أخيراً، صدر في العام 2013 ، وضمن سلسلة "ملفّات الجمعيّة" (تحت رقم 26)، ملفّ جديد حول "**أهم التشريعات الماليّة والمصرفيّة في لبنان** (2011-2012)" باللغتين العربيّة والفرنسيّة.

أما على صعيد **التوثيق والمكتبة الداخلية**، فقد واصلت الجمعيّة تبويم **بنك المعلومات والأرشيف الصحافي** المكوّنين لديها (1990-2013) وإغناء **محتويات مكتبتها** (1538 مؤلّفاً متخصّصاً و130 دورية باللغات الثلاث العربية والفرنسية والانكليزية). علماً أن الجمعيّة تضع تحت تصرّف الكوادر المصرفية والباحثين المختصّين وأساتذة الجامعات وطلاّبها مجموعة متكاملة من الوثائق والمراجع التي قد يحتاجون اليها.

وتقوم الجمعيّة بتحديث معطيات **موقعها على شبكة الإنترنيت** (www.abl.org.lb)، بحيث يُتاح لمتصفّح هذا الموقع أن يطّلع باللغات الثلاث العربية والفرنسية والانكليزية على هيكليّة الجمعيّة وأماناتها العامة وتركيبة مجلس إدارتها ولجانها، وعلى مختلف الخدمات التي تؤمّنها وأبرز نشاطاتها المحليّة والخارجيّة، لا

سيّما في مجال مكافحة الجريمة المنظّمة، وعلى مختلف المنشورات التي تُصدرها. كما ينشر الموقع أخبار المصارف ونشاطاتها، إضافةً الى نصّ **عقد العمل الجماعي** (صيغة 2013-2014) الذي ينظّم العلاقة المهنيّة بين إدارات المصارف وأُسرة العاملين فيها. الى ذلك، يتيح هذا الموقع ربط المتصفّح بالمواقع الإلكترونيّة لعدد كبير من المؤسَّسات والجمعيّات المحليّة والعربيّة والأجنبيّة ذات الطابع المالي أو الاقتصادي.

ب- على المستوى الخارجي

المشاركة في تظاهرات مصرفيّة عربيّة ودوليّة

في العام 2013، شاركت الجمعية في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات ذات الطابع الاقليمي والدولي، وكان لممثّليها (الرئيس ، نائب الرئيس ، أعضاء مجلس الإدارة أو بعض اللجان الإستشارية ، والأمين العام) مداخلات ومساهمات في أثناء هذه الأنشطة واتّصالات شتّى على هامشها. ومن أبرز التظاهرات المصرفيّة العربية والدولية التي شاركت فيها الجمعيّة ، نذكر: الجمعيّة العموميّة لإتحاد المصارف العربية والمؤتمر المصرفي العربي لعام 2013 (المنامة- مملكة البحرين، 3-4 نيسان2013) ، المؤتمر الدولي حول قانون الإمتثال الضريبي الأميركي " فاتكا" (روما - إيطاليا ، الأول من شباط 2013)، اجتماعات مجموعات العمل المشكّلة في إطار مشروع " الإتّحاد المصرفي الفرنكوفوني" (باريس- فرنسا، 15 شباط و27 أيلول 2013)، القمّة العالميّة لصناعة الخدمات المالية (باريس- فرنسا، 16-18 أيار 2013) ، المنتدى الأميركي السادس حول العقوبات الإقتصادية (واشنطن - الولايات المتحدة الأميركية ، 5-6 حزيران 2013)، الاجتماع السنوي للمؤسسة المالية الدولية (باريس- فرنسا، 25-26 حزيران 2013)، القمّة المصرفيّة العربيّة الدوليّة لعام 2013 ، تنظيم اتحاد المصارف العربية (فيينا - النمسا ، 26-28 حزيران 2013)، الاجتماعات السنوية المشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (واشنطن- الولايات المتحدة الأميركية،9-13 تشرين الأول 2013)، منتدى الحوار المصرفي العربي- الأوروبي الخامس (روما - إيطاليا، الأول من تشرين الثاني 2013)، ومؤتمر فرانكفورت المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تنظيم مجموعة مالكي (فرانكفورت -ألمانيا، 21 تشرين الثاني 2013).

حملة العلاقات العامة الخارجيّة

قامت الجمعيّة في العام 2013 بحملة علاقات عامة استهدفت بخاصة الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا. فعلى صعيد **الولايات المتحدة الأميركية**، قام وفد من الجمعيّة بزيارتين الى نيويورك وواشنطن (في آذار وتشرين الأول 2013) شملتا عدّة مؤسسات وإدارات وشخصيّات أميركية معنيّة بالشؤون التي تهمّ الجمعيّة، وكانت الغاية من هذه اللقاءات ، من جهة أولى ، تعريف أعضاء الكونغرس إلى جمعيّة المصارف وإلى أهمية القطاع المصرفي اللبناني ودوره الحيوي في استقرار لبنان وحتى في استقرار المنطقة، ومن جهة ثانية، التركيز على أهمية علاقات المراسلة بين المصارف اللبنانية ومصارف نيويورك خصوصاً وأن الاقتصاد اللبناني مدولر بدرجةٍ عالية. كما عرض الوفد المصرفي اللبناني في هذه اللقاءات الجهود المبذولة في مجال مكافحة تبييض الأموال ومحاربة الإرهاب والمستندة إلى عمل إداري منظَّم

ومستمرّ وإلى تعاون مع المصارف الأميركية والخزانة الأميركية ضمن مبادئ وقواعد عملها على هذا الصعيد. كما أوضح فريق عمل الجمعيّة أن النشاط المصرفي اللبناني في سورية تقلّص على نحو ملحوظ وأن المصارف اللبنانية تستوعب انعكاسات الأوضاع السورية بخسائر مقبولة تمَّ تكوين مؤونات لها وأنها ستكون حكماً جاهزة للمساهمة في إعادة إعمار سورية في مرحلة لاحقة.

وأوضح جانب الجمعية التزام العقوبات والتنسيق بشأنها مع الخزانة الأميركية، وأن إدارات المصارف اتّخذت كل الإجراءات الضرورية في هذا الصدد ، واعتمدت النظم الكفيلة بتغطية أيّة نواقص كانت قائمة. وقد أثنى الجانب الأميركي على الجهود التي بذلتها المصارف في السنوات القليلة الماضية.

أما على صعيد **فرنسا**، فقد نظّمت الجمعيّة ، بالتنسيق مع اتّحاد المصارف الفرنسية ، زيارة عمل (حزيران 2013) لعدد من السلطات السياسية والوزارات المعنيّة بالشأنين المالي والإقتصادي، وللبنك المركزي، حيث أُتيح لوفد الجمعية أن يكرّر العروض التي قدّمها في الولايات المتحدة الأميركية لجهة إبراز أهمية ودور القطاع المصرفي اللبناني في استقرار لبنان والمنطقة، مع التشديد على تعزيز العلاقات المهنية الوثيقة والسليمة مع الأسرة المصرفية الفرنسيّة، خصوصاً وأن لبنان عضو مؤسّس لاتحاد المصارف الفرنكوفونيّة وناشط في لجان هذا الاتحاد، إضافةً الى تمتين علاقات المراسلة مع المصارف الفرنسية ضمن الإحترام التام والكامل للقواعد ومعايير الدولية المتعلّقة بمعرفة العملاء وبمكافحة تبييض الأموال والإتّجار بالمخدّرات. وقد عرض وفد الجمعيّة للسلطات الرسميّة وللهيئات المصرفيّة الفرنسيّة الدور الذي يضطلع به القطاع المصرفي اللبناني لجهة التقيّد بالعقوبات المفروضة من قبل الإتحاد الأوروبي، مؤكّداً الاستعداد لمزيد من التعاون مع السلطات الفرنسيّة المختصّة في مكافحة الجرائم المنظّمة ، ولا سيّما في الحقل المالي، موضحاً أن الحكومة اللبنانية أحالت الى مجلس النواب عدداً من مشاريع القوانين التي من شأنها تعزيز هذا التعاون وتوسيع نطاقه في المستقبل.

في الخلاصة، يمكن تقييم هذه الزيارات الأولى في إطار حملة التحرّك الخارجي بأنها كانت مفيدة وإيجابية، سواء لناحية مروحة اللقاءات التي شملتها أم لناحية الموضوعات التي تناولتها، ما أتاح للجمعية أن تُسمع صوتها حيث يجب وكما يجب. واستطاعت هذه الزيارات أن تقوّي علاقات المراسلة بين مصارف لبنان والمصارف الأميركية والفرنسية، وهو أمر حيويّ بالنسبة الى الاقتصاد اللبناني الصغير الحجم والمنفتح بكثافة على التعامل مع العالم.



القسم الثالث: الموارد البشرية في المصارف اللبنانية

أولاً - العاملون في المصارف في لبنان في العام 2013

نتطرّق في هذا التقرير إلى وضع العاملين في القطاع المصرفي اللبناني في العام 2013. في البداية، نعرض لعدد العاملين في القطاع مع تفصيل بعض المعايير والخصائص. ثم نبيّن كلفة الموظف في القطاع المصرفي اللبناني، انطلاقاً ممّا يتقاضاه كراتب أساسي وصولاً إلى مجمل دخله الذي يشمل التقديمات كافة، وننهي التقرير ببعض مؤشرات الإنتاجية في القطاع المصرفي اللبناني، والتي أبرزت نتائجها أن القطاع استطاع مواجهة الضغوط التي تعرّض لها من الداخل والخارج.

1-1 العاملون في المصارف وأبرز خصائصهم

في نهاية العام 2013، وصل عدد موظفي المصارف العاملة في لبنان إلى 23136 شخصاً توزّعوا كالآتي: 21629 شخصاً في المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل. وعددها 42 مصرفاً، و734 موظفاً في فروع المصارف التجارية العربية والأجنبية (وعددها 11 مصرفاً) و773 موظفاً في مصارف الأعمال (عددها 17 مصرفاً، وكلّها شركات مغفلة لبنانية ش.م.ل.).

وفي العام 2013، ازداد عدد العاملين في القطاع المصرفي اللبناني بمقدار 499 شخصاً وبنسبة 2,2% قياساً على نهاية العام 2012 حيث بلغ عددهم 22637 موظفاً. ويأتي التوظيف الجديد في القطاع المصرفي اللبناني في وقت تعاني قطاعات أخرى من تراجع أعداد اليد العاملة اللبنانية بسبب الأوضاع المحلية وكثافة نزوح العمّال السوريّين ومنافستهم للعمالة اللبنانية. ويمكن أن يُعزى تزايد التوظيف في القطاع المصرفي اللبناني إلى عوامل عدّة، منها ازدياد حجم نشاط المصارف على رغم تباطؤ نموه في العامَيْن الأخيرَيْن، وتزايد عدد الفروع المصرفية العاملة والذي بلغ 1007 فروع في نهاية العام 2013 بالإضافة إلى تنوّع الخدمات والتخصّصية في المهام المصرفية.

وكما بات معلوماً، فإن العمالة المصرفية في لبنان تتمتّع بمزايا عدّة، أهمّها أنها تضمّ عناصر شابة بالإجمال، وذات مستوى عالٍ من التحصيل العلمي والكفاءة والخبرة مع بروز واضح للعنصر النسائي.

على صعيد الجنس (الجندر)، شكّلت نسبة العاملات في القطاع المصرفي اللبناني 45,9% من مجموع العاملين في نهاية العام 2013 مقابل 54,1% للعاملين الذكور. وتتجاوز نسبة العاملات في القطاع المصرفي اللبناني إلى حدّ كبير نسبة العمالة الأنثوية الإجمالية في لبنان، والمقدّرة بحوالي 25%.

على صعيد الوضع العائلي، لا تزال نسبة العازبين تتّخذ منحىً تراجعياً وبلغت 39,2% من مجموع العاملين في نهاية العام 2013 (49,9% عازبات و50,1% عازبون) مقابل 39,5% في العام 2012. أمّا نسبة المتزوّجين فشكّلت 60,8% - كان 56,6% منهم من الذكور و43,4% من الإناث - وبلغ عدد الأولاد الذين هم على عاتقهم 20995 ولداً، مع ما يرتّب ذلك على المصارف من أعباء كتعويضات عائلية ومَرَضية ومنح مدرسية وتقديمات أخرى. ونذكّر في هذا الإطار بأنه بموجب القانون رقم 483 الصادر بتاريخ 12 كانون الأول 2002 والذي أقرّ تعديل بعض أحكام المادة 14 من قانون الضمان الاجتماعي، باتت المرأة العاملة

في لبنان تستفيد من تقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لصالح أولادها في حال كان زوجها غير مسجّل في الصندوق.

على صعيد هرم الأعمار، لم يُسجَّل تغيّر كبير بين نهاية العامَيْن 2012 و2013. وشكّلت نسبة العاملين الذين لا تتجاوز أعمارهم 40 سنة 58% من العمالة المصرفية اللبنانية الإجمالية (8,8% دون سن الخامسة والعشرين و49,2% تراوح أعمارهم بين 25 و40 سنة). وتتطابق هذه الشريحة العمرية في العمالة المصرفية اللبنانية تماماً مع مثيلتها في القوى العاملة الفعلية في لبنان. أما حصة الموظفين الذين تراوح أعمارهم بين 40 و60 سنة فقد شكّلت 37,5% من مجموع العاملين في نهاية العام 2013 (20,4% لأولئك الذين تراوح أعمارهم بين 40 و50 سنة، و17,1% لأولئك الذين تراوح أعمارهم بين 50 و60 سنة). واستقرّت نسبة الذين يتجاوزون سنّ الستين على 4,5% في نهاية العام 2013.

ويبيّن توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس وضمن الفئات العمرية المختلفة أن حصة الذكور تفوق حصة الإناث في جميع الفئات العمرية، باستثناء الفئة التي هي دون سنّ الخامسة والعشرين حيث بلغت حصة الإناث 57,7%، ما يعني أن العنصر الأنثوي يطغى على الداخلين الجدد إلى القطاع. كما يزداد الفارق بين نسبة العاملين من ذكور وإناث مع التقدّم في العمر.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس على فئات الأعمار - نهاية العام 2013 (%)

	دون 25 سنة	40-25 سنة	50-40 سنة	60-50 سنة	60 سنة وما فوق
ذكور (%)	42,3	50,8	56,2	61,3	75,0
إناث (%)	57,7	49,2	43,8	38,7	25,0
العدد الإجمالي	**2039**	**11392**	**4710**	**3949**	**1046**

أمّا توزّع الموظفين من الجنس الواحد على فئات الأعمار المختلفة، فيبيّن أن حوالي 64% من العاملات في القطاع المصرفي هنّ دون سنّ الأربعين، وهي تتجاوز نسبة الذكور في هذه الشريحة العمرية (53%). في حين أن نسبة الذكور تتجاوز نسبة الإناث في فئات الأعمار التي تفوق الأربعين سنة.

توزّع العاملين والعاملات على فئات الأعمار - نهاية العام 2013 (%)

	دون 25 سنة	40-25 سنة	50-40 سنة	60-50 سنة	60 سنة وما فوق	**المجموع (العدد)**
ذكور (%)	6,9	46,3	21,2	19,4	6,3	**12506**
إناث (%)	11,1	52,7	19,4	14,4	2,5	**10630**

على صعيد الرتبة، لم يعد تفصيل توزّع الموظّفين حسب الرتب ممكناً في ضوء تعديل نظام الرتب الجديد الذي نصّ عليه عقد العمل الجماعي (2008-2009)، في انتظار أن يشمل تطبيقه المصارف كافة بحيث تصبح المعطيات المتوافرة متجانسة وقابلة للتجميع والمقارنة.

على صعيد المستوى العلمي، لا يزال عدد الجامعيّين العاملين في القطاع المصرفي اللبناني على تزايد مستمرّ ووصلت نسبة هؤلاء إلى 73,2% من إجمالي العمالة في نهاية العام 2013 (72,2% في نهاية العام 2012). ويفسَّر هذا الارتفاع المتواصل إلى حدّ كبير بدخول المتخرّجين من حَمَلَة الشهادات الجامعية إلى القطاع المصرفي اللبناني. في موازاة ذلك، انخفضت حصة الذين وصلوا إلى مستوى البكالوريا أو ما يعادلها إلى 15,9% (16,7% في نهاية العام 2012)، وأولئك الذين لم يصلوا إلى هذا المستوى من التحصيل العلمي إلى 10,9% (11,1%).

ويظهر توزّع العاملين في القطاع المصرفي حسب الجنس وحسب مستوى التحصيل العلمي أن الإناث تجاوَزْن الذكور بقليل في فئة حَمَلَة الشهادة الجامعية في نهاية العام 2013، في حين أن حصة اللواتي حصلْنَ على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها بلغت 40,8% مقابل 59,2% للذكور، وحصة اللواتي هنّ دون مستوى البكالوريا 18,4% مقابل 81,6% للعاملين الذكور، وهذا ما يتوافق مع حصة الذكور المرتفعة في فئة "الحجّاب".

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس وحسب المستوى العلمي - نهاية العام 2013 (%)

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية
ذكور (%)	81,6	59,2	48,8
إناث (%)	18,4	40,8	51,2
العدد الإجمالي	**2523**	**3675**	**16938**

أما توزّع الموظفين من الجنس الواحد حسب مستوى التحصيل العلمي، فيبيّن أن 81,5% من العاملات في القطاع المصرفي حصَلْن على شهادة جامعية، في حين أن نسبة اللواتي هنّ دون البكالوريا تمثّل أقلّ من 5% من إجمالي الموظّفات في المصارف.

توزّع العاملين والعاملات حسب مستوى التحصيل العلمي - نهاية العام 2013 (%)

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية	**المجموع (العدد)**
ذكور (%)	16,5	17,4	66,1	**12506**
إناث (%)	4,4	14,1	81,5	**10630**

2-1 الرواتب والأجور والتقديمات

في العام 2013، بلغ مجموع الرواتب والتعويضات التي خصّصتها المصارف لموظفيها 1583,4 مليار ليرة مقابل 1488,2 ملياراً في العام 2012، أي بزيادة قيمتها 95,2 مليار ليرة ونسبتُها 6,4% مقابل زيادة نسبتُها 13,2% في العام 2012. وتُعزى الزيادة في العام 2013 إلى زيادة عدد الموظفين وإلى الزيادة السنوية بالإضافة إلى زيادة الاشتراكات إلى الضمان الصحي وزيادة بعض التقديمات المنصوص عليها في عقد العمل الجماعي 2013-2014. أما الزيادة المسجّلة في العام 2012 فمردّها إلى دفع زيادة غلاء معيشة للموظفين ابتداءً من شهر شباط بموجب المرسوم رقم 7426 تاريخ 25 كانون الثاني 2012 وازدياد عدد الموظفين، بالإضافة إلى الزيادة السنوية التي تمنحها المصارف بموجب عقد العمل الجماعي. وتجدر الإشارة الى أن الضرائب المسدّدة على أجور موظفي القطاع المصرفي تشكّل 28% من إجمالي ضريبة الأجور في لبنان، علماً أن عدد موظفي المصارف يمثّل أقلّ من 4% من مجموع العاملين بأجر في القطاعين العام والخاص!

وبذلك، يكون متوسط الكلفة السنوية للموظّف الواحد قد ارتفع إلى حوالي 68,44 مليون ليرة في العام 2013 (5,70 ملايين ليرة شهرياً على أساس 12 شهراً) مقابل 65,74 مليون ليرة في العام 2012 (5,48 ملايين ليرة شهرياً على أساس 12 شهراً)، أي بزيادة نسبتُها 4% رغم أن عدد الموظفين ازداد بنسبة 2,2%. ومن البديهي أن هذا المتوسط لا يعكس حقيقة ما يجنيه الموظف من مختلف الفئات، لأنَّ ثمة تفاوتاً في الكلفة بين الموظفين حسب معايير عدّة، منها الرتبة والمستوى العلمي والوضع العائلي وسياسة الأجور المطبّقة في المصرف وفئة وحجم المصرف الذي ينتمي إليه الموظف.

على صعيد توزّع الرواتب والتعويضات، شكّلت حصة الرواتب وحدها 62,5% من مجموع الكلفة التي تحمّلتها المصارف إزاء الموظفين في العام 2013، وبلغت قيمتها الإجمالية 990 مليار ليرة مقابل 940,7

مليار ليرة في العام 2012، أي بزيادة نسبتُها 5,2%. وتُعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد العاملين وإلى الزيادة السنوية التي تمنحها المصارف لموظفيها. وبذلك، يكون متوسط الراتب الأساسي للموظف قد بلغ 2,67 مليونَيْ ليرة يُدفع 16 شهراً (كما ينصّ عقد العمل الجماعي) في العام 2013 مقابل 2,60 مليونَيْ ليرة في العام 2012. أما متوسط الراتب على أساس 12 شهراً ، فيبلغ 3,56 مليون ليرة مقارنة مع متوسط أجر قدره 1,48 مليون ليرة للأجور المصرّح بها للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

لقد مثّلت **التعويضات العائلية** 2,2% من مجموع كلفة الموظفين في القطاع المصرفي في العام 2013 وبلغت قيمتها 35,2 مليار ليرة مقابل حوالي 34,9 مليار ليرة في العام الذي سبق، أي بزيادة نسبتُها 0,9%. وهذه التعويضات تمثل ، من جهة أولى، اشتراكات المصارف في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتي هي مرتبطة بأجر العاملين. ومنذ أول نيسان 2001، تبلغ نسبة هذه المساهمة 6%. وتمثّل ، من جهة ثانية، فائض المبالغ التي تدفعها المصارف إلى الموظفين زيادةً على معدل اشتراك الضمان. فبحسب عقد العمل الجماعي، تدفع المصارف التعويض المعتمد من قِبَل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (33 ألف ليرة للولد و60 ألف ليرة للزوجة) مُضافاً إليه 50% من تعويض الولد و75% من تعويض الزوجة. وفيما استقرّت قيمة الإضافات في العام 2013 على ما بلغته في العام 2012، ازدادت الاشتراكات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة 1,3%، في موازاة تزايد عدد الموظفين المتأهّلين وعدد الأولاد المستفيدين الذين هم على عاتقهم، مع التذكير بأن الموظفات بِتْنَ منذ مطلع العام 2003 يستفِدْن عن أولادهن في حال توافرت لديهنّ الشروط.

شكّلت **تعويضات المرض والأمومة، أو ما يُعرف بالضمان الصحي** 5,0% من كلفة الموظفين الإجمالية في العام 2013، وارتفعت قيمة هذه التعويضات إلى 79,4 مليار ليرة في العام 2013 مقابل 61,1 ملياراً في العام 2012، أي بما نسبتُه 29,9%. وتشمل هذه التعويضات اشتراكات المصارف للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث تبلغ مساهمتها حالياً 7% من أجر العاملين (مقابل 2% يتحمّلها الموظف) - علماً أن سقف الأجر الذي باتت تخضع له هذه النسبة قد ارتفع من مليون و500 ألف ليرة إلى مليونَيْن و500 ألف ليرة لبنانية ابتداءً من مطلع العام 2013 - والإضافات، وهي ما تسدّده المصارف للموظفين زيادةً عمّا يحصلون عليه من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد ازدادت الاشتراكات بنسبة 50,5% في العام 2013 قياساً على العام 2012، كما ازدادت الإضافات بنسبة 11,0%. ويعود ذلك طبعاً إلى رفع سقف الأجر الذي ترتبط به نسبة الاشتراك إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كما أسلفنا، وإلى ازدياد عدد العاملين وكذلك عدد الأولاد الذين هم على عاتقهم، بالإضافة إلى زيادة بعض فروقات التقديمات الصحية التي تقدّمها المصارف للموظفين استناداً إلى عقد العمل الجماعي الأخير، وكذلك إلى ارتفاع كلفة الاستشفاء وربّما ازدياد حالات المرض.

تعويضات نهاية الخدمة: بلغت حصة هذه التعويضات 12,3% من مجموع كلفة الموظفين في نهاية العام 2013 وبلغت قيمتها 195,1 مليار ليرة مقابل 197,1 ملياراً في نهاية العام 2012، أي أنها انخفضت بشكل بسيط (1-%). ونتج ذلك من انخفاض المؤونات بنسبة 5,1% قابله زيادة الاشتراكات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة 4,1%. يجدر التذكير بأن مساهمة المصارف في هذا الفرع هي 8,5% من كامل الأجور الخاضعة للضريبة.

التعويضات الأخرى: شكّلت هذه التعويضات حوالي 17,9% من مجموع كلفة موظفي المصارف في العام 2013 وبلغت قيمتها 283,7 مليار ليرة مقابل 254,4 مليار ليرة في العام الذي سبق، أي بزيادة نسبتُها 11,5%. وتشمل هذه التعويضات المنح المدرسية (حوالي 22,9% من مجموع هذه التعويضات في العام 2013) وتعويض النقل (22,2%) بالإضافة إلى تعويض الصندوق ومنح الزواج والولادة وغيرها من التعويضات وبدلات التمثيل والملابس والمكافآت. ويمكن أن يُعزى جزء من زيادة هذه التعويضات إلى تحسين بعض المنح والتقديمات لموظفي المصارف بموجب عقد العمل الجماعي 2013-2014.

وفي تفصيل **المنح المدرسية**، فقد ارتفعت قيمتها الإجمالية إلى 65 مليار ليرة في العام 2013 من 55,1 مليار ليرة في العام 2012، أي بزيادة نسبتُها 18%. ومردّ ذلك إلى زيادة قيمة المنح المدرسية بموجب عقد العمل الجماعي (2013-2014) الذي تمّ التوقيع عليه بتاريخ 2013/7/31 وقد تمّ دفع جزء من الزيادة خلال العام 2013. ففي العام 2013، بلغت المنح المدرسية لأولاد الموظفين في المدارس الخاصة، وعددهم 13271 تلميذاً، 47421 مليون ليرة، أي بمتوسط قدرُه 3,573 ملايين ليرة للتلميذ الواحد (علماً أن قيمة المنحة بحسب آخر عقد عمل جماعي محدّدة بثلاثة ملايين و500 ألف ليرة). وبلغت المبالغ التي تقاضاها الموظفون عن أولادهم المسجّلين في الجامعات الخاصة، وعددهم 2792 تلميذاً، 16306 ملايين ليرة، أي أن متوسط قيمة المنحة ناهز 5 ملايين و840 ألف ليرة لبنانية (فيما هو 5 ملايين و500 ألف ليرة حسب عقد العمل الجماعي). **ويمكن الاستنتاج بأن عدداً من المصارف يمنح موظفيه عن أولادهم منحاً مدرسية وجامعية تفوق ما هو منصوص عليه في عقد العمل الجماعي.**
أما أولاد موظفي المصارف المسجّلون في المدارس الرسمية والمجانية والمختصّة بالمعوّقين، والذين بلغ عددهم 209 تلاميذ في العام 2013، فاستفادوا من منحة إجمالية ناهزت 325 مليون ليرة، ما يعني أن متوسط المنحة هو مليون و500 ألف ليرة للتلميذ الواحد كما ينصّ عليه عقد العمل الجماعي. واستفاد أهالي الطلاب الملتحقين بالجامعة اللبنانية، وعددهم 350 تلميذاً، من مبلغ قدره 945 مليون ليرة، علماً أن المنحة التي ينصّ عليها عقد العمل الجماعي تبلغ 3 ملايين ليرة لبنانية للطالب الواحد.

وارتفعت كلفة **تعويض النقل** إلى حوالي 63 مليار ليرة في العام 2013 من 59,6 مليار ليرة في العام 2012. ويعود ذلك بشكل كبير إلى ازدياد عدد العاملين في المصارف، في ظلّ استقرار نسبي في متوسط سعر صفيحة البنزين الذي تعمّمه جمعية المصارف شهرياً على المصارف الأعضاء والذي بلغ 34250 ليرة لبنانية في العام 2013 مقابل 35000 ليرة في العام 2012.

وتجدر الإشارة إلى أنه بتاريخ 31 تموز 2013، تمّ التوقيع على تجديد عقد العمل الجماعي بين جمعية المصارف ونقابة موظفي المصارف. وللعلم، يحدّد العقد العلاقة بين إدارات المصارف الأعضاء في جمعية المصارف، من جهة، وموظفي المصارف في لبنان، من جهة أخرى. ويتناول كلّ القضايا المتعلّقة بالمخصّصات والتعويضات والزيادات والإجازات والعناية الطبية وسلّم الرواتب وأموراً أخرى مختلفة. ويفرض العقد اعتماد التوصيف الوظيفي، كما تمّ إنشاء **نظام الاستشفاء بعد التقاعد**، من خلال شركة تأمين خاصة أو صندوق تعاضد الموظفين، وذلك تأكيداً على عمق التزام المصارف والجمعية بتوفير أفضل سبل العيش الكريم واللائق للعاملين في هذا القطاع مدى الحياة.

3-1 الإنتاجية

تسعى المصارف العاملة في لبنان إلى زيادة إنتاجية العاملين لديها من خلال محاور عدّة تنعكس في الاستثمار المتزايد في الموارد البشرية والأصول الثابتة وتطور كلفة المستخدمين.
على صعيد الموارد البشرية، تخصّص المصارف في لبنان كمثيلاتها في الخارج مبالغ مالية مهمّة لتدريب الموظفين وتأهيلهم، يقيناً بأن هذه الموارد أضحت من العناصر الأساسية لتحسين العمل المصرفي وزيادة إنتاجية المؤسسة. وفي لبنان، يأخذ تدريب الموظفين وتأهيلهم في القطاع المصرفي حيّزاً مهماً من اهتمام إدارات المصارف. فهناك **مديرية التدريب** التي تتابع نشاطاتها منذ العام 1991 في إطار الأمانة العامة لجمعية المصارف. وهي تنظّم دورات تدريبية متنوّعة تواكب التطورات الحاصلة محلياً وعالمياً وتتلاءم مع احتياجات المصارف التدريبية. كما أنشأ عدد من المصارف مراكز داخلية خاصة لتدريب الموظفين وتأهيلهم. ويوفد عدد آخر موظفين إلى الخارج لمتابعة دورات متخصّصة أو يستقدم بعض المدرّبين من ذوي الخبرة إلى لبنان للإستفادة من مهاراتهم ومعارفهم. من جهة أخرى، تابع عدد من موظفي المصارف في العام 2013 وللمرة الأخيرة دروساً مصرفية في مركز الدراسات المصرفية الذي أُنشىء في أيار 1967، والذي كان يتولّى الإشراف عليه مجلس إدارة مشترك من جامعة القديس يوسف وجمعية مصارف لبنان. وقد تحوّل هذا المركز بموجب المرسوم رقم 9749 تاريخ 2013/1/24 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 4، إلى المعهد العالي للدراسات المصرفية الذي بدأ نشاطه بالتعاون بين جامعة القديس يوسف وجمعية مصارف لبنان في العام 2013-2014، أي بات له الحقّ في منح إجازات جامعيّة ودراسات عليا للمنتسبين إليه كما باتت الجمعية والجامعة تتقاسمان ملكيته مناصفةً.

على صعيد الأصول الثابتة، تقوم المصارف برصد مبالغ هامة في مجال تقنيات المعلوماتية والاتصالات من برامج وأجهزة ومعدّات وخدمات الكترونية حديثة لتلبية حاجات الزبائن لخدمة حديثة وسريعة وآمنة، من جهة، ولتفعيل العمل الداخلي وخفض الكلفة ورفع الإنتاجية داخل المصرف، من جهة أخرى.

وما يعزّز مقولة الإنتاجية العالية في القطاع المصرفي اللبناني مساهمته بحوالي 5,9% من الناتج المحلي الإجمالي* في العام 2013، مع أنه لا يضمّ إلاّ نسبة محدودة من اليد العاملة اللبنانية الإجمالية (1,3%). كما أن ثمة ارتفاعاً لمؤشر كلّ من إجمالي الموجودات وودائع الزبائن وإجمالي الرأسمال إلى مجموع عدد العاملين في القطاع المصرفي اللبناني، إلاّ أن مؤشر الأرباح الصافية إلى عدد العاملين عرف استقراراً في حين أن مؤشر الكلفة إلى المردود، والمُقاس بتنسيب أعباء المستخدمين وأعباء الاستثمار العامة الأخرى إلى الناتج المالي الصافي، عاد إلى الارتفاع منذ العام 2011 بعد انخفاضه في السنوات السابقة.

*(أرباح القطاع + الكتلة الأجرية)/ الناتج المحلي الإجمالي= (1583+2472)/68721= 5,9%.

بعض المؤشرات على إنتاجية العاملين في المصارف اللبنانية

	نهاية 2010	نهاية 2011	نهاية 2012	نهاية 2013
الكلفة / المردود (%)	47,2	47,7	52,1	52,5
إجمالي الموجودات/ عدد العاملين (مليون د.أ.)	6,29	6,62	6,89	7,30
ودائع الزبائن/عدد العاملين (مليون د.أ.)	5,18	5,40	5,62	5,97
إجمالي الرأسمال/عدد العاملين (مليون د.أ.)	0,47	0,53	0,60	0,66
الأرباح الصافية/عدد العاملين (ألف د.أ.)	77,00	72,48	69,62	70,89

المصدر: مصرف لبنان - الأمانة العامة لجمعية مصارف لبنان.

ثانياً - نشاطات مديرية التدريب في العام 2013

1-2 لمحة عامة

تتابع مديرية التدريب، في إطار الأمانة العامة لجمعية المصارف، منذ اثنين وعشرين عاماً، تنظيم برامج تدريب للعاملين في مصارف لبنان من مختلف الفئات، وفي شتى المواضيع، وذلك بغية تطوير كفاءة ومهارات هؤلاء العاملين في القطاع، وتحسين الخدمات المصرفية وجودتها، واستجابةً لإهتمام الإدارات العليا في المصارف بتدريب العاملين فيها.

يتّخذ التدريب في جمعية المصارف أشكالاً أربعة :

- **الندوات والمحاضرات:** تقتصر في أكثر الأحيان على عدة ساعات وتصل إلى نصف يوم. وتهدف إلى إطلاع المدراء العامين ونوابهم ورؤساء المديريّات على المستجدّات في بيئة العمل المصرفي وإلى تبادل الآراء حولها.
- **الدورات التدريبيّة المكثّفة وورش العمل:** تدوم بين يوم وأربعة أيام. وتهدف في معظمها إلى تعزيز قدرات المشاركين في مجالات العمل المصرفي من خلال محاضرات وأعمال تطبيقية.
- **الدورات المتخصّصة:** تُعطى على شكل دروس وتطبيقات عملية خلال فترة بعد الظهر لمدة يومين أو ثلاثة في الأسبوع، وتستمر شهراً أو شهرين. وتهدف إلى تدريب جميع فئات العاملين في المصرف في شتى مجالات العمل المصرفي.
- **الدورات الداخلية:** تنفّذ هذه الدورات لموظفي المصارف الراغبة فيها وفق احتياجاتها ومتطلّباتها.

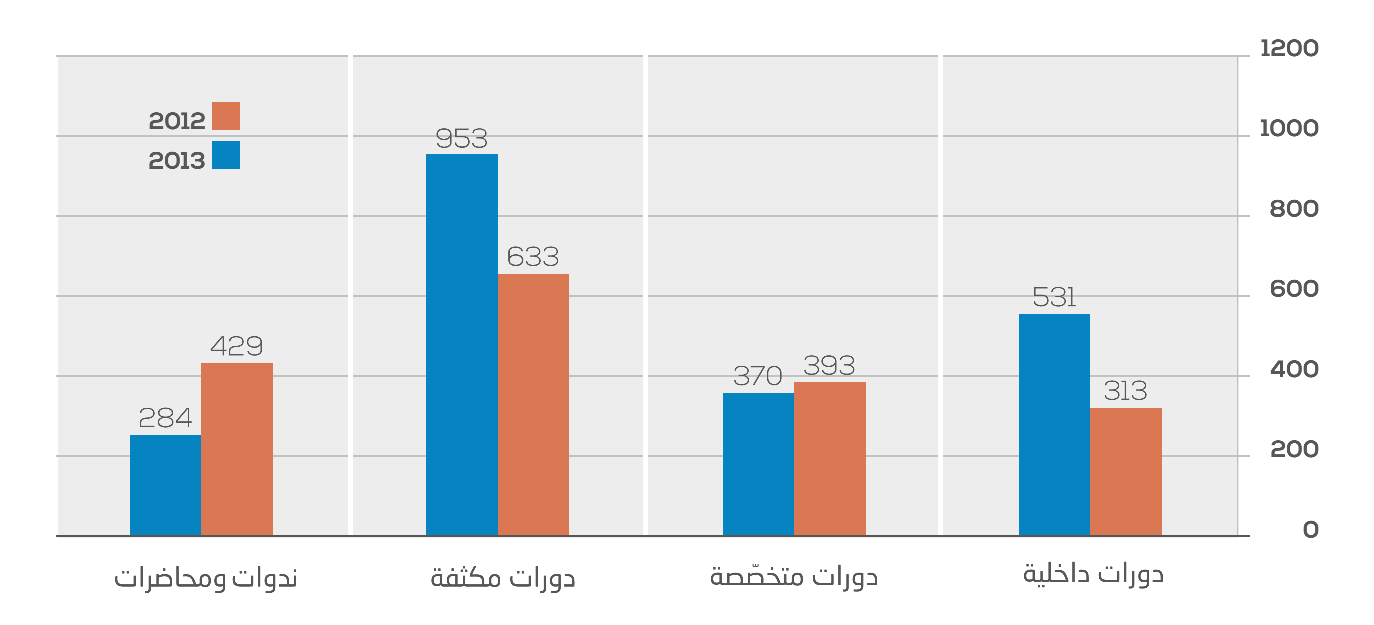
لقد بلغ عدد المشاركين في النشاطات التدريبيّة لجمعية مصارف لبنان خلال العام 2013 ما يقارب 2140 شخصاً، أي بزيادة نسبتُها 20% عمّا كانه هذا العدد في العام 2012. أما نسبة المشاركين إلى عدد العاملين في القطاع، فقد ارتفعت من 8,27% إلى 9,24% بين عامي 2012 و2013.

وتمّ التطرق في النشاطات التدريبيّة لعام 2013 إلى مواضيع مكافحة تبييض الأموال وقانون الضريبة الأميركي على الحسابات المصرفية الخارجية "FATCA"، إلى جانب إدارة المخاطر، الإقراض، الوقاية من تسرّب المعلومات، الإعتمادات المستندية، الجوانب القانونية للعمليّات المصرفية على الحسابات الدائنة والمدينة، التدقيق الداخلي، المنتجات المالية، إدارة الموارد البشرية وتعلّم اللغة الإنكليزية في المصارف.
كما تمّ تناول مواضيع عدة خلال العام 2013 على علاقة بتعزيز القدرات الشخصيّة كالقيادة، والإتصال الشفهي، وإدارة الذات والوقت.
وكما درجت عليه العادة في الأعوام السابقة، التزمت الجمعية خلال العام الماضي تنفيذ برنامج التدريب السنوي المقرَّر والموافق عليه من قبل مجلس إدارتها، والذي يتمّ نشره وتوزيعه في مطلع كل عام. وأصبح معروفاً لدى المهتمّين بنشاطات الجمعية أنه يمكنهم التواصل مع مديرية التدريب عبر الموقع الإلكتروني لجمعية المصارف: "HYPERLINK "http://www.abl.org.lb"www.abl.org.lb" من خلال باب "Training Department" ، الذي يتمّ تيويمه دورياً وعندما يطرأ أيّ جديد على نشاطات التدريب.

2-2 توزّع نشاطات مديرية التدريب والتأهيل

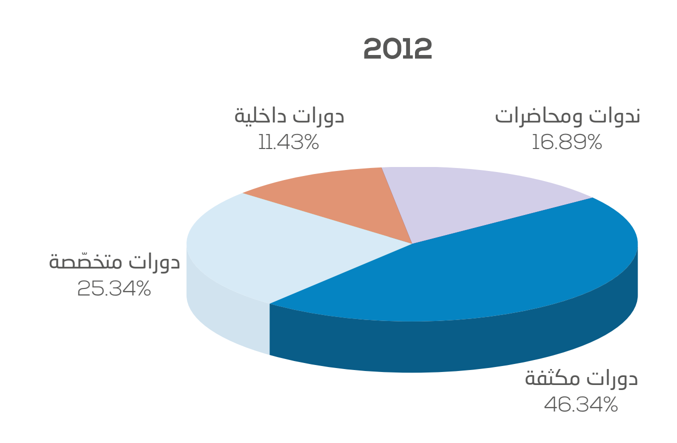
توزَّع المشاركون خلال الفترة التي يغطّيها هذا التقرير على مختلف أنواع نشاطات التدريب مقارنةً بالعام 2012 كالآتي:

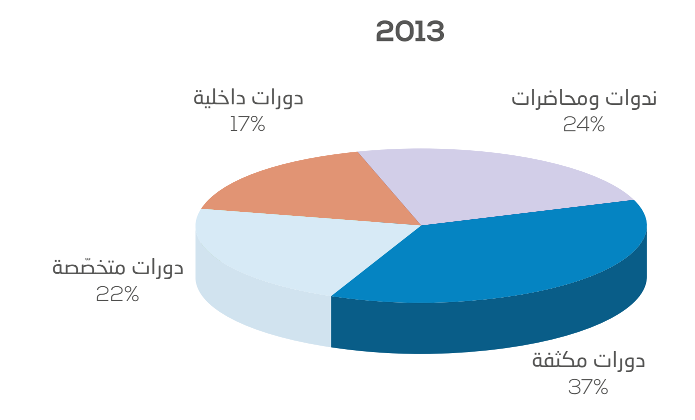
توزّع المشاركين حسب نوع النشاط التدريبي خلال عامي 2012 و 2013



ولدى مقارنة توزّع المشاركين وفق نوع التدريب بين العامين 2012 و 2013، يلاحَظ أن عدد المشاركين في الندوات والمحاضرات انخفض من 429 إلى 284 شخصاً (أي بما نسبتُه 34%)، فيما تراجع عدد المشاركين في الدورات المتخصّصة بعض الشيء من 393 إلى 370 شخصاً. وازداد على نحوٍ ملحوظ عدد المشاركين في الدورات المكثّفة من 663 إلى 953 مشاركاً (أي بنسبة 44%). أما عدد المشاركين في الدورات الداخلية، فوصل إلى 531 شخصاً ، بزيادة نسبتُها 70% عنه في الدورات المماثلة خلال العام الذي سبق.

ويمثّل الرسم البياني أدناه مقارنةً لتوزّع أعداد المشاركين في مختلف نشاطات التدريب خلال عامَيْ 2012 و2013:





وفي ما يلي أهم التفاصيل حول مضامين مختلف هذه الأنواع من النشاطات التدريبية لعام 2013.

الندوات والمحاضرات التي شارك فيها 284 شخصاً، من بينهم 231 في ندوات حول الإمتثال مع تطبيق القوانين والأنظمة الدولية والأميركية، ومن بينها أهمية الإمتثال لهذه الأنظمة والقوانين عند التعامل مع المصارف المراسلة، قانون الضريبة على الحسابات المصرفية الخارجية وقانون العقوبات الأميركي. كما شارك 53 شخصاً في ندوة حول المبادئ الدولية لإعادة هيكلة الديون من خارج المحكمة بالتعاون مع المؤسسة المالية الدولية (IFC) - مجموعة البنك الدولي. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه تمّ تنظيم جميع الندوات والمحاضرات بالتعاون مع جهات دولية أو على علاقة بمؤسسات محلية متخصّصة أو معنيّة بها، كما هو مبيّن في الجدول أدناه.

موضوع الندوة	عدد المشاركين	المصارف / المؤسسات المشاركة
المبادئ الدولية لإعادة هيكلة الديون من خارج المحكمة (1)	53	31
قانون الضريبة الأميركي على الحسابات المصرفية الخارجية-FATCA(2)	85	51
الإمتثال للقوانين والأنظمة الدولية في العلاقة مع المصارف المراسلة (3)	61	40
الإمتثال للقوانين والأنظمة الضريبية الأميركية (4)	85	46
المجموع العام	**284**	**51**

(1) بالتعاون مع المؤسسة المالية الدولية (IFC) - مجموعة البنك الدولي
(2) بالتعاون مع مؤسسة "Deloitte"
(3) بالتعاون مع " Citi Bank"
(4) بالتعاون مع وزارة الخارجية الأميركية

الدورات التدريبية المكثّفة : بلغ عدد المشاركين في هذه الدورات 953 موظفاً مقابل 663 خلال العام 2012، وقد حصلت هذه الزيادة نتيجة إقبال المصارف الكثيف على المشاركة في الحالات العملية التي أُجريت في إطار دورة التحقق في عمليات مشبوهة لتبييض الأموال بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة، من جهة، ونتيجة تعاوننا مع جهات خارجية في تنظيم عدد من الدورات مع معاهد أوروبية وجمعيات أوروبية كالوكالة اللوكسمبورغية لنقل التقنيات المالية "Agence de Transfert de Technologie Financière – Luxembourg" (ATTF)، وجمعية "AFGES" الفرنسية والجمعية اللبنانية الفرنسية للخبراء في المعلوماتية "AFPI" من جهة أخرى. ونودّ أن نشير في هذا الشأن إلى أن مديرية التدريب قد نظّمت 35 دورة في مجال الدورات المكثّفة، بحيث تمّ تكرار دورة التحقّق في عمليات مشبوهة لتبييض الأموال 15 مرة وست دورات أخرى مرتين كإدارة المشاريع، وتصنيف مخاطر الديون، وقانون الضريبة الأميركي على الحسابات المصرفية، واتفاقية بازل 3 ومخاطر السيولة، وإدارة الذات والوقت، ما يعزّز ثقتنا بحسن اختيار المواضيع وتلبيتها احتياجات المصارف. ولقد ألحقنا جدولاً بهذا التقرير حول خصائص المشاركين في الدورات المكثّفة وتوزّعهم حسب الجنس وعدد سنوات الخدمة والرتبة، مع الإشارة إلى عدد ساعات التدريب في كل دورة.

الدورات التدريبية المتخصّصة : شارك في هذه الدورات 370 موظفاً، وهذا العدد متقارب مع عدد المشاركين في هذه الفئة من الدورات في العام الذي سبق (393 موظفاً). ولقد تابع 62% منهم برنامج "تعلّم وإتقان اللغة الإنكليزية" الذي ينفَّذ بمعدل ثلاث مرات في السنة، كما هو مبيّن في الجدول المرفق. ومن الملاحظ أن موضوعين آخريين من المواضيع الخمسة المدرجة في هذه الفئة قد تمّ تكرارهما مرتين.

الدورات الداخلية : جرى تنفيذ خمسة وعشرين نشاطاً في هذا الإطار خلال العام 2013، وشملت مجمل هذه الدورات 531 موظفاً. تناولت هذه الدورات ثلاثة مواضيع، تمّ تكرار اثنين منها: التحقّق في عمليات مشبوهة لتبييض الأموال اثنين وعشرين مرة وشارك فيه 472 موظفاً ينتمون إلى ستة مصارف، والنواحي القانونية للعمليات المصرفية مرتين لموظفي مصرف واحد إضافةً إلى دورة مالية متخصّصة توجّهت إلى تسعة موظفين في وزارة المالية. وتمّ التعاون في إعداد برنامج هذه الدورة مع إدارة المعهد المالي التابع لوزارة المالية.

بناءً عليه، يمكن القول بأن عام 2013 أضفى المزيد من الحيوية على نشاطات التدريب، ومواضيعها، ونوعيّتها والإقبال عليها.

2-3 خصائص المشاركين

يتّضح لنا من الإحصاءات المدوّنة حول المشاركين في الدورات المكثّفة، والمتخصِّصة والداخلية خلال العام 2013، (أنظر المرفق رقم 1)، أن عدد هؤلاء بلغ 1854 شخصاً توزّعوا حسب رتبهم بين 1372 مشاركاً من فئة التقنيّين و482 من فئة الكوادر: 220 منهم من الكوادر الوسطى و262 من الكوادر العليا. وذلك بإستثناء المشاركين في المحاضرات والندوات (284).

ويتّضح من الجدول ذاته أن أكثر المشاركين في مجمل الدورات كانوا من التقنيّين فيما تجاوز عدد المشاركين من الكوادر العليا عدد المنتمين الى الكوادر الوسطى في الدورات المكثّفة والداخلية وتقارب العدد في الدورات المتخصّصة.

وتظهر النسب المئوية للمشاركة في الدورات المكثّفة والداخلية والمتخصّصة، بما فيها دورات اللغة الإنكليزية، أن المشاركين توزّعوا حسب الرتبة والجنس كالآتي:

النسب المئوية للمشاركة في الدورات المكثّفة والداخلية والمتخصّصة حسب سنوات الخدمة والجنس

	دورات مكثّفة	دورات متخصّصة	دورات داخلية
إناث	49,4%	49,5%	53,3%
ذكور	50,6%	50,5%	46,7%
أقل من 5 سنوات	26,1%	49,2%	14,1%
5-10 سنوات	22,6%	22,4%	14,3%
أكثر من 10 سنوات	51,3%	28,4%	71,6%
المجموع	**100%**	**100%**	**100%**

ويلاحَظ أن مشاركة الإناث والذكور تقاربت جداً هذا العام في مجمل النشاطات، مع فارق 6,6% لصالح الإناث في الدورات الداخلية. وقد يعود ذلك إلى ازدياد حصّتهن في أعداد الموظفين الجدد الداخلين إلى العمل.

2-4 تقييم التدريب

تتابع الأمانة العامة أعمال التدريب بإهتمام كبير، وتحرص على أن تكون ملائمة لتطلّعات المشاركين وإداراتهم على حدّ سواء. ولقد ثبت لنا في نهاية العام 2013، من خلال أجوبة المشاركين عن استمارة تقييم النشاطات التدريبيّة، أن المشاركين تفاعلوا بإيجابيّة مع المواضيع التي تمّ اختيارها وكذلك مع الجهات التي نتعاون معها لإجراء التدريب.

2-5 النشاطات المكمّلة لأعمال التدريب

- **تنظيم الإختبار الدولي حول الإعتماد المستندي:** واصلت المديرية إجراء إختبار **شهادة اختصاص في الإعتماد المستندي** "CDCS" الذي يتمّ تنظيمه بالتعاون مع معهد الخدمات المالية التابع للمعهد البريطاني المعتمد، وقد تقدّم إلى هذا الإختبار تسعة مرشحين نجح منهم أربعة، مما رفع عدد الحاصلين على هذه الشهادة في لبنان إلى 91 شخصاً.

- **متابعة نشاطات الشبكة الأوروبيّة للتدريب المصرفي "EBTN":** منذ انضمام جمعية المصارف إلى عضوية هذه الشبكة، تتابع مديرية التدريب أعمالها وتشارك في معظم نشاطاتها. ولقد شاركت الجمعية في حزيران 2013، في لقاء أُقيم في بروكسيل حول نظام الشبكة وتخطيط أعمالها المستقبلية.

- **المشاركة في ندوة حول أهمية تنسيق التدريب في القطاع العام:** بناءً على دعوة تلقّتها الأمانة العامة، شاركت المديرية في هذه الندوة التي أُقيمت في السرايا الحكومية في أيلول 2013، وكُلفّت بإدارة الجلسة الأولى فيها.

- **التحضير للدراسة حول العاملين في المصارف:** أنجزت الجهات المختصّة جميع التحضيرات اللازمة لمباشرة تجميع المعلومات الإحصائية بالتعاون مع مديرية التدريب في الجمعية. إلاّ أن لجنة الموارد البشرية في الجمعية طلبت تأجيل هذه الدراسة لما بعد آذار 2013، وإجراء تعديلات على المعلومات المطلوبة.

وفي الختام، يتبيّن من هذا التقرير أن مديرية التدريب في الجمعية حافظت خلال العام 2013 على موقعها كمركز تدريب مميّز في تعزيز قدرات العاملين في القطاع المصرفي. فهي وثّقت روابط التعاون مع باقي معاهد التدريب المصرفي في البلدان الأوروبية ونالت ثقتها، إن لجهة نشاطات التدريب أو الأعمال المكمّلة لها. كما أظهرت المديرية تفاعلاً مع إدارات الموارد البشرية في المصارف لجهة تلبية احتياجاتها التدريبية والردّ عن استفساراتها حول شتّى المواضيع التي تتمّ مناقشتها في لجنة الموارد البشرية والشؤون الإجتماعية في الجمعية.

الجدول 1: توزع المشاركين في الدورات التدريبية المكثفة، المتخصّصة والداخلية

إسم الدورة	إجمالي عدد المشاركين	توزّع المشاركين حسب الجنس		توزّع المشاركين/ سنوات الخدمة			توزّع المشاركين/الرتبة			عدد المصارف المشاركة	عدد ساعات التدريب للدورة الواحدة	إجمالي عدد ساعات التدريب
		ذكر	أنثى	أقل من 5	بين 5 و 10	أكثر من 10	التقنيون	الكوادر الوسطى	الإداريون			
دورات تدريبية مكثّفة												
إدارة المشاريع (دورتان)	32	16	16	13	7	12	28	1	3	14	12	384
إدارة الموارد البشرية	18	4	14	4	5	9	8	4	6	15	24	432
نصنيف مخاطر الديون (دورتان)	99	48	51	24	28	47	75	8	16	31	10	990
المشاكل في القروض والحلول	45	25	20	6	17	22	35	6	4	19	10	450
سبل تطبيق القانون الأميركي FATCA (دورتان)	101	52	49	17	21	63	51	19	31	43	6	606
معايير التعامل المصرفي الدولي في فحص مستندات الإعتمادات المستندية	41	14	27	5	5	31	27	10	4	28	14	574
الوقاية من تسرّب المعلومات (دورتان)	71	50	21	21	21	29	45	10	16	32	6	426
المنتجات ذات العائد الثابت وعقود المبادلة	23	14	9	10	7	6	17	2	4	13	14	322
التحقق من عمليات مشبوهة لتبييض الأموال (دراسة حالات عملية) (15 دورة)	293	132	161	104	49	140	211	51	31	53	4	1172
القيادة الموقفية	20	12	8	2	7	11	11	3	6	6	14	280
اتفاقية بازل 3 ومخاطر السيولة (دورتان)	70	38	32	20	16	34	49	3	18	31	7	490
تحسين مشاريع تكنولوجيا المعلومات: من التصور إلى التنفيذ	36	21	15	6	11	19	23	6	7	15	14	504
التدقيق الداخلي المرتكز على تحليل المخاطر	36	24	12	9	10	17	24	3	9	22	14	504
إدارة الذات والوقت (دورتان)	34	13	21	6	4	24	21	10	3	9	7	238
الأموال النقدية: تعريفها وإدارتها	34	19	15	2	7	25	25	7	2	17	4	136
المجموع	**953**	**482**	**471**	**249**	**215**	**489**	**650**	**143**	**160**	**53**	**160**	**7508**

إسم الدورة	إجمالي عدد المشاركين	توزّع المشاركين حسب الجنس: ذكر	توزّع المشاركين حسب الجنس: أنثى	توزّع المشاركين/ سنوات الخدمة: أقل من 5	توزّع المشاركين/ سنوات الخدمة: بين 5 و 10	توزّع المشاركين/ سنوات الخدمة: أكثر من 10	توزّع المشاركين/الرتبة: التقنيون	توزّع المشاركين/الرتبة: الكوادر الوسطى	توزّع المشاركين/الرتبة: الإداريون	عدد المصارف المشاركة	عدد ساعات التدريب للدورة الواحدة	إجمالي عدد ساعات التدريب
دورات تدريبية متخصّصة												
النواحي القانونية للعمليات المصرفية	29	15	14	20	5	4	28	1	0	9	21	609
مهارات الإتصال الشفهي والتحدث (دورتان)	33	11	22	10	9	14	27	5	1	11	12	396
التسليف: العقد، الضمانات ومسؤولية المصرف (دورتان)	60	27	33	22	23	15	52	3	5	21	18	1080
مهارات الكتابة الفعالة	20	3	17	11	2	7	19	1	0	13	16	320
تعلّم وإتقان اللغة الإنكليزية (3 دورات)	228	131	97	119	44	65	215	8	5	19	55	12540
المجموع	**370**	**187**	**183**	**182**	**83**	**105**	**341**	**18**	**11**	**21**	**122**	**14945**

إسم الدورة	إجمالي عدد المشاركين	توزّع المشاركين حسب الجنس: ذكر	توزّع المشاركين حسب الجنس: أنثى	توزّع المشاركين/ سنوات الخدمة: أقل من 5	توزّع المشاركين/ سنوات الخدمة: بين 5 و 10	توزّع المشاركين/ سنوات الخدمة: أكثر من 10	توزّع المشاركين/الرتبة: التقنيون	توزّع المشاركين/الرتبة: الكوادر الوسطى	توزّع المشاركين/الرتبة: الإداريون	عدد المصارف المشاركة	عدد ساعات التدريب للدورة الواحدة	إجمالي عدد ساعات التدريب
دورات تدريبية داخليّة												
النواحي القانونية للعمليات المصرفية (دورتان)	50	26	24	27	12	11	50	0	0	1	21	1050
التحقق من عمليات مشبوهة لتبييض الأموال (دراسة حالات عملية) (22 دورات)	472	220	252	43	64	365	331	50	91	6	4	1888
الأسواق المالية	9	2	7	5	0	4	0	9	0	1	9	81
المجموع	**531**	**248**	**283**	**75**	**76**	**380**	**381**	**59**	**91**	**8**	**34**	**3019**
المجموع العام	**1854**	**937**	**917**	**506**	**374**	**974**	**1372**	**220**	**262**	**8**	**316**	**25742**

ثالثاً - نشاط مركز الدراسات المصرفية في العام الدراسي 2012 - 2013*

في ظل الشراكة القائمة بين جمعية مصارف لبنان وجامعة القديس يوسف، استمرّ مركز الدراسات المصرفية في تقديم خدماته في مجال التأهيل المهني المصرفي، خلال العام الدراسي 2013/2012، بما يلبّي متطلّبات العاملين في المصارف.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه عقب صدور المرسوم رقم 9749 الذي يرخّص لجامعة القديس يوسف ولجمعية مصارف لبنان بإنشاء **المعهد العالي للدراسات المصرفية،** أعلن رئيس المعهد الجديد ونائبه في مؤتمر صحافي في 2 تموز 2013 عن بدء أعمال المعهد الذي يمنح **الإجازة في الدراسات المصرفية والماستر التخصّصي في الدراسات المصرفية،** وعن أنه سيستمرّ في تأمين جميع الإلتزامات التي باشرها مركز الدراسات المصرفية من قبل.

وقد ألقى حاكم مصرف لبنان الأستاذ رياض سلامة الدرس الأول في المعهد العالي للدراسات المصرفية، بعد ظهر الإثنين في 21 تشرين الأول 2013، بوجود رئيس جمعية المصارف ورئيس جامعة القديس يوسف - رئيس المعهد العالي للدراسات المصرفية وحشد كبير من المصرفيّين والأكاديميّين.

تسجّل في السنة الأولى من شهادة الإجازة في الدراسات المصرفية سبعة طلاب جدد وأربعة وأربعون طالباً من الحائزين على شهادة الدراسات المصرفية المتخصّصة والذين يرغبون في متابعة دروس إضافية بغية الحصول على أرصدة تخوّلهم نيل شهادة الإجازة، فيما تقرَّر أن تبدأ دروس الماجستر في أيلول 2014. وللإطّلاع على مزيد من المعلومات عن أعمال المعهد الجديد ونشاطاته، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للمعهد على العنوان الآتي : www.iseb.usj.edu.lb.

ونلخّص في ما يلي نشاطات المركز خلال السنة الجامعية 2013/2012 ومشاريع المعهد العالي للدراسات المصرفية قيد التنفيذ والمستقبلية.

3-1 شهادة الدراسات المصرفية المتخصّصة

أ- هدف برنامج هذه الشهادة

أُنشئ برنامج هذه الشهادة عام 1996، وهو يتوجّه إلى مرشَّحين تراوح مستويات تحصيلهم العلمي بين البكالوريا والتعليم العالي. وكان يُنصح به خصوصاً الوافدون الجدد إلى المصارف بغية تسهيل اندماجهم وزيادة معرفتهم بمحيط المصرف الإقتصادي والقانوني وبالتقنيات المصرفية الجديدة أو تحديثها، ولا سيّما تحسين قدراتهم على مزاولة المهنة المصرفية. يمتدّ هذا البرنامج على فترة ثلاث سنوات لحاملي شهادة البكالوريا وعلى سنتين لحاملي الإجازة في العلوم الإقتصادية أو إدارة الأعمال. وسوف يستمرّ المسجّلون القدامى في متابعة منهاجهم خلال العامين 2014/2013 و2015/2014 تحت إشراف إدارة المعهد العالي للدراسات المصرفية.

*انتقلت اعمال مركز الدراسات المصرفية في أول أيلول 2013 الى المعهد العالي للدراسات المصرفية.

ب- التسجيل في العام 2013/2012

بلغ عدد المسجَّلين في المركز خلال العام الدراسي 2013/2012، لمتابعة الدروس في سنوات المنهاج الثلاث، 96 موظفاً توزّعوا كالآتي :

المسجّلون في العام الدراسي 2012-2013

السنة	الشعبة	عدد المسجّلين	عدد الناجحين
التحضيرية	عربي - فرنسي	14	12
	عربي - إنكليزي	09	08
الأولى	عربي - فرنسي	19	18
	عربي - إنكليزي	19	17
الثانية	عربي - فرنسي	19	19
	عربي - إنكليزي	16	16
المجموع	**عربي- فرنسي/انكليزي**	**96**	**90**

يلاحَظ أن عدد المسجَّلين في برنامج شهادة الدراسات المصرفية المتخصّصة قد تناقص في السنتين الأخيرتين، من 140 في 2011/2010 إلى 111 في 2012/2011 ليصل إلى 96 عام 2013/2012. وقد يعود ذلك إلى تركيز التوظيف في المصارف في السنوات العشر الأخيرة على حمَلة الشهادات الجامعية في اختصاصات العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال.

ج- حمَلة شهادة الدراسات المصرفية المتخصّصة

لقد حازَ 35 طالباً على "شهادة الدراسات المصرفيّة المتخصّصة - DESB " في نهاية العام الجامعي 2013/2012. وبذلك يرتفع عدد حمَلة هذه الشهادة منذ العام 1999/1998 إلى 757 موظفاً.

2-3 شهادة الدراسات العليا في الإدارة المصرفيّة

أ- هدف برنامج هذه الشهادة

أنشئ برنامج هذه الشهادة عام 2000، وهو يتوجّه إلى موظفي المصارف اللبنانية الذين لديهم خبرة مصرفية متعدّدة الجوانب، والحائزين على إجازة جامعيّة بمستوى بكالوريا 3+ سنوات كحدّ أدنى أو شهادة الدراسات المصرفيّة المتخصّصة، وذلك بغية تأهيلهم لتحمّل مسؤوليات الكوادر المصرفيّة الوسطى الشاملة، أي الإداريّة والمهنيّة، وكذلك ليتمكّنوا من التكيّف مع تغيّرات المهنة وتطوّراتها. يمتدّ هذا البرنامج على 16 شهراً متتالياً ماعدا شهر آب.

ب- متابعة البرنامج من قبل دفعة 2013/2012

تابع المسجّلون في هذه الدفعة دروسهم خلال العام 2013/2012، وعددهم 31 في الشعبتين الفرنسية والإنكليزية. وقد اجتاز هؤلاء الامتحانات الخطيّة وتقدموا إلى الشفوية منها في تموز 2013 حيث تمّ تقييم معارفهم من قبل لجنة فاحصة مؤلّفة من مدراء عامين مصرفيّين ومن أساتذة في المركز ذوي خبرة مصرفية غنيّة. ويبقى على الناجحين منهم في الإمتحانات الخطيّة والشفهيّة تحضير بحث قصير في أحد المجالات المصرفية قبل نهاية العام 2015 لنيل شهادة الدراسات العليا في الإدارة المصرفيّة. وتحثّ إدارة المركز الطلاب على اختيار مواضيع ذات صلة مباشرة بعملهم وبإمكانية تطويره. ونجد بين هذه الأبحاث العناوين التالية: دور المصارف المراسلة وعلاقاتها مع المصارف اللبنانية، تأثير التصنيف الذي تضعه مؤسّسات التصنيف على أداء السوق، الاحتفاظ بالزبائن؛ حالة بنك عوده ش.م.ل.- مجموعة عوده سرادار، طرق إدماج الموظفين الجدد في المؤسّسة؛ حالة بنك بيبلوس. ويتعذّر على إدارة المركز نشر الأبحاث التي تتضمّن معلومات خاصة بالمصارف.

ج- امتحان الدخول الى البرنامج لدفعة 2014/2013

أجري امتحان الدخول لدفعة 2014/2013 في 6 كانون الأول 2012، فتمّ اختيار 25 طالباً لمتابعة برنامج شهادة الدراسات العليا في الإدارة المصرفية اعتباراً من أوائل كانون الثاني 2013. وعليه، يصبح عدد المسجّلين في هذا البرنامج 379 طالباً، منذ العام 2001 حتى نهاية كانون الأول 2012.

3-3 منهاج الشهادات المتخصّصة

أ- شهادة سلطات الأسواق المالية في فرنسا (AMF)

إثر توقيع إتفاقية تعاون بين جمعية مصارف لبنان والمركز الفرنسي للتدريب المهني المصرفي CFPB- Paris، طلبت الجمعية من مركز الدراسات المصرفية تسجيل المرشّحين للتقدّم إلى إمتحان شهادة سلطات الأسواق المالية في فرنسا (AMF)، وذلك بعد إدراج مصرف لبنان في تعميمه رقم 103 معادلة هذه الشهادة بشهادة securities، على أن يتمّ تحضير المرشحين بواسطة الإنترنت. علماً أنه يُوزّع على المشاركين كتاب حول "الأسواق المالية : الأنظمة والتقنيات" لتزويدهم مجمل المعارف المطلوبة للإمتحان، ويحقّ لهؤلاء التمرّن على أسئلة الإمتحان لمدة ثلاثة أشهر عبر الإنترنت. يُجرى الإمتحان مرة كل شهرين في أوقات تحدّد وتُعلن مسبقاً، قبل سنة من تاريخ إجرائه. وقد اعتُمد مركز الدراسات المصرفية مركزاً لإجراء الإمتحان المذكور في لبنان.

تسجّل للتقدّم إلى هذا الإمتحان، منذ أيار 2012 حتى آخر أيلول 2013، 13 مرشّحاً ينتمون إلى 5 مصارف، إلى جانب أربعة طلاب من جامعة القديس يوسف، علماً أنه يتمّ تحفيز الطلاب الجامعيّين للتقدّم إلى هذا الإمتحان بإعتماد أقساط تشجيعية خاصة بهم.

ب- شهادة الإقراض

نظراً للنجاح الذي لاقته دورة الإقراض التي تنظّم سنوياً اعتباراً من سنة 2005، أطلق مركز الدراسات المصرفية دورةً جديدة في العام 2013 بعدما أُدخلت عليها التعديلات التي حصلت في الأنظمة المفروضة من قبل السلطات الرقابية أو المعايير الدولية المتعلّقة بالإقراض ومخاطره.

يتألّف برنامج هذه "الشهادة المتخصّصة" في 2013 من منهاجين منفصلين:

1 - إقراض الأشخاص والمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة الحجم (46 ساعة)،
وتتضمّن هذه الشهادة قسميْن اثنين :

أ)- إقراض الأشخاص والمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (34 ساعة)
ب)- تعسّر الديون، تعثّرها، معالجتها واستردادها (12 ساعة)

2 - إقراض الشركات (36 ساعة)
يتوجّب على الراغبين في متابعة البرنامج المتعلّق بهذه الشهادة أن يكونوا قد حصلوا على الشهادة الأولى المذكورة أعلاه.

توَزَّعَ المشاركون في دورة العام 2013 كالآتي:

القسم	التاريخ	عدد المسجّلين	عدد الناجحين
1- أ- إقراض الأشخاص والمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (34 ساعة)	13 آذار – 24 نيسان	30	23*
ب - تعسّر الديون، تعثّرها، معالجتها واستردادها (12 ساعة)	10- 23 أيار	24	15*
2 - إقراض الشركات (36 ساعة)	5 حزيران - 22 تموز	13	09*

* يشمل هذا العدد الأشخاص الذين تقدموا إلى الإمتحان دون متابعة الدروس خلال العام 2013.

د- تحضير المرشّحين للتقدّم إلى إمتحان "الأنظمة المالية اللبنانية"

نظّمت إدارة المركز دورات متخصّصة لتحضير المرشّحين الراغبين في التقدّم إلى إمتحان "الأنظمة المالية اللبنانية" المفروض بموجب تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم 103. وقد تابع 651 موظفاً هذه الدورات خلال الفترة الممتدّة من أول أيلول 2012 حتى آخر أيلول 2013. وتوزّع هؤلاء الموظفين على 27 مجموعة يراوح عدد المشاركين في كل منها بين 20 و 25 موظفاً.

- مشاريع قيد التنفيذ ومستقبلية

يشتمل جدول أعمال السنة الجامعية 2014/2013 على افتتاح برنامج السنة الأولى من الإجازة للمنتسبين الجدد وبرنامج الإجازة الخاص بالمنتسبين القدامى من الحائزين على شهادة الدراسات المصرفية المتخصّصة، واستكمال إجراءات تأسيس المعهد العالي للدراسات المصرفية والتعريف عن برامجه لجميع الذين يودّون التخصّص في المجالين المالي والمصرفي، من حاملي الثانوية العامة بالنسبة الى برنامج الإجازة ومن حاملي شهادة الإجازة من كليات إدارة الأعمال والعلوم الإقتصادية وغيرها بالنسبة الى برنامج شهادة الماستر الذي سيباشر التدريس فيه اعتباراً من أيلول 2014، لا سيّما لمَن هم في الوظيفة المصرفية.



04

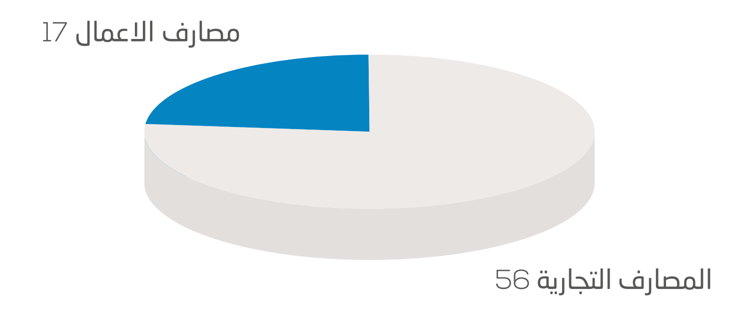
القسم الرابع: نشاط وأداء القطاع المصرفي في العام 2013

أولاً - التطوّرات الحاصلة في ميزات القطاع وخصائصه

1-1 في العام 2013، استمرّت المصارف التجارية العاملة في لبنان في لعب دور محوري في النهوض بالاقتصاد الوطني، من خلال توفير جزء هام من الحاجات التمويلية اللازمة لتحفيز النمو. فأقرضت القطاع الخاص بالأحجام المطلوبة والوافية وكذلك القطاع العام. كما وفّرت لهذا الأخير جزءاً مهمّاً من الإيرادات من خلال مساهماتها في دفع ما يتوجّب عليها من ضرائب. كذلك، أمّنت فرص عمل للشباب اللبناني ودأبت على رفع مستوى الأداء المصرفي من خلال تحسين كفاءات الموارد البشرية العاملة لديها وزيادة مؤهّلاتها. والجدير ذكره أن الجامعيّين باتوا يمثلون أكثر من 73% من العاملين في القطاع.

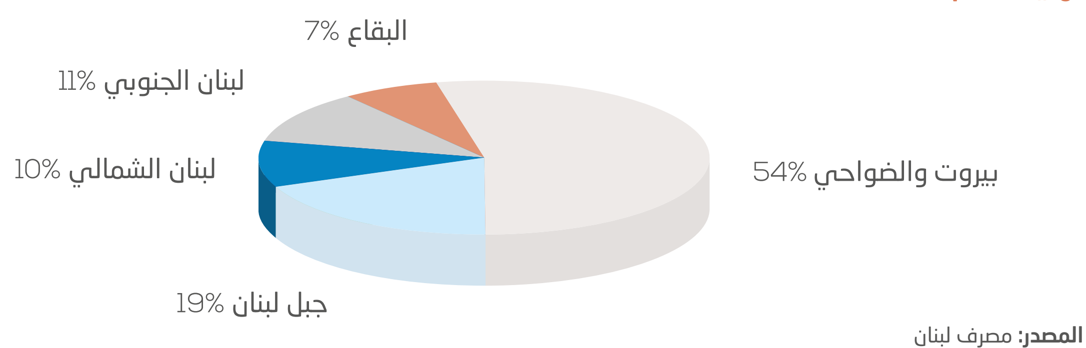
2-1 على صعيد بنية القطاع المصرفي، بلغ عدد المصارف العاملة في لبنان 73 مصرفاً في نهاية العام 2013، توزّعت على 56 مصرفاً تجارياً و17 مصرفاً للأعمال. ووصل عدد فروع المصارف إلى 1007 فروع، منها 985 فرعاً للمصارف التجارية و22 فرعاً لمصارف الأعمال والتسليف المتوسط والطويل الأجل، يتوافق توزّعها على المناطق اللبنانية مع التوزّع الجغرافي النسبي للأنشطة الاقتصادية. وتُعتبر نسبة المصرفة (Bancarisation) في لبنان مرتفعة إذ يوجد فرع مصرفي واحد لكلّ 5 آلاف شخص.

بنية القطاع المصرفي اللبناني
نهاية العام 2013



المصدر: مصرف لبنان

التوزّع الجغرافي لفروع المصارف التجارية
نهاية العام 2013



المصدر: مصرف لبنان

1-3 في موازاة توسّع شبكة الفروع المصرفية، تابعت المصارف في العام 2013 **تطوير أنظمة ووسائل الدفع**. فزادت انتشار خدمة الصرّاف الآلي بحيث وصل عدد الأجهزة التي وضعتها في خدمة الزبائن إلى 1516 جهازاً في نهاية العام 2013. وبلغ العدد الإجمالي لبطاقات الدفع والائتمان في التداول قرابة 2,2 مليون بطاقة، موزّعة بين 2,08 مليون بطاقة يحملها المقيمون و101 ألفاً لغير المقيمين. وشكّلت حصة بطاقات الدفع الفوري (Debit Cards) 54,6% من مجموع البطاقات في التداول، مقابل 22,0% لبطاقات الائتمان (Credit Cards) وحوالي 23,4% لبطاقات الدفع لأجّل (Charge Cards) والبطاقات المدفوعة مسبقاً (Prepaid Cards). وشهد العام 2013 إطلاق المزيد من البطاقات الذكية، ومنها بطاقات اعتماد ائتمانية متنوّعة تجسّد الشراكة الوثيقة بين صيرفة التجزئة وحقل الاتصالات ومراكز تجارية.

1-4 وفي إطار الانفتاح التاريخي على الخارج، يعمل حالياً في السوق المصرفية اللبنانية 14 فرعاً لمصارف تجارية عربية وأجنبية، علماً أن بعض المصارف الأجنبية العاملة في لبنان تتأثّر بالأوضاع والمعطيات القائمة في البلد بدرجة أعلى من تأثر المصارف اللبنانية لضآلة حصتها من السوق المصرفية (لا تتعدّى 2%) ولارتفاع درجة المخاطر التي تقبل مصارفها الأمّ أن تحملها على دفاترها. كما يعمل في لبنان 11 مصرفاً أجنبياً تملك حصصاً وازنة في مصارف لبنانية كبيرة وعريقة وبإدارة لبنانية. ويتواجد في لبنان 10 مكاتب تمثيل لمصارف أجنبية. كما للمصارف العاملة في لبنان علاقات مراسلة مع 228 مصرفاً في 88 مدينة تسهّل العمليات المالية مع العالم وبالعكس.

1-5 وتميّز العام 2013 بسعي إدارات المصارف إلى توثيق أواصر التعاون مع المصارف في جميع البلدان وإلى التوسّع في الخارج الذي بات موازياً لنمو النشاط الداخلي، وهو يشكّل عنصراً أساسياً في نمو القطاع المصرفي. ومعلومٌ أن المصارف تتطلّع إلى مزيد من التوسّع في اتجاه الخارج لضيق السوق المحلية وللّحاق بقاعدة زبائنها. كما يشكّل الانتشار المصرفي الخارجي تصديراً للخدمات اللبنانية ويساهم في إعادة التوازن إلى مدفوعات لبنان الخارجية، على أن يقترن هذا الانتشار بتقوية موارد هذه المصارف البشرية والترسملية والتنظيمية. ونشير في هذا الإطار إلى أن مصرف لبنان يحدّد العلاقة مع الوحدات التابعة في الخارج بموجب تعميم مستقلّ (تعميم 110) يطلب بموجبه تزويده ولجنة الرقابة دورياً بتقارير مالية وإدارية شاملة حول أعمال كلّ من الوحدات التابعة في الخارج لدى كلّ مصرف، وإنشاء لجنة خاصة بالوحدات التابعة في الخارج تجتمع دورياً وتقوم، على سبيل المثال لا الحصر، بتزويد المصرف الأم في لبنان بخلاصة عن تطور نشاط كلّ من هذه الوحدات.

1-6 لقد طوّرت المصارف اللبنانية شبكة انتشار خارجي واسعة جداً قياساً على حجم نشاطها، وبأشكال قانونية عديدة كمكاتب التمثيل والفروع الخارجية والمصارف الشقيقة أو التابعة. وحالياً، هناك 17 مصرفاً لبنانياً تمثل ما يقارب 86% من حجم القطاع في لبنان لديها وجود في 31 بلداً تغطّي أسواقاً عربيةً هامةً كسورية والأردن والعراق ومصر والسودان والجزائر والسعودية والإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان، كما تغطّي أسواقاً إقليمية ذات وزن اقتصادي مهمّ كتركيا. إضافةً إلى الانتشار المصرفي اللبناني في القارة الأوروبية بدءاً بسويسرا وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا واللوكسمبورغ وموناكو، مروراً برومانيا

وبيلا روسيا وأرمينيا وصولاً إلى بلجيكا وقبرص. كما توسّعت المصارف اللبنانية باتّجاه القارة الأميركية (كندا) وكذلك أفريقيا (شاطئ العاج، نيجيريا، الكونغو والسنغال) وأخيراً أوستراليا. وامتدّت شبكة المصارف اللبنانية في الدول المشار إليها إلى العديد من المدن الرئيسية، وباتت مصارفها التابعة أو الشريكة أو الشقيقة البالغ عددها 39 مصرفاً تمتلك عدداً من الفروع تخطّى 270 فرعاً كما في أيار 2014، ما يمثل 25% من فروع لبنان. أما حجم نشاط المصارف اللبنانية العاملة في الخارج، فيشكّل 17% من إجمالي الميزانيات المجمّعة للمصارف العاملة في الأسواق الخارجية، ما يعني أن المخاطر ليست محصورة بل موزّعة بشكلٍ جيّد ومتناسب مع حصص المصارف المعنيّة من السوق.

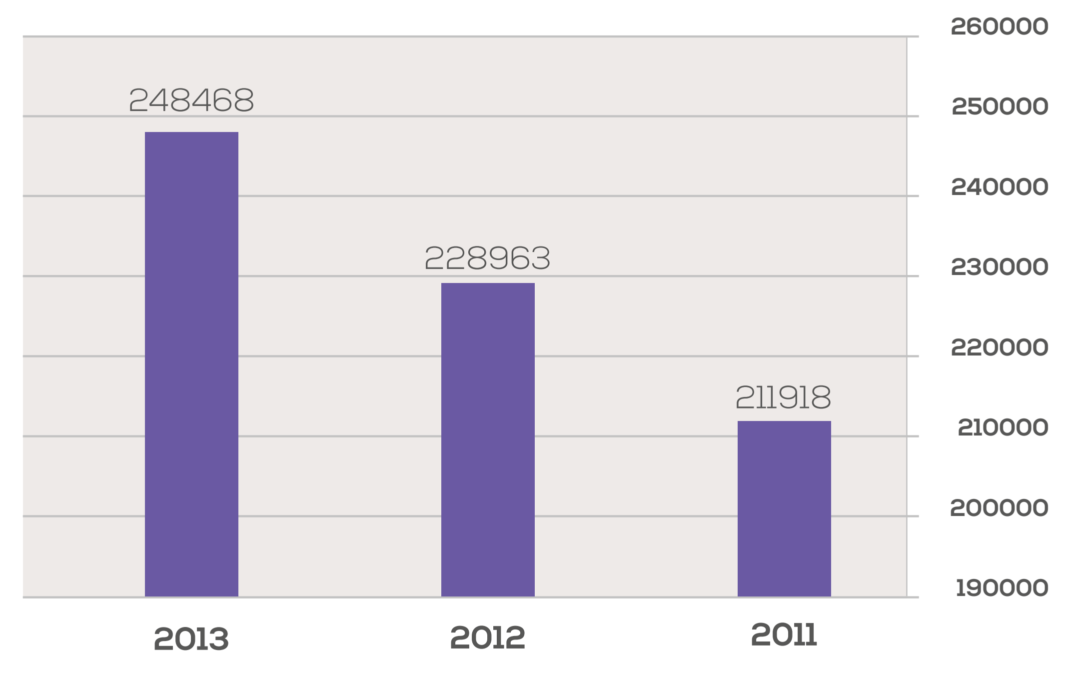
7-1 تتركّز توظيفات المصارف في الخارج في دولٍ معظمها ذات درجات مخاطر سيادية أعلى مما يُعرَف بدرجة الاستثمار Investment Grade. طبعاً، هناك دول كسورية والسودان والعراق غير مصنّفة وذات مخاطر أعلى من مخاطر لبنان حالياً، لكنَّ حصتها هامشية من مجمل النشاط الخارجي وكذلك من إجمالي ميزانيات المصارف المجمّعة، لذا تبقى المخاطر فيها محدودة جداً ومضبوطة جيداً. وتجدر الإشارة إلى أن لجنة الرقابة على المصارف قامت منذ بداية الاضطرابات في المنطقة، وبالتعاون مع المصارف اللبنانية المعنيَّة، بتنفيذ عدد من اختبارات الضغط طاولت المصارف المتواجدة في مصر وسورية والأردن وقبرص ومؤخّراً تركيا. وقد شملت اختبارات الضغط محافظ القروض والتسليفات وتقلّب أسعار القطع، وتدنّي قيمة الأصول المأخوذة كضمانة. كما طالبت اللجنة المصارف المعنيّة بتكوين مؤونات إجمالية نتيجة لهذه الاختبارات. إن هذه الأسواق واعدة للمستقبل، ومن المفيد بالنسبة إلى المصارف اللبنانية الحفاظ على مواقعها فيها.

8-1 وفي العام 2013، تابعت المصارف التنسيق مع السلطات المعنيّة، النقدية والحكومية، بهدف وضع الأنظمة والتشريعات الكفيلة بتطوير المهنة المصرفية، وإبداء الرأي في المشاريع والقوانين المتعلّقة بالشؤون المالية والمصرفية. وكونها منخرطة في العولمة، تلتزم المصارف تطبيق المعايير الدولية المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وهي تلتزم بالتعديلات التي تضعها هيئة التحقيق الخاصة المولجة بهذا الموضوع في لبنان. وهذه الهيئة بصدد إصدار تعاميم أو اقتراح مشاريع قوانين تتماشى مع النسخة الأخيرة من توصيات مجموعة العمل المالي التي تشكّل المرجعية الأساسية للمعايير الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وهناك مشروع قانون خاص يتعلّق بتبادل المعلومات الضريبية العائدة للتهرّب الضريبي والاحتيال الضريبي غير المشمول بالقانون رقم 318 وافق عليه مجلس الوزراء، وهو حالياً قيد الدرس والمناقشة لدى اللجان البرلمانية المختصّة. وتتعامل المصارف بالقدر اللازم من الجدّية وفقاً للقوانين النافذة والتأكيد على الالتزام بالمعايير الدولية وصيانة وتعزيز سمعة القطاع المصرفي. ومن التوجيهات الجديدة، نذكر اعتماد المقاربة المبنيّة على المخاطر وتحسين وزيادة الشفافية وتفعيل التعاون بين السلطات الدولية. وفي ما يخصّ قانون الامتثال الضريبي الأميركي (فاتكا FATCA) حول الحسابات التابعة لأشخاص يحملون الجنسية الأميركية، فقد تقرّر قيام المصارف والمؤسسات المالية في لبنان بالتعاطي مباشرةً مع إدارة الضرائب الأميركية لتبادل المعلومات، وقد بدأت المصارف بدراسة الإجراءات الضرورية تمهيداً لاعتمادها التزاماً بمتطلّبات هذا القانون.

ثانياً - النشاط المصرفي

1-2 في نهاية العام 2013، وصل إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يوازي 248468 مليار ليرة، أي ما يعادل 164,8 مليار دولار مقابل 228963 مليار ليرة (151,9 مليار دولار) في نهاية العام 2012. وعليه، تكون هذه الموجودات قد ازدادت بنسبة جيدة بلغت 8,5% في العام 2013 مقابل نمو بنسبة 8,0% في العام 2012.

إجمالي موجودات / مطلوبات المصارف التجارية العاملة في لبنان
نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

2-2 ويعرض الجدول أدناه تطوّر أبرز بنود مطلوبات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية من المجموع بين نهاية العام 2011 ونهاية العام 2013. ويتبيّن أن حصّة ودائع القطاع الخاص المقيم انخفضت من 67,2% في نهاية العام 2011 إلى 65,4% في نهاية العام 2013 مقابل ارتفاع حصّة ودائع القطاع الخاص غير المقيم من 15,1% إلى 17,3%، وارتفاع حصّة الأموال الخاصة من 7,6% من المجموع إلى 8,6%. ويشير ذلك إلى أن المصارف اللبنانية تتمتّع بقاعدة قوية من الودائع وأن هذه الأخيرة تبقى المورد الأساسي لنشاط المصارف التجارية العاملة في لبنان، إذ شكّلت الودائع الإجمالية 84,5% من إجمالي المطلوبات في العام 2013، ما يجعلها تندرج ضمن ما يُعرف عالميّاً بـ Deposit-rich Banks، أي المصارف التي تعتمد بشكل كبير وأساسي على الودائع لتمويل التوظيفات وليس

على الموارد الأخرى غير المتاحة أصلاً في لبنان. وإلى الودائع، تضيف المصارف مواردها الذاتية المتمثّلة بالأموال الخاصة. وتحاول المصارف زيادة مواردها المتوسّطة والطويلة الأجل من خلال إصدار شهادات إيداع وأسهم تفضيلية وسندات دين مرؤوسة وتأمين خطوط ائتمان من مؤسسات ومنظّمات وصناديق عربية وعالمية. ولكن مجمل الموارد خارج الودائع والأموال الخاصة ما زالت متواضعة وتحتاج إلى تطوير أسواق رأس المال.

مطلوبات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات ونسب مئوية)

	2011		2012		2013	
	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)
ودائع القطاع الخاص المقيم	142385	67,2	152124	66,4	162396	65,4
ودائع القطاع العام	2999	1,4	4008	1,8	4463	1,8
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	32054	15,1	36311	15,9	42934	17,3
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	8764	4,1	8897	3,9	7555	3,0
الأموال الخاصة	16162	7,6	19058	8,3	21410	8,6
مطلوبات أخرى	9554	4,5	8565	3,7	9710	3,9
المجموع	**211918**	**100,0**	**228963**	**100,0**	**248468**	**100,0**

المصدر: مصرف لبنان

الودائــع

3-2 في نهاية العام 2013، وصلت قاعدة الودائع، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم وودائع القطاع العام، إلى 209793 مليار ليرة، أي ما يعادل 139,2 مليار دولار مقابل 192443 مليار ليرة في نهاية العام 2012. فتكون بذلك هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 9% في العام 2013 متجاوزةً بقليل معدل نموها في العام 2012، والذي بلغ 8,5%. واستحوذ نمو ودائع المقيمين على حوالي 59,2% من زيادة إجمالي الودائع في العام 2013 مقابل 38,2% للقطاع الخاص غير المقيم. علماً أن الودائع التي تأتي من غير المقيمين هي دليل ثقة بالقطاع المصرفي وبمكانته المالية وإدارته وقدرته على التطور والنمو. كما توزّعت الودائع الإجمالية بين 35,3% بالليرة اللبنانية و64,7% بالعملات الأجنبية في نهاية العام 2013.

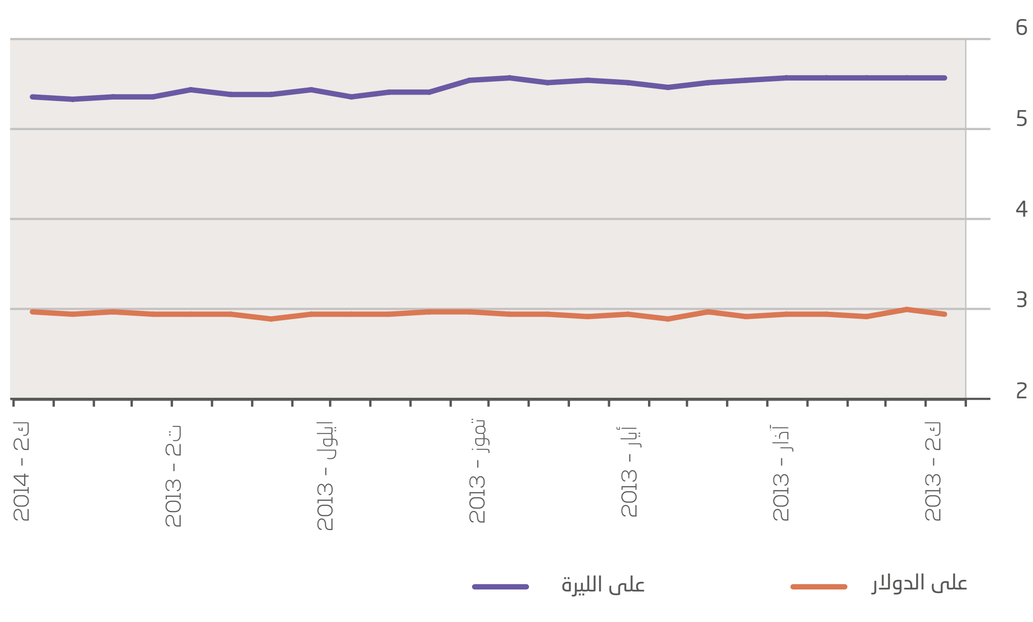
4-2 وفي نهاية العام 2013، بلغت حصة ودائع القطاع الخاص المقيم 77,4% من إجمالي الودائع وحصة القطاع الخاص غير المقيم 20,5% وتلك العائدة للقطاع العام 2,1%. وتجدر الإشارة إلى أن الودائع تتضمّن شهادات الإيداع التي تُصدرها المصارف، وقد بلغت قيمة هذه الشهادات 548 مليون دولار في نهاية العام 2013. وتتميّز الودائع المصرفية بكون غالبيتها حسابات ادّخار (أكثر من 80%) وقصيرة الأجل (أقلّ من 90 يوماً).

5-2 على صعيد توزّع ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم بحسب نوع العملة، تبيّن أن الودائع المحرّرة بالعملات الأجنبية ارتفعت إلى ما يوازي 90,1 مليار دولار في نهاية كانون الأول 2013، أي بما نسبتُه 11,2% قياساً على نهاية العام 2012، فيما ارتفعت قيمة الودائع المحرّرة بالليرة اللبنانية إلى 69535 مليار ليرة، أي بما نسبته 4,9% في الفترة ذاتها، ما أدّى بالتالي إلى ارتفاع معدل دولرة الودائع من 64,8% في نهاية العام 2012 إلى 66,1% في نهاية العام 2013 في ظلّ التوتّرات على الصعيد الأمني والسياسي.

6-2 من جهة أخرى، تتركّز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي 69,7% من الودائع الإجمالية في نهاية العام 2013، موزّعة على 47,6% من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة 30,3% من الودائع إلى المناطق الأخرى وتتوزّع على 52,4% من مجموع المودعين، ما يدلّ على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

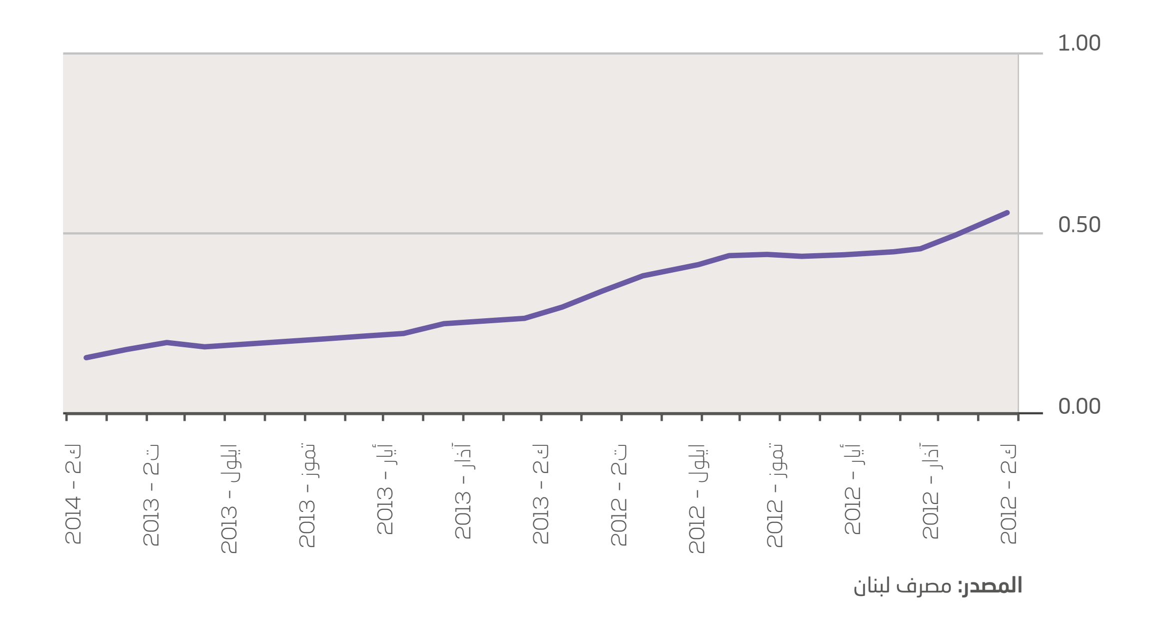
7-2 في موازاة استقرار معدلات الفائدة على سندات الخزينة في العام 2013، تقلّبت معدلات الفائدة الدائنة على الليرة اللبنانية ضمن هوامش ضيّقة صعوداً ونزولاً، وبلغ متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة 5,44% في كانون الأول 2013 مقابل 5,41% في كانون الأول 2012. كما عرف متوسط معدّل الفائدة الدائنة على الدولار تغيّرات طفيفة ليبلغ 2,95% في كانون الأول 2013 مقابل 2,86% في كانون الأول 2012 في ظلّ بقاء معدلات الفائدة العالمية بلا تغيّر وعند مستوى متدنٍّ.

تطور معدلات الفائدة الدائنة في سوق بيروت (%)



المصدر: مصرف لبنان

معدل ليبور على الدولار لثلاثة أشهر (%)

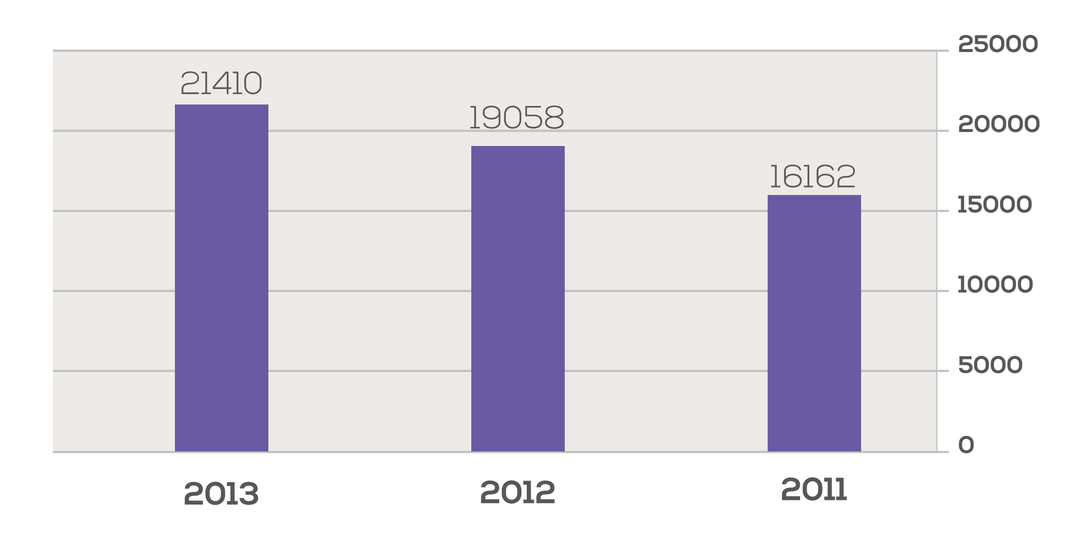


المصدر: مصرف لبنان

الأموال الخاصة

8-2 ارتفعت **الأموال الخاصّة** للمصارف التجارية العاملة في لبنان بنسبة 12,3% في العام 2013 وبلغت 21410 مليارات ليرة، أي ما يعادل 14,2 مليار دولار في نهاية كانون الأول **2013** مقابل 19058 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2012. وكانت الأموال الخاصّة قد ازدادت بنسبة جيدة قاربت 18% في العام 2012. وفي نهاية كانون الأول 2013، شكّلت الأموال الخاصة 8,6% من إجمالي الميزانية غير المرجّحة بالمخاطر (8,3% في نهاية العام 2012) و30,0% من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص (29,1% في نهاية العام 2012). وتُعدّ هذه المعدّلات جيّدة بالمقارنة مع مثيلاتها في عدد كبير من الدول الأوروبية المتقدّمة. وحسب آخر المعطيات المتوافرة، بلغت على سبيل المثال نسبة الأموال الخاصّة 6,3% من إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي في اللوكسمبورغ، و5,2% في القطاع المصرفي في فرنسا، و4,8% في بلجيكا و4,7% في ألمانيا. وتجدر الإشارة إلى أن الرأسمال النظامي للمصارف توزّع في نهاية العام 2013 بين 10 مليارات دولار أميركي حقوق حمَلة أسهم عادية (Common Equity Tier 1) و3 مليارات دولار أموال خاصة أساسيّة إضافية (Additional Tier 1) ومليار دولار أموال خاصة مساندة (Tier 2).

الأموال الخاصة في المصارف التجارية
نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

9-2 إن للرساميل أهمية في حماية الإقتصاد ومدّخرات زبائن المصارف، وهي تمنح المزيد من عناصر القوة والمرونة في تنفيذ التوسّع الداخلي والخارجي على صعيدَيْ الانتشار والأعمال. وتوسيع الرساميل هو موجب على المصارف، التي تكوّنت رساميلها من مصدرَيْن: يعود الأول إلى الرساميل الجديدة التي جذبتها المصارف من المستثمرين في لبنان والخارج من طريق إصدار الأسهم العادية والتفضيلية المصنّفة ضمن الأموال الخاصة الأساسيّة، ومن طريق فتح رساميلها لمساهمين قدامى وجدد. ويكمن الثاني في إعادة ضخّ المصارف معظم أرباحها ضمن رساميلها من أجل توسيع قاعدة هذه الرساميل. ويتّم ذلك بإشراف مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.

10-2 وتبقى الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية، متدنّية بالمقارنة مع الأموال الخاصة الأساسيّة، وهي شكّلت 8,4% من الأموال الخاصة في نهاية العام 2013 (6,1% في نهاية العام 2012). ومن الواضح أن ذلك يتناسب إلى حدّ كبير مع اتفاقية بازل 3 لتعزيز متانة المصارف، والتي تتضمّن رفع مستوى الجودة في قاعدة رأس المال من خلال التركيز على مفهوم حقوق المساهمين ضمن الأموال الخاصة الأساسيّة Tier one وتهميش الأموال الخاصة المساندة Tier two. وقد عدّلت الاتفاقية الجديدة جذرياً بنية مفهوم الرأسمال ونوعيّته.

11-2 وتواكب السلطات الرقابية في لبنان المصارف لتعزيز رسملتها بحيث فرضت حدوداً دنيا لنسب الملاءة تتجاوز تلك المفروضة بموجب بازل 3 بما يراوح بين 1% و1,5%. وبحسب لجنة الرقابة على المصارف، بلغت نسبة الملاءة الإجمالية في القطاع المصرفي اللبناني حوالي 12,2% في نهاية حزيران 2013 مقابل حدّ أدنى قدرُه 10,5% مقترح بموجب بازل 3. كما بلغت نسبة الرافعة المالية (الأموال الخاصة الأساسية Tier 1 إلى إجمالي الموجودات غير المرجّحة بالمخاطر) Leverage Ratio 7% وتُعتبر جيّدة مقابل حدّ أدنى قدرُه 3% مقترح بموجب بازل 3. ومع تفاقم الأوضاع في المنطقة وتأثيرها على لبنان وعلى حجم المؤونات العديدة والمتنوّعة التي ينبغي أن تكوّنها المصارف لمواجهة المخاطر، أعلن مصرف لبنان في أوائل العام 2014 عن إمكانية إعادة النظر في كيفية تطبيق بازل 3 في اتّجاهٍ يُريح الالتزام بالإتفاقية، إنّما دون المسّ بنسب الملاءة التي بدأت تطبّقها المصارف اللبنانية بحذافيرها. وبتاريخ **6 آذار 2014**، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم 358** الذي وضع فيه الإطار التنظيمي لكفاية رساميل المصارف العاملة في لبنان، والذي تضمّن أوزان مخاطر الائتمان المطابقة لمتطلّبات بازل2/بازل3 مع تخفيف بعض أوزان التثقيل التي يمكن تحسينها، لا سيّما تلك المطبّقة على ودائع المصارف بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان، والتي هي ودائع غير مستعملة من قِبَل المصرف المركزي الذي يكتفي بإعادة توظيفها لدى المصارف المراسلة. وقد أُعطيت بموجب هذا التعميم نسبة تثقيل قدرها 50%، وهي حدّ وسطي بين نسبتَيْ 20% و100% الممكن اعتمادهما. ومن شأن هذه التعديلات أن تريح المصارف وأن تفتح الباب لدخول مستثمرين جدد إلى القطاع المصرفي، فيما أبقى هذا التعميم على الجدول الزمني للتقيّد بالحدود الدنيا لنسب الملاءة على حاله: أي الوصول في نهاية العام 2015 إلى 8% لحَمَلة الأسهم العادية و10,5% للأموال الخاصة الأساسيّة و12% لنسبة الملاءة الإجمالية.

توظيفات القطاع المصرفي

12-2 في العام 2013، حصلت بعض التغيّرات في بنية توظيفات المصارف التجارية قياساً على نهاية العام 2012. فقد انخفضت حصّة الودائع لدى مصرف لبنان قليلاً إلى 33,0% من إجمالي التوظيفات من 34,6% في نهاية التاريخَيْن على التوالي، كما تراجعت حصّة الموجودات الخارجية قليلاً إلى 16,2%. في المقابل، ارتفعت حصّة التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم إلى 25,2% وعادت حصّة التسليفات للقطاع العام للارتفاع إلى 22,8% في نهاية كانون الأول 2013.
ويعرض الجدول أدناه تطوّر بنود موجودات المصارف التجارية من حيث القيمـة المطلقة والأهمّية النسبية بين نهاية العام 2011 ونهاية العام 2013.

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات- ونسب مئوية)

	2011		2012		2013	
	القيمة	الحصّة من المجموع (%)	القيمة	الحصّة من المجموع (%)	القيمة	الحصّة من المجموع (%)
موفورات *	71535	33,8	79604	34,8	82533	33,2
منها: ودائع لدى مصرف لبنان	71143	33,6	79179	34,6	81957	33,0
تسليفات للقطاع الخاص المقيم	51594	24,3	57052	24,9	62565	25,2
تسليفات للقطاع العام	44055	20,8	46930	20,5	56786	22,8
موجودات خارجية	38436	18,1	39447	17,2	40137	16,2
منها: ودائع لدى القطاع المالي غير المقيم	22054	10,4	21702	9,5	21041	8,5
تسليفات للقطاع الخاص غير المقيم	7764	3,7	8452	3,7	8862	3,6
قيم ثابتة وموجودات غير مصنّفة	6297	3,0	5930	2,6	6447	2,6
المجموع	**211918**	**100,0**	**228963**	**100,0**	**248468**	**100,0**

المصدر: مصرف لبنان

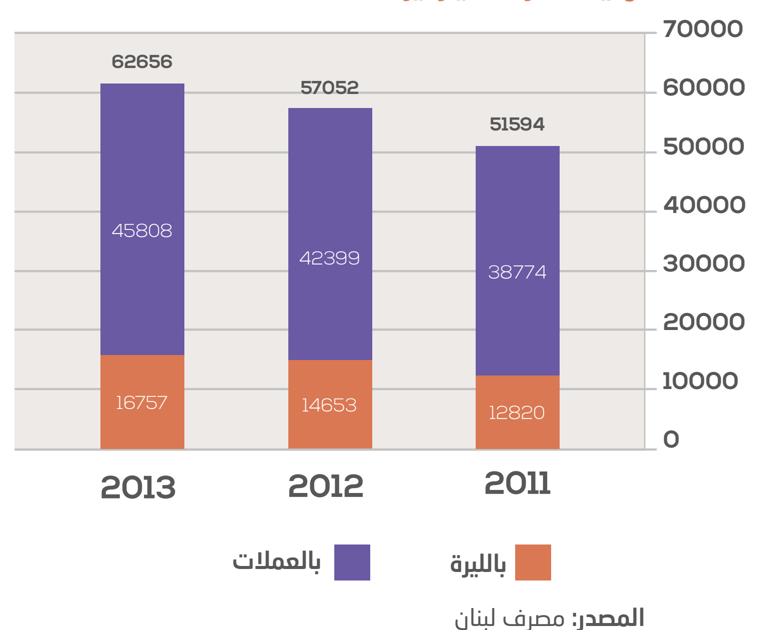
*أوراق نقدية ونقود صغيرة بالليرة اللبنانية + ودائع لدى مصرف لبنان

التسليفات للقطاع الخاص

13-2 تابعت **التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم** ارتفاعها في العام 2013 لتصل إلى ما يقارب 47,4 مليار دولار في نهاية كانون الأول 2013 مقابل 43,5 مليار دولار في نهاية العام 2012. وتباطأ نموها قليلاً إلى 9% في العام 2013 مقابل نمو بنسبة 10,4% في العام 2012، لكنّه يبقى جيداً ومقبولاً في ظلّ النمو الاقتصادي الضعيف في البلاد. وقد شكّلت التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، والتي تتعلّق في جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيّين في الخارج، ولا سيّما في الدول العربية والإفريقية، 12,4% من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص في نهاية العام 2013.



نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

2-14 وهكذا، تستمرّ المصارف في تمويل القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، أفراداً ومؤسسات، بكلفة مقبولة ناهزت 7% في المتوسط بالليرة وبالعملات الأجنبية في العام 2013، ولآجال تتلاءم مع طبيعة الأنشطة المطلوب تمويلها. ولقد قاربت التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم ما يوازي 105% من الناتج المحلي الإجمالي (حسب التقديرات) في نهاية العام 2013، وتُعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنةً مع مثيلاتها في العديد من الدول الناشئة. أمّا المستوى المرتفع نسبياً لهذا المعدّل في لبنان فيمكن تفسيره، من جهة، بضخامة الطلب الخاص المموّل في جزء كبير منه من قِبَل المصارف لصالح الأفراد والمؤسسات، وذلك من أجل الإستثمار وبخاصّة الاستهلاك، ومن جهة أخرى، بضعف رسملة قطاع المؤسسات وطاقة هذه الأخيرة على التمويل الذاتي ولجوئها الكثيف إلى التمويل المصرفي بعيداً عن سوقيْ الأسهم وسندات دين الشركات التي يفتقر إليها لبنان.

2-15 من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية قياساً على الودائع بهذه العملات إلى 40,3% في نهاية كانون الأول 2013 من 41,6% في نهاية العام 2012، في حين استمرّت نسبة التسليفات بالليرة بالقياس إلى الودائع بالليرة في الإرتفاع لتصل إلى 24,1% في نهاية كانون الأول 2013 مقابل 22,1% في نهاية العام 2012. وتبقى نسبة التسليفات إلى الودائع منخفضة في لبنان، في إشارة إلى معدلات السيولة المرتفعة التي يتمتّع بها القطاع المصرفي اللبناني وإلى حجم الادّخار المرتفع بالنسبة إلى القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

2-16 ومع ارتفاع التسليفات بالليرة بنسبة 14,4% في العام 2013 وبنسبة مشابهة (14,3%) في العام 2012، أي بوتيرة أسرع من ارتفاع التسليفات بالعملات الأجنبية (7,5% و9,3% في التاريخَيْن على التوالي)، سُجّل تراجع إضافي في معدّل دولرة التسليفات إلى 76,5% في نهاية كانون الأول 2013 مقابل 77,6% في نهاية العام 2012، مع الإشارة إلى أن هذا المعدّل كان قد بلغ 86,6% في نهاية العام 2008. وجاء تراجع معدّل دولرة التسليفات في السنوات الأخيرة كأحد أبرز نتائج الحوافز التي قدّمها مصرف لبنان لبعض أنواع التسليفات، وهي تتعلّق بصورة رئيسية بقروض سكنية إضافةً إلى قروض إنتاجية لتمويل مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة وقروض تتعلّق بالتعليم العالي والمشاريع الصديقة للبيئة والزراعة (غير تلك المدعومة فوائدها).

2-17 في جديد سياسة مصرف لبنان الهادفة إلى تحفيز القطاع الخاص، والتي استندت في الفترة الأخيرة إلى دعائم عدّة ومتنوّعة، تندرج أوّلاً الرزمة التحفيزية من السيولة بكلفة رخيصة للمصارف، إذ أطلق مصرف لبنان في مطلع العام 2013 برنامجاً تحفيزياً للتسليفات، شمل معظم القطاعات الإقتصادية وبخاصّة قطاع السكن، مُحاولاً إعطاء دفع جديد لعمليّة النمو الإقتصادي من خلال التسليف المصرفي بالليرة وبفوائد مقبولة. ووضع مصرف لبنان عبر مبادرته هذه نحو 1,4 مليار دولار بتصرّف المصارف بفائدة 1%، لتستمرّ هذه الأخيرة في إقراض المؤسسات والأُسَر بهذه الآلية الجديدة بعد استنفاد آلية الإحتياطي الإلزامي، علماً أن المصارف تتحمّل وحدها مخاطر التسليف. وحدّد مصرف لبنان كذلك بنية إفادة الأنشطة الاقتصادية من آلية التسليف هذه مع سقف للفوائد المدينة لا يتعدّى 5%. وكان ثمّة تجاوب كبير مع البرنامج من

قبل المصارف والسوق بحيث تمّ سريعاً استنفاد المبالغ المخصّصة للمشاريع الجديدة وجزء كبير من المبالغ المخصّصة للإقراض السكني. ومن المنتظر أن يضع المصرف المركزي مطلع العام الحالي مبلغاً إضافياً ضمن هذه الآلية لمزيد من التحفيز الاقتصادي وتحريك القطاعَيْن السكني والتكنولوجي بنوع خاص. ويتمثّل ثاني الحوافز بالتعميم المتعلّق باقتصاد المعرفة، كون هذا القطاع يشكّل محرّكاً للنمو في المستقبل، ويوفّر مصرف لبنان لهذه المشاريع ضمانة قدرها 75% ممّا يحول دون مخاطرة المصارف بأموالها الخاصة. ويسمح هذا التعميم للمصارف والمؤسسات المالية بالمساهمة ضمن حدود 3% من أموالها الخاصة في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال وشركات مسرّعة للأعمال يكون نشاطها متمحوراً حول قطاع المعرفة، والغاية التي يتوخّاها مصرف لبنان من هذا التعميم تحريك آليات تأسيس شركات جديدة واعدة يمكن أن تتحوّل مستقبلاً إلى شركات قابلة لإغناء الثروة الوطنية وتوفير فرص عمل جديدة. وعمليات الرسملة من خلال شراكات ومساهمات في رأس المال هي مهمة جديدة تتيح للمصارف دعم الكفايات الفكرية وأصحاب الابتكارات المهنية التي تندرج في إطار اقتصاد المعرفة. أما ثالث الدعائم فيقوم على تمديد آجال القروض المدعومة للقطاعات المنتجة، ومنها السياحة، من 7 إلى 10 سنوات بما فيها القروض الجديدة.

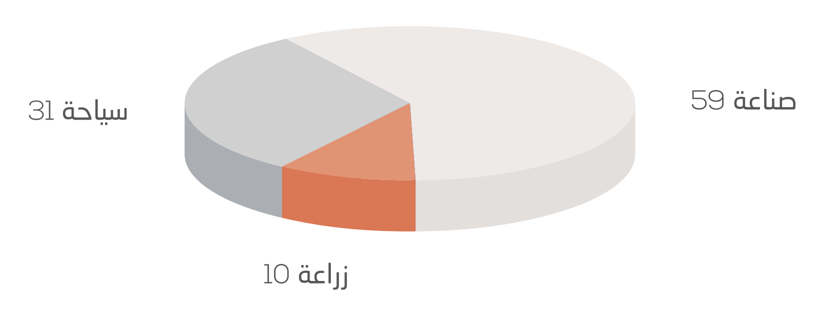
التسليفات المدعومة والحائزة على تخفيض من الاحتياطي الإلزامي (نهاية الفترة-مليار ليرة)

	2010	2011	2012	2013
1- التسليفات المتوسطة والطويلة الأجل المدعومة فوائدها	3545	4651	5469	6083
2- التسليفات المضمونة من شركة كفالات والمدعومة فوائدها	1164	1405	1607	1781
3- التسليفات المدعومة والممنوحة استناداً للبروتوكول الموقع مع البنك الأوروبي للتثمير	199	204	204	204
4- التسليفات المدعومة والممنوحة من مؤسسات الإيجار التمويلي	143	162	170	179
5- التسليفات المدعومة والممنوحة من مؤسسة التمويل الدولية IFC	75	79	79	80
6- التسليفات المدعومة والممنوحة لتمويل رأسمال تشغيلي	16	16	16	16
7- التسليفات المدعومة والممنوحة من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD	7	7	7	7
مجموع التسليفات المدعومة الفوائد(1+2+3+4+5+6+7)	**5148**	**6524**	**7552**	**8350**
التسليفات المستعملة الحائزة على تخفيض من الالتزامات الخاضعة للاحتياطي الإلزامي	**2301**	**3035**	**3920**	**4166**
التسليفات المستعملة الحائزة على تخفيض من الاحتياطي الإلزامي	**5673**	**7338**	**9339**	**9899**

المصدر: مصرف لبنان

18-2 وتبيّن المعطيات الإحصائية أنّ التسليفات الحائزة على تخفيض من صلب الإحتياطي الإلزامي، وهي تسليفات ممنوحة بالليرة، ارتفعت بنسبة 6% في العام 2013 (27,3% في العام 2012)، لتصل إلى 9899 مليار ليرة في نهاية العام، وقد نتج ارتفاعها في السنوات الأخيرة بشكل رئيسي عن ارتفاع القروض السكنية. وازدادت التسليفات الحائزة على تخفيض من الإلتزامات الخاضعة للإحتياطي الإلزامي بنسبة 6,3% في العام 2013 (29,2% في العام 2012)، ووصلت إلى 4166 مليار ليرة. كما تظهر الإحصاءات أنّ إجمالي التسليفات المدعومة الفوائد، الموافق عليها في فترة 1997- نهاية 2013، ازداد بنسبة 10,6% في العام 2013 (15,8% في العام 2012)، وبلغت قيمة هذه التسليفات 8350 مليار ليرة، أي ما يعادل 5,5 مليارات دولار في نهاية العام 2013. وباتت التسليفات الممنوحة ضمن هذه الآليات الخاصة تمثّل حوالي 12% من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم في نهاية العام 2013. وشكّلت حصة الصناعة منها 59% مقابل 31% للسياحة و10% للزراعة. ويتمثّل عنصر الدعم في أربعة مقوّمات: مدة القروض وهي لسبع أو عشر سنوات، وفترات السماح، ومستوى الفوائد المتدنّي في المتوسط، بالإضافة إلى تسهيلات وإعفاءات ترتكز إلى استعمال أو تخفيض الاحتياطي الإلزامي.

توزع التسليفات المدعومة على القطاعات الاقتصادية نهاية العام 2013 (%)



المصدر: مصرف لبنان

19-2 في السياق ذاته، لا بدّ من التذكير بأنّ المصارف تلعب دوراً كبيراً في صيغ التمويل المتخصّصة للقطاع الخاص، مؤسسات وأفراداً، من جهة أولى، كشريك مع الدولة اللبنانية وأيضاً مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، ومنها مؤسسة الاستثمار الخاصة لما وراء البحار (OPIC)، والبنك الأوروبي للتثمير (EIB)، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وصناديق التنمية العربية، وصندوق النقد العربي، إلخ..، ومن جهة ثانية، كمقرض يتحمّل وحده مخاطر هذه التسليفات ويعرض أنواعاً جديدة ومتنوّعة من القروض.

20-2 وتشير آخر الإحصاءات المتوافرة حول طبيعة التسليفات الممنوحة من قِبَل القطاع المالي، والعائدة إلى نهاية العام 2013، إلى أنّ نسبة عالية منها - وقدرُها 71,5% - هي قروض ذات آجال محدّدة في حين تأخذ 28,5% من إجمالي التسليفات شكل تسهيلات مكشوفة وغير موثّقة بضمانات (Overdrafts). مع العلم أنّ القروض المكشوفة (Overdrafts) تُمنح عادةً للزبائن ذوي الأهلية الائتمانية العالية أو كبار الزبائن حيث يتركّز إجمالي التسليفات، ما يجعل حصّتها متناسبة مع توزّع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين. وفي نهاية العام 2013، بلغت حصّة القروض مقابل تأمين عقاري 32,4%، تلتها حصّة القروض بكفالات شخصيّة (18,2%)، ثمّ حصّة القروض مقابل ضمانات نقدية أو كفالات مصرفية (13,0%).

21-2 على صعيد توزّع التسليفات على القطاعات الاقتصادية، فهو يتوافق بصورة عامة مع مساهمة القطاعات في الناتج المحلّي الإجمالي، في حال استثنينا القطاع الزراعي الذي يحتاج إلى آليات تمويل متخصّصة كما هي الحال في معظم دول العالم، المتطوّرة منها والناشئة. وقد أظهرت الإحصاءات ارتفاعاً جيّداً للتسليفات المستعملة والممنوحة لجميع القطاعات الإقتصادية بين نهاية العام 2011 ونهاية العام 2013. ويستمرّ تركّز التسليفات في قطاع التجارة والخدمات على الرغم من التراجع المستمرّ لحصّة هذا القطاع التي وصلت إلى 34,5% من إجمالي التسليفات في نهاية العام 2013. أما حصّة الأفراد أو القروض الشخصية فواصلت ارتفاعها إلى 27,8%، مع ارتفاع حصّة القروض السكنية التي تدخل ضمنها إلى 16,1%. وازدادت قليلاً حصّة البناء والمقاولات إلى 17,4% من إجمالي التسليفات. وفي حين استقرّت تقريباً حصّة كلّ من الزراعة والصناعة، تراجعت حصّة الوساطة المالية إلى 5,4% وحصّة القطاعات الأخرى إلى 2,6%.

توزّع تسليفات القطاع المالي المستعملة على القطاعات الاقتصادية (كما في نهاية الفترة)

	كانون الأول 2011		كانون الأول 2012		كانون الأول 2013	
	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (%)
التجارة والخدمات	23257	35,11	25414	34,57	27501	34,47
البناء والمقاولات	10751	16,23	12267	16,69	13840	17,35
الصناعة	7445	11,24	8439	11,48	9007	11,29
القروض الشخصية	16868	25,46	19368	26,35	22207	27,84
منها: القروض السكنية	9018	13,60	10957	14,91	12866	16,13
الوساطة المالية	5226	7,89	5127	6,97	4316	5,41
الزراعة	644	0,97	683	0,93	824	1,03
قطاعات أخرى	2055	3,10	2209	3,01	2082	2,61
المجموع	**66246**	**100,00**	**73507**	**100,00**	**79777**	**100,00**

المصدر: مصرف لبنان

22-2 ويُظهر توزّع هذه التسليفات على المناطق والمستفيدين تركّزها الواضح في منطقة بيروت وضواحيها ولمصلحة ساكنيها، مع تسجيل تراجع بطيء وتدريجي في حصّة هذه المنطقة لتصل إلى 78,0% من إجمالي التسليفات و53,3% من مجموع المستفيدين في نهاية العام 2013. ويُعتبر هذا التركّز منسجماً مع تركّز النشاط الإقتصادي وتركّز السكّان ومستوى المداخيل في العاصمة والضواحي.

23-2 ومن ناحية توزّع هذه التسليفات حسب الشرائح، تبيّن الإحصاءات أنّ التسليفات التي تزيد قيمتها عن مليار ليرة لبنانية يستفيد منها 1,6% فقط (عددهم 7370 شخصاً ومؤسسة) من إجمالي عدد المستفيدين الذي يقارب 466 ألفاً، وهذه النسبة الضئيلة تنسجم مع ما هو قائم في أيّ اقتصاد في العالم. ويستحوذ حوالي 85% من المستفيدين على 11% من حجم التسليفات، في حين أن حصة 15% منهم تقارب 89%.

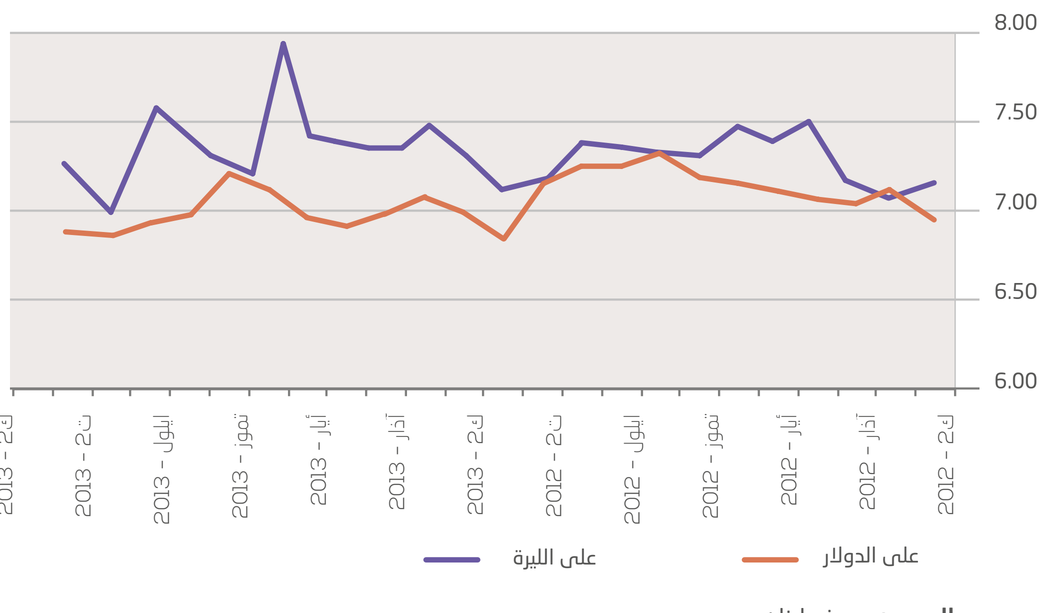
توزّع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين (نهاية العام 2013 - %، مليار ليرة وعدد)

	حسب القيمة (%)	حسب عدد المستفيدين (%)
أقلّ من 5 ملايين ليرة	0,09	7,45
5-25 مليون ليرة	4,28	54,05
25-100 مليون ليرة	6,41	23,57
100-500 مليون ليرة	14,03	12,12
500-1000 مليون ليرة	4,89	1,22
1000-5000 مليون ليرة	14,01	1,12
5000-10000 مليون ليرة	9,08	0,22
10000 مليون ليرة وما فوق	47,21	0,24
المجموع (مليار ليرة-عدد)	**79777**	**465535**

المصدر: مصرف لبنان

24-2 في ما يخصّ معدّلات الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي، فقد سجّلت في العام 2013 كما خلال العام 2012 بعض التقلّبات صعوداً ونزولاً، إنما ضمن هوامش ضيّقة. وبلغ متوسّط الفائدة المدينة على الليرة %7,29 في كانون الأول 2013 مقابل %7,07 في كانون الأول 2012. من جهة أخرى، بلغ متوسّط معدّل الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار %6,88 في كانون الأول 2013 مقابل %6,87 في كانون الأول 2012.

تطور معدلات الفائدة المدينة في سوق بيروت (٪)



المصدر: مصرف لبنان

25-2 في الإطار ذاته، تابعت جمعية مصارف لبنان إصدار التعاميم المتعلّقة بمعدّل الفائدة المرجعية في سوق بيروت (Beirut Reference Rate-BRR) لكلّ من الدولار الأميركي والليرة اللبنانية من أجل مواكبة حركة معدّلات الفائدة في البلد. ويأخذ معدّل الفائدة المرجعية بعين الإعتبار، إن بالنسبة إلى سوق الليرة أو إلى سوق الدولار، معدّل الفائدة على الودائع لأجَل وكلفة التشغيل، مع إضافة كلفة الإحتياطي الإلزامي في ما يخصّ الفائدة المرجعية للّيرة وكلفة السيولة لدى مصرف لبنان والمصارف في الخارج بالنسبة إلى الفائدة المرجعية على الدولار. وكان هذا المعدّل الموصى به على الليرة %8,44 في الشهر الأخير من العام 2012 و%8,48 في الشهر الأخير من العام 2013 و%8,58 في شهر حزيران 2014. أما المعدل الموصى به على الدولار فكان %5,76 و%5,89 و%5,94 في التواريخ الثلاثة على التوالي.

التسليفات للقطاع العام

2-26 ارتفعت **تسليفات المصارف التجارية الممنوحة للقطاع العام** إلى 56786 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2013 مقابل 46930 مليار ليرة في نهاية العام 2012، لتسجّل بذلك زيادة نسبتها 21% في العام 2013 مقابل ارتفاعها بمقدار أدنى بكثير نسبتُه 6,5% في العام 2012.

2-27 وارتفعت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 30114 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2013 من 27107 مليارات ليرة في نهاية العام 2012 و24849 ملياراً في نهاية العام 2011. وقد ازدادت اكتتابات المصارف في العام 2013 بوجه خاص بسبب إصدار وزارة المالية سندات خزينة طويلة الأجل (من فئات 7 و8 و10 و12 سنة)، تركّزت فيها اكتتابات المصارف نظراً لعوائدها المرتفعة نسبياً في ظلّ توافر السيولة بالليرة لديها.

2-28 في ما يخصّ محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندز، فقد ارتفعت من 13081 مليون دولار في نهاية العام 2012 إلى 17608 ملايين في نهاية العام 2013. ويُعزى هذا الارتفاع إلى شراء المصارف كمّيات كبيرة من سندات اليوروبوندز من مصرف لبنان، من جهة، وإلى اكتتاباتها بسندات اليوروبوندز التي أصدرتها وزارة المالية خلال الفترة قيد الدرس، من جهة أخرى.

2-29 وقد تراجعت حصّة التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة إلى 53,3% من إجمالي التسليفات لهذا القطاع في نهاية العام 2013 مقابل 58,0% في نهاية العام 2012 لتكون حصّة التسليفات بالعملات الأجنبية قد ارتفعت إلى 46,7% مقابل 42,0% في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي.

الموجودات الخارجية

2-30 في نهاية العام 2013، بلغت ودائع المصارف التجارية العاملة في لبنان لدى المصارف المراسلة حوالي 14 مليار دولار مقابل 14,4 مليار دولار في نهاية العام 2012. وبذلك، تكون هذه الودائع قد انخفضت بنسبة 3% في العام 2013 مقابل انخفاضها بنسبة أدنى بلغت 1,6% في العام 2012. وقد تراجعت نسبتها من 17,8% من الودائع لدى المصارف بالعملات الأجنبية في نهاية العام 2012 إلى 15,5% في نهاية العام 2013.

2-31 وبالإضافة إلى كونها رافداً مهمّاً للسيولة بالعملات الأجنبية، تلعب هذه الودائع وظيفة هامّة في تمويل تبادلات لبنان مع الخارج كما في إدارة المخاطر. لذلك، وعلى الرغم من المردود المنخفض لهذه التوظيفات الخارجية والبالغ أقلّ من 1% في المتوسط، تسعى المصارف دائماً في إدارة مواردها إلى تأمين حدّ أدنى من السيولة بالعملات الأجنبية لدى المصارف المراسلة بما يساعد على احتواء أيّة تطوّرات سلبية قد تطرأ.

2-32 وارتفعت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة، صافيةً من الالتزامات تجاه المصارف غير المقيمة، إلى حوالي 8,9 مليارات دولار في نهاية العام 2013 مقابل 8,5 مليارات دولار في نهاية العام 2012. وبتعبير آخر، غطّت الودائع لدى المصارف المراسلة أكثر من ضعفَيْ ونصف (2,8 مرة) الالتزامات الخارجية تجاه المصارف غير المقيمة في نهاية العام 2013 (2,4 مرة في نهاية العام 2012).

2-33 من جهة أخرى، ارتفعت موجودات المصارف الخارجية الأخرى بنسبة 10,1% في العام 2013 مقابل ارتفاعها بنسبة 7,8% في العام 2012، بحيث بلغت 6789 مليون دولار في نهاية العام 2013 مقابل 6164 مليون دولار في نهاية العام 2012. وتدخل بشكل أساسي ضمن هذه الموجودات الإستثمارات المباشرة في رساميل المصارف الشقيقة أو التابعة، وأيضاً الإستثمارات في سندات الدين في الخارج التي لا تقلّ درجة تصنيفها عن BBB على أن تكون خاضعة لرقابة بلدان مصنّفة تصنيفاً سيادياً بدرجة BBB وما فوق في حال كانت صادرة عن شركات. وتدرّ هذه التوظيفات مردوداً مرتفعاً قياساً إلى الودائع لدى المصارف غير المقيمة، كما تشكّل هذه الموجودات الخارجية تنويعاً مرغوباً فيه للتوظيفات الخارجية وتالياً توزيعاً للمخاطر.

الودائع لدى مصرف لبنان

2-34 في العام 2013، استمرّت **موجودات المصارف التجارية لدى مصرف لبنان** في المنحى التصاعدي إنما بوتيرة أبطأ منها في السنوات التي سبقت، لتصل إلى 81957 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2013 مقابل 79179 مليار ليرة في نهاية العام 2012. فتكون بذلك قد ارتفعت بنسبة 3,5% في العام 2013 مقابل ارتفاعها بنسبة 11,3% في العام 2012.

2-35 وساهم ارتفاع الودائع لدى المصارف في العام 2013 في زيادة الاحتياطي الإلزامي بالليرة والودائع الإلزامية بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان. كما ساهمت اكتتابات المصارف بشهادات الإيداع بالليرة التي يصدرها المصرف المركزي، والتي كانت كثيفة في العام 2013، في زيادة ودائعها لدى هذا الأخير. ولكن في المقابل، أدّى استخدام المصارف لجزء من ودائعها لدى المصرف المركزي بهدف الاكتتاب بسندات الخزينة الطويلة الأجل (خصوصاً في أيلول 2013) إلى تباطؤ زيادة ودائعها لديه، علماً أن محفظة شهادات الإيداع بالدولار التي يصدرها مصرف لبنان بقيت شبه مستقرّة في العام 2013.

ثالثاً- المصارف وإدارة المخاطر

1-3 تعتمد إدارة المخاطر في المصارف بشكل أساسي على الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات والسقوف في ما يخصّ أنواع المخاطر ودرجة التعرّض لها المرغوب فيها، والتي تحدّدها وتوافق عليها مجالس الإدارة. وهي موضوع متابعة يومية من قبل اللجان والمديريات المعنيّة التي تضمّ أصحاب كفاية وخبرة عالية في تحديد وإدارة وضبط المخاطر المصرفية على أنواعها. وتعتمد المصارف اللبنانية الممارسات والقواعد التنظيمية والرقابية التي تستند إليها الصناعة المصرفية العالمية في هذا المجال، ملتزمةً تحديداً بالنظم وبضوابط العمل المصرفي التي تضعها السلطات النقدية والرقابية في لبنان كما في جميع الدول التي تعمل فيها، ومنها ما يتعلّق بتطبيق معايير يفرضها الواقع اللبناني إضافةً إلى المعايير الدولية مع تكييف هذه القواعد والمعايير مع البنية المصرفية اللبنانية وخصوصيّتها وترك هامش من المرونة في التطبيق وتدرّجية التنفيذ وفق الحاجة. وتجدر الإشارة إلى أنّه مع ارتفاع الأخطار الإقليمية، قامت لجنة الرقابة على المصارف منذ بداية الإضطرابات في بعض دول المنطقة، وبالتعاون مع المصارف المعنيّة، بتنفيذ عدد من اختبارات الضغط Stress Testing للمصارف المتواجدة في مصر، وسورية، والأردن، وقبرص، ومؤخراً تركيا. وشملت اختبارات الضغط محافظ القروض والتسليفات، وتقلّب أسعار القطع وتدنّي قيمة الأصول المأخوذة كضمانة، وطُلب من المصارف اتّخاذ مؤونات اجمالية Collective Provisions نتيجة لهذه الإختبارات.

مخاطر تقلّبات معدلات الفوائد (Interest Rate Risk)

2-3 لم يطرأ أيّ جديد في ما يتعلّق بمخاطر تقلّب الفائدة في العام 2013 نظراً لبقاء معدّلات الفائدة شبه مستقرّة. وتُعتبر مخاطر تقلّبات الفوائد تحت السيطرة في ما يخصّ تسليفات المصارف للقطاع الخاص، لأنها في قسم كبير منها جارية، وتتمّ بالتالي مراجعة معدّلات الفائدة المطبّقة عليها بشكل دوري يتناسب إلى حدّ كبير مع فترة مراجعة معدّلات الفائدة المطبّقة على الودائع. ويختلف الوضع بشأن التسليفات التي تمنحها المصارف للقطاع العام وتوظيفاتها لدى المصرف المركزي في شهادات الإيداع لأنّ آجالها أطول نسبياً والفائدة عليها ثابتة وغير متحرّكة. فقد بلغ الأجل المثقّل حوالي 1274 يوماً بالنسبة إلى سندات الخزينة بالليرة في نهاية العام 2013، وحوالي 5,9 سنوات بالنسبة إلى سندات اليوروبوندز خارج التزامات مؤتمرَيْ باريس 2 و3. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفائدة المدفوعة على الودائع بالليرة ترتبط بالمردود على سندات الخزينة بالليرة وليس العكس، كما أن المردود على سندات الخزينة وشهادات الإيداع الطويلة الأجل يأخذ في الاعتبار تلك المخاطر، أي تقلّب معدلات الفوائد، إضافةً إلى كونها أدوات مالية قابلة للتداول وهي سائلة بعكس التسليفات للقطاع الخاص، وكلّها أمور تحدّ من هذه المخاطر.

مخاطر سعر الصرف (Exchange Rate Risk)

3-3 بقيت مخاطر سعر الصرف متدنّية وتحت السيطرة في العام 2013، إذ لم يطرأ أيّ جديد أو تغيير لناحية التزام الحكومة والمصرف المركزي بسياسة تثبيت سعر الصرف، وتوافر الموجودات الأجنبية اللازمة والتي ارتفعت إلى مستويات قياسية جديدة. فقد بلغت هذه الموجودات 31713 مليون دولار في نهاية العام 2013، ما يغطّي 18 شهراً من الاستيراد وما يوازي 70% من الكتلة النقدية بالليرة. كما بقيت مخاطر سعر الصرف متدنّية لناحية بنية مراكز القطع. فعلى سبيل التذكير، لا يُسمح للمصارف باتّخاذ مراكز قطع عملانية، مدينة أو دائنة، تتعدّى 1% من صافي الأموال الخاصّة الأساسيّة، كما يُسمح للمصارف بالإحتفاظ بمراكز قطع بنيوية لحماية الرأسمال نسبتُها 60% كحدّ أعلى من الأموال الخاصّة الأساسيّة الصافية.

مخاطر الإقراض (Credit Risk)

4-3 في السنوات الماضية، كان من الطبيعي أن تتأثّر سلباً نوعية تسليفات المصارف في بعض الدول العربية، لا سيّما في سورية، بالتطوّرات الحاصلة. لكنَّ المخاطر المتعلّقة بالتسليفات في الداخل بقيت عموماً مضبوطة إلى حدّ كبير، على الرغم من تباطؤ النمو الإقتصادي. وتسعى المصارف دائماً إلى تحسين نوعية محفظة القروض لديها وإلى التحوّط، إذ تراجعت نسبة الديون المشكوك بتحصيلها إلى إجمالي التسليفات بشكل إضافي إلى 3,4% في نهاية العام 2013 مقابل 3,5% في نهاية العام 2012 (4,5% للمصارف في المنطقة العربية)، كما ازدادت المؤونات المكوّنة لتغطية الديون المشكوك بتحصيلها إلى 75,0% مقابل 74,7% في نهاية العامين المذكورين على التوالي (89,7% للمصارف في المنطقة العربية).

في المقابل، ارتفعت قليلاً درجة تعرّض المصارف للمخاطر السيادية في العام 2013، بحيث بلغت حصّة تسليفات المصارف للقطاع العام وودائعها لدى مصرف لبنان 55,8% من إجمالي التوظيفات في نهاية العام المذكور مقابل 55,1% في نهاية العام 2012. والجدير ذكره أنّ جزءاً لا بأس به (حوالي 51%) من التوظيف لدى القطاع العام هو بالعملة الوطنية بحيث ينتفي عملياً خطر عدم تسديده. أما التوظيفات بالعملات الأجنبية، فهي في جزء كبير منها لدى مصرف لبنان، الذي يعيد بدوره توظيفها خارجياً في أدوات قليلة المخاطر ومرتفعة السيولة قد تكون مشابهة لموجودات المصارف في الخارج. في حين عرف التصنيف السيادي للدولة اللبنانية بعض التراجع في العام 2013، إذ خفّضت وكالة ستاندرد اند بورز تصنيف لبنان من B إلى -B في تشرين الثاني 2013 مع آفاق "سلبية" قبل أن تعود وترفعها إلى "مستقرّة" في نيسان 2014. من جهة أخرى، أبقت كلّ من وكالتَيْ موديز وفيتش تصنيف سندات الحكومة اللبنانية على حالها في العام 2013، غير أنّها خفّضت الآفاق من "مستقرّة" إلى "سلبيّة". علماً أنّ الدولة اللبنانية لم تعرف يوماً تخلّفاً عن الدفع، كما أنّ سندات اليوروبندز هي في جزء كبير منها محمولة من جهات مقيمة مسؤولة، ما يخفّف من مخاطر عدم السداد.

5-3 وطبعاً، تتحكّم المصارف إلى حدّ كبير بمخاطر الإقراض التي تقع تقليدياً في صلب العمل المصرفي. فهي تملك قاعدة معلومات مهمّة، متزايدة ومحدَّثة عن زبائنها وعن القطاعات التي تعمل فيها، ما يمكّنها من درس ملفات العملاء بمزيد من العمق قبل منح التسليفات، وتعزّز دور وحدات إدارة المخاطر، وتأخذ الضمانات الكافية على تسليفاتها، وتقوم بتصنيفها دورياً بحسب تعليمات السلطات النقدية والرقابية وبتكوين المؤونات اللازمة عليها حسب تصنيفها، بحيث تغطّى القروض الرديئة بالمؤونات على نحو كامل وتُدرج خارج الميزانية. كما تلتزم المصارف بالمعايير الاحترازية المتعلّقة بالتسليفات لمقترض واحد وتلك الممنوحة للجهات المقرّبة، من أفراد وشركات. كما أن السلطات الرقابية وضعت حدّاً أقصى للتسليفات الممكن منحها للجهات المقرّبة. بالإضافة إلى ذلك، تطلب إدارات المصارف من المؤسسات الكبيرة ومن كبار المقترضين توفير ميزانيات مدقّقة، من جهة، وضمانات مقبولة، من جهة ثانية، خصوصاً في ما يعود للتسليفات غير المغطّاة بأيّة ضمانات والتي تقارب حصّتها 29% من إجمالي محفظة التسليف للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم.

مخاطر السيولة

6-3 يتمتّع القطاع المصرفي اللبناني بمعدّلات سيولة مرتفعة، سواء بالليرة أو بالعملات الأجنبية ما يُبقي مخاطر السيولة تحت السيطرة، بدرجة كبيرة. فالمصارف تعتمد منذ سنوات استراتيجية تأمين حدّ أدنى من السيولة، بالليرة وبشكل خاص بالعملات الأجنبية، حرصاً على تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي والمحافظة عليها لا سيّما في حال حصول أيّ تطوّرات سلبية يقتضي التعامل معها بسرعة. وقد برهنت هذه الاستراتيجية عن فعاليّتها في تجاوز أزمات عدّة، ورسّخت الثقة بالقطاع وساهمت في المحافظة على الاستقرار النقدي. وبلغ معدّل السيولة الاجمالية بالليرة وبالعملات الأجنبية، أي الموفورات ومحفظة سندات الخزينة بالليرة وبالعملات الأجنبية لأقلّ من سنة والموجودات الخارجية من دون التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، أكثر من 56% من الودائع الإجمالية والالتزامات الأخرى في نهاية العام 2013 مقابل حوالي 58% في نهاية العام 2012، وهي الأعلى في المنطقة. كما يبلغ معدّل السيولة الأولية بالعملات الأجنبية (الودائع لدى مصرف لبنان ولدى المصارف في الخارج) حوالي 44% من الودائع والإلتزامات بهذه العملات، علماً أنّ هذا المستوى المرتفع يُعتبر ضرورياً لإدارة سليمة للودائع بالعملات الأجنبية في غياب المقرض في المقام الأخير.

مخاطر الملاءة

7-3 يتمتّع القطاع المصرفي اللبناني بمستويات ملاءة مرتفعة بأفضل مقاييس الصناعة المصرفية العالمية ومنها بازل، إذ بلغ معدّل الملاءة لديه (Total Capital/Risk Weighted Assets) حوالي 12,2% في نهاية حزيران 2013، مقابل حدّ أدنى قدره 10,5% مُقترح بموجب بازل 3، وذلك بحسب السلطات النقدية والرقابية. ويواكب الجهاز المصرفي دوماً التنظيمات والتدابير الجديدة المطروحة على الصعيد العالمي، والتي أصبحت أكثر تشدّداً مع رفع مستوى الجودة والشفافية في قاعدة رأس المال وتعزيز درجة تغطية المخاطر وضبط عملية الإفراط في الاستدانة، أو نسبة الدين في الموارد المصرفية وغيرها من الأمور، مع الإشارة إلى أنّ لجنة بازل تترك للسلطات النقدية المحليّة هامشاً مهمّاً لتقدير ما يلائم السوق المحليّة.

8-3 وترى السلطات النقدية أنّ القطاع المصرفي اللبناني لن يواجه مصاعب ترتبط بتطبيق مقرّرات بازل 3. وقد طلب المصرف المركزي من المصارف من خلال التعميم الوسيط رقم 282 الوصول إلى معدّل 12% (الأموال الخاصة الإجمالية/مجموع الموجودات المرجّحة) في نهاية العام 2015، علماً أنّ اتفاقية بازل الثالثة تعطي مهلة للوصول إلى معدّل 10,5% حتى العام 2019. كما ترى السلطات النقدية أنّه سيتمّ التوصّل إلى هذه النسب من خلال إعادة ضخّ جزء من الأرباح في الأموال الخاصّة ومن خلال إصدار الأسهم، ما يؤدّي إلى تقوية الأموال الخاصّة الأساسيّة، وهذا ما كان يحصل في السنوات الأخيرة الماضية.

مخاطر السمعة

9-3 منذ سنوات طويلة، يبذل كلّ من المصرف المركزي والمصارف العاملة في لبنان جهوداً كبيرة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتزام لبنان بالمعايير الدولية ذات الصلة. وبطبيعة الحال، تكثّفت هذه الجهود في السنوات القليلة الماضية، مع التشدّد في تطبيق العقوبات التي فرضتها الولايات المتّحدة والإتحاد الأوروبي على سورية وايران.

9-3-1 ومن بين الإجراءات الأخيرة التي اتّخذها المصرف المركزي، نذكر إصداره تعاميم عدّة ركّزت على تنظيم مهنة الصيرفة في لبنان، وتعميماً هامّاً تحت رقم 2012/126 يختصّ بعلاقة المصارف بالمراسلين حيث طلب من المصارف الإطّلاع الكامل على القوانين والأنظمة والإجراءات والعقوبات والتقييدات المقرّرة من قبل المنظمات الدولية أو من قبل السلطات السيادية في دول المصارف المراسلة والتعامل معها وفقها. كما أصدر المصرف المركزي في مطلع العام 2013 تعميماً هامّاً يحمل الرقم 2013/128 ويتعلّق بإنشاء دائرة امتثال Compliance Department لدى كلّ مصرف.

9-3-2 كذلك، تتعامل المصارف على نحو جدّي وواعٍ ومسؤول مع موضوع مكافحة تبييض الأموال والعقوبات الدولية المفروضة على ايران وسورية، غير تلك الصادرة عن الأمم المتّحدة التي يلتزم بها لبنان طبعاً، وذلك بهدف حماية القطاع المصرفي.
وثمّة تركيز من قبل إدارات المصارف على خضوع موظفيها بشكل دائم ومكثّف لدورات تدريبية من تنظيم المصرف المركزي، وجمعية المصارف، والمصارف ذاتها، تغطّي القوانين والأنظمة وأيضاً المعايير والتطوّرات العالمية المتعلّقة بموضوع مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، من أجل الوصول إلى مستوى أعلى من الثقافة والتقنية والإحترافية في العمل المصرفي.
في الإطار ذاته، وبقرار من لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال في جمعية المصارف، عُقد في تموز 2013 وفي نيسان 2014 لقاءان موسّعان لمسؤولي دوائر الإمتثال في المصارف العاملة في لبنان Compliance General Meeting، حيث تمّ التباحث في مواضيع مكافحة تبييض الأموال والقانون الأميركي للإمتثال الضريبي FATCA والعلاقة مع المصارف المراسلة، إضافة إلى مواضيع أخرى. كما نظّمت جمعية مصارف لبنان لقاءات متعدّدة دعت إليها مديري وموظّفي دوائر الإمتثال، منها لقاء مع مساعد وزير الخزانة الأميركية في تشرين الثاني 2013، ولقاء بدعوة من مصرف سيتي بنك في الشهر ذاته.
من ناحية أخرى، أعدّت شركة ديلويت Deloitte، بطلب من جمعية المصارف، دليلَيْ "السياسات والإجراءات" في موضوعَيْ مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من جهة، وقانون الإمتثال الضريبي الأميركي من جهة ثانية، بالتعاون الوثيق مع لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال في الجمعية وتمّ توزيع الدليلَيْن المذكورَيْن على جميع المصارف العاملة في لبنان في تشرين الثاني 2013.

على صعيد آخر، نشير إلى التحرّكات أو الإتصالات التي قامت بها جمعية مصارف لبنان والمصارف في عدد من الدول ذات الأهميّة الكبيرة بالنسبة إلى القطاع المصرفي (الولايات المتحدة، فرنسا،...)، من خلال اجتماعات مع مسؤولين رسميّين ومصرفيّين، رفيعي المستوى، وعبر تنظيم "يوم المصارف اللبنانية"، وذلك بهدف تحسين سمعة القطاع المصرفي اللبناني وصورته في الخارج، من دون أن ننسى الجهود التي تقوم بها المصارف من خلال اللجان النيابية من أجل إقرار القوانين ذات الصلة.

وفي إطار التعاون مع المنظّمات الدولية، نذكر أنّه تمّ استعراض مجالات التعاون الممكنة بين كلّ من منظّمة الإنتربول، و"مؤسسة الإنتربول من أجل عالم أكثر أماناً"، والقطاع المصرفي اللبناني، في سبيل تعزيز مكافحة الجرائم المنظّمة، ولا سيّما الجرائم المالية كتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك خلال اجتماع عمل عُقد في جمعية المصارف في كانون الثاني 2014.

9-3-3 أخيراً، لا بدّ من التذكير بوجود ثلاثة مشاريع قوانين هامّة في أدراج مجلس النواب، تتعلّق أولاً بتعديل قانون مكافحة تبييض الأموال رقم 2001/318، وثانياً بالتصريح عن نقل الأموال عبر الحدود، وثالثاً بتبادل المعلومات الضريبية، ومن شأن إقرار هذه المشاريع أن يسهم في تعزيز قدرات لبنان في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

رابعاً- الأداء المصرفي

1-4 في العام 2013، ارتفعت الأرباح الصافية للمصارف العاملة في لبنان بحوالي 4,9% قياساً على العام 2012، في ظلّ بيئة العمل والظروف الصعبة التي أحاطت بها في الداخل والتطورات في الدول المجاورة. وقد بلغت قيمة الأرباح الصافية المحقّقة في فروع لبنان 2471 مليار ليرة (ما يعادل 1639 مليون دولار أميركي) في العام 2013 مقابل 2356 مليار ليرة (أي ما يوازي 1563 مليون دولار أميركي) في العام 2012، شأنها تقريباً في العام 2011.

2-4 ونظراً لارتفاع أرباح المصارف في العام 2013 بنسبة أدنى من نسبة ارتفاع إجمالي موجوداتها (8,5%) ونسبة زيادة أموالها الخاصة الأساسيّة (9,6%)، فقد انخفض **العائد على متوسط حقوق المساهمين(ROAE)** من 13,15% في العام 2012 إلى 12,23% في العام 2013، كما انخفض **العائد على متوسط الموجودات (ROAA)** من 1,04% إلى 1,01% في التاريخَيْن المذكورَيْن. ويماثل كلّ من العائد على الأموال الخاصة والمردود على متوسط التوظيفات لدى المصارف في لبنان المتوسط العالمي بينما يقلّ عنه في الدول العربية والناشئة. وعلى سبيل المقارنة، فقد بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 12,09% والعائد على متوسط الموجودات 1,59% لدى المصارف العربية المئة والاثنين وسبعين الأولى في العام 2013.

3-4 كما ارتفعت نسبة الكلفة إلى المردود بشكل محدود من 52,1% في العام 2012 إلى 52,5% في العام 2013. فرغم ارتفاع الناتج المصرفي الصافي بحوالي 5,8% والذي ساعد في تحقيقه انخفاض صافي المؤونات على الديون المشكوك بتحصيلها، فإن الكلفة المتضمّنة مجموع أعباء المستخدمين والأعباء الإدارية والعمومية وأعباء الاستثمار العامة الأخرى ازدادت بنسبة 6,5%. ويجدر القول بأن المصارف عمدت في العام 2012 إلى تكوين مؤونات إضافية بسبب الأوضاع الاقتصادية والمحلية والمخاطر التي طالت زبائنها في الدول المجاورة. وقد تمّت مراجعة صافي المؤونات على القروض المشكوك بتحصيلها وتخفيضها في العام 2013.

حسابات النتيجة في القطاع المصرفي (مليار ليرة)

	2012	2013
1- الفوائد المقبوضة	11926	12711
2- الفوائد المدفوعة	7881	8422
3- هامش الفائدة (1)-(2)	**4045**	**4289**
4- صافي المؤونات	274	166
5- صافي الفوائد المقبوضة (3)-(4) أو الناتج المصرفي الصافي	**3771**	**4123**
6- صافي العمولات والإيرادات الأخرى	2076	2061
7- الناتج المالي الصافي (5)+(6)	**5847**	**6184**
8- الأعباء الإدارية والعمومية والتشغيلية الأخرى	3047	3245
9- النتيجة العادية قبل الضريبة (7)-(8)	2800	2939
10- إيرادات صافية استثنائية	4	-4
11- الضريبة على الأرباح	448	464
12- الأرباح الصافية (9) + (10) -(11)	**2356**	**2471**

المصدر: مصرف لبنان

4-4 ويفصّل الجدول أدناه تطور الإيرادات بين العامَيْن 2012 و2013. فقد ارتفع مجموعها من 14006 مليارات ليرة إلى 14768 ملياراً على التوالي، مسجّلاً بذلك زيادة قيمتها 762 مليار ليرة ونسبتُها 5,4% (+8,9% في العام 2012). ونتج ذلك من ارتفاع الفوائد المقبوضة بنسبة 6,6% (8,9% في العام 2012) مقابل انخفاض الإيرادات الأخرى وصافي العمولات بنسبة 1,1% (+21% في العام 2012). وارتبطت الزيادة في الفوائد المقبوضة بزيادة كلّ من التسليفات للقطاع الخاص والاستثمارات بالأدوات المالية السيادية – من سندات خزينة وشهادات إيداع بالعملة الوطنية وبالدولار الأميركي – وغير السيادية، علماً أن الفوائد في سوق بيروت كانت مستقرّة على العموم، كما أن الفائدة العالمية بقيت عند مستوياتها المتدنّية جداً. كما أتى الاستقرار أو التراجع البسيط في صافي العمولات انسجاماً مع نشاط بنود خارج الميزانية وغيرها من الخدمات المصرفية المنتجة للعمولات، علماً أن الارتفاع الاستثنائي لصافي العمولات في السنة السابقة تأثّر إلى حدّ ما بإعادة النظر في لائحة الشروط المصرفية التي توصي بها جمعية مصارف لبنان. وعليه، عادت حصة الفوائد المقبوضة لترتفع بشكل بسيط من 85,1% من إجمالي الإيرادات في العام 2012 إلى 86,1% في العام 2013. ولربّما المقارنة الأهم هي أن حصة صافي الفوائد المقبوضة من الناتج المالي الصافي ارتفعت من 64,5% إلى 66,7% في هذين العامَيْن على التوالي لتنخفض بالتالي حصة صافي العمولات والإيرادات الأخرى من 35,5% إلى 33,3% في العامَيْن المشار إليهما تباعاً، من دون أن يتعارض ذلك مع اهتمام المصارف المتزايد بتنويع الخدمات، ومنها تعزيز الصيرفة الخاصة، كالعمليات بالتجزئة وخدمات أسواق رأس المال والخدمات الاستشارية وتمويل التجارة وعمليات أخرى خارج الميزانية، لتجني دخلاً مرادفاً من غير الفوائد على شكل رسوم وعمولات.

توزّع الإيرادات (مليار ليرة)

	2012	2013	التغيّر (%) 2013-2012
فوائد مقبوضة	11926	12711	+6,6
صافي العمولات والإيرادات الأخرى (استثمارية وغير استثمارية)	2080	2057	-1,1
مجموع الإيرادات	**14006**	**14768**	**+5,4**

المصدر: مصرف لبنان

5-4 ويفصّل الجدول التالي تطور النفقات وتوزّعها بين العامَيْن 2012 و2013. فقد ارتفع مجموعها من 11650 مليار ليرة إلى 12297 ملياراً، أي بما قيمته 647 مليار ليرة ونسبتُه 5,6% (+13,1% في العام 2012).

توزّع النفقات (مليار ليرة)

	2012	2013	التغيّر (%) 2013-2012
فوائد مدفوعة	7881	8422	+6,9
صافي المؤونات	274	166	-39,4
الأعباء التشغيلية والإدارية	3047	3245	+6,5
منها: أعباء الموظّفين	1668	1750	+4,9
الضريبة على الأرباح	448	464	+3,6
مجموع النفقات	**11650**	**12297**	**+5,6**

المصدر: مصرف لبنان

لقد ازدادت الفوائد المدفوعة بنسبة 6,9% في العام 2013 بالمقارنة مع زيادة بنسبة 9,4% في العام 2012، متجاوزةً بذلك نسبة الزيادة في الفوائد المقبوضة. وارتبط ذلك بزيادة حجم الودائع بنسبة قاربت 9% مترافقة مع استقرار نسبي في متوسط معدلات الفائدة الدائنة، بالإضافة إلى بقاء الفائدة المدفوعة على ودائع القطاع المالي غير المقيم عند مستويات منخفضة.

وتراجع صافي المؤونات على القروض والتسليفات من 274 مليار ليرة في العام 2012 إلى 166 ملياراً في العام 2013، ما يعني أن المصارف خفّضت حجم المؤونات التي تكوّنها تحوّطاً للمخاطر كما سبق وأشرنا.

وارتفعت الأعباء الإدارية والعمومية الأخرى بنسبة 6,5% في العام 2013. وتأتّى ذلك في جزء منه من زيادة أعباء المستخدمين (+4,9%)، والتي ارتبطت بارتفاع عدد الموظفين في القطاع (+500 شخص) والزيادة السنوية والتقديمات التي تمنحها المصارف للعاملين لديها بموجب عقد العمل الجماعي. يُذكر أن زيادة الأعباء التشغيلية الأخرى التي تتحمّلها المصارف تصبّ في خانة عمليات التحديث والتطوير المطلوبة لمجاراة العمل المصرفي العالمي، وقد ازدادت بدورها بنسبة 8,4%. أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن أعباء المستخدمين كانت قد ارتفعت بنسبة 13,4% في العام 2012 بفعل زيادة الحدّ الأدنى للأجور وغلاء المعيشة ابتداءً من شهر شباط ، كما ازدادت أعباء الاستثمار العامة الأخرى بنسبة 23,5%. وارتفعت قيمة الضريبة على الأرباح بنسبة 3,6% في العام 2013 لتصل إلى 464 مليار ليرة مقابل 448 ملياراً في العام 2012، بحيث شكّلت حوالي 16% من الربح الصافي قبل الضريبة.



05

القسـم الخامس: جداول احصائية

جداول احصائية

جدول رقم 1
مؤشرات اقتصادية رئيسية

	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار ل.ل)	52974	57300	60419	64778	68721
معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلّي الاجمالي(%)	10,3	8,0	2,0	2,5	2,5
معدّل التضخّم GDP deflator (%)	10,5	0,2	3,4	4,6	3,5
متوسط المؤشر الاقتصادي العام (متوسط 1993 = 100)*	225,9	249,5	255,7	256,6	264,7
التغيرات بالنسبة للسنة السابقة(%)	-	10,4	2,5	0,4	3,2
عجز الميزان التجاري (تراكمي- مليون د.أ.)	12758	13711	15893	16797	17292
تغيرات في الموجودات الخارجية الصافية (تراكمي- مليون د.أ.)	7899	3325	(1996)	(1537)	(1128)
منها: مصرف لبنان	8693	3201	2271	581	1846
القطاع المالي	(794)	124	(4267)	(2118)	(2974)

المصادر: حسابات لبنان الاقتصادية - مديرية الإحصاء المركزي - مصرف لبنان- المركز الآلي الجمركي.
* المؤشر الإقتصادي العام Coincident Indicator الصادر عن مصرف لبنان.
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم 2
الوضع النقدي (نهاية الفترة ، بمليارات الليرات)

	2009	2010	2011	2012	2013
أوراق نقدية متداولة	2383	2713	2891	3213	3407
ودائع تحت الطلب بالليرة	2457	3015	3247	3890	4213
(م 1) = السيولة الجاهزة بالليرة	**4840**	**5728**	**6138**	**7104**	**7620**
ودائع الادخار بالليرة	46650	53674	52505	57973	61129
(م 2) = (م 1)+ ودائع الإدخار بالليرة	**51490**	**59402**	**58643**	**65077**	**68749**
ودائع بالعملات الاجنبية	72229	79293	87640	91402	98499
سندات دين بالعملات الأجنبية (Bonds)	13	215	293	318	323
(م 3) = (م 2)+ ودائع بالعملات الأجنبية + سندات دين بالعملات الأجنبية	**123732**	**138910**	**146576**	**156797**	**167571**
عناصر التغطية :					
ديون صافية على الخارج	57121	66536	65464	64437	56556
ديون صافية على القطاع العام	47492	48878	50909	54596	59568
فروقات قطع	(6760)	(11170)	(13285)	(14708)	(8426)
ديون على القطاع الخاص	38447	47829	54164	59690	65949
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	(12568)	(13163)	(10676)	(7219)	(6076)
المجموع	**123732**	**138910**	**146576**	**156797**	**167571**

المصدر: مصرف لبنان

( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم 3
الماليّة العامة (بمليارات الليرات) المقبوضات والمدفوعات الإجمالية الفعلية

	2009	2010	2011	2012	2013
المقبوضات الإجماليّة	**12705**	**12684**	**14070**	**14164**	**14201**
إيرادات الموازنة	12036	12018	13353	13473	13385
منها: الضريبة	8967	9976	9885	10187	10116
النسبة من المقبوضات الإجمالية (%)	70,6	78,7	70,3	71,9	71,2
مقبوضات الخزينة	669	666	718	691	816
المدفوعات الإجماليّة	**17167**	**17047**	**17600**	**20081**	**20563**
نفقات الموازنة*	15287	15187	16022	15306	16058
منها: رواتب وأجور وتقديمات وتعويضات	4936	5066	5533	6723	6473
النسبة من المدفوعات الإجمالية (%)	28,8	29,7	31,4	33,5	31,5
خدمة الدين العام	6087	6218	6034	5752	6000
النسبة من المدفوعات الإجمالية (%)	35,5	36,5	34,3	28,6	29,2
نفقات أخرى	4264	3903	4455	2831	3585
النسبة من المدفوعات الإجمالية (%)	24,8	22,9	25,3	14,1	17,4
مدفوعات الخزينة*	1880	1860	1578	4776	4505
العجز العام	**4462**	**4363**	**3530**	**5917**	**6362**
الرصيد الأوّلي:	**+1625**	**+1855**	**+2505**	**-166**	**-361**
الفائض (+)؛ العجز (-)					

نسب مئوية

	2009	2010	2011	2012	2013
العجز العام/المدفوعات الإجمالية	25,99	25,59	20,06	29,47	30,94
العجز العام/الناتج المحلّي الإجمالي	8,42	7,61	5,84	9,13	9,26
المقبوضات الإجمالية/الناتج المحلّي الإجمالي	23,98	22,14	23,29	21,87	20,66
المدفوعات الإجمالية/الناتج المحلي الإجمالي	32,41	29,75	29,13	31,00	29,92
خدمة الدين/الناتج المحلّي الإجمالي	11,49	10,85	9,99	8,88	8,73
المدفوعات ناقص خدمة الدين/الناتج المحلي الإجمالي	20,92	18,90	19,14	22,12	21,19
خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية	47,91	49,02	42,89	40,61	42,25

المصدر: وزارة الماليّة.

*منذ العام 2009 ، باتت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان تدخل ضمن نفقات الموازنة وليس مدفوعات الخزينة.
وبلغت قيمتها 1797 ملياراً في العام 2010 و 2626 مليار ليرة في العام 2011 و 3408 مليارات ليرة في العام 2012.
و 3056 مليار ليرة في العام 2013.

جدول رقم 4
تطور الدين العام (نهاية الفترة)

	2009	2010	2011	2012	2013
1- الدين العام الاجمالي	**77112**	**79298**	**80887**	**86959**	**95696**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)	-	2,8	2,0	7,5	10,0
2- الدين بالليرة اللبنانية	**44973**	**48255**	**49340**	**50198**	**56312**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)	-	7,3	2,2	1,7	12,2
أ- مصرف لبنان	10334	13130	16374	15049	17171
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)	-	27,1	24,7	(8,1)	14,1
ب- المصارف	27286	27214	25177	27267	29905
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)	-	(0,3)	(7.5)	8,3	9,7
ج- القطاع غير المصرفي	7353	7911	7789	7882	9236
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)	-	7,6	(1,5)	1,2	17,2
3- الدين بالعملات الأجنبية	**32139**	**31043**	**31547**	**36761**	**39384**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)	-	(3,4)	1,6	16,5	7,1
4- ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي	10522	11419	10984	12916	15495
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)	-	8,5	(3,8)	17,6	20,0

	2009	2010	2011	2012	2013
1- الدين العام الاجمالي	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)					
2- الدين بالليرة اللبنانية	**58,3**	**60,9**	**61,0**	**57,7**	**58,8**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)					
أ- مصرف لبنان	13,4	16,6	20,2	17,3	17,9
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)					
ب- المصارف	35,4	34,3	31,1	31,4	31,3
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)					
ج- القطاع غير المصرفي	9,5	10,0	9,6	9,1	9,7
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)					
3- الدين بالعملات الأجنبية	**41,7**	**39,1**	**39,0**	**42,3**	**41,2**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)					

المصدر: مصرف لبنان

( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم 5
التطور السنوي لمحفظة سندات الخزينة اللبنانية بالليرة (نهاية الفترة)

	القيمة (مليار ليرة)										اجمالي المحفظة (مليار ليرة)	متوسط الفائدة المثقّل * (%)	متوسط الأجل المثقّل * أيام
	3 أشهر	6 أشهر	12 شهراً	24 شهراً	36 شهراً	60 شهراً	84 شهراً	96 شهراً	120 شهراً	144 شهراً			
2009	153	1531	2141	2989	31908	5036					43758	8,53	582
2010	76	2141	2030	3398	30782	7310	1500				47237	7,60	623
2011	127	1581	911	3972	22129	11779	7885				48384	6,83	955
2012	316	1324	987	4208	18292	12162	8978	1916	1151		49334	6,54	1.105
2013	166	946	1035	2131	20942	11747	10219	1982	2844	3373	55385	6,86	1274

مصدر المعلومات الاولية : مصرف لبنان
* جرى التثقيل على أساس حصة كل فئة من مجموع المحفظة.

جدول رقم 6
تطوّر أسعار صرف بعض العملات الاجنبية والعربية إزاء الليرة اللبنانية

بالليرات اللبنانية	2009	2010	2011	2012	2013
السعر في نهاية الفترة					
الدولار الأميركي	1507,50	1507,50	1507,50	1507,50	1507,50
الليرة الاسترلينية	2389,24	2326,83	2324,87	2424,96	2482,55
الفرنك السويسري	1451,33	1604,41	1602,87	1645,38	1690,97
اليورو	2159,95	1997,44	1948,59	1987,79	2074,77
الين الياباني	16,34	18,46	19,45	17,54	14,33
الليرة السورية	32,95	32,06	27,05	19,69	10,64
الريال السعودي	401,97	401,99	401,98	401,94	401,94
الدينار الكويتي	5247,13	5351,44	5409,04	5353,34	5341,96
السعر الوسطي للفترة					
الدولار الأميركي	1507,50	1507,50	1507,50	1507,50	1507,50
الليرة الاسترلينية	2358,42	2329,37	2417,13	2389,16	2468,74
الفرنك السويسري	1391,32	1448,74	1707,17	1607,05	1686,29
اليورو	2101,14	1998,67	2099,34	1937,32	2065,00
الين الياباني	16,15	17,21	18,93	18,91	14,58
الليرة السورية	32,24	32,43	31,37	23,46	10,69
الريال السعودي	401,96	401,97	401,97	401,97	401,95
الدينار الكويتي	5228,40	5253,23	5454,95	5381,21	5335,06

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم 7 : متوسط معدلات الفوائد في المصارف التجارية

	معدلات الفائدة على الليرة		معدلات الفائدة على الدولار		متوسط الفائدة المثقلة على القروض بين المصارف بالليرة	معدل الليبور 3 أشهر على الدولار الاميركي
	المدينة	الدائنة	المدينة	الدائنة		
كانون الأول -2009	9,04	6,75	7,28	3,05	3,02	0,25
كانون الأول -2010	7,91	5,68	6,74	2,80	2,75	0,30
كانون الأول -2011	7,38	5,63	7,02	2,83	2,75	0,56
كانون الثاني -2012	7,19	5,6	6,99	2,87	2,75	0,57
شباط -2012	7,07	5,47	7,13	2,87	2,75	0,50
آذار -2012	7,16	5,46	7,06	2,83	2,76	0,47
نيسان -2012	7,49	5,42	7,10	2,84	2,78	0,46
أيار -2012	7,34	5,49	7,12	2,83	2,75	0,47
حزيران -2012	7,44	5,45	7,15	2,78	2,75	0,47
تموز -2012	7,24	5,45	7,19	2,84	2,75	0,45
آب -2012	7,27	5,51	7,26	2,84	2,75	0,43
أيلول -2012	7,3	5,43	7,16	2,83	2,75	0,39
تشرين الأول -2012	7,31	5,43	7,15	2,87	3,03	0,33
تشرين الثاني -2012	7,11	5,38	7,09	2,85	2,75	0,31
كانون الأول -2012	7,07	5,41	6,87	2,86	2,76	0,31
كانون الثاني -2013	7,32	5,43	6,98	2,88	2,75	0,30
شباط -2013	7,47	5,46	7,05	2,94	2,75	0,29
آذار -2013	7,28	5,44	6,95	2,97	2,79	0,28
نيسان -2013	7,27	5,43	6,90	2,97	2,78	0,28
أيار -2013	7,35	5,49	6,97	2,90	2,77	0,27
حزيران -2013	7,87	5,39	6,97	2,86	3,85	0,27
تموز -2013	7,13	5,43	7,02	2,89	2,75	0,27
آب -2013	7,24	5,47	7,16	2,91	2,75	0,26
أيلول -2013	7,36	5,37	6,95	2,91	2,76	0,25
تشرين الأول -2013	7,59	5,44	6,85	2,94	2,77	0,24
تشرين الثاني -2013	7,01	5,47	6,88	2,97	2,75	0,24
كانون الأول -2013	7,29	5,44	6,88	2,95	2,75	0,24

المصادر: مصرف لبنان، شركة لبنان المالية

جدول رقم 8
الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية

	2009	2010	2011	2012	2013
الموجودات					
الموفورات	**53575**	**61154**	**71535**	**79604**	**82533**
أوراق نقدية	347	375	392	425	576
ودائع لدى مصرف لبنان	53228	60778	71143	79179	81957
ديون على القطاع الخاص المقيم	**36570**	**45702**	**51594**	**57052**	**62565**
بالليرات اللبنانية	6838	10382	12820	14653	16757
بالعملات الأجنبية	29733	35320	38774	42399	45808
ديون على القطاع العام	**43812**	**44192**	**44055**	**46930**	**56786**
منها: سندات بالليرة	26271	26489	24849	27107	30114
سندات بالعملات	17435	17626	19100	19720	26544
ديون مختلفة	105	77	106	104	128
موجودات خارجية	**35698**	**38784**	**38436**	**39447**	**40137**
ديون على القطاع الخاص غير المقيم	6204	6954	7764	8452	8862
ديون على مصارف غير مقيمة	22643	23885	22054	21702	21041
موجودات خارجية أخرى	6850	7945	8618	9293	10235
القيم الثابتة	**3783**	**4188**	**5131**	**5566**	**5921**
موجودات غير مصنفة	**303**	**335**	**1166**	**363**	**526**
المجموع	**173740**	**194355**	**211918**	**228963**	**248468**


يتبع

	2009	2010	2011	2012	2013
المطلوبات					
ودائع القطاع الخاص المقيم	**119383**	**133744**	**142385**	**152124**	**162396**
ودائع تحت الطلب بالليرة	2410	2951	3201	3808	4144
ودائع أخرى بالليرة	45328	52086	52188	57491	60328
ودائع بالعملات الأجنبية	71645	78707	86997	90825	97924
ودائع القطاع العام	**1590**	**2107**	**2999**	**4008**	**4463**
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	**24984**	**27866**	**32054**	**36311**	**42934**
بالليرات اللبنانية	3572	4374	4057	4997	5063
بالعملات الأجنبية	21412	23492	27997	31314	37871
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	**6935**	**6785**	**8764**	**8897**	**7555**
سندات دين	**143**	**412**	**661**	**396**	**398**
الأموال الخاصة	**11977**	**13901**	**16162**	**19058**	**21410**
أموال خاصة أساسية	11294	13066	15327	17895	19619
أموال خاصة مساندة	683	835	834	1163	1791
مطلوبات غير مصنفة	**8728**	**9540**	**8893**	**8169**	**9312**
المجموع	**173740**	**194355**	**211918**	**228963**	**248468**

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم 9
تطور الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية وأبرز بنودها (نهاية الفترة ، مليار ليرة)

	2009	2010	2011	2012	2013
اجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم	144367	161610	174439	188435	205330
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		11,9	7,9	8,0	9,0
اجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم	42774	52656	59358	65504	71427
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		23,1	12,7	10,4	9,0
ديون على القطاع العام	43812	44192	44055	46930	56786
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		0,9	(0,3)	6,5	21,0
ديون على مصارف غير مقيمة	22643	23885	22054	21702	21041
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		5,5	(7,7)	(1,6)	(3,0)
ودائع المصارف لدى مصرف لبنان	53228	60778	71143	79179	81957
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		14,2	17,1	11,3	3,5
الاموال الخاصة	11977	13901	16162	19058	21410
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		16,1	16,3	17,9	12,3
اجمالي الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية	173740	194355	211918	228963	248468
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		11,9	9,0	8,0	8,5

المصدر : مصرف لبنان

() تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم 10
توزّع أعباء وإيرادات المصارف العاملة في لبنان

	القيمة بمليارات الليرات اللبنانية				النسبة من المجموع (%)			
	2010	2011	2012	2013	2010	2011	2012	2013
النفقات								
فوائد مدفوعة	7295	7201	7881	8422	70,0	69,9	67,6	68,5
صافي المؤونات	70	37	274	166	0,7	0,4	2,4	1,3
أعباء المستخدمين	1383	1471	1668	1750	13,3	14,3	14,3	14,2
أعباء الاستثمار العامة	1213	1117	1379	1495	11,6	10,8	11,8	12,2
ضريبة على الأرباح	453	480	448	464	4,3	4,7	3,8	3,8
المجموع	**10414**	**10306**	**11650**	**12297**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**
الايرادات								
فوائد مقبوضة	10970	10949	11926	12711	85,1	86,5	85,1	86,0
عمولات صافية مقبوضة وايرادات الاستثمار المصرفي الأخرى	1890	1716	2076	2061	14,7	13,6	14,8	14,0
ايرادات أخرى	28	-2	4	-4	0,2	0,0	0,0	0,0
المجموع	**12888**	**12663**	**14006**	**14768**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**
الأرباح الصافية	**2475**	**2357**	**2356**	**2471**				

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم 11
حسابات الأرباح والخسائر المجمّعة للمصارف العاملة في لبنان

	القيمة بمليارات الليرات اللبنانية				التغيّر السنوي (%)		
	2010	2011	2012	2013	2011-2010	2012-2011	2013-2012
1- فوائد مقبوضة	10970	10949	11926	12711	(0,2)	8,9	6,6
2- فوائد مدفوعة	7295	7201	7881	8422	(1,3)	9,4	6,9
3- هامش الفائدة (1-2)	**3675**	**3748**	**4045**	**4289**	**2,0**	**7,9**	**6,0**
4- صافي المؤونات على القروض المشكوك بتحصيلها	70	37	274	166	(47,1)	-	(39,4)
5- الناتج المصرفي الصافي (3-4)	**3605**	**3711**	**3771**	**4123**	**2,9**	**1,6**	**9,3**
6- صافي العمولات والإيرادات الأخرى (استثمارية وغير استثمارية)	1890	1716	2076	2061	(9.2)	21,0	(0,7)
7- الناتج المالي الصافي (5+6)	**5495**	**5427**	**5847**	**6184**	**(1,2)**	**7,7**	**5,8**
8- أعباء المستخدمين	1383	1471	1668	1750	6,4	13,4	4,9
9- أعباء الاستثمار العامة الأخرى	1213	1117	1379	1495	(7,9)	23,5	8,4
10- الربح الصافي قبل الضريبة (7-8-9)	**2899**	**2839**	**2800**	**2939**	**(2,1)**	**(1,4)**	**5,0**
11- إيرادات صافية استثنائية	28	(2)	4	(4)	-	-	-
12- ضريبة على الأرباح	453	480	448	464	6,0	(6,7)	3,6
13- الربح الصافي بعد الضريبة (10-12)	**2475**	**2357**	**2356**	**2471**	**(4,8)**	**(0,04)**	**4,88**

المصدر: مصرف لبنان
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم 12
تطور الودائع والتسليفات المصرفية
(نهاية الفترة)

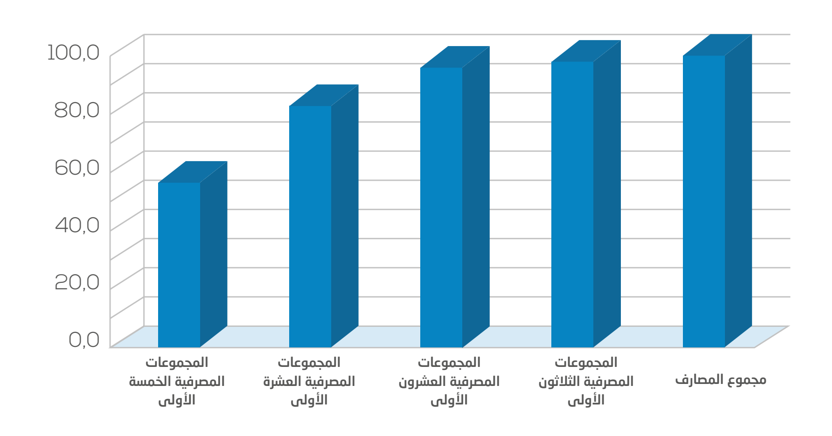
بالليرات اللبنانية (مليار ليرة)	2009	2010	2011	2012	2013
ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم	51311	59410	59445	66296	69535
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		15,8	0,1	11,5	4,9
تسليفات للقطاع الخاص المقيم	6838	10382	12820	14653	16757
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		51,8	23,5	14,3	14,4
التسليفات على الودائع %	13,3	17,5	21,6	22,1	24,1
بالعملات الاجنبية (مليون دولار أميركي)					
ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم	61729	67794	76281	81021	90080
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		9,8	12,5	6,2	11,2
تسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم	23838	28043	30871	33732	36265
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		17,6	10,1	9,3	7,5
التسليفات على الودائع %	38,6	41,4	40,5	41,6	40,3

المصدر: مصرف لبنان
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم 13
التركز المصرفي كما في نهاية العام 2012 (بالنسب المئوية)

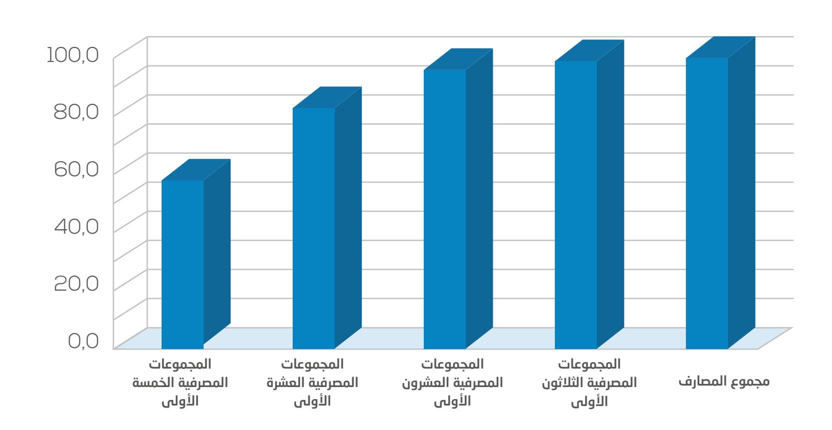
	إجمالي الموجودات	الودائع	التسليفات
المجموعات المصرفية الخمسة الأولى	56,1	56,6	55,2
المجموعات المصرفية العشرة الأولى	81,4	82,1	79,8
المجموعات المصرفية العشرون الأولى	93,0	94,2	93,8
المجموعات المصرفية الثلاثون الأولى	97,8	98,5	98,0
مجموع المصارف	**100,0**	**100,0**	**100,0**

التركز المصرفي حسب إجمالي الموجودات



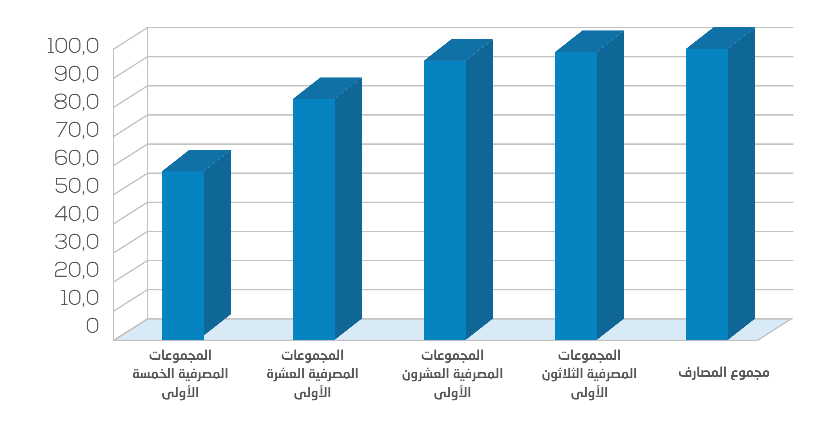
المصدر: Bilan Banques 2013

التركز المصرفي حسب إجمالي الودائع



المصدر: Bilan Banques 2013

التركز المصرفي حسب إجمالي التسليفات



المصدر: Bilan Banques 2013

جدول رقم 14
التوزع الجغرافي للودائع المصرفية
(نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المناطق	حسب المنطقة		حسب المودعين	
	كانون1- 2012	كانون1- 2013	كانون 1- 2012	كانون1- 2013
بيروت وضواحيها	69,06	69,69	48,01	47,63
جبل لبنان	13,41	13,33	17,56	17,65
البقاع	5,03	4,85	8,39	8,49
لبنان الجنوبي	6,49	6,36	11,70	11,61
لبنان الشمالي	6,01	5,78	14,34	14,62
المجموع	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**

المصدر: مصرف لبنان

التوزع الجغرافي للتسليفات المصرفية
(نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المناطق	حسب المنطقة		حسب المستفيدين	
	كانون1- 2012	كانون1- 2013	كانون 1- 2012	كانون1- 2013
بيروت وضواحيها	79,35	78,03	54,33	53,32
جبل لبنان	9,66	10,77	16,33	16,66
البقاع	2,92	2,98	6,60	6,77
لبنان الجنوبي	4,23	4,35	8,97	8,83
لبنان الشمالي	3,84	3,87	13,77	14,42
المجموع	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم 15
توزّع عدد المستفيدين من التسليفات حسب شرائحها (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

	كانون الأول 2012		كانون الأول 2013	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
دون 5 ملايين ليرة	26094	6,05	34704	7,45
بين 5 و25 مليون ليرة	243949	56,54	251618	54,05
بين 25 و100 مليون ليرة	100826	23,37	109734	23,57
بين 100 و500 مليون ليرة	48672	11,28	56435	12,12
بين 500 و1000 مليون ليرة	5066	1,17	5674	1,22
بين 1000 و5000 مليون ليرة	4876	1,13	5209	1,12
بين 5000 و10000 مليون ليرة	975	0,23	1036	0,22
فوق 10000 مليون ليرة	1027	0,24	1125	0,24
المجموع العام	**431485**	**100,0**	**465535**	**100,0**

المصدر: مصرف لبنان

توزّع قيَم التسليفات حسب شرائحها (نهاية الفترة - مليار ليرة)

	كانون الأول 2012		كانون الأول 2013	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
دون 5 ملايين ليرة	61	0,08	74	0,09
بين 5 و25 مليون ليرة	3262	4,44	3417	4,28
بين 25 و100 مليون ليرة	4774	6,49	5112	6,41
بين 100 و500 مليون ليرة	9570	13,02	11191	14,03
بين 500 و1000 مليون ليرة	3492	4,75	3899	4,89
بين 1000 و5000 مليون ليرة	10599	14,42	11180	14,01
بين 5000 و10000 مليون ليرة	6850	9,32	7244	9,08
فوق 10000 مليون ليرة	34898	47,48	37660	47,21
المجموع العام	73506	100,00	79777	100,00

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم 16
توزّع تسليفات القطاع المالي على القطاعات الاقتصادية في نهاية الفترة 2009-2013

القطاع الاقتصادي	القيمة مليار ليرة				
	2009	2010	2011	2012	2013
الزراعة	421	554	644	683	824
الصناعة	5629	6564	7445	8438	9007
المقاولات والبناء	7295	9494	10751	12267	13840
التجارة والخدمات	18178	21046	23257	25414	27501
الوساطة المالية	3878	4927	5226	5127	4316
مختلف	1606	2036	2055	2209	2082
الأفراد	10577	13723	16868	19368	22207
المجموع	**47584**	**58344**	**66246**	**73506**	**79777**

القطاع الاقتصادي	النسبة من المجموع (٪)				
	2009	2010	2011	2012	2013
الزراعة	0,88	0,95	0,97	0,93	1,03
الصناعة	11,83	11,25	11,24	11,48	11,29
المقاولات والبناء	15,33	16,27	16,23	16,69	17,35
التجارة والخدمات	38,20	36,07	35,11	34,57	34,47
الوساطة المالية	8,15	8,44	7,89	6,97	5,41
مختلف	3,38	3,49	3,10	3,01	2,61
الأفراد	22,23	23,52	25,46	26,35	27,84
المجموع	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم 17
الشيكات المتقاصّة بالليرة اللبنانية

العدد (بالآلاف)

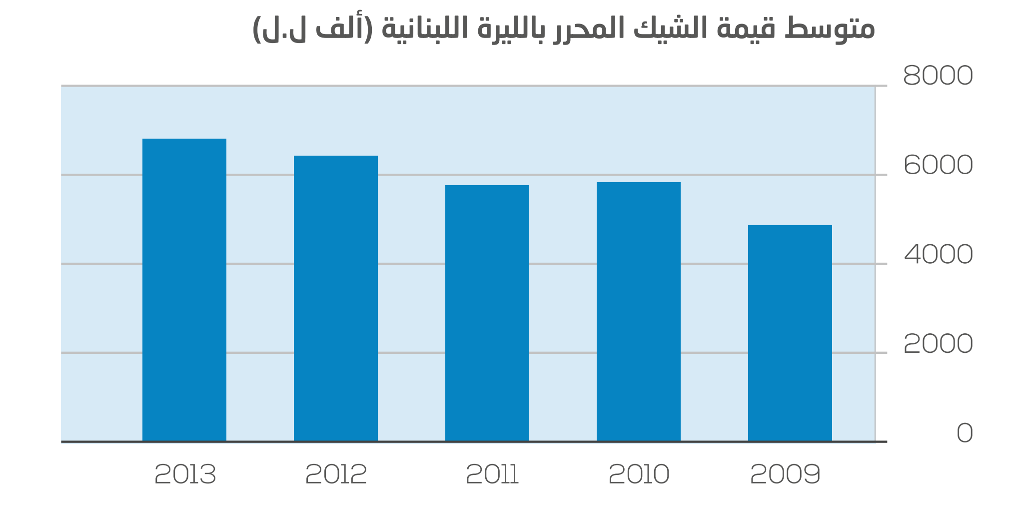
	2009	2010	2011	2012	2013
بيروت	2610	2954	3196		
جونية	272	181	181		
طرابلس	171	104	95		
صيدا	91	77	71		
زحلة	137	114	108		
صور والنبطية	102	82	72		
المجموع	**3383**	**3512**	**3723**	**3614**	**3917**

القيمة (بمليارات الليرات اللبنانية)

	2009	2010	2011	2012	2013
بيروت	14189	18375	19525		
جونية	815	593	612		
طرابلس	670	414	380		
صيدا	359	340	338		
زحلة	381	352	339		
صور والنبطية	349	300	288		
المجموع	**16763**	**20374**	**21482**	**22577**	**25699**

المصدر: مصرف لبنان

متوسط قيمة الشيك المحرر بالليرة اللبنانية (ألف ل.ل)

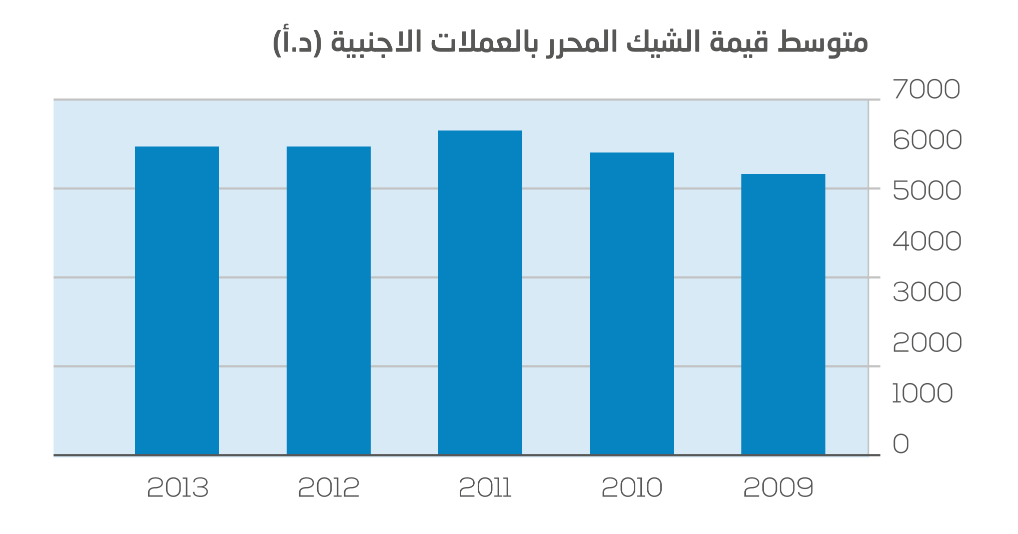


جدول رقم 18
الشيكات المتقاصّة بالعملات الأجنبية

	العدد (بالآلاف)				
	2009	2010	2011	2012	2013
بيروت	7062	8192	8297		
جونية	923	559	510		
الفروع الاخرى	859	641	536		
المجموع	**8844**	**9392**	**9343**	**9463**	**9320**

	القيمة (بملايين الدولارات الأميركية)				
	2009	2010	2011	2012	2013
بيروت	38416	49165	53308		
جونية	2833	1747	1780		
الفروع الاخرى	4027	2987	2762		
المجموع	**45276**	**53899**	**57850**	**56038**	**55321**

المصدر: مصرف لبنان

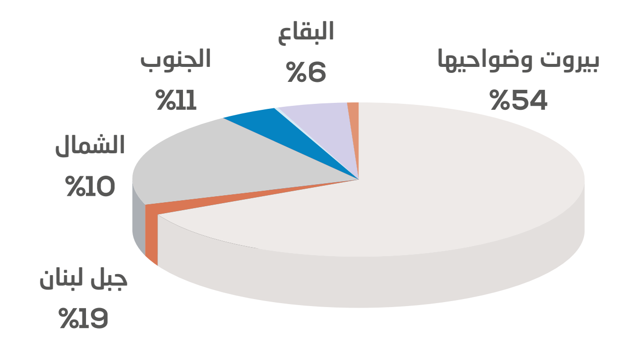


جدول رقم 19
التوزّع الجغرافي لفروع المصارف العاملة في لبنان

	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المصارف	**65**	**67**	**69**	**71**	**73**
تجارية	53	54	54	54	56
أعمال	12	13	15	17	17
عدد فروع المصارف التجارية العاملة	**885**	**912**	**948**	**962**	**985**
بيروت وضواحيها	481	495	507	514	529
جبل لبنان	160	166	178	182	187
الشمال	88	92	97	98	97
الجنوب	93	95	100	103	106
البقاع	63	64	66	65	66

المصدر: مصرف لبنان.

التوزّع الجغرافي لفروع المصارف التجارية 2013



جدول رقم 20
الانتشار المصرفي اللبناني في الخارج
لغاية 5 أيار 2014

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
فرنسبنك (سورية) ش.م.	مصرف تابع لفرنسبنك ش.م.ل.	دمشق	سورية
فرنسبنك (فرنسا) ش.م.	مصرف تابع لفرنسبنك ش.م.ل.	باريس	فرنسا
فرنسبنك (الجزائر) ش.ذ.ا	مصرف تابع لفرنسبنك ش.م.ل.	الجزائر	الجزائر
بنك المال المتحد - الخرطوم	مصرف شريك لفرنسبنك ش.م.ل.	الخرطوم	السودان
فرنسبنك ش.م. - بيلا روسيا	مصرف شريك لفرنسبنك ش.م.ل.	مينسك	بيلا روسيا
فرنسبنك ش.م.ل.	مكتب تمثيل	طرابلس الغرب	ليبيا
فرنسبنك ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
فرنسبنك ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل	فرع	بغداد	العراق
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك الشركة المصرفية العربية (SBA)	مصرف تابع للبنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.	باريس	فرنسا
له :	فرع	ليماسول	قبرص
	فرع	جنيف	سويسرا
بنك الشرق ش.م.	مصرف تابع للبنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل	دمشق	سورية
له :	فرع (3)	دمشق	سورية
	فرع	حمص	سورية
	فرع	حلب	سورية
	فرع	اللاذقية	سورية
يو أس بي بنك (USB)	مصرف تابع للبنك اللبناني للتجارة ش.م.ل	نيقوسيا	قبرص
له :	فرع (5)	نيقوسيا	قبرص
	فرع (3)	ليماسول	قبرص
	فرع (3)	بافوس	قبرص
	فرع	لارنكا	قبرص
	فرع (2)	فاما غوستا	قبرص
البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع (9)	عمان	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	إربيد	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	العقبة	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع في المنطقة الحرّة	الزرقاء	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
بلوم بنك (سويسرا) ش.م.	مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	جنيف	سويسرا
بلوم بنك فرنسا ش.م.	مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	باريس	فرنسا
له :	فرع	لندن	بريطانيا
	فرع	دبي	الإمارات العربية المتحدة
	فرع	الشارقة	الإمارات العربية المتحدة
	فرع	جبل علي	الإمارات العربية المتحدة
	فرع (3)	بوخارست	رومانيا
	فرع	كونستنتزا	رومانيا
بنك سورية والمهجر ش.م.م.	مساهمة 39% لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل	دمشق	سورية
له :	فرع (9) منها فرع مقفل مؤقتاً	دمشق	سورية
	فرع (7) منها (4) مقفل مؤقتاً	حلب	سورية
	فرع	اللاذقية	سورية
	فرع	طرطوس	سورية
	فرع (3) منها فرع مقفل مؤقتاً	حمص	سورية
	فرع (2)	حماه	سورية
	فرع	السويداء	سورية
	فرع	درعا	سورية
	فرع	القامشلي	سورية
بنك بلوم مصر ش.م.م	مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	القاهرة	مصر
له :	فرع (15)	القاهرة	مصر
	فرع (5)	الإسكندرية	مصر
	فرع	شرم الشيخ	مصر
	فرع	الغردقة	مصر
	فرع	الإسماعيلية	مصر
	فرع	المنصورة	مصر
	فرع	دمياط	مصر
	فرع	بورسعيد	مصر
	فرع	طنطا	مصر
شركة بلوم للإستثمار السعودية	مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	الرياض	المملكة العربية السعودية
بنك بلوم (قطر) ش.م.م.	مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	الدوحة	قطر
سوسيتيه جنرال قبرص	مصرف تابع لبنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل	نيقوسيا	قبرص
له:	فرع	نيقوسيا	قبرص

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
	فرع	ليماسول	قبرص
	فرع	لارناكا	قبرص
	فرع	بافوس	قبرص
سوسييتيه جنرال الأردن	مصرف تابع لبنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل	عمّان	الأردن
له:	فرع (15)	عمّان	الأردن
	فرع	العقبة	الأردن
بنك البحر المتوسط (سويسرا) ش.م.	مصرف تابع لبنك البحر المتوسط ش.م.ل.	جنيف	سويسرا
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
تي بنك (T-Bank)	مصرف تابع لبنك البحر المتوسط ش.م.ل	إسطنبول	تركيا
له:	فرع (12)	إسطنبول	تركيا
	فرع	أنقرة	تركيا
	فرع (2)	أنطاليا	تركيا
	فرع	ازمير	تركيا
	فرع	أدنا	تركيا
	فرع	بورصة	تركيا
	فرع (7)		تركيا
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك بيبلوس ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيبلوس ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
بنك بيبلوس ش.م.ل	فرع	بغداد	العراق
بنك بيبلوس ش.م.ل	فرع	البصرة	العراق
بنك بيبلوس ش.م.ل	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك بيبلوس ش.م.ل.	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك بيبلوس (أوروبا) ش.م.	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل.	بروكسيل	بلجيكا
له :	فرع	باريس	فرنسا
	فرع	لندن	بريطانيا
بنك بيبلوس إفريقيا ليمتد	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل	الخرطوم	السودان

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
له :	فرع	الخرطوم	السودان
له :	فرع	بحري	السودان
بنك بيبلوس سورية ش.م.	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل.	دمشق	سورية
له :	فرع (4) منها فرع مقفل موقتاً	دمشق	سورية
	فرع مقفل موقتاً	حمص	سورية
	فرع (2) منها فرع مقفل موقتاً	حلب	سورية
	فرع	طرطوس	سورية
	فرع	اللاذقية	سورية
	فرع	حماه	سورية
	فرع	السويداء	سورية
بنك بيبلوس أرمينيا	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل.	يريفان	أرمينيا
له :	فرع (3)	يريفان	أرمينيا
	فرع	فانادزور	أرمينيا
بنك بيبلوس جمهورية الكونغو الديموقراطية	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل.	كينشاسا	الكونغو الديموقراطية
بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.	فرع	أربيل	العراق
بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.	فرع (قيد الإنشاء)	البصرة	العراق
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	المنامة	البحرين
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
الإعتماد الدولي - سينيغال	مصرف تابع للإعتماد اللبناني ش.م.ل	دكار	سينيغال
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	مكتب تمثيل	مونتريال	كندا
بنك عوده سرادار فرنسا ش.م.	مصرف تابع لبنك عودة ش.م.ل. - مجموعة عوده سرادار	باريس	فرنسا
بنك عوده (سويسرا) ش.م.	مصرف تابع لبنك عودة ش.م.ل. - مجموعة عوده سرادار	جنيف	سويسرا
بنك عوده سورية ش.م	مصرف تابع لبنك عودة ش.م.ل. - مجموعة عوده سرادار	دمشق	سورية
له:	فرع (12) منها فرع (3) مقفل موقتا أو تمّ دمجه بفرع آخر	دمشق	سورية
	فرع (2) منها فرع تمّ دمجه بآخر	حلب	سورية
	فرع	اللاذقية	سورية
	فرع مقفل موقتاً	حمص	سورية
	فرع	طرطوس	سورية

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
	فرع	حماه	سورية
	فرع	درعا	سورية
	فرع مقفل موقتاً	دير الزور	سورية
	فرع	القامشلي	سورية
	فرع	السويداء	سورية
بنك عوده ش.م.ل	فرع (11)	عمان	الأردن
	فرع	إربيد	الأردن
	فرع	العقبة	الأردن
بنك عوده مصر ش.م.م	مصرف تابع لبنك عودة ش.م.ل.	القاهرة	مصر
له:	فرع (23)	القاهرة	مصر
	فرع (4)	الإسكندرية	مصر
	فرع (2)	الغردقة	مصر
	فرع	شرم الشيخ	مصر
	فرع	طنطا	مصر
	فرع	المنصورة	مصر
البنك الأهلي السوداني	مصرف تابع لبنك عودة ش.م.ل.	الخرطوم	السودان
له:	فرع	الخرطوم	السودان
	فرع	بحري	السودان
	فرع	عمدرمان	السودان
	فرع	ضواحي الخرطوم	السودان
بنك عودة ش.م.م.	مصرف تابع لبنك عودة ش.م.ل.	الدوحة	قطر
شركة عودة كابيتال	مصرف تابع لبنك عودة ش.م.ل.	الرياض	المملكة العربية السعودية
بنك عودة ش.م.ل.	مكتب تمثيل	أبو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
عودة كابيتال جيستيون ش.م (موناكو)	مصرف تابع لبنك عودة ش.م.ل.	موناكو	إمارة موناكو
Audi Capital Gestion sam (Monaco)			
أوديا بنك ش.م	مصرف تابع لبنك عودة ش.م.ل.	إسطنبول	تركيا
له :	فرع (17)	إسطنبول	تركيا
	فرع (4)	أنقرة	تركيا
	فرع (4)	ازمير	تركيا
	فرع (2)	بورصة	تركيا
	فرع (2)	أدنا	تركيا
	فرع	أنطاليا	تركيا

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
	فرع	بودروم	تركيا
	فرع (7)		تركيا
بنك عوده ش.م.ل	فروع قيد الإنشاء	بغداد، اربيل، البصرة	العراق
		النجف،السليمانية	
بنك بيروت ليمتد	مصرف تابع لبنك بيروت ش.م.ل.	لندن	بريطانيا
له :	فرع	فرنكفورت	ألمانيا
بنك اوف سيدني (Bank of Sydney Ltd)	مصرف تابع لبنك بيروت ش.م.ل.	سيدني	استراليا
له :	(10)	سيدني	استراليا
	فرع (5)	ميلبورن	استراليا
	فرع	أدلايد	استرالي
بنك بيروت ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيروت ش.م.ل.	فرع (2)	مسقط	سلطنة عمان
	فرع	سحر	سلطنة عمان
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	دبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	بغداد	العراق
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	طرابلس الغرب	ليبيا
جمال تراست بنك ش.م.ل	مكتب تمثيل	لندن	بريطانيا
جمال تراست بنك ش.م.ل	مكتب تمثيل	أبيدجان	شاطىء العاج
جمال تراست بنك ش.م.ل	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك بيمو ش.م.ل	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيمو السعودي الفرنسي ش.م.م.	مصرف شريك لبنك بيمو ش.م.ل.	دمشق	سورية
له :	فرع (40)		سورية
بيمو أوروبا (مصرف خاص)	مصرف شقيق لبنك بيمو ش.م.ل.	لوكسمبورغ	لوكسمبورغ
له :	فرع	باريس	فرنسا
بنك لبنان والخليج ش.م.ل.	فرع	لارنكا	قبرص
أنيليك بنك (شركة مساهمة مقفلة)	مصرف تابع للإعتماد المصرفي ش.م.ل. (مساهمة 51%)	يريفان	أرمينيا
له :	فرع (9)	يريفان	أرمينيا
	فرع	إشميادزين	أرمينيا
	فرع	فانادزور	أرمينيا
	فرع	سيفان	أرمينيا
وفرع:	أنيليك "رو" (شركة مساهمة محدودة) "Anelik Ru"	موسكو	روسيا
أف. أف. أي. دبي ليميتد	مصرف تابع "أف. أف. أي" ش.م.ل. (مصرف متخصص)	دبي	الإمارات العربية المتحدة

المصدر: جمعية مصارف لبنان

جدول رقم 21
توزّع العاملين في المصارف (العدد) (2009-2013)

	2009	2010	2011	2012	2013
مجموع العاملين في القطاع المصرفي	19794	21337	21881	22637	23136
التوزّع حسب الجنس					
ذكور	10885	11715	11940	12304	12506
إناث	8909	9622	9941	10333	10630
التوزّع حسب العمر					
أقل من 25 سنة	2097	2410	2117	1954	2039
بين 25 و 40 سنة	9278	10156	10616	11121	11392
بين 40 و 60 سنة	7726	7998	8274	8535	8659
أكثر من 60 سنة	693	773	874	1027	1046
التوزّع حسب الوضع العائلي					
عازب	7775	8610	8774	8935	9077
متأهل*	12019	12727	13107	13702	14059
عدد الاولاد	18791	19121	20048	20884	20995
التوزّع حسب التحصيل العلمي					
دون البكالوريا	2666	2588	2602	2523	2523
بكالوريا قسم 2 أو ما يعادلها	3902	3888	3700	3778	3675
شهادة جامعية	13226	14861	15579	16336	16938
التوزّع حسب فئات المصارف					
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	18598	19823	20399	21117	21629
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	744	771	746	750	734
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	452	743	736	770	773

المصدر: جمعية مصارف لبنان

* متزوج ، مطلّق أو أرمل.

جدول رقم 22
توزّع العاملين في المصارف (الحصة من المجموع، بالنسب المئوية (2009-2013)

	2009	2010	2011	2012	2013
التوزّع حسب الجنس					
ذكور	55,0	54,9	54,6	54,4	54,1
إناث	45,0	45,1	45,4	45,6	45,9
التوزّع حسب العمر					
أقل من 25 سنة	10,6	11,3	9,7	8,6	8,8
بين 25 و 40 سنة	46,9	47,6	48,5	49,1	49,2
بين 40 و 60 سنة	39,0	37,5	37,8	37,7	37,4
أكثر من 60 سنة	3,5	3,6	4,0	4,5	4,5
التوزّع حسب الوضع العائلي					
عازب	39,3	40,4	40,1	39,5	39,2
متأهل*	60,7	59,6	59,9	60,5	60,8
التوزّع حسب التحصيل العلمي					
دون البكالوريا	13,5	12,1	11,9	11,1	10,9
بكالوريا قسم 2 أو ما يعادلها	19,7	18,2	16,9	16,7	15,9
شهادة جامعية	66,8	69,6	71,2	72,2	73,2
التوزّع حسب فئات المصارف					
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	94,0	92,9	93,2	93,3	93,5
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	3,8	3,6	3,4	3,3	3,2
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	2,3	3,5	3,4	3,4	3,3

المصدر: جمعية مصارف لبنان

* متزوج ، مطلّق أو أرمل.

جدول رقم 23
التغيّر السنوي لتوزّع العاملين في المصارف (بالنسب المئوية) (2010-2013)

	2010	2011	2012	2013
مجموع العاملين في القطاع المصرفي	7,80	2,55	3,46	2,20
التوزّع حسب الجنس				
ذكور	7,63	1,92	3,05	1,64
إناث	8,00	3,32	3,94	2,87
التوزّع حسب العمر				
أقل من 25 سنة	14,93	(12,16)	(7,70)	4,35
بين 25 و 40 سنة	9,46	4,53	4,76	2,44
بين 40 و 60 سنة	3,52	3,45	3,15	1,45
أكثر من 60 سنة	11,54	13,07	17,51	1,85
التوزّع حسب الوضع العائلي				
عازب	10,74	1,90	1,83	1,59
متأهل*	5,89	2,99	4,54	2,61
عدد الاولاد	1,76	4,85	4,17	0,53
التوزّع حسب التحصيل العلمي				
دون البكالوريا	(2,93)	0,54	(3,04)	0,00
بكالوريا قسم 2 أو ما يعادلها	(0,36)	(4,84)	2,11	(2,73)
شهادة جامعية	12,36	4,83	4,86	3,69
التوزّع حسب فئات المصارف				
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	6,59	2,91	3,52	2,42
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	3,63	(3,24)	0,54	(2,13)
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	64,38	(0,94)	4,62	0,39

المصدر: جمعية مصارف لبنان

* متزوج ، مطلّق أو أرمل.

( ) تعني أرقاماً سلبية

جدول رقم 24
تطور رواتب العاملين في المصارف ولواحقها 2009-2013 (بمليارات الليرات اللبنانية)

السنة	الرواتب	التعويضات العائلية		تعويضات نهاية الخدمة		الضمان الصحي		التعويضات الاخرى	المجموع
		اشتراكات صندوق الضمان	الاضافات	اشتراكات صندوق الضمان	الاحتياط	اشتراكات صندوق الضمان	الاضافات		
2009	666,9	19,3	10,7	62,2	85,8	24,8	23,5	210,4	**1103,6**
2010	744,2	20,9	11,0	70,5	80,2	26,7	25,2	230,9	**1209,6**
2011	817,8	21,8	11,2	76,8	85,4	28,0	30,8	243,0	**1314,8**
2012	940,7	23,5	11,4	87,5	109,5	29,2	31,9	254,4	**1488,1**
2013	990,0	23,8	11,5	91,1	103,9	44,0	35,4	283,7	**1583,4**

المصدر: جمعية مصارف لبنان

جدول رقم 25
تطور متوسط راتب العامل الواحد في المصارف 2009-2013 (بالآلاف الليرات اللبنانية)

العام	متوسط الراتب الشهري	متوسط الراتب الشهري مع لواحقه*	متوسط الراتب الشهري مع جميع التعويضات **	الحد الادنى للأجر في لبنان
2009	2808	4023	4646	500
2010	2907	4136	4724	500
2011	3115	4390	5008	500
2012	3463	4753	5478	675
2013	3566	5001	5703	675

المصدر: جمعية مصارف لبنان
* الراتب مع لواحقه = الراتب + التعويضات العائلية + الضمان الصحي + تعويضات أخرى .
** الراتب مع جميع التعويضات= الراتب + التعويضات العائلية + تعويضات نـهاية الخدمة + الضمان الصحي + تعويضات أخرى.

01

القسم الأول :
التطورات الاقتصادية العامة



أولاً– الإقتصاد العالمي

1-1 شهد الاقتصاد العالمي في العام ٢٠١٤ والأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠١٥ تطورات هامّة في الاتّجاهَيْن الإيجابيّ والسلبيّ. فاستناداً إلى آخر تقارير آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي، كان للانخفاض الهامّ في أسعار النفط، بدءاً من مطلع الفصل الثالث من العام ٢٠١٤ (حيث قارب متوسط سعر البرميل ١٠٠ دولار أميركي) واستقراره على مستويات متدنّية نسبياً (وصلت إلى ما دون ٦٠ دولاراً للبرميل الواحد) أثر جيّد في دعم النمو في البلدان المستوردة للنفط، ولا سيّما الولايات المتّحدة وأوروبا والصين. بالرغم من أن هذه المنافع أتت نوعاً ما على حساب أداء اقتصادات الدول المصدّرة للنفط بوجه عام. كما أن التغيّرات الكبيرة وغير المتوقّعة أيضاً في أسعار صرف العملات الرئيسية، وتحديداً ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي إزاء اليورو والين (من ١،٣٠ في أيلول ٢٠١٤ إلى ١،١٣ في نهاية نيسان ٢٠١٥ بالنسبة إلى اليورو ومن ١٠٦ إلى ١١٧ بالنسبة إلى الين الياباني في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي) أسهمت في الحدّ من درجة الانكماش الاقتصادي في كلّ من منطقة اليورو واليابان.

2-1 وقابل هذه التطوّرات الإيجابية استمرار الارتدادات السلبية للأزمة المالية العالمية التي بدأت في العام ٢٠٠٨ ولأزمة منطقة اليورو التي تلتها، إذ أنّ استمرار مستويات المديونية المرتفعة، أكان لدى القطاع الخاص أو العام، وضعف عدد لا يُستهان به من المصارف، شكّلا وما زالا عبئاً معيقاً للإنفاق والنمو لدى عدد من الدول. ومن التبعات أيضاً أن الأزمات المُشار إليها فاقمت انخفاض معدلات نمو الناتج الممكن، والتي أخذت فعلاً في التراجع قبل بداية هذه الأزمات مع تقدّم شيخوخة السكان وتباطؤ نمو الإنتاجية. فبالإضافة إلى هذَيْن العاملَيْن الضاغطَيْن على معدل النمو الممكن، أضاف الإنخفاض الكبير لحجم الاستثمارات بفعل الأزمة العالمية عاملاً ثالثاً تمثّل بانخفاض نمو أو تراكم رأس المال. فكانت النتيجة انخفاضاً كبيراً للنمو المستقبلي الممكن. ومن التطورات السلبية أيضاً لناحية نمو الاقتصاد العالمي تراجع كلّ من أداء الاقتصاد الروسي، بفعل الاضطرابات الأمنيّة والسياسيّة في أوكرانيا وحزمة العقوبات الأميركية والأوروبية المرتبطة بها، وأداء الاقتصاد البرازيلي جرّاء انخفاض أسعار السلع الأوّلية التي يصدّرها.

3-1 بناءً عليه، وبفعل جميع هذه التداخلات والعوامل المتضاربة، أشار المرجع عينه إلى أن نمو الاقتصاد العالمي استقرّ على معدّل ٣،٤٪ في العام ٢٠١٤ شأنه في العام ٢٠١٣. وتوقّع أن يرتفع إلى ٣،٥٪ و ٣،٨٪ فقط في العامَيْن ٢٠١٥ و٢٠١٦ تباعاً. ويُلاحظ بالنسبة إلى العام ٢٠١٤ أن استقرار معدل النمو جاء نتيجةً لمعادلة تمثّلت بشكل عام في أنّ انخفاض معدلات نموّ كلّ من الصين وروسيا واليابان والبرازيل قابله تحسّن في معدلات النمو في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو وكندا والمملكة المتحدة والهند كما يُظهره الجدول أدناه.

4-1 أمّا في ما يتعلّق بالعامَيْن ٢٠١٥ و٢٠١٦، فإنّ أبرز التوقّعات هي تلك التي تشير إلى المزيد من التراجع في معدلات نمو كلّ من الاقتصاد الصيني، إلى ٦،٨٪ و٦،٣٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي (٧،٨٪ و٧،٤٪ في العامَيْن ٢٠١٣ و٢٠١٤ تباعاً) مع تباطؤ النشاط الائتماني والنشاط الاستثماري لا سيّما في القطاع العقاري، والاقتصاد الروسي إلى –٣،٨٪ في العام ٢٠١٥ جرّاء انخفاض أسعار النفط وتدهور سعر صرف الروبل واستمرار التوتّرات الجيو–سياسية. كما يُتوقّع أن يرتفع ويستقرّ معدّل النمو في الولايات المتحدة على ٣،١٪ في العامَيْن ٢٠١٥ و٢٠١٦ مقابل ٢،٤٪ في



العام ٢٠١٤، وكذلك في منطقة اليورو (بين ١،٥٪ و١،٦٪ بالمقارنة مع ٠،٩٪). فانتعاش النمو المرجّح في الولايات المتحدة يعود إلى الوقائع المتعلّقة بانخفاض معدلات البطالة وتحسّن الطلب المحلّي مع تراجع أسعار النفط واستمرار السياسة النقدية التيسيرية واستمرار عملية التصحيح المالي. كما سيكون انخفاض أسعار النفط وسعر صرف اليورو في الآونة الأخيرة السبب الأبرز لحصول تعافٍ بطيء في منطقة اليورو.

5-1 على صعيد التضخّم، ترى تقارير صندوق النقد الدولي أنّ الإقتصادات المتقدّمة تتّسم بتضخّم شديد الإنخفاض ما يُعدّ مؤشراً على وجود فجوات ضخمة في الناتج. ففي الولايات المتحدة، كان الصندوق قد توقّع أن تصل نسبة التضخّم إلى ١،٦٪ في نهاية العام ٢٠١٤ لترتفع تدريجياً إلى ٢،٠٪ وهو الهدف المحدّد من قبل بنك الإحتياطي الفدرالي. ومع ازدياد التعافي وتضاؤل الفجوات بين الناتج الحالي والناتج الممكن، من المرتقب ازدياد التضخّم في منطقة اليورو بشكل تدريجي ليبلغ ٠،٩٪ في العام ٢٠١٥ و ١،٢٪ في العام ٢٠١٦. لكن، يبقى هذا المعدّل أدنى من الهدف الذي حدّده البنك المركزي الأوروبي حتى نهاية العام ٢٠١٩، والبالغ ٢،٠٪ كما توقّع صندوق النقد في تقريره انخفاض التضخّم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية في العام ٢٠١٤ واستقراره في العام ٢٠١٥ نتيجة الإنخفاض الحادّ لأسعار السلع الأوّلية، وخصوصاً الغذائية ذات الوزن المرتفع في سلال مؤشّرات أسعار المستهلكين في هذه البلدان.

معدلات نمو الإقتصاد العالمي في عامَيْ ٢٠١٣ و٢٠١٤ وتلك المتوقّعة لعامَيْ ٢٠١٥ و٢٠١٦

	محقّق		متوقّع	
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الإقتصاد العالمي	**٣،٤**	**٣،٤**	**٣،٥**	**٣،٨**
البلدان المتطورة، منها:	**١،٤**	**١،٨**	**٢،٤**	**٢،٤**
الولايات المتحدة الأميركية	٢،٢	٢،٤	٣،١	٣،١
منطقة اليورو	– ٠،٥	٠،٩	١،٥	١،٦
اليابان	١،٦	– ٠،١	١،٠	١،٢
كندا	٢،٠	٢،٥	٢،٢	٢،١
المملكة المتحدة	١،٧	٢،٦	٢،٧	٢،٣
الدول الناشئة والنامية، منها:	**٥،٠**	**٤،٦**	**٤،٣**	**٤،٧**
أفريقيا	٥،٢	٥،٠	٤،٥	٥،١
أوروبا الوسطى والشرقية	٢،٩	٢،٨	٢،٩	٣،٢
كومنولث الدول المستقلة (CIS) بما فيها روسيا	٢،٢	١،٠	– ٢،٦	٠،٣

	محقق		متوقع	
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
دول آسيا النامية، منها:	٧،٠	٦،٨	٦،٦	٦،٤
الصين	٧،٨	٧،٤	٦،٨	٦،٣
الهند	٦،٩	٧،٢	٧،٥	٧،٥
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٢،٤	٢،٦	٢،٩	٣،٨
أميركا الوسطى والجنوبية والكاريبي	٢،٩	١،٣	٠،٩	٢،٠

المصدر: تقرير الإقتصاد العالمي WEO / صندوق النقد الدولي – نيسان ٢٠١٥

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

6-1 في العام ٢٠١٤، سجّلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً ناهزت نسبتُه ٢،٤٪ مقابل ٢،٣٪ في العام الذي سبق تحت تأثير الصراعات والأعمال الإرهابية والاضطرابات الأمنية إلى جانب تراجع أسعار النفط، مع تباين واضح لانعكاسات انخفاض أسعار النفط على البلدان المصدّرة للنفط وتلك المستوردة له. ومن المتوقّع أن يرتفع معدل النمو في هذه المنطقة إلى ٢،٧٪ و٣،٧٪ في العامَيْن ٢٠١٥ و٢٠١٦ تباعاً بدفع من التصحيح المالي وزيادة الاستثمارات.

7-1 في ما يخصّ **البلدان المصدّرة للنفط**، لم يسجّل معدل النمو تغيّراً يُذكر، وقد استقرّ في العام ٢٠١٤ على ٣،٦٪ في دول مجلس التعاون الخليجي شأنه في العام الذي سبق. وأدّى تراجع أسعار النفط إلى خسائر كبيرة على صعيد الإيرادات الحكومية وإلى إضعاف الموازنة العمومية والحسابات الخارجية (على سبيل المثال، من المتوقّع أن تنخفض فوائض هذه الحسابات في العام ٢٠١٥ إلى ١،٦٪ من إجمالي الناتج المحلّي في دول مجلس التعاون الخليجي). إلاّ أن هناك العديد من الهوامش الوقائية، على شكل أصول أجنبية، تتيح لبعض البلدان المصدّرة للنفط تجنّب إجراء تخفيضات حادّة في الإنفاق العام وتخفّف من العبء على النمو. أمّا البلدان حيث الإحتياطيّات الوقائية منخفضة أو غير متاحة، فتواجه احتياجات أكثر إلحاحاً للتصحيح المالي، كتطبيق إصلاحات تُعنى بتنويع الإقتصادات بعيداً عن النفط من خلال تحسين بيئة العمل والتحفيز على ريادة المشروعات الخاصة في القطاع التجاري وزيادة العمالة في القطاع الخاص.

8-1 أمّا في **البلدان المستوردة للنفط**، فاستقرّ معدّل النمو على ٢،٥٪ في العام ٢٠١٤ مقابل ٢،٧٪ في العام ٢٠١٣. وفي حين واجهت إقتصادات هذه البلدان منافع عدّة نتيجة تراجع أسعار النفط، وبالتالي انخفاض فواتير استيراد الطاقة وتحقيق مكاسب على صعيد مستوى المالية العامة، وازتها عوامل معاكسة اختُصرت بتباطؤ نمو الطلب المحلّي وضعف آفاق النمو على نحو فاق المتوقّع، بالإضافة إلى تراجع أسعار السلع الأوّلية غير النفطية التي تصدّرها بعض هذه البلدان. لذا، تفاوتت النتائج على صعيد النمو والمالية العامة والحساب الجاري، بحيث من المتوقّع أن تتحسّن الأوضاع في بعض هذه البلدان مقابل تفاقمها في بعضها الآخر. ومن المرجّح أن تتمكّن البلدان المستوردة للنفط من ادّخار ما أمكن من المكاسب المحقّقة من انخفاض أسعار النفط.

ثانياً- الإقتصاد اللبناني

1-2 عانى لبنان واقتصاده في العام ٢٠١٤ سنة أخرى من عدم الإستقرار الأمني والضغوط السياسية وتباطؤ الأنشطة الإقتصادية. وكان عليه التعامل أولاً، وللسنة الرابعة على التوالي، مع التحدّيات والتأثيرات الإقتصادية والإجتماعية السلبيّة الناجمة عن الحرب الدائرة في سورية، إضافةً إلى الآثار الجانبية للصراعات الدائرة في المنطقة ككلّ. وقد أثبتت الأزمة السورية مرّة أخرى مدى تأثيرها العميق والطويل الأمد على استقرار لبنان السياسي والأمني وعلى أوضاعه وآفاقه الإقتصادية. فالأزمة السورية تواصل كبح النمو عن طريق التأثير على السياحة والتجارة والإستثمار الأجنبي المباشر وغيرها من الأمور. علاوةً على ذلك، يشكّل عدد اللاجئين السوريّين في لبنان، والذي يقارب ١,٥ مليون نسمة، ضغطاً إضافياً كبيراً لا سيّما على الإنفاق العام والبنى التحتية والخدمات وسوق العمل كون المساعدات والتبرّعات الخارجية الدولية، من دول ومنظّمات حكومية وغير حكومية، لمساعدة اللاجئين والدولة اللبنانية التي تحتضنهم تظلّ غير متناسبة مع الإحتياجات. وكان على لبنان واقتصاده التعامل ثانياً مع الجمود السياسي النسبي الذي طال أمده والفشل في انتخاب رئيس للجمهورية، ممّا أثّر سلباً على ثقة المستهلكين والمستثمرين معاً، وبالتالي على حجم الإستهلاك والإستثمار، وهما المكوّنان الرئيسيّان للناتج المحلّي الإجمالي.

2-2 وعلى هذه الخلفية، تباطأ معدل النمو الحقيقي إلى نحو ٢٪ في العام ٢٠١٤ ليبلغ الناتج المحلّي الإجمالي الإسمي ما يقارب ٤٩,٥ مليار دولار أميركي. فيكون الإقتصاد اللبناني قد نما خلال السنوات الثلاث الأخيرة بمعدّل وسطي قدرُه ٢,٥٪، أي أقلّ من منحاه على المدى الطويل والذي هو بحدود ٤٪ وأدنى بكثير من متوسط النمو السنوي لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ والبالغ ٩٪ تقريباً. ويُشار في هذا السياق، إلى أنّ معدّل النمو في لبنان عام ٢٠١٤ جاء أدنى من معدّل نمو الإقتصاد العالمي الذي بلغ ٣,٤٪، وأدنى بقليل من معدّل النمو في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي هو ٢,٥٪. ومن الصعب توقّع حصول أي تسارع في نمو الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي في العام ٢٠١٥ في ظلّ عدم توقّع أيّ تغيير في الوضع السياسي المتأزّم وبقائه عرضة للإضطرابات الخارجية الإقليمية. ومن شأن الفراغ الرئاسي المستمرّ منذ أيار ٢٠١٤ والمأزق السياسي بوجه عام أن يشتّتا الجهود ويحولا دون تمرير التشريعات ذات الضرورة القصوى وأن يُعيقا إجراء الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تعزيز النمو الإقتصادي المستدام.

3-2 وسط هذه الأجواء، من المرجّح أن يبقى النمو الإقتصادي في لبنان عند مستواه المنخفض ولكن الإيجابي في العامَيْن ٢٠١٥ و٢٠١٦. فقد توقّع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدّل النمو الحقيقي ٢,٠٪ و٢,٥٪ في كلّ من العامَيْن المذكورَيْن على التوالي، مع انطلاق الحوار بين الأحزاب السياسية المختلفة وتوقّع استمرار أسعار النفط عند مستويات منخفضة، ما يُؤثّر بشكل إيجابيّ على الإقتصاد اللبناني. يشار إلى أن وزارة المال قدرت في مشروع موازنة العام ٢٠١٥ المرفوع إلى مجلس الوزراء معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بـ١,٥٪ في العام ٢٠١٤ و ٢,٥٪ في العام ٢٠١٥

الناتج المحلّي الإجمالي، الحساب الجاري، ومعدلات النمو والتضخم

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
معدّل النمو الحقيقي (%)	٢،٨	٣،٠	٢،٠
تغيّر أسعار الاستهلاك (متوسط الفترة) (%)	٦،٦	٥،٥	١،١
معدل التضخم GDP deflator (%)	٧،١	٣،٩	٢،٨
الناتج المحلي الإجمالي (مليار ليرة)	٦٦٤٨١	٧١١٨٥	٧٤٦٤٢
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	٤٤،١	٤٧،٢	٤٩،٥
عجز الحساب الجاري/الناتج المحلي (%)	-٢٤،٣	-٢٦،٧	-٢٤،٩

مصادر المعلومات: مديرية الإحصاء المركزي – صندوق النقد الدولي، آفاق الإقتصاد العالمي، نيسان ٢٠١٥

4-2 وقد دلّت المؤشرات الإقتصادية المتوافرة حول العام ٢٠١٤ على ضعف النمو المُشار إليه أعلاه، من جهة، وعلى تباين مستوى حركة الأنشطة الإقتصادية المختلفة، من جهة أخرى. ومن هذه المؤشرات نذكر:

- ارتفاع بسيط لحجم الشيكات المتقاصة بنسبة ٢،٩٪، والذي يؤشّر إلى ضعف نشاط قطاعَي التجارة والبناء.
- انخفاض إجمالي كمّيات السلع المستوردة بنسبة ٢،٦٪، كمؤشّر إلى ضعف حركة استهلاك الأُسَر وإنتاج السلع والخدمات والإستثمار بشكل عام، دون الخوض في تفاصيل درجة تأثّر مختلف أنواع السلع المستوردة.
- شبه استقرار الإيرادات من الضريبة على القيمة المضافة (+٠،٢٪).
- ارتفاع معتدل لمساحات البناء المرخّصة بلغت نسبتُه ٤،٨٪ في العام ٢٠١٤ وزيادة الرسوم العقارية بنسبة ٠،٩٪ فقط. في حين انخفضت كميّات الإسمنت المسلّمة بنسبة ٥،٤٪ في العام ٢٠١٤.
- ارتفاع كلّ من حركة القادمين عبر مطار بيروت الدولي بنسبة ٦،٤٪ وحركة المغادرين بنسبة ٣،٥٪ وارتفاع عدد السياح القادمين إلى لبنان بنسبة ٦،٣٪ في العام ٢٠١٤، علماً أن أكثر من ثلثهم من البلدان العربية.
- انخفاض قيمة الصادرات السلعية بنسبة ١٥،٨٪ في العام ٢٠١٤ وتراجع عجز الميزان التجاري، ولو على نحو بسيط.

5-2 وفي العام ٢٠١٤، أتت نتائج المالية العامة مريحة نسبياً ولكن استثنائية، إذ تحقّق فائض أوّلي كبير بلغت نسبتُه ٢،٦٪ من الناتج المحلّي الإجمالي، كما انخفض العجز العام إلى ما يقارب ٦،٢٪ من الناتج. وعلى الرغم من هذا التطوّر الإيجابي، فإنّ السياسة المالية التقييدية (Restrictive) ساهمت في إحداث هذا النمو الضعيف للإقتصاد، إذ بلغ الإنفاق الحكومي خارج خدمة الدين وخارج التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان حوالي ١٥،١٪ من الناتج. علماً أيضاً أنّ هذه النفقات تنحرف لصالح النفقات الجارية وتحويلات أخرى على حساب الإنفاق على البنى التحتية. كما تبقى نسبة العجز العام إلى الناتج المحلّي من بين الأعلى عالمياً ونسبة الإيرادات العامة إلى الناتج من بين الأدنى. وبينما جاء نمو الدين العام أدنى منه في السنتَيْن السابقتَيْن، استقرّت نسبتُه إلى الناتج المحلّي الإجمالي على ١٣٤٪ في العام ٢٠١٤ شأنها في العام ٢٠١٣. ومن المتوقّع أن يزداد في العام ٢٠١٥ كلّ من الدين العام والعجز العام بحسب ما يتوافر من معطيات حتّى إعداد هذا التقرير، وخصوصاً في حال تمّ التوافق على إقرار سلسلة الرتب والرواتب من دون إدخال إصلاحات جذرية على هيكليّة المالية العامة.

6-2 في المقابل، ساهمت السياسة النقدية في دعم النشاط والنمو الإقتصادي من خلال توفير رزمة من التحفيزات الداعمة للتسليف المصرفي ولتلبية الحاجات التمويلية للقطاع الخاص من أفراد ومؤسسات. وكان من الممكن أن يحقّق النمو الاقتصادي نسبة أعلى لو تناغمت السياستان المالية والنقدية. من جهة أخرى، ساعد التنسيق بين وزارة المال ومصرف لبنان والمصارف في المحافظة على الإستقرار النقدي (سعر صرف الليرة ومعدلات الفائدة)، وعلى تدعيم الإحتياطيّات بالعملة الأجنبية لدى مصرف لبنان والتي تعزّز الثقة وتؤمّن احتياجات الدولة بالعملات الأجنبية.

7-2 وكما بالنسبة إلى المالية العامة، لم تسهم التجارة الخارجية في رفع مستوى النشاط الإقتصادي، إذ استقرّت قيمة صافي الصادرات (الصادرات ناقص الواردات) مع تراجع قيمة الواردات، أحد العناصر الأساسيّة في الطلب الإجمالي، بنسبة ٣،٥٪، وتراجع قيمة الصادرات، أحد مكوّنات الإنتاج، بنسبة ١٥،٨٪ في الفترة ذاتها. وسجّل ميزان المدفوعات عجزاً إضافياً على الرغم من شبه استقرار عجز الميزان التجاري، ما يفسّر تراجع التدفقات المالية نتيجة الأوضاع المحلية والإقليمية القائمة. وهذا العجز لم يساعد بدوره على نمو الودائع لدى الجهاز المصرفي. في هذا السياق، نما إجمالي الميزانية المجمّعة للمصارف بمعدّل ٦،٦٪ وقاربت هذه النسبة معدّل النمو الإسمي للإقتصاد. وساهمت المصارف إيجاباً على صعيد النمو الإقتصادي من خلال زيادة التسليفات المصرفية للإقتصاد بحيث باتت تشكّل التسليفات للقطاعَيْن الخاص والعام ١٦٧٪ من إجمالي الناتج المحلي.

8-2 وانطلاقاً من الحرص على سلامة الإقتصاد وعلى مصالح القيّمين والعاملين في مختلف الأنشطة والقطاعات الإقتصادية، يرى القطاع المصرفي ضرورة إعطاء الأولويّة لانتخاب رئيس جديد للجمهورية ولتعزيز عمل المؤسّسات الحكومية من أجل استعادة ثقة المستثمرين والمستهلكين في انتظار حلّ الصراع الدائر في سورية والمنطقة، والذي من شأنه أن يؤدّي إلى تحسّن ملحوظ في الوضع الأمني والسياسي والإقتصادي في البلاد. في الوقت نفسه، تشجّع المصارف الحكومة والمجلس النيابي على إقرار الموازنة العامة لعام ٢٠١٥ مع تدابير التصحيح المالي المرجوّة، والتي من شأنها تعزيز ضبط أوضاع المالية العامة، وتوليد فوائض أولية مستدامة، ووضع الدين العام مرّة أخرى في الإتجاه الإنخفاضي المستدام، أي إجراء تصحيح مالي جدّي وذي مصداقية يُرسل حتماً إشارة قوية إلى المجتمعَيْن الدولي والمحلّي بالإلتزام الفعلي

بالحدّ من الإختلالات القائمة في الإقتصاد الكلّي. فمن البديهي أن غياب قوانين الموازنة العامة منذ العام ٢٠٠٦ والإنفاق وفق القاعدة الإثني عشرية يشكّل عقبة أساسية أمام انتظام الوضع المالي ويخلق إرباكاً كبيراً في التقديرات المالية وفي آليات الإنفاق، كون الموازنة تحدّد الرؤية الاقتصادية والاجتماعية للحكومة. ثم أن وجود قانون للموازنة يحسّن أيضاً صورة لبنان لجهة الشفافية ويمنحه فرصة للحصول على تصنيف أفضل من قِبَل وكالات التصنيف العالمية.

9-2 وضمن هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تغيير المسار الحالي وتحويل النفقات العامة بعيداً عن الانفاق الجاري نحو الإنفاق الإستثماري الذي هو بالفعل مقيّد وغير كافٍ والذي من شأنه، مع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الأوسع، أن يدعم النمو الإقتصادي القوي والمستدام. كما ينبغي تكثيف الجهود من أجل تحسين إدارة الإيرادات والتحصيل والحدّ من التهرّب الضريبي. وبالنظر إلى أنّ نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلّي تُعتبر متدنّية في لبنان بالمقارنة مع العديد من الدول المماثلة، يبدو أنّ ثمّة مجالاً ضيّقاً نسبياً لفرض بعض الضرائب الجديدة ولتعديل بعض الضرائب القائمة شرط دراسة توقيتها وأن تندرج الإيرادات الجديدة ذات الصلة في إطار ضريبي متماسك، فلا يُحدث تشويهاً في هيكل الأسعار والإقتصاد بل يساهم في تطويره. وهناك أيضاً مجال للحدّ من هدر الأموال العامة وتقليص حجم الانفاق المبالَغ فيه. أمّا بالنسبة إلى الانفاق الإستثماري، فإنّ لدى المصارف العاملة في لبنان الاستعداد التام والقدرة على التمويل والمشاركة في الإستثمار في البنية التحتية العامة من خلال شراكة القطاعَيْن العام والخاص في ميادين الإتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والمياه والطاقة. يُذكر أن متوسط نسبة الإنفاق الاستثماري في لبنان بلغ في السنوات الأربع الماضية ١،٣٪ قياساً على الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع متوسط قدرُه ٦٪ في الأسواق الناشئة.

10-2 وثمّة ضرورة أيضاً لإقرار المراسيم والتشريعات العالقة ذات الصلة بقطاع الطاقة (النفط والغاز) إذ أنّ الإصلاحات والإستثمارات في هذا القطاع قد تشكّل خطوة هامّة نحو خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية ورفع مستوى النمو المحتمل وتعزيز الدخل الفردي وتحسين أرقام المالية العامة. وينبغي أن لا يحصل مزيد من التأخير في معالجة ملف التنقيب عن موارد النفط والغاز الواعدة خشية أن يضرّ ذلك بسمعة لبنان كشريك استثماري موثوق، من جهة، وأن يضرّ بتطوير العديد من المرافق العامّة الهامّة المدعِّمة لتوسّع النشاط والإقتصاد، من جهة ثانية. ويشمل هذا التحسين القدرة على توليد الطاقة، والتحوّل إلى الغاز الطبيعي، وزيادة الرسوم، وفي الوقت نفسه، حماية المستهلكين ذوي الدخل المحدود، وتعزيز النقل والتوزيع والجباية. ناهيك من جهة ثالثة، عن مساهمة عائدات النفط والغاز والوفر في الإنفاق المرتبط بهما في ضبط وتعزيز المالية العامّة للدولة.

كما تبرز حاجة ملحّة إلى إجراء الإصلاحات الضرورية في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وآليات عمل التغطية، ما يخفّض الأعباء التشغيلية على المؤسّسات ويحسّن أداء الإقتصاد ويعزّز فرص النمو.

ثالثاً– المالية العامة والمديونية العامة

1-3 في العام ٢٠١٤، شهدت المالية العامة وضعاً أفضل منه في العام الذي سبق. ويعود ذلك إلى عوامل عدّة لا سيّما تغذية صناديق الخزينة بعائدات استثنائية من الإتصالات، ما ساهم في تحقيق فائض أوّلي بلغ ١٩٧٠ مليار ليرة (٢،٦٪ من الناتج المحلّي الإجمالي المقدَّر) بعد عجز أوّلي في كلّ من العامَيْن ٢٠١٢ و٢٠١٣ لم تتعدَّ نسبتُه ٠،٥٪ من الناتج. كما انخفض العجز العام إلى ٤٦٣٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٤ ما يُمثّل ٦،٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع عجوزات قاربت ٩٪ من الناتج في العامَيْن السابقَيْن. وفي حال عدم احتساب إيرادات الإتصالات الاستثنائية والمقدّرة بحوالي ١٦٤٨ مليار ليرة، يصبح العجز العام ٦٢٨٠ مليار ليرة (٨،٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، فيما تصبح قيمة الفائض الأوّلي ٣٢٣ مليار ليرة (٠،٤٪ من الناتج).

2-3 ومن الواضح أن وضعية المالية العامة لا تزال تفتقد إلى المرونة بسبب هيكلية النفقات الحالية بحيث تشكّل التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان ١٥٪ من إجمالي النفقات، فضلاً عن خدمة الدين العام والرواتب والأجور وملحقاتها التي تشكّل تباعاً حوالي ٣٠٪ و٣٢٪ من مجموع الإنفاق، في حين لا تمثّل النفقات الاستثمارية إلاّ حوالي ٤٪ منه. لذلك يتعيّن إدخال إصلاحات هيكلية على بنية النفقات لناحية حصّة الإنفاق على البنى التحتية والبرامج الاجتماعية من الإنفاق العام.

المالية العامة ٢٠١٢–٢٠١٤ (مليار ليرة)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	التغيّر (%) ٢٠١٢/٢٠١٣	التغيّر (%) ٢٠١٣/٢٠١٤
المقبوضات الإجمالية (موازنة +خزينة)	١٤١٦٤	١٤٢٠١	١٦٤٠٠	٠،٣	١٥،٥
المدفوعات الإجمالية (موازنة +خزينة)	٢٠٠٨١	٢٠٥٦٣	٢١٠٣٢	٢،٤	٢،٣
العجز العام	٥٩١٨	٦٣٦٢	٤٦٣٢	٧،٥	٢٧،٢–
الرصيد الأوّلي (+) فائض، (–) عجز	١٦٦–	٣٦١–	١٩٧٠+		
العجز العام/الناتج المحلي الإجمالي (%)	٨،٩	٨،٩	٦،٢		
الرصيد الأوّلي/الناتج المحلي الإجمالي (%)	٠،٢–	٠،٥–	٢،٦		

المصدر: وزارة المالية

3-3 وفي ما يتعلّق بالمقبوضات الإجمالية، فقد ارتفعت من ١٤٢٠١ مليار ليرة في العام ٢٠١٣ إلى ١٦٤٠٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٤، أي بمقدار ٢١٩٩ مليار ليرة وبنسبة ١٥،٥٪. وهذا الارتفاع الكبير للإيرادات العامة لم يأتِ انعكاساً لحركة اقتصادية مزدهرة بل يعود في معظمه كما أسلفنا أعلاه إلى الإيرادات الإستثنائية من وزارة الاتصالات عن سنوات سابقة. وتمثّل هذه الإيرادات أكثر من نصف الزيادة المحقّقة. بالإضافة إلى ذلك، يُسجّل تحسّن في الإدارة الضريبية مع إدخال بعض الإصلاحات التي يمكن أن تُعدّ خطوة متواضعة في طريق ضبط عمليات التهرّب الضريبي ذات النسبة المرتفعة في لبنان، خصوصاً في المديرية العامة للشؤون العقارية ومديرية الجمارك العامة. وبالرغم من ذلك، تبقى نسبة المقبوضات إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة في لبنان كما سبق وأشرنا (٢٢٪ في العام ٢٠١٤) بسبب مستويات الضرائب المتدنّية والتهرّب الضريبي، بالمقارنة مع متوسط قدرُه ٣٦٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و٢٩٪ في الأسواق الناشئة و٣٤٪ على الصعيد العالمي ككلّ.

4-3 وفي حين ازدادت الإيرادات غير الضريبية بنسبة ١٤٪ للأسباب المُشار إليها أعلاه، نمت الإيرادات الضريبية بنسبة ٢،٧٪ فقط. أمّا البند الأبرز الذي ساهم في زيادة الإيرادات الضريبية، فهو ضريبة الدخل على الأرباح ورؤوس الأموال (+١١،٧٪) نتيجة ارتفاع تحصيل المتأخّرات عن السنوات الماضية وارتفاع حجم الغرامات، ثم الضريبة على الأملاك المبنيّة (+٣،٧٪). في حين بقيت الإيرادات من القيمة المضافة، والتي تشكّل المصدر الأول للخزينة، شبه مستقرّة (+٠،٢٪)، متأثرة إلى حدّ كبير بانخفاض أسعار النفط. وتراجعت أخيراً الإيرادات من الجمارك بنسبة ٥،٤٪، بالرغم من ارتفاع الرسوم على المحروقات بنسبة ٤،٥٪.

المقبوضات الإجمالية (مليار ليرة لبنانية)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	الحصة (٪)
الضريبة على الدخل، والأرباح ورؤوس الأموال	٢٥١٦	٢٥٠٢	٢٧٩٥	١٧،٠
منها: ضريبة الدخل على الفوائد (٥٪)	٦٤٧	٦٦٠	٧١١	٤،٣
الضريبة على الأملاك المبنيّة	١١٩٣	١٢٠١	١٢٤٥	٧،٦
الرسوم الداخلية على السلع والخدمات	٣٧٤٩	٣٧٨٢	٣٨١١	٢٣،١
منها: الضريبة على القيمة المضافة	٣٢٧٥	٣٢٩٦	٣٣٠٢	٢٠،١
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية	٢٢٥١	٢١٥٨	٢٠٤٢	١٢،٥
منها: الرسوم الجمركية على الاستيراد	٧٩٦	٨١٧	٧٦٦	٤،٧
الرسوم على المحروقات	٤٩٥	٤٨٣	٥١٢	٣،١
إيرادات ضريبية أخرى	٤٧٨	٤٧٣	٤٩٥	٣،٠

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	الحصة (٪)
الإيرادات الضريبية	١٠١٨٧	١٠١١٦	١٠٣٨٨	٦٣٫٣
حاصلات من إدارات ومؤسسات عامة ومن أملاك الدولة	٢٥٣٠	٢٥١٨	٣٤٩٨	٢١٫٣
منها: إيرادات من وفر موازنة الاتصالات	٢١٥٦	٢١٥٦	٣٠٣٤	١٨٫٥
إيرادات غير ضريبية أخرى	٧٥٦	٧٥١	٨٥٦	٥٫٢
الإيرادات غير الضريبية	٣٢٨٦	٣٢٦٩	٥٣٥٤	٢٦٫٥
مقبوضات الخزينة	٦٩١	٨١٦	١٦٥٨	١٠٫١
المقبوضات الإجمالية	١٤١٦٤	١٤٢٠١	١٦٤٠٠	١٠٠٫٠

المصدر: وزارة المالية

5-3 أما المدفوعات الاجمالية، فقد ارتفعت بنسبة ٢٫٣٪، أي من ٢٠٥٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٣ إلى ٢١٠٣٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٤، وشكّلت ٢٨٫٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٤ (٢٨٫٩٪ في العام ٢٠١٣). ونتج ذلك بشكل أساسي من ارتفاع خدمة الدين العام، ذلك أن النفقات الأوّلية والنفقات الاستثمارية عرفت انخفاضاً ولو بسيطاً. وقد ارتفعت خدمة الدين العام من ٦٠٠١ مليار ليرة إلى ٦٦٠٢ مليارات، أي بنسبة ١٠٫٠٪، معظمها فوائد على ديون داخلية، بالرغم من الجهد المنهجي والمنتظم من قِبَل المصارف ومصرف لبنان لتخفيض الفوائد وضبط خدمة الدين. فإصدارات سندات الخزينة الطويلة الأجل بفوائد مرتفعة نسبياً لتتلاءم مع طول الآجال وطبيعة المخاطر هي التي أدّت إلى زيادة خدمة الدين العام. فقد بات يُشكّل ٣١٫٣٪ من مجموع النفقات و٤٠٫٣٪ من مجموع الإيرادات في العام ٢٠١٤. في المقابل، انخفضت النفقات الأوّلية من خارج خدمة الدين العام بنسبة ٠٫٩٪، أي من ١٤٥٦٢ مليار ليرة إلى ١٤٤٣٠ ملياراً. ولم يتأتَّ الانخفاض طبعاً من تراجع المخصّصات ورواتب العاملين في القطاع العام أو من انخفاض التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بل من بنود أخرى، ومنها النفقات الاستثمارية. نشير في هذا الإطار إلى أن متوسط الإنفاق الاستثماري الذي أُنفِق فعلياً لم يشكّل إلاّ ٤٫٢٪ من إجمالي النفقات لكامل فترة ٢٠١١–٢٠١٤، لا بل عرف بند الرواتب والأجور وملحقاتها زيادة ملحوظة وشكّل الحصة الأكبر من النفقات الأوّلية بحيث ارتفعت حصّته منها إلى ٤٦٫٦٪ في العام ٢٠١٤ مقابل ٤٤٫٥٪ في العام ٢٠١٣. وشكّلت الرواتب وملحقاتها في القطاع العام منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٩٪ في العامَيْن ٢٠١٣ و٢٠١٤. وفي ما يخص التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، لا تزال كلفة الدعم تشكّل ٤٫٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحيث لم ينعكس بعدُ عليها انخفاض أسعار النفط الذي بدأ في النصف الثاني من العام ٢٠١٤ نظراً لطبيعة عقود الاستيراد الطويلة الأجل التي يعقدها لبنان.

المدفوعات الإجمالية (مليار ليرة لبنانية)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	الحصة (٪)
خدمة الدين العام	٥٧٥٢	٦٠٠٠	٦٦٠٢	٣١٫٤
النفقات الأولية	١٤٣٢٩	١٤٥٦٢	١٤٤٣٠	٦٨٫٦
منها: المخصّصات والرواتب والملحقات	٦٧٢٣	٦٤٧٣	٦٧٢٧	٣٢٫٠
التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان	٣٤٠٨	٣٠٥٦	٣١٥٧	١٥٫٠
النفقات الاستثمارية	٧٦٠	٩٨٧	٨٨٠	٤٫٢
المدفوعات الإجمالية	٢٠٠٨١	٢٠٥٦٣	٢١٠٣٢	١٠٠٫٠

المصدر: وزارة المالية

6-3 في ما يتعلّق بمشروع قانون موازنة العام ٢٠١٥، فإن صيغته النهائية لم تكن قد استقرّت بعد عند إعداد هذا التقرير. ولكنَّ المعطيات المنشورة تُظهر حجماً من النفقات الإجمالية قدره ٢٢٠٠١ مليار ليرة من دون تضمين المشروع كلفة سلسلة الرتب والرواتب ويُقابلها مبلغ ١٥٠٥٣ مليار ليرة للإيرادات الإجمالية المتوقّعة (منها ٧٥٧ ملياراً كانت أساساً مقترحة لتمويل السلسلة). وعليه، يقدر مشروع الموازنة العجز العام بحوالي ٦٩٤٨ مليار ليرة، ما نسبته ٣١٫٦٪ من النفقات الاجمالية . ولا بدّ من الإشارة إلى أن الكلفة الفعلية للنزوح السوري ستفاقم وضعية المالية العامة. وينتج هذا العبء من مجالات كثيرة، منها بخاصّة استهلاك البنية التحتية من طرق وكهرباء ومياه واتصالات ومدارس ومستشفيات.

الإجراءات الضريبية المتوقّعة في موازنة العام ٢٠١٥:
- ٢٠٥ مليارات ليرة مع رفع معدل الضريبة على الفوائد من ٥٪ إلى ٧٪ وعدم حسم الضريبة من ضريبة الأرباح.
- ١٨٣ مليار ليرة من زيادات رسوم الطابع المالي.
- ٨٨ مليار ليرة من خلال فرض رسم استهلاك على استيراد المازوت بمعدل ٤٪.
- ٧٥ مليار ليرة من غرامات أشغال الأملاك العمومية.
- ٥٠ مليار ليرة من زيادة رسم المغادرة على المسافرين عن طريق البحر والجوّ.
- ٣٠ مليار ليرة من فرض ضريبة على أرباح المبيعات العقارية للأشخاص الطبيعيّين.
- ١٢٦ مليار ليرة رسوم وضرائب أخرى غير مفصّلة.

في ما يلي لمحة عن سندات اليوروبندز وسندات الخزينة بالليرة الطويلة الأجل التي أصدرتها وزارة المالية خلال العام ٢٠١٤:

نيسان: سندات يوروبندز بقيمة ١٤٠٠ مليون دولار (منها حوالي ٧٠٤ ملايين دولار كناية عن استبدال سندات كانت ستستحقّ في وقت قريب)، وتوزّعت بين سندات بقيمة ٦٠٠ مليون دولار بفائدة قسيمة ٥،٨٪ تستحقّ في نيسان ٢٠٢٠، وسندات بقيمة ٨٠٠ مليون دولار بفائدة قسيمة ٦،٦٪ تستحقّ في تشرين الثاني ٢٠٢٦.
أيّار: سندات يوروبندز بقيمة ١٧٥ مليون دولار لتمويل استحقاق بقيمة ١٧٨ مليون دولار في الشهر ذاته، توزّعت بين سندات بقيمة ١٠٠ مليون دولار بفائدة قسيمة ٥،٨٪ تستحقّ في نيسان ٢٠٢٠، وسندات بقيمة ٧٥ مليون دولار بفائدة قسيمة ٦،٦٪ وتستحقّ في تشرين الثاني ٢٠٢٦.
حزيران: سندات خزينة بالليرة من فئة ١٠ سنوات بقيمة ٩٦٧ مليار ليرة وبفائدة قسيمة ٧،٩٨٪ علماً أن الفائدة على الفئة ذاتها كانت ٨،٢٤٪ في الإصدارات السابقة.
تشرين الثاني: سندات خزينة بالليرة من فئة ١٠ سنوات بقيمة ٩٧٩ مليار ليرة وبفائدة قسيمة ٧،٩٨٪. وتمّ الاكتتاب نقداً أو مقابل حسم شهادات إيداع وقد قَبِل مصرف لبنان كامل عروض المصارف.
تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الإصدارات لسندات الخزينة الطويلة الأجل بالليرة أتت إضافةً إلى الإصدارات الأسبوعية للفئات من ٥ سنوات وما دون.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنه في شباط ٢٠١٥، أصدرت وزارة المالية سندات يوروبندز بقيمة ٢،٢ مليار دولار، موزّعة بين ٨٠٠ مليون دولار تستحقّ في العام ٢٠٢٥ و١،٤ مليار دولار استحقاق ٢٠٣٠، بعد أن أقرّ المجلس النيابي إصدار سندات يوروبندز بمبلغ مليارَيْن ونصف المليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤. كما أصدرت وزارة المالية على التوالي في كانون الثاني وشباط وآذار من العام المذكور سندات خزينة بالليرة طويلة الأجل من فئة ١٠ سنوات (٩٢١ مليار ليرة) و٧ سنوات (٥٢٢ مليار ليرة) و١٠ سنوات (٥١٢ مليار ليرة).

المديونية العـامة

7-3 بلغ الدين العام الإجمالي ١٠٠٣٦٣ مليار ليرة (ما يوازي ٦٦،٦ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٩٥٧١٠ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠١٣، مسجّلاً بذلك زيادة نسبتُها ٤،٩٪ مقابل ١٠٪ في العام ٢٠١٣. وبما أن نسبة نمو الدين العام كانت قريبة من معدل النمو الاقتصادي الاسمي، بقيت نسبة الدين الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي شبه مستقرّة على ١٣٤٪ في العام ٢٠١٤. علماً أن الوضع الصحيح يكمن في أن تتّخذ هذه النسبة منحىً انحدارياً. فتستمرّ الأسواق المالية في إعادة تمويل استحقاقات الدين بشروط مقبولة.

8-3 إلاّ أنه عند احتساب دين السوق، أي من دون الأخذ في الاعتبار ما يحمله مصرف لبنان والمؤسسات العامة والقروض الثنائية والمتعدّدة الأطراف وديون باريس ٢ و٣، تنخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩٠٪ في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٩١،٩٪ في نهاية العام ٢٠١٣.

9-3 أما ألدين العام الصافي، والمحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، فقد بلغ ٨٦٣٩٨ مليار ليرة (٥٧،٣ مليار دولار) في نهاية كانون الأول ٢٠١٤، مسجّلاً ارتفاعاً بنسبة ٧،٧٪ مقابل ٨،٣٪ في العام ٢٠١٣، ذلك أنّ الدولة استعملت جزءاً من حساباتها وإيداعاتها لدى مصرف لبنان لتمويل جزء من نفقاتها. فتراجعت ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان من ١١٠٣٢ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٣ إلى ٩١٢٣ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٤، أي بمقدار ١٩٠٩ مليارات ليرة بعد أن كانت ازدادت بقيمة ٢١٢٤ ملياراً في العام الذي سبق. ما يعني أن رصيد حساب الدولة لدى مصرف لبنان ظلّ إيجابيّاً. وتسمح هكذا قدرة بتمويل العجوزات المستقبلية في حال تباطأت أو تراجعت التدفّقات النقدية من الخارج على شكل ودائع مصرفية وغيرها.

10-3 وفي نهاية العام ٢٠١٤، بلغت قيمة **الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية** ٦١٧٥٢ مليار ليرة، مشكّلةً حوالي ٦١،٥٪ من إجمالي الدين العام (٥٨،٨٪ في نهاية العام ٢٠١٣) مقابل ما يعادل ٣٨٥٩٣ مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبتُه ٣٨،٥٪ من الدين العام الإجمالي (٤١،٢٪ في نهاية العام ٢٠١٣). وتجدر الإشارة إلى أن توزّع الدين وتركّزه على المكتتبين المقيمين بنسبة ٩٠٪ يُخفّف من مخاطره كون هؤلاء المكتتبين أكثر تحمّلاً للمخاطر الحقيقية باعتبارهم متآلفين مع أوضاع البلاد.

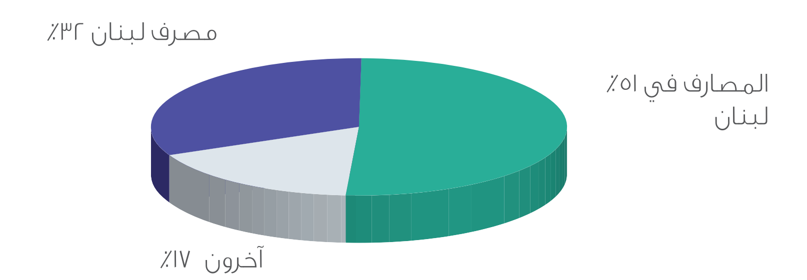
الدين العام ٢٠١٢-٢٠١٤ ((نهاية الفترة-مليار ليرة)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	التغيّر (٪) ٢٠١٢/٢٠١٣	التغيّر (٪) ٢٠١٣/٢٠١٤
الدين العام الإجمالي	٨٦٩٥٩	٩٥٧١٠	١٠٠٣٦٣	+١٠،٠	+٤،٩
توزّع الدين العام الإجمالي:					
الدين العام بالليرة اللبنانية	٥٠١٩٨	٥٦٣١٢	٦١٧٥٢	+١٢،٢	+٩،٧
الدين العام بالعملات الأجنبية	٣٦٧٦١	٣٩٣٩٨	٣٨٦١١	+٧،٢	-٢،٠
ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي	١٢٩١٦	١٥٤٩٥	١٣٩٦٥	+٢٠،٠	-٩،٩
الدين العام الصافي	**٧٤٠٤٣**	**٨٠٢١٥**	**٨٦٣٩٨**	**+٨،٣**	**+٧،٧**
تمويل الدين العام الإجمالي (تقديرات) (٪):					
المصارف في لبنان	٥٤،٠	٥٩،٠	٥٥،٩		
مصرف لبنان والمؤسسات العامة	٣١،١	٢٦،٥	٢٨،٥		
مقيمون آخرون	٣،٧	٣،٩	٢،٧		
غير مقيمين	١١،١	١٠،٦	١٠،٧		
منها: قروض ثنائية ومتعدّدة الأطراف	٥،٨	٤،٨	٤،٤		
آخرون	٥،٣	٥،٨	٦،٣		

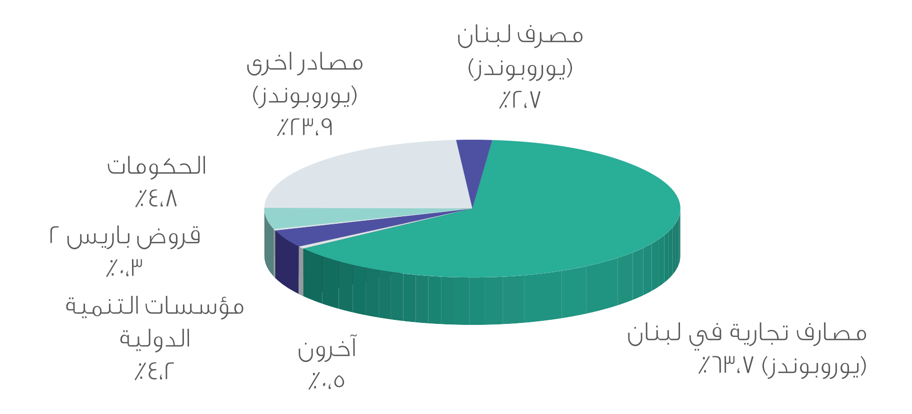
المصدر: مصرف لبنان

11-3 على صعيد **تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية**، انخفضت حصة المصارف إلى ٥١،٠٪ في نهاية العام ٢٠١٤ (٥٣،١٪ في نهاية العام ٢٠١٣) قابلها ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى ٣٢،٢٪ (٣٠،٥٪ في نهاية العام ٢٠١٣) والقطاع غير المصرفي إلى ١٦،٩٪ (١٦،٤٪ في نهاية العام ٢٠١٣). ويعود ذلك إلى الإقبال الضعيف للمصارف على الاكتتاب بسندات الخزينة من فئات ٣ أشهر حتى ٥ سنوات والاكتفاء إلى حدّ كبير بتجديد الاستحقاقات والاكتتاب بالسندات من فئة العشر سنوات. وكان مصرف لبنان يعوّض النقص عند الحاجة، فيتدخّل من وقت إلى آخر في السوق لخلق التوازنات.

مصادر تمويل الدين العام بالليرة اللبنانية
نهاية العام ٢٠١٤ (٪)



مصادر تمويل الدين العام بالعملات الأجنبية
نهاية العام ٢٠١٤ (٪)



المصدر: مصرف لبنان

12-3 وفي ما يخصّ **تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية**، فقد انخفضت أيضاً محفظة المصارف في سندات اليوروبندز بقيمة ١.٣ مليار دولار وبلغت ١٦.٣١ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ١٧.٦ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٣، نتيجة الاستحقاقات التي فاقت الاكتتابات بهذه السندات. وشكّلت حصة المصارف في تمويل الدين بالعملات الأجنبية ٦٣.٧٪ في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٦٧.٣٪ في نهاية العام ٢٠١٣.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية المُصدرة في العام ٢٠١٤ (كما في آخر إصدار)

٣ أشهر	٦ أشهر	١٢ شهراً	٢٤ شهراً	٣٦ شهراً	٦٠ شهراً	١٢٠ شهراً
%٤،٤٤	%٤،٩٩	%٥،٣٥	%٥،٨٤	%٦،٥٠	%٦،٧٤	%٧،٩٨

المصدر: مصرف لبنان

13-3 وبنتيجة التطورات في سوق سندات الخزينة بالليرة، ارتفع قليلاً معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية من ٦،٨٦٪ في نهاية العام ٢٠١٣ إلى ٦،٨٩٪ في نهاية العام ٢٠١٤، في حين انخفض الأجل المثقّل للمحفظة من ١٢٧٤ يوماً (٣،٥ سنوات) إلى ١١٩٣ يوماً (٣،٣ سنوات). أمّا في سوق سندات اليوروبندز، فقد انخفضت الفائدة المثقّلة على هذه المحفظة من ٦،٥٠٪ في نهاية العام ٢٠١٣ إلى ٦،٤٠٪، كما انخفض الأجل المثقّل على هذه المحفظة من ٥،٦٠ سنوات إلى ٥،٣٥ سنوات في التاريخَيْن المذكورَيْن تباعاً.

أطلقت وزارة المال في كانون الثاني ٢٠١٥، استراتيجية متوسطة الأمد لإدارة الدين العام لفترة ٢٠١٤–٢٠١٢، والروزنامة الجديدة لإصدارات سندات الخزينة بالليرة اللبنانية تعتمد على إصدارات دورية للسندات الطويلة الأجل من فئات ٧، ١٠ و١٢ سنة. وتهدف هذه الخطة إلى ضمان تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة، والالتزام بتسديد الاستحقاقات المترتّبة على الدولة في أوقاتها والوصول إلى الأسواق المالية المختلفة، وذلك بأقلّ تكلفة ممكنة على المدَيَيْن المتوسط والطويل وبما يتّفق مع درجة مقبولة من المخاطرة، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والثقة مع المستثمرين ووكالات التصنيف العالمية. وسيتم العمل على تطوير الأهداف الموضوعة وتحديث الإستراتيجية المتوسطة الأجل للدين العام وفقاً لجدول زمني محدّد ولتطوّرات الأسواق، كما سيتمّ في المرحلة المقبلة إدراج الالتزامات الطارئة ضمن نطاق إدارة الدين العام، لما لذلك من أهمية وتأثير على مستوى الدين. ويمكن لإدارة الدين العام أيضاً المساهمة في تحقيق أهداف السياسة النقدية عبر تطوير منحنى العائد على السندات بالعملة المحلية القصيرة والطويلة الأجل.
وتجدر الإشارة إلى أن توافر الثقة دفع مصرف لبنان إلى إقرار إصدار شهادات إيداع لمدة ٢٠ و٣٠ سنة في حال وجود حاجات نقدية بهدف الحفاظ على ثبات العملة والاستقرار التسليفي وتأمين المناخ المؤاتي الذي يسمح مستقبلاً للدولة بإدارة مرنة للدين العام وتتيح لها توزيع استحقاقاتها على آجال أطول، ما يخفّف الضغوط على السيولة ويساهم في خفض الفوائد.

رابعــاً: السياسة والتطورات النقدية

1-4 بقي الوضع النقدي مستقرّاً إلى درجة كبيرة في العام ٢٠١٤، رغم الأداء الإقتصادي الضعيف في لبنان منذ العام ٢٠١١ والشغور في الرئاسة الأولى وشبه الشلل في سائر المؤسسات الدستورية والتحدّيات على الصعيد الأمني. واستطاعت السلطات النقدية مرّة جديدة، بالتعاون مع وزارة المالية والمصارف، توفير الإستقرار النقدي الذي يمثّل الهدف الأساسي للسياسة النقدية في لبنان. وقد ساعد في حصول ذلك، إضافة إلى الثقة بمصرف لبنان والمرتبطة بعوامل عدّة، لا سيّما بإمكاناته المرتفعة، استمرار تدفّق الودائع بالأحجام الكافية، بدعم من تحويلات العاملين في الخارج، لتمويل الإقتصاد بقطاعَيْه العام والخاص والمحافظة على مستوى مرتفع من احتياطي العملات الأجنبية. كما اتّخذ مصرف لبنان خلال العام ٢٠١٤ إجراءات وهندسات مالية عدّة مفصّلة في الفقرات اللاحقة مكّنته من توفير السيولة الضرورية بالعملات الأجنبية لتغطية حاجات الدولة والمحافظة لا بل تدعيم احتياطيّاته من العملات الأجنبية، ومن المحافظة على استقرار معدّلات الفائدة على الليرة.

وسيُساعده في ذلك إقرار القانون القاضي بالسماح للحكومة بزيادة سقف الإستدانة الجديدة بالعملات الأجنبية، ما يُخفّف من الإعتماد عليه في تأمين العملات الأجنبية، إضافةً إلى احتمال تراجع متوسّط أسعار النفط العالميّة واليورو مقابل الدولار في العام ٢٠١٥ بالمقارنة مع العام الذي سبقه، ممّا يخفّف من العجز في المدفوعات الخارجية.

2-4 **الوضع النقدي: سوق قطع مستقرّة، ارتفاع احتياطي مصرف لبنان، واستقرار معدّلات الفائدة**
شهدت سوق القطع في العام ٢٠١٤ توازناً بين العرض والطلب واستقراراً بلا ضغوط تُذكر. وبقي معدّل الفائدة بين المصارف Interbank Rate في معظم الوقت عند مستواه المعلن والبالغ ٢،٧٥٪ أو عند مستوى قريب منه. واستطاع المصرف المركزي المحافظة على مستوى مرتفع من احتياطي العملات الأجنبية لا بل زيادته إلى حوالي ٣٢،٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٣١،٧ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٣، هذا عدا توظيفاته في سندات اليوروبندز اللبنانية والسندات العالمية الأخرى التي ارتفعت بحسب تقديراتنا إلى حدود ٥،٥ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٤. كما يمتلك مصرف لبنان مخزوناً ضخماً من الذهب، وضعه في المرتبة ١٩ عالمياً وفي المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث احتياطيات الدول بحسب لائحة "مجلس الذهب العالمي" الصادرة في آذار ٢٠١٥. علماً أنّ قيمة هذا المخزون استقرّت على حوالي ١١ مليار دولار في نهاية كلّ من العامَيْن ٢٠١٤ و٢٠١٣ مع شبه استقرار سعر أونصة الذهب عالمياً في التاريخَيْن المذكورَيْن. وكما هو معلوم، تُعتبر الإحتياطيات المكوّنة من العملات الأجنبية والذهب من العناصر الأساسية التي تدعم الثقة بالعملة الوطنية. ويُعتبر مستوى احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية كافياً لمواجهة أيّة أزمة قد تطرأ. على صعيد آخر، بقيت معدّلات الفائدة مستقرّة على جميع فئات سندات الخزينة بالليرة لغاية الخمس سنوات مع البدء بتخفيض معدّلات الفائدة على السندات الطويلة الأجل، كما سنعود إلى ذلك لاحقاً. وجاءت معدّلات الفائدة على إصدارات اليوروبندز التي تمّت في العام ٢٠١٤ ولغاية شباط ٢٠١٥ متدنّية مقارنةً مع إصدارات الدول التي تتماثل مع لبنان بتصنيف مخاطرها.

3-4 عمليّات تحويل الآجال...لإراحة السوق

في إطار الاستراتيجية الاحترازية المتّبعة منذ سنوات عدّة من قِبَل السلطات النقدية والمالية، والتي ترمي إلى عدم ترك مبالغ كبيرة بالليرة وبالعملات الأجنبية تستحقّ في فترة قصيرة نسبياً، نشير إلى أنّ مصرف لبنان أجاز للمصارف أن تكتتب بإصدار اليوروبندز الأخير الذي تمّ في شباط ٢٠١٥ من خلال شهادات إيداع بالدولار قريبة الإستحقاق[1] ممّا لا يضغط أيضاً على سيولة العملات الأجنبية لديها، كما عمدت وزارة المالية في نيسان ٢٠١٤ إلى إصدار سندات خزينة بالدولار Eurobonds هدفت في جزء منها إلى استبدال قسم من استحقاقات العام ٢٠١٤. كما نذكر في هذا الإطار الإجازة للمصارف الإكتتاب بسندات الخزينة ذات الآجال الطويلة إمّا نقداً، وإمّا من خلال حسم شهادات الإيداع بالليرة التي أصدرها مصرف لبنان والتي تستحقّ قريباً. ونُذكّر بأنّ مصرف لبنان قام في الأشهر الأولى من العام ٢٠١٣ بعمليّة استبدال لجزء من شهادات الإيداع بالليرة التي تستحقّ في العامَيْن ٢٠١٣ و٢٠١٤، بشهادات أخرى لآجال أطول. ويتفادى البنك المركزي من خلال هذه العمليّات، من جهة، التخفيف من "تنقيد" الدين بالليرة اللبنانية، ومن جهة ثانية، التخفيف من الضغط على احتياطي العملات الأجنبية لديه كما أسلفنا.

4-4 ودائع بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان، وشهادات إيداع بالدولار... لتدعيم احتياطيّاته

تدعم ودائع المصارف بالعملات الأجنبية لدى المصرف المركزي احتياطيّاته بالعملات الصعبة، وهي تشكّل أساس الإستقرار النقدي، أي أساس استقرار القوّة الشرائية للّيرة اللبنانية.
وقد ارتفعت ودائع المصارف التجارية بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان على نحو ملحوظ في العام ٢٠١٤، بما يزيد عن ٧ مليارات دولار بحسب تقديراتنا، وكانت العامل الرئيسي لتدعيم احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية في العام المذكور[2]. واتّخذ قسم منها شكل Repo على شهادات الإيداع. فقد أطلق مصرف لبنان في بداية العام ٢٠١٤ هندسة مالية جديدة قضت بإنشاء منصّة Platform للتعامل بالودائع القصيرة الأجل حتى ستّة أشهر والتي تستند إلى أوراق لديه. وهي عمليّة شراء وإعادة بيع Repo بفوائد تعكس الإنتربنك على الدولار[3] في سوق بيروت، حيث يتولّى المصرف المركزي تحديد معدّلات الفائدة عليها لتبقى تحت السيطرة. وتُساعد هذه الهندسة المصرف المركزي على إدارة السيولة.

كما استمرّ مصرف لبنان في العام ٢٠١٤ في إصدار شهادات ايداع بالدولار[4]، وذلك بقيمة قاربت المليارَيْ دولار. غير أنّ المحفظة القائمة لشهادات الإيداع بالدولار تراجعت قليلاً من ٨،٣ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٣ إلى حوالي ٧،٨ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٤، بسبب حصول استحقاقات في العام ٢٠١٤ بقيمة فاقت الإصدارات الجديدة. وبالطبع، تساهم هذه الإجراءات في المحافظة على مستوى مرتفع من احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية.

5-4 شهادات الإيداع بالليرة...للتحكّم بالسيولة والمحافظة على استقرار معدّلات الفائدة بالليرة

تراجعت محفظة شهادات الإيداع بالليرة التي يصدرها مصرف لبنان من ٣٣٨١٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٣ إلى ٢٩٦٧٥ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٤. وقد جاء هذا التراجع بعد تسجيلها ارتفاعاً ملحوظاً فاق الـ١٠ آلاف مليار ليرة في العام ٢٠١٣، مع العلم أنّ العام ٢٠١٤ شهد بدوره إصدارات كبيرة لشهادات الإيداع، ولو بكثافة أدنى منها في العام ٢٠١٣. ويعود ذلك إلى استحقاقات

---

١ شهادات ايداع دولية اصدرها مصرف لبنان في نيسان ٢٠٠٥ وتستحق في نيسان ٢٠١٥.

٢ نفّذ مصرف لبنان في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ عمليات استبدال لجزء من محفظته من سندات الخزينة بالليرة بأخرى بالعملات الأجنبية (Eurobonds)، تلتها عمليات بيع للمحافظ إلى المصارف في العام ٢٠١٣ بقيمة بلغت بحسب التقديرات ٤،٥ مليارات دولار، وساهمت على نحو كبير في تعزيز احتياطيات مصرف لبنان في العام ٢٠١٣.

٣ هناك ايضاً عمليّات Repo مماثلة بالليرة

٤ بشكلها المعهود

بقيمة أكبر لشهادات ايداع كانت قد أُصدرت في العام ٢٠٠٩. وتركّزت الإصدارات الجديدة في العام ٢٠١٤ على الفئات الطويلة الأجل، هذا بالإضافة إلى أحجام محدودة نسبياً من فئتي الـ ٤٥ يوماً و٦٠ يوماً. ومكّنت إصدارات شهادات الإيداع المصرف المركزي من التحكّم بالسيولة بالليرة لدى القطاع المالي، كما ساعدت أيضاً في المحافظة على استقرار معدّلات الفائدة بالليرة، ومنها على سندات الخزينة اللبنانية دون الـ٧ سنوات.

وفي خطوة إيجابية هدفت إلى تحفيز المصارف على المزيد من الإكتتاب بسندات الخزينة المُصدرة دورياً وبالتالي التخفيف من تدخّل مصرف لبنان في السوق الأوليّة للسندات، بادر هذا الأخير في نيسان ٢٠١٤ إلى تخفيض معدّلات الفائدة على شهادات الإيداع الطويلة الأجل التي يُصدرها بواقع ٢٦ نقطة أساس كما يُبيّنه الجدول أدناه. وللهدف ذاته، وتمهيداً لخفض الفوائد الطويلة الأجل على سندات الخزينة الطويلة الأجل، والتي أصبحت تُصدر على نحو دوري منذ الشهر الأول من العام ٢٠١٥، خفّض المصرف المركزي مجدّداً معدّلات الفائدة على الشهادات التي يُصدرها، وذلك بين ٢٦ و٩٢ نقطة أساس كما يتبيّن من الجدول أدناه، مع توقّع استقرارها حتى نهاية العام ٢٠١٥.

معدّلات الفائدة على شهادات الإيداع بالليرة بحسب الفئات

	٤٥ يوماً	٦٠ يوماً	٧ سنوات	٨ سنوات	١٠ سنوات	١٢ سنة
كانون الثاني– آذار ٢٠١٤	٪٣،٥٧	٪٣،٨٥	٪٧،٦	٪٧،٨	٪٨،٢٤	٪٨،٧٤
نيسان ٢٠١٤	٪٣،٥٧	٪٣،٨٥	٪٧،٣٤	٪٧،٥٤	٪٧،٩٨	٪٨،٤٨
التخفيض– نقطة أساس	–	–	– ٢٦	– ٢٦	– ٢٦	– ٢٦
كانون الثاني ٢٠١٥	٪٣،٥٧	٪٣،٨٥	٪٧،٠٨	٪٧،٢٢	٪٧،٤٦	٪٧،٥٦
التخفيض– نقطة أساس	–	–	– ٢٦	– ٣٢	– ٥٢	– ٩٢

شهادات إيداع لمدّة ٣٠ عاماً– بالليرة والدولار
في جديد فئات شهادات الإيداع، بدأ مصرف لبنان في آذار ٢٠١٥ بإصدار شهادات إيداع بالليرة والدولار الأميركي لمدّة ٣٠ سنة. وتهدف هذه الإصدارات الطويلة الأجل إلى تكملة مفهوم منحنى العوائد yield curve، وإلى إدارة أفضل للسيولة كما إلى تطوير السوق المالية.

4-6 تدخّل مصرف لبنان في السوق الأوليّة لسندات الخزينة بالليرة، وإصدارات من الفئات الطويلة الأجل.... لتأمين استقرار معدّلات الفائدة

مرّة جديدة، ساهم كلّ من تدخّل مصرف لبنان شارياً سندات الخزينة بالليرة في السوق الأوّلية، وإصدار وزارة المالية مزيداً من سندات الخزينة الطويلة الأجل بشكل غير دوري، بالتنسيق المباشر مع مصرف لبنان، في تأمين القسم الأكبر من حاجات الدولة التمويلية بالليرة في العام ٢٠١٤، كما ساهما على نحو كبير في بقاء معدّلات الفائدة مستقرّة في العام المذكور على جميع فئات سندات الخزينة دون الـ٧ سنوات.

بالفعل، سجّلت محفظة مصرف لبنان من سندات الخزينة بالليرة ارتفاعاً إلى ١٩٤٥٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ١٦٧٦١ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٣، لترتفع حصّة المصرف المركزي إلى ٣١،٨٪ من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٣٠،١٪ في نهاية العام ٢٠١٣.

كما أصدرت وزارة المالية، بالتنسيق مع مصرف لبنان، سندات خزينة بالليرة من فئة الـ١٠ سنوات حسبما هو مُفصّل في مكان آخر من هذا التقرير. ونذكّر بأنّ المصرف المركزي أجاز للمصارف أن تكتتب بالإصدارات الطويلة الأجل إمّا نقداً وإمّا من خلال تسييل شهادات الإيداع التي أصدرها مصرف لبنان (والتي تستحّق قريباً)، ما يخدم أهدافاً عدّة، إذ يسمح بالتخفيف من حجم استحقاقات شهادات الإيداع القريبة على مصرف لبنان كما سبق وأشرنا إليه، ويُخفّف من كلفة شهادات الإيداع بالليرة على المصرف المركزي، كما يحول ذلك دون سحب سيولة إضافية من السوق.

ونشير في هذا السياق إلى أنّ وزارة المالية قرّرت في كانون الثاني ٢٠١٥ إصدار سندات خزينة طويلة الأجل على نحو دوري، كما سبق وتطرّقنا إليه. وقد أصدرت في الفصل الأول من العام ٢٠١٥ سندات من فئات الـ٧ والـ١٠ سنوات بمعدّلات فائدة مماثلة للفوائد المعتمدة على شهادات الإيداع بعد تخفيضها. وتُعتبر هذه الخطوة إيجابية، لأنّ من شأنها تحفيز المصارف على زيادة الإكتتاب بسندات الخزينة والتخفيف من الإعتماد على مصرف لبنان، الذي كان يعمل في المقابل على استيعاب سيولة المصارف بالليرة عبر إصدار شهادات الإيداع بكلفة مرتفعة. وبهذه الخطوة، ستعكس معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بشكل أفضل شروط السوق لتمويل الدولة، كما ستصبح عملية تمويل الدولة أكثر شفافيةً.

7-4 الكتلة النقدية

تباطأ معدّل نمو الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3) إلى ٥٫٩٪ في العام ٢٠١٤ مقابل ٦٫٩٪ في العام ٢٠١٣، لتكون المعدّلات المسجّلة في فترة السنوات ٢٠١١-٢٠١٤ معتدلة نسبياً مقارنةً مع المعدّلات المسجّلة في السنوات التي سبقت. ووصلت الكتلة النقدية M3 إلى ١٧٧٣٩٧ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٤، وتراجع معدّل دولرتها على نحو بسيط من ٥٨٫٩٧٪ في نهاية العام ٢٠١٣ إلى ٥٨٫٦٢٪ في نهاية العام ٢٠١٤. ويمكن تلخيص أبرز العناصر التي ساهمت في زيادة الكتلة النقدية في العام ٢٠١٤ والبالغة ٩٨٢٦ مليار ليرة كالآتي:

تطوّر الكتلة النقدية وعناصر تغطيتها (نهاية الفترة- مليار ليرة)

	٢٠١٢	٢٠١٣	التغيّر (٪) ٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٤	التغيّر (٪) ٢٠١٣/٢٠١٤
السيولة الجاهزة بالليرة (م١)	٧١٠٤	٧٦٢٠	٥١٧+	٨٣٠١	٦٨١ +
الكتلة النقدية بالليرة (م٢)	٦٥٠٧٧	٦٨٧٤٩	٣٦٧٢+	٧٣٤٠٠	٤٦٥١ +
الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بالليرة وبالعملات الأجنبية (م٣)	**١٥٦٧٩٧**	**١٦٧٥٧١**	**١٠٧٧٤ +**	**١٧٧٣٩٧**	**٩٨٢٦ +**
عناصر التغطية					
الموجودات الخارجية الصافية	٦٤٤٣٧	٥٦٥٥٥	–٧٨٨٢	٥٣٦٦١	–٢٨٩٤
منها: ذهب	٢٣٠٨٣	١٦٧٣٩	–٦٣٤٥	١٦٥٠٩	–٢٣٠
موجودات خارجية صافية غير الذهب	٤١٣٥٤	٣٩٨١٧	–١٥٣٧	٣٧١٥٣	–٢٦٦٤
التسليفات الصافية للقطاع العام	٥٤٥٩٦	٥٩٥٦٨	٤٩٧٢ +	٦٣٢٢٦	٣٦٥٨ +
فروقات القطع	–١٤٧٠٨	–٨٤٢٦	٦٢٨٢ +	–٨١٤٦	٢٨٠ +
التسليفات للقطاع الخاص	٥٩٦٩٠	٦٥٩٤٩	٦٢٥٩ +	٧١٢١٧	٥٢٦٨ +
بنود أخرى صافية	–٧٢١٩	–٦٠٧٦	١١٤٣ +	–٢٥٦١	٣٥١٤ +

المصدر: مصرف لبنان

ارتفعت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم بحوالي ٥٢٦٨ مليار ليرة، مواصلةً ارتفاعها إنّما بوتيرة أدنى من تلك المسجّلة في العام ٢٠١٣، وكانت المساهم الأبرز في زيادة الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3). كذلك، ازدادت التسليفات الصافية للقطاع العام بما مقداره ٣٦٥٨ مليار ليرة، أي بأقلّ من ارتفاعها في العام الذي سبق، فكانت المساهم الثاني الأكبر في زيادة الكتلة النقدية (M3). كما ارتفعت البنود الصافية الأخرى من ميزانية الجهاز المصرفي بما مقداره ٣٥١٤ مليار ليرة، وهي تمثّل تنقيد ذمم مالية، لتساهم بدورها إيجاباً في خلق النقد. في المقابل، كان لتراجع الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي من دون الذهب، والذي بلغ

حوالي ٢٦٦٤ مليار ليرة في العام ٢٠١٤، أي ما يوازي ١،٨ مليار دولار أميركي، أثر انكماشي واضح على الكتلة النقدية، ما ساهم بدرجة كبيرة في نموّها المعتدل، في إشارة إلى استمرار منحى التراجع الذي سجّلته هذه الموجودات في السنوات الثلاث التي سبقت.

8-4 التضخّم

تمّ احتواء معدّل التضخّم عند حدود ١،٩٪ في العام ٢٠١٤ بحسب دراسة "مؤشّر أسعار الإستهلاك" الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي مقابل ٤،٨٪ في العام ٢٠١٣.

وجاء معدّل التضخّم أكثر اعتدالاً في العام ٢٠١٤ بالمقارنة مع العام الذي سبق، في ظلّ ضعف نمو الطلب الداخلي بشكل عام (مقارنة مع الإنتاج الممكن تحقيقه) وتراجع أسعار المواد الغذائية وأسعار النفط عالمياً واستقرار السعر الوسطي لليورو مقابل الدولار. في ما خصّه، يعمل مصرف لبنان دوماً على مراقبة وتعقيم السيولة بهدف ضبط الضغوط التضخّمية التي يمكن أن تنتج عنها.

9-4 ومن المتوقّع في العام ٢٠١٥ أن تزول الضغوط التضخّمية الناتجة عن عوامل خارجية بحيث يتوقّع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدّل التضخّم ١،١٪ في العام ٢٠١٥. ومن المتوقّع أيضاً أن يكون متوسّط أسعار النفط في العام ٢٠١٥ أدنى منه في العام ٢٠١٤، بعد التراجع الحادّ الذي سجّلته أسعار النفط منذ حزيران ٢٠١٤ ولغاية منتصف كانون الثاني ٢٠١٥. كما تُشير التوقّعات بخصوص أسعار المواد الغذائية عموماً إلى استمرار تراجعها في العام ٢٠١٥، وقد سجّلت بالفعل تراجعاً في الفصل الأول من العام المذكور. يُضاف إلى ذلك احتمال قوي ببقاء اليورو خلال العام ٢٠١٥ عند مستوى منخفض مقابل الدولار الأميركي بعد تراجعه الملحوظ في الفصل الأول من العام المذكور.

في المقابل، قد يتأثّر معدّل التضخّم سلباً بانعكاسات إقرار سلسلة الرتب والرواتب، إن حصلت، على أسعار السلع والخدمات.

10-4 كما استمرّ مصرف لبنان في اتّخاذ إجراءات أو هندسات مالية تساعد على نمو الإقتصاد من خلال السماح للمصارف باستعمال الإحتياطي الإلزامي، وكان قد وفّر في السنوات الأخيرة حزمة إضافية من التحفيزات تمثّلت على نحو خاص بضخّ سيولة بفوائد متدنّية للمصارف بغية إعادة إقراضها للأسَر والمؤسّسات في فترة يُسجّل فيها الإقتصاد معدّلات نمو ضعيفة. فباتَ مصرف لبنان إسوةً بالسياسات النقدية التوسّعية التي تلجأ إليها المصارف المركزية في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا واليابان يُمارس سياسة نقدية تهدف بوضوح إلى دعم النمو الإقتصادي وخلق فرص العمل.

خامساً: المدفوعات الخارجية

ميزان المدفوعات

1-5 تراجع العجز المقدّر في ميزان الحساب الجاري في لبنان على نحو بسيط إلى حوالي ١٢،٥ مليار دولار في العام ٢٠١٤ بحسب تقرير "آفاق الإقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في نيسان ٢٠١٥، مقابل ١٢،٧ مليار دولار في العام ٢٠١٣، كما تراجعت قليلاً نسبته من الناتج المحلّي الإجمالي إلى ٢٤،٩٪ مقابل ٢٦،٧٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي. **وتجدر الإشارة إلى حصول تعديل كبير في أرقام صندوق النقد الدولي المتعلّقة بميزان الحساب الجاري، لتأخذ بعين الإعتبار مراجعة وتخفيض أرقام حساب الخدمات للسنوات الأخيرة من قبل مصرف لبنان.** ومن المرجّح أن يكون تراجع العجز البسيط في ميزان الحساب الجاري في العام ٢٠١٤ قد نتج عن تراجع عجز الميزان التجاري ولو قليلاً في العام المذكور، واحتمال ارتفاع كلّ من ميزان الخدمات وحساب التحويلات الجارية[٥].

مكوّنات ميزان الحساب الجاري

بحسب آخر المعطيات المتوافرة الصادرة عن مصرف لبنان، والتي تغطّي أوّل ثلاثة فصول من العام ٢٠١٤، بلغ العجز في ميزان السلع ١١،٦ مليار دولار أميركي[٦]، مقابل فائض في ميزان الخدمات بلغ حوالي مليارَيْ دولار وفائض في حساب التحويلات الجارية يقارب ١،٧ مليار دولار وفائض في حساب الدخل يناهز ١،٠ مليار دولار، ليكون العجز في ميزان الحساب الجاري قد بلغ حوالي ٧،٨ مليارات دولار.

ومن المحتمل أن يساهم تراجع أسعار النفط والسلع الأخرى وتراجع سعر صرف اليورو مقابل الدولار[٧] في خفض عجز الميزان الجاري في العام ٢٠١٥. وقد توقّع صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير حول الإقتصاد العالمي أن يتراجع هذا العجز بالقيمة المطلقة على نحو بسيط إلى ١٢،١ مليار دولار في العام ٢٠١٥ وأن تتراجع نسبته من الناتج المحلّي الإجمالي قليلاً إلى ٢٢،٢٪.

2-5 قبل أن نتطرّق إلى الميزان التجاري للسلع بالتفصيل في نهاية هذه الفقرة، نشير في موضوع ميزان الخدمات إلى أنّ الحركة السياحية سجّلت تحسّناً ولو متواضعاً في العام ٢٠١٤ بعد تراجعها الملحوظ في السنوات الثلاث التي سبقت. فقد ارتفع عدد السياح الوافدين إلى لبنان بحسب إحصاءات وزارة السياحة بنسبة ٦،٣٪ في العام ٢٠١٤ ليبلغ ١٣٥٤٦٤٧ سائحاً، لكنّه يبقى بعيداً عن المستوى القياسي المسجّل في العام ٢٠١٠ والبالغ حوالي ٢،٢ مليون سائح. واستقرّ معدّل إشغال فنادق بيروت من فئتي ٤ و٥ نجوم بحسب شركة إرنست إند يونغ Ernst and Young على ٥٢،٠٪ في كلّ من العامين ٢٠١٤ و٢٠١٣، مقارنة مع ٦٧،٠٪ في العام ٢٠١٠. وقد جاء تراجع الحركة السياحية في السنوات الأخيرة بشكل خاص نتيجة عدم الإستقرار الأمني في لبنان والدعوات التي وجّهها سابقاً عدد من الحكومات العربية إلى رعاياها لتجنّب زيارة لبنان، وأيضاً نتيجة تراجع السفر برّاً بسبب ارتفاع المخاطر المرافقة له مع تأزّم الوضع الأمني في سورية.

٥ إستناداً إلى نتائج ميزان المدفوعات لغاية أيلول ٢٠١٤ الصادرة من مصرف لبنان، وهي أخر المعطيات المتوفرة حتى تاريخه.
٦ يختلف العجز في الميزان التجاري المسجل في ميزان المدفوعات عن العجز المنشور من قبل الجمارك اللبنانية، إذ تضاف إلى الصادرات المعلنة من قبل المصدر المشار إليه ما يلي: السلع المعاد تصديرها، السلع المصدرة بشكل مؤقت لتحويلها (إعادة تدوير) أو المعاد تصديرها بعد تجهيزها محلياً، وإصلاح السلع.
٧ الذي يخفّف فاتورة الواردات السلعية من منطقة اليورو والتي شكّلت حصّتها ٣٣،٧٪ من إجمالي قيمة الواردات السلعية في العام ٢٠١٤.

3-5 وارتفعت تحويلات العاملين في الخارج إلى لبنان بنسبة ١٣،٢٪ في العام ٢٠١٤ لتصل إلى حدود ٨،٩ مليارات دولار بحسب تقديرات البنك الدولي الأخيرة[٨]، مقابل ٧،٩ مليارات دولار في العام ٢٠١٣ و٦،٧ مليارات دولار في العام ٢٠١٢، مع العلم أنّها تختلف أحياناً عن تقديرات صندوق النقد الدولي. وقد عزا البنك الدولي ارتفاع تحويلات العاملين في الخارج في العام ٢٠١٤ إلى التحويلات المرسلة إلى اللاجئين السوريّين في لبنان من ذويهم في الخارج، مع العلم أنّ جزءاً منها يعود ويدخل إلى سورية، فضلاً عن تحسّن النشاط الإقتصادي في بعض البلدان التي تستضيف المغتربين اللبنانيّين مثل الولايات المتحدة الأميركية. وشكّلت تحويلات العاملين إلى لبنان حوالي ١٨٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في العام ٢٠١٤ مقابل حوالي ١٧،٠٪ في العام ٢٠١٣، وهي من النسب المرتفعة في العالم والأعلى في المنطقة. ويحتلّ لبنان المرتبة الثانية عالمياً من حيث التحويلات للفرد الواحد Remittances per Capita والمرتبة ١٣ من حيث نسبة التحويلات إلى الناتج. ويعكس انتظام ومستوى هذه التحويلات حجم الإنتشار اللبناني في جميع أقطار العالم، والكفاءة العالية التي يتمتّع بها هذا الإنتشار في شتّى المجالات ووفائه لبلده وأهله. وكانت تحويلات العاملين في لبنان إلى الخارج قد بلغت، بحسب آخر المعطيات المتوافرة والصادرة عن البنك الدولي، حوالي ٤،٧ مليارات دولار في العام ٢٠١٣. فتكون التحويلات الصافية إلى لبنان قد غطّت زهاء ١٨٪ من العجز في الميزان التجاري للسلع.

4-5 ويموَّل هذا العجز الكبير في ميزان الحساب الجاري في لبنان، والذي يتحكّم به إلى درجة كبيرة العجز الضخم في الميزان التجاري، من خلال الفائض في الحساب الرأسمالي والمالي، أي من خلال تدفّق رساميل صافية بأشكال متعدّدة من استثمارات مباشرة، واستثمارات في المحافظ المالية، وودائع لدى المصارف، وقروض صافية من الخارج للقطاعَيْن العام والخاص وغيرها. وانطلاقاً من مستويات العجز في الميزان الجاري التي قدّرها صندوق النقد، وهي معطيات تبقى دائماً قابلة للتعديل، وأرقام ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف لبنان، تكون هذه الرساميل الصافية المتدفّقة إلى لبنان قد بلغت في العام ٢٠١٤ حوالي ١١ مليار دولار، أي زهاء ٢٢٪ من الناتج المحلّي الإجمالي، مقابل حوالي ١١،٥ مليار دولار في العام ٢٠١٣ (٢٤،٦٪ من الناتج المحلّي الإجمالي).

5-5 على صعيد **الإستثمارات الأجنبية المباشرة**، والتي غالباً ما يختلف تقدير حجمها بشكل كبير بين مصدر وآخر، أجمعت تقارير عدّة على انخفاض تدفّق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى لبنان في السنوات الأخيرة نتيجة الضغوط على الصعيدين الداخلي والإقليمي. وكان تقرير الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية UNCTAD) الأخير حول الإستثمارات في العالم قد أشار إلى أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية الوافدة إلى لبنان تراجعت إلى حوالي ٢،١ مليار دولار في العام ٢٠١٣ (٤،٥٪ من الناتج المحلّي الإجمالي)، بحسب آخر المعطيات المتوافرة، مقابل ٣،١ مليارات دولار في العام ٢٠١٢، في حين بلغت الإستثمارات الأجنبية المتدفّقة ٢،٨ مليار دولار في العام ٢٠١٣ (٦،٠٪ من الناتج) مقابل حوالي ٣،٧ مليارات دولار في العام ٢٠١٢. ويُشار إلى أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة تموّل عادةً جزءاً كبيراً من عجز الحساب الجاري، وهي تتركّز في معظمها في القطاع العقاري، ما يجعلها تختلف عن طبيعة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في كثير من دول ناشئة مماثلة، حيث تكون متنوّعة وتطال قطاعات اقتصادية عدّة.

٨ رفع البنك الدولي تقديراته المتعلّقة بتحولات العاملين في العام ٢٠١٤ إلى ٨.٩ مليارات دولار من تقديرات سابقة بلغت ٧.٧ مليارات دولار، كما رفع تقديراته العائدة للعام ٢٠١٣ الى ٧.٩ مليارات دولار من تقديرات سابقة بلغت حوالي ٧.٦ مليارات دولار، في حين خفّض تقديرات العام ٢٠١٢ إلى ٦.٧ مليارات دولار من ٦.٩ مليارات دولار.

6-5 في المحصّلة وللسنة الرابعة على التوالي، لم تستطع الرساميل الوافدة الصافية في العام ٢٠١٤ تغطية العجز في ميزان الحساب الجاري، بعكس المنحى الذي كان سائداً في فترة ٢٠٠٢-٢٠١٠ . ويعود ذلك لأسباب عدّة، منها بقاء الواردات السلعية عند مستوى مرتفع نسبياً، ومنها ما يتعلّق بالأوضاع السياسية المتشنّجة في لبنان والتطورات في سورية وتأثيرها سلباً على السياحة والتصدير، أي أيضاً على الحساب الجاري، من جهة، وعلى حساب رأس المال الذي يتضمّن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من جهة أخرى. فنتج عجز في ميزان المدفوعات بلغت قيمته حوالي ١،٤ مليار دولار في العام ٢٠١٤، مقابل عجز أدنى بلغ حوالي ١،١ مليار دولار في العام ٢٠١٣. ويعكس هذا العجز في ميزان المدفوعات المستجدّات الظرفية والتطوّرات القائمة في المنطقة. في المقابل، راكم لبنان في مرحلة سابقة حجماً كبيراً من المدّخرات بالعملات الأجنبية يسمح بتمويل عجوزات بالمستوى المسجّل خلال السنوات الأربع الماضية. لكنَّ هذا لا يعني عدم التعامل مع الموضوع برؤية وسياسات جديدة لتدارك إضعاف أو استنزاف الإحتياطيّات بالعملات الأجنبية والإضطرار إلى زيادة الدين الخارجي ورفع معدّلات الفوائد.

التجارة الخارجية

7-5 تراجعت قيمة الواردات السلعية بحسب المركز الآلي الجمركي إلى حوالي ٢٠،٥ مليار دولار في العام ٢٠١٤ مقابل ٢١،٢ مليار دولار في العام ٢٠١٣، أي بقيمة ٧٣٤ مليون دولار وبنسبة ٣،٥٪.
ويعود ذلك، من جهة أولى، إلى تراجع الأسعار العالمية لعدد من السلع، من نفط ومواد غذائية وغيرها، ما ساهم في تقليص فاتورة الإستيراد. ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر أنّ قيمة الواردات من المنتجات المعدنية، والتي تتألّف بغالبيتها من المشتقات النفطية، قد تراجعت في العام ٢٠١٤ بما قدره ٢٢٣ مليون دولار في حين ازدادت الكمّيات المستوردة منها بنسبة ٤،٦٪.
كما يعود ذلك، من جهة ثانية، إلى تراجع كلّ من قيمة الواردات من الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (-٤٠٢ مليون دولار) ومن معدّات النقل[9] (-٢٣٨ مليون دولار) والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة (-١٦٠ مليون دولار)، والمرتبط إلى حدّ ما بتراجع حركة تصديرها.

كما سجّلت الكمّيات المستوردة تراجعاً نسبتُه ٢،٦٪ لتصل إلى ١٥٤٥٢ ألف طن في العام ٢٠١٤ مقابل ١٥٨٦٨ ألفاً للعام الذي سبق. وكان قد سجّل مستوىً قياسياً. ويُبيّن التدقيق في الكمّيات المستوردة من السلع مدى تأثّر المجموع بتغيّرات في بعض أنواعها التي تزن كثيراً، ومنها "المصنوعات من حجر، جبس، اسمنت" والتي تراجعت بنسبة ٤٣٪ (-٩٠٩ آلاف طن) والمنتجات المعدنية التي ازدادت بنسبة ٤،٦٥٪ (+ ٣٢٧ ألف طن). وإذا استثنينا على سبيل المثال كلّ من السلع المذكورة، تكون الكمّيات المستوردة من جميع الأنواع الأخرى من السلع قد سجّلت ارتفاعاً نسبته ٢،٥٪ في العام ٢٠١٤ [10].

وعليه، يمكن القول بأنّ حركة الواردات السلعية كانت أقلّ سلبيّة في العام ٢٠١٤ مما بدت عليه في الإنطباع الأولي، وبأنّ التراجع الحقيقي للإستيراد طاول بوجه خاص السلع الإستهلاكية المُعمِّرة والسلع المستوردة بهدف الإستثمار، متأثّراً باستمرار الأداء الإقتصادي الضعيف في لبنان.

٩ ترافق تراجع قيمة الواردات من الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية ومعدات النقل مع تراجع كمية استيرادها.
١٠ وإذا استثنينا إضافة إلى النوعين المذكورين كلاً من: معدات النقل، منتجات صناعة الأغذية، والأجهزة والمعدات الكهربائية، تكون الكميات المستوردة من جميع الأنواع الاخرى من السلع قد سجلت إرتفاعاً نسبته ٥،١٪.

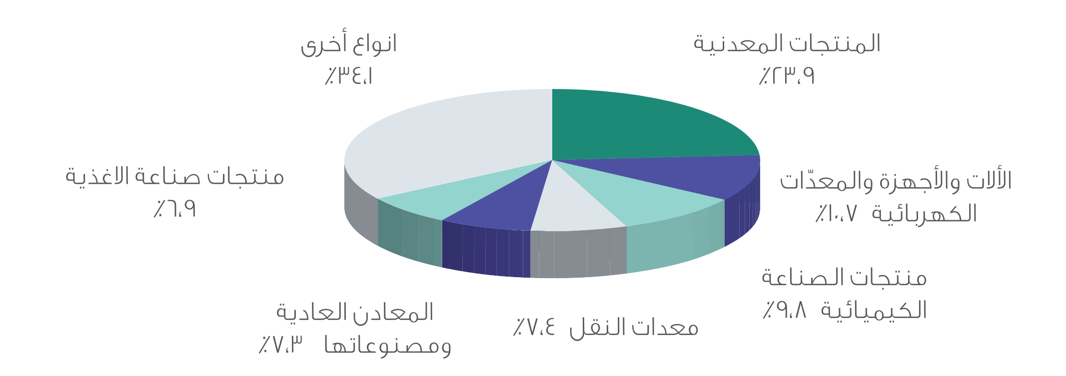
الواردات السلعية

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
القيمة– مليون دولار	٢١٢٨٠	٢١٢٢٨	٢٠٤٩٤
نسبة التغيّر– ٪	+ ٥,٦	–٠,٢	–٣,٥
الكميّات– ألف طن	١٥٦٢٣	١٥٨٦٨	١٥٤٥٢
نسبة التغيّر– ٪	+ ٣,٨	+ ١,٦	–٢,٦

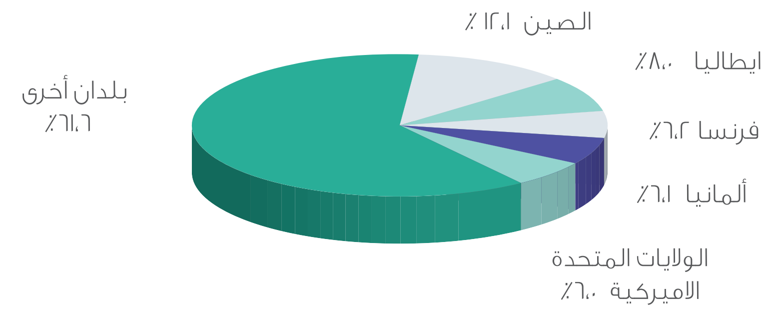
المصدر: المركز الآلي الجمركي

ويختصر الرسمان البيانيّان أدناه توزّع الواردات السلعية بحسب أنواعها وبحسب دول المنشأ في العام ٢٠١٤.

أبرز أنواع الواردات السلعية – الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٤



أبرز بلدان منشأ الواردات السلعية اللبنانية – الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٤



المصدر: المركز الآلي الجمركي

8-5 على صعيد آخر، تراجعت قيمة الصادرات السلعية بشكل واضح للسنة الثانية على التوالي إلى ٣٣١٣ مليون دولار في العام ٢٠١٤ مقابل ٣٩٣٦ مليون دولار في العام ٢٠١٣، أي بقيمة ٦٢٣ مليون دولار وبنسبة ١٥،٨٪. وقد نتج التراجع الكبير لقيمة الصادرات السلعية بوجه خاص عن تراجع قيمة الصادرات من المنتجات المعدنية (– ٣١٤ مليون دولار) بعد أن ازدادت على نحو استثنائي في العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣ بسبب تصديرها إلى سورية، وعن استمرار تراجع قيمة الصادرات من الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (– ٢٢٨ مليون دولار) إلى كلّ من جنوب افريقيا وسويسرا والإمارات العربية. كما نتج أيضاً عن تراجع قيمة الصادرات من المعادن العادية ومصنوعاتها (– ١٥٣ مليون دولار) وبدرجة أقلّ عن تراجع قيمة الصادرات من الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (– ٦٢ مليون دولار).
لذلك، وعند استثناء المنتجات المعدنية والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، تكون قيمة الصادرات السلعية الأخرى قد سجّلت تراجعاً معتدلاً نسبتُه ٢،٩٪، وذلك تحت تأثير تراجع قيمة (وكمّية) الصادرات من المعادن العادية ومصنوعاتها والآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية.

كما تراجعت الكمّيات المصدّرة في العام ٢٠١٤ على نحو كبير بما نسبتُه ١٩،٥٪ إلى ٢٢٣٦ ألف طن. وقد تأثّر المجموع بالتغيّرات في بعض أنواع السلع التي تزن كثيراً. فالكمّيات المصدّرة من المنتجات المعدنية (أي المشتقات النفطية) تراجعت على نحو كبير بحوالي ٤٤٤ ألف طن. كما انخفضت الكمّيات المصدّرة من المعادن العادية ومصنوعاتها بحوالي ١٦٤ ألف طن. في المقابل ارتفعت الكميات المصدّرة من عدد من المنتجات، ولا سيّما منتجات الصناعة الكيماوية بحوالي ٧٢ ألف طن. وبالتالي، إذا استثنينا المنتجات المعدنية، تكون كمّية الصادرات من السلع الأخرى قد تراجعت بنسبة ٤،٥٪ فقط. وعند استثناء كلّ من المنتجات المعدنية والمعادن العادية ومصنوعاتها على سبيل المثال، تكون الكمّية المصدّرة من السلع الأخرى قد سجّلت ارتفاعاً بنسبة ٤،٢٪.

في الخلاصة، إنّ الدخول في تفاصيل الأرقام يُشير أقلّه إلى أنّ كمّية – كما قيمة – الصادرات السلعية لم تشهد في العام ٢٠١٤ تراجعاً دراماتيكياً، بل إنّها سجّلت تراجعاً أكثر اعتدالاً مما تركه الإنطباع الأولي.

الصادرات السلعية إلى الدول العربية

تراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى الدول العربية، والتي تُعتبر السوق الرئيسية لتصريف السلع اللبنانية، إلى ١٧٢٩ مليون دولار في العام ٢٠١٤ مقارنة مع ٢٠٢٠ مليون دولار في العام ٢٠١٣ والذي كان مستوى قياسياً، أي بقيمة ٢٩١ مليون دولار وبنسبة ١٤،٤٪. كما تراجعت الكمّيات المصدّرة إلى الدول العربية في العام ٢٠١٤ على نحو لافت وبنسبة ٢٠،٠٪ ولكن عند الدخول في التفاصيل، نجد أنّ نسب التراجع المذكورة لا تعبّر عن حقيقة الوضع، إذ أنّ انخفاض كلّ من قيمة وكمّية هذه الصادرات في العام ٢٠١٤ قد نتج بشكل شبه كامل عن تراجع تصدير المنتجات المعدنية إلى سورية. وعند استثناء سورية، يكون التصدير إلى الدول العربية الأخرى قد سجّل تراجعاً بنسبة ٠،٦٪ من حيث القيمة وبنسبة ١،٧٪ من حيث الكمّيات المصدّرة.
وعليه، يمكن القول بأنّ الصادرات إلى الدول العربية بقيت متماسكة حتى نهاية العام ٢٠١٤ بالمقارنة مع مستواها قبل الأزمة السورية.

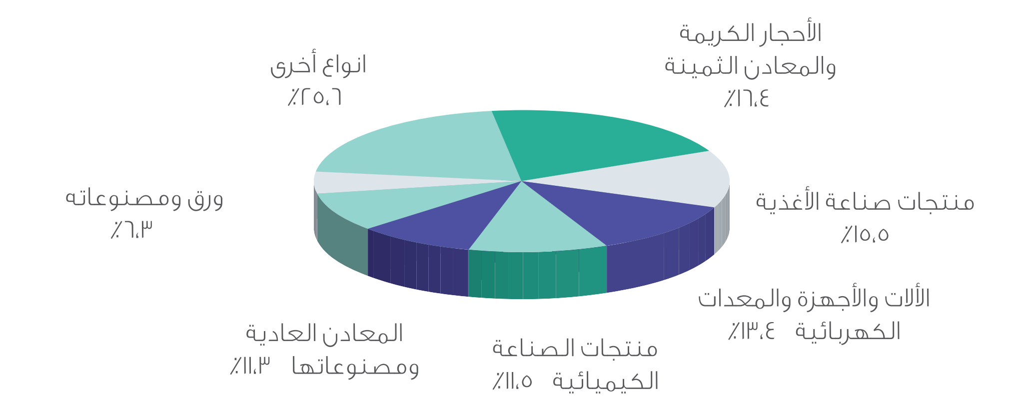
الصادرات السلعية

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
القيمة– مليون دولار	٤٤٨٣	٣٩٣٦	٣٣١٣
نسبة التغيّر– ٪	٥,١ +	١٢,٢–	١٥,٨–
الكميّات– ألف طن	٢٦٠٢	٢٧٧٦	٢٢٣٦
نسبة التغيّر– ٪	٤,٢–	٦,٧+	١٩,٥–

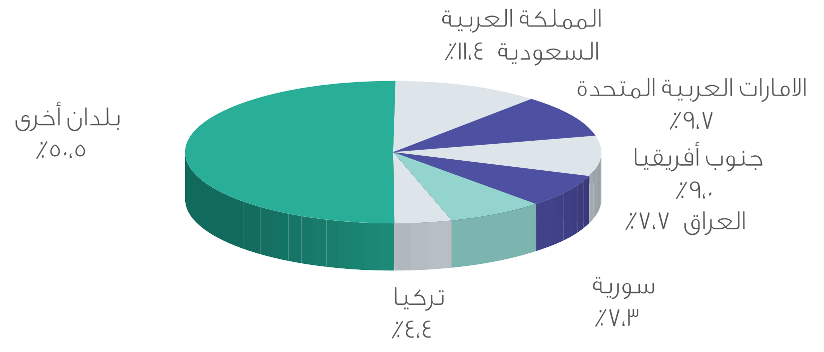
المصدر: المركز الآلي الجمركي

ويضيء الرسمان البيانيّان أدناه على أبرز أنواع الصادرات السلعية اللبنانية وأبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في العام ٢٠١٤.

أبرز أنواع الصادرات السلعية – الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٤

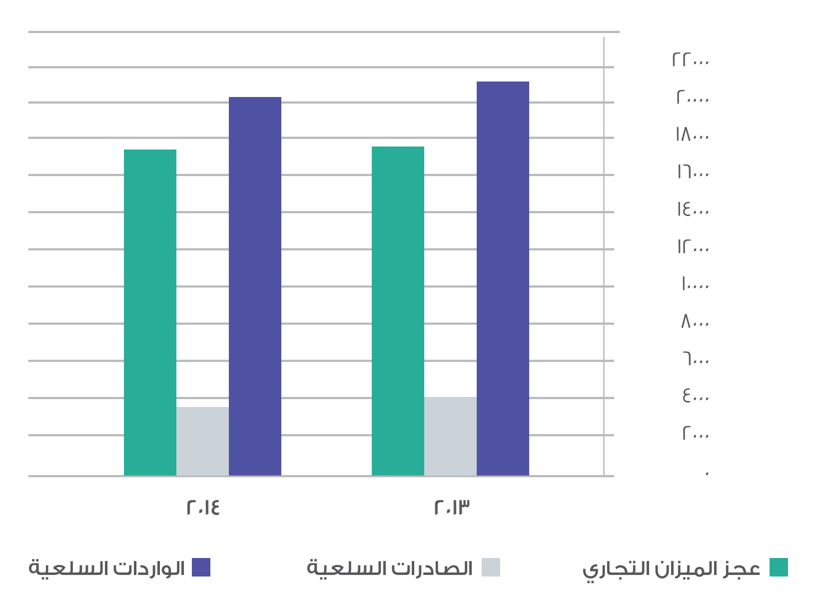


أبرز البلدان التي صدّر اليها لبنان السلع – الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٤



المصدر: المركز الآلي الجمركي

تجارة لبنان الخارجية (مليون دولار)



المصدر: المركز الآلي الجمركي

سادساً: المصارف وتمويل الاقتصاد

1-6 في ظلّ مناخ عمل غير مؤات، حدّ كلّ من تراجع التدفّقات المالية من الخارج وضعف الحركة الاقتصادية (وبالتالي ضعف الحاجات التمويلية) من توسّع إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان في العام ٢٠١٤. فالتوسّع المُشار إليه يعتمد بشكل كبير على نمو الودائع للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم، والذي يغذّيه تدفّق الأموال من الخارج وحركة التسليف للاقتصاد بقطاعَيْه العام والخاص. من هنا، فإن مساهمة العامل الخارجي، أي التدفقات المالية، كانت ضعيفة بحكم استمرار الأزمة السورية ومضاعفاتها السلبية الداخلية، من سياسية وأمنية، وبحكم حالة عدم الاستقرار في المنطقة ككلّ، كما سبق وذكرنا. كما كانت أيضاً مساهمة العامل الداخلي، وبالأخصّ القطاع العام، ضعيفة بحكم السياسة المالية التقييديّة وغياب الموازنة العامة والإنفاق بحدّه الأدنى، لا سيّما الاستثماري، وعدم الاعتماد في تمويل حاجات القطاع العام على التسليف المصرفي خارج إطار تجديد الاستحقاقات لأسباب عدّة تمّ ذكرها سابقاً، وقيام مصرف لبنان بالتعويض من خلال رفد القطاع العام بحوالي ٥٨٪ من حجم العجز العام، واستعمال الدولة ودائعها لتغطية ما تبقّى، أي ٤٢٪ من العجز. في حين كانت مساهمة القطاع الخاص أفضل حالاً، ولو أنها بقيت أدنى ممّا كان ممكناً تحقيقه في ظروف طبيعية. وقد فرض العاملان الداخلي والخارجي المشار إليهما أعلاه والحركة الاقتصادية الداخلية الضعيفة تدعيم الإيداعات والسيولة لدى المصرف المركزي وبالتالي حماية الاستقرار النقدي.

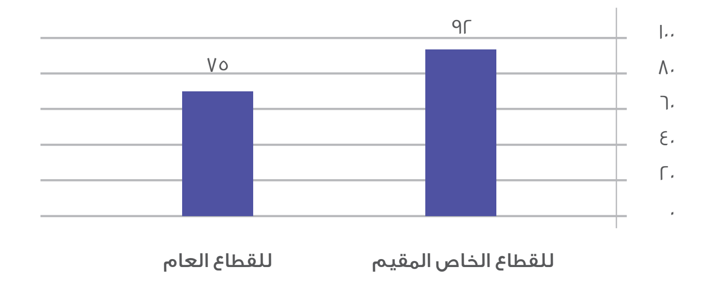
2-6 استناداً إلى هذه الوقائع والتطورات، قاربت الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان ١٧٥،٧ مليار دولار أميركي في نهاية العام ٢٠١٤، أي بزيادة في الموارد/الاستعمالات قدرُها ١٠،٩ مليارات دولار أميركي ونسبتها ٦،٦٪ مقارنة مع نهاية العام الذي سبق (٨،٥٪ نمو إجمالي الموجودات في العام ٢٠١٣). وشكّلت الزيادة في قاعدة الودائع بحوالي ٨،٥ مليارات دولار وبنسبة

٦١٫١٪ (مقابل زيادة أعلى بلغت نسبتُها ٩٪ في العام ٢٠١٣) وحدها ٧٨٪ من الزيادة في الموارد، لتليها الزيادة في إجمالي الرساميل بحوالي ١٫٥ مليار دولار (١٤٪ من الموارد الإضافية) وودائع القطاع المالي غير المقيم بمقدار ٠٫٨ مليار دولار.

3-6 وتجدر الإشارة إلى أنه في نهاية العام ٢٠١٤، وصلت قاعدة الودائع لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان وحدها، وضمن الميزانية، إلى حوالي ١٤٧٫٦ مليار دولار (٢٠٫٥٪ منها من ودائع غير المقيمين) من دون احتساب ودائع المصارف المتخصّصة والودائع الإئتمانية خارج الميزانية، والتي بلغت ٢٫٢ مليار دولار و ٢ مليار دولار في نهاية العام المذكور على التوالي. وكان نمو الودائع كافياً لتمويل احتياجات الاقتصاد والالتزام بالمعايير الاحترازية وتدعيم احتياطيّات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية. كما نشير إلى أن الأموال الخاصة للمصارف التجارية في لبنان بلغت ١٥٫٧ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤، ما يشكّل حوالي ٩٪ من إجمالي الموجودات وما يقارب ١٤٪ كمعدّل ملاءة دولية محتسباً على طريقة بازل. ويُعتبر مستوى الرسملة هذا جيداً بالمقاييس العالمية. بيدَ أن تصاعد مخاطر البلد يستدعي دوماً زيادة حجم الرساميل، ولو على حساب توزيع الأرباح.

4-6 واستعملت المصارف الزيادة في مواردها هذه لإقراض القطاع الخاص (+ ٣٫٩ مليارات دولار)، أي ما يعادل ٣٦٪ من الاستعمالات. وشكّلت التسليفات للقطاع الخاص المقيم، والبالغة ٤٥٫٤ مليار دولار مع نهاية العام ٢٠١٤، حوالي ٩١٫٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل حوالي ٨٨٪ في نهاية العام ٢٠١٣. كما استخدمت المصارف جزءاً من النمو في مواردها للالتزام بالاحتياطي الإلزامي والودائع والسيولة الإلزامية (+ ٢ مليار دولار أميركي). في المقابل، لم ترتفع التسليفات المصرفية للقطاع العام – بل على العكس تراجعت بمقدار بسيط – في ظلّ عدم إصدار الدولة سندات يوروبندز لعدم وجود إجازة بالاستدانة، وعدم اهتمام المصارف بسندات الخزينة بالليرة ما دون السبع سنوات نظراً لمستويات الفائدة القائمة، فاكتفت بتجديد الاستحقاقات. وقد أودعت المصارف ما تبقّى من مواردها لدى المصرف المركزي على شكل شهادات إيداع بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية وودائع حرّة. وأعادت المصارف توظيف موارد بحدود ٢٫٧ مليار دولار لدى مصرف لبنان، ونتجت هذه المبالغ عن انخفاض التسليفات للقطاع العام. وبذلك، يكون كامل قيمة الزيادة في الموفورات والموجودات لدى المصرف المركزي ٩٫١ مليارات دولار في العام ٢٠١٤. ونذكر أخيراً أن الموجودات الثابتة وغير المصنّفة زادت بحوالي ٠٫٦ مليار دولار.

نسبة التسليفات إلى الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام ٢٠١٤

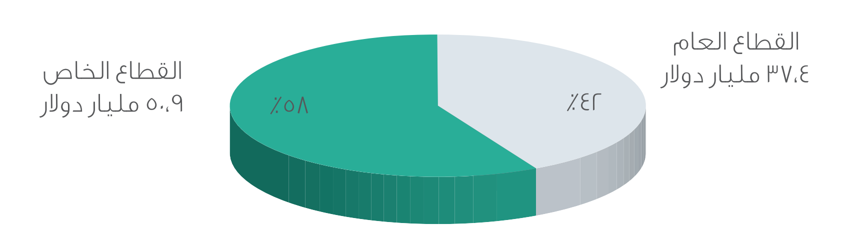


المصدر: مصرف لبنان / التوقعات الرسمية للناتج المحلي الاجمالي

5-6 وقد بلغت التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم، صافيةً من الديون المشكوك بتحصيلها ٥٠،٩ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤ (١٠،٩٪ منها للقطاع الخاص غير المقيم)، مسجّلةً زيادةً نسبتُها ٧،٤٪، وهي أدنى من نسبة الزيادة المحقّقة في العام ٢٠١٣ (٩٪). ونتجت هذه الزيادة إلى حدّ كبير من برامج الإقراض الخاصة التي يقدّمها مصرف لبنان منذ أعوام، ولا سيّما مؤخّراً من خلال الرزمة التحفيزية بمبلغ ١،٤ مليار دولار التي أطلقها في العام ٢٠١٣ بكلفة رخيصة للمصارف لإعادة إقراضها أيضاً بكلفة رخيصة للقطاع الخاص. ثم أتبعها بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار في العام ٢٠١٤ ومليار دولار في العام ٢٠١٥. استفاد من هذه التسليفات بنوع خاص قطاعَا السكن والتكنولوجيا. كما أن دعم مصرف لبنان لاقتصاد المعرفة، **استناداً إلى التعميم رقم ٣٣١** بدأ يعطي النتائج المرجوّة من حيث توظيف الأموال من قبل المصارف في هذا القطاع، مع طاقة تمويلية بحدود ٤٠٠ مليون دولار أميركي يمكن للمصارف استثمارها في هذا القطاع. مع التذكير بأن الغاية من هذا التعميم هي تحريك آليات تأسيس شركات جديدة واعدة يمكن أن تتحوّل مستقبلاً إلى شركات قابلة لإغناء الثروة الوطنية وتوفير فرص عمل جديدة. وعند إعداد هذا التقرير، كانت المصارف قد موّلت صناديق استثمار وشركات ناشئة بما يقارب ٢٠٠ مليون دولار. ومن المتوقّع أن يرتكز مستقبل لبنان الاقتصادي إلى حدّ كبير على قطاع اقتصاد المعرفة فضلاً عن القطاع المالي وقطاع الغاز والنفط.

6-6 في نهاية العام ٢٠١٤، بلغت التسليفات للقطاع العام ما يوازي ٣٧،٤ مليار دولار، أي ٧٥،٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بتراجع طفيف عنها في نهاية العام ٢٠١٣ حيث بلغت ٣٧،٧ مليار دولار. وبالتالي، انخفضت حصة المصارف في لبنان في تمويل الدين العام بالليرة وبالعملات الأجنبية من حوالي ٥٩٪ في نهاية العام ٢٠١٣ إلى حوالي ٥٦٪ في نهاية العام ٢٠١٤. مع ذلك، تبقى المصارف في لبنان المموّل الأساسي للقطاع العام، وهي تموّل الدولة رغم درجة مخاطرها العالية ورغم درجة تقويمها المتدنّية (-B). ويمثل تمويل المصارف للدولة في لبنان أكثر من ٢٥٪ من إجمالي ودائعها بينما لا يتخطّى المعدّل المماثل ١٥٪ إلى ٢٠٪ في الدول العربية وفي أوروبا والولايات المتّحدة. فالحكومات في أوروبا والولايات المتّحدة تتموّل مباشرةً من الأسواق، أي من اكتتابات الأفراد والشركات بالأوراق التي تصدرها الحكومات (Sovereign Bonds). إشارة إلى أن حصة القطاع الخاص باتت تتجاوز حصة القطاع العام من التسليفات المصرفية منذ العام ٢٠١٠.

نسبة التسليفات للقطاعين العام والخاص نهاية العام ٢٠١٤ (٪ ومليار دولار)



المصدر: مصرف لبنان

7-6 تخضع المهنة المصرفية في لبنان بشكل دائم ومتزايد لقواعد عمل دولية تصدر عن لجنة بازل وصندوق النقد الدولي وغيرهما من واضعي المعايير في مجال الرسملة والسيولة ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والإقراض للجهات المقرّبة. ويشكّل الإلتزام بهذه المعايير شرطاً ضرورياً لدخول الأسواق العالمية وللتعامل مع المصارف المراسلة. فبواسطة التعامل المصرفي مع الخارج تتمّ تحويلات اللبنانيّين إلى البلد، وتموَّل صادرات لبنان ووارداته وتُعبَّأ المدّخرات ويتوفّر للمصرف المركزي حجم هام من موجوداته بالعملات الأجنبية لخدمة الاستقرار النقدي. وفي العام ٢٠١٤، دأبت المصارف على تقوية قاعدة الرساميل والحفاظ على سيولة عالية وانتهاج سياسة مؤونات متشدّدة تشكّل في مجملها دعامة متينة للثقة يطمئنّ إليها المودع وتقي القطاع من الأزمات.

8-6 وتواكب المصارف في لبنان التطور المتسارع الذي تشهده المهنة المصرفية وتقنيات العمل المصرفي الحديث على مستويات التشريع والتنظيم والتطبيق. وعلى الرغم من التقدّم الذي حقّقه لبنان على هذا الصعيد، إلاّ أنه لا يزال بحاجة إلى المزيد من الجهد لجهة تطوير النصوص التشريعية المالية والمصرفية. ولا تزال المصارف تستعجل المجلس النيابي إقرار مشاريع قوانين مالية عالقة لديه، وهي تبادل المعلومات الضريبية بحسب معايير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمحاربة التهرّب الضريبي، ونقل الأموال النقدية عبر الحدود (وقد توصّلت اللجان النيابية المشتركة إلى نتيجة في ما يتعلق بمشروع الإفصاح عن الأموال التي تتجاوز سقف ٢٠ ألف دولار عند مراكز الدخول إلى لبنان)، وتعديلات القانون رقم ٣١٨ المتعلّق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ليشمل جرائم مالية جديدة كحماية حقوق الملكية الفكرية بالإضافة إلى الانضمام إلى اتفاقيّة الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الإرهاب. فمن شروط المنظومة المالية العالمية الجديدة الوضوح والشفافية وتبادل المعلومات ومعرفة كامل التحويلات المالية الجارية للأفراد والشركات وغيرها، علماً أن الإدارات العليا للمصارف اللبنانية تلتزم منذ سنوات بشكل واضح وقوي بتعزيز الأدوات والنظم والإجراءات الضرورية لمكافحة عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ويتمّ سنة بعد سنة تفعيل عمل "وحدة التحقّق" المنشأة في كلّ مصرف والمتخصّصة بهذه المهام من أصحاب الكفاية الذين هم على اطّلاع مستمرّ على التجارب والمستجدّات العالمية في هذا الشأن. وتطبّق المصارف طبعاً جميع التعاميم الصادرة عن المصرف المركزي ولجنة التحقيق الخاصة إضافةً إلى تطبيق المعايير الدولية ذات الصلة، بما في ذلك أصول التحقّق من هوية الزبائن (KYC). وفي أيلول ٢٠١٤، جرى تعديل التعميم الأساسي رقم ٨٣ الصادر عن مصرف لبنان، بهدف تعزيز وظيفة الامتثال لدى فروع المصارف والمؤسّسات المالية وتطبيق أنظمة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بشكل أفضل. كذلك أصدرت هيئة التحقيق الخاصة خلال العام الماضي عدداً من الإعلامات التي تتعلّق بامتناع موظفي المصارف والمؤسسات المالية عن تنبيه العملاء المشتبه بهم والمبلّغ عنهم، وأخرى تتعلّق بالحسابات الخاضعة للمراقبة، وبإرسال الإبلاغات عن عمليات مشبوهة إلكترونياً.



02

القسـم الثانـي :
نشاط جمعية مصارف لبنان

واصلت الجمعيّة في العام ٢٠١٤ متابعة القضايا التنظيميّة والتشريعيّة مع السلطات المعنيّة، ولاسيّما النقديّة والرقابيّة إضافةً إلى الملفّات العديدة المتعلّقة بالمهنة المصرفيّة.

أولاً– مضمون بعض أهمّ التعاميم والتعليمات التي صدرت خلال العام ٢٠١٤

1- تطبيق مندرجات إتّفاقيّات لجنة بازل للرقابة المصرفيّة، "بازل ٣"

تابعت السلطات النقديّة والرقابيّة خلال العام ٢٠١٤ إتّخاذ التدابير الضروريّة للإستمرار في تطبيق إتفاقيّة بازل الثالثة، بالتنسيق والتعاون مع الجمعيّة وإدارات المصارف، عن طريق تعديل شروط قبول الأدوات الرأسماليّة في فئات الأموال الخاصة، ونسب الملاءة لدى المصارف العاملة في لبنان، بالإضافة إلى تحديد مفهوم الأموال الخاصة لاحتساب النسب النظاميّة ومضمونها وتنزيلات التعديلات النظاميّة.

أ– لقد بات معروفاً أن المصارف اللبنانيّة تلتزم بمعدّلات الملاءة المفروضة في إتّفاقيّة بازل ٣، وسبق أن احترمت طلب مصرف لبنان بتأمين نسبة ملاءة إجماليّة لا يقلّ حدّها الأدنى عن ١٠٪ في نهاية ٢٠١٣، مشترطاً أن تكون نسبة حمَلة الأسهم العاديّة ٦٪ كحدّ أدنى، ونسبة الأموال الخاصّة الأساسيّة ٨٪. إضافةً إلى ذلك، تقوم المصارف برفع أموالها الخاصة تدريجيّاً بغية الوصول إلى نسبة ملاءة إجماليّة قدرها ١٢٪ في نهاية العام ٢٠١٥. وهذه المعدّلات الدنيا التي فرضها مصرف لبنان هي أكثر تشدّداً من تلك المفروضة في إتّفاقيّة بازل ٣، التي أوصت بنسبة ملاءة إجماليّة قدرها ٨٪ في مطلع العام ٢٠١٣ وبالإرتفاع تدريجيّاً للوصول إلى نسبة ١٠،٥٪ في مطلع العام ٢٠١٥.

في أوائل العام ٢٠١٤، أعلم مصرف لبنان الجمعية بضرورة إعادة النظر في آلية تطبيق بازل ٣ في إتّجاه يُرجح الإلتزام بالإتّفاقيّة دون المسّ بالنّسب التي كانت قد بدأت المصارف اللبنانيّة تطبيقها. **وبتاريخ ٢٠١٤/٣/٦**، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم ٣٥٨** الذي وضع الإطار التنظيمي لكفاية رساميل المصارف العاملة في لبنان، وقد حدّد بموجبه الأدوات الرأسماليّة غير الأسهم العاديّة والإحتياطيّات الجديدة الأخرى غير النظاميّة والقانونيّة، بما فيها إحتياطيّات العقارات للتصفية والإحتياطيّات الأخرى المرتبطة بعناصر الدخل الشامل الأخرى التي يمكن إحتسابها ضمن حقوق حمَلة الأسهم العاديّة والأموال الخاصّة الأساسيّة. وتضمّن هذا التعميم أوزان مخاطر الإئتمان المطابقة لمتطلّبات بازل، لكن مع تخفيف أوزان التثقيل التي يمكن تحسينها، لا سيّما تلك المطبّقة على ودائع المصارف بالعملات الأجنبيّة لدى مصرف لبنان، والتي هي ودائع غير مستعملة من قِبَل المصرف المركزي الذي يكتفي بإعادة توظيفها لدى المصارف المراسلة. وقد أُعطيت بموجب هذا التعميم نسبة تثقيل قدرها ٥٠٪، وهي حدّ وسطي بين ٢٠٪ و١٠٠٪ الممكن إعتمادها، حسبما أكّد مصرف لبنان للجمعيّة. تفتح هذه التعديلات الباب لدخول مستثمرين جدد إلى القطاع المصرفي. وقد أبقى مصرف لبنان الجدول الزمني للتقيّد بالحدود الدنيا لنسب الملاءة على حاله، أيّ الوصول إلى ٨٪ لحمَلة الأسهم العاديّة و١٠،٥٪ للأموال الخاصّة الأساسيّة و١٢٪ لنسبة الملاءة الإجماليّة في نهاية العام ٢٠١٥. هذا الجدول هو أكثر تشدّداً من متطلّبات بازل ٣.

من جهة أخرى، أصدرت **لجنة الرقابة على المصارف** في العام ٢٠١٤ **المذكّرتَيْن رقم ٢٠١٤/٣ و٢٠١٤/٥** اللتَيْن طلبت بموجبهما من المصارف إجراء إختبار لنسبة الملاءة بناءً على ميزانيّتها المدقّقة في ٢٠١٣/١٢/٣١ وعلى ميزانيّتها الموقوفة في ٢٠١٤/٦/٣٠ على التوالي، مُعتمدةً نسب التثقيل المقترحة في بازل٢ وبازل٣ لإحتساب مخاطر الإئتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق، مع المعلومات التفصيليّة حول نوعيّة الأموال الخاصّة وفقاً لبازل ٣.

ب- معدّلات السيولة بمقاييس بازل ٣

إنّ إتّفاقيّة بازل ٣ تشدّد على موضوع السيولة تماماً كما تفعل بالنسبة إلى متطلّبات رأس المال، وذلك يعود إلى تجربة الأزمة الماليّة العالميّة حيث تبيّن أن السيولة لا تقلّ أهميّةً عن الرسملة، فهي التي تحدّد قدرة المصرف على مواجهة الأزمات الماليّة في الوقت الذي يصعب اللجوء إلى الأسواق للتمويل ومن دون اللجوء إلى أموال المكلّفين.

وفي هذا السياق، أصدرت **لجنة الرقابة على المصارف في تشرين الثاني ٢٠١٤ المذكّرة رقم ٨** التي طلبت فيها من المصارف تزويدها معلومات مفصّلة عن الأصول السائلة العالية الجودة والحرّة والتدفّقات النقديّة الخارجة والواردة على أساس الميزانيّة الموقوفة بتاريخ ٢٠١٤/٩/٠٣، وذلك لإجراء إختبار كمّي حول إحتساب معدّل تغطية السيولة المذكورة أعلاه.

ج- وفي إطار الإلتزام بمعايير الصناعة المصرفيّة للجنة بازل

فقد بات معروفاً أن إتفاقيّة بازل تطال بالإضافة إلى المواضيع السابق ذكرها الرقابة الداخليّة والإدارة المصرفيّة الرشيدة، موضوعَيْ التعاميم ذات الأرقام ١٠٦، ١١٨، ١٨٣ وغيرها.
وفي أوائل العام ٢٠١٤، أرسل مصرف لبنان إلى الجمعية لإبداء الرأي مشروع تعميم حول التعويضات والمكافآت التي تُمنح للعاملين في المصارف، حيث طلب منها وضع سياسة خطية لهذه "التعويضات" يقرّها مجلس الادارة، إضافةً إلى إنشاء لجنة "التعويضات" من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيّين. بعد دراسة المشروع من قِبَل لجانها المختصّة، أبدت الجمعية ملاحظات حول وتيرة إجتماعات اللجنة المذكورة أعلاه بحيث تكون مرّة أو مرّتَيْن في السنة بدلاً من أن تكون فصلية، وإمكانية اشتراك عضو من هذه اللجنة في عضوية أيّ من لجنتَيْ التدقيق والمخاطر لعدم تعارض مهام هذه اللجان. وطالبت الجمعية بضرورة تحديد نطاق عمل اللجنة لناحية الإفصاح وبعض الأمور الإجرائية الأخرى، وأن تظهر المعلومات حول التعويضات في التقارير السنوية بدلاً من البيانات المالية الفصلية.

ونشير أيضاً في إطار الإلتزام بمعايير بازل إلى أن مصرف لبنان قام **بتاريخ ٢٠١٤/٣/٨** بإصدار **التعميم الأساسي رقم ١٣٢** الذي قضى بحظر إستفادة أعضاء مجلس الإدارة والقائمين على إدارة المصرف وكبار مساهميه وأفراد أُسَرهم والمؤسسات المرتبطة بهم من أية تسهيلات مباشرة وغير مباشرة من المصارف والمؤسّسات المالية التابعة في الخارج. لقد تمّ بإسهاب تفسير جميع الأحكام المتعلّقة بهذه الإعتمادات موضوع الفقرة الرابعة من المادة ١٥٢ والمادة ١٥٣ من قانون النقد والتسليف. **وبتاريخ ٢٠١٤/٨/٧ و٢٠١٤/١١/١،**

أصدر مصرف لبنان **التعميمَيْن الوسيطَيْن ٣٦٨ و٣٧٣** لتعديل التعميم الأساسي ١٣٢.
وفي ما يخصّ التعميم الأساسي رقم ١٠٣ المتعلّق بالمؤهّلات العلمية والفنية والأدبية الواجب توافرها لمزاولة بعض المهام في القطاعَيْن المصرفي والمالي، لا يزال مصرف لبنان يتوسّع في عدد الشهادات المطلوبة ومجالات العمل المصرفي، علماً أن هذا التعميم الصادر عام ٢٠٠٦ موجّه بالأساس إلى العاملين في الأسواق المالية ومنتجاتها، وذلك من أجل حماية الزبائن. **وبتاريخ ٢٠١٤/٣/١١**، ألغى مصرف لبنان بموجب **التعميم الوسيط رقم ٣٦٣** مجدّداً شهادة أخرى وأضاف شهادات لفئات جديدة، كما أعفى الموظفين الحائزين على الشهادات المتخصّصة (CME(CFA level1 من تقديم بعض الامتحانات.

د- المؤونات الإجماليّة
كما أصبح معلوماً، تتعامل المصارف بكلّ مرونة مسؤولة مع المدينين الذين يواجهون صعوبات ظرفية بسبب الأوضاع القائمة حالياً في لبنان والمنطقة، وتجري دراسة كل حالة على حدة. وبسبب الأهميّة الكبرى التي تأخذها مسألة المؤونات العامة، كان من الضروري لمصرف لبنان أن يأتي بحلٍّ لهذا الموضوع. وعليه، أصدر **بتاريخ ٢١ آب ٢٠١٤ التعميم الوسيط رقم ٣٦٩** محدّداً شروط التسليف في ما يخصّ قروض التجزئة وتكوين الإحتياطي اللازم لهذه القروض.

وبتاريخ ٢٠١٤/١١/١، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم ٣٧٦** طالباً من المصارف القيام بتكوين مؤونات إجماليّة على محفظة القروض والتسليفات المنتجة للفوائد، وذلك بناءً على إختبارات التدنّي الواجب إجراؤها وفقاً لمتطلّبات المعايير المحاسبيّة الدوليّة والتوجيهات الصادرة عن لجنة الرقابة على المصارف في هذا الخصوص، بالإضافة إلى إجراء بعض التعديلات على التعميم الأساسي رقم ٨١ والتعميم الوسيط رقم ٣٦٩.

وبتاريخ ٢٤ كانون الأوّل ٢٠١٤، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم ٣٨٣** الذي جاء يعدلّ النسب المفروضة في التعميم رقم ٣٧٦ لتكوين المؤونات الإجماليّة على محفظة قروض التجزئة التي لم تشهد تأخراً على السداد يزيد عن ٣٠ يوماً. كما طلب تكوين إحتياطي عام على أساس محفظة المؤونات الإجماليّة التي طلب تكوينها في التعميم الوسيط رقم ٣٧٦.

هـ- في إطار توظيفات المصارف الخارجيّة للسيولة المتوافرة
تابعت السلطات النقدية والرقابية في العام ٢٠١٤، بتعاون إيجابي مع الجمعية، موضوع التوظيفات الخارجية للمصارف تفادياً للتوظيفات في أدوات جديدة خطرة، وقد جنّب هذا التوجّه في خلال الأزمة المالية العالمية دخول المصارف اللبنانية في مضاربات وفي لعبة المشتقّات والأدوات المالية الخارجية.

وبعد أن حظر مصرف لبنان على المصارف والمؤسّسات المالية المقيمة في لبنان بموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣٣٣ السماح للمراسل أو للوديع في الخارج بالتصرّف أو بإقراض سندات الخزينة الصادرة عن الدولة اللبنانية أو شهادات الإيداع الصادرة عن مصرف لبنان المودعة لديه أو المقدّمة كضمانة، وفرض أن تتضمّن العقود نصّاً صريحاً بهذا المعنى، أصدر **بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٤ التعميم الوسيط رقم ٣٧٨** الذي يحظر على المصارف

والمؤسسات الماليّة المقيمة في لبنان الإستلاف أو الحصول على تمويل من القطاع المالي غير المقيم مقابل ضمانة سندات خزينة بالعملة الأجنبيّة الصادرة عن الدولة اللبنانيّة أو شهادات الإيداع المصرفيّة الصادرة عن مصرف لبنان بالعملة الأجنبيّة أو سندات الخزينة السياديّة الأجنبيّة أو أيّة سندات أجنبيّة أخرى إلاّ ضمن شروط محددّة.
وكما أصبح معلوماً، تمّ إنشاء هيئة الأسواق المالية بموجب القانون رقم ٢٠١١/١٦١ كهيئة رقابية ناظمة للأسواق المالية. وفي تموز ٢٠١٢، انصبّ اهتمام الهيئة المذكورة على القضايا التنظيمية والرقابية والتشغيلية، فقامت بإصدار مجموعة من القرارات التي تضع الأنظمة العامة للأسواق المالية.

وبعد إصدار التعميم الوسيط رقم ٣٤٢ الذي يسمح للمصارف بأن تفتح حسابات مخصّصة للتداول تكون خاضعة لرقابة هيئة الأسواق الماليّة، والتعميم الوسيط رقم ٣٥٠ الذي يحظر على المصارف القيام لحسابها الخاص بالعمليّات على الأدوات الماليّة المشتقّة إلاّ لغايات التحوّط، قام مصرف لبنان **بتاريخ ٢٨ شباط ٢٠١٤** بإصدار **التعميم الوسيط رقم ٣٥٣** الذي يحظر فيه على المصارف والمؤسّسات الماليّة القيام لحسابها الخاص بالمساهمة في هيئات إستثمار جماعي منشأة أو مقيمة في لبنان، أو بعمليّات على الأوراق أو الأدوات الماليّة المركّبة المُصدَرة في لبنان، أو بالعمليّات على الأوراق الماليّة المركّبة المصدرة في لبنان والمرتبطة بسندات الخزينة الصادرة عن الدولة اللبنانيّة أو بشهادات الإيداع الصادرة عن مصرف لبنان بالعملة الأجنبيّة إلاّ ضمن شروط محدّدة. كما فرض على المصارف في حال إشتُرِط عليها تقديم ضمانات ماليّة لترويج أو تسويق هيئات إستثمار جماعي أجنبيّة أو عرض أو بيع أسهمها أو حصصها في لبنان، أن لا تتعدّى قيمة الضمانات المالية المقدّمة نسبة ٧٪ من الأموال الخاصّة للمصرف المعني.

٢- التعاميم الجديدة الرّامية إلى تفعيل الإقراض للقطاع الخاص.

من المعلوم أن مصرف لبنان أصدر في العام ٢٠١٣ برنامجاً تحفيزياً هدفه مساعدة المصارف على الاستمرار في إعطاء القروض المصرفية الميسّرة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية الأكيدة، وأيضاً تشجيع المصارف على مساندة إنطلاق الشركات الناشئة وتنشيط الأسواق المالية. ساهم هذا البرنامج في تحريك الطلب الداخلي وتنشيط الدورة الإقتصادية التي كانت قد بدأت تعاني من الركود.
نتيجة هذا البرنامج، تابعت المصارف في العام ٢٠١٤ توسّعها في إقراض القطاع الخاص رغم الظروف الصعبة التي تمّر فيها البلاد والمنطقة، فارتفع حجم هذه التسليفات الى ما يقارب ٧٦٧٣٠ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام، أي بنسبة ٧،٤٪ مقارنةً مع العام السابق. وشكّلت القروض الميسّرة المستفيدة من دعم الدولة للفوائد ومن الحوافز والتنزيلات من الاحتياطي الإلزامي ومن تسهيلات مصرف لبنان ما يقارب ٣٠٪ من مجمل محفظة قروض المصارف للقطاع الخاص.

يتمحور هذا البرنامج حول الأمور التالية:
أولاً: كان مصرف لبنان قد وضع في مطلع العام ٢٠١٣ في تصرّف القطاع المصرفي، وبموجب **التعميم الوسيط رقم ٣١٣ وتعديلاته**، خطوط إئتمان أو تسهيلات بمقدار ٢٢١٠ مليارات ليرة لبنانية (نحو ١،٤٧ مليار دولار) بفائدة ١٪ لكي تقوم المصارف بدورها بإقراضها للعملاء بفوائد مخفّضة تراوح بين ٠،٧٥٪ و٦٪. وشملت هذه التسهيلات معظم القطاعات الإقتصادية

وبخاصة السكن، وهي موجَّهة بنسبة ٥٦٪ إلى قطاع السكن، و٢٤٪ إلى البيئة، و١٨٪ إلى القطاعات الإنتاجية، و ٢٪ إلى التعليم، وهنالك أيضاً مبالغ مخصّصة لروّاد الأعمال والمشاريع في حقل اقتصاد المعرفة والإبداع وللمؤسسات الصغيرة. وبما أن هذه القروض تستند إلى آلية تسليف جديدة تختلف عن آلية استعمال الإحتياطي الإلزامي، فإن معدّلات الفوائد عليها جاءت مرتفعة قليلاً (بأقلّ من ١٪) عن المعدّلات السابقة.

عدّل مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم ٣١٣ بموجب **التعاميم الوسيطة ٣٦٥، ٣٨٠، ٣٨٢ و٣٧٢**. فأضاف على لائحة التسليفات التي يمنحها مصرف لبنان للمصارف بفائدة ١٪، القروض بالليرة اللبنانيّة أو بالدولار الأميركي التي تُمنَح لمدّة لا تتجاوز السبع سنوات لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة للحدّ من التلوّث، والقروض بالليرة اللبنانيّة التي تُمنَح لتمويل الجزء البيئي من مشاريع صديقة للبيئة في غير مجال الطاقة التي لا تستفيد من دعم الدولة للفوائد المدينة، والقروض للقطاعات الإنتاجيّة بالليرة اللبنانيّة التي تُمنَح ضمن برنامج "كفالات الأشجار" والتي تستفيد من دعم الدولة للفوائد المدينة، والقروض بالليرة اللبنانيّة لتمويل الجزء البيئي من المشاريع الصديقة للبيئة في مجال الطاقة والتي تُمنَح بكفالة "شركة كفالات" ش.م.ل. والتي تستفيد من دعم الدولة للفوائد المدينة، والقروض التي تُمنَح بالليرة اللبنانيّة للقطاعات الإنتاجيّة ضمن برنامج "كفالة المؤسّسات الصغيرة" والتي يوافق مصرف لبنان على دعم الفوائد المدينة مقابلها.

وكان مصرف لبنان قد مدّد لغاية نهاية تشرين الأول ٢٠١٤ من خلال **التعميم الوسيط رقم ٣٤٦** مدة إستفادة المصارف من هذه التسهيلات لإعطاء قروض ميسّرة مقابلها، كما أنه أضاف إلى المبالغ غير المستعملة مبلغ ٥٠٠ مليار ليرة ليصبح حجم التسهيلات المتبقّية المتاحة يوازي ١٢٠٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٤.
وبتاريخ ٢٠١٤/١٠/٧، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم ٣٧٢** الذي قام بموجبه بتعديل التعميم رقم ٣٤٦ لناحية إستبدال مبلغ الـ ٥٠٠ مليار ليرة بمبلغ ٩٠٠ مليار ليرة.

ثانياً: لقد بات معروفاً أن مصرف لبنان أطلق خدمة ماليّة عام ٢٠١٣ تتناول رأس مال الشركات مباشرةً بدلاً من الإقراض المصرفي بحيث سمح للمصارف والمؤسسات المالية بالمساهمة، ضمن حدود ٣٪ من أموالها الخاصة، في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال وشركات مسرِّعة للأعمال يكون نشاطها متمحوراً حول قطاع المعرفة knowledge Economy. ويجيز التوظيفات حتى سبع سنوات في الشركات الجديدة شرط أن تعمل في اقتصاد المعرفة وأن تكون لبنانية الإقامة والعمالة. ويوفّر مصرف لبنان للمصرف المعني مقابل هذه المساهمات تسليفات بدون فائدة لمدة حدّها الأقصى سبع سنوات بشكل يضمن تغطية للمخاطر تصل إلى ٧٥٪ من إستثمار المصارف في هذه الشركات. ويجب أن يكون للمصارف المعنيَّة دور فاعل في تطوير أعمال هذه الشركات، وفي دعم واستمرار نموها وفي حسن إدارتها.

وبتاريخ ٢٠ و٢١ تشرين الثاني ٢٠١٤، إحتفل مصرف لبنان بمرور سنة على إطلاق الصندوق المخصّص للشركات الناشئة بموجب **التعميم الوسيط ٣٣١ والتعميم رقم ٣٦٧** الذي يعدّله، وذلك باستضافة أوّل مؤتمر دولي في لبنان حول الشركات الناشئة في مجمّع Forum de Beirut.

ضمّ المؤتمر أكثر من ٥٠٠ مشارك من كبار رجال الأعمال والمستثمرين والمعنيّين باقتصاد المعرفة الذين قدموا من مختلف أنحاء العالم لجعل لبنان أحد أفضل المراكز العالميّة للشركات الناشئة على غرار لندن وسنغافورة وتورونتو وسانتياغو وموسكو.
كما أتاح المؤتمر مناقشة التوجّهات والآراء والفرص والتحدّيات كافّةً وعرضها في إجتماعات محصورة الموضوع ومداخلات رئيسيّة وجلسات هامشيّة بين شخصيّات عالميّة رائدة في مجال الشركات الناشئة، ومنهم مستثمرين في رأسمال شركات ناشئة من سيليكون فالي ونيويورك، ورجال أعمال متمرّسين من لندن وبرلين وباريس.
لقد تحمّلت جمعيّة مصارف لبنان كامل كلفة المؤتمر، كونها الراعي الاستراتيجي لهذا الحدث الذي هدف إلى خلق قطاع اقتصاد المعرفة في لبنان بفضل التعاون الوثيق بين مصرف لبنان والجمعية.

٣- أهمّ التعاميم الجديدة المتفرّقة.

أصدر مصرف لبنان **بتاريخ ٢٠١٤/٣/٦ التعميم الوسيط رقم ٣٥٩** الذي قام بموجبه بتعديل التعميم الأساسي رقم ٤٣ من العنوان إلى آخر بند فيه. فقد كان العنوان السابق " تحديد الأموال الخاصّة للمصارف " ليصبح بعد التغيير "الأموال الخاصّة لاحتساب النسب النظاميّة للمصارف العاملة في لبنان". حدَّد هذا التعميم مفهوم "الأموال الخاصّة لاحتساب النسب النظاميّة "، ثمّ عدّد العناصر التي تتألّف منها تلك الأموال، ثمّ التنزيلات التي تشملها التعديلات النظاميّة.

وبتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٧، أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم ٣٧٤ الذي عدّل القرار الأساسي رقم ٥٧، وأوجب أن تكون مساهمة ومشاركة أي مصرف لبناني بشكل مباشر أو غير مباشر في أي قطاع مالي أجنبي خاضعة لموافقة مسبقة من مصرف لبنان، ثم حدّد مفهوم المشاركات والمساهمات المباشرة وغير المباشرة وعدّد الإستثناءات على تلك القاعدة.
وفي أوائل العام ٢٠١٥، أصدر مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم ١٣٤ الرّامي إلى تحديد أصول إجراء العمليّات المصرفيّة والماليّة مع العملاء مشدّداً على ضرورة تثقيف العملاء وتوعيتهم وتوضيح حقوقهم من خلال نشر برامج التوعية والتثقيف في المركز الرئيسي للمصرف وجميع فروعه، كما قامت لجنة الرقابة على المصارف بإصدار **التعميم رقم ٢٨١** لمساعدة المصارف على تطبيق التعميم الأساسي رقم ١٣٤.

ثانياً – قضايا مهنيـة

1- بعض جوانب الإستثمار المصرفي

أ- ترشيد سوق الفوائد المصرفية

واظبت الجمعية في العام ٢٠١٤ على توجيه تعميم دوري الـى المصارف حول معدل الفائدة المرجعية في سوق بيروت Beirut Reference Rate BRR بالدولار الأميركي وبالليـرة اللبنانيـة. وقد راوحت هذه المعدّلات في العام ٢٠١٤ بين ٥،٩٣٪ و ٦،١٢٪ بالدولار الأميركي وبين ٨،٥٥٪ و٨،٧١٪ بالليرة اللبنانية، ويلاحَظ أن هذه المعدلات ارتفعت قليلاً بالدولار الاميركي وبالليـرة مقارنة بالعام ٢٠١٣. وهذه المعدّلات تتيح للمصارف، بعد إضافة نوعية مخاطر الائتمان والربحية بالنسبة إلى التسليفات والقروض بالدولار وبالليرة اللبنانية، تحديد معدّلات الفائـدة المدينة الفضلـى.

ب- لائحة الشروط المصرفيّة

لم تُجرِ الجمعيّة تعديلات على لائحة الشروط المصرفيّة المعمّمة على المصارف منذ العام ٢٠١٢، حيث درست لجنة الشروط والإستثمار المصرفي هذه اللائحة واقترحت تعديلات عليها. وبما أنّ هذه الائحة لا تزال متلائمة مع ما هو مطبّق في المصارف، فهي سارية المفعول حتى تاريخه. وتشكّل هذه اللائحة التي تنشرها الجمعيّة لتكون في متناول الجمهور مرجعاً للعمولات التي تأخذها المصارف من الزبائن لقاء الخدمات التي تنجزها لهم. وهي تغطّي العمليّات للزبائن كإصدار الشيكات وتحصيلها والسندات وكذلك الإعتمادات المستنديّة والكفالات وسائر الخدمات الأخرى. وتنشر الجمعيّة هذه اللائحة من منطلق إحترام مبدأ الشفافيّة.

2- مكافحة تبييض الأموال والتهرّب الضريبي

أ- في ما يخصّ مكافحة تبييض الأموال

في العام الماضي، استمرّ القطاع المصرفي اللبناني في بذل أقصى الجهود في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وفي الإلتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة. وقد تمّ التعاون طوال السنين الأخيرة بين السلطات النقدية والرقابية والجمعية وإدارات المصارف من أجل اعتماد "أفضل الممارسات" في هذا الميدان، من تعزيز قوانين المهنة ومواثيقها وأخلاقيات العمل المصرفي إلى التركيز على عملية إعداد وتطوير الأنظمة وتدريب الكوادر البشرية الكفوءة.

بعد أن كلّفت الجمعيّة إحدى شركات التدقيق الكبرى (شركة "ديلويت Deloitte ") أن تُعدّ بالتعاون الوثيق مع أعضاء لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال في الجمعية المواد اللازمة لإصدار دليل السياسات والإجراءات Policies and Procedures Manual في موضوع مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، كلّفتها خلال العام ٢٠١٤ التحضير لدليل العقوبات. وفي أوائل عام ٢٠١٥، دعت جمعيّة مصارف لبنان جميع مسؤولي التحقّق ومكافحة تبييض الأموال في المصارف الأعضاء إلى اجتماع في مقرّ الجمعيّة لمناقشة دليل العقوبات

Sanctions and Embargoes Program – Generic Policy and Procedures" Manual" الذي كان قد وُزّع عليهم في وقت سابق. وقد أعدّت شركة Deloitte الدليل المذكور بالتعاون الوثيق مع عدد من أعضاءً لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال في جمعيّة المصارف.

الهدف من هذا الدليل الموجّه إلى المصارف العاملة في لبنان من مختلف الأحجام، هو تعزيز الوعي في ما يخصّ المخاطر المرتبطة بالعقوبات وإلقاء الضوء على العمليات الماليّة المحظّرة نظراً للقيود المفروضة من كلّ من مصرف لبنان، ومكتب مراقبة الأصول الأجنبيّة Office of Foreign Assets Control التابع لوزارة الخزانة الأميركيّة US department of the treasury، والإتّحاد الأوروبي European Union، والأمم المتّحدة United Nations.... تمّ التشديد على ضرورة عدم الإكتفاء بمضمون الدليل من قبل المصارف بل تطويره بشكلٍ دوريّ بطريقة تتلاءم مع حاجات هذه الأخيرة ومع أيّة مستجدّات ذات صلة، فمن المفترضً أن يُعدّل بطريقة تتماشى مع الهيكل التنظيمي الخاص لكلّ مصرف، وتواجده الجغرافي، وطبيعة منتجاته/خدماته. بمعنى آخر أنّه يتوجّب على كلّ مصرف إعتبار هذا الدليل حجر زاوية يبني عليه دليله الخاص، آخذاً في الإعتبار أنّ دليل العقبات هو مكمّل لدليل مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ويجب أن يُطبَّق بالتزامن معه.

من ناحية أخرى، في ما يخصّ مشروع القرار المتعلّق بتنظيم القواعد المسلكية Business Conduct Regulation الصادر عن هيئة الأسواق المالية، أعربت الجمعية عن رأيها بكون العمل محترفاً ويتماشى مع المعايير الدولية. وقرّرت الجمعية إصدار دليل قواعد السلوك Code of Conduct في شأن التعامل مع هيئة الأسواق المالية CMA على أن تقوم بإعداده شركة ديلويت Deloitte أو غيرها، ويتضمّن فقرة حول تصنيف الزبائن، بغية توحيد المعايير وتخفيف الضغط قدر الإمكان عن المصارف، على أن يقوم كلّ مصرف بتطوير دليله الخاص.

في السياق ذاته، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم ٣٧١ تاريخ ١١/٩/٢٠١٤**، الذي يطلب من المصارف تعيين مسؤول عن مراقبة العمليّات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب AML/CFT Branch Officer في كلّ فرع من فروع المصرف كما يطلب إنشاء مصلحتَيْن على الأقلّ ضمن "وحدة التحقّق"، تشرف الأولى على المركز الرئيسي وفروع بيروت في حين تشرف الثانية على سائر الفروع الأخرى في لبنان.
وفي أوائل العام ٢٠١٥، أصدر مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم ١ الموجَّه إلى "كونتوارات التسليف" طالباً منها تزويده ببعض المعلومات مثل عنوان المركز والفروع، أرقام الهاتف، العنوان البريدي، نوع العمليات التي تمارسها، وذلك تعزيزاً لمنحى مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.
من جهة أخرى، قامت الجمعية في مطلع العام ٢٠١٤ بتقوية علاقتها مع منظمة الإنتربول ومع "مؤسّسة الانتربول لعالم أكثر أماناً " التي استُحدثت مؤخّراً وتولّت رئاستها شخصيّة لبنانيّة بإجماع دولي، حيث تشكّل هذه الرئاسة اللبنانية فرصةً لإفادة لبنان، بما فيه قطاعه المصرفي، من الإمكانات المتاحة حالياً ومستقبلاً ولاستكشاف إمكانيات التعاون المستقبلي في مجالات التصدّي للجرائم المالية وتبييض الأموال.

وهذا التعامل ليس بالأمر الجديد، فالجمعيّة تعمّم على المصارف العاملة بشكل منتظم ودوري كلّ المعلومات والمستندات المرسَلة من الإنتربول. والتعاون المستقبلي لن يقتصر على ما كان قائماً بل سيتعدّاهُ إلى تمكين المصارف اللبنانية، عند فتح حساب لأيّ شخص، من التأكّد ممّا إذا كان إسمُ هذا الأخير مدرَجاً أو غير مدرَج في قاعدة معلومات الإنتربول.

ب- زيارة وفد الجمعيّة إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة

تابعت الجمعيّة خلال العام ٢٠١٤ تواصلها مع المصارف والإدارة الأميركيّة عبر زيارتين، تمّت الأولى خلال الفترة الواقعة بين ٢١-١٨ أيّار، والثانية خلال الفترة الواقعة بين ١٧-٧ تشرين الأول. وشدّدت اللقاءات مع الإدارة الأميركيّة وبخاصةً وزارة الخزانة ومع أعضاء لجان الكونغرس المعنيّين بالشأن المصرفي ومع بنك الإحتياطي الفدرالي، إضافةً إلى اللقاءات مع المصارف المراسلة، على أهميّة إستمرار المصارف في الإلتزام بقواعد مكافحة تبييض الأموال المعمول بها في السوق المصرفيّة الأميركيّة نظراً لدولرة الإقتصاد والنشاط المصرفي في لبنان.

كما أكّد وفد الجمعيّة التزام المصارف اللبنانيّة بالعقوبات الدوليّة التي تفرضها الجهات الأميركيّة والأوروبيّة كما بتلك الصادرة عن الأمم المتّحدة تماثلاً مع ما هو معمول به من قِبَل المصارف المراسلة.
وفي محصّلة هذه الزيارات، إستطاعت الجمعيّة توطيد علاقات المراسلة مع الإدارة والمصارف الأميركيّة، والتي تُعتبر حيويّة لعمل القطاع المصرفي وللإقتصاد الوطني.

ج- في إطار مكافحة التهرّب الضريبي

مذ أصدر الكونغرس الأميركي القانون الأميركي للإمتثال الضريبي، المعروف بقانون "فاتكا" FATCA، والذي فرض معايير جديدة لمنع تهرّب المكلّفين الأميركيّين من الضرائب في الخارج، ووضع مسؤولية تنفيذ هذه التعليمات على المصارف والمؤسّسات المالية وغير المالية في مختلف أنحاء العالم، اهتمّت الجمعية بالموضوع وقامت بخطواتٍ عديدة من أجل تسهيل مهمّة المصارف في تطبيق هذا القانون.

ومعروف أنّ لبنان اختار المنحى التعاقدي، أي أنهّ يتوجّب على كلّ مصرف القيام بالتسجيل على سبيل إنفرادي. هذا الخيار هو الأصعب، ومن الممكن أن يتغيّر في فترة لاحقة، بحيث يجوز إعادة طرح موضوع تطبيق الفاتكا من خلال إتّفاقية تُوقّع بين الحكومتين (IGA)، بعد الإستحقاقات الدستورية. وكان مصرف لبنان قد أصدر إعلاماً للمصارف تحت رقم ٨٩٧ (وليس تعميماً) طلب فيه منها إتّخاذ الإجراءات المناسبة لتطبيق الفاتكا.

وبما أنّ المهلة القصوى المحدّدة للمصارف للقيام بالتسجيل لدى دائرة ضريبة الدخل الأميركية IRS هي حزيران ٢٠١٤، فقد تمنّى جانب الجمعيّة على المصارف العاملة في لبنان التقيّد بهذا التاريخ، الأمر الذي يحسّن صورتنا أمام المصارف المراسلة. وفعلاً، في تموز ٢٠١٤، أعلنت جمعيّة مصارف لبنان أن جميع المصارف العاملة في لبنان انضمّت إلى اتفاقية "فاتكا" FATCA.

وقد أصرّت الجمعيّة على التأكّد من عدد المصارف الذي تسجّل من خلال الموقع الإلكتروني لدائرة ضريبة الدخل الأميركية والذي ينشر لائحة المؤسّسات المالية المسجّلة. وتمنّت

الجمعيّة على المصارف بعد مرحلة التسجيل أن تَركّز على كيفية التعامل مع أيّ نقص أو ضعف متعلّق بموضوع الفاتكا، أي معرفة إذا كان ثمّة خلل في تطبيق العقد ومعرفة طبيعته وكيفية إدارة البرنامج بشكل مستمّر.

هذا الموضوع أصبح أساسيّاً وحيويّاً للبنان، فالمصارف المراسلة تتعرّض من قبل سلطاتها الرقابية لضغوط، انعكست على تعاملها مع المصارف في العالم، ومنها لبنان. لذلك، المطلوب من مصارفنا أن تتجاوب مع المتطلّبات الإضافية في تعاملها مع المصارف المراسلة، ويكون ذلك من خلال زيادة التشدّد داخلياً في مجال الرقابة، وفي تقديم التفسيرات اللازمة والمستندات المطلوبة عن عمليات الزبائن، والعمل على وقف إستعمال الحسابات الفردية لأهداف تجارية.

د- في العلاقات المصرفيّة الإقليميّة: حالة قبرص

مع اندلاع أزمة قبرص وتفاقمها في العام ٢٠١٣، أصبح معروفاً أن القطاع المصرفي اللبناني حاول التعامل بمرونة مسؤولة مع المشاكل التي يعانيها هذا البلد المجاور ومساعدته على تخطّي هذه المرحلة الحرجة التي يمرّ بها. فبين لبنان وقبرص ثمّة روابط تاريخية قديمة إضافةً الى التقارب الجغرافي. وقد فتحت قبرص أبوابها للّبنانيّين وللمصارف اللبنانية خلال فترة الحرب الضارية في لبنان، فيما يوجد الآن في قبرص مصرفان قبرصيّان يملكهما مصرفان لبنانيان، وثمّة ٩ مصارف لبنانية لها فروع في قبرص.

وبقيت السلطات النقدية تسعى الى المحافظة على أفضل العلاقات مع قبرص. فحثّت المصارف اللبنانية المتواجدة هناك على عدم اللجوء الى سحب السيولة من هذا البلد، بناء لطلب المودعين الساعين إلى تحويل أموالهم، بل الالتزم التام بالقوانين القبرصية في انتظار التسويات التي ستُمنح للمصارف الأجنبية.

وفي العام ٢٠١٤، بادرت ثلاث جمعيّات هي جمعيّة مصارف لبنان وجمعيّة مصارف قبرص وجمعيّة المصارف الأجنبيّة في قبرص إلى تنظيم **يوم مصرفي قبرصي – لبناني** في ليماسول بتاريخ ١٤ شباط ٢٠١٤، وبمشاركة السلطات النقديّة والرقابيّة في البلدين وحضور أكثر من ٧٠ شخصاً، بينهم ٣٢ مصرفيّاً ومسؤولاً لبنانياً جاؤوا من بيروت لهذه الغاية.
وهدف هذا اللقاء المصرفي الى مناقشة سبل تعاون القطاع المصرفي سواء في لبنان أو عبر تواجده في قبرص مع المصارف القبرصية، أولاً، في مجال تمويل تجارة قبرص الخارجية علماً أن المصارف القبرصيّة كانت قد خرجت من الأزمة المالية العاتية التي اجتاحت الجزيرة خلال العام ٢٠١٢ مسجّلةً معدّل قروض/ودائع يفوق ١٠٠٪، ما يعني انعدام السيولة لديها، أي فقدان القدرة على فتح اعتمادات مع الخارج وإصدار خطابات ضمانات. وثانياً تتطلّع المصارف القبرصية نحو مصارفنا لتواكب قطاع المؤسّسات القبرصيّة الكبيرة التي تكسب التزامات أو مشاريع خارجيّة خصوصاً في قطر وسائر دول الخليج كي يوفّر لها تعاوننا مستلزمات التمويل من خلال الأدوات المعهودة Performance Bonds & Bid Bonds إلخ...
ثالثاً وأخيراً تطرح المصارف القبرصية على مصارفنا الدخول في قروض مجمّعة Syndicated Loans لمصلحة قطاع الغاز والنفط في قبرص.
وبحصيلة اللقاءات والنقاشات، أكّدت المصارف اللبنانية أن إمكانات التعاون مع المصارف القبرصية كبيرة وقائمة من خلال رؤية تتلخّص بثلاث ركائز: **أولاً** أن يتّم التعاون حالةً حالةً

(Case by Case) بحيث يتسنّى للمصرف اللبناني دراسة ملفّ العميل المطلوب تمويله وبشرط أن يُحوّل المصرف القبرصي للمصرف اللبناني الملفّ كاملاً، أي بما فيه الضمانات التي يشتمل عليها أو المطلوب تقاسمها من قبل المصرفين المعنيَّيْن. وطالبت المصارف اللبنانية ثانياً أن يرفع المصرف المركزي القبرصي القيود الموضوعة على التحويل إلى الخارج في حال التمويل. فوعد الأخير بإعطاء الإذن في حال تمويل التجارة الخارجية عندما تفوق المبالغ المليون يورو. كما تمنّت المصارف اللبنانية على هذا الصعيد أن تُرفع القيود عن فتح المقيمين، مؤسسات وأفراداً، حسابات لدى فروع المصارف اللبنانية العاملة في قبرص بما فيها تلك العائدة للحصول على الإقامة الدائمة أو الجنسيّة القبرصيّة. فوعد المركزي بدرسها والسماح بها إذا كانت مرتبطة هي الأخرى بتمويل الاقتصاد القبرصي. وأبدت أخيراً المصارف اللبنانية النيّة بالدخول في عمليّات قروض مجمّعة ليس لقطاع النفط والغاز بل لتمويل المؤسّسات الكبيرة في المشاريع التي ترسو عليها في دول الخليج ، شرط أن يكون القرض المجمّع ذا بنية جيّدة وأن يقوده أو يديره طرف مصرفي موثوق. أما صناعة النفط والغاز، فشأنٌ آخر يتطلّب خبرات خاصة وأحجاماً ضخمة من التمويل لا تملك مصارفنا وحدَها الطاقة على ترتيبها. وتمَّ الاتفاق في نهاية اللقاء على تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة سبل ومضامين التعاون.

وهكذا، جاءت هذه الإطلالة المصرفية اللبنانية على قبرص مبادرة مشجّعة للاقتصاد القبرصي بحيث لقيت اهتماماً وترحيباً وتغطية كبيرة من وسائل الإعلام المحليّة. ومن جهتنا كمصارف وكلبنانيّين بشكل عام، ندين لقبرص باحتضان مصارفنا ومواطنينا خلال الحرب اللبنانية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وربّما يكون هذا اللقاء فرصة سانحة لمدّ يد المساعدة ضمن النُظم والقوانين اللبنانيّة التي ترعى عمل المصارف لدينا. وفي جميع الأحوال، تبقى قبرص جارةً للبنان، وبلداً أوروبياً على بُعد مئات الكيلومترات فقط من حدودنا. ومن الجيّد والإيجابي أن نستثمر للمستقبل هناك.

4- مساهمة الجمعيّة في دعم مركز البحوث والدراسات الإستراتيجيّة في الجيش اللبناني

وجّه قائد الجيش إلى الجمعيّة كتاباً يطلب فيه مساهمة الجمعية في المؤتمر الإقليمي السنوي الذي ينظّمه مركز البحوث والدراسات الاستراتجية في الجيش اللبناني. ووافقت الجمعيّة على المساهمة في تمويل هذا المؤتمر كما جرت العادة في السنتين السابقتين.

5- العلاقة مع المؤسّسة العامة للإسكان

واجهت المصارف العاملة بآلية الإقراض السكني بالتعاون مع المؤسّسة العامة للإسكان بعض الصعوبات خلال العام ٢٠١٤ نظراً لتأخّر المؤسّسة في تسديد إلتزامات الفوائد عن الزبائن للمصارف والعائد في الحقيقة إلى عدم توافر الموارد من وزارة الماليّة للمؤسّسة عملاً بالتشريعات المرعيّة الإجراء.
وللعلم، فإنّ محفظة القروض السكنيّة القائمة ضمن هذه الآليّة تقارب ٤ مليارات دولار أميركي يستفيد منها أكثر من ٥٠ ألف مقترض كلّهم من ذوي الدخل المحدود. وبنتيجة الجهود التي بذلتها الجمعيّة باتّجاه المؤسّسة ووزارتَيْ الشؤون الإجتماعيّة والماليّة، تمّ إيجاد حلّ مؤقّت للمتأخّرات. واستأنفت المصارف الإقراض من خلال هذه الآليّة بانتظار معالجة جذريّة لهذه المسألة.

ثالثاً – حضور الجمعيّة الداخلي والخارجي وتعاونها مع الهيئات الاقتصادية

أ- على المستوى الداخلي

واصلت الجمعية خلال العام ٢٠١٤ تأكيد التزامها بالشأن الوطني العام، مع إبداء حرصها على تكثيف حضورها وتعزيز موقعها المرجعي كإحدى الهيئات الاقتصادية الأساسيّة في لبنان. وقد تأمّن ذلك بوجه خاص من خلال :

١- تعزيز الاتصالات والعلاقات مع المسؤولين عن الشؤون الاقتصادية في مختلف وسائل الإعلام اللبنانية بما يخدم التغطية المتواصلة والشاملة لنشاطات الجمعية ونشر المواقف الصادرة عنها.

٢- إصدار بيانات صحافيّة حول قضايا وطنية واقتصادية ومهنيّة تهمّ الجمعيّة والأُسرة المصرفية.

٣- تزويد وسائل الإعلام على نحو منتظم ومكثّف بمنشورات الجمعيّة (البيانات الصحافيّة ، النشرة الشهريّة، الكراريس والكتيّبات الخاصة، سلسلة الملفّات والدراسات الـخ ...) لاعتمادها كمصدر أساسي للمعلومات والأدبيّات المتعلّقة بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في لبنان بوجه عام، وبالنشاط المصرفي، بوجه خاص.

٤- التنسيق مع سائر الهيئات الاقتصادية اللبنانية لصياغة أوراق عمل أو وضع تصوّرات موحّدة معبِّرة عن وجهة نظر هذه الهيئات إزاء مشاريع أو إجراءات مطروحة من قبل السلطات الرسميّة، ولا سيّما في شأن صياغة التوصيات الإقتصادية – الإجتماعية المشتركة بين الهيئات الإقتصادية والإتحاد العمالي العام والهيئات النقابية.
في هذا الإطار، وعلى إثر توصيات اللجان النيابية بشأن مشروع التعديلات الضريبية لتمويل سلسلة الرتب والرواتب للمعلّمين وموظفي القطاع العام والعسكريّين، ولا سيّما اقتراح فرض ضريبة إضافية جديدة على فوائد الودائع المصرفية واكتتابات المصارف بسندات الدولة اللبنانية، عقدت جمعية مصارف لبنان جمعية عمومية استثنائية بعد ظهر الخميس في ١٠ نيسان ٢٠١٤، حيث تمّت مناقشة المقترحات الضريبية المذكورة وتقرّر إصدار بيان صحافي كان أهم ما تضمّنه من مواقف :

أ- التحذير الجدّي مما يمكن أن تخلّفه الضريبة الإضافية المقترحة على فوائد الودائع واكتتابات المصارف لتمويل الدولة من انعكاسات سلبية أكيدة وخطيرة على التضخم وعلى استقرار العملة الوطنية والقدرة الشرائية للمواطنين.

ب- الرفض القاطع للمقترح الضريبي الجديد ، كونه سوف يزيد الإقتطاعات الضريبية على فوائد المودعين، ولاسيّما الصغار منهم، بحيث تنتفي الى حدّ ما الغاية الإجتماعية-الإقتصادية المرتجاة من سلسلة الرتب والرواتب.

ج- التأكيد أن زيادة الضرائب على فوائد ودائع اللبنانيّين وعلى التمويل المصرفي للدولة اللبنانية سوف تؤدّي حكماً الى زيادة الفوائد على جميع القروض والتسليفات ، لا سيّما على القروض السكنية والشخصية وقروض التجزئة وسائر التسليفات الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية ، وبخاصة الصغيرة والمتوسطة التي تشكّل ركيزة أساسيّة للاقتصاد اللبناني.

د- **إقفال المصارف يوم الجمعة في ١١ نيسان ٢٠١٤** في موقف احتجاجي على الإجراءات الضريبية المقترحة من قبل اللجان النيابية المشتركة."

٥- استمرار التعاون الوثيق مع عدد من الوزارات والمؤسّسات العامة واللجان الوطنية ذات الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال تمثيل القطاع المصرفي والجمعيّة في كلّ من:
مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، مجلس إدارة المؤسّسة الوطنية للاستخدام، اللجنة المصرفية ولجنة البيئة (غرفة التجارة الدولية – لبنان)، لجنة تفعيل حقوق المعوَّقين بالعمل (وزارة العمل)، مجلس إدارة معهد البحوث الصناعية (وزارة الصناعة)، وحدة التنسيق الوطنية لشؤون تغيُّر المناخ (وزارة البيئة)، اللجنة التوجيهية لمشروع مكافحة التلوّث البيئي (وزارة البيئة)، المجلس الوطني للبيئة (وزارة البيئة)، لجنة تنظيم وإدارة برنامج زرع ٤٠ مليون شجرة حرجيّة على الأراضي اللبنانيّة (وزارة الزراعة)، لجنة تجهيز الحدائق العامة بالإنترنيت (وزارة الإتّصالات).

٦- مساهمة الجمعيّة في رعاية و/أو دعم عدد من التظاهرات والنشاطات الوطنية والاقتصادية الهامة، مثل: المؤتمر المصرفي اللبناني- العراقي ومنتدى الإقتصاد العربي، اللذان نظّمتهما مجموعة الإقتصاد والأعمال (٩ حزيران و٢٠ حزيران ٢٠١٤ على التوالي)؛ مؤتمر "الستاتيكو المرتقب في الشرق الأوسط في ضوء المتغيّرات والتسويات المحتملة" الذي نظّمته قيادة الجيش (نيسان ٢٠١٤)؛ مؤتمر " تسريع الأعمال ٢٠١٤ " الذي نظّمه مصرف لبنان (فوروم دي بيروت،٢٥-٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٤)؛ ومؤتمر المسؤولية الإجتماعية للشركات حول :" الدور الإيجابي للأعمال في البيئة والمجتمع"(٨ كانون الأول ٢٠١٤).

٧- استضافة عدد من الشخصيّات الرسميّة (دولة الرئيس الياس المرّ، وزير الداخلية نهاد المشنوق) وأعضاء السلك الديبلوماسي العربي والأجنبي المعتمد في لبنان واستقبال عدد من الوفود العربيّة والدوليّة (مؤسّسة التمويل الدولية، البنك الدولي، البنك الأوروبي للإستثمار، صندوق النقد الدولي، وزارة الخزانة الأميركية، منظمة الإنتربول، الإتحاد المصرفي الفرنكوفوني، الخ..)، والمشاركة في وفود رسميّة الى الخارج.

٨- تجديد مذكّرة التفاهم بين الجمعيّة ووزارة الاتصالات وشركة "سوديتيل" من أجل توفير خدمة الإنترنيت مجاناً في عدد من الحدائق العامة في لبنان. وتنفيذاً لهذه المذكّرة، تمّ في خلال العام ٢٠١٣ تأمين هذه الخدمة في حديقتي اليسوعيّة ومار نقولا في الأشرفيّة – بيروت. وثمّة عدد آخر من الحدائق قيد التجهيز في إطار المشروع ذاته.

٩- دعم الخطة الحكوميّة لإصلاح السجون وإعادة تأهيلها بتقديم هبة مالية لوزارة الداخلية بقيمة ٦ ملايين دولار أميركي (١ تموز٢٠١٤).

على صعيد النشر، تستمرّ الجمعية في إصدار **النشرة الشهريّة** (١٢٠٠ نسخة ورقيّة شهرياً، توزّع مناصفةً بين المشتركين والمراسلين داخل لبنان) **والدوريّة الشهريّة باللغة الانكليزية** (The Economic Letter) التي تحوي عرضاً موجزاً لتطور أهم قطاعات الاقتصاد اللبناني مع جداول احصائية، وتوزّع ١١٠٠ نسخة إلكترونيّة منها على المصارف والمؤسّسات والشخصيّات والهيئات وعدد من المشتركين في لبنان والخارج. وفي العام ٢٠١٤، أُضيفت الى هذه الإصدارات **نشرة فصليّة باللغة الإنكليزيّة** (Quarterly Newsletter) تعرض أبرز النشاطات والمؤشّرات المصرفيّة والإقتصاديّة وأهمّ المنشورات والدورات التدريبيّة والندوات التثقيفيّة المخصّصة لتوعية العاملين في القطاع المصرفي على مكافحة الجريمة المنظّمة، ولا سيّما الجرائم المالية عبر تبييض الأموال والإتّجار بالمخدّرات وعمليّات الإرهاب. إلى ذلك، يتواصل شهرياً نشر **المؤشّرات الأساسيّة** (Key Indicators) وتطور **محفظة سندات الخزينة** بالليرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية (Treasury Bills). وبالإضافة الى التقرير السنوي لعام ٢٠١٣، باللغتين العربيّة والإنكليزيّة، تمّ إصدار دليل المصارف لعام ٢٠١٤، باللغة الانكليزية (ALMANAC 2014). أخيراً، صدر في العام ٢٠١٤ ، وضمن سلسلة" ملفّات الجمعيّة "(تحت رقم ٢٧)، ملفّ جديد حول " **أهم التشريعات الماليّة والمصرفيّة في لبنان** (٢٠١٣ – ٢٠١٤)" باللغتين العربيّة والفرنسيّة.

أما على صعيد التوثيق والمكتبة الداخلية، فقد واصلت الجمعيّة تبويم بنك المعلومات والأرشيف الصحافي المكوَّنين لديها (١٩٩٠–٢٠١٤) وإغناء محتويات مكتبتها (١٥٤٦ مؤلّفاً متخصّصاً و١٣٠ دورية باللغات الثلاث العربية والفرنسية والانكليزية). علماً أن الجمعيّة تضع تحت تصرّف الكوادر المصرفية والباحثين المختصّين وأساتذة الجامعات وطلاّبها مجموعة متكاملة من الوثائق والمراجع التي قد يحتاجون اليها.

وتقوم الجمعيّة بتحديث معطيات **موقعها على شبكة الإنترنيت** (www.abl.org.lb)، بحيث يُتاح لمتصفّح هذا الموقع أن يطّلع باللغات الثلاث العربية والفرنسية والانكليزية على هيكليّة الجمعيّة وأمانتها العامة وتركيبة مجلس إدارتها ولجانها، وعلى مختلف الخدمات التي تؤمّنها وأبرز نشاطاتها المحليّة والخارجيّة، لا سيّما في مجال مكافحة الجريمة المنظّمة، وعلى مختلف المنشورات التي تُصدرها. كما ينشر الموقع أخبار المصارف ونشاطاتها، إضافةً الى نصّ **عقد العمل الجماعي** (صيغة ٢٠١٣– ٢٠١٤) الذي ينظّم العلاقة المهنيّة بين إدارات المصارف وأُسرة العاملين فيها. الى ذلك، يتيح هذا الموقع ربط المتصفّح بالمواقع الإلكترونيّة لعدد كبير من المؤسّسات والجمعيّات المحليّة والعربيّة والأجنبيّة ذات الطابع المالي أو الاقتصادي.

ب- على المستوى الخارجي

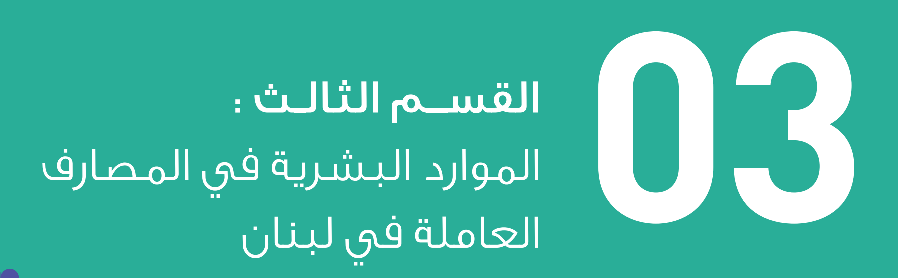
١- المشاركة في تظاهرات مصرفيّة عربيّة ودوليّة

في العام ٢٠١٤، شاركت الجمعية في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات ذات الطابع الاقليمي والدولي، وكان لممثّليها (الرئيس ، نائب الرئيس ، أعضاء مجلس الإدارة أو بعض اللجان الإستشارية ، والأمين العام) مداخلات ومساهمات في أثناء هذه الأنشطة واتّصالات شتّى على هامشها. ومن أبرز التظاهرات المصرفيّة العربية والدولية التي شاركت فيها الجمعيّة، نذكر: يوم المصارف القبرصية واللبنانية (ليماسول شباط ٢٠١٤)، مشاركة فعّالة برئاسة رئيس الجمعية في مؤتمر اتحاد المصارف الفرنكوفونية في بروكسل حول التثقيف المالي (نيسان ٢٠١٤)، اجتماعات مجموعات العمل المشكّلة في إطار الاتحاد المصرفي الفرنكوفوني (باريس، فرنسا، حزيران ٢٠١٤)، لقاءات عمل مع مسؤولي المصارف الأميركية المراسلة والإدارات الأميركية المعنيّة بالشؤون المالية والمصرفية (تموز ٢٠١٤)، حضور الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية IFC بالإضافة إلى الاجتماع السنوي لمؤسّسة التمويل الدولية IIF في واشنطن (تشرين الأول ٢٠١٤). وأخيراً المشاركة في مؤتمر فرانكفورت المالي لمنطقة الشرق الأوسط والمؤتمر المصرفي الأوروبي الذي تنظّمه مجموعة مالكي بالإضافة إلى لقاء عمل مع مسؤولي بعض المصارف الألمانية المراسلة (تشرين الثاني ٢٠١٤).

٢- الإتصالات وعلاقات التعاون الخارجيّة

واصلت الجمعيّة في العام ٢٠١٤ حملة الإتصالات الخارجية التي أطلقتها عام ٢٠١٣ والتي استهدفت بخاصة الولايات المتحدة الأميركية وعدداً من الدول الأوروبية. وفي هذا الإطار، قامت وفود من الجمعيّة بزيارات الى نيويورك وواشنطن وباريس ولندن وبروكسيل شملت عدّة مؤسسات وإدارات وشخصيّات معنيّة بالشؤون التي تهمّ الجمعيّة، وكانت الغاية من هذه اللقاءات، من جهة أولى، إطلاع الجهات الخارجية على نشاط جمعيّة المصارف وإبراز أهمية القطاع المصرفي اللبناني ودوره الحيوي في استقرار لبنان وحتى في استقرار المنطقة، ومن جهة ثانية، التركيز على ضرورة تعزيز علاقات المراسلة بين المصارف اللبنانية ومصارف المراكز المالية الدولية الكبرى. وركّزت وفود الجمعية في هذا اللقاءات على تبيان الجهود المبذولة لبنانياً في مجال مكافحة تبييض الأموال ومحاربة الإرهاب والمستندة إلى عمل إداري منظّم ومستمرّ وإلى تعاون مع منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الإنتربول والإتحاد الأوروبي والمصارف الأميركية ووزارة الخزانة الأميركية ضمن مبادئ وقواعد عملها على هذا الصعيد. وشدّدت وفود الجمعية على التزام القطاع المصرفي اللبناني العقوبات الدولية تجاه الدول والأطراف المعنيّة، مع الإشارة الى أن الحكومة اللبنانية أحالت الى مجلس النواب عدداً من مشاريع القوانين التي من شأنها تعزيز الإجراءات المتّبعة لمكافحة الإرهاب والجرائم المنظّمة، لا سيّما في الحقل المالي.

ومعلوم أن جمعية مصارف لبنان عضو مؤسّس في **اتحاد المصارف الفرنكوفونيّة** وناشط في لجان هذا الاتحاد، وهي تسعى في إطار هذا المحفل الدولي الهام الى تمتين علاقات المراسلة مع المصارف الفرنسية والفرنكوفونية ، والى التركيز بخاصة على تفعيل آليات التواصل وتبادل الخبرات وتكثيف المنتديات وورش العمل المتخصّصة في مختلف جوانب المهنة المصرفية. ومن المقرّر أن تستضيف العاصمة اللبنانية في خلال العام ٢٠١٦ إحدى ندوات الإتحاد، بناء على اقتراح جمعية مصارف لبنان.



03

القسـم الثالـث :
الموارد البشرية في المـصارف العاملة في لبنان



أولاً– العاملون في المصارف في لبنان في العام ٢٠١٤

يتطرّق هذا التقرير إلى أبرز المعطيات حول العاملين في القطاع المصرفي اللبناني في العام ٢٠١٤ من مصارف تجارية ومصارف أعمال. في البداية، نعرض لعدد العاملين في المصارف مع تفصيل بعض المعايير والخصائص. ثم نبيّن متوسط دخل وكلفة الموظف في مصارف لبنان، انطلاقاً ممّا يتقاضاه كراتب أساسي وصولاً إلى مجمل دخله الذي يشمل التقديمات كافة، وننهي التقرير ببعض مؤشرات الإنتاجية في القطاع المصرفي اللبناني.

1- العاملون في المصارف وأبرز خصائصهم

في نهاية العام ٢٠١٤، وصل عدد موظفي المصارف العاملة في لبنان إلى ٢٣٨٥٠ شخصاً توزّعوا على مختلف فئات المصارف العاملة كالآتي: ١٩٤٩٥ شخصاً في المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل. (وعددها ٣١ مصرفاً) أي ٨١،٧٪ من مجموع العاملين، و٢٧٣٢ شخصاً في المصارف ش.م.ل. ذات مساهمة أكثرية عربية (عددها ١٠ مصارف)، و٩٥ موظفاً في فئة المصارف ش.م.ل. ذات مساهمة أكثرية غير عربية والتي كانت تقتصر على مصرف واحد، و٤٣١ موظفاً في فروع المصارف العربية (عددها ٩) و٣٣٠ موظفاً في فروع المصارف غير العربية (عددها ٤) و٧٦٧ شخصاً في مصارف الأعمال (عددها ١٦ وكلّها شركات مغفلة لبنانية ش.م.ل.).

وتجدر الإشارة إلى أنه عند تحضير هذا التقرير، طرأت تعديلات على لائحة المصارف نتيجة:

- شطب اسم "البنك الأهلي الدولي ش.م.ل." المُدرج على لائحة المصارف (تحت رقم ٨٤) بعد دمجه مع فرنسبنك ش.م.ل. (رقم ١) بناءً على قرار مصرف لبنان رقم ١١٩٢٦ تاريخ ٨ كانون الثاني ٢٠١٥.

- تعديل اسم "ستناندرد شارترد بنك ش.م.ل." المُدرَج على لائحة المصارف (تحت رقم ٩٨) ليصبح "سيدروس بنك ش.م.ل." (رقم ٩٨) بناءً على قرار مصرف لبنان رقم ١١٩٥٤ تاريخ ٢٣ شباط ٢٠١٥.

- مباشرة بنك أبو ظبي الوطني ش. م. ع (مكتب تمثيل) نشاطه في لبنان بناءً لعلم وخبر رقم ٢٧٨٧ تاريخ ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٤ (ج.ر. عدد ٢٠١٤/٥٤) الصادر عن وزارة الإقتصاد والتجارة، على أن يتمّ شطب المصرف من اللائحة الرسميّة.

وبذلك، أصبح عدد المصارف العاملة في لبنان ٧٠ مصرفاً موزّعة كالآتي: مصارف لبنانية ش.م.ل. (٣٢)، مصارف لبنانية ذات مساهمة أكثرية عربية (٩)، فروع لمصارف عربية (٩)، فروع لمصارف أجنبية (٤) ومصارف أعمال (١٦).

تابع القطاع المصرفي اللبناني في العام ٢٠١٤ تقديم المزيد من فرص العمل لديه رغم انحسار النشاط الاقتصادي وتباطؤ النمو خلافاً لما حصل في دول أخرى، ولا سيّما الصناعية الكبرى. فعلى سبيل المثال، وفي إطار برامج إعادة الهيكلة وتخفيض الأكلاف لديها، عمدت أكبر المصارف الأميركية (٦ مصارف) والأوروبية (١٨ مصرفاً) إلى إلغاء وظائف في العامَيْن ٢٠١٣ و٢٠١٤ بنسبة ٧،٣٪ لدى الأولى وبنسبة ٤،١٪ لدى الثانية، ويستمرّ هذا المنحى في العام ٢٠١٥. وعلى العكس، ازداد عدد العاملين في المصارف اللبنانية بمقدار ٧١٤ شخصاً في العام ٢٠١٤ بعد زيادة بلغت ٤٩٩ شخصاً في العام الذي سبق. ويأتي الاستخدام الجديد في القطاع المصرفي اللبناني في وقت



تعاني قطاعات أخرى من تراجع أعداد اليد العاملة اللبنانية بسبب الأوضاع المحلية وكثافة نزوح العمّال السوريّين ومنافستهم للعمالة الوطنية. ويمكن أن يُعزى تزايد الاستخدام في القطاع المصرفي اللبناني إلى عوامل عدّة، منها ازدياد حجم نشاط المصارف على رغم تباطؤ نموه في الفترة الأخيرة، وتزايد عدد الفروع المصرفية العاملة والذي بلغ ١٠٤١ فرعاً في نهاية العام ٢٠١٤، بالإضافة إلى تنوّع الخدمات المقدّمة من قِبَل القطاع والتخصّصية في المهام المصرفية.

وكما بات معلوماً، فإن العمالة المصرفية في لبنان تتمتّع بمزايا عدّة، أهمّها أنها تضمّ عناصر شابة بالإجمال، وذات مستوى عالٍ من التحصيل العلمي والكفاءة والخبرة مع حضور بارز للعنصر النسائي.

على صعيد الجنس (الجندر)، تابعت نسبة العاملات من مجموع العاملين في القطاع المصرفي اللبناني ارتفاعها لتصل إلى ٤٦،٥٪ في نهاية العام ٢٠١٤ (٤٥،٩٪ في نهاية العام ٢٠١٣) مقابل ٥٣،٥٪ للعاملين الذكور. وتتجاوز نسبة العاملات في القطاع المصرفي اللبناني إلى حدّ كبير نسبة العمالة الأنثوية الإجمالية في لبنان، والمقدّرة بحوالي ٢٥٪.

على صعيد الوضع العائلي، لا تزال نسبة العازبين تتّخذ منحىً تراجعياً، إذ بلغت ٣٨،٩٪ من مجموع العاملين في نهاية العام ٢٠١٤ (٥٠،٦٪ عازبات و٤٩،٤٪ عازبون) مقابل ٣٩،٢٪ في نهاية العام ٢٠١٣. أمّا نسبة المتزوّجين فشكّلت ٦١،١٪ – كان ٥٦،١٪ منهم من الذكور و٤٣،٩٪ من الإناث – وبلغ عدد الأولاد الذين هم على عاتقهم ٢١٠٣٢ ولداً، مع ما يرتّب ذلك على المصارف من أعباء كتعويضات عائلية ومَرَضية ومنح مدرسية وتقديمات أخرى. ونذكّر في هذا الإطار بأنه بموجب القانون رقم ٤٨٣ الصادر بتاريخ ١٢ كانون الأول ٢٠٠٢، والذي أقرّ تعديل بعض أحكام المادة ١٤ من قانون الضمان الاجتماعي، باتت المرأة العاملة في لبنان تستفيد من تقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لصالح أولادها في حال كان زوجها غير مسجّل في الصندوق.

على صعيد هرم الأعمار، لم يُسجَّل تغيّر كبير بين نهاية العامَيْن ٢٠١٣ و٢٠١٤. وقد شكّلت نسبة العاملين الذين لا تتجاوز أعمارهم ٤٠ سنة ٥٨،٤٪ من العمالة المصرفية اللبنانية الإجمالية في نهاية العام ٢٠١٤ (٥٨،١٪ في نهاية العام ٢٠١٣). وهذه الشريحة العمرية في العمالة المصرفية اللبنانية تتطابق تماماً مع مثيلتها في القوى العاملة الفعلية في لبنان. وعلى سبيل البيان، يشكّل الشباب ما دون الثلاثين من العمر ثلثَيْ التوظيف الجديد و٥٠٪ من الكوادر الداخلة إلى القطاع المصرفي الفرنسي بحسب آخر تقرير لاتحاد المصارف الفرنسية في العام ٢٠١٣.
أما حصة الموظفين الذين تراوح أعمارهم بين ٤٠ و٦٠ سنة، فقد انخفضت قليلاً إلى ٣٦،٧٪ من مجموع العاملين في المصارف في لبنان في نهاية العام ٢٠١٤، (٣٧،٥٪ في نهاية العام ٢٠١٣) فيما ارتفعت نسبة الذين يتجاوزون سنّ الستين إلى ٥٪ مقابل ٤،٥٪ في نهاية العام ٢٠١٣.

ويبيّن توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس وضمن الفئات العمرية المختلفة أن حصة الذكور تفوق حصة الإناث في جميع الفئات العمرية، باستثناء الفئة التي هي دون سنّ الخامسة والعشرين حيث بلغت نسبة الإناث ٦١،٥٪، ما يعني أن العنصر الأنثوي يطغى على الداخلين الجدد إلى القطاع، بينما يزداد الفارق بين نسبة كلّ من الموظفين والموظفات لصالح الذكور مع التقدّم في العمر.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس على فئات الأعمار – نهاية العام ٢٠١٤ (٪)

	دون ٢٥ سنة	٢٥–٤٠ سنة	٤٠–٥٠ سنة	٥٠–٦٠ سنة	٦٠ سنة وما فوق
ذكور (٪)	٣٨،٥	٥١،١	٥٥،٧	٦٠،٢	٧٢،٤
إناث (٪)	٦١،٥	٤٨،٩	٤٤،٣	٣٩،٨	٢٧،٦
العدد الإجمالي	**٢٠٣٧**	**١١٨٨٨**	**٤٧٢٣**	**٤٠٢٠**	**١١٨٢**

ويؤكّد توزّع الموظفين من الجنس الواحد على فئات الأعمار المختلفة أن حوالي ٦٤٪ من الموظفات هنّ دون سنّ الأربعين مقابل ٥٣،٧٪ للذكور.

توزّع العاملين والعاملات على فئات الأعمار – نهاية العام ٢٠١٤ (٪)

	دون ٢٥ سنة	٢٥–٤٠ سنة	٤٠–٥٠ سنة	٥٠–٦٠ سنة	٦٠ سنة وما فوق	المجموع (العدد)
ذكور (٪)	٦,١	٤٧,٦	٢٠,٦	١٩,٠	٦,٧	١٢٧٦٣
إناث (٪)	١١,٣	٥٢,٥	١٨,٩	١٤,٤	٢,٩	١١٠٨٧

على صعيد الرتبة، لم يعد تفصيل توزّع الموظّفين حسب الرتب ممكناً في ضوء تعديل نظام الرتب الجديد الذي نصّ عليه عقد العمل الجماعي (٢٠٠٨–٢٠٠٩)، في انتظار أن يشمل تطبيقه المصارف كافة بحيث تصبح المعطيات المتوافرة متجانسة وقابلة للتجميع والمقارنة. ولكن ربما يمكن إعطاء فكرة مقتضبة عن هذا التوزّع كون عدد الموظفين المصرّح عنهم حسب نظام الرتب الجديد بلغ ١٥٦١٧ شخصاً في نهاية العام ٢٠١٤، أي حوالي ٦٥،٥٪ من مجموع العاملين في القطاع المصرفي في نهاية العام المذكور. ومن أصل هؤلاء، هناك ٧٩٪ مصنّفون تقنيون مقابل ٢١٪ مصنّفين كوادر. مع التذكير بأن التقنيّين هم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى مهارات تمّ اكتسابها عبر التعلّم والخبرة والتدريب وهم من ذوي القدرة على حلّ المشاكل والإشراف على فريق عمل ومن ذوي المرونة في العلاقات مع الزبائن. أما الكوادر فهم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى تحمّل مسؤوليات كبيرة ومعرفة واسعة ومهارات قيادية، وتكون لهم القدرة على اتّخاذ القرارات. وقد شكّل العنصر النسائي ٤٨،٢٪ من العاملين في فئة التقنيّين و٤٣،٦٪ من العاملين في فئة الكوادر، ويتوافق ذلك مع ما هو قائم في القطاع المصرفي الفرنسي حيث يتعزّز موقع النساء في فئة الكوادر. ففي العام ٢٠١٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، كان ٤٤،٦٪ من الكوادر في المصارف الفرنسية من الإناث. وهذه السياسة المتّبعة على صعيد الاختلاط المهني، منذ أكثر من ١٠ سنوات، تجعل المهنة المصرفية طليعية من حيث المساواة بين الرجال والنساء في فرنسا.

على صعيد المستوى العلمي، لا يزال عدد الجامعيّين العاملين في القطاع المصرفي اللبناني على تزايد مستمرّ بحيث وصلت نسبة هؤلاء إلى ٧٤،٨٪ من إجمالي العمالة في نهاية العام ٢٠١٤

(٧٣،٢٪ في نهاية العام ٢٠١٣). ويفسّر هذا الارتفاع المتواصل إلى حدّ كبير بدخول المتخرّجين من حَمَلَة الشهادات الجامعية إلى القطاع المصرفي اللبناني. فقد ازداد عدد العاملين الحائزين على شهادات جامعية بمقدار ٩٦٨ موظفاً بين نهاية العامَيْن ٢٠١٣ و٢٠١٤ توزّعوا بين ٥١٢ أنثى و٣٨٤ ذكراً. على سبيل المقارنة، إن المستخدمين الجدد داخل المصارف في فرنسا هم بغالبيتهم من حَمَلة شهادات التعليم العالي: ٩٠٪ يحملون شهادة بكالوريا +٢ أو أكثر، ويقومون بمهام مرتبطة مباشرة بالزبائن.

في موازاة ذلك، انخفضت حصة الذين وصلوا إلى مستوى البكالوريا أو ما يعادلها إلى ١٥،٢٪ من مجموع العاملين في المصارف في لبنان في نهاية العام ٢٠١٤ (١٥،٩٪ في نهاية العام ٢٠١٣)، وأولئك الذين لم يصلوا إلى هذا المستوى من التحصيل العلمي إلى ١٠،٠٪ (١٠،٩٪).

ويظهر توزّع العاملين في القطاع المصرفي حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي أن الإناث تجاوَزْن الذكور في فئة حَمَلَة الشهادة الجامعية في نهاية العام ٢٠١٤، في حين أن حصة اللواتي حصلْنَ على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها بلغت ٤١،١٪ مقابل ٥٨،٩٪ للذكور، وحصة اللواتي هنّ دون مستوى البكالوريا ١٧،٣٪ مقابل ٨٢،٧٪ للعاملين الذكور، وهذا ما يتوافق مع حصة الذكور المرتفعة في فئة "الحجّاب".

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس وحسب المستوى العلمي - نهاية العام ٢٠١٤ (٪)

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية
ذكور (٪)	٨٢،٧	٥٨،٩	٤٨،٥
إناث (٪)	١٧،٣	٤١،١	٥١،٥
العدد الإجمالي	**٢٣٧٩**	**٣٦٣٧**	**١٧٨٣٤**

أما توزّع الموظفين من الجنس الواحد حسب مستوى التحصيل العلمي، فيبيّن أن حوالي ٨٣٪ من العاملات في القطاع المصرفي حصَلْن على شهادة جامعية، في حين أن نسبة اللواتي هنّ دون البكالوريا تمثّل أقلّ من ٤٪ من إجمالي الموظّفات في المصارف.

توزّع العاملين والعاملات حسب مستوى التحصيل العلمي - نهاية العام ٢٠١٤ (٪)

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية	المجموع (العدد)
ذكور (٪)	١٥،٤	١٦،٨	٦٧،٨	١٢٧٦٣
إناث (٪)	٣،٧	١٣،٥	٨٢،٨	١١٠٨٧

2- الرواتب والأجور والتقديمات

في العام ٢٠١٤، بلغ مجموع الرواتب والتعويضات التي خصّصتها المصارف لموظفيها ١٧٢٠،٦ مليار ليرة مقابل ١٥٨٣،٤ ملياراً في العام ٢٠١٣، أي بزيادة نسبتُها ٨،٧٪ بعد زيادة بنسبة ٦،٤٪ في العام ٢٠١٣ و١٣،٢٪ في العام ٢٠١٢. وتُعزى الزيادة في العام ٢٠١٤ كما في العام الذي سبق إلى الزيادة السنوية وارتفاع عدد الموظفين وما يتبعه من زيادة في الاشتراكات المسدّدة لتغطية الضمان الصحي والتعويضات العائلية وتعويض نهاية الخدمة وتقديمات أخرى منصوص عليها في عقد العمل الجماعي. أما الزيادة المسجّلة في العام ٢٠١٢ فمردّها إلى دفع زيادة غلاء معيشة للموظفين ابتداءً من شهر شباط بموجب المرسوم رقم ٧٤٢٦ تاريخ ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٢ وازدياد عدد الموظفين، بالإضافة إلى الزيادة السنوية التي تمنحها المصارف بموجب عقد العمل الجماعي.

وبذلك، يكون متوسط الكلفة السنوية للموظّف الواحد قد ارتفع إلى حوالي ٧٢،١٤ مليون ليرة في العام ٢٠١٤ (٦ ملايين ليرة شهرياً على أساس ١٢ شهراً) مقابل ٦٨،٤٤ مليون ليرة في العام ٢٠١٣ (٥،٧ ملايين ليرة شهرياً على أساس ١٢ شهراً)، أي بزيادة نسبتُها ٥،٤٪ ومن البديهي أن هذا المتوسط لا يعكس حقيقة ما يجنيه الموظف من مختلف الفئات، لأنَّ ثمة تفاوتاً في الدخل بين الموظفين حسب معايير عدّة، منها العمر والأقدمية والرتبة والوظيفة والمستوى العلمي والوضع العائلي وسياسة الأجور المطبّقة في المصرف وفئة وحجم المصرف الذي ينتمي إليه الموظف.

على صعيد توزّع الرواتب والتعويضات، شكّلت حصة **الرواتب** وحدها ٦١،٣٪ من مجموع الكلفة التي تحمّلتها المصارف إزاء الموظفين في العام ٢٠١٤، وبلغت قيمتها الإجمالية ١٠٥٥،٤ مليار ليرة مقابل ٩٩٠ ملياراً في العام ٢٠١٣، أي بزيادة نسبتُها ٦،٦٪. وتُعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد العاملين (٧١٤ في العام ٢٠١٤ و٤٩٩ في العام ٢٠١٣) وإلى الزيادة السنوية التي تمنحها المصارف لموظفيها. وبذلك، يكون متوسط الراتب الأساسي للموظف قد بلغ ٢،٧٧ مليونَيْ ليرة يُدفع ١٦ شهراً (كما ينصّ عقد العمل الجماعي) في العام ٢٠١٤ مقابل ٢،٦٧ مليونَيْ ليرة في العام ٢٠١٣.

لقد مثّلت **التعويضات العائلية** ٢،١٪ من مجموع كلفة الموظفين في القطاع المصرفي في العام ٢٠١٤ وبلغت قيمتها ٣٦،١ مليار ليرة مقابل حوالي ٣٥,٢ مليار ليرة في العام الذي سبق، أي بزيادة نسبتُها ٢،٥٪. وهذه التعويضات تمثل، من جهة أولى، اشتراكات المصارف في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي هي مرتبطة بأجر العاملين، ومنذ أول نيسان ٢٠٠١، باتت نسبة هذه المساهمة ٦٪ من سقف الأجر وقدرُه مليون و٥٠٠ ألف ليرة، بينما تمثّل، من جهة ثانية، فائض المبالغ التي تدفعها المصارف إلى الموظفين زيادةً على معدل اشتراك الضمان. فبحسب عقد العمل الجماعي، تدفع المصارف التعويض المعتمد من قِبَل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (٣٣ ألف ليرة للولد و٦٠ ألف ليرة للزوجة) مُضافاً إليه ٥٠٪ من تعويض الولد و٧٥٪من تعويض الزوجة. وفيما ازدادت الإضافات بنسبة ٠،٥٪ في العام ٢٠١٤ قياساً على العام ٢٠١٣، ازدادت الاشتراكات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة ٣،٤٪، في موازاة تزايد عدد الموظفين المتأهّلين وعدد الأولاد المستفيدين الذين هم على عاتقهم، مع التذكير مجدداً بأن الموظفات بِتْنَ منذ مطلع العام ٢٠٠٣ يستفِدْن عن أولادهن في حال توافرت لديهنّ الشروط.

شكّلت **تعويضات المرض والأمومة، أو ما يُعرف بالضمان الصحي** ٤،٩٪ من كلفة الموظفين الإجمالية في العام ٢٠١٤، وارتفعت قيمة هذه التعويضات إلى ٨٣،٥ مليار ليرة في العام ٢٠١٤ مقابل ٧٩،٤ ملياراً في العام ٢٠١٣، أي بما نسبتُه ٥،٢٪. وتشمل هذه التعويضات اشتراكات المصارف للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث تبلغ مساهمتها حالياً ٧٪ **من أجر العاملين** (مقابل ٢٪ يتحمّلها الموظف) –علماً أن سقف الأجر الذي باتت تخضع له هذه النسبة ارتفع من مليون و٥٠٠ ألف ليرة إلى مليونَيْن و٥٠٠ ألف ليرة لبنانية ابتداءً من مطلع العام ٢٠١٣ –**والإضافات،** وهي ما تسدّده المصارف للموظفين زيادةً عمّا يحصلون عليه من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد ازدادت الاشتراكات بنسبة ٥،٢٪ في العام ٢٠١٤ قياساً على العام ٢٠١٣، كما ازدادت الإضافات بنسبة ٥،١٪. ويعود ذلك إلى ازدياد عدد العاملين وكذلك عدد الأولاد الذين هم على عاتقهم، علاوةً على زيادة بعض فروقات التقديمات الصحية التي تقدّمها المصارف للموظفين استناداً إلى عقد العمل الجماعي الأخير، وارتفاع كلفة الاستشفاء وربّما ازدياد حالات المرض.
تعويضات نهاية الخدمة: بلغت حصة هذه التعويضات ١٣،١٪ من مجموع كلفة الموظفين في نهاية العام ٢٠١٤ وبلغت قيمتها ٢٢٥،٨ مليار ليرة مقابل ١٩٥،١ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٣، أي أنها ارتفعت بنسبة ١٥،٨٪. ونتج ذلك من زيادة كلّ من المؤونات بنسبة ٢١،٧٪ والاشتراكات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة ٩٪. وقد ساهم في هذه الزيادة ارتفاع عدد الموظفين. يجدر التذكير بأن مساهمة المصارف في هذا الفرع هي ٨،٥٪ من كامل الأجور الخاضعة للضريبة.

التعويضات الأخرى: شكّلت هذه التعويضات حوالي ١٨،٦٪ من مجموع كلفة موظفي المصارف في العام ٢٠١٤ وبلغت قيمتها ٣١٩،٩ مليار ليرة مقابل٢٨٣،٧ مليار ليرة في العام الذي سبق، أي بزيادة نسبتُها ١٢,٨٪. وتشمل هذه التعويضات إلى المكافآت، المنح المدرسية (حوالي ٢٠،٥٪ من مجموع هذه التعويضات في العام ٢٠١٤) وتعويض النقل (٢٠،٣٪) بالإضافة إلى تعويض الصندوق ومنح الزواج والولادة وغيرها من التعويضات وبدلات التمثيل والملابس. نذكّر بأن ثمة زيادة أُدخلت على بعض المنح والتقديمات لموظفي المصارف بموجب عقد العمل الجماعي ٢٠١٣–٢٠١٤.

وفي تفصيل **المنح المدرسية**، فقد ارتفعت قيمتها الإجمالية إلى٦٥،٧ مليار ليرة في العام ٢٠١٤ من ٦٥ مليار ليرة في العام ٢٠١٣، أي بزيادة نسبتُها ١،١٪. وكانت قيمة المنح المدرسية قد رُفعت بموجب عقد العمل الجماعي (٢٠١٣–٢٠١٤) الذي تمّ التوقيع عليه بتاريخ ٢٠١٣/٧/٣١. ففي العام ٢٠١٤، بلغت المنح المدرسية لأولاد الموظفين في المدارس الخاصة، وعددهم ١٣٢١٤ تلميذاً، ٤٧٥٥٣ مليون ليرة، أي بمتوسط قدرُه حوالي ٣،٦٠٠ ملايين ليرة للتلميذ الواحد (علماً أن قيمة المنحة بحسب آخر عقد عمل جماعي محدّدة بثلاثة ملايين و٥٠٠ ألف ليرة). وبلغت المبالغ التي تقاضاها الموظفون عن أولادهم المسجّلين في الجامعات الخاصة، وعددهم ٢٦٥٠ تلميذاً، ١٦٦٩٨ مليون ليرة، أي أن متوسط قيمة المنحة ناهز ٦ ملايين و٣٠١ ألف ليرة لبنانية ليرة (فيما هو ٥ ملايين و٥٠٠ ألف ليرة حسب عقد العمل الجماعي). **ويمكن الاستنتاج بأن عدداً من المصارف يمنح موظفيه عن أولادهم منحاً مدرسية وجامعية تفوق ما هو منصوص عليه في عقد العمل الجماعي.**

أما أولاد موظفي المصارف المسجّلون في المدارس الرسمية والمجانية والمختصّة بالمعوّقين، والذين بلغ عددهم ١٦٤ تلميذاً في العام ٢٠١٤، فاستفادوا من منحة إجمالية ناهزت ٢٦٣ مليون ليرة، ما يعني أن متوسط المنحة يقارب ما ينصّ عليه عقد العمل الجماعي وهو مليون و٥٠٠

ألف ليرة للتلميذ الواحد. واستفاد أهالي الطلاب الملتحقين بالجامعة اللبنانية، وعددهم ٥٨٦ تلميذاً، من مبلغ قدره ١١٨٣ مليون ليرة، علماً أن المنحة التي ينصّ عليها عقد العمل الجماعي تبلغ ٣ ملايين ليرة لبنانية للطالب الواحد.

وارتفعت كلفة **تعويض النقل** إلى حوالي ٦٤،٩ مليار ليرة في العام ٢٠١٤ من حوالي ٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٣. ويعود ذلك بشكل كبير إلى ازدياد عدد العاملين في المصارف، كون متوسط سعر صفيحة البنزين الذي تعمّمه جمعية المصارف شهرياً على المصارف الأعضاء انخفض من ٣٤٢٥٠ ليرة لبنانية في العام ٢٠١٣ إلى ٣٣٠٨٣ ليرة في العام ٢٠١٤. نشير إلى أن متوسط سعر برميل النفط انخفض من حوالي ١٠٨ دولارات في العام ٢٠١٣ إلى حوالي ٩٩ دولاراً في العام ٢٠١٤.

لا بدّ من التذكير بأن عقد العمل الجماعي الموقّع والذي يُجدَّد كلّ فترة بين جمعية المصارف ونقابة موظفي المصارف يحدّد العلاقة بين إدارات المصارف الأعضاء في جمعية المصارف، من جهة، وموظفي المصارف في لبنان، من جهة أخرى. ويتناول كلّ القضايا المتعلّقة بالمخصّصات والتعويضات والزيادات والإجازات والعناية الطبية وسلّم الرواتب وأموراً أخرى مختلفة. ويفرض العقد اعتماد التوصيف الوظيفي. كما تمّ بموجبه إنشاء **نظام الاستشفاء بعد التقاعد**، من خلال شركة تأمين خاصة أو صندوق تعاضد الموظفين، وذلك تأكيداً على عمق التزام المصارف والجمعية بتوفير أفضل سبل العيش الكريم واللائق للعاملين في هذا القطاع مدى الحياة.

3- الإنتاجية

تسعى المصارف العاملة في لبنان إلى زيادة إنتاجية العاملين لديها من خلال محاور عدّة تنعكس في الاستثمار المتزايد في الموارد البشرية والأصول الثابتة وتطور كلفة المستخدمين. على صعيد الموارد البشرية، تخصّص المصارف في لبنان كمثيلاتها في الخارج مبالغ مالية مهمّة لتدريب الموظفين وتأهيلهم، يقيناً بأن هذه الموارد أضحت من العناصر الأساسية لتحسين العمل المصرفي وزيادة إنتاجية المؤسسة. وفي لبنان، يأخذ تدريب الموظفين وتأهيلهم في القطاع المصرفي حيّزاً مهماً من اهتمام إدارات المصارف. فهناك مديرية الموارد البشرية التي تتابع نشاطاتها منذ العام ١٩٩١ في إطار الأمانة العامة لجمعية المصارف. وهي تنظّم دورات تدريبية متنوّعة تواكب التطورات الحاصلة محلياً وعالمياً وتتلاءم مع احتياجات المصارف التدريبية. كما أنشأ عدد من المصارف مراكز داخلية خاصة لتدريب الموظفين وتأهيلهم. ويوفد عدد آخر موظفين إلى الخارج لمتابعة دورات متخصّصة أو يستقدم بعض المدرّبين من ذوي الخبرة إلى لبنان للإستفادة من مهاراتهم ومعارفهم.

من جهة أخرى، يتابع عدد من موظفي المصارف دروساً مصرفية في **المعهد العالي للدراسات المصرفية**، الذي أنشىء بموجب المرسوم رقم ٩٧٤٩ تاريخ ٢٠١٣/١/٢٤ الصادر في الجريدة الرسمية رقم ٤، وبدأ نشاطه بالتعاون بين جامعة القديس يوسف وجمعية مصارف لبنان في العام ٢٠١٣–٢٠١٤، بحيث بات له الحقّ في منح إجازات جامعيّة ودراسات عليا للمنتسبين إليه كما باتت الجمعية والجامعة تتقاسمان ملكيته مناصفةً.

يُذكر أنه بموجب التعميم رقم ١٠٣، يحدّد مصرف لبنان الأطر والمؤهّلات العلمية والتقنية والأدبية الواجب توافرها لدى الأشخاص المولجين بممارسة بعض المهام في القطاعَيْن المصرفي والمالي. كما أن مواكبة التطورات العالمية للصناعة المصرفية تفرض متابعة دورات

متخصّصة في مجالات عدّة، منها التحقّق والامتثال ومكافحة تبييض الأموال وعمليات الإرهاب (compliance) والقانون الأميركي للامتثال الضريبي (FATCA).

وعلى سبيل المقارنة، نشير إلى أن المصارف الفرنسية تخصّص حوالي ٤٪ من الكتلة الأجرية (أي حوالي ألفي أورو سنوياً لكل موظّف) للتدريب المهني مقابل ٨٠٠ أورو في سائر القطاعات مجتمعةً، ما يسمح بتعزيز المهارات والتقدّم داخل المؤسسة وبتشجيع الترقّي الفردي. فثمّة اثنان من أصل كلّ ثلاثة موظفين يستفيدون على الأقلّ من نشاط تدريبي واحد سنوياً.

على صعيد الأصول الثابتة، تقوم المصارف برصد مبالغ هامة في مجال تقنيات المعلوماتية والاتصالات من برامج وأجهزة ومعدّات وخدمات الكترونية حديثة لتلبية حاجات الزبائن إلى خدمة حديثة وسريعة وآمنة، من جهة، ولتفعيل العمل الداخلي وخفض الكلفة ورفع الإنتاجية داخل المصرف، من جهة أخرى.

وما يعزّز مقولة الإنتاجية العالية في القطاع المصرفي اللبناني مساهمته بحوالي ٥،٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي* في العام ٢٠١٤، مع أنه لا يضمّ إلاّ نسبة متدنّية من اليد العاملة اللبنانية الإجمالية. كما أن ثمة ارتفاعاً لمؤشر كلّ من إجمالي الموجودات وودائع الزبائن وإجمالي الرأسمال إلى مجموع عدد العاملين في القطاع المصرفي اللبناني، فيما استقرّ مؤشّر الأرباح الصافية إلى عدد العاملين، في حين أن مؤشر الكلفة إلى المردود، والمُقاس بتنسيب أعباء المستخدمين وأعباء الاستثمار العامة الأخرى إلى الناتج المالي الصافي، عاد إلى الارتفاع منذ العام ٢٠١١ بعد انخفاضه في السنوات السابقة.

بعض المؤشرات على إنتاجية العاملين في المصارف اللبنانية

	نهاية ٢٠١١	نهاية ٢٠١٢	نهاية ٢٠١٣	نهاية ٢٠١٤
الكلفة / المردود (٪)	٤٧،٧	٥٢،١	٥٢،٥	٥٧،٩
إجمالي الموجودات/عدد العاملين (مليون د.أ.)	٦،٦٢	٦،٨٩	٧،٣٠	٧،٥٤
ودائع الزبائن/عدد العاملين (مليون د.أ.)	٥،٤٠	٥،٦٢	٥،٩٧	٦،١٤
إجمالي الرأسمال/عدد العاملين (مليون د.أ.)	٠،٥٣	٠،٦٠	٠،٦٦	٠،٧١
الأرباح الصافية/عدد العاملين (ألف د.أ.)	٧٢،٤٨	٦٩،٦٢	٧٠،٨٩	٧٠،٩٩

المصدر: مصرف لبنان – الأمانة العامة لجمعية مصارف لبنان.

*(أرباح القطاع + الكتلة الأجرية)/ الناتج المحلي الإجمالي= (١٧٢١+٢٥٣٦)/٧٤٦٤٢= ٥،٧%.

ثانياً– نشاطات مديرية التدريب والتأهيل في العام ٢٠١٤

1- لمحة عامة

تواصل مديرية التدريب والتأهيل نشاطها في إطار الأمانة العامة لجمعية المصارف، منذ ثلاث وعشرين سنة، وهي تهتمّ على نحو أساسي بتنظيم التدريب المهني لموظفي أعضاء الجمعية من مصارف ومكاتب تمثيل، بغية تعزيز معارفهم وتحسين كفاءاتهم ومهاراتهم وتطوير قدراتهم الشخصية والمهنية، من أجل النهوض بالقطاع إلى أرفع المستويات. وهي تجدّد في كل عام محتوى دوراتها التدريبيّة وفقاً لآخر المستجدّات في العمل المصرفي وتحدّث في منهجية التدريب المتّبعة تماشياً مع مبتكرات أساليب ونظم التدريب العالمية.

خلال العام ٢٠١٤، استطاعت مديرية التدريب والتأهيل المحافظة على مركزها في تأهيل وتدريب موظفي القطاع المصرفي إلى جانب عدد ضئيل من موظفي المؤسّسات المالية والقطاع العام. وبلغ عدد المشاركين في النشاطات التدريبيّة لجمعية مصارف لبنان عام ٢٠١٤ ما يقارب ٢٠٠٠ شخص. وجرى التركيز في الموضوعات الخمسة والعشرين التي تمّت تغطيتها، سواء من خلال الدورات التدريبية في جميع أشكالها أم من خلال المحاضرات والندوات، على استكمال بعض البرامج التي بوشر تنفيذها في الأعوام السابقة، كالقواعد والأعراف الدولية العائدة للاعتمادات المستندية، والمستجدّات في قواعد المحاسبة الدولية والتبليغ المالي. كذلك تمّ تطوير عدد من البرامج المعتمدة منذ سنوات عدة في إطار برامج التدريب في الجمعية، كالنواحي القانونية للعمليات المصرفية، والكفالات المصرفية وعقد التسليف، ضماناته وتنفيذه، وتعزيز مهارات الإدارة الحديثة لدى المدراء والمشرفين والمساعدين الإداريّين وغيرها. كما تمّ التطرق إلى مواضيع حديثة، مثل قانون الضريبة الأميركي على الحسابات المصرفية الخارجية FATCA، وأساليب واستخدامات طريقة تسعير الأموال القابلة للتحويل، ما يُشار اليه باللغة الإنكليزية بعبارة "Funds Transfer Pricing" والوقاية من عمليات الاحتيال السيبرانية. وفي الإطار ذاته، نظّمت مديرية التدريب محاضرة حول النشاط المصرفي، ودور جمعية المصارف وعمليات الاعتماد المستندي لمجموعة من ٢٣ ضابطاً في الجيش اللبناني، بالتعاون مع المعهد المالي التابع لوزارة المالية.

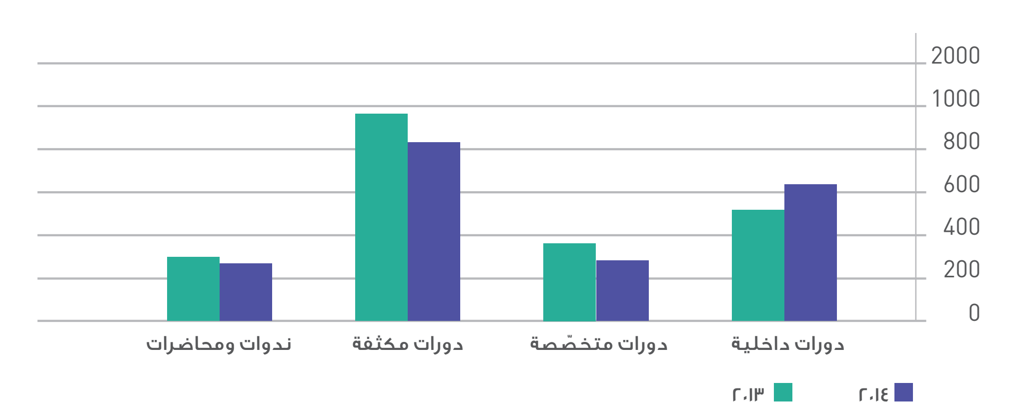
كما شاركت المديرية في الإعداد لعدد من المؤتمرات المحلية والدولية، وكان لها مشاركة فعّالة إلى جانب رئيس الجمعية في مؤتمر اتحاد المصارف الفرنكوفونية، في بروكسل (نيسان ٢٠١٤)، حول التثقيف المالي.

وكما درجت عليه العادة، التزمت الجمعية خلال العام الماضي تنفيذ برنامج التدريب السنوي المقرّر والموافَق عليه من قبل مجلس إدارتها، والذي يتمّ نشره في مطلع العام على الموقع الالكتروني لجمعية المصارف: "www.abl.org.lb" في باب "Training Department". وأصبحت إدارات المصارف تتواصل مع مديرية التدريب عبر هذا الموقع لتسجيل طلبات المشاركة في النشاطات التدريبيّة وتدوين ملاحظاتها حول المواضيع المدرجة فيه.

2- توزّع نشاطات مديرية التدريب والتأهيل

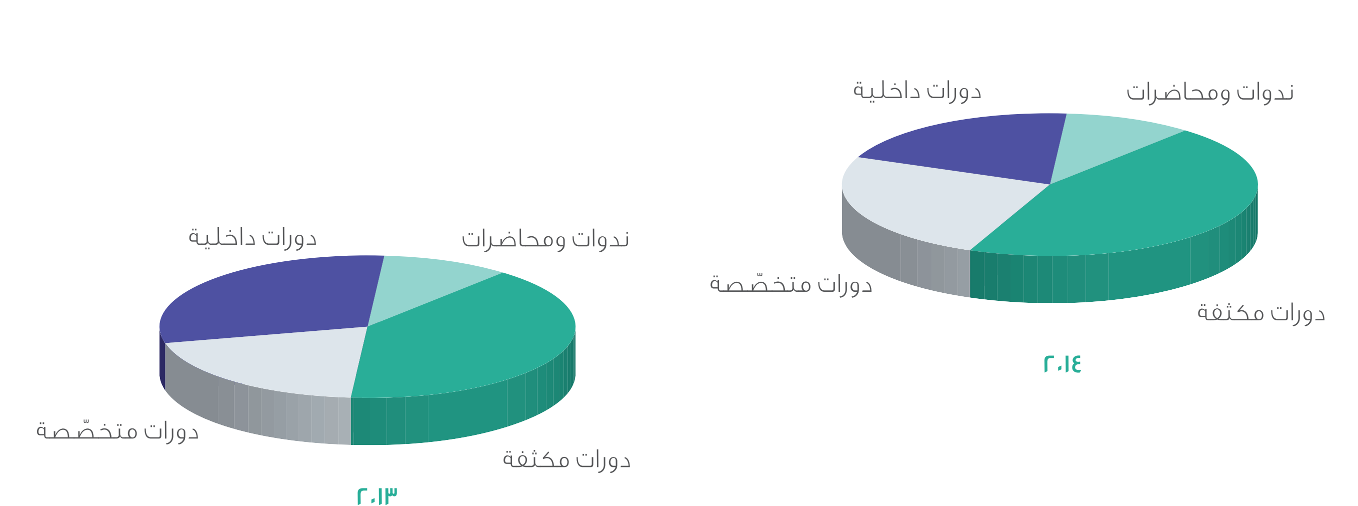
اتّخذ التدريب في جمعية المصارف العام الماضي أشكالاً عدة تتناسب مع مقتضيات المواضيع ورغبة المصارف. وتوزّع المشاركون في النشاطات التدريبية خلال العام ٢٠١٤ مقارنة مع العام الذي سبقه كما هو مبيَّن في الرسم أدناه، بحيث استقطبت الدورات الداخلية عدداً أكبر نسبياً من المشاركين فيما تناقص جزئياً عدد المشاركين في باقي فئات التدريب.

توزُّع أعداد المشاركين في مختلف نشاطات التدريب خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤



نلاحظ لدى مقارنة توزّع المشاركين وفق نوع التدريب بين العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وكما هو مبيّن في الرسم البياني أدناه ، تقارباً بين مجموع أعداد المشاركين في مجمل نشاطات التدريب، وتفاوتاً بين أعداد المشاركين في كل فئة من النشاطات: الدورات المكثّفة والمتخصّصة والدورات الداخلية، وإن كان قد حصل ذلك بنسب مختلفة، واختلافاً جزئياً في أعداد المشاركين في المحاضرات.

توزّع المشاركين حسب نوع النشاط التدريبي خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤



وفي ما يلي أهم التفاصيل حول مضامين مختلف هذه الأنواع من النشاطات التدريبية لعام ٢٠١٤.

الندوات والمحاضرات: راوحت مدة كلّ منها خلال عام ٢٠١٤ بين ثلاث وأربع ساعات. وقد تناولت جميعها مواضيع جديدة، وأُقيمت بالتعاون مع المعهد المالي التابع لوزارة المالية، وهيئة التحقيق الخاصة ومع منظمات ومؤسّسات محلّية وعالمية.

شارك في الندوات والمحاضرات ٢٦١ شخصاً، من بينهم ١١٧ شخصاً في محاضرات على علاقة بمكافحة تبييض الأموال. كما نُظّمت ندوة حول الامتثال للأنظمة والمعايير الدولية بما فيها قانون الضريبة الأميركي على الحسابات المصرفية الخارجية "FATCA"، شارك فيها ٥٤ شخصاً. ويأخذ هذا الموضوع حيّزاً كبيراً من نشاطات التدريب في الجمعية، كما سنلاحظ في مختلف أشكال التدريب لهذا العام.

موضوع الندوة	عدد المشاركين	المصارف / المؤسسات المشاركة
الوقاية من عمليات الإحتيال السيبرانية: التكنولوجيا والخدمات*	٦٧	٣٥
آخر المستجدات حول مكافحة تبييض الأموال وقانون الإمتثال الضريبي الأميركي	٥٤	٣٩
النشاط المصرفي، دور جمعية المصارف وعمليات الإعتماد المستندي**	٢٣	–
مكافحة تبييض الأموال (دورتان)***	٦١	١
الجوانب التطبيقية لتعميم مصرف لبنان رقم ٣٧١ والتعديلات عليه	٥٦	٥١
المجموع العام	**٢٦١**	**٥١**

* بالتعاون مع مؤسسة "Kaspersky Lab"
** بالتعاون مع المعهد المالي التابع لوزارة المالية في إطار تعزيز القدرات في الإدارة المالية لضباط الجيش اللبناني
*** بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة

الدورات التدريبيـة المكثَّفة وورش العمـل: تهدف بمعظمها إلى تعزيز قدرات المشاركين في مجالات العمـل المصرفي من خلال محاضرات وأعمال تطبيقية. راوحت مدة الدورة بين يوم واحد وخمسة أيام.

ركّزت المديرية خلال العام ٢٠١٤ على هذا النوع من التدريب بحيث بلغ عدد المشاركين في هذه الدورات ٩٥٣ موظفاً، حضر مجملهم ٧٧٠٩ ساعة تدريب، أي بمعدّل ٣٣،٦٧ ساعة للمتدرّب الواحد. وكالعادة، كان إقبال المصارف كثيفاً على المشاركة في الحالات العملية التي أُجريت في إطار دورة التحقّق في عمليات مشبوهة لتبييض الأموال، بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة، من جهة، وعلى موضوع تصنيف مخاطر الديون، والمستجدّات في المعايير المحاسبية الدولية

والتقارير المالية وإدارة ومتابعة التسهيلات الائتمانية والمشاكل في تسديد الديون. وعليه، تكون المديرية قد قامت بتنظيم إحدى وثلاثين دورة حول سبعة عشر موضوعاً مختلفاً في إطار الدورات المكثفة لهذا العام. وتجدر الإشارة الى أن المديرية تعاونت مع خبراء محلّيين وأجانب من أجل تنفيذ هذه الدورات. فهي استعانت بخبير دولي في التدقيق الداخلي يعمل مع معهد التدريب التابع لجمعية المصارف اليونانية من أجل دورة كتابة تقارير التدقيق الداخلي، وبخبير دولي لبناني يعمل مع منظمة العمل الدولي ومع المعهد المالي التابع لوزارة المالية من أجل دورة التوريد، المشتريات والعقود.

ويعرض جدول ملحق بهذا التقرير جميع التفاصيل حول المشاركة في المواضيع التي تمّ تناولها في إطار هذا النوع من الدورات وعدد ساعات التدريب في كل منها، وكذلك توزّع المشاركين حسب الجنس وعدد سنوات الخدمة والرتبة.

الدورات المتخصّصة: تهدف إلى تدريب جميع فئات العاملين في المصرف في مختلف مجالات العمل المصرفي. وتُعطى على شكل دروس وتطبيقات عملية خلال فترة بعد الظهر ليومين أو ثلاثة في الأسبوع، ويدوم بعضها مدة شهر أو شهرين.

شارك في هذه الدورات ٢٨٩ موظفاً، بينهم ١٥٦ شخصاً شاركوا في برنامج "تعلّم وإتقان اللغة الإنكليزية" الذي يُعاد ثلاث مرات في السنة ولستة مستويات من المعرفة. ومن الملاحظ أن موضوعاً آخر جرى تناوله في إطار الدورات المتخصّصة وتمّ تكراره مرّتين، ألا وهو النواحي القانونية للعمليات المصرفية. وعليه، أصبح العدد الإجمالي للمجموعات التي تمّ تدريبها في هذا الإطار ثماني مجموعات. وجميع التفاصيل المتعلّقة بعدد الدورات والمشاركين فيها مبيّنة في الجدول الملحق.

الدورات الداخلية: تهدف إلى مساعدة مديريات التدريب لدى المصارف على وضع وتنظيم برامج تدريبيّة خاصة بموظفيها، وتنفّذ هذه البرامج حسب احتياجات هذه المصارف ومتطلّباتها.

لقد حازت هذه الفئة على إقبال كبير من قبل المصارف عام ٢٠١٤، إذ جرى تنفيذ ستة وعشرين نشاطاً في هذا الإطار. وقد تمّ تكرار ورشة العمل حول التحقق من عمليات مشبوهة لتبييض الأموال تسع عشرة مرة. شارك في مجمل أعمال هذه الورشة ٤٥٣ موظفاً. كما جرى في إطار الدورات الداخلية تناول موضوع آخر في دورات خاصة لخمسة مصارف مختلفة.

3- خصائص المشاركين

يتّضح لنا من الإحصاءات المدوّنة حول المشاركين في الدورات المكثّفة والمتخصّصة والداخلية خلال العام ٢٠١٤، وكما هو مبيّن في الجدول الملحق رقم ١، أن عدد هؤلاء بلغ ١٧٣٤ شخصاً، تدرّبوا لمدة ٢١٠٨٠ ساعة، أي بمعدّل ١٢،١٦ ساعة للمتدرّب الواحد.

وباستثناء المشاركين في المحاضرات والندوات (٢٦١)، تجمع المديرية معلومات إحصائية حول خصائص جميع المشاركين المتعلّقة بالجندرة والرتبة وسنوات الخبرة.

ومن الملاحظ، على عكس ما كان حاصلاً في العامين السابقين، تفوّق عدد الذكور على عدد الإناث لجهة المشاركة في جميع أنواع التدريب وإقبال الوافدين الجدد إلى القطاع على المشاركة في الدورات المتخصّصة وكذلك الموظفين القدامى، أي الذين تزيد عدد سنوات الخبرة لديهم عن ١٠ سنوات، في الدورات المكثفة والداخلية.

النسب المئوية للمشاركة في الدورات المكثّفة والداخلية والمتخصّصة حسب سنوات الخدمة والجنس

	دورات مكثفة	دورات متخصّصة	دورات داخلية
إناث (٪)	٤٥،٧	٤٨،١	٤١،٧
ذكور (٪)	٥٤،٣	٥١،٩	٥٨،٣
أقل من ٥ سنوات	٣٠،٧	٣٨،٨	٢١،٩
٥–١٠ سنوات	٢٦،٣	٢٤،٢	١٢،٩
أكثر من ١٠ سنوات	٤٣	٣٧	٦٥،٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

4- النشاطات المكمّلة لأعمال التدريب

تنظيم الاختبار الدولي حول الاعتماد المستندي: واصلت المديرية إجراء اختبار **شهادة اختصاص في الاعتماد المستندي** "CDCS" الذي يتمّ تنظيمه بالتعاون مع معهد الخدمات المالية التابع للمعهد البريطاني المعتمد، وقد تقدّم إلى هذا الاختبار في ١١ نيسان ٢٠١٤ خمسة عشر مرشّحاً، حضر بعضهم من العراق وسورية. ووفق نتائج هذا الامتحان، يُقدّر عدد الحاصلين على هذه الشهادة في لبنان بتسعة وتسعين شخصاً.

كما أشرفت المديرية على إعداد وتنفيذ ونشر دراسة "العاملون في المصارف في العام ٢٠١٣". ولقد شملت دراسة هذا العام ١٩٣٦٥ موظفاً يعملون في ٤٦ مصرفاً من أصل ٧٠ مصرفاً عاملاً في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣، ويمثّلون ٨٣،٧٪ من موظفي القطاع المصرفي. وتستند هذه الدراسة الرابعة من نوعها (١٩٩٤ – ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥) إلى المعلومات التي قدمتها المصارف المشاركة فيها حول موظفيها وفق إستمارة موحّدة. وتتناول هذه الدراسة الموارد البشرية في المصارف من جوانب متعددة : الجانب الديموغرافي والاجتماعي، بنية العمالة، التدريب والتأهيل، الحركية، الأجور والمكافآت الخ. وهي تتيح بفضل المقارنة مع الوضع القائم قبل ثماني سنوات، وحتى قبل ثلاث عشرة سنة، تحليل الاتجاهات التي ترتسم في حقل الإدارة المصرفية.

5- تقييم التدريب

تتابع الأمانة العامة نشاطات التدريب وتطّلع على ملاحظات المشاركين في نشاطات التدريب دورياً، وعبر التواصل مع الإدارات العامة للوقوف منها على الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه النشاطات.

ولقد ثبت لنا خلال العام ٢٠١٤ استحسان عدد من المصارف للمواضيع التي يتمّ اختيارها وكذلك للمدرّبين نظراً لمطالبة هذه المصارف بإجرائها على شكل دورات داخلية خاصة بموظفيها وتحت إشراف مديرية التدريب في الجمعية.

وهنا نودّ أن نؤكّد على أهمية التعاون المستمرّ بين إدارات المصارف والأمانة العامة لجمعية المصارف في اختيار مواضيع التدريب التي تحتاج إليها المصارف وعلى أهمية مواصلة التفاعل بين مديريات الموارد البشرية ومديرية التدريب، لا سيّما من خلال لجنة الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية في الجمعية من أجل أن يكون التدريب على النحو المرغوب فيه لتطوير العمل المصرفي.

جدول ملحق: توزع المشاركين في الدورات التدريبية المكثفة، المتخصّصة والداخلية

إسم الدورة	إجمالي عدد المشاركين	توزّع المشاركين حسب الجنس		توزّع المشاركين/ سنوات الخدمة			توزّع المشاركين/الرتبة			عدد المصارف المشاركة	عدد ساعات التدريب للدورة الواحدة	إجمالي عدد ساعات التدريب
دورات تدريبية مكثّفة		ذكر	أنثى	أقل من ٥	بين ٥ و ١٠	أكثر من ١٠	التقنيون	الكوادر الوسطى	الإداريون			
إدارة النزاعات	١٣	٣	١٠	٢	٣	٨	٧	٣	٣	٧	١٤	١٨٢
حالات عملية في الإعتمادات المصرفية وفق القواعد والأعراف الدولية والمعايير الدولية للتعامل المصرفي	٣١	١٢	١٩	١١	٩	١١	٢٦	١	٤	١٧	١٤	٤٣٤
الذكاء العاطفي (دورتان)	٣٢	١٢	٢٠	١١	١٣	٨	٢٨	٣	١	١١	٧	٢٢٤
التوريد: المشتريات وإدارة العقود	٣٠	١٣	١٧	٩	٧	١٤	٢٤	٢	٤	١٨	١٤	٤٢٠
تحليل المخاطر المحدقة بأنظمة المعلوماتية وتهديداتها	١٣	١٠	٣	٤	٥	٤	٩	٣	١	٨	٤٠	٥٢٠
الكفالات المصرفية وخطابات الضمان	٢٩	١١	١٨	٣	١٠	١٦	٢٤	٤	١	١٦	٢١	٦٠٩
مهارات التقديم والخطابة	١٠	٣	٧	٤	٢	٤	٧	٣	٠	٦	١٢	١٢٠
كتابة تقارير التدقيق الداخلي الفعالة	٣٢	١٨	١٤	١٢	١٠	١٠	٢٦	٣	٣	١٨	١٤	٤٤٨
عقد التسليف: الشروط، الضمانات ومسؤولية المصرف	٤٨	٢١	٢٧	٨	٢٠	٢٠	٤٤	١	٣	١٣	١٤	٦٧٢
أساليب واستخدامات طريقة تسعير الأموال القابلة للتحويل	٣٥	٢٤	١١	٧	١٠	١٨	٢٣	٣	٩	٢١	١٤	٤٩٠
التحقق في عمليات مشبوهة لتبييض الأموال (١٣ دورة)	٢٦٣	١٢٤	١٣٩	٩٩	٥٤	١١٠	٢٢٠	١٨	٢٥	٥٠	٤	١٠٥٢
تصنيف مخاطر الديون (دورتان)	٧٠	٣٢	٣٨	١٨	٢٦	٢٦	٥٩	٤	٧	٢٨	٨	٥٦٠
إدارة ومتابعة التسهيلات الإئتمانية	٦٤	٢٣	٤١	١٤	١٨	٣٢	٥٧	٦	١	٢٢	٧	٤٤٨
المشاكل في تسديد الديون ومعالجتها	٥٠	٢٤	٢٦	١٠	١٤	٢٦	٣٨	٩	٣	١٨	٧	٣٥٠
آخر المستجدات في تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS والتقارير المالية IFRS	٦٤	٤١	٢٣	٢٥	٧	٣٢	٤١	١٤	٩	٢٩	١١	٧٠٤
تقييم أداء الموظفين	١٧	٢	١٥	٦	٤	٧	١٢	١	٤	١٢	١٤	٢٣٨
مسار التوظيف ومهارات المقابلة والإختيار	١٧	١	١٦	٨	٣	٦	١٣	٢	٢	١٤	١٤	٢٣٨
المجموع	**٨١٨**	**٣٧٤**	**٤٤٤**	**٢٥١**	**٢١٥**	**٣٥٢**	**٦٥٨**	**٨٠**	**٨٠**	**٥٠**	**٢٢٩**	**٧٧٠٩**

إسم الدورة	إجمالي عدد المشاركين	توزّع المشاركين حسب الجنس		توزّع المشاركين/ سنوات الخدمة			توزّع المشاركين/الرتبة			عدد المصارف المشاركة	عدد ساعات التدريب للدورة الواحدة	إجمالي عدد ساعات التدريب
		ذكر	أنثى	أقل من ٥	بين ٥ و ١٠	أكثر من ١٠	التقنيون	الكوادر الوسطى	الإداريون			
دورات تدريبية متخصّصة												
النواحي القانونية للعمليات المصرفية (دورتان)	٥١	٣١	٢٠	١٧	١١	٢٣	٤٦	٤	١	١٢	٢١	١٠٧١
إدارة المكاتب للمساعدين الإداريين (مستوى متقدم)	٢٤	١	٢٣	٧	٤	١٣	٢٣	١	٠	١٧	٢٤	٥٧٦
القوانين التي ترعى علاقات العمل في المصارف اللبنانية	٣٤	٩	٢٥	١٠	٧	١٧	٢٢	٦	٦	٢٢	١٨	٦١٢
إدارة الأصول والخصوم في المصارف	٢٤	٨	١٦	١٥	٣	٦	٢١	٢	١	١٠	١٥	٣٦٠
تعلّم وإتقان اللغة الإنكليزية (٣ دورات)	١٥٦	٩٠	٦٦	٦٣	٤٥	٤٨	١٥١	١	٤	٢٤	٥٥	٨٧٤٥
المجموع	٢٨٩	١٣٩	١٥٠	١١٢	٧٠	١٠٧	٢٦٣	١٤	١٢	٢٤	١٣٣	١١٣٦٤

إسم الدورة	إجمالي عدد المشاركين	توزّع المشاركين حسب الجنس		توزّع المشاركين/ سنوات الخدمة			توزّع المشاركين/الرتبة			عدد المصارف المشاركة	عدد ساعات التدريب للدورة الواحدة	إجمالي عدد ساعات التدريب
		ذكر	أنثى	أقل من ٥	بين ٥ و ١٠	أكثر من ١٠	التقنيون	الكوادر الوسطى	الإداريون			
دورات تدريبية داخليّة												
النواحي القانونية للعمليات المصرفية (٧ دورات)	١٧٤	٧٨	٩٦	٩٨	٢٤	٥٢	١٦٩	٤	١	٥	٢١	١٩٥
التحقق من عمليات مشبوهة لتبييض الأموال (دراسة حالات عملية) (١٩ دورة)	٤٥٣	١٨٣	٢٧٠	٣٩	٥٧	٣٥٧	٣٤٨	٣٧	٦٨	٦	٤	١٨١٢
المجموع	٦٢٧	٢٦١	٣٦٦	١٣٧	٨١	٤٠٩	٥١٧	٤١	٦٩	١١	٢٥	٢٠٠٧
المجموع العام	١٧٣٤	٧٧٤	٩٦٠	٥٠٠	٣٦٦	٨٦٨	١٤٣٨	١٣٥	١٦١	٥٠	٣٨٧	٢١٠٨٠

ثالثاً – نشاط المعهد العالي للدراسات المصرفية في العام الدراسي ٢٠١٣–٢٠١٤

أُنشئ المعهد العالي للدراسات المصرفية بموجب المرسوم رقم ٩٧٤٩ الصادر في الجريدة الرسمية رقم ٤ تاريخ ٢٠١٣/١/٢٧. وتتشارك جامعة القديس يوسف وجمعية مصارف لبنان في إدارة هذا المعهد وتتمثل كل منهما في مجلس إدارته.

وفي ظلّ هذه الشراكة، سوف يتمكّن المعهد الجديد من الاستفادة في آن واحد من خبرة جامعة عريقة في التعليم ومن خبرة جمعية مهنية في المعارف والتقنيات المطلوبة لممارسة العمل المصرفي. كما سيكون في استطاعة خريجي المعهد ولوج مضمار العمل في القطاع المالي، ولا سيّما المصرفي، من دون الحاجة إلى فترة تأهيل طويلة، إذ يرتكز برنامج الدروس في المعهد على الناحيتين النظرية والعملية.

بدأ التسجيل في برنامج الإجازة اعتباراً من السنة الجامعيّة ٢٠١٣ – ٢٠١٤ وفي برنامج الماستر اعتباراً من ٢٠١٤ – ٢٠١٥. كما أخذ المعهد على عاتقه جميع التزامات مركز الدراسات المصرفية الذي استمرّ عمله مدة ٤٦ عاماً وانتفى مبرّر وجوده بعد مباشرة أعمال المعهد الجديد. وقد احتفظ هذا المعهد بأرشيف مركز الدراسات كما سيستكمل جميع البرامج التي باشرها المركز والتي لا تتعارض مع غاية وجوده.

بناءً عليه، وضع المعهد برامج تعليمية حديثة في منهاجَيْ الإجازة والماستر، واعتُمِد في وضعها على المهارات المطلوبة في القطاع المالي المحلي والعالمي. وسوف تتمّ مراجعتها دورياً بما يتفقّ مع تطوّرات هذا القطاع واحتياجاته.

تسجّل في السنة الأولى من عمل المعهد ثمانية طلاب جدد لمتابعة السنة الأولى في برنامج شهادة الإجازة في الدراسات المصرفية وخمسة وأربعون طالباً من الحائزين على شهادة الدراسات المصرفية المتخصّصة والذين يرغبون في متابعة دروس إضافية بغية الحصول على أرصدة تخوّلهم نيل شهادة الإجازة، فيما بوشرت دروس الماستر في أيلول ٢٠١٤. وللإطّلاع على مزيد من المعلومات عن أعمال المعهد الجديد ونشاطاته، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للمعهد على العنوان الآتي : www.iseb.usj.edu.lb.

ونلخّص في ما يلي نشاطات المركز خلال السنة الجامعية ٢٠١٢/٢٠١٣ ومشاريع المعهد العالي للدراسات المصرفية قيد التنفيذ والمستقبلية.

1- شهادة الإجازة (الليسانس) في الدراسات المصرفية:

انتسب إلى دروس الصف الأول ثمانية طلاب. وأنهى البعض منهم جميع مقرّرات الفصلين الأول والثاني فيما تسجّل خمسة عشر طالباً في السنة الجامعية التالية، أي ٢٠١٤/٢٠١٥، في الصف الأول.

أمّا المسجّلون من حمَلة شهادة الدراسات المصرفية المتخصّصة في الحلقة الخاصة بدروس الإجازة (٦٠ وحدة تعليمية)، فبلغ عددهم ٤٥ طالباً أنهى ٣٧ منهم جميع المقرّرات المطلوبة منهم وشكلوا الدفعة الأولى من حاملي شهادة الإجازة في الدراسات المصرفية. ومن الجدير

ذكره أن ١١ طالباً من المتخرّجين سبق لهم أن حصلوا على إجازة في مجال اختصاص اقتصادي أو مالي، إضافة إلى شهادة الدراسات المصرفية، وبالتالي تابع هؤلاء ٢٤ وحدة تعليمية فقط من أصل ستين وحدة معتمدة.

وهنا نودّ أن نؤكّد على أهمية التعاون المستمرّ بين إدارات المصارف والأمانة العامة لجمعية المصارف في اختيار مواضيع التدريب التي تحتاج إليها المصارف وعلى أهمية مواصلة التفاعل بين مديريات الموارد البشرية ومديرية التدريب، لا سيّما من خلال لجنة الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية في الجمعية من أجل أن يكون التدريب على النحو المرغوب فيه لتطوير العمل المصرفي.

2- شهادة الدراسات المصرفية المتخصّصة

أ- أُنشئ برنامج هذه الشهادة عام ١٩٩٦، وهو يتوجّه إلى مرشّحين تراوح مستويات تحصيلهم العلمي بين البكالوريا والتعليم العالي. وكان يُنصح به خصوصاً الوافدون الجدد إلى المصارف بغية تسهيل اندماجهم وزيادة معرفتهم بمحيط المصرف الإقتصادي والقانوني وبالتقنيات المصرفية الجديدة أو تحديثها، ولا سيّما تحسين قدراتهم على مزاولة المهنة المصرفية. يمتدّ هذا البرنامج على ثلاث سنوات لحاملي شهادة البكالوريا وعلى سنتين لحاملي الإجازة في العلوم الإقتصادية أو إدارة الأعمال. وسوف يستمرّ المسجّلون القدامى في متابعة مناهجهم خلال العام ٢٠١٤/٢٠١٥، بإشراف إدارة المعهد العالي للدراسات المصرفية.

خلال العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤، بلغ عدد المسجّلين في هذا البرنامج لمتابعة الدروس في السنتين الأولى والثانية (بعد السنة التحضيرية) ٥٦ موظفاً.

المسجّلون في العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣

السنة	الشعبة	عدد المسجّلين	عدد الناجحين
الأولى	عربي – فرنسي	١٣	١٣
	عربي – إنكليزي	٠٧	٠٧
الثانية	عربي – فرنسي	١٨	١٨
	عربي – إنكليزي	١٨	١٨
المجموع	**عربي – فرنسي/ إنكليزي**	**٥٦**	**٥٦**

ب- حمَلة شهادة الدراسات المصرفية المتخصّصة

لقد حاز ٣٦ طالباً على " شهادة الدراسات المصرفيّة المتخصّصة -DESB " في نهاية العام الجامعيّ ٢٠١٤/٢٠١٣. وبذلك يرتفع عدد حمَلة هذه الشهادة منذ العام ١٩٩٩/١٩٩٨ إلى ٧٩٣ موظفاً.

3- شهادة الدراسات العليا في الإدارة المصرفيّة

أ- التسجيل في برنامج الشهادة

أُنشئ برنامج هذه الشهادة عام ٢٠٠٠، وهو يتوجّه إلى موظفي المصارف اللبنانية الذين لديهم خبرة مصرفية متعدّدة الجوانب، والحائزين على إجازة جامعيّة بمستوى بكالوريا + ٣ سنوات كحدّ أدنى أو شهادة الدراسات المصرفيّة المتخصّصة، وذلك بغية تأهيلهم لتحمّل مسؤوليات الكوادر المصرفيّة الوسطى الشاملة، أي الإداريّة والمهنيّة، وكذلك ليتمكّنوا من التكيّف مع تغيّرات المهنة وتطوّراتها. يمتدّ هذا البرنامج على ١٦ شهراً متتالياً ماعدا شهر آب.

أنهى المسجّلون في دفعة العام٢٠١٣ دروسهم في السنة الثانية خلال العام ٢٠١٤/٢٠١٣. ويبقى على الناجحين منهم في الإمتحانات الخطيّة والشفهيّة تحضير بحث قصير في أحد المجالات المصرفية قبل نهاية العام ٢٠١٥ لنيل شهادة الدراسات العليا في الإدارة المصرفيّة. وتحثّ إدارة المركز الطلاب على اختيار مواضيع ذات صلة مباشرة بعملهم وبإمكانية تطويره. ونجد بين هذه الأبحاث العناوين التالية:

- هيكلية العلاقة المهنية التي تربط بين المصارف التجارية وزبائنها – الحالة اللبنانية
- مستقبل الفروع في القطاع المصرفي اللبناني
- مناخ العمل في القطاع المصرفي اللبناني – حالة تطبيقية في مصرف معيّن
- استخدام مقاربة الزبون في خدمات التسليف للأشخاص في المصارف اللبنانية.

علماً أن إدارة المعهد تمتنع عن نشر الأبحاث التي تتضمّن معلومات خاصة بالمصارف التي أجرى طلاب المركز أبحاثاً حولها. والجدير ذكره في هذا المجال أن إدارة المعهد قد أعطت الطلاب الناجحين في السنوات الممتدّة بين ٢٠٠٨ و ٢٠١١ مهلة حتى آخر عام ٢٠١٤ لإعادة تسجيل البحث الذي يعالجونه وإنهائه قبل آخر عام ٢٠١٥. أما الطلاب الذين أنهوا دروسهم في ٢٠١٤، فعليهم الإنتهاء من تقديم أبحاثهم قبل ٢٠١٦/٦/١٥.

4- منهاج الشهادات المتخصّصة

أ- شهادة الإقراض

استكمالاً للنشاطات الناجحة التي كان ينظّمها مركز الدراسات المصرفية، أطلق المعهد العالي للدراسات المصرفية دورةً جديدة في الإقراض في العام ٢٠١٤ بعدما أُدخلت عليها التعديلات التي حصلت في الأنظمة المفروضة من قبل السلطات الرقابية أو المعايير الدولية المتعلّقة بالإقراض ومخاطره.

يتألّف برنامج هذه "الشهادة المتخصّصة" في ٢٠١٤ من منهاجين منفصلين:

١- **إقراض الأشخاص والمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة الحجم** (٤٣ ساعة)، وتتضمّن هذه الشهادة قسميَنْ اثنين :

أ – إقراض الأشخاص والمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (٣١ ساعة)
ب- تعسّر الديون، تعثّرها، معالجتها واستردادها (١٢ ساعة)

٢- **إقراض الشركات** (٣٦ ساعة)
يتوجّب على الراغبين في متابعة البرنامج المتعلّق بهذه الشهادة أن يكونوا قد حصلوا على الشهادة الأولى المذكورة أعلاه.

توزّع المشاركون في دورة العام ٢٠١٤ كالآتي:

توزّع المشاركين في برنامج الإقراض لعام ٢٠١٤

القسم	التاريخ	عدد المسجّلين	عدد الناجحين
١-أ-١ إقراض الأشخاص والمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (٣١ ساعة)	٢٤ آذار – ١٦ نيسان مجموعة أولى	٢٩	٢٦*
١ – أ – ٢ إقراض الأشخاص والمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (٣١ ساعة)	١٩ أيار – ١١ حزيران مجموعة ثانية	٢١	١٤
١ – ب – تعسّر الديون، تعثّرها، معالجتها واستردادها (١٦ ساعة)	٠٧- ٢٦ أيار	٣٠	٢١*
٢- إقراض الشركات (٣٦ ساعة)	١٠ حزيران – ٠٩ تموز	٢٩	٢١*

* يشمل هذا العدد الأشخاص الذين تقدموا إلى الإمتحان دون متابعة الدروس خلال العام ٢٠١٤.

ب- **شهادة "أسواق القطع"**
نظَّمت إدارة المعهد العالي للدراسات المصرفية بالتعاون مع جمعية الأسواق المالية في لبنان دورة تدريبية تحضيرية للتقدم إلى الشهادة الدولية ACI Dealing Certificate ، وذلك من ٩ إلى ١٣ حزيران ٢٠١٤، في مبنى المعهد. وقد شارك فيها ١٦ شخصاً ينتمون إلى ١١ مؤسّسة مصرفية. علماً أن المنتسبين إلى البرنامج يتقدمون إلى الامتحان في مراكز متخصّصة في الامتحانات الدولية في مختلف المناطق اللبنانية عبر الانترنيت.

ج- دورة تحضيرية للتقدّم إلى شهادتين حول إدارة أنظمة المعلوماتية والتكنولوجيا
نظّمت إدارة المعهد العالي للدراسات المصرفية بالتعاون مع جمعية "تدقيق ومراقبة أنظمة المعلوماتية" في لبنان "ISACA-Lebanon"، دورة تدريبيّة تحضيرية للتقدّم إلى الشهادتين الدوليتين: COBIT 5 Foundation و ImplementationCOBIT 5، وحضرالدروس المقرّرة للشهادة الأولى ١٦ موظفاً، يومي ١٧ و١٨ آذار ٢٠١٤. أما الشهادة الثانية، فلقد تابع الدروس المقرّرة لها ثلاثة أشخاص، أيام ١٩، ٢٠ و٢١ آذار. علماً أن جميع المنتسبين إلى هاتين الدورتين تقدّموا في نهاية البرنامج إلى الامتحان عبر الانترنيت في المعهد العالي للدراسات المصرفية بإشراف أستاذ منتدب من جمعية "تدقيق ومراقبة أنظمة المعلوماتية" الدولية.

د- تحضير المرشّحين للتقدّم إلى إمتحان "الأنظمة المالية اللبنانية"

نظّمت إدارة المركز دورتين متخصّصتين لتحضير المرشّحين الراغبين في التقدّم إلى إمتحان "الأنظمة المالية اللبنانية" المفروض بموجب تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ١٠٣. وقد تابعت مجموعتان من ٥٠ موظفاً هاتين الدورتين خلال الفترة الممتدّة من أول أيلول ٢٠١٣ حتى آخر آب ٢٠١٤. كما نظّم المعهد خمس دورات مراجعة لأكثر من ٢٠٠ شخص لم ينجحوا في الامتحان المذكور، ويودّون التركيز على بعض مقرّرات في المنهاج المطلوب للتقدّم للامتحان.

5- منهاج الشهادات المتخصّصة

يشتمل جدول أعمال السنة الجامعية ٢٠١٥/٢٠١٤ على افتتاح برنامج السنة الأولى من الماستر للمنتسبين الجدد وبرنامج الماستر الخاص بالمنتسبين القدامى من حمَلة الشهادة العليا للدراسات المصرفية، واستكمال إجراءات تأسيس المعهد العالي للدراسات المصرفية والتعريف عن برامجه لجميع الذين يودّون التخصّص في المجالين المالي والمصرفي، من حاملي الثانوية العامة بالنسبة الى برنامج الإجازة ومن حاملي شهادة الإجازة من كليات إدارة الأعمال والعلوم الإقتصادية وغيرها بالنسبة الى برنامج شهادة الماستر الذي بوشِر التدريس فيه اعتباراً من أيلول ٢٠١٤، لاسيّما لمَن هم في الوظيفة المصرفية.

كما سوف يفعّل المعهد تعاونه مع عدد من المؤسسات المهنية في ما يخصّ بعض الدورات التدريبية.



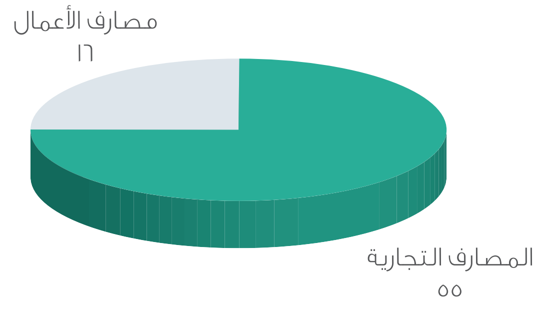
04

القسم الرابع :
القطاع المصرفي اللبناني
في العام ٢٠١٤

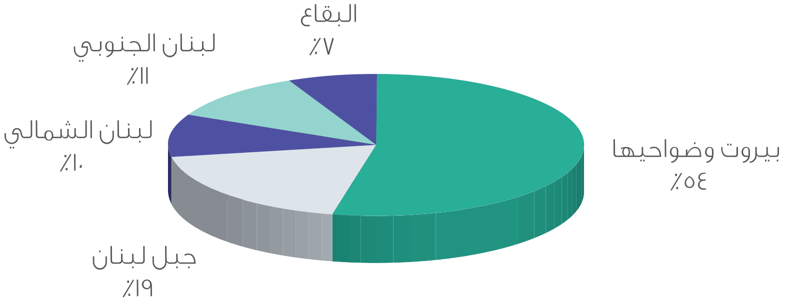
أولاً– المقدّمة

1-1 في نهاية العام ٢٠١٤، بلغ عدد المصارف العاملة في لبنان ٧١ مصرفاً توزّعت بين ٥٥ مصرفاً تجارياً و١٦ مصرفاً للأعمال. ووصل عدد فروع هذه المصارف إلى ١٠٤١ فرعاً يتوافق توزّعها على المناطق اللبنانية مع التوزّع الجغرافي النسبي للأنشطة الاقتصادية. وفي عداد المصارف التجارية تُدرج خمسة مصارف إسلامية، وعدد قليل من المصارف الخاصة لتصنَّف الأخرى كمصارف شاملة. على صعيد آخر، تتوزّع المصارف العاملة في لبنان كالآتي: ٨ فروع لمصارف تجارية عربية و٥ فروع لمصارف تجارية أجنبية، ٤٧ مصرفاً لبنانياً ش.م.ل ذات مساهمة أكثرية لبنانية و١١ مصرفاً ش.م.ل ذات مساهمة عربية (اثنان منها للأعمال) تملك حصصاً وازنة في مصارف لبنانية كبيرة وعريقة وبإدارة لبنانية. ويمكن توزيع المصارف اللبنانية ش.م.ل. ضمن ٤١ مجموعة: ٣٢ مجموعة للمصارف اللبنانية ذات المساهمة اللبنانية الأكثرية و٩ مجموعات للمصارف اللبنانية ذات المساهمة العربية الأكثرية. كما يتواجد في لبنان ١٠ مكاتب تمثيل لمصارف أجنبية. وللمصارف العاملة في لبنان علاقات مراسَلة مع ١٦١ مصرفاً في ٨٨ مدينة حول العالم تسهّل العمليات المالية مع باقي الدول وبالعكس. وفي إطار السياسات المتشدّدة، تخضع المصارف اللبنانية لقواعد ومعايير عمل المصارف المراسِلة التي تلتزم بما يصدر عن سلطاتها وبلدانها. وتتواصل المصارف مع مراسليها من خلال القنوات المتعارَف عليها ومن خلال زيارة كبار المسؤولين لديها مباشرةً لنُظرائهم لدى المصارف المراسلة.

بنية القطاع المصرفي اللبناني
نهاية العام ٢٠١٤



التوزع الجغرافي لفروع المصارف التجارية
نهاية العام ٢٠١٤

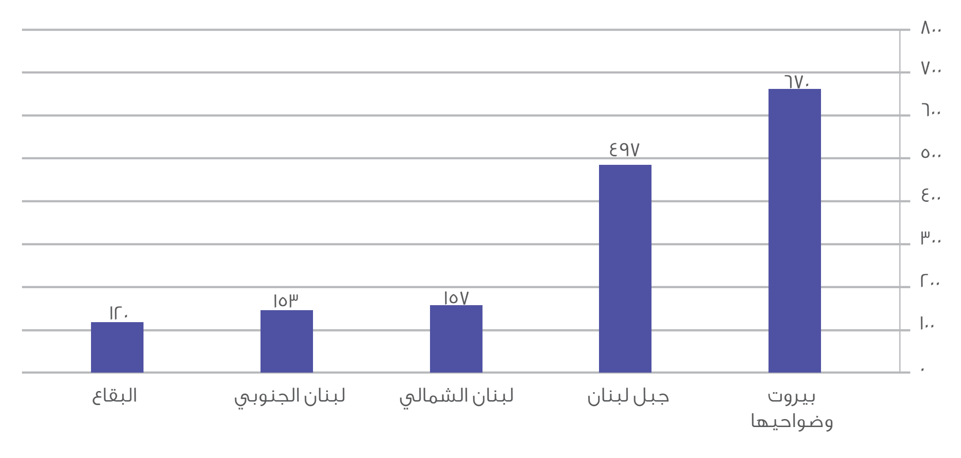


المصدر: مصرف لبنان

2-1 في موازاة ذلك، يتواجد حالياً ١٧ مصرفاً لبنانياً في ٣٣ بلداً في مختلف أنحاء العالم: من المنطقة العربية، ذات الأسواق الهامة (كمصر والسودان والجزائر والسعودية والإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان وسورية والأردن والعراق)، وأسواق إقليمية ذات وزن اقتصادي مهمّ (كتركيا) إلى أوروبا وأميركا وإفريقيا وآسيا واوستراليا. ويتّخذ هذا التواجد أشكالاً قانونية عديدة موزّعة بحسب آخر المعطيات المتوافرة كالآتي: ٢٠ مكتب تمثيل، ٦١ فرعاً مباشراً، ٤٠ مصرفاً تابعاً/شقيقاً لها ما يزيد عن ٢٥٠ فرعاً في بلدان تمركزها. وباتت شبكة الانتشار الخارجي حتمية للمصارف اللبنانية إزاء ضيق السوق المحلية وتعرّضها الدائم لشتّى الضغوط السياسيّة والأمنيّة، على أن يبقى هذا التوسّع مدروساً وهو محطّ متابعة من قبل السلطات النقدية والرقابية بما يتماشى مع المعايير الدولية. ويشكّل الانتشار المصرفي الخارجي تصديراً للخدمات اللبنانية ويساهم في إعادة التوازن إلى مدفوعات لبنان الخارجية، ويقترن بتقوية موارد هذه المصارف البشرية والترسملية والتنظيمية.

3-1 وتكملة لتوسّع شبكة الفروع المصرفية، تابعت المصارف في العام ٢٠١٤ تطوير أنظمة ووسائل الصيرفة عن بُعد، أي القيام بالعديد من الخدمات المصرفية من دون الحاجة إلى التواصل مع موظفي الفروع المصرفية. فزادت انتشار خدمة الصرّاف الآلي والمهام التي يمكن لهذه الأجهزة القيام بها من إيداع وسحب وكشف حساب وغيرها، بحيث وصل عددها الموضوع في خدمة الزبائن إلى ١٥٩٧ جهازاً في نهاية العام المذكور. وبلغ العدد الإجمالي لبطاقات الدفع والائتمان ذات درجات الأمان العالية في التداول قرابة ٢،٤ مليون بطاقة.

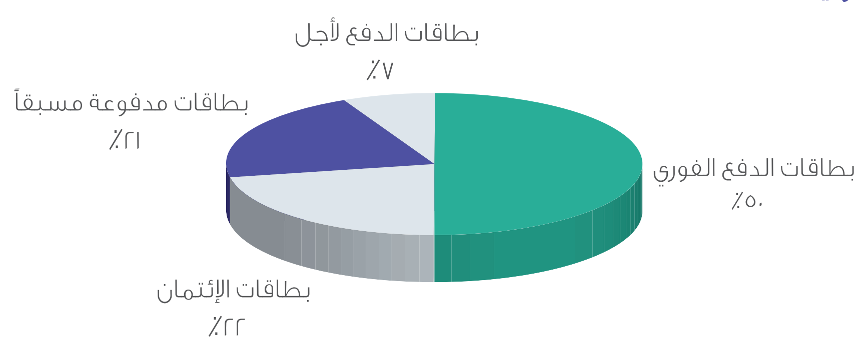
التوزع الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي
نهاية العام ٢٠١٤



المصدر: مصرف لبنان



توزع البطاقات المصرفية
نهاية العام ٢٠١٤



المصدر: مصرف لبنان

وشهد العام ٢٠١٤ إطلاق المزيد من البطاقات الذكية، ومنها بطاقات اعتماد ائتمانية متنوّعة تجسّد الشراكة الوثيقة بين صيرفة التجزئة وحقل الاتصالات ومراكز تجارية. ومن جديد البطاقات إطلاق خدمة وسائل الدفع عبر الهاتف وساعة اليد، وهي الخدمة الرائدة من نوعها في منطقة الشرق الأوسط. كما أطلق عدد من المصارف تطبيقات على الهاتف المحمول تخوّل زبائن المصارف القيام بعدد كبير من العمليات المصرفية من خلالها، من دون الرجوع إلى المصرف وبدرجة أمان مرتفعة، في إشارة إلى التحوّل إلى شريحة خدمات مصرفية ومالية شاملة، وتعزيز الموقع التنافسي.

4-1 وباتت المسؤولية الاجتماعية أكثر فأكثر في صلب مهامّ المصارف العاملة في لبنان. وجديد العام ٢٠١٤ انضمام عدد من المصارف إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة الذي يعتمد مجموعةً من القِيَم في مجال حقوق الإنسان ومعايير العمل والبيئة ومحاربة الفساد، ما يعني دمج المسؤولية الاجتماعية في سلوك المصرف وعمليّاته وعلاقاته، بحيث أطلقت المصارف منتجات تتعلّق بالبيئة وصديقة للبيئة ولصحة المواطن وسلامته. كما استمرّت المصارف التجارية العاملة في لبنان في لعب دور محوري في النهوض بالاقتصاد الوطني، من خلال توفير جزء هام من الحاجات التمويلية اللازمة لتحفيز النمو. فأقرضت مؤسسات القطاع الخاص بالأحجام المطلوبة والوافية، وأمّنت السيولة اللازمة لاستهلاك الأفراد وكذلك القطاع العام. كما وفّرت لهذا الأخير جزءاً مهمّاً من الإيرادات من خلال مساهماتها في دفع ما يتوجّب عليها من ضرائب. وأمّنت فرص عمل للشباب اللبناني ودأبت على رفع مستوى الأداء المصرفي من خلال تحسين كفاءات الموارد البشرية العاملة لديها وزيادة مؤهّلاتها. والجدير ذكره أن الجامعيّين باتوا يمثلون أكثر من ٧٤٪ من العاملين في القطاع المصرفي اللبناني.

5-1 وفي العام ٢٠١٤، وفي سياق الانخراط التام في العولمة، التزمت المصارف كعادتها تطبيق المعايير الدولية المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وهي تلتزم بالتعديلات التي تضعها هيئة التحقيق الخاصة المولجة بهذا الموضوع في لبنان. ويتضمّن الإطار أدناه ملخّصاً عن أبرز أعمال هيئة التحقيق الخاصة خلال العام ٢٠١٤.

في العام ٢٠١٤، عالجت وحدة المدقّقين والمحقّقين في الهيئة ١٨٣ إبلاغاً عن عمليات مشبوهة و١٣٣ طلب مساعدة. واتّخذت هيئة التحقيق الخاصة في هذا الصدد قرارات عديدة، منها تبادل معلومات مع وحدات إخبار مالي نظيرة ووضع بعض الحسابات المصرفية قيد المتابعة وتجميد حسابات في ١٣ حالة تمّ رفع السرية المصرفية عنها تجاه المدّعي العام التمييزي.

وشملت أعمال التدقيق الميداني الذي تجريه وحدة التحقّق من الإجراءات على أساس المقاربة المبنيّة على المخاطر ٣٠ مصرفاً و٢٢ مؤسسة مالية و١٤ شركة تأمين و٥٨ مؤسسة صرافة و٧ مؤسسات وساطة مالية وغيرها من الجهات الملزمة بالإبلاغ. وتلقّت الوحدة التقارير السنوية التي أعدّها مفوّضو المراقبة حول إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لدى ٦٩ مصرفاً و٥٣ مؤسسة مالية و٤٨ مؤسسة صرافة من الفئة أ. وقد ورد إلى الهيئة عدد من الحالات: ٢٧٧ منها ٢٠١ من قِبَل جهات محلية (تمّت إحالة ٣٠ حالة إلى النيابة العامة و/أو إلى الجهات المستعلمة و٤٨ حالة قيد التحقيق) و٧٦ من قِبَل جهات خارجية (تمّت إحالة ٤٢ حالة إلى النيابة العامة و/أو إلى الجهات المستعلمة و٢٥ قيد التحقيق). وتوزّعت الحالات الواردة بين اختلاس أموال خاصة (٢٥،٣٪)، تزوير (١٢٪)، إرهاب أو تمويل إرهاب (٨،٧٪)، اختلاس أموال عامة (٤،١٪)، تجارة مخدّرات (٢،١٪)، جرائم منظّمة (٠،٨٪) وحالات غير مصنّفة (٤٧٪).

6-1 وفي مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتزام لبنان بالمعايير الدولية، نشير إلى الجهود المكثّفة التي بذلها في السنوات القليلة الماضية كلّ من المصرف المركزي والمصارف مع التشدّد في تطبيق العقوبات التي فرضتها الولايات المتّحدة والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على بعض الدول والأفراد والمؤسّسات.

وتجدر الإشارة إلى الجهود التي تقوم بها جمعية المصارف من خلال اللجان النيابية من أجل إقرار القوانين ذات الصلة. ونذكّر هنا بوجود مشاريع قوانين هامّة في أدراج مجلس النواب، وهي تتعلّق بتعديل قانون مكافحة تبييض الأموال رقم ٢٠٠١/٣١٨ ليشمل جرائم مالية جديدة، والإنضمام إلى اتفاقيّة الأمم المتّحدة الخاصّة بمكافحة الإرهاب، والتصريح عن نقل الأموال عبر الحدود، وتبادل المعلومات الضريبية. ومن المأمول أن يتمّ إقرار هذه المشاريع في المستقبل القريب، ما يُعزّز قدرات لبنان في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

كما نذكّر بأنّه في إطار التعاون مع المنظّمات الدولية، تمّ استعراض مجالات التعاون الممكنة بين كلّ من منظّمة الإنتربول، و"مؤسسة الإنتربول من أجل عالم أكثر أماناً"، والقطاع المصرفي اللبناني، في سبيل تعزيز مكافحة الجرائم المنظّمة، ولا سيّما الجرائم المالية كتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك خلال اجتماع عمل عُقد في جمعية المصارف في كانون الثاني ٢٠١٤.

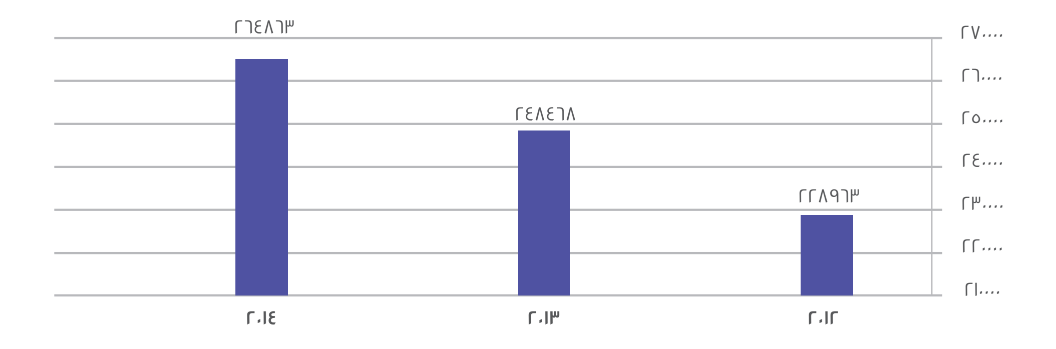
ونلفت أخيراً أنه في العام ٢٠١٤، أعدّت شركة ديلويت Deloitte، بطلب من جمعية المصارف، دليل العقوبات Sanctions and Embargoes Program-Generic Policy and Procedures Manual، وذلك بعد أن أصدرت في العام ٢٠١٣ دليل "السياسات والإجراءات" في موضوعَيْ مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وقانون الامتثال الضريبي الأميركي. وقد جرى إعداد كلّ دليل بالتعاون الوثيق مع "لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال" في جمعية المصارف.

ثانياً- النشاط المصرفي

1-2 برهن القطاع المصرفي اللبناني في العام ٢٠١٤ مرّة جديدة عن مناعة مكتسبة في وجه التحدّيات الداخلية والخارجية، وعن قدرة واضحة وأكيدة على التكيّف مع أصعب الظروف السياسية والأمنية والإقتصادية وأكثرها تعقيداً. ويبقى هذا القطاع إحدى الركائز الأساسيّة للاستقرار الإقتصادي في البلاد، علماً أنه يعمل بأقلّ من طاقته الحقيقية، وأنه يختزن إمكانات نمو كامنة تفوق بكثير معدلات النمو الفعلية المسجّلة. مع ذلك، تبقى النتائج التي حقّقها القطاع في العام ٢٠١٤ مقبولة وجيدة في ظلّ الأداء الضعيف للاقتصاد اللبناني وفي سياق الأحداث التي شهدتها البلاد، من اضطرابات أمنية متنقّلة ومن فراغ في سدّة الرئاسة الأولى وتعثّر كبير في عمل السلطتَيْن التنفيذية والتشريعية، بالإضافة إلى تلبّد الأجواء الإقليمية المنعكسة سلباً على مختلف مجالات الإستثمار في لبنان، بما فيه الإستثمار المالي.

2-2 في نهاية العام ٢٠١٤، وصل إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يوازي ٢٦٤٨٦٣ مليار ليرة (ما يعادل ١٧٥،٧ مليار دولار) مقابل ٢٤٨٤٦٨ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٣ (١٦٤،٨ مليار دولار). وعليه، تكون هذه الموجودات قد ازدادت بنسبة ٦،٦٪ في العام ٢٠١٤، وهي أدنى من الزيادة المحقّقة في العام ٢٠١٣ والتي كانت قد بلغت ٨،٥٪.

إجمالي موجودات / مطلوبات المصارف التجارية العاملة في لبنان
نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

ويعرض الجدول أدناه تطوّر أبرز بنود مطلوبات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية من المجموع. ولم تظهر المقارنة بين نهاية العامَيْن ٢٠١٣ و٢٠١٤ تغيّراً يُذكر باستثناء ارتفاع بسيط لحصة الأموال الخاصة من ٨،٦٪ من إجمالي الميزانية في نهاية العام ٢٠١٣ إلى ٩٪ في نهاية العام ٢٠١٤، وارتفاع حصة التزامات القطاع المالي غير المقيم (من ٣،٠٪ إلى ٣،٣٪ تباعاً) مقابل تراجع حصة ودائع القطاع الخاص المقيم (من ٦٥،٤٪ إلى ٦٥،٠٪).

3-2 وتبقى الودائع الإجمالية المورد الأساسي لنشاط المصارف التجارية العاملة في لبنان، وقد شكّلت ٨٤،٠٪ من إجمالي المطلوبات في نهاية العام ٢٠١٤ (٨٤،٥٪ في نهاية العام ٢٠١٣)، ما يجعلها تندرج ضمن ما يُعرف عالمياً بـ Deposit-rich Banks، أي المصارف التي تعتمد بشكل كبير وأساسي على الودائع لتمويل التوظيفات. وإلى الودائع، تضيف المصارف مواردها الذاتية المتمثّلة بالأموال الخاصة. وتحاول المصارف زيادة مواردها المتوسّطة والطويلة الأجل من خلال إصدار شهادات إيداع وأسهم تفضيلية وسندات دين مرؤوسة وتأمين خطوط ائتمان من مؤسسات ومنظّمات وصناديق عربية وعالمية. إلاّ أن مجمل الموارد خارج الودائع والأموال الخاصة ما زالت متواضعة وتحتاج إلى تطوير أسواق رأس المال.

مطلوبات المصارف التجارية
نهاية الفترة (مليارات الليرات ونسب مئوية)

	٢٠١٢		٢٠١٣		٢٠١٤	
	القيمة	الحصة (٪)	القيمة	الحصة (٪)	القيمة	الحصة (٪)
ودائع القطاع الخاص المقيم	١٥٢١٢٤	٦٦،٤	١٦٢٣٩٦	٦٥،٤	١٧٢٠٤١	٦٥،٠
ودائع القطاع العام	٤٠٠٨	١،٨	٤٤٦٣	١،٨	٤٨٤٢	١،٨
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	٣٦٣١١	١٥،٩	٤٢٩٣٤	١٧،٣	٤٥٦٨٠	١٧،٢
إلتزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	٨٨٩٧	٣،٩	٧٥٥٥	٣،٠	٨٧٩٥	٣،٣
الأموال الخاصة	١٩٠٥٨	٨،٣	٢١٤١٠	٨،٦	٢٣٧١٩	٩،٠
مطلوبات أخرى	٨٥٦٥	٣،٧	٩٧١٠	٣،٩	٩٧٨٦	٣،٧
المجموع	**٢٢٨٩٦٣**	**١٠٠،٠**	**٢٤٨٤٦٨**	**١٠٠،٠**	**٢٦٤٨٦٣**	**١٠٠،٠**

المصدر: مصرف لبنان

الودائـــع

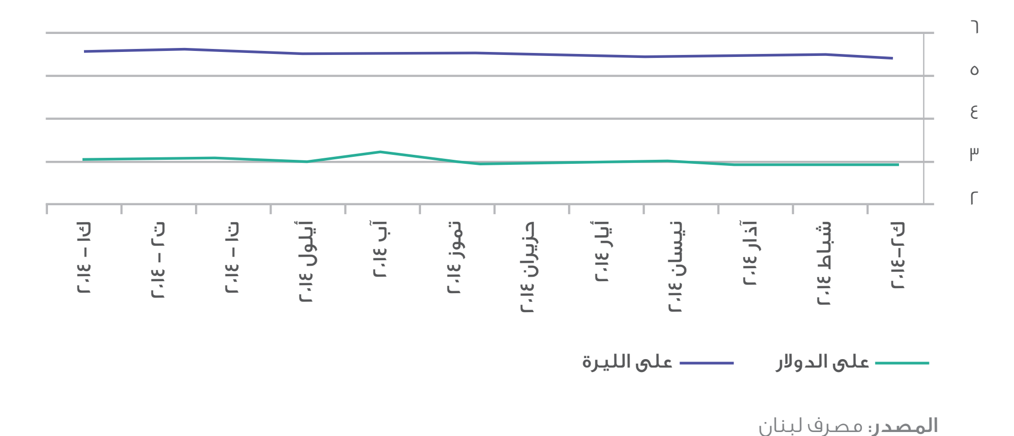
4-2 في نهاية العام ٢٠١٤، وصلت قاعدة الودائع، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم وودائع القطاع العام، إلى ٢٢٢٥٦٣ مليار ليرة (ما يعادل ١٤٧،٦ مليار دولار) مقابل ٢٠٩٧٩٣ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٣. بذلك تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة ٦،١٪ في العام ٢٠١٤ مقابل زيادة أعلى بلغت نسبتُها ٩٪ في العام ٢٠١٣. فقد انعكست المعطيات المتمثلة بضعف النمو الاقتصادي وزيادة عجز المدفوعات الخارجية تباطؤاً في نمو الودائع الذي يبقى، رغم ذلك، كافياً لتغطية الاحتياجات التمويلية للقطاعَيْن العام والخاص.

5-2 وفي نهاية العام ٢٠١٤، بلغت حصة ودائع القطاع الخاص المقيم ٧٧،٣٪ من إجمالي الودائع وحصة القطاع الخاص غير المقيم ٢٠،٥٪ وتلك العائدة للقطاع العام ٢،٢٪. وتجدر الإشارة إلى أن الودائع تتضمّن شهادات الإيداع التي تُصدرها المصارف، وقد بلغت قيمة هذه الشهادات ٥٢٩ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٤. وتتميّز الودائع المصرفية بكون غالبيتها حسابات ادّخار (أكثر من ٨٠٪) وقصيرة الأجل (أقلّ من ٩٠ يوماً). على صعيد آخر، توزّعت الودائع الإجمالية بين ٣٥،٧٪ بالليرة اللبنانية و٦٤،٣٪ بالعملات الأجنبية في نهاية العام ٢٠١٤ (٣٥،٣٪ و٦٤،٧٪ تباعاً في نهاية العام ٢٠١٣).

6-2 من جهة أخرى، تتركّز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي ٦٩،٣٪ من الودائع الإجمالية في نهاية العام ٢٠١٤ موزّعة على ٤٨،٥٪ من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة ٣٠،٧٪ من الودائع إلى المناطق الأخرى وتتوزّع على ٥١،٥٪ من مجموع المودعين، ما يدلّ على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

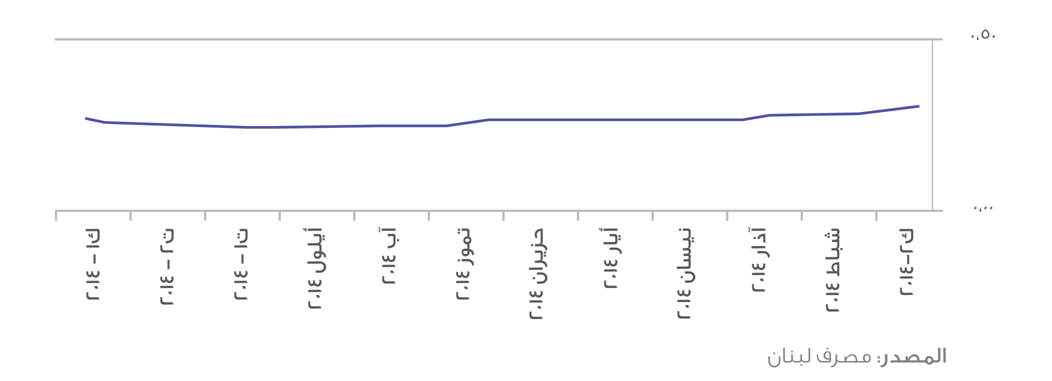
7-2 في موازاة استقرار معدلات الفائدة على سندات الخزينة في العام ٢٠١٤ شأنها في العام الذي سبق، ارتفع قليلاً كلّ من متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة من ٥،٤٤٪ في العام ٢٠١٣ إلى ٥،٥٢٪ في العام ٢٠١٤ ومتوسط الفائدة الدائنة على الدولار من ٢،٩٢٪ إلى ٣،٠٣٪ في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي، علماً أنه سُجّلت تقلّبات شهرية بسيطة. تجدر الإشارة إلى أن معدلات الفائدة العالمية بقيت عند مستويات متدنّية، فبنك الاحتياطي الفدرالي أبقى على فائدة قريبة من الصفر، فيما عمد البنك المركزي الأوروبي إلى خفض إضافي للفائدة في مطلع حزيران ثم في أيلول ٢٠١٤، حيث أصبحت الفائدة على ودائع المصارف لديه سلبية والسعر الرئيسي لإعادة التمويل عند مستوى قياسي منخفض. ومن المتوقّع أن ترتفع معدّلات الفائدة الأميركية بدءاً من النصف الثاني من العام ٢٠١٥ أو مع مطلع العام ٢٠١٦.

تطور معدلات الفائدة الدائنة في سوق بيروت (٪)



المصدر: مصرف لبنان

معدل ليبور عل الدولار لثلاثة أشهر (٪)

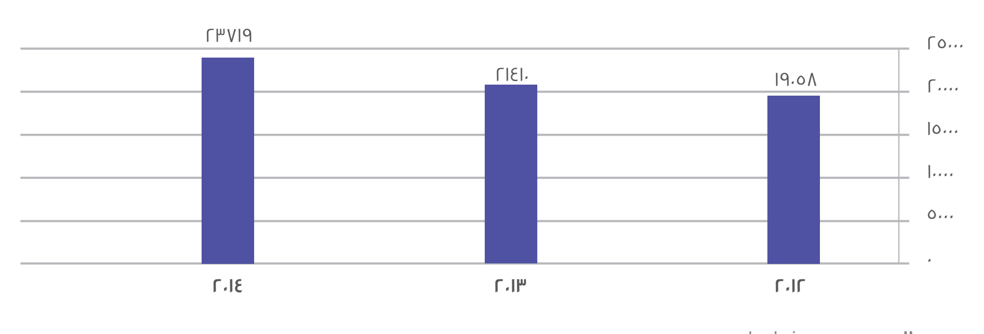


المصدر: مصرف لبنان

الأموال الخاصة

8-2 ارتفعت الأموال الخاصّة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ٢٣٧١٩ مليار ليرة (ما يعادل ١٥،٧ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٢١٤١٠ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠١٣، لتسجّل بذلك زيادة نسبتُها ١٠،٨٪ في العام ٢٠١٤ مقابل زيادة أعلى بلغت نسبتُها ١٢،٣٪ في العام ٢٠١٣. وفي نهاية العام ٢٠١٤، شكّلت الأموال الخاصة حوالي ٩٪ من إجمالي الميزانية غير المرجّحة بالمخاطر (٨،٦٪ في نهاية العام ٢٠١٣) و٣٠،٩٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص (٣٠،٠٪ في نهاية العام ٢٠١٣). وتُعدّ هذه المعدّلات جيّدة بالمقارنة مع مثيلاتها في عدد كبير من الدول الأوروبية المتقدّمة.

الأموال الخاصة في المصارف التجارية
نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

9-2 إن للرساميل أهمّية في الحماية من المخاطر المختلفة التي يتعرّض لها المصرف وفي زيادة الثقة باستمراريته، كما في حماية الزبائن والموظفين والمساهمين والاقتصاد بشكل عام. وتمنح الرساميل المزيد من عناصر القوّة والمرونة في تنفيذ التوسّع الداخلي والخارجي على صعيدَيْ الانتشار والأعمال. وتوسيع الرساميل هو موجب على المصارف، التي تكوّنت رساميلها من مصدرَيْن: يعود الأول إلى الرساميل الجديدة التي جذبتها المصارف من المستثمرين في لبنان والخارج من طريق إصدار الأسهم العادية والتفضيلية المصنّفة ضمن الأموال الخاصة الأساسيّة، ومن طريق فتح رساميلها لمساهمين قدامى وجدد. ويكمن الثاني في إعادة ضخّ المصارف معظم أرباحها ضمن رساميلها من أجل توسيع قاعدة هذه الرساميل. ويتمّ ذلك بإشراف مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.

10-2 وتبقى الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية، متدنّية بالمقارنة مع الأموال الخاصة الأساسّية، وشكّلت الأخيرة ٧،٤٪ من الأموال الخاصة في نهاية العام ٢٠١٤ (٨،٤٪ في نهاية العام ٢٠١٣). ومن الواضح أن ذلك يتناسب إلى حدّ كبير مع اتفاقية بازل ٣ لتعزيز متانة المصارف، والتي تتضمّن رفع مستوى الجودة في قاعدة رأس المال من خلال التركيز على مفهوم حقوق المساهمين ضمن الأموال الخاصة الأساسّية Tier one وتهميش الأموال الخاصة المساندة Tier two. وقد عدّلت الاتفاقية الجديدة جذرياً بنية مفهوم الرأسمال ونوعيّته. ويتجاوز معدل الملاءة للمصارف المحلية ١٠٪ بحسب بازل ٣ مع توقّع وصوله إلى ١٢٪ مع نهاية العام ٢٠١٥. وتفوق نسبة السيولة ٣٠٪ ومعدل الرافعة المالية (Leverage ١٠٪). وعلى سبيل المقارنة، فإن سلطات الرقابة في الولايات المتحدة تعتمد خمس فئات لتصف درجة رسملة المؤسسات المصرفية الأميركية. والفئة الأعلى مرتبة هي "المُرَسْمَلَة جيداً" Well capitalized ، بحيث أن لدى المؤسسة المصرفية في هذه الفئة نسبة رأسمال إلى موجودات مرجّحة بالمخاطر Capital to risk weighted assets لا تقلّ عن ١٠٪، ونسبة أموال خاصة أساسية إلى موجودات مرجّحة بالمخاطر Core capital to risk weighted assets لا تقلّ عن ٦٪، ونسبة الرافعة المالية، أي Tier one capital to average total assets لا تقلّ عن ٥٪.

توظيفات القطاع المصرفي

11-2 خلافاً لبنية الإلتزامات، حصلت بعض التغيّرات في بنية توظيفات المصارف التجارية عند مقارنة المعطيات في نهاية العام ٢٠١٤ قياساً على نهاية العام ٢٠١٣. فقد عاودت حصّة الودائع لدى مصرف لبنان ارتفاعها إلى ٣٦،١٪ من إجمالي التوظيفات من ٣٣،٠٪ في نهاية التاريخَيْن على التوالي، كما استمرّت حصّة التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم في الإرتفاع إلى ٢٥،٨٪. في المقابل، تراجعت حصّة التسليفات للقطاع العام إلى ٢١،٣٪ في نهاية العام ٢٠١٤ بعد ارتفاعها في العام الذي سبقه. كما تابعت حصّة الموجودات الخارجية تراجعها لتصل إلى ١٣،٨٪ في نهاية العام المذكور.

ويعرض الجدول أدناه تطوّر بنود موجودات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمّية النسبية بين نهاية العام ٢٠١٢ ونهاية العام ٢٠١٤.

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات – ونسب مئوية)

	٢٠١٢		٢٠١٣		٢٠١٤	
	القيمة	الحصة من المجموع (٪)	القيمة	الحصة من المجموع (٪)	القيمة	الحصة من المجموع (٪)
موفورات	٧٩٦٠٤	٣٤٫٨	٨٢٥٣٣	٣٣٫٢	٩٦٣١٤	٣٦٫٤
منها: ودائع لدى مصرف لبنان	٧٩١٧٩	٣٤٫٦	٨١٩٥٧	٣٣٫٠	٩٥٧٠٧	٣٦٫١
تسليفات للقطاع الخاص المقيم	٥٧٠٥٢	٢٤٫٩	٦٢٥٦٥	٢٥٫٢	٦٨٣٩١	٢٥٫٨
تسليفات للقطاع العام	٤٦٩٣٠	٢٠٫٥	٥٦٧٨٦	٢٢٫٨	٥٦٣٠٨	٢١٫٣
موجودات خارجية	٣٩٤٤٧	١٧٫٢	٤٠١٣٧	١٦٫٢	٣٦٤٧٠	١٣٫٨
منها: ودائع لدى القطاع المالي غير المقيم	٢١٧٠٢	٩٫٥	٢١٠٤١	٨٫٥	١٨٣٤٢	٦٫٩
تسليفات للقطاع الخاص غير المقيم	٨٤٥٢	٣٫٧	٨٨٦٢	٣٫٦	٨٣٣٩	٣٫١
قيم ثابتة وموجودات غير مصنفة	٥٩٣٠	٢٫٦	٦٤٤٧	٢٫٦	٧٣٨٠	٢٫٨
المجموع	**٢٢٨٩٦٣**	**١٠٠٫٠**	**٢٤٨٤٦٨**	**١٠٠٫٠**	**٢٦٤٨٦٣**	**١٠٠٫٠**

المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع الخاص

12-2 واصلت **التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم** ارتفاعها في العام ٢٠١٤ لتصل إلى ما يقارب ٥٠٫٩ مليار دولار في نهايته، مقابل ٤٧٫٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٣. غير أنّ معدّل ارتفاعها آخذ بالتباطؤ منذ ٤ سنوات، وقد بلغ ٧٫٤٪ في العام ٢٠١٤ مقابل ٩٫٠٪ في العام ٢٠١٣، لكنّه يبقى جيداً ومقبولاً في ظلّ النمو الاقتصادي الضعيف في البلاد وحالة عدم الاستقرار في المنطقة. وقد شكّلت التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، والتي تتعلّق في جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيّين في الخارج، ولا سيّما في الدول العربية والإفريقية، ١٠٫٩٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص في نهاية العام ٢٠١٤، مقابل ١٢٫٤٪ في نهاية العام ٢٠١٣.

إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم
نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

13-2 وهكذا، تستمرّ المصارف في تمويل القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، أفراداً ومؤسسات، بكلفة مقبولة لم تتخطّ ٧٪ في المتوسط بالليرة وبالعملات الأجنبية في العام ٢٠١٤، ولآجال تتلاءم مع طبيعة الأنشطة المطلوب تمويلها. ولقد قاربت التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم ما يوازي ١٠٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠١٤، وتُعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنةً مع مثيلاتها في العديد من الدول الناشئة. أمّا المستوى المرتفع نسبياً لهذا المعدّل في لبنان فيمكن تفسيره، من جهة، بضخامة الطلب الخاص المموّل في جزء كبير منه من قِبَل المصارف لصالح الأفراد والمؤسسات، وذلك من أجل الإستثمار وبخاصّة الاستهلاك، ومن جهةٍ أخرى، بضعف رسملة قطاع المؤسسات وطاقة هذه الأخيرة على التمويل الذاتي ولجوئها الكثيف إلى التمويل المصرفي بعيداً عن سوقَيْ الأسهم وسندات دين الشركات التي يفتقر إليها لبنان.

14-2 من ناحية أخرى، ارتفعت قليلاً نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية قياساً على الودائع بهذه العملات لتصل إلى ٤٠،٥٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٤ من ٤٠،٣٪ في نهاية العام ٢٠١٣، كما استمرّت نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة في الإرتفاع لتصل إلى ٢٥،١٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٤ مقابل ٢٤،١٪ في نهاية العام ٢٠١٣. وتبقى نسبة التسليفات إلى الودائع منخفضة في لبنان، في إشارة إلى معدّلات السيولة المرتفعة التي يتمتّع بها القطاع المصرفي اللبناني وإلى حجم الادّخار المرتفع بالنسبة إلى القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

15-2 ومع ارتفاع التسليفات بالليرة بنسبة ١١،٩٪ في العام ٢٠١٤ وبنسبة ١٤،٤٪ في العام ٢٠١٣، أي بوتيرة أسرع من نسبة ارتفاع التسليفات بالعملات الأجنبية التي بلغت ٦،١٪ و٧،٥٪ في التاريخَيْن على التوالي، سُجّل تراجع إضافي لمعدّل دولرة التسليفات إلى ٧٥،٦٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٤ مقابل ٧٦،٥٪ في نهاية العام ٢٠١٣. وجاء تراجع معدّل دولرة التسليفات في السنوات الأخيرة كأحد أبرز نتائج الحوافز التي قدّمها مصرف لبنان لبعض أنواع التسليفات، وهي تتعلّق بصورة

رئيسية بقروض سكنية إضافةً إلى قروض إنتاجية لتمويل مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة وقروض تتعلّق بالتعليم العالي والمشاريع الصديقة للبيئة والزراعة (غير تلك المدعومة فوائدها).

16-2 وقد استندت سياسة مصرف لبنان التحفيزية للقطاع الخاص في الفترة الأخيرة إلى دعائم عدّة ومتنوّعة. نذكر منها أوّلاً الرزمة التحفيزية من السيولة بكلفة متدنّية للمصارف، إذ أطلق مصرف لبنان في مطلع العام ٢٠١٣ بموجب التعميم الوسيط ٢٠١٣/٣١٣ برنامجاً تحفيزياً للتسليفات، شمل معظم القطاعات الإقتصادية وبخاصّة قطاع السكن. ومع استمرار ضعف الطلب الخارجي بسبب الأوضاع القائمة، بادر مصرف لبنان إلى إعطاء دفع جديد لعمليّة النمو الإقتصادي من خلال تحفيز الطلب الداخلي عبر التسليف المصرفي، لا سيّما بالليرة، وبفوائد مقبولة. ووضع مصرف لبنان عبر مبادرته هذه نحو ١،٤ مليار دولار بتصرّف المصارف بفائدة ١٪، لتستمرّ هذه الأخيرة في إقراض المؤسسات والأُسَر بهذه الآلية الجديدة بعد استنفاد آلية الإحتياطي الإلزامي، علماً أن المصارف تتحمّل وحدها مخاطر التسليف. وحدّد مصرف لبنان كذلك بنية إفادة الأنشطة الاقتصادية من آلية التسليف هذه مع سقف للفوائد المدينة لا يتعدّى ٥٪. وكان ثمّة تجاوب كبير مع البرنامج من قبل المصارف. ووضع المصرف المركزي ضمن هذه الآلية مطلع العام ٢٠١٤ مبلغاً إضافياً يناهز ٨٠٠ مليون دولار لمزيد من التحفيز الاقتصادي، كما أعاد المبادرة مرّة أخرى مخصّصاً مبلغ مليار دولار للعام ٢٠١٥. وتستهدف هذه المبادرات قطاعات الإسكان والتعليم والبيئة والطاقة البديلة وريادة الأعمال والأبحاث والتطوير والمشاريع الإنتاجية والاستثمارية الجديدة. ويتمثّل ثاني الحوافز بالتعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣٣١ المتعلّق باقتصاد المعرفة، كون هذا القطاع يشكّل محرّكاً للنمو في المستقبل. ويجيز هذا التعميم للمصارف والمؤسسات المالية المساهمة ضمن حدود ٣٪ من أموالها الخاصة في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال وشركات مسرّعة للأعمال يكون نشاطها متمحوراً حول قطاع المعرفة، في حين يوفّر مصرف لبنان لهذه المشاريع ضمانة قدرها ٧٥٪ ممّا يحول دون مخاطرة المصارف بأموالها الخاصة. والغاية التي يتوخّاها مصرف لبنان من هذا التعميم تحريك آليات تأسيس شركات جديدة واعدة يمكن أن تتحوّل مستقبلاً إلى شركات قابلة لإغناء الثروة الوطنية وتأمين فرص عمل جديدة. وعمليات الرسملة من خلال شراكات ومساهمات في رأس المال هي مهمّة جديدة تتيح للمصارف دعم الكفايات الفكرية وأصحاب الابتكارات المهنية التي تندرج في إطار اقتصاد المعرفة. ووفّرت المصارف حتى الآن حوالي ٢٠٠ مليون دولار استثمرتها في شركات وصناديق ناشئة. أما ثالث الدعائم فيقوم على تمديد آجال القروض المدعومة للقطاعات المنتجة ومنها السياحة، من ٧ إلى ١٠ سنوات، وذلك بموجب التعميم ٢٠١٣/٣٣٥.

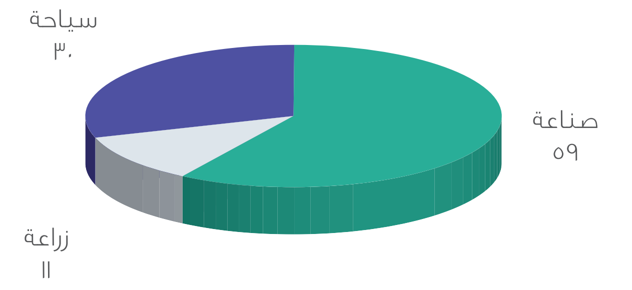
التسليفات المدعومة والحائزة على تخفيض من الاحتياطي الالزامي
(نهاية الفترة - مليار ليرة)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
١- التسليفات المتوسطة والطويلة الأجل المدعومة فوائدها	٥٣٣٤	٥٩٤٦	٦٧٨٩
٢- التسليفات المضمونة من شركة كفالات والمدعومة فوائدها	١٥٧٥	١٧٤٨	١٩١٦
٣- التسليفات المدعومة والممنوحة استناداً للبروتوكول الموقع مع البنك الأوروبي للتثمير	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤
٤- التسليفات المدعومة والممنوحة من مؤسسات الإيجار التمويلي	١٧٠	١٧٩	١٩٢
٥- التسليفات المدعومة والممنوحة من مؤسسة التمويل الدولية IFC	٧٩	٨٠	٨٠
٦- التسليفات المدعومة والممنوحة لتمويل رأسمال تشغيلي	١٦	١٦	١٦
٧- التسليفات المدعومة والممنوحة من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD	٧	٧	٧
مجموع التسليفات المدعومة الفوائد (١+٢+٣+٤+٥+٦+٧)	**٧٣٨٦**	**٨١٨٠**	**٩٢٠١**
التسليفات المستعملة الحائزة على تخفيض من الالتزامات الخاضعة للاحتياطي الإلزامي	**٣٩٢٠**	**٤١٦٦**	**٣٩٣٩**
التسليفات المستعملة الحائزة على تخفيض من الاحتياطي الإلزامي	**٩٣٣٩**	**٩٨٩٩**	**٩٩٢٥**

المصدر: مصرف لبنان

17-2 وتبيّن المعطيات الإحصائية أنّ التسليفات الحائزة على تخفيض من صلب الإحتياطي الإلزامي، وهي تسليفات ممنوحة بالليرة اللبنانية، ارتفعت بحوالي ٠،٣٪ فقط في العام ٢٠١٤ لتصل إلى ٩٩٢٥ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠١٤، علماً أنها ارتفعت بنسبة ٦٪ في العام ٢٠١٣، وقد نتج ارتفاعها في السنوات الماضية بشكل رئيسي عن ارتفاع القروض السكنية. وتراجعت التسليفات الحائزة على تخفيض من الإلتزامات الخاضعة للإحتياطي الإلزامي بنسبة ٥،٥٪ في العام ٢٠١٤ لتبلغ ٣٩٣٩ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠١٤ بعد أن ارتفعت بنسبة ٦،٣٪ في العام ٢٠١٣. كما تظهر الإحصاءات أنّ إجمالي التسليفات المدعومة الفوائد، الموافق عليها في فترة ١٩٩٧-٢٠١٤ وصل إلى ٩٢٠١ مليار ليرة (أي ما يعادل ٦،١ مليارات دولار). وكانت هذه التسليفات ازدادت بنسبة ١٢،٥٪ في العام ٢٠١٤ بعد ارتفاعها بنسبة ١٠،٨٪ في العام ٢٠١٣. وشكّلت حصة قطاع الصناعة منها في نهاية كانون الأول ٢٠١٤ ما نسبته ٥٨،٧٪ مقابل ٣٠،٤٪ لقطاع السياحة و١٠،٩٪ لقطاع الزراعة. ويتمثّل عنصر الدعم في أربعة مقوّمات: مدة القروض وهي لسبع أو عشر سنوات، وفترات السماح، ومستوى الفوائد المتدنّي في المتوسط، بالإضافة إلى تسهيلات وإعفاءات ترتكز إلى استعمال أو تخفيض الاحتياطي الإلزامي

توزع التسليفات المدعومة على القطاعات الاقتصادية
نهاية العام ٢٠١٤ (٪)



المصدر: مصرف لبنان

18-2 في السياق ذاته، لا بدّ من التذكير بأنّ المصارف تلعب دوراً كبيراً في صيغ التمويل المتخصّصة للقطاع الخاص، مؤسّسات وأفراداً، من جهة أولى، كشريك مع الدولة اللبنانية وأيضاً مع المؤسّسات المالية الدولية والإقليمية، ومنها مؤسّسة الاستثمار الخاصة لما وراء البحار (OPIC)، والبنك الأوروبي للتثمير (EIB)، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، ومؤسّسة التمويل الدولية (IFC)، وصناديق التنمية العربية، وصندوق النقد العربي، إلخ..، ومن جهة ثانية، كمقرض يتحمّل وحده مخاطر هذه التسليفات ويعرض أنواعاً جديدة ومتنوّعة من القروض.

19-2 وتشير آخر الإحصاءات المتوافرة حول طبيعة التسليفات الممنوحة من قِبَل القطاع المالي، والعائدة إلى نهاية كانون الأول ٢٠١٤، إلى أنّ نسبة عالية منها – وقدرُها ٧٢،٣٪ – هي قروض ذات آجال محدّدة في حين تأخذ نسبة ٢٧،٧٪ من إجمالي التسليفات شكل تسهيلات مكشوفة وغير موثّقة بضمانات (Overdrafts). مع العلم أنّ القروض المكشوفة (Overdrafts) تُمنح عادةً للزبائن ذوي الأهلية الائتمانية العالية أو كبار الزبائن حيث يتركّز إجمالي التسليفات، ما يجعل حصّتها متناسبة مع توزّع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين. وفي نهاية العام ٢٠١٤، بلغت حصّة القروض مقابل تأمين عقاري ٣٤،٣٪، وحصّة القروض بكفالات شخصيّة ١٨،٣٪، وحصّة القروض مقابل ضمانات نقدية أو كفالات مصرفية ١٢،٦٪، في حين بلغت حصّة القروض مقابل ضمانات عينيّة أخرى ٤،٨٪، والقروض مقابل قيم مالية ٢،٣٪.

20-2 على صعيد توزّع التسليفات على القطاعات الاقتصادية، فإنه يتوافق بصورة عامّة مع مساهمة القطاعات في الناتج المحلّي الإجمالي، إذا ما استثنينا القطاع الزراعي الذي يحتاج إلى آليات تمويل متخصّصة كما هي الحال في معظم دول العالم، المتطوّرة منها والناشئة. مع الإشارة إلى أنّ التسليفات للقطاع الزراعي ارتفعت بنسبة فاقت ٢٠٪ في كلّ من العامَيْن ٢٠١٣ و٢٠١٤، وهي تتعدّى نسبة زيادة إجمالي التسليفات للقطاعات الاقتصادية كافة، والتي بلغت ٨،٥٪ في العام ٢٠١٣ و٨،٤٪ في العام ٢٠١٤.

توزع تسليفات القطاع المالي المستعملة على القطاعات الإقتصادية (كما في نهاية الفترة)

	كانون الأول ٢٠١٢		كانون الأول ٢٠١٣		كانون الأول ٢٠١٤	
	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (٪)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (٪)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (٪)
التجارة والخدمات	٢٥٤١٤	٣٤،٥٧	٢٧٥٠١	٣٤،٤٧	٢٩٣٧٣	٣٣،٩٨
البناء والمقاولات	١٢٢٦٧	١٦،٦٩	١٣٨٤٠	١٧،٣٥	١٤٤٧١	١٦،٧٤
الصناعة	٨٤٣٩	١١،٤٨	٩٠٠٧	١١،٢٩	٩٣٢٠	١٠،٧٨
القروض الشخصية	١٩٣٦٨	٢٦،٣٥	٢٢٢٠٧	٢٧،٨٤	٢٤٩١١	٢٨،٨١
منها: القروض السكنية	١٠٩٥٧	١٤،٩١	١٢٨٦٦	١٦،١٣	١٤٨٩٣	١٧،٢٣
الوساطة المالية	٥١٢٧	٦،٩٧	٤٣١٥	٥،٤١	٥١٧١	٥،٩٨
الزراعة	٦٨٣	٠،٩٣	٨٢٤	١،٠٣	٩٩٤	١،١٥
قطاعات أخرى	٢٢٠٩	٣،٠١	٢٠٨٣	٢،٦١	٢٢١٤	٢،٥٦
المجموع	**٧٣٥٠٧**	**١٠٠،٠**	**٧٩٧٧٧**	**١٠٠،٠**	**٨٦٤٥٤**	**١٠٠،٠**

المصدر: مصرف لبنان

وقد أظهرت الإحصاءات ارتفاعاً جيّداً لقيمة التسليفات المستعملة والممنوحة لجميع القطاعات الإقتصادية بين نهاية العام ٢٠١٢ ونهاية العام ٢٠١٤. ويستمرّ تركّز التسليفات في قطاع التجارة والخدمات على الرغم من التراجع المستمرّ لحصّة هذا القطاع التي وصلت إلى ٣٤،٠٪ من إجمالي التسليفات في نهاية العام ٢٠١٤. كما تراجعت حصّة البناء والمقاولات إلى ١٦،٧٪ من إجمالي التسليفات، وحصّة قطاع الصناعة إلى ١٠،٨٪ إنسجاماً مع التطورات الاقتصادية الحاصلة في البلاد مؤخّراً. في المقابل، واصلت حصّة الأفراد أو القروض الشخصية ارتفاعها إلى ٢٨،٨٪، مع ارتفاع حصّة القروض السكنية التي تدخل ضمنها إلى ١٧،٢٪. كما ارتفعت حصّة الوساطة المالية إلى ٦،٠٪ وحصّة الزراعة قليلاً إلى ١،٢٪، في حين استقرّت تقريباً حصّة القطاعات الأخرى على ٢،٥٪.

21-2 ويُظهر توزّع هذه التسليفات على المناطق والمستفيدين تركّزها الواضح في منطقة بيروت وضواحيها ولمصلحة ساكنيها، مع تسجيل تراجع بطيء وتدريجي مع الوقت في حصّة هذه المنطقة لتصل إلى ٧٦،٩٪ من إجمالي التسليفات و٥٤،٨٪ من مجموع المستفيدين في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٧٨،٠٪ و٥٥،٧٪ على التوالي في نهاية العام ٢٠١٣. ويُعتبر هذا التركّز منسجماً مع تركّز النشاط الإقتصادي وتركّز السكّان ومستوى المداخيل في العاصمة والضواحي.

22-2 ومن ناحية توزّع هذه التسليفات حسب الشرائح، تبيّن الإحصاءات أنّ التسليفات التي تزيد قيمتها عن مليار ليرة لبنانية يستفيد منها ١،٦٪ فقط (عددهم ٧٨٢٣ شخصاً ومؤسسة) من إجمالي عدد المستفيدين الذي يقارب ٤٩٩ ألفاً، وهذه النسبة المتدنّية تنسجم مع ما هو قائم في أيّ اقتصاد في العالم. ويستحوذ زهاء ٨٤٪ من المستفيدين على حوالي ١٠٪ من حجم التسليفات، في حين أن حصّة ١٦٪ منهم تقارب ٩٠٪.

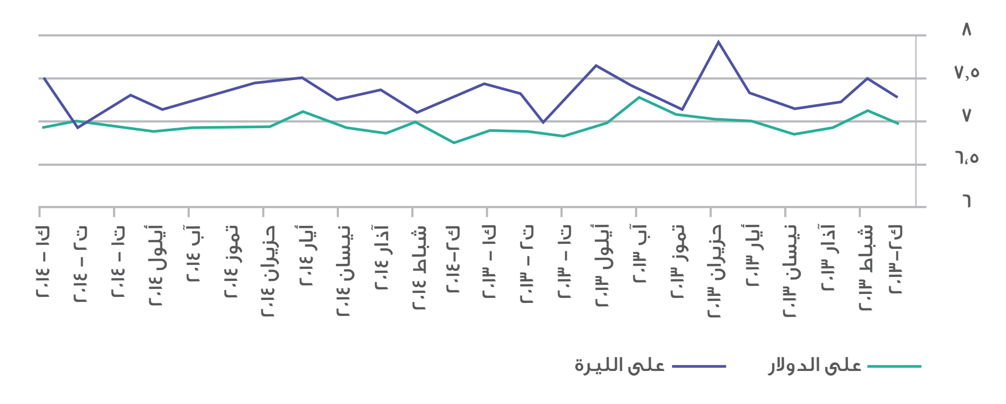
توزع تسليفات حسب القيمة والمستفيدين (نهاية العام ٢٠١٤ – ٪، مليار ليرة وعدد)

	حسب القيمة (٪)	حسب عدد المستفيدين (٪)
أقلّ من ٥ ملايين ليرة	٠،١١	٩،٣١
٥–٢٥ مليون ليرة	٤،٠٧	٥١،٩٩
٢٥–١٠٠ مليون ليرة	٦،١٦	٢٢،٨٥
١٠٠–٥٠٠ مليون ليرة	١٤،٩٨	١٣،٠١
٥٠٠–١٠٠٠ مليون ليرة	٥،٠٥	١،٢٨
١٠٠٠–٥٠٠٠ مليون ليرة	١٣،٤١	١،٠٩
٥٠٠٠–١٠٠٠٠ مليون ليرة	٩،٣٦	٠،٢٣
١٠٠٠٠ مليون ليرة وما فوق	٤٦،٨٥	٠،٢٤
المجموع (مليار ليرة–عدد)	**٨٦٤٥٤**	**٤٩٩٤٤٥**

المصدر: مصرف لبنان

23-2 في ما يخصّ معدّلات الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة، فقد بقي متوسّط الفائدة المدينة على الدولار في العام ٢٠١٤ مستقّراً على ٦،٩٥٪ بالمقارنة مع ٦،٩٦٪ في العام ٢٠١٣، في حين عرف متوسّط معدّل الفائدة المدينة على الليرة بعض التراجع في العام ٢٠١٤ إلى ٧،٢٧٪ مقارنة مع ٧،٣٥٪ في العام ٢٠١٣، مع تسجيل بعض التقلّبات الشهرية المحدودة صعوداً ونزولاً كما يتبيّن من الرسم البياني أدناه.

تطور معدلات الفائدة المدينة في سوق بيروت (٪)



المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع العام

24-2 تراجعت **تسليفات المصارف التجارية الممنوحة للقطاع العام** إلى ٥٦٣٠٨ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠١٤ مقابل ٥٦٧٨٦ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٣، لتسجّل بذلك تراجعاً بسيطاً نسبته ٠،٨٪ في العام ٢٠١٤ مقابل ارتفاعها بنسبة كبيرة بلغت ٢١،٠٪ في العام ٢٠١٣. ويأتي تراجعها البسيط في العام ٢٠١٤ في ظلّ عدم تمكّن الدولة من إصدار سندات اليوروبندز لعدم توافر الإجازة بالاستدانة، من جهة، وعدم إقبال المصارف على الاكتتاب بسندات الخزينة بالليرة ما دون السبع سنوات نظراً لمستويات الفائدة القائمة عليها، من جهة ثانية، فركّزت على تجديد الإستحقاقات والاكتفاء بفائض بسيط.

25-2 في التفصيل، ارتفعت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى ٣١٥٦٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٣٠١١٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٣. وكانت وزارة المالية قد أصدرت في كلّ من حزيران وتشرين الثاني ٢٠١٤ سندات خزينة طويلة الأجل من فئة ١٠ سنوات، بعد اصدارها في العام ٢٠١٣ سندات من فئات ٧ و٨ و١٠ و١٢ سنة. وقد تركّزت اكتتابات المصارف في السندات الطويلة الأجل نظراً لعوائدها المرتفعة نسبياً وتوافر مستوى جيّد من السيولة بالليرة لديها.

26-2 في ما يخصّ محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندز، وبعد ارتفاعها الواضح في العام ٢٠١٣، عادت وتراجعت من ١٧٦٠٨ ملايين دولار في نهاية العام المذكور إلى ١٦٣١١ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٤. ويعود تراجعها في العام ٢٠١٤ بشكل رئيسي إلى أنّ استحقاقات سندات اليوروبوندز العائدة للمصارف قد تجاوزت قيمة اكتتاباتها الجديدة بهذه السندات، كون إصدارات وزارة المالية لسندات اليوروبوندز جاءت معتدلة نسبياً في العام المذكور.

27-2 نتيجة لذلك، ارتفعت حصّة التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة إلى ٥٦،٣٪ من إجمالي التسليفات لهذا القطاع في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٥٣،٣٪ في نهاية العام ٢٠١٣، فيما تراجعت حصّة التسليفات بالعملات الأجنبية إلى ٤٣،٧٪ مقابل ٤٦،٧٪ في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي.

الموجودات الخارجية

28-2 تابعت ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة تراجعها في العام ٢٠١٤ لتصل إلى حوالي ١٢،٢ مليار دولار في نهاية العام المذكور مقابل ١٤،٠ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٣. وبذلك، تكون هذه الودائع قد انخفضت بنسبة كبيرة بلغت ١٢،٨٪ في العام ٢٠١٤ بعد انخفاضها بنسبة أدنى بلغت ٣،٠٪ في العام ٢٠١٣. وقد تراجعت نسبتها من ١٥،٥٪ من ودائع الزبائن لدى المصارف بالعملات الأجنبية في نهاية العام ٢٠١٣ إلى ١٢،٨٪ في نهاية العام ٢٠١٤. ويُعزى ذلك بشكل خاص إلى مردودها المنخفض جدّاً وتفضيل المصارف توظيفها لدى مصرف لبنان، علماً أنّ هذا الأخير يُعيد بدوره توظيفها لدى مصارف في الخارج، ما يعني أنّ هذه التوظيفات لا زالت تتمتّع بمستوى السيولة والمخاطر ذاته، في وقت تُساهم في تدعيم احتياطيات مصرف لبنان من العملات الأجنبية وفي ترسيخ الإستقرار النقدي.

29-2 وبالإضافة إلى كونها رافداً مهمّاً للسيولة بالعملات الأجنبية، تلعب هذه الودائع لدى المراسلين وظيفة هامّة في تمويل تبادلات لبنان مع الخارج كما في إدارة المخاطر. لذلك، وعلى الرغم من المردود المنخفض لهذه التوظيفات الخارجية والبالغ أقلّ من ١٪ في المتوسط، تسعى المصارف دائماً في إدارة مواردها إلى تأمين حدّ أدنى من السيولة بالعملات الأجنبية لدى المصارف المراسلة بما يساعد على احتواء أيّة تطوّرات سلبية طارئة.

30-2 وتراجعت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة، صافيةً من الالتزامات تجاه المصارف غير المقيمة، إلى حوالي ٦،٣ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٨،٩ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٣. وبتعبير آخر، غطّت الودائع لدى المصارف المراسلة أكثر من ضعفَيْ (٢،١ مرة) الالتزامات الخارجية تجاه المصارف غير المقيمة في نهاية العام ٢٠١٤، مقابل ٢،٨ مرّة في نهاية العام ٢٠١٣. مع الإشارة إلى أنّ المصارف غير المقيمة التي تملك حسابات دائنة في القطاع المصرفي هي بمعظمها مصارف تابعة للمصارف اللبنانية.

31-2 من جهة أخرى، تراجعت موجودات المصارف الخارجية الأخرى بنسبة ٤،٤٪ في العام ٢٠١٤ مقابل ارتفاعها بنسبة ١٠،١٪ في العام ٢٠١٣، بحيث بلغت ٦٤٩٤ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٦٧٨٩ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٣. وتدخل بشكل أساسي ضمن هذه الموجودات الإستثمارات المباشرة في رساميل المصارف الشقيقة أو التابعة، وأيضاً الإستثمارات في سندات الدين في

الخارج التي لا تقلّ درجة تصنيفها عن BBB على أن تكون خاضعة لرقابة بلدان مصنّفة تصنيفاً سيادياً بدرجة BBB وما فوق في حال كانت صادرة عن شركات. وتدرّ هذه التوظيفات مردوداً مرتفعاً قياساً على الودائع لدى المصارف غير المقيمة، كما تشكّل هذه الموجودات الخارجية تنويعاً مرغوباً فيه للتوظيفات الخارجية وتالياً توزيعاً للمخاطر.

الودائع لدى مصرف لبنان

32-2 تابعت **موجودات المصارف التجارية لدى مصرف لبنان** ارتفاعها في العام ٢٠١٤ وبوتيرة سريعة، ووصلت إلى ٩٥٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية العام المذكور مقابل ٨١٩٥٧ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٣. فتكون بذلك قد ارتفعت بمقدار ١٣٧٥٠ مليار ليرة (٩،١٢ مليارات دولار) وبنسبة ١٦،٨٪ في العام ٢٠١٤ بعد ارتفاعها بنسبة أقلّ بلغت ٣،٥٪ في العام ٢٠١٣. ونتج الإرتفاع الكبير لهذه التوظيفات في العام ٢٠١٤ عن الفائض في موارد المصارف التي لم تُوظّف في الإقتصاد –مع تباطؤ حركة التسليف للقطاع الخاص وتراجع التسليفات للقطاع العام للأسباب التي أشرنا إليها– وعن إعادة توزيع المحافظ لا سيّما الودائع لدى المصارف المراسلة، هذا بالإضافة إلى تكوين الإحتياطي الإلزامي بالليرة والودائع الإلزامية بالعملات الأجنبية. وقد ارتفعت ايداعات المصارف بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان على نحو ملحوظ في العام ٢٠١٤، ما ساهم في تدعيم الإستقرار النقدي.

ثالثاً – المصارف وإدارة المخاطر

1-3 يترافق العمل المصرفي مع تعرّض المصارف لأنواع عدّة من المخاطر تعمل على إدارتها على نحو فعّال. وتعتمد إدارة المخاطر في لبنان بشكل أساسي على الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات والسقوف في ما يخصّ أنواع المخاطر ودرجة التعرّض لها المرغوب فيها، والتي تحدّدها وتوافق عليها مجالس الإدارة. وهي موضوع متابعة يومية من قبل اللجان والمديريات المعنيّة التي تضمّ أصحاب كفاية وخبرة عالية في تحديد وإدارة وضبط المخاطر المصرفية على أنواعها. وتعتمد المصارف اللبنانية الممارسات والقواعد التنظيمية والرقابية التي تستند إليها الصناعة المصرفية العالمية في هذا المجال، ملتزمةً تحديداً بالنظم وبضوابط العمل المصرفي التي تضعها السلطات النقدية والرقابية في لبنان كما في جميع الدول التي تعمل فيها، ومنها ما يتعلّق بتطبيق معايير يفرضها الواقع اللبناني إضافةً إلى المعايير الدولية مع تكييف هذه القواعد والمعايير مع البنية المصرفية اللبنانية وخصوصيّتها وترك هامش من المرونة في التطبيق وتدرّجية التنفيذ وفق الحاجة.

لقد أنشأ مصرف لبنان في العام ٢٠١٤ "وحدة الإستقرار المالي" التي من مهامها الأساسية مراقبة الوضع المالي والمصرفي واستشراف المخاطر والأزمات المحتملة وتجنّب وقوعها. كما اتّخذ في العام ٢٠١٤ إجراءات احترازية إضافيّة هَدفت إلى إدارة أفضل للمخاطر المصرفية، وتناولت بوجه خاص الإقراض للجهات المقرّبة، والتسليفات العقارية، ووضع سقوف جديدة على قروض التجزئة، وتكوين مؤونات واحتياطي عام على قروض التجزئة عند بروز أو حتى عدم بروز مؤشّرات تعثّر في التسديد، وتكوين مؤونات إجمالية على محفظة القروض المنتجة للفوائد من غير قروض التجزئة (جميع هذه التدابير مفصّلة في القسم الثاني من هذا التقرير). كما تجدر الإشارة إلى أنّه مع ارتفاع الأخطار الإقليمية، قامت لجنة الرقابة على المصارف منذ بداية الإضطرابات في بعض دول المنطقة بتنفيذ عدد من اختبارات الضغط[1] Stress Testing على المصارف المعنيّة.

[1] – شملت اختبارات الضغط محافظ القروض والتسليفات، وتقلّب أسعار القطع وتدنّي قيمة الأصول المأخوذة كضمانة، وطُلب من المصارف اتّخاذ مؤونات إجمالية Collective Provisions نتيجة لهذه الاختبارات.

مخاطر تقلّبات معدلات الفوائد (Interest Rate Risk)

2-3 لم يطرأ أيّ تطوّر سلبي في ما يتعلّق بمخاطر تقلّب الفائدة في العام ٢٠١٤ نظراً لبقاء معدّلات الفائدة على الليرة اللبنانية والدولار الأميركي شبه مستقرّة. وتُعتبر مخاطر تقلّبات الفوائد تحت السيطرة في ما يخصّ تسليفات المصارف للقطاع الخاص، لأنها في قسم كبير منها جارية، وتتمّ بالتالي مراجعة معدّلات الفائدة المطبّقة عليها بشكل دوري يتناسب إلى حدّ كبير مع فترة مراجعة معدّلات الفائدة المطبّقة على الودائع. ويختلف الوضع بشأن التسليفات التي تمنحها المصارف للقطاع العام وتوظيفاتها لدى المصرف المركزي في شهادات الإيداع لأنّ آجالها أطول نسبياً والفائدة عليها ثابتة وغير متحرّكة. فعلى سبيل المثال، بلغ الأجل المثقّل على محفظة سندات الخزينة بالليرة حوالي ٣،٣ سنوات في نهاية العام ٢٠١٤، وحوالي ٥،٦ سنوات بالنسبة إلى سندات اليوروبوندز خارج التزامات مؤتمرَيْ باريس ٢ و٣. وما تجدر الإشارة إليه هنا أنّ الفائدة المدفوعة على الودائع بالليرة ترتبط بالمردود على سندات الخزينة بالليرة وليس العكس، كما أن المردود على سندات الخزينة وشهادات الإيداع الطويلة الأجل يأخذ في الاعتبار تلك المخاطر، أي تقلّب معدلات الفوائد، إضافةً إلى كونها أدوات مالية قابلة للتداول وتُعتبر سائلة نسبياً بعكس التسليفات للقطاع الخاص، وكلّها أمور تحدّ من هذه المخاطر. وفي حين أنّ المخاطر المتعلّقة بارتفاع معدّل الفائدة على الدولار الأميركي قد تكون مطروحة في المستقبل مع احتمال رفع بنك الإحتياطي الفدرالي معدّلات الفائدة، غير أنّ انعكاساتها على كلفة موارد المصارف ستظلّ محدودة، ذلك أن تعديلها سيتمّ تدريجياً على عدّة سنوات وكذلك زيادتها لئلاّ تؤثّر سلباً على معدلات النمو الضعيفة أساساً في الولايات المتحدة الأميركية.

مخاطر سعر الصرف (Exchange Rate Risk)

3-3 بقيت مخاطر سعر الصرف متدنّية ومقبولة في العام ٢٠١٤، إذ لم يطرأ أيّ جديد أو تغيير لناحية التزام الحكومة والمصرف المركزي بسياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي، وتوافر الإمكانات اللازمة لذلك. وقد ارتفعت احتياطيات مصرف لبنان من العملات الأجنبية إلى مستويات قياسية جديدة، إذ وصلت إلى ٣٢٤٠٣ ملايين دولار في نهاية العام ٢٠١٤، ما يغطّي ١٩ شهراً من الاستيراد وحوالي ٦٧٪ من الكتلة النقدية بالليرة. كما بقيت مخاطر سعر الصرف متدنّية لناحية بنية مراكز القطع في ميزانيات المصارف. فعلى سبيل التذكير، لا يُسمح للمصارف باتّخاذ مراكز قطع عملانية، مدينة أو دائنة، تتعدّى ١٪ من صافي الأموال الخاصّة الأساسيّة، في حين يُسمح للمصارف بالإحتفاظ بمراكز قطع بنيوية لحماية الرأسمال نسبتُها ٦٠٪ كحدّ أعلى من الأموال الخاصّة الأساسيّة الصافية.

مخاطر الإقراض (Credit Risk)

4-3 بقيت المخاطر المتعلّقة بالتسليفات داخل الإقتصاد اللبناني مضبوطة إلى حدّ كبير عموماً، على الرغم من تباطؤ النمو الإقتصادي في السنوات الأخيرة. وقد ازدادت على نحو طفيف نسبة الديون المشكوك بتحصيلها إلى إجمالي التسليفات إلى ٣،٦٪ في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٣،٤٪ في نهاية العام ٢٠١٣، في حين تراجعت المؤونات المكوّنة لتغطية الديون المشكوك بتحصيلها إلى ٧١،٠٪ مقابل ٧٥،٠٪ في نهاية العامَيْن المذكورَيْن على التوالي. والجدير ذكره أنّ نسبة الديون المشكوك بتحصيلها إلى إجمالي التسليفات بلغت ٤،٨٪ في المتوسّط لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا MENA في العام ٢٠١٤.

أمّا درجة تعرّض المصارف للمخاطر السيادية فقد ارتفعت في العام ٢٠١٤ بحيث وصلت حصّة تسليفات المصارف للقطاع العام وودائعها لدى مصرف لبنان إلى ٥٧،٤٪ من إجمالي التوظيفات في نهاية العام المذكور مقابل ٥٥،٨٪ في نهاية العام ٢٠١٣. والجدير ذكره أنّ جزءاً لا بأس به (حوالي ٤٩،٣٪) من التوظيف لدى القطاع العام ومصرف لبنان هو بالعملة الوطنية بحيث ينتفي عملياً خطر عدم تسديده. أما التوظيفات بالعملات الأجنبية، فهي في جزء كبير منها لدى مصرف لبنان، الذي يعيد بدوره توظيفها خارجياً في أدوات قليلة المخاطر ومرتفعة السيولة قد تكون مشابهة لموجودات المصارف في الخارج. مع العلم أنّه لم يطرأ تطوّر سلبي ملحوظ لناحية التصنيف السيادي للدولة اللبنانية في العام ٢٠١٤، إذ أبقت كلّ من وكالتَيْ "ستاندرد اند بورز" و"فيتش" تصنيف سندات الحكومة اللبنانية دون أيّ تغيير في العام المذكور، في حين خفّضت وكالة "موديز" في كانون الأول ٢٠١٤ تصنيف لبنان من B1 إلى B2 مع نظرة مستقبليّة سلبيّة. علماً أنّ الدولة اللبنانية لم تعرف يوماً تخلّفاً عن الدفع، كما أنّ سندات اليوروبندز هي في جزء كبير منها محمولة من جهات مقيمة مسؤولة، ما يخفّف من مخاطر عدم السداد.

5-3 وتتحكّم المصارف إلى حدّ كبير بمخاطر الإقراض، وتسعى دائماً إلى تحسين نوعية محفظة القروض وإلى التحوّط. فهي تملك قاعدة معلومات مهمّة ومتزايدة ومحدَّثة عن زبائنها وعن القطاعات التي تعمل فيها، ما يمكّنها من درس ملفات العملاء بمزيد من العمق قبل منح التسليفات، وتعزّز دور وحدات إدارة المخاطر، وتأخذ الضمانات الكافية على تسليفاتها، وتقوم بتصنيفها دورياً بحسب تعليمات السلطات النقدية والرقابية وبتكوين المؤونات اللازمة عليها حسب تصنيفها، بحيث تغطّى القروض الرديئة بالمؤونات على نحو كامل وتُدرج خارج الميزانية. كما تلتزم المصارف بالمعايير الاحترازية المتعلّقة بالتسليفات لمقترض واحد وتلك الممنوحة للجهات المقرّبة، من أفراد وشركات. بالإضافة إلى ذلك، تطلب إدارات المصارف من المؤسسات الكبيرة ومن كبار المقترضين توفير ميزانيات مدقّقة، من جهة، وضمانات مقبولة، من جهة ثانية، خصوصاً في ما يعود للتسليفات غير المغطّاة بأيّة ضمانات والتي تقارب حصّتها ٢٨٪ من إجمالي محفظة التسليف للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم.

مخاطر السيولة (Liquidity Risk)

6-3 يتمتّع القطاع المصرفي اللبناني بمعدّلات سيولة مرتفعة، سواء بالليرة أو بالعملات الأجنبية، ما يُبقي مخاطر السيولة إلى حدّ كبير تحت السيطرة. فالمصارف تعتمد منذ سنوات استراتيجية تأمين حدّ أدنى من السيولة، بالليرة وبشكل خاص بالعملات الأجنبية، حرصاً على تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي عموماً والمحافظة عليها في حال استجدّت أيّ تطوّرات سلبية يقتضي التعامل معها بسرعة. وقد أثبتت هذه الاستراتيجية فعاليّتها في تجاوز أزمات عدّة، ورسّخت الثقة بالقطاع وساهمت في المحافظة على الاستقرار النقدي. وبلغ معدّل السيولة الاجمالية بالليرة وبالعملات الأجنبية، أي الموفورات ومحفظة سندات الخزينة بالليرة وبالعملات الأجنبية لأقلّ من سنة والموجودات الخارجية من دون التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، أكثر من ٥٧٪ من الودائع الإجمالية والالتزامات الأخرى في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل حوالي ٥٦٪ في نهاية العام ٢٠١٣، وهي الأعلى في المنطقة. كما يبلغ معدّل السيولة الأوليّة بالعملات الأجنبية، أي الودائع لدى مصرف لبنان ولدى المصارف في الخارج، حوالي ٤٧٪ من الودائع والإلتزامات بهذه العملات، علماً أنّ هذا المستوى المرتفع يُعتبر ضرورياً لإدارة سليمة للودائع بالعملات الأجنبية في اقتصاد مدولر وفي غياب المُقرض في المقام الأخير.

مخاطر الملاءة (Solvency Risk)

7-3 يتمتّع القطاع المصرفي اللبناني بمستويات ملاءة مرتفعة بأفضل مقاييس الصناعة المصرفية العالمية ومنها بازل، إذ بلغ معدّل الملاءة لديه (Total Capital/Risk Weighted Assets) بحسب السلطات النقدية والرقابية حوالي ١٤،٠٪ في نهاية حزيران ٢٠١٤ بمعيار بازل ٢. ويواكب الجهاز المصرفي دوماً التنظيمات والتدابير الجديدة المطروحة على الصعيد العالمي، والتي أصبحت أكثر تشدّداً مع رفع مستوى الجودة والشفافية في قاعدة رأس المال وتعزيز درجة تغطية المخاطر وضبط عملية الإفراط في الاستدانة، أو نسبة الدين في الموارد المصرفية وغيرها من الأمور، مع الإشارة إلى أنّ لجنة بازل تترك للسلطات النقدية المحليّة هامشاً مهمّاً لتقدير ما يلائم السوق المحليّة.

8-3 وترى السلطات النقدية أنّ القطاع المصرفي اللبناني لن يواجه مصاعب ترتبط بتطبيق مقرّرات بازل ٣. وكان المصرف المركزي قد طلب من المصارف من خلال التعميم الوسيط رقم ٢٨٢ الوصول إلى معدّل ١٢٪ (الأموال الخاصة الإجمالية/مجموع الموجودات المرجّحة) في نهاية العام ٢٠١٥، علماً أنّ اتفاقية بازل الثالثة تعطي مهلة للوصول إلى معدّل ١٠،٥٪ حتى العام ٢٠١٩. كما ترى السلطات النقدية أنّه سيتمّ التوصّل إلى هذه النسب من خلال إعادة ضخّ جزء من الأرباح في الأموال الخاصّة ومن خلال إصدار الأسهم، ما يؤدّي إلى تقوية الأموال الخاصّة الأساسيّة، وهذا ما كان يحصل في السنوات الأخيرة الماضية.

مخاطر السمعة الناتجة عن عدم تطبيق اجراءات الإلتزام (Compliance)

9-3 اتّخذ المصرف المركزي في السنوات الأخيرة، وبدعم من المصارف، إجراءات هامّة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. نذكر منها إصداره للتعميم رقم ٢٠١٢/١٢٦ الذي يختصّ بعلاقة المصارف بالمراسلين، والتعميم رقم ٢٠١٣/١٢٨ الذي يتعلّق بإنشاء دائرة امتثال Compliance Department، ليُصدر في أيلول ٢٠١٤ التعميم الوسيط رقم ٣٧١ الذي يطلب فيه من المصارف، بين أمور عدّة، تعيين مسؤول عن مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في كلّ من فروع المصرف. كما أصدرت هيئة التحقيق الخاصّة، من جهتها، ٤ إعلامات جديدة للمصارف في العام ٢٠١٤.

10-3 كذلك، تتعامل المصارف على نحو واعٍ ومسؤول مع موضوع مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية المفروضة على الأفراد والمؤسسات في عدد من الدول حتى تلك الصادرة عن جهات دولية أخرى غير الأمم المتّحدة التي يلتزم بها لبنان طبعاً، وذلك بهدف حماية القطاع المصرفي. وتُركّز المصارف على إخضاع موظفيها بشكل دائم ومكثّف لدورات تدريبية من تنظيم المصرف المركزي، وجمعية المصارف، والمصارف ذاتها، إضافة إلى جهات أخرى، وهي دورات تغطّي القوانين والأنظمة وأيضاً المعايير والتطوّرات العالمية المتعلّقة بموضوع مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف الوصول إلى مستوى أعلى من الثقافة والتقنية والإحترافية في العمل المصرفي.

11-3 في الإطار ذاته، وبقرار من لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال في جمعية المصارف، عُقدت في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ لقاءات عدّة موسّعة لمسؤولي دوائر الإمتثال في المصارف العاملة في لبنان Compliance General Meeting، حيث تمّ التباحث والتنسيق في مواضيع مكافحة تبييض الأموال والقانون الأميركي للإمتثال الضريبي FATCA والعلاقة مع المصارف المراسلة،

إضافة إلى مواضيع أخرى.

كما واصلت جمعية مصارف لبنان والمصارف اللبنانية في العام ٢٠١٤ تحرّكاتها واتصالاتها الخارجية التي استهدفت بشكل خاص الولايات المتحدّة الأميركية وعدداً من الدول الأوروبية ذات الأهميّة الكبيرة بالنسبة إلى القطاع المصرفي، من خلال اجتماعات مع مسؤولين رسميّين ومصرفيّين رفيعي المستوى، وذلك بهدف تحصين سمعة القطاع المصرفي اللبناني وصورته في الخارج، والمحافظة لا بل تقوية العلاقة مع المصارف المراسلة، خدمةً لمصلحة الزبائن والقطاع المصرفي والإقتصاد اللبناني.

رابعاً – الأداء المصرفي

1-4 في العام ٢٠١٤، ارتفعت الأرباح الصافية للمصارف العاملة في لبنان (فروع لبنان) بنسبة ٢،٦٪ بعد زيادة بلغت ٤،٩٪ في العام ٢٠١٣، في ظلّ بيئة العمل والأوضاع غير المساعدة القائمة. وقد بلغت قيمة الأرباح الصافية المجمّعة للمصارف العاملة في لبنان (فروع لبنان) ٢٥٣٦ مليار ليرة (ما يعادل ١٦٨٢ مليون دولار) في العام ٢٠١٤ مقابل ٢٤٧١ مليار ليرة (ما يعادل ١٦٣٩ مليون دولار أميركي) في العام ٢٠١٣.

2-4 ومع ارتفاع أرباح المصارف في العام ٢٠١٤ بنسبة أدنى من نسبة ارتفاع إجمالي موجوداتها (٦،٦٪) ونسبة زيادة أموالها الخاصة الأساسيّة (١٢،٠٪)، **انخفض العائد على متوسط حقوق المساهمين** (ROAE) إلى ١١،٣٢٪ في العام ٢٠١٤ بالمقارنة مع ١٢،٢٣ في العام ٢٠١٣، كما انخفض **العائد على متوسط الموجودات** (ROAA) إلى ٠،٩٧٪ بالمقارنة مع ١،٠١٪ في التاريخَيْن المذكورَيْن. فقد أدّى انخفاض كلّ من العائد على الموجودات بين العامَيْن ٢٠١٣ و٢٠١٤ بالشكل المشار إليه ومضاعف حقوق المساهمين (Equity multiplier)، أي إجمالي الموجودات إلى إجمالي الرساميل، من ١٢،١١ إلى ١١،٧٣ إلى إحداث هذا الانخفاض في العائد على حقوق المساهمين.

3-4 أما الانخفاض في العائد على الموجودات، في إشارة إلى تراجع فعالية تحويل التوظيفات إلى صافي أرباح، فتأثّر بدوره بتراجع هامش الربح (Profit margin)، أي صافي الأرباح إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية، من ١٦،٧٣٪ إلى ١٥،٥٤٪ ما يدلّ على تراجع القدرة على التحكّم بالكلفة (Cost control) وربّما عدم ملاءمة سياسات تسعير الخدمات والمنتجات المصرفية. كما يمكن تفسير تدنّي العائد على الموجودات من منظار آخر يتمثّل بتراجع صافي هامش الفائدة (Net interest margin)، أي الفوائد المقبوضة ناقص الفوائد المدفوعة إلى إجمالي الموجودات، من ١،٧٥٪ إلى ١،٧١٪، ممّا يعكس تراجع فعالية إدارة تكاليف الفائدة.

أمّا التراجع في مُضاعِف حقوق المساهمين، فجاء نتيجة اعتماد المصارف بشكل أكبر على الرأسمال في توسّع الموجودات أو التوظيفات وبشكل أقلّ على الالتزامات من خارج المساهمين، أي على أدوات الدين من ودائع وغيرها. ويدلّ ذلك مجدّداً على العلاقة المعاكسة بين الملاءة والربحية.

4-4 ويماثل كلّ من العائد على الأموال الخاصة والمردود على متوسط التوظيفات لدى المصارف في لبنان المتوسط العالمي بينما يقلّ عمّا هو قائم في الدول العربية والناشئة. وعلى سبيل المقارنة، فقد بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين ١٢،٧٪ والعائد على متوسط الموجودات ١،٦٪ لدى المصارف العربية المئة والخمسين الأولى حسب آخر المعطيات المتوافرة.

5-4 وعادت نسبة الكلفة إلى المردود إلى الارتفاع بشكل ملحوظ من ٥٢،٥٪ في العام ٢٠١٣ إلى ٥٧،٩٪ في العام ٢٠١٤. فعلى الرغم من ارتفاع الناتج المصرفي الصافي بحوالي ١١،٠٪ والذي ساعد في تحقيقه انخفاض صافي المؤونات على الديون المشكوك بتحصيلها، فإن زيادة الكلفة المتضمّنة مجموع أعباء المستخدمين والأعباء الإدارية والعمومية وأعباء الاستثمار العامة الأخرى جاءت أعلى ببلوغها ٢٧،٢٪. ويجدر القول بأن المصارف عمدت إلى مراجعة صافي المؤونات على القروض المشكوك بتحصيلها وتخفيضها في العام ٢٠١٣ وتحرير جزء منها في العام ٢٠١٤ بعد أن كوّنت مؤونات إضافية في السابق بسبب الأوضاع الاقتصادية والمحلية والمخاطر التي طالت زبائنها في الدول المجاورة.

حسابات النتيجة في القطاع المصرفي
(مليار ليرة)

	٢٠١٣	٢٠١٤
١- الفوائد المقبوضة	١٢٧١١	١٣٧٣٣
٢- الفوائد المدفوعة	٨٤٢٢	٩٢٤٤
٣- هامش الفائدة (١)-(٢)	**٤٢٨٩**	**٤٤٨٩**
٤- صافي المؤونات	١٦٦	٨٩-
٥- صافي الفوائد المقبوضة (٣)-(٤) أو الناتج المصرفي الصافي	**٤١٢٣**	**٤٥٧٥**
٦- صافي العمولات والإيرادات الأخرى	٢٠٦١	٢٥٥٤
٧- الناتج المالي الصافي (٥)+(٦)	**٦١٨٤**	**٧١٢٩**
٨- الأعباء الإدارية والعمومية والتشغيلية الأخرى	٣٢٤٥	٤١٢٩
٩- النتيجة العادية قبل الضريبة (٧)-(٨)	٢٩٣٩	٣٠٠٠
١٠- إيرادات صافية استثنائية	٤-	٣٠
١١- الضريبة على الأرباح	٤٦٤	٤٩٤
١٢- الأرباح الصافية (٩) + (١٠) -(١١)	**٢٤٧١**	**٢٥٣٦**

المصدر: مصرف لبنان

6-4 ويفصّل الجدول أدناه تطور الإيرادات بين عامَيْ ٢٠١٣ و٢٠١٤. فقد ارتفع مجموعها من ١٤٧٦٨ مليار ليرة إلى ١٦٣١٧ ملياراً على التوالي، مسجّلاً بذلك زيادة قيمتها ١٥٤٩ مليار ليرة ونسبتُها ١٠،٥٪ (+٥،٤٪ في العام ٢٠١٣). ونتج ذلك من ارتفاع الفوائد المقبوضة بنسبة ٨٪ (٦،٦٪ في العام ٢٠١٣) وارتفاع الإيرادات الأخرى وصافي العمولات بنسبة كبيرة بلغت ٢٥،٦٪ (مقابل انخفاضها بنسبة

١،١٪ في العام ٢٠١٣). وترتبط الفوائد المقبوضة بكلّ من التسليفات للقطاع الخاص والاستثمارات بالأدوات المالية السيادية – من سندات خزينة وشهادات إيداع بالعملة الوطنية وبالدولار الأميركي– وغير السيادية، علماً أن الفوائد في سوق بيروت كانت مستقرّة على العموم، كما أن الفائدة العالمية بقيت عند مستوياتها المتدنّية جداً. ونجم الارتفاع في صافي العمولات من نشاط بنود خارج الميزانية وغيرها من الخدمات المصرفية المنتجة للعمولات. وعليه، انخفضت حصة الفوائد المقبوضة من ٨٦،١٪ من إجمالي الإيرادات في العام ٢٠١٣ إلى ٨٤،٢٪ في العام ٢٠١٤، مقابل ارتفاع حصة العمولات والإيرادات الأخرى من ١٣،٩٪ إلى ١٥،٨٪ في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي.

ولربّما المقارنة الأهم هي أن حصة صافي الفوائد المقبوضة من الناتج المالي الصافي انخفضت من ٦٦،٧٪ إلى ٦٤،٢٪ في هذين العامَيْن على التوالي لترتفع بالتالي حصة صافي العمولات والإيرادات الأخرى من ٣٣،٣٪ إلى ٣٥،٨٪ في العامَيْن المشار إليهما تباعاً، مع اهتمام المصارف المتزايد بتنويع الخدمات، ومنها تعزيز الصيرفة الخاصة، والعمليات بالتجزئة وخدمات أسواق رأس المال والخدمات الاستشارية وتمويل التجارة وعمليات أخرى خارج الميزانية، لتجني دخلاً مرادفاً من غير الفوائد على شكل رسوم وعمولات.

توزّع الإيرادات (مليار ليرة)

	٢٠١٣	٢٠١٤	التغيّر (٪) ٢٠١٣/٢٠١٤
فوائد مقبوضة	١٢٧١١	١٣٧٣٣	+٨،٠
صافي العمولات والإيرادات الأخرى (استثمارية وغير استثمارية)	٢٠٥٧	٢٥٨٤	+٢٥،٦
مجموع الإيرادات	**١٤٧٦٨**	**١٦٣١٧**	**+١٠،٥**

المصدر: مصرف لبنان

7-4 ويفصّل الجدول التالي تطور النفقات وتوزّعها بين عامَيْ ٢٠١٣ و٢٠١٤. فقد ارتفع مجموعها من ١٢٢٩٧ مليار ليرة إلى ١٣٧٨١ ملياراً، أي بما قيمته ١٤٨٤ مليار ليرة ونسبتُه ١٢،١٪ (+٥،٦٪ في العام ٢٠١٣).

توزّع النفقات (مليار ليرة)

	٢٠١٣	٢٠١٤	التغيّر (٪) ٢٠١٣/٢٠١٤
فوائد مدفوعة	٨٤٢٢	٩٢٤٤	+٩،٨
صافي المؤونات	١٦٦	–٨٦	–
الأعباء التشغيلية والإدارية	٣٢٤٥	٤١٢٩	+٢٧،٢
منها أعباء الموظّفين	١٧٥٠	١٩١٠	+٩،١
الضريبة على الأرباح	٤٦٤	٤٩٤	+٦،٥
مجموع النفقات	**١٢٢٩٧**	**١٣٧٨١**	**+١٢،١**

المصدر: مصرف لبنان

ولقد ازدادت الفوائد المدفوعة بنسبة ٩،٨٪ في العام ٢٠١٤ بالمقارنة مع زيادة بنسبة ٦،٩٪ في العام ٢٠١٣، متجاوزةً بذلك نسبة الزيادة في الفوائد المقبوضة. وارتبط ذلك بزيادة حجم الودائع بنسبة قاربت ٦٪ مترافقة مع ارتفاع بسيط في متوسط معدلات الفائدة الدائنة، بالإضافة إلى بقاء الفائدة المدفوعة على ودائع القطاع المالي غير المقيم عند مستويات منخفضة.

وفي العام ٢٠١٤، حرّرت المصارف جزءاً من صافي المؤونات على القروض والتسليفات (٨٦ مليار ليرة) بعد أن خفّضتها في العام ٢٠١٣، علماً أن تكوين المؤونات تهدف إلى التحوّط من المخاطر كما سبق وأشرنا.

وارتفعت الأعباء الإدارية والعمومية الأخرى بنسبة ٢٧،٢٪ في العام ٢٠١٤ (٦،٥٪ في العام ٢٠١٣)، وتأتّى ذلك في جزء منه من زيادة أعباء المستخدمين (+٩،١٪ في العام ٢٠١٤ مقابل ٤،٩٪ في العام ٢٠١٣)، والتي ارتبطت بارتفاع عدد الموظفين في القطاع (+٧١٤ شخصاً في العام ٢٠١٤) والزيادة السنوية والتقديمات التي تمنحها المصارف للعاملين لديها بموجب عقد العمل الجماعي. يُذكر أن زيادة الأعباء التشغيلية الأخرى التي تتحمّلها المصارف، والتي تصبّ في خانة عمليات التحديث والتطوير المطلوبة لمجاراة العمل المصرفي العالمي، قد ازدادت بنسبة ملحوظة بلغت ٤٨،٤٪ في العام ٢٠١٤ مقابل زيادة نسبتها ٨،٤٪ في العام ٢٠١٣. وارتفعت قيمة الضريبة على الأرباح بنسبة ٦،٥٪ في العام ٢٠١٤ (٣،٦٪ في العام ٢٠١٣) لتصل إلى ٤٩٤ مليار ليرة مقابل ٤٦٤ ملياراً في العام ٢٠١٣، بحيث شكّلت حوالي ١٦،٥٪ من الربح الصافي قبل الضريبة.



05

القسـم الخامس :

جـداول احصـائية

جدول رقم ١
مؤشرات إقتصادية رئيسية

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار ل.ل)	٥٧٩١٨	٦٠٤١٤	٦٦٤٨١	٧١١٨٥	٧٤٦٤٢
معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلّي الاجمالي (٪)	٨،٠	٠،٩	٢،٨	٣،٠	٢،٠
معدّل التضخّم GDP deflator (٪)	٠،٢	٣،٤	٧،١	٣،٩	٢،٨
متوسط المؤشر الاقتصادي العام (متوسط ١٩٩٣=١٠٠) *	٢٤٩،٥	٢٥٥،٧	٢٥٦،٦	٢٦٤،٧	٢٧٣،٢
التغيرات بالنسبة للسنة السابقة (٪)	–	٢،٥	٠،٤	٣،٢	٣،٢
عجز الميزان التجاري (تراكمي- مليون د.أ.)	١٣٧١١	١٥٨٩٣	١٦٧٩٧	١٧٢٩٢	١٧١٨١
تغيرات في الموجودات الخارجية الصافية (تراكمي- مليون د.أ.) منها:	٣٣٢٥	(١٩٩٦)	(١٥٣٧)	(١١٢٨)	(١٤٠٨)
مصرف لبنان	٣٢٠١	٢٢٧١	٥٨١	١٨٤٦	٣٨١٥
القطاع المالي	١٢٤	(٤٢٦٧)	(٢١١٨)	(٢٩٧٤)	(٥٢٢٣)

المصادر: مديرية الإحصاء المركزي - مصرف لبنان- المركز الآلي الجمركي.
* المؤشر الإقتصادي العام Coincident Indicator الصادر عن مصرف لبنان.
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ٢
الوضـــع النقـــدي (نهاية الفترة ، بمليارات الليرات)

البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
أوراق نقدية متداولة	٢٧١٣	٢٨٩١	٣٢١٣	٣٤٠٧	٣٦٤٧
ودائع تحت الطلب بالليرة	٣٠١٥	٣٢٤٧	٣٨٩٠	٤٢١٣	٤٦٥٤
(م١) = السيولة الجاهزة بالليرة	**٥٧٢٨**	**٦١٣٨**	**٧١٠٤**	**٧٦٢٠**	**٨٣٠١**
ودائع الادخار بالليرة	٥٣٦٧٤	٥٢٥٠٥	٥٧٩٧٣	٦١١٢٩	٦٥٠٩٩
(م٢) = (م١)+ ودائع الإدخار بالليرة	**٥٩٤٠٢**	**٥٨٦٤٣**	**٦٥٠٧٧**	**٦٨٧٤٩**	**٧٣٤٠٠**
ودائع بالعملات الاجنبية	٧٩٢٩٣	٨٧٦٤٠	٩١٤٠٢	٩٨٤٩٩	١٠٣٧٢٤
سندات دين بالعملات الأجنبية (Bonds)	٢١٥	٢٩٣	٣١٨	٣٢٣	٢٧٣
(م٣) = (م٢)+ ودائع بالعملات الأجنبية + سندات دين بالعملات الأجنبية	**١٣٨٩١٠**	**١٤٦٥٧٦**	**١٥٦٧٩٧**	**١٦٧٥٧١**	**١٧٧٣٩٧**
عناصر التغطية :					
ديون صافية على الخارج	٦٦٥٣٦	٦٥٤٦٤	٦٤٤٣٧	٥٦٥٥٦	٥٣٦٦١
ديون صافية على القطاع العام	٤٨٨٧٨	٥٠٩٠٩	٥٤٥٩٦	٥٩٥٦٨	٦٣٢٢٦
فروقات قطع	(١١١٧٠)	(١٣٢٨٥)	(١٤٧٠٨)	(٨٤٢٦)	(٨١٤٦)
ديون على القطاع الخاص	٤٧٨٢٩	٥٤١٦٤	٥٩٦٩٠	٦٥٩٤٩	٧١٢١٧
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	(١٣١٦٣)	(١٠٦٧٦)	(٧٢١٩)	(٦٠٧٦)	(٢٥٦١)
المجموع	**١٣٨٩١٠**	**١٤٦٥٧٦**	**١٥٦٧٩٧**	**١٦٧٥٧١**	**١٧٧٣٩٧**

المصدر: مصرف لبنان
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ٣
الماليّــة العامــة (بمليارات الليرات) المقبوضات والمدفوعات الإجمالية الفعلية

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
المقبوضات الإجماليّة *	١٢٦٨٤	١٤٠٧٠	١٤١٦٤	١٤٢٠١	١٦٤٠٠
إيرادات الموازنة	١٢٠١٨	١٣٣٥٣	١٣٤٧٣	١٣٣٨٥	١٤٧٤٢
منها: الضريبية	٩٩٧٦	٩٨٨٥	١٠١٨٧	١٠١١٦	١٠٣٨٨
النسبة من المقبوضات الإجمالية (٪)	٧٨،٧	٧٠،٣	٧١،٩	٧١،٢	٦٣،٣
مقبوضات الخزينة	٦٦٦	٧١٨	٦٩١	٨١٦	١٦٥٨
المدفوعات الإجماليّة	**١٧٠٤٧**	**١٧٦٠٠**	**٢٠٠٨١**	**٢٠٥٦٣**	**٢١٠٣٢**
نفقات الموازنة	١٥١٨٧	١٦٠٢٢	١٥٣٠٦	١٦٠٥٨	١٨٤٩٠
منها: رواتب وأجور وتقديمات وتعويضات	٥٠٦٦	٥٥٣٣	٦٧٢٣	٦٤٧٣	٦٧٢٧
النسبة من المدفوعات الإجمالية (٪)	٢٩،٧	٣١،٤	٣٣،٥	٣١،٥	٣٢،٠
خدمة الدين العام	٦٢١٨	٦٠٣٤	٥٧٥٢	٦٠٠٠	٦٦٠٢
النسبة من المدفوعات الإجمالية (٪)	٣٦،٥	٣٤،٣	٢٨،٦	٢٩،٢	٣١،٤
نفقات أخرى	٣٩٠٣	٤٤٥٥	٢٨٣١	٣٥٨٥	٥١٦١
النسبة من المدفوعات الإجمالية (٪)	٢٢،٩	٢٥،٣	١٤،١	١٧،٤	٢٤،٥
مدفوعات الخزينة*	١٨٦٠	١٥٧٨	٤٧٧٦	٤٥٠٥	٢٥٤٢
العجز العام	**٤٣٦٣**	**٣٥٣٠**	**٥٩١٧**	**٦٣٦٢**	**٤٦٣٢**
الرصيد الأوّلي:					
الفائض (+)؛ العجز (-)	**١٨٥٥+**	**٢٥٠٥+**	**١٦٦-**	**٣٦١-**	**١٩٧٠+**
نسب مئوية					
العجزالعام/المدفوعاتالإجمالية	٢٥،٥٩	٢٠،٠٦	٢٩،٤٧	٣٠،٩٤	٢٢،٠٢
العجز العام/الناتج المحلّي الإجمالي	٧،٥٣	٥،٨٤	٨،٩٠	٨،٩٤	٦،٢١
المقبوضات الإجمالية/الناتج المحلّي الإجمالي	٢١،٩٠	٢٣،٢٩	٢١،٣١	١٩،٩٥	٢١،٩٧
المدفوعات الإجمالية/الناتج المحلي الإجمالي	٢٩،٤٣	٢٩،١٣	٣٠،٢١	٢٨،٨٩	٢٨،١٨
خدمة الدين/الناتج المحلّي الإجمالي	١٠،٧٤	٩،٩٩	٨،٦٥	٨،٤٣	٨،٨٤
المدفوعات ناقص خدمة الدين/الناتج المحلي الإجمالي	١٨،٧٠	١٩،١٤	٢١،٥٥	٢٠،٤٦	١٩،٣٣
خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية	٤٩،٠٢	٤٢،٨٩	٤٠،٦١	٤٢،٢٥	٤٠،٢٦

المصدر: وزارة الماليّة.

* تشمل تحويلات وزارة الإتصالات الإستثنائية خلال عام ٢٠١٤ ومنها ٩٠٩ مليارات ل.ل. متأخرات فترة ٢٠١٠-٢٠١٣، و٧٣٩ مليار ل.ل للبلديات.

جدول رقم ٤
تطور الدين العام (نهاية الفترة)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
١- الدين العام الاجمالي	**٧٩٢٩٨**	**٨٠٨٨٧**	**٨٦٩٥٩**	**٩٥٧١٠**	**١٠٠٣٦٣**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	–	٢٫٠	٧٫٥	١٠٫١	٤٫٩
٢- الدين بالليرة اللبنانية	**٤٨٢٥٥**	**٤٩٣٤٠**	**٥٠١٩٨**	**٥٦٣١٢**	**٦١٧٥٢**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	–	٢٫٢	١٫٧	١٢٫٢	٩٫٧
أ- مصرف لبنان	١٣١٣٠	١٦٣٧٤	١٥٠٤٩	١٧١٧١	١٩٨٥٥
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(٪)	–	٢٤٫٧	٨٫١-	١٤٫١	١٥٫٦
ب- المصارف	٢٧٢١٤	٢٥١٧٧	٢٧٢٦٧	٢٩٩٠٥	٣١٤٦٨
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	–	(٧٫٥)	٨٫٣	٩٫٧	٥٫٢
ج- القطاع غير المصرفي	٧٩١١	٧٧٨٩	٧٨٨٢	٩٢٣٦	١٠٤٢٩
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	–	(١٫٥)	١٫٢	١٧٫٢	١٢٫٩
٣- الدين بالعملات الأجنبية	**٣١٠٤٣**	**٣١٥٤٧**	**٣٦٧٦١**	**٣٩٣٩٨**	**٣٨٦١١**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	–	١٫٦	١٦٫٥	٧٫٢	(٢٫٠)
٤- ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي	**١١٤١٩**	**١٠٩٨٤**	**١٢٩١٦**	**١٥٤٩٥**	**١٣٩٦٥**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	–	(٣٫٨)	١٧٫٦	٢٠٫٠	(٩٫٩)

المصدر: مصرف لبنان
( ) تعني أرقاماً سلبية.

الحصة من المجموع (٪)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
١- الدين العام الاجمالي	**١٠٠٫٠**	**١٠٠٫٠**	**١٠٠٫٠**	**١٠٠٫٠**	**١٠٠٫٠**
٢- الدين بالليرة اللبنانية	**٦٠٫٩**	**٦١٫٠**	**٥٧٫٧**	**٥٨٫٨**	**٦١٫٥**
أ- مصرف لبنان	١٦٫٦	٢٠٫٢	١٧٫٣	١٧٫٩	١٩٫٨
ب- المصارف	٣٤٫٣	٣١٫١	٣١٫٤	٣١٫٢	٣١٫٤
ج- القطاع غير المصرفي	١٠٫٠	٩٫٦	٩٫١	٩٫٦	١٠٫٤
٣- الدين بالعملات الأجنبية	**٣٩٫١**	**٣٩٫٠**	**٤٢٫٣**	**٤١٫٢**	**٣٨٫٥**

جدول رقم ٥
التطور السنوي لمحفظة سندات الخزينة اللبنانية بالليرة (نهاية الفترة)

الفئة بالأشهر	القيمة (مليار ليرة) ٣	٦	١٢	٢٤	٣٦	٦٠	٨٤	٩٦	١٢٠	١٤٤	اجمالي المحفظة (مليار ليرة)	متوسط الفائدة المثقّل* (٪)	متوسط الأجل المثقّل* أيام
٢٠١٠	٧٦	٢١٤١	٢٠٣٠	٣٣٩٨	٣٠٧٨٢	٧٣١٠	١٥٠٠				٤٧٢٣٧	٧٫٦٠	٦٢٣
٢٠١١	١٢٧	١٥٨١	٩١١	٣٩٧٢	٢٢١٢٩	١١٧٧٩	٧٨٨٥				٤٨٣٨٤	٦٫٨٣	٩٥٥
٢٠١٢	٣١٦	١٣٢٤	٩٨٧	٤٢٠٨	١٨٢٩٢	١٢١٦٢	٨٩٧٨	١٩١٦	١١٥١		٤٩٣٣٤	٦٫٥٤	١١٠٥
٢٠١٣	١٦٦	٩٤٦	١٠٣٥	٢١٣١	٢٠٩٤٢	١١٧٤٧	١٠٢١٩	١٩٨٢	٢٨٤٤	٣٣٧٣	٥٥٣٨٥	٦٫٨٦	١٢٧٤
٢٠١٤	١٠١	٥٧٠	١٢١٧	٢١٥٤	٢٤٠٠٥	١٢٢٣٣	١٠٢١٩	١٩٨٢	٤٧٩٠	٣٣٧٣	٦٠٦٤٤	٦٫٨٩	١١٩٣

مصدر المعلومات الاولية : مصرف لبنان
* جرى التثقيل على أساس حصة كل فئة من مجموع المحفظة.

جدول رقم ٦
تطوّر أسعار صرف بعض العملات الاجنبية والعربية إزاء الليرة اللبنانية

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
السعر في نهاية الفترة					
الدولار الاميركي	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥
الليرة الاسترلينية	٢٣٢٦,٨٣	٢٣٢٤,٨٧	٢٤٢٤,٩٦	٢٤٨٢,٥٥	٢٣٤١,٧٥
الفرنك السويسري	١٦٠٤,٤١	١٦٠٢,٨٧	١٦٤٥,٣٨	١٦٩٠,٩٧	١٥٢٤,٢٧
اليورو	١٩٩٧,٤٤	١٩٤٨,٥٩	١٩٨٧,٧٩	٢٠٧٤,٧٧	١٨٣٣,٨٧
الين الياباني	١٨,٤٦	١٩,٤٥	١٧,٥٤	١٤,٣٣	١٢,٦٢
الليرة السورية	٣٢,٠٦	٢٧,٠٥	١٩,٦٩	١٠,٦٤	٨,٣٨
الريال السعودي	٤٠١,٩٩	٤٠١,٩٨	٤٠١,٩٤	٤٠١,٩٤	٤٠١,٦٨
الدينار الكويتي	٥٣٥١,٤٤	٥٤٠٩,٠٤	٥٣٥٣,٣٤	٥٣٤١,٩٦	٥١٤٨,٥٧
السعر الوسطي للفترة					
الدولار الاميركي	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥
الليرة الاسترلينية	٢٣٢٩,٣٧	٢٤١٧,١٣	٢٣٨٩,١٦	٢٤٦٨,٧٤	٢٣٥٨,٤
الفرنك السويسري	١٤٤٨,٧٤	١٧٠٧,١٧	١٦٠٧,٠٥	١٦٨٦,٢٩	١٥٤٦,٣٧
اليورو	١٩٩٨,٦٧	٢٠٩٩,٣٤	١٩٣٧,٣٢	٢٠٦٥,٠٠	١٨٥٩,٦١
الين الياباني	١٧,٢١	١٨,٩٣	١٨,٩١	١٤,٥٨	١٢,٦٤
الليرة السورية	٣٢,٤٣	٣١,٣٧	٢٣,٤٦	١٠,٦٩	٨,٥٦
الريال السعودي	٤٠١,٩٧	٤٠١,٩٧	٤٠١,٩٧	٤٠١,٩٥	٤٠١,٦٥
الدينار الكويتي	٥٢٥٣,٢٣	٥٤٥٤,٩٥	٥٣٨١,٢١	٥٣٣٥,٠٦	٥١٦١,١٧

المصدر: مصرف لبنان.

جدول رقم ٧
متوسط معدلات الفوائد في المصارف التجارية

	معدلات الفائدة على الليرة		معدلات الفائدة على الدولار		متوسط الفائدة المثقلة على القروض بين المصارف بالليرة	معدل الليبور ٣ أشهر على الدولار الاميركي
	المدينة	الدائنة	المدينة	الدائنة		
كانون الأول – ٢٠١٠	٧٫٩١	٥٫٦٨	٦٫٧٤	٢٫٨٠	٢٫٧٥	٠٫٣٠
كانون الأول – ٢٠١١	٧٫٣٨	٥٫٦٣	٧٫٠٢	٢٫٨٣	٢٫٧٥	٠٫٥٦
كانون الأول – ٢٠١٢	٧٫٠٧	٥٫٤١	٦٫٨٧	٢٫٨٦	٢٫٧٦	٠٫٣١
كانون الثاني – ٢٠١٣	٧٫٣٢	٥٫٤٣	٦٫٩٨	٢٫٨٨	٢٫٧٥	٠٫٣٠
شباط – ٢٠١٣	٧٫٤٧	٥٫٤٦	٧٫٠٥	٢٫٩٤	٢٫٧٥	٠٫٢٩
آذار – ٢٠١٣	٧٫٢٨	٥٫٤٤	٦٫٩٥	٢٫٩٧	٢٫٧٩	٠٫٢٨
نيسان – ٢٠١٣	٧٫٢٧	٥٫٤٣	٦٫٩٠	٢٫٩٧	٢٫٧٨	٠٫٢٨
أيار – ٢٠١٣	٧٫٣٥	٥٫٤٩	٦٫٩٧	٢٫٩٠	٢٫٧٧	٠٫٢٧
حزيران – ٢٠١٣	٧٫٨٧	٥٫٣٩	٦٫٩٧	٢٫٨٦	٣٫٨٥	٠٫٢٧
تموز – ٢٠١٣	٧٫١٣	٥٫٤٣	٧٫٠٢	٢٫٨٩	٢٫٧٥	٠٫٢٧
آب – ٢٠١٣	٧٫٢٤	٥٫٤٧	٧٫١٦	٢٫٩١	٢٫٧٥	٠٫٢٦
أيلول – ٢٠١٣	٧٫٣٦	٥٫٣٧	٦٫٩٥	٢٫٩١	٢٫٧٦	٠٫٢٥
تشرين الأول – ٢٠١٣	٧٫٥٩	٥٫٤٤	٦٫٨٥	٢٫٩٤	٢٫٧٧	٠٫٢٤
تشرين الثاني – ٢٠١٣	٧٫٠١	٥٫٤٧	٦٫٨٨	٢٫٩٧	٢٫٧٥	٠٫٢٤
كانون الأول – ٢٠١٣	٧٫٢٩	٥٫٤٤	٦٫٨٨	٢٫٩٥	٢٫٧٥	٠٫٢٤
كانون الثاني – ٢٠١٤	٧٫٣٩	٥٫٤٨	٦٫٨٢	٢٫٩٥	٢٫٧٥	٠٫٢٤
شباط – ٢٠١٤	٧٫١٤	٥٫٥١	٦٫٩٦	٢٫٩٦	٢٫٧٧	٠٫٢٤
آذار – ٢٠١٤	٧٫٢٦	٥٫٤٨	٦٫٨٧	٢٫٩٦	٢٫٩٢	٠٫٢٣
نيسان – ٢٠١٤	٧٫١٨	٥٫٤٧	٦٫٩٢	٣٫٠٠	٢٫٨٦	٠٫٢٣
أيار – ٢٠١٤	٧٫٤٨	٥٫٥	٧٫٠٤	٣٫٠١	٢٫٨٦	٠٫٢٣
حزيران – ٢٠١٤	٧٫٤٥	٥٫٤٩	٦٫٩٧	٢٫٩٨	٣٫٧٢	٠٫٢٣
تموز – ٢٠١٤	٧٫٣٦	٥٫٥٤	٦٫٩٦	٣٫٠٢	٤٫١٨	٠٫٢٣
آب – ٢٠١٤	٧٫٢١	٥٫٥١	٦٫٩٦	٣٫١٣	٢٫٧٩	٠٫٢٣
أيلول – ٢٠١٤	٧٫٠٨	٥٫٥١	٦٫٩٤	٣٫٠٤	٢٫٧٥	٠٫٢٣
تشرين الأول – ٢٠١٤	٧٫٢٩	٥٫٥٨	٦٫٩٥	٣٫١٢	٢٫٧٩	٠٫٢٣
تشرين الثاني – ٢٠١٤	٦٫٩٦	٥٫٥٥	٧٫٠١	٣٫١	٣٫٠٠	٠٫٢٣
كانون الأول – ٢٠١٤	٧٫٤٩	٥٫٥٦	٦٫٩٧	٣٫٠٧	٢٫٧٥	٠٫٢٤

المصدر: مصرف لبنان، شركة لبنان المالية

جدول رقم ٨
الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية (نهاية الفترة – مليار ل.ل.)

البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الموجودات					
الموفورات	**٦١١٥٤**	**٧١٥٣٥**	**٧٩٦٠٤**	**٨٢٥٣٣**	**٩٦٣١٤**
أوراق نقدية	٣٧٥	٣٩٢	٤٢٥	٥٧٦	٦٠٧
ودائع لدى مصرف لبنان	٦٠٧٧٨	٧١١٤٣	٧٩١٧٩	٨١٩٥٧	٩٥٧٠٧
ديون على القطاع الخاص المقيم	**٤٥٧٠٢**	**٥١٥٩٤**	**٥٧٠٥٢**	**٦٢٥٦٥**	**٦٨٣٩١**
بالليرات اللبنانية	١٠٣٨٢	١٢٨٢٠	١٤٦٥٣	١٦٧٥٧	١٨٧٤٩
بالعملات الأجنبية	٣٥٣٢٠	٣٨٧٧٤	٤٢٣٩٩	٤٥٨٠٨	٤٩٦٤٢
ديون على القطاع العام	**٤٤١٩٢**	**٤٤٠٥٥**	**٤٦٩٣٠**	**٥٦٧٨٦**	**٥٦٣٠٨**
منها: سندات بالليرة	٢٦٤٨٩	٢٤٨٤٩	٢٧١٠٧	٣٠١١٤	٣١٥٦٤
سندات بالعملات	١٧٦٢٦	١٩١٠٠	١٩٧٢٠	٢٦٥٤٤	٢٤٥٨٨
ديون مختلفة	٧٧	١٠٦	١٠٤	١٢٨	١٥٦
موجودات خارجية	**٣٨٧٨٤**	**٣٨٤٣٦**	**٣٩٤٤٧**	**٤٠١٣٧**	**٣٦٤٧٠**
ديون على القطاع الخاص غير المقيم	٦٩٥٤	٧٧٦٤	٨٤٥٢	٨٨٦٢	٨٣٣٩
ديون على مصارف غير مقيمة	٢٣٨٨٥	٢٢٠٥٤	٢١٧٠٢	٢١٠٤١	١٨٣٤٢
موجودات خارجية أخرى	٧٩٤٥	٨٦١٨	٩٢٩٣	١٠٢٣٥	٩٧٨٩
القيم الثابتة	**٤١٨٨**	**٥١٣١**	**٥٥٦٦**	**٥٩٢١**	**٦٥٧٤**
موجودات غير مصنفة	**٣٣٥**	**١١٦٦**	**٣٦٣**	**٥٢٦**	**٨٠٦**
المجموع	١٩٤٣٥٥	٢١١٩١٨	٢٢٨٩٦٣	٢٤٨٤٦٨	٢٦٤٨٦٣

الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية (نهاية الفترة - مليار ل.ل.) (تابع)

البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
المطلوبات					
ودائع القطاع الخاص المقيم	**١٣٣٧٤٤**	**١٤٢٣٨٥**	**١٥٢١٢٤**	**١٦٢٣٩٦**	**١٧٢٠٤١**
ودائع تحت الطلب بالليرة	٢٩٥١	٣٢٠١	٣٨٠٨	٤١٤٤	٤٥٦٤
ودائع أخرى بالليرة	٥٢٠٨٦	٥٢١٨٨	٥٧٤٩١	٦٠٣٢٨	٦٤٢٧٨
ودائع بالعملات الأجنبية	٧٨٧٠٧	٨٦٩٩٧	٩٠٨٢٥	٩٧٩٢٤	١٠٣١٩٩
ودائع القطاع العام	**٢١٠٧**	**٢٩٩٩**	**٤٠٠٨**	**٤٤٦٣**	**٤٨٤٢**
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	**٢٧٨٦٦**	**٣٢٠٥٤**	**٣٦٣١١**	**٤٢٩٣٤**	**٤٥٦٨٠**
بالليرات اللبنانية	٤٣٧٤	٤٠٥٧	٤٩٩٧	٥٠٦٣	٥٨١٥
بالعملات الأجنبية	٢٣٤٩٢	٢٧٩٩٧	٣١٣١٤	٣٧٨٧١	٣٩٨٦٦
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	**٦٧٨٥**	**٨٧٦٤**	**٨٨٩٧**	**٧٥٥٥**	**٨٧٩٥**
سندات دين	**٤١٢**	**٦٦١**	**٣٩٦**	**٣٩٨**	**٣٥٢**
الأموال الخاصة	**١٣٩٠١**	**١٦٦٦٢**	**١٩٠٥٨**	**٢١٤١٠**	**٢٣٧١٩**
أموال خاصة أساسية	١٣٠٦٦	١٥٣٢٧	١٧٨٩٥	١٩٦١٩	٢١٩٥٤
أموال خاصة مساندة	٨٣٥	٨٣٤	١١٦٣	١٧٩١	١٧٦٥
مطلوبات غير مصنفة	**٩٥٤٠**	**٨٨٩٣**	**٨١٦٩**	**٩٣١٢**	**٩٤٣٤**
المجموع	**١٩٤٣٥٥**	**٢١١٩١٨**	**٢٢٨٩٦٣**	**٢٤٨٤٦٨**	**٢٦٤٨٦٣**

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ٩
تطور الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية وأبرز بنودها (نهاية الفترة، مليار ليرة)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
اجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم	١٦١٦١٠	١٧٤٤٣٩	١٨٨٤٣٥	٢٠٥٣٣٠	٢١٧٧٢١
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		٧.٩	٨.٠	٩.٠	٦.٠
اجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٥٢٦٥٦	٥٩٣٥٨	٦٥٥٠٤	٧١٤٢٧	٧٦٧٣٠
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		١٢.٧	١٠.٤	٩.٠	٧.٤
ديون على القطاع العام	٤٤١٩٢	٤٤٠٥٥	٤٦٩٣٠	٥٦٧٨٦	٥٦٣٠٨
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		(٠.٣)	٦.٥	٢١.٠	(٠.٨)
ديون على مصارف غير مقيمة	٢٣٨٨٥	٢٢٠٥٤	٢١٧٠٢	٢١٠٤١	١٨٣٤٢
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		(٧.٧)	(١.٦)	(٣.٠)	(١٢.٨)
ودائع المصارف لدى مصرف لبنان	٦٠٧٧٨	٧١١٤٣	٧٩١٧٩	٨١٩٥٧	٩٥٧٠٧
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		١٧.١	١١.٣	٣.٥	١٦.٨
الاموال الخاصة	١٣٩٠١	١٦١٦٢	١٩٠٥٨	٢١٤١٠	٢٣٧١٩
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		١٦.٣	١٧.٩	١٢.٣	١٠.٨
اجمالي الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية	١٩٤٣٥٥	٢١١٩١٨	٢٢٨٩٦٣	٢٤٨٤٦٨	٢٦٤٨٦٣
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		٩.٠	٨.٠	٨.٥	٦.٦

المصدر: مصرف لبنان
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ١٠
توزّع أعباء وإيرادات المصارف العاملة في لبنان

	القيمة بمليارات الليرات اللبنانية				النسبة من المجموع (٪)			
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
النفقات								
فوائد مدفوعة	٧٢٠١	٧٨٨١	٨٤٢٢	٩٢٤٤	٦٩٫٩	٦٧٫٦	٦٨٫٥	٦٧٫١
صافي المؤونات	٣٧	٢٧٤	١٦٦	(٨٦)	٠٫٤	٢٫٤	١٫٣	(٠٫٦)
أعباء المستخدمين	١٤٧١	١٦٦٨	١٧٥٠	١٩١٠	١٤٫٣	١٤٫٣	١٤٫٢	١٣٫٩
أعباء الاستثمار العامة	١١١٧	١٣٧٩	١٤٩٥	٢٢١٩	١٠٫٨	١١٫٨	١٢٫٢	١٦٫١
ضريبة على الأرباح	٤٨٠	٤٤٨	٤٦٤	٤٩٤	٤٫٧	٣٫٨	٣٫٨	٣٫٦
المجموع	**١٠٣٠٦**	**١١٦٥٠**	**١٢٢٩٧**	**١٣٧٨١**	**١٠٠٫٠**	**١٠٠٫٠**	**١٠٠٫٠**	**١٠٠٫٠**
الايرادات								
فوائد مقبوضة	١٠٩٤٩	١١٩٢٦	١٢٧١١	١٣٧٣٣	٨٦٫٥	٨٥٫١	٨٦٫١	٨٤٫٢
عمولات صافية مقبوضة وايرادات الاستثمار المصرفي الأخرى	١٧١٦	٢٠٧٦	٢٠٦١	٢٥٥٤	١٣٫٦	١٤٫٨	١٤٫٠	١٥٫٧
ايرادات أخرى	(٢)	٤	(٤)	٣٠	–	–	–	٠٫٢
المجموع	**١٢٦٦٣**	**١٤٠٠٦**	**١٤٧٦٨**	**١٦٣١٧**	**١٠٠٫٠**	**١٠٠٫٠**	**١٠٠٫٠**	**١٠٠٫٠**
الأرباح الصافية	**٢٣٥٧**	**٢٣٥٦**	**٢٤٧١**	**٢٥٣٦**				

المصدر: مصرف لبنان

( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ١١
حسابات الأرباح والخسائر المجمّعة للمصارف العاملة في لبنان

	القيمة بمليارات الليرات اللبنانية				التغيّر السنوي (٪)		
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
١- فوائد مقبوضة	١٠٩٤٩	١١٩٢٦	١٢٧١١	١٣٧٣٣	٨،٩	٦،٦	٨،٠
٢- فوائد مدفوعة	٧٢٠١	٧٨٨١	٨٤٢٢	٩٢٤٤	٩،٤	٦،٩	٩،٨
٣- هامش الفائدة (١-٢)	**٣٧٤٨**	**٤٠٤٥**	**٤٢٨٩**	**٤٤٨٩**	**٧،٩**	**٦،٠**	**٤،٧**
٤- صافي المؤونات على القروض المشكوك بتحصيلها	٣٧	٢٧٤	١٦٦	-٨٦	-	-	-
٥- الناتج المصرفي الصافي (٣-٤)	**٣٧١١**	**٣٧٧١**	**٤١٢٣**	**٤٥٧٥**	**١،٦**	**٩،٣**	**١١،٠**
٦- صافي العمولات والإيرادات الأخرى (استثمارية وغير استثمارية)	١٧١٦	٢٠٧٦	٢٠٦١	٢٥٥٤	٢١،٠	(٠،٧)	٢٣،٩
٧- الناتج المالي الصافي (٥+٦)	**٥٤٢٧**	**٥٨٤٧**	**٦١٨٤**	**٧١٢٩**	**٧،٧**	**٥،٨**	**١٥،٣**
٨- أعباء المستخدمين	١٤٧١	١٦٦٨	١٧٥٠	١٩١٠	١٣،٤	٤،٩	٩،١
٩- أعباء الاستثمار العامة الأخرى	١١١٧	١٣٧٩	١٤٩٥	٢٢١٩	٢٣،٥	٨،٤	٤٨،٤
١٠- الربح الصافي قبل الضريبة (٧-٨-٩)	**٢٨٣٩**	**٢٨٠٠**	**٢٩٣٩**	**٣٠٠٠**	**(١،٤)**	**٥،٠**	**٢،١**
١١- إيرادات صافية استثنائية	(٢)	٤	(٤)	٣٠	-	-	-
١٢- ضريبة على الأرباح	٤٨٠	٤٤٨	٤٦٤	٤٩٤	(٦،٧)	٣،٦	٦،٥
١٣- الربح الصافي بعد الضريبة (١٠-١٢)	**٢٣٥٧**	**٢٣٥٦**	**٢٤٧١**	**٢٥٣٦**	**(٠،٠٤)**	**٤،٩**	**٢،٦**

المصدر: مصرف لبنان

( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ١٢
تطور الودائع والتسليفات المصرفية (نهاية الفترة)

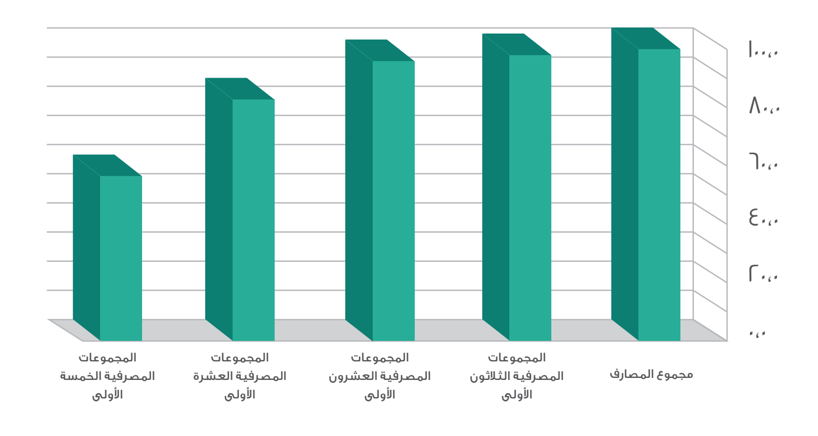
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
بالليرات اللبنانية (مليار ليرة)					
ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٥٩٤١٠	٥٩٤٤٥	٦٦٢٩٦	٦٩٥٣٥	٧٤٦٥٦
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		٠،١	١١،٥	٤،٩	٧،٤
تسليفات للقطاع الخاص المقيم	١٠٣٨٢	١٢٨٢٠	١٤٦٥٣	١٦٧٥٧	١٨٧٤٩
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		٢٣،٥	١٤،٣	١٤،٤	١١،٩
التسليفات على الودائع ٪	١٧،٥	٢١،٦	٢٢،١	٢٤،١	٢٥،١
بالعملات الاجنبية (مليون دولار أميركي)					
ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٦٧٧٩٤	٧٦٢٨١	٨١٠٢١	٩٠٠٨٠	٩٤٩٠٢
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		١٢،٥	٦،٢	١١،٢	٥،٤
تسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٢٨٠٤٣	٣٠٨٧١	٣٣٧٣٢	٣٦٢٦٥	٣٨٤٦٢
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		١٠،١	٩،٣	٧،٥	٦،١
التسليفات على الودائع ٪	٤١،٤	٤٠،٥	٤١،٦	٤٠،٣	٤٠،٥

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٣
التركّز المصرفي كما في نهاية العام ٢٠١٣ (بالنسب المئوية)

	إجمالي الموجودات	الودائع	التسليفات
المجموعات المصرفية الخمسة الأولى	٥٦,٠	٥٦,٩	٥٧,٠
المجموعات المصرفية العشرة الأولى	٨١,٦	٨٢,٣	٨٠,٤
المجموعات المصرفية العشرون الأولى	٩٣,١	٩٤,٢	٩٤,١
المجموعات المصرفية الثلاثون الأولى	٩٧,٨	٩٨,٥	٩٨,٤
مجموع المصارف	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

التركز المصرفي حسب إجمالي الموجودات



المصدر: Bilan Banques 2014

جدول رقم ١٤
التوزّع الجغرافي للودائع المصرفية (نهاية الفترة–بالنسبة المئوية)

المناطق	حسب المنطقة		حسب المودعين	
	كانون ا – ٢٠١٣	كانون ا – ٢٠١٤	كانون ا – ٢٠١٣	كانون ا – ٢٠١٤
بيروت وضواحيها	٦٩،٦٩	٦٩،٣٠	٤٨،٩٠	٤٨،٤٥
جبل لبنان	١٣،٣٣	١٣،٦٣	١٨،١٣	١٨،٢٧
البقاع	٤،٨٥	٤،٨٥	٨،٧٢	٨،٨١
لبنان الجنوبي	٦،٣٦	٦،٥٠	١٢،١٧	١٢،٢٨
لبنان الشمالي	٥،٧٨	٥،٧٢	١٢،٠٨	١٢،١٩
المجموع	١٠٠،٠٠	١٠٠،٠٠	١٠٠،٠٠	١٠٠،٠٠

المصدر: مصرف لبنان

التوزّع الجغرافي للتسليفات المصرفية (نهاية الفترة–بالنسبة المئوية)

المناطق	حسب المنطقة		حسب المستفيدين	
	كانون ا – ٢٠١٣	كانون ا – ٢٠١٤	كانون ا – ٢٠١٣	كانون ا – ٢٠١٤
بيروت وضواحيها	٧٨،٠٣	٧٦،٩٣	٥٥،٦٦	٥٤،٧٧
جبل لبنان	١٠،٧٧	١١،٤٤	١٧،٣٩	١٧،٤٩
البقاع	٢،٩٨	٣،١٠	٧،٠٧	٧،٢١
لبنان الجنوبي	٤،٣٥	٤،٤٧	٩،٤١	٩،٧٩
لبنان الشمالي	٣،٨٧	٤،٠٦	١٠،٤٧	١٠،٧٤
المجموع	١٠٠،٠٠	١٠٠،٠٠	١٠٠،٠٠	١٠٠،٠٠

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٥
توزّع عدد المستفيدين من التسليفات حسب شرائحها (نهاية الفترة-بالنسبة المئوية)

	كانون الأول ٢٠١٣		كانون الأول ٢٠١٤	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
دون ٥ ملايين ليرة	٣٤٧٠٤	٧،٤٥	٤٦٤٨١	٩،٣١
بين ٥ و٢٥ مليون ليرة	٢٥١٦١٨	٥٤،٠٥	٢٥٩٦٦٣	٥١،٩٩
بين ٢٥ و١٠٠ مليون ليرة	١٠٩٧٣٤	٢٣،٥٧	١١٤١١٨	٢٢،٨٥
بين ١٠٠ و٥٠٠ مليون ليرة	٥٦٤٣٥	١٢،١٢	٦٤٩٩١	١٣،٠١
بين ٥٠٠ و١٠٠٠ مليون ليرة	٥٦٧٤	١،٢٢	٦٣٦٩	١،٢٨
بين ١٠٠٠ و٥٠٠٠ مليون ليرة	٥٢٠٩	١،١٢	٥٤٦٤	١،٠٩
بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ مليون ليرة	١٠٣٦	٠،٢٢	١١٤٨	٠،٢٣
فوق ١٠٠٠٠ مليون ليرة	١١٢٥	٠،٢٤	١٢١١	٠،٢٤
المجموع	٤٦٥٥٣٥	١٠٠،٠٠	٤٩٩٤٤٥	١٠٠،٠٠

المصدر: مصرف لبنان

توزّع قيَم التسليفات حسب شرائحها (نهاية الفترة-مليار ليرة ونسبة مئوية)

	كانون الأول ٢٠١٣		كانون الأول ٢٠١٤	
	القيمة	النسبة (٪)	القيمة	النسبة (٪)
دون ٥ ملايين ليرة	٧٤	٠،٠٩	٩٨	٠،١١
بين ٥ و٢٥ مليون ليرة	٣٤١٧	٤،٢٨	٣٥٢٠	٤،٠٧
بين ٢٥ و١٠٠ مليون ليرة	٥١١٢	٦،٤١	٥٣٢٤	٦،١٦
بين ١٠٠ و٥٠٠ مليون ليرة	١١١٩١	١٤،٠٣	١٢٩٥٤	١٤،٩٨
بين ٥٠٠ و١٠٠٠ مليون ليرة	٣٨٩٩	٤،٨٩	٤٣٧٠	٥،٠٥
بين ١٠٠٠ و٥٠٠٠ مليون ليرة	١١١٨٠	١٤،٠١	١١٥٩١	١٣،٤١
بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ مليون ليرة	٧٢٤٤	٩،٠٨	٨٠٩٢	٩،٣٦
فوق ١٠٠٠٠ مليون ليرة	٣٧٦٦٠	٤٧،٢١	٤٠٥٠٥	٤٦،٨٥
المجموع	٧٩٧٧٧	١٠٠،٠٠	٨٦٤٥٤	١٠٠،٠٠

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٦
توزّع تسليفات القطاع المالي على القطاعات الاقتصادية في نـهاية الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٤

القطاع الاقتصادي	القيمة، مليار ليرة				
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الزراعة	٥٥٤	٦٤٤	٦٨٣	٨٢٤	٩٩٤
الصناعة	٦٥٦٤	٧٤٤٥	٨٤٣٨	٩٠٠٧	٩٣٢٠
المقاولات والبناء	٩٤٩٤	١٠٧٥١	١٢٢٦٧	١٣٨٤٠	١٤٤٧١
التجارة والخدمات	٢١٠٤٦	٢٣٢٥٧	٢٥٤١٤	٢٧٥٠١	٢٩٣٧٣
الوساطة المالية	٤٩٢٧	٥٢٢٦	٥١٢٧	٤٣١٦	٥١٧١
مختلف	٢٠٣٦	٢٠٥٥	٢٢٠٩	٢٠٨٢	٢٢١٤
الأفراد	١٣٧٢٣	١٦٨٦٨	١٩٣٦٨	٢٢٢٠٧	٢٤٩١١
المجموع	**٥٨٣٤٤**	**٦٦٢٤٦**	**٧٣٥٠٦**	**٧٩٧٧٧**	**٨٦٤٥٤**

القطاع الاقتصادي	النسبة من المجموع (٪)				
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الزراعة	٠٫٩٥	٠٫٩٧	٠٫٩٣	١٫٠٣	١٫١٥
الصناعة	١١٫٢٥	١١٫٢٤	١١٫٤٨	١١٫٢٩	١٠٫٧٨
المقاولات والبناء	١٦٫٢٧	١٦٫٢٣	١٦٫٦٩	١٧٫٣٥	١٦٫٧٤
التجارة والخدمات	٣٦٫٠٧	٣٥٫١١	٣٤٫٥٧	٣٤٫٤٧	٣٣٫٩٨
الوساطة المالية	٨٫٤٤	٧٫٨٩	٦٫٩٧	٥٫٤١	٥٫٩٨
مختلف	٣٫٤٩	٣٫١٠	٣٫٠١	٢٫٦١	٢٫٥٦
الأفراد	٢٣٫٥٢	٢٥٫٤٦	٢٦٫٣٥	٢٧٫٨٤	٢٨٫٨١
المجموع	**١٠٠٫٠٠**	**١٠٠٫٠٠**	**١٠٠٫٠٠**	**١٠٠٫٠٠**	**١٠٠٫٠٠**

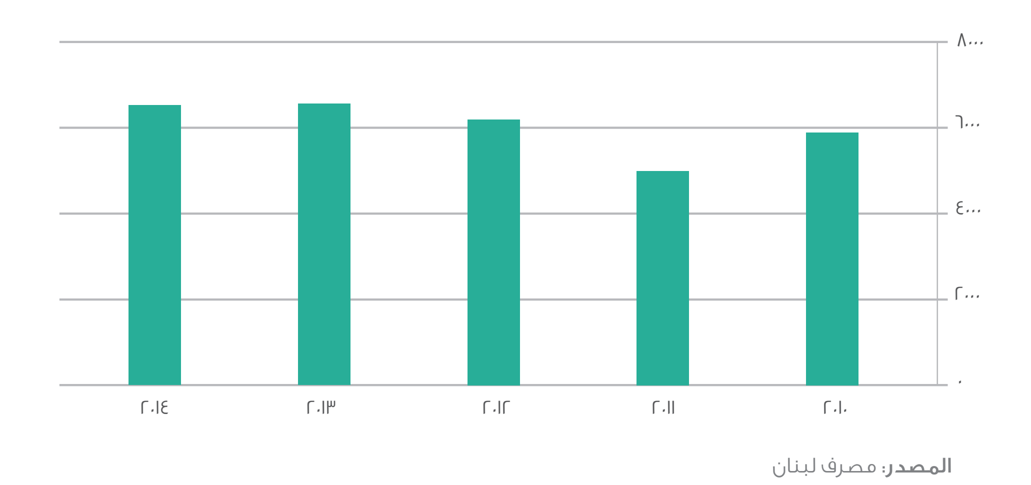
المصدر: مصرف لبنان.

جدول رقم ١٧
الشيكات المتقاصّة بالليرة اللبنانية (٢٠١٠-٢٠١٤)

	العدد (بالآلاف)				
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
المجموع	٣٥١٢	٤١٩٣	٣٦٢٨	٣٩١٧	٤٠٢٥

	القيمة (مليار ليرة)				
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
المجموع	٢٠٣٧٤	٢١٤٨٢	٢٢٥٧٤	٢٥٦٩٥	٢٧٢٢٩

متوسط قيمة الشيك المحرر بالليرة اللبنانية (ألف ل.ل)



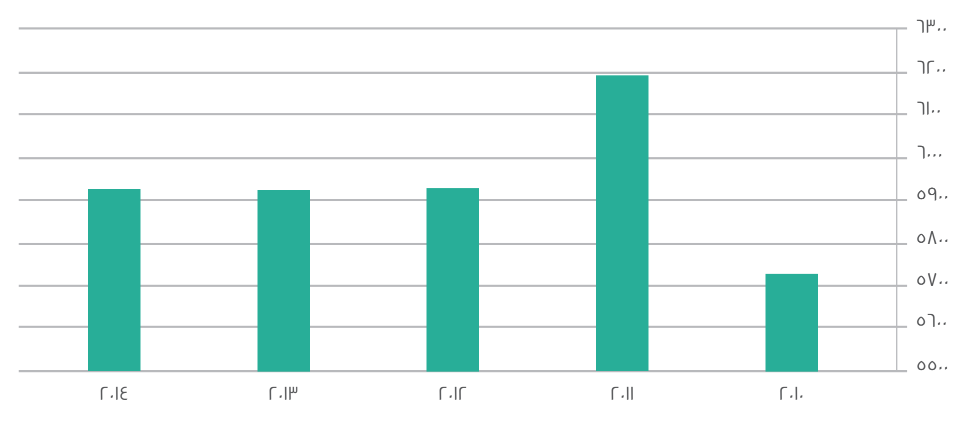
المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٨
الشيكات المتقاصّة بالعملات الأجنبية (٢٠١٠-٢٠١٤)

	العدد (بالآلاف)				
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
المجموع	٩٣٩٣	٩٣٤٣	٩٤٦٥	٩٣٢١	٩١٦٦

	القيمة (مليون دولار)				
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
المجموع	٥٣٨٩٨	٥٧٨٥٠	٥٦٠٣٥	٥٥٣٠٩	٥٦٢٠٣

متوسط قيمة الشيك المحرر بالعملات الأجنبية (د.أ.)



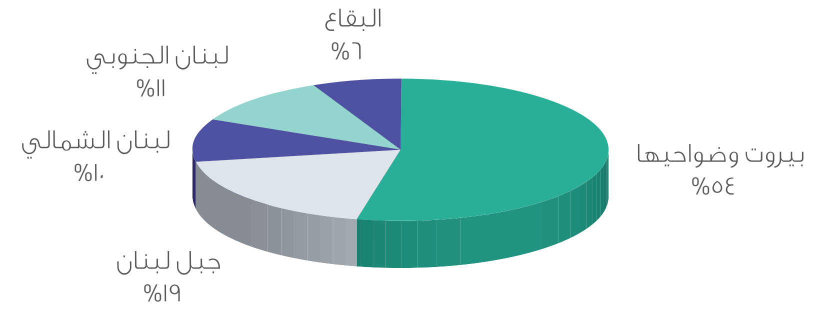
المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٩
التوزّع الجغرافي لفروع المصارف العاملة في لبنان (٢٠١٠-٢٠١٤)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
عدد المصارف	**٦٧**	**٦٩**	**٧١**	**٧٣**	**٧١**
تجارية	٥٤	٥٤	٥٤	٥٦	٥٥
أعمال	١٣	١٥	١٧	١٧	١٦
عدد فروع المصارف التجارية العاملة	**٩١٢**	**٩٤٨**	**٩٦٢**	**٩٨٥**	**١٠٢٠**
بيروت وضواحيها	٤٩٥	٥٠٧	٥١٤	٥٢٩	٥٤٨
جبل لبنان	١٦٦	١٧٨	١٨٢	١٨٧	١٩٤
الشمال	٩٢	٩٧	٩٨	٩٧	١٠١
الجنوب	٩٥	١٠٠	١٠٣	١٠٦	١٠٩
البقاع	٦٤	٦٦	٦٥	٦٦	٦٨

المصدر: مصرف لبنان

التوزع الجغرافي لفروع المصارف التجارية نهاية العام ٢٠١٤



جدول رقم ٢٠
الانتشار المصرفي اللبناني في الخارج لغاية ١٠ آذار ٢٠١٥

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
فرنسبنك (سورية) ش.م.	مصرف تابع لفرنسبنك ش.م.ل.	دمشق	سورية
فرنسبنك (فرنسا) ش.م.	مصرف تابع لفرنسبنك ش.م.ل.	باريس	فرنسا
فرنسبنك (الجزائر) ش.ذ.ا.	مصرف تابع لفرنسبنك ش.م.ل.	الجزائر	الجزائر
بنك المال المتحد – الخرطوم	مصرف شريك لفرنسبنك ش.م.ل.	الخرطوم	السودان
فرنسبنك ش.م. – بيلا روسيا	مصرف شريك لفرنسبنك ش.م.ل.	مينسك	بيلا روسيا
فرنسبنك ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
فرنسبنك ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
فرنسبنك ش.م.ل.	مكتب تمثيل	هابانا	كوبا
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك الشركة المصرفية العربية (SBA)	مصرف تابع للبنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.	باريس	فرنسا
له:	فرع	ليماسول	قبرص
	فرع	جنيف	سويسرا
بنك الشرق ش.م.	مصرف تابع للبنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.	دمشق	سورية
له:	(٣) فروع	دمشق	سورية
له:	فرع	حمص	سورية
	فرع	حلب	سورية
	فرع	اللاذقية	سورية
يو أس بي بنك (USB)	مصرف تابع للبنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.	نيقوسيا	قبرص
له:	(٥) فروع	نيقوسيا	قبرص
	(٣) فروع	ليماسول	قبرص
	(٣) فروع	بافوس	قبرص
	فرع	لارنكا	قبرص
	(٢) فرعان	فاماغوستا	قبرص
البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	(٩) فروع	عمان	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	إربيد	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	العقبة	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع في المنطقة الحرّة	الزرقاء	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق

اسم المصرف في الخارج		نوع الفرع	المدينة	البلد
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.		فرع	اربيل	العراق
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.		مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بلوم بنك (سويسرا) ش.م.		مصرف تابع لبلوم بنك فرنسا ش.م.	جنيف	سويسرا
بلوم بنك فرنسا ش.م.		مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل. (٩٩ ٪ هي مساهمة بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.)	باريس	فرنسا
	له :	فرع	لندن	بريطانيا
		فرع	دبي	الإمارات العربية المتحدة
		فرع	الشارقة	الإمارات العربية المتحدة
		فرع	جبل علي	الإمارات العربية المتحدة
		(٣) فروع	بوخارست	رومانيا
		فرع	كونستنتزا	رومانيا
بنك سورية والمهجر ش.م.م.		مساهمة ٣٩ % لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل	دمشق	سورية
	له :	(١٠) فروع منها فرع مقفل موقتاً	دمشق	سورية
		(٧) فروع منها (٤) فروع مقفلة موقتاً	حلب	سورية
		فرع	اللاذقية	سورية
		فرع	طرطوس	سورية
		(٣) فروع منها فرع مقفل موقتاً	حمص	سورية
		(٢) فرعان	حماه	سورية
		فرع	السويداء	سورية
		فرع	درعا	سورية
		فرع	القامشلي	سورية
بنك بلوم مصر ش.م.م		مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	القاهرة	مصر
	له :	(١٩) فروع	القاهرة	مصر
		(٥) فروع	الإسكندرية	مصر
		فرع	شرم الشيخ	مصر
		فرع	الغردقة	مصر
		فرع	الإسماعيلية	مصر
		فرع	المنصورة	مصر
		فرع	دمياط	مصر
		فرع	بورسعيد	مصر
		فرع	طنطا	مصر
شركة بلوم للإستثمار السعودية		مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	الرياض	المملكة العربية السعودية
بنك بلوم (قطر) ش.م.م.		مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	الدوحة	قطر

اسم المصرف في الخارج		نوع الفرع	المدينة	البلد
سوسيتيه جنرال قبرص		مصرف تابع لبنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل	نيقوسيا	قبرص
	له :	فرع	نيقوسيا	قبرص
		فرع	ليماسول	قبرص
		فرع	لارناكا	قبرص
		فرع	بافوس	قبرص
سوسييتيه جنرال الأردن		مصرف تابع لبنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل	عمّان	الأردن
	له:	(١٥) فروع	عمّان	الأردن
		فرع	العقبة	الأردن
بنك البحر المتوسط (سويسرا) ش.م.		مصرف تابع لبنك البحر المتوسط ش.م.ل.	جنيف	سويسرا
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.		فرع	ليماسول	قبرص
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.		فرع	اربيل	العراق
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.		فرع	بغداد	العراق
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.		فرع	البصرة	العراق
بنك البحر المتوسط		فرع	دبي	الإمارات العربية المتحدة
شركة البحر المتوسط للإستثمار السعودية		تابع لبنك البحر المتوسط ش.م.ل	الرياض	المملكة العربية السعودية
تي بنك (T-Bank)		مصرف تابع لبنك البحر المتوسط ش.م.ل	إسطنبول	تركيا
	له:	(١٨) فروع	إسطنبول	تركيا
		(٣) فروع	أنقرة	تركيا
		(٢) فروع	أنطاليا	تركيا
		(٢) فرعان	ازميت	تركيا
		فرع	ازمير	تركيا
		فرع	أدنا	تركيا
		فرع	بورصة	تركيا
		فرع	كونيا	تركيا
		(٤) فروع		تركيا
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.		فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.		فرع	اربيل	العراق
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.		فرع	بغداد	العراق
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.		مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك بيبلوس ش.م.ل.		فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيبلوس ش.م.ل		فرع	اربيل	العراق

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
بنك بيبلوس ش.م.ل	فرع	بغداد	العراق
بنك بيبلوس ش.م.ل	فرع	البصرة	العراق
بنك بيبلوس ش.م.ل	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك بيبلوس ش.م.ل.	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك بيبلوس (أوروبا) ش.م.	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل.	بروكسيل	بلجيكا
له :	فرع	باريس	فرنسا
	فرع	لندن	بريطانيا
بنك بيبلوس إفريقيا ليمتد	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل	الخرطوم	السودان
له :	فرع	الخرطوم	السودان
	فرع	بحري	السودان
بنك بيبلوس سورية ش.م.	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل.	دمشق	سورية
له :	(٤) فروع منها فرع مقفل موقتاً	دمشق	سورية
	فرع مقفل موقتاً	حمص	سورية
	(٢) فرعان منها فرع مقفل موقتاً	حلب	سورية
	فرع	طرطوس	سورية
	فرع	اللاذقية	سورية
	فرع	حماه	سورية
	فرع	السويداء	سورية
بنك بيبلوس أرمينيا	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل.	يريفان	أرمينيا
له :	(٣) فروع	يريفان	أرمينيا
	فرع	فانادزور	أرمينيا
بنك بيبلوس جمهورية الكونغو الديموقراطية	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل.	كينشاسا	الكونغو الديموقراطية
بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.	فرع	البصرة	العراق
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	المنامة	البحرين
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
الإعتماد الدولي – سينيغال	مصرف تابع للإعتماد اللبناني ش.م.ل	دكار	سينيغال
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	مكتب تمثيل	مونتريال	كندا
– بنك عوده فرنسا ش.م.	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	باريس	فرنسا
– بنك عوده (سويسرا) ش.م.	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	جنيف	سويسرا

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
بنك عوده سورية ش.م	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	دمشق	سورية
له :	(١١) فروع منها (٢) فرعين مقفلة موقتاً	دمشق	سورية
	(٢) فرعان منها فرع مقفل موقتاً	حلب	سورية
	فرع	اللاذقية	سورية
	فرع	حمص	سورية
	فرع	طرطوس	سورية
	فرع	حماه	سورية
	فرع	درعا	سورية
	فرع مقفل موقتاً	دير الزور	سورية
	فرع	القامشلي	سورية
	فرع	السويداء	سورية
بنك عوده ش.م.ل.	(١١) فروع	عمان	الأردن
	فرع	إربيد	الأردن
	فرع	العقبة	الأردن
بنك عوده مصر ش.م.م	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	القاهرة	مصر
له :	(٢٨) فروع	القاهرة	مصر
	(٤) فروع	الإسكندرية	مصر
	(٢) فرعان	الغردقة	مصر
	فرع	شرم الشيخ	مصر
	فرع	طنطا	مصر
	فرع	المنصورة	مصر
البنك الأهلي السوداني	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	الخرطوم	السودان
له :	فرع	الخرطوم	السودان
	فرع	بحري	السودان
	فرع	عمدرمان	السودان
	فرع	ضواحي الخرطوم	السودان
بنك عوده ش.م.م.	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	الدوحة	قطر
شركة عوده كابيتال	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	الرياض	المملكة العربية السعودية
بنك عوده ش.م.ل.	مكتب تمثيل	أبو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
عوده كابيتال جيستيون ش.م (موناكو) / Audi Capital Gestion sam (Monaco)	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	موناكو	إمارة موناكو
أوديا بنك ش.م	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	إسطنبول	تركيا
له :	(٢٣) فروع	إسطنبول	تركيا
	(٤) فروع	أنقرة	تركيا

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
	(٥) فروع	ازمير	تركيا
	(٣) فروع	ازميت	تركيا
	(٢) فرعان	بورصة	تركيا
	(٢) فرعان	أدنا	تركيا
	فرع	أنطاليا	تركيا
	فرع	بودروم	تركيا
	فرع	كونيا	تركيا
	(٦) فروع		تركيا
بنك بيروت ليمتد	مصرف تابع لبنك بيروت ش.م.ل.	لندن	بريطانيا
له :	فرع	فرنكفورت	ألمانيا
بنك اوف سيدني (Bank of Sydney Ltd)	مصرف تابع لبنك بيروت ش.م.ل.	سيدني	استراليا
له :	(١٠) فروع	سيدني	استراليا
	(٥) فروع	ميلبورن	استراليا
	فرع	أدلايد	استراليا
بنك بيروت ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيروت ش.م.ل.	(٢) فرعان	مسقط	سلطنة عمان
	فرع	سحر	سلطنة عمان
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	دبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	بغداد	العراق
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	طرابلس الغرب	ليبيا
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	الدوحة	قطر
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	أكرا	غانا
جمال تراست بنك ش.م.ل	مكتب تمثيل	لندن	بريطانيا
جمال تراست بنك ش.م.ل	مكتب تمثيل	أبيدجان	شاطىء العاج
جمال تراست بنك ش.م.ل	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك بيمو ش.م.ل	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيمو السعودي الفرنسي ش.م.م.	مصرف شريك لبنك بيمو ش.م.ل.	دمشق	سورية
له :	(٤٠) فروع		سورية
بيمو أوروبا (مصرف خاص)	مصرف شقيق لبنك بيمو ش.م.ل.	لوكسمبورغ	لوكسمبورغ
له :	فرع	باريس	فرنسا
– بنك لبنان والخليج ش.م.ل.	فرع	لارنكا	قبرص
– بنك لبنان والخليج ش.م.ل.	مكتب تمثيل	دبي	الإمارات العربية المتحدة

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
أنيليك بنك (شركة مساهمة مقفلة)	مصرف تابع للإعتماد المصرفي ش.م.ل.	يريفان	أرمينيا
له :	(٩) فروع	يريفان	أرمينيا
	فرع	إشميادزين	أرمينيا
	فرع	فانادزور	أرمينيا
	فرع	سيفان	أرمينيا
أنيليك "رو" (شركة مساهمة محدودة) "Anelik Ru"	مصرف تابع للإعتماد المصرفي ش.م.ل.	موسكو	روسيا
بنك الشرق الأوسط وافريقيا ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك الشرق الأوسط وافريقيا ش.م.ل.	فرع	البصرة	العراق
أف. أف. أي. دبي ليميتد	مصرف تابع "أف. أف. أي" ش.م.ل. (مصرف متخصص)	دبي	الإمارات العربية المتحدة

المصدر: جمعية مصارف لبنان

جدول رقم ٢١
توزّع العاملين في المصارف (العدد) (٢٠١٠ – ٢٠١٤)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
مجموع العاملين في القطاع المصرفي	٢١٣٣٧	٢١٨٨١	٢٢٦٣٧	٢٣١٣٦	٢٣٨٥٠
التوزّع حسب الجنس					
ذكور	١١٧١٥	١١٩٤٠	١٢٣٠٤	١٢٥٠٦	١٢٧٦٣
اناث	٩٦٢٢	٩٩٤١	١٠٣٣٣	١٠٦٣٠	١١٠٨٧
التوزّع حسب العمر					
أقل من ٢٥ سنة	٢٤١٠	٢١١٧	١٩٥٤	٢٠٣٩	٢٠٣٧
بين ٢٥ و ٤٠ سنة	١٠١٥٦	١٠٦١٦	١١١٢١	١١٣٩٢	١١٨٨٨
بين ٤٠ و ٦٠ سنة	٧٩٩٨	٨٢٧٤	٨٥٣٥	٨٦٥٩	٨٧٤٣
أكثر من ٦٠ سنة	٧٧٣	٨٧٤	١٠٢٧	١٠٤٦	١١٨٢
التوزّع حسب الوضع العائلي					
عازب	٨٦١٠	٨٧٧٤	٨٩٣٥	٩٠٧٧	٩٢٦٦
متأهل *	١٢٧٢٧	١٣١٠٧	١٣٧٠٢	١٤٠٥٩	١٤٥٨٤
عدد الاولاد	١٩١٢١	٢٠٠٤٨	٢٠٨٨٤	٢٠٩٩٥	٢١٠٣٢
التوزّع حسب التحصيل العلمي					
دون البكالوريا	٢٥٨٨	٢٦٠٢	٢٥٢٣	٢٥٢٣	٢٣٧٩
بكالوريا قسم ٢ أو ما يعادلها	٣٨٨٨	٣٧٠٠	٣٧٧٨	٣٦٧٥	٣٦٣٧
شهادة جامعية	١٤٨٦١	١٥٥٧٩	١٦٣٣٦	١٦٩٣٨	١٧٨٣٤
التوزّع حسب فئات المصارف					
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	١٩٨٢٣	٢٠٣٩٩	٢١١١٧	٢١٦٢٩	٢٢٣٢٢
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	٧٧١	٧٤٦	٧٥٠	٧٣٤	٧٦١
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	٧٤٣	٧٣٦	٧٧٠	٧٧٣	٧٦٧

المصدر: جمعية مصارف لبنان.
* متزوج، مطلّق أو أرمل.

جدول رقم ٢٢
توزّع العاملين في المصارف (الحصة من المجموع، بالنسب المئوية) (٢٠١٠ – ٢٠١٤)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
التوزّع حسب الجنس					
ذكور	٥٤،٩	٥٤،٦	٥٤،٤	٥٤،١	٥٣،٥
اناث	٤٥،١	٤٥،٤	٤٥،٦	٤٥،٩	٤٦،٥
التوزّع حسب العمر					
أقل من ٢٥ سنة	١١،٣	٩،٧	٨،٦	٨،٨	٨،٥
بين ٢٥ و ٤٠ سنة	٤٧،٦	٤٨،٥	٤٩،١	٤٩،٢	٤٩،٨
بين ٤٠ و ٦٠ سنة	٣٧،٥	٣٧،٨	٣٧،٧	٣٧،٤	٣٦،٧
أكثر من ٦٠ سنة	٣،٦	٤،٠	٤،٥	٤،٥	٥،٠
التوزّع حسب الوضع العائلي					
عازب	٤٠،٤	٤٠،١	٣٩،٥	٣٩،٢	٣٨،٩
متأهل *	٥٩،٦	٥٩،٩	٦٠،٥	٦٠،٨	٦١،١
التوزّع حسب التحصيل العلمي					
دون البكالوريا	١٢،١	١١،٩	١١،١	١٠،٩	١٠،٠
بكالوريا قسم ٢ أو ما يعادلها	١٨،٢	١٦،٩	١٦،٧	١٥،٩	١٥،٢
شهادة جامعية	٦٩،٦	٧١،٢	٧٢،٢	٧٣،٢	٧٤،٨
التوزّع حسب فئات المصارف					
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	٩٢،٩	٩٣،٢	٩٣،٣	٩٣،٥	٩٣،٦
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	٣،٦	٣،٤	٣،٣	٣،٢	٣،٢
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	٣،٥	٣،٤	٣،٤	٣،٣	٣،٢

المصدر: جمعية مصارف لبنان.
* متزوج، مطلّق أو أرمل.

جدول رقم ٢٣
التغيّر السنوي لتوزّع العاملين في المصارف (بالنسب المئوية) (٢٠١١ – ٢٠١٤)

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
العدد الإجمالي	**٢،٥٥**	**٣،٤٦**	**٢،٢٠**	**٣،٠٩**
التوزّع حسب الجنس				
ذكور	١،٩٢	٣،٠٥	١،٦٤	٢،٠٦
اناث	٣،٣٢	٣،٩٤	٢،٨٧	٤،٣٠
التوزّع حسب العمر				
أقل من ٢٥ سنة	(١٢،١٦)	(٧،٧٠)	٤،٣٥	(٠،١٠)
بين ٢٥ و ٤٠ سنة	٤،٥٣	٤،٧٦	٢،٤٤	٤،٣٥
بين ٤٠ و ٦٠ سنة	٣،٤٥	٣،١٥	١،٤٥	٠،٩٧
أكثر من ٦٠ سنة	١٣،٠٧	١٧،٥١	١،٨٥	١٣،٠٠
التوزّع حسب الوضع العائلي				
أعزب	١،٩٠	١،٨٣	١،٥٩	٢،٠٨
متأهل *	٢،٩٩	٤،٥٤	٢،٦١	٣،٧٣
عدد الاولاد	٤،٨٥	٤،١٧	٠،٥٣	٠،١٨
التوزّع حسب التحصيل العلمي				
دون البكالوريا	٠،٥٤	(٣،٠٤)	٠،٠٠	(٥،٧١)
بكالوريا قسم ٢ أو ما يعادلها	(٤،٨٤)	٢،١١	(٢،٧٣)	(١،٠٣)
شهادة جامعية	٤،٨٣	٤،٨٦	٣،٦٩	٥،٢٩
التوزّع حسب فئات المصارف				
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	٢،٩١	٣،٥٢	٢،٤٢	٣،٢٠
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	(٣،٢٤)	٠،٥٤	(٢،١٣)	٣،٦٨
مصارف التسليف المتوسط والطويل الاجل	(٠،٩٤)	٤،٦٢	٠،٣٩	(٠،٧٨)

المصدر: جمعية مصارف لبنان.
* متزوج، مطلّق أو أرمل.
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ٢٤
تطور رواتب العاملين في المصارف ولواحقها (٢٠١٠-٢٠١٤)

السنة	الرواتب	التعويضات العائلية		تعويضات نهاية الخدمة		الضمان الصحي		التعويضات الاخرى	المجموع
		اشتراكات صندوق الضمان	الاضافات	اشتراكات صندوق الضمان	الاحتياط	اشتراكات صندوق الضمان	الاضافات		
٢٠١٠	٧٤٤٫٢	٢٠٫٩	١١٫٠	٧٠٫٥	٨٠٫٢	٢٦٫٧	٢٥٫٢	٢٣٠٫٩	١٢٠٩٫٦
٢٠١١	٨١٧٫٨	٢١٫٨	١١٫٢	٧٦٫٨	٨٥٫٤	٢٨٫٠	٣٠٫٨	٢٤٣٫٠	١٣١٤٫٨
٢٠١٢	٩٤٠٫٧	٢٣٫٥	١١٫٤	٨٧٫٥	١٠٩٫٥	٢٩٫٢	٣١٫٩	٢٥٤٫٤	١٤٨٨٫١
٢٠١٣	٩٩٠٫٠	٢٣٫٨	١١٫٥	٩١٫١	١٠٣٫٩	٤٤٫٠	٣٥٫٤	٢٨٣٫٧	١٥٨٣٫٤
٢٠١٤	١٠٥٥٫٤	٢٤٫٦	١١٫٥	٩٩٫٣	١٢٦٫٥	٤٦٫٣	٣٧٫٢	٣١٩٫٩	١٧٢٠٫٧

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

جدول رقم ٢٥
تطور متوسط راتب العامل الواحد في المصارف (بآلاف الليرات اللبنانية) (٢٠١٠-٢٠١٤)

السنة	متوسط الراتب الشهري	متوسط الراتب الشهري مع لواحقه*	متوسط الراتب الشهري مع جميع التعويضات **	الحد الادنى للأجر في لبنان
٢٠١٠	٢٩٠٧	٤١٣٦	٤٧٢٤	٥٠٠
٢٠١١	٣١١٥	٤٣٩٠	٥٠٠٨	٥٠٠
٢٠١٢	٣٤٦٣	٤٧٥٣	٥٤٧٨	٦٧٥
٢٠١٣	٣٥٦٦	٥٠٠١	٥٧٠٣	٦٧٥
٢٠١٤	٣٦٨٧	٥٢٢٣	٦٠١٢	٦٧٥

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

* الراتب مع لواحقه = الراتب + التعويضات العائلية + الضمان الصحي + تعويضات أخرى .

** الراتب مع جميع التعويضات=الراتب + التعويضات العائلية + تعويضات نـهاية الخدمة + الضمان الصحي + تعويضات أخرى.

01

القســم الأول
التطورات الاقتصادية العامة

أولاً: الإقتصاد العالمي

1-1 إستناداً إلى آخر المعطيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى ٣,١٪ في العام ٢٠١٥ مقابل ٣,٤٪ في العام السابق، بفعل تراجع معدلات النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية كمجموعة، وتحديداً بسبب التراجع الحادّ والنمو السلبيّ في كلّ من الاقتصادَيْن الروسي (مع انخفاض أسعار النفط والعقوبات المفروضة من الغرب) والبرازيلي (الذي يعاني من الركود) والتراجع الأقلّ حدّةً في الاقتصاد الصيني. وقد بات واضحاً أن الاقتصادات الصاعدة والنامية تسهم في الفترة الأخيرة بما يزيد عن ٧٠ بالمئة من النمو العالمي استناداً إلى مقياس تعادلات القوة الشرائية (Purchasing Power Parities). في المقابل، كان التعافي في مجموعة الاقتصادات المتقدّمة محدوداً في العام ٢٠١٥ مع تسجيل استقرار في نمو الاقتصاد الأميركي وتحسّن متواضع في نمو اقتصاد كلّ من اليابان ومنطقة اليورو، قابله تراجع في الأداء الإقتصادي للمملكة المتّحدة وكندا (راجع الجدول أدناه).

2-1 ومن المتوقَّع أن يعود معدّل نمو الاقتصاد العالمي إلى الارتفاع بشكل بسيط إلى ٣,٢٪ في العام ٢٠١٦ ومن ثم إلى ٣,٥٪ في العام ٢٠١٧ مع التعافي التدريجي المتوقّع لبعض الدول الصاعدة والنامية من الضائقة الاقتصادية التي تمرّ بها حالياً، كروسيا والبرازيل حيث سُجّلت معدلات سلبية، وبعض دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط، ما لم تحصل خضّات أو أزمات اقتصادية أو سياسية، وذلك على الرغم من التراجع المتوقّع في نشاط الاقتصاد الصيني والذي سيقابله تحسُّن طفيف يكاد لا يذكر في نمو الاقتصادات المتقدمة كمجموعة.

3-1 وبحسب المصدر عينه، هناك ثلاثة عوامل أساسية ما تزال تتحكّم في هذه المرحلة بآفاق الاقتصاد العالمي. أولاً، التباطؤ التدريجي لنمو الناتج المحلي الصيني مع إعادة بعض التوازن إلى النشاط الاقتصادي من خلال توجّهه نحو الاستهلاك والخدمات بعيداً عن الاستثمار والصناعات التحويلية. وهو ما دلّ عليه تراجع حركة الواردات والصادرات بوتيرة متسارعة. وتترتّب على تراجع حركة الطلب والاستثمار في الصين (وغيرها من الدول) انعكاسات على اقتصادات أخرى من خلال قنوات التجارة العالمية والطلب على السلع الأوّلية لا سيّما النفط. ثانياً، تدنّي أسعار الطاقة وغيرها من السلع الأوّلية وما يستتبع ذلك من ضغوط على أوضاع المالية العامة للدول المصدِّرة للنفط ومن أعباء على نموّها الاقتصادي، فـي حين يسهم هذا التدنّي في خفض النفقات على الطاقة وفي دعم الطلب في البلدان المستوردة للنفط. كما أنَّ لانخفاض أسعار النفط تأثيراً هاماً على الاستثمار في قطاعَيْ النفط والغاز ولا سيّما في استخراجهما، ما يؤثّر بدوره على نشاط الاقتصاد العالمي. ويتمثل العامل الثالث بتشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة بشكل تدريجي وبحسب تطور المعطيات الاقتصادية من خلال رفع معدلات الفائدة في ظلّ التعافي الاقتصادي السائد إنّما البطيء، في حين تواصل المصارف المركزية في عدد من الاقتصادات المتقدمة الرئيسية الأخرى، كمنطقة اليورو واليابان، اعتماد سياسة مالية تيسيرية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو. وقد يكون لرفع أسعار الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة في ظلّ مخاوف من تراجع النمو في بعض الاقتصادات الصاعدة ارتدادات سلبية على الحسابات الخارجية والتدفقات الرأسمالية وأسعار العملات في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة. وتجدر الإشارة إلى أن لجنة السوق المفتوحة للاحتياطي الفدرالي الأميركي (FOMC) توقعت مؤخّراً ألاّ تتجاوز معدلات الفائدة الطويلة الأجل ٣,٢٥٪ خلال السنوات الثلاث المقبلة.

معدلات نمو الإقتصاد العالمي في عامَيْ ٢٠١٤ و٢٠١٥ وتلك المتوقَّعة لعامَيْ ٢٠١٦ و٢٠١٧

	محقّق		متوقّع	
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الإقتصاد العالمي	٣,٤	٣,١	٣,٢	٣,٥
البلدان المتطورة، منها:	١,٨	١,٩	١,٩	٢,٠
الولايات المتحدة الأميركية	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٥
منطقة اليورو	٠,٩	١,٦	١,٥	١,٦
اليابان	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,١-
كندا	٢,٥	١,٢	١,٥	١,٩
المملكة المتحدة	٢,٩	٢,٢	١,٩	٢,٢
الدول الناشئة والنامية، منها:	٤,٦	٤,٠	٤,١	٤,٦
أفريقيا	٥,١	٣,٤	٣,٠	٤,٠
أوروبا الوسطى والشرقية	٢,٨	٣,٥	٣,٥	٣,٣
كومنولث الدول المستقلة (CIS) بما فيها روسيا	١,١	٢,٨-	١,١-	١,٣
روسيا	٠,٧	٣,٧-	١,٨-	٠,٨
البرازيل	٠,١	٣,٨-	٣,٨-	٠,٠
دول آسيا النامية، منها:	٦,٨	٦,٦	٦,٤	٦,٣
الصين	٧,٣	٦,٩	٦,٥	٦,٢
الهند	٧,٢	٧,٣	٧,٥	٧,٥
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٢,٦	٢,٣	٢,٩	٣,٣
أميركا الوسطى والجنوبية والكاريبي	١,٣	٠,١-	٠,٥-	١,٥

المصدر: تقرير الإقتصاد العالمي WEO / صندوق النقد الدولي

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

4-1 كما هي الحال بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، فقد تراجع أيضاً نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ٢,٣٪ في العام ٢٠١٥ مقابل ٢,٦٪ في العام الذي سبق، تحت تأثير ضعف الثقة وتزايد حالة الغموض الناشئة عن التطورات الجيو-سياسية، أي الصراعات السياسية والاضطرابات الأمنية الإقليمية، واستمرار الأسعار المنخفضة للنفط مع تباين واضح لانعكاسات هذه المستويات على النشاط الاقتصادي للبلدان المصدّرة للنفط وتلك المستوردة له كما هو مبيّن أدناه. ومن المتوقّع أن يرتفع معدل النمو في هذه المنطقة إلى ٢,٩٪ في العام ٢٠١٦ و٣,٣٪ في العام ٢٠١٧ بفعل بعض التعافي المحتمل في إنتاج النفط وتصديره، واحتمال تراجع حدّة الصراعات الإقليمية في المنطقة، والتحسّن المرتقب لنشاط الاقتصاد الإيراني والذي سينتقل معدّل نموه من صفر في العام ٢٠١٥ إلى ما يقارب ٤٪ في العامَيْن ٢٠١٦ و٢٠١٧.

5-1 في ما يخصّ **البلدان المصدّرة للنفط**، فقد انخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي قليلاً إلى ٣,٣٪ في العام ٢٠١٥ (٣,٤٪ في العام ٢٠١٤) وإنّما من المتوقّع أن يشتدّ تباطؤ النمو لهذه المجموعة في العام ٢٠١٦ ليصل إلى ٢,٨٪ في سياق تراجع أسعار النفط والاضطرار إلى تقليص الإنفاق العام وضبط أوضاع المالية العامة، مع ما لذلك من تأثيرات على نشاط ونمو اقتصادات هذه الدول، ورغم محاولة الحدّ من الأثر السلبيّ من خلال زيادة الإنتاج النفطي في بعض دول الخليج. وقد أدّى تراجع أسعار النفط مؤخّراً إلى هبوط الإيرادات الحكومية وإضعاف الموازنة العامة والحسابات الخارجية. فبعد أن كان فائض رصيــد المالية العامة عند ٢,٩٪ من الناتــج المحلي في العام ٢٠١٤ تحوّل هذا الرصيد إلى سلبيّ وشكّل – ١٣,٢٪ من الناتج في العام ٢٠١٥ مع توقّع أن يبلغ عجز المالية العامة الكلّي -١٢,٦٪ من الناتج في العــام ٢٠١٦. أمّــا في ما يتعلّق برصيد الحساب الجاري، فتشير التوقّعات إلى انخفاضه من فائض يوازي ١٤,٨٪ من الناتج في العام ٢٠١٤ إلى عجز بحدود -٠,٢٪ و-٢,٥٪ من الناتج في العامَيْن ٢٠١٥ و٢٠١٦ على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الهوامش الوقائية، على شكل أصول أجنبية، تتيح لبعض البلدان المصــدّرة للنفط تجنّب إجراء تخفيضات حادّة في الإنفاق العام وتخفّف من العبء على النمو. أمّا البلدان حيث الإحتياطيّات الوقائية منخفضة أو غير متاحة، فتواجه احتياجات أكثر إلحاحاً للتصحيح المالي، كتطبيق إصلاحات تُعنى بتنويع الإقتصادات بعيداً عن النفط من خلال تحسين بيئة الأعمال والتحفيز على ريادة المشروعات الخاصة في القطاع التجاري وزيادة العمالة في القطاع الخاص.

6-1 أمّا في **البلدان المستوردة للنفط**، فقد اختلف الأمر إذ ارتفع معدّل النمو إلى ٣,٨٪ في العام ٢٠١٥ مقابل ٢,٩٪ في العام السابق. ومن المتوقّع أن يبلغ معدل النمو لدى مجموعة هذه الدول ٣,٥٪ في العام ٢٠١٦ و٤,٢٪ في العام ٢٠١٧، اذ تستفيد هذه الدول كمجموعة من انخفاض أسعار النفط لجهة زيادة مستوى الثقة والاستثمار مع توافر القدرة على إنجاز إصلاحات اقتصادية وضبط أوضاع المالية العامة، من جهة، ومن تحسّن النمو والأداء الاقتصادي في منطقة اليورو والذي يدعم الطلب على سلعها وخدماتها، من جهة أخرى. وتتفاوت المفاعيل الإيجابية بين الدول لا سّيما بالنسبة إلى تلك التي تعاني من مضاعفات الصراعات الأمنية والسياسية في المنطقة.

ثانياً: الإقتصاد اللبناني

1-2 في العام ٢٠١٥، كان أداء الإقتصاد اللبناني ضعيفاً كسائر السنوات الأربع السابقة التي تلت بدء الأحداث الدامية في سورية، بل كان الأضعف منذ نحو عشرة أعوام. إذ تراجع معدّل نمو الناتج المحلّي الحقيقي إلى حوالي ١٪ مقابل ٢٪ في العام ٢٠١٤ و٣٪ في العام ٢٠١٣ وفق المعطيات الأوّلية المتوافرة. ويعود تباطؤ النمو الإقتصادي إلى تراجع الطلب الإجمالي مع استمرار شبه الجمود السياسي والمؤسّساتي والفراغ الرئاسي المتمادي منذ أيار ٢٠١٤، الأمر الذي يؤثّر سلباً على ثقة المستهلكين والمستثمرين معاً، وبالتالي يدفع الى التريّث والترقّب في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنفاق على السلع المعمّرة والقيام بمشاريع استثمارية، ما يُسهم في كبح حجم مكوّنَيْ الناتج المحلّي الإجمالي الرئيسيَّيْن، أي الإستهلاك والإستثمار. كما يعود التباطؤ إلى تفاقم الوضع المتأزّم أصلاً في سورية والصراعات القائمة في المنطقة، والتي تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على حركة السياحة والتصدير وعلى حركة توافد الرساميل والاستثمارات المباشرة.

2-2 ويُلاحَظ أنّ معدّل النمو في لبنان عام ٢٠١٥ عرف المنحى التراجعي ذاته الذي شهده كلّ من الاقتصاد العالمي واقتصاد منطقة الشرق الأوسط، إنّما جاء أدنى من معدّل نمو الإقتصاد العالمي البالغ ٣,١٪، ومن معدّل النمو في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبالغ ٣,٨٪ ومن معدّل النمو في العالم العربي والبالغ ٢,٨٪. ويتوقّع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدّل النمو الحقيقي في لبنان ١٪ و٢٪ في كلّ من العامَيْن ٢٠١٦ و٢٠١٧ على التوالي. وفي هذا السياق، يتطلّب تحسّن النمو الإقتصادي في المرحلة المقبلة انفراج الوضع السياسي المحلّي مع انتخاب رئيس للجمهورية والاتفاق على قانون للإنتخابات النيابية من أجل إعادة الثقة وإحياء النشاط الإقتصادي، وإجراء إصلاحات هيكليّة ضروريّة، بالإضافة إلى انخفاض منسوب الصراعات الإقليمية، إذ أثبتت الأزمة السورية مدى تأثيرها الطويل الأمد على آفاق لبنان الإقتصادية.

الناتج المحلي الإجمالي، الحساب الجاري ومعدلات النمو والتضخم

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
معدل النمو الحقيقي (٪)	٣,٠	٢,٠	١,٠
تغيّر أسعار الاستهلاك (متوسط الفترة) (٪)	٤,٨	١,٩	٣,٧-
معدل التضخم GDP deflator (٪)	٥,٣	٢,٨	١,٤
الناتج المحلي الإجمالي (مليار ليرة)	٧١١٨٥	٧٤٧١٤	٧٦٥١٨
الناتج المحلي الإجمالي (مليار د.أ.)	٤٧,٢	٤٩,٦	٥٠,٨
ميزان المدفوعات (مليار د.أ.)	١,١-	١,٤-	٣,٤-

المصادر: إدارة الإحصاء المركزي، صندوق النقد الدولي.

3-2 وقد سجّلت معظم المؤشّرات الإقتصادية المتوافرة حول العام ٢٠١٥ إمّا تراجعاً وإمّا تباطؤاً في وتيرة تحسّنها مقارنةً مع مستوياتها وأدائها لعام مضى، عاكسةً بذلك ضعف النشاط الإقتصادي الإجمالي في لبنان المتأثّر بالأوضاع المحلّية والإقليمية السائدة. ومن هذه المؤشّرات نذكر:

- تراجع قيمة الشيكات المتقاصة بنسبة ٦,٦٪، ما يعكس إجمالاً تراجع حجم الإنفاق أو الطلب الكلّي ويؤشّر بشكل أساسي إلى ضعف نشاط قطاعَيْ التجارة والبناء. مع العلم أن هذا التراجع في قيمة الشيكات المتقاصة يتضمّن في جزء منه تراجع بعض الأسعار الداخلية والخارجية المشار إليه في أكثر من مكان في هذا التقرير.

- تقلّص مساحات البناء المرخّص بها بنسبة ٨,٩٪ في العام ٢٠١٥، وانخفاض قيمة الرسوم العقارية بنسبة ناهزت ٩,٤٪، وعدد عمليات البيع العقارية بنسبة ١٠,٥٪، وكميات الإسمنت المسلّمة بنسبة ٨,٦٪، في إشارة إلى تراجع أداء قطاع العقارات والبناء.

- تراجع كلّ من كمّيات الصادرات السلعية بنسبة ١٣,٢٪ وقيمتها بنسبة ١٠,٩٪ في العام ٢٠١٥ وانخفاض قيمة الصادرات الصناعية بنسبة ١١,٢٪ في العام المذكور. كما تراجعت قيمة الصادرات الزراعية بنسبة ٦٪ مع ازدياد تكلفة الشحن والتأمين نتيجة الحرب في سورية والتطورات في المنطقة. وهو ما يؤشّر إلى تراجع أداء قطاعَيْ الزراعة والصناعة أيضاً.

- تراجع عدد القروض المدعومة من مؤسسة "كفالات" والممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيّما العاملة في القطاعَيْن الزراعي والصناعي، بنسبة ١٩,٢٪ في العام ٢٠١٥. كما تراجعت قيمتها بنسة ١٤,٨٪ في العام المذكور، ممّا يعكس أيضاً التراجع في القطاعَيْن المذكورَيْن والإنفاق الاستثماري فيهما.

- ارتفاع إجمالي كميّات السلع المستوردة بما نسبتُه ١,٦٪ فقط في العام ٢٠١٥ كمؤشّر إلى ضعف حركة استهلاك الأسَر وإنتاج السلع والخدمات والإستثمار. في حين تراجعت قيمة السلع المستوردة بنسبة ١١,٨٪ في العام المذكور.

- تسجيل تحسّن ظاهريّ خارج عن الإطار العام في حركة السياحة، دلّ عليه ازدياد كلّ من حركة القادمين إلى لبنان عبر المطار بنسبة ٩,١٪ وحركة المغادرين بنسبة ١٠,٧٪، وارتفاع عدد السياح القادمين إلى لبنان بما نسبته ١٢,١٪ في العام ٢٠١٥، مع الإشارة إلى أنّ حوالي ثلثهم من البلدان العربية. كذلك ارتفاع نسبة إشغال الفنادق في بيروت إلى ٥٦٪ في العام ٢٠١٥ من ٥٢٪ في العام ٢٠١٤. مع العلم أن الحركة عبر المطار تشمل عدداً كبيراً من النازحين السوريّين والعراقيّين.

- تحسّن المؤشر الاقتصادي العام لمصرف لبنان بنسبة ٢,٠٪ فقط في العام ٢٠١٥ (+٣,٢٪ في العامَيْن ٢٠١٤ و٢٠١٣)، وهو رقم ينسجم إلى حدّ ما مع معدل النمو المنخفض وأداء المؤشّرات الاقتصادية المُشار إليهما.

والملاحَظ أن المؤشّرات الاقتصادية المتوافرة عن الأشهر الأربعة الأولى في العام ٢٠١٦ سجّلت تحسّناً بالمقارنة معها في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٥ يؤمَل أن ينسحب على كامل السنة الجارية.

4-2 إنّ ضعف الأداء الإقتصادي، المترافقَ مع انخفاض الأسعارِ بشكل عام، إضافةً إلى انخفاض أسعار المشتّقات النفطية عالمياً، انعكس على المالية العامة للدولة وتحديداً على نمو الإيرادات الحكومية التي ازدادت خارج إيرادات الإتصالات وعمليات الخزينة بنسبة ٦٫٠٪ فقط بالمقارنة مع العام ٢٠١٤ . ومع عدم الإستثناء وأخذ الأرقام الإجمالية كما هي ومقارنتها مع أرقام العام ٢٠١٤ (والمتضمّنة مبالغ عائدة لأعوام سابقة كما أشرنا أدناه)، تكون الإيرادات الاجمالية من عمليات الموازنة والخزينة قد تراجعت بنسبة ١٢٪.

5-2 في المقابل، ساهم تراجع أسعار المشتقات والفاتورة النفطية في خفض أكلاف مؤسسة كهرباء لبنان بحوالي المليار دولار في العام ٢٠١٥، وكاد أن يؤدّي هذا الأمر إلى انخفاض النفقات الحكومية بشكل بالغ لولا ارتفاع بعض النفقات الأخرى، لأسباب مختلفة، وخدمة الدين، بفعل سياسة إدارة الدين العام والتركيز على إصدارات السندات الطويلة الأجل وذات العوائد المرتفعة نسبياً بالمقارنة مع السندات ذات الآجال القصيرة، وبسبب أمور أخرى تتعلّق بمخاطر البلد وسياسة الإستقرار النقدي. ولا بدّ من الإشارة أيضاً إلى أعباء النازحين السوريّين غير الظاهرة على المالية العامة، لا سيّما مع وجود أكثر من ١٫٥ مليون نازح سوري وما يستتبعه من زيادة الطلب على الخدمات العامّة كالصّحة والتعليم والكهرباء والنقل وغيرها لتزيد الضغوط على الإنفاق العام. وعليه، انخفض إجمالي النفقات من عمليات الموازنة والخزينة بحوالي ٢٪ فقط.

6-2 وفي المحصّلة، ارتفع العجز العام إلى حوالي ٧٫٨٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في العام ٢٠١٥ من ٦٫٢٪ في العام الذي سبق، في حين لم يشكّل الرصيد الأوّلي إلاّ ١٫٤٪ من الناتج مقابل ٢٫٦٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي، لتظلّ نسبة العجز العام إلى الناتج المحلّي من بين الأعلى عالمياً. ويتبيّن من خلال مراجعة الأرقام أن أداء المالية العامة في العام ٢٠١٥ كما في السنة التي سبقتها، لم يساعد في التخفيف من التباطؤ الاقتصادي الحاصل، بل ربّما يكون قد ساهم في حصوله.

7-2 وبعد استقرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلّي الإجمالي على ١٣٤٪ في السنتَيْن السابقتَيْن، ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي ١٣٨٫٥٪ في العام ٢٠١٥ مع ازدياد الدين العام بنسبة ٥٫٦٪ في العام المذكور لتتجاوز نسبة نمو الناتج المحلي الإسمي. لذا، تُعتبر تدابير ضبط أوضاع المالية العامة في لبنان وتنشيط الحركة الاقتصادية وتحفيز النمو من أبرز الأولويات لنمو مستدام على المدى الطويل ولتحويلٍ منحى الدين العام إلى انخفاضي. كما ثمّة حاجة إلى تحويل النفقات العامّة أكثر نحو النفقات الإستثماريّة جنباً إلى جنب مع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك الحدّ من الهدر والتهرّب الضريبي والفساد، وكلّها تدابير تدعم النمو الإقتصادي على نطاق أوسع.

8-2 في المقابل، تابعت السلطاتِ النقدية في العام ٢٠١٥ سياسة الإستقرار النقدي وتحفيز النمو الاقتصادي وضبط التضخّم الذي سجّل معدلاً سلبياً بحوالي ٣٫٧٪ في العام المذكور نتيجة تباطؤ النشاط الإقتصادي وانخفاض أسعار السلع المستوردة، وبخاصة أسعار المشتقات النفطية. وقد سعت السلطات النقدية، بالتعاون مع وزارة المال والمصارف، إلى تأمين الإستقرار النقدي الذي يمثّل الهدف الأساسي للسياسة النقدية في لبنان، لما يشّكله من مصلحة للقطاع المصرفي وللإقتصاد وللوضع الإجتماعي. كما استطاع مصرف لبنان، بالتعاون مع القطاع المصرفي، المحافظة على مستوى مرتفع من إجمالي الاحتياطي بالعملات الأجنبية بلغ حوالي ٣٠٫٦ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥ دون احتساب استثماراته في سندات اليوروبندز اللبنانية والسندات العالمية الأخرى. وساهمت السياسة النقدية في دعم النشاط الإقتصادي من خلال توفير رزمة من التحفيزات الإقتصادية، بغية

١ – استثنينا من هذه المقارنة، توخّياً للدقّة، الإيرادات من وفر موازنة الإتصالات السلكية واللاسلكية لأنه، اعتباراً من شهر كانون الثاني 2015، تُسجَّل فقط المبالغ الفعلية المحوّلة من قبل وزارة الاتصالات إلى حساب الخزينة اللبنانية لدى مصرف لبنان، علماً أنه في السنوات السابقة كانت تُعتمد المبالغ الشهرية المقدّرة من قبل وزارة الاتصالات أو وزارة المالية. كما أنّ إيرادات الاتصالات العائدة لعام 2014 تتضمَّن عملياً مبالغ كبيرة عائدة لسنوات خلت تمّ تحصيلها في العام المذكور. مما يجعل المقارنة بين العامَيْن 2015 و2014 على هذا الصعيد غير دقيقة ومضلّلة. كما استثنينا عمليات الخزينة لجهة القبض نتيجة تحصيل متأخّرات من وزارة الإتصالات في العام 2014، من ضمنها جزء للبلديات فيما الأمر مختلف بالنسبة إلى أموال البلديات لعام 2015.

انخراط المصارف في برامج تسليفية تشجّع القطاع الخاص على الإستثمار بكلفة منخفضة في الإقتصادات الإنتاجية، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتأمين التمويل اللازم لانطلاق مؤسّسات جديدة صغيرة ومتوسّطة الحجم لتنشيط الدورة الإقتصادية. واستمرّ مصرف لبنان في إطلاق هذه التحفيزات للعام الرابع على التوالي بحيث بلغت قيمتها مليار ونصف مليار دولار لعام ٢٠١٦.

9-2 وكان لتراجع نشاط القطاع الخارجي في العام ٢٠١٥ تأثير سلبيّ على النشاط والنمو الإقتصادي، إذ لم يستطع لبنان الإستفادة كما يجب من تراجع الفاتورة النفطية، وبالتالي من تقلّص العجز في الميزان التجاري. فقد شهد العام ٢٠١٥ تراجعاً في قيمة صافي الصادرات (الصادرات ناقص الواردات) Net Exports، وهو أحد مكوّنات الطلب الكلّي، بعد الإستقرار الذي عرفه في العام الذي سبق. فتراجعت قيمة الواردات بنسبة قاربت ١١,٨٪ في حين تراجعت قيمة الصادرات بنسبة ١٠,٩٪. وعلى الرغم من تراجع عجز الميزان التجاري بحوالي المليارَيْ دولار، ازداد عجز ميزان المدفوعات على نحو ملحوظ في العام ٢٠١٥ ليبلغ حوالي ٣,٤ مليارات دولار مقابل عجز أدنى قدرُه ١,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٤، في إشارة إلى أن صافي التدفّقات المالية إلى لبنان تراجع على نحو لافت في العام ٢٠١٥ مقارنةً مع العام الذي سبقه.

10-2 وبقي نشاط القطاع المصرفي المعبّر عنه من خلال نمو الموجودات الإجمالية للمصارف العاملة في لبنان مقبولاً في العام ٢٠١٥ على الرغم من تباطؤه بالمقارنة مع العام الذي سبق. إذ ارتفع إجمالي ميزانية المصارف التجارية بنسبة ٥,٩٪ وودائع الزبائن بنسبة ٥,٠٪، وهي تؤمّن المصدر الأساسي لموارد القطاع كونها تشكّل ٨٣,٣٪ من إجمالي الميزانية، ولا تزال الزيادة الحاصلة فيها تُعدّ كافية لتغطية الحاجات التمويلية للإقتصاد بقطاعَيْه العام والخاص. ويعود ذلك بوجه خاص إلى نمو ودائع المقيمين التي استأثرت بما يزيد عن ثلاثة أرباع النمو الإجمالي للودائع في العام ٢٠١٥. كما ساهمت المصارف في الحفاظ على سير العجلة الإقتصادية وبالقدر الممكن عبر التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم التي شهدت ارتفاعاً ناهزت نسبتُه ٥,٩٪، بحيث باتت تشكّل إلى جانب تسليفات القطاع العام، ما يقارب ١٧٠٪ من الناتج المحلّي الإجمالي. كما ظلّت مؤشرات السيولة والملاءة على مستوياتها الملائمة حفاظاً على مصالح المودعين والمستثمرين معاً.

11-2 وفي ختام فقرة الإقتصاد اللبناني، لا بدّ من التذكير بثلاثة أمور: أوّلها، أهمية الشراكة بين القطاعَيْن العام والخاص وفق أسس شفّافة لاستثمار طاقات القطاع الخاص الكبيرة في شتّى مجالات التنمية التي يحتاجها الإقتصاد كقطاعات الإتصالات والنقل والمياه والطاقة التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة وتوافر البيئة السياسية المحلية والإقليمية الحاضنة لهذه الإستثمارات. وثانيها، الحاجة إلى سياسات وإجراءات تهدف إلى تعزيز القدرات التنافسية للسلع اللبنانية والبحث عن أسواق جديدة لها. وثالثها، إعادة إحياء ملفّ النفط الحيوي والإستراتيجي بالنسبة إلى مستقبل لبنان، إذ ينبغي أن يندرج إقرار مرسومَيْ النفط والغاز ضمن الأولويات. فما زال ملفّ استخراجهما في لبنان قيد انتظار التوافق السياسي على الرغم من مساهمة الإيرادات المحتملة الناتجة عنه في إنعاش الوضع الإقتصادي والمالي في البلد، ورفع مداخيل الدولة وخفض كلفة الإنتاج في مختلف القطاعات الإنتاجية كالكهرباء والصناعة والنقل. كما لا يمكن التغاضي عن الآثار السلبية المترتّبة عن المشاحنات السياسية والتأجيل المستمرّ في عملية التنقيب عن النفط واستخراجه، وبالتالي المماطلة في الإستفادة من إيراداته، لا سيّما متى عادت أسعار المشتقّات النفطية إلى الارتفاع من جديد.

ثالثاً: المالية العامة والمديونية العامة

1-3 تراجعت وضعية المالية العامة في سنة ٢٠١٥ قياساً على العام الذي سبق. فسجّل العجز العام الإجمالي ٥٩٥٨ مليار ليرة، أي ما نسبته ٧,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل عجز بقيمة ٤٦٣٢ مليار ليرة (٦,٢٪ من الناتج) في العام ٢٠١٤، علماً أنه يبقى دون العجوزات التي قاربت ٩٪ من الناتج في المتوسط في فترة ٢٠٠٦-٢٠١٤. وتراجع الفائض الأوّلي المحقّق إلى ١٠٩٢ ملياراً (١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في العام ٢٠١٥ من ١٩٧٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٤ (٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وكانت عوامل عدّة، لا سيّما تغذية صناديق الخزينة بعائدات استثنائية من الإتصالات تعود لأعوام عدّة خلت، قد ساهمت في تحقيق نتائج العام ٢٠١٤، في حين شملت نتائج العام ٢٠١٥ فقط عائدات سنوية من الاتصالات، مما يفسّر جزئياً تراجع وضعية المالية العامة، فيما ارتبط الجزء الآخر من التراجع بتباطؤ النشاط الاقتصادي العام في البلاد وأمور أخرى مفصَّلة أدناه.

المالية العامة ٢٠١٣-٢٠١٥ (مليار ليرة)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	التغيّر (٪) ٢٠١٣/ ٢٠١٤	التغيّر (٪) ٢٠١٤/ ٢٠١٥
المقبوضات الإجمالية (موازنة +خزينة)	١٤٢٠١	١٦٤٠٠	١٤٤٣٥	١٥,٥	-١٢,٠
المدفوعات الإجمالية (موازنة +خزينة)	٢٠٥٦٣	٢١٠٣٢	٢٠٣٩٣	٢,٣	-٣,٠
العجز العام	٦٣٦٢	٤٦٣٢	٥٩٥٨	-٢٧,٢	٢٨,٦
الرصيد الأوّلي (+) فائض، (-) عجز	-٣٦١	+١٩٧٠	+١٠٩٢		
العجز العام/الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٨,٩	٦,٢	٧,٨		
الرصيد الأوّلي/الناتج المحلي الإجمالي (٪)	-٠,٥	٢,٦	١,٤		

المصدر: وزارة المالية.

2-3 وفي ما يتعلّق بالمقبوضات الإجمالية، فقد انخفضت من ١٦٤٠٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٤ إلى ١٤٤٣٥ مليار ليرة في العام ٢٠١٥، أي بمقدار ١٩٦٥ مليار ليرة وبنسبة ١٢٪. علماً أن حجم التراجع ونسبته ينخفضان إذا ما استثنينا من المقبوضات المحصّلة في العام ٢٠١٤ الإيرادات الاستثنائية المتأتية من الاتصالات عن فترة ٢٠١٠-٢٠١٣ والتي بلغت ١٦٣٦ مليار ليرة. وعليه، يكون تراجع المقبوضات نتج أيضاً من ضعف النمو الاقتصادي، شأنه في السنة التي سبقت ومن تراجع الإيرادات من الضريبة على القيمة المضافة، ولا سيّما مع انخفاض سعر النفط العالمي. وبذلك، تكون المقبوضات انخفضت إلى ١٨,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥ مقابل ٢٢٪ في العام الذي سبق و٢٢,٤٪ في المتوسط في فترة ٢٠٠٦-٢٠١٤. وهذه النسبة تُعدّ منخفضة في لبنان بسبب هيكلية الضرائب القائمة والتهرّب الضريبي.

3-3 لقد تراجعت في العام ٢٠١٥ كلّ من الإيرادات الضريبية (-٠,٥٪) والإيرادات غير الضريبية (-٢٤,١٪) ومقبوضات الخزينة (-٥١,٧٪). وشكّلت حصة كلّ منها من مجموع المقبوضات ٧١,٦٪ و٢٢,٩٪ و٥,٥٪ على التوالي. وتأتّى التراجع البسيط للإيرادات الضريبية من تراجـع الضريبة على الأمـلاك المبنيّة (-٥,٣٪) والرسوم الداخليـة على السلع والخدمـات (-٢,٥٪)، علماً أن الإيرادات من القيمة المضافة، والتي لا تزال تشكّل المورد الأول للخزينة، انخفضت كذلك بنسبة ٤,٣٪، متأثرة إلى حدّ كبير بانخفاض أسعار النفط. وتراجعت أخيراً الإيرادات على الرسوم الجمركية على الاستيراد بنسبة ٦,٩٪، علماً أن الرسوم على المحروقات ارتفعت بنسبة ٢٢,٩٪ إذ تمّ استيراد كميات أكبر في العام ٢٠١٥ نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية، إضافةً إلى الإجراءات التي تمّ تطبيقها اعتباراً من كانون الثاني ٢٠١٥ وأدّت إلى رفع نسبة الرسوم على البنزين. وقد عوَّضت عن هذا التراجع، ولو بشكل غير كامل، زيادة إيرادات ضريبة الدخل على الأرباح ورؤوس الأموال (+٣,٣٪) وإيرادات ضريبية أخرى.

المقبوضات الإجمالية (مليار ليرة لبنانية)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	الحصة (٪)
الضريبة على الدخل، والأرباح ورؤوس الأموال	٢٥٠٢	٢٧٩٥	٢٨٨٧	٢٠,٠
منها: ضريبة الدخل على الفوائد (٥٪)	٦٦٠	٧١١	٧٦٧	٥,٣
الضريبة على الأملاك المبنيّة	١٢٠١	١٢٤٥	١١٧٩	٨,٢
الرسوم الداخلية على السلع والخدمات	٣٧٨٢	٣٨١١	٣٧١٧	٢٥,٧
منها: الضريبة على القيمة المضافة	٣٢٩٦	٣٣٠٢	٣١٥٩	٢١,٩
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية	٢١٥٨	٢٠٤٢	٢٠٦٤	١٤,٣
منها: الرسوم الجمركية على الاستيراد	٨١٧	٧٦٦	٧١٣	٤,٩
الرسوم على المحروقات	٤٨٣	٥١٢	٦٢٩	٤,٤
إيرادات ضريبية أخرى	٤٧٣	٤٩٥	٤٨٣	٣,٣
الإيرادات الضريبية	**١٠١١٦**	**١٠٣٨٨**	**١٠٣٣٠**	**٧١,٦**
حاصلات من إدارات ومؤسسات عامة ومن أملاك الدولة	٢٥١٨	٣٤٩٨	٢٣١٣	١٦,٠
منها: إيرادات من وفر موازنة الاتصالات	٢١٥٦	٣٠٣٤	١٨٦٠	١٢,٩
إيرادات غير ضريبية أخرى	٧٥١	٨٥٦	٩٩٢	٦,٩
الإيرادات غير الضريبية	**٣٢٦٩**	**٤٣٥٤**	**٣٣٠٥**	**٢٢,٩**
مقبوضات الخزينة	**٨١٦**	**١٦٥٨**	**٨٠٠**	**٥,٥**
المقبوضات الإجمالية	**١٤٢٠١**	**١٦٤٠٠**	**١٤٤٣٥**	**١٠٠,٠**

المصدر: وزارة المالية.

4-3 أمّا المدفوعات الإجمالية، فقد انخفضت بنسبة ٣٪ أي بوتيرة أدنى من انخفاض المقبوضات، وبلغت ٢٠٣٩٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٥ مقابل ٢١٠٣٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٤. وشكّلت ٢٦,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٢٨,٢٪ في العام ٢٠١٤ و٣١,٢٪ في المتوسط في فترة ٢٠٠٦-٢٠١٤. ويتبيّن بالتالي أن مقدار الاستفادة من انخفاض الفاتورة النفطية إثر انخفاض أسعار النفط كان محدوداً بالنظر إلى هيكلية النفقات الحالية وافتقادها للمرونة، ولشبه الشلل الحاصل في إدخال إصلاحات هيكلية على بند النفقات وفي إقرار مشاريع الموازنة العامة وبالنظر إلى الوضع الاقتصادي الضاغط والحاجة إلى تأمين الاستقرار المالي والنقدي من خلال سياسات الفوائد والآجال والهندسات المالية القائمة حالياً.

5-3 وانخفضت النفقات الأوّلية من خارج خدمة الدين العام إلى ١٣٣٤٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٥ من ١٤٤٣٠ ملياراً في العام ٢٠١٤، أي بنسبة ٧,٥٪. وتأتّى الانخفاض بشكل أساسي من تراجع التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ١٤٤٦ مليار ليرة وبالتالي، انخفضت كلفة دعم الكهرباء إلى ٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥ مقابل ٤,٣٪ في العام ٢٠١٤، مع التذكير بأن انعكاسات انخفاض أسعار النفط بدأت تظهر في النصف الثاني من العام ٢٠١٤. في المقابل، ارتفعت المخصّصات ورواتب العاملين في القطاع العام بنسبة ٥,٢٪ بين العامَيْن ٢٠١٤ و٢٠١٥، مع زيادة الرواتب الأساسية والتقديمات لفئات من موظفي القطاع العام. وشكّلت الرواتب وملحقاتها في القطاع العام منسوبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي ٩,٣٪ في العام ٢٠١٥. أما النفقـات الاستثمـارية فاستقرّ حجمها تقريبـاً في العام ٢٠١٥ لتشـكّل ١,٢٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

6-3 في المقابل، سُجّل ارتفاع في خدمة الدين العام جاء بمعظمه من فوائد على ديون داخلية، بحيث وصلت إلى ٧٠٥٠ مليار ليرة من ٦٦٠٢ مليارٍ في العام ٢٠١٤، أي بنسبة ٦,٨٪. فقد أدّت إصدارات سندات الخزينة الطويلة الأجل بفوائد مرتفعة نسبياً ومتلائمة مع طول الآجال وطبيعة المخاطر إلى زيادة خدمة الدين العام التي شكّلت ٣٤,٦٪ من مجموع النفقات و٤٨,٨٪ من مجموع الإيرادات في العام ٢٠١٥. يُذكر أن الفوائد في لبنان يحدّدها على المديَيْن المتوسط والطويل تطور علاوات المخاطر ووتيرة النشاط الاقتصادي وتطور المالية العامة. وإن قدرة القطاع العام على تمويل خدمة الدين تبقى مرتبطة بصلابة قاعدة الودائع المصرفية وإرادة القطاع المالي في استمرار شراء سندات سيادية، علماً أن هذا الارتباط يشكّل ضعفاً بنيوياً، وهو ناتج جزئياً عن عدم تطور الأسواق المالية بالشكل المبتغى.

المدفوعات الإجمالية (مليار ليرة لبنانية)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	الحصة (٪)
خدمة الدين العام	٦٠٠٠	٦٦٠٢	٧٠٥٠	٣٤,٦
النفقات الأولية	١٤٥٦٢	١٤٤٣٠	١٣٣٤٣	٦٥,٤
منها: المخصّصات والرواتب والملحقات	٦٤٧٣	٦٧٢٧	٧٠٨٠	٣٤,٧
التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان	٣٠٥٦	٣١٥٧	١٧١١	٨,٤
النفقات الاستثمارية	٩٨٧	٨٨٣	٨٨٨	٤,٤
المدفوعات الإجمالية	**٢٠٥٦٣**	**٢١٠٣٢**	**٢٠٣٩٣**	**١٠٠,٠**

المصدر: وزارة المالية.

7-3 في ما يتعلّق بمشروع موازنة ٢٠١٦، فقد أحاله وزير المالية إلى مجلس الوزراء ضمن المهلة الدستورية قبل نهاية آب ٢٠١٥. وتضمّن المشروع تقريراً تمهيدياً يعرض للوقائع المالية والاقتصادية والتوجّه نحو تأمين إيرادات جديدة، كما تضمّن تقديراً لنسبة العجز وكيفية التعاطي معه. وقُدّرت النفقات للسنة المذكورة بما يعادل ٢٣٢٠٠ مليار ليرة (من دون إدراج كلفة سلسلة الرتب والرواتب)، والإيرادات بحوالي ١٦٥٠٠ مليار ليرة ليكون العجز المقدّر في حدود ٦٧٠٠ مليار ليرة. وبالتالي، بات الطموح هو التكيّف مع نسبة النمو الاقتصادي المتراجعة والحفاظ على نسبة العجز، في انتظار إقرار مشروع الموازنة المؤجَّل منذ العام ٢٠٠٥. وللعلم، فإن زيادة الإنفاق منذ العام ٢٠٠٥ لم يقابلها ارتفاع مماثل في تحصيل الإيرادات من ضريبية وغير ضريبية، لعدم إقرار قوانين ضريبية ورسوم إضافية، علماً أن ثمّة ضرورة لمتابعة تفعيل الجباية ومكافحة التهرّب الضريبي.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن الكلفة الفعلية للنزوح السوري على وضعية المالية العامة غير واضحة من خلال معطيات وزارة المالية رغم إشارة العديد من التقارير عن عبء النزوح على وضعية المالية العامة وتفاقمه خلال الفترة الأخيرة. وينتج هذا العبء من مجالات كثيرة، منها بخاصّة استهلاك البنية التحتية من طرق وكهرباء ومياه واتصالات ومدارس ومستشفيات كما سبق وأشرنا. وتشير التقديرات إلى أن خسائر لبنان نتيجة الحرب السورية تجاوزت ١٢ مليار دولار بالإضافة إلى ازدياد معدلات البطالة لدى بعض الفئات الاجتماعية.

وفي النهاية، نكرّر أن المطلوب اتّخاذ إجراءات عملية لإقرار الموازنات العامة ولإعادة التوازن إلى الإنفاق الحكومي من الجاري إلى الاستثماري ومحاربة التهرّب الضريبي والفساد والهدر وإصلاح النظام التقاعدي.

إصدارات سندات الخزينة بالليرة وبالعملات الأجنبية
في العام ٢٠١٥، أصدرت وزارة المالية سندات يوروبندز بقيمة ٣,٨ مليارات دولار توزّعت كالآتي:

شباط: إصدار سندات بقيمة ٢,٢ مليار دولار: ٨٠٠ مليون دولار بفائدة ٦,٢٠٪ تستحقّ في العام ٢٠٢٥ وسندات بقيمة ١٤٠٠ مليون دولار بفائدة ٦,٦٥٪ تستحقّ في العام ٢٠٣٠. ويأتي هذا الإصدار بعد صدور القانون المعجّل رقم ١٤ تاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠١٤ والمتعلّق بالإجازة للحكومة إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية بحدود مبلغ لا يتجاوز ما يعادل مليارَيْن و٥٠٠ مليون دولار أميركي.

تشرين الثاني: إصدار سندات يوروبندز بقيمة ١,٦ مليار دولار، منها ٣١٨ مليون دولار استبدال من أصل ٧٥٠ مليوناً تمّ إصدارها عام ٢٠٠٥ بفائدة ٨,٥٪. وتوزَّعت قيمة الاستبدال على سندات من فئتيْ ٩ سنوات و١٣ سنة، فيما تضمّنت الإصدارات الجديدة وقيمتها ١,٢٨ مليار دولار (منها ٦٠٠ مليون دولار لمصرف لبنان) سنداً إضافياً مدته ٢٠ سنة. نشير إلى أن القانون المعجَّل رقم ٣٦ بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٥ أجاز للحكومة إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية بحدود مبلغ لا يتجاوز ٣ مليارات دولار أميركي، على أن يُستعمل المبلغ في إطار إعادة هيكلة الدين العام.

وفي العام ٢٠١٥، أصدرت وزارة المالية سندات خزينة بالليرة اللبنانية طويلة الأجل، تدخل ضمن استراتيجية متوسطة الأمد لإدارة الدين العام لفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ تمّ إطلاقها في كانون الثاني ٢٠١٥. وتُضاف هذه السندات إلى الإصدارات الدورية من الفئات القصيرة الأجـل. وقد تركّزت اكتتابات المصارف في السندات الطويلة الأجل نظراً لعوائدها المرتفعة نسبياً وتوافر مستوى جيّد من السيولة بالليرة لديها.

فئة السندات	أشهر الإصدار	المردود
٧ سنوات	شباط- نيسان- حزيران- آب- تشرين الأول- تشرين الثاني	٧,٠٨٪
١٠ سنوات	كانون الثاني- آذار- أيار- تموز- أيلول- تشرين الأول- كانون الأول	٧,٩٨٪ (الإصدار الأول) ثم ٧,٤٦٪ (باقي الإصدارات)

ولا بدّ من الإشارة إلى أن وزارة المالية عمدت في كانون الثاني ٢٠١٦ إلى تمويل استحقاق سندات يوروبندز بحوالي ٤٣٢ مليون دولار في إطار اتفاقية مع مصرف لبنان. وتوزّع هذا الإصدار على شريحتَيْن، الأولى بقيمة ٣٨,٥ مليون دولار تُضاف إلى السندات التي تستحقّ في تشرين الثاني ٢٠٢٤ بفائدة قسيمة ٦,٢٥٪ والثانية بقيمة ٣٩٣,٢ مليون دولار تُضاف إلى السندات التي تستحقّ في تشرين الثاني ٢٠٢٨ بفائدة قسيمة ٦,٦٥٪. كما أنهت في ٢٠ نيسان ٢٠١٦ إصدار سندات يوروبندز بقيمة مليار دولار أميركي توزّعت بين ٧٠٠ مليون استحقاق ٢٠٢٤ بفائدة قسيمة ٦,٦٥٪ و٣٠٠ مليون استحقاق ٢٠٣١ بفائدة قسيمة ٧,٠٪. كما استمرّت في الأشهر الأولى من العام ٢٠١٦ في إصدار سندات طويلة الأجل تُضاف إلى الإصدارات الدورية. فقد أصدرت سندات من فئة ٧ سنوات في كلّ من كانون الثاني وآذار، ومن فئة ١٠ سنوات في كلّ من شباط ونيسان، كما أصدرت للمرّة الأولى في شهر آذار سندات من فئة ١٥ سنة.

المديونيّة العــامة

3-8 ارتفع الدين العام الإجمالي إلى ١٠٦٠١١ مليار ليرة (ما يوازي ٧٠,٣ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ١٠٠٣٥٦ مليار ليرة (٦٦,٦ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٤، مسجّلاً بذلك زيادة نسبتُها ٥,٦٪ مقابل زيادة نسبتُها ٤,٩٪ في العام ٢٠١٤. وبما أن نسبة نمو الدين العام تجاوزت معدل النمو الاقتصادي الإسمي، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ١٣٤,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٤ إلى ما يقارب ١٣٨,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٥، ما يبرز ضرورة الإسراع في تصحيح أوضاع المالية العامة ومضاعفة الجهود لتنشيط الدورة الاقتصادية وتحفيز النمو لأن مستوى الدين العام المرتفع ينطوي على عواقب غير محمودة وأكلاف باهظة، خصوصاً وأن مدفوعات الفائدة تستنفد حالياً ثلثَيْ الإيرادات الضريبية وأكثر من ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

3-9 إلاّ أنه عند احتساب دين السوق، أي من دون الأخذ في الاعتبار ما يحمله مصرف لبنان والمؤسسات العامة والقروض الثنائية والمتعدّدة الأطراف وديون باريس ٢ و٣، تنخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٩,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٩٠,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٤.

3-10 أمّا الدين العام الصافي، والمحتسَب بعد تنـزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، فقد بلغ ٩٢٧٨٤ مليار ليرة (٦١,٥ مليار دولار) في نهاية كانون الأول ٢٠١٥، مسجّلاً ارتفاعاً بنسبة ٧,٤٪ مقابل زيادةٍ نسبتُها ٧,٧٪ في العام ٢٠١٤، ذلك أنّ الدولة استعملت جزءاً من حساباتها وإيداعاتها لدى مصرف لبنان لتمويل جزء من نفقاتها. فتراجعت ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان من ٩١٢٣ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٤ إلى ٨١٥٤ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٥، أي بمقدار ٩٦٩ مليار ليرة بعد أن كانت هذه الودائع تراجعت بقيمة ١٩٠٩ مليارات ليرة في العام الذي سبق. ويبقى رصيد حساب الدولة لدى مصرف لبنان إيجابيّاً، الأمر الذي يسمح بتمويل العجوزات المستقبلية في حال تباطأت أو تراجعت التدفّقات النقدية من الخارج على شكل ودائع مصرفية وغيرها.

3-11 وفي نهاية العام ٢٠١٥، بلغت قيمة **الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية** ٦٥١٩٥ مليار ليرة، مشكّلةً حوالي ٦١,٥٪ من إجمالي الدين العام شأنها في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ما يعادل ٤٠٨١٦ مليار ليرة للدين **المحرّر بالعملات الأجنبية**، أي ما نسبتُه ٣٨,٥٪ من الدين العام الإجمالي. وتجدر الإشارة إلى أن توزّع الدين وتركُّزه على المكتتبين المقيمين يخفّف من مخاطره كون هؤلاء المكتتبين أكثر تحمّلاً للمخاطر الحقيقية باعتبارهم متآلفين مع أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والأمنية.

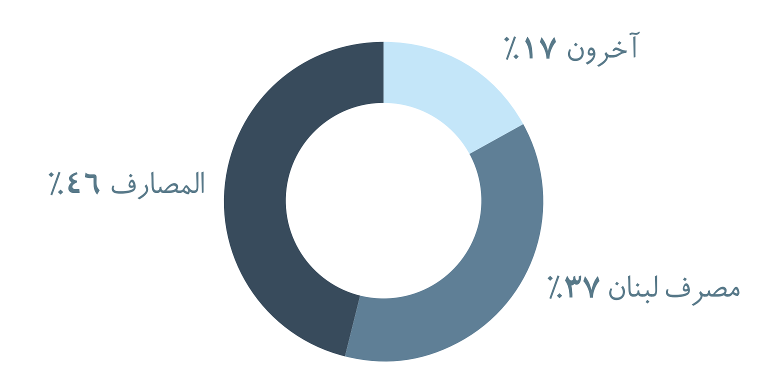
الدين العام ٢٠١٣-٢٠١٥ (نهاية الفترة – مليار ليرة)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	التغيّر (٪) ٢٠١٣/ ٢٠١٤	التغيّر (٪) ٢٠١٤/ ٢٠١٥
الدين العام الإجمالي	**٩٥٧١٠**	**١٠٠٣٥٦**	**١٠٦٠١١**	**+٤,٩**	**+٥,٦**
توزّع الدين العام الإجمالي:					
الدين العام بالليرة اللبنانية	٥٦٣١٢	٦١٧٥٢	٦٥١٩٥	+٩,٧	+٥,٦
الدين العام بالعملات الأجنبية	٣٩٣٩٨	٣٨٦٠٤	٤٠٨١٦	–٢,٠	+٥,٧
ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي	١٥٤٩٥	١٣٩٦٥	١٣٢٢٧	–٩,٩	–٥,٣
الدين العام الصافي	**٨٠٢١٥**	**٨٦٣٩١**	**٩٢٧٨٤**	**+٧,٧**	**+٧,٤**
تمويل الدين العام الإجمالي (تقديرات) (٪):					
المصارف في لبنان	٥٩,٠	٥٥,٩	٥٣,٣		
مصرف لبنان والمؤسسات العامة	٢٦,٥	٢٨,٥	٣٣,٥		
مقيمون آخرون	٤,٧	٥,١	٤,٤		
غير مقيمين	٩,٨	١٠,٥	٩,٠		
منها: قروض ثنائية ومتعدّدة الأطراف	٤,٨	٤,٤	٣,٥		
آخرون	٥,٠	٦,١	٥,٥		

المصدر: وزارة المالية.

12-3 على صعيد **تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية**، انخفضت حصة المصارف إلى ٤٥,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٥ من ٥١,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٤ قابلها ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى ٣٧,٣٪ من ٣٢,٢٪ في التاريخَيْن على التوالي واستقرار حصة القطاع غير المصرفي على ١٦,٩٪. ويعود ذلك إلى الإقبال الضعيف للمصارف على الاكتتاب بسندات الخزينة من فئات ٣ أشهر حتى ٥ سنوات لصالح الاكتتاب بالسندات من فئتَيْ سبع وعشر سنوات والاكتفاء إلى حدّ كبير بتجديد الاستحقاقات. وكان مصرف لبنان يعوّض النقص عند الحاجة، فيتدخّل شارياً الفائض من المعروض لتأمين توازن السوق، علماً أن صندوق النقد الدولي يوصي منذ فترة مصرف لبنان بضرورة تخفيف دور الوساطة الذي يؤدّيه بين المصارف والدولة.

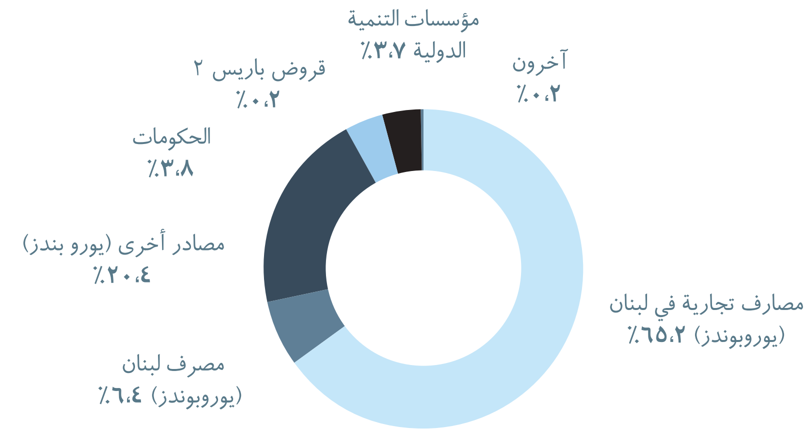
مصادر تمويل الدين العام بالليرة اللبنانية
نهاية العام ٢٠١٥ (٪)



المصدر: مصرف لبنان.

13-3 وفي ما يخصّ **تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية**، فقد ازدادت محفظة المصارف في سندات اليوروبندز بقيمة ١٣٣٥ مليون دولار في العام ٢٠١٥ وبلغت ١٧٦٤٥ مليون دولار في نهاية العام المذكور مقابل ١٦٣١٠ ملايين في نهاية العام ٢٠١٤. ومردّ ذلك إلى الاستفادة من قانونَيْ الإجازة للاستدانة بالعملات الأجنبية. وكانت هذه المحفظة قد انخفضت بقيمة ١,٣ مليار دولار في العام ٢٠١٤ نتيجة الاستحقاقات التي فاقت الاكتتابات بهذه السندات وعدم وجود قانون يجيز الاستدانة. وعليه، ارتفعت حصة المصارف في تمويل الدين بالعملات الأجنبية من ٦٣,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٤ إلى ٦٥,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٥ علماً أنها شكّلت ٦٧,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٣.

مصادر تمويل الدين العام بالعملات الأجنبية
نهاية العام ٢٠١٥ (٪)



المصدر: مصرف لبنان.

14-3 في ما يخصّ معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، فقد استقرّت على العموم في العام ٢٠١٥ قياساً على العام الذي سبق وسجّلت في الإصدار الأخير من السنة الآتي: ٤,٤٤٪ لفئة ٣ أشهر، ٤,٩٩٪ لفئة ٦ أشهر، ٥,٣٥٪ لفئة ١٢ شهراً، ٥,٨٤٪ لفئة ٢٤ شهراً، ٦,٥٠٪ لفئة ٣٦ شهراً، و٦,٧٤٪ لفئة ٦٠ شهراً. وسجّل المردود علـى فئة ٨٤ شهراً ٧,٠٨٪ منخفضاً من ٧,٥٠٪ عن الإصدار الأخير له. كما سجّل المردود على السندات من فئــة ١٢٠ شهراً ٧,٤٦٪ مقابل ٧,٩٨٪ في الإصدار الذي سبقه من الفئة ذاتها.

15-3 وبنتيجة التطورات في سوق السندات، ارتفع معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة إلى ٦,٩٤٪ في نهاية العام ٢٠١٥ من ٦,٨٩٪ في نهاية العام ٢٠١٤، كما ارتفع الأجل المثقّل لهذه المحفظة إلى ١٢٢٢ يوماً (٣,٣ سنوات) من ١١٩٣ يوماً (٣,٣ سنوات). وفي سوق سندات اليوروبندز، ارتفعت الفائدة المثقّلة على هذه المحفظة من ٦,٤٠٪ إلى ٦,٤٤٪، وكذلك الأجل المثقّل عليها من ٥,٣٥ سنوات إلى ٦,٠٩ سنوات في التاريخَيْن المذكورَيْن تباعاً.

رابعاً: السياسة والتطورات النقدية

1-4 سجّل الوضع النقدي متانة لافتة في العام ٢٠١٥، رغم صعوبة ودقّة الظرف، وبقيَ مستقرّاً إلى حدّ كبير ومتمايزاً عن الأداء الإقتصادي الضعيف منذ العام ٢٠١١. واستطاعت السلطات النقدية مرّة جديدة، بالتعاون مع وزارة المالية والمصارف، توفير الإستقرار النقدي الذي يمثّل الهدف الأساسي للسياسة النقدية في لبنان. وقد ساعد في حصول ذلك، إضافة إلى الثقة بمصرف لبنان والمرتبطة بعوامل عدّة، لا سيّما بإمكاناته المرتفعة، استمرار تدفّق ونمو الودائع ولو بوتيرة متباطئة إنّما بأحجام كافية، بدعم من تحويلات العاملين في الخارج، لتلبية حاجات البلد التمويلية والمحافظة على مستوى مرتفع من احتياطي العملات الأجنبية. كما ساعد في ذلك إقرار القانون[٢] الذي يجيز للحكومة زيادة سقف الإستدانة الجديدة بالعملات الأجنبية، ما خفّف من الإعتماد على المصرف المركزي في تأمين العملات الأجنبية، هذا بالإضافة إلى تراجع الفاتورة النفطية بسبب تراجع أسعار النفط عالمياً. في المقابل، نتــج عن التراجع الملحوظ في الرساميل الوافدة إلى لبنان عام ٢٠١٥ عجز كبير في ميزان المدفوعات أثّر سلباً على احتياطيات مصرف لبنان من العملات الأجنبية.
واتّخذ مصرف لبنان خلال العام ٢٠١٥ إجراءات وهندسات مالية عدّة (ستكون محور الفقرات اللاحقة) مكّنته من المحافظة على احتياطيّاته من العملات الأجنبية ومن السيطرة على السيولة، ومن المحافظة على استقرار معدّلات الفائدة على الليرة.

٢- أقرّ مجلس النواب في تشرين الثاني ٢٠١٤ القانون المعجّل رقم ٢٠١٤/١٤ القاضي بالإجازة للحكومة باصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية بمبلغ لا يتجاوز ما يعادل ٢،٥ مليار دولار. وينطبق الأمر على العام ٢٠١٦ إذ أصدر المجلس في تشرين الثاني ٢٠١٥ القانون المعجّل رقم ٢٠١٥/٣٦ الذي أجاز للحكومة اصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية بمبلغ لا يتجاوز ٣ مليارات دولار.

2-4 تبقى السياسة النقدية المعتمدة في لبنان موجّهة بشكل خاص لدعم ربط سعر صرف الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي، والذي ساعد (ولا يزال) على تأمين الثقة والإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي. لذلك، تتمثّل الأولوية الرئيسية لمصرف لبنان بالإبقاء على مستوى ملائم من احتياطيات العملات الأجنبية. وإضافةً إلى الجهود التي بذلها من أجل المحافظة على مصداقية الربط، عمل مصرف لبنان بشكل موازٍ ومتزايد على تقديم الدعم للحكومة وللإقتصاد. وقد وفّر في السنوات الأخيرة حزمة من التحفيزات للقطاع الخاص ناهزت قيمتها ٤,٥ مليارات دولار وتمثّلت على نحو خاص بضخّ سيولة بفوائد متدنّية للمصارف بغية إعادة إقراضها للأسَر والمؤسَّسات في فترة يُسجّل فيها الإقتصاد معدّلات نمو ضعيفة، هذا إلى جانب الآليات القائمة والتي تقدّم حوافز للمصارف من خلال السماح لها باستعمال الإحتياطي الإلزامي. فبات مصرف لبنان يمارس سياسة نقدية غير تقليدية تهدف بوضوح أيضاً إلى دعم النمو الإقتصادي وخلق فرص العمل.

3-4 وقد يكون التحدّي الأكبر في المرحلة المقبلة على صعيد الوضع النقدي هو استمرار منحى التباطؤ في تدفّق الودائع إلى لبنان خصوصاً في ظلّ وجود سلسلة عوامل تضغط باتّجاه ذلك وباتجاه ارتفاع كلفة التمويل، نذكر منها: التنافس بين الأسواق الإقليمية على اجتذاب الرساميل الذي سيزداد مع لجوء بعض الدول إلى الإستدانة من الأسواق وأخرى إلى زيادة مديونيتها، الأثر الإنكماشي لتراجع أسعار النفط ولتباطؤ النمو الإقتصادي في الدول الخليجية وفي دول أخرى يعمل فيها اللبنانيون على حجم التحويلات إلى لبنان، استمرار الإضطرابات الإقليمية والتردّي في الأوضاع السياسية الداخلية، التقصير في الأداء الحكومي في إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية في البلد ناهيك عن عدم المضي في الإصلاحات الضرورية على صعيد المالية العامّة، وجميعها عوامل تؤدّي إلى تراجع رغبة المستثمرين في التعرّض لمخاطر لبنان. رغم ذلك، يبقى الوضع النقدي محصّناً على نحو كبير بفضل السيولة المرتفعة التي يتمتّع بها الجهاز المصرفي والتي ينبغي المحافظة عليها كأحد أبرز عوامل المناعة وكإشارة على الإلتزام بالإستقرار المالي الكلّي.

4-4 الوضع النقدي: سوق قطع مستقرّة، احتياطي مرتفع لدى مصرف لبنان، واستقرار معدّلات الفائدة

برهنت سوق القطع مرّة أخرى في العام ٢٠١٥ عن مناعة في وجه التحدّيات القائمة، مدعومةً خصوصاً بمستوى ملائم من احتياطيّات مصرف لبنان من العملات الأجنبية، إذ لم تعرف أيّة ضغوط تُذكر في العام المذكور بل بقيت مستقرّة عموماً بفعل التوازن بين العرض والطلب. وبقي معدّل الفائدة بين المصارف Interbank Rate في معظم الوقت عند مستواه المعلن والبالغ ٢,٧٥٪ أو عند مستوى قريب منه، وترافق ذلك مع توافر السيولة بالليرة، إذ ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالليرة اللبنانية لدى المصارف التجارية في العام ٢٠١٥ بقيمة أعلى من ارتفاعها في العام الذي سبق[٣].

واستطاع المصرف المركزي المحافظة على مستوى مرتفع من إجمالي الاحتياطي بالعملات الأجنبية على الرغم من تراجعه قليلاً إلى حوالي ٣٠,٦ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٣٢,٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤، هذا عدا توظيفاته في سندات اليوروبندز اللبنانية والسندات العالمية الأخرى التي ارتفعت بحسب تقديراتنا إلى حوالي ٦,٥ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل حوالي ٥,٥ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٤. كما يمتلك مصرف لبنان مخزوناً ضخماً من الذهب، وضعه في المرتبة ١٩ عالمياً وفي المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث احتياطيّات الدول بحسب اللائحة الصادرة في آذار ٢٠١٦ عن «مجلس الذهب العالمي». علماً أنّ قيمة هذا المخزون تراجعت إلى حوالي ٩,٨ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل حوالي ١١ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤ بسبب تراجع سعر أونصة الذهب عالمياً في التاريخَيْن المذكورَيْن والناتج عن ضعف الطلب. وكما هو معلوم، تُعتبر الإحتياطيّات المكوّنة من العملات

٣- ارتفعت بقيمة ٥٦٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠١٥ مقابل ارتفاعها بقيمة ٥١٢٣ ملياراً في العام ٢٠١٤.

الأجنبية والذهب من العناصر الأساسية التي تدعم الثقة بالعملة الوطنية. ويُعتبر مستوى احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية كافياً للدفاع عن سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي ومواجهة أيّة أزمة ثقة قد تطرأ، وذلك باعتراف أهمّ الجهات المالية العالمية.

على صعيد آخر، بقيت معدّلات الفائدة مستقرّة على جميع فئات سندات الخزينة بالليرة لغاية الخمس سنوات، في حين تمّ تخفيض معدّلات الفائدة على السندات ذات الآجال الأطول في بداية العام ٢٠١٥ لمرّة واحدة لتبقى بعدها مستقرّة حتى نهاية العام المذكور. وجاءت معدّلات الفائدة على إصدارات اليوروبندز التي تمّت في العام ٢٠١٥ ولغاية نيسان ٢٠١٦ متدنّية مقارنةً مع إصدارات الدول التي تتماثل مع لبنان بدرجة تصنيف مخاطرها.

5-4 تدابير احترازية أبرزها عمليّات تحويل الآجال... لإراحة السوق

تتّخذ السلطات النقدية والمالية منذ سنوات عدّة تدابير احترازية أو استباقية عدّة أبرزها عمليّات تحويل الآجال تهدف، بين عدّة أمور، إلى عدم ترك مبالغ كبيرة بالليرة وبالعملات الأجنبية تستحقّ في فترة قصيرة نسبياً والتخفيف من الضغط على احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية. وفي هذا الإطار، نشير إلى أن مصرف لبنان أجاز للمصارف أن تكتتب بإصدار اليوروبندز الذي تمّ في شباط ٢٠١٥ من خلال شهادات إيداع بالدولار قريبة الإستحقاق[٤]، ممّا لا يضغط أيضاً على سيولة المصارف بالعملات الأجنبية. من جهة أخرى، أمّن اصدار اليوروبندز في شباط ٢٠١٥، الذي كان الأضخم تاريخياً، جزءاً من استحقاقات الدولة بالعملات الأجنبية خلال الفترة المتبقيّة من العام المذكور. في الإطار ذاته، سمح مصرف لبنان للمصارف بأن تستبدل سندات اليوروبندز التي استحقّت في حزيران وآب ٢٠١٥ (٥٠٠ مليون دولار في كلّ من الشهرين المذكورين) بشهادات ايداع بالدولار لأجلٍ ١٠ أو ١٥ سنة لأسباب عدّة، منها عدم الضغط على احتياطيّاته من العملات الأجنبية بدرجة أولى، وأيضاً بغرض امتصاص السيولة الناتجة عنها. كما عمدت وزارة المالية في تشرين الثاني ٢٠١٥ إلى إصدار سندات خزينة بالدولار تمكّنت في جزء منها من استبدال قسم من استحقاقات العام ٢٠١٦ [٥]. كما نذكر في هذا الإطار الإجازة للمصارف الإكتتاب بسندات الخزينة ذات الآجال الطويلة إمّا نقداً، وإمّا من خلال حسم شهادات الإيداع بالليرة التي أصدرها مصرف لبنان والتي شارفت على الاستحقاق[٦].

٤- شهادات إيداع دولية اصدرها مصرف لبنان في نيسان ٢٠٠٥ وتستحقّ في نيسان ٢٠١٥. بالفعل، تراجعت المحفظة القائمة لهذه الشهادات بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار في شباط ٢٠١٥.
٥- حوالي ٣١٨ مليون دولار.
٦- ما يخـفّف أيضا من كلفة شهادات الايداع بالليرة ولو قليلاً على المصرف المركزي، كما يحول دون سحب سيولة إضافية من السوق.

6-4 ودائع المصارف بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان، منها شهادات إيداع بالدولار... لتدعيم احتياطيّاته

تتألّف هذه الودائع على نحو خاص من الودائع الإلزامية للمصارف ومن الودائع الحرّة التي غالباً ما تكون بفائدة أعلى منها في الخارج ومن شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي. وتدعم هذه الودائع على نحو كبير احتياطيّات مصرف لبنان بالعملات الصعبة وتُساعده على إدارة السيولة، لتشكّل أساس الإستقرار النقدي، أي أساس استقرار القوّة الشرائية للّيرة اللبنانية.

وقد تابعت هذه الودائع ارتفاعها على نحو جيّد في العام ٢٠١٥، وذلك بحوالي ٣ مليارات دولار حسب تقديراتنا، أي بوتيرة أبطأ من زيادتها الملحوظة في العام ٢٠١٤[٧]، لتكون عاملاً رئيسياً في تدعيم احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية في العام ٢٠١٥. وقد اتّخذ قسم منها شكل عمليّات بيع وإعادة شراء Repo على شهادات الإيداع. فقد أطلق مصرف لبنان منذ فترة هندسة مالية جديدة قضت بإنشاء منصّة Platform للتعامل بالودائع القصيرة الأجل حتى ستّة أشهر والتي تستند إلى أوراق لديه. وهي عمليّة شراء وإعادة بيع Repo بفوائد تعكس الإنتربنك على الدولار[٨] في سوق بيروت، حيث يتولّى المصرف المركزي تحديد معدّلات الفائدة عليها لتبقى تحت السيطرة.

كما تدخل من ضمن الودائع بالعملات الأجنبية شهادات الإيداع بالدولار[٩] التي يصدرها البنك المركزي. وقد استمرّ مصرف لبنان في العام ٢٠١٥ في إصدار شهادات الإيداع بالدولار بقيمة قاربت الـ٣ مليارات دولار بحسب تقديراتنا، أي بوتيرة أكبر منه في العام ٢٠١٤، قابلتها استحقاقات[١٠] بقيمة أقلّ، لترتفع قيمة المحفظة القائمة لشهادات الإيداع بالدولار إلى ٩،١ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٧،٨ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٤. تجدر الإشارة إلى أنّ مصرف لبنان أصدر في العام ٢٠١٥ للمرّة الأولى شهادات ايداع لمدّة ١٥ و٢٠ و٣٠ سنة، حظيت بطلب ملائم.

7-4 شهادات الإيداع بالليرة... للتحكّم بالسيولة والمحافظة على استقرار معدّلات الفائدة بالليرة

ارتفعت محفظة شهادات الإيداع بالليرة، التي يصدرها مصرف لبنان وتحملها المصارف، على نحو لافت لتصل قيمتها إلى ٣٤٦٩٧ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٥ من ٢٩٦٧٥ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٤. وقد جاء هذا الإرتفاع بعد تراجعها في العام ٢٠١٤، مع العلم أنّ العامَيْن ٢٠١٥ و٢٠١٤ شهدا إصدارات كبيرة ومتقاربة لشهادات الإيداع، غير أنّ الإستحقاقات في العام ٢٠١٥ كانت شبه غائبة[١١] في حين كانت كبيرة في العام ٢٠١٤، من هنا ارتفاع المحفظة في العام ٢٠١٥ وتراجعها في العام ٢٠١٤.

وتركّزت الإصدارات الجديدة في العام ٢٠١٥ على الفئـات الطويلة الأجل، بالإضـافة إلى أحجامٍ محدودة نسبياً من فئتي الـ٤٥ يوماً و٦٠ يومـاً. وفي جديد الفئات الطويلة، بدأ مصرف لبنـان منذ آذار ٢٠١٥ بإصدار شهادات إيداع بالليرة لمدّة ٢٠ سنة بفائدة ٨،٣٢٪ ولمدّة ٣٠ سنة بفائدة ٩٪. وتهدف هذه الإصدارات الطويلة الأجل إلى إدارة أفضل للسيولة، وأيضاً إلى تكملة مفهوم منحنى العوائد yield curve وتطوير السوق المالية، إذ ترى السلطات النقدية أنّ اصدارٍ شهادات الإيداع الطويلة الأجل يُعتبر بمثابة الخطوة الأولى الرئيسية لإطالة منحنى المردود تشجيعاً أو تمهيداً لإصدار سندات خزينة لآجال أطول من قبل الخزينة.

٧- إرتفعت هذه الودائع في العام ٢٠١٤ بما يزيد عن ٧ مليارات دولار بحسب تقديراتنا، وكانت العامل الرئيسي في تدعيم احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية في العام المذكور. في حين كان مصرف لبنان قد نفّذ في عامَي ٢٠١٢ و٢٠١٣ عمليّات استبدال لجزء من محفظته من سندات الخزينة بالليرة بأخرى بالعملات الأجنبية Eurobonds، تلتها عمليات بيع للمحافظ إلى المصارف في العام ٢٠١٣ بقيمة بلغت بحسب التقديرات ٤،٥ مليارات دولار، وساهمت على نحو كبير في تعزيز احتياطيات مصرف لبنان في العام ٢٠١٣.

٨- هناك أيضاً عمليات Repo مماثلة بالليرة.

٩- بشكلها المعهود.

١٠- استحقاقات او استبدالات أبرزها القسم المتبقّي من شهادات الإيداع الدولية التي كان قد أصدرها مصرف لبنان في العام ٢٠٠٥.

١١- إذا سُجّلت في العام ٢٠١٠ بوجه خاص إصدارات لشهادات إيداع من فئة السبع سنوات وليس من فئة الخمس سنوات.

ومكّنت إصدارات شهادات الإيداع المصرف المركزي من التحكّم بالسيولة بالليرة لدى القطاع المالي، ومنها تلك الناتجة عن تنقيد الدين بالليرة، كما ساعدت أيضاً في المحافظة على استقرار معدّلات الفائدة بالليرة، ومنها على سندات الخزينة اللبنانية دون الـ٧ سنوات.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنّه في خطوة إيجابية هادفة إلى تحفيز المصارف على المزيد من الإكتتاب بسندات الخزينة دون السبع سنوات، وبالتالي إلى التخفيف من تدخّل مصرف لبنان في السوق الأوليّة للسندات، كان هذا الأخير قد بادر في نيسان ٢٠١٤ إلى تخفيض معدّلات الفائدة على شهادات الإيداع الطويلة الأجل التي يُصدرها بواقع ٢٦ نقطة أساس كما يُبيّنه الجدول أدناه. وللهدف ذاته، وبخاصّة من أجل التمهيد لخفض الفوائد على سندات الخزينة ذات الآجال الطويلة (من سبع سنوات وما فوق)، والتي أصبحت تُصدر على نحو دوري منذ الشهر الأول من العام ٢٠١٥، خفّض المصرف المركزي مرّة جديدة معدّلات الفائدة على الشهادات التي يُصدرها، وذلك بما بين ٢٦ و٩٢ نقطة أساس كما يتبيّن من الجدول اللاحق لتبقى بعدها مستقرّة حتى نهاية العام ٢٠١٥.

خفض معدّلات الفائدة على شهادات الإيداع بالليرة بحسب الفئات

	٤٥ يوماً	٦٠ يوماً	٧ سنوات	٨ سنوات	١٠ سنوات	١٢ سنة
كانون الثاني- آذار ٢٠١٤	٪٣,٥٧	٪٣,٨٥	٪٧,٦	٪٧,٨	٪٨,٢٤	٪٨,٧٤
نيسان ٢٠١٤	٪٣,٥٧	٪٣,٨٥	٪٧,٣٤	٪٧,٥٤	٪٧,٩٨	٪٨,٤٨
التخفيض- نقطة أساس	-	-	-٢٦	-٢٦	-٢٦	-٢٦
كانون الثاني ٢٠١٥	٪٣,٥٧	٪٣,٨٥	٪٧,٠٨	٪٧,٢٢	٪٧,٤٦	٪٧,٥٦
التخفيض- نقطة أساس	-	-	-٢٦	-٣٢	-٥٢	-٩٢
كانون الأول ٢٠١٥	٪٣,٥٧	٪٣,٨٥	٪٧,٠٨	٪٧,٢٢	٪٧,٤٦	٪٧,٥٦

8-4 تدخّل مصرف لبنان في السوق الأوليّة لسندات الخزينة بالليرة، وإصدارات من الفئات الطويلة الأجل.... لتأمين استقرار معدّلات الفائدة

مرّة جديدة، ساهم كلّ من تدخّل مصرف لبنان شارياً سندات الخزينة بالليرة في السوق الأوّلية، وإصدار وزارة المالية مزيـداً من سندات الخزينة الطويلة الأجل ذات العوائد المرتفعة نسبياً (من فئة السبع سنوات وما فوق)، والتي أضحت دورية منذ بداية العام ٢٠١٥، في تأمين القسم الأكبر من حاجات الدولة التمويلية بالليرة اللبنانية في العام ٢٠١٥، من جهة، وفي بقاء معدّلات الفائدة مستقرّة في العام المذكور على جميع فئات سندات الخزينة القصيرة والمتوسّطة الأجل، أي الفئات ما دون الـ٧ سنوات، من جهة أخرى.

بالفعل، سجّلت المحفظة التي يملكها مصرف لبنان من سندات الخزينة بالليرة ازدياداً ملحوظاً في العام ٢٠١٥ ووصلت إلى ٢٣٩٠٧ مليارات ليرة في نهايته مقابل ١٩٤٥٤ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٤، لترتفع حصّة المصرف المركزي بشكل لافت إلى ٣٧,٠٪ من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٣١,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٤. كما أصدرت وزارة المالية في العام ٢٠١٥، بالتنسيق مع مصرف لبنان، سندات خزينة بالليرة من فئتيْ الـ٧ والـ١٠ سنوات، وذلك بشكل مكثّف بالمقارنة مع العام ٢٠١٤، وهذا أمر طبيعي بعد أن باتت تُصدر دورياً، وبمعدّلات فائدة مماثلة للفوائد المعتمدة على شهادات الإيداع بعد تخفيضها في كانون الثاني ٢٠١٥.

وتجدر الإشارة إلى أنّ قرار وزارة المالية في كانون الثاني ٢٠١٥ بجعل إصدارات سندات خزينة الطويلة الأجل دورية يُعتبر خطوة إيجابية، لأنّ من شأنه تخفيف دور الوساطة الذي يلعبه المصرف المركزي بين المصارف والخزينة، أي تحفيز المصارف على زيادة الإكتتاب بسندات الخزينة والتخفيف من الإعتماد على مصرف لبنان، الذي يعمل في المقابل على استيعاب سيولة المصارف بالليرة عبر إصدار شهادات الإيداع بكلفة مرتفعة[١٢]. كما أنّه بهذه الخطوة، سوف تعكس معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بشكل أفضل شروط السوق لتمويل الدولة، كما ستصبح عملية تمويل الدولة أكثر شفافيةً.

9-4 الكتلة النقدية

تابع معدّل نمو الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3) تباطؤه في العام ٢٠١٥ حيث بلغ ٥,١٪ مقابل ٥,٩٪ في العام ٢٠١٤، لتكون المعدّلات المسجّلة في فترة ٢٠١١-٢٠١٥ معتدلة ودون المعدّلات المسجّلة في السنوات التي سبقت (٢٠٠٧-٢٠١٠)[١٣]. ووصلت الكتلة النقدية M3 إلى ١٨٦٣٦٠ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٥، وتابع معدّل دولرتها تراجعه قليلاً إلى ٥٧,٨١٪ في نهاية العام المذكور من ٥٨,٦٢٪ في نهاية العام ٢٠١٤، كدليل على ارتياح سوق القطع. ويمكن تلخيص أبرز العناصر التي ساهمت في زيادة الكتلة النقدية في العام ٢٠١٥ والبالغة ٨٩٦٤ مليار ليرة كالآتي:

١٢- ولو أنّ ذلك لم يتحقّق في العام ٢٠١٥ نظراً للحجم المرتفع لسيولة المصارف بالليرة بالمقارنة مع حجم إصدارات سندات الخزينة الطويلة الأجل بالليرة التي نفّذتها وزارة المالية ومع فرص التوظيف المحدودة لدى القطاع الخاص بسبب ضعف الحركة الاقتصادية.

١٣- ارتفعت M3 بمعدل وسطي سنوي CAGR نسبته ١٤،٧٪ في السنوات ٢٠٠٧- ٢٠١٠ لينخفض هذا المعدّل بشكل ملحوظ إلى ٦،١٪ في السنوات ٢٠١١-٢٠١٥ .

تطوّر الكتلة النقدية وعناصر تغطيتها (نهاية الفترة- مليار ليرة)

	٢٠١٣	٢٠١٤	التغيّر (٪) ٢٠١٣/ ٢٠١٤	٢٠١٥	التغيّر (٪) ٢٠١٤/ ٢٠١٥
السيولة الجاهزة بالليرة (م١)	٧٦٢٠	٨٣٠١	٦٨١+	٩٠٤٢	٧٤١+
الكتلة النقدية بالليرة (م٢)	٦٨٧٤٩	٧٣٤٠٠	٤٦٥١+	٧٨٦٢٠	٥٢٢٠+
الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بالليرة وبالعملات الأجنبية (م٣)	**١٦٧٥٧١**	**١٧٧٣٩٧**	**٩٨٢٦+**	**١٨٦٣٦٠**	**٨٩٦٤+**
عناصر التغطية					
الموجودات الخارجية الصافية	٥٦٥٥٥	٥٣٦٦١	٢٨٩٤-	٤٦٦٠٨	٧٠٥٣-
منها: ذهب	١٦٧٣٩	١٦٥٠٩	٢٣٠-	١٤٨٤٦	١٦٦٢-
موجودات خارجية صافية غير الذهب	٣٩٨١٧	٣٧١٥٣	٢٦٦٤-	٣١٧٦٢	٥٣٩١-
التسليفات الصافية للقطاع العام	٥٩٥٦٨	٦٣٢٢٦	٣٦٥٨+	٧٠٦٨٨	٧٤٦٢+
فروقات القطع	٨٤٢٦-	٨١٤٦-	٢٨٠+	٦٤٠١-	١٧٤٥+
التسليفات للقطاع الخاص	٦٥٩٤٩	٧١٢١٧	٥٢٦٨+	٧٥٦٩٥	٤٤٧٨+
بنود أخرى صافية	٦٠٧٦-	٢٥٦١-	٣٥١٤+	٢٢٩-	٢٣٣٢+

المصدر: مصرف لبنان.

ازدادت التسليفات الصافية للقطاع العام بما مقداره ٧٤٦٢ مليار ليرة، أي بمبلغ يُساوي ضعف زيادتها في العام الذي سبق لتكون، خلافاً للسنوات الماضية، المساهم الأبرز في زيادة الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3). أمّا التسليفات للقطاع الخاص المقيم، فقد واصلت ارتفاعها إنّما بوتيرة متباطئة إذ ازدادت بقيمة ٤٤٧٨ مليار ليرة، لتُصبح المساهم الثاني الأكبر في زيادة الكتلة النقدية (M3)، بعد أن كانت العنصر الأبرز في خلق النقد في السنوات السابقة. بدورها، ارتفعت البنود الصافية الأخرى من ميزانية الجهاز المصرفي بما مقداره ٢٣٣٢ مليار ليرة، وهي تمثّل تنقيد ذمم مالية، لتساهم بدورها إيجاباً في خلق النقد. في المقابل، كان للتراجع الكبير في الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي من دون الذهب، والذي بلغ حوالي ٥٣٩١ مليار ليرة في العام ٢٠١٥، أي ما يوازي ٣,٦ مليارات دولار أميركي وما يُمثّل ضعف تراجعها في العام الذي سبق، أثر انكماشي واضح على الكتلة النقدية، ما ساهم بدرجة كبيرة في نموّها المعتدل، ليستمرّ وبقوّة منحى التراجع الذي تعرفه هذه الموجودات منذ العام ٢٠١١.

10-4 التضخّم

بلغ معدّل التضخّم -٣,٧٥٪ في العام ٢٠١٥، ليكون سلبياً للمرّة الأولى منذ عشر سنوات، بعد أن ارتفعت الأسعـار على نحو معتدل وبنسبة ١,٩٪ في العام ٢٠١٤[١٤]، استناداً إلى "مؤشّر أسعار الإستهلاك" الذي تُصدره إدارة الإحصاء المركزي.

وجاء تراجع الأسعار في العام ٢٠١٥ بالمقارنة مع العام الذي سبق في ظلّ ضعفٍ نمو الطلب الداخلي بشكل عام (مقارنة مع الإنتاج الممكن تحقيقه)، والتراجع الحاد في أسعار النفط عالمياً (بنسبة ٤٥,٧٪)، واستمرار تراجع أسعار المواد الغذائية عالمياً والذي جاء بوتيرة أكبر منه في السنوات التي سبقت، إضافة إلى التراجع الكبير (أكثر من ١٦٪) لسعر اليورو الوسطي مقابل الدولار الأميركي. وفي ما يخصّ مصرف لبنان، فهو يعمل دوماً على مراقبة وتعقيم السيولة بهدف ضبط الضغوط التضخّمية التي يمكن أن تنتج عنها، كما تمّ تفصيله في الفقرات السابقة.

ومن المنتظر أن يكون العام ٢٠١٦ خالياً من أيّة ضغوط تضخّمية ناتجة عن عوامل خارجية مع توقّع استمرار التراجع في متوسّط أسعار النفط والمواد الغذائية في العام ٢٠١٦ بالمقارنة مع العام ٢٠١٥، ولو بوتيرة أدنى منه في العام الذي سبقه، أو أقلّه بقائها عند مستوياتها المنخفضة، إضافةً إلى عدم توقّع تحسّن في سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركـي. في ضوء ذلك، وفي موازاة النمو الإقتصادي الضعيف المتوقّع، من المرجّح أن يبقـى معدّل التضخّم سلبيـاً أو أن يكون متدنّيـاً جدّاً في العام ٢٠١٦، مع الإشارة إلى أنّ صندوق النقد الدولي توقّع في تقريره الأخير حول آفاق الإقتصاد العالمي أن يبلغ معدّل التضخّم في لبنان -٠,٧٪ في العام المذكور.

١٤- +٤,٨٪ في العام ٢٠١٣.

خامساً: المدفوعات الخارجية

ميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات

1-5 بحسب مصرف لبنان، تراجع العجز المقدّر في ميزان الحساب الجاري في لبنان إلى حوالي ٨,٢ مليارات دولار في العام ٢٠١٥ مقابل ١١,٨ مليار دولار في العام ٢٠١٤، باعتبار أنّ العجز في الميزان التجاري للسلع (فوب FOB)[١٥] تراجع إلى حوالي ١٣,١ مليار دولار من حوالي ١٥ مليار دولار في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي، فيما ارتفعت تقديرات الفائض في موازين الخدمات وحساب التحويلات الجارية والدخل ككلّ إلى حوالي ٥ مليارات دولار من حوالي ٣,٣ مليارات دولار. فتكون نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي قد وصلت إلى ١٦٪. وجاء تراجع العجز في حساب السلع في العام ٢٠١٥ على ضوء التراجع الحادّ لأسعار النفط وغيره من السلع الأوليّة والتحسّن في سعر صرف الدولار الأميركي مقابل عملات رئيسية أخرى، وعلى الرغم من تراجع الصادرات السلعية.

2-5 في موضوع ميزان الخدمات، نشير إلى أنّ الحركة السياحية سجّلت بعض التحسّن في العام ٢٠١٥ وذلك للسنة الثانية على التوالي بعد تراجعها الملحوظ في السنوات الثلاث التي سبقت (٢٠١١-٢٠١٣). فقد ارتفع عدد السيــاح الوافدين إلى لبنان بحسب إحصاءات وزارة السياحة بنسبة ١٢,١٪ في العام ٢٠١٥ ليبلغ ١٥١٧٩٢٧ سائحاً، لكنّه يبقى بعيداً عن المستوى القياسي المسجّل في العام ٢٠١٠ والبالغ حوالي ٢,٢ مليون سائح. وجاءت الزيادة الأكبر من حيث عدد السيّاح في العام ٢٠١٥ من القارّة الأوروبية. كذلك ارتفع معدّل إشغال فنادق بيروت من فئتي ٤ و٥ نجوم بحسب شركة إرنست أند يونغ Ernst and Young إلى ٥٦,٠٪ في العام ٢٠١٥ مقابل ٥٢,٠٪ في العام ٢٠١٤ (٦٧,٠٪ في العام ٢٠١٠). ونُذكّر بأنّ تراجع الحركة السياحية في السنوات الأخيرة جاء بشكل خاص نتيجة الإضطرابات الإقليمية والظروف السياسية والأمنية السائدة في لبنان، ما أدّى إلى تراجع حركة السياحة بشكل عام والسياحة الخليجية بشكل خاص.

3-5 على صعيد تحويلات العاملين في الخارج إلى لبنان، فقد تراجعت بنسبة ٣,٣٪ في العام ٢٠١٥ لتصل إلى حدود ٧,٢ مليارات دولار بحسب تقديرات البنك الدولي الأخيرة[١٦]، مقابل ٧,٤ مليارات دولار في العام ٢٠١٤، مع العلم أنّها تختلف أحياناً عن تقديرات صندوق النقد الدولي ومصرف لبنان الذي أفاد أن صافي التحويلات الجارية ارتفع في العام ٢٠١٥ إلى ٣,٤ مليارات دولار مقابل ٢,٣ مليار دولار في العام ٢٠١٤. ويعود التراجع الذي أشار إليه البنك الدولي إلى هبوط أسعار النفط وتباطؤ النمو الإقتصادي في الدول الخليجية وبعض الدول الإفريقية وغيرها من الدول التي يعمل فيها اللبنانيون. كما شكّلت تحويلات العاملين إلى لبنان حوالي ١٤٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في العام ٢٠١٥ مقابل حوالي ١٥,٠٪ في العام ٢٠١٤، وهذه من النسب المرتفعة في العالــم ومن الأعلى في المنطقة. ويحتلّ لبنان المرتبة ١٣ عالمياً من حيث قيمة التحويلات والمرتبة ١٩ عالمياً من حيث نسبتها إلى الناتج، كما يحتلّ المرتبة الثانية الأعلى إقليمياً بحسب المعيارَيْن المذكورَيْن. ويعكس انتظام ومستوى هذه التحويلات حجم الإنتشار اللبناني في جميع أقطار العالم، والكفاءة العالية التي يتمتّع بها هذا الإنتشار في شتّى المجالات واستمرار ارتباطه الإقتصــادي بالأُسَر والبلد.

١٥- يختلف العجز في الميزان التجاري المسجّل في ميزان المدفوعات عن العجز المنشور من قبل الجمارك اللبنانية، إذ تُضاف إلى الصادرات المعلنة من قبل هذه الأخيرة ما يلي: السلع المُعاد تصديرها، السلع المصدّرة بشكل موقّت لتحويلها (إعادة تدوير) أو المُعاد تصديرها بعد تجهيزها محلّياً، وإصلاح السلع.

١٦- خفّض البنك الدولي في نيسان ٢٠١٦ تقديراته المتعلّقة بتحويلات العاملين في العام ٢٠١٥ إلى ٧,٢ مليارات دولار من تقديرات سابقة في تشرين الأول ٢٠١٥ بلغت ٧,٥ مليارات دولار، كما خفّض قليلاً تقديراته العائدة للعام ٢٠١٤ إلى ٧,٤ مليارات دولار من تقديرات سابقة بلغت حوالي ٧,٤٥ مليارات دولار.

4-5 يُموَّل هذا العجز المُرتفع في ميزان الحساب الجاري في لبنان، والذي يتحكّم به إلى درجة كبيرة العجز الضخم في الميزان التجاري، من خلال الفائض في الحساب الرأسمالي والمالي، أي من خلال تدفّق رساميل صافية بأشكال متعدّدة من استثمارات مباشرة، واستثمارات في المحافظ المالية، وودائع لدى المصارف، وقروض صافية من الخارج للقطاعَيْن العام والخاص وغيرها. وانطلاقاً من مستويات العجز في الميزان الجاري المُشار إليها أعلاه، وهي معطيات تبقى دائماً قابلة للتعديل، وأرقام ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف لبنان، تكون هذه الرساميل الصافية المتدفّقة إلى لبنان قد تراجعت في العام ٢٠١٥ بشكل واضح إلى حوالي ٥,١ مليارات دولار.

5-5 بخصوص **الإستثمارات الأجنبية المباشرة**، والتي غالباً ما يختلف تقدير حجمها بين مصدر وآخر، أجمعت تقارير عدّة على انخفاض تدفّق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى لبنان في السنوات الأخيرة نتيجة الضغوط على الصعيدين الداخلي والإقليمي.

وكان تقرير الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية UNCTAD) الأخير حول الإستثمارات في العالم قد أشار إلى أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية الوافدة إلى لبنان بلغت حوالي ١,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٤ (٢,٤٪ من الناتج المحلّي الإجمالي)، بحسب آخر المعطيات المتوافرة، مقابل أقلّ من مليار دولار في العام ٢٠١٣ (و٢,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٢). وبلغت الإستثمارات الأجنبية الإجمالية المتدفّقة إلى لبنان بحسب المصدر ذاته ٣,١ مليار دولار في العام ٢٠١٤ (٦,٢٪ من الناتج) مقابل حوالي ٢,٩ مليارات دولار في العام ٢٠١٣، مع العلم أنّ متوسّط السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ كان قد فاقَ الـ ٤ مليارات دولار سنوياً. ويُشار إلى أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة تموّل عادةً جزءاً كبيراً من عجز الحساب الجاري، وهي تتركّز في معظمها في القطاع العقاري، ما يجعلها تختلف عن طبيعة هذه الإستثمارات في كثير من الدول الناشئة، حيث تكون متنوّعة وتطال قطاعات اقتصادية عدّة.

6-5 في المحصّلة وللسنة الخامسة على التوالي، لم تستطع الرساميل الوافدة الصافية في العام ٢٠١٥ تغطية العجز في ميزان الحساب الجاري، بعكس المنحى الذي كان سائداً في فترة ٢٠٠٢-٢٠١٠. فبالرغم من أنّ فاتورة الإستيراد استفادت في العام ٢٠١٥ بشكل كبير من تراجع أسعار المواد الأولية، غير أنّ الصادرات السلعية والتدفّقات المالية الصافية إلى لبنان - من تحويلات وتصدير خدمات وتدفّق رساميل- سجّلت تراجعاً لافتاً في العام المذكور. فنتج عن ذلك عجز كبير في ميزان المدفوعات بلغت قيمته حوالي ٣,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٥، مقابل عجز أدنى بلغ حوالي ١,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٤، ليكون العجز الوسطي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ قد بلغ حوالي ١,٩ مليار دولار.

ويأتي تراجع التدفّقات المالية بأشكالها المختلفة كردّة فعل على أجواء الغموض وتدهور الوضع السياسي والإقتصادي في البلد وتأزّم الأوضاع في سورية. ورغم أنّ لبنان لا يزال يتمتّع بمستوى مرتفع من المدّخرات بالعملات الأجنبية التي تمّت مراكمتها في السنوات السابقة، فهذا لا يُعفي السلطات المعنيّة من ضرورة التحرّك سريعاً لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وذلك لتدارك إضعاف أو استنزاف الإحتياطيّات بالعملات الأجنبية وبالتالي إضعاف مناعة الأوضاع النقدية والإضطرار إلى رفع معدّلات الفوائد، وبخاصّة في ظلّ وجود عوامل عدّة مرتبطة بأوضاع المنطقة العربية قد تضغط باتّجاه تراجع تدفّق الودائع وارتفاع كلفة التمويل. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وإلى جانب ضرورة العمل على تحسين الأوضاع السياسية والإنتهاء من حالة الشلل السياسي التي نعيشها منذ أكثر من عامَيْن، من الممكن اتّخاذ اجراءات تهدف إلى تحسين الإنتاجية ومكافحة الفساد وخفض كلفة ممارسة الأعمال. كما أنّ اقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإقرار المراسيم المتعلّقة بالثروة النفطية

سيعطيان إشارات ايجابية للمستثمرين حول العالم، ما سيزيد على الأرجح من تدفّق الرساميل بشكل عام وتدفّق الإستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل خاص.

التجارة الخارجية

7-5 تراجعت قيمة الواردات السلعية بحسب المركز الآلي الجمركي على نحو لافت إلى ١٨,١ مليار دولار في العام ٢٠١٥ مقابل ٢٠,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٤، أي بقيمة ٢٤٢٥ مليون دولار وبنسبة ١١,٨٪. ويُعزى هذا التراجع الكبير بشكل رئيسي إلى مفعول السعر، ذلك أنّ الكمّيات المستوردة سجّلت بوجه عام ارتفاعاً ولو بسيطاً سنعود إليه في الفقرة اللاحقة. فقد ترك الهبوط الكبير لأسعار النفط أثره الواضح على فاتورة الإستيراد في العام ٢٠١٥، هذا بالإضافة إلى تراجع الأسعار العالمية للسلع الغذائية وغيرها من السلع وتراجع سعر صرف اليورو مقابل الدولار. وعرفت معظم البنود الجمركية تراجعاً في قيمة الواردات منها، غير أنّ الإنخفاض الأكبر سجّلته المنتجـات المعدنيـة، والتي تتألّف بغالبيتها من المشتقات النفطية، وذلك بما مقداره ١٤٤٨ مليون دولار وما نسبته ٢٩,٦٪ في حين ازدادت الكمّيات المستوردة منها بنسبة ١,٩٪ [١٧].

أمّا الكمّيات المستوردة فسجّلت ارتفاعاً بسيطاً نسبتُه ١,٦٪ لتصل إلى ١٥٦٩٩ ألف طن في العام ٢٠١٥ مقابل ١٥٤٥٢ ألفاً في العام الذي سبق، مع ارتفاع الكمّيات المستوردة من بعض السلع، وأبرزها تلك التي تُعتبر من الضروريـات الأساسيـة مثل المنتجات النباتيـة ومنتجات صناعة الأغذية والمنتجـات النفطيـة - نظراً للحاجات الإستهلاكية الإضافية في البلد مع تواجد أعداد هائلة من النازحين السوريين -، مقابل تراجـع الكمّيات المستوردة من بعضها الآخر، أبرزها تلك المرتبطة بحركة البناء وببعض الصناعات والناتجة جزئياً عن تراجع حركة تصديرها. وحتى عند التدقيق في تغيّر الكمّيات المستوردة بحسب نوعها، أي عند استثناء بعض السلع التي تزن كثيراً أو التي كانت استثنائية في الفترة قيد الدرس، نجد أنّ النتيجة لا تتغيّر كثيراً بحيث تبقى الكمّيات المستوردة شبه مستقرّة في العام ٢٠١٥ بالمقارنة مع العام الذي سبق[١٨].

وعليه، يمكن القول بأنّ فاتورة الإستيراد استفادت في العام ٢٠١٥ بشكل رئيسي من تراجع أسعار السلع عالمياً، وبخاصّة أسعار النفط، في حين بقيت الكمّيات المستوردة متماسكة عموماً من دون تغيُّر يُذكر، مع ارتفاع الكمّيات المستوردة من بعض السلع، وأبرزها السلع الإستهلاكية الضرورية وتراجع أخرى.

الواردات السلعية

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
القيمة - مليون دولار	٢١٢٢٨	٢٠٤٩٤	١٨٠٦٩
نسبة التغيّر - ٪	٠,٢-	٣,٥-	١١,٨-
الكميّات - ألف طن	١٥٨٦٨	١٥٤٥٢	١٥٦٩٩
نسبة التغيّر - ٪	١,٦+	٢,٦-	١,٦+

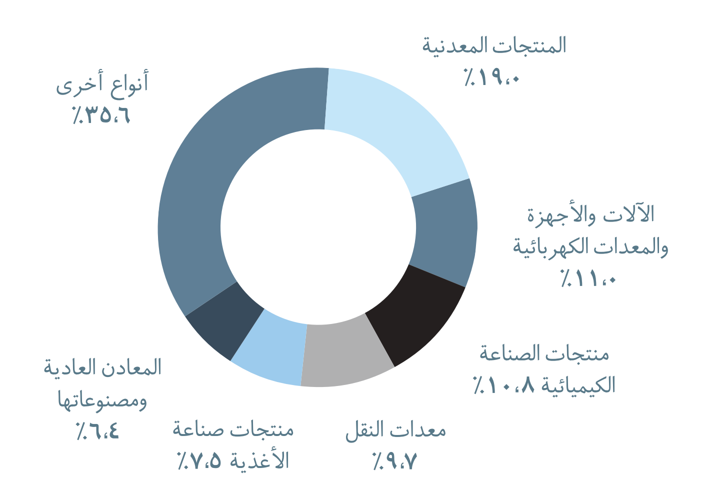
المصدر: المركز الآلي الجمركي.

١٧ - ومن أبرز الأنواع الأخرى من السلع التي سجّلت تراجعاً في قيمة وارداتها وساهمت أيضاً، ولو بقدر أقلّ، في تراجع قيمة الواردات السلعية في العام ٢٠١٥، نذكر: المعادن العادية ومصنوعاتها التي تراجعت الواردات منها بقيمة ٣٤٠ مليون دولار وبنسبة ٢٢,٧٪ والتي ترافقت مع تراجع الكمّيات المستوردة منها بنسبة ١٣,٠٪ والآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية التي تراجعت بقيمة ١٩٥ مليون دولار وبنسبة ٨,٩٪ في حين ازدادت الكمّيات المستوردة منها على نحو ملحوظ (+١١٣,٩٪) متأثّرة باستيراد محوّل كهربائي، والواردات من الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة التي انخفضت بقيمة ١٥٤ مليون دولار وبنسبة١٥,٨٪ مع تراجع الأسعار عالمياً وأيضاً الكمّيات المستوردة، والحيوانات الحيّة ومنتجات المملكة الحيوانية التي انخفضت الواردات منها بقيمة ١٤٢ مليون دولار وبنسبة ١٣,٥٪ وترافقت مع تراجع الكمّيات المستوردة منها بنسبة ٧,٥٪.

١٨ - فعلى سبيل المثال، عند استثناء كلّ من المنتجات المعدنية التي تزن كثيراً والتي ارتفعت الكمّيات المسوردة منها في العام ٢٠١٥، والآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية التي سجّلت الكمّيات المستوردة منها ارتفاعاً استثنائياً في العام المذكور، والمعادن العادية ومصنوعاتها التي تزن كثيراً والتي تراجعت الكمّيات المستوردة منها، تكون الكمّيات المستوردة من جميع الأنواع الأخرى قد سجّلت ارتفاعاً نسبته ٠,٩٪ في العام ٢٠١٥.

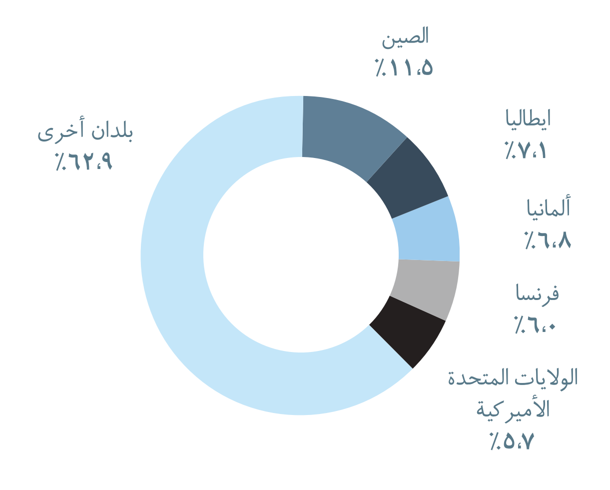
ويختصر الرسمان البيانيّان أدناه توزّع الواردات السلعية بحسب أنواعها وبحسب دول المنشأ في العام ٢٠١٥.

أبرز أنواع الواردات السلعية – الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٥



المصدر: المركز الآلي الجمركي.

أبرز بلدان منشأ الواردات السلعيّة اللبنانية – الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٥



المصدر: المركز الآلي الجمركي.

8-5 على صعيد آخر، تابعت قيمة الصادرات السلعية تراجعها إلى ٢٩٥٢ مليون دولار في العام ٢٠١٥ وذلك للسنة الثالثة على التوالي، مقابل ٣٣١٣ مليون دولار في العام ٢٠١٤، أي بقيمة ٣٦١ مليون دولار وبنسبة ١٠,٩٪، وذلك نتيجة عامل الكمّيات وأيضاً الأسعار. وقد تأثّرت في العام ٢٠١٥ على نحو خاص باستمرار تراجع قيمة الصادرات من الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة إلى جنوب أفريقيا، وبإقفال معبر نصيب الذي كان له تأثير كبير على الصادرات إلى الدول العربية.

وتراجعت قيمة الصادرات من معظم أنواع السلع، غير أنّ التراجع الأكبر سجّلته كلّ من الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (-١٠٨ ملايين دولار) والمتوجّهة بشكل خاص إلى جنوب افريقيا، ثمّ المعادن العادية ومصنوعاتها (-٦٠ مليون دولار) فالورق ومصنوعاته (-٥٢ مليون دولار)[١٩]. لذلك، وعلى سبيل المثال، عند استثناء كلّ من الأنواع المذكورة، تكون قيمة الصادرات لجميع أنواع السلع الأخرى قد سجّلت تراجعاً أقلّ سلبيّة نسبتُه ٦,٤٪.

كما تراجعت الكمّيات المصدّرة في العام ٢٠١٥ على نحو كبير بما نسبتُه ١٣,٢٪ إلى ١٩٤١ ألف طن. وقد سجّلت غالبية البنود الجمركية تراجعاً في الكمّيات المصدّرة منها، إنّما بتفاوت بين بند وآخر. وعند الدخول في التفاصيل وعزل بعض السلع، نجد أنّ تراجع الكمّيات المصدّرة كان أقلّ حدّةً منه لدى الإنطباع الأول، إذ تأثّر المجموع بالتغيّرات في بعض أنواع السلع التي تزن كثيراً. فالكمّيات المصدّرة من منتجات المملكة النباتية تراجعت بحوالي ١٥١ ألف طن، أي ما يُمثّل أكثر من ٥٠٪ من تراجع إجمالي الكمّيات المصدّرة، كما تراجعت الكمّيات المصدّرة من المنتجات المعدنية (أي المشتقات النفطية) بحوالي ٧٩ ألف طن، ومن المعادن العادية ومصنوعاتها بحوالي ٧٢ ألف طن. في المقابل، ارتفعت الكميات المصدّرة من منتجات صناعة الأغذية بحوالي ٣٧ ألف طن. وبالتالي، إذا استثنينا منتجات المملكة النباتية فقط، تكون كمّية الصادرات من جميع السلع الأخرى قد تراجعت بنسبة ٨,٨٪. وعند استثناء كلّ من السلع المذكورة أعلاه من المجموع، تكون الكمّية المصدّرة من السلع الأخرى قد سجّلت تراجعاً بنسبة ٤,١٪.

في الخلاصة، سجّلت الصادرات السلعية تراجعاً كبيراً في العام ٢٠١٥، إن من حيث الكمّية أو القيمة، ولكن عند الدخول في التفاصيل لاستبعاد بعض السلع، يُصبح هذا التراجع أكثر اعتدالاً أو أقلّ حدّةً في ما يتعلّق بالسلع الأخرى؛ بمعنى آخر، لا يمكن تعميم هذا التراجع الكبير على جميع السلع.

الصادرات السلعية إلى الدول العربية

تراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى الدول العربية، التي تُعتبر السوق الرئيسية لتصريف السلع اللبنانية، إلى ١٥٩٠ مليون دولار في العام ٢٠١٥ مقابل ١٧٢٩ مليون دولار في العام ٢٠١٤، أي بقيمة ١٣٩ مليون دولار وبنسبة ٨,٠٪. كما تراجعت الكمّيات المصدّرة إلى الدول العربية في العام ٢٠١٥ على نحو لافت وبنسبة ١٧,٩٪، ارتبطت على نحو خاص بانخفاض الكمّيات المصدّرة من المنتجات النباتية والمعدنية، وهي سلع تزن كثيراً. لذلك، تتغيّر هذه النتيجة لتصبح نسبة تراجع الكمّيات إلى الدول العربية أكثر اعتدالاً في حال أجرينا بعض الإستثناءات. وقد تراجعت الصادرات السلعية في العام ٢٠١٥ إلى معظم الدول العربية من حيث القيمة أو الكمّية، بخلاف ما حصل في العام ٢٠١٤ حيث نتج انخفاضها بشكل شبه كامل عن تراجع تصدير المنتجات المعدنية إلى سورية.

وعليه، يمكن القول بأنّ العام ٢٠١٥ شهد تراجعاً للصادرات إلى الدول العربية بعد أن بقيت متماسكة بصورة عامة حتى نهاية العام ٢٠١٤. وقد شمل هذا التراجع غالبية الدول العربية، وذلك للمرّة الأولى منذ بداية الأزمة السورية. وارتبط ذلك إلى حدّ كبير بإغلاق معبر نصيب، وهو البوابة البرّية الأساسية بين لبنان ودول الخليج.

١٩- ثمّ منتجات صناعة الأغذية (-٣٢ مليون دولار)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (-٣١ مليون دولار).

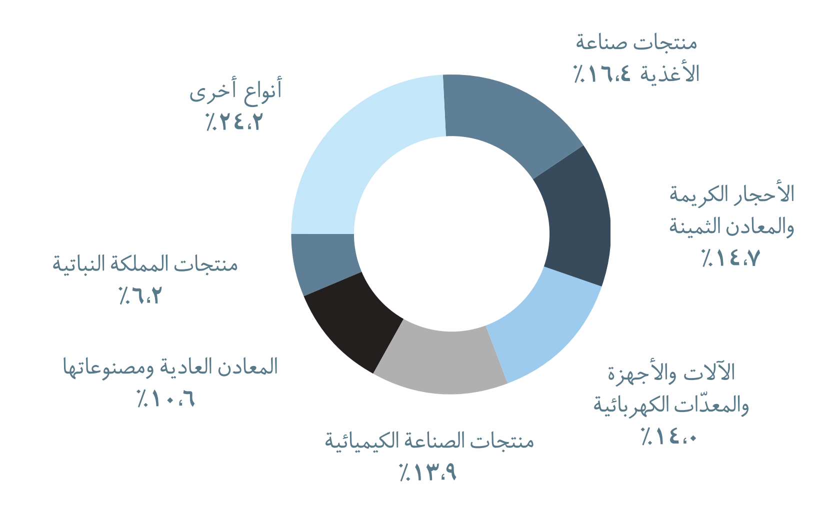
الصادرت السلعية

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
القيمة - مليون دولار	٣٩٣٦	٣٣١٣	٢٩٥٢
نسبة التغيّر - ٪	١٢,٢-	١٥,٨-	١٠,٩-
الكميّات - ألف طن	٢٧٧٦	٢٢٣٦	١٩٤١
نسبة التغيّر - ٪	٦,٧+	١٩,٥-	١٣,٢-

المصدر: المركز الآلي الجمركي.

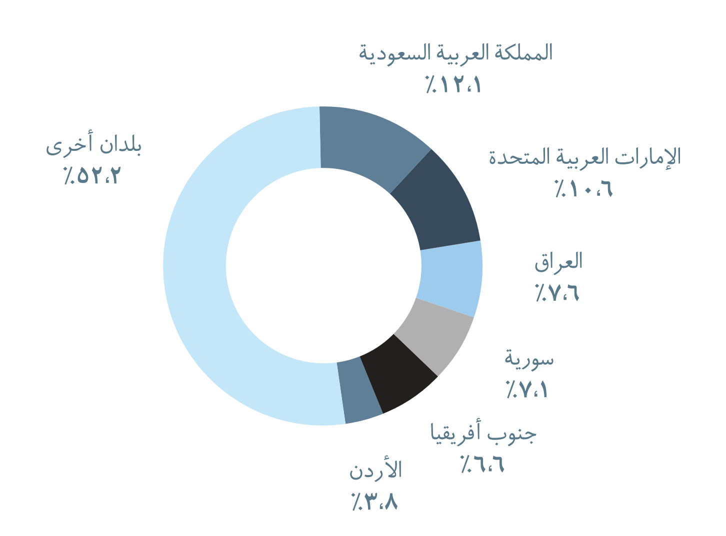
ويضيء الرسمان البيانيّان أدناه على أبرز أنواع الصادرات السلعية اللبنانية وأبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في العام ٢٠١٥.

أبرز أنواع الصادرات السلعية - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٥



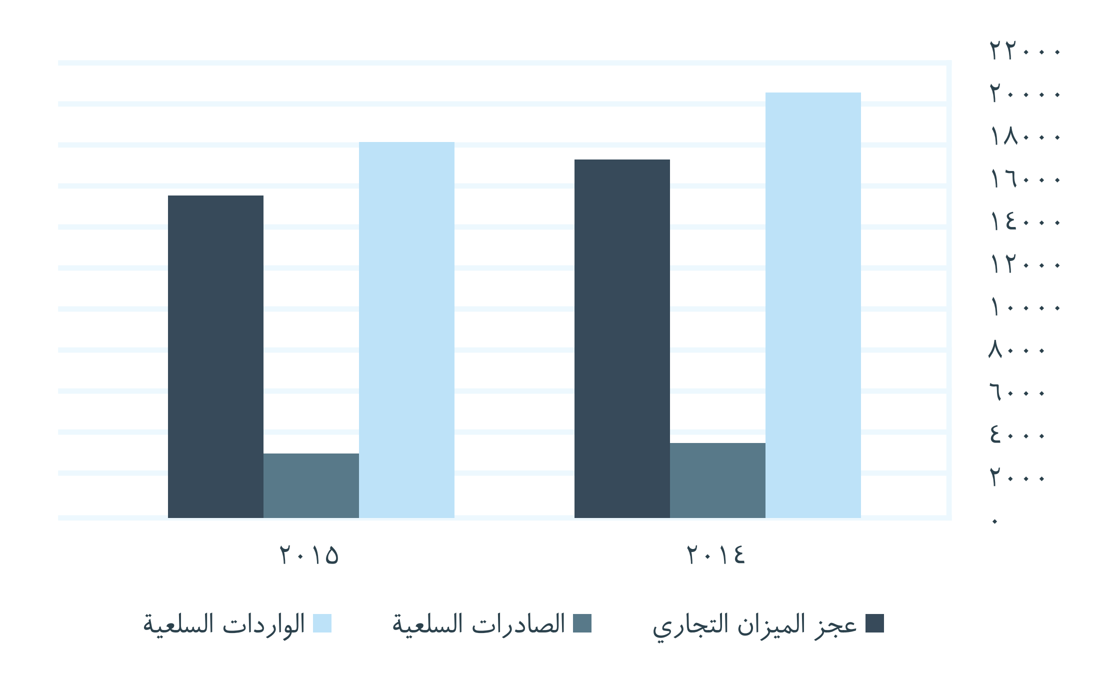
المصدر: المركز الآلي الجمركي

أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع – الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٥



المصدر: المركز الآلي الجمركي

تجارة لبنان الخارجية (مليون دولار)



المصدر: المركز الآلي الجمركي

سادساً: المصارف وتمويل الاقتصـاد

1-6 في ظلّ مناخ عمل مليء بالتحدّيات، أدّى كلّ من تراجع التدفّقات المالية الوافدة وضعف الحركة الاقتصادية إلى الحدّ من توسّع إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان في العام ٢٠١٥ كما في العام الذي سبـق. فالتوسّع المُشار إليه يعتمد بشكل كبير على نمو ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، والذي يغذّيه تدفّق الأموال الوافدة وحركة تسليف الاقتصاد بقطاعَيْه العام والخاص. من هنا، فإن مساهمة العامل الخارجي، أي التدفقات المالية، كانت ضعيفة بحكم استمرار الأزمة السورية ومضاعفاتها الداخلية السلبية، من سياسية واقتصادية، وبحكم حالة عدم الاستقرار في المنطقة ككلّ. كما كانت أيضاً مساهمة العامل الداخلي، وبالأخصّ القطاع العام، ضعيفة بحكم السياسة المالية القائمة وغياب الموازنة العامة والإنفاق في حدّه الأدنى، لا سيّما الاستثماري؛ يُضاف إلى هذا الأمر تراجع اعتماد تمويل احتياجات القطاع العام على التسليف المصرفي وقيام مصرف لبنان بالتعويض واستعمال الدولة جزءاً من ودائعها لتغطية ما تبقّى. في حين كانت مساهمة القطاع الخاص أفضل حالاً، ولو أنها بقيت أدنى ممّا كان ممكناً تحقيقه في ظروف طبيعية. وفي ظلّ الدعم الذي تقدّمه السياسة النقدية من خلال سلسلة الحوافز التي سبقت الإشارة إليها. وقد فرض العاملان الداخلي والخارجي المذكوران أعلاه والحركة الاقتصادية الداخلية الضعيفة تدعيم الإيداعات والسيولة لدى المصرف المركزي وبالتالي حماية الاستقرار النقدي.

2-6 استناداً إلى هذه الوقائع والتطورات، قاربت الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان ١٨٦ مليار دولار أميركي في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ١٧٥,٧ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤، أي بزيادة في الموارد/الاستعمالات قدرُها ١٠,٣ مليارات دولار ونسبتُها ٥,٩٪ في العام ٢٠١٥ (مقابل زيادة قيمتها ١٠,٩ مليارات دولار أميركي ونسبتُها ٦,٦٪ في العام ٢٠١٤). وفي العام ٢٠١٥، توزّعت الزيادة في الميزانية على قاعدة الودائع (٧١,١٪ من الزيادة في الموارد)، وإجمالي الرساميل (٩,١٪ من الموارد الإضافية)، والموارد الأخرى، ولا سيّما العمليات بين المصارف (interbank) (١٩,٨٪ من الموارد الإضافية).

3-6 وتجدر الإشارة إلى أن قاعدة الودائع لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان وحدها، وضمن الميزانية، وصلت إلى حوالي ١٥٥ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥ (٢٠,٦٪ منها من ودائع غير المقيمين) من دون احتساب ودائع المصارف المتخصّصة والودائع الإئتمانية خارج الميزانية، والتي بلغت ٢,٤ مليار دولار و٣ مليارات دولار على التوالي في نهاية العام المذكور. وكان نمو الودائع كافياً لتمويل احتياجات الاقتصاد وتدعيم احتياطيّات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية. كما نشير إلى أن الأموال الخاصة للمصارف التجارية في لبنان بلغت ١٦,٧ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥، ما يشكّل حوالي ٩٪ من إجمالي الموجودات وما يقارب ١٤٪ كمعدّل ملاءة دولية على أساس بازل. ويُعتبر مستوى الرسملة هذا مقبولاً لا بل جيداً بالمقاييس العالمية، وهو ينسجم مع مستويات المخاطر المختلفة التي تتعرّض لها المصارف في عملها.

4-6 واستعملت المصارف الزيادة في مواردها هذه لإقراض القطاع الخاص (+٣,٣ مليارات دولار)، أي ما يعادل ٣٢,٣٪ من مجموع زيادة الاستعمالات. وشكّلت التسليفات للقطاع الخاص المقيم، والبالغة ٤٨ مليار دولار مع نهاية العام ٢٠١٥، حوالي ٩٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل حوالي ٩١,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٤. كما استخدمت المصارف في العام ٢٠١٥ جزءاً ولو بسيطاً من النمو في مواردها لإقراض القطاع العام (٤,٤٪ من الزيادة)، إذ اكتتبت بسندات اليوروبندز التي أصدرتها الخزينة في كلّ من شباط وتشرين الثاني ٢٠١٥،

وبسندات خزينة بالليرة من فئتَيْ ٧ و١٠ سنوات في ظلّ ضعف رغبتها في الاكتتاب بالفئات ما دون السبع سنوات نظراً لمستويات الفائدة القائمة، مكتفيةً بتجديد الاستحقاقات. واستعملت جزءاً من الزيادة في مواردها للالتزام بالاحتياطي الإلزامي والودائع والسيولة الإلزامية، كما أودعت ما تبقّى لدى المصرف المركزي على شكل شهادات إيداع بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية وودائع حرّة. نشير إلى أن كامل قيمة الزيادة في الموفورات والموجودات لدى المصرف المركزي بلغ ٧,١ مليارات دولار في العام ٢٠١٥. ونذكر أخيراً أن الموجودات الثابتة زادت بحوالي ٥٢٢ مليون دولار، في إشارة إلى الاستثمارات التي أجرتها المصارف في تجهيزاتها وفي أنظمة عملها وفي إجراءاتها الداخلية.

5-6 وقد بلغت التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم، صافيةً من الديون المشكوك بتحصيلها ٥٤,٢ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥ (١١,٤٪ منها للقطاع الخاص غير المقيم)، مسجّلةً زيادةً نسبتُها ٦,٥٪ في العام ٢٠١٥ مقابل زيادة أعلى بلغت نسبتها ٧,٤٪ في العام ٢٠١٤. ثم إن برامج الإقراض الخاصة التي يقدّمها مصرف لبنان، من خلال الرزمة التحفيزية ذات الكلفة المتدنّية للمصارف بغية إعادة إقراضها أيضاً بأقلّ كلفة للقطاع الخاص ساهمت في تحقيق هذا النمو. وقد استفاد من هذه التسليفات بنوع خاص قطاعَا السكن والتكنولوجيا. كما أن دعم مصرف لبنان لاقتصاد المعرفة، **استناداً إلى التعميم رقم ٣٣١** بدأ يعطي النتائج المرجوّة من حيث توظيف الأموال من قبل المصارف في هذا القطاع، مع طاقة تمويلية بحدود ٦٢٣ مليون دولار أميركي يمكن للمصارف استثمارها في هذا المضمار. مع التذكير بأن الغاية من هذا التعميم هي تحريك آليات تأسيس شركات جديدة واعدة يمكـن أن تتحوّل مستقبلاً إلى شركات قابلة لإغناء الثروة الوطنية وتوفير فرص عمل جديدة. وعند تاريخ إعداد هذا التقرير، كانت المصارف قد موّلت صناديق استثمار وشركات ناشئة بما يقارب ٢٤٣ مليون دولار. ومن المتوقّع أن يرتكز مستقبل لبنان الاقتصادي إلى حدّ كبير على قطاع اقتصاد المعرفة فضلاً عن القطاع المالي وقطاع الغاز والنفط.

6-6 في نهاية العام ٢٠١٥، بلغت التسليفات للقطاع العام ما يوازي ٣٧,٨ مليار دولار مقابل ما يوازي ٣٧,٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤، أي بزيادةٍ نسبتُها ١,٢٪، وشكّلت حوالي ٧٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود هذا الارتفاع البسيط إلى اكتتابات المصارف بسندات خزينة بالعملات الأجنبية تمّ إصدارها على دفعتين: الأولى في شباط بقيمة ٢,٢ مليار دولار والثانية في تشرين الثاني بقيمة ١,٦ مليار دولار. فارتفعت محفظة المصارف من سندات اليوروبندز من ١٦٣١١ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٤ إلى ١٧٦٤٥ مليوناً في نهاية العام ٢٠١٥. في المقابل، وعلى الرغم من اكتتاب المصارف بسندات خزينة بالليرة طويلة الأجل من فئتَيْ ٧ و١٠ سنوات نظراً لمردوها، انخفضت محفظتها من السندات بالليرة من ٣١٥٦٤ مليار ليرة إلى ٣٠٢٤٣ ملياراً في نهاية التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي لعدم رغبتها في الاكتتاب بالفئات ما دون السبع سنوات والاكتفاء بتجديد الاستحقاقات. وبناءً عليه، انخفضت حصة المصارف في لبنان من إجمالي الدين العام من حوالي ٥٦٪ في نهاية العام ٢٠١٤ إلى حوالي ٥٣,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٥، فيما ارتفعت حصة مصرف لبنان من ٢٠,٨٪ إلى ٢٥,٤٪ في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي.

7-6 غير أن المصارف في لبنان تبقى المموّل الأساسي لاحتياجات القطاع العام، ولو اختلف حجم التمويل من فترة إلى أخرى بالنظر إلى اعتبارات السيولة والمخاطر وغيرها من الأمور. ويمثل تمويل المصارف للدولة في لبنان حوالي ٢٥٪ من إجمالي ودائعها مقابل ٢٣٪ في الدول العربية، بينما يبقى في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية دون هذا المستوى. فالحكومات في أوروبا والولايات المتّحدة تتموّل مباشرةً من الأسواق، أي من اكتتابات الأفراد والشركات بالأوراق التي تصدرها الحكومات (Sovereign Bonds). وهنا نلفت إلى أن حصة القطاع الخاص باتت تتجاوز حصة القطاع العام من التسليفات المصرفية منذ العام ٢٠١٠ وهي آخذة في التصاعد.

8-6 تعتمد المصارف اللبنانية سياسة واضحة وشفّافة يتمّ تنفيذها منذ ما يقارب العقدَيْن من الزمن إستناداً إلى التشريعات والنُظم المعمول بها في لبنان، من جهة، وإستناداً إلى المصلحة العامة والأصول المهنية السليمة التي تقضي بحماية ودائع الناس وصون علاقاتها مع المصارف العالمية المراسلة، من جهة أخرى. وهكذا تلتزم المصارف في لبنان، وبغطاء من السلطات النقدية والرقابية، بالمعايير الدولية وبخاصة تلك العائدة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة «غافي» ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية وعن لجنة بازل وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العشرين (G20)؛ كما تلتزم المصارف بما تلتزم به كلّ المصارف العاملة في النطاق الدولي، ومنها بوجه خاص المصارف الأميركية والأوروبية المراسلة لمصارفنا اللبنانية. فقد أصدر مصرف لبنان في السنوات الماضية عدداً من التعاميم الأساسية والوسيطة تتعلّق بمسائل مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب تأكيداً للالتزام بالمعايير الدولية وتعزيزاً للإطار التنظيمي، منها ما يتعلّق بتعديل نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وأصدر في كانون الأول ٢٠١٥ التعميم الأساسي رقم ١٣٦ الموجَّه إلى المصارف والمؤسسات المالية وسائر المؤسسات الخاضعة لترخيصه أو لرقابته لتطبيق قرارات مجلس الأمن رقم ١٢٦٧ (١٩٩٩) ورقم ١٩٨٨ (٢٠١١) ورقم ١٩٨٩ (٢٠١١) والقرارات اللاحقة، بحيث يتوجّب على المصارف مراجعة دائمة للموقع الإلكتروني للمجلس المذكور.

9-6 كما أصدر المصرف المركزي التعاميم التي ترعى التعامل مع المصارف المراسلة، بحيث يتوجّب على المصارف أن تكون على معرفة تامة بالقوانين والأنظمة التي تحكم المصارف المراسلة في الخارج من قبل السلطات المحلية أو منظمات دولية شرعية. نذكر منها التعميم الأساسي رقم ١٢٦ الصادر في العام ٢٠١٢ والذي يدعو إلى احتـرام الأحكام القانونية التي تعمـل في ظلّها المصـارف المراسلة. وللغاية، تنظّم جمعية مصارف لبنان زيارات دورية إلى العواصم المالية في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية بغية تقوية العلاقات مع المصارف المراسلة للمصارف اللبنانية، والتواصل مع السلطات الرسمية والمراجع المالية والنقدية الأجنبية.

10-6 وتعكس القوانين المالية الأربعة التي أقرّها المجلس النيابي في تشرين الثاني ٢٠١٥ التزام الدولة اللبنانية، إضافةً إلى المصارف، بقواعد العمل وبالمعايير المصرفية والمالية العالمية المرعيّة الإجراء، وبخاصة الأميركية منها المرتبطة بتعامل المصارف الأجنبية في السوق الأميركية، كون معظم عمليات القطاع المصرفي اللبناني مع الخارج وتمويل تجارة لبنان الخارجية وتحويلات اللبنانيّين تتمّ بالدولار الأميركي وعبر حسابات المراسَلة مع المصارف في نيويورك، وبالتالي تقي لبنان من أي عزلة مالية دولية وتجنّبه أي عقوبات وتمنع إدراجه على اللوائح السوداء عالمياً. والقوانين الأربعة هي: أولاً، انضمام لبنان إلى اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وثانيــاً، ضرورة التصريح عن المبالغ النقدية التي يحملها أي شخص عبر المنافذ الحدودية، علماً أن ذلك لا يعني منع دخول الأموال بل التصريح عنها في حال تجاوزت قيمتها ١٥ ألف دولار، وثالثاً، تبادل معلومات

لمكافحة التهرّب من الضرائب المطلوب من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ويتعلّق الرابع بالتعديلات على قانون مكافحة تبييض الأموال إنسجاماً مع معايير لجنة غافي (GAFI)، والتي اعتبرت مؤخراً أن لبنان أصبح مستوفياً كلّ الشروط الدولية. كما تلتزم المصارف تطبيق العقوبات الدولية، كون ذلك من المستلزمات الضرورية ويوفّر لها سلامة واستمرارية العمل من خلال النظام المالي العالمي، وينطبق هذا الأمر على تعميم مصرف لبنان الأخير رقم ١٣٧ حول أصول التعامل مع القانون الأميركي الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٨ وأنظمته التطبيقية، بحيث اتّخذت المصارف اللبنانية الإجراءات اللازمة لحسن تنفيذه، حفاظاً على مصلحة لبنان العليا وعلى سلامة نظامه المصرفي والمالي.



02

القسم الثاني
نشاط جمعية مصارف لبنان

واصلت الجمعية في العام ٢٠١٥ متابعة القضايا التنظيمية والتشريعية مع السلطات المعنيّة، ولا سيّما النقدية والرقابية، بالإضافة إلى الملفّات العديدة المتعلّقة بالمهنة المصرفية.

أولاً: مضمون بعض أهم التعاميم والتعليمات التي صدرت خلال العام ٢٠١٥

01
تطبيق مندرجات اتفاقيّات لجنة بازل للرقابة المصرفية، "بازل ٣"

تابعت السلطات النقدية والرقابية في العام ٢٠١٥، بالتنسيق والتعاون مع الجمعية وإدارات المصارف، اتّخاذ التدابير اللازمة للإستمرار في تطبيق اتفاقية بازل الثالثة، عن طريق تقوية الأموال الخاصة وتعزيز الادارة المصرفية الرشيدة وتفعيل دور مجالس الإدارة واللجان المنبثقة منه، وتحسين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

أ- **في احتساب معدلات الملاءة**

تلتزم المصارف اللبنانية بكل جديّة بمعدّلات الملاءة المفروضة في اتفاقية بازل٣، وقد طلب منها مصرف لبنان من خلال التعميم الأساسي رقم ٤٤ تأمين نسبة ملاءة اجمالية Total capital ratio (الأموال الخاصة الإجمالية / مجموع الموجودات المرجَّحة بالمخاطر) يبلغ حدّها الأدنى ١٢٪ في نهاية العام ٢٠١٥، على أن تشكّل نسبة حملة الأسهم العادية ٨٪ كحدّ أدنى ونسبة الأموال الخاصة الأساسية ١٠٪. وتتضمّن هذه النسب إحتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة Capital Conservation Buffer الذي يجب أن يبلغ ٢,٥٪ في نهاية ٢٠١٥، والذي يمكن استعماله عند الحاجة الطارئة تفادياً للنزول إلى ما دون النسب المطلوبة، على أن يُعاد تكوينه تدريجياً بعد انقضاء الحالة الطارئة.

وقد بات معروفاً أن هذه المعدلات الدنيا هي أكثر تشدّداً من تلك المفروضة في اتفاقية بازل ٣، حيث توصي لجنة بازل بنسبة ملاءة اجمالية قدرها ٨٪ في مطلع العام ٢٠١٥ والارتفاع تدريجياً الى ١٠,٥٪ في مطلع العام ٢٠١٩. وفي مقابل هذا التشدّد، خفّف مصرف لبنان بعض أوزان التثقيل التي يمكن تحسينها مع الاستمرار في الالتزام بمتطلّبات بازل، لا سيّما تلك المطبّقة على ودائع المصارف بالعملات الأجنبيّة لدى مصرف لبنان، والتي هي ودائع غير مستعملة من قبَل المصرف المركزي الذي يكتفي بإعادة توظيفها لدى المصارف المراسلة. وقدأعطيت بموجب هذا التعميم نسبة تثقيل قدرها ٥٠٪، وهي حدَّ وسطي بين نسبتيْ ٢٠٪ و١٠٠٪ اللتين يمكن اعتمادهما.

ومن اجل الوصول الى هذا المستوى المرتفع من الرسملة في مدى زمني ضيِّق، حرصت المصارف اللبنانية خلال السنوات الماضية، وبتشجيع من مصرف لبنان ومن الجمعيّة، على أن تخصّص الجزء الأكبر من أرباحها لتقوية رساميلها وزيادتها، إضافةً الى تكوين المؤونات المطلوبة والاحتياطيّات الحرّة لمخاطر مستقبلية غير محدَّدة، وذلك تدعيما لقدرتها على جبه أيّ طارىء محتمل قد ينشأ مستقبلاً نتيجة الأوضاع الإقليمية والدولية الصعبة. **وبقيت لجنة الرقابة** على المصارف تواكب جهود المصارف في هذا التوجّه وضرورة التقيّد التام بكافة المعايير المطلوبة من نسب ملاءة ومؤونات قبل اتّخاذ قرار توزيع **أرباح العام ٢٠١٥**، وذلك بموجب **المذكّرة رقم ٢٠١٦/٣**.

ونشير الى أن قاعدة رساميل المصارف تضاعفت خلال السنوات الست الماضية، مرتفعةً من ٧،٥ مليارات دولار في نهاية ٢٠٠٩ إلى أكثر من ١٥،٤ ملياراً في نهاية ٢٠١٥، وهو تطور من شأنه أن يشيع الارتياح في الأسواق المالية العالمية ويؤكّد متانة وصلابة القطاع المصرفي والمالي.
من جهة أخرى، أصدرت **لجنة الرقابة على المصارف المذكّرات ذات الرقم ٢٠١٥/٥ و٢٠١٥/٢٠ و ٢٠١٦/٥**، والتي طلبت بموجبها من المصارف إجراء إختبار لنسبة الملاءة بناءً على ميزانيّتها المدقّقة في ٢٠١٤/١٢/٣١ وعلى ميزانيّتها الموقوفة في ٢٠١٥/٦/٣٠ و٢٠١٥/١٢/٣١ على التوالي، مُعتمدةً نسب التثقيل المقترحة في بازل٢ وبازل٣ لإحتساب مخاطر الإئتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق، مع المعلومات التفصيليّة حول نوعيّة الأموال الخاصَّة وفقاً لبازل ٣. وتبيَّن للَّجنة أن وضع القطاع المصرفي اللبناني مريح، حيث فاق معدل الملاءة في القطاع ككلّ نسبة الـ ١٢٪ المطلوبة وصولاً إلى أكثر من ١٤٪ في نهاية العام ٢٠١٥.

كما أصدرت **اللجنة في العام ٢٠١٥ التعميم رقم ٢٨٣** الذي طلبت بموجبه من المصارف إجراء التقييم الذاتي لكفـاية رأس المال ICAAP على أساس مجمّع استناداً الى أرقام الميزانية الموقوفة بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١، مشيرةً الى أن الرأسمال الأدنى المطلوب لتغطية المخاطر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل) وفقاً للطرق المحدّدة في الدعامة الأولى لا يزال ٨٪، لكن مع تخصيص رساميل إضافية لا تقلّ عن ٤٪ لتغطية المخاطر الأخرى، منها ١،٥٪ للمخاطر النظامية systemic risks الناتجة عن العوامل الخارجية كالأوضاع الاقتصادية والسياسية العامة و٢،٥٪ لإحتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة المشار اليه أعلاه. ويجب انجاز عملية التقييم بمشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة، لا سيّما لجنة ودائرة كلّ من المخاطر والتدقيق، إضافة الى دائرة الإدارة المالية.
والغاية الأساسية للتقرير الخاص بهذا للتقييم الذاتي هي تسهيل مهمة مجلس الادارة في التقييم المستمّر للمخاطر التي يتعرّض لها المصرف والتقنيات والوسائل لتخفيفها، فهو يشكّل الخطوة الأهم في بناء استراتيجية المخاطر الخاصة بالمصرف وفي التخطيط الرأسمالي Capital Planning. وتدخل هذه الخطوة ضمن الإدارة المصرفية الرشيدة.

ب- معدّلات السيولة بمقاييس بازل ٣
إنّ إتّفاقيّة بازل ٣ تشدّد على موضوع السيولة تماماً كما تفعل بالنسبة إلى متطلّبات رأس المال، حيث أن السيولة لا تقلّ أهميَّة عن الرسملة، فهي التي تحدّد قدرة المصرف على مواجهة الأزمات الماليّة في الوقت الذي يصعب اللجوء إلى الأسواق للتمويل ومن دون اللجوء إلى أموال المكلّفين.

في ما يخصّ السيولة في المدى القصير أو مصطلح LCR (أي معدّل تغطية السيولة)، فقد اعتمدت لجنة بازل جدولاً زمنياً للوصول إلى معدّل السيولة المطلوب، يتدرّج من مطلع العام ٢٠١٥ (٦٠٪) حتى مطلع العام ٢٠١٩ (١٠٠٪). ويُحتسب هذا المعدل بتنسيب الأصول العالية الجودة HQLA إلى إجمالي التدفّقات النقدية التي تخرج من المصرف صافية من إجمالي التدفّقات التي تدخل إليه، وذلك خلال ٣٠ يوماً متتالياً. والهدف من ذلك أن يكون المصرف قادراً على تلبية حاجاته من السيولة خلال شهر واحد في حال اندلعت أزمة دون اللجوء إلى السوق. أما في ما يخصّ معدل السيولة البنيوية NSFR فتتطلَّع لجنــة بــازل الى فرضه بدءاً من العام ٢٠١٨.

وتتابع السلطات النقدية والرقابية مدى التزام المصارف بمعدلات السيولة المفروضة حيث أصدرت لجنة الرقابة على المصارف التعميم رقم ٢٠١٣/٢٧٥ حول إدارة مخاطر السيولة، والذي طلبت فيه من المصارف المحافظة باستمرار على مخزون ملائم من الموجودات السائلة الحرّة العالية الجودة Buffer of high quality unencumbered liquid asset، وذلك بناءً على نتائج اختبارات الضغط التي يجريها المصرف والتي تشكّل نسبة إلى صافي التدفّقات النقدية القصيرة الأجل معدّل تغطية السيولة (LCR).
وكما في العام السابق، أصدرت لجنة الرقابة على المصارف **في تشرين الأول ٢٠١٥ المذكّرة رقم ٢٢** التي طلبت فيها من المصارف تزويدها معلومات مفصّلة عن الأصول السائلة العالية الجودة والحرّة والتدفّقات النقديّة الخارجة والواردة على أساس الميزانيّة الموقوفة بتاريخ ٢٠١٥/٩/٣٠، وذلك لإجراء إختبار كمّي حول إحتساب معدّل تغطية السيولة المذكور أعلاه.

لا يزال القطاع المصرفي في لبنان يتمتّع بمعدّل سيولة مرتفع بالليرة اللبنانية ومعدّل سيولة صافية مريح بالعملات الأجنبية مقارنةً مع المعيار الدولي المطلوب تحقيقه. وقد درجت إدارات المصارف العاملة في لبنان على الحفاظ على مستويات هامّة من السيولة حمايةً للقطاع في وجه الأزمات، بحيث أنه على الرغم من كلفة هذه السيولة خصوصاً بالعملات الأجنبية، فإنها تبقى ضرورية بل حيوية لإدارة سليمة لدى القطاع المصرفي في غياب المقرض في المقام الأخير، أي البنك المركزي القادر على طباعة العملات الأجنبية ومدّ السوق بها.

ج- الإلتزام بمعايير الصناعة المصرفيّة للجنة بازل

في إطار الإدارة المصرفيّة الرشيدة وتفعيل دور مجالسِ ادارة ، يتابع مصرف لبنان والجمعية بكل جدِّية التزام المصارف بتطبيق مبادئها. وقد بات معروفاً أن مبادئ الإدارة الرشيدة موضوع التعميم الأساسي رقم ١٠٦ وتعديلاته، لا تقتصر فقط على هذا التعميم بل تشمل التعاميم الأخرى المتعلّقة بمجالس الإدارة واللجان المنبثقة منها (التعميم الأساسي رقم ١١٨ و ١٣٢) وبأنظمة الرقابة الداخلية (التعميم الأساسي رقم ٧٧) وتقييم كفاية الرساميل (التعميم الأساسي رقم ١١٩)، إضافة الى سياسة التعويضات والمكافآت التي تُمنح للعاملين في المصارف والتي أصدر مصرف لبنان في العام ٢٠١٤ التعميم الأساسي رقم ١٣٣ حولها. وتقوم العديد من المصارف بنشرِ ملخَّص عن دليل الإدارة المصرفية الرشيدة في تقريرها السنوي الذي يتضمّن كحدّ أدنى رسـماً بيانـياً للهيكلية الإداريــة وآليــة للتواصـل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا التنفيذية والمعايير المتَّبعة لإحتساب تعويضات كلّ منهما، مستندةً في ذلك الى كتيّب الجمعية حول المبادىء التوجيهية للإدارة الرشيد.

وبما أن تطبيق هذه المبادىء يتطلّب، إضافةً الى التحضير التنظيمي، الدعم الكامل من قبل مجالس الإدارة والإدارة العليا، فقد أصدر مصرف لبنان في ٢٠١٥ /١٠/٢٦ **التعميم الوسيط رقم ٤٠٥** الذي دعا فيه جميع رؤساء وأعضاء مجالس ادارة المصارف العاملة في لبنان، لحضور برامج الإدارة الرشيدة التي يعدَّها مصرف لبنان خصيصاً لهم، كما دعا رئيس وأعضاء لجان التدقيق والمخاطر والتعويضات لحضور البرامج المتخصصّة التي يعدّها في مجال اختصاص كل لجنة من هذه اللجان. ثم أن الجمعية تابعت في العام ٢٠١٥ تنظيم دوراتها التدريبية لموظفي المصارف حول هذا الموضوع.

وأيضاً في إطار الإلتزام بمعايير بازل حول الشفافية والافصاح، نشيرإلى أن مصرف لبنان أصدر بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٢ **التعميم الأساسي رقم ١٣٤** حول حماية المستهلك، والرّامي إلى تحديد أصول إجراء العمليّات المصرفيّة والماليّة مع العملاء، وقد جرى التشديد فيه على ضرورة تثقيف العملاء وتوعيتهم وتوضيح حقوقهم من خلال نشر برامج التوعية والتثقيف في المركز الرئيسي للمصرف وجميع فروعه، وعلى ضرورة إعداد لوائح مفصّلة حول حقوق وواجبات العميل وتزويد هذا الأخير بها، إضافة الى وضع آلية واضحة لمراجعات الزبائن تؤمّن معالجتها. كما أن التعميم يقضي بإنشاء وحدة مستقلة لتنفيذ العمليات تُعنى بتطبيق أحكام هذا التعميم.
وقامت لجنة الرقابة على المصارف بإصدار **التعميم رقم ٢٨١**، مفصّلةً فيه الجوانب التطبيقية العديدة لهذا التعميم الأساسي رقم ١٣٤، كما أنها لحظت، لجهة التعويضات والمكافآت موضوع التعميم الأساسي رقم ١٣٣، عدم اعتبار عدد المنتجات والخدمات المباعة الى العملاء المعيار الأساسي في تحديد التعويضات للموظفين الذين يقومون بتسويقها.

وكانت الجمعية قد تمنَّت على مصرف لبنان إدخال تعديلات على التعميم المذكور تسهيلاً لوضعه موضع التنفيذ بما يخدم الهدف الأساسي منه، أي شفافيّة المعلومات للعملاء، من جهة، ومراعاة تماشي الخدمات والمنتجات المالية مع احتياجات العملاء ودرجة ثقافتهم المالية، من جهة أخرى. ورأت الجمعية عدم ضرورة إنشاء وحدة خاصة بل إناطة مهامها للوحدات العديدة الموجودة في المصرف، علماً أن الجهاز البشري في المصارف قد توسّع كثيراً خلال السنوات الماضية في التدقيق والرقابة والإمتثال compliance على حساب الوظائف الخدماتية والتجارية في المصرف مع ما يتبعه من أكلاف. كما طلبت الجمعية أن يتضمَّن التعميم تمييزاً أساسياً بين فئات العملاء وفئات المنتجات، إضافة الى إعادة صياغة العديد من الأقسام لتتوافق مع واقع العمل المصرفي ميدانياً.

من جهة أخرى، عقدت الجمعية اجتماعات عدة حول هذا الموضوع مع لجنة الرقابة على المصارف، لإيضاح بعض الجوانب التطبيقية لتعميم اللجنة، كما شدّدت على ضرورة تمديد مهلة تنفيذ توقيع العملاء على المستند الخطي الذي يفيد باستلامهم "لائحة الحقوق والواجبات". وبتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٦، أصدرت لجنة الرقابة على المصارف **المذكّرة رقم ٢٤** التي مدّدت بموجبها لغاية ٢٠١٦/٦/٣٠ مهلة تزويد وتوقيع العملاء على لائحة الحقوق والواجبات المذكورة أعلاه.

من جهة أخرى، تعاونت الجمعية مع شركة "ديلويت أند توش" من أجل وضع دليل إجراءات متكامل حول الموضوع، وجرى في أيلول ٢٠١٥ تعميم هذا الدليلBusiness Ethics & Customer protection على المصارف توفيراً في الكلفة، وذلك أسوةً بالكتيّبات الثلاثة المتعلّقة بقانون "فاتكا"FATCA وبمكافحة تبييض الأموال، وبالعقوبات. وهذا الدليل متكامل لناحية المعلومات المطلوب توفيرها كما لناحية إدارة العمليّات من قبل العاملين في المصارف وأخيراً لناحية أخلاقيّات المهنة.

د- المؤونات الإجمالية

واصلت إدارات المصارف في العام ٢٠١٥ جهودها لتنقية ميزانيّاتها عن طريق تسوية المديونيّات وتكوين المؤونات الضرورية بمواكبة لجنة الرقابة على المصارف.

وبتاريخ ٢٠١٥/١/٢، أصدرت لجنة الرقابة على المصارف **التعميم رقم ٢٨٠** حول تكوين المؤونات الخاصة والاحتياطيّات المتعلّقة بقروض التجزئة وتكوين المؤونات الاجمالية والاحتياطي العام على محفظة القروض والتسليفات الأخرى المنتجة للفوائد، وذلك بناء على نتائج اختبارات التدنّي Impairment tests التي تجريها على محفظة هذه القروض. و نذكر أن مصرف لبنان كان قد حدّد في التعميم الوسيط رقم ٢٠١٤/٣٦٩ مفهوم قروض التجزئة وسياسة منح هذه القروض ونسبة المؤونات الواجب تكوينها عند بروز مؤشرات تعثّر .

وبتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٦، أصدر مصرف لبنان **التعميم الأساسي رقم ١٣٥** حول إعادة هيكلة الديون خارج المحاكم . يؤمّن هذا التعميم استمرار النشاط الاقتصادي للعميل، من جهة، ومحافظة المصرف على المبالغ التي تمّ إقراضها، من جهة أخرى، بحيث يوفّر مصرف لبنان حسم ٥٠٪ من السندات المُعاد هيكلتها من قبل المصارف.

ولكن بعد دراسة مشروع هذا التعميم، أبدت الجمعية ملاحظات أساسية عليه تجعل موضوع إعادة هيكلة الديون أكثر قابلية للتنفيذ. وطلبت عقد اجتماعات بين فريق عمل من كلّ من مصرف لبنان ولجنة الرقابة والجمعية لمناقشة هذه الملاحظات و الجوانب العملية العديدة لهذا التعميم. وقد اخذت السلطات النقدية مشكورةً هذه الملاحظات في الاعتبار قبل إصدار التعميم المذكور.
وفي أوائل العام ٢٠١٦، أصدرت لجنة الرقابة على المصارف **التعميم التطبيقي رقم ٢٨٤.** وقد أفاد مصرف لبنان خلال اللقاءات الشهرية مع الجمعية أن المصارف هي التي تقرّر على مسؤوليتها تحديد العملاء القابلين للاستمرار وأن لجنة الرقابة ستدقّق وتبدي رأيها، وأن هذا الاجراء هو استباقي نظراً للأوضاع العامة وليس لمعدل الديون المشكوك بتحصيلها الذي يبقى متدنياً في حدود ٣،٦٪ من محافظ القروض. وأكّدت المصارف أنها ستستمرّ كالعادة في التعامل بكلّ مرونة مسؤولة مع المدينين الذين يلاقون صعوبات ظرفية في الإيفاء بالتزاماتهم نتيجة الأوضاع الاقتصادية القائمة، خصوصاً في مجال القروض السكنية.

من جهة أخرى، طرحت الجمعية في هذا الإطار موضوع كيفية التعامل مع ديون الأفراد المجمّدة أموالهم من قبل هيئة التحقيق الخاصة، بطلب العديد من المصارف التي وفّرت قروض تجزئة ، ولا سيّما القروض السكنية، لأشخاص فرضت على حساباتهم هيئة التحقيق الخاصة تجميداً لاحقاً لعملية الإقراض. وطالبت الجمعية؛ بأن يُسمح للمصارف المعنيّة بتسييل الضمانات، فيما فضّل مصرف لبنان أن تفتح المصارف المعنيّة حسابات موازية يتمّ تجميع المدفوعات فيها دون الحق بإطفاء الديون المترتّبة على أصحابها في انتظار القرارات النهائية بشأنها من هيئة التحقيق الخاصة.

هـ- **في إطار توظيفـات المصارف الخارجية للسيولة المتوافرة،** ظلّت السلطات النقدية والرقابية تتابـع في العــام ٢٠١٥ موضوع التوظيفـات الخارجية للمصارف تفادياً للتوظيفات في أدوات مالية جديدة خطرة والدخول في المضاربات وفي لعبة المشتقّات.

ونبّه مصرف لبنان مجدداً في العام ٢٠١٥ في خلال لقاءاته الشهرية مع الجمعية الى ضرورة الحذر بالنسبة الى توظيف السيولة في الأدوات المالية والسندات التي تصدرها الدول الناشئة أو المؤسسات الخاصة لديها. فالتطورات التي قد تطرأ على صعيد الفوائد الأميركية قد تؤثّر على عملات هذه الدول وقد تعرِّض حاملي أدوات دينها لخسائر.
من جهة أخرى، وبسبب التقلّبات الحادّة التي شهدتها الأسواق العالمية في العام ٢٠١٥، والتي تعود الى تباطؤ النمو خصوصاً في الصين، والى انخفاض أسعار المواد الأولية لاسيّما البترول والى استمرار معدلات الفوائد السلبية، تراجعت نتائج المصارف في الخارج. لكنَّ المصارف في لبنان بقيت محيَّدة عن بعض هذه الآثار على أرباحها ونتائجها، كونها تلتزم تعاميم مصرف لبنان القاضية بعدم التوظيف في الخارج لأكثر من ٥٠٪ من رساميلها وفي دول ذات درجة تصنيف تعادل أو تفوق درجة الاستثمار. كما أنها تحترم سقف التسليف على السندات والأسهم المحدّد بنسبة ٥٠٪ من قيمتها. ثم أنها تتجنّب التوظيفات ذات الفوائد العالية التي تدفعها بعض دول بحر المتوسط خوفاً من تحمّل مخاطرها العالية.
وفي إطار الحدّ من مخاطر الزبائن المتعاملين في أسواق القطع ومع استمرار التقلّبات الواسعة في الخارج كما حصل عند فكّ الارتباط بين الفرنك السويسري واليورو في أوائل العام ٢٠١٥، نبَّه مصرف لبنان أيضاً في خلال لقاءاته الشهرية مع الجمعية الى ضرورة الاستمرار في احترام التعميم الأساسي رقم ٤٨، بحيث تشدّد المصارف في طلب هوامش لا تقلّ من ٢٠٪ من الزبائن الذين يضاربون في سوق العملات. وهذا الهامش هام لحماية المصرف وبخاصة لحماية الزبائن أنفسهم من جراء المراكز التي يحملونها وانعكاسها المحتمل على قدرتهم على الإيفاء بالتزاماتهم تجاه المصارف.

وتتابع لجنة الرقابة على المصارف مدى تعرّض المصارف والعملاء من خلال التوظيفات في الخارج، فطلبت في العام ٢٠١٥ من المصارف **بموجب المذكرتين رقم ٦ ورقم ١٦** تزويدها مجموع القيم الصافية السلبية والنقص في الهوامش في محافظ العملاء. كما طلبت **بموجب المذكرتين رقم٢ و ٤** تزويدها حجم التعرّض لبعض المراسلين (حجم المراكز المفتوحة وأرصدة حسابات العملاء)، لاسيّما المتعثر منهم مثل Boston Prime Ltd وغيره.

02
التعاميم الجديدة الرامية الى تفعيل الإقراض للقطاع الخاص.

تابعت المصارف في العام ٢٠١٥ توسّعها في إقراض القطاع الخاص رغم الظروف الصعبة التي تمّر بها البلاد والمنطقة، فارتفع حجم هذه التسليفات الى ما يقارب ٨١٧٤٣ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام، أي بما نسبتُه ٦،٥ ٪ مقارنةً مع العام السابق. كما أن المصارف استمرّت في إعطاء القروض المصرفية الميسّرة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية الأكيدة والتي أعادت للّيرة دورها كأداة تسليف في السوق، مستفيدةً من دعم الدولة للفوائد ومن الحوافز والتنزيلات من الاحتياطي الإلزامي ومن تسهيلات مصرف لبنان. وساعدت هذه القروض الميسّرة على خلق فرص عمل بدعمها المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما ساهمت في الاستقرار الاجتماعي، لا سيّما من خلال القروض السكنية التي تمثل الحصة الأكبر من هذه القروض.

من أجل الإبقاء على هذا المنحى التسليفي، مدَّد مصرف لبنان بموجب التعميم **الوسيط رقم ٢٠١٦/٤٠٩** لغاية نهاية العام ٢٠١٦ مهلة الاستفادة من الشروط التحفيزية الممنوحة منذ العام ٢٠٠٩. كما أنه مدَّد بموجب **التعميم الوسيط رقم ٣٨٢ والتعميم رقم ٢٠١٥/٤٠٨** لغاية منتصف تشرين الثاني ٢٠١٥ ومن ثم الى ٢٠١٦/١١/١٥ مدة استفادة المصارف من التسهيلات التي يمنحها مصرف لبنان للمصارف بفائدة ١٪ لإعطاء قروض ميسّرة مقابلها، وأضاف إلى المبالغ غير المستعملة من هذه التسهيلات مبلغ ١٥٠٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٥.

وبعد أن وسّعت الجمعية في العام ٢٠١٥، وبتشجيع من مصرف لبنان، إلى المديرية العامة لأمن الدولة والى الضابطة الجمركية نطاق بروتوكولات التعاون التي تمنح المصارف بموجبها قروضاً إسكانية بشروط ميسّرة، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم ٣٩٧ /٢٠١٥** الذي منح بموجبه تنزيلات بنسبة ١٠٠٪ من الاحتياطي الالزامي على هذه القروض، كما وفّر بموجب **التعميم الوسيط رقم ٢٠١٥/٣٩٩** التسهيلات للمصارف مقابل هذه القروض عند استنفاد مبالغ الإحتياطي الإلزامي المتوافرة لهذه الآليات. وأضاف بموجب هذا التعميم على لائحة القروض المستفيدة من هذه التسهيلات للمصارف، القروض بالليرة اللبنانية التي تُمنح لدعم القرى والمناطق الريفية، وهي لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة في مجال الطاقة والطاقة المتجدّدة والتي لا تتجاوز قيمة كل منها ثلاثين مليون ليرة لبنانية.

كما ضمّن مصرف لبنان بموجب **التعميم الوسيط رقم ٢٠١٥/٤٠٠** تمديداً جديداً للفترة القصوى للقروض المدعومة الفوائد الى اثنتي عشرة سنة بدلاً من عشر سنوات سابقاً، لكن دون أن تستفيد من دعم الفوائد خلال فترة التمديد، بل تبقى مستفيدة من التنزيلات من الإحتياطي الإلزامي فقط. وتتحمّل المؤسّسات فوارق الدعم مع توزيعها على السنوات المتبقّية. ويساعد ذلك المؤسّسات التي تعاني من الظروف الصعبة في البلاد متابعة أعمالها من خلال إعطائها مهلة إضافية لتسوية أوضاعها.

كما أصدر مصرف لبنان في العام ٢٠١٥ **التعميمين الوسيطين رقم ٣٨٦ و٣٨٧** واللذين فرض بموجبهما عمولة لمرّة واحدة بالليرة اللبنانية بنسبة ٠،٤٪ من قيمة القروض الصديقة للبيئة كافة الممنوحة من قبل المصارف. وتبيَّن عند استيضاح الجمعية هذا الموضوع أن مصرف لبنان لم يعد يأخذ عمولات لمصلحته بعد أن استكمل تمويل وتحديث نظام المدفوعات، وأن العمولة المقتطعة المشار إليها تقتطعها المجموعة الأوروبية وذلك منذ بدء سريان القرض.

ونظراً لكثرة القروض الاستهلاكية والقروض المصرفية الصغيرة، خفّض مصرف لبنان **بموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٥/٣٨٨** قيمة الاعتمادات الممنوحة لشخص واحد والتي يتوجّب التصريح عنها الى مركزية المخاطر المصرفية من ٩ الى ٥ ملايين ليرة لبنانية.

من جهة أخرى، أوجد التعميم الوسيط رقم ٣٣١ الصـادر منذ العام ٢٠١٣ تعاوناً وثيقاً بين القطاع المالي وقطاع المعرفة الرقمية. والنجاح الذي تحقّق في تطبيقه خلال العام ٢٠١٤ دفع السلطات النقدية الى مواصلة تقديم الدعم المالي لهذا القطاع الناشئ على المدى الطويل، كما أن المصارف ترى أن هذا الإجراء يساعدها على تأدية دورها الإنمائي . فقد بات معروفاً أن هذا التعميم يتناول رأس مال الشركات مباشرةً بدلاً من الإقراض المصرفي بحيث سمح للمصارف والمؤسسات المالية بالمساهمة، ضمن حدود ٣٪ من أموالها الخاصة، في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال وشركات مسرِّعة للأعمال يكون نشاطها

متمحوراً حول قطاع المعرفة وتكون لبنانية الإقامة والعمالة. ويوفّر مصرف لبنان للمصرف المعني مقابل هذه المساهمات تسليفات بدون فائدة لمدة سبع سنوات كحدًّ أقصى بشكل يضمن تغطية للمخاطر تصل إلى ٧٥٪ من إستثمار المصارف في هذه الشركات. ويجب أن يكون للمصارف المعنيَّة دور فاعل في تطوير أعمال هذه الشركات، وفي دعم واستمرار نموها وفي حسن إدارتها.

وفي **المذكرة رقم٢٠١٥/١٧**، طلبت لجنة الرقابة على المصارف تزويدها معلومات عن مساهمات المصارف في الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال والشركات المسرِّعة للأعمال.

وبعد أن نجح «مؤتمر مصرف لبنان لتسريع الأعمال ٢٠١٤» في تحويل لبنان إلى مركز عالمي للشركات الناشئة، نظّم مصرف لبنان المؤتمر الدولي الثاني حول الشركات الناشئة «BDL Accelerate ٢٠١٥ يومي ١٠ و ١١ كانون الأول ٢٠١٥ في مجمّع الفوروم دو بيروتForum de Beirut.

تناول المؤتمر موضوع «النظم البيئية المستجدّة للشركات الناشئة» وضمّ رواد أعمال ومستثمرين ومؤسسات دعم من أكثر من ٨ مدن عالمية. واستضاف أكثر من ٢٠٠٠ مشارك و١٠٠ متحدث و١٠٠ عارض و٥٠ شركة ناشئة من جميع أنحاء العالم، فضلاً عن تنظيمه مسابقتين للشركات الناشئة وورش عمل وتخصيص مساحة عرض. ومن شأن هذا النشاط أن يعزّز السمعة الخارجية للقطاع المصرفي ولمصرف لبنان.

- **العلاقة مع المؤسّسة العامة للإسكان**

مجدداً واجهت المصارف العاملة بآلية الإقراض السكني مع المؤسّسة العامة للإسكان بعض الصعوبات خلال العام ٢٠١٥ نظراً لتأخّر المؤسّسة في تسديد إلتزامات الفوائد عن الزبائن للمصارف، والذي يعود في الحقيقة إلى عدم إيفاء الدولة بالتزاماتها تجاه المؤسَّسة عملا بالتشريعات المرعيّة الإجراء، وذلك عن العام ٢٠١٤.

ويتبيّن من الاستطلاع الذي أجرته لجنة الرقابة على المصارف أن حجم محفظة الإقراض يبلغ ٣ مليارات دولار أميركي مع فوائد مستحقّة على المؤسّسة العامة للإسكان وغير مدفوعة قدرها ٢٢ مليون دولار عن العام ٢٠١٤ وما يقارب ١٥٠ مليون دولار عن العام ٢٠١٥. ولتفادي تصنيف ديون المؤسّسة العامة للإسكان ديوناً متعثّرة مع أنها تحظى بكفالة الدولة، تمَّ التوافق مع السلطات النقدية على تغطية مديونية العام ٢٠١٤ بتكوين احتياطيّات لها على أن تدرس لجنة الرقابة مع المصارف المعنيّة المعالجات الممكنة للمحفظة القائمة في العام ٢٠١٥.

وأخيراً، صدر عن وزارة الشؤون الاجتماعية **بتاريخ ٢٠١٥/٣/٥ المرسوم رقم ١٤٦٣**، القاضي بإعطاء المؤسسة العامة للإسكان سلفة خزينة بقيمة ٤٠ مليار ليرة لبنانية لتسديد الفوائد المستحقّة عليها للمصارف.

وطلبت الجمعية من السلطات النقدية إيجاد معالجة جذريّة لهذه المسألة كي لا تبقى المصارف أسيرة سلف خزينة قد تُقرّ أو تتأخر كما حصل سابقاً . وأرسلت الجمعية الى مصرف لبنان كتاباً اقترحت فيه حلاًّ يقوم على الدعم مقابل الإبقاء على الفوائد المتدنّية للمقترضين.

ثانياً: قضايا مهنيــة

01
بعض جوانب الإستثمار المصرفي

أ- ترشيد سوق الفوائد المصرفية

ثابرت الجمعية في العام ٢٠١٥ على توجيه تعميم دوري الـى المصارف حول معدل الفائدة المرجعية في سوق بيروت BRR Rate Beirut Reference بالدولار الأميركي وبالليـرة اللبنانيـة. وقد راوحت هذه المعدّلات في العام ٢٠١٥ بين ٦،٠٨٪ و٦،٢٣٪ بالدولار الأميركي وبين ٨،٦٧٪ و٨،٨٪ بالليرة اللبنانية. ويلاحَظ أن هذه المعدلات ارتفعت قليلاً بالدولار الاميركي وبالليرة مقارنة بالعام ٢٠١٤. وهذه المعدّلات تتيح للمصارف، بعد إضافة نوعية مخاطر الائتمان والربحية بالنسبة إلى التسليفات والقروض بالدولار وبالليرة اللبنانية ، تحديد معدّلات الفائـدة المدينة الفضلـى.

ب- توطين تسديد ضريبة الأملاك المبنيَّة في المصارف

وافق مجلس إدارة الجمعية على اقتراح وزير المالية القاضي بتوطين تسديد ضريبة الأملاك المبنيّة لدى فروع المصارف العاملة في لبنان. ويجري البحث مع وزارة المال بالآلية والأصول والإجراءات الواجب اعتمادها لهذا الغرض.

02
مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

استمرّ القطاع المصرفي اللبناني في العام ٢٠١٥ في بذل أقصى الجهود في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وفي الإلتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة. وقد تمّ التعاون طوال السنين الأخيرة بين السلطات النقدية والرقابية والجمعية وإدارات المصارف من أجل اعتماد «أفضل الممارسات» في هذا الميدان، من تعزيز قوانين المهنة ومواثيقها وأخلاقيات العمل المصرفي إلى التركيز على عملية إعداد وتطوير الأنظمة وتدريب الكوادر البشرية الكفوءة.

يقع لبنان في وسط منطقة عالية المخاطر، وبخاصة الأمنية والسياسية، ويعمل القطاع المالي والمصرفي في مناخ أعمال هو بدوره عالي المخاطر الاقتصادية والمالية، لا سيّما مخاطر السمعة. وفي خضمّ هذه المناخات ومن منطلق الانفتاح الواسع على العالم، من الطبيعي أن يتأقلم المركز المالي في لبنان مع المستجدّات الدولية. ومن أجل تحصين العلاقات المصرفية مع الخارج وترسيخ التزام الدولة اللبنانية الحازم والمتواصل تطبيق المعايير الدولية وإبقاء لبنان على الخارطة المالية العالمية، قامت الجمعية والسلطات النقدية طوال أكثر من ثلاث سنوات بمساعٍ لدى المسؤولين من أجل إقرار المجلس النيابي القوانين المالية الهامة المتعلّقة بمكافحة تبييضً الأموال وتمويل الإرهاب.

وبتاريخ٢٠١٥/١١/٢٤، صدرت القوانين الأربعة ذات الأرقام ٤٢، ٤٣، ٤٤ و ٥٣ حول التصريح عن الأموال عبر الحدود، وتبادل المعلومات الضريبية، والتعديلات الهامة على القانون ٣١٨ المتعلّق بمكافحة تبييض الأموال، والإجازة للبنان الانضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب الموقَّعة عام ١٩٩٩.

يتضمّن القانون رقم ٤٢ حول التصريح عن الأموال عبر الحدود، نظاماً مزدوجاً يوجب التصريح عن المبالغ التي تفوق ١٥ ألف دولار أميركي، إضافةً الى الإفصاح بناءً على طلب السلطات الجمركية ذاتها. ويحتوي التصريح والإفصاح على تفاصيل عن ناقل الأموال وصاحبها ومستلمها وكذلك عن مصدرها ووسيلة النقل. وهذا القانون يتماشى مع توصيات منظمة الغافي (GAFI) وهي المنظمة العالمية المعنيّة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تقضي باتّخاذ أي دولة الإجراءات التي تتيح تعقّب نقل الأموال النقدية عبر الحدود، دخولاً وخروجاً.

أما القانون رقم ٤٣ حول تبادل المعلومات الضريبية، فيتضمَّن مساراً إجرائياً قاسياً لتبادل هذه المعلومات، وذلك لمنع العشوائية وللحفاظ على حقوق المعنيّين. وقد أتاح إصداره انخراط وامتثال لبنان قانوناً لمعايير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على هذا الصعيد، والتي اعتمدتها مجموعة العشرينG20.

ولا بدّ من الاشارة، في إطار مكافحة التهرّب الضريبي، الى القانون الضريبي الأميركي المعروف بقانون «فاتكا» FATCA والذي فرض معايير جديدة لمنع تهرّب المكلّفين الأميركيّين من الضرائب في الخارج، وقد بات معروفاً أن القطاع المصرفي اللبناني جهد منذ سنوات عدة في سبيل توضيح مندرجاته وتطبيق أحكامه. ونذكر أنه بعد أن اختار لبنان المنحى التعاقدي (أي أنه يتوجّب على كلّ مصرف القيام بالتسجيل على سبيل إنفرادي لدى دائرة ضريبة الدخل الأميركية IRS)، بادرت جميع المصارف العاملة في لبنان إلى الانضمام الى اتفاقية «فاتكا»، كما أعلنته الجمعية في العام ٢٠١٤.

أما القانون رقم ٤٤ فيتضمّن تعديلات هامة على القانون ٣١٨ المتعلّق بمكافحة تبييض الأموال لناحية توسيع نطاقه كي يشمل معظم الجرائم المالية، وتوسيع موجب التصريح لفئات وقطاعات جديدة (المطوّرون العقاريّون، تجار السلع والحلى الثمينة، المحامون...)، إضافة الى العديد من القضايا الإجرائية التي تجعل ممارسة مهام «هيئة التحقيق الخاصة» أكثر فعالية.

وفي ما يخصّ القانون رقم ٥٣ المتعلّق بإنضمام لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب للعام ١٩٩٩، لا بدّ من الاشارة الى أن منظمة «غافي» كانت قد ألمحت خلال اجتماعاتها الأخيرة في العام ٢٠١٥ إلى الدول القليلة المتبقّية في العالم غير المنضمَّة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب للعام ١٩٩٩، ومنها لبنان. وتفادياً لإدراج لبنان على لائحة الدول غير المنضمَّة، أثار إقرار القانون رقم ٥٣ في ٢٠١٥/١١/٢٤ ارتياحاً كبيراً لدى الأوساط المصرفية والمالية.

وفي ٢٠١٥/١٢/٢٢، أصدر مصرف لبنان **التعميم الأساسي رقم ١٣٦** الذي طلب بموجبه من المصارف والمؤسّسات المالية وسائر المؤسّسات الخاضعة لرقابة مصرف لبنان القيام باستمرار بمراجعة أيّ تحديث يتمّ على الموقع الإلكتروني لمجلس الأمن في ما يتعلّق بالأسماء المدرجة على اللوائح الصادرة بموجب قرارات مجلس الأمن (رقم ١٩٩٩/١٢٦٧ و ٢٠١١/١٩٨٨ و٢٠١١/١٩٨٩) والقرارات اللاحقة ذات العلاقة، والقيام تلقائياً وفوراً ودون سابق إنذار بتجميد الحسابات وسائر العمليات العائدة لهذه الأسماء،

وتزويد «هيئة التحقيق الخاصة» بما يفيد أنها قامت بذلك. وردّاً على تساؤلات المصارف، أوضح مصرف لبنان خلال اللقاءات الشهرية مع الجمعية أن المادة الثانية من هذا القرار التي تطلب تطبيقه على الفروع والمؤسسات الشقيقة والتابعة في الخارج ، لا تطلب تبليغ هيئة التحقيق الخاصة في لبنان عن عملاء لها في الخارج أُدرجت أسماؤهم على اللوائح المذكورة أعلاه بل تطلب فقط إبلاغ السلطات المعنيّة في البلدان التي تتواجد فيها هذه الفروع والمؤسّسات.

ونشير في هذا الاطار الى دليل «السياسات والاجراءات حول موضوع العقوبات» الذي أصدرته الجمعيّة في أوائل العام ٢٠١٥، وكانت قد كلّفت شركة «ديلويت» إعداد هذا الدليل بالتعاون الوثيق مع أعضاء لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال لدى الجمعية . والهدف من هذا الدليل هو تعزيز الوعي لدى المصارف في ما يخصّ المخاطر المرتبطة بالعقوبات وإلقاء الضوء على العمليات الماليّة المحظّرة ذات الصلة، وهو مكمّل لدليل مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الذي صدر سابقاً من الجمعية من إعداد شركة «ديلويت» أيضاً.

ومعروف أن القطاع المصرفي اللبناني يلتزم العقوبات الدولية المتّخذة في الأمم المتّحدة والولايات المتّحدة الأميركية والمجموعة الأوروبية، ويمنع كل محاولة لإختراق هذه العقوبات أو الالتفاف عليها، وذلك صوناً لسمعته ومكانته الدولية وحفاظاً على مصالح مساهميه ومودعيه وعملائه كافةً كما على علاقاته الجيدة والواضحة مع المصارف المراسلة.

ثم أن مصرف لبنان أصدر تعميمين أساسيَّيْن رقم ٢٠١٥/١ و رقم ٢٠١٦/٢ **موجَّهين إلى «كونتوارات التسليف»** من أجل مراقبة أعمالها. فطلب من هذه الكونتوارات بموجب التعميم الأول تزويده معلومات ومستندات محدّدة عنها، كما فصّل في التعميم الثاني الشروط والأصول التي يجب أن تتقيّد بها من أجل السماح لها بالقيام بعمليات التسليف.

وفي هذا الاطار، حظر مصرف لبنان بموجب **التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤١٠** على المصارف والمؤسسات المالية أن تُقرض بشكل مباشر او غير مباشر كونتوارات التسليف المشار اليها أعلاه، وذلك منعاً لتحمّلها مخاطر هذه التسليفات، وأيضاً تعزيزاً لمنحى مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

كما حظر مصرف لبنان بموجب **التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤١١** على المصارف والمؤسّسات المالية القيام بأي عمليات من أيّ نوع كان، مصرفية أو مالية أو غير مصرفية أو مالية مع الشركات أو الصناديق المشتركة للاستثمار التي تكون أسهمها أو حصصها كلياً أو جزئياً لحامله. وفسّر مصرف لبنان هذا الإجراء على أنه يندرج في سياق المعايير الدولية، وهي ثقافة جديدة في العالم علينا الانخراط بها. وقد يجري إلغاء فئة الأسهم لحامله في العديد من الدول في العالم لصعوبة تحديد أصحاب الحقّ الاقتصادي لحامليها وللحؤول دون استعمالها لتبييض الأموال، ويفضّل عدم قبولها في حسابات المصارف رغم معرفة هذه الأخيرة بأصحابها.

ومن أجل سدّ أي ثغرة جديدة يمكن أن تُستعمل لتبييض الأموال، أصدر مصرف لبنان في العام ٢٠١٦ أيضاً التعميم الوسيط رقم ٤١٥ الذي حظر بموجبه على المصارف والمؤسّسات المصدرة لبطاقات الائتمان والوفاء، إصدار أو ترويج بطاقات مسبقة الدفع (Prepaid Cards)، إذ أفادت مصادر مصرف لبنان أنه

كان يمكن الحصول على هذه البطاقات عبر أمكنة مختلفة غير المصارف والمؤسّسات المالية ودون وجود أي اسم عليها، بينما يجب أن تكون البطاقات مرتبطة بحساب مصرفي ومصدّرة باسم صاحبها.

03
زيارة وفد الجمعيّة إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة

في العام ٢٠١٥، قام وفد من الجمعية بزيارة عمل هامة الى نيويورك وواشنطن خلال الفترة الواقعة بين ٢٧ نيسان و٢ أيّار، وهي زيارة دورية تقوم بها الجمعية سنوياً للتواصل مع الإدارة والمصارف الأميركيّة، والتي أصبحت حيويّة لعمل القطاع المصرفي وللإقتصاد الوطني.

وهدفت الزيارة بشكل أساسي الى مراجعة وتقوية علاقات المراسلة بين المصارف اللبنانية ومثيلاتها الأميركية، حيث التقى الوفد مسؤولي البنك الاحتياطي الفدرالي / نيويورك بالإضافة إلى المسؤولين التنفيذيّين في مجالي الأعمال والتحقّق (Compliance) تباعاً لدى بنك أوف نيويورك BNY وسيتي بنك City Bank وجي. بي. مورغن JPMorgan. كما التقى الوفد في واشنطن بمسؤولي الخزانة الأميركية والعديد من الجهات الأخرى المعنيّة بالشأن المصرفي والمالي.

وأكد وفد الجمعية خلال هذه الاجتماعات حرص النظام المصرفي اللبناني على استمراره في التقيّد بالمعايير المصرفية العالمية وبخاصة الأميركية منها، كون أكثر من ٨٠٪ من عمليات القطاع المصرفي اللبناني مع الخارج تتمّ بالدولار الأميركي وعبر حسابات المراسلة مع المصارف الأميركية. وأبدى المسؤولون الأميركيون ضرورة أن تستمرّ المصارف بالعمل في الاتجاه ذاته فيما يخصّ إدارة المخاطر للمحافظة على علاقات المراسلة القائمة خدمةً لمصلحة الزبائن والقطاع المصرفي والاقتصاد اللبناني.

وأثنى مصرف لبنان على هذه الزيارة وعلى إيجابية توجّه الجمعية للمحافظة على مكانة لبنان في المنظومة المصرفية العالمية. وقد رأى أن استمرار هذا الجهد يعزّز الثقة بالقطاع المصرفي لدى المصارف المراسلة بالرغم من المخاطر والتحدّيات الإقليمية والدولية المحيطة بعملنا وبعمل المصارف المراسلة ذاتها. فهذه المصارف، نتيجة متطلبات التحقّق ونتيجة متطلّبات الرسملة، تلجأ إلى قطع علاقاتها من خلال سياسة تخفيف المخاطر De risking في العديد من الدول (أميركا اللاتينية، أفريقيا...). وتحرّك الجمعية مع المصارف وتحرّكنا مع السلطات قد حمى لبنان من هذه المخاطر التي طاولت دولاً ذات وضع أفضل من وضعنا وحال دون تعرّض هذه العلاقة الحيوية مع المصارف المراسلة لأية مشاكل. والمطلوب تكثيف هذه الزيارات واستمرارها سواء من قبل الجمعية أوالمصارف إفرادياً.

ثالثـاً - حضور الجمعيّة الداخلي والخارجي وتعاونها مع الهيئات الاقتصادية

أ- على المستوى الداخلي

واصلت الجمعية خلال العام ٢٠١٥ تأكيـد التزامها بالشأن الوطني العـام، مع إبـداء حرصها على تكثيف حضورهـا وتعزيـز موقعهـا المرجعي كإحدى الهيئات الاقتصادية الأساسيّة فـي لبنـان. وقـد تأمّن ذلك بوجه خاص من خلال :

١- تعزيز الاتصالات والعلاقات مع المسؤولين عن الشؤون الاقتصادية في مختلف وسائل الإعلام اللبنانية بما يخدم التغطية المتواصلة والشاملة لنشاطات الجمعية ونشر المواقف الصادرة عنها.

٢- إصدار بيانات صحافيّة حول قضايا وطنية واقتصادية ومهنيّة تهمّ الجمعيّة والأسـرة المصرفية.

٣- تزويد وسائل الإعلام على نحو منتظم ومكثّف بمنشورات الجمعيّة (البيانات الصحافيّة ، النشرة الشهريّة، الكراريس والكتيّبات الخاصة، سلسلة الملفّات والدراسات الـخ ...) لاعتمادها كمصدر أساسي للمعلومات والأدبيّات المتعلّقة بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في لبنان بوجه عام، وبالنشاط المصرفي، بوجه خاص.

٤- التنسيق مع سائر الهيئات الاقتصادية اللبنانية لصياغة أوراق عمل أو وضع تصوّرات موحّدة معبِّرة عن وجهة نظـر هـذه الهيئات إزاء مشاريع أو إجراءات مطروحة من قبـل السلطات الرسميّة، ولا سيّما في شأن صياغة التوصيات الإقتصادية - الإجتماعية المشتركة بين الهيئات الإقتصادية والإتحاد العمالي العام والهيئات النقابية.

٥- استمرار التعاون الوثيق مع عدد من الوزارات والمؤسّسات العامة واللجان الوطنية ذات الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال تمثيل القطاع المصرفي والجمعيّة في كلّ من:

مجلس إدارة الصندوق الوطنـي للضمـان الإجتماعـي، مجلس إدارة المؤسّسة الوطنيــة للاستخدام، اللجنة المصرفية ولجنــة البيئة (غرفة التجارة الدولية - لبنان)، لجنة تفعيـل حقوق المعوَّقين بالعمل (وزارة العمل)، مجلس إدارة معهد البحوث الصناعية (وزارة الصناعة)، وحدة التنسيق الوطنية لشؤون تغيُّر المناخ (وزارة البيئة)، اللجنة التوجيهية لمشروع مكافحة التلوّث البيئي (وزارة البيئة)، المجلس الوطني للبيئة (وزارة البيئة)، لجنة تنظيم وإدارة برنامج زرع ٤٠ مليون شجرة حرجيّة على الأراضي اللبنانيّة (وزارة الزراعة)، لجنة تجهيز الحدائق العامة بالإنترنيت (وزارة الإتّصالات).

٦- مساهمة الجمعيّة في رعاية و/أو دعم عدد من التظاهرات والنشاطات الوطنية والاقتصادية الهامة، مثـل:مؤتمر «الشرق الأوسط في ظلّ متغيّرات السياسة الدولية» الذي نظّمته قيادة الجيش (٥-٨ أيار ٢٠١٥)؛ ملتقى الأمناء العامين لجمعيات ورابطات المصارف العربية (٢٨ آب ٢٠١٥)؛ مؤتمر «تسريع الأعمال ٢٠١٥» الذي نظّمه مصرف لبنان (فوروم دي بيروت،١٥ كانون الأول ٢٠١٥)؛ مؤتمر «تعزيز القدرات المالية» بالتعاون مع وزارتَيْ المالية والتربية (٢١ تشرين الأول ٢٠١٥)؛ ومؤتمر «المسؤولية الإجتماعية للشركات» في فندق فينيسيا انتركونتيننتال - بيروت (٢٦ تشرين الأول ٢٠١٥).

٧- استضافة عدد من الشخصيّات الرسميّة (معالي وزير المالية علي حسن خليل، وزير الداخلية نهاد المشنوق) ومن أعضاء السلك الديبلوماسي العربي والأجنبي المعتمد في لبنان واستقبال عدد من الوفود العربيّة والدوليّة

(مؤسّسة التمويل الدولية، البنك الدولي، البنـك الأوروبـي للإستثمار، صندوق النقـد الدولـي، وزارة الخزانة الأميركية، الإتحاد المصرفي الفرنكوفوني، الخ..)، والمشاركة في وفود رسميّة الى الخارج.

٨- تجديد مذكّرة التفاهم بين الجمعيّة ووزارة الاتصالات وشركة «سوديتيل» من أجل توفير خدمة الإنترنيت مجاناً في عدد من الحدائق العامة في لبنان. وتنفيذاً لهذه المذكّرة، تمّ منذ العام ٢٠١٣ تأمين هذه الخدمة في بعض حدائق بيروت، وثمّة حدائق أخرى قيد التجهيز في إطار المشروع ذاته.

على صعيد النشر، تستمرّ الجمعية في إصدار **النشرة الشهريّة** (١٢٠٠ نسخة ورقية شهرياً، توزع مناصفـةً بين المشتركين والمراسلين داخـل لبنان) **والدوريّة الشهريّة باللغة الانكليزية** (The Economic Letter) التي تحوي عرضاً موجزاً لتطور أهم قطاعات الاقتصاد اللبناني مع جداول احصائية، وتوزّع ١١٠٠ نسخة إلكترونيّة منها على المصارف والمؤسّسات والشخصيّات والهيئات وعدد من المشتركين في لبنان والخارج. ومنذ العام ٢٠١٤، أضيفت الى هذه الإصدارات **نشرة فصليّة باللغة الإنكليزيّة** (Quarterly Newsletter) تعرض أبرز النشاطات والمؤشّرات المصرفيّة والإقتصاديّة وأهمّ المنشورات والدورات التدريبيّة والندوات التثقيفيّة المخصّصة لتوعية العاملين في القطاع المصرفي على مكافحة الجريمة المنظّمة ، ولا سيّما الجرائم المالية عبر تبييض الأموال والإتّجار بالمخدّرات وعمليات الإرهاب. إلى ذلك، يتواصل شهرياً نشر **المؤشّرات الأساسيّة** (Key Indicators) وتطور **محفظة سندات الخزينة** بالليرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية (Treasury Bills). وبالإضافة الى **التقريـر السنوي لعام ٢٠١٤**، باللغتين العربيّـة والإنكليزيـّة، تمّ إصـدار **دليل المصارف لعام ٢٠١٥**، باللغة الانكليزية (ALMANAC ٢٠١٥). أخيراً، صدر في العام ٢٠١٥، وضمن سلسلة «ملفّات الجمعيّة» (تحت رقم ٢٨)، ملفّ جديـد حـول «الموارد البشرية في القطاع المصرفي في العام ٢٠١٣» باللغتيـن العربيّـة والفرنسيّة. كذلك أصدرت الجمعية في العام ٢٠١٥ دليل «أخلاقيّات العمل وحماية الزبون» باللغة الانكليزية في اطار الجهود الرامية الي تعزيز الإدارة الرشيدة في المصارف.

أما على صعيد **التوثيق والمكتبة الداخلية**، فقد واصلت الجمعيّة تبويم **بنك المعلومات والأرشيف الصحافي** المكوَّنين لديهـا (١٩٩٠-٢٠١٥) وإغنـاء **محتويات مكتبتها** (١٥٤٦ مـؤلّفاً متخصصاً و٦٠ دورية باللغات الثلاث العربية والفرنسية والانكليزية). علماً أن الجمعيّة تضع تحت تصرّف الكوادر المصرفية والباحثين المختصّين وأساتذة الجامعات وطلاّبها مجموعة متكاملة من الوثائق والمراجع التي قد يحتاجون اليها.

وتقوم الجمعيّة بتحديث معطيات **موقعها على شبكة الإنترنيت** (www.abl.org.lb)، بحيث يُتاح لمتصفّح هذا الموقع أن يطّلع باللغات الثلاث العربية والفرنسية والانكليزيـة على هيكليّة الجمعيّة وأمانتها العامـة وتركيبة مجلس إدارتها ولجانها، وعلى مختلف الخدمات التـي تؤمّنها وأبرز نشاطاتها المحليّة والخارجيّة، لا سيّما في مجال مكافحـة الجريمة المُنظّمة، وعلى مختلف المنشورات التي تصدرها. كما ينشر الموقع أخبار المصارف ونشاطاتها، إضافةً الـى نصّ **عقد العمل الجماعي** الذي ينظّم العلاقة المهنيّة بين إدارات المصارف وأسـرة العاملين فيها. الى ذلك، يتيح هذا الموقع ربط المتصفّح بالمواقع الإلكترونيّة لعدد كبير من المؤسَّسات والجمعيّات المحليّة والعربيّة والأجنبيّة ذات الطابع المالي أو الاقتصادي.

ب– على المستوى الخارجي

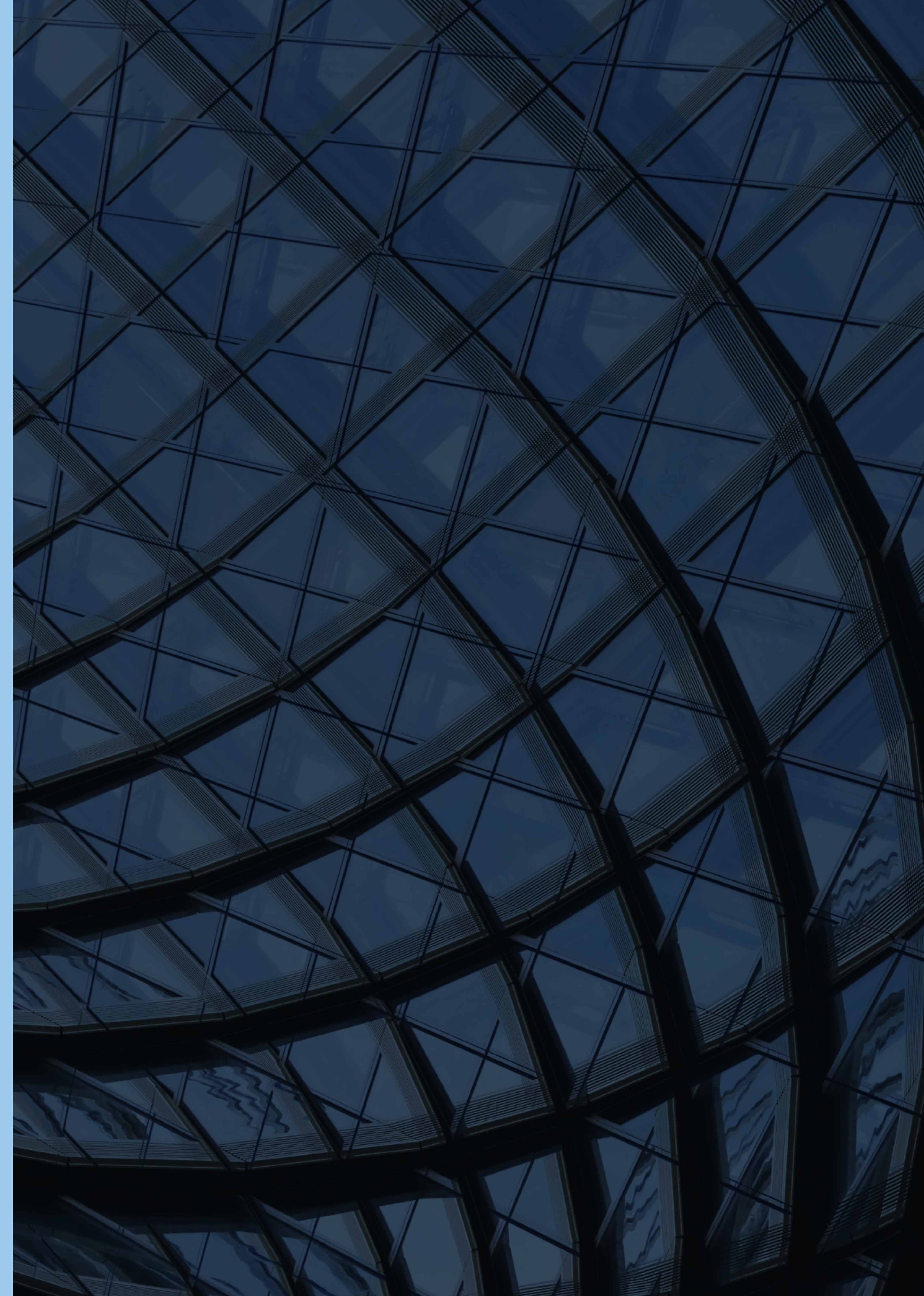
١ – المشاركة في تظاهرات مصرفيّة عربيّة ودوليّة

في العام ٢٠١٥، شاركت الجمعية في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات ذات الطابع الاقليمي والدولي، وكان لممثّليها (الرئيس ، نائب الرئيس ، أعضاء مجلس الإدارة أو بعض اللجان الإستشارية ، والأمين العام) مداخلات ومساهمات في أثناء هذه الأنشطة واتّصالات شتّى على هامشها. ومن أبرز التظاهرات المصرفيّة العربية والدولية التي شاركت فيها الجمعيّة، نذكر: اجتماعات اللجنة الإدارية لاتحاد المصارف الفرنكوفونية في باريس (كانون الثاني ٢٠١٥) واجتماعات مجموعات العمل المشكَّلة في إطار هذا الاتحاد ؛ لقاءات عمل مع مسؤولي المصارف الأميركية المراسلة والإدارات الأميركية المعنيّة بالشؤون المالية والمصرفية (آذار ٢٠١٥)؛ الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ليما–البيرو(تشرين الأول ٢٠١٥)؛ ومؤتمر فرانكفورت المالي لمنطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى منتدى الأعمال الإيراني – الأوروبي الذي نظّمته مجموعة مالكي (تشرين الثاني ٢٠١٥).

٢– الإتصالات وعلاقات التعاون الخارجيّة

واصلت الجمعيّة في العام ٢٠١٥ حملة الإتصالات الخارجية التي أطلقتها عام ٢٠١٣ والتي استهدفت بخاصة الولايات المتحدة الأميركية وعدداً من الدول الأوروبية. وفي هذا الإطار، قامت وفود من الجمعيّة بزيارات الى نيويورك وواشنطن وباريس ولندن وبروكسيل شملت عدّة مؤسسات وإدارات وشخصيّات معنيّة بالشؤون التي تهمّ الجمعيّة، وكانت الغاية من هذه اللقاءات، من جهة أولى، إطلاع الجهات الخارجية على نشاط جمعيّة المصارف وإبراز أهمية القطاع المصرفي اللبناني ودوره الحيوي في استقرار لبنان وحتى في استقرار المنطقة، ومن جهة ثانية، التركيز على ضرورة تعزيز علاقات المراسلة بين المصارف اللبنانية ومصارف المراكز المالية الدولية الكبرى. وركّزت وفود الجمعية في هذا اللقاءات على تبيان الجهود المبذولة لبنانيا في مجال مكافحة تبييض الأموال ومحاربة الإرهاب والمستندة إلى عمل إداري منظَّم ومستمرّ وإلى تعاون مع منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الإنتربول والإتحاد الأوروبي والمصارف الأميركية ووزارة الخزانة الأميركية ضمن مبادئ وقواعد عملها على هذا الصعيد. وشدّدت وفود الجمعية على التزام القطاع المصرفي اللبناني العقوبات الدولية تجاه الدول والأطراف المعنيّة، مع التركيز على أن مجلس النواب اللبناني أقـرّ بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٥ أربعة مشاريع قوانين حول: تبادل المعلومات الضريبية، وتعديل قانون مكافحة تبييض الأموال، والتصريح عن نقل الأموال عبر الحدود، واتفاقية الأمم المتحدة المتعلّقة بتجفيف مصادر تمويل الإرهاب. وهي نصوص من شأنها تعزيز الإجراءات المتّبعة لمكافحة الإرهاب والجرائم المنظّمة، لا سيّما في الحقل المالي، وقد لعبت جمعية المصارف، الى جانب السلطات النقدية والرقابية ، دوراً ناشطاً حيال السلطتين التنفيذية والتشريعية في اتّجاه التشجيع على إصدار هذه القوانين.

ومعلوم أن جمعية مصارف لبنان عضو مؤسّس في **اتحاد المصارف الفرنكوفونيّة** وناشط في لجان هذا الاتحاد، وهي تسعى في إطار هذا المحفل الدولي الهام الى تمتين علاقات المراسلة مع المصارف الفرنسية والفرنكوفونية، والى التركيز بخاصة على تفعيل آليات التواصل وتبادل الخبرات وتكثيف المنتديات وورش العمل المتخصّصة في مختلف جوانب المهنة المصرفية.وفي العام ٢٠١٥، وافقت الجمعيّة على وثيقة «مساهمة الإتحاد المصرفي الفرنكوفوني في مكافحة تغيّر المناخ» التي أصدرها الإتحاد عشيّة انعقاد «مؤتمر الأطراف– الدورة الحادية والعشرين» (COP21) ضمن إطار قمة المناخ في باريس. ومن المقرّر أن تستضيف بيروت في ١٢ تشرين الثاني من العام ٢٠١٦ الندوة السنوية للإتحاد المصرفي الفرنكوفوني حول الأمان في المصارف ، وذلك بناء على اقتراح جمعية مصارف لبنان.



03

القسم الثالث
الموارد البشرية في المصارف اللبنانية

أولاً: العاملون في المصارف في لبنان في العام ٢٠١٥

يحتلّ العنصر البشري مكانة محورية في تطوير الصناعة المصرفية في لبنان، ويشكّل تطويره عاملاً أساسياً في تحسين العمل وزيادة الإنتاجية. وقد اعتمدت عملية التطوير على عدد من المرتكزات، منها سياسات التوظيف الذي توسّع خلال السنوات الماضية بإتجاه العنصر النسائي وخرّيجي الجامعات وإخضاع الموظفين والكوادر لتدريب مكثّف يتناول في مضمونه معظم نواحي العمل المصرفي. يشتمل هذا التقرير على عرض لأبرز المعطيات المتوافرة عن العاملين في القطاع المصرفـي اللبناني، من مصارف تجارية ومصارف أعمال في العام ٢٠١٥. نتناول فيه تفصيل بعض المعايير والخصائص، ثم نبيّن متوسط دخل وكلفة الموظف في مصارف لبنان، انطلاقاً ممّا يتقاضاه كراتب أساسي وصولاً إلى مجمل دخله الذي يشمل التقديمات كافة، وننهي التقرير ببعض مؤشرات الإنتاجية في القطاع المصرفي اللبناني.

توزّع العاملين في المصارف

في نهاية العام ٢٠١٥، وصل عدد موظفي المصارف العاملة في لبنان إلى ٢٤٦٣٨ شخصاً توزّعوا على مختلف فئات المصارف العاملة كالآتي: ٢٠٤٧٨ شخصاً في المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل. (وعددها ٣٢ مصرفاً) أي ٨٣،١٪ من مجموع العاملين، و٢٦٦١ شخصاً في المصارف ش.م.ل. ذات المساهمة الأكثرية العربية (عددها ٩ مصارف)، و٤٢٤ موظفاً في فروع المصارف العربية (عددها ٨) و٣١٠ موظّفين في فروع المصارف غير العربية (عددها ٤) و٧٦٥ شخصاً في مصارف الأعمال (عددها ١٦ وكلّها شركات مغفلة لبنانية ش.م.ل.).

وتجدر الإشارة إلى أن تعديلات طرأت على لائحة المصارف في العام ٢٠١٥، نوردها كالآتي:

- شطب اسم "البنك الأهلي الدولي ش.م.ل." بعد دمجه مع فرنسبنك ش.م.ل. بناءً على قرار مصرف لبنان رقم ١١٩٢٦ تاريخ ٨ كانون الثاني ٢٠١٥.
- تعديل اسم "ستناندرد شارترد بنك ش.م.ل." ليصبح "سيدروس بنك ش.م.ل." بناءً على قرار مصرف لبنان رقم ١١٩٥٤ تاريخ ٢٣ شباط ٢٠١٥.
- شطب اسم "شركة مصرف الوركاء للإستثمار والتمويل مساهمة خاصة " بناء لقرار مصرف لبنان رقم ١٢٠٧٦ تاريخ ١٤ أيلول ٢٠١٥.
- شطب بنك أبو ظبي الوطني ش. م. ع عن لائحة المصارف بناء لقرار مصرف لبنان رقم ١٢١٢١ تاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠١٥ وإدراجه على لائحة مكاتب التمثيل.

على الرغم من تراجع عدد المصارف العاملة في لبنان في العام ٢٠١٥، تابع القطاع المصرفي اللبناني تقديم المزيد من فرص العمل لديه، إذ ازداد عدد العاملين بمقدار ٧٨٨ شخصاً. ويأتي هذا الاستخدام الجديد في وقت تعاني قطاعات أخرى من تراجع أعداد اليد العاملة اللبنانية بسبب الأوضاع المحلية وكثافة نزوح العمّال السوريّين ومنافستهم للعمالة الوطنية. ويعزى تزايد الاستخدام في القطاع المصرفي اللبناني إلى عوامل عدّة، منها ازدياد حجم نشاط المصارف على رغم تباطؤ نموه في الفترة الأخيرة، وتزايد عدد الفروع المصرفية العاملة الذي وصل إلى ١٠٦٠ فرعاً في نهاية العام ٢٠١٥، بالإضافة إلى تنوّع الخدمات المقدّمة من قِبَل القطاع والتخصّصية في المهام المصرفية وخلق وحدات تعنى بمواضيع خاصة ودقيقة تتابع التطورات والإجراءات العالمية كوحدة الامتثال ووحدة حماية العميل.

خصائص العاملين في المصارف

على صعيد الجنس (الجندر)، تابعت **نسبة العاملات** من مجموع العاملين في القطاع المصرفي اللبناني ارتفاعها لتصل إلى ٤٧,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٥ (٤٦,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٤) مقابل ٥٣,٠٪ **للعاملين الذكور**. وتتجاوز نسبة العاملات في القطاع المصرفي اللبناني إلى حدّ كبير نسبة العمالة الأنثوية الإجمالية في لبنان، والمقدّرة بحوالي ٢٥٪.

على صعيد الوضع العائلي، ارتفعت نسبة العازبين إلى ٤٠٪ من مجموع العاملين في المصارف في نهاية العام ٢٠١٥ (٤٩,٢٪ عازبات و٥٠,٨٪ عازبون) بعد المنحى التراجعي الذي اتّخذته في السنوات التي سبقت (٣٨,٩٪ و٣٩,٢٪ في نهاية ٢٠١٤ و٢٠١٣ تباعاً). ويمكن تفسير ذلك بدخول متخرّجي الجامعات الجدد إلى القطاع. أمّا نسبة المتزوّجين فشكّلت حوالي ٦٠٪ - كان ٥٤,٥٪ منهم من الذكور و٤٥,٥٪ من الإناث - وبلغ عدد الأولاد الذين هم على عاتقهم ٢١٠٧٤ ولداً، مع ما يرتّب ذلك على المصارف من أعباء كتعويضات عائلية ومَرَضية ومنح مدرسية وتقديمات أخرى.

على صعيد هرم الأعمار، لم يُسجَّل تغيّر كبير بين نهاية العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥. وقد شكّلت نسبة العاملين الذين لا تتجاوز أعمارهم ٤٠ سنة ٥٨,٤٪ من العمالة المصرفية اللبنانية الإجمالية في نهاية العام ٢٠١٥ شأنها في نهاية العام ٢٠١٤. وهذه الشريحة العمرية في العمالة المصرفية اللبنانية تتطابق تماماً مع مثيلتها في القوى العاملة الفعلية في لبنان. أما حصة الموظفين الذين تراوح أعمارهم بين ٤٠ و٦٠ سنة، فقد انخفضت إلى ٣٦,١٪ في نهاية العام ٢٠١٥ (٣٦,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٤) من مجموع العاملين في المصارف في لبنان، فيما ارتفعت نسبة الذين يتجاوزون سنّ الستين إلى ٥,٥٪ (٥٪ في نهاية العام ٢٠١٤). ويبيّن توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس وضمن الفئات العمرية المختلفة أن حصة الذكور تفوق حصة الإناث في جميع الفئات العمرية، باستثناء الفئة التي هي دون سنّ الخامسة والعشرين حيث بلغت نسبة الإناث ٦١,٧٪، ما يعني أن العنصر الأنثوي يطغى على الداخلين الجدد إلى القطاع، بينما يزداد الفارق بين نسبة كلّ من الموظفين والموظفات لصالح الذكور مع التقدّم في العمر.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس على فئات الأعمار - نهاية العام ٢٠١٥ (٪)

	دون ٢٥ سنة	٢٥-٤٠ سنة	٤٠-٥٠ سنة	٥٠-٦٠ سنة	٦٠ سنة وما فوق
ذكور (٪)	٣٨,٣	٥٠,٧	٥٥,١	٥٩,٢	٧٠,٤
إناث (٪)	٦١,٧	٤٩,٣	٤٤,٩	٤٠,٨	٢٩,٦
العدد الإجمالي	**٢٠٨٥**	**١٢٢٩٧**	**٤٧٩١**	**٤١١٧**	**١٣٤٨**

ويؤكّد توزّع الموظفين من الجنس الواحد على فئات الأعمار المختلفة أن ٦٣,٥٪ من الموظفات هنّ دون سنّ الأربعين مقابل ٥٣,٨٪ للذكور (٦٣,٨٪ مقابل ٥٣,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٤).

توزّع العاملين والعاملات على فئات الأعمار - نهاية العام ٢٠١٥ (٪)

	دون ٢٥ سنة	٢٥-٤٠ سنة	٤٠-٥٠ سنة	٥٠-٦٠ سنة	٦٠ سنة وما فوق	**المجموع (العدد)**
ذكور (٪)	٦,١	٤٧,٧	٢٠,٢	١٨,٧	٧,٣	**١٣٠٦٦**
إناث (٪)	١١,١	٥٢,٤	١٨,٦	١٤,٥	٣,٤	**١١٥٧٢**

على صعيد الرتبة، إنّ توزّع الموظّفين حسب نظام الرتب الجديد لم يشمل تطبيقه بعد المصارف كافة. لكن يمكن إعطاء فكرة مقتضبة عن هذا التوزّع كون عدد الموظفين المصرّح عنهم حسب هذا النظام بلغ ٢١٤٤٣ شخصاً في نهاية العام ٢٠١٥، أي حوالي ٨٧٪ من مجموع العاملين في القطاع المصرفي في نهاية العام المذكور. ومن أصل هؤلاء، هناك ٧٨٪ مصنّفون تقنيون مقابل ٢٢٪ مصنَّفين كوادر. مع التذكير بأن التقنيّين هم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى مهارات تمّ اكتسابها عبر التعلّم والخبرة والتدريب، وهم من ذوي القدرة على حلّ المشاكل والإشراف على فريق عمل ومن ذوي المرونة في العلاقات مع الزبائن. أما الكوادر فهم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى تحمّل مسؤوليات كبيرة ومعرفة واسعة ومهارات قيادية، وتكون لهم القدرة على اتّخاذ القرارات. وقد شكّل العنصر النسائي ٤٨,٧٪ من العاملين في فئة التقنيّين و٤٣,٣٪ من العاملين في فئة الكوادر.

على صعيد المستوى العلمي، لا يزال عدد الجامعيّين العاملين في القطاع المصرفي اللبناني على تزايد مستمرّ بحيث وصلت نسبة هؤلاء إلى ٧٦٪ من إجمالي العمالة المصرفية في نهاية العام ٢٠١٥ (٧٤,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٤). ويفسَّر هذا الارتفاع المتواصل إلى حدّ كبير بدخول المتخرِّجين من حمَلَة الشهادات الجامعية إلى القطاع المصرفي اللبناني. فقد ازداد عدد العاملين الحائزين على شهادات جامعية بمقدار ٨٨٠ موظفاً في العام ٢٠١٥ توزّعوا بين ٥١٧ أنثى و٣٦٣ ذكراً. في موازاة ذلك، تتابع حصة كلّ من الذين وصلوا إلى مستوى البكالوريا أو ما يعادلها انخفاضها من ١٥,٢٪ من مجموع العاملين في المصارف في لبنان في نهاية العام ٢٠١٤ إلى ١٤,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٥، وأولئك الذين لم يصلوا إلى هذا المستوى من التحصيل العلمي من ١٠,٠٪ إلى ٩,٦٪ في التاريخَيْن على التوالي.

ويظهر توزّع العاملين في القطاع المصرفي حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي أن الإناث تجاوزْن الذكور في فئة حَمَلَة الشهادة الجامعية في نهاية العام ٢٠١٥، في حين أن حصة اللواتي حصلْنَ على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها بلغت ٤١,٠٪ وحصة اللواتي هنّ دون مستوى البكالوريا ١٧,٥٪ مقابل حصص أكبر للذكور.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس وحسب المستوى العلمي - نهاية العام ٢٠١٥ (٪)

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية
ذكور (٪)	٨٢,٥	٥٩,٠	٤٨,٢
إناث (٪)	١٧,٥	٤١,٠	٥١,٨
العدد الإجمالي	**٢٣٦٥**	**٣٥٥٩**	**١٨٧١٤**

أما توزّع الموظفين من الجنس الواحد حسب مستوى التحصيل العلمي، فيبيّن أن حوالي ٨٤٪ من العاملات في القطاع المصرفي حصَلْن على شهادة جامعية، في حين أن نسبة اللواتي هنّ دون البكالوريا تمثّل أقلّ من ٤٪ من إجمالي الموظّفات في المصارف.

توزّع العاملين والعاملات حسب مستوى التحصيل العلمي – نهاية العام ٢٠١٥ (٪)

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية	المجموع (العدد)
ذكور (٪)	١٤,٩	١٦,١	٦٩,٠	**١٣٠٦٦**
إناث (٪)	٣,٦	١٢,٦	٨٣,٨	**١١٥٧٢**

الرواتب والأجور والتقديمات

في العام ٢٠١٥، بلغ مجموع الرواتب والتعويضات التي خصّصتها المصارف لموظفيها ١٧٩٥,٤ مليار ليرة مقابل ١٧٢٠,٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٤، أي بزيادة نسبتُها ٤,٣٪ مقابل نسبة زيادة أعلى بلغت ٨,٧٪ في العام ٢٠١٤. وتُعزى الزيادة في العام ٢٠١٥، كما في السنوات العادية، إلى الزيادة السنوية وارتفاع عدد الموظفين وما يتبعه من زيادة في الاشتراكات المسدّدة لتغطية الضمان الصحي والتعويضات العائلية وتعويض نهاية الخدمة وتقديمات أخرى منصوص عليها في عقد العمل الجماعي.

وبذلك، يكون متوسط الكلفة السنوية للموظّف الواحد قد ارتفع إلى حوالي ٧٢,٨٧ مليون ليرة (٦,١ ملايين ليرة شهرياً على أساس ١٢ شهراً) من ٧٢,١٤ مليون ليرة في العام ٢٠١٤ (٦ ملايين ليرة شهرياً على أساس ١٢ شهراً)، أي بزيادة نسبتُها ١٪. ومن البديهي أن هذا المتوسط لا يعكس حقيقة ما يجنيه الموظف من مختلف الفئات، لأنَّ ثمة تفاوتاً في الكلفة بين الموظفين حسب معايير عدّة، منها العمر والأقدمية والرتبة والوظيفة والمستوى العلمي والوضع العائلي وسياسة الأجور المطبّقة في المصرف وفئة وحجم المصرف الذي ينتمي إليه الموظف.

على صعيد توزّع الرواتب والتعويضات، شكّلت حصة **الرواتب** وحدها ٦٢,٥٪ من مجموع الكلفة التي تحمّلتها المصارف إزاء الموظفين في العام ٢٠١٥ (٦١,٣٪ في العام ٢٠١٤)، وبلغت قيمتها الإجمالية ١١٢٢,٣ مليار ليرة مقابل ١٠٥٥,٤ ملياراً في العام ٢٠١٤، أي بزيادة نسبتُها ٦,٣٪. وتُعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد العاملين (٧٨٨ شخصاً) وإلى الزيادة السنوية التي تمنحها المصارف لموظفيها. وبذلك، يكون متوسط الراتب الأساسي للموظف قد بلغ ٢,٨٥ مليونَيْ ليرة يُدفع ١٦ شهراً كما ينصّ عقد العمل الجماعي مقابل ٢,٧٧ مليونَيْ ليرة في العام ٢٠١٤.

لقد مثّلت **التعويضات العائلية** ٢,١٪ من مجموع كلفة الموظفين في القطاع المصرفي في العام ٢٠١٥ شأنها في العام الذي سبق، وبلغت قيمتها ٣٧,٣ مليار ليرة مقابل ٣٦,١ ملياراً في العام ٢٠١٤، أي بزيادة نسبتُها ٣,٣٪. وهذه التعويضات تمثل اشتراكات المصارف في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي هي مرتبطة بأجر العاملين، من جهة أولى، وفائض المبالغ التي تدفعها المصارف إلى الموظفين زيادةً على معدل اشتراك الضمان، من جهة ثانية. فبحسب عقد العمل الجماعي، تدفع المصارف التعويض المعتمد من قِبَل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (٣٣ ألف ليرة للولد و٦٠ ألف ليرة للزوجة) مُضافاً إليه ٥٠٪ من

تعويض الولد و٧٥٪ من تعويض الزوجة. وفيما ازدادت الإضافات بنسبة ١,٣٪ في العام ٢٠١٥ قياساً على العام ٢٠١٤، ازدادت الاشتراكات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة ٤,٣٪، في موازاة تزايد عدد الموظفين المتأهّلين وعدد الأولاد المستفيدين الذين هم على عاتقهم.

شكّلت **تعويضات المرض والأمومة، أو ما يُعرف بالضمان الصحي** ٤,٨٪ من كلفة الموظفين الإجمالية شأنها تقريباً في العام ٢٠١٤، وارتفعت قيمة هذه التعويضات إلى ٨٦,٧ مليار ليرة مقابل ٨٣,٥ مليار ليرة في العام ٢٠١٤، أي بما نسبتُه ٣,٨٪. وتشمل هذه التعويضات اشتراكات المصارف للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث تبلغ مساهمتها حالياً ٧٪ **من أجر العاملين** (مقابل ٢٪ يتحمّلها الموظف) **والإضافات**، وهي ما تسدّده المصارف للموظفين زيادةً عمّا يحصلون عليه من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد ازدادت الاشتراكات بنسبة ٣,١٪ في العام ٢٠١٥ قياساً على العام ٢٠١٤، كما ازدادت الإضافات بنسبة ٤,٩٪. ويعود ذلك إلى ازدياد عدد العاملين وكذلك عدد الأولاد الذين هم على عاتقهم، علاوةً على زيادة بعض فروقات التقديمات الصحية التي تمنحها المصارف للموظفين استناداً إلى عقد العمل الجماعي الأخير، وارتفاع كلفة الاستشفاء وربّما ازدياد حالات المرض.

تعويضات نهاية الخدمة: استقرّت حصة هذه التعويضات على حوالي ١٣,٠٪ من مجموع كلفة الموظفين في نهاية العام ٢٠١٥ وبلغت قيمتها ٢٣٢,٦ مليار ليرة مقابل ٢٢٥,٨ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٤، أي أنها ارتفعت بنسبة ٣٪. ونتج ذلك من زيادة الاشتراكات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع ارتفاع عدد الموظفين مقابل استقرار المؤونات. يجدر التذكير بأن مساهمة المصارف في هذا الفرع هي ٨,٥٪ من كامل الأجور الخاضعة للضريبة.

التعويضات الأخرى: شكّلت هذه التعويضات حوالي ١٧,٦٪ من مجموع كلفة موظفي المصارف في العام ٢٠١٥ (١٨,٦٪ في العام ٢٠١٤) وبلغت قيمتها ٣١٦,٥ مليار ليرة مقابل ٣١٩,٩ ملياراً في العام الذي سبق، أي بانخفاض نسبتُه ١,١٪. ويعزى هذا الانخفاض إلى حدّ كبير إلى انخفاض تعويض النقل نتيجة انخفاض سعر صفيحة البنزين. وتشمل هذه التعويضات إلى المكافآت، المنح المدرسية (حوالي ٢١,٩٪ من مجموع هذه التعويضات في العام ٢٠١٥) وتعويض النقل (١٧,٦٪) بالإضافة إلى تعويض الصندوق ومنح الزواج والولادة وغيرها من التعويضات وبدلات التمثيل والملابس.

وفي تفصيل **المنح المدرسية**، فقد ارتفعت قيمتها الإجمالية من ٦٥,٧ مليار ليرة في العام ٢٠١٤ إلى ٦٩,٤ ملياراً في العام ٢٠١٥، أي بما نسبتُه ٥,٦٪. ففي العام ٢٠١٥، بلغت المنح المدرسية لأولاد الموظفين في المدارس الخاصة، وعددهم ١٣٤٧٤ تلميذاً، ٥٠٦٠٨ ملايين ليرة، أي بمتوسط قدرُه حوالي ٣ ملايين و٧٥٦ ألف ليرة للتلميذ الواحد (علماً أن قيمة المنحة بحسب آخر عقد عمل جماعي محدّدة بثلاثة ملايين و٥٠٠ ألف ليرة). وبلغت المبالغ التي تقاضاها الموظفون عن أولادهم المسجّلين في الجامعات الخاصة، وعددهم ٢٩٧٢ تلميذاً، ١٧٥٠٤ ملايين ليرة، أي أن متوسط قيمة المنحة ناهز ٥ ملايين و٨٩٠ ألف ليرة لبنانية (فيما هو ٥ ملايين و٥٠٠ ألف ليرة حسب عقد العمل الجماعي). **ويمكن الاستنتاج بأن عدداً من المصارف يمنح موظفيه عن أولادهم منحاً مدرسية وجامعية تفوق ما هو منصوص عليه في عقد العمل الجماعي.**

أما أولاد موظفي المصارف المسجّلون في المدارس الرسمية والمجانية والمختصّة بالمعوّقين، والذين بلغ عددهم ١٩٣ تلميذاً في العام ٢٠١٥، فاستفادوا من منحة إجمالية ناهزت ٣٠٩ ملايين ليرة، ما يعني أن

متوسط المنحة يقارب ما ينصّ عليه عقد العمل الجماعي، وهو مليون و٥٠٠ ألف ليرة للتلميذ الواحد. واستفاد أهالي الطلاب الملتحقين بالجامعة اللبنانية، وعددهم ٣٦٨ تلميذاً، من مبلغ قدره مليار و١٠ ملايين ليرة، علماً أن المنحة التي ينصّ عليها عقد العمل الجماعي تبلغ ٣ ملايين ليرة لبنانية للطالب الواحد.

وانخفضت كلفة **تعويض النقل** من حوالي ٦٤,٩ مليار ليرة في العام ٢٠١٤ إلى حوالي ٥٥,٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٥، أي بما نسبته ١٤,٣٪. ويعود ذلك إلى انخفاض سعر البنزين على الرغم من ازدياد عدد الموظفين، كون متوسط سعر صفيحة البنزين الذي تعمّمه جمعية المصارف شهرياً على المصارف الأعضاء انخفض من ٣٣٠٨٣ ليرة في العام ٢٠١٤ إلى ٢٤٥٠٠ ليرة في العام ٢٠١٥، مع انخفاض أسعار النفط العالمية.

لا بدّ من التذكير بأن عقد العمل الجماعي الموقَّع بين جمعية المصارف ونقابة موظفي المصارف يحدّد العلاقة بين إدارات المصارف الأعضاء في جمعية المصارف، من جهة، وموظفي المصارف في لبنان، من جهة أخرى. ويتناول كلّ القضايا المتعلّقة بالمخصّصات والتعويضات والزيادات والإجازات والعناية الطبية وسلّم الرواتب وأموراً أخرى مختلفة، ويفرض العقد اعتماد التوصيف الوظيفي. كما تمّ بموجبه إنشاء **نظام الاستشفاء بعد التقاعد**، من خلال شركة تأمين خاصة أو صندوق تعاضد الموظفين، وذلك تأكيداً على عمق التزام المصارف والجمعية بتوفير سبل العيش الكريم واللائق للعاملين في هذا القطاع مدى الحياة. وفي إطار المباحثات الجارية بين اتحاد نقابة موظفي المصارف واللجنة الاجتماعية في جمعية المصارف بشأن هذا النظام، وافق الاتحاد على إدخال بعض التعديلات على نظام الصندوق الأساسي لناحية تعزيز مبادئ الشفافية والإدارة الرشيدة Corporate Governance والتأكّد من تنفيذها بواسطة مدقّقي حسابات تعيّنهم الجمعية فيما تركت للمصارف حرية الاشتراك في الصندوق بالتزامن مع الإصلاحات المطلوبة.

الإنتاجية

تسعى المصارف العاملة في لبنان إلى زيادة إنتاجية العاملين لديها من خلال محاور عدّة تنعكس في الاستثمار المتزايد في التجهيزات وأنظمة العمل والإجراءات الداخلية وكذلك في الاستثمار في الموارد البشرية.

على صعيد الأصول الثابتة، تقوم المصارف برصد مبالغ هامة في مجال تقنيات المعلوماتية والاتصالات من برامج وأجهزة ومعدّات وخدمات الكترونية حديثة لتلبية حاجات الزبائن إلى خدمة حديثة وسريعة وآمنة، من جهة، ولتفعيل العمل الداخلي وخفض الكلفة ورفع الإنتاجية داخل المصرف، من جهة أخرى.

أما في ما يخصّ الموارد البشرية، فيرتكز تطويرها على تدريب الموظفين داخلياً (In House Training)، كما أن إدارات المصارف، وبخاصة الكبيرة منها، تُخضع موظفيها وكوادرها الجدد لتدريبٍ مكثّف يتناول في مضمونه معظم نواحي العمل المصرفي بمستوياته الثلاثة، التقنيات والعمليات والإدارة المصرفية. وتوسّع المصارف هذا التدريب الداخلي في مقرّاتها الرئيسية في لبنان إلى موظفيها الجدد في دول إنتشارها، لا سيّما في سورية والأردن ومصر وتركيا والعراق وغيرها.

كما يشارك موظفو المصارف في الدورات التدريبية التي تنظّمها **مديرية التدريب** التي تتابع نشاطاتها منذ العام ١٩٩١ في إطار الأمانة العامة لجمعية المصارف باستمرار وانتظام، وتتمحور الدورات في مضامينها

حول تشريعات العمل والتشريع الضريبي وتطبيق تعاميم مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف. وتشمل كذلك الجوانب القانونية للعمليات والإقراض المصرفي وملفّاته، كما تغطّي بشكل خاص ومكثّف مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى مواضيع المخاطر المصرفية وتمويل التجارة الخارجية.

من جهة أخرى، يتابع عدد من موظفي المصارف دروساً مصرفية في **المعهد العالي للدراسات المصرفية،** الذي أنشىء بموجب المرسوم رقم ٩٧٤٩ تاريخ ٢٠١٣/١/٢٤ الصادر في الجريدة الرسمية رقم ٤، والذي بدأ نشاطه بالتعاون بين جامعة القديس يوسف وجمعية مصارف لبنان في العام ٢٠١٣-٢٠١٤، بحيث بات له الحقّ في منح إجازات جامعيّة ودراسات عليا للمنتسبين إليه كما باتت الجمعية والجامعة تتقاسمان ملكيّته مناصفةً.

وفي إطار مواكبة معايير الصناعة المصرفية العالمية في ما يتعلّق بالموارد البشرية، تلتزم المصارف دائماً بمضمون تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ١٠٣ تاريخ ٩ آذار ٢٠٠٦، والذي يحدّد الأطر والمؤهّلات العلمية والتقنية والأدبية الواجب توافرها لدى الأشخاص المولَجين بممارسة بعض المهام في القطاعَيْن المصرفي والمالي، على أن تقوم المصارف بما يلزم بغية حصول أي شخص خاضع لمنطوق هذا القرار على المؤهّلات والشروط المطلوبة لمزاولة المهام المنظّمة وضمن المهل المحدّدة في الجدول المرفق. كما أن تسارع التطورات العالمية للصناعة المصرفية يفرض على المصارف إخضاع موظفيها لدورات متخصّصة في مجالات عدّة، منها التحقّق والامتثال ومكافحة تبييض الأموال وعمليات الإرهاب (compliance) والقانون الأميركي للامتثال الضريبي (FATCA).

وما يعزّز مقولة الإنتاجية العالية في القطاع المصرفي اللبناني مساهمته بحوالي ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي* في العام ٢٠١٥، مع أنه لا يضمّ إلاّ نسبة متدنّية من اليد العاملة اللبنانية الإجمالية. كما أن ثمة ارتفاعاً لمؤشر كلّ من إجمالي الموجودات وودائع الزبائن وإجمالي الرأسمال إلى مجموع عدد العاملين في القطاع المصرفي اللبناني، وارتفاعاً كبيراً لمؤشّر الأرباح الصافية إلى عدد العاملين.

*(أرباح القطاع + الكتلة الأجرية)/ الناتج المحلي الإجمالي= (٢٨٣٩+١٧٩٥)/٧٦٥١٨= ٦,١٪.

بعض المؤشرات على إنتاجية العاملين في المصارف اللبنانية

	نهاية ٢٠١٢	نهاية ٢٠١٣	نهاية ٢٠١٤	نهاية ٢٠١٥
إجمالي الموجودات/عدد العاملين (مليون د.أ.)	٦,٨٩	٧,٣٠	٧,٥٤	٧,٧٤
ودائع الزبائن/عدد العاملين (مليون د.أ.)	٥,٦٢	٥,٩٧	٦,١٤	٦,٢٤
إجمالي الرأسمال/عدد العاملين (مليون د.أ.)	٠,٦٠	٠,٦٦	٠,٧١	٠,٧٣
الأرباح الصافية/عدد العاملين (ألف د.أ.)	٦٩,٦٢	٧٠,٨٩	٧١,٠٣	٧٦,٤٣

المصدر: مصرف لبنان – الأمانة العامة لجمعية مصارف لبنان.

ثانياً: نشــاطات مديرية التدريب في العام ٢٠١٥

01
لمـحة عـــا مة

تستمرّ مديرية التدريب منذ إنشائها في إطار الأمانة العامة لجمعية المصارف، قبل أربع وعشرين سنة، في تنظيم التدريب المهني لموظفي أعضاء الجمعية من مصارف ومكاتب تمثيل، بغية تعزيز معارفهم
وتحسين كفاءاتهم ومهاراتهم وتطوير قدراتهم الشخصية والمهنية، وكذلك في إطلاعهم على آخر مستجدّات العمل المصرفي من أجل النهوض بالقطاع إلى أرفع المستويات.
وكما درجت عليه العادة في الأعوام السابقة، التزمت الجمعية خلال العام الماضي تنفيذ برنامج التدريب السنوي المقرَّر والموافق عليه من قبل مجلس إدارتها، والذي يتمّ نشره وتوزيعه في مطلع كل عام على الموقع الالكتروني لجمعية المصارف: «www.abl.org.lb» في باب «Training Department»، كما يتم تيويمه كلما دعت الحاجة. علماً أن باستطاعة إدارات المصارف التواصل مع مديرية التدريب عبر هذا الموقع لتسجيل طلبات المشاركة في النشاطات التدريبية وتدوين ملاحظاتها بهذا الشأن.
وفي المناسبة، يهمّنا أن نؤكّد على الدور المتزايد الذي أصبح يلعبه التدريب في المصارف، منذ سنوات عدة، والمتعلّق بجميع نواحي العمل المصرفي والإداري والتطوّر الشخصي. ومن الواضح أن المصارف تنظر إلى التدريب من ضمن تطلّعاتها إلــى مسؤوليّتهــا الاجتماعية تجــاه موظفيها، لما له من تأثير على زبائنها بشكل مباشر أو غير مباشر.

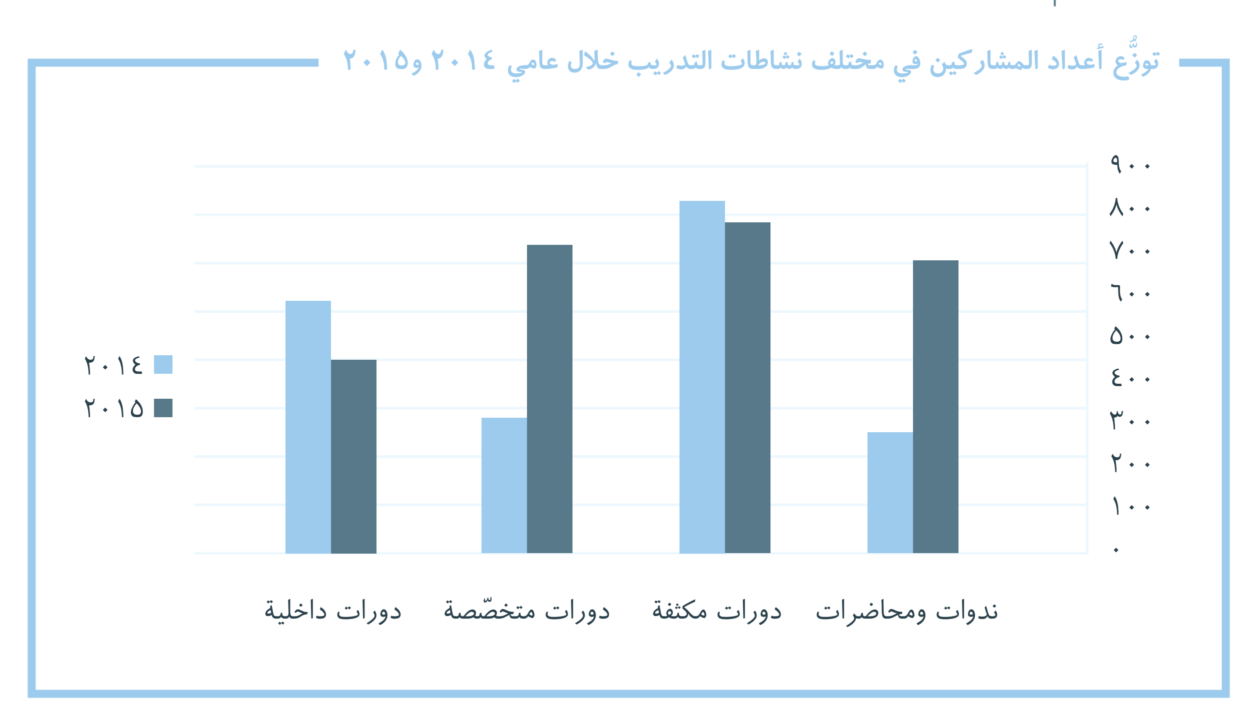
خلال العام ٢٠١٥، بلغ عدد المشاركين في النشاطات التدريبية لجمعية مصارف لبنان ما يقارب ٢٦٢٦ شخصاً. وجرى التركيز في الموضوعات الستة والثلاثين التي تمّ تناولها هذه السنة، سواء من خلال الدورات التدريبية في جميع أشكالها أم من خلال المحاضرات والندوات، على استكمال بعض البرامج التي بوشر تنفيذها في الأعوام السابقة، كإدارة المخاطر،التدقيق الداخلي، الضرائب اللبنانية و تعزيز القدرات الشخصية.
كذلك تمّ تطوير عدد من البرامج المعتمدة منذ سنوات عدة في إطار برامج التدريب في جمعية المصارف، كالنواحي القانونية للعمليات المصرفية، مكافحة تبييض الأموال، عقد التسليف، ضماناته وتنفيذه، وتعزيز مهارات الإدارة الحديثة لدى المدراء والمشرفين والمساعدين الإداريّين وغيرها. كما تمّ التّطرق إلى مواضيع حديثة، مثل:صياغة العقود المصرفية ومضمونها، المعيار الدولي رقم ٩ في التقارير المالية وتحدّيات تطبيقه و خدمات الصيرفة الالكترونية الحديثة وغيرها. وفي السّياق ذاته، نظّمت مديرية التدريب دورتين متشعّبتّين حول: النظام الضرائبي اللبناني وإدارة المخاطر، احتوت كلّ منهما على أربعة أوخمسة مواضيع مختلفة.
كما شاركت المديرية في الإعداد لعدد من المؤتمرات المحلية والدولية، وكان أهمها المؤتمر الوطني حول تعزيز القدرات المالية وتعاونت الجمعية مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي التابع لوزارة المالية، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة المالية والشبكة الدولية لتعزيز الثقافة المالية (INFE) المنضوية ضمن فعاليات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD). كما شاركت المديريةفي العام ٢٠١٥ إلى جانب رئيس الجمعية في ورشة عمل اتحاد المصارف الفرنكوفونية حول التثقيف المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي عُقدت في بروكسل - بلجيكا.

ويؤكّد تعاون المديرية في تنظيم برامجها مع المنظّمات الدولية والمؤسّسات العامة والخاصة ومراكز التدريب المحلّية والخارجية حرص الجمعية على خدمة القطاع بمنأى عن أيّ طابع تجاري.

02
توزّع نشاطات مديرية التدريب

نلاحظ لـدى مقارنـة تـوزّع المشـاركين وفق نوع التدريب بين العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥، وكما هو مبين في الرسم البياني أدناه، تقارباً بين أعداد المشاركين في الدورات المكثفة، وتفاوتاً كبيرا في أعداد المشاركين في باقي نشاطات التدريب. فقد ازدادت أعداد المشاركين في الندوات والمحاضرات وفي الدورات المتخصصة بنسب كبيرة مقارنةً مع أعداد المشاركين في العام ٢٠١٤، ووصلت هذه النسب إلى الضعفين، فيما تناقص عدد المشاركين في الدورات الداخلية بما يقارب ثلث أعداد المشاركين في العام ٢٠١٤.

توزُّع أعداد المشاركين في مختلف نشاطات التدريب خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥



وفي ما يلي أهم التفاصيل حول مضامين مختلف هذه الأنواع من النشاطات التدريبيّة لعام ٢٠١٥:

المؤتمرات والندوات والمحاضرات: درجت العادة في الأنشطة التدريبية على أن تراوح مدة كل من الندوات والمحاضرات بين ثلاث أو أربع ساعات، وأن يتمّ فيها تناول مواضيع حديثة أو طارئة على الصناعة المصرفية، وأن تقام بالتعاون مع جهات محلية أو دولية. وقد ثابرت المديرية على هذا النحو خلال العام ٢٠١٥ فيما يخصّ التعاون مع الجهات الأخرى، لكنّها أدرجت ضمن هذه الفئة المؤتمر الوطني حول تعزيز القدرات المالية الذي دام يوماً ونصف يوم.

وعليه، يكون قد شارك في الندوات والمحاضرات ٧٠٠ شخص، في العام ٢٠١٥، من بينهم ٣٧٨ شخصاً في ندوات ومحاضرات متصلة بمكافحة تبييض الأموال و/أو تمويل الإرهاب، علماً أن هذا الموضوع احتلّ حيِّزا كبيراً،كما سنلاحظ لاحقاً، في مختلف فئات التدريب لهذا العام.

موضوع الندوة	عدد المشاركين	المصارف/المؤسسات المشاركة
دليل إجراءات العقوبات*١	٧٠	٤٤
مستقبل الصيرفة السويسرية*٢	٦٨	٤٥
مكافحة تبييض الأموال (٤ دورات)*٣	١٧٤	٢٧
مكافحة تبييض الأموال*٤	٤٠	١
الدليل المتعلق بأصول إجراء العمليات المصرفية والمالية وتنظيم العلاقات مع العملاء*٥	٥٦	٣٢
العلبة الجديدة لتوضيب الأوراق النقدية*٦	٥٨	٣٩
آخر المستجدّات في قانون مكافحة تبييض الأموال ودليل السياسات والإجراءات المتعلّقة بمكافحة الفساد والرشوة والعقوبات الأميركية*٧	٦٤	٣٨
المؤتمر الوطني حول تعزيز القدرات المالية*٨	١٤٠	٦٨
مكافحة تبييض الأموال*٩	٣٠	١
المجموع العام	**٧٠٠**	**٦٨**

*١ بالتعاون مع مؤسسة ديلويت في لبنان
*٢ بالتعاون مع مجلس الأعمال السويسري اللبناني والسفارة السويسرية في لبنان
*٣ بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة
*٤ بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة
*٥ بالتعاون مع مؤسسة ديلويت في لبنان
*٦ بالتعاون مع مصرف لبنان
*٧ بالتعاون مع مؤسسة ديلويت في لبنان
*٨ بالتعاون مع المعهد المالي التابع لوزارة المالية
*٩ بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة

الدورات التدريبيّة المكثَّفة وورش العمل: تهدف بمعظمها إلى تعزيز قدرات المشاركين في مجالات العمل المصرفي من خلال محاضرات وأعمال تطبيقية. وراوحت مدة الدورة بين يوم واحد ويومين.
ركّزت المديرية خلال العام ٢٠١٥ على هذا النوع من التدريب بحيث بلغ عدد المشاركين في هذه الدورات ٧٩٣ موظفاً، حضر مجملهم ٧٨٩٨ ساعة تدريب أي ما يوازي ٩,٩٦ ساعات للمتدرب الواحد. وبالمقارنة مع أعداد المتدرّبين وعدد ساعات التدريب في العام ٢٠١٤، يتبيّن أن عدد المشاركين قريب جداً ممّا بلغه في السنة السابقة (٨١٨ مشاركاً)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى عدد الساعات (٧٧٠٩ ساعة تدريب) وإن كان قد ازداد وسطياً بنسبة أكبر.

ومن الملاحظ مثابرة المصارف على المشاركة في ورش العمل حول «التحقّق في عمليات مشبوهة لتبييض الأموال» ، بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة، والتي شملت ١٧٩ مشاركاً في ٩ مجموعات، وعلى موضوع التدقيق الذي تركّز هذا العام على عمليات الغش والاحتيال وأقيم بالتعاون مع جمعية المصارف اليونانية واستقطب ما يقارب ٨٠ مشاركاً، وعلى المستجدّات في معايير التقارير المالية، وكان موضوع ورشة هذا العام مختصراً على المعيار ٩ (IFRS 9) وشارك فيها ٩٠ موظفاً. وعلى قانون الضريبة الأميركي على الحسابات المصرفية خارج الولايات المتحدة الأميركية (FATCA) الذي أقيم بالتعاون مع مؤسَّستَيْ تدقيق

عالميتين، وعلى خدمات الصيرفة الإلكترونية الحديثة (٨٨ مشاركاً) التي تطرقت إلى التوجّهات الحديثة ومخاطرها ومحاذيرها، لا سيّما الصيرفة السحابية (cloud computing) خصوصاً في ظلّ القوانين والأنظمة السارية المفعول في لبنان. وعليه، تكون المديرية قد قامت بتنظيم ست وعشرين دورة حول أربعة عشر موضوعاً مختلفاً في إطار الدورات المكثفة لهذا العـام. وتجدر الإشـارة الى أن المديرية تعاونت مع خبراء محلّيين وأجانب من أجل تنفيذ هذه الدورات. فهي استعانت بخبير دولي في التدقيق الداخلي يعمل مع معهد التدريب التابع لجمعية المصارف اليونانية من أجل دورة التدقيق في عمليات الغشّ والاحتيال ودورة التدقيق الداخلي المرتكز على المخاطر، وبخبير مالي يعمل مع معهد التدريب اللوكسمبورغي في دورة الخدمات المصرفية الخاصة (Private banking). كما تعاونت المديرية مع مؤسّسة فرنسية (AFGES) متخصّصة في مجالات المخاطر والمحاسبة والتدقيق في المصارف، في التدريب حول موضوع تكلفة ومردود الخدمات والمنتجات المصرفية.

ويعرض جدول ملحق بهذا التقريـر جميع التفاصيل حول المشاركة في المواضيــع التــي تمّ تناولهـا فــي إطـار هـذا النوع من الدورات وعدد ساعات التدريب في كل منها، وكذلك توزّع المشاركين حسب الجنس وعـدد سنوات الخدمة والرتبة.

الدورات المتخصّصـة: تهدف إلى تدريب جميع فئات العاملين في المصرف في مختلف مجالات العمل المصرفي. وتُعطى على شكل دروس وتطبيقات عملية خلال فترة بعد الظهر ليومين أو ثلاثة في الأسبوع، ويدوم بعضها مدة شهر أو شهرين.

شارك في هذه الدورات ٧٢٨ موظفاً، بينهم ٦٦ شخصاً شاركوا في برنامج «تعلّم وإتقان اللغة الإنكليزية» الذي يُعاد ثلاث مرات في السنة ولمستويات عدة من المعرفة. ومن الملاحظ أن موضوعين آخرين جرى تناولهما في إطار الدورات المتخصّصة و تم تكرارهما مرتين، وهما: أولاً النظام الضريبي في لبنان وتضمّن مواضيع عدة منها: الطابع المالي، ضريبة الدخل لا سيّما الضريبة على الأرباح والفوائد والضريبة على الأجور والمنافع الأخرى والتوجهات في النظام الضريبي اللبناني؛ وثانياً المخاطر المصرفية التي شملت مخاطر التسليف، السوق، التشغيل، رأس المال والسيولة إلى جانب مقدمة عامة حول الانتقال من بازل ١ إلى بازل ٣. وعليه، أصبح العدد الإجمالي للمجموعات التي تمّ تدريبها في هذا الإطار خمساً وعشرين مجموعة تدور كلها حول ثلاثة عشر محوراً. وجميع التفاصيل المتعلّقة بعدد الدورات والمشاركين فيها مبيّنة في الجدول الملحق.

الدورات الداخلية: تهدف إلى مساعدة مديريات التدريب لدى المصارف على وضع وتنظيم برامج تدريبية خاصة بموظفيها، وتنفّذ هذه البرامج حسب احتياجات هذه المصارف ومتطلّباتها.

فقد تناقص عدد المشاركين في هذه الفئة (٤٠٥) مقارنة بالعام السابق (٦٢٧)، وجرى تنفيذ اثنين وعشرين نشاطاً في هذا الإطار، ثلاثة منها حول تدريب المدرّبين لا تظهر في الجدول الملحق، حيث أشرفت المديرية على وضع البرنامج والتحضير له واختيار المدرِّب وحسن التنفيذ فقط. وقد تمّ تكرار ورشة العمل حول التحققِ من عمليات مشبوهة لتبييض الأموال ستَ عشرة مرة. شارك في مجمل أعمال هذه الورشة ٣٣٥ موظفاً. كما جرى في إطار الدورات الداخلية تناول موضوع الجوانب القانونية للعمليات المصرفية لصالح ٧٠ موظفاً في دورات خاصة لثلاثة مصارف مختلفة.

03
عدد ساعات التدريب

يتّضح من الإحصاءات المدوّنة حول المشاركين في الدورات المكثّفة والمتخصِّصة والداخلية خلال العام ٢٠١٥، وكما هو مبيّن في الجدول الملحق، أن عدد هؤلاء بلغ ١٩٢٦ شخصاً، تدرّبوا لمدة ١٩١٦٧ ساعة أي ما يقارب عشر ساعات للمتدرب الواحد. وقد انخفض هذا العدد مقارنةً بالأعوام السابقة نظراً لتدني أعداد المشاركين في دورة تعلّم وإتقان اللغة الإنكليزية التي تدوم ٥٠ أو ٦٠ ساعة في كلّ من المستويات التي تشملها.

ومن الملاحظ أن متوسط عدد ساعات التدريب في الدورات المكثفة متقارب مع المتوسط العام السنوي لعدد ساعات التدريب، ويبلغ عشر ساعات للمتدرّب الواحد. أما في الدورات المتخصّصة، فيصل متوسط عدد ساعات التدريب إلى ١١,٦٢ ساعة فيما يبلغ هذا العدد المتوسط حوالي سبع ساعات في الدورات الداخلية إذ تطغى عليها ورشات التحقّق في عمليات تبييض الأموال، والتي تدوم أربع ساعات.

04
خصائص المتدرّبين

باستثناء المشاركين في المحاضرات والندوات (٧٠٠)، تجمع المديرية معلومات إحصائية حول خصائص جميع المشاركين المتعلّقة بالجندرة والرتبة وسنوات الخبرة.

النسب المئوية للمشاركة في الدورات المكثّفة والداخلية والمتخصّصة حسب سنوات الخدمةوالجنس

	دورات مكثفة	دورات متخصّصة	دورات داخلية
إناث	٪٥١	٪٥١	٪٥٧،٥
ذكور	٪٤٩	٪٤٩	٪٤٢,٥
أقل من ٥ سنوات	٪٢٣,٥	٪٣٨	٪٢٠
٥-١٠ سنوات	٪٢٩,١	٪٣٠	٪١٥،٦
أكثر من ١٠ سنوات	٪٤٧،٤	٪٣٢	٪٦٤،٤
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

ومن الملاحظ من خلال الجدول أعلاه تقارب نسبتي كلّ من الإناث(٥١٪) والذكور(٤٩٪) في الدورات المكثفة والمتخصّصة. أمّا في الدورات الداخلية، فتزداد نسبة الإنــاث لتصبــح ٥٧،٥٪. وإذا قارنّا هذه النسب مع الرتبة الوظيفية التي يتمتّع بها المشاركون، يمكننا أن نؤكّد مرة جديدة أن الإناث أصبحن يشغلن مختلف الوظائف في المصرف، لا سيّما على مستوى التقنّيين والكوادر الوسطى.

ويهمّنا في هذا السياق أن نلفت الانتباه إلى إقبال الموظفين ممّن لديهم خبرة تفوق العشر سنوات على التدريب، وإن بشكل متفاوت وفقاً للموضوع ولأهمّيته بالنسبة الى المصرف. فإننا نجد أن المواضيع الحديثة أو ذات المخاطر المرتفعة يحضرها مَن لديهم خبرة مصرفية عالية مقارنة مع باقي المواضيع. مثال عن ذلك: ورشة التحقّق من عمليات مشبوهة لتبييض الأموال، التدقيق في عمليات الغشّ والاحتيال، معيار التقارير المالية رقم ٩ وقانون الضريبة الأميركي للحسابات المصرفية.

05
تقييم التدريب

كالعادة، تتابع الأمانة العامة نشاطات التدريب وتطّلع على ملاحظات المشاركين في نشاطات التدريب دورياً، وعبر التواصل مع الإدارات العامة للوقوف منها على الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه النشاطات. ولقد ثبت لنا خلال العــام ٢٠١٥ استحسان عدد كبير من المشاركين للمواضيع التي يتمّ اختيارها ورضاهم عن أداء المدربين، نظراً لمطالبة هذه المصارف بتكرارها في سنوات متلاحقة وحتى بإجرائها في دورات داخلية خاصة بموظفيها وتحت إشراف مديرية التدريب في الجمعية. وفي المناسبة، لا بدّ من التأكيد على أهمية التعاون المستمرّ بين إدارات المصارف والأمانة العامة لجمعية المصارف في اختيار مواضيع التدريب والمدرّبين وفي باقي المواضيع المندرجة في إطار إدارة الموارد البشرية وتطوير العمل فيها وتفعيل دورها لما لذلك من تأثير على انتاجية المصارف ونموّها.

06
استحداث مديرية تطوير الموارد البشرية

في سياق مسارها الآيل إلى تقديم أفضل الخدمات للقطاع المصرفي اللبناني ولموارده البشرية، استحدثت جمعية المصارف ضمن هيكليّتها مديرية تطوير الموارد البشرية العاملة في القطاع.

وسوف تسعى المديرية المذكورة إلى إقامة رابط دائم بين مديريات الموارد البشرية في المصارف وأحدث الاتجاهات المعتمدة في العالم المصرفي والتشريعات الوظيفية. أما الغاية المتوخّاة، فهي دعم ومساعدة المصارف على تطبيق أفضل الممارسات الهادفة والمُجدية في عالم الموارد البشرية، مع توفير البيانات والمقاييس الإحصائية ذات الصلة إلى جميع المعنيّين، وضمان تطابقها مع قرارات وأهداف الموارد البشرية، لا سيّما تلك المنصوص عليها في عقد العمل الجماعي الخاص بالمصارف.

بناءً عليه، سوف تتوزّع مهام المديرية المستحدثة على المجالات الثلاثة التالية:

- **التطوير التنظيمي**

من خلال مساعدة المصارف على تصميم كيفية إدارة المواهب، والتخطيط لعملية تهيئة البدلاء وتأمين الاستمرارية في الخبرات الوظيفية، وإقرار سلّة المداخيل الإجمالية والحوافز، ووضع أنظمة التصنيف الوظيفي وبرامج تقييم الأداء، وذلك وفقاً لأفضل الممارسات.

- **المسؤولية المجتمعيّة للشركات**

من خلال مساعدة المصارف على اعتماد سياسات أكثر استدامةً وأكثر التزاماً بمقتضيات المسؤولية المجتمعية، في مقاربة مجالات حديثة مثل تأمين راحة العاملين، واستخدام الطاقة، والحدّ من الهدر والانبعاثات السامّة، ودور القطاع المصرفي في مساندة أنشطة المجتمع المدني، الخ ...

- **التدريب**

مواصلة تنظيم نشاطات تدريبيّة (محاضرات، ورش عمل، دورات تدريبية مكثّفة ومتخصّصة، دورات تدريبيّة داخلية...) لجميع العاملين في القطاع المصرفي في مختلف المناطق اللبنانية، وذلك وفق برنامج سنوي متّفق عليه مع لجنة الموارد البشرية في الأمانة العامة وموافَق عليه من مجلس إدارة الجمعيّة. وتبقى الغاية من هذه النشاطات مواكبة أحدث الممارسات والتشريعات والأنظمة في المهنة المصرفية، ورفع مستوى الثقافة المهنيّة والإحترافيّة لدى العاملين في القطاع المصرفي اللبناني الذي تشكّل كفاية موارده البشرية إحدى مزاياه التفاضليّة المعزِّزة لقدراته التنافسيّة.

توزع المشاركين في الدورات التدريبية المكثفة، المتخصّصة والداخلية

دورات تدريبية مكثّفة	عدد الدورات	عدد المشاركين	توزع المشاركين حسب الجنس		توزع المشاركين حسب سنوات الخدمة			توزع المشاركين حسب الرتبة			عدد المصارف المشاركة / المؤسسات المالية	عدد ساعات التدريب للدورة الواحدة	إجمالي عدد ساعات التدريب
			ذكر	أنثى	أقل من ٥ سنوات	بين ٥ و١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات	التقنيون	الكوادر الوسطى	الإداريون			
التدقيق في عمليـات الغش والاحتيـال: التحرّي والوقاية	٢	٧٩	٤٧	٣٢	١٤	١٩	٤٦	٦٠	٩	١٠	٣٠	١٤	١١٠٦
مهارات التقديم والخطابة	١	١٦	٨	٨	٥	٥	٦	١٤	١	١	٨	١٤	٢٢٤
العقود المصرفية: صياغة ومضمون	١	٣٧	١٢	٢٥	١٢	١٠	١٥	٢٣	٥	٩	١٧	١٤	٥١٨
التحصيل المستندي	١	١٨	٦	١٢	٤	٩	٥	١٧	٠	١	١٢	١١	١٩٨
قانون الضريبة الأميركي على الحسابات المصرفية الخارجية: التحديات الحالية في التطبيق	٢	٩٥	٤٠	٥٥	٢٠	٢٩	٤٦	٦٩	٨	١٨	٤٦	٧	٦٦٥
الخدمات المصرفية الخاصة	١	٣٢	١٧	١٥	٨	١٠	١٤	٢٤	٣	٥	١٥	١٤	٤٤٨
دراسة الجدوى الإقتصادية	١	٣١	١٣	١٨	١٠	١٧	٤	٢٩	٢	٠	١٢	٢٣	٧١٣
التدقيق على أنظمة المعلوماتية	١	٤٢	٣٤	٨	١٠	١٣	١٩	٣٤	٣	٥	٢٨	١٤	٥٨٨
تكلفة ومردود الخدمات والمنتجات المصرفية	٢	٤٤	٢٣	٢١	١٤	١٦	١٤	٣٥	٦	٣	١٧	١٤	٦١٦
التحقق في عمليات مشبوهة لتبييض الأموال	٩	١٧٩	٦٠	١١٩	٤٤	٤٠	٩٥	١٥٣	٢٢	٤	٤٠	٤	٧١٦
التدقيق الداخلي المرتكز على تقييم المخاطر	١	٢٥	١٤	١١	٦	١١	٨	٢٠	٢	٣	١٣	١٤	٣٥٠
التفاوض: خلق اتفاقات رابحة للطرفين	١	١٦	٨	٨	٣	٦	٧	١٥	٠	١	٥	٢١	٣٣٦
خدمات الصيرفة الإلكترونية الحديثة: التوجهات، الأمان والأنظمة	٢	٨٨	٥٧	٣١	٢٢	٢٦	٤٠	٦٥	١٤	٩	٢٥	١٢	١٠٥٦
المعيار الدولي رقم ٩ في التقارير المالية وتحديات تطبيقه	١	٩١	٤٩	٤٢	١٤	٢٠	٥٧	٥٢	١١	٢٨	٤١	٤	٣٦٤
المجموع	**٢٦**	**٧٩٣**	**٣٨٨**	**٤٠٥**	**١٨٦**	**٢٣١**	**٣٧٦**	**٦١٠**	**٨٦**	**٩٧**	**٤٦**	**١٨٠**	**٧٨٩٨**

دورات تدريبية متخصّصة	عدد الدورات	عدد المشاركين	توزع المشاركين حسب الجنس		توزع المشاركين حسب سنوات الخدمة			توزع المشاركين حسب الرتبة			عدد المصارف المشاركة / المؤسسات المالية	عدد ساعات التدريب للدورة الواحدة	إجمالي عدد ساعات التدريب
			ذكر	أنثى	أقل من ٥ سنوات	بين ٥ و١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات	التقنيون	الكوادر الوسطى	الإداريون			
النواحي القانونية للعمليات المصرفية	١	٣٣	١٦	١٧	٩	١٠	١٤	٣٠	٠	٣	٩	٢١	٦٩٣
مقدمة شاملة وخاتمة حول التوجهات المستقبلية للنظام الصريبي	١	٩٣	٤٠	٥٣	٣٣	٢٤	٣٦	٧٣	١٠	١٠	٣٤	٣	٢٧٩
رسم الطابع المالي	٢	٥٣	٢٣	٣٠	١٩	١٢	٢٢	٣٨	٧	٨	٢٨	٦	٣١٨
الضريبة على أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية	٢	٤٤	٢٤	٢٠	١٤	١٢	١٨	٣٤	٦	٤	٢٦	١٢	٥٢٨
الضريبة على الرواتب والأجور	٢	٥١	١٩	٣٢	١٨	١٤	١٩	٤٣	٧	١	٢٩	٦	٣٠٦
عقد التسليف: الشروط، الضمانات ومسؤولية المصرف	١	٣١	١٦	١٥	١٥	١١	٥	٢٦	١	٤	١٣	١٥	٤٦٥
المنتجات المالية والمشتقات	١	٣٣	١٣	٢٠	١٧	٤	١٢	٣٠	١	٢	١٦	١٦	٥٢٨
المخاطر المصرفية: تعريف، قياس، تحليل وإدارة	١	١٢٧	٦٧	٦٠	٥١	٤٦	٣٠	١١٦	١٠	١	٣١	٤	٥٠٨
مخاطر التسليف	٢	٦١	٢٨	٣٣	٢٦	٢٧	٨	٥٨	٣	٠	٢٥	٨	٤٨٨
مخاطر السوق	٢	٤٤	٢٨	١٦	١٣	١٨	١٣	٣٨	٥	١	٢٣	٤	١٧٦
المخاطر التشغيلية	٢	٤٩	٢٧	٢٢	١٦	١٥	١٨	٤٤	٤	١	٢٦	٤	١٩٦
رأس مال المصرف ومخاطر السيولة	٢	٤٣	٢٥	١٨	١١	١٨	١٤	٣٩	٤	٠	٢٣	٨	٣٤٤
تعلّم وإتقان اللغة الإنكليزية	٣	٦٦	٣١	٣٥	٣٤	٨	٢٤	٦٣	٠	٣	١٥	٥٥	٣٦٣٠
المجموع	**٢٢**	**٧٢٨**	**٣٥٧**	**٣٧١**	**٢٧٦**	**٢١٩**	**٢٣٣**	**٦٣٢**	**٥٨**	**٣٨**	**٣٤**	**١٦٢**	**٨٤٥٩**

دورات تدريبية داخليّة	عدد الدورات	عدد المشاركين	توزع المشاركين حسب الجنس		توزع المشاركين حسب سنوات الخدمة			توزع المشاركين حسب الرتبة			عدد المصارف المشاركة / المؤسسات المالية	عدد ساعات التدريب للدورة الواحدة	إجمالي عدد ساعات التدريب
			ذكر	أنثى	أقل من ٥ سنوات	بين ٥ و١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات	التقنيون	الكوادر الوسطى	الإداريون			
النواحي القانونية للعمليات المصرفية	٣	٧٠	٢٦	٤٤	٤٧	٩	١٤	٧٠	٠	٠	٣	٢١	١٤٧٠
التحقق من عمليات مشبوهة لتبييض الأموال (دراسة حالات عملية)	١٦	٣٣٥	١٤٦	١٨٩	٣٤	٥٤	٢٤٧	٢٤٩	٣٥	٥١	٦	٤	١٣٤٠
المجموع	**١٩**	**٤٠٥**	**١٧٢**	**٢٣٣**	**٨١**	**٦٣**	**٢٦١**	**٣١٩**	**٣٥**	**٥١**	**٩**	**٢٥**	**٢٨١٠**
المجموع العام	**٦٧**	**١٩٢٦**	**٩١٧**	**١٠٠٩**	**٥٤٣**	**٥١٣**	**٨٧٠**	**١٥٦١**	**١٧٩**	**١٨٦**	**٩٠**	**٣٦٧**	**١٩١٦٧**

ثالثاً : نشاط المعهد العالي للدراسات المصرفية في العام الدراسي ٢٠١٤–٢٠١٥

أُنشئ المعهد العالي للدراسات المصرفية بموجب المرسوم رقم ٩٧٤٩ الصادر في الجريدة الرسمية رقم ٤ تاريخ ٢٠١٣/١/٢٧. وتتشارك جامعة القديس يوسف وجمعية مصارف لبنان في إدارة هذا المعهد بحيث تتمثّل كل منهما في مجلس إدارته. وفي ظلّ هذه الشراكة، تمكّن المعهد من الإستفادة في آن واحد من خبرة جامعة عريقة في التعليم ومن خبرة جمعية مهنية في المعارف والتقنيات المطلوبة لممارسة العمل المصرفي، ما يمكّن خريجي المعهد من ولوج مضمار العمل في القطاع المالي، ولا سيّما المصرفي، من دون الحاجة إلى فترة تأهيًل طويلة، إذ يرتكز برنامج الدروس في المعهد على الناحيتين النظرية والعملية.

بدأ التسجيل في برنامج الإجازة إعتباراً من السنة الجامعيّة ٢٠١٣–٢٠١٤، وفي برنامج الماستر اعتباراً من السنة الجامعية ٢٠١٤ - ٢٠١٥. كما أخذ المعهد على عاتقه جميع إلتزامات مركز الدراسات المصرفية الذي استمرّ عمله مدة ٤٦ عاماً وانتفى مبرّر وجوده بعد مباشرة أعمال المعهد الجديد. وقد احتفظ هذا المعهد بأرشيف مركز الدراسات كما استكمل جميع البرامج التي باشرها المركز والتي لا تتعارض مع غاية وجوده.

بناءً عليه، وضع المعهد برامج تعليمية حديثة في منهاجَيْ الإجازة والماستر، إستناداً الى المهارات المطلوبة في القطاع المالي المحلي والعالمي. ويتمّ مراجعة هذه المناهج دورياً بما يتّفق مع تطوّرات هذا القطاع واحتياجاته. وللإطّلاع على مزيد من المعلومات عن أعمال المعهد الجديد ونشاطاته، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للمعهد على العنوان الآتي: www.iseb.usj.edu.lb ونلخّص في ما يلي نشاطات المركز خلال السنة الجامعية ٢٠١٤/٢٠١٥ ومشاريع المعهد العالي للدراسات المصرفية قيد التنفيذ والمستقبلية.

01
شهادة الإجازة (الليسانس) في الدراسات المصرفية

انتسب إلى دروس الفصل الأول خمسة عشر طالباً سنة ٢٠١٤–٢٠١٥ . وأنهى بعضهم جميع مقرّرات الفصلين الأول والثاني. كما تابع بعض الطلاّب الذين أنهوا معظم مقرَّرات فصليْ السنة الأولى، مقرّرات السنة الثانية، فيما تسجّل ثمانية طلاب جدد للالتحاق بدروس المعهدخلال الفصل الأول من السنة الجامعية ٢٠١٥/٢٠١٦.

أمّا المسجَّلون من حملة شهادة الدراسات المصرفية المتخصّصة في الحلقة الخاصة بدروس الإجازة (٦٠ وحدة تعليمية)، فقدبلغ عددهم ١٩ طالباً أنهوا جميع المقرّرات المطلوبة وشكّلوا الدفعة الثانية من حاملي شهادة الإجازة في الدراسات المصرفية. والجدير ذكره أن ٦ طلاب آخرين كانوا في عداد المتخرّجين في العام ذاته بعد أن تابعوا ٢٤ وحدة تعليمية فقط من أصل ستين وحدة معتمدة، إذ سبق لهم أن حصلوا على إجازة في مجال إختصاص إقتصادي أو مالي، إضافةً إلى شهادة الدراسات المصرفية.

02

شهادة الماستر التخصّصي في الدراسات المصرفية

انتسب إلى دروس الفصل الأول من السنة الجامعية ٢٠١٤-٢٠١٥ أربعة عشر طالباً. وأنهى بعضهم جميع مقرّرات الفصليْن الأول والثاني. كما تابع بعض الطلّاب الذين أنهوا معظم مقرَّرات فصليْ السنة الأولى مقرّرات السنة الثانية، فيما تسجَّل ستة عشر طالبا جديداً للالتحاق بدروس المعهد خلال الفصل الأول من السنة الجامعية ٢٠١٥/٢٠١٦.

أمّا المسجَّلون من حملة شهادة الدراسات العليا في الإدارة المصرفيّة في الحلقة الخاصة بدروس الماستر، فقد بلغ عددهم خمسة عشر طالباً وشكّلوا الدفعة الأولى من حاملي شهادة الماستر التخصّصي في الدراسات المصرفية، فيما تسجَّل أربعة عشر طالبا جديداً للالتحاق بدروس المعهد خلال الفصل الأول من السنة الجامعية ٢٠١٥/٢٠١٦.

03

متابعة دروس شهادة الدراسات المصرفية المتخصّصة

أُنشئ برنامج هذه الشهادة عام ١٩٩٦، وهو يتوجّه إلى مرشَّحين تراوح مستويات تحصيلهم العلمي بين البكالوريا والتعليم العالي. وكان يُنصح به خصوصاً الوافدون الجدد إلى المصارف بغية تسهيل اندماجهم وزيادة معرفتهم بمحيط المصرف الإقتصادي والقانوني وبالتقنيات المصرفية الجديدة أو تحديثها، ولا سيّما تحسين قدراتهم على مزاولة المهنة المصرفية. يمتدّ هذا البرنامج على ثلاث سنوات لحاملي شهادة البكالوريا وعلى سنتين لحاملي الإجازة في العلوم الإقتصادية أو إدارة الأعمال. وقد تابع المسجَّلون القدامى منهجهم خلال العام ٢٠١٤/٢٠١٥، بإشراف إدارة المعهد العالي للدراسات المصرفية.

خلال العام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥، بلغ عدد المسجَّلين في هذا البرنامج لمتابعة الدروس في السنة الأولى ٢٠ موظفاً.

المسجّلون في العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥

السنة	الشعبة	عدد المسجّلين	عدد الناجحين
الثانية	عربي - فرنسي	١٣	١٣
	عربي - إنكليزي	٧	٧
المجموع	**عربي- فرنسي/انكليزي**	**٢٠**	**٢٠**

وبذلك يرتفع عدد حملة هذه الشهادة منذ العام ١٩٩٨ - ١٩٩٩ إلى ٨١٣ موظّفا.

04
متابعة دروس شهادة الدراسات العليا في الإدارة المصرفيّة

• **التسجيل في برنامج الشهادة**

أنشئ برنامج هذه الشهادة عام ٢٠٠٠، وهو يتوجّه إلى موظفي المصارف اللبنانية الذين لديهم خبرة مصرفية متعدّدة الجوانب، والحائزين على إجازة جامعيّة بمستوى بكالوريا +٣ سنوات كحدّ أدنى أو شهادة الدراسات المصرفيّة المتخصّصة، وذلك بغية تأهيلهم لتحمّل مسؤوليات الكوادر المصرفيّة الوسطى الشاملة، أي الإداريّة والمهنيّة، وكذلك ليتمكّنوا من التكيّف مع تغيّرات المهنة وتطوّراتها. يمتدّ هذا البرنامج على ١٦ شهراً متتالياً ما عدا شهر آب. سمحت إدارة المعهد لجميع الناجحين في الإمتحانات الخطيّة والشفهيّة خلال السنوات الخمس الماضية بالانتهاء من إعداد البحث القصير المطلوب منهم لنيل شهادة الدراسات العليا في الإدارة المصرفيّة، علماً أن إدارة المركز تحثّ الطلاب على إختيار مواضيع ذات صلة مباشرة بعملهم وبإمكانية تطويره. ونجد بين هذه الأبحاث العناوين التالية:

- الحوكمة في المصارف اللبنانية (مثال حول مصرف لبناني)
- المسؤولية الاجتماعية للشركات (مثال تطبيقي في مصرف لبناني)
- مخاطر التسليف في المصارف اللبناني (مثال تطبيقي في مصرف لبناني)

وتجدر الإشارة الى أن إدارة المعهد تمتنع عن نشر الأبحاث التي تتضمّن معلومات خاصة بالمصارف التي أجرى طلاب المركز أبحاثاً حولها.

05
منهاج الشهادات المتخصّصة

أ- **شهادة الإقراض**

إستكمالاً للنشاطات الناجحة التي كان ينظّمها مركز الدراسات المصرفية، أطلق المعهد العالي للدراسات المصرفية دورةً جديدة في الإقراض في العام ٢٠١٥ بعدما أُدخلت عليها التعديلات التي حصلت في الأنظمة المفروضة من قبل السلطات الرقابية أو المعايير الدولية المتعلّقة بالإقراض ومخاطره.

يتألّف برنامج هذه «الشهادة المتخصّصة» في ٢٠١٥ من منهاجَيْن منفصلين:

• إقراض الأشخاص والمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة الحجم (٤٣ ساعة)، وتتضمَّن هذه الشهادة قسمينْ إثنين:

أ)- إقراض الأشخاص والمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (٣١ ساعة)
ب)-تعسّر الديون، تعثّرها، معالجتها واستردادها (١٢ ساعة)

٢- إقراض الشركات (٣٦ ساعة)
يتوجّب على الراغبين في متابعة البرنامج المتعلّق بهذه الشهادة أن يكونوا قد حصلوا على الشهادة الأولى المذكورة أعلاه. توزّع المشاركون في دورة العام ٢٠١٥ كالآتي:

توزّع المشاركين في برنامج الإقراض لعام ٢٠١٤

القسم	التاريخ	عدد المسجّلين	عدد الناجحين
١- أ- ١ -إقراض الأشخاص والمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (٣١ ساعة)	١٧نيسان – ٨أيار	٣٥	٢٨*
١- ب -تعسّر الديون، تعثّرها، معالجتها واستردادها (١٢ ساعة)	٢٢ - ٢٩ أيار	٣٦	٢٦*
٢- إقراض الشركات (٣٦ ساعة)	١٢ حزيران – ٨ تموز	٢٨	٢٤*

* يشمل هذا العدد الأشخاص الذين تقدموا إلى الإمتحان من دون متابعة الدروس خلال العام ٢٠١٥

ب-شهادة "أسواق القطع"
نظَّمت إدارة المعهد العالي للدراسات المصرفية بالتعاون مع جمعية الأسواق المالية في لبنان دورة تدريبية تحضيرية للتقدم إلى الشهادة الدولية ACI Operation Certificate ، حول تنفيذ العمليات المتعلّقة بالقطع والأسواق، وذلك من ١٥ إلى ١٨ أيلول ٢٠١٥، في مبنى المعهد. شارك في هذه الدورة ٢١ شخصاً ينتمون إلى ١٣ مؤسّسة مصرفية، علماً أن المنتسبين إلى البرنامج يتقدمون إلى الإمتحان في مراكز متخصّصة في الإمتحانات الدولية في مختلف المناطق اللبنانية عبر الإنترنيت.

د- تحضير المرشّحين للتقدّم إلى إمتحان "الأنظمة المالية اللبنانية"
نظّمت إدارة المركز دورتين متخصّصتين لتحضير المرشّحين الراغبين في التقدّم إلى إمتحان "الأنظمة المالية اللبنانية" المفروض بموجب تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ١٠٣. وقد تابعت عدّة مجموعات من ١٦٠ موظفاً هذه الدورات خلال الفترة الممتدّة من أول أيلول ٢٠١٤ حتى آخر آب ٢٠١٥.

06
مشاريع قيد التنفيذ ومستقبلية

يشتمل جدول أعمال السنة الجامعية ٢٠١٦/٢٠١٥ على افتتاح برنامج السنة الثانية من الماستر والسنة الثالثة من الإجازة، واستكمال إجراءات تأسيس المعهد العالي للدراسات المصرفية والتعريف عن برامجه لجميع الذين يودّون التخصّص في المجالين المالي والمصرفي، من حاملي الثانوية العامة بالنسبة الى برنامج الإجازة ومن حاملي شهادة الإجازة من كليات إدارة الأعمال والعلوم الإقتصادية وغيرها بالنسبة الى برنامج شهادة الماستر الذي بوشِر التدريس فيه اعتباراً من أيلول ٢٠١٤، لاسيَّما لمن هم في الوظيفة المصرفية.



04

القســم الرابع

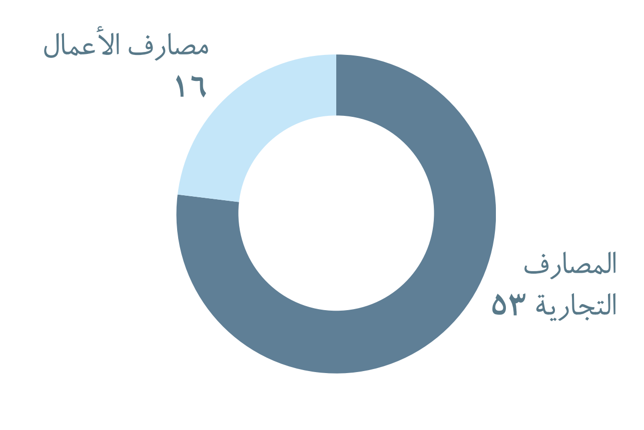
القطـاع المـصرفي اللبناني في العام ٢٠١٥

أولاً: بنية القطاع المصرفي اللبناني، المسؤولية الاجتماعية والانخراط في العولمة المالية

1-1 في نهاية العام ٢٠١٥، بلغ عدد المصارف العاملة في لبنان ٦٩ مصرفاً توزّعت بين ٥٣ مصرفاً تجارياً و١٦ مصرفاً للأعمال. وطرأت في العام المذكور تعديلات على لائحة المصارف بحيث تمّ شطب كلّ من «البنك الأهلي الدولي ش.م.ل.» بعد دمجه مع فرنسبنك ش.م.ل.، وبنك أبو ظبي الوطني ش.م.ع الذي باشر عمله كمكتب تمثيل و «شركة مصرف الوركاء للإستثمار والتمويل مساهمة خاصة». كما تمّ تعديل اسم «ستاندارد تشارترد بنك ش.م.ل.» ليصبح «سيدروس بنك ش.م.ل.» نتيجة عملية استحواذ. ويمكن توزيع المصارف العاملة في لبنان ضمن ٤٩ مجموعة: ٣١ مجموعة للمصارف اللبنانية ذات المساهمة اللبنانية الأكثرية و١٨ مجموعة للمصارف العربية/الأجنبية والمصارف اللبنانية ذات المساهمة العربية/الأجنبية الأكثرية. وثمّة في لبنان ١٢ مكتب تمثيل لمصارف أجنبية. وللمصارف العاملة في لبنان علاقات مراسَلة مع ١٨٣ مصرفاً في ٨٢ مدينة حول العالم تسهّل العمليات المالية مع باقي الدول وبالعكس.

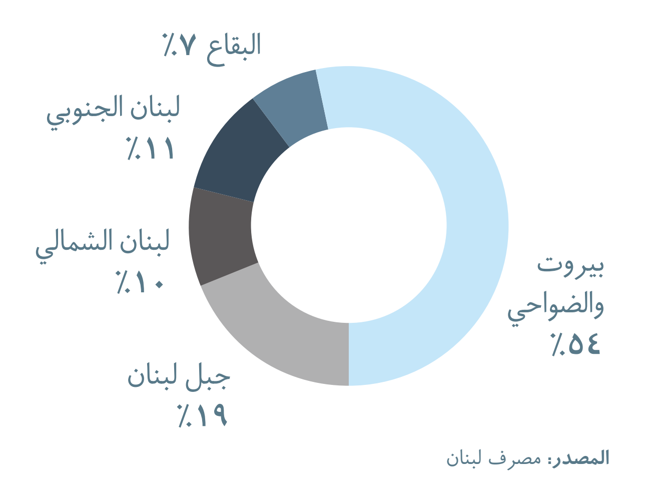
2-1 أمّا المصارف التجارية العاملة في لبنان في نهاية العام ٢٠١٥ فتوزّعت كالآتي: ٣٢ مصرفاً لبنانياً ش.م.ل ذات مساهمة أكثرية لبنانية، ٩ مصارف ش.م.ل ذات مساهمة عربية تملك حصصاً وازنة في مصارف لبنانية وبإدارة لبنانية، ٨ فروع لمصارف تجارية عربية و٤ فروع لمصارف تجارية أجنبية. وفي عداد المصارف التجارية، تُدرج خمسة مصارف إسلامية وعدد قليل من المصارف الخاصة لتصنَّف الأخرى كمصارف شاملة، ترتكز استراتيجيتها على تنوّع مصادر الدخل بدءاً من صيرفة الشركات الكبيرة، إلى صيرفة التجزئة والتوسّع في خدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى خدمات الاستثمار والخزينة وأعمال الوساطة، والخدمات الخاصة وصولاً إلى خدمات الإقراض الصغير.
ووصل عدد فروع المصارف العاملة إلى ١٠٦٠ فرعاً في نهاية العام ٢٠١٥ يتوافق توزّعها على المناطق اللبنانية مع التوزّع الجغرافي النسبي للأنشطة الاقتصادية.





المصدر: مصرف لبنان

التوزّع الجغرافي لفروع المصارف التجارية نهاية العام ٢٠١٥ (٪)



المصدر: مصرف لبنان

3-1 واستناداً إلى آخر المعطيات المتوافرة، يتواجد ١٨ مصرفاً لبنانياً في ٣٢ بلداً في مختلف أنحاء العالم: بدءاً بدول المنطقة العربية ذات الأسواق الهامة (كمصر والسودان والجزائر والسعودية والإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عُمان وسورية والأردن والعراق)، مروراً بالأسواق الإقليمية ذات الوزن الاقتصادي المهمّ (كتركيا) وصولاً إلى أوروبا وأميركا وإفريقيا وآسيا واوستراليا. ويتّخذ هذا التواجد أشكالاً قانونية عدّة موزّعة على: ١٩ مكتب تمثيل، ٦٤ فرعاً مباشراً، ٤٠ مصرفاً تابعاً/شقيقاً لها ما يزيد عن ٣٠٠ فرع في بلدان تمركزها (راجع الجدول رقم ٢٠ في الملحق الإحصائي / القسم الخامس).

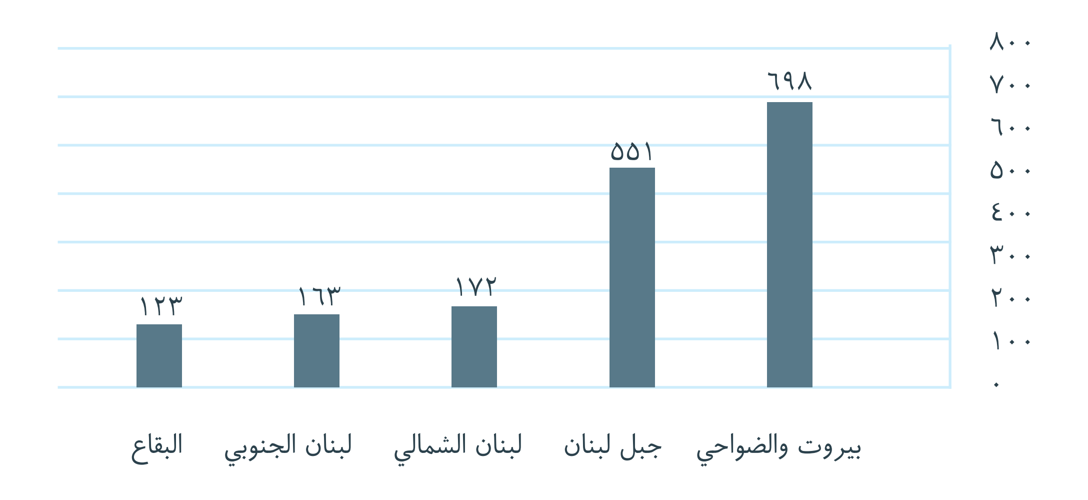
4-1 وقد أظهر القطاع المصرفي اللبناني صموداً في مواجهة تردّي الأوضاع السياسية والأمنية في بعض بلدان تواجده. فكان تأثير التطورات الإقليمية المستجدّة محدوداً نسبياً عليه في أسواق التواجد العربية بوجه عام، بحيث استطاعت المصارف التابعة الحفاظ على مداخيلها ونوعية موجوداتها وعلى ثبات مواقعها في هذه الأسواق. ومن أسباب هذا الصمود، صغر حجم معظم المصارف خارج بلدانها الأم نسبةً الى حجم أعمالها في السوق المحلية. وقد لجأت المصارف اللبنانية إلى اختبارات ضغط عديدة قامت بها منذ بداية الاضطرابات الإقليمية، معتمدةً سيناريوهات حادّة حول تقييم الخسائر المحتملة على محفظة التسليفات وقياس تأثير هذه الخسائر على مستويات السيولة والربحيّة. كما اتّخذت كلّ المؤونات الخاصة والإجمالية الكفيلة بالحفاظ على تغطية مخاطر ملائمة في مواجهة التطورات الإقليمية الراهنة.

5-1 وتكملةً لتوسّع شبكة الفروع المصرفية، تابعت المصارف في العام ٢٠١٥ تطوير أنظمة ووسائل الصيرفة عن بُعد. فزادت انتشار خدمة الصرّاف الآلي والمهام التي يمكن لهذه الأجهزة القيام بها من إيداع نقدي وشيكات وسحب أموال وكشف حساب وغيرها، وتمّ إطلاق وسائل أمان في التجارة الإلكترونية وإجراء عمليات مصرفية عبر الهاتف الخليوي من خلال استحداث حلول ابتكارية بهدف إرساء الطريقة الأكثر أماناً للدفع الإلكتروني[١]. ووصل عدد أجهزة الصرّاف الآلي الموضوعة في خدمة الزبائن إلى ١٧٠٧ أجهزة في نهاية العام ٢٠١٥. وبلغ العدد الإجمالي لبطاقات الدفع والائتمان ذات درجات الأمان العالية في التداول قرابة ٢,٨ مليون بطاقة. نذكر في هذا الإطار أن مصرف لبنان أصدر في ٢٢ نيسان ٢٠١٦ التعميم الوسيط رقم ٤١٨ الذي يحظّر فيه استعمال البطاقات المُسبقة الدفع باستثناء تلك المرتبطة بحساب مصرفي والمُصدَرة باسم شخص معيّن، وذلك في إطار مكافحة تبييض الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب.

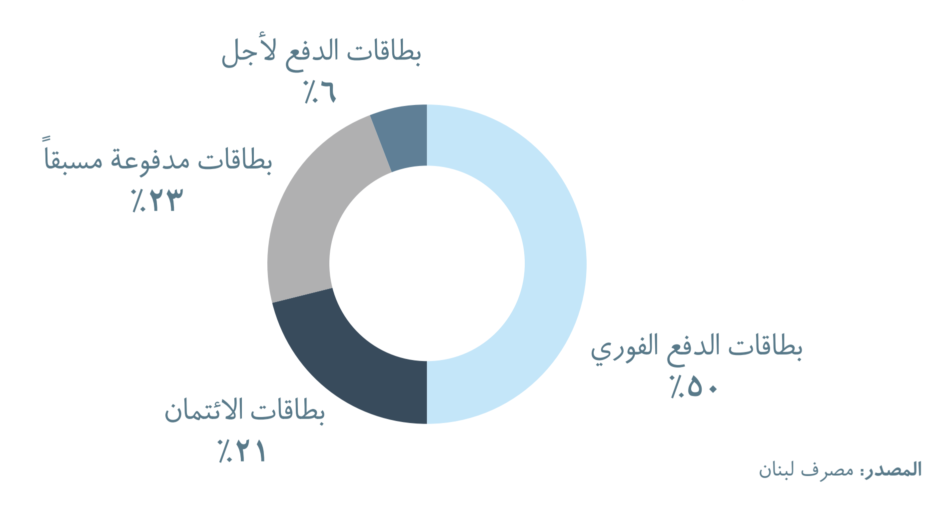
١-وفي سياق المبادرات المتّخذة لإرساء أنظمة الدفع الإلكتروني لدى الإدارات والمؤسسات في لبنان، أصبح بإمكان جميع المشتركين لدى مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان سداد بدلات المياه عبر موقع المؤسسة المعنيّة الإلكتروني بواسطة بطاقات مصرفية صادرة عن مصارف لبنانية أو عالمية.

على صعيد آخر، باتت الجريمة الإلكترونية من الجرائم المحسوسة التي يمكن أن تهدّد القطاع المصرفي والمبادلات المالية للأفراد والشركات، وعليه تتطلّب مواجهتها مقاربة واضحة. لذلك، تشارك جمعية المصارف من خلال ثلاث لجان في وضع «دليل لمكافحة الجريمة الإلكترونية في لبنان». علماً أنها ترى أن من أفضل ممارسات الصناعة المصرفية العالمية اليوم هو تجنّب القيام بعمليات الدفع والتحويل بالاستناد إلى معطيات واردة في البريد الإلكتروني بسبب مخاطرها التشغيلية وإمكانية قراصنة المعلوماتية استخراج معطيات البريد الإلكتروني حتى بوجود إجراءات وقائية. وترى الجمعية أن تعليمات التحويل وإجراء العمليات الإلكترونية من خلال التطبيقات المصرفية عبر الانترنت أو عبر الهاتف الخليوي أفضل لأنه يتمّ تحديثها باستمرار بسبب تزايد تهديدات القرصنة الإلكترونية، وتتم السيطرة عليها من البداية حتى النهاية بواسطة خبراء تكنولوجيا المعلومات في المصارف.

التوزّع الجغرافي لأجهزة الصرّاف الآلي في نهاية العام ٢٠١٥



توزّع البطاقات المصرفية في نهاية العام ٢٠١٥ (٪)



المصدر: مصرف لبنان

6-1 تابعت المصارف في لبنان في العام ٢٠١٥ تطبيق المعايير العالمية في ما يخصّ المسؤولية الاجتماعية، خصوصاً Global Reporting Initiative GRI G 4 ISO 26000، وكذلك المبادىء العالمية العشرة للأمم المتحدة UN Global Compact Principles في مجال حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومحاربة الغشّ. ومن المنتظر أن يكون دور المصارف مهماً في تطوير المجتمع نظراً للطاقات الكبيرة التي تتمتّع بها وما يمكن أن ينجم عنها من انعكاسات اجتماعية على المجتمع اللبناني. كما تستثمر بعض المصارف في مواردها البشرية بمواكبة طاقم من ذوي الخبرة والاختصاص من بعض الجهات والمنظّمات العالمية لتسويق عدد من البرامج وتقديم النصح للزبائن ودرس الأثر البيئي لاستثماراتهم. وانطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية، أصبحت لعدد من المصارف رؤية ريادية وشاملة في المشاريع المتعلّقة بالبيئة واستهلاك الطاقة مع التركيز على تقديم التسهيلات المدروسة والتمويل اللازم لهذه الأنواع من المشاريع من خلال البرامج التي أطلقها مصرف لبنان، بالإضافة إلى برامج التمويل لدى المصارف ذات الكلفة المنخفضة والقابلة للدعم أيضاً من مصرف لبنان. وبات من المهمّ أن تباشر المصارف أخذ المخاطر البيئية في الإعتبار الى جانب مخاطر التسليف والأسواق والمخاطر التشغيليّة الأخرى. وكونها أهم مصدر للتمويل، تسعى المصارف إلى تشجيع القروض الصديقة للبيئة الممنوحة للأسَر والأفراد، وتدرس إمكانية إصدار السندات الخضراء «Green Bonds» للمؤسّسات والمشاريع الصديقة للبيئة. وتُدخل بعض المصارف في تسيير مقرّاتها الرئيسية وفروعها مسالك عمل محافظة على البيئة، كالتخفيف من استهلاك الطاقة والمياه والورق وترشيد استعمال وسائل النقل لموظّفيها وما الى ذلك من إجراءات. وكان مصرف لبنان قد أطلق المبادرة الوطنية للطاقات المتجدّدة عام ٢٠١٠. وقد ارتفع عدد الشركات المهتمّة بالبيئة من ٣٤ إلى ٢٧٠ كما أن ما يزيد عن ٣٢٥ مشروعاً تستفيد من قروض بيئية بلغت ٢٨٠ مليون دولار، وتساهم بعض المؤسّسات المالية الدولية كمؤسسة التمويل الدولية IFC وبنك الإستثمار الأوروبي EIB ووكالة التنمية الفرنسية AFD في منح قروض للمشاريع الصديقة للبيئة. وسوف تكون بلا شكّ للأبنية السكنية الخضراء وللمشاريع الصديقة للبيئة حصةٌ في البرنامج التحفيزي الجديد الذي أطلقه مصرف لبنان.

7-1 ويندرج التعميم رقم ١٣٤ الذي أصدره المصرف المركزي في شباط ٢٠١٥ والمتعلّق بالقرار الأساسي الرقم ١١٩٤٧ حول «أصول إجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء» ضمن المسؤولية الاجتماعية للمصارف والشركات المالية بما يولي هيئة الأسواق المالية ولجنة الرقابة على المصارف دوراً حاسماً في حماية المستهلك، لجهة تثقيف العملاء وتوعيتهم وتوضيح حقوقهم، الأمر الذي يعود بالفائدة المباشرة على الطرفَيْن. فالوحدات التي تمّ إنشاؤها في المصارف لحماية العملاء ساهمت في نشر ثقافة الشفافية وعرّفت العملاء أكثر على حقوقهم وواجباتهم. وعلى غرار وحدات الامتثال، بات من الضروري أن يكون في كلّ مصرف قسم مختصّ لحماية المستهلك للتأكيد على التزام المصرف تجاه زبائنه من خلال تزويدهم الحلول المالية ذات الكفاءة العالية والخدمات المتخصّصة التي تلبّي احتياجاتهم.

8-1 تجدّد المصارف اللبنانية على الدوام التأكيد على التزامها كلّ القوانين المالية الدولية، لا سيّما تلك المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتلك التي ترعى عمل المصارف المراسلة. وهي تلتزم بالتعديلات التي تضعها هيئة التحقيق الخاصة المولَجة بهذا الموضوع في لبنان. فالمصارف تتبنّى التشريعات اللازمة، وقد أصدر المصرف المركزي في لبنان تعاميم عدّة لتجنيب المصارف مخاطر عدم الامتثال، وبالتالي طمأنة المصارف المراسلة. ومن التعاميم التي لها صلة بتبييض الأموال التعميم رقم ٤١١ الصادر في شباط ٢٠١٦ والذي يحظّر الأسهم لحامله. وأمام الشركات التي لديها هذه الأسهم مهلة سنتَيْن لتسوية أوضاعها.

9-1 ومن شأن القوانين التي أقرّها المجلس النيابي في تشرين الثاني ٢٠١٥ أن تقيَ لبنان من أي عزلة مالية دولية وتبقي ودائع الناس بمنأى عن أيّة عقوبات رغم ما يحوط بالبلد من مشاكل. تتّصل القوانين الأربعة بالإمتثال للنظـام المالي العالمي، ومن شأنها أن تجنّب لبنان أيّ عقوبات وتمنع إدراجه على اللوائح السوداء عالمياً وهي: أولاً، انضمام لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (القانون ٥٣)، وثانياً، ضرورة التصريح عن المبالغ النقدية التي يحملها أيّ شخص عبر المنافذ الحدودية (القانون رقم ٤٢)، علماً أن ذلك لا يعني منع دخول الأموال بل التصريح عنها في حال تجاوزت قيمتها ١٥ ألف دولار، وثالثاً، تبادل معلومات لمكافحة التهرّب من الضرائب المطلوب من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (القانون رقم ٤٣)، والرابع يتعلّق بالتعديلات على قانون مكافحة تبييض الأموال ليشمل جرائم مالية جديدة (القانون رقم ٤٤). وأصدر مصرف لبنان في كانون الأول ٢٠١٥ التعميم الأساسي رقم ١٣٦ الموجَّه إلى المصارف والمؤسسات المالية وسائر المؤسسات الخاضعة لترخيصه أو لرقابته لتطبيق قرارات مجلس الأمن رقم ١٢٦٧ (١٩٩٩) ورقم ١٩٨٨ (٢٠١١) ورقم ١٩٨٩ (٢٠١١) والقرارات اللاحقة، بحيث يتوجّب على المصارف مراجعة دائمة للموقع الإلكتروني للمجلس المذكور.

10-1 ونتيجة إقرار هذه القوانين وإصدار التعاميم المرتبطة بهذه المواضيع الصادرة عن مصرف لبنان، اعتبرت مجموعة غافي (GAFI) أن لبنان استوفى كلّ الشروط المطلوبة من حيث الأطر القانونية ومن حيث الممارسة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وسلاح الدمار الشامل ولم يعد بحاجة لإدراجه على لوائح للمتابعة. وقد صدر هذا الإعلان عن جمعية عمومية تضمّ ١٩٩ بلداً، ما يريح لبنان من حيث تعاطيه المصرفي والمالي. فالمصارف اللبنانية تتشدّد في قضايا الامتثال وإدارة المخاطر وغيرها من متطلّبات إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و «اعرف عميلك» (KYC). وتعمل على زيادة الموارد المادية والبشرية اللازمة والكفوءة لدوائر الامتثال واعتماد البرامج المعلوماتية العالمية المتخصّصة وما يطبّق في المصرف الأم في لبنان يطبّق على فروع أيّ مصرف لبناني في الخارج إضافةً إلى التزام القوانين المحلية المرعيّة الإجراء.

تقرير هيئة التحقيق الخاصة ٢٠١٥

في العام ٢٠١٥، تمحور نشاط وحدة التحقّق حول ثلاثة محاور رئيسية: تفعيل أعمال الرقابة، واقتراح موجبات إضافية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لتفعيل الضوابط والحدّ من بعض المخاطر بالإضافة إلى العمل مع بعض السلطات المحلية للامتثال بتوصية FATF رقم ٦ من خلال إعداد الآليات المناسبة. وقد صدرت تعاميم مختصّة من مصرف لبنان (١٣٦-٣٩٣) وبيانات إعلامية من الهيئة (١٩).

وفي العام ٢٠١٥، عالجت وحدة المدقّقين والمحقّقين في الهيئة ٤٥٨ إفصاحاً، بالإضافة إلى ٢٨٩ إبلاغاً عن عمليات مشبوهة و٢١٥ طلب مساعدة وارد من جهات خارجية وداخلية. واتّخذت هيئة التحقيق الخاصة في هذا الصدد قرارات عدّة، منها تبادل المعلومات مع وحدات إخبار مالي نظيرة، وتقديم المعلومات اللازمة لسلطات إنفاذ القانون، ووضع بعض الحسابات المصرفية قيد المتابعة بالإضافة إلى تجميد حسابات ورفع السرية المصرفية في ٢٨ قضية أُحيلت إلى المدّعي العام التمييزي.

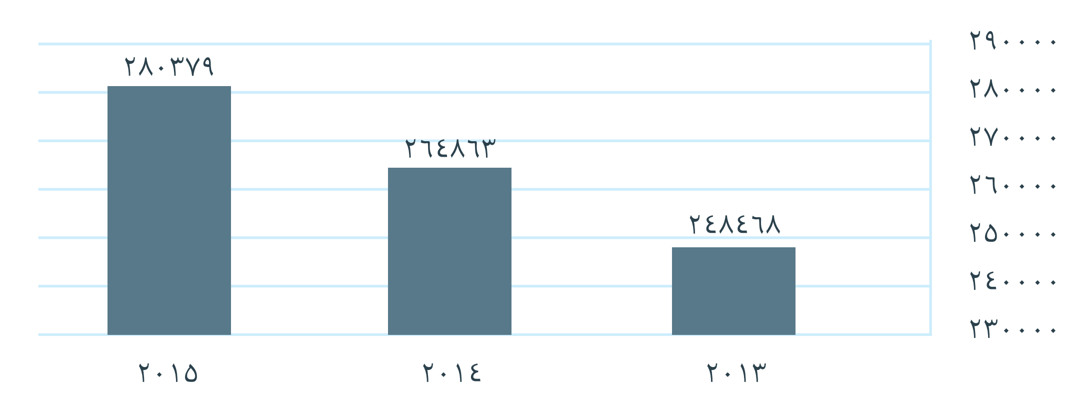
وفي العام ٢٠١٥، شملت أعمال التدقيق الميداني الذي تجريه وحدة التحقّق على أساس المقاربة المبنيّة على المخاطر لدى المصارف وغيرها من الجهات الملزمة بالإبلاغ ٢٢ مصرفاً و١٧ مؤسسة مالية و٢٨ شركة تأمين و١٣٠ مؤسسة صرافة و٧ شركات تحويل أموال و٣ مؤسسات وساطة مالية. وتلقّت الوحدة التقارير السنوية التي أعدّها مفوّضو المراقبة حول إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لدى ٦٧ مصرفاً و٥٢ مؤسسة مالية و٤٨ مؤسسة صرافة من الفئة أ. وقد ورد إلى الهيئة عدد من الحالات: ٤٣٢، منها ٣٣١ من قِبَل جهات محلية (تمّت إحالة ٨٥ حالة إلى النيابة العامة و/أو إلى الجهات المستعلمة و٧٦ حالة قيد التحقيق) و١٠١ من قِبَل جهات خارجية (تمّت إحالة ٧٢ حالة إلى النيابة العامة و/أو إلى الجهات المستعلمة و٢١ قيد التحقيق). وتوزّعت الحالات الواردة بين اختلاس أموال خاصة (٢٨,٥٪)، تزوير (٩,٢٪)، إرهاب أو تمويل إرهاب (٧,٣٪)، اختلاس أموال عامة وفساد (٥,٧٪)، تجارة مخدّرات (٣,٣٪)، جرائم منظّمة (١,٠٪) وحالات غير مصنّفة (٤٥٪).

ثانياً: النشاط المصرفي

1-2 شهد نشاط القطاع المصرفي اللبناني في العام ٢٠١٥ كما في العام الذي سبق تباطؤاً يعود إلى الظروف التشغيلية التي يعمل في إطارها. لكنَّ مناعة هذا القطاع لا تزال تتجلّى من خلال مؤشرات عدّة، ما جعله في وضعيّة مريحة لتلبية احتياجات الزبائن مع الحفاظ على هامش جيّد من السيولة المصرفية. فقد اعتمد القطاع المصرفي على عوامل قوّة مكّنته ولا تزال من دعم الإقتصاد الوطني خلال السنوات التي مرّ فيها بظروف أصعب من تلك التي يشهدها في الوقت الراهن ومن الإستمرار في تحمّل مسؤولياته، لا سيما لجهة تمويل القطاعَيْن العام والخاص. وتكمن نقاط قوة هذا القطاع باعتماده على ثقة المستثمرين والمودعين المقيمين وغير المقيمين في جودة القطاع وصلابته، من جهة، وعلى الميزات التفاضلية التي يتمتّع بها من خلال سياسته المحافظة والخبرة العميقة إزاء التحديات التي تواجهه، من جهة أخرى. وفي حقبة الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية، حافظ القطاع المصرفي على ثقة العملاء الراسخة مكتسباً تقدير المؤسسات المالية والمصرفية العالمية. وبقيت النتائج التي حقّقها القطاع في العام ٢٠١٥ مقبولة وجيدة في ظلّ الأداء الضعيف للاقتصاد اللبناني في سياق الأحداث والتطورات التي شهدتها البلاد.

2-2 وفي نهاية العام ٢٠١٥، وصل إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يوازي ٢٨٠٣٧٩ مليار ليرة (ما يعادل ١٨٦ مليار دولار) مقابل ٢٦٤٨٦٣ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٤ (١٧٥,٧ مليار دولار). وعليه، تكون هذه الموجودات قد ازدادت بنسبة ٥,٩٪ في العام ٢٠١٥، وهي زيادة أدنى بقليل من نظيرتها المحقّقة في العام ٢٠١٤ (٦,٦٪) وتلك المحقّقة في العام ٢٠١٣ والتي كانت قد بلغت ٨,٥٪.

إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية العاملة في لبنان – نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

ويعرض الجدول أدناه تطوّر أبرز بنود مطلوبات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية من المجموع. ولم تظهر المقارنة بين نهاية العامَيْن ٢٠١٤ و٢٠١٥ تغيّراً يُذكر باستثناء ارتفاع حصة المطلوبات الأخرى (من ٣,٧٪ إلى ٤,٢٪ تباعاً) مع اعتماد المصارف في بعض الفترات على عمليات الانتربنك بين الفروع المصرفية في لبنان والفروع في الخارج كمصدر تمويل إضافي إلى جانب الودائع والرساميل.

مطلوبات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات ونسب مئوية)

	٢٠١٣		٢٠١٤		٢٠١٥	
	القيمة	الحصة (٪)	القيمة	الحصة (٪)	القيمة	الحصة (٪)
ودائع القطاع الخاص المقيم	١٦٢٣٩٦	٦٥,٤	١٧٢٠٤١	٦٥,٠	١٨٠٤٨٩	٦٤,٤
ودائع القطاع العام	٤٤٦٣	١,٨	٤٨٤٢	١,٨	٥٠٧٤	١,٨
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	٤٢٩٣٤	١٧,٣	٤٥٦٨٠	١٧,٢	٤٨٠٢٦	١٧,١
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	٧٥٥٥	٣,٠	٨٧٩٥	٣,٣	٩٨٦٤	٣,٥
الأموال الخاصة	٢١٤١٠	٨,٦	٢٣٧١٩	٩,٠	٢٥١٣١	٩,٠
مطلوبات أخرى	٩٧١٠	٣,٩	٩٧٨٦	٣,٧	١١٧٩٥	٤,٢
المجموع	**٢٤٨٤٦٨**	**١٠٠,٠**	**٢٦٤٨٦٣**	**١٠٠,٠**	**٢٨٠٣٧٩**	**١٠٠,٠**

المصدر: مصرف لبنان

3-2 وتبقى الودائع الإجمالية المورد الأساسي لنشاط المصارف التجارية العاملة في لبنان، إذ شكّلت ٨٣,٣٪ من إجمالي المطلوبات في نهاية العام ٢٠١٥ (٨٤,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٤) محافظةً على الحصة الراجحة من جانب المطلوبات. وإلى الودائع، تضيف المصارف مواردها الذاتية المتمثّلة بالأموال الخاصة وموارد أخرى من السوق عند الحاجة. إذاً يعتمد توسّع إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان بشكل كبير على نمو ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، والذي يغذّيه تدفّق الأموال من الخارج وحركة التسليف للإقتصاد بقطاعَيْه العام والخاص. وتحاول المصارف زيادة مواردها المتوسّطة والطويلة الأجل من خلال إصدار شهادات إيداع وأسهم تفضيلية وسندات دين مرؤوسة وتأمين خطوط ائتمان من مؤسسات ومنظّمات وصناديق عربية وعالمية. إلاّ أن مجمل الموارد خارج الودائع والأموال الخاصة ما زالت متواضعة وتحتاج إلى تطوير أسواق رأس المال.

الودائـــــع

4-2 في نهاية العام ٢٠١٥، وصلت قاعدة الودائع، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم وودائع بعض مؤسسات القطاع العام، إلى ٢٣٣٥٨٩ مليار ليرة (ما يعادل ١٥٤,٩٥ مليار دولار) مقابل ٢٢٢٥٦٣ مليار ليرة (١٤٧,٦٤ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٤. بذلك تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة قاربت ٥٪ في العام ٢٠١٥ مقابل زيادة أعلى بلغت نسبتُها ٦,١٪ في العام ٢٠١٤ و٩٪ في العام ٢٠١٣. فالواقع أن المعطيات المتمثلة بضعف النمو الاقتصادي وزيادة عجز المدفوعات الخارجية انعكست تباطؤاً في نمو الودائع الذي يبقى، رغم ذلك، كافياً لتغطية الاحتياجات التمويلية للقطاعَيْن العام والخاص والإلتزام بالمعايير الإحترازية وتدعيم احتياطيّات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية. نشير هنا إلى أنّ مساهمة العامل الخارجي، أي التدفقات المالية، كانت ضعيفة بسبب تأثير التحديات السياسية والأمنية التي تشهدها البلاد وحالة عدم الإستقرار الناتجة عنها وعن استمرار الأزمة السورية ومضاعفاتها السلبية. كما أنّ مساهمة العامل الداخلي، لاسيّما القطاع العام، كانت بدورها ضعيفة نتيجة غياب الموازنة العامة وضعف الإنفاق الإستثماري وتقييد السياسة المالية.

5-2 من المعلوم أنّ القطاع المصرفي يستقطب الودائع من الخارج في إشارة إلى أهمية دور الإغتراب على هذا الصعيد، بحيث تشكّل حركـة تدفّق الرساميل والإستثمارات من المغتربين العاملين في الخارج دعامةً أساسية للقطاع المصرفـي وللإقتصاد ككلّ، إضافةً إلى البعد الإجتماعي للدعم المادي للأُسَر اللبنانية. ولكن، على الرغم من استمرار تدفّق تحويلات اللبنانيّين غير المقيمين التي تُسهم في نمو الودائع المصرفية، والتي يقدّرها البنك الدولي بحوالي ٧,٢ مليارات دولار سنوياً، مشكّلةً ما يناهز ١٤٪ من الناتج المحلّي الإجمالي، يعاني لبنان من تراجع الإستثمارات. ونذكر أنّ دول الخليج وأفريقيا تُعتبر مصادر التحويلات الأساسية، وهي البلدان التي انعكس فيها تراجع أسعار النفط والمواد الأولية سلباً على إيراداتها.

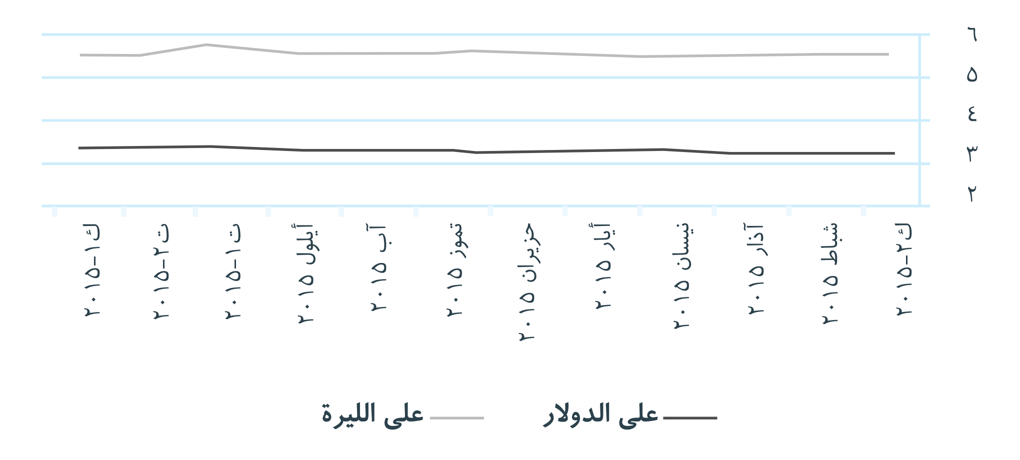
6-2 في نهاية العام ٢٠١٥، بلغت حصة ودائع القطاع الخاص المقيم ٧٧,٣٪ من إجمالي الودائع وحصة القطاع الخاص غير المقيم ٢٠,٥٪ وتلك العائدة للقطاع العام ٢,٢٪. وتجدر الإشارة إلى أن الودائع تتضمّن شهادات الإيداع التي تُصدرها المصارف، وقد بلغت قيمة هذه الشهادات ٥٠٠ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٥ (٥٢٩ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٤). وتتميّز الودائع المصرفية بكون غالبيتها حسابات ادّخار (أكثر من ٨٠٪) وقصيرة الأجل (أقلّ من ٩٠ يوماً). ومرّة أخرى، نجم نمو الودائع بوجه خاص عن ودائع المقيمين التي استأثرت حصّتها بما يزيد عن ثلاثة أرباع النمو الإجمالي للودائع في العام ٢٠١٥. على صعيد آخر، توزّعت الودائع الإجمالية بين ٣٦,٥٪ بالليرة اللبنانية و٦٣,٥٪ بالعملات الأجنبية في نهاية العام ٢٠١٥ (٣٥,٧٪ و٦٤,٣٪ تباعاً

في نهاية العام ٢٠١٤). وبلغت نسبة دولرة ودائع القطاع الخاص ٦٤,٩٪ في نهاية حزيران ٢٠١٥، وهي النسبة ذاتها المسجّلة في نهاية العام ٢٠١٥ بعد أن تراجعت في فترة أيلول – تشرين الثاني ٢٠١٥ إلى ٦٤,٦٪.

7-2 من جهة أخرى، تتركّز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي ٦٩٪ من الودائع الإجمالية في نهاية العام ٢٠١٥ موزّعة على ٤٨,٣٪ من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة ٣١٪ من الودائع إلى المناطق الأخرى وتتوزّع على ٥١,٧٪ من مجموع المودعين، ما يدلّ على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

8-2 في موازاة استقرار معدلات الفائدة على سندات الخزينة في العام ٢٠١٥ شأنها في العام الذي سبق، ارتفع قليلاً كلّ من متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة من ٥,٥٢٪ في العام ٢٠١٤ إلى ٥,٥٨٪ في العام ٢٠١٥ ومتوسط الفائدة الدائنة على الدولار من ٣,٠٣٪ إلى ٣,١٦٪ في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي، علماً أنه سُجّلت تقلّبات شهرية بسيطة[٢].

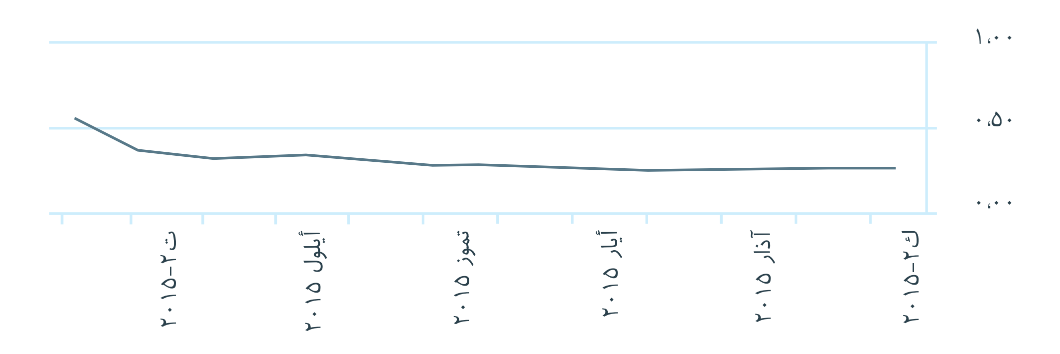
تطور معدلات الفائدة الدائنة في سوق بيروت (٪)



المصدر: مصرف لبنان

٢-يجدر التذكير بأن معدلات الفائدة العالمية لا تزال عند إعداد هذا التقرير على مستويات متدنّية، علماً أن بنك الاحتياط الفدرالي رفع في مطلع كانون الأول ٢٠١٥ أسعار الفائدة بواقع ربع نقطة مئوية(بين ٠,٢٥٪ و٠,٥٠٪) للمرّة الأولى منذ سنوات عدّة لاعتقاده بتغلّب الاقتصاد الأميركي على مضاعفات الأزمة المالية العالمية وبتحسّن سوق العمل وبارتفاع معدل التضخم إلى الهدف المحدّد له (علماً أنه لا يزال بعيداً عنه)، أي ٢٪ في المدى المتوسط بعد غياب الانعكاسات الموقّتة لتراجع أسعار الطاقة والواردات. أما الفائدة على ودائع المصارف لدى البنك المركزي الأوروبي، فتبقى سلبية والسعر الرئيسي لإعادة التمويل عند مستوى قياسي منخفض.

معدل ليبور عل الدولار لثلاثة أشهر (٪)

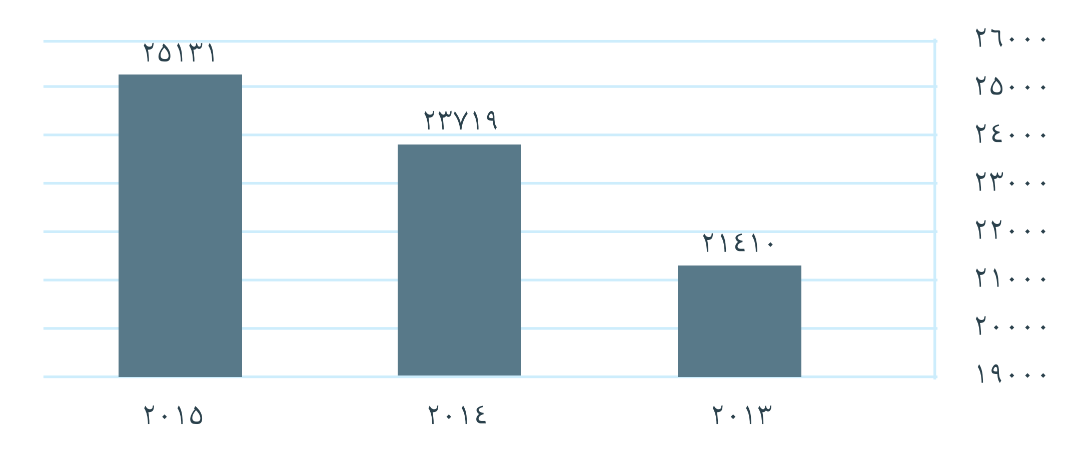


المصدر: مصرف لبنان

الأموال الخاصة

9-2 ارتفعت الأموال الخاصّة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ٢٥١٣١ مليار ليرة (ما يعادل ١٦,٧ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٢٣٧١٩ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٤، لتسجّل بذلك زيادة نسبتُها ٦٪ في العام ٢٠١٥ مقابل زيادة أعلى بلغت نسبتُها ١٠,٨٪ في العام ٢٠١٤ و١٢,٣٪ في العام ٢٠١٣. وفي نهاية العام ٢٠١٥، شكّلت الأموال الخاصة حوالي ٩٪ من إجمالي الميزانية كما في نهاية العام ٢٠١٤، و٣٠,٧٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص (٣٠,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٤). وتُعدّ هذه المعدّلات جيّدة بالمقارنة مع مثيلاتها في عدد كبير من الدول الأوروبية المتقدّمة. فإضافة إلى قاعدة الودائع التي تشكّل فائضاً يفوق الإحتياجات التمويلية للقطاعين العام والخاص، يتمتّع القطاع المالي بالقدرة على استقطاب المزيد من الموارد المالية، نظراً للثقة التي يحظى بها لدى المستثمرين في لبنان والمنطقة على الرغم من الأوضاع الإقتصادية الحالية غير الملائمة والمشهد الإقليمي الصعب الذي يرمي بثقله على لبنان.

الأموال الخاصة في المصارف التجارية – نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

10-2 إن للرساميل أهمّية في الحماية من المخاطر المختلفة التي يتعرّض لها المصرف وفي زيادة الثقة باستمراريته، كما في حماية الزبائن والموظفين والمساهمين والاقتصاد بشكل عام. وتمنح الرساميل المزيد من عناصر القوّة والمرونة في تنفيذ التوسّع الداخلي والخارجي على صعيدَيْ الانتشار والأعمال. وتوسيع الرساميل هو موجب على المصارف، التي تكوّنت رساميلها من الرساميل الجديدة التي جذبتها المصارف من المستثمرين في لبنان والخارج من طريق إصدار الأسهم العادية والتفضيلية المصنّفة ضمن الأموال الخاصة الأساسيّة، كما من خلال إعادة ضخّ المصارف معظمٍ أرباحها ضمن رساميلها من أجل توسيع قاعدة هذه الرساميل. بيد أنّ تصاعد مخاطر البلد يستدعي دوماً زيادة حجم الرساميل ولو على حساب توزيع الأرباح، ما يعزّز الملاءة وسيولة الأسهم المتداولة والشفافية ومتانة المركز المالي للمصرف والقطاع ككلّ. ويتمّ ذلك بإشراف مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.

11-2 تبقى الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية، متدنّية بالمقارنة مع الأموال الخاصة الأساسيّة، وقد شكّلت ٧,٣٪ من الأموال الخاصة في نهاية العام ٢٠١٥ (٧,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٤). من الواضح أن ذلك يتناسب إلى حدّ كبير مع اتفاقية بازل ٣ لتعزيز متانة المصارف، والتي تتضمّن رفع مستوى الجودة في قاعدة رأس المال من خلال التركيز على مفهوم حقوق المساهمين ضمن الأموال الخاصة الأساسية Tier one وتهميش الأموال الخاصة المساندة Tier two. وقد عدّلت الاتفاقية الجديدة جذرياً بنية مفهوم الرأسمال ونوعيّته، ما يؤمّن للمصارف عوامل المناعة الملائمة في حال تعرّض رساميلها لأيّ ضغط طارئ. ويكون ذلك دلالة على وضع سليم، لاسيّما أنّ نسبة السيولة فاقت النسبة المطلوبة (٣٠٪) وهو أمر مهم للغاية بحيث باتت السيولة المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية معطىً يضاهي الملاءة أهميةً. فمؤشرات الأداء المالي التي تمّ ذكرها والتي تعبّر عن تغطية المخاطر بشكل عام، تشهد على حفاظ القطاع على مكانته المالية العالية.
ويمكن الإشارة أخيراً إلى الدور الإيجابي الذي لعبته الرقابة المصرفية خلال السنوات الأخيرة في ازدهار الصناعة المصرفية في لبنان، لا سيّما لجهة الحفاظ على نسب ملاءة وسيولة عالية كانت وما زالت محلّ تقدير من الزبائن والمؤسسات المالية الدولية رغم المخاطر السيادية التي تتوسّع في تفصيلها وكالات التصنيف وغيرها من المؤسسات المالية الدولية.

توظيفات القطاع المصرفي

12-2 خلافاً لبنية الإلتزامات، حصلت بعض التغيّرات في بنية توظيفات المصارف التجارية عند مقارنة المعطيات في نهاية العام ٢٠١٥ قياساً على نهاية العام الذي سبقه. فقد تابعت حصّة الودائع لدى مصرف لبنان منحى الإرتفاع لتصل إلى ٣٧,٩٪ من إجمالي التوظيفات في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٣٦,١٪ في نهاية العام ٢٠١٤. في المقابل، تابعت حصّة التسليفات للقطاع العام تراجعها لتصل إلى ٢٠,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٢١,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٤، كما استمرّت حصّة الموجودات الخارجية بالتراجع لتصل إلى ١٢,٨٪ مقابل ١٣,٨٪ وذلك في نهاية التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي. في حين استقرّت حصّة التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم على ٢٥,٨٪ بعد ارتفاعها ولو على نحو بسيط في السنوات السابقة.
ويعرض الجدول التالي تطوّر بنود موجودات المصارف التجارية من حيث القيمـة المطلقة والأهمّية النسبية بين نهاية العام ٢٠١٣ ونهاية العام ٢٠١٥.

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات - ونسب مئوية)

	٢٠١٣		٢٠١٤		٢٠١٥	
	القيمة	الحصة من المجموع (٪)	القيمة	الحصة من المجموع (٪)	القيمة	الحصة من المجموع (٪)
موفورات	٨٢٥٣٣	٣٣,٢	٩٦٣١٤	٣٦,٤	١٠٧٠٢١	٣٨,٢
منها: ودائع لدى مصرف لبنان	٨١٩٥٧	٣٣,٠	٩٥٧٠٧	٣٦,١	١٠٦٣٢٩	٣٧,٩
تسليفات للقطاع الخاص المقيم	٦٢٥٦٥	٢٥,٢	٦٨٣٩١	٢٥,٨	٧٢٤٢٧	٢٥,٨
تسليفات للقطاع العام	٥٦٧٨٦	٢٢,٨	٥٦٣٠٨	٢١,٣	٥٦٩٨٤	٢٠,٣
موجودات خارجية	٤٠١٣٧	١٦,٢	٣٦٤٧٠	١٣,٨	٣٥٨٧٠	١٢,٨
منها: ودائع لدى القطاع المالي غير المقيم	٢١٠٤١	٨,٥	١٨٣٤٢	٦,٩	١٧٤٢٢	٦,٢
تسليفات للقطاع الخاص غير المقيم	٨٨٦٢	٣,٦	٨٣٣٩	٣,١	٩٣١٦	٣,٣
قيم ثابتة وموجودات غير مصنّفة	٦٤٤٧	٢,٦	٧٣٨٠	٢,٨	٨٠٧٧	٢,٩
المجموع	**٢٤٨٤٦٨**	**١٠٠,٠**	**٢٦٤٨٦٣**	**١٠٠,٠**	**٢٨٠٣٧٩**	**١٠٠,٠**

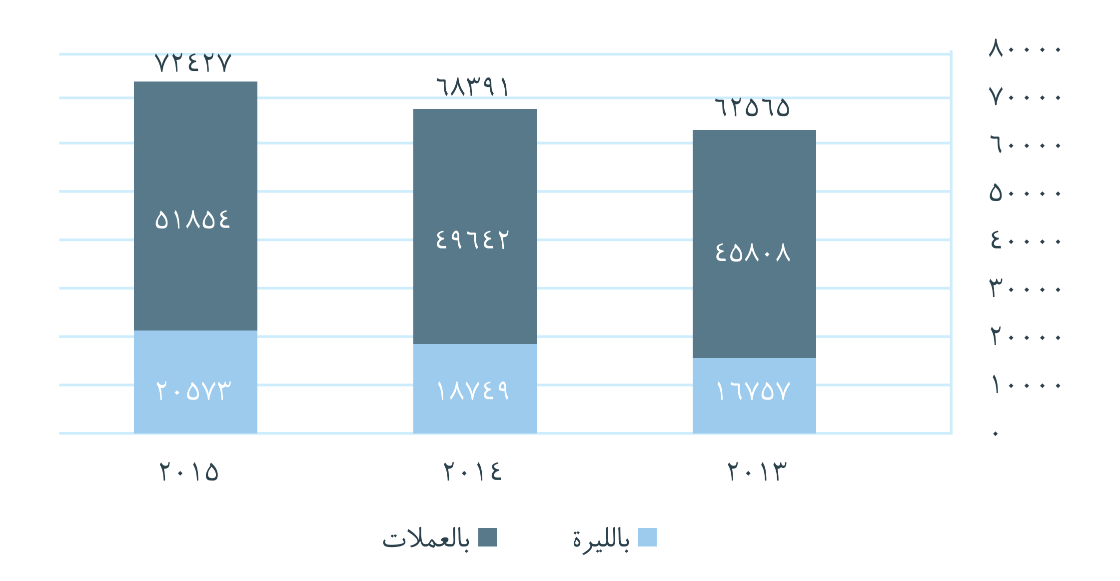
المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع الخاص

13-2 واصلت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم ارتفاعها في العام ٢٠١٥ لتصل إلى ما يقارب ٥٤,٢ مليار دولار في نهايته، مقابل ٥٠,٩ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤. غير أنّ معدّل ارتفاعها آخذ بالتباطؤ منذ ٥ سنـوات، وقد بلغ ٦,٥٪ فـي العام ٢٠١٥ مقابل زيادة أعلى بلغت ٧,٤٪ في العام ٢٠١٤ و٩,٠٪ في العام ٢٠١٣، لكنّه يبقى جـيداً ومقبولاً في ظلّ النمو الاقتصادي الضعيف في البلد وحالة عدم الاستقرار في المنطقة. وقد شكّلت التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، والتي تتعلّق في جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيّين في الخارج، ولا سيّما في الدول العربية والإفريقية، ١١,٤٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ١٠,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٤ و١٢,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٣.



إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم – نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

14-2 وهكذا، تستمرّ المصارف في تمويل القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، أفراداً ومؤسسات، بكلفة مقبولة بحدود الـ ٧٪ في المتوسط بالليرة وبالعملات الأجنبية، ولآجال تتلاءم مع طبيعة الأنشطة المطلوب تمويلها. فقد قاربت التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغيرِ المقيم ما يوازي ١٠٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠١٥، وتُعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنةً مع مثيلاتها في العديد من الدول الناشئة. أمّا المستوى المرتفع نسبياً لهذا المعدّل في لبنان فيمكن تفسيره، من جهة، بضخامة الطلب الخاص المموّل في جزء كبير منه من قِبَل المصارف لصالح الأفراد والمؤسسات، وذلك من أجل الإستثمار وبخاصّة الاستهلاك، ومن جهة أخرى، بضعف رسملة قطاع المؤسسات وطاقة هذه الأخيرة على التمويل الذاتي ولجوئها الكثيف إلى التمويل المصرفي بعيداً عن سوقَيْ الأسهم وسندات دين الشركات التي يفتقر إليها لبنان.

15-2 من ناحية أخرى، ارتفعت قليلاً نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية قياساً على الودائع بهذه العملات لتصل إلى ٤١٫٢٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٥ مقابل ٤٠٫٥٪ في نهاية العام ٢٠١٤، كما استمرّت نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة في الإرتفاع لتصل إلى ٢٥٫٦٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٥ مقابل ٢٥٫١٪ في نهاية العام ٢٠١٤. رغم ذلك، تبقى نسبة التسليفات إلى الودائع منخفضة في لبنان، في إشارة إلى معدّلات السيولة المرتفعة التي يتمتّع بها القطاع المصرفي اللبناني وإلى حجم الادّخار المرتفع بالنسبة إلى القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

16-2 ومع ارتفاع التسليفات بالليرة بنسبة ٩٫٧٪ في العام ٢٠١٥ وبنسبة ١١٫٩٪ في العام ٢٠١٤، أي بوتيرة أسرع من نسبة ارتفاع التسليفات بالعملات الأجنبية التي بلغت ٥٫٥٪ و٦٫١٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي، سُجّل تراجع إضافي لمعدّل دولرة التسليفات ليصل إلى ٧٤٫٨٪ في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٧٥٫٦٪ في نهاية العام ٢٠١٤ (٧٦٫٥٪ في نهاية العام ٢٠١٣). وجاء تراجع معدّل دولرة التسليفات في السنوات الأخيرة،

وتحديداً منذ العام ٢٠٠٩، كأحد أبرز نتائج الحوافز التي قدّمها مصرف لبنان لبعض أنواع التسليفات، وهي تتعلّق بصورة رئيسية بقروض سكنية إضافـةً إلى قروض إنتاجية لتمويل مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة وقروض تتعلّق بالتعليم العالي والمشاريع الصديقة للبيئة والزراعة (غير تلك المدعومة فوائدها).

17-2 وقد استندت سياسة مصرف لبنان التحفيزية للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة إلى دعائم متنوّعة. نذكر منها أوّلاً الرزمة التحفيزية من السيولة بكلفة متدنّية للمصارف، والتي أطلقها مصرف لبنان في مطلع العام ٢٠١٣ بموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣١٣، وشملت معظم القطاعات الإقتصادية وبخاصّة قطاع السكن. فمع استمرار ضعف الطلب الخارجي بسبب الأوضاع القائمة، بادر مصرف لبنان إلى إعطاء دفع جديد لعمليّة النمو الإقتصادي من خلال تحفيز الطلب الداخلي عبر التسليف المصرفي، لا سيّما بالليرة، وبفوائد مقبولة. ووضع مصرف لبنان عبر مبادرته هذه نحو ١,٤ مليار دولار بتصرّف المصارف بفائدة ١٪، لتستمرّ هذه الأخيرة في إقراض المؤسسات والأُسَر بهذه الآلية الجديدة بعد استنفاد آلية الإحتياطي الإلزامي، علماً أن المصارف تتحمّل وحدها مخاطر التسليف. وحدّد مصرف لبنان كذلك بنية إفادة الأنشطة الاقتصادية من آلية التسليف هذه مع سقف للفوائد المدينة لا يتعدّى ٥٪. وكان ثمّة تجاوب كبيرٍ مع البرنامج من قبل المصارف. ووضع المصرف المركزي ضمن هذه الآلية مطلع العام ٢٠١٤ مبلغاً إضافياً يناهز ٨٠٠ مليون دولار لمزيد من التحفيز الاقتصادي، كما أعاد المبادرة مرّة أخرى مخصّصاً مبلغ مليار دولار لعام ٢٠١٥ وهو ينوي ضخّ مبلغ يفوق المليار دولار في العام ٢٠١٦ في استكمال للمبادرات السابقة. تستهدف هذه المبادرات قطاعات الإسكان والتعليم والبيئة والطاقة البديلة وريادة الأعمال والأبحاث والتطوير والمشاريع الإنتاجية والاستثمارية الجديدة. ويتمثّل ثاني الحوافز بالتعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣٣١ المتعلّق باقتصاد المعرفة، كون هذا القطاع يشكّل محرّكاً للنمو في المستقبل. ويجيز هذا التعميم للمصارف والمؤسسات المالية المساهمة ضمن حدود ٣٪ من أموالها الخاصة في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال (Incubators) وشركات مسرّعة للأعمال (Accelerators) يكون نشاطها متمحوراً حول قطاع المعرفة، في حين يوفّر مصرف لبنان لهذه المشاريع ضمانة قدرها ٧٥٪ ممّا يحول دون مخاطرة المصارف بأموالها الخاصة. والغاية التي يتوخّاها مصرف لبنان من هذا التعميم تحريك آليات تأسيس شركات جديدة واعدة يمكن أن تتحوّل مستقبلاً إلى شركات قابلة لإغناء الثروة الوطنية وتأمين فرص عمل جديدة. وعمليات الرسملة من خلال شراكات ومساهمات في رأس المال هي مهمّة جديدة تتيح للمصارف دعم الكفايات الفكرية وأصحاب الابتكارات المهنية التي تندرج في إطار اقتصاد المعرفة. وفي العام ٢٠١٦، تمّ تعديل التعميم الأساسي رقم ٢٣ من خلال التعميم الوسيط رقم ٤١٩ بحيث لا يمكن أن يتجاوز مجموع مساهمات أيّ مصرف في «الشركات» نسبة ٤٪ من أمواله الخاصة، على ألاّ تزيد مساهمته في أيًّ من الشركات التي يكون موضوعها محصورا بالمشاركة في رأسمال (Venture Capital) «شركات ناشئة» عن ٢٠٪ من هذه النسبة وعن ١٠٪ في أيّ من «الشركات» الأخرى. غير أنه يعود للمجلس المركزي لمصرف لبنان، في حالات معلّلة، الموافقة على تخطّي أيّ من هذه النسب. ووفّرت المصارف حتى الآن حوالي ٢٤٣ مليون دولار استثمرتها في شركات وصناديق ناشئة. أما ثالث الدعائم فيقوم على تمديد آجال القروض المدعومة للقطاعات المنتجة ومنها السياحة، من ٧ إلى ١٠ سنوات، وذلك بموجب التعميم رقم ٢٠١٣/٣٣٥.

التسليفات المدعومة والحائزة على تخفيض من الاحتياطي الإلزامي ومن الإلتزامات الخاضعة للإحتياطي الإلزامي (نهاية الفترة-مليار ليرة)

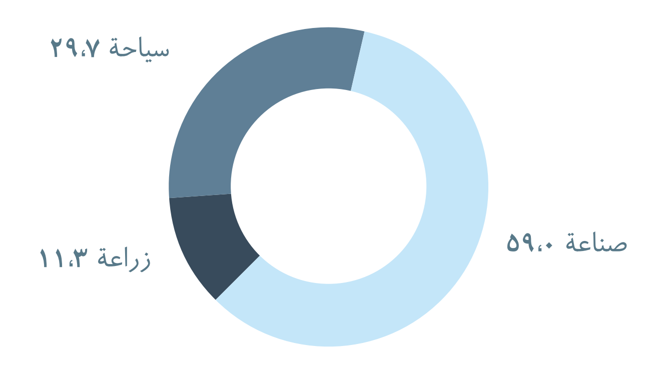
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
١-التسليفات المتوسطة والطويلة الأجل المدعومة فوائدها	٥٨٩٦	٦٧٣٢	٧٣٣٤
٢-التسليفات المضمونة من شركة كفالات والمدعومة فوائدها	١٧٢٣	١٨٩٠	٢٠٢٢
٣-التسليفات المدعومة والممنوحة استناداً للبروتوكول الموقع مع البنك الأوروبي للتثمير	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤
٤-التسليفات المدعومة والممنوحة من مؤسسات الإيجار التمويلي	١٧٩	١٩٢	٢١٤
٥-التسليفات المدعومة والممنوحة من مؤسسة التمويل الدولية IFC	٨٠	٨٠	٨٠
٦-التسليفات المدعومة والممنوحة لتمويل رأسمال تشغيلي	١٦	١٦	١٦
٧-التسليفات المدعومة والممنوحة من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD	٧	٧	٧
مجموع التسليفات المدعومة الفوائد (١+٢+٣+٤+٥+٦+٧)	**٨١٠٥**	**٩١٢١**	**٩٨٧٧**
التسليفات المستعملة الحائزة على تخفيض من الالتزامات الخاضعة للاحتياطي الإلزامي	**٤١٦٦**	**٣٩٣٩**	**٣٧٦٤**
التسليفات المستعملة الحائزة على تخفيض من الاحتياطي الإلزامي	**٩٨٩٩**	**٩٩٣٠**	**٩٩١٥**

المصدر: مصرف لبنان

وتبيّن المعطيات الإحصائية أنّ التسليفات الحائزة على تخفيض من صلب الإحتياطي الإلزامي، وهي تسليفات ممنوحة بالليرة اللبنانية، تراجعت بنسبة ٠,٢٪ في العام ٢٠١٥ لتصل إلى ٩٩١٥ مليار ليرة في نهايته، وكانت ارتفعت بحوالي ٠,٣٪ فقط في العام ٢٠١٤ وبنسبة ٦٪ في العام ٢٠١٣، وكان ارتفاعها في السنوات الماضية قد نتج بشكل رئيسي عن ارتفاع القروض السكنية. بدورها، تراجعت التسليفات الحائزة على تخفيض من الإلتزامات الخاضعة للإحتياطي الإلزامي بنسبة ٤,٤٪ في العام ٢٠١٥ لتصل قيمتها إلى ٣٧٦٤ مليار ليرة في نهاية العام المذكور، بعد تراجعها بنسبة ٥,٥٪ في العام ٢٠١٤ وارتفاعها بنسبة ٦,٣٪ في العام ٢٠١٣. ويعود الإرتفاع البسيط لهذه التسليفات أو تراجعها في السنوات القليلة الماضية إلى كون المصارف اعتمدت بشكل خاص في تسليفاتها على الرزم التحفيزية موضوع التعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣١٣ والتي سبق أن تطرّقنا إليها.

أمّا إجمالي التسليفات المدعومة الفوائد الموافق عليها في فترة ١٩٩٧- ٢٠١٥، فقد ارتفعت بنسبة ٨,٣٪ في العام ٢٠١٥ لتصل إلى ٩٨٧٧ مليار ليرة (أي ما يعادل ٦,٦ مليارات دولار) في نهاية العام المذكور. وكانت هذه التسليفات ازدادت بنسبة ١٢,٥٪ في العام ٢٠١٤ وبنسبة ١٠,٨٪ في العام ٢٠١٣. وشكّلت حصة قطاع الصناعة منها في نهاية العام ٢٠١٥ ما نسبته ٥٩,٠٪ مقابل ٢٩,٧٪ لقطاع السياحة و١١,٣٪ لقطاع الزراعة. ويتمثّل عنصر الدعم في أربعة مقوّمات: مدة القروض، وهي سبع أو عشر سنوات، وفترات السماح، ومستوى الفوائد المتدنّي في المتوسط، بالإضافة إلى تسهيلات وإعفاءات ترتكز على استعمال أو تخفيض الاحتياطي الإلزامي.

توزع التسليفات المدعومة على القطاعات الاقتصادية – نهاية العام ٢٠١٥ (٪)



المصدر: مصرف لبنان

18-2 في السياق ذاته، لا بدّ من التذكير بأنّ المصارف تلعب دوراً كبيراً في صيغ التمويل المتخصّصة للقطاع الخاص، مؤسّسات وأفراداً، من جهة أولى، كشريك مع الدولة اللبنانية وأيضاً مع المؤسّسات المالية الدولية والإقليمية، ومنها مؤسّسة الاستثمار الخاصة لما وراء البحار (OPIC)، والبنك الأوروبي للتثمير (EIB)، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، ومؤسّسة التمويل الدولية (IFC)، وصناديق التنمية العربية، وصندوق النقد العربي، إلخ...، ومن جهة ثانية، كمقرض يتحمّل وحده مخاطر هذه التسليفات ويعرض أنواعاً جديدة ومتنوّعة من القروض.

19-2 وتشير الإحصاءات حول طبيعة التسليفات الممنوحة من قِبَل القطاع المالي، والعائدة إلى نهاية العام ٢٠١٥، إلى أنّ نسبة عالية منها – وقدرُها ٧١،٨٪ – هي قروض ذات آجال محدّدة في حين تأخذ نسبة ٢٨،٢٪ من إجمالي التسليفات شكل تسهيلات مكشوفة وغير موثّقة بضمانات (Overdrafts). مع العلم أنّ القروض المكشوفة (Overdrafts) تُمنح عادةً للزبائن ذوي الأهلية الائتمانية العالية أو كبار الزبائن حيث يتركّز إجمالي التسليفات، ما يجعل حصّتها متناسبة مع توزّع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين. وفي نهاية العام ٢٠١٥، بلغت حصّة القروض مقابل تأمين عقاري ٣٥،١٪، وحصّة القروض بكفالات شخصيّة ١٨،٣٪، وحصّة القروض مقابل ضمانات نقدية أو كفالات مصرفية ١٢،٤٪، في حين بلغت حصّة القروض مقابل ضمانات عينيّة أخرى ٤،١٪، والقروض مقابل قيم مالية ٢،٠٪.

20-2 على صعيد توزّع التسليفات على القطاعات الاقتصادية، فإنه يتوافق بصورة عامّة مع مساهمة القطاعات في الناتج المحلّي الإجمالي، إذا ما استثنينا القطاع الزراعي الذي يحتاج إلى آليات تمويل متخصّصة كما هي الحال في معظم دول العالم، المتطوّرة منها والناشئة.

توزّع تسليفات القطاع المالي المستعملة على القطاعات الاقتصادية (كما في نهاية الفترة)

	كانون الأول ٢٠١٣		كانون الأول ٢٠١٤		كانون الأول ٢٠١٥	
	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (٪)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (٪)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (٪)
التجارة والخدمات	٢٧٥٠١	٣٤,٥	٢٩٣٧٣	٣٤,٠	٣٠٩٩١	٣٣,٤
البناء والمقاولات	١٣٨٤٠	١٧,٣	١٤٤٧١	١٦,٧	١٦٣٣٥	١٧,٦
الصناعة	٩٠٠٧	١١,٣	٩٣٢٠	١٠,٨	٩٣٩٨	١٠,١
القروض الشخصية	٢٢٢٠٧	٢٧,٨	٢٤٩١١	٢٨,٨	٢٧٠٦٠	٢٩,٢
منها: القروض السكنية	١٢٨٦٦	١٦,١	١٤٨٩٣	١٧,٢	١٦٤٥٧	١٧,٧
الوساطة المالية	٤٣١٥	٥,٤	٥١٧١	٦,٠	٥٤٥٨	٥,٩
الزراعة	٨٢٤	١,٠	٩٩٤	١,٢	١٠٦٤	١,١
قطاعات أخرى	٢٠٨٣	٢,٦	٢٢١٤	٢,٥	٢٤٦٨	٢,٧
المجموع	**٧٩٧٧٧**	**١٠٠,٠**	**٨٦٤٥٤**	**١٠٠,٠**	**٩٢٧٧٣**	**١٠٠,٠**

المصدر: مصرف لبنان

يستمرّ تركّز التسليفات في قطاع التجارة والخدمات على الرغم من التراجع المستمرّ لحصّة هذا القطاع، والتي انخفضت من ٣٤,٠٪ من إجمالي التسليفات في نهاية العام ٢٠١٤ إلى ٣٣,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٥، كما تراجعت حصّة الصناعة من ١٠,٨٪ إلى ١٠,١٪ في نهاية التاريخين المذكورَيْن على التوالي. في المقابل، ارتفعت حصّة البناء والمقاولات من ١٦,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٤ إلى ١٧,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٥، كما واصلت حصّة الأفراد أو القروض الشخصية ارتفاعها إلى ٢٩,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٥، مع ارتفاع حصّة القروض السكنية التي تدخل ضمنها إلى ١٧,٧٪ في نهاية العام المذكور، فيما شهدت حصة القطاعات الأخرى تقلّبات طفيفـة صعوداً أو نزولاً.

21-2 ويُظهر توزّع هذه التسليفات على المناطق والمستفيدين تركّزها الواضح في منطقة بيروت وضواحيها ولمصلحة ساكنيها، مع تسجيل تراجع بطيء وتدريجي مع الوقت في حصّة هذه المنطقة لتصل إلى ٧٦,٥٪ من إجمالي التسليفات و٥٤,٧٪ من مجموع المستفيدين في نهاية العام ٢٠١٥. ويُعتبر هذا التركّز منسجماً مع تركّز النشاط الإقتصادي وتركّز السكّان ومستوى المداخيل في العاصمة والضواحي.

22-2 ومن ناحية توزّع هذه التسليفات حسب الشرائح، تبيّن الإحصاءات أنّ التسليفات التي تزيد قيمتها عن مليار ليرة لبنانية يستفيد منها ١,٤٪ فقط (عددهم ٨١٤٨ أشخاص ومؤسّسة) من إجمالي عدد المستفيدين والبالغ ٥٧٠١٤٠ شخصاً، وهذه النسبة المتدنّية تنسجم مع ما هو قائم في معظم بلدان العالم.

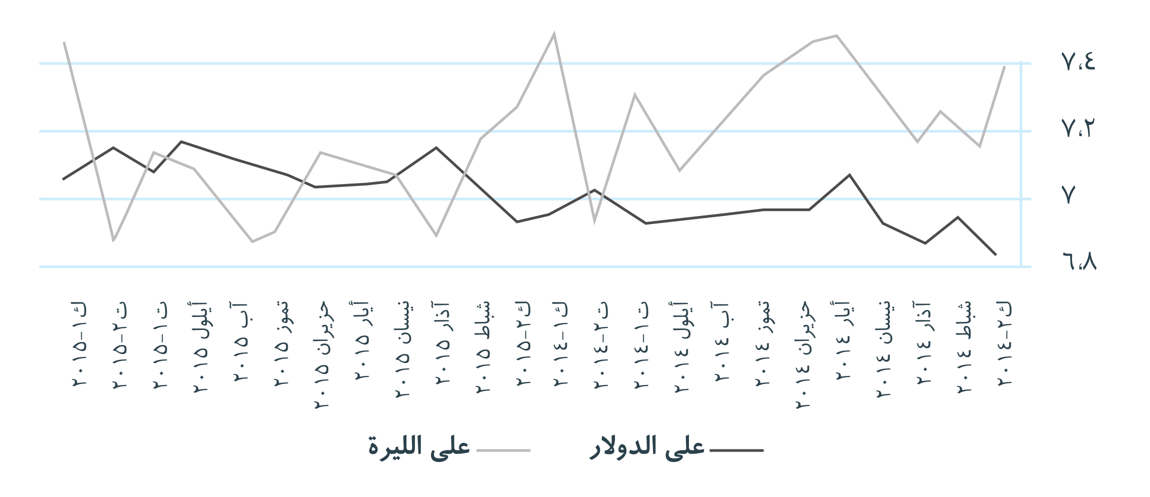
توزّع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين (نهاية العام ٢٠١٥ - ٪، مليار ليرة وعدد)

	حسب القيمة (٪)	حسب عدد المستفيدين (٪)
أقلّ من ٥ ملايين ليرة	٠,١٥	١١,٠٩
٥-٢٥ مليون ليرة	٤,١٤	٥٣,١٥
٢٥-١٠٠ مليون ليرة	٥,٨٩	٢٠,٤٢
١٠٠-٥٠٠ مليون ليرة	١٥,٥٤	١٢,٧٠
٥٠٠-١٠٠٠ مليون ليرة	٥,١٠	١,٢١
١٠٠٠-٥٠٠٠ مليون ليرة	١٣,١٦	١,٠٠
٥٠٠٠-١٠٠٠٠ مليون ليرة	٩,١٥	٠,٢١
١٠٠٠٠ مليون ليرة وما فوق	٤٦,٨٨	٠,٢٢
المجموع (مليار ليرة-عدد)	**٩٢٧٧٣**	**٥٧٠١٤٠**

المصدر: مصرف لبنان

23-2 في ما يخصّ معدّلات الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة، فقد ارتفع قليلاً متوسّط الفائدة المدينة على الدولار من ٦,٩٥٪ في العام ٢٠١٤ إلى ٧,٠٨٪ في العام ٢٠١٥ في موازاة ارتفاع مماثل لمعدّلات الفائدة الدائنة على الدولار، في حين عرف متوسّط معدّل الفائدة المدينة على الليرة بعض التراجع من ٧,٢٧٪ إلى ٧,٠٩٪ في العامَيْن المذكورَيْن عل التوالي، متأثّراً على الأرجح بالبرامج التحفيزية للتسليفات (خصوصاً بالليرة) موضوع التعميم الوسيط رقـم ٢٠١٣/٣١٣ التي أطلقها مصرفٍ لبنان، مع تسجيل معدّلات الفائدة المدينة إن بالليرة أو بالدولار بعض التقلّبات الشهرية المحدودة صعوداً ونزولاً.

تطور معدلات الفائدة المدينة في سوق بيروت



المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع العام

24-2 ارتفعت قليلاً تسليفات المصارف التجارية الممنوحة للقطاع العام في العام ٢٠١٥ لتصل إلى ٥٦٩٨٤ مليار ليرة في نهايته مقابل ٥٦٣٠٨ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠١٤، مُسجّلةً بذلك ارتفاعاً محدوداً بنسبة ١,٢٪ بعد تراجع بسيط بنسبة ٠,٨٪ في العام ٢٠١٤، في حين كانت ارتفعت بنسبة كبيرة بلغت ٢١,٠٪ في العام ٢٠١٣. وقد نتج ذلك عن ارتفاع التسليفات بالعملات الأجنبية بنسبة ٨,٢٪ وبأكثر من ١,٣ مليار دولار، مقابل تراجع التسليفات بالليرة بنسبة ٤,٢٪ وبقيمة ١٣٣٧ مليار ليرة. فقد قامت وزارة المالية في كلّ من شباط وتشرين الثاني ٢٠١٥ بإصدار سندات يوروبندز بقيمة ٢,٢ مليار دولار و١,٦ مليار دولار في التاريخَيْن المذكورَين على التوالي، اكتتبت المصارف في جزء كبير منهما، إضافةً إلى شرائها لهذه السندات في السوق الثانوية. في حين أنّ تراجع محفظتها من سندات الخزينة بالليرة في العام ٢٠١٥ يُشير إلى أنّ اكتتاباتها الجديدة جاءت أقلّ من الإستحقاقات، مع العلم أنّ المصارف ركّزت اكتتاباتها على الفئات الطويلة الأجل (٧ و١٠ سنوات) ذات المردود الجيّد التي تمّ إصدارها في العام المذكور. أمّا التراجع البسيط في العام ٢٠١٤ فمردّه إلى عدم تمكّن الدولة من إصدار سندات يوروبندز لعدم توافر الإجازة بالاستدانة، من جهة، وإلى عدم إقبال المصارف على الاكتتاب بسندات الخزينة بالليرة ما دون السبع سنوات نظراً لمستويات الفائدة القائمة عليها، من جهة ثانية، فركّزت على تجديد الإستحقاقات والاكتفاء بفائض بسيط.

25-2 بالعودة إلى العام ٢٠١٥، وفي التفصيل، انخفضت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى ٣٠٢٤٣ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٣١٥٦٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٤. وكانت وزارة المالية قد أصدرت سندات خزينة طويلة الأجل من فئة ٧ سنوات في كلّ من شباط ونيسان وحزيران وآب وتشرين الأول وتشرين الثاني من العام ٢٠١٥، وسندات من فئة ١٠ سنوات في كلّ من كانون الثاني وآذار وأيار وتموز وأيلول وتشرين الأول وكانون الأول من العام ذاته. وقد تركّزت اكتتابات المصارف، كما سبق وذكرنا، في السندات الطويلة الأجل نظراً لعوائدها المرتفعة نسبياً وتوافر مستوى جيّد من السيولة بالليرة لديها.

26-2 في ما يخصّ محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندز، فقد ارتفعت من ١٦٣١١ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٤ إلى ١٧٦٤٥ مليوناً في نهاية العام ٢٠١٥. ويعود ذلك بشكل خاص إلى اكتتابات المصارف بالسندات الجديدة المُصدَرة خلال العام.

27-2 نتيجةً لذلك، كان من الطبيعي أن تنخفض حصّة التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة إلى ٥٣,٣٪ من إجمالي التسليفات لهذا القطاع في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٥٦,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٤، وأن ترتفع حصّة التسليفات بالعملات الأجنبية إلى ٤٦,٧٪ مقابل ٤٣,٧٪ في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي.

الموجودات الخارجية

28-2 تابعت ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة تراجعها في العام ٢٠١٥ لتصل إلى حوالي ١١,٦ مليار دولار في نهاية العام المذكور مقابل ١٢,٢ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤، و١٤,٠ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٣. وبذلك، تكون هذه الودائع قد انخفضت بنسبة ٥,٠٪ في العام ٢٠١٥ مقابل تراجعها بنسبة كبيرة بلغت ١٢,٨٪ في العام ٢٠١٤. وقد تراجعت نسبتها إلى ١١,٨٪ من ودائع الزبائن لدى المصارف بالعملات الأجنبية في نهاية العام ٢٠١٥ من ١٢,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٤. ويُعزى ذلك بشكل خاص إلى مردودها المنخفض جدّاً وتفضيل المصارف توظيفها لدى مصرف لبنان، علماً أنّ هذا الأخير يُعيد بدوره توظيفها لدى مصارف في الخارج، ما يعني أنّ هذه التوظيفات ما زالت تتمتّع بالنسبة إلى المصارف بمستوى السيولة والمخاطر ذاته، في وقت تُساهم في تدعيم احتياطيّات مصرف لبنان من العملات الأجنبية وفي ترسيخ الإستقرار النقدي.

29-2 وبالإضافة إلى كونها رافداً مهمّاً للسيولة بالعملات الأجنبية، تلعب هذه الودائع لدى المراسلين وظيفة هامّة في تمويل تبادلات لبنان مع الخارج كما في إدارة المخاطر. لذلك، وعلى الرغم من المردود المنخفض لهذه التوظيفات الخارجية والبالغ أقلّ من ١٪ في المتوسط، تسعى المصارف دائماً في إدارة مواردها إلى تأمين حدّ أدنى من السيولة بالعملات الأجنبية لدى المصارف المراسلة بما يساعد على احتواء أيّة تطوّرات سلبية طارئة.

30-2 وتراجعت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة، صافيةً من الالتزامات تجاه المصارف غير المقيمة، إلى حوالي ٥ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٦,٣ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٤. وبتعبير آخر، غطّت الودائع لدى المصارف المراسلة ١,٨ مرّة الالتزامات الخارجية تجاه المصارف غير المقيمة في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٢,١ مرّة في نهاية العام ٢٠١٤. مع الإشارة إلى أنّ المصارف غير المقيمة التي تملك حسابات دائنة في القطاع المصرفي هي بمعظمها مصارف تابعة للمصارف اللبنانية.

31-2 من جهة أخرى، تراجعت موجودات المصارف الخارجية الأخرى بنسبة ٦,٧٪ في العام ٢٠١٥ بعد تراجعها بنسبة ٤,٤٪ في العام ٢٠١٤، بحيث بلغت ٦٠٥٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٦٤٩٤ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٤. وتدخل بشكل أساسي ضمن هذه الموجودات الإستثمارات المباشرة في رساميل المصارف الشقيقة أو التابعة، وأيضاً الإستثمارات في سندات الدين في الخارج التي لا تقلّ درجة تصنيفها عن BBB على أن تكون خاضعة لرقابة بلدان مصنّفة تصنيفاً سيادياً بدرجة BBB وما فوق في حال كانت صادرة عن شركات. وتدرّ هذه التوظيفات مردوداً مرتفعاً قياساً على الودائع لدى المصارف غير المقيمة، كما تشكّل هذه الموجودات الخارجية تنويعاً مرغوباً فيه للتوظيفات الخارجية وتالياً توزيعاً للمخاطر.

الودائع لدى مصرف لبنان

32-2 تابعت موجودات المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ارتفاعها في العام ٢٠١٥، ووصلت إلى ١٠٦٣٢٩ مليار ليرة في نهاية العام المذكور مقابل ٩٥٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠١٤. فتكون بذلك قد ارتفعت بمقدار ١٠٦٢١ مليار ليرة وبنسبة ١١,١٪ في العام ٢٠١٥ مقابل زيادة أعلى قدرُها ١٣٧٥٠ مليار ليرة ونسبتُها ١٦,٨٪ في العام ٢٠١٤. وارتفعت حصّتها من إجمالي التوظيفات المصرفية إلى ٣٧,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٣٦,١٪ في نهاية العام الذي سبقه، علماً أنّ هذه الحصّة سجّلت المستوى الأعلى لها تاريخياً خلال العام ٢٠١٥ (٣٨,٢٪ في نهاية أيلول ٢٠١٥).

ونتج الإرتفاع الكبير لهذه التوظيفات في العام ٢٠١٥ كما في العام الذي سبق عن الفائض في موارد المصارف التي لم تُوظّف في الإقتصاد- مع حصول تباطؤ في حركة التسليف للقطاع الخاص وتراجع أو زيادة طفيفة في التسليفات للقطاع العام- وعن إعادة توزيع المحافظ لا سيّما الودائع لدى المصارف المراسلة، هذا بالإضافة إلى تكوين الإحتياطي الإلزامي بالليرة والودائع الإلزامية بالعملات الأجنبية. يُذكر أن مصرف لبنان بات يُصدر، منذ مطلع العام ٢٠١٥، شهادات إيداع لصالح المصارف بالليرة وبالدولار لعشرين وثلاثين سنة، إضافة إلى الفئات الأخرى التي درجت العادة على إصدارها سابقاً.

وقد جاءت زيادة هذه الودائع في العام ٢٠١٥ بخاصَّة على شكل شهادات ايداع بالليرة وأيضا بالدولار، إضافةً إلى الودائع بآجال مختلفة. وتجدر الإشارة إلى أنّ إيداعات المصارف بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان، والتي ارتفعت على نحو جيّد في العام ٢٠١٥ بعد أن سجَّلت زيادة ملحوظةً في العام الذي سبقه، تساهم إلى حدّ كبير في تدعيم الاستقرار النقدي.

ثالثاً- المصارف وإدارة المخاطر

1-3 يترافق العمل المصرفي مع تعرّض المصارف لأنواع عدّة من المخاطر تعمل على إدارتها على نحو فعّال. وتعتمد المصارف اللبنانية الممارسات والقواعد التنظيمية والرقابية التي تستند إليها الصناعة المصرفية العالمية في هذا المجال، مُلتزمةً تحديداً بالنظم وبضوابط العمل المصرفي التي تضعها السلطات النقدية والرقابية في لبنان كما في جميع الدول التي تعمل فيها، ومنها ما يتعلّق بتطبيق معايير يفرضها الواقع اللبناني إضافةً إلى المعايير الدولية، مع تكييف هذه القواعد والمعايير أحياناً مع البنية المصرفية اللبنانية وخصوصيّتها وترك هامش من المرونة في التطبيق وتدرّجية في التنفيذ وفق الحاجة.

2-3 فقد اتخذ مصرف لبنان في العامَيْن الأخيرَيْن مزيداً من الإجراءات الإحترازية هَدفت إلى إدارة أفضل للمخاطر المصرفية، وتناولت بوجه خاص مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والتي سنعود إليها في الفقرة اللاحقة، كما تناولت نواح أخرى من العمل المصرفي، لا سيّما تعديل نظام المصلحة المركزية للمخاطر المصرفية باتّجاه مزيد من الصرامة، وتصنيف مخاطر الديون، وتوزيع محافظ الإئتمان الرئيسية، وإعادة هيكلة الديون، والإقراض للجهات المقرّبة، والتسليفات العقارية، ووضع سقوف جديدة على قروض التجزئة، وتكوين مؤونات واحتياطي عام على قروض التجزئة عند بروز أو حتى عدم بروز مؤشّرات تعثّر في التسديد، وتكوين مؤونات إجمالية على محفظة القروض المنتجة للفوائد من غير قروض التجزئة. مع العلم أنّ جميع هذه التدابير تجدونها مفصّلة في القسم الثاني من هذا التقرير.

من ناحية أخرى، أنشأ مصرف لبنان "وحدة التحقّق" في بداية العام ٢٠١٦ والتي تهدف إلى التأكّد من التزام جميع الوحدات في مصرف لبنان، وأيضاً في المصارف والمؤسسات الأخرى المرخّصة من قبل مصرف لبنان بالقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، وبخاصّة تلك المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وإلى اقتراح التدابير لتجنّب و/أو لإدارة المخاطر التي قد تنتج عنها. وكان مصرف لبنان قد أنشأ في العام ٢٠١٤ "وحدة الإستقرار المالي" التي من مهامها الأساسيّة مراقبة الوضع المالي والمصرفي واستشراف المخاطر والأزمات المحتملة وتجنّب وقوعها. ونُذكّر بأنّه مع ارتفاع الأخطار الإقليمية، قامت لجنة الرقابة على المصارف منذ بداية الإضطرابات في بعض دول المنطقة بتنفيذ عدد من اختبارات الضغط[٣] Stress Testing على المصارف المعنيّة.

مخاطر السمعة Reputation Risk الناتجة عن عدم تطبيق اجراءات الإلتزام (Compliance)

3-3 تنخرط المصارف اللبنانية جدّياً في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية المفروضة على الأفراد والمؤسسات في عدد من الدول، أوّلاً بقرار واع ومسؤول من إداراتها، وثانياً التزاماً منها بالقانون رقم ٢٠٠١/٣١٨ وتعديلاته (القانون رقم ٢٠١٥/٤٤) وبمعايير الصناعة المصرفية العالمية وبالتعاميم واللوائح الصادرة عن السلطات النقدية والرقابية، وذلك بهدف حماية القطاع المصرفي ومدّخرات اللبنانيّين وحماية الإقتصاد اللبناني. وقد طوّرت المصارف في هذا المجال طيلة السنوات الماضية سياسات وأنظمة فعّالة، أكسبتها مصداقية في الأسواق المالية العالميّة. وتُركّز المصارف على إخضاع موظفيها بشكل دائم ومكثّف لدورات تدريبية وورش عمل من تنظيم المصرف المركزي، وجمعية المصارف، والمصارف ذاتها، إضافةً إلى جهات أجنبية، تغطّي القوانين والأنظمة وكذلك المعايير والتطوّرات العالمية المتعلّقة بموضوع مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والتوعية على كيفية رصد وتجميد حركات الأموال المشبوهة والإبلاغ عنها والتواصل الدائم مع هيئة التحقيق الخاصّة، بهدف الوصول إلى مستوى أعلى من الثقافة والتقنيّة والإحترافية في العمل المصرفي.

٣-شملت اختبارات الضغط محافظ القروض والتسليفات، وتقلّب أسعار القطع وتدنّي قيمة الأصول المأخوذة كضامنة، وطُلب من المصارف اتّخاذ مؤونات إجمالية Collective Provisions نتيجة لهذه الإختبارات.

4-3 وبعد إقرار مجلس النواب في تشرين الثاني ٢٠١٥ للقوانين المالية الأربعة المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (القانون رقم ٢٠١٥/٤٤)، وبالتصريح عن نقل الأموال عبر الحدود، وبتبادل المعلومات الضريبية، وبانضمام لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩، يكون الإطار القانوني لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب قد اكتمل، ما يحمي عمل وممارسة المصارف على هذا الصعيد علاوةً طبعاً على تعاميم وقرارات مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصّة. ونتج عن ذلك اعتبار مجموعة غافي GAFI أنّ لبنان أصبح مستوفياً كلّ الشروط الدولية المطلوبة، ما يبقيه منخرطاً في النظام المالي العالمي.

5-3 أمّا المصرف المركزي، فقد اتّخذ في السنوات الأخيرة إجراءات مكثّفة وهامّة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، نذكر منها إصداره التعميم رقم ٢٠١٢/١٢٦ الذي يختصّ بعلاقة المصارف بالمراسلين، والتعميم رقم ٢٠١٣/١٢٨ الذي يتعلّق بإنشاء دائرة امتثال Compliance Department، ليُصدر في أيلول ٢٠١٤ التعميم الوسيط رقم ٣٧١ الذي يطلب فيه من المصارف، من بين أمور عدّة، تعيين مسؤول عن مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في كلّ من فروع المصرف. ومن خلال التعميم الوسيط رقم ٣٩٣ الصادر في حزيران ٢٠١٥، طلب من المصارف وضع نظام ضبط داخلي فاعل لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في ما يتعلّق بالعمليات الماليّة والمصرفية بالوسائل الإلكترونية. كما أصدر في كانون الأول ٢٠١٥ التعميم الأساسي رقم ١٣٦ المتعلّق بتطبيق قرارات مجلس الأمن رقم ١٢٦٧ (١٩٩٩) ورقم ١٩٨٨ (٢٠١١) ورقم ١٩٨٩ (٢٠١١) والقرارات اللاحقة المتعلّقة بهذا الخصوص. وبموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤١١، منع مصرف لبنان المصارف من التعامل مع الشركات التي تكون أسهمها لحامله. وفي نيسان ٢٠١٦، منع مصرف لبنان المصارف من اصدار البطاقات المُسبقة الدفع التي لا ترتبط بحساب مصرفي. كما أصدر في أيار ٢٠١٦ التعميم الأساسي رقم ١٣٧ المتعلّق بأصول التعامل مع القانون الأميركي الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٨ ومع أنظمته التطبيقية حول منع ولوج "حزب الله" إلى المؤسّسات المالية الأجنبية وغيرها من المؤسّسات. كما عدّل من خلال التعميم الوسيط رقم ٤٢١ الصادر في أيار ٢٠١٦ نظام مراقبة العمليّات الماليّة والمصرفيّة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب موضوع التعميم الأساسي رقم ٨٣، حيث أضاف، من بين أمور عدّة، بعض أنواع المؤسّسات (مثل كونتوارات التسليف) والجمعيّات التي لا تتوخّى الربح كي تؤخذ بعين الإعتبار ضمن مخاطر العميل (المرتفعة)، كما طلب إنشاء " لجنة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب" على مستوى مجلس الإدارة AML/CFT Board Committee بدل اللجنة المتخصّصة بهذا الموضوع والتي كانت قائمة سابقاً.

6-3 في الإطار ذاته، وبقرار من لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال في جمعية المصارف، تواصلت اللقاءات الموسّعة لمسؤولي دوائر الإمتثال في المصارف العاملة في لبنان Compliance General Meeting، والتي باتت تُعقد على نحو دوري منذ العام ٢٠١٣، وتمّ التباحث والتنسيق في اجتماعاتها الأخيرة في مواضيع متعدّدة ذات صلة بنطاق عمل التحقّق، منها على سبيل المثال القوانين المالية الأربعة التي أقرّها مجلس النواب في تشرين الثاني ٢٠١٥، والعلاقات مع المصارف المراسلة، والإلتزام بالقوانين والمتطلّبات الدولية بما فيها تطبيق العقوبات الدولية على حزب الله وبخاصة الأميركية منها، ورفع العقوبات عن ايران، إضافةً إلى غيرها من المواضيع.

كما واصلت جمعيّة مصارف لبنان والمصارف اللبنانية في العام ٢٠١٥ تحرّكاتها الخارجية الدوريّة التي استهدفت بشكل خاص الولايات المتحدّة الأميركية وعدداً من الدول الأوروبية ذات الأهميّة الكبيرة بالنسبة إلى القطاع المصرفي، من خلال اجتماعات مع مسؤولين رسميّين ومصرفيّين رفيعي المستوى، وذلك بهدف

تحصين سمعة القطاع المصرفي اللبناني وصورته في الخارج، والمحافظة لا بل تقوية العلاقة مع المصارف المراسلة ليبقى لبنان جزءاً من النظام المالي العالمي، خدمةً لمصلحة الزبائن والقطاع المصرفي والإقتصاد اللبناني.

مخاطر الملاءة Solvency Risk

7-3 تُعير المصارف أهميّة خاصّة لموضوع المخاطر المُرتبطة بضعف الملاءة أو بعدم كفاية رأس المال لتغطية جميع أنواع المخاطر الكامنة في الأعمال التجارية اليوميّة للمصرف. وتسعى المصارف دائماً إلى تعزيز ملاءتها وقاعدة رساميلها ليس فقط لمواجهة المخاطر المتعدّدة وتغطية الخسائر المحتملة والإلتزام بالمعايير المحلّية والدولية ذات الصلة، بل أيضاً للإحتفاظ بالمتانة الماليّة العالية لدعم متطلّبات النمو والتوسّع في النشاطات القائمة والمُحتملة وفي أسواق المال، إضافةً الى حماية أموال المودعين والمقرضين الآخرين والمستثمرين في المصارف. وتتمّ عمليّة تقييم ومتابعة كفاية رأس المال بما يتوافق مع السياسات والإجراءات الموضوعة من قبل إدارات المصارف وبالنظر الى القواعد والنسب والتدابير الموضوعة من قبل السلطات الرقابية المحلّية، وبالتالي وفقاً لأحكام التعاميم الصادرة حول كفاية رأس المال، ولا سيّما التعميم الأساسي لمصرف لبنان رقم ٤٤ وتعديلاته. فتتمّ مُلاءمة حجم رأس المال المطلوب في جميع الظروف والأوقات مع حجم الأصول داخل الميزانية والإلتزامات خارج الميزانية المرجّحة بأوزان المخاطر Risk weighted assets and off balance sheet commitments، وبالتحديد مخاطر الائتمان Credit risk ، ومخاطر السوق Market risk ، والمخاطر التشغيلية Operational risk ، وفقاً لما هو معمول به في الصناعة المصرفية الدولية وتبعاً للمعايير العالمية.

8-3 تعتمد المصارف اللبنانية بشكل عام في قياس حجم الموجودات المرجّحة بأوزان مخاطر الإئتمان Credit risk weighted assets على المقاربة النموذجيّة Standardized approach، وفي تقييم حجم الموجودات المرجّحة بأوزان مخاطر السوق Market risk weighted assets منهج القياس المعياري Standardized measurement method، وفي قياس المخاطر التشغيلية، مقاربة المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach. ولتلبية متطلبات كفاية رأس المال بحسب المعايير الدولية المعروفة ببازل III، وضع مصرف لبنان في العام ٢٠١١ حدّاً أدنى من نسب رأس المال الى الأصول المرجّحة بالمخاطر لتحقيقه تدريجياً بحلول نهاية العام ٢٠١٥، لتصل نسبة حقوق حمَلة الأسهم العادية إلى مجموع الموجودات المرجّحة Common equity tier 1 ratio إلى ما لا يقلّ عن ٨٪، ونسبة الأموال الخاصّة الأساسيّة إلى مجموع الموجودات المرجّحة Total capital ratio إلى ما لا يقلّ عن ١٠٪ ونسبة الأموال الخاصّة الإجماليّة إلى مجموع الموجودات المرجّحة Tier 1 capital ratio إلى ما لا يقلّ عن ١٢٪، علماً أنّ اتفاقية بازل الثالثة تعطي مهلة للوصول إلى معدّل ١٠,٥٪ حتى العام ٢٠١٩. وتتضمّن هذه النسب احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصّة Capital conservation buffer على أن يبلغ ٢,٥٪ من الموجودات المرجّحة في نهاية العام ٢٠١٥.

9-3 ويتمتّع القطاع المصرفي اللبناني بمستويات ملاءة مرتفعة بأفضل مقاييس الصناعة المصرفية العالمية ومنها بازل، إذ بلغ معدّل الملاءة لديه (Total Capital/Risk Weighted Assets) بحسب السلطات النقدية والرقابية حوالي ١٥,١٪ في نهاية العام ٢٠١٥ بمعيار بازل ٣. ولم يواجه القطاع المصرفي مصاعب ترتبط بتطبيق مقرّرات بازل ٣، وعمد في السنوات الأخيرة الماضية إلى تقوية الأموال الخاصّة الأساسيّة من خلال إعادة ضخّ جزء من الأربـاح في الأموال الخاصّة ومن خلال إصدار الأسهم. ويواكب الجهاز المصرفي دوماً التنظيمات والتدابير الجديدة المطروحة على الصعيد العالمي، والتي أصبحت أكثر تشدّداً مع رفع مستوى النوعية والشفافية في قاعدة رأس المال وتعزيز درجة تغطية المخاطر وضبط عملية الإفراط في الاستدانة، أو نسبة الدين فـي الموارد المصرفية وغيرها من الأمور، مع الإشارة إلى أنّ لجنة بازل تترك للسلطات النقدية المحليّة هامشاً مهمّاً لتقدير ما يلائم السوق المحليّة.

مخاطر الإقراض Credit Risk

10-3 تماشياً مع مبادئ الإدارة الرشيدة والإمتثال الدولية Compliance and Corporate Governance International Guidelines، تعمد المصارف العاملة في لبنان إلى تحديد مستوى الرغبة في اتّخاذ المخاطر الإئتمانية Credit risk appetite والحدود أو السقوف الإئتمانية Credit risk limits من قبل مجالس إداراتها، والتي تبلّغ هذا الأمر بدورها الى اللجان والمديريات المختصّة لإتّخاذ السياسات والتدابير الإجرائيّة التي تتناسب مع قراراتها والأهداف الموضوعة. وتسعى المصارف إلى السيطرة على/ أو الحدّ من مخاطر الإئتمان وضبطها عن طريق وضع حدود أو سقوف قصوى limits على حجم المخاطر التي هي على استعداد لقبولها، أكان بالنسبة إلى الأطراف المُقابلة Counterparties أو إلى التركّز القطاعي والجغرافي Industry and geographic concentration، كما من خلال رصد ومتابعة درجة التعرّض للمخاطر Risk Exposures وتلاؤمها أو تماشيها مع الحدود المرسومة. فهناك سقوف موضوعة للتوظيفات لدى المؤسّسات المصرفية والمالية وفي الأدوات الماليّة ذات التصنيف الإئتماني المرتفع، ولدرجة التعرّض للمخاطر السيادية، إضافةً إلى القيود المطبّقة على القروض والتسهيلات للزبائن بما في ذلك القيود بالنسبة الى البلد الواحد والقطاع الإقتصادي والآجال والتصنيف الإئتماني والكفلاء وغيرها تجنّباً لتركّز المخاطر.

11-3 وفي ما يتعلّق بالقروض والتسهيلات الممنوحة للزبائن تحديداً، تسعى المصارف أيضاً للحدّ من مخاطر الإئتمان المرتبطة بهذا النشاط من خلال سلسلة من الاجراءات المتّخذة والتي تطال نشأة القرض وتكوين الملفات، وتأمين الوثائق والكفالات والضمانات الكافية، والمتابعة، والتصنيف الدوري للقروض بحسب تعليمات السلطات النقدية والرقابية وبتكوين المؤونات اللازمة عليها حسب تصنيفها، بحيث تغطّى القروض الـرديئة بالمؤونات على نحو كامل وتُدرج خارج الميزانية. كما تلتزم المصارف بالمعايير الاحترازية المتعلّقة بالتسليفات لمقترض واحد وتلك الممنوحة للجهات المقرّبة، من أفراد وشركات. بالإضافة إلى ذلك، تطلب إدارات المصارف من المؤسسات الكبيرة ومن كبار المقترضين توفير ميزانيات مدقّقة، من جهة، وضمانات مقبولة، من جهة ثانية، خصوصاً في ما يعود للتسليفات غير المغطّاة بأيّة ضمانات والتي تقارب حصّتها ٢٨,٥٪ من إجمالي محفظة التسليف للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم. والشروع في التسهيلات الإئتمانية هو بداية عمل مشترك بين الفروع المصرفية والأقسام أو الدوائر المختصّة في المصرف الأم حيث يتمّ إجراء تحليل ائتماني لأهليّة المقترض وقدرته على السداد ودراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع، وحيث يقوم قسم إدارة مخاطر الإئتمان بمراجعة الملف والتحليل الإئتماني بشكل مستقلّ وإعداد رأي مكتوب بالمخاطر المرتبطة بالتسهيلات الإئتمانية التي تمّ درسها ورفعه إلى لجان الإئتمان المعنيّة. ولجان الإئتمان هي المسؤولة عن الموافقة على التسهيلات التي

تصل إلى الحدّ المعيّن لها. فالمصارف لديها مستويات مختلفة من السلطات أو الجهات المؤتمنة على الموافقة على طلب الائتمان، وهذا يتوقّف على طبيعة وحجم التسهيلات المطلوبة والسقوف الموضوعة. لذا فإنّ الموافقة على القرض قد تقتصر على موافقة لجان الائتمان أو تكون خاضعة للّجان التنفيذية أو لمجالس الإدارة.

12-3 وبقيت المخاطر المتعلّقة بالتسليفات داخل الإقتصاد اللبناني مضبوطة إلى حدّ كبير عموماً، على الرغم من تباطؤ النمو الإقتصادي في السنوات الأخيرة. فقد ازدادت على نحو طفيف نسبة الديون المشكوك بتحصيلها إلى إجمالي التسليفات إلى ٣,٦٤٪ في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٣,٥٩٪ في نهاية العام ٢٠١٤، في حين تراجعت المؤونات المكوّنة لتغطية الديون المشكوك بتحصيلها قليلاً إلى ٦٨,٨٪ مقابل ٧١,٠٪ في نهاية العامين المذكورين على التوالي. والجدير ذكره أنّ نسبة الديون المشكوك بتحصيلها إلى إجمالي التسليفات كانت قد بلغت ٣,٨٪ في المتوسّط لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا MENA، بحسب آخر المعطيات المتوافرة.

وارتفعت من جهة أخرى درجة تعرّض المصارف للمخاطر السيادية في العام ٢٠١٥، بحيث وصلت حصّة تسليفات المصارف للقطاع العام وودائعها لدى مصرف لبنان إلى ٥٨,٢٪ من إجمالي التوظيفات في نهاية العام المذكور مقابل ٥٧,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٤. والجدير ذكره أنّ جزءاً لا بأس به (حوالي ٤٩٪) من التوظيف لدى القطاع العام ومصرف لبنان هو بالعملة الوطنية بحيث ينتفي عملياً خطر عدم تسديده. أما التوظيفات بالعملات الأجنبية، فهي في جزء كبير منها لدى مصرف لبنان، الذي يعيد بدوره توظيف القسم الأكبر منها خارجياً في أدوات قليلة المخاطر ومرتفعة السيولة قد تكون مشابهة لموجودات المصارف في الخارج. وتجدر الإشارة إلى أنّه لم يطرأ أيّ تطوّر سلبي ملحوظ لناحية التصنيف السيادي للدولة اللبنانية في العام ٢٠١٥، باستثناء تعديل وكالة «ستاندرد اند بورز» نظرتها المستقبلية لتصنيف لبنان الإئتماني من «مستقرّة» إلى «سلبيّة»، لتلحق بوكالتَيْ موديز وفيتش اللتين سبقتاها إلى ذلك، مع الإشارة إلى أنّ الوكالات الثلاث المذكورة لم تُجر أيّ تعديل على تصنيف لبنان الإئتماني، علماً أنّ الدولة اللبنانية لم تعرف يوماً تخلّفاً عن الدفع، كما أنّ سندات اليوروبندز هي في جزء كبير منها محمولة من جهات مقيمة مسؤولة، ما يخفّف من مخاطر عدم السداد.

مخاطر تقلّبات معدلات الفوائد Interest Rate Risk

13-3 لم يطرأ أيّ تطوّر سلبي في ما يتعلّق بمخاطر تقلّب الفائدة في العام ٢٠١٥ نظراً لبقاء معدّلات الفائدة على الليرة اللبنانية والدولار الأميركي شبه مستقرّة. وتُعتبر مخاطر تقلّبات الفوائد تحت السيطرة في ما يخصّ تسليفات المصارف للقطاع الخاص، لأنّها في قسم كبير منها جارية، وتتمّ بالتالي مراجعة معدّلات الفائدة المطبّقة عليها بشكل دوري يتناسب إلى حدّ كبير مع فترة مراجعة معدّلات الفائدة المطبّقة على الودائع. ويختلف الوضع بشأن التسليفات التي تمنحها المصارف للقطاع العام وتوظيفاتها لدى المصرف المركزي في شهادات الإيداع لأنّ آجالها أطول نسبياً والفائدة عليها ثابتة وغير متحرّكة. فعلى سبيل المثال، بلغ الأجَل المثقّل على محفظة سندات الخزينة بالليرة حوالي ٣,٣ سنوات في نهاية العام ٢٠١٥، وحوالي ٦,٣ سنوات بالنسبة إلى سندات اليوروبوندز خارج التزامات مؤتمرَيْ باريس ٢ و٣. وما تجدر الإشارة إليه هنا أنّ الفائدة المدفوعة على الودائع بالليرة ترتبط بالمردود على سندات الخزينة بالليرة وليس العكس، كما أن المردود على سندات الخزينة وشهادات الإيداع الطويلة الأجل يأخذ في الاعتبار تلك المخاطر، أي تقلّب معدلات الفوائد، إضافةً إلى كونها أدوات مالية قابلة للتداول وتُعتبر سائلة نسبياً بعكس التسليفات للقطاع الخاص، وكلّها أمور تحدّ من هذه المخاطر. ومع أنّ المخاطر المتعلّقة بارتفاع إضافي في معدّل الفائدة على الدولار الأميركي تبقى مطروحة أيضاً في المستقبل مع احتمال رفع بنك الإحتياطي الفدرالي معدّلات الفائدة، غير أنّ انعكاساتها على

كلفة موارد المصارف ستظلّ محدودة، ذلك أن زيادتها ستتمّ تدريجياً على سنوات عدّة لئلاّ تؤثّر سلباً على معدلات النمو الضعيفة أساساً في الولايات المتحدة الأميركية. مع الإشارة إلى أنّ بنك الإحتياطي الفدرالي رفع في نهاية العام ٢٠١٥ معدّلات الفائدة على الدولار بواقع ٢٥ نقطة أساس.

مخاطر سعر الصرف Exchange Rate Risk

14-3 بقيت مخاطر سعر الصرف متدنّية ومقبولة في العام ٢٠١٥، إذ لم يطرأ أيّ جديد أو تغيير لناحية التزام الحكومة والمصرف المركزي بسياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي، وتوافر الإمكانات اللازمة لذلك. وقد حافظت احتياطيات مصرف لبنان من العملات الأجنبية على مستوى مرتفع، إذ بلغت ٣٠,٦ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥، ما يغطّي ٢٠ شهراً من الاستيراد وحوالي ٥٩٪ من الكتلة النقدية بالليرة و٢٤,٨٪ من الكتلة النقدية بمفهومها الواسع م٣ (M3). كما بقيت مخاطر سعر الصرف متدنّية لناحية بنية مراكز القطع في ميزانيات المصارف. فعلى سبيل التذكير، يُسمح للمصارف بالإحتفاظ بمركز قطع عملاني صافٍ، مدين أو دائن، لا يتعدّى في أيّ وقت نسبة ١٪ من مجموع عناصر الأموال الخاصّة الأساسيّة الصافية، على أن لا يتعدّى مركز القطع الإجمالي لديها في الوقت نفسه ما نسبته ٤٠٪ من مجموع الأموال الخاصّة الأساسيّة الصافية.

المخاطر التشغيليّة Operational Risk

15-3 تعتمد المصارف العاملة في لبنان على مجموعة من السياسات والإجراءات في إدارة المخاطر التشغيلية المرتبطة بتوقّف طارىء في أنظمة العمل، أو بحصول أخطاء بشرية وإدارية خلال القيام بالمهام المطلوبة، أو عمليّات غش، أو التعرّض لأحداث خارجية من كوارث طبيعية واضرابات ومظاهرات غيرها، والتي قد تُحدث ضرراً في سمعة المصرف أو قد تكون لها آثار قانونية أو تنظيمية أو قد تؤدّي إلى خسارة ماليّة. فهناك إطار لإدارة المخاطر التشغيلية Operational Risk Management Framework يخضع للتدقيق Audit السنوي بحسب المتطلبات الرقابية وبما يتماشى مع ممارسة الصناعة المصرفية الدولية، وكذلك فريق مستقلّ لإدارة هذه المخاطر التشغيلية من مهامه الأساسية تطبيق مضامين الإطار المشار إليه، بالتنسيق والتعاون مع وحدات أخرى في المصرف كالتدقيق الداخلي Internal Audit أو أمان المعلومات واستمراريّة العمل Corporate Information Security and Business Continuity. ويشمل إطار إدارة المخاطر التشغيليّة مبادىء مُختبرة على أرض الواقع كمثل وجوب مضاعفة أنظمة المهام الأساسية Redundancy of Mission-Critical Systems، وفصل الواجبات Segregation of Duties، وتطبيق إجراءات موافقة صارمة Strict Authorization Procedures، وإجراء التسوية اليوميّة Daily Reconciliation، وتحديد مسؤوليّة إدارة المخاطر التشغيلية على المستوى العملي، وغيرها من المبادىء أو التوجيهات. وتُستخدم التغطية التأمينية Insurance Coverage كوسيلة خارجية للحدّ من المخاطر وبما يتناسب مع حجم النشاط وخصائصه. وتطبّق المصارف العاملة في لبنان بشكل عام مقاربة المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach لإحتساب الرأسمال المطلوب في مواجهة المخاطر التشغيلية، ملتزمةً بذلك معايير المقاربة النموذجية Standardized Approach لإتفاقية بازل 2 لكفاية الرساميل.

مخاطر السيولة Liquidity Risk

16-3 يتمتّع القطاع المصرفي اللبناني بمعدّلات سيولة مرتفعة، سواء بالليرة أو بالعملات الأجنبية، ما يُبقي مخاطر السيولة تحت السيطرة إلى حدّ كبير. فالمصارف تعتمد منذ سنوات استراتيجية تأمين حدّ أدنى من السيولة، بالليرة وخصوصاً بالعملات الأجنبية، حرصاً على تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي بشكل عام والمحافظة عليها في حال استجدّت أيّ تطوّرات سلبية يقتضي التعامل معها بسرعة. وقد أثبتت هذه الاستراتيجية فعاليّتها في تجاوز أزمات عدّة، ورسّخت الثقة بالقطاع وساهمت في المحافظة على الاستقرار النقدي. وبلغ معدّل السيولة الاجمالية بالليرة وبالعملات الأجنبية، أي الموفورات ومحفظة سندات الخزينـة بالليرة وبالعملات الأجنبية لأقلّ من سنة والموجودات الخارجية من دون التسليفات للقطاع الخـاص غير المقيم، ٥٧،٤٪ من الودائع الإجمالية والالتزامات الأخرى في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل حوالي ٥٧٪ في نهاية العام ٢٠١٤، وهو الأعلى في المنطقة مقارنةً مع معدّل الاحتياطيّات والموجودات الخارجية للقطاع المصرفي العربي، والبالغ ٢٩،٤% للفترة ذاتها. كما يبلغ معدّل السيولة الأوليّة بالعملات الأجنبية، أي الودائع لدى مصرف لبنان ولدى المصارف في الخارج، حوالي ٤٧٪ من الودائع والإلتزامات بهذه العملات، علماً أنّ هذا المستوى المرتفع يُعتبر ضرورياً لإدارة سليمة للودائع بالعملات الأجنبية في اقتصاد مدولر وفي غياب المُقرض في المقام الأخير.

رابعاً- الأداء المصرفي

1-4 في العام ٢٠١٥، بلغت الأرباح الصافية المجمّعة للمصارف العاملة في لبنان (فروع لبنان) ٢٨٣٩ مليار ليرة (١٨٨٣ مليون دولار أميركي)، فتكون ارتفعت بنسبة ٩٫٦٪ في العام المذكور مقابل زيادة أدنى بلغت نسبتُها ٥٫٣٪ في العام ٢٠١٤. ومع ارتفاع أرباح المصارف في العام ٢٠١٥ بنسبة تفوق نسبة ارتفاع إجمالي موجوداتها (٦٫٠٪) ونسبة زيادة أموالها الخاصة الأساسيّة (٦٫١٪)، ارتفع قليلاً كلّ من العائد على متوسط حقوق المساهمين (ROAE) إلى ١١٫٦٣٪ في العام ٢٠١٥ مقابل ١١٫٥٦٪ في العام ٢٠١٤، والعائد على متوسط الموجودات (ROAA) إلى ١٫٠٢٪ مقابل ٠٫٩٩٪ في التاريخَيْن المذكورَيْن.

2-4 لقد نتج الارتفاع البسيط للعائد على الموجودات عن زيادة بسيطة لكلٍّ من هامش الربح (Profit margin)، أي صافي الأرباح إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية (١٦٫٣٪ في العام ٢٠١٥ مقابل ١٦٫٢٪ في العام ٢٠١٤)، ما يدلّ على القدرة على التحكّم بالكلفة (Cost control)، وصافي هامش الفائدة (Net interest margin)، أي الفوائد المقبوضة ناقص الفوائد المدفوعة إلى إجمالي الموجودات، (١٫٦٨٪ في العام ٢٠١٥ مقابل ١٫٦٦٪ في العام ٢٠١٤)، ما يعكس استمرار فعالية إدارة تكاليف الفائدة.

3-4 أما التحسّن في العائد على حقوق المساهمين فقد نتج من ارتفاع كلّ من العائد على الموجودات بين العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ المشار إليه أعلاه مقابل استقرار مُضاعِف حقوق المساهمين (Equity multiplier)، أي إجمالي الموجودات إلى إجمالي الرساميل، ما يعني استمرار المصارف في اعتمادها على الرأسمال في توسّع الموجودات أو التوظيفات أكثر من الالتزامات الأخرى، ويدلّ ذلك مجدّداً على العلاقة المعاكسة بين الملاءة والربحية.

4-4 ويماثل كلّ من العائد على الأموال الخاصة والمردود على متوسط التوظيفات لدى المصارف في لبنان المتوسط العالمي، بينما يبقيان دون المستويات القائمة في الدول العربية والناشئة (لا سيّما العائد على الموجودات). فعلى سبيل المقارنة، بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين ١١٫٦٥٪ والعائد على متوسط الموجودات ١٫٥٢٪ لدى المصارف في منطقة الشرق الأوسط حسب آخر المعطيات المتوافرة. وهو انعكاس لاحتفاظ المصارف اللبنانية بسيولة عالية لمواجهة المخاطر وأية تقلّبات حادّة قد تطرأ في ظلّ عدم الاستقرار السائد في لبنان والمنطقة ككلّ.

5-4 تراجعت نسبة الكلفة إلى المردود بشكل بسيط إلى ٥٢٫٤٪ في العام ٢٠١٥ من ٥٣٫٠٪ في العام ٢٠١٤. فقد ارتفعت الكلفة المتضمّنة مجموع أعباء المستخدمين والأعباء الإدارية والعمومية وأعباء الاستثمار العامة الأخرى والاستهلاكات بنسبة ٧٪ في حين ارتفع الناتج المالي الصافي بوتيرة أعلى (٨٫٢٪)، ساعدت في تحقيقه زيادة صافي الفوائد المقبوضة، ولو ارتفع قليلاً صافي المؤونات على الديون المشكوك بتحصيلها، وصافي الأرباح على العمليات المالية وعمليات القطع وإيرادات الأسهم والحصص والمساهمات، علماً أن صافي العمولات سجّل انخفاضاً بين العامَيْن ٢٠١٤ و٢٠١٥ مع تراجع الحركة الاقتصادية والتجارة الخارجية بشكل عام. ويجدر القول بأن المصارف تعمد إلى تكوين مؤونات إضافية بسبب الأوضاع الاقتصادية والمحلية والمخاطر التي طالت زبائنها في الدول المجاورة. كما بات يتعيّن عليها بموجب التعميم الوسيط رقم ٤٢٠ تكوين مؤونات مقابل الحسابات المدينة التي يتمّ إقفالها تطبيقاً للإجراءات والعقوبات والتقييدات المقرّرة من قبل المنظمات الدولية الشرعية أو من قبل السلطات السيادية الأجنبية والعمل على تحصيل هذه الديون من العملاء المعنيّين، وذلك من دون تعديل تصنيفهم الائتماني.

حسابات النتيجة في القطاع المصرفي (مليار ليرة)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
١) الفوائد المقبوضة	١٢٧١٦	١٣٧٠٩	١٤٨٤٢
٢) الفوائد المدفوعة	٨٤٢٢	٩٢١٣	١٠٠١٩
٣) هامش الفائدة (١)-(٢)	**٤٢٩٤**	**٤٤٩٦**	**٤٨٢٣**
٤) صافي المؤونات	١٨٦-	٢٩٤-	٣١٨-
٥) صافي الفوائد المقبوضة (٣)-(٤) أو الناتج المصرفي الصافي	**٤١٠٨**	**٤٢٠٢**	**٤٥٠٥**
٦) صافي العمولات والإيرادات الأخربي	٢٠٥٤	٢٢٩٤	٢٥٢٣
٧) الناتج المالي الصافي (٥)+(٦)	**٦١٦٢**	**٦٤٩٦**	**٧٠٢٨**
٨) الأعباء الإدارية والعمومية والتشغيلية الأخرى	٣٠٥٤	٣٢٣٠	٣٤٤٦
٩) استهلاكات وصافي مؤونات/أرباح على أصول مادية وغير مادية	١٧٩	٢١٤	٢٣٩
١٠) النتيجة العادية قبل الضريبة (٧)-(٨)-(٩)	٢٩٢٩	٣٠٥٢	٣٣٤٣
١١) صافي النتائج الاستثنائية	٢-	٣٠	٣٥
١٢) النتيجة قبل الضريبة (١٠)+(١١)	٢٩٢٧	٣٠٨٢	٣٣٧٨
١٣) الضريبة على الأرباح	٤٦٧	٤٩٣	٥٣٩
١٤) الأرباح الصافية (١٢) - (١٣)	**٢٤٦٠**	**٢٥٨٩**	**٢٨٣٩**

المصدر: مصرف لبنان

6-4 يفصّل الجدول أدناه تطور الإيرادات بين عامَيْ ٢٠١٤ و٢٠١٥. فقد ارتفع مجموعها من ١٦٠٣٤ مليار ليرة إلى ١٧٤٠١ ملياراً على التوالي، مسجّلاً بذلك زيادة قيمتها ١٣٦٧ مليار ليرة ونسبتُها ٨,٥٪ (+٨,٦٪ في العام ٢٠١٤). ونتج ذلك من ارتفاع كلّ من الفوائد المقبوضة (٨,٣٪)، وصافي أرباح العمليات على الأدوات المالية (+١٤,٧٪)، وصافي أرباح عمليات القطع (+٧١,٣٪) وإيرادات الأسهم والحصص والمساهمات (+٥٣,١٪) مقابل تراجع صافي العمولات المقبوضة (-٥,٨٪) وإيرادات تشغيلية أخرى (-٢١,٤٪). وترتبط الفوائد بكلّ من التسليفات للقطاع الخاص والاستثمارات بالأدوات المالية السيادية- من سندات خزينة وشهادات إيداع بالعملة الوطنية وبالدولار الأميركي- وغير السيادية، علماً أن الفوائد في سوق بيروت سجّلت تغيّرات طفيفة على العموم بين العامَيْن ٢٠١٤ و٢٠١٥، كما أن الفائدة العالمية بقيت عند مستوياتها المتدنّية جداً. أمّا انخفاض صافي العمولات فيعود ربّما إلى تراجع نشاط بنود خارج الميزانية والمرتبطة عى نحو أساسي بالاعتمادات المستندية وبحسابات إدارة الأموال. وعليه، شكّلت حصة الفوائد المقبوضة ٨٥,٣٪ من إجمالي الإيرادات في العام ٢٠١٥ (٨٥,٥٪ في العام ٢٠١٤) مقابل ١٤,٧٪ للعمولات والإيرادات الأخرى (١٤,٥٪) في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي.

7-4 ويُشار إلى أن حصة صافي الفوائد المقبوضة من الناتج المالي الصافي تراجعت قليلاً إلى ٦٤,١٪ في العام ٢٠١٥ (٦٤,٧٪ في العام ٢٠١٤) لتشكّل بالتالي حصة صافي العمولات والإيرادات الأخرى ٣٥,٩٪ (٣٥,٣٪) في العامَيْن المشار إليهما تباعاً، ما يؤكّد أن المصارف تهتمّ بتنويع الخدمات، ومنها تعزيز الخدمات المصرفية الخاصة، والعمليات بالتجزئة وخدمات أسواق رأس المال والخدمات الاستشارية وتمويل التجارة وعمليات أخرى خارج الميزانية، لتجني دخلاً مرادفاً من غير الفوائد على شكل رسوم وعمولات. نشير إلى أن المصارف حقّقت في العام ٢٠١٥ من العمليات على الأدوات المالية أكثر ممّا حقّقته من العمولات بعكس العاميْن السابقَيْن.

توزّع الإيرادات (مليار ليرة)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	التغيّر (٪) ٢٠١٤-٢٠١٥
فوائد مقبوضة	١٢٧١٦	١٣٧٠٩	١٤٨٤٢	٨,٣+
صافي العمولات والإيرادات الأخرى (استثمارية وغير استثمارية)	٢٠٥٢	٢٣٢٥	٢٥٥٩	١٠,١+
صافي العمولات المقبوضة	٩٢٨	٩٩٦	٩٣٨	٥,٨-
صافي أرباح أو خسائر العمليات على الأدوات المالية	٦٦٣	٨٥٥	٩٨١	١٤,٧+
صافي الأرباح/الخسائر على عمليات القطع	١٧١	١٢٢	٢٠٩	٧١,٣+
إيرادات أسهم وحصص ومساهمات	٢١٣	٢٠٧	٣١٧	٥٣,١+
إيرادات تشغيلية أخرى	٧٩	١١٥	٧٩	٣١,٣-
صافي النتائج الاستثنائية	٢-	٣٠	٣٥	١٦,٧+
مجموع الإيرادات	**١٤٧٦٨**	**١٦٠٣٤**	**١٧٤٠١**	**٨,٥+**

المصدر: مصرف لبنان

8-4 يفصّل الجدول أدناه تطور النفقات وتوزّعها بين عاميْ ٢٠١٤ و٢٠١٥. فقد ارتفع مجموعها من ١٣٤٤٥ مليار ليرة إلى ١٤٥٦١ ملياراً، أي بما قيمته ١١٦١ مليار ليرة ونسبتُه ٨,٣٪. وازدادت الفوائد المدفوعة بنسبة ٨,٧٪ في العام ٢٠١٥ بالمقارنة مع زيادة بنسبة ٩,٤٪ في العام ٢٠١٤، متجاوزةً بشكل طفيف نسبة الزيادة في الفوائد المقبوضة. وارتبط ذلك بزيادة حجم الودائع بنسبة قاربت ٥٪ مترافقة مع ارتفاع بسيط لمتوسّط معدلات الفائدة الدائنة (من ٥,٥٢٪ في العام ٢٠١٤ إلى ٥,٥٨٪ في العام ٢٠١٥ على الليرة ومن ٣,٠٣٪ إلى ٣,١٦٪ تباعاً على الدولار)، بالإضافة إلى بقاء الفائدة المدفوعة على ودائع القطاع المالي غير المقيم عند مستويات منخفضة. وفي العام ٢٠١٥، استمرّت المصارف في تكوين المؤونات بهدف التحوّط من المخاطر كما سبق وأشرنا.

توزّع النفقـات (مليار ليرة)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	التغيّر (٪) ٢٠١٤-٢٠١٥
فوائد مدفوعة	٨٤٢٢	٩٢١٣	١٠٠١٩	+٨,٧
صافي المؤونات	١٨٦	٢٩٤	٣١٨	+٨,٢
الأعباء التشغيلية والإدارية	٣٢٣٣	٣٤٤٥	٣٦٨٥	+٧,٠
منها أعباء الموظّفين	١٧٤٤	١٩١٣	٢٠٢٧	+٦,٠
الضريبة على الأرباح	٤٦٧	٤٩٣	٥٣٩	+٩,٣
مجموع النفقات	**١٢٣٠٨**	**١٣٤٤٥**	**١٤٥٦١**	**+٨,٣**

المصدر: مصرف لبنان

9-4 وارتفعت الأعباء الإدارية والعمومية الأخرى بنسبة ٧,٠٪ في العام ٢٠١٥ (٦,٥٪ في العام ٢٠١٤)، وتأتّى ذلك في جزء كبير منه من زيادة أعباء المستخدمين (+٦٪ في العام ٢٠١٥ مقابل ٩,٧٪ في العام ٢٠١٤)، والتي نجمت عن ارتفاع عدد الموظفين في القطاع (+٧٨٨ شخصاً في العام ٢٠١٥) والزيادة السنوية والتقديمات التي تمنحها المصارف للعاملين لديها بموجب عقد العمل الجماعي، علماً أن تعويضات النقل انخفضت في العام ٢٠١٥ مع انخفاض أسعار النفط العالمية. يُذكر أن زيادة الأعباء التشغيلية الأخرى التي تتحمّلها المصارف، والتي تصبّ في خانة عمليات التحديث والتطوير المطلوبة لمجاراة العمل المصرفي العالمي، قد ازدادت بنسبة ٨,٣٪ في العام ٢٠١٥ مقابل زيادة أدنى بلغت نسبتُها ٢,٨٪ في العام ٢٠١٤. وارتفعت قيمة الضريبة على الأرباح بنسبة ٩,٣٪ في العام ٢٠١٥ (٥,٥٪ في العام ٢٠١٤) لتصل إلى ٥٣٩ مليار ليرة مقابل ٤٩٣ ملياراً في العام ٢٠١٤ بحيث شكّلت حوالي ١٦,٠٪ من الربح الصافي قبل الضريبة.



05

القسم الخامس
جداول احصائية

جدول رقم ١ - مؤشرات إقتصادية رئيسية

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار ل.ل)	٦٠٤١٤	٦٦٤٨١	٧١١٨٥	٧٤٧١٤	٧٦٥١٨
معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلّي الاجمالي (٪)	٠,٩	٢,٨	٣,٠	٢,٠	١,٠
معدّل التضخّم GDP deflator (٪)	٤,٥	٧,١	٥,٣	٢,٩	١,٤
متوسط المؤشر الاقتصادي العام (متوسط ١٩٩٣=١٠٠) *	٢٥٥,٧	٢٥٦,٦	٢٦٤,٧	٢٧٣,٢	٢٧٨,٦
التغيرات بالنسبة للسنة السابقة (٪)		٠,٤	٣,٢	٣,٢	٢,٠
عجز الميزان التجاري (تراكمي- مليون د.أ.)	١٥٨٩٣	١٦٧٩٧	١٧٢٩٢	١٧١٨١	١٥١١٧
تغيرات في الموجودات الخارجية الصافية (تراكمي- مليون د.أ.) منها:	(١٩٩٦)	(١٥٣٧)	(١١٢٨)	(١٤٠٨)	(٣٣٥٤)
مصرف لبنان	٢٢٧١	٥٨١	١٨٤٦	٣٨١٥	(٤٧٣)
القطاع المالي	(٤٢٦٧)	(٢١١٨)	(٢٩٧٤)	(٥٢٢٣)	(٢٨٨١)

المصادر: مديرية الإحصاء المركزي - صندوق النقد الدولي- مصرف لبنان- المركز الآلي الجمركي.
*المؤشر الإقتصادي العام Coincident Indicator الصادر عن مصرف لبنان.
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ٢ – الوضـــــع النقـــــدي (نهاية الفترة ، بمليارات الليرات)

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
أوراق نقدية متداولة	٢٨٩١	٣٢١٣	٣٤٠٧	٣٦٤٧	٤٠١٤
ودائع تحت الطلب بالليرة	٣٢٤٧	٣٨٩٠	٤٢١٣	٤٦٥٤	٥٠٢٨
(م١) = السيولة الجاهزة بالليرة	**٦١٣٨**	**٧١٠٤**	**٧٦٢٠**	**٨٣٠١**	**٩٠٤٢**
ودائع الادخار بالليرة	٥٢٥٠٥	٥٧٩٧٣	٦١١٢٩	٦٥٠٩٩	٦٩٥٧٨
(م٢) = (م١)+ ودائع الإدخار بالليرة	**٥٨٦٤٣**	**٦٥٠٧٧**	**٦٨٧٤٩**	**٧٣٤٠٠**	**٧٨٦٢٠**
ودائع بالعملات الاجنبية	٨٧٦٤٠	٩١٤٠٢	٩٨٤٩٩	١٠٣٧٢٤	١٠٧٤٧٥
سندات دين بالعملات الأجنبية (Bonds)	٢٩٣	٣١٨	٣٢٣	٢٧٣	٢٦٥
(م٣) = (م٢)+ ودائع بالعملات الأجنبية + سندات دين بالعملات الأجنبية	**١٤٦٥٧٦**	**١٥٦٧٩٧**	**١٦٧٥٧١**	**١٧٧٣٩٧**	**١٨٦٣٦٠**
عناصر التغطية :					
ديون صافية على الخارج	٦٥٤٦٤	٦٤٤٣٧	٥٦٥٥٦	٥٣٦٦١	٤٦٦٠٨
ديون صافية على القطاع العام	٥٠٩٠٩	٥٤٥٩٦	٥٩٥٦٨	٦٣٢٢٦	٧٠٦٨٨
فروقات قطع	(١٣٢٨٥)	(١٤٧٠٨)	(٨٤٢٦)	(٨١٤٦)	(٦٤٠١)
ديون على القطاع الخاص	٥٤١٦٤	٥٩٦٩٠	٦٥٩٤٩	٧١٢١٧	٧٥٦٩٥
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	(١٠٦٧٦)	(٧٢١٩)	(٦٠٧٦)	(٢٥٦١)	(٢٢٩)
المجموع	**١٤٦٥٧٦**	**١٥٦٧٩٧**	**١٦٧٥٧١**	**١٧٧٣٩٧**	**١٨٦٣٦٠**

المصدر: مصرف لبنان.
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ٣ - الماليّـــة العامـــة: المقبوضات والمدفوعات الإجمالية الفعلية (بمليارات الليرات)

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
المقبوضات الإجماليّة	**١٤٠٧٠**	**١٤١٦٤**	**١٤٢٠١**	**١٦٤٠٠**	**١٤٤٣٥**
إيرادات الموازنة	١٣٣٥٣	١٣٤٧٣	١٣٣٨٥	١٤٧٤٢	١٣٦٣٥
منها: الضريبية	٩٨٨٥	١٠١٨٧	١٠١١٦	١٠٣٨٨	١٠٣٣٠
النسبة من المقبوضات الإجمالية (٪)	٧٠,٣	٧١,٩	٧١,٢	٦٣,٣	٧١,٦
مقبوضات الخزينة	٧١٨	٦٩١	٨١٦	١٦٥٨	٨٠٠
المدفوعات الإجماليّة	**١٧٦٠٠**	**٢٠٠٨١**	**٢٠٥٦٣**	**٢١٠٣٢**	**٢٠٣٩٣**
نفقات الموازنة	١٦٠٢٢	١٥٣٠٦	١٦٠٥٨	١٨٤٩٠	١٨١٠٨
منها: رواتب وأجور وتقديمات وتعويضات	٥٥٣٣	٦٧٢٣	٦٤٧٣	٦٧٢٧	٧٠٨٠
النسبة من المدفوعات الإجمالية (٪)	٣١,٤	٣٣,٥	٣١,٥	٣٢,٠	٣٤,٧
خدمة الدين العام	٦٠٣٤	٥٧٥٢	٦٠٠٠	٦٦٠٢	٧٠٥٠
النسبة من المدفوعات الإجمالية (٪)	٣٤,٣	٢٨,٦	٢٩,٢	٣١,٤	٣٤,٦
نفقات أخرى	٤٤٥٥	٢٨٣١	٣٥٨٥	٥١٦١	٣٩٧٨
النسبة من المدفوعات الإجمالية (٪)	٢٥,٣	١٤,١	١٧,٤	٢٤,٥	١٩,٥
مدفوعات الخزينة	١٥٧٨	٤٧٧٦	٤٥٠٥	٢٥٤٢	٢٢٨٦
العجز العام	**٣٥٣٠**	**٥٩١٧**	**٦٣٦٢**	**٤٦٣٢**	**٥٩٥٨**
الرصيد الأوّلي: الفائض (+)؛ العجز (-)	**٢٥٠٥+**	**١٦٦-**	**٣٦١-**	**١٩٧٠+**	**١٠٩٢+**
نسب مئوية					
العجزالعام/المدفوعات الإجمالية	٢٠,٠٦	٢٩,٤٧	٣٠,٩٤	٢٢,٠٢	٢٩,٢٢
العجز العام/الناتج المحلّي الإجمالي	٥,٨٤	٨,٩٠	٨,٩٤	٦,٢٠	٧,٧٩
المقبوضات الإجمالية/الناتج المحلّي الإجمالي	٢٣,٢٩	٢١,٣١	١٩,٩٥	٢١,٩٥	١٨,٨٦
المدفوعات الإجمالية/الناتج المحلي الإجمالي	٢٩,١٣	٣٠,٢١	٢٨,٨٩	٢٨,١٥	٢٦,٦٥
خدمة الدين/الناتج المحلّي الإجمالي	٩,٩٩	٨,٦٥	٨,٤٣	٨,٨٤	٩,٢١
المدفوعات ناقص خدمة الدين/الناتج المحلي الإجمالي	١٩,١٤	٢١,٥٥	٢٠,٤٦	١٩,٣١	١٧,٤٤
خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية	٤٢,٨٩	٤٠,٦١	٤٢,٢٥	٤٠,٢٦	٤٨,٨٤

المصدر: وزارة الماليّة.

جدول رقم ٤ - تطـــور الديـــن العـــام (نهاية الفترة - مليار ليرة)

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
١- الدين العام الاجمالي	**٨٠٨٨٧**	**٨٦٩٥٩**	**٩٥٧١٠**	**١٠٠٣٥٦**	**١٠٦٠١٣**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(٪)	_	٧،٥	١٠،١	٤،٩	٥،٦
٢- الدين بالليرة اللبنانية	**٤٩٣٤٠**	**٥٠١٩٨**	**٥٦٣١٢**	**٦١٧٥٢**	**٦٥١٩٥**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	_	١،٧	١٢،٢	٩،٧	٥،٦
أ- مصرف لبنان	١٦٣٧٤	١٥٠٤٩	١٧١٧١	١٩٨٥٥	٢٤٣٠٨
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	_	(٨،١)	١٤،١	١٥،٦	٢٢،٤
ب- المصارف	٢٥١٧٧	٢٧٢٦٧	٢٩٩٠٥	٣١٤٦٨	٢٩٨٧٨
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	_	٨،٣	٩،٧	٥،٢	(٥،١)
ج- القطاع غير المصرفي	٧٧٨٩	٧٨٨٢	٩٢٣٦	١٠٤٢٩	١١٠٠٩
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	_	١،٢	١٧،٢	١٢،٩	٥،٦
٣- الدين بالعملات الأجنبية	**٣١٥٤٧**	**٣٦٧٦١**	**٣٩٣٩٨**	**٣٨٦٠٤**	**٤٠٨١٨**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	_	١٦،٥	٧،٢	(٢،٠)	٥،٧
٤- ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي	**١٠٩٨٤**	**١٢٩١٦**	**١٥٤٩٥**	**١٣٩٦٥**	**١٣٢٢٧**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	_	١٧،٦	٢٠،٠	(٩،٩)	(٥،٣)

( ) تعني أرقاماً سلبية.

الحصة من المجموع (٪)

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
١- الدين العام الاجمالي	**١٠٠،٠**	**١٠٠،٠**	**١٠٠،٠**	**١٠٠،٠**	**١٠٠،٠**
٢- الدين بالليرة اللبنانية	**٦١،٠**	**٥٧،٧**	**٥٨،٨**	**٦١،٥**	**٦١،٥**
أ- مصرف لبنان	٢٠،٢	١٧،٣	١٧،٩	١٩،٨	٢٢،٩
ب- المصارف	٣١،١	٣١،٤	٣١،٢	٣١،٤	٢٨،٢
ج- القطاع غير المصرفي	٩،٦	٩،١	٩،٦	١٠،٤	١٠،٤
٣- الدين بالعملات الأجنبية	**٣٩،٠**	**٤٢،٣**	**٤١،٢**	**٣٨،٥**	**٣٨،٥**

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ٥ – التطور السنوي لمحفظة سندات الخزينة اللبنانية بالليرة (نهاية الفترة – مليار ليرة)

الفئة بالأشهر	٣	٦	١٢	٢٤	٣٦	٦٠	٨٤	٩٦	١٢٠	١٤٤	اجمالي المحفظة	متوسط الفائدة المثقّل * (٪)	متوسط الأجل المثقّل * أيام
٢٠١١	١٢٧	١٥٨١	٩١١	٣٩٧٢	٢٢١٢٩	١١٧٧٩	٧٨٨٥				٤٨٣٨٤	٦٫٨٣	٩٥٥
٢٠١٢	٣١٦	١٣٢٤	٩٨٧	٤٢٠٨	١٨٢٩٢	١٢١٦٢	٨٩٧٨	١٩١٦	١١٥١		٤٩٣٣٤	٦٫٥٤	١١٠٥
٢٠١٣	١٦٦	٩٤٦	١٠٣٥	٢١٣١	٢٠٩٤٢	١١٧٤٧	١٠٢١٩	١٩٨٢	٢٨٤٤	٣٣٧٣	٥٥٣٨٥	٦٫٨٦	١٢٧٤
٢٠١٤	١٠١	٥٧٠	١٢١٧	٢١٥٤	٢٤٠٠٥	١٢٢٣٣	١٠٢١٩	١٩٨٢	٤٧٩٠	٣٣٧٣	٦٠٦٤٤	٦٫٨٩	١١٩٣
٢٠١٥	٧٢	٤٧٥	٨٢١	٤٢٥٨	١٩٩٥٢	١٣٠٧٤	١٢١٠٠	١٩٨٢	٨٠٠٥	٣٣٧٣	٦٤١١٢	٦٫٩٤	١٢٢٢

مصدر المعلومات الاولية: مصرف لبنان
* جرى التثقيل على أساس حصة كل فئة من مجموع المحفظة.

جدول رقم ٦ – تطوّر أسعار صرف بعض العملات الاجنبية والعربية إزاء الليرة اللبنانية

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
السعر في نهاية الفترة					
الدولار الاميركي	١٥٠٧٫٥	١٥٠٧٫٥	١٥٠٧٫٥	١٥٠٧٫٥	١٥٠٧٫٥
الليرة الاسترلينية	٢٣٢٤٫٨٧	٢٤٢٤٫٩٦	٢٤٨٢٫٥٥	٢٣٤١٫٧٥	٢٢٣٢٫٤٦
الفرنك السويسري	١٦٠٢٫٨٧	١٦٤٥٫٣٨	١٦٩٠٫٩٧	١٥٢٤٫٢٧	١٥٢٠٫٨٨
اليورو	١٩٤٨٫٥٩	١٩٨٧٫٧٩	٢٠٧٤٫٧٧	١٨٣٣٫٨٧	١٦٤٦٫٦٤
الين الياباني	١٩٫٤٥	١٧٫٥٤	١٤٫٣٣	١٢٫٦٢	١٢٫٥١
الليرة السورية	٢٧٫٠٥	١٩٫٦٩	١٠٫٦٤	٨٫٣٨	٦٫٨١
الريال السعودي	٤٠١٫٩٨	٤٠١٫٩٤	٤٠١٫٩٤	٤٠١٫٦٨	٤٠١٫٥٨
الدينار الكويتي	٥٤٠٩٫٠٤	٥٣٥٣٫٣٤	٥٣٤١٫٩٦	٥١٤٨٫٥٧	٤٩٦٧٫٠٥

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ٧ - متوسط معدلات الفوائد في المصارف التجارية (٪)

	معدلات الفائدة على الليرة		معدلات الفائدة على الدولار		متوسط الفائدة المثقلة على القروض بين المصارف بالليرة	معدل الليبور ٣ أشهر على الدولار الاميركي
	المدينة	الدائنة	المدينة	الدائنة		
كانون الأول ٢٠١١	٧,٣٨	٥,٦٣	٧,٠٢	٢,٨٣	٢,٧٥	٠,٥٦
كانون الأول ٢٠١٢	٧,٠٧	٥,٤١	٦,٨٧	٢,٨٦	٢,٧٦	٠,٣١
كانون الأول ٢٠١٣	٧,٢٩	٥,٤٤	٦,٨٨	٢,٩٥	٢,٧٥	٠,٢٤
كانون الثاني ٢٠١٤	٧,٣٩	٥,٤٨	٦,٨٢	٢,٩٥	٢,٧٥	٠,٢٤
شباط ٢٠١٤	٧,١٤	٥,٥١	٦,٩٦	٢,٩٦	٢,٧٧	٠,٢٤
آذار ٢٠١٤	٧,٢٦	٥,٤٨	٦,٨٧	٢,٩٦	٢,٩٢	٠,٢٣
نيسان ٢٠١٤	٧,١٨	٥,٤٧	٦,٩٢	٣,٠٠	٢,٨٦	٠,٢٣
أيار ٢٠١٤	٧,٤٨	٥,٥	٧,٠٤	٣,٠١	٢,٨٦	٠,٢٣
حزيران ٢٠١٤	٧,٤٥	٥,٤٩	٦,٩٧	٢,٩٨	٣,٧٢	٠,٢٣
تموز ٢٠١٤	٧,٣٦	٥,٥٤	٦,٩٦	٣,٠٢	٤,١٨	٠,٢٣
آب ٢٠١٤	٧,٢١	٥,٥١	٦,٩٦	٣,١٣	٢,٧٩	٠,٢٣
أيلول ٢٠١٤	٧,٠٨	٥,٥١	٦,٩٤	٣,٠٤	٢,٧٥	٠,٢٣
تشرين الأول ٢٠١٤	٧,٢٩	٥,٥٨	٦,٩٥	٣,١٢	٢,٧٩	٠,٢٣
تشرين الثاني ٢٠١٤	٦,٩٦	٥,٥٥	٧,٠١	٣,١٠	٣,٠٠	٠,٢٣
كانون الأول ٢٠١٤	٧,٤٩	٥,٥٦	٦,٩٧	٣,٠٧	٢,٧٥	٠,٢٤
كانون الثاني ٢٠١٥	٧,٢٦	٥,٥٧	٦,٩٦	٣,١٢	٢,٧٩	٠,٢٥
شباط ٢٠١٥	٧,١٨	٥,٥٨	٧,٠٥	٣,١٣	٢,٧٥	٠,٢٦
آذار ٢٠١٥	٦,٩٤	٥,٥٧	٧,١٦	٣,١٢	٢,٧٨	٠,٢٧
نيسان ٢٠١٥	٧,١٠	٥,٦١	٧,٠٨	٣,١٦	٢,٨٤	٠,٢٨
أيار ٢٠١٥	٧,١١	٥,٥٦	٧,٠٤	٣,١٤	٢,٨٣	٠,٢٨
حزيران ٢٠١٥	٧,١٢	٥,٥١	٧,٠٣	٣,١٦	٣,٢٧	٠,٢٨
تموز ٢٠١٥	٦,٩٠	٥,٥٨	٧,٠٩	٣,١٧	٣,٠٥	٠,٢٩
آب ٢٠١٥	٦,٨٩	٥,٦١	٧,١٢	٣,١٩	٢,٨٩	٠,٣٢
أيلول ٢٠١٥	٧,٠٨	٥,٥٧	٧,١٩	٣,١٤	٣,٠٥	٠,٣٣
تشرين الأول ٢٠١٥	٧,١٣	٥,٦٧	٧,٠٥	٣,٢٠	٣,٠٣	٠,٣٢
تشرين الثاني ٢٠١٥	٦,٩٣	٥,٥٦	٧,١٥	٣,١٧	٣,٠٣	٠,٣٧
كانون الأول ٢٠١٥	٧,٤٥	٥,٥٦	٧,٠٦	٣,١٧	٣,٠٣	٠,٥٤

المصادر: مصرف لبنان، شركة لبنان المالية

جدول رقم ٨ – الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية (نهاية الفترة– مليار ل.ل.)

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الموجودات					
الموفورات	**٧١٥٣٥**	**٧٩٦٠٤**	**٨٢٥٣٣**	**٩٦٣١٤**	**١٠٧٠٢١**
أوراق نقدية	٣٩٢	٤٢٥	٥٧٦	٦٠٧	٦٩٣
ودائع لدى مصرف لبنان	٧١١٤٣	٧٩١٧٩	٨١٩٥٧	٩٥٧٠٧	١٠٦٣٢٩
ديون على القطاع الخاص المقيم	**٥١٥٩٤**	**٥٧٠٥٢**	**٦٢٥٦٥**	**٦٨٣٩١**	**٧٢٤٢٧**
بالليرات اللبنانية	١٢٨٢٠	١٤٦٥٣	١٦٧٥٧	١٨٧٤٩	٢٠٥٧٣
بالعملات الأجنبية	٣٨٧٧٤	٤٢٣٩٩	٤٥٨٠٨	٤٩٦٤٢	٥١٨٥٤
ديون على القطاع العام	**٤٤٠٥٥**	**٤٦٩٣٠**	**٥٦٧٨٦**	**٥٦٣٠٨**	**٥٦٩٨٤**
منها: سندات بالليرة	٢٤٨٤٩	٢٧١٠٧	٣٠١١٤	٣١٥٦٤	٣٠٢٤٣
سندات بالعملات	١٩١٠٠	١٩٧٢٠	٢٦٥٤٤	٢٤٥٨٨	٢٦٦٠٠
ديون مختلفة	١٠٦	١٠٤	١٢٨	١٥٦	١٤٠
موجودات خارجية	**٣٨٤٣٦**	**٣٩٤٤٧**	**٤٠١٣٧**	**٣٦٤٧٠**	**٣٥٨٧٠**
ديون على القطاع الخاص غير المقيم	٧٧٦٤	٨٤٥٢	٨٨٦٢	٨٣٣٩	٩٣١٦
ديون على مصارف غير مقيمة	٢٢٠٥٤	٢١٧٠٢	٢١٠٤١	١٨٣٤٢	١٧٤٢٢
موجودات خارجية أخرى	٨٦١٨	٩٢٩٣	١٠٢٣٥	٩٧٨٩	٩١٣٢
القيم الثابتة	**٥١٣١**	**٥٥٦٦**	**٥٩٢١**	**٦٥٧٤**	**٧٣٦١**
موجودات غير مصنفة	**١١٦٦**	**٣٦٣**	**٥٢٦**	**٨٠٦**	**٧١٦**
المجموع	**٢١١٩١٨**	**٢٢٨٩٦٣**	**٢٤٨٤٦٨**	**٢٦٤٨٦٣**	**٢٨٠٣٧٩**

جدول رقم ٨ – الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية (نهاية الفترة– مليار ل.ل.) (تابع)

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
المطلوبات					
ودائع القطاع الخاص المقيم	**١٤٢٣٨٥**	**١٥٢١٢٤**	**١٦٢٣٩٦**	**١٧٢٠٤١**	**١٨٠٤٨٩**
ودائع تحت الطلب بالليرة	٣٢٠١	٣٨٠٨	٤١٤٤	٤٥٦٤	٤٩٠٧
ودائع أخرى بالليرة	٥٢١٨٨	٥٧٤٩١	٦٠٣٢٨	٦٤٢٧٨	٦٨٦٧٨
ودائع بالعملات الأجنبية	٨٦٩٩٧	٩٠٨٢٥	٩٧٩٢٤	١٠٣١٩٩	١٠٦٩٠٤
ودائع القطاع العام	**٢٩٩٩**	**٤٠٠٨**	**٤٤٦٣**	**٤٨٤٢**	**٥٠٧٤**
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	**٣٢٠٥٤**	**٣٦٣١١**	**٤٢٩٣٤**	**٤٥٦٨٠**	**٤٨٠٢٦**
بالليرات اللبنانية	٤٠٥٧	٤٩٩٧	٥٠٦٣	٥٨١٥	٦٦٨٠
بالعملات الأجنبية	٢٧٩٩٧	٣١٣١٤	٣٧٨٧١	٣٩٨٦٦	٤١٣٤٦
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	**٨٧٦٤**	**٨٨٩٧**	**٧٥٥٥**	**٨٧٩٥**	**٩٨٦٤**
سندات دين	**٦٦١**	**٣٩٦**	**٣٩٨**	**٣٥٢**	**٤١٢**
الأموال الخاصة	**١٦١٦٢**	**١٩٠٥٨**	**٢١٤١٠**	**٢٣٧١٩**	**٢٥١٣١**
أموال خاصة أساسية	١٥٣٢٧	١٧٨٩٥	١٩٦١٩	٢١٩٥٤	٢٣٣٠٠
أموال خاصة مساندة	٨٣٤	١١٦٣	١٧٩١	١٧٦٥	١٨٣١
مطلوبات غير مصنفة	**٨٨٩٣**	**٨١٦٩**	**٩٣١٢**	**٩٤٣٤**	**١١٣٨٣**
المجموع	**٢١١٩١٨**	**٢٢٨٩٦٣**	**٢٤٨٤٦٨**	**٢٦٤٨٦٣**	**٢٨٠٣٧٩**

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ٩ – تطور الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية وأبرز بنودها (نهاية الفترة ، مليار ليرة)

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
اجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم	١٧٤٤٣٩	١٨٨٤٣٥	٢٠٥٣٣٠	٢١٧٧٢١	٢٢٨٥١٥
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		٨,٠	٩,٠	٦,٠	٥,٠
اجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٥٩٣٥٨	٦٥٥٠٤	٧١٤٢٧	٧٦٧٣٠	٨١٧٤٣
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		١٠,٤	٩,٠	٧,٤	٦,٥
ديون على القطاع العام	٤٤٠٥٥	٤٦٩٣٠	٥٦٧٨٦	٥٦٣٠٨	٥٦٩٨٤
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		٦,٥	٢١,٠	(٠,٨)	١,٢
ديون على مصارف غير مقيمة	٢٢٠٥٤	٢١٧٠٢	٢١٠٤١	١٨٣٤٢	١٧٤٢٢
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		(١,٦)	(٣,٠)	(١٢,٨)	(٥,٠)
ودائع المصارف لدى مصرف لبنان	٧١١٤٣	٧٩١٧٩	٨١٩٥٧	٩٥٧٠٧	١٠٦٣٢٩
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		١١,٣	٣,٥	١٦,٨	١١,١
الاموال الخاصة	١٦١٦٢	١٩٠٥٨	٢١٤١٠	٢٣٧١٩	٢٥١٣١
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		١٧,٩	١٢,٣	١٠,٨	٦,٠
اجمالي الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية	٢١١٩١٨	٢٢٨٩٦٣	٢٤٨٤٦٨	٢٦٤٨٦٣	٢٨٠٣٧٩
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		٨,٠	٨,٥	٦,٦	٥,٩

المصدر: مصرف لبنان
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ١٠ - توزّع أعباء وإيرادات المصارف العاملة في لبنان

	القيمة بمليارات الليرات			النسبة من المجموع (٪)		
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
النفقات						
فوائد مدفوعة	٨٤٢٢	٩٢١٣	١٠٠١٩	٦٨,٤	٦٨,٥	٦٨,٨
صافي المؤونات	١٨٦	٢٩٤	٣١٨	١,٥	٢,٢	٢,٢
أعباء المستخدمين	١٧٤٤	١٩١٣	٢٠٢٧	١٤,٢	١٤,٢	١٣,٩
أعباء الاستثمار العامة	١٣١٠	١٣١٧	١٤١٩	١٠,٦	٩,٨	٩,٧
استهلاكات وصافي مؤونات أرباح على أصول مادية وغير مادية/	١٧٩	٢١٤	٢٣٩	١,٥	١,٦	١,٦
ضريبة على الأرباح	٤٦٧	٤٩٣	٥٣٩	٣,٨	٣,٧	٣,٧
المجموع	**١٢٣٠٨**	**١٣٤٤٤**	**١٤٥٦١**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**
الايرادات						
فوائد مقبوضة	١٢٧١٦	١٣٧٠٩	١٤٨٤٢	٨٦,١	٨٥,٥	٨٥,٣
عمولات صافية مقبوضة وايرادات الاستثمار المصرفي والإيرادات التشغيلية الأخرى	٢٠٥٤	٢٢٩٤	٢٥٢٣	١٣,٩	١٤,٣	١٤,٥
صافي النتائج الإستثنائية	(٢)	٣٠	٣٥	-	٠,٢	٠,٢
المجموع	**١٤٧٦٨**	**١٦٠٣٣**	**١٧٤٠٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**
الأرباح الصافية	**٢٤٦٠**	**٢٥٨٩**	**٢٨٣٩**			

المصدر: مصرف لبنان
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ١١ - حسابات الأرباح والخسائر المجمّعة للمصارف العاملة في لبنان

	القيمة بمليارات الليرات اللبنانية			التغيّر السنوي (٪)	
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤-٢٠١٣	٢٠١٥-٢٠١٤
١- فوائد مقبوضة	١٢٧١٦	١٣٧٠٩	١٤٨٤٢	٧,٨	٨,٣
٢- فوائد مدفوعة	٨٤٢٢	٩٢١٣	١٠٠١٩	٩,٤	٨,٧
٣- هامش الفائدة (١-٢)	**٤٢٩٤**	**٤٤٩٦**	**٤٨٢٣**	٤,٧	٧,٣
٤- صافي المؤونات على القروض المشكوك بتحصيلها	١٨٦	٢٩٤	٣١٨	٥٨,١	٨,٢
٥- الناتج المصرفي الصافي (٣-٤)	**٤١٠٨**	**٤٢٠٢**	**٤٥٠٥**	٢,٣	٧,٢
٦- صافي العمولات والإيرادات الأخرى (استثمارية وغير استثمارية)	٢٠٥٤	٢٢٩٤	٢٥٢٣	١١,٧	١٠,٠
٧- الناتج المالي الصافي (٥+٦)	**٦١٦٢**	**٦٤٩٦**	**٧٠٢٨**	٥,٤	٨,٢
٨- أعباء المستخدمين	١٧٤٤	١٩١٣	٢٠٢٧	٩,٧	٦,٠
٩- أعباء الاستثمار العامة الأخرى	١٣١٠	١٣١٧	١٤١٩	٠,٥	٧,٧
١٠- استهلاكات وصافي مؤونات أرباح على أصول مادية/ وغير مادية	١٧٩	٢١٤	٢٣٩	١٩,٦	١١,٧
١١- النتيجة العادية قبل الضريبة (٧-٨-٩-١٠)	**٢٩٢٩**	**٣٠٥٢**	**٣٣٤٣**	٤,٢	٩,٥
١٢- صافي النتائج الإستثنائية	(٢)	٣٠	٣٥	-	١٦,٧
١٣- ضريبة على الأرباح	٤٦٧	٤٩٣	٥٣٩	٥,٦	٩,٣
١٤- الربح الصافي بعد الضريبة (١١+ ١٢- ١٣)	**٢٤٦٠**	**٢٥٨٩**	**٢٨٣٩**	**٥,٢٤**	**٩,٧**

المصدر: مصرف لبنان
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ١٢ – تطور الودائع والتسليفات المصرفية (نهاية الفترة)

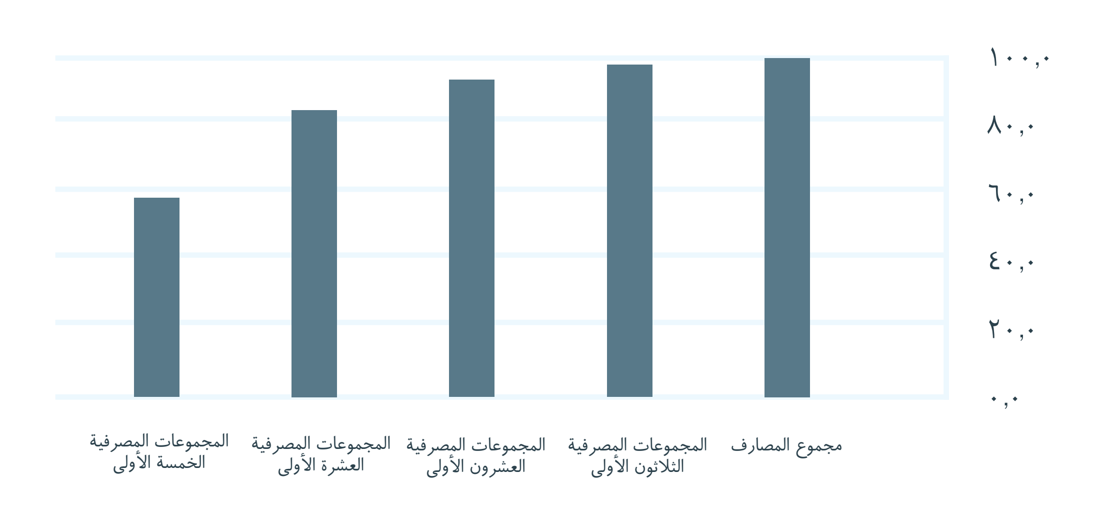
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
بالليرات اللبنانية (مليار ليرة)					
ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٥٩٤٤٥	٦٦٢٩٦	٦٩٥٣٥	٧٤٦٥٦	٨٠٢٦٥
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		١١,٥	٤,٩	٧,٤	٧,٥
تسليفات للقطاع الخاص المقيم	١٢٨٢٠	١٤٦٥٣	١٦٧٥٧	١٨٧٤٩	٢٠٥٧٣
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		١٤,٣	١٤,٤	١١,٩	٩,٧
التسليفات على الودائع ٪	٢١,٦	٢٢,١	٢٤,١	٢٥,١	٢٥,٦
بالعملات الاجنبية (مليون دولار أميركي)					
ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٧٦٢٨١	٨١٠٢١	٩٠٠٨٠	٩٤٩٠٢	٩٨٣٤٢
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		٦,٢	١١,٢	٥,٤	٣,٦
تسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٣٠٨٧١	٣٣٧٣٢	٣٦٢٦٥	٣٨٤٦٢	٤٠٥٧٧
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)		٩,٣	٧,٥	٦,١	٥,٥
التسليفات على الودائع ٪	٤٠,٥	٤١,٦	٤٠,٣	٤٠,٥	٤١,٣

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٣ - التركّز المصرفي كما في نهاية العام ٢٠١٤ (بالنسبة المئوية)

	إجمالي الموجودات	الودائع	التسليفات
المجموعات المصرفية الخمسة الأولى	٥٦,٨	٥٧,٨	٥٧,٣
المجموعات المصرفية العشرة الأولى	٨٢,٥	٨٢,٨	٨١,٠
المجموعات المصرفية العشرون الأولى	٩٤,١	٩٥,٢	٩٤,٥
المجموعات المصرفية الثلاثون الأولى	٩٨,٣	٩٩,٢	٩٨,٩
مجموع المصارف	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

التركز المصرفي حسب إجمالي الموجودات



المصدر: BILANBANQUES 2015

جدول رقم ١٤ – التوزّع الجغرافي للودائع المصرفية (نهاية الفترة-بالنسبة المئوية)

المناطق	حسب المنطقة		حسب المودعين	
	كانون ١- ٢٠١٤	كانون ١- ٢٠١٥	كانون ١- ٢٠١٤	كانون ١- ٢٠١٥
بيروت وضواحيها	٦٩,٣٠	٦٨,٩٨	٤٨,٤٥	٤٨,٣٠
جبل لبنان	١٣,٦٣	١٣,٩١	١٨,٢٧	١٨,٥٧
البقاع	٤,٨٥	٤,٨٣	٨,٨١	٨,٧١
لبنان الجنوبي	٦,٥٠	٦,٥٥	١٢,٢٨	١٢,٣٠
لبنان الشمالي	٥,٧٢	٥,٧٣	١٢,١٩	١٢,١٢
المجموع	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**

المصدر: مصرف لبنان

التوزّع الجغرافي للتسليفات المصرفية (نهاية الفترة-بالنسبة المئوية)

المناطق	حسب المنطقة		حسب المودعين	
	كانون ١- ٢٠١٤	كانون ١- ٢٠١٥	كانون ١- ٢٠١٤	كانون ١- ٢٠١٥
بيروت وضواحيها	٧٦,٩٣	٧٦,٤٦	٥٤,٧٧	٥٤,٧١
جبل لبنان	١١,٤٤	١١,٨٣	١٧,٤٩	١٧,٥٧
البقاع	٣,١٠	٣,٠٦	٧,٢١	٧,٠٦
لبنان الجنوبي	٤,٤٧	٤,٥٣	٩,٧٩	٩,٨٧
لبنان الشمالي	٤,٠٦	٤,١٢	١٠,٧٤	١٠,٧٩
المجموع	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٥ - توزّع عدد المستفيدين من التسليفات حسب شرائحها
(نهاية الفترة-بالنسبة المئوية)

	كانون الأول ٢٠١٤		كانون الأول ٢٠١٥	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
دون ٥ ملايين ليرة	٤٦٤٨١	٩,٣١	٦٣٢٥٦	١١,٠٩
بين ٥ و٢٥ مليون ليرة	٢٥٩٦٦٣	٥١,٩٩	٣٠٣٠٠٦	٥٣,١٥
بين ٢٥ و١٠٠ مليون ليرة	١١٤١١٨	٢٢,٨٥	١١٦٤٢٦	٢٠,٤٢
بين ١٠٠ و٥٠٠ مليون ليرة	٦٤٩٩١	١٣,٠١	٧٢٤١٢	١٢,٧٠
بين ٥٠٠ و١٠٠٠ مليون ليرة	٦٣٦٩	١,٢٨	٦٨٩٢	١,٢١
بين ١٠٠٠ و٥٠٠٠ مليون ليرة	٥٤٦٤	١,٠٩	٥٧٢٢	١,٠٠
بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ مليون ليرة	١١٤٨	٠,٢٣	١١٩٢	٠,٢١
فوق ١٠٠٠٠ مليون ليرة	١٢١١	٠,٢٤	١٢٣٤	٠,٢٢
المجموع العام	**٤٩٩٤٤٥**	**١٠٠,٠٠**	**٥٧٠١٤٠**	**١٠٠,٠٠**

توزّع قيَم التسليفات حسب شرائحها (نهاية الفترة-مليار ليرة ونسبة مئوية)

	كانون الأول ٢٠١٤		كانون الأول ٢٠١٥	
	القيمة	النسبة (٪)	القيمة	النسبة (٪)
دون ٥ ملايين ليرة	٩٨	٠,١١	١٣٦	٠,١٥
بين ٥ و٢٥ مليون ليرة	٣٥٢٠	٤,٠٧	٣٨٣٦	٤,١٣
بين ٢٥ و١٠٠ مليون ليرة	٥٣٢٤	٦,١٦	٥٤٦٧	٥,٨٩
بين ١٠٠ و٥٠٠ مليون ليرة	١٢٩٥٤	١٤,٩٨	١٤٤٢١	١٥,٥٤
بين ٥٠٠ و١٠٠٠ مليون ليرة	٤٣٧٠	٥,٠٥	٤٧٢٨	٥,١٠
بين ١٠٠٠ و٥٠٠٠ مليون ليرة	١١٥٩١	١٣,٤١	١٢٢٠٦	١٣,١٦
بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ مليون ليرة	٨٠٩٢	٩,٣٦	٨٤٨٨	٩,١٥
فوق ١٠٠٠٠ مليون ليرة	٤٠٥٠٥	٤٦,٨٥	٤٣٤٩١	٤٦,٨٨
المجموع العام	**٨٦٤٥٤**	**١٠٠,٠٠**	**٩٢٧٧٣**	**١٠٠,٠٠**

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٦ – توزّع تسليفات القطاع المالي على القطاعات الاقتصادية في نـهاية الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٥

القطاع الاقتصادي	القيمة، مليار ليرة ٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الزراعة	٦٤٤	٦٨٣	٨٢٤	٩٩٤	١٠٦٤
الصناعة	٧٤٤٥	٨٤٣٨	٩٠٠٧	٩٣٢٠	٩٣٩٨
المقاولات والبناء	١٠٧٥١	١٢٢٦٧	١٣٨٤٠	١٤٤٧١	١٦٣٣٥
التجارة والخدمات	٢٣٢٥٧	٢٥٤١٤	٢٧٥٠١	٢٩٣٧٣	٣٠٩٩١
الوساطة المالية	٥٢٢٦	٥١٢٧	٤٣١٦	٥١٧١	٥٤٥٨
مختلف	٢٠٥٥	٢٢٠٩	٢٠٨٢	٢٢١٤	٢٤٦٨
الأفراد	١٦٨٦٨	١٩٣٦٨	٢٢٢٠٧	٢٤٩١١	٢٧٠٦٠
المجموع	**٦٦٢٤٦**	**٧٣٥٠٦**	**٧٩٧٧٧**	**٨٦٤٥٤**	**٩٢٧٧٣**

القطاع الاقتصادي	النسبة من المجموع (٪) ٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الزراعة	٠,٩٧	٠,٩٣	١,٠٣	١,١٥	١,١٥
الصناعة	١١,٢٤	١١,٤٨	١١,٢٩	١٠,٧٨	١٠,١٣
المقاولات والبناء	١٦,٢٣	١٦,٦٩	١٧,٣٥	١٦,٧٤	١٧,٦١
التجارة والخدمات	٣٥,١١	٣٤,٥٧	٣٤,٤٧	٣٣,٩٨	٣٣,٤١
الوساطة المالية	٧,٨٩	٦,٩٧	٥,٤١	٥,٩٨	٥,٨٨
مختلف	٣,١٠	٣,٠١	٢,٦١	٢,٥٦	٢,٦٦
الأفراد	٢٥,٤٦	٢٦,٣٥	٢٧,٨٤	٢٨,٨١	٢٩,١٧
المجموع	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٧ – الشيكات المتقاصّة بالليرة اللبنانية

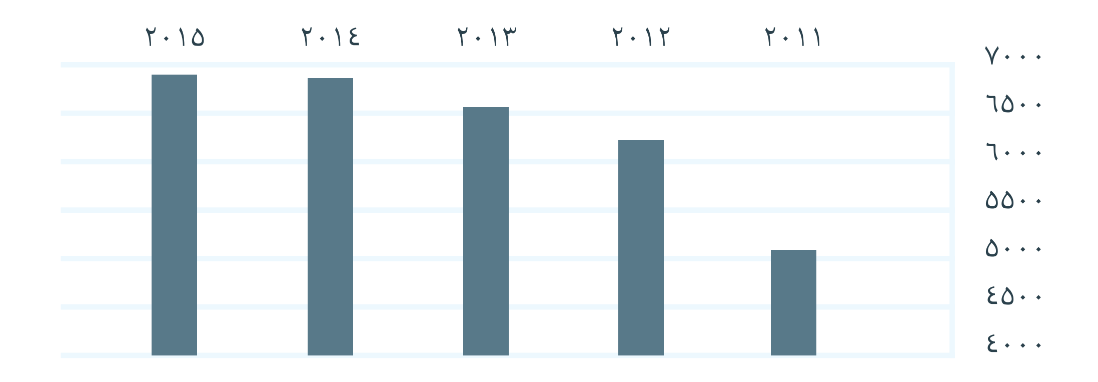
العدد (بالآلاف)

	٢٠١١	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**
المجموع	٤١٩٣	٣٦٢٨	٣٩١٧	٤٠٢١	٤١١٧

القيمة (بمليارات الليرات)

	٢٠١١	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**
المجموع	٢١٤٨٢	٢٢٥٧٤	٢٥٦٩٥	٢٧٣٤٩	٢٨٢١٠

متوسط قيمة الشيك المحرر بالليرة اللبنانية (ألف ل.ل)



المصدر : مصرف لبنان.

جدول رقم ١٨ – الشيكات المتقاصّة بالعملات الأجنبية

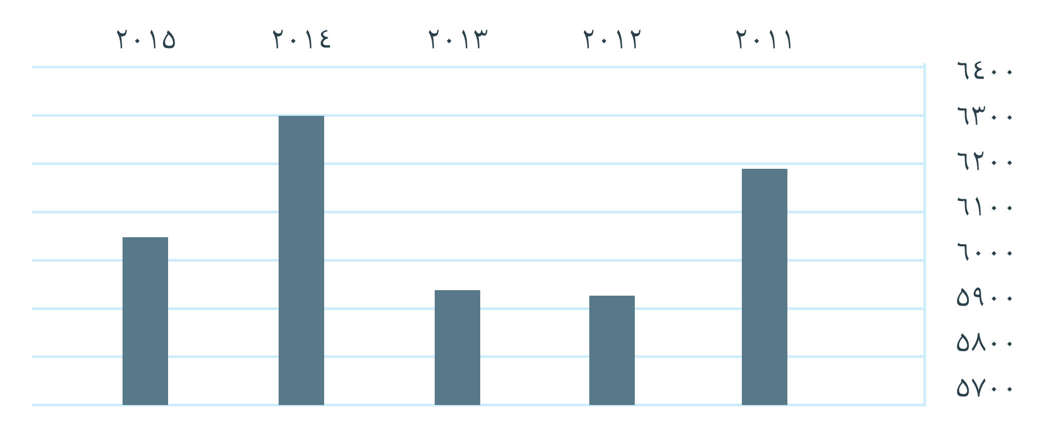
العدد (بالآلاف)

	٢٠١١	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**
المجموع	٩٣٤٣	٩٤٦٥	٩٣٢١	٨٩٤٣	٨٣٩٤

القيمة (بملايين الدولارات)

	٢٠١١	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**
المجموع	٥٧٨٥٠	٥٦٠٣٥	٥٥٣٠٩	٥٦٣٣١	٥٠٨٣١

متوسط قيمة الشيك المحرر بالعملات الأجنبية (د.أ.)



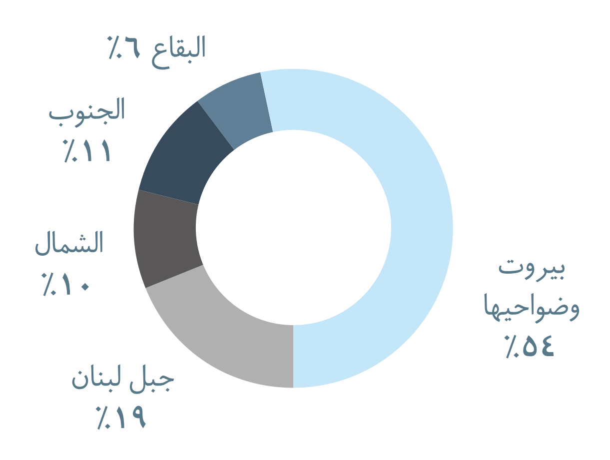
المصدر : مصرف لبنان.

جدول رقم ١٩ - التوزّع الجغرافي لفروع المصارف العاملة في لبنان

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
عدد المصارف	**٦٩**	**٧١**	**٧٣**	**٧١**	**٦٩**
تجارية	٥٤	٥٤	٥٦	٥٥	٥٣
أعمال	١٥	١٧	١٧	١٦	١٦
عدد فروع المصارف التجارية العاملة	**٩٤٨**	**٩٦٢**	**٩٨٥**	**١٠٢٠**	**١٠٣٩**
بيروت وضواحيها	٥٠٧	٥١٤	٥٢٩	٥٤٨	٥٥٨
جبل لبنان	١٧٨	١٨٢	١٨٧	١٩٤	١٩٩
الشمال	٩٧	٩٨	٩٧	١٠١	١٠٢
الجنوب	١٠٠	١٠٣	١٠٦	١٠٩	١١٢
البقاع	٦٦	٦٥	٦٦	٦٨	٦٨

المصدر: مصرف لبنان

التوزّع الجغرافي لفروع المصارف التجارية نهاية العام ٢٠١٥ (٪)



جدول رقم ٢٠ – الانتشار المصرفي اللبناني في الخارج (لغاية ١٢ آذار ٢٠١٦)

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
فرنسبنك (سورية) ش.م.	مصرف تابع لفرنسبنك ش.م.ل.	دمشق	سورية
فرنسبنك (فرنسا) ش.م.	مصرف تابع لفرنسبنك ش.م.ل.	باريس	فرنسا
فرنسبنك (الجزائر) ش.ذ.أ	مصرف تابع لفرنسبنك ش.م.ل.	الجزائر	الجزائر
بنك المال المتحد – الخرطوم	مصرف شريك لفرنسبنك ش.م.ل.	الخرطوم	السودان
فرنسبنك ش.م. – بيلا روسيا	مصرف شريك لفرنسبنك ش.م.ل.	مينسك	بيلا روسيا
فرنسبنك ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
فرنسبنك ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
فرنسبنك ش.م.ل.	مكتب تمثيل	هابانا	كوبا
فرنسبنك ش.م.ل.	مكتب تمثيل	أبيدجان	شاطىء العاج
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل	فرع	بغداد	العراق
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك الشركة المصرفية العربية (SBA)	مصرف تابع للبنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.	باريس	فرنسا
له:	فرع	ليماسول	قبرص
	فرع	جنيف	سويسرا
بنك الشرق ش.م.	مصرف تابع للبنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل	دمشق	سورية
له:	(٣) فروع	دمشق	سورية
له	فرع	حمص	سورية
	فرع	حلب	سورية
	فرع	اللاذقية	سورية
يو أس بي بنك (USB)	مصرف تابع للبنك اللبناني للتجارة ش.م.ل	نيقوسيا	قبرص
له:	(٥) فروع	نيقوسيا	قبرص
	(٣) فروع	ليماسول	قبرص
	(٣) فروع	بافوس	قبرص
	فرع	لارنكا	قبرص
	(٢) فرعان	فاماغوستا	قبرص
البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	(١١) فروع	عمان	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	إربيد	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	العقبة	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع في المنطقة الحرّة	الزرقاء	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بلوم بنك (سويسرا) ش.م.	مصرف تابع لبلوم بنك فرنسا ش.م.	جنيف	سويسرا
بلوم بنك فرنسا ش.م.	مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل. (٩٩٪ هي مساهمة بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.)	باريس	فرنسا
له :	فرع	لندن	بريطانيا
	فرع	دبي	الإمارات العربية المتحدة
	فرع	الشارقة	الإمارات العربية المتحدة
	فرع	جبل علي	الإمارات العربية المتحدة
	(٣) فروع	بوخارست	رومانيا
	فرع	كونستنتزا	رومانيا
بنك سورية والمهجر ش.م.م.	مساهمة ٣٩ ٪ لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل	دمشق	سورية
له :	(١٠) فروع منها فرع مقفل موقّتاً	دمشق	سورية
	(٧) فروع منها (٤) فروع مقفلة موقّتاً	حلب	سورية
	فرع	اللاذقية	سورية
	فرع	طرطوس	سورية
	(٣) فروع منها فرع مقفل موقّتاً	حمص	سورية
	(٢) فرعان	حماه	سورية
	فرع	السويداء	سورية
	فرع	درعا	سورية
	فرع	القامشلي	سورية
بنك بلوم مصر ش.م.م	مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	القاهرة	مصر

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
له :	(١٩) فروع	القاهرة	مصر
	(٥) فروع	الإسكندرية	مصر
	فرع	شرم الشيخ	مصر
	فرع	الغردقة	مصر
	فرع	الإسماعيلية	مصر
	فرع	المنصورة	مصر
	فرع	دمياط	مصر
	فرع	بورسعيد	مصر
	فرع	طنطا	مصر
شركة بلوم للإستثمار السعودية	مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	الرياض	المملكة العربية السعودية
بنك بلوم (قطر) ش.م.م.	مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	الدوحة	قطر
سوسيتيه جنرال قبرص	مصرف تابع لبنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل	نيقوسيا	قبرص
له :	فرع	نيقوسيا	قبرص
	فرع	ليماسول	قبرص
	فرع	لارناكا	قبرص
	فرع	بافوس	قبرص
سوسييتيه جنرال الأردن	مصرف تابع لبنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل	عمّان	الأردن
له:	(١٦) فروع	عمّان	الأردن
	فرع	العقبة	الأردن
بنك البحر المتوسط (سويسرا) ش.م.	مصرف تابع لبنك البحر المتوسط ش.م.ل.	جنيف	سويسرا
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	فرع	البصرة	العراق
بنك البحر المتوسط	فرع	دبي	الإمارات العربية المتحدة
شركة البحر المتوسط للإستثمار السعودية	تابع لبنك البحر المتوسط ش.م.ل	الرياض	المملكة العربية السعودية

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
تي بنك (T-Bank)	مصرف تابع لبنك البحر المتوسط ش.م.ل	إسطنبول	تركيا
له:	(١٧) فروع	إسطنبول	تركيا
	(٣) فروع	أنقرة	تركيا
	(٢) فرعان	أنطاليا	تركيا
	(٢) فرعان	ازميت	تركيا
	فرع	ازمير	تركيا
	فرع	أدنا	تركيا
	فرع	بورصة	تركيا
	فرع	كونيا	تركيا
	فرع	كايسري	تركيا
	فرع	دنيزلي	تركيا
	(٤) فروع		تركيا
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك بيبلوس ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيبلوس ش.م.ل	فرع	اربيل	العراق
بنك بيبلوس ش.م.ل	فرع	بغداد	العراق
بنك بيبلوس ش.م.ل	فرع	البصرة	العراق
بنك بيبلوس ش.م.ل	فرع	السليمانيّة	العراق
بنك بيبلوس ش.م.ل	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك بيبلوس ش.م.ل.	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك بيبلوس (أوروبا) ش.م.	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل.	بروكسيل	بلجيكا
له :	فرع	باريس	فرنسا
	فرع	لندن	بريطانيا
بنك بيبلوس إفريقيا ليمتد	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل	الخرطوم	السودان

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
له :	فرع	الخرطوم	السودان
بنك بيبلوس سورية ش.م.	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل.	دمشق	سورية
له :	(٤) فروع منها فرع مقفل موقتاً	دمشق	سورية
	فرع مقفل موقتاَ	حمص	سورية
	(٢) فرعان منها فرع مقفل موقتاً	حلب	سورية
	فرع	طرطوس	سورية
	فرع	اللاذقية	سورية
	فرع	حماه	سورية
	فرع	السويداء	سورية
بنك بيبلوس أرمينيا	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل.	يريفان	أرمينيا
له :	(٣) فروع	يريفان	أرمينيا
بنك بيبلوس جمهورية الكونغو الديموقراطية	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل.	كينشاسا	الكونغو الديموقراطية
بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.	فرع	البصرة	العراق
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	المنامة	البحرين
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
الإعتماد الدولي - سينيغال	مصرف تابع للإعتماد اللبناني ش.م.ل	دكار	سينيغال
له :	(٢) فرعان	دكار	سينيغال
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	مكتب تمثيل	مونتريال	كندا

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
بنك عوده فرنسا ش.م.	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	باريس	فرنسا
بنك عوده (سويسرا) ش.م.	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	جنيف	سويسرا
بنك عوده سورية ش.م	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	دمشق	سورية
له :	(١٠ فروع منها (١) فرع مقفل موقتاً	دمشق	سورية
	(٣) فروع منها (٢) فرعين مقفلة موقتاً	حلب	سورية
	فرع	اللاذقية	سورية
	فرع	حمص	سورية
	فرع	طرطوس	سورية
	فرع	حماه	سورية
	فرع مقفل موقتاً	درعا	سورية
	فرع	القامشلي	سورية
	فرع	السويداء	سورية
بنك عوده ش.م.ل.	(١١) فروع	عمان	الأردن
	فرع	إربيد	الأردن
	فرع	العقبة	الأردن
بنك عوده مصر ش.م.م	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	القاهرة	مصر
له :	(٢٩) فروع	القاهرة	مصر
	(٥) فروع	الإسكندرية	مصر
	(٢) فرعان	الغردقة	مصر
	فرع	شرم الشيخ	مصر
	فرع	طنطا	مصر
	فرع	المنصورة	مصر
البنك الأهلي السوداني	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	الخرطوم	السودان
له :	فرع	الخرطوم	السودان
	فرع	بحري	السودان
	فرع	عمدرمان	السودان
	فرع	ضواحي الخرطوم	السودان
بنك عوده ش.م.م.	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	الدوحة	قطر
شركة عوده كابيتال	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	الرياض	المملكة العربية السعودية

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
بنك عوده ش.م.ل.	مكتب تمثيل	أبو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
عوده كابيتال جيستيون ش.م (موناكو) Audi Capital Gestion sam (Monaco)	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	موناكو	إمارة موناكو
أوديا بنك ش.م	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	إسطنبول	تركيا
له :	(٢٨) فروع	إسطنبول	تركيا
	(٤) فروع	أنقرة	تركيا
	(٥) فروع	ازمير	تركيا
	(٣) فروع	ازميت	تركيا
	(٢) فرعان	بورصة	تركيا
	(٢) فرعان	أدنا	تركيا
	(٢) فرعان	أنطاليا	تركيا
	فرع	بودروم	تركيا
	فرع	كونيا	تركيا
	فرع	كايسري	تركيا
	فرع	دنيزلي	تركيا
	(٤) فروع		تركيا
بنك بيروت ليمتد	مصرف تابع لبنك بيروت ش.م.ل.	لندن	بريطانيا
له :	فرع	فرنكفورت	ألمانيا
بنك اوف سيدني (Bank of Sydney Ltd)	مصرف تابع لبنك بيروت ش.م.ل.	سيدني	استراليا
له :	(١٠) فروع	سيدني	استراليا
	(٥) فروع	ميلبورن	استراليا
	فرع	أدلايد	استراليا
بنك بيروت ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيروت ش.م.ل.	(٣) فروع	مسقط	سلطنة عمان
	فرع	سحر	سلطنة عمان
	فرع	بركا	سلطنة عمان
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	دبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	الدوحة	قطر
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	أكرا	غانا
جمال تراست بنك ش.م.ل	مكتب تمثيل	لندن	بريطانيا
جمال تراست بنك ش.م.ل	مكتب تمثيل	أبيدجان	شاطىء العاج
جمال تراست بنك ش.م.ل	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك بيمو ش.م.ل	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيمو السعودي الفرنسي ش.م.م.	مصرف شريك لبنك بيمو ش.م.ل.	دمشق	سورية
له :	(٤٠) فروع		سورية
بيمو أوروبا (مصرف خاص)	مصرف شقيق لبنك بيمو ش.م.ل.	لوكسمبورغ	لوكسمبورغ
له :	فرع	باريس	فرنسا
بنك لبنان والخليج ش.م.ل.	فرع	لارنكا	قبرص
بنك لبنان والخليج ش.م.ل.	مكتب تمثيل	دبي	الإمارات العربية المتحدة
أنيليك بنك (شركة مساهمة مقفلة)	مصرف تابع للإعتماد المصرفي ش.م.ل.	يريفان	أرمينيا
له :	(٩) فروع	يريفان	أرمينيا
	فرع	إشميادزين	أرمينيا
	فرع	فانادزور	أرمينيا
	فرع	سيفان	أرمينيا
	فرع	أفوفيان	أرمينيا
	فرع	غافار	أرمينيا
	فرع	غيومري	أرمينيا
أنيليك "رو" (شركة مساهمة محدودة) (Anelik Ru)	مصرف تابع للإعتماد المصرفي ش.م.ل.	موسكو	روسيا
له :	(٤) فروع	موسكو	روسيا
بنك الشرق الأوسط وافريقيا ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك الشرق الأوسط وافريقيا ش.م.ل.	فرع	البصرة	العراق
أف. أف. أي. دبي ليميتد	مصرف تابع "أف. أف. أي" ش.م.ل. (مصرف متخصص)	دبي	الإمارات العربية المتحدة

المصدر: جمعية مصارف لبنان

جدول رقم ٢١ - توزّع العاملين في المصارف (العدد) (٢٠١١ - ٢٠١٥)

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
مجموع العاملين في القطاع المصرفي	**٢١٨٨١**	**٢٢٦٣٧**	**٢٣١٣٦**	**٢٣٨٥٠**	**٢٤٦٣٨**
التوزّع حسب الجنس					
ذكور	١١٩٤٠	١٢٣٠٤	١٢٥٠٦	١٢٧٦٣	١٣٠٦٦
اناث	٩٩٤١	١٠٣٣٣	١٠٦٣٠	١١٠٨٧	١١٥٧٢
التوزّع حسب العمر					
أقل من ٢٥ سنة	٢١١٧	١٩٥٤	٢٠٣٩	٢٠٣٧	٢٠٨٥
بين ٢٥ و ٤٠ سنة	١٠٦١٦	١١١٢١	١١٣٩٢	١١٨٨٨	١٢٢٩٧
بين ٤٠ و ٦٠ سنة	٨٢٧٤	٨٥٣٥	٨٦٥٩	٨٧٤٣	٨٩٠٨
أكثر من ٦٠ سنة	٨٧٤	١٠٢٧	١٠٤٦	١١٨٢	١٣٤٨
التوزّع حسب الوضع العائلي					
عازب	٨٧٧٤	٨٩٣٥	٩٠٧٧	٩٢٦٦	٩٨٦٧
متأهل*	١٣١٠٧	١٣٧٠٢	١٤٠٥٩	١٤٥٨٤	١٤٧٧١
عدد الاولاد	٢٠٠٤٨	٢٠٨٨٤	٢٠٩٩٥	٢١٠٣٢	٢١٠٧٤
التوزّع حسب التحصيل العلمي					
دون البكالوريا	٢٦٠٢	٢٥٢٣	٢٥٢٣	٢٣٧٩	٢٣٦٥
بكالوريا قسم ٢ أو ما يعادلها	٣٧٠٠	٣٧٧٨	٣٦٧٥	٣٦٣٧	٣٥٥٩
شهادة جامعية	١٥٥٧٩	١٦٣٣٦	١٦٩٣٨	١٧٨٣٤	١٨٧١٤
التوزّع حسب فئات المصارف					
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	٢٠٣٩٩	٢١١١٧	٢١٦٢٩	٢٢٣٢٢	٢٣١٣٩
المصارف التجارية الاجنبية / العربية	٧٤٦	٧٥٠	٧٣٤	٧٦١	٧٣٤
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	٧٣٦	٧٧٠	٧٧٣	٧٦٧	٧٦٥

المصدر: جمعية مصارف لبنان.
* متزوج ، مطلّق أو أرمل.

جدول رقم ٢٢ – توزّع العاملين في المصارف (الحصة من المجموع، بالنسب المئوية) (٢٠١١–٢٠١٥)

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
التوزّع حسب الجنس					
ذكور	٥٤,٦	٥٤,٤	٥٤,١	٥٣,٥	٥٣,٠
اناث	٤٥,٤	٤٥,٦	٤٥,٩	٤٦,٥	٤٧,٠
التوزّع حسب العمر					
أقل من ٢٥ سنة	٩,٧	٨,٦	٨,٨	٨,٥	٨,٥
بين ٢٥ و ٤٠ سنة	٤٨,٥	٤٩,١	٤٩,٢	٤٩,٨	٤٩,٩
بين ٤٠ و ٦٠ سنة	٣٧,٨	٣٧,٧	٣٧,٤	٣٦,٧	٣٦,٢
أكثر من ٦٠ سنة	٤,٠	٤,٥	٤,٥	٥,٠	٥,٥
التوزّع حسب الوضع العائلي					
عازب	٤٠,١	٣٩,٥	٣٩,٢	٣٨,٩	٤٠,٠
متأهل*	٥٩,٩	٦٠,٥	٦٠,٨	٦١,١	٦٠,٠
التوزّع حسب التحصيل العلمي					
دون البكالوريا	١١,٩	١١,١	١٠,٩	١٠,٠	٩,٦
بكالوريا قسم ٢ أو ما يعادلها	١٦,٩	١٦,٧	١٥,٩	١٥,٢	١٤,٤
شهادة جامعية	٧١,٢	٧٢,٢	٧٣,٢	٧٤,٨	٧٦,٠
التوزّع حسب فئات المصارف					
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	٩٣,٢	٩٣,٣	٩٣,٥	٩٣,٦	٩٣,٩
المصارف التجارية الاجنبية / العربية	٣,٤	٣,٣	٣,٢	٣,٢	٣,٠
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	٣,٤	٣,٤	٣,٣	٣,٢	٣,١

المصدر: جمعية مصارف لبنان.
* متزوج ، مطلّق أو أرمل.

جدول رقم ٢٣ - التغيّر السنوي لتوزّع العاملين في المصارف (بالنسب المئوية) (٢٠١٢ - ٢٠١٥)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
مجموع العاملين في القطاع المصرفي	٣,٤٦	٢,٢٠	٣,٠٩	٣,٣٠
التوزّع حسب الجنس				
ذكور	٣,٠٥	١,٦٤	٢,٠٦	٢,٣٧
اناث	٣,٩٤	٢,٨٧	٤,٣٠	٤,٣٧
التوزّع حسب العمر				
أقل من ٢٥ سنة	(٧,٧٠)	٤,٣٥	(٠,١٠)	٢,٣٦
بين ٢٥ و ٤٠ سنة	٤,٧٦	٢,٤٤	٤,٣٥	٣,٤٤
بين ٤٠ و ٦٠ سنة	٣,١٥	١,٤٥	٠,٩٧	١,٨٩
أكثر من ٦٠ سنة	١٧,٥١	١,٨٥	١٣,٠٠	١٤,٠٤
التوزّع حسب الوضع العائلي				
عازب	١,٨٣	١,٥٩	٢,٠٨	٦,٤٩
متأهل*	٤,٥٤	٢,٦١	٣,٧٣	١,٢٨
عدد الاولاد	٤,١٧	٠,٥٣	٠,١٨	٠,٢٠
التوزّع حسب التحصيل العلمي				
دون البكالوريا	(٣,٠٤)	٠,٠٠	(٥,٧١)	(٠,٥٩)
بكالوريا قسم ٢ أو ما يعادلها	٢,١١	(٢,٧٣)	(١,٠٣)	(٢,١٤)
شهادة جامعية	٤,٨٦	٣,٦٩	٥,٢٩	٤,٩٣
التوزّع حسب فئات المصارف				
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	٣,٥٢	٢,٤٢	٣,٢٠	٣,٦٦
المصارف التجارية الاجنبية / العربية	٠,٥٤	(٢,١٣)	٣,٦٨	(٣,٥٥)
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	٤,٦٢	٠,٣٩	(٠,٧٨)	(٠,٢٦)

المصدر: جمعية مصارف لبنان.
* متزوج ، مطلّق أو أرمل.
() تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ٢٤ – تطور رواتب العاملين في المصارف ولواحقها (٢٠١١ –٢٠١٥)
(بمليارات الليرات اللبنانية)

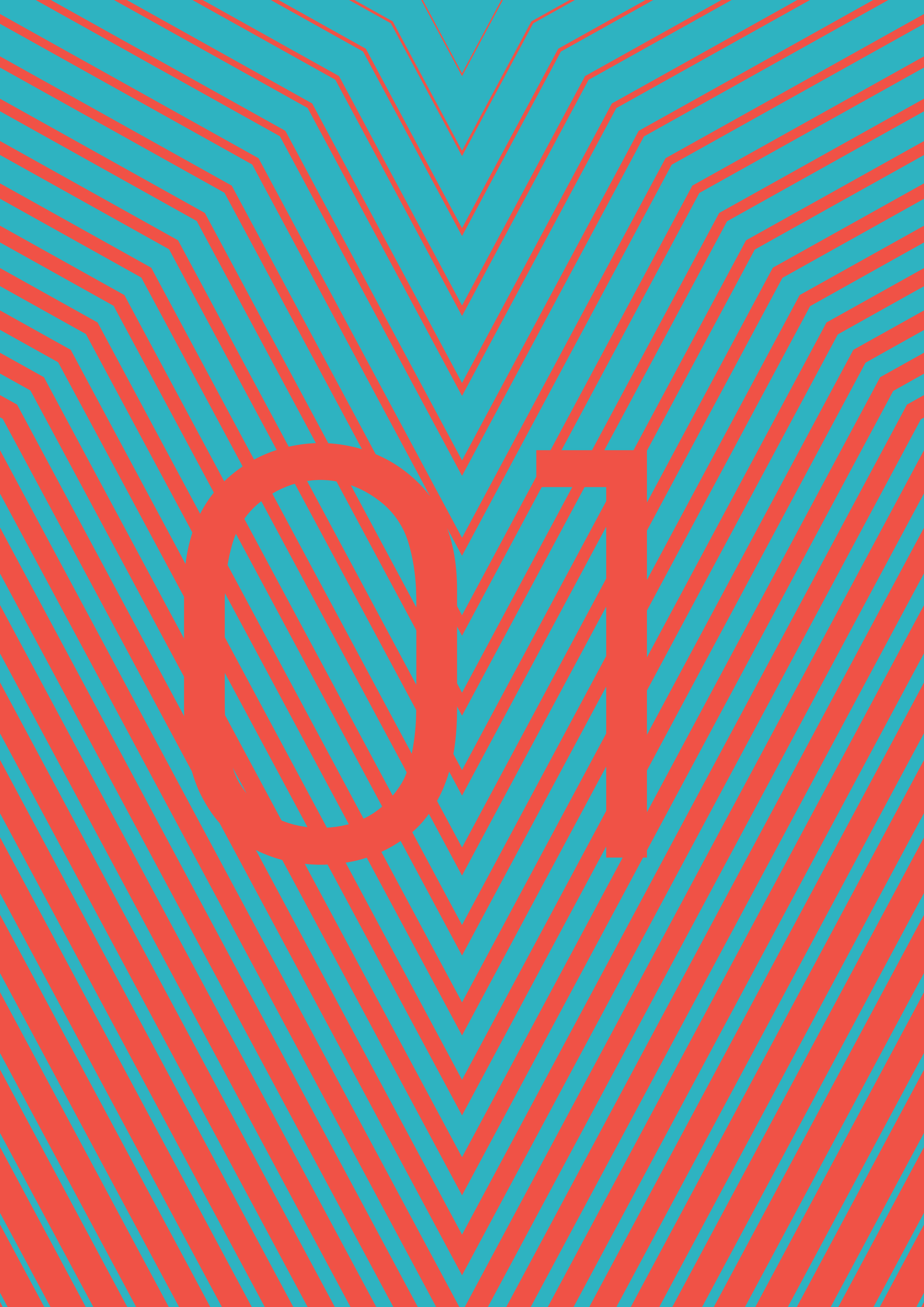
السنة	الرواتب	التعويضات العائلية		تعويضات نهاية الخدمة		الضمان الصحي		التعويضات الاخرى	المجموع
		اشتراكات صندوق الضمان	الاضافات	اشتراكات صندوق الضمان	الاضافات	اشتراكات صندوق الضمان	الاضافات		
٢٠١١	٨١٧,٨	٢١,٨	١١,٢	٧٦,٨	٨٥,٤	٢٨,٠	٣٠,٨	٢٤٣,٠	**١٣١٤,٨**
٢٠١٢	٩٤٠,٧	٢٣,٥	١١,٤	٨٧,٥	١٠٩,٥	٢٩,٢	٣١,٩	٢٥٤,٤	**١٤٨٨,١**
٢٠١٣	٩٩٠,٠	٢٣,٨	١١,٥	٩١,١	١٠٣,٩	٤٤,٠	٣٥,٤	٢٨٣,٧	**١٥٨٣,٤**
٢٠١٤	١٠٥٥,٤	٢٤,٦	١١,٥	٩٩,٣	١٢٦,٥	٤٦,٣	٣٧,٢	٣١٩,٩	**١٧٢٠,٧**
٢٠١٥	١١٢٢,٣	٢٥,٦	١١,٧	١٠٦,٣	١٢٦,٣	٤٧,٧	٣٩,٠	٣١٦,٥	**١٧٩٥,٤**

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

جدول رقم ٢٥ – تطور متوسط راتب العامل الواحد في المصارف (٢٠١١ –٢٠١٥)
(بآلاف الليرات اللبنانية)

السنة	متوسط الراتب الشهري	متوسط الراتب الشهري مع لواحقه*	متوسط الراتب الشهري مع جميع التعويضات**	الحد الادنى للأجر في لبنان
٢٠١١	٣١١٥	٤٣٩٠	٥٠٠٨	٥٠٠
٢٠١٢	٣٤٦٣	٤٧٥٣	٥٤٧٨	٦٧٥
٢٠١٣	٣٥٦٦	٥٠٠١	٥٧٠٣	٦٧٥
٢٠١٤	٣٦٨٧	٥٢٢٣	٦٠١٢	٦٧٥
٢٠١٥	٣٧٩٦	٥٢٨٦	٦٠٧٣	٦٧٥

المصدر: جمعية مصارف لبنان.
* الراتب مع لواحقه = الراتب + التعويضات العائلية + الضمان الصحي + تعويضات أخرى .
** الراتب مع جميع التعويضات= الراتب + التعويضات العائلية + تعويضات نـهاية الخدمة + الضمان الصحي + تعويضات أخرى.


01

القسم الأوّل

التطورات الإقتصادية العامة

أولاً الإقتصاد العالمي

1-1 إستناداً إلى المعطيات الواردة في تقرير آفاق الإقتصاد العالمي نيسان ٢٠١٧، الصادر عن صندوق النقد الدولي، فقد تراجع معدل نمو الإقتصاد العالمي إلى ٣,١٪ في العام ٢٠١٦ مقابل ٣,٤٪ في العام ٢٠١٥ مع انخفاض معدلات النمو في الإقتصادات المتقدّمة كمجموعة إلى ١,٧٪ من ٢,١٪ وتراجع بسيط في نمو الإقتصادات الناشئة والنامية كمجموعة إلى ٤,١٪ من ٤,٢٪ للفترات المشار إليها تباعاً. وكان لتراجع نمو الإقتصاد الأميركي (إلى ١,٦٪ من ٢,٦٪)، بفعل ضعف الاستثمارات وتدنّي مستوى المخزونات، الأثر الأكبر على أداء الاقتصادات المتقدّمة كمجموعة، وبالتالي على أداء الإقتصاد العالمي في العام ٢٠١٦، إذ تراجعت بحدّة أقلّ وبشكل معتدل معدلات النمو لدى مجموعة دول اليورو (إلى ١,٧٪ في العام المذكور مقابل ٢,٠٪ في العام السابق) واليابان (إلى ١,٠٪ من ١,٢٪) وبريطانيا (إلى ١,٨٪ من ٢,٢٪) للسنوات المذكورة تباعاً، فيما سُجّل تحسّن في أداء الإقتصاد الكندي وغيره من الإقتصادات المتقدّمة.

2-1 أما التراجع الطفيف في نمو الاقتصادات الناشئة والنامية كمجموعة، فلقد ارتبط بشكل أساسي بتراجع نمو الإقتصاد الصيني قليلاً إلى ٦,٧٪ في العام ٢٠١٦ مقابل ٦,٩٪ في العام الذي سبق في ظلّ سياسات الدعم المتّبعة والتي حالت دون أن تتراجع، إلى حدّ كبير، الحركة الاقتصادية في البلاد والمتمثّلة بنمو قوي للإئتمان والاعتماد على الاستثمار العام لتحقيق أهداف النمو المرجوّة. وانخفض نمو الاقتصاد الهندي على نحو ملموس إلى ٦,٨٪ في العام ٢٠١٦ مقابل ٧,٩٪ في العام ٢٠١٥ متأثراً بصدمة سلبية للاستهلاك نجمت عن النقص في النقد واختلالات في أنظمة الدفع جرّاء مبادرة الحكومة إلى منع استعمال أوراق الخمس مئة والألف روبية هندية في المحال التجارية، والتي تشكّل حوالي ٨٦٪ من النقد في التداول. في المقابل، انخفض منسوب الانكماش والركود في كلّ من الاقتصادَيْن الروسي (-٠,٢٪ نمو مقابل-٢,٨٪) والبرازيلي (-٣,٦٪ نمو مقابل -٣,٨٪)، فكان هناك بالتالي نوع من التوازن.

3-1 ومن المتوقَّع أن تشهد المرحلة المقبلة، بحسب المصدر عينه، انتعاشاً في الأسواق المالية العالمية وتعافياً في حركة الاستثمار والتجارة والصناعة التحويلية، فيعود معدّل نمو الاقتصاد العالمي ليرتفع مع ارتفاع الطلب الإجمالي، إلى ٣,٥٪ و٣,٦٪ في العامَيْن ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي. وسيتأتّى هذا الأداء من تحسّن معدل نمو الاقتصادات المتقدّمة كمجموعة إلى ٢٪ وارتفاع معدل نمو الاقتصادات الناشئة والنامية كمجموعة إلى ٤,٥٪ و٤,٨٪ في العامَيْن المذكورَيْن تباعاً. وسيكون القاطرة لتحسّن أداء المجموعة الأولى تطور نمو الاقتصاد الأميركي إلى ٢,٣٪ و٢,٥٪ في العامَيْن ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي كانعكاس لتحسّن مستوى الثقة ولا سيّما بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية الأخيرة في تشرين الثاني ٢٠١٦ والعودة إلى بناء المخزونات والنمو القوي للاستهلاك والتيسير المتوقّع في سياسة المالية العامة، ممّا يؤدّي إلى تعزيز زخم الدورة الاقتصادية. ومن المتوقّع أن تتعافى الصناعات التحويلية والتجارة في أوروبا عموماً واليابان.

ويشار الى أن التوقّعات للعامَيْن ٢٠١٧ و٢٠١٨ أبقت على معدلات نمو مستقرة لمنطقة اليورو عند ١,٧٪ و١,٦٪ تباعاً في ظلّ أوضاع أو ظروف مساعدة، مثل اتّباع سياسة مالية توسّعية معتدلة، وأوضاع مالية تكيفية، ويورو ضعيف، وإمكان حصول إرتدادات إيجابية من جرّاء حوافز مالية أميركية محتملة. وما يحول دون نمو اقتصادي أقوى في منطقة اليورو هو حالة عدم الاستقرار السياسي المرتبطة بالانتخابات الرئاسية أو التشريعية في عدد من الدول الأوروبية وحالة الضبابيّة التي تشوب علاقة الإتحاد الأوروبي المستقبلية مع بريطانيا بعد خروجها منه. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن هناك مخاوف حقيقية من تحوّل عدد من الإقتصادات المتقدّمة نحو الحمائية وتطبيق سياسات منغلقة، ومن تأثيراته السلبية على التجارة العالمية والتدفّقات الاستثمارية العابرة للحدود، وبالتالي على النمو العالمي. كما أن الأثر النهائي لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ما يزال غير واضح حتى إعداد هذا التقرير، إذ أن ظهور مضاعفاته الكاملة والنهائية على التدفّقات المالية والتجارية بين الطرفَيْن وأطراف أخرى قد يستغرق سنوات عدّة.

4-1 أما ارتفاع النمو في المجموعة الثانية، أي الاقتصادات الناشئة والنامية، فسيترافق مع تحسّن تدريجي في أوضاع الدول المصدّرة للسلع الأوّلية مع التعافي الجزئي لأسعار هذه السلع. وسيترافق ارتفاع النمو بوجه خاص مع تعافي أداء الاقتصاد الروسي، بدعم من ارتفاع أسعار النفط النسبي المتوقّع وبعد انتهاء دورة الركود الاقتصادي القائمة. كما سيواكب تحسّن النمو انتعاش كلّ من الإقتصاد الهندي، مع تنفيذ الإصلاحات الرئيسية وتخفيف الاختناقات في جانب العرض واتّباع السياسات المالية والنقدية الملائمة، والاقتصاد البرازيلي، إذ أن التحسّن التدريجي سوف يدعمه كلّ من انخفاض حالة الضبابية السياسية، والسياسة النقدية التيسيرية، ومواصلة إحراز تقدّم في جدول أعمال الإصلاح. كما سيظلّ النمو قوياً في الصين رغم خفض التوقّعات بنسبة نمو الاقتصاد الصيني إلى ٦,٦٪ لعام ٢٠١٧ وإلى ٦,٢٪ في العام ٢٠١٨.

معدلات نمو الإقتصاد العالمي في عامَيْ ٢٠١٤ و٢٠١٥ وتلك المقدّرة والمتوقّعة للأعوام ٢٠١٦، ٢٠١٧ و٢٠١٨

	محقّق		مقدّر	متوقّع	
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الإقتصاد العالمي	**٣,٤**	**٣,٤**	**٣,١**	**٣,٥**	**٣,٦**
البلدان المتطورة، منها:	**١,٨**	**٢,١**	**١,٧**	**٢,٠**	**٢,٠**
الولايات المتحدة الأميركية	٢,٤	٢,٦	١,٦	٢,٣	٢,٥
منطقة اليورو	٠,٩	٢,٠	١,٧	١,٧	١,٦
اليابان	٠,٠	١,٢	١,٠	١,٢	٠,٦
كندا	٢,٥	٠,٩	١,٤	١,٩	٢,٠
المملكة المتحدة	٢,٩	٢,٢	١,٨	٢,٠	١,٥
الدول الناشئة والنامية، منها:	**٤,٦**	**٤,٢**	**٤,١**	**٤,٥**	**٤,٨**
أفريقيا	٥,١	٣,٤	١,٤	٢,٦	٣,٥
أوروبا الوسطى والشرقية	٢,٨	٤,٧	٣,٠	٣,٠	٣,٣
كومنولث الدول المستقلة (CIS) بما فيها روسيا	١,١	٢,٢-	٠,٣	١,٧	٢,١
روسيا	٠,٧	٢,٨-	٠,٢-	١,٤	١,٤
البرازيل	٠,١	٣,٨-	٣,٦-	٠,٢	١,٧
دول آسيا النامية، منها:	**٦,٨**	**٦,٧**	**٦,٤**	**٦,٤**	**٦,٤**
الصين	٧,٣	٦,٩	٦,٧	٦,٦	٦,٢
الهند	٧,٢	٧,٩	٦,٨	٧,٢	٧,٧
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٢,٧	٢,٦	٣,٨	٢,٣	٣,٢
أميركا الوسطى والجنوبية والكاريبي	١,٣	٠,١	١,٠-	١,١	٢,٠

المصدر: تقرير الاقتصاد العالمي WEO / صندوق النقد الدولي

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

5-1 بعكس نمو الإقتصاد العالمي، فقد ارتفع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ٣,٨٪ في العام ٢٠١٦ مقابل ٢,٦٪ في العام الذي سبق، إلاّ أنه من المتوقّع أن يعود ويتراجع إلى ٢,٣٪ في العام ٢٠١٧. وتخفي هذه النتائج التباين والاتّجاهات التي سلكتها الدول المصدّرة للنفط في هذه المنطقة وتلك المستوردة له. فبالنسبة إلى المجموعة الأولى، انخفض النمو الاقتصادي في العام ٢٠١٦ في الجزائر ودول مجلس التعاون الخليجي الستّ باستثناء الكويت، فيما تحسّن النمو في كلّ من ليبيا والعراق وإيران حيث انتقل معدّل نمو هذه الأخيرة من ٠,٤٪ في العام ٢٠١٥ إلى ٦,٥٪ في العام ٢٠١٦ بعد أن زادت إنتاجها النفطي بسرعة في أعقاب رفع العقوبات الدولية. أما في ما يخصّ المجموعة الثانية، أي البلدان المستوردة للنفط، فقد تراجعت معدلات النمو في معظم دول هذه المجموعة (مصر، السودان، الأردن، المغرب...) فيما ارتفعت لدى تونس وموريتانيا. ويبدو أن معظم بلدان هذه المجموعة، لم تستفد كما يجب من انخفاض أسعار النفط، بل ربّما تأثّرت أكثر بتراجع التحويلات التي تتلقّاها من العاملين في البلدان المصدّرة للنفط وبالاستثمارات الأجنبية وتدفّق الرساميل من هذه الدول وطبعاً بالأحداث الجارية في المنطقة. وعليه، يتبيّن أن ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام ٢٠١٦ جاء بدفع من تحسّن النمو الملحوظ في إيران، والعراق الذي خرج من الركود الاقتصادي والنمو السلبي ليسجّل نمواً فاق معدَّله ١٠٪.

6-1 في ما يخصّ البلدان المصدّرة للنفط، فقد انخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى ٢,٠٪ في العام ٢٠١٦ مقابل ٣,٨٪ في العام ٢٠١٥، ومن المتوقّع أن يستمرّ في الانخفاض إلى ٠,٩٪ في العـام ٢٠١٧. فيما تحسّن رصيد الحساب الجاري السلبي لهذه الدول إلـى -٢,٠٪ من الناتج بعد أن كان -٢,٦٪ ومن المتوقّع أن يصبح إيجابياً فيصل إلى ١,٨٪ من الناتج للسنوات المشار إليها تباعاً. أما رصيد المالية العامة الكلّي فتدهور إلى -١٢٪ من الناتج في العام ٢٠١٦ مقابل -٩,٤٪ من الناتج في العام ٢٠١٥، ومن المتوقّع أن يتحسّن إلى-٦,٥٪ في العام ٢٠١٧. ويعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي في العام ٢٠١٦ إجراءات الضبط المالي أو تشديد سياسة المالية العامة (بما فيها خفض النفقات) ونقص السيولة في القطاع المالي، والتي ترافقت مع استمرار أسعار النفط المنخفضة التي تؤثّر سلباً على الصادرات والإيرادات النفطية والنشاط الاقتصادي وتضعف الموازنة العامة والحسابات الخارجية. كما تأثر النشاط الاقتصادي بالصراعات الإقليمية التي تتسبّب بإضعاف الثقة وخفض الطلب الإجمالي.

ثانياً الإقتصاد اللبناني

1-2 لم يختلف المشهد الإقتصادي في لبنان كثيراً في العام ٢٠١٦ عمّا كانه في الأعوام الأخيرة بالرغم من التطورات السياسية التي حصلت مع نهاية العام المذكور. فما زالت التداعيات المتمادية للنزاع في سورية تُلقي بثقلها على لبنان، وبالتالي تقيّد النشاط الإقتصادي والنمو الحقيقي الذي بقي شبه مستقرّ على ما يقارب ١٪ في العامَيْن ٢٠١٦ و٢٠١٥ مقابل ٢٪ في العام ٢٠١٤ وفق صندوق النقد الدولي، علماً أن مصرف لبنان والبنك الدولي يقدّران أن يكون معدل النمو قارب ٢٪ في العام ٢٠١٦. وترافق ضعف معدل النمو هذا مع انخفاض مؤشر الأسعار بشكل عام كما هو مبيّن في الجدول أدناه. ولا يخفى على أحد أنّ نسب النمو الضعيفة هذه غير كافية لاستيعاب العمالة الجديدة الوافدة إلى سوق العمل كما لتلك القائمة فيه، ممّا يشجّع على هجرة الشباب إلى الخارج. وكان العام ٢٠١٦ شاهداً مرّة أخرى على ارتدادات الوضع السوري وعدد اللاجئين السوريّين الذين تخطّت نسبتُهم ربع السكان في لبنان فباتوا يشكّلون عبئاً على الإنفاق العام والبنى التحتية وفرص العمل في اقتصاد يتّسم أصلاً بتردّي الأوضاع المالية وقصور البنى التحتية، بالإضافة إلى عدم تناسب المساعدات والتبرّعات الخارجية مع الإحتياجات. وعقب التباطؤ الإقتصادي للسنة السادسة على التوالي، جرّاء التجاذبات السياسية المحلية والإضطرابات الإقليمية، برزت التسوية السياسية التي أدّت إلى انتخاب رئيس للجمهورية بعد فراغ دام منذ أيار ٢٠١٤، وتشكيل حكومة ما تزال تعمل على إخراج الإقتصاد من هذه الدوّامة. ويُؤمل أن تُسهم التدابير والخطط التي سيتمّ وضعها في تعزيز الثقة لدى المستهلكين والمستثمرين، وبالتالي في تفعيل حركة مكوّنات الناتج المحلّي الإجمالي، لا سيّما الإستهلاك والإستثمار.

2-2 ويُشار في هذا السياق إلى أنّ معدّل النمو في لبنان في العام ٢٠١٦ جاء أدنى من معدّل نمو الإقتصاد العالمي الذي بلغ ٣,١٪، في حين لم يكن بعيداً جداً عن معدّل النمو الذي سجّلته دول مجلس التعاون الخليجي الذي ناهز ٢,٠٪. علماً أنّ الإقتصاد اللبناني يرتبط ارتباطاً وثيقاً باقتصادات هذه الدول من ناحية حركة السياحة وتحويلات العاملين والإستثمارات الأجنبية والصادرات. غير أنّه ليس من الصعب حصول تسارع في نمو الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي في المرحلة المقبلة في حال العمل الجدّي على تمرير التشريعات اللازمة والمباشرة بإصلاحات هيكلية تهدف إلى إخراج الإقتصاد من حالة الركود والتردّي وتعزيز النمو، وفي حال تراجع حدّة الصراعات الإقليمية والنزاع القائم في سورية. وسط هذه الأجواء، توقّع صندوق النقد الدولي في تقريره حول آفاق الإقتصاد العالمي الصادر في نيسان ٢٠١٧ أن يحقّق لبنان نمواً إقتصادياً حقيقياً نسبتُه ٢٪ و٢,٥٪ في كلّ من العامَيْن ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي، مبقياً بذلك على توقّعاته السابقة التي نشرها في تشرين الأول ٢٠١٦. وفي ما يخصّ متوسط معدّل التضخم، يتوقّع الصندوق نسبتَيْ ٢,٦٪ و٢,٠٪ في العامَيْن ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي.

الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات النمو والتضخم

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
معدل النمو الحقيقي (٪)	٢,٠	٠,٨	١,٠
تغيّر أسعار الاستهلاك (متوسط الفترة) (٪)	١,٩	-٣,٧٥	-٠,٨٢
معدل التضخم GDP deflator (٪)	١,٩	٢,٦	١,٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (مليار ليرة)	٧٢١٠٩	٧٤٥٦٠	٧٦٣٠٠
الناتج المحلي الإجمالي (مليار د.أ.)	٤٧,٨	٤٩,٥	٥٠,٦

المصادر: إدارة الإحصاء المركزي، صندوق النقد الدولي بالنسبة إلى معدل النمو الحقيقي و GDP deflator في العام ٢٠١٦.

3-2 وفي العام ٢٠١٦، سجّلت معظم مؤشّرات القطاع الحقيقي بعض الإرتفاع بالمقارنة مع العام الذي سبق، فيما تراجع عدد قليل منها، لتعكس بالتالي استمرار ضعف النشاط الإقتصادي. ومن هذه المؤشّرات نذكر:

- تحسّن متوسط المؤشّر الإقتصادي العام لمصرف لبنان بنسبة ٣,٨٪ في العام ٢٠١٦ مقابل ٢,٠٪ في العام ٢٠١٥.

- تراجع قيمة الشيكات المتقاصة بنسبة ٢,٢٪، وهو مؤشّر لتراجع حجم الطلب أو الإنفاق الإجمالي.

- ارتفاع إجمالي كميات السلع المستوردة بما نسبتُه ١٠,٧٪ في العام ٢٠١٦ وارتفاع قيمتها بنسبة ٣,٥٪، ما يعكس النمو المستمرّ لحركة استهلاك الأُسَر وإنتاج السلع والخدمات.

- تراجع كمّيات الصادرات السلعية بنسبة ١٤,٥٪، علماً أن قيمتها ارتفعت بنسبة ٠,٨٪ في العام ٢٠١٦. وتراجعت قيمة كلّ من الصادرات الصناعية بنسبة ١٤,٥٪ والصادرات الزراعية بنسبة ٦٪. ولا يزال القطاع الزراعي يُعاني من مضاعفات إقفال معبر نصيب على الحدود السورية - الأردنية، ما انعكس سلباً على التجارة البريّة. أمّا القطاع الصناعي، فتأثّر بازدياد كلفة نقل السلع اللبنانية كما بكلفة شحنها وتأمينها، ما ساهم في إضعاف القدرة التنافسية لهذه السلع، ويعود ذلك إلى الحرب الدائرة في سورية التي أثّرت بدورها أيضاً على الطلب، بالإضافة إلى غياب تدابير داعمة لهذَيْن القطاعَيْن.

- ارتفاع عدد القروض المدعومة من مؤسَّسة "كفالات" والممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيّما العاملة في القطاعَيْن الزراعي والسياحي، بنسبة ٥,٢٪ في العام ٢٠١٦، علماً أن قيمتها تراجعت بنسبة ٠,٤٪ في العام المذكور.

- تقلّص بسيط في مساحات البناء المرخّص بها، والتي تُعتبر مؤشّراً على حركة البناء الآنية والمستقبليّة، بنسبة ٠,٩٪ في العام ٢٠١٦، في حين أن كلاً من قيمة الرسوم العقارية ازدادت بنسبة ناهزت ٣,٤٪ وكميات الإسمنت المسلّمة بنسبة ٤,١٪ مع الإشارة إلى أنّها تُشكّل مؤشراً لحركة قطاع البناء القائمة، كما ارتفع عدد عمليات البيع العقارية بنسبة ١,٤٪.

- ازدياد حركة القادمين إلى لبنان عبر المطار بنسبة ٧,٥٪ وحركة المغادرين بنسبة ٣,٦٪. وارتفع عدد السيّاح القادمين إلى لبنان بنسبة ١١,٢٪ في العام ٢٠١٦، أبرزهم من البلدان الأوروبية فيما ناهز عدد السيّاح من البلدان العربية الثلث. وفي ما يخصّ القطاع الفندقي، استقرّت نسبة إشغال الفنادق في بيروت على ٥٩٪ في العام ٢٠١٦ شأنها تقريباً في العام الذي سبق (٥٨٪) بالمقارنة مع متوسّط ٦٠,٩٪ في ١٤ سوقاً عربيّة شملتها الدراسة التي أعدّتها مؤسسة إرنست أند يونغ.

أصدرت إدارة الإحصاء المركزي مؤخّراً حسابات لبنان الإقتصادية ٢٠٠٤-٢٠١٥، شملت تقديرات للعامَيْن ٢٠١٥ و٢٠١٤ مع مراجعة للعامَيْن ٢٠١٣ و٢٠١٢ وفق الأساليب ذاتها المعتمدة في وضع حسابات العام ٢٠٠٨. وأظهرت النتائج انخفاض معدل نمو الناتج المحلّي إلى ٠,٨٪ في العام ٢٠١٥ من ٢,٠٪ في العام ٢٠١٤ و٢,٦٪ في العام ٢٠١٣ ترافق مع معدلات تضخم في الاقتصاد المحلّي مقاسةً بـ deflator GDP متدنّية بلغت ٢,٦٪ و١,٩٪ و٢,٢٪ للسنوات المُشار إليها تباعاً. ووصلت قيمة الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى ٧٤٥٦٠ مليار ليرة، أي ما يقارب ٤٩,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٥، حيث شكّل الإستهلاك النهائي حوالي ٩٨,٩٪ من الناتج موزّعة بين ٨٦,٣٪ لإستهلاك الأُسر و١٢,٦٪ لإستهلاك القطاع العام. كما شكّل الإستثمار حوالي ٢٠,٩٪ توزّع بين استثمار خاص (١٩,٦٪) واستثمار عام (١,٢٪).
وفي ما يخصّ توزّع الناتج المحلّي حسب القطاعات في العام ٢٠١٥، برز القطاع العقاري في الطليعة إذ ناهزت حصّته ١٤٪ من الناتج المحلّي، كذلك تقريباً حصّة التجارة، تبعتها حصّة قطاع التعليم والصحة وخدمات أخرى (١١,٥٪)، فالصناعة (١١٪)، ثمّ الإدارة العامة (حوالي ٩,٣٪)، والنقل والمواصلات والمعلومات (٨,٨٪) فالخدمات المالية (٧,٨٪) وغيرها من القطاعات وصولاً إلى الحصّة الأدنى البالغة ٣,٥٪ والعائدة لقطاع الزراعة، مع الإشارة إلى أنّ هذه الحصص لم تسجّل أيّ تغيّر يُذكر مقارنةً مع العام ٢٠١٤.

4-2 وبعكس السنة السابقة، كان أداء المالية العامة لناحية حجم النفقات الحكومية أو الاستهلاك العام مساعداً على التخفيف من التباطؤ الإقتصادي الحاصل، إذ ارتفعت النفقات الأوّلية خارج خدمة الدين حوالي ١١,٩٪ في العام ٢٠١٦ بالمقارنة مع العام ٢٠١٥ وفي ظلّ انخفاض الأكلاف المرتبطة بمؤسسة كهرباء لبنان. كما استمرّت السياسة النقدية في دعم النشاط الإقتصادي وتحفيز النمو من خلال الرزم التحفيزية والبرامج التسليفية القائمة، والتي من شأنها تخفيض الكلفة الإئتمانية على القطاع الخاص وتأمين التمويل اللازم له وخلق فرص عمل جديدة في الإقتصاد. وساهمت المصارف بدورها في المحافظة على سير العجلة الإقتصادية عبر التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم، والتي ارتفعت بنسبة ٦,٢٪ وبات التمويل للقطاعَيْن العام والخاص يقارب ١٨١,٦٪ من الناتج المحلّي الإجمالي. أمّا أداء القطاع الخارجي، فكان سلبياً على النشاط والنمو الاقتصادي مع تراجع قيمة صافي صادرات السلع والخدمات (صادرات ناقص واردات) بحسب الإحصاءات الأوّلية المتوافرة.

ملف أزمة النزوح السوري
في مؤتمر لندن للمانحين (London Conference on Supporting Syria) الذي انعقد في شباط ٢٠١٦، تمّ عرض خطّة جديدة لمعالجة أكلاف هذه الأزمة، تشتمل على حاجة لبنان إلى دعم مالي بحوالي ١١ مليار دولار لفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ تتوزّع بين هبات بقيمة ٥ مليارات دولار وقروض بقيمة ٦ مليارت دولار من قبل المجتمع الدولي للدول المضيفة للنازحين السوريين. كما تمّ التنسيق في مؤتمر بروكسيل للنازحين في شباط ٢٠١٧ بين الحكومة اللبنانية وشركاء محليّين ودوليّين لإطلاق "خطة لبنان للإستجابة للأزمة ٢٠١٧-٢٠٢٠" بغية توفير حوالي ٢,٨ مليار دولار لعام ٢٠١٧ من أجل مساعدة الأكثر ضعفاً من أفراد ولاجئين وتأمين الخدمات الأساسية فضلاً عن الإستثمار في البنى التحتيى المترهّلة وغيرها من المشاريع. فتمّ التأكيد على حاجة لبنان إلى ما بين ٨ و١٠ مليارات دولار نظراً إلى أنّ المساعدات والتبرّعات الخارجية الدولية من دول ومنظّمات حكومية وغير حكومية لمساعدة اللاجئين والدولة اللبنانية التي تحضنهم لا تزال ضئيلة وغير كافية بالقياس إلى الإحتياجات.

5-2 في موازاة ذلك، عمدت وكالات التصنيف الإئتماني إلى تغيير تصنيف لبنان. ففي تموز ٢٠١٦، خفّضت وكالة "فيتش" الأميركية تصنيف لبنان السيادي، وتحديداً تصنيف الدين الطويل الأجل بالليرة وبالعملات الأجنبية إلى (-B) نظراً للمخاطر السياسية المستمرّة نتيجة الحرب في المنطقة، ما رتّب ضغوطاً متزايدة على الجدارة الإئتمانية السيادية، إلاّ أنّها غيّرت الآفاق من "سلبية" إلى "مستقرّة" خصوصاً لدى ارتكازها على قدرة القطاع المصرفي اللبناني على جذب الودائع بما يلبّي الحاجات التمويلية للدولة اللبنانية. وفي كانون الأول ٢٠١٦، أبقت الوكالة على تصنيفها بعد أن شكّل انتخاب رئيس للجمهورية وتعيين رئيس حكومة وتشكيل الحكومة في نهاية العام ٢٠١٦ نقطة إيجابية يمكن أن يتبدّل على أثرها المشهد اللبناني على الرغم من المناخ الداخلي والخارجي الصعب نسبياً. كما أبقت وكالة ستاندرد أند بورز (Standard & Poor's) في تقريرها الصادر مطلع العام ٢٠١٧ تصنيف سندات الدين غير المضمونة والمحرّرة بالعملات الأجنبية والسقف السيادي عند -B وعلى التصنيف الائتماني القصير الأمد بالليرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية عند B عاكساً تداعيات الحرب القائمة في سورية على الداخل اللبناني، بالاضافة إلى ضعف المالية العامة والركود الاقتصادي في البلاد، إلاّ أنها أعادت مراجعة النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرّة.

6-2 وتبقى التمنّيات بأن تضع الحكومة التي ستتشكّل بعد الإنتخابات النيابية المرتقبة بموجب قانون عصري يؤمّن التمثيل الصحيح والمتوازن، كما يأمل معظم اللبنانيّين، رؤية إقتصادية - إجتماعية شاملة مع تحديد الأولويات والأكلاف والإنعكاسات وتوحي بجدّية وواقعية في التنفيذ والمتابعة. وقد تكون الإنطلاقة الجيدة في التركيز على الإستثمار في البنى التحتية وتطويرها، ولا سيما في قطاعات الكهرباء والإتصالات والنقل والاعتماد على الشراكة بين القطاعَيْن العام والخاص لمساعدة الدولة على تحمّل الأعباء ذات الصلة. فهذه الرؤية هي مدخل لتنشيط القطاعات الإقتصادية وتشجيع الإستثمارات فيها وخلق فرص عمل وتعزيز الإبتكار، كما تسهم في تحفيز النمو الإقتصادي. أما الأولويات الأخرى فهي كثيرة، منها ما يتعلّق بتطوير وتنقية قطاعَيْ الصحة والتعليم ومنها ما

يتعلّق بالبيئة النظيفة وضبط التلوّث براً وبحراً. كما يجب إيلاء الإهتمام اللازم للضمان الإجتماعي الصحي والتقاعدي، ومن شأن ذلك كلّه توفير نوعية حياة أفضل للبنانيّين وخفض الأكلاف على المالية العامة والإقتصاد وتأمين نمو مستدام. ثمّ أنّ هناك حاجة ملحّة إلى إجراء إصلاح إداري جدّي عبر ملء الشواغر بكفاءات علمية ومهنية تتّصف بالفعالية والنزاهة بدلاً من التوسّع والتفلّت في التعيينات في القطاع العام إرضاءً للمحاسيب على قاعدة الزبائنية والمحاصصة المكلفة والتي تدفع الكثير من الكفاءات إلى الهجرة من البلاد نحو أسواق عمل تلبّي تطلّعاتهم وتقدّر مؤهّلاتهم. في موازاة ذلك، يقتضي المضي قدماً في آليات مكافحة الفساد في الإدارة والصفقات العامة، وتحريك القضاء لمحاسبة الفاسدين والمرتشين وتحسين بيئة الأعمال.

ثالثاً المالية العامة والمديونية العامة

1-3 بعد النتائج الاستثنائية المحقّقة في العام ٢٠١٤، تراجعت وضعية المالية العامة في العام ٢٠١٥ وتفاقمت في العام ٢٠١٦، بحيث بلغ العجز العام الإجمالي ٧٤٥٣ مليار ليرة، أي ما نسبته ٩,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل عجز بقيمة ٥٩٥٨ مليار ليرة (٨٪ من الناتج) في العام ٢٠١٥. وتراجع الفائض الأوّلي المحقّق إلى ٣١ مليار ليرة فقط في العام ٢٠١٦ (٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) من ١٠٩٢ ملياراً (١,٥٪ من الناتج) في العام ٢٠١٥. وتأتّت هذه النتائج من التوسّع في الإنفاق العام، رغم غياب الموازنة العامة والإنفاق على أساس القاعدة الإثنَيْ عشرية، قارب معدّله ثلاثة أضعاف معدل نمو المقبوضات الإجمالية التي تأثّرت بضعف الحركة الاقتصادية وبتردّي أداء مؤسسات الدولة في ظلّ الأوضاع السياسية والأمنية القائمة. وهذا ما يستدعي العمل مجدّداً على ضبط المالية العامة بالحدّ من الهدر والفساد في العديد من المؤسّسات والإدارات والمرافق العامة وترشيق الإنفاق وترشيده وغيرها من التوصيات المبيّنة لاحقاً.

المالية العامة ٢٠١٤-٢٠١٦ (مليار ليرة)

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	التغيّر (٪) ٢٠١٤/٢٠١٥	التغيّر (٪) ٢٠١٥/٢٠١٦
المقبوضات الإجمالية (موازنة+خزينة)	١٦٤٠٠	١٤٤٣٥	١٤٩٠٩	١٢,٠-	٣,٦
المدفوعات الإجمالية (موازنة+خزينة)	٢١٠٣٢	٢٠٣٩٣	٢٢٤١٢	٠,٣-	٩,٩
العجز العام	٤٦٣٢	٥٩٥٨	٧٤٥٣	٢٨,٦	٢٥,١
الرصيد الأوّلي (+) فائض، (-) عجز	١٩٧٠+	١٠٩٢+	٣١+		
العجز العام/الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٦,٤	٨,٠	٩,٨		
الرصيد الأوّلي/الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٢,٧	١,٥	-		

المصدر: وزارة المالية

2-3 في ما يتعلّق بالمقبوضات الإجمالية، فقد ارتفعت إلى ١٤٩٠٩ مليار ليرة في العام ٢٠١٦ من ١٤٤٣٥ مليار ليرة في العام ٢٠١٥، أي بمقدار ٥٢٤ مليار ليرة وبنسبة ٣,٦٪. وبقيت شبه مستقرّة قياساً على الناتج المحلي الإجمالي (١٩,٦٪ في العام ٢٠١٦ و١٩,٤٪ في العام ٢٠١٥). وتُعدّ هذه النسبة منخفضة في لبنان بالمقارنة مع العديد من الدول ذات الدخل المرتفع ومع الشريحة العليا من الدول المتوسطة الدخل، ومنها لبنان بغضّ النظر عن كمّ ونوعية الخدمات والتقدمات العامة بسبب هيكلية الضرائب القائمة والتهرّب الضريبي والضعف في التحصيل والجباية.

3-3 وفي العام ٢٠١٦، ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية بنسبة ٢,٦٪ ومقبوضات الخزينة بنسبة ٢١,٣٪. وشكّلت حصة كلّ منها من مجموع المقبوضات ٧٠,٨٪ و٢٢,٧٪ و٦,٥٪ على التوالي. وتأتّى ارتفاع الإيرادات الضريبية من تحسّن معظم مكوّناتها وإن بنسب مختلفة كما يبيّنه الجدول أدناه. علماً أن الإيرادات من القيمة المضافة، والتي تعكس إلى حدّ كبير الاستهلاك، لا تزال تشكّل المورد الأول للخزينة، وقد ازدادت بنسبة ٢,٤٪ فقط وشكّلت ٢١,٦٪ من مجموع الإيرادات المحصّلة في العام ٢٠١٦ و٣٠,٥٪ من الإيرادات الضريبية، تلتها الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال (٢٠,١٪ من مجموع الإيرادات) والتي ارتفعت بنسبة ٤,٤٪ خلال العام المذكور، علماً أن ضريبة الدخل على الفوائد شكّلت ٢٧,٢٪ منها.

المقبوضات الإجمالية (مليار ليرة لبنانية)

	٢٠١٤	الحصة (٪)	٢٠١٥	الحصة (٪)	٢٠١٦	الحصة (٪)
الضريبة على الدخل، والأرباح ورؤوس الأموال	٢٧٩٥	١٧,٠	٢٨٨٧	٢٠,٠	٣٠١٥	٢٠,١
منها: ضريبة الدخل على الفوائد (٥٪)	٧١١	٤,٣	٧٦٧	٥,٣	٨١٩	٥,٥
الضريبة على الأملاك المبنيّة	١٢٤٥	٧,٦	١١٧٩	٨,٢	١٢٢٤	٨,٢
الرسوم الداخلية على السلع والخدمات	٣٨١١	٢٣,٢	٣٧١٧	٢٥,٧	٣٧٧٣	٢٥,٢
منها: الضريبة على القيمة المضافة	٣٣٠٢	٢٠,١	٣١٥٩	٢١,٩	٣٢٣٤	٢١,٦
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية	٢٠٤٢	١٢,٥	٢٠٦٤	١٤,٣	٢١١٧	١٤,٢
منها: الرسوم الجمركية على الاستيراد	٧٦٦	٤,٧	٧١٣	٤,٩	٧٠٦	٤,٧
الرسوم على البنزين	٥١٢	٣,١	٦٢٩	٤,٤	٦٨٠	٤,٥
إيرادات ضريبية أخرى	٤٩٥	٣,٠	٤٨٣	٣,٣	٤٦٨	٣,١
الإيرادات الضريبية	**١٠٣٨٨**	**٦٣,٣**	**١٠٣٣٠**	**٧١,٦**	**١٠٥٩٧**	**٧٠,٨**
حاصلات من إدارات ومؤسسات عامة ومن أملاك الدولة	٣٤٩٨	٢١,٣	٢٣١٣	١٦,٠	٢٣٧٧	١٥,٩
منها: إيرادات من وفر موازنة الاتصالات	٣٠٣٤	١٨,٥	١٨٦٠	١٢,٩	١٩٠٧	١٢,٧
إيرادات غير ضريبية أخرى	٨٥٦	٥,٢	٩٩٢	٦,٩	١٠١٥	٦,٨
الإيرادات غير الضريبية	**٤٣٥٤**	**٢٦,٦**	**٣٣٠٥**	**٢٢,٩**	**٣٣٩٢**	**٢٢,٧**
مقبوضات الخزينة	**١٦٥٨**	**١٠,١**	**٨٠٠**	**٥,٥**	**٩٧٠**	**٦,٥**
المقبوضات الإجمالية	**١٦٤٠٠**	**١٠٠,٠**	**١٤٤٣٥**	**١٠٠,٠**	**١٤٩٥٩**	**١٠٠,٠**

المصدر: وزارة المالية

4-3 أمّا المدفوعات الإجمالية فقد ارتفعت بنسبة ٩,٩٪ في العام ٢٠١٦، أي بوتيرة أعلى (٢,٧٥ مرة) من ارتفاع المقبوضات، وبلغت ٢٢٤١٢ مليار ليرة في نهاية العام المذكور مقابل ٢٠٣٩٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٥. وشكّلت ٢٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦ مقابل ٢٧,٤٪ في العام ٢٠١٥. والملاحظ أن انعكاس الاستفادة من أسعار النفط المتدنّية نسبياً كان محدوداً بالنظر إلى هيكلية النفقات وافتقادها إلى المرونة. فازدادت خدمة الدين بالتوازي مع ارتفاع الدين العام، كما ازدادت النفقات الأوّلية، فيما بقيت نسبة الإنفاق الاستثماري من مجموع الناتج المحلي الإجمالي متدنّية ودون مستواها في البلدان المشابهة، إذ بلغت ١,٤٪ في العام ٢٠١٦ في

لبنان بالمقارنة مع ٥٪ في الأسواق الناشئة. كما أن النفقات الاجتماعية لا تزال غير ملائمة لتلبية حاجات مختلف شرائح المجتمع اللبناني.

5-3 ارتفعت النفقات الأوّلية من خارج خدمة الدين العام إلى ١٤٩٢٨ مليار ليرة في العام ٢٠١٦ من ١٣٣٤٣ ملياراً في العام ٢٠١٥، أي بنسبة ١١,٩٪. وتأتّى الارتفاع من زيادة المخصّصات ورواتب العاملين في القطاع العام بنسبة ٣,٦٪ بين العامَيْن ٢٠١٥ و٢٠١٦، مع زيادة كلّ من الرواتب الأساسية والتقديمات ومعاشات التقاعد ونهاية الخدمة والتحويلات إلى مؤسّسات عامة لتغطية الأجور. وشكّلت الرواتب وملحقاتها في القطاع العام منسوبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي ٩,٦٪ في العام ٢٠١٦. وارتفعت النفقات الاستثمارية بنسبة ٢١,٥٪ علماً أن حجمها لا يزال متدنّياً وبلغ ١٠٧٩ مليار ليرة في العام ٢٠١٦ ليشكّل ٤,٨٪ من مجموع المدفوعات و١,٤٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦. يُشار إلى أن لبنان يعاني أيضاً من تآكل الإنفاق الاستثماري الخاص، كون المناخ السياسي لا يشجّع على استثمار الأموال في مشاريع جديدة، الأمر الذي يؤدّي إلى انخفاض الإنتاجية وعجز المؤسّسات عن خلق فرص عمل. أمّا التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان فتراجعت بقيمة ٣١٤ مليار ليرة في العام ٢٠١٦ (بعد تراجعها بقيمة ١٤٤٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٥). وبالتالي، انخفضت كلفة دعم الكهرباء إلى ١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦ مقابل ٢,٣٪ في العام ٢٠١٥.

6-3 وسُجّل ارتفاع في قيمة خدمة الدين العام، معظمه من فوائد على ديون داخلية، بحيث وصلت إلى ٧٤٨٤ مليار ليرة في العام ٢٠١٦ مقابل ٧٠٥٠ ملياراً في العام ٢٠١٥، أي بزيادة نسبتُها ٦,٢٪. وشكّلت ٣٣,٤٪ من مجموع النفقات و٥٠٪ من مجموع الإيرادات في العام ٢٠١٦ مقابل ٣٤,٦٪ و٤٨,٨٪ للنسبتَيْن على التوالي في العام ٢٠١٥ (علماً أن هاتَيْن النسبتَيْن بلغتا ٢٩,٢٪ و٤٢,٣٪ في العام ٢٠١٣). في حين بقيت خدمة الدين العام منسوبةً إلى متوسط الدين العام الإجمالي شبه مستقرّة على ٦,٨٪ في العام ٢٠١٦ شأنها في العام الذي سبق (٦,٦٪ في العام ٢٠١٣)، وذلك دليل على الجهود التي بذلها الجهاز المصرفي اللبناني للحؤول دون ارتفاع كلفة الدين العام بل لتخفيضها.

7-3 يُذكر أن الفوائد في لبنان يحدّدها على المديَيْن المتوسط والطويل تطور علاوات المخاطر ووتيرة النشاط الاقتصادي وتطور المالية العامة وتطور أسعار الفائدة الأميركية، ما يفسّر الفوائد المرتفعة نسبياً على سندات الخزينة الطويلة الأجل لتتلاءم مع طول الآجال وطبيعة المخاطر. ويجدر التنبّه إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية الذي يمكن أن يؤثّر سلباً على كلفة التمويل وخدمة الدين العام. وتبقى الإشارة إلى أن قدرة القطاع العام على تمويل خدمة الدين تظلّ مرتبطة بصلابة قاعدة الودائع المصرفية ورغبة القطاع المالي في استمرار شراء سندات سيادية، علماً أن هذا الارتباط يشكّل ضعفاً بنيوياً، وهو ناتج جزئياً عن عدم تطور الأسواق المالية بالشكل المطلوب.

المدفوعات الإجمالية (مليار ليرة لبنانية)

	٢٠١٤	الحصة (٪)	٢٠١٥	الحصة (٪)	٢٠١٦	الحصة (٪)
خدمة الدين العام	٦٦٠٢	٣١,٤	٧٠٥٠	٣٤,٦	٧٤٨٤	٣٣,٤
النفقات الأولية	١٤٤٣٠	٦٨,٧	١٣٣٤٣	٦٥,٤	١٤٩٢٨	٦٦,٦
منها: المخصّصات والرواتب والملحقات	٦٧٢٧	٣٢,٠	٧٠٨٠	٣٤,٧	٧٣٣٥	٣٢,٧
التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان	٣١٥٧	١٥,٠	١٧١١	٨,٤	١٣٩٧	٦,٢
النفقات الاستثمارية	٨٨٣	٤,٢	٨٨٨	٤,٤	١٠٧٩	٤,٨
التحويلات إلى البلديات	٧١٠	٣,٤	٩٣٦	٤,٦	١٥٥٤	٦,٩
المدفوعات الإجمالية	**٢١٠٣٢**	**١٠٠,٠**	**٢٠٣٩٣**	**١٠٠,٠**	**٢٢٤١٢**	**١٠٠,٠**

المصدر: وزارة المالية

8-3 في ما يخصّ مشروع قانون موازنة العام ٢٠١٧، فقد تضمّن المشروع الذي عُرض بدايةً على مجلس الوزراء أكثر من ٥٠ تعديلاً ضريبياً يرتّب أعباء مالية إضافية على الأفراد والأُسَر والمؤسسات، بمختلف أنواعها، والتي تعاني أصلاً من ضعف المداخيل وتباطؤ النمو الاقتصادي. كما تلغي هذه التعديلات مبادىء ضريبية وضعها المشترع أصلاً لحماية المكلّفين ضدّ أيّ تعسّف أو سوء نيّة محتمل من السلطة. كذلك، تفتح بعض الموادّ الضريبية مجالاً واسعاً لاستنساب مراقبي الضرائب وأبواباً إضافية للفساد وتشجّع التهريب وتسيء إلى العدالة الضريبية. وقد طاولت الإجراءات الضريبية القطاع المصرفي مثقلةً أرباح المصارف بأعباء ضريبية جديدة تخلق بطريقة احتسابها تمييزاً بين المصارف نفسها وبين المصارف ومؤسّسات أخرى، وتجعل الاستثمار في القطاع المصرفي غير جاذب وترفع كلفة موارد المصارف، وبالتالي كلفة تمويل الاقتصاد كما قد تحدّ من النمو. ورغم أن زيادة الضرائب هي عادةً أداة لتخفيض العجز العام أو كبح الغليان الاقتصادي، إلاّ أن المشروع المعروض على مجلس الوزراء أتى في وقت يعاني الاقتصاد، ومنذ العام ٢٠١١، من ضعف اقتصادي شديد ما قد يعمّق التراجع الاقتصادي، كما أنه يتضمّن عجزاً مرتفعاً يتجاوز ما هو محقّق في العامَيْن ٢٠١٦ و٢٠١٥. وبالتالي انطوى المشروع على مخاطر وانعكاسات سلبية محتملة على السياستَيْن النقدية والمالية وعلى سمعة البلد تجاه المؤسّسات الدولية والمستثمرين الأجانب. ولهذه الأسباب مجتمعةً، أثار مشروع الموازنة هذا اعتراض عدد كبير من الهيئات والجمعيات والقطاعات الإقتصادية والمجتمع المدني بشكل عام، ما دفع إلى إعادة النظر فيه وإدخال الكثير من التعديلات على مشروع قانون موازنة العام ٢٠١٧ المُحال إلى مجلس النواب عن طريق إزالة العديد من الضرائب الجديدة أو الزيادات التي كانت مطروحة، وبعد أن تمّ فصل سلسلة الرتب والرواتب وكلفتها ومواردها عن الموازنة.

9-3 ولكن، تجدر الإشارة إلى ناحية أخرى إلى أن ثمّة إجماعاً على ضرورة إقرار مشروع موازنة لعام ٢٠١٧ بعد أحد عشر عاماً من الصرف والإنفاق على أساس القاعدة الإثنَيْ عشرية والاعتمادات من خارج الموازنة. وفي ما يتعلّق بملفّ الحسابات المالية، يبدو أن العمل قائم لإيجاد حلّ دستوري وقانوني لقطع الحساب عن السنوات السابقة. وتشير آخر أرقام مشروع موازنة العام ٢٠١٧ المُحال إلى المجلس النيابي إلى ١٦٣٨٤ مليار ليرة للإيرادات مقابل ٢٣٦٧٣ مليار ليرة للنفقات موزّعة بين ٢١٣١٩ مليار ليرة نفقات جارية و٢٣٥٤ مليار ليرة نفقات استثمارية. وتقدّر خدمة الدين بقيمة ٧١٥٢ مليار ليرة. وعليه، من المتوقّع أن يبلغ العجز العام ٧٢٨٩ مليار ليرة والعجز الأوّلي ١٣٧ مليار ليرة، أي من المنتظر أن يحصل تحسّن طفيف في وضعية المالية العامة قياساً على ما حقّقته في العام ٢٠١٦. ويتضمّن هذا المشروع إصلاحات عدّة نذكر منها إدراج مركزية التخمين العقاري، واعتماد الميزانيات المدقّقة للشركات في باب الإصلاح الضريبي ومكافحة التهرّب الضريبي، وتفعيل مداخيل الجمارك وتحسين جبايتها، وفرض رقابة مُسبَقة على إنفاق الصناديق من الهبات والقروض ووضع سقف للاستدانة يكون محصوراً بسدّ العجز المقدّر في الموازنة دون سواه.

10-3 المطلوب على الأمد القصير الإسراع في الإصلاحات التي تطال محاربة الفساد ومكافحة التهرّب الضريبي، والتشدّد في الجباية وتحصيل فواتير مستحقّة وغير مجباة، وزيادة الشفافية في المناقصات العامة ومعالجة المعضلة المزمنة لقطاع الكهرباء من ناحيتَيْ سوء التغذية والهدر المالي. وعلى صعيد الإصلاحات على المدى الطويل، لا بدّ من أن تُعطى الأولوية في عمل الحكومة لوضع رؤية اقتصادية – اجتماعية شاملة تسمح بتحفيز النمو الاقتصادي عبر تشجيع الاستثمارات والتأسيس لقطاعات واعدة هي ركيزة النمو. ومن البديهي أن تُبدي المصارف كلّ استعداد للمشاركة في الاستثمارات الإنشائية والإنمائية المرتقبة في إطار الشراكة بين القطاعَيْن العام والخاص وأن يكون للانتشار اللبناني دور أوسع وأكثر فعالية في هذا المجال. وتبقى التمنّيات للفترة المقبلة بتفعيل العمل الحكومي من خلال الحكومة الحالية وتلك التي ستتشكّل بعد الإنتخابات النيابية التي يؤمَل حصولها قريباً كما بعودة المؤسسات الدستورية والرقابية إلى لعب دورها الكامل والبنّاء وبإعادة تأهيل وتطوير البنى التحتية من أجل تعزيز مناخ الأعمال والقدرة التنافسية لقطاعاتنا الإنتاجية الوطنية.

المديونيّة العـامة

11-3 في نهاية العام ٢٠١٦، ارتفع الدين العام الإجمالي إلى ١١٢٩١١ مليار ليرة (ما يوازي ٧٤,٩ مليار دولار) مقابل ١٠٦٠١٥ مليار ليرة (٧٠,٣ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٥، مسجّلاً بذلك زيادة نسبتُها ٦,٥٪ مقابل زيادة أدنى قدرُها ٥,٦٪ في العام ٢٠١٥. علماً أن الخزينة تراكم، من خلال اقتراضها لسدّ العجز في الموازنة، مبالغ في حساباتها لدى الجهاز المصرفي، تتخطّى حاجاتها التمويلية الآنية لتأمين حاجاتها التمويلية على المدى الأطول في حال ساءت الأوضاع وتعقّدت. ويساهم هذا الأمر طبعاً في امتصاص السيولة بالليرة وبالتالي في ترسيخ الاستقرار النقدي.

12-3 ونجم ارتفاع الدين العام الإجمالي في العام ٢٠١٦ من ازدياد كلّ من الدين العام بالليرة بمقدار ٥٣٣٣ مليار ليرة والدين بالعملات الأجنبية بقيمة ١٥٦٣ مليار ليرة (ما يوازي ١٠٣٧ مليون دولار). وبما أن نسبة نمو الدين العام تجاوزت معدل النمو الاقتصادي الإسمي، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٤٢,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٥ إلى ما يقارب ١٤٨٪ في نهاية العام ٢٠١٦. وينطوي ذلك على أكلاف باهظة، خصوصاً وأن مدفوعات الفائدة على الدين تستنفد حوالي ٧١٪ من الإيرادات الضريبية وما يعادل ٩,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت نسبة الدين العام تتراجع بمعدل ٥٪ سنوياً قياساً على الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في فترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ بفضل معدلات النمو المرتفعة والفوائض الأوّلية المحقّقة والجهود المبذولة من الأطراف المعنيّة. إلاّ أنه مع تباطؤ النمو منذ ٢٠١١ وازدياد التحدّيات الاقتصادية والتشنّجات السياسية، عادت هذه النسبة إلى الارتفاع. فالنمو الاقتصادي الضعيف وازدياد الدين العام بوتيرة سريعة يستدعيان ضرورة التصحيح من أجل تأمين الاستقرار في دينامية الدين.

13-3 عند احتساب دين السوق، أي من دون الأخذ في الاعتبار ما يحمله مصرف لبنان والمؤسسات العامة والقروض الثنائية والمتعدّدة الأطراف وديون باريس ٢ و٣، تنخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٩٠٪ في نهاية العام ٢٠١٦، شأنها في نهاية العام الذي سبق.

14-13 أمّا الدين العام الصافي، والمحتسَب بعد تنـزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، فقد بلغ ٩٨٦٢٢ مليار ليرة (٦٥,٤ مليار دولار) في نهاية كانون الأول ٢٠١٦، أي بارتفاع بنسبة ٦,٣٪ مقابل زيادة نسبتُها ٧,٤٪ في العام ٢٠١٥. وقد ارتفعت ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان من ٨١٥٣ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٥ إلى ٨٣١٢ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٦، أي بمقدار ١٥٩ مليار ليرة بعد أن كانت هذه الودائع تراجعت بقيمة ٩٧٠ مليار ليرة في العام الذي سبق. ويبقى رصيد حساب الدولة لدى مصرف لبنان إيجابيّاً، الأمر الذي يسمح بتمويل العجوزات المستقبلية في حال تباطأت أو تراجعت التدفّقات النقدية من الخارج على شكل ودائع مصرفية وغيرها.

15-3 وفي نهاية العام ٢٠١٦، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية ٧٠٥٢٨ مليار ليرة، مشكّلةً حوالي ٦٢,٥٪ من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل ٤٢٣٨٣ مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبتُه ٣٧,٥٪ من الدين العام الإجمالي. والعامل الذي يخفّف من مخاطر الدين العام هو توزّعه وتركّزه على المكتتبين المقيمين (٩٢٪) الذين باتوا يتآلفون مع أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والأمنية أكثر من غيرهم. علماً أن تغيّراً برز في توزّع الحصص بين المقيمين، إذ عرفت حصة المصارف من إجمالي الدين العام انخفاضاً من ٥٣,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٥ إلى ٤٦,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان من ٢٥,٤٪ إلى ٣٤,٣٪ في التاريخَيْن على التوالي. ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى الهندسة المالية التي قام بها المصرف المركزي بالتنسيق مع المصارف، بحيث حسم الأول سندات خزينة بالليرة للثانية من محفظتها لتكتتب بشهادات إيداع بالدولار شرط أن توفّر المصارف تحويلات من الخارج إلى حساباتها لدى مصرف لبنان.

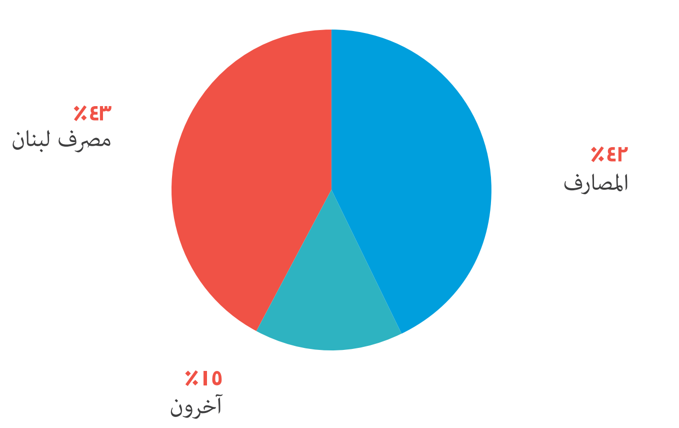
الدين العام ٢٠١٤-٢٠١٦
(نهاية الفترة-مليار ليرة)

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	التغيّر (٪) ٢٠١٤/٢٠١٥	التغيّر (٪) ٢٠١٦/٢٠١٥
الدين العام الإجمالي	**١٠٠٣٥٦**	**١٠٦٠١٥**	**١١٢٩١١**	**+٥,٦**	**+٦,٥**
توزّع الدين العام الإجمالي:					
الدين العام بالليرة اللبنانية	٦١٧٥٢	٦٥١٩٥	٧٠٥٢٨	+٥,٦	+٨,٢
الدين العام بالعملات الأجنبية	٣٨٦٠٤	٤٠٨٢٠	٤٢٣٨٣	+٥,٧	+٣,٨
ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي	١٣٩٦٥	١٣٢٢٧	١٤٢٦٨	-٥,٣	+٧,٩
الدين العام الصافي	**٨٦٣٩١**	**٩٢٧٨٨**	**٩٨٦٤٣**	**+٧,٤**	**+٦,٣**
تمويل الدين العام الإجمالي (تقديرات) (٪):					
المصارف في لبنان	٥٥,٩	٥٣,٣	٤٦,٧		
مصرف لبنان والمؤسسات العامة	٢٨,٥	٣٣,٥	٤٢,٠		
مقيمون آخرون	٥,١	٤,٤	٣,٥		
غير مقيمين	١٠,٥	٨,٨	٧,٨		
منها: قروض ثنائية ومتعدّدة الأطراف	٤,٤	٣,٣	٢,٧		
آخرون	٦,١	٥,٥	٥,١		

المصدر: وزارة المالية

16-3 على صعيد تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، انخفضت حصة المصارف إلى ٤١,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٦ من ٤٥,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٥ وحصة القطاع غير المصرفي إلى ١٥,٣٪ من ١٦,٩٪ على التوالي، قابلها ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى ٤٢,٧٪ من ٣٧,٣٪ في التاريخَيْن على التوالي. وفي منتصف العام ٢٠١٦، تراجعت محفظة المصارف بسندات الخزينة بالليرة تماشياً مع الهندسة المالية كما سبق وأشرنا، لتعود وترتفع تدريجياً ابتداءً من تموز وحتى نهاية العام ٢٠١٦ حيث اكتتبت المصارف بسندات من فئة ٥ سنوات بمردود استثنائي قدرُه ٥٪ في إطار التدابير المالية لاستيعاب جزء من سيولتها الفائضة بالليرة لدى مصرف لبنان. وعلى العموم، جاءت اكتتاباتها الجديدة أقلّ من الإستحقاقات، وتركّزت على الفئات الطويلة الأجل (٧ سنوات وما فوق) ذات المردود المرتفع نسبياً. وكان مصرف لبنان يعوّض النقص عند الحاجة، فيتدخّل شارياً الفائض من المعروض من السندات لتأمين توازن السوق.

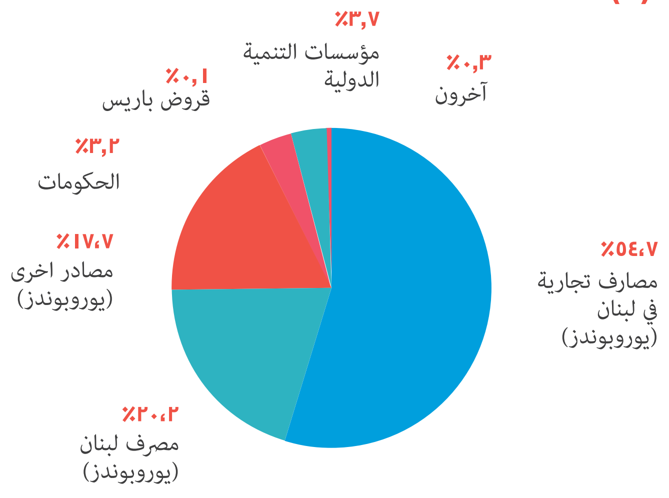
مصادر تمويل الدين العام بالليرة اللبنانية
نهاية العام ٢٠١٦ (٪)



المصدر: مصرف لبنان

17-3 وفي ما يخصّ **تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية**، فقد انخفضت محفظة المصارف في سندات اليوروبندز بما يوازي ٢٢٦١ مليون دولار في العام ٢٠١٦ بعد ارتفاعها بقيمة ١٣٣٥ مليون دولار في العام ٢٠١٥، للجوء عدد منها إلى بيع سندات يوروبندز من محفظته، معظمها إلى مستثمرين أجانب، ضمن إدارة السيولة بالعملات الأجنبية والمشاركة في الهندسة المالية. علماً أن هذه المحفظة عرفت تقلّبات خلال العام ٢٠١٦، وقد بلغت قيمتها ١٥٣٨٣ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ١٧٦٤٥ مليوناً في نهاية العام الذي سبق. وعليه، انخفضت حصة محفظة المصارف التجارية من سندات اليوروبندز إلى ٥٩,١٪ من حوالي ٧٠,٨٪ من مجموع محفظة سندات اليوروبندز في نهاية التاريخَيْن على التوالي.

مصادر تمويل الدين العام بالعملات الأجنبية
نهاية العام ٢٠١٦ (٪)



المصدر: مصرف لبنان

سوق سندات اليوروبندز في العام ٢٠١٦:

في كانون الثاني، استحقّت سندات يوروبندز بحوالي ٤٣٢ مليون دولار، عمدت وزارة المالية إلى تمويلها في إطار اتفاقية مع مصرف لبنان. وتوزّع هذا الإصدار على شريحتَيْن، الأولى بقيمة ٣٨,٥ مليون دولار تُضاف إلى السندات التي تستحقّ في تشرين الثاني ٢٠٢٤ بفائدة قسيمة ٦,٢٥٪ والثانية بقيمة ٣٩٣,٢ مليون دولار تُضاف إلى السندات التي تستحقّ في تشرين الثاني ٢٠٢٨ بفائدة قسيمة ٦,٦٥٪.

في نيسان، استحقّت سندات يوروبندز بقيمة ٦٠٠ مليون دولار بفائدة ٤,٥٠٪ وتمّ إصدار سندات جديدة بقيمة مليار دولار موزّعة على ٧٠٠ مليون دولار بفائدة قسيمة ٦,٦٥٪ استحقاق نيسان ٢٠٢٤ و٣٠٠ مليون دولار بفائدة قسيمة ٧٪ استحقاق نيسان ٢٠٣١.

في أيار، نفّذت وزارة المالية، ضمن القوانين المتاحة وفي إطار التنسيق المتبادل بين وزارة المالية ومصرف لبنان، عملية استبدال سندات خزينة بالليرة اللبنانية بسندات بالدولار الأميركي (Eurobond) بقيمة مليارَيْ دولار لصالح مصرف لبنان. وتوزّعت السندات الجديدة المُصدَرة كالآتي: ٥٠٠ مليون دولار أميركي استحقاق ٢٠٢٢ بعائد ٦,٢٥٪، ٥٠٠ مليون دولار أميركي استحقاق ٢٠٢٣ بعائد ٦,٤٠٪ ومليار دولار أميركي استحقاق ٢٠٢٩ بعائد ٦,٨٥٪.

في تشرين الثاني، استحقّت سندات يوروبندز بقيمة ٥٠٠ مليون دولار وبفائدة قسيمة ٤,٧٥٪.

وفي آذار ٢٠١٧، أصدرت وزارة المالية، في إطار القانون رقم ٧٢ (ج.ر. ٥٢ تاريخ ٢٠١٦/١١/٣)، سندات يوروبندز بقيمة ٣ مليارات دولار. توزّعت على ثلاث شرائح: الأولى بقيمة ١٢٥٠ مليون دولار بفائدة قسيمة ٦,٨٥٪ واستحقاق ٢٠٢٧. وتبلغ قيمة الشريحة الثانية ١٠٠٠ مليون دولار بفائدة قسيمة ٧,٠٠٪ تستحقّ في عام ٢٠٣٢. أما الشريحة الثالثة فتبلغ قيمتها ٧٥٠ مليون دولار بفائدة قسيمة ٧,٢٥٪ استحقاق ٢٠٣٧.

18-3 في ما يخصّ معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، فقد استقرّت على العموم في العام ٢٠١٦ قياساً على العام الذي سبق باستثناء فئة الخمس سنوات التي بلغ المردود عليها في الإصدار الأخير (في إطار التدابير الاستثنائية) ٥٪ فيما المردود العادي هو ٦,٧٤٪. وسجّلت الفائدة الفعلية في الإصدار الأخير من السنة المعدلات الآتية: ٤,٤٤٪ لفئة ٣ أشهر، ٤,٩٩٪ لفئة ٦ أشهر، ٥,٣٥٪ لفئة ١٢ شهراً، ٥,٨٤٪ لفئة ٢٤ شهراً، ٦,٥٠٪ لفئة ٣٦ شهراً، ٧,٠٨٪ لفئة ٨٤ شهراً و٧,٤٦٪ لفئة ١٢٠ شهراً. وسجّل المردود على فئة ١٥ سنة التي تمّ إصدارها في آذار ٢٠١٦ لمرة واحدة ٧,٩٠٪.

19-3 وبنتيجة التطورات في سوق السندات، انخفض قليلاً معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة إلى ٦,٩٢٪ في نهاية العام ٢٠١٦ من ٦,٩٤٪ في نهاية العام ٢٠١٥، فيما ارتفع قليلاً الأجل المثقّل

لهذه المحفظة إلى ١٢٦٩ يوماً (٣,٥ سنوات) من ١٢٢٢ يوماً (٣,٤ سنوات). وفي سوق سندات اليوروبندز، ارتفعت الفائدة المثقّلة على هذه المحفظة إلى ٦,٤٦٪ من ٦,٤٤٪، وكذلك الأجل المثقّل عليها إلى ٦,١٩ سنوات من ٦,٠٩ سنوات في التاريخَيْن المذكورَيْن تباعاً.

رابعاً السياسة والتطورات النقدية

1-4 تبقى السياسة النقدية المعتمدة في لبنان موجّهة بشكل خاص لدعم ربط سعر صرف الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي، وهذا ما ساعد ولا يزال على تأمين الثقة والإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي. من هنا، تتمثّل الأولوية الرئيسية لمصرف لبنان بالإبقاء على مستوى ملائم من احتياطيات العملات الأجنبية. وإضافةً إلى الجهود التي بذلها من أجل المحافظة على مصداقية الربط، عمل مصرف لبنان بشكل موازٍ ومتزايد على تقديم الدعم للحكومة وللإقتصاد. وقد وفّر في السنوات الأخيرة وتحديداً منذ العام ٢٠١٣ حزمة من التحفيزات للقطاع الخاص ناهزت قيمتها ٤,٥ مليارات دولار[١] وتمثّلت بضخّ سيولة بفوائد متدنّية (١٪) للمصارف بغية إعادة إقراضها للأسَر والمؤسَّسات في فترة سجّل فيها الإقتصاد معدّلات نمو ضعيفة، هذا إلى جانب الآليات القائمة والتي تقدّم حوافز للمصارف من خلال السماح لها باستعمال الإحتياطي الإلزامي. فبات مصرف لبنان يمارس سياسة نقدية غير تقليدية تهدف بوضوح أيضاً إلى دعم النمو الإقتصادي وخلق فرص العمل. وأُضيفت إلى السياسة النقدية غير التقليدية العمليات المالية ذات الأهداف المتعدّدة التي نفّذها مصرف لبنان منذ أيار ٢٠١٦، والتي سنتوقّف عندها وتكون محور الفقرات اللاحقة.

2-4 سجّل الوضع النقدي استقراراً في العام ٢٠١٦، إذ استطاعت السلطات النقدية مرّة جديدة، بالتعاون مع وزارة المالية والمصارف، توفير الإستقرار النقدي بما فيه استقرار معدّلات الفوائد والصرف. وساهمت الهندسة المالية التي أجراها المصرف المركزي في العام المذكور في توفير هذا الاستقرار. فقد ارتفعت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية إلى مستويات قياسية جديدة خلال العام ٢٠١٦، وبقيت سوق القطع مستقرّة عموماً بفعل التوازن بين العرض والطلب مدعومةً خصوصاً بمستوى ملائم من احتياطيّات مصرف لبنان من العملات الأجنبية. وبقي معدّل الفائدة بين المصارف Interbank Rate عند مستوى منخفض بلغ ٣٪ في معظم الأوقات، مع ارتفاع السيولة بالليرة بشكل ملحوظ والناتجة بخاصّة عن الهندسة المالية. على صعيد آخر، بقيت معدّلات الفائدة مستقرّة على جميع فئات سندات الخزينة بالليرة لا بل أصدرت وزارة المالية سندات خزينة من فئة الخمس سنوات بفائدة استثنائية منخفضة بلغت ٥٪ (بدل ٦,٧٤٪) وذلك في شهرَيْ كانون الأول ٢٠١٦ وكانون الثاني ٢٠١٧ للإستفادة ولإستيعاب السيولة الفائضة بالليرة. كما جاءت معدّلات الفائدة على إصدارات اليوروبندز التي تمّت في العام ٢٠١٦ ولغاية آذار ٢٠١٧ جيّدة لا بل متدنّية مقارنةً مع إصدارات الدول التي تتماثل مع لبنان من حيث درجة تصنيف مخاطرها.

١ يضاف اليها ما يوازي مليار دولار اميركي للعام ٢٠١٧.

3-4 الهندسة المالية الأخيرة لمصرف لبنان: آليتها، أهدافها وتأثيراتها

نفّذ مصرف لبنان عمليّات ماليّة استثنائية بالتنسيق مع المصارف ووزارة المالية، بدأت في أيّار ٢٠١٦ واستمرّت حتى أواخر العام المذكور. هدفت بشكل خاص، بين أمور عدّة، إلى تعزيز موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، من منطلق أنّ تأمين ميزانية قوية يضمن استقرار سعر الصرف وأسعار الفائدة. وجاء ذلك بعد أن سجّلت موجودات مصرف لبنان الخارجية تراجعاً في العام ٢٠١٥ وفي الثلث الأول من العام ٢٠١٦ [٢] في ظلّ تباطؤ التدفّقات المالية إلى لبنان – مع احتمال بقاء هذا المنحى أو حتى اشتداده- واستمرار الإحتياجات الضخمة للإقتصاد بالعملات الأجنبية، إلى جانب الفراغ الرئاسي المستمرّ منذ نحو عامَيْن وتأثيره على الأوضاع السياسية في البلد.

ومن أهداف الهندسة أيضاً تمتين القاعدة الرأسمالية للمصارف لكي تلتزم بالمعايير الدولية (الجديدة) ذات الصلة وتتمكّن من الاستمرار في تمويل الإقتصاد وفي دعم احتياطيّات مصرف لبنان، وبالتالي في دعم سياسة الإستقرار النقدي. لذلك، طلب مصرف لبنان من المصارف تخصيص الأرباح أو العائدات الناتجة عن هذه العمليات في الشريحة الثانية من رأس المال (Tier II Capital)، ما يمكّن المصارف من الإلتزام بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (IFRS 9) في بداية العام ٢٠١٨ ومن بلوغ معدّل الملاءة الذي يطلبه المصرف المركزي في نهاية العام ٢٠١٨ والبالغ ١٥٪. ومن انعكاساتها الأخرى، كان تحسين وضعية ميزان المدفوعات بحيث سجّلت الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المالي فائضاً في العام ٢٠١٦ بقيمة تجاوزت ١,٢ مليار دولار بعد عجوزات متتالية في فترة السنوات ٢٠١١ -٢٠١٥ بلغ تراكمها ما يزيد عن ٩,٤ مليارات دولار، هذا بالإضافة إلى تخفيض كلفة خدمة الدين العام وتحسين النظرة المستقبلية إلى لبنان وزيادة السيولة بالعملة الوطنية بغية تمويل الإقتصاد بالشروط الأفضل، والنجاح الكبير لإصدار سندات اليوروبندز في آذار ٢٠١٧، إن لناحية حجم الإصدار وشروطه وحجم الطلب الكبير عليه. كما كان لها تأثير واضح على نمو وتركيبة ميزانية المصارف، إن لجهة الموجودات أو المطلوبات، وأيضاً على ميزانية مصرف لبنان لناحية الزيادة الكبيرة في التزاماته بالعملات الأجنبية وفي كلفتها، وزيادة محفظته من سندات الخزينة بالليرة، هذا بالإضافة طبعاً إلى ارتفاع موجوداته بالعملات الأجنبية. وقبل الدخول في تفاصيل بعض هذه الانعكاسات (بعض تأثيرات الهندسة على الوضع النقدي)، سنتوقّف عند آلية الهندسة المالية الأخيرة لمصرف لبنان.

بالنسبة إلى آلية الهندسة المالية، فقد تمثّلت أوّلاً بعمليّة استبدال ما يوازي مليارَيْ دولار أميركي من محفظة مصرف لبنان من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية بسندات يوروبندز، وذلك في إطار اتفاقية مع وزارة المالية. وقضت ثانياً ببيع مصرف لبنان سندات اليوروبندز التي حصل عليها (٢ مليار دولار) للمصارف وإصداره شهادات ايداع بالدولار (بقيمة فاقت ١١ مليار دولار) مقابل تدفّقات بالعملات الأجنبية تحوّلها المصارف من الخارج. وقضت ثالثاً بإعطاء حوافز للمصارف عن طريق حسم المصرف المركزي سندات خزينة بالليرة (وشهادات ايداع) من محفظة المصارف بفائدة صفر بالمئة وبقيمة توازي قيمة الإكتتابات بسندات اليوروبندز وشهادات الإيداع بالدولار الأميركي التي تضمّنتها المرحلة الثانية من العملية، على أن يدفع مصرف لبنان للمصارف بشكل فوري وبالعملة المحلّية نصف قيمة الفوائد[٣] التي كانت ستحقّقها المصارف لو احتفظت بهذه الأوراق المالية حتى استحقاقها.

٢ تراجعت موجودات مصرف لبنان الخارجية بنسبة ١٠,٢٪ بين نهاية أيار ٢٠١٥ ونهاية أيار ٢٠١٦.

وفي ظلّ الحوافز المقدّمة، جهدت المصارف في تأمين السيولة للإكتتاب بالأوراق المالية بالعملات الأجنبية. ونجحت بذلك من خلال اجتذاب ودائع من الخارج (بما يزيد عن ٥ مليارات دولار، أي حوالي ٤٠٪ من الإكتتابات)، وبيع جزء من سندات اليوروبندز في محفظتها (حوالي ٥ مليارات دولار أي ٤٠٪ من الإكتتابات)، وسحب جزء من ودائعها لدى المصارف المراسلة (بحدود مليارَيْ دولار، أي أقّل من ٢٠٪ من الإكتتابات).

- واستطاع المصرف المركزي من جرّاء الهندسة المالية الأخيرة تدعيم إجمالي احتياطيّاته بالعملات الأجنبية الذي ارتفع إلى حوالي ٣٤,٠ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٣٠,٦ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥، هذا عدا توظيفاته في الأوراق المالية العالمية التي ارتفعت قليلاً بحسب الأرقام المتوافرة إلى حوالي ٥,٦ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل حوالي ٥,٣ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٥. وبلغ إجمالي موجوداته بالعملات الأجنبية ٤٠,٧ مليار دولار في نهاية ٢٠١٦ مقابل ٣٧,١ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٥. ونشير أيضاً إلى امتلاك مصرف لبنان محفظة من سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية Eurobonds سجّلت هي أيضاً ارتفاعاً بحسب تقديراتنا. ونذكّر في هذا الإطار بأنّ مصرف لبنان يمتلك مخزوناً ضخماً من الذهب، وضعه في المرتبة ١٨ عالمياً وفي المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث احتياطيّات الدول بحسب اللائحة الصادرة في آذار ٢٠١٧ عن "مجلس الذهب العالمي". علماً أنّ قيمة هذا المخزون ازدادت إلى حوالي ١٠,٧ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل حوالي ٩,٨ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٥ بسبب ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً في التاريخَيْن المذكورَيْن، والناتج بشكل خاص عن ارتفاع الطلب الإستثماري (لا سيّما بسبب الضبابية التي كانت سائدة بخصوص الإنتخابات الأميركية وخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي). وكما هو معلوم، تُعتبر الإحتياطيّات المكوّنة من العملات الأجنبية والذهب من العناصر الأساسية التي تدعم الثقة بالعملة الوطنية. ويُعتبر مستوى احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية كافياً للدفاع عن سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي ومواجهة أيّة ضغوط محتملة، وذلك باعتراف أهمّ الجهات المالية العالمية، من بينها صندوق النقد الدولي.

- ازدادت ودائع المصارف بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان على نحو ملحوظ في العام ٢٠١٦، وذلك بقيمة تجاوزت ١٣ مليار دولار بحسب تقديراتنا، وساهمت على نحو كبير في تدعيم احتياطيات مصرف لبنان بالعملات الصعبة، وبالتالي في تعزيز الإستقرار النقدي. وأتى ذلك بخاصة نتيجة إصدارات مصرف لبنان شهادات إيداع بالدولار بشكل مكثّف منذ أيار ٢٠١٦ في ضوء الهندسة المالية التي قام بها. بالفعل، سجّلت محفظة شهادات الإيداع بالدولار ارتفاعاً لافتاً من حوالي ٩,١ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٥ إلى ٢١,٩ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٦، وتركّزت الإصدارات الجديدة في العام ٢٠١٦ بشكل خاص على فئة الـ٦ سنوات بفائدة ٦,٢٥٪، وفئة الـ٧ سنوات بفائدة ٦,٤٪، وفئة الـ١٠ سنوات بفائدة ٦,٦٣٪ وفئة الـ١٣ سنة بفائدة ٦,٨٥٪، هذا بالإضافة إلى إصدارات محدودة لشهادات من فئة الـ٣٠ سنة[٤] بفائدة ٧,٤٪.

٣ مقدرة بحوالي ٥ مليارات دولار (٥٠٪ من حوالي ١٠ مليار دولار).

٤ نذكّر بأنّ مصرف لبنان أصدر في العام ٢٠١٥ للمرّة الأولى شهادات إيداع لمدّة ١٥ و ٢٠ و ٣٠ سنة، حظيت بطلب ملائم.

- من نتائج عمليات المقايضة مع مصرف لبنان أيضاً ارتفاع محفظة سندات الخزينة بالليرة التي يملكها المصرف المركزي جرّاء عمليات الحسم. ففي الواقع، سجّلت محفظة مصرف لبنان من سندات الخزينة بالليرة ارتفاعاً ملحوظاً وغير مسبوق من حيث القيمة المطلقة في العام ٢٠١٦ فوصلت إلى ٣٠١٥٠ مليار ليرة في نهايته مقابل ٢٣٩٠٧ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠١٥، لترتفع حصّة المصرف المركزي بشكل لافت إلى ٤٢,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٦[٥]. مع العلم أنّ ارتفاعها في الثلث الأول من العام الفائت حيث وصلت إلى ٢٦٣٥٩ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠١٦ جاء نتيجة تدخّل مصرف لبنان شارياً سندات خزينة في السوق الأوّلية، ثمّ تراجعت إلى ٢٤٠٣٦ ملياراً في نهاية أيار ٢٠١٦ بسبب عمليّة استبدال سندات بالليرة من محفظة المركزي بسندات يوروبندز في الشهر المذكور.

- لعبت السيولة الناتجة عن حسم الأوراق المالية بالعملة المحلّية في إطار الهندسة المالية الأخيرة دوراً رئيسياً في استقرار معدّلات الفائدة بالليرة في العام ٢٠١٦[٦]، هذا إلى جانب استمرار إصدار وزارة المالية سندات خزينة ذات آجال طويلة، وتدخّل مصرف لبنان عند الحاجة في السوق الأولية لسندات الخزينة والذي تركّز في الثلث الأول من ٢٠١٦. وعمدت وزارة المالية في شهرَيْ كانون الأول ٢٠١٦ وكانون الثاني ٢٠١٧ إلى إصدار سندات خزينة لمدّة ٥ سنوات بفائدة إستثنائية منخفضة بلغت ٥٪ (بدل ٦,٧٤٪) للإستفادة من هذه السيولة الفائضة.

- في إطار التحكّم بالسيولة بالليرة، نشير إلى سماح مصرف لبنان للمصارف بإيداع فائض سيولتها الناتجة عن عمليات المقايضة على شكل ودائع لأجَل لديه، علماً أنّه أُعيد توظيف جزء منها بسندات الخزينة بعد أن أصدرت وزارة المالية ما قيمته ٣٣٠٠ مليار ليرة من سندات الخزينة من فئة الخمس سنوات وبمعدّل فائدة استثنائي بلغ ٥٪.

من جهتها، تراجعت محفظة شهادات الإيداع بالليرة التي يُصدرها مصرف لبنان إلى ٣٤٦٣١ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٣٤٦٩٧ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٥، أي بقدر بسيط بلغ ٦٦ مليار ليرة، بعد تسجيلها ارتفاعاً كبيراً تخطّى ٥٠٠٠ مليار ليرة في العام الذي سبق. وقد جاء ذلك نتيجة إصدارات لشهادات الإيداع بحوالي ٣٠٠٠ مليار ليرة (بكثافة أقلّ من إصدارات العام ٢٠١٥)، تركّزت على نحو خاص في الثلث الأول من العام ٢٠١٦، مقابل استحقاق في الشهر الأخير من العام ٢٠١٦ بقيمة تقارب أيضاً الـ ٣٠٠٠ مليار ليرة لشهادات من فئة السبع سنوات كانت قد أُصدرت في العام ٢٠٠٩، ما يُفسّر شبه استقرار هذه المحفظة في العام ٢٠١٦ بعد ارتفاعها الكبير في العام ٢٠١٥ والذي نتج عن إصدارات بقيمة ٥٠٠٠ مليار ليرة تقريباً وشبه غياب الإستحقاقات.

٥ ٤٥,٠٪ في نهاية آب ٢٠١٦ وهو مستواها الأعلى تاريخياً.

٦ في حين كان لكلّ من تدخّل مصرف لبنان شارياً سندات الخزينة بالليرة في السوق الأولية وإصدار وزارة المالية سندات خزينة طويلة الأجل ذات عوائد مرتفعة نسبياً مساهمة كبيرة في تأمين إستقرار معدّلات الفائدة على الليرة، ومنها على سندات الخزينة القصيرة والمتوسّطة الأجل في السنوات التي سبقت.

وقد تركّزت الإصدارات الجديدة في العام ٢٠١٦ على الفئات الطويلة الأجل من ٧ سنوات وما فوق، وبوجه خاص على فئات الـ١٢ سنة، و٢٠ سنة و٣٠ سنة[٧]، بالإضافة إلى أحجام محدودة نسبياً من فئتي الـ٤٥ يوماً و٦٠ يوماً. كما تركّزت الإصدارات في الثلث الأول من العام ٢٠١٦ حسبما ذكرنا آنفاً لتغيب تقريباً فيما بعد، ذلك أنّ المصرف المركزي أراد بشكل أولوي توجيه جزء من هذه السيولة إلى القطاع الخاص، طبعاً ضمن معايير التسليف السليم، وأيضاً السماح لوزارة المالية بالاستفادة منها، وهذا ما حصل فعلياً.

- على صعيد آخر، تتّخذ السلطات النقدية والمالية منذ سنوات عدّة تدابير احترازية أو استباقية أبرزها عمليّات تحويل الآجال التي تخفّف المبالغ التي تستحقّ في فترات قريبة نسبياً[٨] وتأمين التمويل اللازم مسبقاً للمستحّقات القريبة. وتهدف هذه التدابير بين أمور عدّة إلى التخفيف من الضغط على احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية وإدارة سيولة السوق. وتواصلت هذه التدابير في الفترة الأخيرة حيث عمدت وزارة المالية في تشرين الثاني ٢٠١٥ إلى إصدار سندات خزينة بالدولار تمكّنت في جزء منها من استبدال قسم من استحقاقات العام ٢٠١٦ (حوالي ٣١٨ مليون دولار). كما يدخل في هذا الإطار إصدار وزارة المالية مؤخّراً في آذار ٢٠١٧ سندات يوروبندز بقيمة ٣ مليارات دولار[٩]، وهو الإصدار الأضخم تاريخياً، بهدف تمويل جزء كبير من استحقاقات الدولة بالعملات الأجنبية خلال الفترة المتبقّية من العام الحالي. وقد أجاز مصرف لبنان للمصارف حسم شهادات ايداع كان قد أصدرها سابقاً بهدف الإكتتاب بالسندات المُصدَرة في آذار ٢٠١٧، ممّا يحول دون التأثير أو الضغط على سيولة المصارف بالعملات الأجنبية إضافة إلى التخفيف من كلفة شهادات الإيداع على مصرف لبنان.

ويمكن إدراج الهندسة المالية الأخيرة لمصرف لبنان في هذا السياق، حيث أنّها أمّنت مسبقاً الحاجات التمويلية للإقتصاد اللبناني لفترة من الزمن. وقد سمحت عمليّة استبدال سندات الخزينة بالليرة بسندات اليوروبندز بإطالة آجال السندات المستبدلة، وأراحت السوق من بعض الإستحقاقات القريبة.[١٠] هذا ولعبت الهندسة المالية دوراً إيجابياً في نجاح إصدار آذار ٢٠١٧ لناحية حجمه القياسي ولناحية حجم الطلب الداخلي والخارجي على الإكتتاب الذي بلغ حوالي ستة أضعاف المبلغ الذي تمّ إصداره.[١١] فقد نتجت عن هذه الهندسة زيادة في الطلب الخارجي على السندات اللبنانية، ومع سماح المصرف المركزي للمصارف بحسم شهادات الإيداع للإكتتاب باصدار آذار ٢٠١٧، يمكن القول بأنّه أمّن مسبقاً، من خلال الهندسة المالية، العملات الأجنبية التي ستحتاج إليها الدولة[١٢] في فترة لاحقة.

٧ بدأ مصرف لبنان منذ آذار ٢٠١٥ بإصدار شهادات إيداع بالليرة لمدّة ٢٠ سنة بفائدة ٨,٣٢٪ ولمدّة ٣٠ سنة بفائدة ٩٪. وتهدف هذه الإصدارات الطويلة الأجل إلى إدارة أفضل للسيولة، وأيضاً إلى تكملة مفهوم منحنى العوائد yield curve وتطوير السوق المالية، إذ ترى السلطات النقدية أنّ اصدار شهادات الإيداع الطويلة الأجل يُعتبر بمثابة الخطوة الأولى الرئيسية لإطالة منحنى المردود تشجيعاً أو تمهيداً لإصدار سندات خزينة لآجال أطول من قبل الخزينة.

٨ بالليرة أو العملات الأجنبية.

٩ بعد أن أقرّ مجلس النواب في تشرين الثاني ٢٠١٦ القانون رقم ٧٢ الذي يجيز للحكومة إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية بمبلغ لا يتجاوز ٣ مليارات دولار، وهذا القانون يخفّف من الإعتماد على المصرف المركزي في تأمين العملات الأجنبية.

١٠ حوالي ٤٠٠ مليار ليرة من سندات الخزينة بالليرة التي كانت ستستحق في العام ٢٠١٧.

١١ أي حوالي ١٧,٨ مليار دولار، منها حوالي ١,٢٥ مليارًا من مصارف ومؤسسات مالية أجنبية.

١٢ تمّ الإكتتاب بحوالي ٧٠٠ مليون دولار من هذه السندات من خلال شهادات الإيداع بالدولار.

4-4 قد يكون التحدّي الأكبر في المرحلة المقبلة على صعيد الوضع النقدي هو عودة منحى التباطؤ في تدفّق الودائع الوافدة إلى المستويات التي كانت سائدة في العام ٢٠١٥ وفي النصف الأول من العام ٢٠١٦ (أو ربّما أقلّ)، وهي أدنى من حاجات لبنان التمويلية على المدى المتوسّط. ويُعزى ذلك إلى وجود أو بقاء سلسلة من العوامل التي تضغط باتّجاه ذلك وباتجاه ارتفاع كلفة التمويل، نذكر منها: اشتداد التنافس بين الأسواق الإقليمية على اجتذاب الرساميل، تراجع أوضاع/مستويات السيولة في الدول الخليجية وتأثيرها على الإستثمارات القادمة منها إلى لبنان، ارتفاع الفائدة على الدولار وتوقّع ارتفاعها أكثر في العام ٢٠١٧، الأثر الإنكماشي لتباطؤ النمو الإقتصادي في الدول الخليجية وفي دول أخرى مُصدّرة للنفط يعمل فيها اللبنانيون على حجم التحويلات إلى لبنان وذلك بعد التراجع الكبير لأسعار النفط، استمرار الإضطرابات الإقليمية، التقصير في الأداء الحكومي في إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية في البلد ناهيك عن عدم المضي في الإصلاحات الضرورية على صعيد المالية العامّة، وجميعها عوامل تؤدّي إلى تراجع رغبة المستثمرين في التعرّض لمخاطر لبنان. يُضاف إلى ذلك أنّ احتمال بقاء أو تجديد الودائع الجديدة التي تدفّقت إلى لبنان في إطار الهندسة الأخيرة ليس مؤكّداً، على الأقلّ جزئياً. رغم ذلك، يبقى الوضع النقدي محصّناً على نحو كبير بفضل السيولة المرتفعة التي يتمتّع بها الجهاز المصرفي والتي ينبغي المحافظة عليها كأحد أبرز عوامل المناعة وكإشارة على الإلتزام بالإستقرار المالي الكلّي.

5-4 الكتلة النقدية

سجّل معدّل نمو الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3) ارتفاعاً إلى ٧,٤٪ في العام ٢٠١٦ بعد انحساره المتواصل منذ العام ٢٠١٠ حتى وصل إلى ٥,١٪ في العام ٢٠١٥، وهو مستوى النمو الأدنى المسجّل منذ العام ٢٠٠٦. وطبعاً، ارتبط هذا التحسّن بالعمليات المالية التي نفّذها مصرف لبنان في العام ٢٠١٦.

لقد وصلت الكتلة النقدية M3 إلى ٢٠٠١٩٢ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٦، وسجّل معدّل دولرتها بعض الإرتفاع إلى ٥٨,٨٣٪ في نهاية العام المذكور من ٥٧,٨١٪ في نهاية العام ٢٠١٥، أي بواقع ١٠٠ نقطة أساس، وهذا طبيعي نتيجة ارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بوتيرة أسرع منها بالليرة. ويمكن تلخيص أبرز العناصر التي ساهمت في زيادة الكتلة النقدية في العام ٢٠١٦ والبالغة ١٣٨٣٢ مليار ليرة كالآتي:

تطوّر الكتلة النقدية وعناصر تغطيتها (نهاية الفترة- مليار ليرة)

	٢٠١٤	٢٠١٥	التغيّر ٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦	التغيّر ٢٠١٦/٢٠١٥
السيولة الجاهزة بالليرة (م١)	٨٣٠١	٩٠٤٢	٧٤١+	١٠١٥٩	١١١٧+
الكتلة النقدية بالليرة (م٢)	٧٣٤٠٠	٧٨٦٢٠	٥٢٢٠+	٨٢٤٢٨	٣٨٠٨+
الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بالليرة وبالعملات الأجنبية (م٣)	**١٧٧٣٩٧**	**١٨٦٣٦٠**	**٨٩٦٤+**	**٢٠٠١٩٢**	**١٣٨٣٢+**
عناصر التغطية					
الموجودات الخارجية الصافية	٥٣٦٦١	٤٦٦٠٨	٧٠٥٣-	٤٩٧١٢	٣١٠٤+
منها : ذهب	١٦٥٠٩	١٤٨٤٦	١٦٦٣-	١٦١٣٨	١٢٩٢+
موجودات خارجية صافية غير الذهب	٣٧١٥٣	٣١٧٦٢	٥٣٩١-	٣٣٥٧٤	١٨١٢+
التسليفات الصافية للقطاع العام	٦٣٢٢٦	٧٠٦٨٨	٧٤٦٢+	٧٦٧٧٨	٦٠٩٠+
فروقات القطع	٨١٤٦-	٦٤٠١-	١٧٤٥+	٧٧٠٧-	١٣٠٦-
التسليفات للقطاع الخاص	٧١٢١٧	٧٥٦٩٥	٤٤٧٨+	٨٠١٨٨	٤٤٩٣+
بنود أخرى صافية	٢٥٦١-	٢٢٩-	٢٣٣٢+	١٢٢٢	١٤٥١+

المصدر: مصرف لبنان

ازدادت التسليفات الصافية للقطاع العام بما مقداره ٦٠٩٠ مليار ليرة، أي بأقلّ من ازديادها في العام الذي سبق وكانت، للسنة الثانية على التوالي، المساهم الأبرز في زيادة الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3). في موازاة ذلك، ارتفعت التسليفات للقطاع الخاص المقيم بقيمة ٤٤٩٣ مليار ليرة وهي مساوية تقريباً لقيمة ارتفاعها في العام الذي سبق لتكون، كما في العام ٢٠١٥، المساهم الثاني الأكبر في زيادة الكتلة النقدية (M3) ، بعد أن كانت العنصر الأهم في خلق النقد خلال السنوات التي سبقت.

وتمثّل التطوّر البارز والإيجابي في العام ٢٠١٦ والسبب الرئيسي في ازدياد وتيرة نمو الكتلة النقدية M3 بمساهمة الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي (من دون الذهب) إيجابياً في خلق النقد، إذ ازدادت هذه الموجودات بحوالي ١,٢ مليار دولار، بعد أن كان أثرها انكماشياً على الكتلة النقدية في فترة السنوات الخمس

٢٠١١-٢٠١٥ مع تراجعها المتواصل، والذي كان الأضخم في العام ٢٠١٥ حيث فاقَ ٣,٥ مليارات دولار. بدورها، ارتفعت البنود الصافية الأخرى من ميزانية الجهاز المصرفي بما مقداره ١٤٥١ مليار ليرة، وهي تمثّل تنقيد ذمم مالية، لتساهم بدورها إيجاباً في خلق النقد.

6-4 | التضخّم

بلغ معدّل التضخّم -٠,٨٢٪ في العام ٢٠١٦ بحسب دراسة مؤشر أسعار الإستهلاك الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، ليكون سلبياً للمرّة الثانية على التوالي منذ حوالي العشر سنوات، بعد أن تراجعت أسعار الإستهلاك بنسبة ٣,٧٥٪ في العام ٢٠١٥ بحسب المصدر ذاته.
وجاء تراجع الأسعار في العام ٢٠١٦، الذي كان بوتيرة أقلّ منه في العام ٢٠١٥، في ظلّ ضعف نمو الطلب الداخلي بشكل عام (مقارنة مع الإنتاج الممكن تحقيقه)، واستمرار تراجع الأسعار العالمية للنفط (-١٥,٧٪) والمواد الغذائية (-١,٥٪)، ولو بوتيرة أقلّ من تراجعها في العام ٢٠١٥ (-٤٥,٧٪ و-١٨,٧٪ على التوالي)، واستمرار تراجع سعر اليورو الوسطي مقابل الدولار الأميركي ولو على نحو طفيف. وفي ما يخصّ مصرف لبنان، فهو يعمل دوماً على مراقبة مستويات السيولة وتعقيمها بهدف ضبط الضغوط التضخّمية التي يمكن أن تنتج عنها.

ومن المرجّح أن يشهد العام ٢٠١٧ بعض الضغوط التضخّمية الناتجة عن عوامل خارجية مع توقّع ارتفاع متوسّط أسعار النفط والمواد الغذائية والمعادن في العام ٢٠١٧ بالمقارنة مع العام ٢٠١٦، أو عن عوامل داخلية متعلّقة بإمكانية إقرار سلسلة الرتب والرواتب وكيفية تمويلها. في ضوء ذلك، وفي موازاة التوقّعات حول بقاء النمو الإقتصادي ضعيفاً في لبنان ومع التزام المصرف المركزي ضبط التضخّم، من المرجّح أن يبقى معدّل التضخّم معتدلاً في العام ٢٠١٧، مع الإشارة إلى أنّ صندوق النقد الدولي توقّع في تقريره الأخير حول آفاق الإقتصاد العالمي أن يرتفع مؤشر أسعار الإستهلاك في لبنان بنسبة ٢,٦٪ في العام المذكور.

خامساً المدفوعات الخارجية

1-5 ميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات

بحسب المعطيات الصادرة عن مصرف لبنان، ارتفع العجز المقدّر في ميزان الحساب الجاري في لبنان إلى حوالي ٩,٨ مليارات دولار في العام ٢٠١٦ مقابل ٨,١ مليارات دولار في العام ٢٠١٥، باعتبار أنّ العجز في الميزان التجاري للسلع (فوب FOB)[١٣] توسّع إلى حوالي ١٣,٦ مليار دولار من حوالي ١٣,١ مليار دولار في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي، فيما تراجعت تقديرات الفائض في موازين الخدمات وحساب التحويلات الجارية والدخل ككلّ إلى حوالي ٣,٨ مليارات دولار من حوالي ٥,٠ مليارات دولار. وبذلك، تكون نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت بحسب التقديرات إلى حوالي ١٩,٤٪ في العام ٢٠١٦ مقابل ١٦,٤٪ في العام ٢٠١٥. وجاء توسّع العجز في حساب السلع في العام ٢٠١٦ على ضوء الإرتفاع المسجّل في قيمة الواردات من المعادن الثمينة وفي الكمّيات المستوردة بشكل عام ورغم استمرار تراجع أسعار النفط وغيرها من السلع الأوليّة، ومع شبه استقرار قيمة الصادرات السلعية.

مع العلم أنّ تقديرات صندوق النقد الدولي الأخيرة بخصوص عجز الحساب الجاري، وهي تقديرات غالباً ما تختلف عن تلك التي ينشرها مصرف لبنان، أشارت إلى تراجع العجز الجاري إلى حوالي ٨,٣ مليارات دولار في العام ٢٠١٦ مقابل ٩,٣ مليارات دولار في العام ٢٠١٥، وتراجع نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلّي الإجمالي إلى ١٦,٠٪ مقابل ١٨,٤٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي.

2-5 في موضوع ميزان الخدمات، نشير إلى أنّ الحركة السياحية سجّلت بعض التحسّن في العام ٢٠١٦ وذلك للسنة الثالثة على التوالي بعد تراجعها الملحوظ في السنوات الثلاث التي سبقت (٢٠١١-٢٠١٣). فقد ارتفع عدد السيّاح الوافدين إلى لبنان بحسب إحصاءات وزارة السياحة بنسبة ١١,٢٪ في العام ٢٠١٦ ليبلغ ١٦٨٨٣٥٧ سائحاً، لكنّه يبقى دون المستوى القياسي المسجّل في العام ٢٠١٠ والبالغ حوالي ٢,٢ مليون سائح. وجاءت الزيادة الأكبر من حيث عدد السيّاح في العام ٢٠١٦ كما في العام الذي سبقه من القارّة الأوروبية. في حين استقرّ تقريباً معدّل إشغال فنادق بيروت من فئتي ٤ و٥ نجوم بحسب شركة إرنست أند يونغ Ernst and Young على ٥٩,٠٪ في العام ٢٠١٦ مقابل ٥٨,٠٪ في العام ٢٠١٥ (٦٧,٠٪ في العام ٢٠١٠) ربّما لتغيّر طبيعة السياحة. ومن المتوقّع أن تسجّل الحركة السياحية ارتفاعاً في العام ٢٠١٧ مع انفراج الأوضاع السياسية وتحسّن العلاقات مع الدول الخليجية.

3-5 على صعيد تحويلات العاملين في الخارج إلى لبنان، فقد تراجعت بنسبة ٢,٣٪ في العام ٢٠١٦ لتصل إلى حدود ٧,٣ مليارات دولار بحسب تقديرات البنك الدولي الأخيرة، مقابل ٧,٥ مليارات دولار في العام ٢٠١٥، مع العلم أنّها قد تختلف أحياناً عن تقديرات صندوق النقد الدولي ومصرف لبنان.

[١٣] يختلف العجز في الميزان التجاري المسجّل في ميزان المدفوعات عن العجز المنشور من قبل الجمارك اللبنانية، إذ تُضاف إلى الصادرات المعلنة من قبل هذه الأخيرة البنود الآتية: السلع المُعاد تصديرها، السلع المصدّرة بشكل موقّت لتحويلها (إعادة تدوير) أو المُعاد تصديرها بعد تجهيزها محلّياً، وإصلاح السلع.

وسجّل صافي التحويلات الجارية تراجعاً إلى ٢,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٦ مقابل ٣,٤ مليارات دولار في العام ٢٠١٥ أي بما نسبته ١٢,٩٪، وذلك بحسب المعطيات الصادرة مؤخّراً عن مصرف لبنان.
ويُعزى التراجع الذي أشار إليه البنك الدولي بشكل أساسي إلى هبوط أسعار النفط وتباطؤ النمو الإقتصادي في الدول الخليجية وبعض الدول الإفريقية وغيرها من الدول التي يعمل فيها اللبنانيون. وشكّلت تحويلات العاملين إلى لبنان، بحسب المصدر ذاته، ما يزيد عن ١٤٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في العام ٢٠١٦ وهي النسبة الأعلى في المنطقة ومن النسب المرتفعة في العالم، مقابل حوالي ١٥,٠٪ في العام ٢٠١٥. كما احتلّ لبنان في العام ٢٠١٦ المرتبة ١٧ عالمياً من حيث قيمة التحويلات والثانية إقليمياً بعد مصر. ويعكس انتظام ومستوى هذه التحويلات حجم الإنتشار اللبناني في جميع أقطار العالم، والكفاءة العالية التي يتمتّع بها هذا الإنتشار في شتّى المجالات واستمرار ارتباطه الإقتصادي بالأُسَر والبلد.

4-5 يُموَّل هذا العجز المُرتفع في ميزان الحساب الجاري في لبنان، والذي يتحكّم به إلى درجة كبيرة العجز الضخم في الميزان التجاري، من خلال الفائض في الحساب الرأسمالي والمالي، أي من خلال تدفّق رساميل صافية بأشكال متعدّدة من استثمارات مباشرة، واستثمارات في المحافظ المالية، وودائع لدى المصارف، وقروض صافية من الخارج للقطاعَيْن العام والخاص وغيرها. وانطلاقاً من مستويات العجز في الميزان الجاري المُشار إليها أعلاه - وهي معطيات تبقى دائماً قابلة للتعديل - ومن أرقام ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف لبنان للعام ٢٠١٦، من المتوقّع أن تكون هذه الرساميل الصافية المتدفّقة إلى لبنان قد ارتفعت في العام ٢٠١٦ بشكل واضح إلى ما يناهز ١١ مليار دولار بعد العمليات المالية التي نفّذها مصرف لبنان مع المصارف منذ أيار ٢٠١٦، في حين لم تتجاوز بحسب التقديرات الـ ٥ مليارات دولار في العام ٢٠١٥.

5-5 بخصوص الإستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي غالباً ما يختلف تقدير حجمها بين مصدر وآخر، أجمعت تقارير عدّة على انخفاض تدفّق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى لبنان في السنوات الأخيرة نتيجة الضغوط على الصعيدين الداخلي والإقليمي.

وبحسب المعطيات التي صدرت مؤخّراً عن مصرف لبنان والتي يعتمدها تقرير الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية UNCTAD) حول الإستثمارات في العالم، فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية الوافدة إلى لبنان ارتفعت قليلاً إلى حوالي مليارَي دولار في العام ٢٠١٦ (٤,٠٪ من الناتج المحلّي الإجمالي) مقابل ١,٧ مليار دولار في كلّ من العامين ٢٠١٥ و٢٠١٤ (حوالي ٣,٥٪ من الناتج المحلّي الإجمالي)، مع العلم أنّ فترة السنوات الثلاث ٢٠٠٨-٢٠١٠ شهدت، على سبيل المقارنة، استثمارات أجنبية صافية ناهزت ٣,٢ مليارات دولار سنوياً في المتوسّط. وارتفعت الإستثمارات الأجنبية الإجمالية المتدفّقة إلى لبنان بحسب المصدر ذاته إلى حوالي ٢,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٦ (٥,١٪ من الناتج المحلّي الإجمالي) مقابل ٢,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٥ (٤,٨٪ من الناتج) وحوالي ٢,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٤، مع العلم أنّ متوسّط السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ كان قد تجاوز الـ ٤ مليارات دولار سنوياً. ويُشار إلى أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة تموّل عادةً جزءاً كبيراً من عجز الحساب الجاري، وهي تتركّز في معظمها في القطاع العقاري، ما يجعلها تختلف عن طبيعة هذه الإستثمارات في كثير من الدول الناشئة، حيث تكون متنوّعة وتطال قطاعات اقتصادية عدّة.

6-5 في المحصّلة وللمرّة الأولى منذ ٦ سنوات، استطاعت الرساميل الوافدة الصافية في العام ٢٠١٦ أن تغطّي العجز في ميزان الحساب الجاري. فعلى الرغم من أنّ التقديرات تشير إلى بعض التوسّع في ميزان الحساب الجاري المرتبط خصوصاً بارتفاع فاتورة الإستيراد، غير أنّ الرساميل الصافية تدفّقت بأحجام كبيرة فاقت العجز في الميزان الجاري، لا بل نتج عنها فائض في ميزان المدفوعات بلغت قيمته ١,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٦، وذلك بعد عجوزات متتالية في فترة ٢٠١١-٢٠١٥ بلغ تراكمها ما يزيد عن ٩,٤ مليارات دولار.

وقد نتجت زيادة الرساميل الوافدة إلى لبنان في العام ٢٠١٦ عن العمليات المالية الإستثنائية التي لجأ إليها مصرف لبنان منذ أيار من العام المذكور، واتّخذت بخاصة شكل ودائع في المصارف واستثمارات الحافظة. وكان تراجع التدفّقات المالية بأشكالها المختلفة في السنوات التي سبقت قد أتى كردّة فعل على أجواء الغموض وتدهور الوضع السياسي والإقتصادي في البلد وتأزّم الأوضاع في سورية.

ورغم أنّ لبنان لا يزال يتمتّع بمستوى مرتفع من المدّخرات بالعملات الأجنبية والذي تمّ تدعيمه أكثر في العام ٢٠١٦، فهذا لا يُعفي السلطات المعنيّة من ضرورة التحرّك سريعاً، وذلك لتدارك إضعاف أو استنزاف الإحتياطيّات بالعملات الأجنبية وبالتالي إضعاف مناعة الأوضاع النقدية والإضطرار إلى رفع معدّلات الفوائد، لا سيّما في ظلّ عوامل عدّة مرتبطة بأوضاع المنطقة العربية قد تضغط باتّجاه تراجع تدفّق الودائع وارتفاع كلفة التمويل. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وإلى جانب ضرورة العمل على تعزيز الأوضاع السياسية، من الممكن اتّخاذ إجراءات تهدف إلى تحسين الإنتاجية ومكافحة الفساد وخفض كلفة ممارسة الأعمال. وبعد نجاح الحكومة مؤخراً في إقرار المراسيم المتعلّقة بالثروة النفطية، وهذا أمر مرحّب به، من المأمول أن يتمّ العمل على إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لتأثيرهما الإيجابي على المستثمرين حول العالم، على أمل أن يزيد تدفّق الرساميل بشكل عام وتدفّق الإستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل خاص.

التجارة الخارجية

7-5 ارتفعت قيمة الواردات السلعية بحسب المركز الآلي الجمركي إلى ١٨,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٦ مقابل ١٨,١ مليار دولار في العام ٢٠١٥، أي بقيمة ٦٣٦ مليون دولار وبنسبة ٣,٥٪. وتأثّرت هذه النسبة بارتفاع الكمّيات المستوردة كما سنعود إليه في الفقرة اللاحقة والذي قابله استمرار تراجع الأسعار العالمية للسلع المستوردة، من نفط وسلع غذائية وغيرها، ولو بوتيرة أدنى منها في العام الذي سبق، إضافة إلى تراجع سعر صرف اليورو الوسطي مقابل الدولار ولو على نحو طفيف. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ازدادت الكمّيات المستوردة من المنتجات المعدنية، والتي تتألّف بغالبيتها من المشتقات النفطية، بنسبة كبيرة بلغت ١٦,٣٪ في العام ٢٠١٦، في حين أنّ القيمة المستوردة منها لم ترتفع إلاّ بنسبة ٨,٩٪ وذلك بسبب تراجع السعر الوسطي للمشتقات النفطية. كما تأثّرت بالإرتفاع الواضح لقيمة[١٤] الواردات من الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (+٤٣٣ مليون دولار)، والمرتبط إلى حدّ كبير بحركة تصديرها التي ارتفعت أيضاً على نحو كبير.

١٤ من جرّاء ارتفاع الكمّيات المستوردة والأسعار.

أمّا الكميات المستوردة، فسجّلت ارتفاعاً كبيراً نسبته ١٠,٧٪ لتصل إلى ١٧٣٧٢ ألف طن في العام ٢٠١٦ مقابل ١٥٦٩٩ ألف طن في العام الذي سبق، مع ارتفاع الكمّيات المستوردة من غالبية السلع، ومنها تلك التي تُعتبر من الضروريات الأساسيّة مثل المنتجات النباتية ومنتجات صناعة الأغذية والمنتجات النفطية - نظراً للحاجات الإستهلاكية الإضافية في البلد مع تواجد أعداد هائلة من النازحين السوريّين-، وأيضاً تلك المرتبطة بحركة البناء وببعض الصناعات والناتجة جزئياً عن حركة تصديرها. ولكن عند التدقيق في تغيّر الكمّيات المستوردة بحسب نوعها، لاستثناء بعض السلع التي تزن كثيراً أو التي كانت استثنائية في الفترة قيد الدرس بغية تظهير صورة أوضح عن تطوّر باقي السلع، نجد أنّ الكميات المستوردة عرفت بشكل عام ارتفاعاً جيّداً في العام ٢٠١٦ ولكن أكثر اعتدالاً مماّ يعطيه الإنطباع الأول. فعلى سبيل المثال، عند استثناء المنتجات المعدنية التي تزن كثيراً والتي سجّلت ارتفاعاً كبيراً في العام ٢٠١٦، ترتفع عندئذٍ الكمّيات المستوردة من السلع الأخرى بنسبة ٥,٥٪ في العام ٢٠١٦.[15]

إذاً، لقد كان مفعول السعر انكماشياً على قيمة الواردات السلعية في العام ٢٠١٦ كما في العام ٢٠١٥. بمعنى آخر، لولا تراجع الأسعار العالمية للسلع بشكل عام في العام ٢٠١٦، ومع الإرتفاع المعتدل إلى الجيّد للكمّيات المستوردة وارتفاع قيمة الواردات من المعادن الثمينة، لكانت فاتورة الإستيراد أعلى على الأرجح.

الواردات السلعية

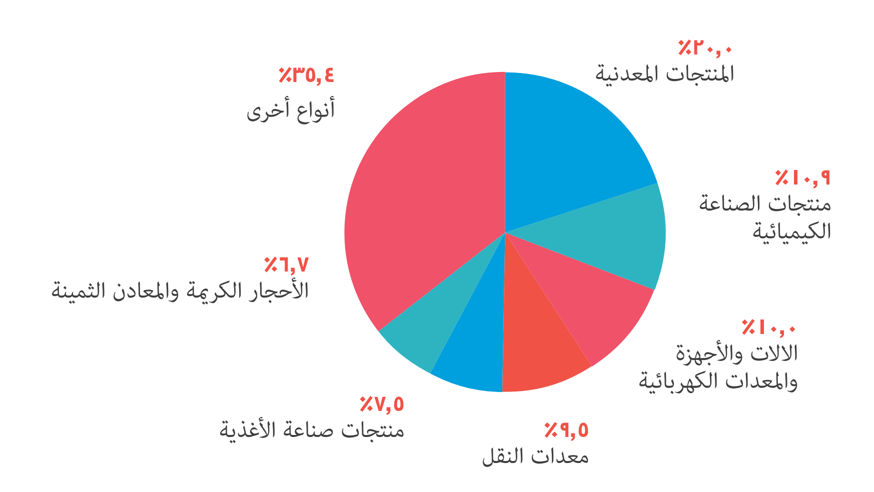
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
القيمة- مليون دولار	٢٠٤٩٤	١٨٠٦٩	١٨٧٠٥
نسبة التغيّر- ٪	-٣,٥	-١١,٨	+٣,٥
الكميّات- ألف طن	١٥٤٥٢	١٥٦٩٩	١٧٣٧٢
نسبة التغيّر- ٪	-٢,٦	+١,٦	+١٠,٧

المصدر: المركز الآلي الجمركي

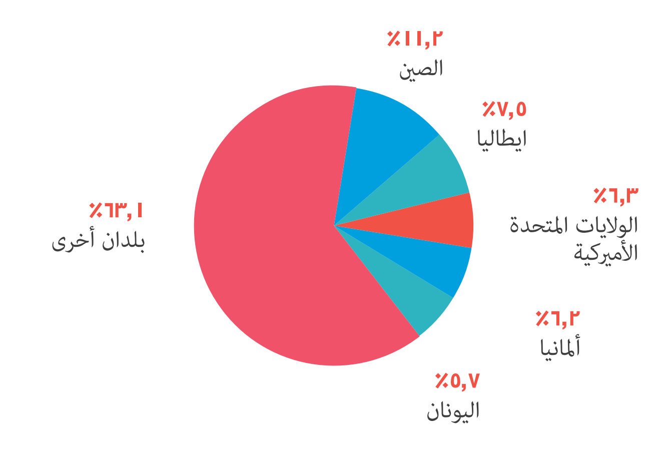
١٥ وأيضاً عند استثناء كلّ من المعادن العادية ومصنوعاتها التي سجّلت الكمّيات المستوردة منها ارتفاعاً كبيراً، والآلات والأجهزة الكهربائية التي عرفت الكمّيات المستوردة منها تراجعاً كبيراً بعد ارتفاعها الإستثنائي في العام ٢٠١٥ متأثّرة باستيراد محوّل كهربائي، تكون الكمّيات المستوردة من جميع السلع الأخرى قد ازدادت بنحو ٤,٥٪ في العام ٢٠١٦.

ويختصر الرسمان البيانيّان أدناه توزّع الواردات السلعية بحسب أنواعها وبحسب دول المنشأ في العام ٢٠١٦.

أبرز أنواع الواردات السلعية - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٦



أبرز بلدان منشأ الواردات السلعية اللبنانية - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٦



المصدر: المركز الآلي الجمركي

8-5 على صعيد آخر، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية على نحو طفيف إلى ٢٩٧٧ مليون دولار في العام ٢٠١٦، مقابل ٢٩٥٢ مليون دولار في العام ٢٠١٥، أي بقيمة ٢٥ مليون دولار وبنسبة ٠,٨٪. وتأثّرت هذه النتيجة على شكل واضح بارتفاع الصادرات من الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة بنحو ٣٩٤ مليون دولار وبنسبة فاقت الـ٩٠٪ في العام المذكور. فعند استثنائها، تكون قيمة الصادرات السلعية قد سجّلت تراجعاً كبيراً نسبتُه ١٤,٧٪ وقيمته ٣٦٩ مليون دولار في العام ٢٠١٦، وذلك نتيجة عامل الكمّيات وأيضاً عامل الأسعار بشكل عام. وتراجعت قيمة الصادرات من معظم أنواع السلع، مع تفاوت بين بند وآخر، وسجّلت منتجات الصناعة الكيماوية الإنخفاض الأكبر إن من حيث قيمة أو كمّية الصادرات منها. وتجدر الإشارة إلى أنّ إقفال معبر نصيب كان له تأثير كبير على الصادرات إلى الدول العربية التي تابعت تراجعها في العام ٢٠١٦[١٦].

من جهتها، سجّلت الكمّيات المصدّرة تراجعاً كبيراً في العام ٢٠١٦ بما نسبته ١٤,٥٪ وبلغت ١٦٥٩ ألف طن. وفي التفصيل، عرفت البنود الجمركية في القسم الأكبر منها تراجعاً في كمّية صادراتها، طبعاً بتفاوت بين بند وآخر، وكان أبرزها بند "منتجات الصناعة الكيماوية" بحيث يُفسّر تراجعها زهاء ٦٠٪ من تراجع إجمالي الكمّيات المصدّرة. وعند الدخول في التفاصيل وعزل بعض السلع، نجد أنّ تراجع الكمّيات المصدّرة كان أقلّ حدّةً منه لدى الإنطباع الأول، إذ تأثّر المجموع بالتغيّرات في بعض أنواع السلع التي تزن كثيراً. فعلى سبيل المثال، عند استثناء منتجات الصناعة الكيماوية، تكون الكمّيات المصدّرة من جميع السلع الأخرى قد تراجعت بنسبة ٧,٥٪. وإذا استثنينا أيضاً على سبيل المثال منتجات صناعة الأغذية، تكون الكمّيات المصدّرة من جميع السلع الأخرى قد تراجعت بنسبة ٤,٣٪.

في الخلاصة، سجّلت الصادرات السلعية في العام ٢٠١٦ شبه استقرار من حيث القيمة وذلك تحت تأثير التحسّن الملحوظ في قيمة تصدير المعادن الثمينة، ليتحوّل هذا الإستقرار إلى تراجع كبير (-١٤,٧٪) في حال استثنينا المعادن الثمينة، نتج بدوره عن تراجع أسعار السلع بشكل عام وتراجع الكمّيات المصدّرة ولكن على نحو أكثر اعتدالاً ممّا يعطيه الإنطباع الأول.

الصادرات السلعية

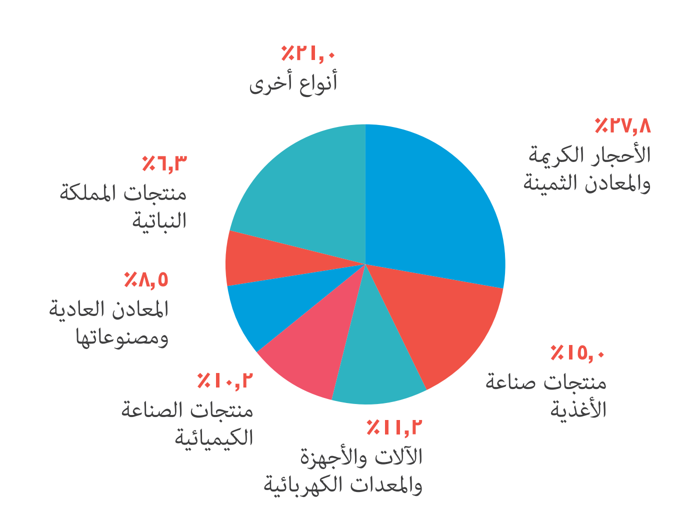
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
القيمة- مليون دولار	٣٣١٣	٢٩٥٢	٢٩٧٧
نسبة التغيّر- ٪	١٥,٨-	١٠,٩-	٠,٨+
الكمّيات- ألف طن	٢٢٣٦	١٦٥٩	١٩٤١
نسبة التغيّر- ٪	١٩,٥-	١٣,٢-	١٤,٥-

المصدر: المركز الآلي الجمركي

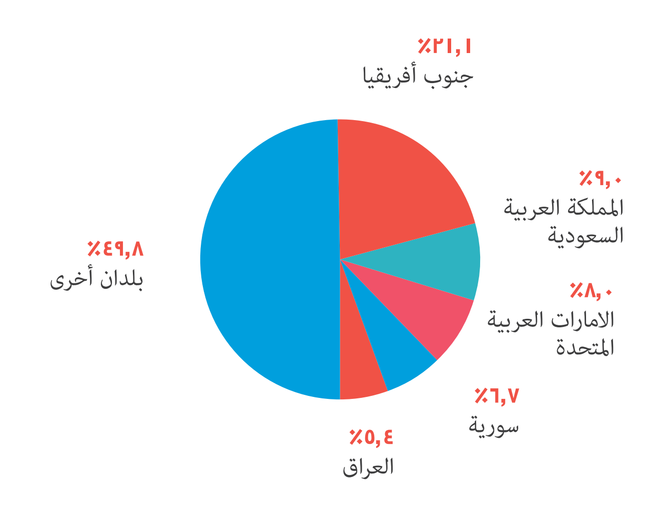
١٦ تراجعت الصادرات إلى الدول العربية بنسبة ١٨,٧٪ في العام ٢٠١٦ بعد تراجعها بنسبة ٨,٠٪ في العام ٢٠١٥. كما تراجعت الكمّيات المصدّرة إلى هذه الدول بنسبة ١٧,٩٪ في كلّ من العامَيْن المذكورَيْن.

ويضيء الرسمان البيانيّان أدناه على أبرز أنواع الصادرات السلعية اللبنانية وأبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في العام ٢٠١٦.

أبرز أنواع الصادرات السلعية - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٦

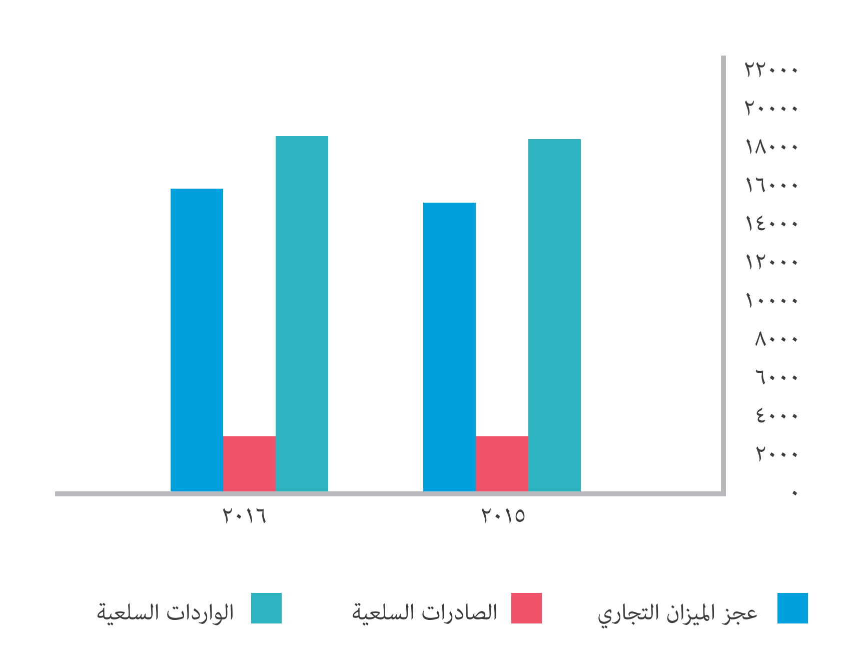


أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٦



المصدر: المركز الآلي الجمركي

تجارة لبنان الخارجية (مليون دولار)



المصدر: المركز الآلي الجمركي

سادساً المصارف وتمويل الاقتصاد

1-6 يُعتبر القطاع المصرفي اللبناني أحد أبرز القطاعات مساهمةً في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية في البلد عبر دور الوساطة المالية الذي يلعبه، أي استقطاب الودائع ومنح التسليفات للاقتصاد الوطني بقطاعه الخاص بكفاية عالية وكلفة متدنّية، وقطاعه العام من خلال توفير احتياجاته التمويلية، فضلاً عن الأدوار الأخرى كتوفير وإدارة أنظمة الدفع وخدمات تأمينية واستشارية واستثمارية ومساعدة الدولة في تحصيل الضرائب والرسوم ودعم أنشطة رياضية وثقافية وإجتماعية مختلفة وهيئات المجتمع المدني بوجه عام. لذا وبالإضافة إلى الثقة المحلية، يرى العديد من الجهات الخارجية الفاعلة أن القطاع المصرفي اللبناني يشكّل، بإمكاناته المادّية والبشرية، دعامةً للاستقرار النقدي والمالي والاجتماعي للبلاد إلى جانب مؤسّساته الأمنية. وتساهم المصارف في لبنان، بصورة رئيسة، في تحصين الاستقرار النقدي وبالتالي في المحافظة على القوة الشرائية للّيرة اللبنانية من خلال إيداعاتها بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان واكتتاباتها بسندات

الخزينة بالعملات الأجنبية، مما يحصّن الاحتياطيات الخارجية ويساعد الدولة في تسديد التزاماتها ومدفوعاتها الخارجية بالعملات الأجنبية. كما تسهم المصارف في تمويل حركة التجارة الخارجية وتغطية عجز الحساب الجاري من خلال تدفّق الرساميل عبرها. ويتعامل القطاع المصرفي بكفاءة مع المخاطر السيادية المرتبطة بالعجزَيْن الداخلي (العام) والخارجي (الجاري).

2-6 وللقطاع المصرفي القدرة التمويلية لأيّ خطط أو مشاريع حكومية تعطي أهمية للشراكة بين القطاعَيْن العام والخاص وفق أسس شفّافة لاستثمار طاقات القطاع الخاص الكبرى في شتّى مجالات التنمية التي يحتاجها الاقتصاد في تحسين قطاعاته وأنشطته، وهي عامل أساسي لإنجاح السياسات الاقتصادية الموضوعة من قِبَل الحكومة. وفي نهاية العام ٢٠١٦، بلغت الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان ٢٠٤،٣ مليارات دولار، بزيادة سنوية قدرُها ١٨،٣ مليار دولار ونسبتها ٩،٩٪ مقابل زيادة نسبتُها ٥،٩٪ في العام الذي سبق. توزّعت الزيادة المحقّقة في العام ٢٠١٦ على قاعدة الودائع (٦٢،٧٪ من الزيادة في الموارد)، وإجمالي الرساميل (٩،٧٪ من الموارد الإضافية)، والموارد الأخرى (٢٧،٦٪ من الموارد الإضافية)، والتي تتضمّن عادةً العمليات بين المصارف (interbank) وقد شملت مداخيل استثنائية حقّقتها المصارف في العام ٢٠١٦ من خلال عمليات المقايضة التي جرت مع مصرف لبنان. وبطلب من السلطات النقدية، سوف تُعطي المصارف الأولوية لتوجيه جزء من هذه السيولة بقدر الإمكان نحو تسليف الاقتصاد ضمن معايير التسليف السليم، والعمل على إيجاد صيغة لامتصاص جزء آخر من خلال تحويل آجال استحقاقها من المدى القصير إلى الطويل، على أن تأخذ هذه الصيغة في الاعتبار المتطلّبات بالليرة اللبنانية التي سترتبط بتطبيق المعايير المالية الدولية الجديدة وانعكاساتها على الرسملة والمؤونات العامة.

3-6 وتنصبّ جهود المصارف سنوياً على تطوير المؤسسات المصرفية من خلال الاستثمار في الموارد البشرية المؤهّلة وتقنيات ونظم العمل المصرفي الحديث ومواكبة القواعد المهنية الحديثة والمتغيّرة والإدارة الرشيدة واعتماد المعايير الدولية لمكافحة تبييض الأموال وإدارة المخاطر والرسملة. وهي تشكّل بذلك نموذجاً لرفع مستوى أداء وتطوير أنشطة وقطاعات أخرى. وهذه الجهود تُعدّ أساساً لنجاحها في استقطاب مدّخرات اللبنانيّين، من مقيمين وغير مقيمين، وفي تمويل القطاع الخاص والقطاع العام ومساندة عمليات مصرف لبنان لضمان الاستقرار النقدي. يُضاف إلى هذه الجهود العمل الدائم على تقوية الرساميل من خلال تدوير أرباح أو من خلال استقطاب مساهمين جدد للتوسّع في عملها وخدمة زبائنها وللوفاء بالتزاماتها تجاه مودعيها ومالكيها وتعزيز الثقة بعملها وبالتالي بالقطاع المصرفي ككلّ. فالاستمرارية في تمويل الاقتصاد، أي القطاع الخاص والقطاع العام ودعم احتياطيّات مصرف لبنان، تحتاج إلى تقوية دائمة للأموال الخاصة والاحتياطيات والمؤونات، وهو أمر ممكن فقط من خلال أرباح مجدية واستثمارات رأسمالية جديدة تجذبها الأرباح المرتفعة.

4-6 وعليه، ازدادت قاعدة الودائع بنسبة ٧,٤٪ في العام ٢٠١٦ مقابل زيادة أدنى بلغت حوالي ٥٪ في العام الذي سبق. ويعود الجزء الأكبر من الزيادة في العام ٢٠١٦ إلى الإجراءات المالية الاستثنائية المشار إليها آنفاً وفي أماكن عدّة من هذا التقرير، وقد أدّت إلى اجتذاب ودائع جديدة بالعملات الأجنبية. على العموم، يُعتبر نمو الودائع كافياً لتمويل احتياجات الاقتصاد وتدعيم احتياطيّات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية. ومن المعلوم أن المصارف، كما السلطات النقدية، تولي أهمية كبيرة لاستقطاب الودائع لما يعكسه ذلك من ثقة ودور متزايد في تحفيز الاقتصاد.

5-6 كما ازدادت قاعدة الرساميل بنسبة ٩,٤٪ في العام ٢٠١٦ مقابل زيادتها بنسبة ٦٪ في العام الذي سبق. وشكّلت الأموال الخاصة ٨,٩٪ من إجمالي الموجودات وما يقارب ١٥٪ كمعدّل ملاءة دولية على أساس بازل ٣ في نهاية العام ٢٠١٦. يُعتبر مستوى الرسملة هذا جيداً بالمقاييس العالمية، وهو ينسجم مع مستويات المخاطر المختلفة التي تتعرّض لها المصارف في عملها. ويُعزى جزء من هذه الزيادة إلى اقتطاع المصارف بعض الأرباح التي حقّقتها كمؤونات للاستعمال في تطبيق النظام المحاسبي IFRS 9 وزيادة نسبة كفاية رأس المال تطبيقاً لتعميم مصرف لبنان الذي يطلب فيه من المصارف تخصيص جزء من هذا الدخل لإعادة الرسملة وتكوين المؤونات الضرورية لتطبيق المعيار المحاسبي المذكور. وسوف تتابع المصارف في العام ٢٠١٧ تعزيز رسملتها للتوافق مع المتطلّبات اللبنانية والدولية بشأن بازل ٣ ولتكوين المؤونات وإنجاز المطلوب وفقاً للمعيار الدولي IFRS 9.

6-6 يبقى القطاع المصرفي اللبناني المموّل الأبرز للقطاع الخاص في ظلّ استمرار ضعف أسواق الأسهم والسندات، وخير دليل على ذلك نسبة التسليفات الممنوحة لهذا القطاع بحيث شكّلت حوالي ١١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠١٦. علماً أن وتيرة نمو التسليفات للقطاع الخاص بدأت بالتراجع منذ سنوات. وللعلم، فإن الإجراءات والتعاميم التحفيزية التي يتّخذها مصرف لبنان منذ العام ٢٠٠٩ مقرونةً بالتسهيلات التي تتعلّق بالاحتياطي الإلزامي تساهم في تشجيع الاقتراض بالليرة وتحقيق النمو الاقتصادي. وقد تبنّى المصرف المركزي مبادرات لتوفير القروض المدعومة ودعم الاقتصاد وتعزيز الشمولية المالية.

7-6 تولي المصارف بالتعاون مع مصرف لبنان مسألة الشمول المالي اهتماماً كبيراً، وخير دليل على ذلك التعميم الأساسي رقم ١٣٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٢ والمتعلّق بأصول إجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء، ثم التعميم الوسيط رقم ٤٥٨ الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٩ والذي يتضمّن إجراءات تأخذ في الاعتبار حقّ ذوي الإحتياجات الخاصة في الاستفادة من الخدمات المصرفية والمالية. هذا بالإضافة إلى أهمية تثقيف العملاء وتوعيتهم وتوضيح حقوقهم، وتلقّي مراجعاتهم ومعالجتها بسرعة وفعالية. يُذكر أنه أسوةً بوحدات الامتثال، وتعزيزاً لمبادئ الشفافية، ونشر الثقافة المصرفية والمالية، أنشأت المصارف وحدات خاصة بحماية المستهلك. على صعيد آخر، يُعتبر دعم القروض الاستهلاكية خطوة نحو الشمول المالي الذي يتأثّر أيضاً بالمشاريع التي أطلقها القطاع المصرفي بدعم من مصرف لبنان، ومنها التوظيف في قطاع إقتصاد المعرفة الرقمي (بموجب التعميم رقم ٣٣١)، والذي بات يشمل نحو ٨٠٠ شركة و٤٠٠ مليون دولار مخصّصة من المصارف في هذا النوع من الشركات. كما أن دور الجهاز المصرفي في تسهيل وسائل الدفع يشجّع التعامل بين المواطنين والقطاع المصرفي.

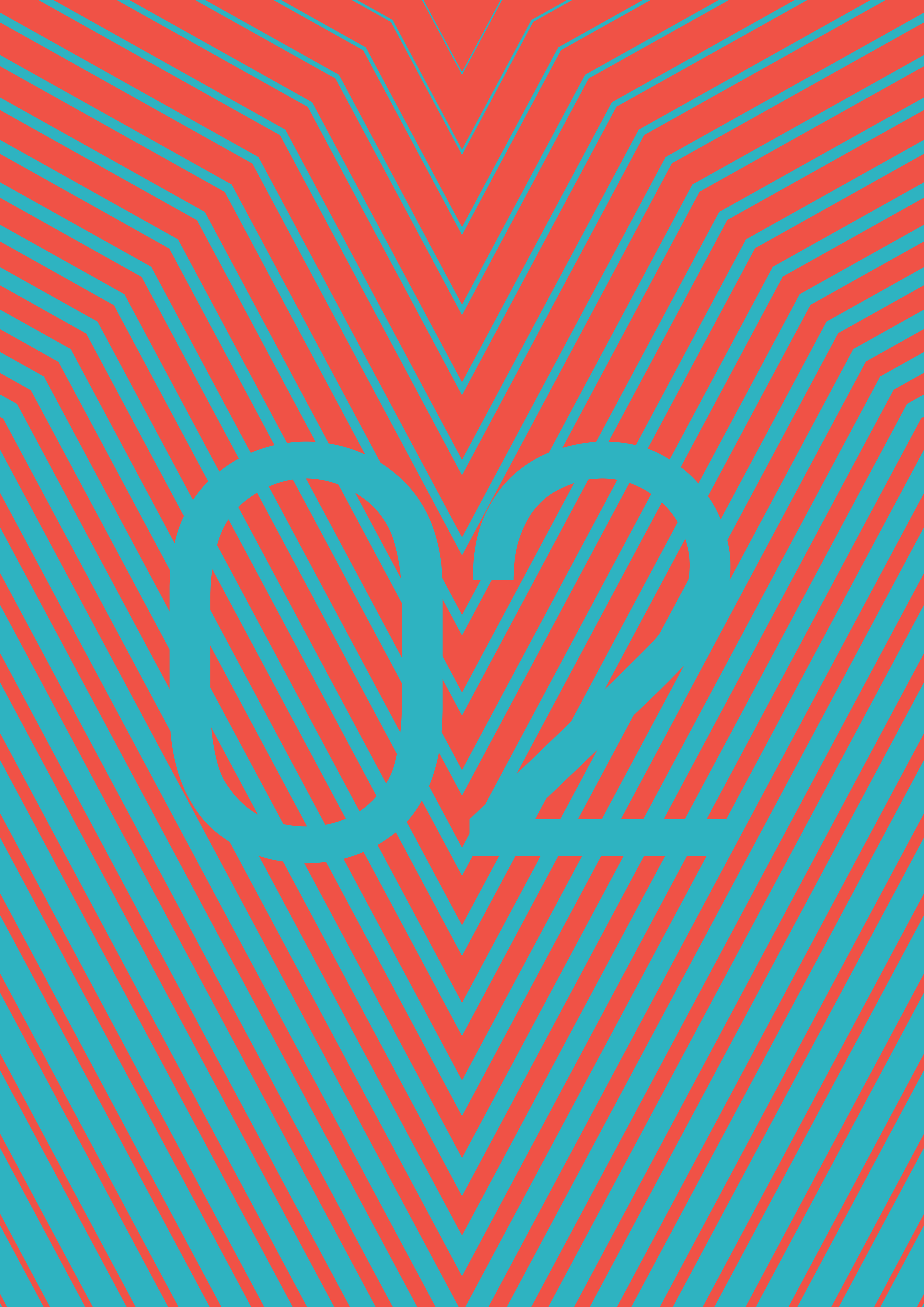
8-6 تراجعت التسليفات للقطاع العام بنسبة ٨,١٪ في العام ٢٠١٦ مقابل زيادتها بنسبة ١,٢٪ في العام الذي سبق. وقابل هذا التراجع زيادة في إيداعات المصارف لدى مصرف لبنان. مع ذلك، تبقى المصارف المموّل الأساسي لاحتياجات القطاع العام، ولو اختلف حجم التمويل من فترة إلى أخرى بالنظر إلى اعتبارات السيولة والمخاطر وغيرها من الأمور. وانخفضت نسبة تمويل المصارف للدولة في لبنان إلى حوالي ١٧٪ من إجمالي الميزانية و٢١٪ من إجمالي ودائعها في نهاية العام ٢٠١٦ وذلك لصالح ارتفاع نسبتَيْ إيداعاتها لدى مصرف لبنان واللتَيْن بلغتا ٤٣,١٪ و٥٣,٦٪ على التوالي في نهاية العام المذكور.

9-6 ونظراً لحجم الانفتاح والتعامل والتبادل التجاري والمالي مع الخارج والمحرّر بجزء كبير منه بالدولار الأميركي، ممّا يعني حتماً المرور بالمصارف الأميركية المراسلة للمصارف اللبنانية ولمصرف لبنان، فإن القطاع المصرفي اللبناني يبذل جهوداً مستمرّة ومكلفة في الوقت والمال، وعلى مختلف الصعد لإبقاء التعاملات والتدفّقات المالية بين النظام المالي اللبناني والنظام المالي العالمي نظيفة وذات مصداقية عالية وخالية من أية شوائب ومشاكل قد تعرّض مصالح اللبنانيّين والاقتصاد اللبناني لعوائق وعواقب لا تُحمد عقباها. فللبنان مصلحة في الالتزام بما تفرضه الجهات الدولية وبعض البلدان الكبرى من عقوبات، وبمعايير الصناعة المصرفية العالمية، حرصاً على المصلحة العامة والمتعاملين مع المصارف، من مودعين ومقترضين ومستثمرين. من هنا فإن جزءاً من تمتين القطاع المصرفي وتحصينه يمرّ في المحافظة على علاقة سليمة وشفّافة مع الأسواق المالية الأميركية والأسواق العالمية الأخرى تكون قائمة على احترام القواعد الموضوعة والتي تلتزم بها جميع المصارف العاملة في العالم وليس فقط المصارف اللبنانية.

10-6 ومع التوجّه في الخارج إلى تعزيز العناية الواجبة أو رفع مستوى التحقّق Enhanced Due Diligence بشأن العمليات المصرفية، تضاعف المصارف اللبنانية بدورها الالتزام الواضح والقوي بقواعد مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومعرفة العملاء. وتعمل استناداً إلى بعض المعايير الهامة ومنها: عدم التعامل مع الأسماء المدرجة على لائحة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (أوفاك) التابع لوزارة الخزانة الأميركية، والتنسيق مع هيئة التحقيق الخاصة لدى مصرف لبنان في ما يعود للحسابات المدينة المطلوب تصفيتها وإقفالها، على أن يُصار إلى رفع الحسابات موضع الشك إلى هيئة التحقيق الخاصة التي تقوم بعملها وتبلّغ المصرف بالقرار. من جهة أخرى، يقوم وفد من مجلس إدارة الجمعية، بزيارات روتينية إلى الولايات المتحدة للقاء المصارف الأميركية المراسلة للمصارف اللبنانية بالإضافة إلى بنك الاحتياطي الفدرالي ووزارة الخزانة الأميركية وأعضاء في الكونغرس وفي لجنة الخدمات المالية والمصرفية ولجنة العلاقات الخارجية. وتصّب هذه الزيارات في مصلحة لبنان وقد حَمَت المصارف اللبنانية من ممارسات «تجنّب المخاطر المتعلّقة بالمصارف المراسلة» De Risking والتي طاولت دولاً ذات وضع أفضل من وضع لبنان. كما تبقى المصارف اللبنانية على تواصل مع المصارف المراسلة وبخاصة مع مسؤولي الالتزام لديها (Compliance Officers) نظراً لأهمية موقعهم في ما يخصّ استمرار العلاقة وتدارك الـ De Risking. ويبقى من المهمّ جداً استمرار وتطوير علاقات المراسلة بين المصارف اللبنانية وتلك المتواجدة في الأسواق الأوروبية. ويدخل في هذا الإطار القانون رقم ٧٥ الصادر عن مجلس النواب اللبناني بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٧ حول إلغاء الأسهم لحامله والأسهم لأمر، والذي يفرض أن تكون الأسهم إسمية في

لبنان. يُذكر أنه يجري إلغاء فئة الأسهم لحامله في العديد من الدول في العالم لصعوبة تحديد أصحاب الحقّ الاقتصادي لحامليها وللحؤول دون استعمالها من قِبَل مبيّضي الأموال.

11-6 يلتزم لبنان أيضاً المعايير الدولية لتبادل المعلومات الضريبيّة المعتمد من قِبَل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كي يبقى منخرطاً في العولمة المالية، ومنعاً لإدراجه على لائحة الدول غير المتعاونة أو غير الموقّعة لمنع التهرّب الضريبي. وقد دخل مرحلة التبادل التلقائي للمعلومات الذي سيبدأ العمل به في أيلول ٢٠١٨، استناداً إلى القانون رقم ٥٥ حول تبادل المعلومات لغايات ضريبية الصادر في ملحق الجريدة الرسمية رقم ٥١ بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٧. وقد سعت المصارف في الآونة الأخيرة ولا تزال، من خلال جمعية المصارف، إلى حثّ السلطتَيْن التشريعية والتنفيذية على اتّخاذ التدابير اللازمة لتحصين هذا التبادل وإجراء بعض التعديلات التشريعية لحماية مدّخرات المغترب اللبناني في وطنه الأم ومداخيل اللبنانيّين في الخارج من أي سوء استعمال لآليات التبادل والمعلومات المتبادلة وتعريضهم لعمليات ابتزاز واحتيال أو للملاحقة القانونية بجرم عدم الإفصاح المالي والتهرّب الضريبي.


02

القسـم الثانـي
نشـاط جمعيـة مصـارف لبنـان

واصلت الجمعية في العام ٢٠١٦ متابعة القضايا التنظيمية والتشريعية مع السلطات المعنيّة، ولا سيّما النقدية والرقابية، بالإضافة إلى الملفّات العديدة المتعلّقة بالمهنة المصرفية.

أولاً مضمون بعض أهم التعاميم والتعليمات التي صدرت خلال العام ٢٠١٦

01 | تطبيق مندرجات اتفاقيّات لجنة بازل للرقابة المصرفية، "بازل ٣"

تابعت السلطات النقدية والرقابية في العام ٢٠١٦، بالتنسيق والتعاون مع الجمعية وإدارات المصارف، إتّخاذ التدابير اللازمة للإستمرار في تطبيق إتفاقية بازل الثالثة، عن طريق تقوية الأموال الخاصة وتعزيز الإدارة المصرفية الرشيدة وتفعيل دور مجالس الإدارة واللجان المنبثقة منها، وتحسين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

أ- في احتساب معدلات الملاءة

لقد بات معلوماً أن المصارف اللبنانية تلتزم بكل جديّة بمعدّلات الملاءة التي يطلبها منها مصرف لبنان، وقد فرض عليها من خلال التعميم الأساسي رقم ٤٤ تأمين نسبة ملاءة إجمالية Total capital ratio (الأموال الخاصة الإجمالية / مجموع الموجودات المرجَّحة بالمخاطر) يبلغ حدّها الأدنى ١٢٪ في نهاية العام ٢٠١٥. وبالرغم من أن هذه النسبة هي أكثر تشدّداً من تلك المفروضة في إتفاقية بازل ٣، حيث توصي لجنة بازل بنسبة ملاءة اجمالية قدرها ٨٪ في مطلع العام ٢٠١٥ والارتفاع تدريجياً الى ٨,٦٢٥٪ في ٢٠١٦ وصولاً الى ١٠,٥٪ في مطلع العام ٢٠١٩، أصدر مصرف لبنان في **العام ٢٠١٦ التعميم الوسيط رقم ٤٣٦** الذي طلب بموجبه من المصارف تأمين نسبة ملاءة اجمالية تبلغ ١٤٪ كحدّ أدنى في نهاية العام ٢٠١٦ على أن تصل الى ١٤,٥٪ ثم الى ١٥٪ في نهاية العامين٢٠١٧ و ٢٠١٨. ويجب أن تشكّل نسبة حمَلة الأسهم العادية ٨,٥٪ كحدّ أدنى، ونسبة الأموال الخاصة الأساسية ١١٪. وتتضمّن هذه النسب "احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة" Capital Conservation Buffer الذي يجب أن يبلغ ٤,٥٪ من الموجودات المرجّحة في نهاية العام ٢٠١٨.

ونذكر أن هذا الإحتياطي يمكن استعماله عند الحاجة الطارئة تفادياً للنزول دون النسب المطلوبة، على أن يُعاد تكوينه تدريجياً بعد إنقضاء الحالة الطارئة، وهو مؤلَّف من العناصر المقبولة ضمن حقوق حمَلة الأسهم العادية التي هي من أكثر العناصر جودة في الأموال الخاصة، ونسبة هذا الإحتياطي الى الموجودات المرجّحة وفقاً لبازل ٣ تراوح بين ٠,٦٢٥٪ في مطلع ٢٠١٦ وصولاً الى ٢,٥٪ فقط في مطلع ٢٠١٩.

وفي مقابل هذا التشدّد، خفّف مصرف لبنان بعض أوزان التثقيل التي يمكن تحسينها مع الإستمرار بالإلتزام بمتطلّبات بازل، لا سيّما تلك المطبّقة على ودائع المصارف بالعملات الأجنبيّة لدى مصرف لبنان. وقد أُعطيت نسبة تثقيل قدرها ٥٠٪، وهي حدّ وسطي بين نسبتَيْ ٢٠٪ و١٠٠٪ الممكن إعتمادهما. أما تثقيل محفظة المصارف بالعملات الأجنبية مع الدولة فقد تُرك لإستنساب إدارات المصارف.

ومن أجل الوصول الى هذا المستوى المرتفع من الرسملة في مدى زمني ضيّق، حرصت المصارف اللبنانية كما في السنوات الماضية، بطلب من مصرف لبنان وبتشجيع من الجمعيّة، على أن تخصّص الجزء الأكبر من أرباحها لتقوية وزيادة رساميلها (بالرغم من أن عدم توزيع الأرباح يضغط على قدرتها على اجتذاب مستثمرين جدّد)، وذلك بالإضافة الى تكوين المؤونات المطلوبة والإحتياطيّات الحرة تحضيراً للإلتزام بمتطلّبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (IFRS9) الذي يسري تطبيقه إعتباراً من ٢٠١٨/١/١.

وفي هذا الإطار، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤٢٨** مع تعديلاته **بالتعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤٤٠ ومن ثم بالتعميم ٢٠١٦/٤٤٦**، فطلب بموجبهما من المصارف أن تسجّل الفائض الناتج عن عمليات بيع أدوات مالية سيادية بالليرة اللبنانية وشراء، بصورة آنية ومتلازمة، أدوات مالية بالعملات الأجنبية ضمن بند مطلوبات آجلة، حيث يسجَّل هذا الفائض بالليرة ويُحتسب ضمن الأموال الخاصة المساندة Tiers2. ويُستعمل هذا الفائض المحقَّق لتأمين متطلّبات المؤونات المتوجّبة ومتطلّبات نسبة الملاءة بالإضافة الى أي متطلّبات إضافية قد تنتج عن تطبيق المعيار الدولي IFRS9. وقد ساعدت الهندسات المالية (السوابات) التي قام بها مصرف لبنان على هذا الصعيد في العام ٢٠١٦ على تسجيل المصارف فوائض مالية استُعملت لتقوية رساميلها، بالإضافة الى تحسين ميزانياتها والبدء بتطبيق المعيار الدولي المذكور أعلاه.
كما أصدرت **لجنة الرقابة على المصارف خلال العام ٢٠١٦ المذكّرات** ذات الأرقام ٩-١٢-١٦-١٨-١٩، والتي طلبت بموجبها من المصارف تزويدها شهرياً بمعلومات مفصّلة عن العمليات على الأدوات المالية موضوع التعميم الوسيط رقم ٤٢٨ وتعديلاته المذكور أعلاه، وذلك من أجل مراقبة حسن إتمام جميع هذه العمليات ضمن الأصول المصرفية السليمة.

لكن تبقى ضرورة التنبّه الى تفادي إزدواجية المعايير في مندرجات التعميمين، التعميم الأساسي رقم ٥٠ المتعلّق بتكوين احتياطي مخاطر مصرفية غير محدّدة ويدخل في الأموال الخاصة الأساسية، والتعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤٢٨ الجديد عند معالجة موضوع المؤونات في إطار تطبيق المعيار الدولي IFRS9. ونشير الى أن قاعدة رساميل المصارف تضاعفت خلال السنوات السبع الماضية، مرتفعةً من ٧,٥ مليارات دولار في نهاية ٢٠٠٩ إلى أكثر من ١٦,٧٥ ملياراً في نهاية ٢٠١٥، ومن ثم الى ١٨,٢٤ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٦، وهو تطور من شأنه أن يشيع الارتياح في الأسواق المالية العالمية ويؤكّد متانة وصلابة القطاع المصرفي والمالي.

من جهةٍ أخرى، أصدرت **لجنة الرقابة على المصارف المذكّرات ذات الارقام ٢٠١٦/٥ و٢٠١٦/١١ و٢٠١٧/٣**، والتي طلبت بموجبها من المصارف إجراء إختبار لنسبة الملاءة بناءً على ميزانيّتها المدقّقة في ٢٠١٥/١٢/٣١ وعلى ميزانيّتها الموقوفة في ٢٠١٦/٦/٣٠ و٢٠١٦/١٢/٣١ على التوالي، مُعتمدةً نسب التثقيل المقترحة في بازل٢ وبازل٣ لإحتساب مخاطر الإئتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق، مع المعلومات التفصيليّة حول نوعيّة الأموال الخاصّة وفقاً لبازل ٣. وتبيَّن للَّجنة أن وضع القطاع المصرفي اللبناني مريح، حيث فاق معدل الملاءة للقطاع ككل نسبة الـ ١٤٪ المطلوبة وقاربت الـ ١٥٪ في نهاية العام ٢٠١٦. كما طلب **مصرف لبنان** من المصارف بموجب **التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤٣٥** تزويد لجنة الرقابة بنسب الملاءة لديها عن كل سنة، فصلياً بدلاً من الوتيرة نصف السنوية، وذلك ابتداءً من العام ٢٠١٧.

ب- معدّلات السيولة بمقاييس بازل ٣

إنّ إتّفاقيّة بازل ٣ تشدّد على موضوع السيولة تماماً كما تفعل بالنسبة إلى متطلّبات رأس المال، حيث أن السيولة لا تقلّ أهميّةً عن الرسملة، فهي التي تحدّد قدرة المصرف على مواجهة الأزمات الماليّة في الوقت الذي يصعب اللجوء إلى الأسواق للتمويل ومن دون اللجوء إلى أموال المكلّفين.

في ما يخصّ السيولة في المدى القصير أو مصطلح LCR (أي معدّل تغطية السيولة)، فقد اعتمدت لجنة بازل جدولاً زمنياً للوصول إلى معدّل السيولة المطلوب، يتدرّج من ٦٠٪ في مطلع العام ٢٠١٥ مروراً بنسبة ٧٠٪ في ٢٠١٦ وصولاً الى ١٠٠٪ في مطلع العام ٢٠١٩. ويُحتسب هذا المعدل بتنسيب الأصول العالية الجودة HQLA إلى إجمالي التدفّقات النقدية التي تخرج من المصرف صافيةً من إجمالي التدفّقات التي تدخل إليه، وذلك خلال ٣٠ يوماً متتالياً. والهدف من ذلك أن يكون المصرف قادراً على تلبية حاجاته من السيولة خلال شهر واحد في حال اندلعت أزمة من دون اللجوء إلى السوق. أما في ما يخصّ معدل السيولة البنيوية NSFR فتتطلّع لجنة بازل الى فرضه بدءاً من العام ٢٠١٨.

وفعلاً، فقد أصدرت لجنة الرقابة على المصارف **في تشرين الثاني ٢٠١٦ المذكّرة رقم ١٨** التي طلبت فيها من المصارف تزويدها معلومات مفصّلة عن الأصول السائلة العالية الجودة والحرّة والتدفّقات النقديّة الخارجة والواردة على أساس الميزانيّة الموقوفة بتاريخ ٢٠١٦/٩/٣٠، وذلك لإجراء إختبار كمّي حول معدّل تغطية السيولة المذكور أعلاه.

لا يزال القطاع المصرفي في لبنان يتمتّع بمعدّل سيولة مرتفع بالليرة اللبنانية ومعدّل سيولة صافية ملائم بالعملات الأجنبية مقارنةً مع المعيار الدولي المطلوب تحقيقه. وقد درجت إدارات المصارف العاملة في لبنان على الحفاظ على مستويات هامّة من السيولة حمايةً للقطاع في وجه الأزمات، بحيث أنه على الرغم من كلفة هذه السيولة خصوصاً بالعملات الأجنبية، فإنها تبقى ضرورية بل حيوية لإدارة مصرفية سليمة.

ج- في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (IFRS9) وتكوين المؤونات

بعد صدور النص النهائي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (IFRS9) في تموز ٢٠١٤ بأقسامه الثلاثة : القياس والتصنيف، معالجة التدنّي في قيمة الأصول المالية، ومحاسبة التحوّط، والذي يبدأ تطبيقه في أول العام ٢٠١٨، وبما أن متطلبات هذا المعيار، خصوصاً في ما يتعلّق بتكوين المؤونات على الأصول والإلتزامات المالية وفقاً لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقّعة، تستدعي البدء بتجميع المعلومات وتطوير نظام المعلومات الإدارية اللازم Management Information system، طلبت لجنة الرقابة على المصارف في آب ٢٠١٥ بموجب المذكّرة رقم ١٨ من جميع المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان مباشرة الإستعداد لتطبيق متطلّبات هذا المعيار بالتنسيق مع مفوّضي المراقبة المعتمدين لديها، وتزويد اللجنة بخطّة عمل تفصيلية لتطبيقه على صعيد المجموعة، وذلك قبل نهاية العام المذكور.

وفي حزيران ٢٠١٦، **أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم ٤٢٩** الذي طلب بموجبه من المصارف عند إجراء عمليات على الأدوات المالية التقيّد بمتطلّبات معيّنة من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، كشروط "إلغاء الإعتراف" مثلاً وأن تكون عمليات البيع وفقاً لأسعار السوق، بالإضافة الى شروط أخرى.

وفي ٢٠١٦/١٠/٥، أصدرت **لجنة الرقابة المذكّرة رقم ١٥** التي طلبت بموجبها من المصارف تزويدها بمعلومات مفصّلة حول كيفية تطبيقها لهذا المعيار مثل نظام التسليف المعتمد، وكيفية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقّعة على أساس إجمالي أم فردي، وذلك بالإضافة الى إجراء اختبار كمّي حول تأثير تطبيق متطلّبات المعيار المتعلّقة بمعالجة التدنّي في قيمة الأصول المالية Impairment استناداً إلى الوضعيات المالية الموقوفة في ٢٠١٦/٩/٣٠، وتزويدها نتائج هذا الإختبار.

وقد أشار مصرف لبنان خلال لقاءاته الشهرية مع الجمعية، في ما يتعلّق بالحاجة الى توفير الأموال اللازمة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الجديدة (IFRS9) في العام ٢٠١٨، الى ضرورة إنجاز هذه العملية خلال هذه السنة لتتحرّر المصارف من الأعباء التي قد تترتّب عليها لاحقاً دفعةً واحدة، حيث يبدو أن مصارف عديدة عاملة في أوروبا لن تتمكّن من الإلتزام بهذه المعايير الجديدة. فالحاجة كبيرة لدى المصارف الأوروبية وهي تفوق ١٥٠ مليار يورو من أجل تغطية الرساميل الإضافية. وتبيّن أن الهندسات المالية الأخيرة التي أجراها البنك المركزي مع المصارف والتي تمّت كاملة ضمن الأصول المصرفية السليمة، أراحت المصارف اللبنانية والمتعاملين معها خصوصاً في الخارج، إذ أدّت الى تحسّن ميزانيات المصارف بالإضافة الى دعم الثقة بالليرة. وفي هذا الإطار، لا بدّ من التوقف عند تغيير مؤسسة التصنيف ستاندارد إند بورز S&P النظرة المستقبلية في تقويمها للبنان من "**سلبي**" إلى "**مستقر**".

وفي موضوع الإلتزام بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ لناحية نسبة المخاطر السيادية، أفادت لجنة الرقابة على المصارف أنها بصدد دراسة الموضوع من جوانبه كافة بما فيه مخاطر الشركات والمخاطر الأخرى، وأنها سترفع توصياتها الى مصرف لبنان وستكون هذه المسألة موضوع تشاور مع الجمعية.

ودائماً في إطار الإلتزام بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ المذكور أعلاه، تأخذ مسألة **المؤونات الإجمالية** أهمية متجدّدة، حيث **أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم ٤٣٩ تاريخ ٢٠١٦/١١/٨** الذي طلب بموجبه من المصارف تكوين مؤونة إجمالية في نهاية العام ٢٠١٦، لا تدخل ضمن الأموال الخاصة، بنسبة ٢٪ من الموجودات المرجَّحة بمخاطر الائتمان الخاصة بمحافظ التسليفات كافة، بما فيها قروض التجزئة، وذلك كجزء من متطلّبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ المذكور أعلاه.
كما أصدر **مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤٤٦** الذي طلب بموجبه من المصارف استعمال الفائض المحقق من عمليات المقايضة على الأدوات المالية لكي تؤمّن، بالإضافة الى المؤونة الإجمالية المحدّدة في التعميم رقم ٤٣٩ أعلاه وأي متطلّبات إضافية قد تنتج عن تطبيق المعيار الدولي المذكور، مؤونة بالليرة اللبنانية لمواجهة تدنّي مساهمات في الخارج وأيضاً مؤونة بالليرة اللبنانية لمواجهة تدنّي قيمة الشهرة، وذلك بعد إجراء إختبار التدنّي لهذه المساهمات وللشهرة.

من جهة أخرى، طلب **مصرف لبنان بموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤٢٠** تكوين **مؤونات مقابل الحسابات المدينة** التي يتمّ إقفالها تطبيقاً للإجراءات وللعقوبات وللتقيّدات المقرّرة من قبل المنظمات الدولية الشرعية والعمل على تحصيل الديون من العملاء المعنيّين، وذلك بدون تعديل تصنيفهم الائتماني.

كما أصدر **التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤٢٢** المتعلّق بالتعميم الأساسي رقم ٥٨ حول تصنيف مخاطر الديون، الذي فصَل، في تصنيف قروض التجزئة لأغراضٍ رقابية، القروض العادية (التي تشهد تأخّراً في السداد لغاية ٣٠ يوماً) عن القروض للمتابعة، أما القروض الأخرى فقد أبقى تصنيفها كما كان: ٦ فئات لأغراض رقابية و١٠ فئات للتصنيف الخاص، لكنه عدّل في مواصفات العميل والدين العائد له والمعالجات المطلوبة لكل فئة. ونذكر أن لجنة الرقابة على المصارف كانت قد أصدرت في العام ٢٠١٥ التعميم رقم ٢٨٠ حول تصنيف الديون وتكوين المؤونات الخاصة والإحتياطيّات المتعلّقة بقروض التجزئة وتكوين المؤونات الإجمالية والإحتياطي العام على محفظة القروض والتسليفات الأخرى المنتجة للفوائد، وذلك بناء على نتائج اختبارات التدنّي التي تجريها المصارف على محفظة هذه القروض.

وفي العام ٢٠١٦، واصلت إدارات المصارف جهودها لتنقية وتسوية مديونيّاتها بمواكبة لجنة الرقابة على المصارف. ونذكر أن مصرف لبنان كان قد أصدر في أواخر العام ٢٠١٥ التعميم الأساسي رقم ١٣٥ حول إعادة هيكلة الديون خارج المحاكم، وذلك بعد مناقشته مع فريق عمل الجمعية، ويؤمّن هذا التعميم استمرار النشاط الإقتصادي للعميل، من جهة، ومحافظة المصرف على المبالغ التي تمّ إقراضها، من جهة أخرى، بحيث يوفّر مصرف لبنان حسم ٥٠٪ من السندات المُعاد هيكلتها من قبل المصارف. **وفي شباط ٢٠١٦، أصدرت لجنة الرقابة على المصارف التعميم رقم ٢٨٤** الذي فصّلت فيه الجوانب التطبيقية للتعميم ١٣٥، كما أنها طلبت بموجبه من المصارف تزويدها فصلياً بالديون المُعاد هيكلتها.

وأكّدت المصارف مجدداً في العام ٢٠١٦ أنها ستستمرّ كالعادة في التعامل بكلّ مرونة مسؤولة مع المدينين الذين يلاقون صعوبات ظرفية في الإيفاء بالتزاماتهم نتيجة الأوضاع الإقتصادية القائمة، خصوصاً في مجال القروض السكنية. وقد أجرت الجمعية لقاءات عديدة في هذا الإطار مع الهيئات الإقتصادية، لاسيّما جمعية التجار وجرى تبادل الأفكار في كيفية تفعيل هذا التعميم.

د- في الشفافية والإفصاح

في إطار الإلتزام بمعايير بازل حول الشفافية والإفصاح، نشير إلى أن مصرف لبنان أصدر في العام ٢٠١٥ التعميم الأساسي رقم ١٣٤ حول حماية المستهلك، والرّامي إلى تحديد أصول إجراء العمليّات المصرفيّة والماليّة مع العملاء، والذي جرى التشديد فيه على ضرورة تثقيف العملاء وتوعيتهم وتوضيح حقوقهم من خلال نشر برامج التوعية والتثقيف في المركز الرئيسي للمصرف وجميع فروعه، وعلى ضرورة إعداد لوائح مفصّلة حول حقوق وواجبات العميل وتزويد هذا الأخير بها، إضافة الى وضع آلية واضحة لمراجعات الزبائن تؤمّن معالجتها. كما أن التعميم قضى بإنشاء وحدة مستقلة لتنفيذ العمليات تُعنى بتطبيق أحكام هذا التعميم، وقد فصّلت لجنة الرقابة على المصارف بموجب التعميم رقم ٢٨١ الجوانب التطبيقية العديدة له.

وكانت الجمعية قد تمنّت على مصرف لبنان إدخال تعديلات على التعميم المذكور تسهيلاً لوضعه موضع التنفيذ وليتوافق مع واقع العمل المصرفي ميدانياً، ورأت عدم ضرورة إنشاء وحدة خاصة بل إناطة مهامها للوحدات العديدة الموجودة في المصرف، علماً أن الجهاز البشري في المصارف قد توسّع كثيراً خلال السنوات الماضية في التدقيق والرقابة والإمتثال على حساب الوظائف الخدماتية والتجارية في المصرف مع ما يتبعه من أكلاف. كما شدّدت على ضرورة تمديد مهلة تنفيذ توقيع العملاء على المستند الخطي الذي يفيد باستلامهم «لائحة الحقوق والواجبات». **وفي ٢٠١٦/٨/٢٥**، مدّد مصرف لبنان **بموجب التعميم الوسيط رقم ٤٣٤** لغاية نهاية العام مهلة التوقيع، فيما طلبت لجنة الرقابة على المصارف **بموجب المذكّرة رقم ٢٠١٦/١٤** تزويدها النسبة الإجمالية للعملاء الذين وقّعوا على اللائحة المذكورة من أجل متابعة الموضوع.

ونذكر أن الجمعية كانت قد تعاونت في العام ٢٠١٥ مع شركة «ديلويت أند توش» من أجل وضع دليل إجراءات حول الموضوع، وجرى تعميم هذا الدليل الصادر بعنوان : «Business Ethics & Customer protection» على المصارف توفيراً للكلفة. وهذا الدليل متكامل لناحية المعلومات المطلوب توفيرها كما لناحية إدارة العمليّات من قبل العاملين في المصارف وأخيراً لناحية أخلاقيّات المهنة.

ودائماً في إطار الشفافية، **أصدرت لجنة الرقابة المذكّرة رقم ٢٠١٦/٢٠** حول التعويضات والمكافآت التي تُمنح للعاملين في المصارف موضوع تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ١٣٣، حيث تشدّد اللجنة على وجوب التقيّد بهذا التعميم لجهة تضمين التقرير السنوي الإفصاحات المطلوبة منه، بما فيها المعلومات الخاصة بالتعويضات الممنوحة لمختلف فئات العاملين ومبالغها. كما تطلب اللجنة تزويدها محاضر اجتماعات لجنة التعويضات التي تمّت منذ بداية العام ٢٠١٦.

هـ- في إطار التوظيفات الخارجية للمصارف ولزبائنها

ظلّت السلطات النقدية والرقابية تتابع في العام ٢٠١٦ موضوع التوظيفات الخارجية للمصارف تفادياً للتوظيفات في أدوات مالية جديدة خطرة والدخول في المضاربات على العملات وفي لعبة المشتقّات.

ومع استمرار التقلّبات الواسعة في الخارج نتيجة التصويت لصالح خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي، نبّه مصرف لبنان في خلال لقاءاته الشهرية مع الجمعية الى ضرورة الإستمرار في احترام التعميم الأساسي رقم ٤٨، بحيث تشدّد المصارف في طلب هوامش لا تقلّ عن ٢٠٪ من الزبائن الذين يضاربون في سوق العملات. وهذا الهامش هام لحماية المصرف وبخاصة لحماية الزبائن أنفسهم من جرّاء المراكز التي يحملونها وإنعكاسها المحتمل على قدرتهم على الإيفاء بإلتزاماتهم تجاه المصارف.

وتتابع لجنة الرقابة على المصارف مدى تعرّض المصارف والعملاء من خلال التوظيفات في الخارج، فطلبت من المصارف **بموجب المذكّرة رقم٢٠١٦/٨** تزويدها مجموع القيم الصافية السلبية والنقص في الهوامش في محافظ العملاء، مشدّدةً على ضرورة اتّخاذ الإجراءات المناسبة لتغطية النقص في الهوامش على محافظ العملاء أو تصفية ما يلزم من المراكز فوراً.

وطلب مصرف لبنان بموجب **التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤٤٨** من المصارف اللبنانية التأكّد من ألاّ يتجاوز مجموع التسليفات الممنوحة من فروعها والوحدات التابعة لها في الخارج، بالإضافة الى توظيفاتها في سندات الدين السيادية وغير السيادية بالعملات الأجنبية للبلدان العاملة فيها، نسبة ٦٠٪ من ودائع الزبائن بالعملات الأجنبية لدى الوحدة المعنيّة أو الفرع.

و- نشير أيضاً في إطار الإلتزام بمعايير بازل الى **تعميم مصرف لبنان رقم ٢٠٠٦/١٠٣** المتعلّق بالمؤهِّلات العلمية والفنية والأدبيـة الواجب توافرها لمزاولة بعض المهام في القطاعين المصرفي والمالي. وقد تقدّمت اللجنة المختصّة في الجمعية في شباط ٢٠١٦ ببعض المقترحات التي تراها ضرورية لتفعيل العمل بهذا التعميم، لا سيّما إلغاء الشهادات الجديدة، ذاك أن الاستمرار في منحى زيادة عدد الشهادات وإلزام جميع الموظفين بها يحمّل المصارف أعباء غير مبرّرة من حيث الكلفة ووقت الموظفين.

تعمل إدارات المصارف بكلّ جدّية، حفاظاً على استقرار القطاع وحمايةً لعملائها، على تدريب موظفيها وتأهيلهم للحصول على مجمل الشهادات المطلوبة في هذا التعميم. والحال أن مصرف لبنان يواصل تعديل التعميم الأساسي، إن لجهة عدد الشهادات المطلوبة ومجالات العمل المصرفي التي يشملها، أو إلغاء بعض الشهادات التي تقدّم إليها عدد كبير من موظفي المصارف واستبدالها بأخرى. ولقد طلبت الجمعية إعادة النظر في بعض الشهادات لتصبح أكثر ملاءمةً للقطاع المصرفي اللبناني مع إعطاء الأولوية لثلاثة منها هي: الأنظمة المالية اللبنانية، مكافحة تبييض الأموال، وأخلاقيات المهنة المصرفية. كما نشير الى أنّه في شهر آب ٢٠١٦، أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم ٤٣٠ الذي مدّد بموجبه المهل لحيازة الشهادات المطلوبة من قبل الموظفين المشمولين بالتعميم قبل صدور التعديل بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٣ والمهل لحيازة الشهادات المطلوبة المخصّصة للمهام المنظّمة، والتي أُضيفت بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٦ إلى «جدول المهام المنظّمة».

02 | التعاميم الجديدة الرامية الى تفعيل الإقراض للقطاع الخاص.

تابعت المصارف في العام ٢٠١٦ توسّعها في إقراض القطاع الخاص رغم الظروف الصعبة التي تمرّ بها البلاد والمنطقة، فارتفع حجم هذه التسليفات الى ما يقارب ٨٦١٩٩ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام، أي بنسبة ٥,٥ ٪ مقارنةً مع العام السابق. كما أن المصارف استمرّت في إعطاء القروض المصرفية الميسّرة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية الواضحة والتي أعادت للّيرة دورها كأداة تسليف في السوق، مستفيدةً من دعم الدولة للفوائد ومن الحوافز والتنزيلات العديدة من الاحتياطي الإلزامي ومن تسهيلات مصرف لبنان.

من أجل الإبقاء على هذا المنحى التسليفي، مدَّد مصرف لبنان بموجب **التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤٤٢** لغاية نهاية العام ٢٠١٧ مهلة الإستفادة من الشروط التحفيزية الممنوحة منذ العام ٢٠٠٩. كما أنه مدَّد بموجب **التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤٤٤** لغاية ٢٠١٧/١٠/١٥ مدة استفادة المصارف من التسهيلات التي يمنحها مصرف لبنان للمصارف بفائدة ١٪ لإعطاء قروض ميسّرة مقابلها، وأمَّن لهذه التسهيلات مبلغ ١٥٠٠ مليار ليرة على أن لا يتجاوز قسم هذه التسهيلات المخصّص للقروض السكنية مبلغ ٩٠٠ مليار ليرة.

وبعد أن وسّعت الجمعية في العام ٢٠١٦، وبتشجيع من مصرف لبنان، الى فوج الإطفاء نطاق بروتوكولات التعاون التي تمنح المصارف بموجبها قروضاً إسكانية بشروط ميسّرة، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤٢٤** الذي منح بموجبه تنزيلات بنسبة ١٠٠٪ من الإحتياطي الإلزامي على هذه القروض، كما وفّر بموجب **التعميمَيْن الوسيطَيْن رقم ٢٠١٦/٤٢٥ ورقم ٢٠١٧/٤٥٠** تسهيلات للمصارف مقابل هذه القروض عند استنفاد مبالغ الإحتياطي الإلزامي المتوافرة لهذه الآليات، وأضاف بموجب **التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤١٦** على لائحة القروض المستفيدة من هذه التسهيلات للمصارف القروض المعطاة لتمويل الإنتاج اللبناني للأعمال الفنية. ومنح مصرف لبنان أيضاً تنزيلات بنسبة ١٠٠٪ من الإحتياطي الإلزامي على القروض الممنوحة لبناء مرآب جماعي للعموم بهدف تأجير مواقف للسيارات (**التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤٣٣**) وعلى القروض السكنية بالليرة اللبنانيّة الممنوحة لموظفي هيئة الأسواق المالية (**التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤٤٢**).

من جهة أخرى، ونظراً لوجود فوائض من السيولة بالليرة لدى القطاع المصرفي، رفع مصرف لبنان بموجب **التعميم الوسيط رقم ٢٠١٧/٤٥٠** نسبة الإعفاءات من الإحتياطي الإلزامي الى ٩٠٪ لبعض القروض السكنية بالإضافة الى القروض الخاضعة لبروتوكول التعاون مع المؤسسة العامة للإسكان، وذلك بدءاً من تاريخ ٢٠١٧/٢/٧، كما رفع بموجب **التعميم الوسيط رقم ٢٠١٧/٤٥١** نسبة التسهيلات التي يوفّرها للمصارف من أجل إعطاء هذه القروض عند استنفاد مبالغ الإحتياطي الإلزامي. وستسعى المصارف الى توسيع إعطاء هذه القروض ودائماً في إطار التسليف السليم، علماً أنها تتحمّل وحدَها مخاطرها، كما أن المصارف تعي ضرورة ألاّ تخلق هذه القروض فقّاعةً. وطبعاً تتابع لجنة الرقابة على المصارف هذا الموضوع.

وقد طلبت لجنة الرقابة على المصارف بموجب **التعميم رقم ٢٠١٦/٢٨٥** من المصارف والمؤسسات المالية التصريح على أساس نصف سنوي عن جميع التسليفات والقروض المدعومة التي تشهد تأخّراً في السداد لفترة تزيد عن ١٨٠ يوماً.

ونذكر في هذا الإطار الصعوبات التي واجهت المصارف العاملة بآلية **الإقراض السكني مع المؤسّسة العامة للإسكان** في العام ٢٠١٥ نتيجةً لتأخّر المؤسّسة في تسديد إلتزامات الفوائد عن الزبائن للمصارف، والذي يعود في الحقيقة إلى عدم إيفاء الدولة بالتزاماتها تجاه المؤسّسة عملاً بالتشريعات المرعيّة الإجراء. ولتفادي تصنيف ديون المؤسّسة العامة للإسكان ديوناً متعثّرة مع أنها تحظى بكفالة الدولة، تمَّ التوافق مع السلطات النقدية على تغطية مديونية العام ٢٠١٤ بتكوين احتياطيّات لها، في انتظار دراسة المعالجات الممكنة للمحفظة القائمة مع المصارف المعنيّة. وبعد أن صدر عن وزارة الشؤون الاجتماعية المرسوم رقم ٢٠١٥/١٤٦٣، القاضي بإعطاء المؤسّسة العامة للإسكان سلفة خزينة بقيمة ٤٠ مليار ليرة لبنانية لتسديد الفوائد المستحقّة عليها للمصارف، طلبت الجمعية من السلطات النقدية إيجاد معالجة جذريّة لهذه المسألة كي لا تبقى المصارف أسيرة سلَف خزينة قد تُقرَّ أو تتأخّر، مقترحةً حلاً يقوم على زيادة عامل الدعم مقابل الإبقاء على الفوائد المتدنّية للمقترضين. **وفي العام ٢٠١٧**، رفع مصرف لبنان نسبة التسهيلات الذي يوفّرها للمصارف كما نسبة الإعفاءات من الإحتياطي الإلزامي من ٨٠ الى ٩٠٪ من أرصدة هذه القروض الممنوحة بالليرة للمؤسّسة المذكورة بعد تاريخ ٢٠١٧/٢/٧، **وذلك بموجب التعميمَيْن رقم ٤٥٠ ورقم ٤٥١.**

ويجدر التوقّف في هذا الإطار عند التعميم الوسيط رقم ٣٣١ الصادر منذ العام ٢٠١٣ والذي أوجد تعاوناً وثيقاً بين القطاع المالي وقطاع المعرفة الرقمية. والنجاح الذي تحقّق في تطبيقه خلال العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥، ما دفع السلطات النقدية الى مواصلة تقديم الدعم المالي لهذا القطاع الناشئ في العام ٢٠١٦ وعلى المدى الطويل. فقد بات معروفاً أن هذا التعميم يتناول رأس مال الشركات مباشرةً بدلاً من الإقراض المصرفي بحيث سمح للمصارف بالمساهمة في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال وشركات مسرِّعة للأعمال وشركات التمويل المجازف Venture Capital ضمن نسب معيّنة من أموالها الخاصة على أن يكون نشاطها متمحوراً حول قطاع المعرفة القائم على تكنولوجيا المعلومات والمنظومة الرقمية وتكون لبنانية الإقامة والعمالة.

في العام ٢٠١٦، ونظراً لأهمية هذا الإجراء الذي يساعد المصارف على تأدية دورها الإنمائي، رفع مصرف لبنان بموجب **التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤١٩** حدود مساهمة المصارف من ٣ الى ٤٪ من أموالها الخاصة، على أن لا تزيد حصة أيّ من هذه الشركات عن سقف الـ ١٠٪ من هذه النسبة، ما عدا شركات التمويل المجازف Venture Capital التي يمكن أن تصل حصتها الى ٢٠٪. وفي **التعميم رقم ٢٠١٦/٤١٦**، حدّد رسوم الادارة بنسبة ٢,٥٪ كحدّ أقصى من الأموال المستثمرة منعاً لزيادة الأكلاف.

ويوفّر مصرف لبنان للمصارف المعنيّة مقابل هذه المساهمات تسليفات بدون فائدة لمدة سبع سنوات كحدّ أقصى بشكل يضمن تغطيةً للمخاطر تصل إلى ٧٥٪ من إستثمارها في هذه الشركات. ويجب أن يكون للمصارف المعنيَّة دور فاعل في تطوير أعمال هذه الشركات، وفي دعم واستمرار نموها وفي حسن إدارتها.

وفي **المذكّرة رقم ٢٠١٦/٧**، طلبت لجنة الرقابة على المصارف تزويدها معلومات عن مساهمات المصارف في الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال والشركات المسرِّعة للأعمال، وشركات التمويل المجازف Venture Capital.

وفي أوائل العام ٢٠١٧، أصدر مصرف لبنان **تعميمَيْن وسيطَيْن رقم ٤٥٢ و٤٥٤** حول هذا الموضوع شددّ بموجبهما على مسؤولية المصارف وشركات التمويل المجازفVenture Capital في التأكّد من استعمال الأموال الناتجة عن التسهيلات المشار اليها أعلاه بالشكل الصحيح، لا سيّما من قبل شركات الهولدينغ، وأن لا تُستعمل هذه التسهيلات **خارج لبنان** إلاّ من أجل تغطية مصاريف محددّة.

لا شكّ في أن القطاع المصرفي يحتاج الى تغيير عاجل في سرعة وسعة شبكة الإتصالات لتطوير خدماته للإقتصاد، مؤسسات وأفراداً. كما أن الإقتصاد الرقمي بحدّ ذاته يمكن أن يساعد في تكبير الإقتصاد الوطني وفي جذب استثمارات جديدة وخلق وظائف حديثة لشريحة هامة من شبابنا. وللمصارف تجربة مشجّعة جداً في تمويل الشركات الناشئة بحجمٍ فاق ٤٠٠ مليون دولار من خلال **التعميم رقم ٣٣١ وتعديلاته**.

وبعد أن نجح «مؤتمر مصرف لبنان لتسريع الأعمال» في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ في تحويل لبنان إلى مركز عالمي للشركات الناشئة، نظّم مصرف لبنان المؤتمر الدولي الثالث حول الشركات الناشئة «BDL Accelerate ٢٠١٦» على مدى ثلاثة أيام في ٣ و ٤ و٥ تشرين الثاني ٢٠١٦ في مجمّع الفوروم دو بيروت.

تناول المؤتمر موضوع «الابتكار» : ريادة الأعمال من داخل الشركات الكبيرة وريادة الأعمال عموماً وعرض المؤتمر هذا التنوّع في ميدان جديد حمل اسم «مسرح الابتكار»، الذي هو مساحة ديناميكية وتفاعلية تضمّ عشرات الشركات الناشئة والشركات الكبيرة القادمة من جميع أنحاء العالم لتقديم ابتكاراتها الرائدة.

وضمّ المؤتمر أكثر من ٢٠٠٠٠ مشارك، من بينهم ٣٠٠٠ مشارك قَدِموا من الخارج و٤٠٠٠ مهنيّ و٣٠٠٠ رائد أعمال و٢٠٠٠ طالب. لذا، أصبح «BDL Accelerate 2016» وبدون منازع، المؤتمر الأكبر لدول حوض المتوسط في مجال الإبتكار والشركات الناشئة، وبات يتّسم بطابع دولي مميَّز.

وقد شاركت **جمعية مصارف لبنان وبعض المصارف اللبنانية** في الدورة الثالثة للمؤتمر المذكور، والتي تميّزت بحضور عدد كبير من الوجوه المحلية والعالمية البارزة في هذا المضمار، ولا سيّما السيد طوني فاضل، أحد مبتكري جهازَيْ آيبود وآيفون Ipod & Iphone ، والسيد ستيف ووزنياك الشريك المؤسّس في آبلApple . وقد فتح المؤتمر آفاق المستقبل أمام الحاضرين والشباب اللبناني لتمويل طموحاتهم من خلال سلسلة من المداخلات والمناقشات الملهمة.

ثانياً قضايا مهنية

01 | بعض جوانب الإستثمار المصرفي

أ- ترشيد سوق الفوائد المصرفية

واظبت الجمعية في العام ٢٠١٦ على توجيه تعميم دوري الـى المصارف حول معدل الفائدة المرجعية في سوق بيروت Beirut Reference Rate BRR بالدولار الأميركي وبالليـرة اللبنانيـة. وقد راوحت هذه المعدّلات في العام ٢٠١٦ بين حدّ أدنى قدره ٦,١٩٪ وحدّ أعلى قدره ٦,٤٥٪ بالدولار الأميركي وبين حدّ أدنى قدره ٨,٦١٪ وحدّ أعلى قدره ٨,٨٠٪ بالليرة اللبنانية. وهذه المعدّلات تتيح للمصارف، بعد إضافة نوعية مخاطر الائتمان والربحية بالنسبة إلى التسليفات والقروض بالدولار وبالليرة اللبنانية، تحديد معدّلات الفائـدة المدينة الفضلـى.

من جهة أخرى، اقترحت الجمعية ووافق مصرف لبنان على إدراج معدّلات الفوائد المرجعية Beirut Reference Rate (BRR) على صفحة مصرف لبنان. ويجدر التذكير بأن الجمعية تَحْتَسب هذه المعدَّلات شهرياً وتعمّمها على المصارف منذ شهر نيسان ٢٠٠٩، أي منذ ما يقارب تسع سنوات.

ب- توطين تسديد ضريبة الأملاك المبنيَّة في المصارف

وافق مجلس إدارة الجمعية على اقتراح وزير المالية القاضي بتوطين تسديد ضريبة الأملاك المبنيّة لدى فروع المصارف العاملة في لبنان، وتساعد هذه الخدمة المكلَّفين غير المقيمين على دفع الضريبة المتوجّبة من حساباتهم في المصارف. وفي العام ٢٠١٦، عُقد إجتماع بين فريق عمل وزارة المال والجمعية، للبحث، في الآلية والأصول والإجراءات الواجب اعتمادها لهذا الغرض. ومن التوصيات والخطوات التي خرج بها المجتمعون، توطين الضريبة على الأملاك المبنيّة التي لا تزيد القيمة التأجيرية العائدة لها عن ٢٠ مليون ليرة لبنانية، وتصميم طلب توطين من قبل المصارف ليوقّع عليه العميل. أما وزارة المالية فستدرس كيفية الربط مع المصارف بالإضافة الى إمكانية استعمال نظام Pay Gov, RTGS clear لتسوية المدفوعات.

ج- مشروع موازنة العام ٢٠١٧

أثنت الجمعية على ما يبديه العهد الجديد والحكومة من إصرار على إقرار موازنة لعام ٢٠١٧، وعلى إقفال ملف قطع الحسابات الممتدّ عملياً حسب ديوان المحاسبة على فترتين، الأولى ١٩٩٣-٢٠٠٥ والثانية من ٢٠٠٥ حتى الآن، لما تنطوي عليه هذه الخطوة من إيجابيات، أهمها العودة الضرورية والواجبة الى الإلتزام بقواعد وأصول إدارة المالية العامة. وأثنت الجمعية خلال مناقشات لجنة المال والموازنة، التي دُعيت اليها مشكورةً على كون فذلكة الموازنة تتضمّن السياسة المالية والإقتصادية للحكومة وعزمها على ضبط وترشيد الإنفاق وتحسين جباية الإيرادات العامة بالإضافة الى الأولويّات والأهداف التي من شأنها تحفيز النمو وتصحيح أوضاع مالية الدولة.

في المقابل، أبدت الجمعية رأيها انسجاماً مع موقف الهيئات الاقتصادية بعدم جواز فرض ضرائب ورسوم جديدة على اقتصاد يعاني من ضعف النمو، بل المطلوب إعطاء حوافز حتى يتحقّق النمو فتكبر عائدات الضريبة طبيعياً من خلال تكبير الإقتصاد.

د- الضرائب على الفوائد والإزدواج الضريبي

كما بات معلوماً، أسقطت الحكومة سلّة الضرائب التي تضمّنها مشروع الموازنة الذي كان قد عرضه وزير المالية عليها لإقتناعها بضرورة إرسالها منفصلة الى المجلس النيابي، فيناقشها ويبتّ بجدوى فرضها أو عدم فرضها بمعزل عن الموازنة ذاتها. ويبدو أن سلّة الضرائب والرسوم أُحيلت الى المجلس النيابي مع مشروع تمويل سلسلة الرتب والرواتب.

واعترضت الجمعية على فرض ضريبة على عوائد توظيفات المصارف بالسندات وبشهادات الإيداع واعتبارها عبئاً يُنزَّل من المداخيل وليس سلفة ضريبة تُنزَّل من الأرباح كما هو معمول به حتى اليوم.

وتبني الجمعية اعتراضها أولاً على حقيقة أن تكليف عائدات توظيفاتها ثم تكليف أرباحها يشكّل إزدواجاً ضريبياً، ذلك أن عوائدها تتأتّى من هوامش الفوائد التي تشكّل مصدر أرباحها بعد تنزيل أكلاف الإستثمار. وتبنيه ثانياً على أن هكذا ضريبة تُدخِل تمييزاً بين المؤسّسات المصرفية، من جهة، وبين سائر المؤسّسات، من جهة ثانية، لناحية معدّل الضريبة على الأرباح، فيطبَّق على المؤسّسات معدّل ١٥٪ أو ١٧٪ وعلى المصارف معدلات مختلفة وأعلى. كما أن طريقة احتساب الضريبة المقترحة تُحدث تمييزاً في معدّلات الضريبة بين المصارف ذاتها بحيث تراوح المعدّلات بين ١٥٪ أو ١٧٪ و٧٦٪ حسب حجم محافظ المصارف من سندات الخزينة وشهادات الإيداع بالليرة اللبنانية والشهادات بالعملات الأجنبية، ما يشجِّع على عدم الاكتتاب بمديونية الدولة بالليرة اللبنانية، وما يخلق تنافساً غير مشروع ضد مصلحة الليرة. وأظهرت المحاكاة (Simulation) التي أجرتها الجمعية أن هكذا ضريبة ستضع صعوبات غير عادية ومحتملة على ١٤ مصرفاً صغيراً ومتوسطاً، ما قد يخلق مخاطر نظامية.

لقد رفعت الجمعية كتاباً بهذا الخصوص إلى السلطات المختصّة وتجري اتصالات مكثّفة مع المسؤولين المعنيّين لمعالجة هذا الملف.

هـ- عقد العمل الجماعي ٢٠١٦-٢٠١٧

وقعّت جمعية المصارف وإتحاد نقابات موظفي المصارف عقد العمل الجماعي لعامَيْ ٢٠١٦ – ٢٠١٧ في ٢١ كانون الأول ٢٠١٦. وهذا التوقيع، بغضّ النظر عن مضامين العقد، هو أمر ضروري وبمنتهى الأهمية من أجل استمرارية عقود العمل الجماعية التي ترعى علاقات المصارف بالعاملين لديها، ويطال ذلك معظم لئلاّ نقول كل مجالات ومستويات علاقات العمل هذه. لذا، فإن توقيع العقد بحدّ ذاته يُعتبر إنجازاً، ولو جاءَ متأخّراً علماً أنه يغطّي كامل العام ٢٠١٦.

صحيح أن عقد سنتَيْ ٢٠١٦ – ٢٠١٧ جاء مطابقاً تقريباً لعقد ٢٠١٣ – ٢٠١٤ إذ أن معظم مواد العقد أُبقيت كما كانت، لكنها تثبّت مفاهيم وتقدماتٍ هامة وضرورية لمصلحة الموظفين، كما أبقى العقد طبعاً على ملحق «نظام القروض لمستخدمي المصارف» وبخاصة ما هو عائد إلى قروض الإسكان.

أما نظام الاستشفاء بعد التقاعد فيستأهل وقفةً خاصةً، وقد كان عملياً السبب في تأخير توقيع عقد العمل لمدة سنتين. ولولا تضمين عقد العمل الجماعي المادة ٤٩ التي تنصّ على نظام الإستشفاء بعد التقاعد لكان جيل جديد من موظفي المصارف قد أوشك على التقاعد من دون الإفادة من هذا الحقّ أسوةً بسائر العاملين في القطاع الخاص!... والمادة ٤٩ بصياغتها الجديدة إنجازٌ للعاملين في القطاع حقّقه التعاون بين الإتحاد والجمعية على قاعدة المصلحة المشتركة في توفير تغطية جيّدة للمتقاعدين تحفظ صحتهم وكرامتهم، وتلزم المادة ٤٩ هذه كل مصرف عامل في لبنان موجب أن يشتري لموظفيه منذ استخدامهم ما يُعرف في عالم التأمين/ الضمان بـــ"حق الإستمراريّة بعد سنّ الـ ٦٤" (CPO). وقد نصَّت المادة ٤٩ الجديدة بوضوح تام على عدم إدخال أي استثناء Exclusion لناحية الأمراض أو الأشخاص لم يكن موجوداً عند ممارسة حقّ الاستمرارية. وفي ذلك حماية أساسية للمتقاعدين. أخيراً، أدخلت المادة ٤٩ بنداً يتيح للمتقاعد أن يحصل على بوليصة تأمين من الدرجة الثانية بكلفةٍ متناسبة مع جدول الأسعار وفقاً للفئات العمرية المصرَّح به والمطبَّق من قبل شركة التأمين على العاملين في المصرف المعني والذين ما زالوا في العمل، وعسى أن يتعمّم ذلك على كل العاملين في لبنان من خلال تطبيق القانون رقم ٢٧ تاريخ ٢٠١٧/٢/١٠ (ج. ر. عدد ٢٠١٧/٨) الذي ينصّ على إفادة المضمونين المتقاعدين من تقديمات فرع ضمان المرض والأمومة في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي. ويوفّر هذا القانون الجديد أمام المتقاعدين خياراً ثالثاً الى جانب خيار صندوق التعاضد وشركات التأمين.

02 | مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتبادل المعلومات الضريبية

أ- مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

استمرّ القطاع المصرفي اللبناني في العام ٢٠١٦ في بذل أقصى الجهود في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وفي الإلتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة. وقد بات معروفاً أن السلطات النقدية والرقابية والجمعية وإدارات المصارف تعتمد «أفضل الممارسات» في هذا الميدان، من تعزيز قوانين المهنة ومواثيقها وأخلاقيات العمل المصرفي إلى التركيز على عملية إعداد وتطوير الأنظمة وتدريب الكوادر البشرية الكفوءة.

يقع لبنان في وسط منطقة عالية المخاطر، وبخاصة الأمنية والسياسية، ويعمل القطاع المالي والمصرفي في مناخ أعمال هو بدوره عالي المخاطر الاقتصادية والمالية، لا سيّما مخاطر السمعة. وفي خضمّ هذه المناخات ومن منطلق الانفتاح الواسع على العالم، من الطبيعي أن يتأقلم المركز المالي في لبنان مع المستجدّات الدولية. ومن أجل تحصين العلاقات المصرفية مع الخارج وترسيخ التزام الدولة اللبنانية الحازم والمتواصل بتطبيق المعايير الدولية وإبقاء لبنان على الخارطة المالية العالمية، سعت الجمعية والسلطات النقدية طوال أكثر من أربع سنوات لدى المسؤولين من أجل الوصول الى إقرار المجلس النيابي في العام ٢٠١٥ القوانين المالية الأربعة الهامة ذات الأرقام ٤٢، ٤٣، ٤٤ و ٥٣ حول التصريح عن الأموال عبر الحدود، وتبادل المعلومات الضريبية، والتعديلات الهامة على القانون ٣١٨ المتعلّق بمكافحة تبييض الأموال، والإجازة للبنان الإنضمام الى إتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩ لقمع تمويل الإرهاب. كما

أصدرت السلطات التشريعية **في العام ٢٠١٦ القانون رقم ٧٧** الذي عدّل المادة ٣١٦ مكرّر من قانون العقوبات اللبناني، فوسّع بشكل ملموس مفهوم جريمة تمويل الإرهاب. وقد اعتبرت مجموعة «غافي» أن لبنان أصبح مستوفياً كل الشروط الدولية.

من جهة أخرى، أصبح معروفاً أن القطاع المصرفي اللبناني يلتزم العقوبات الدولية المتّخذة في الأمم المتّحدة والولايات المتّحدة الأميركية والمجموعة الأوروبية، ويمنع كل محاولة لإختراق هذه العقوبات أو الالتفاف عليها، وذلك صوناً لسمعته ومكانته الدولية وحفاظاً على مصالح مساهميه ومودعيه وعملائه كافةً كما على علاقاته الجيدة والواضحة مع المصارف المراسلة.

إن التزام السلطات المالية والنقدية وإدارات المصارف بمعايير الصناعة المصرفية العالمية وبالمتطلّبات الدولية، بما فيها العقوبات، هو من المستلزمات الضرورية لحماية مصالح لبنان والحفاظ على ثروة جميع أبنائه وعلى مصلحة كل المواطنين والمتعاملين مع المصارف، مودعين ومقترضين، ما يؤمّن لهم سلامة واستمرارية العمل من خلال النظام المالي العالمي. لدى القطاع ما يقرب من ٦٫٩ ملايين حساب دائن ومدين، وهذه الحسابات الدائنة والمدينة موزّعة على كل أقضية لبنان وعلى كل مدنه وبلداته. وحصة الطوائف منها متناسبة مع وزن كل منها الاقتصادي والديمغرافي.

بعد صدور القانون الأميركي بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٨ وأنظمته التطبيقية حول منع ولوج «حزب االله» الى المؤسسات المالية الأجنبية وغيرها من المؤسسات، وحفاظاً على المصلحة الوطنية العليا، أصدر مصرف لبنان في ٢٠١٦/٥/٣ **التعميم الأساسي رقم ١٣٧** حول آلية التطبيق وذلك تداركاً لحصول أي إجراء تعسّفي، يتجاوز نطاق القانون والأنظمة التطبيقية، من شأنه الإضرار بمصالح المودعين والعملاء سيّما عند إقفال حساب أيّ منهم أو الإمتناع عن فتح حسابات لهم أو عدم التعامل معهم، كل ذلك بصورة غير مبرّرة أو بحجّة تفادي التعرّض للمخاطر (De-risking). الإلتزام بالقانون الأميركي لا مفرّ منه لكنَّ الضرورة تقضي بأن يكون التطبيق عادلاً. وقواعد العمل التي تحترمها مصارفنا هي ذاتها التي تحترمها كل المصارف في العالم، بما فيها المصارف الأميركية وبما فيه تجاه المواطنين الأميركيّين والشركات الأميركية. ومَن يتفحّص لوائح مكتب مراقبة الأصول الخارجية في وزارة الخزانة الأميركية «أوفاك» OFAC ولوائح الأمم المتحدة واللوائح الأوروبية يطّلع على الكمّ الهائل من الأشخاص والمنظمات والشركات المدرجة. وتستند الآلية إلى بعض المعايير الهامة، ومنها: عدم التعامل مع الأسماء المدرجة على لائحة «أوفاك» OFAC بأية عملة. وعلى المصارف أن تنسِّق مع لجنة الرقابة على المصارف في ما يعود للحسابات المدينة المطلوب تصفيتها وإقفالها؛ أما الحسابات موضع الشك فترفع إلى هيئة التحقيق الخاصة التي تقوم بعملها وتبلّغ المصرف بالقرار.

ونشير الى دليل «السياسات والإجراءات حول موضوع العقوبات» الذي أصدرته الجمعيّة في أوائل العام ٢٠١٥، وكانت قد كلّفت شركة «ديلويت» إعداد هذا الدليل بالتعاون الوثيق مع أعضاء لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال لدى الجمعية. والهدف من هذا الدليل هو تعزيز الوعي لدى المصارف في ما يخصّ المخاطر المرتبطة بالعقوبات وإلقاء الضوء على العمليات الماليّة المحظورة ذات الصلة، وهو مكمّل لدليل مكافحة تبييض الأموال

وتمويل الإرهاب الذي صدر سابقاً من الجمعية من إعداد شركة «ديلويت» أيضاً.
من جهة أخرى، أصدر مصرف لبنان **تعميمَيْن أساسيَّيْن رقم ٢٠١٥/١ ورقم ٢٠١٦/٢ موجَّهين إلى «كونتوارات التسليف»** من أجل مراقبة أعمالها. فطلب من هذه الكونتوارات بموجب التعميم الأول تزويده معلومات ومستندات محدّدة عنها، كما فصّل في التعميم الثاني الشروط والأصول التي يجب أن تتقيّد بها من أجل السماح لها بالقيام بعمليات التسليف.

كما حظر مصرف لبنان بموجب **التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤١٠** على المصارف والمؤسسات المالية أن تُقرض بشكل مباشر أو غير مباشر كونتوارات التسليف المشار اليها أعلاه، وذلك منعاً لتحمّلها مخاطر هذه التسليفات، وأيضاً تعزيزاً لمنحى مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

كما حظر مصرف لبنان بموجب **التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤١١** على المصارف والمؤسّسات المالية القيام بأي عمليات من أيّ نوع كان، مصرفية أو مالية أو غير مصرفية أو مالية مع الشركات أو الصناديق المشتركة للاستثمار التي تكون أسهمها أو حصصها كلياً أو جزئياً **لحامله**. وفسّر مصرف لبنان هذا الإجراء على أنه يندرج في سياق المعايير الدولية، وهي ثقافة جديدة في العالم علينا الانخراط بها. وقد يجري إلغاء فئة الأسهم لحامله في العديد من الدول في العالم لصعوبة تحديد أصحاب الحقّ الاقتصادي لحامليها وللحؤول دون استعمالها لتبييض الأموال، ويفضّل عدم قبولها في حسابات المصارف رغم معرفة هذه الأخيرة بأصحابها.

وفي ٢٠١٦ /١٠/٢٧، صدر **القانون رقم ٧٥ الذي ألغى فئة الأسهم لحامله والأسهم لأمر**، وحظر على الشركات المساهمة (بما فيها شركات التوصية بالأسهم) إصدار أسهم لحامله وأسهم لأمر بعد دخول هذا القانون حيّز التنفيذ. كما أوجب على الشركات، التي تشتمل أسهمها على أسهم لحامله أو لأمر، إستبدال الأسهم لحامله والأسهم لأمر الصادرة قبل تاريخ صدور هذا القانون بأسهم إسمية، خلال مهلة سنة من تاريخ نفاذ القانون.

ومن أجل سدّ أي ثغرة جديدة يمكن أن تُستعمل لتبييض الأموال، أصدر مصرف لبنان في العام ٢٠١٦ **التعميم الوسيط رقم ٤١٥** الذي حظر بموجبه على المصارف والمؤسّسات المصدرة لبطاقات الائتمان والوفاء، إصدار أو ترويج بطاقات مسبقة الدفع (Prepaid Cards). ثم وضّح مصرف لبنان بموجب **التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤١٨** أن البطاقات المرتبطة بحساب مصرفي والمصدرة باسم شخص معيّن (كالبطاقات المرتبطة بحساب عميل والمصدرة باسمه أو باسم أحد أفراد عائلته والبطاقات بناءً على طلب رب العمل لدفع رواتب أو مخصَّصات العاملين لديه) لا تدخل ضمن البطاقات المسبقة الدفع المحظّر إصدارها. كذلك البطاقات الصادرة بطلب من المنظمات الدولية الشرعية والمخصّصة للمساعدات الانسانية والإجتماعية المحلية شرط الحصول على موافقة مصرف لبنان.

كما أصدرت **لجنة الرقابة على المصارف المذكّرة رقم ١٣ /٢٠١٦** التي طلبت فيها من المصارف إبلاغها خطياً بأي عمل من أعمال إساءة الأمانة أو الاختلاس أو التزوير وبالحوادث الطارئة الماديّة فور التعرّض لها، سواء كانت ناتجة من أطراف داخل المصرف أو خارجه.
كما ناقشت لجان الجمعية المسوّدة الأخيرة للكتيّب الذي طلبت الجمعية من شركة ديلويت إعداده بعنوان :

«دليل السياسات والإجراءات المتعلّقة بالرشوة والفساد Anti-Bribery and Corruption generic policies and procedures Manual. وهذا الدليل على غرار الكتيّبات الأخرى لا سيّما ذاك المتعلّق بمكافحة تبييض الأموال، هو حجر الزاوية الذي يساعد كل مصرف على إعداد دليله الخاص بما يتناسب مع أنظمة وإجراءات عمله الداخلية. ويأتي هذا الدليل بعد الإهتمام المتزايد الذي توليه المصارف المراسلة بهذا الموضوع، وبعد التعديل الذي طرأ على قانون مكافحة تبييض الأموال بموجب القانون الجديد رقم ٢٠١٥/٤٤، الذي جعل الفساد جريمة مالية أسوةً بسائر جرائم تبييض الأموال، وبالتالي أوجب التعامل مع الأموال الناتجة أو المرتبطة بالفساد كأموال غير مشروعة.

ب- في إطار مكافحة التهرّب الضريبي

يجدر التذكير بأن مجموعة الدول العشرين G20، وتماثلاً مع التشريع الأميركي المعروف بقانون " فاتكا"، بلورت المعايير المتعلّقة بالتبادل التلقائي للمعلومات الضريبيّة على مدى خمس سنوات (٢٠٠٩-٢٠١٤) الى أن أقـرّ صيغتها النهائية رؤساء الدول الأعضاء خلال مؤتمر قمة الدول العشرين في بريسبان Brisbane في شهر تشرين الثاني ٢٠١٤. وتهدف هذه الاتفاقية الدولية إلى الحؤول دون تهرّب غير المقيمين من سداد ضرائبهم عن الأموال التي يملكونها خارج أوطانهم أو خارج دول إقامتهم الفعلية. ويُعتبر تبادل المعلومات المدخل لمنع التهرّب الضريبي على هذا الصعيد.

الإنضمام إلى الاتفاقية لا مفرّ منه لئلاّ يُدرَج إسم لبنان على لائحة الدول غير المتعاونة وغير الموقّعة. ومهلة الانضمام تنتهي في ٢٦ أيلول ٢٠١٦ حسب روزنامة المنتدى العالمي (Global Forum) الذي يدير عملية تبادل المعلومات ضمن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD). لكن بعد صدور القانون رقم ٢٠١٥/٤٣، تبيّن أن المنظمة الدولية (OECD) وجدته غير ملائم، لا سيّما لجهة وجوب المصادقة على الانضمام إلى المعاهدة الدولية من قبل السلطات اللبنانية.

وفي انتظار تعديل القانون المذكور أعلاه، أصدر مصرف لبنان **التعميم الأساسي رقم ٢٠١٦/١٣٨** الذي طلب بموجبه من المصارف والمؤسسات المالية، كل في ما يخصّها، أن تقوم، على كامل مسؤوليتها، باتّخاذ الإجراءات الإدارية والتقنية المناسبة لتزويد هيئة التحقيق الخاصة بالمعلومات التي تطلبها السلطات الأجنبية المعنيّة حول حسابات بعض المقيمين في بلدانها، وذلك من وزارة المالية اللبنانية وضمن إطار تبادل المعلومات الضرائبية تطبيقاً لتوصيات المنتدى العالمي حول الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، ووفقاً للآلية التنظيمية التي ستضعها لهذه الغاية هيئة التحقيق الخاصة بالتنسيق مع مصرف لبنان.

وفي تشرين الأول ٢٠١٦، أقرّ المجلس النيابي القانون رقم ٥٥ الجديد حول تبادل المعلومات لغايات ضريبية والذي ألغى القانون رقم ٢٠١٥/٤٣ بعد أن أدخل عليه تعديلات جذرية. وقد أجاز هذا القانون للحكومة إبرام الإتفاقيات الدولية في هذا المجال، أي الإتفاقية المتعدّدة الأطراف للتعاون التقني في المجال الضريبي والإتفاقية المتعلّقة بالسلطات المختصّة. وفوَّض القانون وزير المالية التوقيع على هاتين الإتفاقيتين بعد إقرارهما من قبل الحكومة.

وتبيّن أن ثمّة موضوعاً استراتيجياً نبَّهت اليه الجمعية، هو مفهوم الإقامة الإقتصادية في لبنان **الذي يتوجّب توسيعه** بحيث يسهِّل على اللبنانيّين في معظم دول الانتشار اختيار إقامتهم الإقتصادية في لبنان. فالمؤشرات على هكذا إقامة عديدة، من امتلاك المسكن إلى متابعة الأولاد تعليمهم في مدارس وجامعات لبنان فإلى ملكيّة مؤسسات أو أعمال في لبنان وسواها. وهكذا نعطي المغتربين مجدّداً الدافع الى العودة من خلال حماية مدّخراتهم وعدم تعريضها للمخاطر. وفعلاً، فقد تضمَّن **القانون رقم ٦٠ الصادر في ٢٠١٦/١٠/٢٧** تحديداً جديداً لمفهوم الإقامة في لبنان.

لكن يبقى موضوع مهّم هو إقليمية الضريبة Territorialité التي هي جوهر وروحية وفلسفة قانون الضرائب في لبنان، والتي تقضي **بإخضاع المقيمين وغير المقيمين للضريبة على مداخيلهم المحققة على الأراضي اللبنانية**، أي بغضّ النظر عن مكان إقامتهم، ويتطلّب ذلك إلغاء المادة ٦٩ من القانون ١٩٥٩/١٤٤.

وقد يشجّع هذا الإلغاء اللبنانيّين المغتربين على اختيار لبنان مكاناً لإقامتهم الضريبية فيكلَّفوا على مداخيلهم في لبنان من دون تلك المحقَّقة في الخارج. وللعلم، فإن معظم دول الاغتراب ومنها دول الخليج لا تكلّف مداخيل اللبنانيّين لديها. يضاف إلى ذلك أن دولاً عدة منافسة لسوق بيروت في ما يخصّ اجتذاب الرساميل منها قبرص، مالطا وسويسرا تروّج لعدم إخضاع مداخيل غير المقيمين للتصريح أو للتكليف بل وتمنح مقابل إيداع الأموال لديها حوافز للإقامة والجنسية! وقد نبَّهت الجمعية المسؤولين تكراراً إلى مخاطر هذا الموضوع حمايةً لتحويلات اللبنانيّين ويشاطرها مصرف لبنان هذا الرأي.

وفي إنتظار اكتمال النصوص التشريعية والبدء بالتطبيق الرسمي، إرتأت اللجان المختصّة في الجمعية أن تكون المصارف اللبنانية حاضرة ومستعدّة للتطبيق في أقرب وقت، وأن تكون التحضيرات مشتركة. وفي شباط ٢٠١٧، نظّمت الجمعية مع شركة "ديلويت" ورشة عمل مع المصارف حول هذا الموضوع جرت خلالها مناقشة مسودّة دليل حول موضوع معيار الإبلاغ الموحّد Common Reporting Standard (CRS) الذي يتمّ إعداده من قبل شركة "ديلويت" بناءً على طلب الجمعية.

ولا بدّ من الاشارة، في إطار مكافحة التهرّب الضريبي، الى القانون الضريبي الأميركي المعروف بقانون "فاتكا" FATCA والذي فرض معايير جديدة لمنع تهرّب المكلّفين الأميركيّين من الضرائب في الخارج، وقد بات معروفاً أن القطاع المصرفي اللبناني جهد منذ سنوات عدة في سبيل توضيح مندرجاته وتطبيق أحكامه. ونذكر أن لبنان اختار المنحى التعاقدي وبادرت جميع المصارف العاملة في لبنان منذ العام ٢٠١٤ إلى الانضمام الى هذه الإتفاقية، كما أن الجمعية أصدرت دليل السياسات والإجراءات حول هذا القانون (فاتكا) من إعداد شركة "ديلويت".

03 | زيارة وفد الجمعيّة إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة

أ- زيارة الوفد المصرفي اللبناني إلى نيويورك وواشنطن في نيسان ٢٠١٦

في إطار الزيارات الدورية التي تنظّمها جمعية مصارف لبنان إلى العواصم المالية في أوروبا والولايات المتحدة الاميركية من أجل تقوية العلاقات مع المصارف المراسلة للمصارف اللبنانية، والتواصل مع السلطات الرسمية والمراجع المالية والنقدية الأجنبية، قام وفد من مجلس إدارة جمعية المصارف مع الأمين العام في شهر نيسان ٢٠١٦ بزيارة نيويورك وواشنطن في الولايات المتحدة الأميركية للمشاركة في المؤتمر الذي نظَّمه اتحاد المصارف العربية في مقرّ وتحت رعاية بنك الاحتياطي الفيدرالي / نيويورك. وكان لافتاً الحضور المصرفي اللبناني الكثيف من البنك المركزي ولجنة الرقابة والمصارف مقارنةً مع حضور المصرفيّين من سائر الدول العربية. وكانت للمصرفيّين اللبنانيّين مشاركة فعَّالة وملحوظة، مما ساهم في إعادة تأكيد مكانة لبنان الوازنة ودور مصارفه الرائد والمستمرّ في نشر وترسيخ المعايير الدولية للصناعة المصرفية. وسُجّل كذلك حضور مميَّز في المؤتمر لممثلين عن المصارف الأميركية الأساسية وعن بعض الإدارات. وقد عقد الوفد المصرفي اللبناني لقاءات مع مسؤولين تنفيذيّين ومع مدراء الإلتزام والتحقق في المصارف الأميركية المراسلة : بنك أوف نيويورك، سيتي بنك، جي.بي.مورغن، ستاندرد تشارترد بنك.

وجرى التأكيد خلال الإجتماعات على صوابية النموذج المصرفي اللبناني الذي يُقيم توازناً إيجابياً بين العمل التجاري وجدّية تطبيق القواعد المصرفية المتعارف عليها دولياً. وأثنى المسؤولون المصرفيون الأميركيون الذين التقاهم الوفد على مهنية المصارف اللبنانية في تعاملها مع المصارف المراسلة الأميركية وعلى متانة العلاقة واستمراريتها ونجاحها.

في السياق نفسه، زار الوفد المصرفي اللبناني واشنطن حيث عقد اجتماعات عمل مع بعض كبار المسؤولين في وزارة الخزانة الأميركية ووزارة الخارجية المعنيّين بالشأن المصرفي والمالي، وقد التقى الوفد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي بالإضافة إلى أعضاء بارزين في لجنتي الخدمات المالية والشؤون الخارجية ومكافحة الإرهاب في الكونغرس الأميركي وبعضهم من أصل لبناني.

حمل وفد الجمعية في زياراته هذه مجموعة القوانين المالية الأربعة الهامة التي أقرّها المجلس النيابي اللبناني في العام ٢٠١٥، والتي جاءت لتعكس التزام الدولة اللبنانية بالإضافة إلى المصارف بقواعد العمل وبالمعايير المصرفية والمالية العالمية المرعية الإجراء وبخاصة الأميركية منها، كون معظم عمليات القطاع المصرفي اللبناني مع الخارج وتمويل تجارة لبنان الخارجية وتحويلات اللبنانيّين تتمّ بالدولار الأميركي وعبر حسابات المراسلة مع المصارف في نيويورك.

ب- زيارة الوفد المصرفي اللبناني إلى واشنطن – نيويورك في تشرين الأول ٢٠١٦

كما في كل عام، شارك وفد مصرفي كبير من ٣٠ مصرفياً في الإجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي انعقدت في واشنطن خلال الفترة الواقعة بين ١ و ٥ تشرين الأول ٢٠١٦. وقد أقامت السفارة اللبنانية في العاصمة الأميركية عشاء على شرف حاكم مصرف لبنان والوفود اللبنانية المشاركة من المصارف ومن مصرف لبنان ووزارة المالية ومجلس الإنماء والإعمار بحضور بعض كبار المسؤولين الأميركيّين المعنيّين بالشأن اللبناني من وزارة الخزانة الأميركية ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي.

ونظَّمَت جمعية المصارف بدورها، وبالتعاون مع مجموعة " فايننشال تايمز" حفلة استقبال تميَّزت بحضور مصرفي لافت من قبل المصارف التي تتعامل معها المصارف اللبنانية في شتى أنحاء العالم. وبمناسبة هذه الإجتماعات، عقد وفد من مجلس إدارة الجمعية لقاءات عمل في واشنطن مع بعض كبار المسؤولين المعنيّين بالشأنين المصرفي والمالي في وزارة الخزانة الأميركية ووزارة الخارجية ولجنتي الخدمات المالية والشؤون الخارجية في مجلسَيْ النواب والشيوخ. وقد أكّد جميع المسؤولين الأميركيّين خلال هذه اللقاءات موقفهم الداعم للبنان ولتقوية دوره كنموذج في المنطقة، وأهمية الحفاظ على استقرار لبنان الذي يستند برأيهم إلى ركيزتين هما القطاع المصرفي والجيش اللبناني. كما كرّر هؤلاء المسؤولون الإشادة بدور القطاع المصرفي الرائد لجهة حسن احترامه للقواعد المصرفية العالمية، ومنها بخاصة تلك المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وتمنّى الوفد المصرفي اللبناني على مختلف هذه الجهات الأميركية الرسمية أن يكون أيّ اجراء يُتَّخذ في مجال مكافحة تبييض الأموال مرتكزاً إلى القواعد القانونية لجهة احترام حق المراجعة والدفاع وسلامة الأدلّة، وأن لا يكون لأيّ إجراء ممكن أن يُتّخذ أيّ تأثير سلبي على القطاع وعلى البلد تأكيداً للموقف الرسمي الأميركي الحريص على استقرار لبنان واستمرار نجاح القطاع المصرفي. وقوبل هذا الطرح بإيجابية من الجهات الرسمية الأميركية .

وبالإنتقال إلى نيويورك، عقد وفد مجلس إدارة الجمعية لقاءات عمل مع المسؤولين التنفيذيّين ومدراء الإلتزام والتحقق في المصارف الأميركية الأساسية المراسلة للمصارف اللبنانية، وهي تحديداً ستاندرد تشارترد بنك، بنك أوف نيويورك، سيتي بنك، وجي.بي.مورغن. بالإضافة إلى اجتماع موسّع في بنك الإحتياطي الفيدرالي الأميركي/نيويورك. وتركَّز النقاش خلال هذه اللقاءات المصرفية على آليات عمل المصارف اللبنانية في ما يخصّ الإلتزام بالمعايير والقواعد التي تعتمدها المصارف الأميركية نفسها، خصوصاً في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وأبدى المسؤولون المصرفيون ارتياحهم لشفافية التعامل مع المصارف اللبنانية ولسرعة التجاوب مع الإيضاحات التي يطلبونها. وخلافاً لتوجّه العديد منها إلى تقليص علاقات المراسلة (De-Risking) مع عدد من الدول والمصارف في العالم، أثنى المصرفيون الأميركيون على مهنية المصارف اللبنانية وعلى متانة علاقات المراسلة معها وأكّدوا على استمراريتها وتقويتها ونجاحها.

ج- زيارة الوفد المصرفي اللبناني الى لندن في آذار ٢٠١٧

قام أيضاً وفد من أعضاء مجلس الإدارة وأمين عام الجمعية بزيارة عمل إلى لندن خلال الفترة الواقعة بين ٧ و ١٠ آذار ٢٠١٧، وكان الوفد قد أجرى في لندن لقاءات عمل مكثّفة مع المسؤولين الإقتصاديّين في وزارتي الخارجية والمالية، بالإضافة إلى سلسلة اجتماعات مع جمعية المصارف البريطانية ومع الإدارات التنفيذية في المصارف البريطانية الثلاثة الرئيسية التي تتعامل معها المصارف اللبنانية، وهي ستاندرد تشارترد بنك، بركليز بنك وإتش.إس.بي.سي HSBC. كما نظّم وفد الجمعية لقاء مع الكوادر المصرفية والمالية التنفيذية اللبنانية من العاملين في سوق لندن بالتعاون مع جمعية "LIFE, “Lebanese International Financial Executives. وتندرج مجمل هذه اللقاءات في سياق تقوية العلاقات المصرفية اللبنانية مع سوق لندن المالية المهمّة.

ثالثاً حضور الجمعيّة الداخلي والخارجي وتعاونها مع الهيئات الاقتصادية

أ- على المستوى الداخلي

واصلت الجمعية خلال العام ٢٠١٦ تأكيـد التزامها بالشأن الوطني العـام، مع إبـداء حرصها على تكثيف حضورهـا وتعزيـز موقعهـا المرجعي كإحدى الهيئات الاقتصادية الأساسيّة فـي لبنـان. وقـد تأمّن ذلك بوجه خاص من خلال :

١- تعزيز الاتصالات والعلاقات مع المسؤولين عن الشؤون الاقتصادية في مختلف وسائل الإعلام اللبنانية بما يخدم التغطية المتواصلة والشاملة لنشاطات الجمعية ونشر المواقف الصادرة عنها.

٢- إصدار بيانات صحافيّة حول قضايا وطنية واقتصادية ومهنيّة تهمّ الجمعيّة والأُسـرة المصرفية.

٣- تزويد وسائل الإعلام على نحو منتظم ومكثَّف بمنشورات الجمعيّة (البيانات الصحافيّة، النشرة الشهريّة، الكراريس والكتيّبات الخاصة، سلسلة الملفّات والدراسات الـخ ...) لاعتمادها كمصدر أساسي للمعلومات والأدبيّات المتعلّقة بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في لبنان بوجه عام، وبالنشاط المصرفي، بوجه خاص.

٤- التنسيق مع سائر الهيئات الاقتصادية اللبنانية لصياغة أوراق عمل أو وضع تصوّرات موحّدة معبِّرة عن وجهة نظـر هـذه الهيئات إزاء مشاريع أو إجراءات مطروحة من قبـل السلطات الرسميّة.

٥- استمرار التعاون الوثيق مع عدد من الوزارات والمؤسّسات العامة واللجان الوطنية ذات الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال تمثيل القطاع المصرفي والجمعيّة في كلّ من:

مجلس إدارة الصندوق الوطنـي للضمـان الإجتماعـي، مجلس إدارة المؤسّسة الوطنيـة للاستخدام، اللجنة المصرفية ولجنـة البيئة (غرفة التجارة الدولية – لبنان)، لجنة تفعيـل حقوق المعوَّقين بالعمل (وزارة العمل)، مجلس إدارة معهد البحوث الصناعية (وزارة الصناعة)، وحدة التنسيق الوطنية لشؤون تغيُّر المناخ (وزارة البيئة)، اللجنة التوجيهية لمشروع مكافحة التلوّث البيئي (وزارة البيئة)، المجلس الوطني للبيئة (وزارة البيئة)، لجنة تنظيم وإدارة برنامج زرع ٤٠ مليون شجرة حرجيّة على الأراضي اللبنانيّة (وزارة الزراعة)، لجنة تجهيز الحدائق العامة بالإنترنيت (وزارة الإتّصالات)، واللجنة البرلمانية الفرعية لإعداد مشروع إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (مجلس النواب).

٦- مساهمة الجمعيّة في رعاية و/أو دعم عدد من التظاهرات والنشاطات المحلية والخارجية الهامة، مثـل: «منتدى الإقتصاد العربي»، الذي تنظّمه مجموعة «الإقتصاد والأعمال» (بيروت ١٢-١٣ أيار٢٠١٦)؛ مؤتمر «الشرق الأوسط في ظلّ النظام العالمي الجديد وتداعيات الصراع العالمي على المنطقة» الذي نظّمته قيادة الجيش (١٢-١٥ تموز ٢٠١٦)؛ حفلة الإستقبال التي يقيمها القطاع المصرفي اللبناني على هامش الإجتماعات السنوية للبنك الدولي

وصندوق النقد الدولي (نيويورك، ٧ تشرين الأول ٢٠١٦)؛ مؤتمر "تسريع الأعمال ٢٠١٦" الذي نظّمه مصرف لبنان (فوروم دي بيروت،٧ تشرين الثاني ٢٠١٦)؛ ومؤتمر "المسؤولية الإجتماعية للشركات" في فندق فينيسيا انتركونتيننتال – بيروت (٢٧ تشرين الأول ٢٠١٦).

٧- استضافة عدد من أعضاء السلك الديبلوماسي الأجنبي (سفراء المملكة المتحدة وفرنسا) المعتمد في لبنان واستقبال عدد من الوفود العربيّة والدوليّة (مؤسّسة التمويل الدولية، البنك الدولي، البنك الأوروبي للإستثمار، صندوق النقد الدولي، وزارة الخزانة الأميركية، الإتحاد المصرفي الفرنكوفوني، غرفة التجارة والصناعة والزراعة العُمانية الخ..)، والمشاركة في وفود مصرفية ورسميّة الى الخارج.

على صعيد النشر، تستمرّ الجمعية في إصدار النشرة الشهريّة (١٢٠٠ نسخة ورقيّة شهرياً، توزّع مناصفةً بين المشتركين والمراسلين داخل لبنان) **والدوريّة الشهريّة باللغة الانكليزية** (The Economic Letter) التي تحوي عرضاً موجزاً لتطور أهم قطاعات الاقتصاد اللبناني مع جداول احصائية، وتوزّع ١١٠٠ نسخة إلكترونيّة منها على المصارف والمؤسّسات والشخصيّات والهيئات وعدد من المشتركين في لبنان والخارج. ومنذ العام ٢٠١٤، أُضيفت الى هذه الإصدارات **نشرة فصليّة باللغة الإنكليزيّة** (Quarterly Newsletter) تعرض أبرز النشاطات والمؤشّرات المصرفيّة والإقتصاديّة وأهمّ المنشورات والدورات التدريبيّة والندوات التثقيفيّة المخصّصة لتوعية العاملين في القطاع المصرفي على مكافحة الجريمة المنظّمة، ولا سيّما الجرائم المالية عبر تبييض الأموال والإتّجار بالمخدّرات وعمليّات الإرهاب. إلى ذلك، يتواصل شهرياً نشر **المؤشّرات الأساسيّة** (Key Indicators) وتطور **محفظة سندات الخزينة** بالليرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية (Treasury Bills). وبالإضافة الى **التقرير السنوي لعام ٢٠١٥**، باللغتين العربيّة والإنكليزيـّة، تمّ إصدار **دليل المصارف لعام ٢٠١٦**، باللغة الانكليزية (ALMANAC). كذلك، أصدرت الجمعية ، بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي منشورة بعنوان:» نحو استراتيجية وطنية للتربية والمعرفة المالية في لبنان ٢٠١٦-٢٠١٩«. أخيراً، صدرت في العام ٢٠١٦ ثلاثة أعداد متتالية (كانون الثاني، نيسان وتشرين الأول) باللغة الإنكليزية من منشورة بعنوان: "الاقتصاد اللبناني والصناعة المصرفية: الإمتثال للمعايير الدولية"
.The Lebanese Economy and Banking Industry: Compliance with International Standards

أما على صعيد **التوثيق والمكتبة الداخلية**، فقد واصلت الجمعيّة تبويم **بنك المعلومات والأرشيف الصحافي** المكوَّنين لديها (١٩٩٠-٢٠١٦) وإغناء **محتويات مكتبتها** (١٥٤٩ مؤلّفاً متخصّصاً و٦٠ دورية باللغات الثلاث العربية والفرنسية والانكليزية). علماً أن الجمعيّة تضع تحت تصرّف الكوادر المصرفية والباحثين المختصّين وأساتذة الجامعات وطلاّبها مجموعة متكاملة من الوثائق والمراجع التي قد يحتاجون اليها.

وتقوم الجمعيّة بتحديث معطيات **موقعها على شبكة الإنترنيت** (www.abl.org.lb)، بحيث يُتاح لمتصفّح هذا الموقع أن يطّلع باللغات الثلاث العربية والفرنسية والانكليزية على هيكليّة الجمعيّة وأمانتها العامة وتركيبة مجلس إدارتها ولجانها، وعلى مختلف الخدمات التي تؤمّنها وأبرز نشاطاتها المحليّة والخارجيّة، لا سيّما في مجال مكافحة الجريمة المنظّمة، وعلى مختلف المنشورات التي تُصدرها. كما ينشر الموقع أخبار المصارف ونشاطاتها، إضافةً الى نصّ **عقد العمل الجماعي** الذي ينظّم العلاقة المهنيّة بين إدارات المصارف وأُسرة العاملين فيها. الى

ذلك، يتيح هذا الموقع ربط المتصفّح بالمواقع الإلكترونيّة لعدد كبير من المؤسَّسات والجمعيّات المحليّة والعربيّة والأجنبيّة ذات الطابع المالي أو الاقتصادي.

ب | على المستوى الخارجي

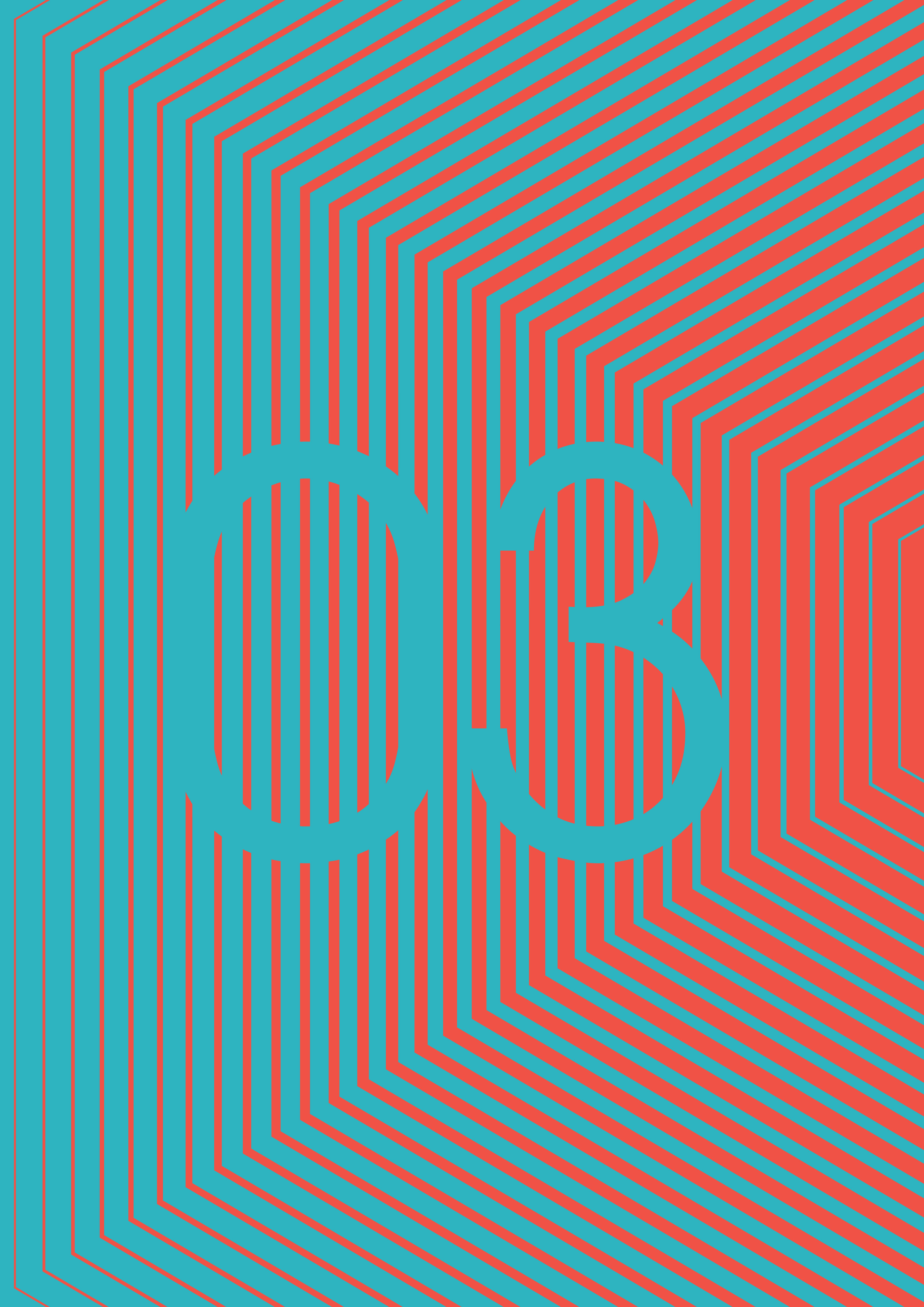
١- المشاركة في تظاهرات مصرفيّة عربيّة ودوليّة

في العام ٢٠١٦، شاركت الجمعية في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات ذات الطابع الاقليمي والدولي، وكان لممثّليها (الرئيس، نائب الرئيس، أعضاء مجلس الإدارة أو بعض اللجان الإستشارية، والأمين العام) مداخلات ومساهمات في أثناء هذه الأنشطة واتّصالات شتّى على هامشها. ومن أبرز التظاهرات المصرفيّة العربية والدولية التي شاركت فيها الجمعيّة، نذكر: اجتماعات اللجنة الإدارية لاتحاد المصارف الفرنكوفونية في باريس واجتماعات مجموعات العمل المشكَّلة في إطار هذا الاتحاد؛ لقاءات عمل مع مسؤولي المصارف الأميركية المراسلة والإدارات الأميركية المعنيّة بالشؤون المالية والمصرفية؛ الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نيويورك- الولايات المتحدة الأميركية (تشرين الأول ٢٠١٦)؛ ومؤتمر فرانكفورت المالي لمنطقة الشرق الأوسط (تشرين الثاني ٢٠١٦).

٢- الإتصالات وعلاقات التعاون الخارجيّة

واصلت الجمعيّة في العام ٢٠١٦ حملة الإتصالات الخارجية التي أطلقتها عام ٢٠١٣ والتي استهدفت بخاصة الولايات المتحدة الأميركية وعدداً من الدول الأوروبية. وفي هذا الإطار، قامت وفود من الجمعيّة بزيارات الى نيويورك وواشنطن وباريس ولندن شملت عدّة مؤسسات وإدارات وشخصيّات معنيّة بالشؤون التي تهمّ الجمعيّة، وكانت الغاية من هذه اللقاءات، من جهة أولى، إطلاع الجهات الخارجية على نشاط جمعيّة المصارف وإبراز أهمية القطاع المصرفي اللبناني ودوره الحيوي في استقرار لبنان وحتى في استقرار المنطقة، ومن جهة ثانية، التركيز على ضرورة تعزيز علاقات المراسلة بين المصارف اللبنانية ومصارف المراكز المالية الدولية الكبرى. وركّزت وفود الجمعية في هذا اللقاءات على تبيان الجهود المبذولة لبنانياً في مجال مكافحة تبييض الأموال ومحاربة الإرهاب والمستندة إلى عمل إداري منظَّم ومستمرّ وإلى تعاون مع منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الإنتربول والإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ومع المصارف الأميركية ووزارة الخزانة الأميركية ضمن مبادئ وقواعد عملها على هذا الصعيد. وشدّدت وفود الجمعية على التزام القطاع المصرفي اللبناني العقوبات الدولية تجاه الدول والأطراف المعنيّة، مع التركيز على أن مجلس النواب اللبناني أقـرّ بتاريخ ٢٤ تشرين ٢٠١٥ أربعة مشاريع قوانين من شأنها تعزيز الإجراءات المتّبعة لمكافحة الإرهاب والجرائم المنظّمة، لا سيّما في الحقل المالي، وقد لعبت جمعية المصارف، الى جانب السلطات النقدية والرقابية، دوراً ناشطاً حيال السلطتين التنفيذية والتشريعية في اتّجاه التشجيع على إصدار هذه القوانين.

ومعلوم أن جمعية مصارف لبنان عضو مؤسّس في **اتحاد المصارف الفرنكوفونيّة** وناشط في لجان هذا الاتحاد، وهي تسعى في إطار هذا المحفل الدولي الهام الى تمتين علاقات المراسلة مع المصارف الفرنسية والفرنكوفونية، والى التركيز بخاصة على تفعيل آليات التواصل وتبادل الخبرات وتكثيف المنتديات وورش العمل المتخصّصة في مختلف جوانب المهنة المصرفية.


03

القسم الثالث
الموارد البشرية في المصارف اللبنانية

أولاً العاملون في المصارف في لبنان في العام ٢٠١٦

ثمة أهمية كبيرة للاستثمار في تطوير الموارد البشرية لأنه من الدعائم الأساسية للتنمية المستدامة في أي بلد. وفي القطاع المصرفي اللبناني، يشكّل تثقيف العاملين عنصراً أساسياً في تحسين العمل وزيادة الإنتاجية وفي مواكبة متغيّرات الصناعة المصرفية العالمية. وتعتمد المصارف لهذا الغرض سياسة استخدام مركّزة حول خرّيجي الجامعات وإخضاع الموظفين والكوادر لتدريب مكثّف يتناول معظم نواحي العمل المصرفي. يشتمل هذا التقرير على عرض لأبرز المعطيات المتوافرة عن العاملين في القطاع المصرفي اللبناني، من مصارف تجارية ومصارف أعمال في العام ٢٠١٦. في البداية، سوف نتناول تفصيل بعض المعايير والخصائص، وبعدها نبيّن متوسط دخل وكلفة الموظف في مصارف لبنان، انطلاقاً ممّا يتقاضاه كراتب أساسي وصولاً إلى مجمل دخله الذي يشمل التقديمات كافة، وننهي التقرير ببعض مؤشّرات الإنتاجية في القطاع المصرفي اللبناني.

توزّع العاملين في المصارف

في نهاية العام ٢٠١٦، بلغ عدد موظفي المصارف العاملة في لبنان ٢٥٢٦٠ موظفاً توزّعوا على مختلف فئاتها كالآتي: ٢٢٦٨٩ شخصاً في المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل. (وعددها ٣٢ مصرفاً) أي ٨٩,٨٪ من مجموع العاملين، و١٠٦٤ شخصاً في المصارف ش.م.ل. ذات المساهمة الأكثرية العربية (عددها ٧ مصارف)، و٤٠٩ موظفين في فروع المصارف العربية (عددها ٧) و٢٩٩ موظّفاً في فروع المصارف غير العربية (عددها ٤) و٧٩٩ شخصاً في مصارف الأعمال (عددها ١٦ وكلّها شركات مغفلة لبنانية ش.م.ل.).

في العام ٢٠١٦، استمرّ القطاع المصرفي اللبناني في فتح باب التوظيف أمام الشباب اللبناني، وازداد عدد العاملين بمقدار ٦٢٢ شخصاً في العام المذكور مقابل زيادة أعلى بلغت ٧٨٨ شخصاً في العام الذي سبق. ويُعزى تزايد الاستخدام في القطاع المصرفي اللبناني إلى عوامل عدّة، منها ازدياد حجم نشاط المصارف وتزايد عدد الفروع المصرفية العاملة الذي بلغ ١٠٧٨ فرعاً في نهاية العام ٢٠١٦، بالإضافة إلى تنوّع الخدمات المقدّمة من قِبَل القطاع والتخصّصية في المهام المصرفية وخلق وحدات تُعنى بمواضيع خاصة ودقيقة تواكب التطورات والإجراءات العالمية كوحدة الامتثال ووحدة حماية العميل. وقد بلغ، على سبيل الذكر، عدد الموظفين في دوائر الامتثال في المصارف العاملة داخل لبنان ٤٢٣ موظفاً في نهاية العام ٢٠١٦.

بحسب دراسة للبنك الدولي، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للقوى العاملة في لبنان ٢,٢٪ في فترة ٢٠٠٤-٢٠١٠ مقابل متوسط نمو سنوي قدره ٠,٩٪ للسكان. ويقول التقرير أنه يتخرّج سنوياً من الجامعات حوالي ٢٥ ألف شخص في حين أن سوق العمل لا يوفّر إلاّ ٤ آلاف وظيفة جديدة. ويبقى القطاع الخاص هو صاحب العمل الأساسي في لبنان. كما قدّر البنك الدولي معدل البطالة في لبنان بحوالي ٢٠٪ في العام ٢٠١٣، وهذه النسبة هي أعلى لدى الشباب والإناث. يمثّل حاملو الشهادات الجامعية ٥٠٪ من العاملين في قطاعات الاقتصاد اللبناني. أما الوظائف الجديدة في سوق العمل في لبنان فتظهر بخاصة في قطاع التكنولوجيا والتواصل الاجتماعي، والامتثال وإدارة المخاطر في المؤسّسات المالية والمصارف وكذلك في المحاسبة حيث يخضع المعنيّون للتدريب على نموذج التقارير المالية العالمية.

خصائص العاملين في المصارف

على صعيد الجنس (الجندر)، تابعت نسبة العاملات من مجموع العاملين في القطاع المصرفي اللبناني ارتفاعها لتصل إلى ٤٧,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٦ (٤٧,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٥) مقابل ٥٢,٦٪ للعاملين الذكور. وتتجاوز نسبة العاملات في القطاع المصرفي اللبناني إلى حدّ كبير نسبة العمالة الأنثوية الإجمالية في لبنان، والمقدّرة بحوالي ٢٥٪.

على صعيد الوضع العائلي، انخفضت نسبة العازبين إلى ٣٨,٤٪ من مجموع العاملين في المصارف في نهاية العام ٢٠١٦ (٥١,٥٪ عازبات و٤٨,٥٪ عازبون). أمّا نسبة المتزوّجين فشكّلت حوالي ٦١,٦٪ - كان ٥٥,١٪ منهم من الذكور و٤٤,٩٪ من الإناث - وبلغ عدد الأولاد الذين هم على عاتقهم ٢٠٤٣٠ ولداً، مع ما يرتّب ذلك على المصارف من أعباء كتعويضات عائلية ومَرَضية ومنح مدرسية وتقديمات أخرى.

على صعيد هرم الأعمار، ارتفعت قليلاً حصة الذين هم دون سنّ الأربعين إلى ٥٩,٣٪ من مجموع العاملين في العام ٢٠١٦ (٥٨,٤٪ في العام ٢٠١٥) قابلها انخفاض حصة الذين تراوح أعمارهم بين ٤٠ و٦٠ سنة إلى ٣٥,١٪ (٣٦,١٪ في العام ٢٠١٥)، فيما بقيت حصة الذين تتجاوز أعمارهم الستين عاماً شبه مستقرّة على حوالي ٥,٦٪.
ويبيّن توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس وضمن الفئات العمرية المختلفة أن حصة الذكور تفوق حصة الإناث في الفئات العمرية من ٤٠ سنة وما فوق، فيما تتفوّق نسبة النساء في الفئة العمرية ما دون الخامسة والعشرين، ما يعني أن العنصر الأنثوي يطغى على الداخلين الجدد إلى القطاع، فيما يتساوى تقريباً الجنسان في فئة الأعمار الواقعة بين ٢٥ و٤٠ سنة.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس على فئات الأعمار – نهاية العام ٢٠١٦

	دون ٢٥ سنة	٢٥-٤٠ سنة	٤٠-٥٠ سنة	٥٠-٦٠ سنة	٦٠ سنة وما فوق
ذكور (٪)	٣٨,٥	٤٩,٨	٥٥,٨	٥٨,٤	٧٠,١
إناث (٪)	٦١,٥	٥٠,٢	٤٤,٢	٤١,٦	٢٩,٩
العدد الإجمالي	**٢٠٤٤**	**١٢٩٤١**	**٤٧٣٦**	**٤١٢٩**	**١٤١٠**

ويؤكّد توزّع الموظفين من الجنس الواحد على فئات الأعمار المختلفة أن ٦٤,٧٪ من الموظفات هنّ دون سنّ الأربعين مقابل ٥٤,٥٪ للذكور (٦٣,٥٪ مقابل ٥٣,٨٪ على التوالي في نهاية العام ٢٠١٥).

توزّع العاملين والعاملات على فئات الأعمار – نهاية العام ٢٠١٦

	دون ٢٥ سنة	٢٥-٤٠ سنة	٤٠-٥٠ سنة	٥٠-٦٠ سنة	٦٠ وما فوق	المجموع (العدد)
ذكور (٪)	٥,٩	٤٨,٦	١٩,٩	١٨,٢	٧,٤	**١٣٢٧٦**
إناث (٪)	١٠,٥	٥٤,٢	١٧,٥	١٤,٣	٣,٥	**١١٩٨٤**

على صعيد الرتبة، وفي العام ٢٠١٦، كان عدد قليل من المصارف ما يزال لا يطبّق نظام الرتب الجديد المنصوص عليه في عقد العمل الجماعي. إنما يمكن إعطاء فكرة عن التوزّع بحسب الرتب كون عدد الموظفين المصرّح عنهم حسب النظام الجديد بلغ ٢٢١٦٦ شخصاً في نهاية العام المذكور. ومن أصل هؤلاء، هناك ٧٨٪ مصنَّفون تقنيون مقابل ٢٢٪ مصنَّفين كوادر. مع التذكير بأن التقنيّين هم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى مهارات تمّ اكتسابها عبر التعلّم والخبرة والتدريب، وهم من ذوي القدرة على حلّ المشاكل والإشراف على فريق عمل ومن ذوي المرونة في العلاقات مع الزبائن. أما الكوادر فهم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى تحمّل مسؤوليات كبيرة ومعرفة واسعة ومهارات قيادية، وتكون لهم القدرة على اتّخاذ القرارات. وقد شكّل العنصر النسائي ٤٩,٣٪ من العاملين في فئة التقنيّين و٤٣,٨٪ من العاملين في فئة الكوادر.

على صعيد المستوى العلمي، لا يزال عدد الجامعيّين العاملين في القطاع المصرفي اللبناني على تزايد مستمرّ بحيث وصلت نسبة هؤلاء إلى ٧٧,٦٪ من إجمالي العمالة المصرفية في نهاية العام ٢٠١٦ (٧٦٪ في نهاية العام ٢٠١٥). ويفسَّر هذا الارتفاع المتواصل إلى حدّ كبير بدخول المتخرّجين من حَمَلَة الشهادات الجامعية إلى القطاع المصرفي اللبناني. فقد ازداد عدد العاملين الحائزين على شهادات جامعية في العام ٢٠١٦ بمقدار ٨٧٩ موظفاً توزّعوا بين ٥٢٣ أنثى و٣٥٦ ذكراً (٨٨٠ موظفاً في العام ٢٠١٥ توزّعوا بين ٥١٧ أنثى و٣٦٣ ذكراً). في موازاة ذلك، تابعت حصة كلّ من الذين وصلوا إلى مستوى البكالوريا أو ما يعادلها انخفاضها إلى ١٣,٣٪ (١٤,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٥)، وأولئك الذين لم يصلوا إلى هذا المستوى من التحصيل العلمي إلى ٩,٢٪ (٩,٦٪) في التاريخَيْن على التوالي.

ويظهر توزّع العاملين في القطاع المصرفي حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي أن الإناث تجاوَزْن الذكور في فئة حَمَلَة الشهادة الجامعية في نهاية العام ٢٠١٦، في حين أن حصة اللواتي حصلْنَ على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها بلغت ٤٠,٦٪ من مجموع هذه الفئة وحصة اللواتي هنّ دون مستوى البكالوريا ١٧,٣٪ مقابل حصص أكبر للذكور.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس والمستوى العلمي – نهاية العام ٢٠١٦

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية
ذكور (٪)	٨٢,٧	٥٩,٤	٤٧,٨
إناث (٪)	١٧,٣	٤٠,٦	٥٢,٢
العدد الإجمالي	**٢٣١٦**	**٣٣٥١**	**١٩٥٩٣**

أما توزّع الموظفين من الجنس الواحد حسب مستوى التحصيل العلمي، فيبيّن أن أكثر من ٨٥٪ من العاملات في القطاع المصرفي حصَلْن على شهادة جامعية مقابل ٧٠,٦٪ للذكور، في حين أن نسبة اللواتي هنّ بمستوى دون البكالوريا تمثّل حوالي ٣٪ من إجمالي الموظّفات في المصارف.

توزّع العاملين والعاملات حسب مستوى التحصيل العلمي – نهاية العام ٢٠١٦

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية	المجموع (العدد)
ذكور (٪)	١٤,٤	١٥,٠	٧٠,٦	١٣٢٧٦
إناث (٪)	٣,٣	١١,٤	٨٥,٣	١١٩٨٤

الرواتب والأجور والتقديمات

في العام ٢٠١٦، بلغ مجموع الرواتب والتعويضات التي خصّصتها المصارف لموظفيها ١٨٨٨ مليار ليرة مقابل ١٧٩٥,٤ مليار ليرة في العام ٢٠١٥، أي بزيادة قدرُها ٩٢,٦ مليار ليرة ونسبتُها ٥,٢٪ (٤,٣٪ نسبة الزيادة في العام ٢٠١٥). وتُعزى الزيادة في العام ٢٠١٦، كما في السنوات العادية، إلى الزيادة السنوية وارتفاع عدد الموظفين وما يستتبع من زيادة في الاشتراكات المسدّدة لتغطية الضمان الصحي والتعويضات العائلية وتعويض نهاية الخدمة وتقديمات أخرى منصوص عليها في عقد العمل الجماعي.

وبذلك، يكون متوسط الكلفة السنوية للموظّف الواحد قد ارتفع إلى حوالي ٧٤,٧ مليون ليرة (٦,٢ ملايين ليرة شهرياً على أساس ١٢ شهراً) مقابل ٧٢,٨٧ مليون ليرة (٦,١ ملايين ليرة شهرياً على أساس ١٢ شهراً) في العام ٢٠١٥. ومن البديهي أن هذا المتوسط لا يعكس حقيقة ما يجنيه الموظف من مختلف الفئات، لأنَّ ثمة تفاوتاً في الكلفة بين الموظفين حسب معايير عدّة، منها العمر والأقدمية والرتبة والوظيفة والمستوى العلمي والوضع العائلي وسياسة الأجور المطبّقة في المصرف وفئة وحجم المصرف الذي ينتمي إليه الموظف.

على صعيد توزّع الرواتب والتعويضات، شكّلت حصة **الرواتب** وحدها ٦٣,٢٪ من مجموع الكلفة التي تحمّلتها المصارف إزاء الموظفين في العام ٢٠١٦ (٦٢,٥٪ في العام ٢٠١٥)، وبلغت قيمتها الإجمالية ١١٩٣,٢ مليار ليرة مقابل ١١٢٢,٣ ملياراً في العام ٢٠١٥، أي بزيادة نسبتُها ٦,٣٪. وتُعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد العاملين (٦٢٢ شخصاً) وإلى الزيادة السنوية التي تمنحها المصارف لموظفيها. وبذلك، يكون متوسط الراتب الأساسي للموظف قد بلغ ٢,٩٥ مليون ليرة يُدفع ١٦ شهراً كما ينصّ عقد العمل الجماعي مقابل ٢,٨٥ مليونَيْ ليرة في العام ٢٠١٥.

لقد مثّلت **التعويضات العائلية** ٢,٠٪ من مجموع كلفة الموظفين في القطاع المصرفي في العام ٢٠١٦ شأنها تقريباً في العام الذي سبق، وبلغت قيمتها ٣٨,١ مليار ليرة مقابل ٣٧,٣ ملياراً في العام ٢٠١٥، أي بزيادة نسبتُها ٢,١٪. وهذه التعويضات تمثّل اشتراكات المصارف في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي هي مرتبطة بأجر العاملين، من جهة أولى، وفائض المبالغ التي تدفعها المصارف إلى الموظفين زيادةً على معدل اشتراك الضمان، من جهة ثانية. فبحسب عقد العمل الجماعي، تدفع المصارف التعويض المعتمد من قِبَل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (٣٣ ألف ليرة للولد و٦٠ ألف ليرة للزوجة) مُضافاً إليه ٥٠٪ من تعويض الولد و٧٥٪ من تعويض الزوجة. وقد ازدادت الاشتراكات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة ٢,٥٪ والإضافات بنسبة ١,٢٪ في العام ٢٠١٦ قياساً على العام ٢٠١٥، في موازاة تزايد عدد الموظفين المتأهّلين وعدد الأولاد الذين هم على عاتقهم.

شكّلت **تعويضات المرض والأمومة**، أو ما يُعرف بالضمان الصحي ٤,٨٪ من كلفة الموظفين الإجمالية شأنها في العام ٢٠١٥، وارتفعت قيمة هذه التعويضات إلى ٩٠,٨ مليار ليرة في العام ٢٠١٦ مقابل ٨٦,٧ مليار ليرة في العام ٢٠١٥، أي بما نسبتُه ٤,٧٪. وتشمل هذه التعويضات اشتراكات المصارف للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث تبلغ مساهمتها حالياً ٧٪ من أجر العاملين (مقابل ٢٪ يتحمّلها الموظف) والإضافات، وهي ما تسدّده المصارف للموظفين زيادةً عمّا يحصلون عليه من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد ازدادت الاشتراكات بنسبة ١,٩٪ والإضافات بنسبة ٨,٢٪ في العام ٢٠١٦ قياساً على العام ٢٠١٥. ويعود ذلك إلى ازدياد عدد العاملين وكذلك عدد الأولاد الذين هم على عاتقهم، علاوةً على زيادة بعض فروقات التقديمات الصحية التي تمنحها المصارف للموظفين استناداً إلى عقد العمل الجماعي الأخير.

تعويضات نهاية الخدمة: شكّلت حصة هذه التعويضات ١٢,١٪ من مجموع كلفة الموظفين في نهاية العام ٢٠١٦ (١٣,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٥)، وبلغت قيمتها ٢٢٧,٨ مليار ليرة مقابل ٢٣٢,٦ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٥، أي أنها انخفضت بنسبة ٢,١٪. وفي التفصيل، ازدادت الاشتراكات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة ٧,٣٪ مع ارتفاع عدد الموظفين مقابل تراجع المؤونات بحوالي ١٠٪. يجدر التذكير بأن مساهمة المصارف في هذا الفرع هي ٨,٥٪ من كامل الأجور الخاضعة للضريبة.

التعويضات الأخرى: شكّلت هذه التعويضات ١٧,٩٪ من مجموع كلفة موظفي المصارف في العام ٢٠١٦ (١٧,٦٪ في العام ٢٠١٥) وارتفعت قيمتها إلى ٣٣٨,١ مليار ليرة مقابل ٣١٦,٥ مليار ليرة في العام الذي سبق، أي بما نسبتُه ٦,٨٪. وتشمل هذه التعويضات إلى المكافآت، المنح المدرسية (حوالي ٢١,٠٪ من مجموع هذه

التعويضات في العام ٢٠١٦ وتعويض النقل (١٦،٠٪) بالإضافة إلى تعويض الصندوق ومنح الزواج والولادة وغيرها من التعويضات وبدلات التمثيل والملابس.

وفي تفصيل **المنح المدرسية**، فقد ارتفعت قيمتها الإجمالية من ٦٩،٤ مليار ليرة في العام ٢٠١٥ إلى ٧١،١ ملياراً، أي بما نسبتُه ٢،٤٪ مقابل زيادة أعلى قدرُها ٥،٦٪ في العام ٢٠١٥. ففي العام ٢٠١٦، بلغت قيمة المنح المدرسية لأولاد الموظفين في المدارس الخاصة، وعددهم ١٣٦٦٧ تلميذاً، ٥١،٣ مليار ليرة، أي بمتوسط قدرُه حوالي ٣ ملايين و٧٥٥ ألف ليرة للتلميذ الواحد (علماً أن قيمة المنحة بحسب آخر عقد عمل جماعي محدّدة بثلاثة ملايين و٥٠٠ ألف ليرة). وبلغت المبالغ التي تقاضاها الموظفون عن أولادهم المسجّلين في الجامعات الخاصة، وعددهم ٢٨٨٤ طالباً، ١٨،٣ مليار ليرة، أي أن متوسط قيمة المنحة ناهز ٦ ملايين و٣٥٩ ألف ليرة لبنانية (فيما هو ٥ ملايين و٥٠٠ ألف ليرة حسب عقد العمل الجماعي). ويمكن الاستنتاج بأن عدداً من المصارف يمنح موظفيه عن أولادهم منحاً مدرسية وجامعية تفوق ما هو منصوص عليه في عقد العمل الجماعي.

واستفاد أهالي الطلاب الملتحقين بالجامعة اللبنانية، وعددهم ٣٧٩ تلميذاً، من مبلغ قدره ١،١ مليار ليرة، أي أن الطالب استفاد من منحة قدرها ٣ ملايين ليرة كما هو منصوص في عقد العمل الجماعي. أما أولاد موظفي المصارف المسجّلون في المدارس الرسمية والمجانية والمختصّة بالمعوّقين، والذين بلغ عددهم ٢٠٨ تلاميذ في العام ٢٠١٦، فاستفادوا من منح إجمالية ناهزت ٣١٥ مليون ليرة، ما يعني أن متوسط المنحة يقارب ما ينصّ عليه عقد العمل الجماعي، وهو مليون و٥٠٠ ألف ليرة للتلميذ الواحد.

وانخفضت قليلاً كلفة **تعويض النقل** من حوالي ٥٥،٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٥ إلى ٥٤،٢ ملياراً، أي بما نسبته ٢،٥٪ على الرغم من ازدياد عدد العاملين في المصارف. ويُعزى ذلك إلى انخفاض إضافي لمتوسط سعر صفيحة البنزين الذي تعمّمه الجمعية شهرياً على المصارف الأعضاء إلى حوالي ٢١٥٠٠ ليرة في العام ٢٠١٦ مقابل ٢٤٥٠٠ ليرة في العام ٢٠١٥.

نشير إلى انعقاد جمعية عمومية غير عادية لجمعية المصارف في ٧ شباط ٢٠١٧ قرّرت الموافقة على مشروع عقد العمل الجماعي لسنتَيْ ٢٠١٦-٢٠١٧. وقد شكّلت آلية عمل صندوق التعاضد الاستشفائي لموظفي المصارف بعد سنّ التقاعد أهم مستجدّاته تأكيداً على عمق التزام المصارف والجمعية بتوفير سبل العيش الكريم واللائق للعاملين في هذا القطاع مدى الحياة. يجدر التذكير بأن عقد العمل الجماعي الموقَّع بين جمعية المصارف ونقابة موظفي المصارف يحدّد العلاقة بين إدارات المصارف الأعضاء في جمعية المصارف، من جهة، وموظفي المصارف في لبنان، من جهة أخرى. وهو يتناول كلّ القضايا المتعلّقة بالمخصّصات والتعويضات والزيادات والإجازات والعناية الطبية وسلّم الرواتب وأموراً أخرى مختلفة، كما يفرض العقد اعتماد التوصيف الوظيفي.

ولا بدّ من الإشارة إلى القانون رقم ٢٧ الصادر في ٢٤ شباط ٢٠١٧ (ج.ر. عدد ٨) الذي يفيد المضمونين المتقاعدين من تقديمات فرع ضمان المرض والأمومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الإنتاجية

تسعى المصارف العاملة في لبنان إلى زيادة إنتاجية العاملين لديها من خلال الاستثمار في الموارد البشرية والاستثمار المتزايد في التجهيزات وأنظمة العمل والإجراءات الداخلية.
ويرتكز تطوير الموارد البشرية على تدريب الموظفين داخلياً وفي دول انتشارها خصوصاً في الدول المجاورة، والذي يتناول نواحي العمل المصرفي بمستوياته الثلاثة، التقنيات والعمليات والإدارة المصرفية. كما يشارك موظفو المصارف في الدورات التدريبية التي تنظّمها مديرية تطوير الموارد البشرية في الأمانة العامة لجمعية المصارف. ويفرض تسارع التطورات العالمية للصناعة المصرفية على المصارف إخضاع موظفيها لدورات متخصّصة في مجالات عدّة، منها بخاصة التحقّق والامتثال ومكافحة تبييض الأموال وعمليات الإرهاب (compliance) وقانون الامتثال الضريبي.
من جهة أخرى، يتابع عدد من موظفي المصارف دروساً مصرفية في المعهد العالي للدراسات المصرفية، الذي بات له الحقّ في منح إجازات جامعيّة ودراسات عليا للمنتسبين إليه.

ولا بدّ من التذكير بأن المصارف في لبنان تلتزم دائماً بمضمون تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ١٠٣ الذي يحدّد الأطر والمؤهّلات العلمية والتقنية والأدبية الواجب توافرها لدى الأشخاص الموَلَجين بممارسة بعض المهام في القطاعَيْن المصرفي والمالي.

وما يعزّز مقولة الإنتاجية العالية في القطاع المصرفي اللبناني مساهمته بحوالي ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع أنه لا يضمّ إلاّ نسبة متدنّية من اليد العاملة اللبنانية الإجمالية. كما أن ثمة ارتفاعاً لمؤشر كلّ من إجمالي الموجودات وودائع الزبائن وإجمالي الرأسمال إلى مجموع عدد العاملين في القطاع المصرفي اللبناني في العام ٢٠١٦.

بعض المؤشرات على إنتاجية العاملين في المصارف اللبنانية

	نهاية ٢٠١٣	نهاية ٢٠١٤	نهاية ٢٠١٥	نهاية ٢٠١٦
إجمالي الموجودات/ عدد العاملين (مليون د.أ.)	٧,٣٠	٧,٥٤	٧,٧٤	٨,٢٧
ودائع الزبائن/ عدد العاملين (مليون د.أ.)	٥,٩٧	٦,١٤	٦,٢٤	٦,٦٨
إجمالي الرأسمال/ عدد العاملين (مليون د.أ.)	٠,٦٦	٠,٧١	٠,٧٣	٠,٧٨

ملاحظة : مصرف لبنان – الأمانة العامة لجمعية مصارف لبنان.

ثانياً نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية في العام ٢٠١٦

01 | لمحة عامة

بعدما استحدثت جمعية المصارف ضمن هيكليّتها مديرية تطوير الموارد البشرية في العام الماضي، توزّعت مهام المديرية على المجالات الثلاثة التالية: التطوير التنظيمي، المسؤولية المجتمعية للشركات، والتدريب. ففي إطار التطوير التنظيمي، قدّمت المديرية المؤازرة والدعم لعدد من المصارف في ما يخصّ إعادة ترتيب سلّم الرتب لديها لتتماشى مع مقترح عقد العمل الجماعي الأخير. من ناحيةٍ أخرى، جرى التشاور مع لجنة الموارد البشرية والشؤون الإجتماعية لإطلاق مشروع التعلّم الإلكتروني ولاقى الموضوع ترحيباً واسعاً من الجميع. وبعد موافقة مجلس إدارة الجمعية عليه، بدأت المديرية العمل مع شركة IQUAD لتحضير البرامج المناسبة للقطاع المصرفي وتصميمها وفق أحدث التقنيات بغية إطلاقها في الفصل الثاني من العام ٢٠١٧. على صعيد البرنامج التدريبي السنوي للمديرية، قام مدير تطوير الموارد البشرية في الجمعية بزيارة عدد من المصارف للوقوف على احتياجاتها التدريبية، كما تمّ توزيع استمارة على جميع إدارات الموارد البشرية ليصار إلى تحديد المواضيع التي ترغب في التطرّق اليها خلال العام المقبل. وفي الوقت عينه، اجتمع مع الهيئات الرقابية لمناقشة أهم التعاميم المتعلّقة بالعمل المصرفي وإدراجها ضمن البرنامج التدريبي.

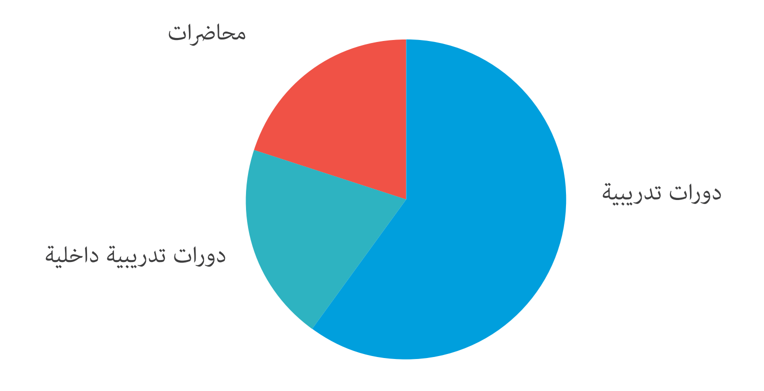
بالنسبة الى المسؤولية المجتمعية للشركات، قامت المديرية بمبادرة إنسانية تمثّلت بزيارة وفد من موظفي الجمعية لمرسلات المحبّة – بيت السلام خلال شهر كانون الأول المنصرم وقدَّم الهدايا للأطفال والمسنّين بمناسبة أعياد نهاية السنة. أمّا التدريب، فهو يأخذ الحيّز الأكبر من النشاطات إذ يتوجّه الى جميع العاملين في القطاع المصرفي، وفي شتّى المواضيع، بغية رفع مستوى الثقافة والإحترافية لديهم وإطلاعهم على آخر مستجدّات العمل المصرفي، ما يساهم في النهوض بالقطاع إلى أرفع المستويات. وكالعادة، التزمت المديرية خلال العام الماضي تنفيذ برنامجها التدريبي السنوي المقرَّر والموافق عليه من قبل مجلس إدارة الجمعية، والذي يتمّ نشره في مطلع كل سنة على الموقع الإلكتروني لجمعية المصارف: "www.abl.org.lb" في باب "Human Resources Development Department"، كما يتمّ تيويمه كلّما دعت الحاجة. علماً أن باستطاعة إدارات المصارف التواصل مع مديرية تطوير الموارد البشرية عبر هذا الموقع لتسجيل طلبات المشاركة في النشاطات التدريبية وتدوين ملاحظاتها بهذا الشأن.

خلال العام ٢٠١٦، قامت المديرية بتوزيع ١٦٦١ شهادة على المشاركين في مختلف النشاطات التدريبية مقابل ١٥٦٠ شهادة في العام ٢٠١٥. وجرى التركيز في الموضوعات الثمانية والثلاثين التي تمّ تناولها هذه السنة، سواء من خلال الدورات التدريبية أم من خلال المحاضرات، على استكمال بعض البرامج التي بوشر تنفيذها في الأعوام السابقة، كعقد وقواعد التسليف وضماناته، والتدقيق في عمليات الغش والإحتيال، والتحرّي والوقاية وبرامج تعزيز القدرات الشخصية. كما جرى تطوير عدد من البرامج المعتمدة منذ سنوات عدّة، كالنواحي القانونية للعمليات المصرفية، ومكافحة تبييض الأموال، والعقود المصرفية: صياغة ومضمون، وغيرها. كذلك تمّ التّطرق إلى مواضيع حديثة، مثل: آخر التوجّهات في اتّفاقية بازل، وتنظيم الإمتثال للتقليل من مخاطره، وبرنامج المدراء التنفيذيّين، وتخطيط المسار الوظيفي، وتوجّهات التكنولوجيا الحديثة والتّحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية، وغيرها.

02 | توزّع المشاركين حسب نوع النشاط التدريبي

في العام ٢٠١٦، تـوزّع المشـاركون وفق نوع التدريب، وكما هو مبيّن في الرسم البياني أدناه، كالآتي: ١٢٥٢ مشاركاً في الدورات التدريبيّة التي شكّلت ما يقارب ٦٠٪ من نشاطات المديرية، ٤٠٩ مشاركين في الدورات التدريبيّة الداخلية و٣٩٩ مشاركاً في المحاضرات، وقد شكّلت كلّ من الأخيرتين حوالي ٢٠٪ من مجمل النشاطات التدريبية.

توزُّع المشاركين حسب نوع النشاط التدريبي خلال العام ٢٠١٦



وفي ما يلي أهم المعطيات حول مختلف هذه النشاطات التدريبيّة لعام ٢٠١٦:

المحاضرات: شارك في المحاضرات ٣٩٩ شخصاً، بينهم ٨٢ شخصاً شاركوا في لقاء عمل موسّع لمسؤولي دوائر الإمتثال في المصارف ترأسه أمين عام جمعية المصارف ورئيس لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال في الجمعية، وذلك لإطلاع الحضور على نتائج زيارة وفد جمعيّة المصارف إلى الولايات المتّحدة الأميركية في نيسان ٢٠١٦، والتي تندرج ضمن الزيارات الدورية التي تقوم بها الجمعيّة إلى عدد من الدول ذات الأهمّية الكبيرة بالنسبة إلى القطاع المصرفي. كما حضر ٤٦ شخصاً مناقشة مشروع دليل مكافحة الرشوة والفساد الذي أعدّته مؤسسة ديلويت. أيضاً، شارك ٦٧ شخصاً في المحاضرة حول تعميم مصرف لبنان الوسيط رقم ٤٣٠ تاريخ ٢٠١٦/٨/١٦ والمتعلّق بتعديل التعميم الأساسي رقم ١٠٣. وشارك ٦٥ شخصاً في المحاضرة حول قرار هيئة الأسواق المالية رقم ٢٤ المتعلّق بالمؤهّلات الواجب توافرها لمزاولة بعض المهام المنظّمة المتعلّقة بالأدوات المالية. وككل عام، نُظّمت محاضرة حول مكافحة تبييض الأموال، كما تناولت المديرية مواضيع القيادة وتفادي التعرّض للمخاطر.

موضوع الندوة	عدد المشاركين	المصارف / المؤسسات المشاركة
آخر التطورات في ما يخصّ العقوبات ومكافحة تبييض الأموال	٨٢	٤٩
مكافحة الفساد [١]	٤٦	٣٤
تعميم مصرف لبنان الوسيط رقم ٤٣٠ تاريخ ٢٠١٦/٨/١٦ المتعلّق بتعديل التعميم ١٠٣ [٢]	٦٧	٤٤
مكافحة تبييض الأموال [٣]	٣٢	١
القيادة	٦٣	٢١
قرار هيئة الأسواق المالية رقم ٢٤ [٤]	٦٥	٣٧
تفادي التعرّض للمخاطر	٤٤	٣٠
المجموع العام	**٣٩٩**	**٤٩**

*١ بالتعاون مع مؤسسة ديلويت في لبنان
*٢ بالتعاون مع مصرف لبنان
*٣ بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة
*٤ بالتعاون مع هيئة الأسواق المالية

الدورات التدريبيّة: بلغ عدد المشاركين في هذه الدورات ١٢٥٢ موظفاً في العام ٢٠١٦، وكان إقبال المصارف كثيفاً على المشاركة في الحالات العملية التي أُجريت في إطار دورة التحقيق في عمليات مشبوهة لتبييض الأموال، بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة، إذ شارك فيها ٢٣٥ شخصاً توزّعوا على ١٢ مجموعة. كما كان الإقبال كثيفاً في الدورات المتعلّقة بالمشاكل في تسديد الديون ومعالجتها، وإدارة ومتابعة ملفات التسليف، وتنظيم الإمتثال للتقليل من مخاطره، وبرنامج تطوير عمل مدراء الفروع. وركّزت مواضيع هذه السنة أيضاً على آخر التوجّهات في اتّفاقية بازل، وعلى عقد وقواعد التسليف وضماناته، والنواحي القانونية للعمليات المصرفية وغيرها.

وعليه، تكون المديرية قد قامت بتنظيم ٥٥ دورة حول ٢٧ موضوعاً مختلفاً في إطار الدورات التدريبية لعام ٢٠١٦. وتجدر الإشـارة الى أن المديرية تعاونت مع خبراء محلّيين وأجانب من أجل تنفيذ هذه الدورات. فهي استعانت بخبير دولي في التدقيق الداخلي يعمل مع معهد التدريب التابع لجمعية المصارف اليونانية من أجل دورتين، الأولى حول كتابة تقارير التدقيق الداخلي الفعّالة، والثانية حول التدقيق في عمليات الغش والإحتيال:

التحرّي والوقاية. أيضاً، استعانت المديرية بخبير في عالم المصارف والإستثمار المالي اكتسب خبرته في نيويورك، كندا والشرق الأوسط من أجل دورتَيْ إدارة الأصول والخصوم وإدارة محافظ السندات والأسهم. وتعاونت كذلك مع خبير تدريب في "AFGES" لدورة تحضير موازنة المصرف ومراقبة تنفيذها. أخيراً، نظّمت المديرية دورة حول توجّهات التكنولوجيا الحديثة والتحوّل الرقمي في قطاع الخدمات المالية وتعاونت فيها مع لجنة الرقابة على المصارف، بمشاركة خبراء محلّيين وخبراء من شركة مايكروسوفت "Microsoft".

ويعرض جدول ملحق بهذا التقرير جميع التفاصيل حول المشاركة في المواضيع التي تمّ تناولها في إطار هذا النوع من الدورات وعدد ساعات التدريب في كلّ منها، وكذلك توزّع المشاركين حسب الجنس، وعدد سنوات الخدمة والرتبة.

الدورات الداخلية: في إطار هذه الدورات، جرى تنظيم ٢٠ نشاطاً شارك في مجملها ٤٠٩ أشخاص من ٧ مصارف. يهدف هذا النوع من الدورات إلى مساعدة مديريات التدريب لدى المصارف على وضع وتنظيم برامج تدريبيّة خاصة بموظفيها، وتنفّذ هذه البرامج حسب احتياجات هذه المصارف ومتطلّباتها. وفي العام ٢٠١٦، تمّ تكرار ورشة العمل حول التحقيق في عمليات مشبوهة لتبييض الأموال خمس عشرة مرّة. أما دورة النواحي القانونية للعمليات المصرفية فتكرّرت ثلاث مرات. كما جرى تناول موضوع واقع القيادة وبرنامج تطوير عمل مدراء الفروع.

03 | عدد ساعات التدريب

يتّضح من الإحصاءات المدوّنة حول المشاركين في جميع الدورات التدريبية والداخلية خلال العام ٢٠١٦، وكما هو مبيّن في الجدول الملحق، أن عدد هؤلاء بلغ ١٦٦١ شخصاً، تدرّبوا لمدة ١٨٩٨٣ ساعة، أي بمعدل ١١,٤ ساعة للمتدرّب الواحد.

ومن الملاحظ أن متوسط عدد ساعات التدريب في الدورات التدريبية يزيد عن المتوسط العام السنوي لعدد ساعات التدريب ويصل إلى ١٢,٧ ساعة للمتدرّب الواحد، فيما يبلغ هذا العدد المتوسط حوالي ٧,٥ ساعات في الدورات الداخلية.

04 | خصائص المتدرّبين

بإستثناء المشاركين في المحاضرات (٣٩٩)، تجمع المديرية معلومات إحصائية حول خصائص جميع المشاركين المتعلّقة بالجندرة وسنوات الخبرة والرتبة.

النسب المئوية للمشاركة في الدورات التدريبية والداخلية حسب الجنس، سنوات الخدمة والرتبة

	دورات تدريبية	دورات داخلية
إناث	٥٤,٦٣٪	٥٤,٢٨٪
ذكور	٤٥,٣٧٪	٤٥,٧٢٪
أقل من ٥ سنوات	٢٧,٤٨٪	٢١,٥٢٪
٥-١٠ سنوات	٢٩,٣١٪	١٨,٣٤٪
أكثر من ١٠ سنوات	٤٣,٢١٪	٦٠,١٥٪
التقنيون	٨٣,٧٩٪	٩٠,٧١٪
الكوادر الوسطى	٩,١٩٪	٧,٣٣٪
الإداريون	٧,٠٣٪	١,٩٦٪
المجموع	**١٠٠٪**	**١٠٠٪**

ويتبيّن من الجدول أعلاه أن عدد الإناث فاق عدد الذكور لجهة المشاركة في جميع أنواع التدريب. وما زال الإقبال على التدريب كثيفاً من قبل التقنيّين، وبخاصة الوافدين الجدد منهم إلى القطاع. ومن الملفت أيضاً مشاركة الموظفين الذين تزيد عدد سنوات الخبرة لديهم عن ١٠ سنوات، في الدورات التدريبيّة والداخلية، خصوصاً في مواضيع تتعلّق بإدارة المخاطر، وإدارة الإقراض وعملياته، والتحقيق في عمليات مشبوهة لتبييض الأموال، وتنظيم الإمتثال للتقليل من مخاطره، وتطوير عمل مدراء الفروع، وواقع القيادة وغيرها، نظراً لأهمية هذه المواضيع بالنسبة إليهم والى إدارة المصارف.

05 | تقييم التدريب

تتابع الأمانة العامة في جمعية مصارف لبنان نشاطات التدريب بإهتمام كبير وتحرص على أن تكون ملائمة لتطلّعات المشاركين وإداراتهم على حدّ سواء.

ولقد ثبت لنا في نهاية العام ٢٠١٦، من خلال أجوبة المشاركين عن استمارة تقييم النشاطات التدريبيّة، أنّهم تفاعلوا بإيجابيّة مع المواضيع التي تمّ اختيارها وكذلك مع الجهات التي نتعاون معها لإجراء التدريب.

وهنا لا بدّ من التأكيد على أهمية التعاون المستمرّ بين إدارات المصارف والأمانة العامة لجمعية المصارف من أجل تقديم أفضل الخدمات للقطاع المصرفي اللبناني ولموارده البشرية. كما تواصل مديرية تطوير الموارد البشرية تنظيم نشاطات تدريبيّة لجميع العاملين في القطاع المصرفي من مختلف المناطق اللبنانية، وذلك وفق برنامج سنوي متّفق عليه مع لجنة الموارد البشرية في الأمانة العامة وموافَق عليه من مجلس إدارة الجمعيّة. وتبقى الغاية من هذه النشاطات مواكبة أحدث الممارسات والتشريعات والأنظمة في المهنة المصرفية، ورفع مستوى الثقافة المهنيّة والإحترافيّة لدى العاملين في القطاع المصرفي اللبناني الذي تشكّل كفاية موارده البشرية إحدى مزاياه التفاضليّة المعزِّزة لقدراته التنافسيّة.

06 | النشاطات المكمّلة لأعمال التدريب

- تنظيم إمتحانات شهادات إختصاص في الاعتماد المستندي والكفالات: واصلت المديرية إجراء امتحان شهادة اختصاص في الاعتماد المستندي ""CDCS والكفالات "CSDG" واللذين يتمّ تنظيمهما بالتعاون مع المعهد البريطاني للدراسات المصرفية والمالية (LIBF)، وقد تقدّم إلى هذا الاختبار في ٨ نيسان ٢٠١٦ أحد عشر مرشّحاً. ووفق نتائج هذا الامتحان، يُقدّر عدد الحاصلين على هذه الشهادة في لبنان بمئة وخمسة أشخاص.

- متابعة نشاطات الشبكة الأوروبيّة للتدريب المصرفي ""EBTN: منذ انضمام جمعية المصارف إلى عضوية هذه الشبكة، تتابع مديرية تطوير الموارد البشرية أعمالها وتشارك في معظم نشاطاتها. ولقد شاركت خلال العام ٢٠١٦ بنشاطين اثنين: الأول هو الإجتماع السنوي العام للشبكة الذي أقيم في أثينا خلال حزيران بهدف إنتخاب مجلس إدارة جديد يتكوّن من رئيس، نائبين للرئيس، أمين صندوق وأعضاء يبدأ مهامه إعتباراً من ٢٠١٧/١/١ وتكون ولايته لمدة ثلاث سنوات؛ والثاني هو لقاء أُقيم في بروكسيل حول المهارات والكفاءات المستقبلية في القطاع المصرفي والخدمات المالية.

توزع المشاركين في الدورات التدريبية المكثفة، المتخصصة والداخلية

دورات تدريبية	عدد الدورات	عدد المشاركين	توزع المشاركين حسب الجنس: ذكر	توزع المشاركين حسب الجنس: أنثى	توزع المشاركين حسب سنوات الخدمة: أقل من ٥ سنوات	توزع المشاركين حسب سنوات الخدمة: بين ٥ و١٠ سنوات	توزع المشاركين حسب سنوات الخدمة: أكثر من ١٠ سنوات	توزع المشاركين حسب الرتبة: التقنيون	توزع المشاركين حسب الرتبة: الكوادر الوسطى	توزع المشاركين حسب الرتبة: الإداريون	عدد المصارف المشاركة / المؤسسات المالية	عدد ساعات التدريب للدورة الواحدة	إجمالي عدد ساعات التدريب
إدارة المخاطر													
آخر التوجهات في اتفاقية بازل	١	٥٩	٢٩	٣٠	١٠	١٧	٣٢	٤٢	٥	١٢	٢٨	٤	٢٣٦
إدارة الأصول والخصوم	١	٢٥	١٤	١١	٧	٦	١٢	١٧	٣	٥	١٦	٢١	٥٢٥
إدارة محافظ السندات والأسهم	١	١٨	١١	٧	٤	٦	٨	١٣	٤	١	١٠	١٤	٢٥٢
إدارة الإقراض وعملياته													
المشاكل في تسديد الديون ومعالجتها	٣	٧١	٣٩	٣٢	١٤	٢٠	٣٧	٥٦	٧	٨	٢٨	٧	٤٩٧
إدارة ومتابعة ملفات التسليف	٣	٧٤	٣٠	٤٤	٢٦	٢٦	٢٢	٦٨	٣	٣	٢٢	٧	٥١٨
تمويل التجارة الخارجية والأدوات المسندة													
حالات عملية في الإعتمادات المستندية وفق القواعد والأعراف الدولية للتعامل المصرفي	١	٢٤	٨	١٦	٣	٩	١٢	٢٣	٠	١	١٨	١٤	٣٣٦
الجوانب القانونية والتنظيمية													
العقود المصرفية: صياغة ومضمون	١	٣٨	١٧	٢١	١٤	٦	١٨	٣٠	٦	٢	٢٢	١٤	٥٣٢
التحقيق في عمليات مشبوهة لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب (دراسة حالات عملية)	١٢	٢٣٥	١٠١	١٣٤	٦٣	٧٦	٩٦	٢١٦	٩	١٠	٤٣	٤	٩٤٠
عقد و قواعد التسليف وضماناته	٣	٥٧	٢٣	٣٤	٢٧	١٨	١٢	٥٠	٣	٤	١٨	١٤	٧٩٨
تنظيم الإمتثال للتقليل من مخاطره	٣	٧٧	٣٢	٤٥	١٤	٢٥	٣٨	٥٥	١٣	٩	٣٤	٧	٥٣٩
النواحي القانونية للعمليات المصرفية	٢	٦٣	٢١	٤٢	٣١	١٣	١٩	٦٠	٢	١	١٩	٢١	١٣٢٣
الضريبة على القيمة المضافة في لبنان	١	٣٧	١٥	٢٢	٨	١٤	١٥	٣٦	٠	١	٢١	٦	٢٢٢
المحاسبة، إعداد الموازنة والرقابة المالية													
برنامج المدراء التنفيذيين	١	١٩	١٤	٥	١	٥	١٣	١٠	٢	٧	١٥	١٨	٣٤٦
تحضير موازنة المصرف ومراقبة تنفيذها	٢	٤١	٢١	٢٠	١٤	١١	١٦	٣١	٧	٣	٢٢	١٤	٥٧٤
المبادىء الأساسية للإحصاء وتحليل النتائج الإحصائية	١	١١	٤	٧	٢	٤	٥	١١	٠	٠	١	٢٥	٢٧٥
أسس التمويل لغير المتخصصين فيه	١	١٦	٤	١٢	٧	٧	٢	١٦	٠	٠	٩	١٥	٢٤٠
التدقيق													
كتابة تقارير التدقيق الداخلي الفعّال	١	٢٢	٩	١٣	٨	٨	٦	١٨	٣	١	١٤	١٤	٣٠٨
التدقيق في عمليات الغش والاحتيال: التحرّي والوقاية	١	٢١	١١	١٠	٢	٩	١٠	١٦	٢	٣	١٥	١٤	٢٩٤

دورات تدريبية	عدد الدورات	عدد المشاركين	توزع المشاركين حسب الجنس: ذكر	أنثى	توزع المشاركين حسب سنوات الخدمة: أقل من ٥ سنوات	بين ٥ و١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات	توزع المشاركين حسب الرتبة: التقنيون	الكوادر الوسطى	الإداريون	عدد المصارف المشاركة / المؤسسات المالية	عدد ساعات التدريب للدورة الواحدة	إجمالي عدد ساعات التدريب
الجوانب الإدارية													
تطوير عمل مدراء الفروع	٣	٧٠	٤٢	٢٨	٠	٧	٦٣	٤٩	١٨	٣	١٨	١٨	١٢٦٠
إجراء المقابلة وفق مقاربة المهارات	١	١٧	٨	٩	٦	٦	٥	١٥	٠	٢	١٢	١٨	٣٠٦
تخطيط المسار الوظيفي	١	٢٠	٨	١٢	٤	٨	٨	١٣	٢	٥	١٥	٧	١٤٠
أفضل الممارسات في تقييم أداء الموظفين	١	٢٢	٥	١٧	١١	٤	٧	١٥	٧	٠	١٦	٧	١٥٤
تنمية القدرات الشخصية													
واقع القيادة	٢	٣٧	٢٣	١٤	١	٦	٣٠	٢٥	١٠	٢	١٠	٧	٢٥٩
التفكير التحليلي والنقدي	١	١٩	١٠	٩	١	٤	١٤	١٤	٤	١	٧	١٤	٢٦٦
كتابة التقارير باللغة الانكليزية	٣	٥٠	١٤	٣٦	٢٣	١٣	١٤	٤٩	١	٠	١٤	١٤	٧٠٠
تعلّم وإتقان اللغة الإنكليزية	٣	٧٨	٣٤	٤٤	٣٩	٢٦	١٣	٧٥	٣	٠	١٢	٥٥	٣٦٣٠
إدارة تكنولوجيا المعلومات واستعمالاتها													
توجهات التكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية	١	٣١	٢١	١٠	٤	١٣	١٤	٢٦	١	٤	١٩	١٤	٤٣٤
المجموع	**٥٥**	**١٢٥٢**	**٥٦٨**	**٦٨٤**	**٣٤٤**	**٣٦٧**	**٥٤١**	**١٠٤٩**	**١١٥**	**٨٨**	**٤٣**	**٣٨٧**	**١٥٩٠٤**

دورات تدريبية داخليّة	عدد الدورات	عدد المشاركين	توزع المشاركين حسب الجنس: ذكر	أنثى	توزع المشاركين حسب سنوات الخدمة: أقل من ٥ سنوات	بين ٥ و١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات	توزع المشاركين حسب الرتبة: التقنيون	الكوادر الوسطى	الإداريون	عدد المصارف المشاركة / المؤسسات المالية	عدد ساعات التدريب للدورة الواحدة	إجمالي عدد ساعات التدريب
النواحي القانونية للعمليات المصرفية	٣	٦٦	٢٠	٤٦	٤٤	١٦	٦	٦٥	١	٠	٢	٢١	١٣٨٦
تطوير عمل مدراء الفروع	١	٢٢	١١	١١	١	١	٢٠	١١	١١	٠	١	١٦	٣٥٢
واقع القيادة	١	١٩	٧	١٢	٠	٣	١٦	١٢	٧	٠	١	٧	١٣٣
التحقيق في عمليات مشبوهة لتبييض الأموال (دراسة حالات عملية)	١٥	٣٠٢	١٤٩	١٥٣	٤٣	٥٥	٢٠٤	٢٨٣	١١	٨	٧	٤	١٢٠٨
المجموع	**٢٠**	**٤٠٩**	**١٨٧**	**٢٢٢**	**٨٨**	**٧٥**	**٢٤٦**	**٣٧١**	**٣٠**	**٨**	**٧**	**٤٨**	**٣٠٧٩**
المجموع العام	٧٥	١٦٦١	٧٥٥	٩٠٦	٤٣٢	٤٤٢	٧٨٧	١٤٢٠	١٤٥	٩٦	٥٠	٤٣٥	١٨٩٨٣

ثالثاً نشاط المعهد العالي للدراسات المصرفية في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥

بعد أن أنهى طلاب المعهد بنجاح سنوات دراستهم وحصلوا على الإجازة أو الماستر في الدراسات المصرفية، استطاع هؤلاء الخرّيجون، البالغ عددهم ٧٨ خرّيجاً، رفع اسم المعهد عالياً بما اكتسبوه من كفاءات ومعلومات أسهمت في تطوير أدائهم وفي خدمة المصارف التي ينتمون اليها، ما ساهم في إعطاء المعهد العالي للدراسات المصرفيّة دفعاً معنوياً إضافياً وشجّعه على المضي قدماً في تطوير مناهج التعليم لديه وتعزيز الكادر التعليمي وزيادة عدد طلابه.

أما الجديد خلال السنة الدراسيّة ٢٠١٦-٢٠١٧ في المعهد العالي للدراسات المصرفيّة ISEB في ما يختصّ بالشهادات والشؤون الجامعيّة، فهو الآتي:

01 شهادة الإجازة (الليسانس) في الدراسات المصرفية

انتسب إلى دروس الفصل الأول من السنة الأولى من العام الجامعي ٢٠١٧/٢٠١٦ أربعة وثلاثون طالباً جديداً في الشعبتين الفرنسية والإنكليزية. أمّا الذين انتسبوا من حمَلة شهادة الدراسات المصرفية المتخصّصة في الحلقة الخاصة بدروس الإجازة (٦٠ وحدة تعليمية)، فقد بلغ عددهم ٢٠ طالباً، تسجّلوا في الشعبتين الفرنسية والإنكليزية.

ونتيجة لذلك، أصبح عدد الطلاب المسجّلين لمتابعة منهاج الإجازة في الدراسات المصرفية ٧٩ طالباً وطالبة موزّعين كالآتي:

السنة ٢٠١٧/٢٠١٦	الشعبة	عدد المسجّلين
الأولى	فرنسي إنكليزي	٢٠ ٥
الثانية	فرنسي	١١
الثالثة	فرنسي	١٥
منهاج خاص	فرنسي إنكليزي	٩ ١٤
المجموع	**فرنسي/انكليزي**	**٧٤**

02 | شهادة الماستر في الدراسات المصرفية

انتسب إلى دروس الفصل الأول من السنة الجامعية ٢٠١٦-٢٠١٧ ثلاثة وأربعون طالباً جديداً في الشعبتين الفرنسية والإنكليزية بعد اجتيازهم الإمتحانات الخطيّة والشفهيّة بنجاح. أمّا الذين انتسبوا من حمَلة شهادة الدراسات العليا في الإدارة المصرفيّة في الحلقة الخاصة بدروس الماستر (٤٠ وحدة تعليمية)، فقد بلغ عددهم ١٩ طالباً، تسجّلوا في الشعبتين الفرنسية والإنكليزية. ونتيجة لذلك، أصبح عدد الطلاب المسجّلين لمتابعة منهاج الماستر في الدراسات المصرفية ٨٣ طالباً وطالبة موزّعين كالآتي:

السنة ٢٠١٦/٢٠١٧	الشعبة	عدد المسجّلين
الأولى	فرنسي	٢٤
	إنكليزي	٢٨
الثانية	فرنسي	٨
	إنكليزي	٤
منهاج خاص	فرنسي	٤*
	إنكليزي	١٥*
المجموع	**فرنسي/انكليزي**	**٨٣**

03 | تطورات أكاديمية هامة

موافقة وزارة التربية والتعليم العالي المنشورة في العدد ٥ من الجريدة الرسمية (٢٠١٧/١/٢٦) على:

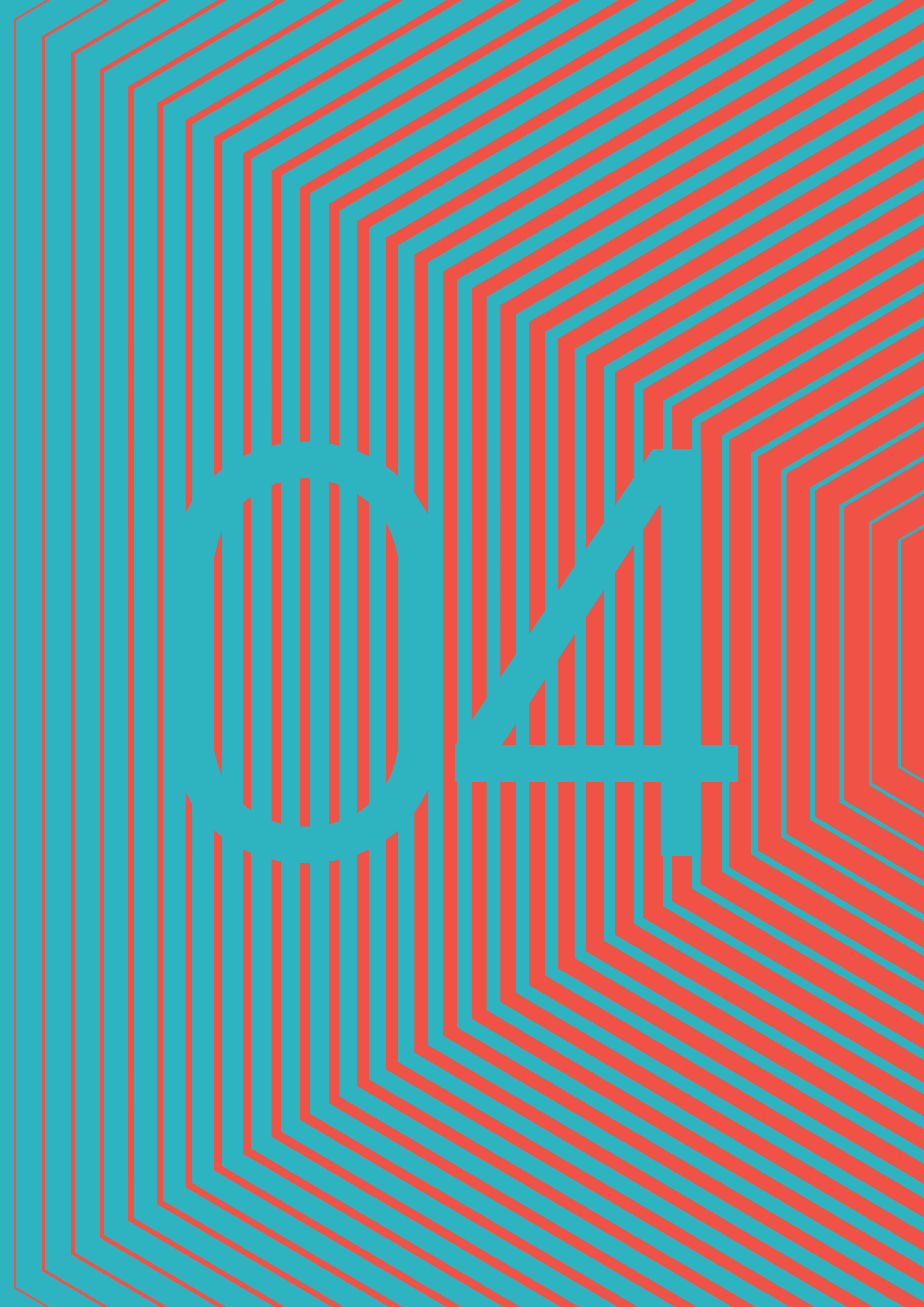
- معادلة شهادات مركز الدراسات المصرفية بأرصدة تعليم عالٍ صادرة عن المعهد العالي للدراسات المصرفية.
- معادلة شهادات الإجازة والماستر في الدراسات المصرفية الصادرة عن المعهد العالي للدراسات المصرفية.
- لقد تمّ تجهيز غرفة تداول (Salle des Marchés Financiers, Dealing Room) في المعهد العالي للدراسات المصرفية، بالتعاون مع شركة رويترز، وهي قيد المتابعة من قبل فريق عمل متخصّص. وبذلك، أصبح بإمكان المعهد العالي استقبال العديد من طلّاب المعهد والجامعة ومن موظفي المصارف للإشتراك في مختلف الدورات

التدريبية حول "الأسواق المالية"، وذلك ابتداءً من شهر أيار ٢٠١٧. مدة الدورة تراوح بين ٢٠ و٣٠ ساعة مقسّمة الى حصص، مدة كل منها ساعتان ونصف ساعة. وقد تم تجهيز قاعتين لهذا الغرض بطاقةٍ استيعابية قدرها ٥٠ طالباً.

- بإمكان موظفي المصارف غير الحائزين على إجازة جامعية (وقد حازوا مسبقاً على شهادة البكالوريا القسم الثاني أو ما يعادلها)، الإستفادة من الجدول الزمني الهادف الى منحهم فرصة متابعة تحصيلهم الجامعي والحصول على الإجازة في الدروس المصرفيّة. هذا الجدول الجديد لا يتعارض مع دوام عمل الموظف إذ أن الدروس تبدأ في فترة بعد الظهر ولثلاثة أيام فقط في الأسبوع على مدى أربع سنوات.

- تنظّم إدارة المعهد إبتداءً من آخر شهر آذار ٢٠١٧ دورات تدريبية حول مصرف التسليف Credit Bank.

- يواصل المعهد تنظيم دورات تدريبية لتحضير المرشّحين الراغبين في التقدّم إلى إمتحان "الأنظمة المالية اللبنانية" المفروض بموجب تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ١٠٣. وقد اشترك في هذه الدورات مؤخّراً ما يزيد عن ٢٠٠ موظف من مصارف عدة.


04

القسم الرابع

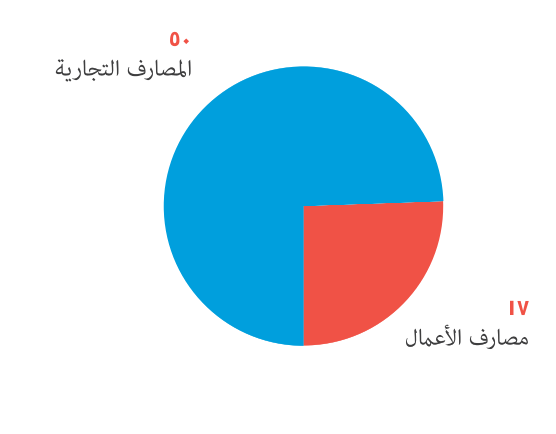
القطاع المصرفي اللبناني في العام 2016

أولاً المقدّمة

1-1 في نهاية العام ٢٠١٦، بلغ عدد المصارف العاملة في لبنان ٦٧ مصرفاً توزّعت بين ٥٠ مصرفاً تجارياً و١٧ مصرفاً للأعمال. وطرأت في العام المذكور تعديلات على لائحة المصارف بحيث تمّ شطب بنك فرعون وشيحا بعد دمجه مع بيبلوس بنك ش.م.ل. كما تمّ دمج البنك التجاري للشرق الأدنى مع بنك الصناعة والعمل الذي عُدّلت تسميته على لائحة المصارف ليصبح بنك سرادار. ومن المتوقّع أن تنتهي عملية استحواذ بنك لبنان والمهجر على فروع مصرف HSBC البريطاني العاملة في لبنان خلال العام ٢٠١٧. كما شُطب اسم البنك الأهلي التجاري السعودي. فالظروف التشغيلية الصعبة، والضغوط على الربحية، والكلفة المتزايدة للامتثال للقوانين الدولية ومتطلّبات الرسملة، وغيرها من الأمور تدفع باتّجاه تقلّص الوجود المصرفي الأجنبي في لبنان، واندماج بعض المصارف اللبنانية الصغيرة والمتوسطة. ومن شأن عمليات التجميع المصرفي أن تدعم استقرار القطاع وتعزّز مناعته ومردوديته وتتيح زيادة الفعالية والإنتاجية.

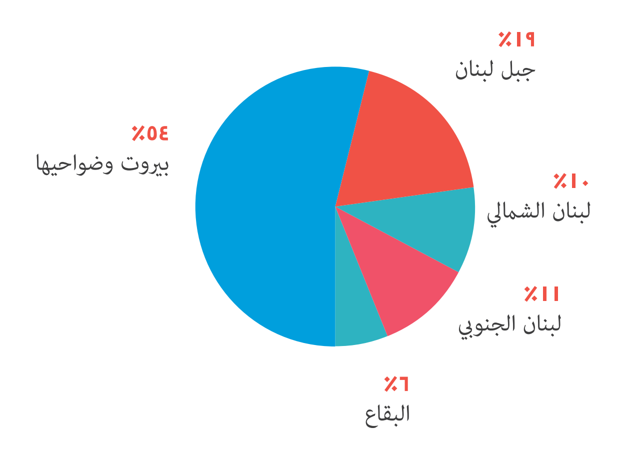
2-1 في نهاية العام ٢٠١٦، توزّعت المصارف التجارية العاملة في لبنان كالآتي: ٣٢ مصرفاً لبنانياً ش.م.ل ذات مساهمة أكثرية لبنانية، ٧ مصارف ش.م.ل ذات مساهمة عربية تملك حصصاً وازنة في مصارف لبنانية وبإدارة لبنانية، ٧ فروع لمصارف تجارية عربية و٤ فروع لمصارف تجارية أجنبية. وتُدرج في عداد المصارف التجارية، خمسة مصارف إسلامية وعدد قليل من مصارف الخدمات الخاصة فيما تصنَّف الأخرى كمصارف شاملة تؤمّن لعملائها خدمات الصيرفة بالتجزئة، وصيرفة الشركات، وخدمات أسواق القطع والأسواق الماليّة، وخدمات التأمين وغيرها. ويتواجد في لبنان ١٢ مكتب تمثيل لمصارف أجنبية. وللمصارف العاملة في لبنان علاقات مراسَلة مع ١٨٣ مصرفاً في ٨٢ مدينة حول العالم تسهّل العمليات المالية مع باقي الدول وبالعكس.

بنية القطاع المصرفي اللبناني نهاية العام ٢٠١٦



المصدر: مصرف لبنان.

التوزّع الجغرافي لفروع المصارف التجارية نهاية العام ٢٠١٦



المصدر: مصرف لبنان.

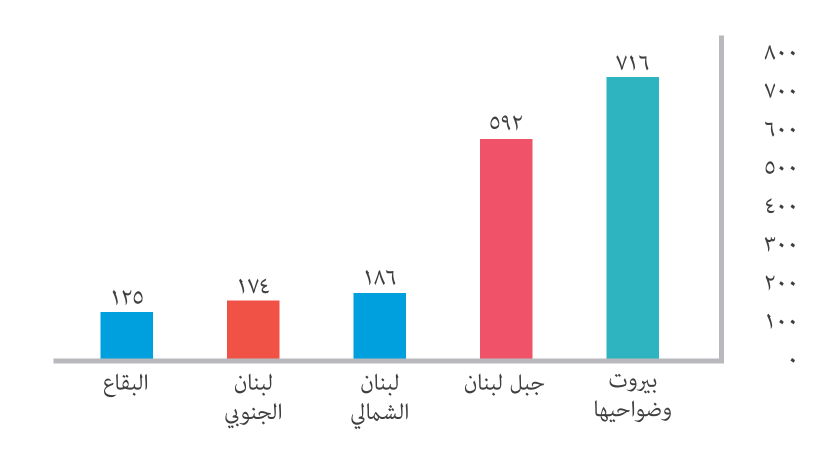
3-1 تدير المصارف اللبنانية توازناً دقيقاً بين توسّعها الخارجي والداخلي ومحفظة تمويلاتها وإدارة المخاطر، آخذةً في الاعتبار الاتجاهات الجيوسياسية الإقليمية والوضع السياسي والاقتصادي في لبنان. وتتمثّل استراتيجية بعض المصارف في التوسّع الأفقي المدروس في لبنان ودول المنطقة وغرب أفريقيا وفي أسواق مختارة تلحظ فرصاً للنمو. ولتقوية دورها في تعزيز الشمول المالي وتيسير تعامل اللبنانيّين مع المصارف، فقد بلغت شبكة فروع المصارف في لبنان ١٠٧٨ فرعاً على الأراضي اللبنانية كافة، منها ١٠٥٦ فرعاً للمصارف التجارية.

4-1 على صعيد الانتشار الخارجي، واستناداً إلى آخر المعطيات المتوافرة، يتواجد ١٨ مصرفاً لبنانياً في ٣٢ بلداً في مختلف أنحاء العالم. ويتّخذ هذا التواجد أشكالاً قانونية عدّة موزّعة كالآتي: ٢٠ مكتب تمثيل، ٧١ فرعاً مباشراً، ٣٧ مصرفاً تابعاً، ولهذه المصارف التابعة حوالي ٢٧٤ فرعاً في بلدان تمركزها. لا يزال أداء القطاع المصرفي في الخارج مقبولاً على العموم على رغم تواجد عدد من المصارف في دول تعرف اضطرابات كون تعرّضها لتلك الدول لا يزال محدوداً. وقد عمد بعض المصارف إلى تخفيف مدى التعرّض لهذه البلدان من خلال تخفيض حجم العمليات أو عدد الفروع العاملة فيها. وتُقدّر أصول المصارف اللبنانية العاملة خارج لبنان بحوالي ٣٨ مليار دولار، منها رؤوس أموال تُقدّر بحوالي ٤ مليارات. ويشكّل حجم موجودات المصارف اللبنانية في الخارج ١٨٪ فقط من الميزانية المجمّعة للقطاع، علماً أنه يختلف بين مصرف وآخر.

5-1 ويستمرّ المصرف المركزي في مواكبة الانتشار المصرفي خارجياً واضعاً ضوابط بحيث تلتزم المصارف تطبيق النموذج اللبناني في أعمالها الخارجية وتمويل انتشارها من إمكاناتها الذاتية بإصدار أدوات بالعملات الأجنبية. وقد أصدر البنك المركزي تعاميم لتنظيم عمل المصارف في الخارج (تعاميم رقم ٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩)، وهي تدابير تتعلّق بإدارة السيولة بالعملات الأجنبية في العلاقة مع الفروع في الخارج. ونظراً للتشدّد الرقابي على الصعيد العالمي، يفرض وجود المصارف اللبنانية في الدول المتقدّمة والمتطورة اتّباع معايير هذه البلدان ومجاراة هذا التطور. أمّا في الدول التي ليس لها نظام مصرفي أكثر تطوراً منه في لبنان، فتتّبع المصارف المعايير المعتمدة في لبنان، بمعنى أن كلّ ما يطبّق في المصرف الأم محلّياً يطبّق على فروع أي مصرف لبناني في الخارج، بالإضافة إلى الالتزام بالقوانين المحلية المرعيّة الإجراء.

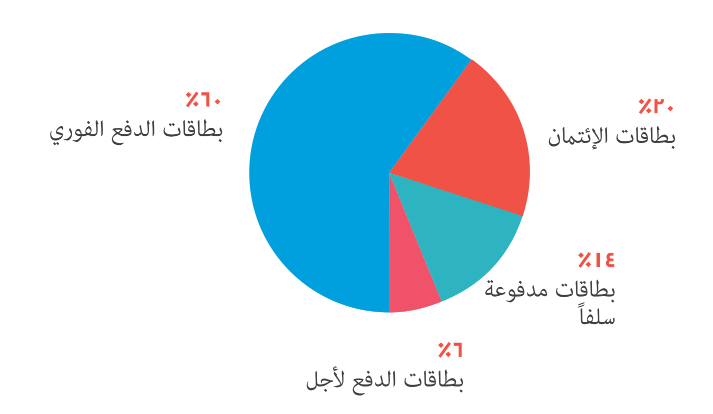
6-1 وتتوسّع المصارف عمودياً بشكل متقن من حيث تحديث وتنويع الخدمات والمنتجات المصرفية الشاملة التي تقدّمها لزبائنها. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية ثورة تكنولوجية كبيرة في القطاع المصرفي اللبناني بحيث قامت المصارف بتطوير الخدمات الإلكترونية وأصبح للعديد منها، بالإضافة إلى الصفحات الإلكترونية، تطبيقات على الهواتف الجوّالة تتيح إجراء العمليات من دون ضرورة التوجّه إلى فرع المصرف. وكلّ ذلك مع الحرص على اتّخاذ أعلى درجات الحماية لضمان سلامة المعاملات وأمانتها. ووصل عدد أجهزة الصرّاف الآلي الموضوعة في خدمة الزبائن إلى ١٧٩٣ جهازاً في نهاية العام ٢٠١٦، فيما بلغ العدد الإجمالي لبطاقات الدفع والائتمان ذات درجات الأمان العالية في التداول قرابة ٢,٨ مليون بطاقة. يُذكر أن مصرف لبنان، وبهدف التنظيم ووقف عمليات الاحتيال، أصدر في العام ٢٠١٦ التعميمَيْن الوسيطَيْن رقم ٤١٥ و٤١٨ اللذَيْن يفرضان قيوداً جديدة على البطاقات المُسبقة الدفع. وللمصارف في لبنان دور رائد ومميّز في تطوير الاقتصاد الرقمي من خلال مساهمتها في تطبيق التعميم رقم ٣٣١ الصادر عن مصرف لبنان والمتعلّق باقتصاد المعرفة.

التوزّع الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي نهاية العام ٢٠١٦



المصدر: مصرف لبنان

توزّع البطاقات المصرفية في نهاية العام ٢٠١٦ (٪)



المصدر: مصرف لبنان

7-1 في ما يخصّ الجريمة الإلكترونية، نظّم القطاع المصرفي اللبناني في العام ٢٠١٦ كما في العام الذي سبق مؤتمرات وندوات لمكافحة الجرائم المالية الإلكترونية بهدف توعية القطاع المالي وغير المالي على سبيل تجنّب الوقوع في عمليات قرصنة. وقد وصل عدد حالات هذه العمليات، بحسب هيئة التحقيق الخاصة، إلى ١٣٤ حالة في لبنان في العام ٢٠١٦ مقابل ٨٤ حالة في العام ٢٠١٥. وبلغت مبالغ هذه العمليات التي أصابت اللبنانيّين ١٢,٦ و١٢ مليون دولار في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي. يُذكر أن ثمّة دليلاً للوقاية من الأفعال الجرمية بواسطة البريد الإلكتروني يشكّل مرجعاً إرشادياً لتنفيذ العمليات الإلكترونية بطريقة آمنة. ولا بدّ من الإشارة إلى أن المصارف اللبنانية تخطّت بنجاح عملية القرصنة الأخيرة التي حصلت في أيار ٢٠١٧ وطاولت أكثر من ٢٠٠ ألف ضحية في نحو ١٥٠ دولة في آسيا وأوروبا. فالقطاع المصرفي اللبناني يعتمد إجراءات احترازية وتحوّطية فعّالة. ومن هذه الإجراءات تطوير برامج حماية ضد الفيروسات، وحلول أكثر كفاءة لحماية عناوين الدخول على شبكة الإنترنت، وتفعيل أحدث وسائل الحماية الصادرة عن مايكروسوفت في ما يتعلّق بنظام تلقّي الأوامر. ومن شأن هذه الأزمة أن تدفع المصارف في لبنان إلى تطوير نظام أمن معلوماتها الخاص وتحديثه بشكل مستمرّ.

8-1 على صعيد مساهمتها الاجتماعية، تتوسّع المصارف في لبنان في تطبيق المعايير العالمية في ما يخصّ المسؤولية الاجتماعية. ومن المنتظر أن يكون دورها مهمّاً في تطوير المجتمع نظراً للطاقات الكبيرة التي تتمتّع بها وما يمكن أن ينجم عنها من انعكاسات إجتماعية على المجتمع اللبناني. وتستثمر بعض المصارف في مواردها البشرية لتسويق عدد من البرامج وتقديم النصح للزبائن ودرس الأثر البيئي لاستثماراتهم. على صعيد آخر، تسعى المصارف إلى الدخول في برنامج SWIFT SMART الذي يعتمد منهج التعليم الإلكتروني، ومن شأنه زيادة إنتاجية الموظفين وتعزيز مستوى تعقّب فعالية البرامج التدريبية بالإضافة إلى تخفيض الأخطار التشغيلية والأكلاف. وانطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية، أصبحت لعدد من المصارف رؤية ريادية وشاملة في المشاريع المتعلّقة بالبيئة واستهلاك الطاقة. ويندرج ضمن المسؤولية الاجتماعية عدد من التعاميم التي يصدرها المصرف المركزي، والتي نذكر منها التعميمَيْن رقم ١٣٤ و٤٥٨ اللذَيْن يهدفان إلى نشر ثقافة الشفافية وتعريف العملاء أكثر على حقوقهم وواجباتهم، من جهة، وتعزيز الاستقرار المالي والرفاهية، من جهة أخرى. كما يمكن إدراج التعميم الأساسي رقم ١٣٥ المتعلّق بإعادة هيكلة الديون في جزء منه في إطار المسؤولية الاجتماعية.

9-1 وفي سياق الانخراط التام في العولمة المالية، تخضع المصارف اللبنانية لرقابة صارمة جداً وتدابير تنظيمية هامة لإدارة المخاطر من قبل مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وفقاً لأحدث المعايير الدولية، ما يجعل القطاع المصرفي اللبناني رائداً في تطبيقها وخصوصاً متطلّبات لجنة بازل لجهة كفاية رأس المال ومتطلّبات المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية IRFS9. وقد فرض مصرف لبنان على المصارف تخصيص مؤونات احترازية مهمّة لمتطلّبات المعيار الأخير الذي سيتمّ اعتماده بدءاً من العام ٢٠١٨، وتحمّل معايير هذا النظام المصارف أعباء إضافية تتمثّل بالزيادة في مؤوناتها. وقد ساعدت الإجراءات الاستثنائية التي اتّخذها مصرف لبنان في العام ٢٠١٦، بالتنسيق مع المصارف، في تعزيز وضعيتها.

10-1 تجدّد المصارف اللبنانية على الدوام التأكيد على التزامها التام كلّ القوانين المالية الدولية، لا سيّما تلك المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة المخاطر والحوكمة الرشيدة وتلك التي ترعى المصارف المراسلة

ومؤخّراً متطلّبات "الغاتكا" كي تقيَ لبنان من أيّ عزلة مالية دولية وتبقي ودائع الناس بمنأى عن أيّة عقوبات رغم ما يحوط بالبلد من مشاكل. وبهدف تعزيز نظام مكافحة تمويل الإرهاب في لبنان، أقرّ المجلس النيابي في العام ٢٠١٦ قوانين عدّة، منها القانون رقم ٧٧ الذي يعدّل المادة ٣١٦ مكرّر من قانون العقوبات المتعلّقة بجريمة تمويل الإرهاب، والقانون رقم ٧٥ المتعلّق بإلغاء الأسهم لحامله والأسهم لأمر. كما أقرّ القانون رقم ٥٥ حول تبادل المعلومات لغايات ضريبية التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والقانون رقم ٧٤ المتعلّق بتحديد الموجبات الضريبية للأشخاص الذين يقومون بنشاط Trustee. بالإضافة إلى القوانين التي أقرّت في تشرين الثاني ٢٠١٥، وهي القانون رقم ٥٣ حول انضمام لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والقانون رقم ٤٢ حول ضرورة التصريح عن المبالغ النقدية التي يحملها أيّ شخص عبر المنافذ الحدودية والقانون رقم ٤٤ الذي يتعلّق بالتعديلات على قانون مكافحة تبييض الأموال ليشمل جرائم مالية جديدة.

11-1 تلتزم المصارف بالتعديلات وتتبنّى التعاميم التي يصدرها مصرف لبنان والتشريعات التي تضعها هيئة التحقيق الخاصة المولَجة بهذا الموضوع في لبنان. وتتشدّد في قضايا الامتثال وإدارة المخاطر وغيرها من متطلّبات إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و"اعرف عميلك" (KYC) وتأمين الموارد البشرية اللازمة والكفوءة لدوائر الامتثال واعتماد البرامج المعلوماتية العالمية المتخصّصة كما تسعى دائماً إلى تقوية العلاقات مع المصارف المراسلة، وبخاصةً الأميركية منها، كون معظم عمليات القطاع المصرفي اللبناني مع الخارج وتمويل تجارة لبنان الخارجية وتحويلات اللبنانيّين تتمّ بالدولار الأميركي وعبر حسابات المراسلة مع المصارف في نيويورك. وفي هذا السياق، أصدر مصرف لبنان في العام ٢٠١٦ التعميم الأساسي رقم ١٣٨ والتعميم الوسيط رقم ٤١١ الذي يحظّر العمليات مع الشركات التي تكون أسهمها لحامله وأمهل المؤسّسات سنتَيْن لتسوية أوضاعها. فضلاً عن التعميم الأساسي رقم ١٣٧ المتعلّق بأصول التعامل مع القانون الأميركي ومع أنظمته التطبيقية حول منع ولوج حزب الله إلى المؤسّسات المالية الأجنبية وغيرها من المؤسسات (واستُكمل بإعلام هيئة التحقيق الخاصة رقم ٢٠) والتعميم الأساسي رقم ٢ الذي ينظّم أعمال كونتوارات التسليف. كما أصدر في أيار ٢٠١٦ التعميم الوسيط رقم ٤٢١ الذي ينصّ على وجوب أن تنشأ لدى كل مصرف لجنة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من بين أعضاء مجلس الإدارة. هذا بالإضافة إلى التعاميم الأساسية والوسيطة التي أصدرها في السنوات السابقة وتتعلّق بمسائل مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب تأكيداً للالتزام بالمعايير الدولية وتعزيزاً للإطار التنظيمي، منها ما يتعلّق بتعديل نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لتجنيب المصارف مخاطر عدم الامتثال، وبالتالي طمأنة المصارف المراسلة.

هيئة التحقيق الخاصة في العام ٢٠١٦

تعاملت هيئة التحقيق الخاصة مع الجمارك اللبنانية لاستحداث آلية لتطبيق قانون التصريح عن نقل الأموال عبر الحدود وقد تمّ اعتمادها من قبل المجلس الأعلى للجمارك. وأسفر تعاون الهيئة مع مصرف لبنان وجمعية المصارف وقوى الأمن الداخلي عن إصدار دليل إرشادي لمكافحة الجريمة الإلكترونية.

في المعطيات الإحصائية، تلقّت هيئة التحقيق الخاصة ٤٧٠ حالة منها ١٠٧ من مصادر خارجية و٣٦٣ حالة من مصادر داخلية تمّت إحالة ١٦١ منها إلى النيابة العامة و/أو إلى الجهات المستعلمة. كما تلقّت الهيئة ٥١٤ إفصاح تلقائياً. وشملت مهمّات الهيئة أيضاً التدقيق الميداني على أساس المقاربة المبنيّة على المخاطر لدى ٢٢ مصرفاً و١٤ مؤسسة مالية و ٢٢ شركة تأمين وعدد آخر من المؤسسات الملزمة بالإبلاغ.

وتوزّعت الحالات الواردة (باستثناء ٢٩ حالة نقل أموال عبر الحدود مبلَّغ عنها من الجمارك اللبنانية و١٤ حالة مساعدة إدارية من لجنة الرقابة على المصارف) وفق الجرم الأصلي كالآتي: إختلاس أموال خاصة (٣٢،٨٪)، تزوير (١٤،٨٪)، إرهاب أو تمويل إرهاب (١٠،٨٪)، إحتيال (٤،٢٪)، تجارة مخدّرات (٣،٠٪)، فساد (٢،٨٪)، تهرّب ضريبي (٢،١٪)، إتّجار بالبشر واستغلال معلومات مميّزة وتهريب (٠،٧٪ لكلّ منها)، خطف وجرائم منظّمة (٠،٥٪ لكل منهما)، جرائم البيئة (٠،٢٪) وعمليات غير مصنَّفة (٢٦،٢٪).

أما التوزّع الجغرافي للإبلاغات الواردة إلى الهيئة فكان كالآتي: بيروت (٦٠،٤٪)، جبل لبنان (٢٣،٥٪)، لبنان الجنوبي (٧،٣٪) البقاع (٥،٤٪) ولبنان الشمالي (٣،٤٪).

وقرّرت الهيئة تجميد حسابات ورفع السرية المصرفية في ٤٢ حالة أُحيلت إلى المدّعي العام التمييزي، ٣٧ منها ذات مصدر محلّي و٥ حالات ذات مصدر أجنبيّ.

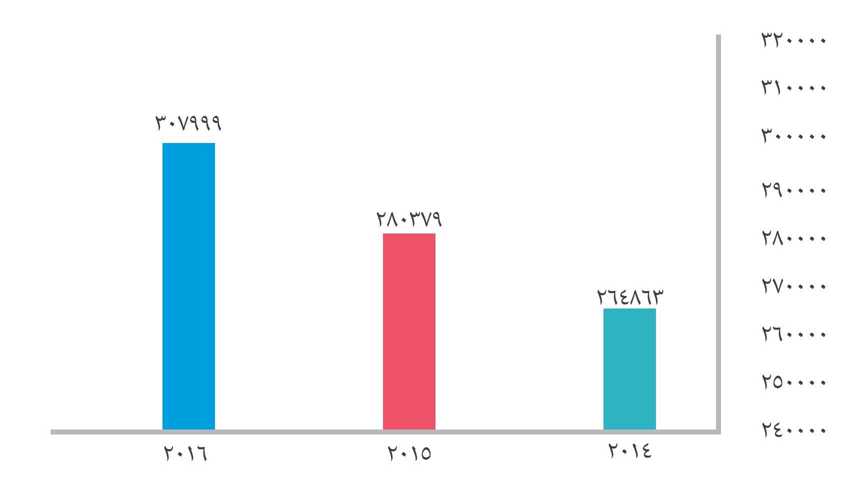
ثانياً النشاط المصرفي

1-2 عرف النشاط المصرفي في العام ٢٠١٦ شيئاً من التحسّن ولم يسجّل، كما حصل في العامَيْن السابقَيْن، مزيداً من التباطؤ ليعود بذلك إلى مستويات النمو المحقّقة في فترة ٢٠١١-٢٠١٣، متأثّراً أولاً بالهندسة المالية الأخيرة التي قام بها مصرف لبنان، وثانياً بتحسّن الأوضاع السياسية الداخلية، لا سيّما لجهة انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية بعد فراغ دام حوالي عامَيْن ونصف العام والسعي إلى تفعيل العمل المؤسَّساتي من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية تمنح المستهلك والمستثمر مزيداً من الثقة.

2-2 وبقيت مناعة القطاع المصرفي قوية وتجلّت من خلال مؤشّرات عدّة، ما جعله في وضعيّة مريحة لتلبية احتياجات الزبائن مع الحفاظ على هامش جيّد من السيولة المصرفية. وتكمن نقاط قوة هذا القطاع في اعتماده على ثقة المستثمرين والمودعين المقيمين وغير المقيمين بجودة القطاع وصلابته، من جهة، وعلى الميزات التفاضلية التي يتمتّع بها جرّاء سياسته المحافظة والخبرة العميقة إزاء التحديات التي تواجهه، من جهة أخرى. ففي جميع الحقبات، لا سيّما حقبة الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية، حافظ القطاع المصرفي على ثقة العملاء الراسخة مكتسباً تقدير المؤسّسات المالية والمصرفية العالمية.

3-2 وفي نهاية العام ٢٠١٦، وصل إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يوازي ٣٠٧٩٩٩ مليار ليرة (ما يعادل ٢٠٤,٣ مليارات دولار) مقابل ٢٨٠٣٧٩ مليار ليرة (ما يعادل ١٨٦,٠ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٥. وعليه، تكون هذه الموجودات قد ازدادت بنسبة ٩,٩٪ في العام ٢٠١٦ مقابل زيادة أدنى نسبتُها ٥,٩٪ في العام الذي سبق. ويُعزى التحسّن في العام ٢٠١٦ بوجه خاص إلى عمليات المقايضة الأخيرة لمصرف لبنان.

إجمالي موجودات / مطلوبات المصارف التجارية العاملة في لبنان - نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

4-2 يعرض الجدول أدناه تطوّر أبرز بنود مطلوبات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية من المجموع. وتظهر المقارنة بين نهاية العام ٢٠١٤ ونهاية العام ٢٠١٦ انخفاض حصة ودائع القطاع الخاص المقيم (من ٦٥,٠٪ إلى ٦٢,٩٪ تباعاً) وغير المقيم (من ١٧,٢٪ إلى ١٦,٦٪ تباعاً) مقابل ارتفاع حصة المطلوبات الأخرى (من ٣,٧٪ إلى ٦,٥٪ تباعاً) الناتجة بشكل خاص عن الهندسة المالية لمصرف لبنان بدءاً من أيار ٢٠١٦[1]، علماً أن المطلوبات الأخرى تضمّ عادةً عمليات الانتربنك بين الفروع المصرفية في لبنان والفروع في الخارج وغيرها من المطلوبات وتشكّل مصدر تمويل إضافياً إلى جانب الودائع والرساميل.

مطلوبات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات ونسب مئوية)

	٢٠١٤		٢٠١٥		٢٠١٦	
	القيمة	الحصة (٪)	القيمة	الحصة (٪)	القيمة	الحصة (٪)
ودائع القطاع الخاص المقيم	١٧٢٠٤١	٦٥,٠	١٨٠٤٨٩	٦٤,٤	١٩٣٧٦٥	٦٢,٩
ودائع القطاع العام	٤٨٤٢	١,٨	٥٠٧٤	١,٨	٥٩٥٦	١,٩
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	٤٥٦٨٠	١٧,٢	٤٨٠٢٦	١٧,١	٥١١٩٦	١٦,٦
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	٨٧٩٥	٣,٣	٩٨٦٤	٣,٥	٩٤٦٧	٣,١
الأموال الخاصة	٢٣٧١٩	٩,٠	٢٥١٣١	٩,٠	٢٧٤٩٧	٨,٩
مطلوبات أخرى	٩٧٨٦	٣,٧	١١٧٩٥	٤,٢	٢٠١١٨	٦,٥
المجموع	**٢٦٤٨٦٣**	**١٠٠,٠**	**٢٨٠٣٧٩**	**١٠٠,٠**	**٣٠٧٩٩٩**	**١٠٠,٠**

المصدر: مصرف لبنان

5-2 وتبقى الودائع الإجمالية المورد الأساسي لنشاط المصارف التجارية العاملة في لبنان، إذ شكّلت ٨١,٥٪ من إجمالي المطلوبات في نهاية العام ٢٠١٦ (٨٣,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٥) محافظةً على الحصة الراجحة من جانب المطلوبات. وإلى الودائع، تضيف المصارف مواردها الذاتية المتمثّلة بالأموال الخاصة وموارد أخرى من السوق عند الحاجة. إذاً يعتمد توسّع إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حدّ كبير على نمو ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، والذي يغذّيه تدفّق الأموال من الخارج وحركة التسليف للإقتصاد بقطاعَيْه العام والخاص. وتحاول المصارف زيادة مواردها المتوسّطة والطويلة الأجل من خلال إصدار شهادات إيداع وأسهم تفضيلية وسندات دين مرؤوسة وتأمين خطوط ائتمان من مؤسّسات ومنظّمات وصناديق عربية وعالمية. إلاّ أن مجمل الموارد خارج الودائع والأموال الخاصة ما زالت متواضعة وتحتاج إلى تطوير أسواق رأس المال.

[1] تفاصيل الهندسة المالية مدرجة في الفقرة الرابعة من القسم الأول من هذا التقرير.

الودائـــع

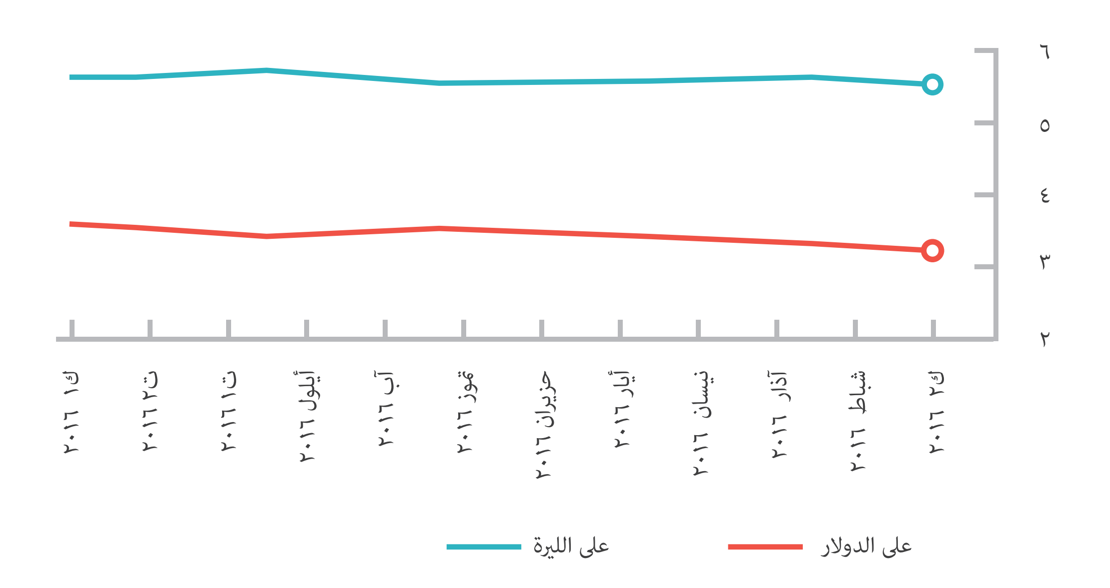
6-2 في نهاية العام ٢٠١٦، وصلت قاعدة الودائع، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم وودائع بعض مؤسّسات القطاع العام، إلى ٢٥٠٩١٨ مليار ليرة (ما يعادل ١٦٦,٤ مليار دولار) مقابل ٢٣٣٥٨٩ مليار ليرة (ما يعادل ١٥٤,٩٥ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٥. بذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة ٧,٤٪ في العام ٢٠١٦ مقابل زيادة أدنى مقدارها ٥٪ في العام ٢٠١٥. ويُعزى هذا التحسّن بوجه خاص إلى قيام المصارف بجهود كبيرة ونجاحها في اجتذاب ودائع جديدة من الخارج في إطار الهندسة المالية الأخيرة لمصرف لبنان. ومن المعلوم أنّ القطاع المصرفي يستقطب بشكل فاعل الودائع من الخارج في إشارة إلى أهمية دور الإغتراب على هذا الصعيد، بحيث تشكّل حركة تدفّق الرساميل والإستثمارات من المغتربين العاملين في الخارج دعامةً أساسية للقطاع المصرفي وللإقتصاد ككلّ، إضافةً إلى البعد الإجتماعي للدعم المادي للأُسَر اللبنانية.

7-2 في نهاية كانون الأول ٢٠١٦، بلغت حصة ودائع القطاع الخاص المقيم ٧٧,٢٪ من إجمالي الودائع وحصة القطاع الخاص غير المقيم ٢٠,٤٪ وتلك العائدة للقطاع العام ٢,٤٪. وتجدر الإشارة إلى أن الودائع تتضمّن شهادات الإيداع التي تُصدرها المصارف، وقد بلغت قيمة هذه الشهادات ٥٠٠ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٦ شأنها في نهاية العام ٢٠١٥. وتتميّز الودائع المصرفية بكون غالبيتها حسابات ادّخار (أكثر من ٨٠٪) وقصيرة الأجل (أقلّ من ٩٠ يوماً). ومرّة أخرى، نجم نمو مجموع الودائع في العام ٢٠١٦ بوجه خاص عن زيادة ودائع المقيمين والتي استأثرت بحوالي ٧٦,٦٪ منه شأنها في العام ٢٠١٥. على صعيد آخر، توزّعت الودائع الإجمالية بين ٣٥,٧٪ بالليرة اللبنانية و٦٤,٣٪ بالعملات الأجنبية في نهاية العام ٢٠١٦ (٣٦,٥٪ و٦٣,٥٪ تباعاً في نهاية العام ٢٠١٥). وارتفعت قليلاً نسبة دولرة ودائع القطاع الخاص إلى ٦٥,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٦٤,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٥.

8-2 من جهة أخرى، تتركّز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي ٦٩,٤٪ من الودائع الإجمالية في نهاية العام ٢٠١٦ موزّعة على ٤٨,٠٪ من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة ٣٠,٦٪ من الودائع إلى المناطق الأخرى وتتوزّع على ٥٢,٠٪ من مجموع المودعين، ما يدلّ على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

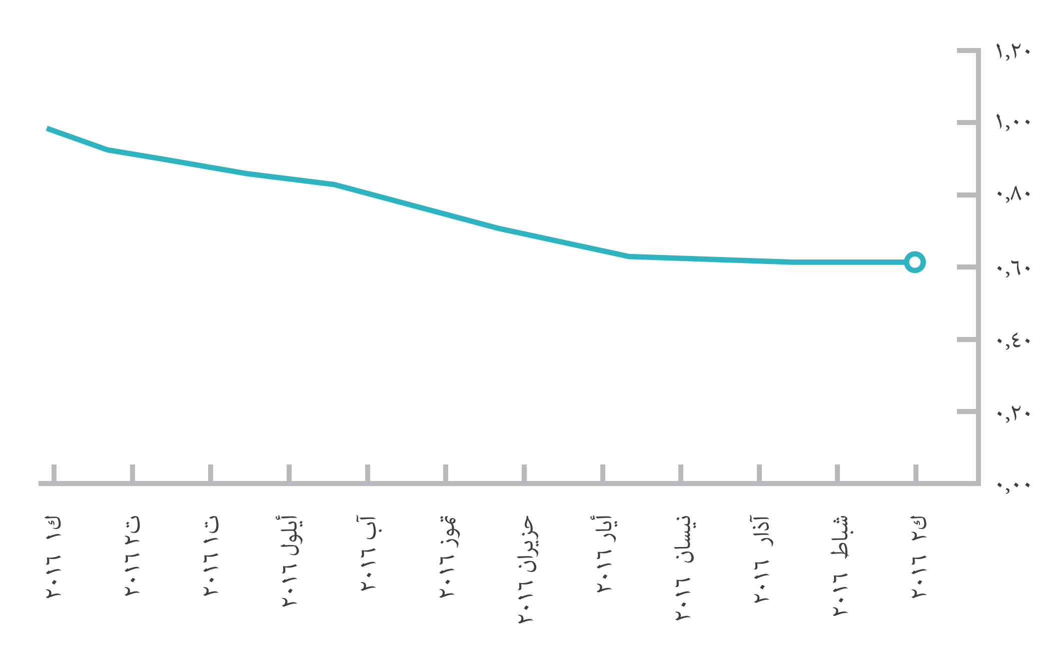
9-2 في موازاة استقرار معدلات الفائدة على سندات الخزينة في العام ٢٠١٦ شأنها في العام ٢٠١٥، بقي متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة شبه مستقرّ إذ بلغ ٥,٥٦٪ في العام ٢٠١٦ و٥,٥٨٪ في العام ٢٠١٥، فيما ارتفع متوسط الفائدة الدائنة على الدولار إلى ٣,٣٤٪ مقابل ٣,١٦٪ في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي، وقد يكون ذلك ناتجاً جزئياً من ارتفاع معدّل الفائدة على الدولار خارجياً: فقد رفع بنك الاحتياطي الفدرالي معدلات الفائدة المرجعية لديه بواقع ربع نقطة مئوية في كانون الأول ٢٠١٥ وأعاد رفعها مرة أخرى بالمقدار ذاته في كانون الأول ٢٠١٦، إضافة إلى مفاعيل الهندسة المالية الأخيرة التي شجّعت على استقطاب الودائع بالدولار الأميركي وتركت أثراً على السيولة بالعملات الأجنبية.

تطور معدلات الفائدة الدائنة في سوق بيروت (٪)



المصدر: مصرف لبنان

معدل ليبور على الدولار لثلاثة أشهر (٪)

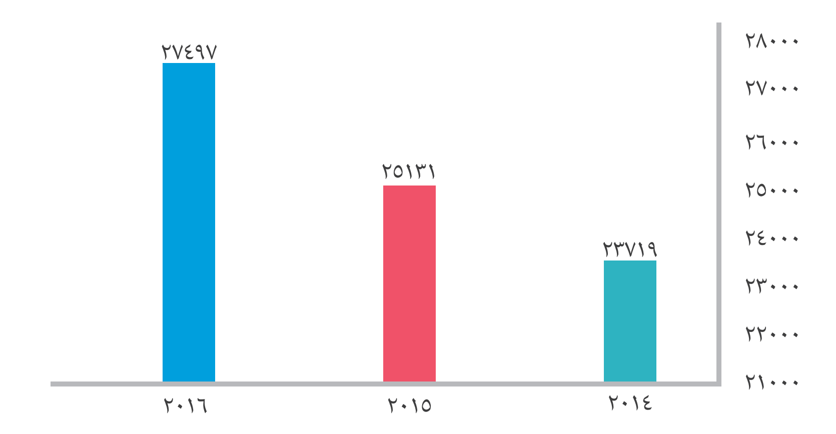


المصدر: مصرف لبنان

الأموال الخاصة

10-2 تستمرّ الأموال الخاصّة للمصارف التجارية العاملة في لبنان في الازدياد إذ وصلت إلى ٢٧٤٩٧ مليار ليرة (ما يعادل ١٨,٢ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٢٥١٣١ مليار ليرة (ما يعادل ١٦,٧ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٥، لتسجّل بذلك زيادة نسبتُها ٩,٤٪ في العام ٢٠١٦ مقابل ازديادها بنسبة ٦٪ في العام ٢٠١٥. وفي نهاية كانون الأول ٢٠١٦، شكّلت الأموال الخاصة ٨,٩٪ من إجمالي الميزانية (حوالي ٩٪ في نهاية العام ٢٠١٥)، و٣١,٩٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص (٣٠,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٥). وتُعدّ هذه المعدّلات جيّدة بالمقارنة مع مثيلاتها في عدد كبير من الدول الأوروبية المتقدّمة. فإضافة إلى قاعدة الودائع التي تؤمّن الإحتياجات التمويلية للقطاعَيْن العام والخاص، يتمتّع القطاع المصرفي بالقدرة على استقطاب المزيد من الموارد المالية، نظراً للثقة التي يحظى بها لدى المستثمرين في لبنان والمنطقة على الرغم من الأوضاع الإقتصادية السائدة والمشهد الإقليمي الصعب الذي يلقي بثقله على لبنان.

الأموال الخاصة في المصارف التجارية - نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

11-2 إن للرساميل أهمّية في الحماية من المخاطر المختلفة التي يتعرّض لها المصرف وفي زيادة الثقة باستمراريته، كما في حماية الزبائن والموظفين والمساهمين والاقتصاد بشكل عام. وتمنح الرساميل المزيد من عناصر القوّة والمرونة في تنفيذ التوسّع الداخلي والخارجي على صعيدَيْ الانتشار والأعمال. ويتوجّب على المصارف توسيع قاعدة رساميلها، التي تكوّنت من الرساميل الجديدة التي جذبتها المصارف من المستثمرين في لبنان والخارج من طريق إصدار الأسهم العادية والتفضيلية المصنّفة ضمن الأموال الخاصة الأساسيّة، كما من خلال إعادة ضخّ المصارف معظم أرباحها ضمن رساميلها من أجل توسيع قاعدة هذه الرساميل. بيد أنّ تصاعد مخاطر البلد يستدعي دوماً زيادة حجم الرساميل، ولو على حساب توزيع الأرباح، ما يعزّز الملاءة وسيولة الأسهم المتداولة والشفافية ومتانة المركز المالي للمصرف والقطاع ككلّ. ويتمّ ذلك بإشراف مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.

12-2 تبقى الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية، متدنّية بالمقارنة مع الأموال الخاصة الأساسّية، وقد شكّلت ٦,٧٪ من الأموال الخاصة في نهاية العام ٢٠١٦ (٧,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٥). من الواضح أن ذلك يتناسب إلى حدّ كبير مع اتفاقية بازل ٣ لتعزيز متانة المصارف، والتي تتضمّن رفع مستوى الجودة في قاعدة رأس المال من خلال التركيز على مفهوم حقوق المساهمين ضمن الأموال الخاصة الأساسّية Tier one وتهميش الأموال الخاصة المساندة Tier two. وقد عدّلت الاتفاقية الجديدة جذرياً بنية مفهوم الرأسمال ونوعيّته، ما يؤمّن للمصارف عوامل المناعة الملائمة في حال تعرّض رساميلها لأيّ ضغط طارئ. ويكون ذلك دلالة على وضع سليم، لاسيّما أنّ نسبة السيولة فاقت النسبة المطلوبة (٣٠٪)، وهو أمر مهم للغاية بحيث باتت السيولة المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية معطىً يضاهي الملاءة أهميةً. فمؤشرات الأداء المالي التي تمّ ذكرها والتي تعبّر عن تغطية المخاطر بوجه عام، تشهد على حفاظ القطاع على مكانته المالية العالية. وتجدر الإشارة أخيراً إلى الدور الإيجابي الذي لعبته الرقابة المصرفية خلال السنوات الأخيرة في ازدهار الصناعة المصرفية في لبنان، لاسيّما لجهة الحفاظ على نسب ملاءة وسيولة عالية كانت وما زالت محلّ تقدير من قِبَل الزبائن والمؤسسات المالية الدولية رغم المخاطر السيادية التي تتوسّع في تفصيلها وكالات التصنيف وغيرها من المؤسسات المالية الدولية.

توظيفات القطاع المصرفي

13-2 حصلت بعض التغيّرات في بنية توظيفات المصارف التجارية عند مقارنة المعطيات في نهاية العام ٢٠١٦ قياساً على نهاية العام ٢٠١٤. فقد تابعت حصّة الودائع لدى مصرف لبنان منحى الإرتفاع لتصل إلى ٤٣,٧٪ من إجمالي التوظيفات في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٣٦,١٪ في نهاية العام ٢٠١٤. في المقابل، تابعت حصّة التسليفات للقطاع العام تراجعها لتصل إلى ١٧,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٢١,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٤، واستمرّت حصّة الموجودات الخارجية في التراجع لتصل إلى ١١,٣٪ مقابل ١٣,٨٪ وذلك في نهاية التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي. كذلك، تراجعت قليلاً حصّة التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم من ٢٥,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٤ إلى ٢٥,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٦.

ويعرض الجدول أدناه تطوّر بنود موجودات المصارف التجارية من حيث القيمـة المطلقة والأهمّية النسبية بين نهاية العام ٢٠١٤ ونهاية العام ٢٠١٦.

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات- ونسب مئوية)

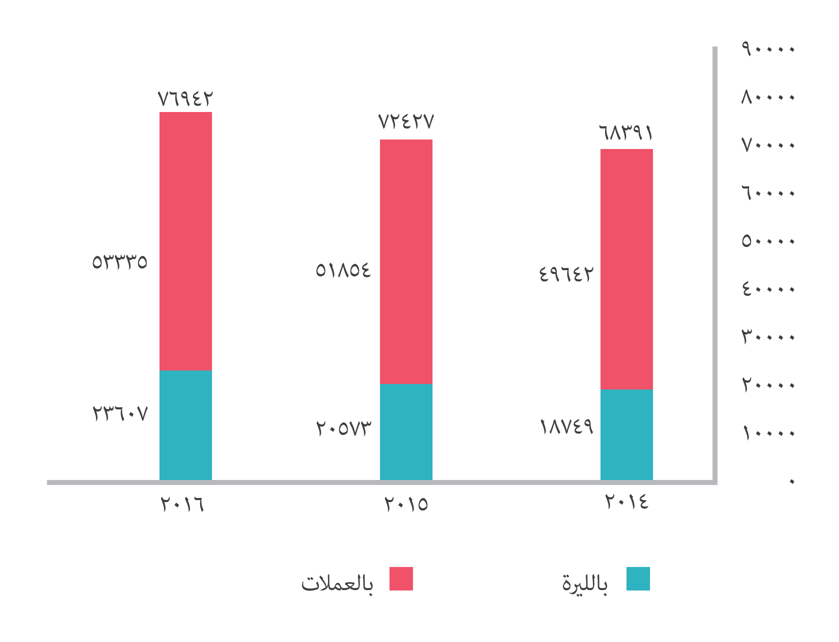
	٢٠١٤		٢٠١٥		٢٠١٦	
	القيمة	الحصة من المجموع(٪)	القيمة	الحصة من المجموع(٪)	القيمة	الحصة من المجموع(٪)
موفورات	٩٦٣١٤	٣٦,٤	١٠٧٠٢١	٣٨,٢	١٣٥٣٠٥	٤٣,٩
منها: ودائع لدى مصرف لبنان	٩٥٧٠٧	٣٦,١	١٠٦٣٢٩	٣٧,٩	١٣٤٦١٢	٤٣,٧
تسليفات للقطاع الخاص المقيم	٦٨٣٩١	٢٥,٨	٧٢٤٢٧	٢٥,٨	٧٦٩٤٣	٢٥,٠
تسليفات للقطاع العام	٥٦٣٠٨	٢١,٣	٥٦٩٨٤	٢٠,٣	٥٢٣٤٤	١٧,٠
موجودات خارجية	٣٦٤٧٠	١٣,٨	٣٥٨٧٠	١٢,٨	٣٤٨٢٤	١١,٣
منها: ودائع لدى القطاع المالي غير المقيم	١٨٣٤٢	٦,٩	١٧٤٢٢	٦,٢	١٦٩٤٥	٥,٥
تسليفات للقطاع الخاص غير المقيم	٨٣٣٩	٣,١	٩٣١٦	٣,٣	٩٢٥٦	٣,٠
قيم ثابتة وموجودات غير مصنّفة	٧٣٨٠	٢,٨	٨٠٧٧	٢,٩	٨٥٨٣	٢,٨
المجموع	**٢٦٤٨٦٣**	**١٠٠,٠**	**٢٨٠٣٧٩**	**١٠٠,٠**	**٣٠٧٩٩٩**	**١٠٠,٠**

المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع الخاص

14-2 واصلت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم ارتفاعها في العام ٢٠١٦ لتبلغ ٨٦١٩٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠١٦ مقابل ما يقارب ٨١٧٤٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٥. غير أنّ معدّل ارتفاعها آخذ في التباطؤ عموماً منذ ٥ سنوات، عاكساً مستوى النمو الاقتصادي الضعيف في لبنان، وقد بلغ ٥,٤٪ في العام ٢٠١٦ مقابل ٦,٥٪ في العام ٢٠١٥، لكنّ معدل نمو هذه التسليفات يبقى جيداً ومقبولاً في ظلّ بطء الحركة الاقتصادية في البلد وحالة عدم الاستقرار في المنطقة. وقد شكّلت التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، والتي تتعلّق في جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيّين في الخارج، ولا سيّما في الدول العربية والإفريقية، ١٠,٧٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ١١,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٥.

إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم - نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

15-2 وهكذا، تستمرّ المصارف في تمويل القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، أفراداً ومؤسسات، بكلفة مقبولة تراوح بين ٧-٨٪ في المتوسط بالليرة وبالعملات الأجنبية، ولآجال تتلاءم مع طبيعة الأنشطة المطلوب تمويلها. وقد قاربت التسليفات للقطاع الخاص المقيم ما يوازي ١٠١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠١٦. وتُعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنةً مع مثيلاتها في العديد من الدول الناشئة. وعلى سبيل المثال، بلغت هذه النسبة ٦٩٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أمّا المستوى المرتفع نسبياً لهذا المعدّل في لبنان فيمكن تفسيره، من جهة، بضخامة الطلب الخاص المموّل في جزء كبير منه من قِبَل المصارف لصالح الأفراد والمؤسسات، وذلك من أجل الإستثمار وبخاصّة الاستهلاك، ومن جهة أخرى، بضعف رسملة قطاع المؤسسات وطاقة هذه الأخيرة على التمويل الذاتي ولجوئها الكثيف إلى التمويل المصرفي بعيداً عن سوقَيْ الأسهم وسندات دين الشركات التي يفتقر إليها لبنان.

16-2 من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية قياساً على الودائع بهذه العملات لتصل إلى ٣٨,٨٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٦ مقابل ٤١,٣٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٥، فيما استمرّت نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة في الإرتفاع لتصل إلى حوالي ٢٨,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٢٥,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٥. وتبقى نسبة التسليفات إلى الودائع منخفضة في لبنان، في إشارة إلى معدّلات السيولة المرتفعة التي يتمتّع بها القطاع المصرفي اللبناني وإلى حجم الادّخار الوطني (مقيم وغير مقيم) المرتفع بالنسبة إلى القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

17-2 ومع ارتفاع التسليفات بالليرة بنسبة ١٤,٧٪ في العام ٢٠١٦ وبنسبة ٩,٧٪ في العام ٢٠١٥، أي بوتيرة أسرع من نسبة ارتفاع التسليفات بالعملات الأجنبية التي بلغت ٢,٣٪ و٥,٥٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي، سُجّل تراجع إضافي لمعدّل دورة التسليفات ليصل إلى ٧٢,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٧٤,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٥. وجاء تراجع معدّل دورة التسليفات في السنوات الأخيرة، وتحديداً منذ العام ٢٠٠٩، كأحد أبرز نتائج الحوافز التي قدّمها مصرف لبنان لبعض أنواع التسليفات، وهي تتعلّق بصورة رئيسية بقروض سكنية بالليرة اللبنانية إضافةً إلى قروض إنتاجية لتمويل مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة وقروض تتعلّق بالتعليم العالي والمشاريع الصديقة للبيئة والزراعة (غير تلك المدعومة فوائدها). ومن المتوقّع أن تزداد التسليفات بالليرة أيضاً في العام ٢٠١٧ بعد أن قامت المصارف إثر عمليات المقايضة الأخيرة مع مصرف لبنان بتسويق منتجات عديدة بالليرة بعد توافر السيولة بالعملة الوطنية بشكل ملحوظ.

18-2 وقد استندت سياسة مصرف لبنان التحفيزية للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة إلى دعائم متنوّعة. نذكر منها أوّلاً **الرزمة التحفيزية** من السيولة بكلفة متدنّية للمصارف، والتي أطلقها مصرف لبنان في مطلع العام ٢٠١٣ بموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣١٣، وشملت معظم القطاعات الإقتصادية وبخاصّة قطاع السكن. فمع استمرار ضعف الطلب الخارجي بسبب الأوضاع القائمة، بادر مصرف لبنان إلى إعطاء دفع جديد لعمليّة النمو الإقتصادي من خلال تحفيز الطلب الداخلي عبر التسليف المصرفي، لا سيّما بالليرة، وبفوائد مقبولة. ووضع مصرف لبنان عبر مبادرته هذه نحو ١,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٣ بتصرّف المصارف بفائدة ١٪، لتستمرّ هذه الأخيرة في إقراض المؤسّسات والأُسَر بهذه الآلية الجديدة بعد استنفاد آلية الإحتياطي الإلزامي، علماً أن

المصارف تتحمّل وحدها مخاطر التسليف. وحدّد مصرف لبنان كذلك بنية إفادة الأنشطة الاقتصادية من آلية التسليف هذه مع سقف للفوائد المدينة لا يتعدّى ٥٪. وكان ثمّة تجاوب كبير مع البرنامج من قبل المصارف. وفي مطلع العام ٢٠١٤، وضع المصرف المركزي ضمن هذه الآلية مبلغاً إضافياً يناهز ٨٠٠ مليون دولار لمزيد من التحفيز الاقتصادي، كما أعاد المبادرة مرّة أخرى مخصّصاً مبلغ مليار دولار في كلّ من العامَيْن ٢٠١٥ و٢٠١٦ استكمالاً للمبادرات السابقة، وسيخصّص مبلغاً بقيمة مليار دولار لعام ٢٠١٧. تستهدف هذه المبادرات قطاعات الإسكان والتعليم والبيئة والطاقة البديلة وريادة الأعمال والأبحاث والتطوير والمشاريع الإنتاجية والاستثمارية الجديدة. ويتمثّل ثاني الحوافز بالتعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣٣١ المتعلّق **باقتصاد المعرفة**، كون هذا القطاع يشكّل محرّكاً للنمو في المستقبل. ويجيز هذا التعميم للمصارف والمؤسّسات المالية المساهمة ضمن حدود ٣٪ من أموالها الخاصة في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال (Incubators) وشركات مسرّعة للأعمال (Accelerators) يكون نشاطها متمحوراً حول قطاع المعرفة، في حين يوفّر مصرف لبنان لهذه المشاريع ضمانة نسبتُها ٧٥٪ ممّا يحول دون مخاطرة المصارف بأموالها الخاصة. والغاية التي يتوخّاها مصرف لبنان من هذا التعميم تحريك آليات تأسيس شركات جديدة واعدة يمكن أن تتحوّل مستقبلاً إلى شركات قابلة لإغناء الثروة الوطنية وتأمين فرص عمل جديدة. وعمليات الرسملة من خلال شراكات ومساهمات في رأس المال هي مهمّة جديدة تتيح للمصارف دعم الكفايات الفكرية وأصحاب الابتكارات المهنية التي تندرج في إطار اقتصاد المعرفة. وفي العام ٢٠١٦، تمّ تعديل التعميم الأساسي رقم ٢٣ من خلال التعميم الوسيط رقم ٤١٩ بحيث لا يمكن أن يتجاوز مجموع مساهمات أيّ مصرف في "الشركات " نسبة ٤٪ من أمواله الخاصة، على ألاّ تزيد مساهمته في أيّ من الشركات التي يكون موضوعها محصوراً بالمشاركة في رأسمال "شركات ناشئة" (Venture Capital) عن ٢٠٪ من هذه النسبة وعن ١٠٪ في أيّ من "الشركات" الأخرى. غير أنه يعود للمجلس المركزي لمصرف لبنان، في حالات معلّلة، الموافقة على تخطّي أيّ من هذه النسب. واستناداً إلى مصرف لبنان، وفّرت المصارف حتى نهاية حزيران ٢٠١٦ حوالي ٣٢٩ مليون دولار في اقتصاد المعرفة، منها ٢٩١ مليون دولار استثمرتها في صناديق ناشئة و٢٩,٥ مليون دولار في الحاضنات والمسرّعات و٩,٧ ملايين دولار وظّفتها مباشرةً في الشركات. أما ثالث الدعائم فيقوم على **تمديد آجال القروض المدعومة للقطاعات المنتجة** ومنها السياحة، من ٧ إلى ١٠ سنوات[1]، وذلك بموجب التعميم رقم ٢٠١٣/٣٣٥.

١ ثمّ الى ١٢ سنة، بموجب التعميم رقم ٢٠١٥/٤٠٠، ومؤخراً الى ١٩ سنة بموجب التعميم رقم ٢٠١٧/٤٦٥.

التسليفات المدعومة والحائزة على تخفيض من الاحتياطي الإلزامي ومن الإلتزامات الخاضعة للإحتياطي الإلزامي (نهاية الفترة-مليار ليرة)

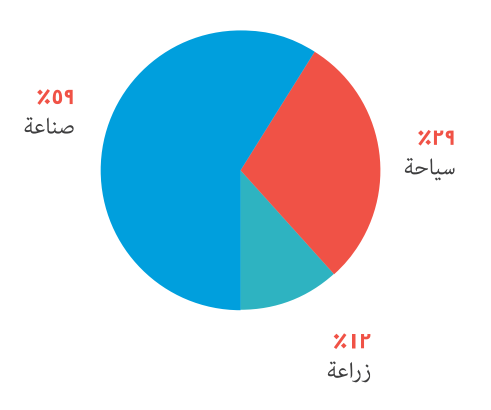
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
١-التسليفات المتوسطة والطويلة الأجل المدعومة فوائدها	٦٦٥٦	٧٢٥٠	٧٩٠٢
٢-التسليفات المضمونة من شركة كفالات والمدعومة فوائدها	١٨٧١	٢٠٠٢	٢١٤٦
٣-التسليفات المدعومة والممنوحة استناداً للبروتوكول الموقع مع البنك الأوروبي للتثمير	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤
٤-التسليفات المدعومة والممنوحة من مؤسسات الإيجار التمويلي	١٩١	٢١٣	٢٣٢
٥-التسليفات المدعومة والممنوحة من مؤسسة التمويل الدولية IFC	٨٠	٨٠	٨٠
٦-التسليفات المدعومة والممنوحة لتمويل رأسمال تشغيلي	١٦	١٦	١٦
٧- التسليفات المدعومة والممنوحة من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD	٧	٧	٧
مجموع التسليفات المدعومة الفوائد والموافَق عليها بين ١٩٩٧ و ٢٠١٦ (١+٢+٣+٤+٥+٦+٧)	**٩٠٢٥**	**٩٧٧٢**	**١٠٥٨٧**
التسليفات المستعملة الحائزة على تخفيض من الالتزامات الخاضعة للاحتياطي الإلزامي	**٣٩٣٩**	**٣٧٦٤**	**٣٤٠١**
التسليفات المستعملة الحائزة على تخفيض من الاحتياطي الإلزامي	**٩٩٣٠**	**٩٩١٥**	**١٠٢٠١**

المصدر: مصرف لبنان

19-2 وتبيّن المعطيات الإحصائية أنّ التسليفات الحائزة على تخفيض من صلب الإحتياطي الإلزامي، وهي تسليفات ممنوحة بالليرة اللبنانية، ارتفعت بحوالي ٢,٩٪ في العام ٢٠١٦ لتصل قيمتها إلى ١٠٢٠١ مليار ليرة في نهايته بعد أن تراجعت بنسبة طفيفة (-٠,٢٪) في العام ٢٠١٥. يُذكر أن ارتفاعها في السنوات التي سبقت نتج بشكل رئيسي عن ارتفاع القروض السكنية. أما التسليفات الحائزة على تخفيض من الإلتزامات الخاضعة للإحتياطي الإلزامي فانخفضت بنسبة ٩,٦٪ في العام ٢٠١٦ لتصل قيمتها إلى ٣٤٠١ مليار ليرة في نهايته بعد أن تراجعت بنسبة ٤,٤٪ في العام ٢٠١٥. ويعود الإرتفاع البسيط لهذه التسليفات أو تراجعها في السنوات القليلة الماضية إلى كون المصارف اعتمدت في تسليفاتها بوجه خاص على الرزم التحفيزية موضوع التعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣١٣ والتي سبق أن تطرّقنا إليها.

20-2 أمّا إجمالي التسليفات المدعومة الفوائد الموافق عليها، فقد ارتفع بنسبة ٨,٣٪ في العام ٢٠١٦ ليصل إلى ١٠٥٨٧ مليار ليرة (أي ما يعادل ٧,٠ مليارات دولار) في نهايته بعد ارتفاعه بالنسبة ذاتها في العام ٢٠١٥. وشكّلت حصة قطاع الصناعة من هذه التسليفات بين العام ١٩٩٧ ونهاية العام ٢٠١٦ ما نسبته ٥٩,١٪ مقابل ٢٩,٤٪ لقطاع السياحة و١١,٥٪ لقطاع الزراعة. ويتمثّل عنصر الدعم في أربعة مقوّمات: مدة القرض، وهي سبع أو عشر سنوات، وفترات السماح، ومستوى الفوائد المتدنّي في المتوسط، بالإضافة إلى تسهيلات وإعفاءات ترتكز على استعمال أو تخفيض الاحتياطي الإلزامي.

توزّع التسليفات المدعومة على القطاعات الاقتصادية نهاية العام ٢٠١٦ (٪)



المصدر: مصرف لبنان

21-2 في السياق ذاته، لا بدّ من التذكير بأنّ المصارف تلعب دوراً كبيراً في صيغ التمويل المتخصّصة للقطاع الخاص، مؤسّسات وأفراداً، من جهة أولى، كشريك مع الدولة اللبنانية وأيضاً مع المؤسّسات المالية الدولية والإقليمية، ومنها مؤسّسة الاستثمار الخاصة لما وراء البحار(OPIC)، والبنك الأوروبي للتثمير (EIB)، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، ومؤسّسة التمويل الدولية (IFC)، وصناديق التنمية العربية، وصندوق النقد العربي، إلخ..، ومن جهة ثانية، كمقرض يتحمّل وحده مخاطر هذه التسليفات ويعرض أنواعاً جديدة ومتنوّعة من القروض.

22-2 وتشير الإحصاءات حول طبيعة التسليفات الممنوحة من قِبَل القطاع المالي، والعائدة إلى نهاية العام ٢٠١٦، إلى أنّ نسبة عالية منها - وقدرُها ٧٢,٥٪ - هي قروض ذات آجال محدّدة في حين تأخذ نسبة ٢٧,٥٪ من إجمالي التسليفات شكل تسهيلات مكشوفة وغير موثّقة بضمانات (Overdrafts). مع العلم أنّ القروض المكشوفة (Overdrafts) تُمنح عادةً للزبائن ذوي الأهلية الائتمانية العالية أو كبار الزبائن حيث يتركّز إجمالي التسليفات، ما يجعل حصّتها متناسبة مع توزّع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين. وفي نهاية العام ٢٠١٦، بلغت حصّة القروض مقابل تأمين عقاري ٣٧,٣٪، وحصّة القروض بكفالات شخصيّة ١٨,٢٪، وحصّة القروض مقابل ضمانات نقدية أو كفالات مصرفية ١١,٥٪، في حين بلغت حصّة القروض مقابل ضمانات عينيّة أخرى ٣,٥٪، والقروض مقابل قيم مالية ٢,٠٪.

23-2 على صعيد توزّع التسليفات على القطاعات الاقتصادية، فإنه يتوافق بصورة عامّة مع مساهمة القطاعات في الناتج المحلّي الإجمالي، إذا ما استثنينا القطاع الزراعي الذي يحتاج إلى آليات تمويل متخصّصة كما هي الحال في معظم دول العالم، المتطوّرة منها والناشئة.

توزّع تسليفات القطاع المالي المستعملة على القطاعات الاقتصادية (كما في نهاية الفترة)

	كانون الأول ٢٠١٤		كانون الأول ٢٠١٥		كانون الأول ٢٠١٦	
	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (٪)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (٪)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (٪)
التجارة والخدمات	٢٩٣٧٣	٣٤,٠	٣٠٩٩١	٣٣,٤	٣١٣٤٦	٣٢,٤
البناء والمقاولات	١٤٤٧١	١٦,٧	١٦٣٣٥	١٧,٦	١٧٤١٤	١٨,٠
الصناعة	٩٣٢٠	١٠,٨	٩٣٩٨	١٠,١	٩٥١٧	٩,٨
القروض الشخصية	٢٤٩١١	٢٨,٨	٢٧٠٦٠	٢٩,٢	٢٩٦٦٢	٣٠,٦
منها: القروض السكنية	١٤٨٩٣	١٧,٢	١٦٤٥٧	١٧,٧	١٧٩٨١	١٨,٦
الوساطة المالية	٥١٧١	٦,٠	٥٤٥٨	٥,٩	٥١٦٩	٥,٣
الزراعة	٩٩٤	١,٢	١٠٦٤	١,١	١١٤٦	١,٢
قطاعات أخرى	٢٢١٤	٢,٥	٢٤٦٨	٢,٧	٢٥٢٧	٢,٦
المجموع	**٨٦٤٥٤**	**١٠٠,٠**	**٩٢٧٧٣**	**١٠٠,٠**	**٩٦٧٨١**	**١٠٠,٠**

المصدر: مصرف لبنان

يستمرّ تركّز التسليفات في قطاع التجارة والخدمات على الرغم من التراجع المستمرّ لحصّة هذا القطاع، والتي انخفضت إلى ٣٢,٤٪ من إجمالي التسليفات في نهاية العام ٢٠١٦ من ٣٤,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٤ ، كما تراجعت حصّة الصناعة إلى ٩,٨٪ من ١٠,٨٪ في نهاية التاريخين المذكورَيْن على التوالي. في المقابل، ارتفعت حصّة البناء والمقاولات إلى ١٨,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٦ من ١٦,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٤، كما واصلت حصّة الأفراد أو القروض الشخصية ارتفاعها إلى ٣٠,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٦، مع ارتفاع حصّة القروض السكنية التي تدخل ضمنها إلى ١٨,٦٪، فيما شهدت حصة القطاعات الأخرى تقلّبات طفيفة صعوداً أو نزولاً.

24-2 ويُظهر توزّع هذه التسليفات على المناطق والمستفيدين تركّزها الواضح في منطقة بيروت وضواحيها ولمصلحة ساكنيها، مع تسجيل تراجع بطيء وتدريجي مع الوقت في حصّة هذه المنطقة لتصل إلى ٧٥,٧٪ من إجمالي التسليفات و٥٤,٢٪ من مجموع المستفيدين في نهاية العام ٢٠١٦. ويُعتبر هذا التركّز منسجماً مع تركّز النشاط الإقتصادي وتركّز السكّان ومستوى المداخيل في العاصمة والضواحي.

25-2 ومن ناحية توزّع هذه التسليفات حسب الشرائح، تبيّن الإحصاءات أنّ التسليفات التي تزيد قيمتها عن مليار ليرة لبنانية يستفيد منها ١,٤٪ فقط (عددهم ٨٣٧٣ شخصاً ومؤسّسة) من إجمالي عدد المستفيدين والبالغ ٥٩٣٧٥٨ شخصاً ومؤسّسة، وهذه النسبة المتدنّية تنسجم مع ما هو قائم في معظم بلدان العالم. مع العلم أنه قد يكون شخصاً واحداً أو مؤسسة واحدة مستفيدة من أكثر من قرض واحد، وبالتالي فإن عدد المستفيدين المشار إليه قد يكون فعلياً أدنى ممّا هو مذكور.

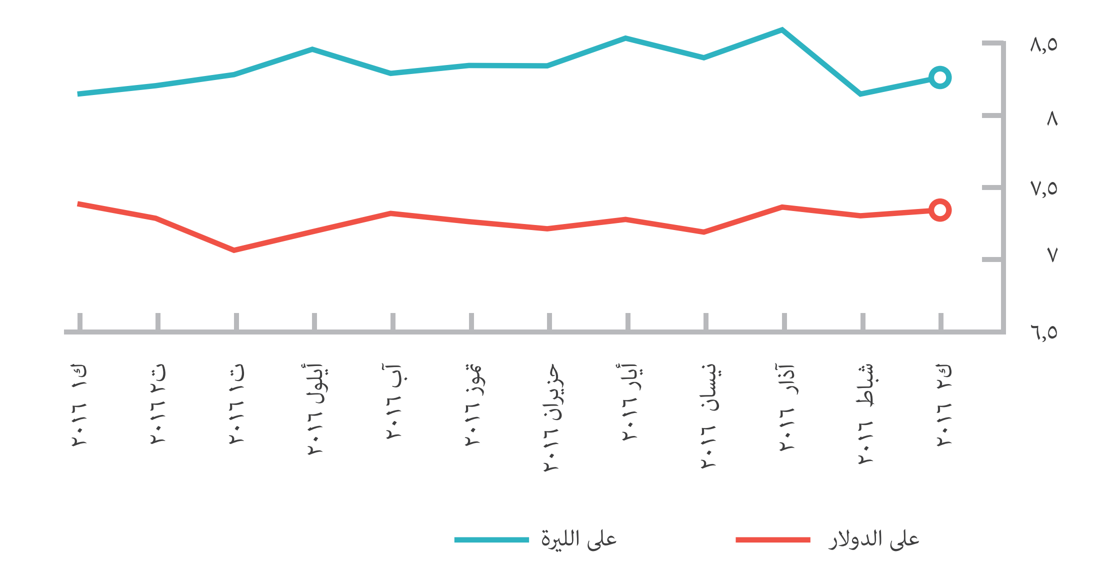
توزّع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين (نهاية العام ٢٠١٦ - ٪، مليار ليرة وعدد)

	حسب القيمة (٪)	حسب عدد المستفيدين (٪)
أقلّ من ٥ ملايين ليرة	٠,١٦	١٢,٠٨
٥-٢٥ مليون ليرة	٣,٩٧	٥١,٥٣
٢٥-١٠٠ مليون ليرة	٥,٨٧	٢٠,٢٠
١٠٠-٥٠٠ مليون ليرة	١٦,٥٢	١٣,٥٤
٥٠٠-١٠٠٠ مليون ليرة	٥,٢٣	١,٢٤
١٠٠٠-٥٠٠٠ مليون ليرة	١٢,٧٩	٠,٩٨
٥٠٠٠-١٠٠٠٠ مليون ليرة	٨,٨٥	٠,٢١
١٠٠٠٠ مليون ليرة وما فوق	٤٦,٦٠	٠,٢٢
المجموع (مليار ليرة-عدد)	**٩٦٧٨١**	**٥٩٣٧٥٨**

المصدر: مصرف لبنان

26-2 في ما يخصّ معدّلات الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة، فقد ارتفع متوسّط الفائدة المدينة على الدولار إلى ٧,٢٥٪ في العام ٢٠١٦ من ٧,٠٨٪ في العام ٢٠١٥ في موازاة ارتفاع مماثل تقريباً لمعدّلات الفائدة الدائنة على الدولار. وفي ما يتعلّق بمتوسط الفائدة المدينة على الليرة، فقد بلغ ٨,٣٥٪ في العام ٢٠١٦ وفقاً لاحتسابها قبل أي دعم أو تسهيل أو تنزيل من الإحتياطي الإلزامي مقابل ٧,٠٩٪ في العام ٢٠١٥. وبالتالي، لم يعد بالإمكان مقارنة المعدلات المدينة في العام ٢٠١٦ مع مثيلاتها في الفترات السابقة.

تطور معدلات الفائدة المدينة في سوق بيروت



المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع العام

27-2 تراجعت تسليفات المصارف التجارية الممنوحة للقطاع العام إلى ما يوازي ٥٢٣٤٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٥٦٩٨٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٥، أي بنسبة ٨,١٪ مقابل ارتفاع محدود بنسبة ١,٢٪ في العام ٢٠١٥. وجاء هذا التراجع في العام ٢٠١٦ بشكل أساسي نتيجة عمليات بيع صافية لسندات يوروبندز (أي أنّ قيمة عمليات البيع فاقت عمليات الشراء التي حصلت في النصف الأول من العام ٢٠١٦) ضمن إدارة السيولة والربحية وفي إطار الهندسة المالية الأخيرة لمصرف لبنان.

ففي العام ٢٠١٦، تراجعت التسليفات بالليرة بقيمة ١٢٣٠ مليار ليرة وبنسبة ٤,٠٪ والتسليفات بالعملات الأجنبية بقيمة ٢٢٦٢ مليون دولار وبنسبة ١٢,٨٪.

28-2 وفي التفصيل، انخفضت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى ٢٨٩٣٦ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٣٠٢٤٣ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٥، ما يشير إلى أنّ الاكتتابات الجديدة كانت دون الإستحقاقات، مع العلم أنّ المصارف تركّز اكتتاباتها على الفئات الطويلة الأجل (٧ سنوات وما فوق) ذات المردود الجيّد والتي باتت تُصدَر بشكل دوري، كما أنّها اكتتبت في شهر كانون الأول ٢٠١٦ بسندات خزينة لـ٥ سنوات (بقيمة ١١٠٠ مليار ليرة) أصدرتها وزارة المالية بمردود استثنائي بلغ ٥٪ لاستيعاب سيولة المصارف الفائضة بالليرة لدى مصرف لبنان والناتجة عن الهندسة المالية الأخيرة.

29-2 في ما يخصّ محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبندز، انخفضت إلى ١٥٣٨٣ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠١٦ من ١٧٦٤٥ مليوناً في نهاية العام ٢٠١٥ بعد أن باع عدد من المصارف سندات يوروبندز من محفظته بغية تأمين السيولة بالعملات الأجنبية كما تمّت الإشارة إليه.

30-2 نتيجةً لذلك، ارتفعت حصّة التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة إلى ٥٥,٧٪ من إجمالي التسليفات للقطاع العام في نهاية العام ٢٠١٦ من ٥٣,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٥، فيما انخفضت حصّة التسليفات بالعملات الأجنبية إلى ٤٤,٣٪ مقابل ٤٦,٧٪ في نهاية العامين المذكورَيْن على التوالي.

الموجودات الخارجية

31-2 تراجعت ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة قليلاً في العام ٢٠١٦ لتبلغ ١١,٢ مليار دولار في نهاية العام المذكور مقابل ١١,٦ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥. وبذلك، تكون هذه الودائع قد انخفضت بنسبة ٢,٧٪ في العام ٢٠١٦ مقابل انخفاضها بنسبة ٥,٠٪ في العام ٢٠١٥. وقد تراجعت نسبتها إلى ١٠,٥٪ من ودائع الزبائن لدى المصارف بالعملات الأجنبية في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ١١,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٥. ويُعزى ذلك بخاصة إلى مردودها المنخفض جدّاً وتفضيل المصارف توظيفها لدى مصرف لبنان، علماً أنّ هذا الأخير يُعيد بدوره توظيفها لدى مصارف في الخارج، ما يعني أنّ هذه التوظيفات ما زالت تتمتّع بالنسبة إلى المصارف بمستوى السيولة والمخاطر ذاته، في وقت تُساهم في تدعيم احتياطيّات مصرف لبنان من العملات الأجنبية وفي ترسيخ الإستقرار النقدي. وتجدر الإشارة إلى أن مستوى هذه الموجودات في نهاية العام ٢٠١٦ كان قريباً منه في نهاية العام الذي سبق، ليسجّل ارتفاعاً متتالياً في الأشهر الأولى من العام ٢٠١٧.

وبالإضافة إلى كونها رافداً مهمّاً للسيولة بالعملات الأجنبية، تلعب هذه الودائع لدى المراسلين وظيفة هامّة في تمويل تبادلات لبنان مع الخارج كما في إدارة المخاطر. لذلك، وعلى الرغم من المردود المنخفض نسبياً لهذه التوظيفات الخارجية، تسعى المصارف دائماً في إدارة مواردها إلى تأمين حدّ أدنى من السيولة بالعملات الأجنبية لدى المصارف المراسلة بما يساعد على احتواء أيّة تطوّرات سلبية طارئة، كما يحدّ من ممارسات التجنّب من المخاطر المتعلّقة بالمصارف المراسلة الـ De-risking.

32-2 واستقرّت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة، صافيةً من الالتزامات تجاه المصارف غير المقيمة، على حوالي ٥ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٦ شأنها في نهاية العام ٢٠١٥. وبتعبير آخر، غطّت الودائع لدى المصارف المراسلة ١,٨ مرة الالتزامات الخارجية تجاه المصارف غير المقيمة في نهاية كلّ من العامين ٢٠١٦ و٢٠١٥. مع

الإشارة إلى أنّ المصارف غير المقيمة التي تملك حسابات دائنة في القطاع المصرفي هي في جزء كبير منها مصارف تابعة للمصارف اللبنانية.

33-2 من جهة أخرى، تراجعت موجودات المصارف الخارجية الأخرى إلى ٥٧٢٠ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٦٠٥٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٥، أي بنسبة ٥,٦٪ بعد تراجعها بنسبة ٦,٧٪ في العام ٢٠١٥. وتدخل بشكل أساسي ضمن هذه الموجودات الإستثمارات المباشرة في رساميل المصارف الشقيقة أو التابعة، وأيضاً الإستثمارات في سندات الدين في الخارج التي لا تقلّ درجة تصنيفها عن BBB على أن تكون خاضعة لرقابة بلدان مصنّفة تصنيفاً سيادياً بدرجة BBB وما فوق في حال كانت صادرة عن شركات. وتدرّ هذه التوظيفات مردوداً مرتفعاً قياساً على الودائع لدى المصارف غير المقيمة، كما تشكّل هذه الموجودات الخارجية تنويعاً مرغوباً فيه للتوظيفات الخارجية وتالياً توزيعاً للمخاطر.

الودائع لدى مصرف لبنان

34-2 تابعت موجودات المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ارتفاعها في العام ٢٠١٦ لتصل قيمتها إلى ١٣٤٦١٢ مليار ليرة في نهاية العام المذكور مقابل ١٠٦٣٢٩ مليارًا في نهاية العام ٢٠١٥. فتكون بذلك قد ارتفعت بمقدار ٢٨٢٨٤ مليار ليرة وبنسبة ٢٦,٦٪ مقابل زيادةٍ تبلغ قيمتها ١٠٦٢١ مليار ليرة ونسبتها ١١,١٪ في العام ٢٠١٥. وارتفعت حصّتها من إجمالي التوظيفات المصرفية إلى ٤٣,٧٪ (المستوى الأعلى لها تاريخياً) في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٣٧,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٥.

35-2 ويُعزى الارتفاع الملحوظ في العام ٢٠١٦ بشكل خاص إلى الهندسة المالية التي قام بها مصرف لبنان والتي قضت باكتتاب المصارف بشهادات إيداع بالدولار لدى مصرف لبنان، إضافة إلى أن المصارف أودعت لديه فائض السيولة الناتجة عن حسم سندات الخزينة بالليرة. ونتج الإرتفاع الكبير لهذه التوظيفات في العامَيْن السابقَيْن عن الفائض في موارد المصارف التي لم توظّف في الإقتصاد- مع حصول تباطؤ في حركة التسليف للقطاع الخاص وتراجع أو زيادة طفيفة في التسليفات للقطاع العام- وعن إعادة توزيع المحافظ لا سيّما الودائع لدى المصارف المراسلة، هذا بالإضافة إلى تكوين الإحتياطي الإلزامي بالليرة والودائع الإلزامية بالعملات الأجنبية. يُذكر أن مصرف لبنان بات يُصدر، منذ مطلع العام ٢٠١٥، شهادات إيداع لصالح المصارف بالليرة وبالدولار لعشرين وثلاثين سنة، إضافة إلى الفئات الأخرى التي درجت العادة على إصدارها سابقاً. وتجدر الإشارة إلى أنّ إيداعات المصارف بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان تساهم إلى حدّ كبير في تدعيم الاستقرار النقدي.

ثالثاً المصارف وإدارة المخاطر

1-3 يترافق العمل المصرفي مع تعرّض المصارف لأنواع عدّة من المخاطر تعمل على إدارتها على نحو فعّال. وتعتمد المصارف اللبنانية الممارسات والقواعد التنظيمية والرقابية التي تستند إليها الصناعة المصرفية العالمية في هذا المجال، مُلتزمةً تحديداً بالنظم وبضوابط العمل المصرفي التي تضعها السلطات النقدية والرقابية في لبنان كما في جميع الدول التي تعمل فيها، ومنها ما يتعلّق بتطبيق معايير يفرضها الواقع اللبناني إضافةً إلى المعايير الدولية، مع تكييف هذه القواعد والمعايير أحياناً مع البنية المصرفية اللبنانية وخصوصيّتها وترك هامش من المرونة في التطبيق وتدرّجية في التنفيذ وفق الحاجة.

2-3 في السنوات الأخيرة، اتّخذ مصرف لبنان مزيداً من الإجراءات الإحترازية هَدفت إلى إدارة أفضل للمخاطر المصرفية، وتناولت بوجه خاص مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والتي سنتوقّف عندها في الفقرة اللاحقة. كما تناولت نواحيَ أخرى من العمل المصرفي، نذكر منها تعديل نظام المصلحة المركزية للمخاطر المصرفية باتّجاه مزيد من الصرامة، وتصنيف مخاطر الديون، وتوزيع محافظ الإئتمان الرئيسية، وإعادة هيكلة الديون، والإقراض للجهات المقرّبة، والتسليفات العقارية، ووضع سقوف جديدة على قروض التجزئة، وتكوين مؤونات واحتياطي عام على قروض التجزئة عند بروز أو حتى عدم بروز مؤشّرات تعثّر في التسديد، وتكوين مؤونات إجمالية على محفظة القروض المنتجة للفوائد من غير قروض التجزئة. ونذكر منها أيضاً تكوين مؤونات بالليرة من الأرباح الناتجة عن عمليّات الهندسة المالية التي نفّذها مصرف لبنان في العام ٢٠١٦، وتطبيق حدود دنيا جديدة لنسب الملاءة بالإضافة إلى "احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصّة" (Capital Conservation Buffer). ولمزيد من التفصيل حول التدابير المتّخذة في العام ٢٠١٦، يُرجى مراجعة القسم الثاني من هذا التقرير.

من ناحية أخرى، أنشأ مصرف لبنان "وحدة التحقّق" (Compliance Unit) في بداية العام ٢٠١٦ والتي تهدف إلى التأكّد من التزام جميع الوحدات في مصرف لبنان، وأيضاً في المصارف والمؤسّسات الأخرى المرخّصة من قبل مصرف لبنان بالقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، وبخاصّة تلك المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وإلى اقتراح التدابير لتجنّب و/أو لإدارة المخاطر التي قد تنتج عنها. وكان مصرف لبنان قد أنشأ في العام ٢٠١٤ "وحدة الإستقرار المالي" (Financial Stability Unit) التي من مهامها الأساسيّة مراقبة الوضع المالي والمصرفي واستشراف المخاطر والأزمات المحتملة وتجنّب وقوعها.

مخاطر السمعة Reputation Risk الناتجة عن عدم تطبيق اجراءات الإمتثال (Compliance)

3-3 تنخرط المصارف اللبنانية جدّياً في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية المفروضة على الأفراد والمؤسسات في عدد من الدول، أوّلاً بقرار واع ومسؤول من إداراتها، وثانياً التزاماً منها بالقانون رقم ٢٠١٥/٤٤ وقبله بالقانون رقم ٢٠٠١/٣١٨ وبمعايير الصناعة المصرفية العالمية وبالتعاميم واللوائح الصادرة عن السلطات النقدية والرقابية، وذلك بهدف حماية القطاع المصرفي ومدّخرات اللبنانيّين وحماية الإقتصاد اللبناني. وقد طوّرت المصارف في هذا المجال طيلة السنوات الماضية سياسات وأنظمة فعّالة، أكسبتها مصداقية في الأسواق المالية العالميّة. والمصارف مستمرّة وبقوّة في الإلتزام بقواعد مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومعرفة العملاء. وتُركّز المصارف على إخضاع موظفيها بشكل دائم ومكثّف لدورات تدريبية وورش عمل تتناول القوانين والأنظمة وكذلك المعايير والتطوّرات العالمية ذات الصلة، والتوعية على كيفية رصد وتجميد حركات الأموال المشبوهة والإبلاغ عنها والتواصل الدائم مع هيئة التحقيق الخاصّة، بهدف الوصول إلى مستوى أعلى من الثقافة والتقنيّة والإحترافية في العمل المصرفي.

4-3 واكتمل الإطار القانوني لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومحاربة التهرّب الضريبي بعد إقرار سلسلة من القوانين المالية في العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦، ما يحمي عمل وممارسة المصارف على هذا الصعيد علاوةً طبعاً على تعاميم وقرارات مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصّة. نذكر من هذه القوانين: القانون ٢٠١٦/٥٥ المتعلّق بتبادل المعلومات لغايات ضريبيّة (الذي استبدل القانون ٢٠١٥/٤٣)، القانون ٢٠١٦/٧٥ المتعلّق بإلغاء الأسهم لحامله والأسهم لأمر، القانون ٢٠١٦/٧٧ الذي يُعدّل المادة ٣١٦ من قانون العقوبات والمتعلّقة بتمويل الإرهاب، القانون ٢٠١٥/٤٤ المتعلّق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، القانون ٢٠١٥/٤٢ المتعلّق بالتصريح عن نقل الأموال عبر الحدود، والقانون ٢٠١٥/٥٣ المتعلّق بانضمام لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩.

5-3 كذلك، اتّخذ المصرف المركزي في السنوات الماضية إجراءات مكثّفة وهامّة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، نذكر منها إصداره التعميم رقم ٢٠١٢/١٢٦ الذي يختصّ بعلاقة المصارف بالمراسلين، والتعميم رقم ٢٠١٣/١٢٨ الذي يتعلّق بإنشاء دائرة امتثال Compliance Department، ليُصدر في أيلول ٢٠١٤ التعميم الوسيط رقم ٣٧١ الذي يطلب فيه من المصارف، من بين أمور عدّة ، تعيين مسؤول عن مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في كلّ من فروع المصرف. ومن خلال التعميم الوسيط رقم ٣٩٣ الصادر في حزيران ٢٠١٥، طلب من المصارف وضع نظام ضبط داخلي فاعل لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في ما يتعلّق بالعمليات الماليّة والمصرفية بالوسائل الإلكترونية. كما أصدر في كانون الأول ٢٠١٥ التعميم الأساسي رقم ١٣٦ المتعلّق بتطبيق قرارات مجلس الأمن رقم ١٢٦٧ (١٩٩٩) ورقم ١٩٨٨ (٢٠١١) ورقم ١٩٨٩ (٢٠١١) والقرارات اللاحقة المتعلّقة بهذا الخصوص. وبموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤١١، منع مصرف لبنان المصارف من التعامل مع الشركات التي تكون أسهمها لحامله، وفي نيسان ٢٠١٦، منع المصارف من اصدار البطاقات المُسبقة الدفع التي لا ترتبط بحساب مصرفي. كما أصدر في أيار ٢٠١٦ التعميم الأساسي رقم

١٣٧ المتعلّق بأصول التعامل مع القانون الأميركي الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٨ ومع أنظمته التطبيقية حول منع ولوج "حزب الله" إلى المؤسّسات المالية الأجنبية وغيرها من المؤسّسات. كما عدّل من خلال التعميم الوسيط رقم ٤٢١ الصادر في أيار ٢٠١٦ نظام مراقبة العمليّات الماليّة والمصرفيّة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب موضوع التعميم الأساسي رقم ٨٣، حيث أضاف، من بين أمور عدّة، بعض أنواع المؤسّسات (مثل كونتوارات التسليف) والجمعيّات التي لا تتوخّى الربح كي تؤخذ بعين الإعتبار ضمن مخاطر العميل (المرتفعة)، كما طلب إنشاء "لجنة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب" على مستوى مجلس الإدارة AML/CFT Board Committee بدل اللجنة المتخصّصة بهذا الموضوع والتي كانت قائمة سابقاً. وفي آب ٢٠١٦، أي قبل إقرار القانون ٢٠١٦/٥٥ المتعلّق بتبادل المعلومات لغايات ضريبيّة، بادر مصرف لبنان إلى اصدار التعميم الأساسي رقم ١٣٨، الذي طلب بموجبه من المصارف اتّخاذ الإجراءات كافّة لتزويد هيئة التحقيق الخاصّة بالمعلومات التي قد تطلبها السلطات الأجنبية في إطار تبادل المعلومات الضريبيّة تطبيقاً لتوصيات المنتدى العالمي Global Forum حول الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبيّة ولتوصيات منظّمة التعاون والتنمية الإقتصادية OECD. كما طلب من خلال التعميم الوسيط رقم ٤٣١ الصادر أيضاً في آب ٢٠١٦، أن يقوم كلّ مصرف بتزويد "وحدة الإمتثال" لدى مصرف لبنان بعض المعلومات، منها، على سبيل المثال، السيرة الذاتية للمدراء في دائرة الإمتثال، والهيكل التنظيمي المفصّل لدائرة الإمتثال، ونظام عملها وبرنامجها.

6-3 في الإطار ذاته، وبقرار من لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال في جمعية المصارف، تواصلت في العام ٢٠١٦ اللقاءات الموسّعة لمسؤولي دوائر الإمتثال Compliance General Meeting، والتي باتت تُعقد على نحو دوري منذ العام ٢٠١٣، وتمّ التباحث والتنسيق في اجتماعاتها الأخيرة في مواضيع متعدّدة ذات صلة بنطاق عمل التحقّق، منها على سبيل المثال العلاقات مع المصارف المراسلة وسياسة تجنّب المخاطر، ونتائج زيارات وفد جمعيّة المصارف إلى عواصم المال العالمية، والإلتزام بالقوانين والمتطلّبات الدولية بما فيها تطبيق العقوبات الدولية على حزب الله وبخاصة الأميركية منها، والسياسات والإجراءات المتعلّقة بمكافحة الرشوة والفساد، والتبادل التلقائي للمعلومات الضريبية وكيفيّة التحضّر له، إضافةً إلى غيرها من المواضيع.

وفي إطار سعيها الدائم لنشر الوعي ودعم المصارف المتوسّطة والصغيرة، طلبت جمعية المصارف من شركة ديلويت Deloitte تطوير دليل حول معيار الإبلاغ الموحّد Common Reporting Standard CRS تمّ توزيعه على المصارف في شباط ٢٠١٧، بعد أن وزّعت سابقاً على المصارف عدداً من الأدلّة الهامّة، نذكر منها دليل العقوبات (٢٠١٥)، ودليل السياسات والإجراءت المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (٢٠١٣)، والدليل الشامل لسياسة قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية FATCA (٢٠١٣).

وتابعت جمعيّة مصارف لبنان والمصارف اللبنانية في العام ٢٠١٦ تحرّكاتها الخارجية الدوريّة التي استهدفت بشكل خاص الولايات المتحدّة الأميركية وعدداً من الدول الأوروبية ذات الأهميّة الكبيرة بالنسبة إلى القطاع المصرفي، وتواصلت مع مسؤولين رسميّين ومصرفيّين وبخاصّة مسؤولي دوائر الإلتزام، وذلك بهدف تحصين سمعة القطاع المصرفي اللبناني وصورته في الخارج، واستمرار لا بل تعزيز العلاقة مع المصارف المراسلة وتلافي

سياسة تجنّب المخاطر De Risking، ليبقى لبنان جزءاً من النظام المالي العالمي، خدمةً لمصلحة الزبائن والقطاع المصرفي والإقتصاد اللبناني. كما استقبلت الجمعيّة في مقرّها وفوداً أجنبيّة للغايات ذاتها، نذكر منها وفد بنك الإحتياطي الفدرالي- نيويورك في أيلول ٢٠١٦، الذي أشاد بمدى التطوّر والمهنية في المصارف اللبنانية في مجال عمل التحقّق ونوّه بالموارد البشرية ذات الكفاءة العالية.

مخاطر الملاءة Solvency Risk

7-3 تولي المصارف أهميّة خاصّة لموضوع المخاطر المُرتبطة بضعف الملاءة أو بعدم كفاية رأس المال لتغطية جميع أنواع المخاطر الكامنة في الأعمال التجارية اليوميّة للمصرف. وتسعى دائماً إلى تعزيز ملاءتها وقاعدة رساميلها ليس فقط لمواجهة المخاطر المتعدّدة وتغطية الخسائر المحتملة والإلتزام بالمعايير المحلّية والدولية ذات الصلة، بل أيضاً للإحتفاظ بالمتانة الماليّة العالية لدعم متطلّبات النمو والتوسّع في النشاطات القائمة والمُحتملة وفي أسواق المال، إضافةً الى حماية أموال المودعين والمقرضين الآخرين والمستثمرين في المصارف. وتتمّ عمليّة تقييم ومتابعة كفاية رأس المال بما يتوافق مع السياسات والإجراءات الموضوعة من قبل إدارات المصارف وبالنظر الى القواعد والنسب والتدابير الموضوعة من قبل السلطات الرقابية المحلّية، وبالتالي وفقاً لأحكام التعاميم الصادرة حول كفاية رأس المال، ولا سيّما التعميم الأساسي لمصرف لبنان رقم ٤٤ وتعديلاته. فتتمّ ملاءمة حجم رأس المال المطلوب في جميع الظروف والأوقات مع حجم الأصول داخل الميزانية والإلتزامات خارج الميزانية المرجّحة بأوزان المخاطر Risk weighted assets and off balance sheet commitments، وبالتحديد مخاطر الائتمان Credit Risk ، ومخاطر السوق Market Risk ، والمخاطر التشغيلية Operational Risk ، وفقاً لما هو معمول به في الصناعة المصرفية الدولية وتبعاً للمعايير العالمية.

8-3 تعتمد المصارف اللبنانية بشكل عام في قياس حجم الموجودات المرجّحة بأوزان مخاطر الإئتمان Credit risk weighted assets على المقاربة النموذجيّة Standardized approach. وتعتمد في تقييم حجم الموجودات المرجّحة بأوزان مخاطر السوق Market risk weighted assets منهج القياس المعياري Standardized measurement method ، كما تعتمد في قياس المخاطر التشغيلية، مقاربة المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach. ولتلبية متطلّبات كفاية رأس المال بحسب المعايير الدولية المعروفة ببازل III، وضع مصرف لبنان في العام ٢٠١١ حدّاً أدنى من نسب رأس المال الى الأصول المرجّحة بالمخاطر لتحقيقه تدريجياً بحلول نهاية العام ٢٠١٥[1]. وفي أيلول ٢٠١٦، طلب من المصارف الإلتزام لفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ بالحدود الدنيا الجديدة لنسب الملاءة، وهي التالية:

- في ما يخصّ نسبة حقوق حمَلة الأسهم العادية إلى مجموع الموجودات المرجّحة Common Equity Tier 1 Ratio ، المطلوب الوصول إلى نسبة ٨,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٦، و٩٪ في نهاية العام ٢٠١٧، و١٠٪ في نهاية العام ٢٠١٨.

- في ما يتعلّق بنسبة الأموال الخاصّة الأساسيّة إلى مجموع الموجودات المرجّحة Tier 1 Ratio، المطلوب الوصول إلى نسبة ١١٪ في نهاية العام ٢٠١٦، و١٢٪ في نهاية العام ٢٠١٧، و١٣٪ في نهاية العام ٢٠١٨.

[1] لتصل نسبة حقوق حملة الأسهم العادية إلى مجموع الموجودات المرجّحة Common Equity Tier 1 Ratio إلى ما لا يقلّ عن ٨٪، ونسبة الأموال الخاصة الأساسية إلى مجموع الموجودات المرجّحة Tier 1 Capital Ratio إلى ما لا يقلّ عن ١٠٪، ونسبة الأموال الخاصة الاجمالية إلى مجموع الموجودات المرجّحة Total Capital Ratio إلى ما لا يقلّ عن ١٢٪. وتتضمّن هذه النسب إحتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة Capital Conservation Buffer على ان يبلغ ٢,٥٪ من الموجودات المرجحة في نهاية العام ٢٠١٥.

• في ما يخصّ نسبة الأموال الخاصّة الإجماليّة إلى مجموع الموجودات المرجّحة Total Capital Ratio المطلوب الوصول إلى نسبة ١٤٪ في نهاية العام ٢٠١٦، و١٤،٥٪ في نهاية العام ٢٠١٧، و١٥٪ في نهاية العام ٢٠١٨، مع العلم أنّ اتفاقية بازل الثالثة تعطي مهلة للوصول إلى معدّل ١٠،٥٪ حتى العام ٢٠١٩.

• وتتضمّن جميع هذه النسب احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصّة (Capital Conservation Buffer) على أن يبلغ ٤،٥٪ من الموجودات المرجّحة في نهاية العام ٢٠١٨.

9-3 ويتمتّع القطاع المصرفي اللبناني بمستويات ملاءة مرتفعة بأفضل مقاييس الصناعة المصرفية العالمية ومنها بازل، إذ بلغ معدّل الملاءة لديه (Total Capital/Risk Weighted Assets) بحسب آخر المعلومات الصادرة عن السلطات النقدية والرقابية ١٤،٦٪ في نهاية حزيران ٢٠١٦ بمعيار بازل ٣ مقابل ١٥،١٪ في نهاية العام ٢٠١٥. ولم يواجه القطاع المصرفي مصاعب ترتبط بتطبيق مقرّرات بازل ٣، وعمد في السنوات الأخيرة الماضية إلى تقوية الأموال الخاصّة الأساسيّة من خلال إعادة ضخّ جزء من الأرباح في الأموال الخاصّة ومن خلال إصدار الأسهم. ويواكب الجهاز المصرفي دوماً التنظيمات والتدابير الجديدة المطروحة على الصعيد العالمي، والتي أصبحت أكثر تشدّداً مع رفع مستوى النوعية والشفافية في قاعدة رأس المال وتعزيز درجة تغطية المخاطر وضبط عملية الإفراط في الاستدانة، أو نسبة الدين في الموارد المصرفية وغيرها من الأمور، مع الإشارة إلى أنّ لجنة بازل تترك للسلطات النقدية المحليّة هامشاً مهمّاً لتقدير ما يلائم السوق المحليّة.

ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أنّ تمتين القاعدة الرأسمالية للمصارف كان أحد أهداف العمليات المالية التي نفّذها مصرف لبنان في العام ٢٠١٦، لكي تلتزم هذه الأخيرة بالمعايير الدولية الجديدة وتستمرّ بالتالي في تمويل الإقتصاد وفي دعم احتياطيات مصرف لبنان. لذلك، طلب مصرف لبنان[٢] من المصارف تخصيص الفائض الناتج عن هذه العمليات في الشريحة الثانية من رأس المال (Tier II Capital) ما يمكّن المصارف من استعماله، بين أمور عدّة، في تأمين الإلتزام بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (IFRS9) في بداية العام ٢٠١٨ وفي بلوغ معدّلات الملاءة التي يطلبها مصرف لبنان والتي فصّلناها أعلاه.

مخاطر الإقراض Credit Risk

10-3 تماشياً مع مبادئ الإدارة الرشيدة والإمتثال الدولية Compliance and Corporate Governance International Guidelines، تعمد المصارف العاملة في لبنان إلى تحديد مستوى الرغبة في اتّخاذ المخاطر الإئتمانية Credit risk appetite والحدود أو السقوف الإئتمانية Credit risk limits من قبل مجالس إداراتها، والتي تبلّغ هذا الأمر بدورها الى اللجان والمديريات المختصّة لاعتماد السياسات والتدابير الإجرائيّة التي تتناسب مع قراراتها والأهداف الموضوعة. وتسعى المصارف إلى السيطرة على/ أو الحدّ من مخاطر الإئتمان وضبطها عن طريق وضع حدود أو سقوف قصوى limits على حجم المخاطر التي هي على استعداد لقبولها، أكان بالنسبة إلى الأطراف المُقابلة Counterparties أو إلى التركّز القطاعي والجغرافي

٢ خاصة من خلال التعميمين الوسطين ٤٣٩ / ٢٠١٦ و ٤٤٦ / ٢٠١٦

Industry and geographic concentration، كما من خلال رصد ومتابعة درجة التعرّض للمخاطر Risk Exposures وتلاؤمها أو تماشيها مع الحدود المرسومة. فهناك سقوف موضوعة للتوظيفات لدى المؤسّسات المصرفية والمالية وفي الأدوات الماليّة ذات التصنيف الإئتماني المرتفع، ولدرجة التعرّض للمخاطر السيادية، إضافةً إلى القيود المطبّقة على القروض والتسهيلات للزبائن بما في ذلك القيود بالنسبة الى البلد الواحد والقطاع الإقتصادي والآجال والتصنيف الإئتماني والكفلاء وغيرها تجنّباً لتركّز المخاطر.

11-3 وفي ما يتعلّق بالقروض والتسهيلات الممنوحة للزبائن تحديداً، تسعى المصارف أيضاً إلى الحدّ من مخاطر الإئتمان المرتبطة بهذا النشاط من خلال سلسلة من الاجراءات المتّخذة والتي تطال نشأة القرض وتكوين الملفّات، وتأمين الوثائق والكفالات والضمانات الكافية، والمتابعة، والتصنيف الدوري للقروض بحسب تعليمات السلطات النقدية والرقابية وبتكوين المؤونات اللازمة عليها حسب تصنيفها، بحيث تغطّى القروض الرديئة بالمؤونات على نحو كامل وتُدرج خارج الميزانية. كما تلتزم المصارف بالمعايير الاحترازية المتعلّقة بالتسليفات لمقترض واحد وتلك الممنوحة للجهات المقرّبة، من أفراد وشركات. بالإضافة إلى ذلك، تطلب إدارات المصارف من المؤسسات الكبيرة ومن كبار المقترضين توفير ميزانيات مدقّقة، من جهة، وضمانات مقبولة، من جهة ثانية. والشروع في التسهيلات الإئتمانية هو بداية عمل مشترك بين الفروع المصرفية والأقسام أو الدوائر المختصّة في المصرف الأم حيث يتمّ إجراء تحليل ائتماني لأهليّة المقترض وقدرته على السداد ودراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع، وحيث يقوم قسم إدارة مخاطر الإئتمان بمراجعة الملف والتحليل الإئتماني بشكل مستقلّ وإعداد رأي مكتوب بالمخاطر المرتبطة بالتسهيلات الإئتمانية التي تمّ درسها ورفعه إلى لجان الإئتمان المعنيّة. ولجان الإئتمان هي المسؤولة عن الموافقة على التسهيلات التي تصل إلى الحدّ المعيّن لها. فالمصارف لديها مستويات مختلفة من السلطات أو الجهات المؤتَمَنة على الموافقة على طلب الائتمان، وهذا يتوقّف على طبيعة وحجم التسهيلات المطلوبة والسقوف الموضوعة، لذا فإنّ الموافقة على القرض قد تقتصر على موافقة لجان الائتمان أو تكون خاضعة للّجان التنفيذية أو لمجالس الإدارة.

12-3 وبقيت المخاطر المتعلّقة بالتسليفات داخل الإقتصاد اللبناني مضبوطة إلى حدّ كبير عموماً، على الرغم من النمو الإقتصادي الضعيف في السنوات الأخيرة. وقد ازدادت نسبة الديون المشكوك بتحصيلها إلى إجمالي التسليفات على نحو طفيف إلى ٣,٦٨٪ في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٣,٦٤٪ في نهاية العام ٢٠١٥، وهي نسبة مقبولة مقارنة مع المتوسّطات الإقليمية (٣,٣٪) ومتدنّية بالمقارنة مع تلك المسجّلة في الأسواق الناشئة (٧,٢٪)، في حين تراجعت المؤونات المكوّنة لتغطية الديون المشكوك بتحصيلها قليلاً إلى ٦٦,٢٪ مقابل ٦٨,٨٪ في نهاية العامَيْن المذكورَيْن على التوالي.

وارتفعت من جهة أخرى درجة تعرّض المصارف للمخاطر السيادية في العام ٢٠١٦، بحيث وصلت حصّة تسليفات المصارف للقطاع العام وودائعها لدى مصرف لبنان إلى ٦٠,٧٪ من إجمالي التوظيفات في نهاية العام المذكور مقابل ٥٨,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٥. والجدير ذكره أنّ جزءاً لا بأس به (أكثر من ٤٦٪) من التوظيف لدى القطاع العام ومصرف لبنان هو بالعملة الوطنية بحيث ينتفي عملياً خطر عدم تسديده. أما التوظيفات بالعملات الأجنبية، فهي في جزء كبير منها لدى مصرف لبنان، الذي يعيد بدوره توظيف القسم الأكبر منها

خارجياً في أدوات قليلة المخاطر ومرتفعة السيولة قد تكون مشابهة لموجودات المصارف في الخارج. وتجدر الإشارة إلى أنّه لم يطرأ أيّ تطوّر سلبي ملحوظ لناحية التصنيف السيادي للدولة اللبنانية في العام ٢٠١٦، باستثناء تخفيض وكالة "فيتش" في تموز ٢٠١٦ تصنيف لبنان الإئتماني في ما يخصّ الدين الطويل الأجل بالليرة وبالعملات الأجنبية من ب (B) إلى ب- (-B)، مع نظرة مستقبليّة مستقرّة، إنّما تلاه في أيلول ٢٠١٦ تطوّر ايجابي تمثّل بتعديل وكالة "ستاندرد اند بورز" نظرتها المستقبلية لتصنيف لبنان الإئتماني من "سلبيّة" إلى "مستقرّة" وأبقت على تصنيفها لديون لبنان. من جهتها، عادت وكالة "موديز" وأكّدت في حزيران ٢٠١٦ على تصنيف لبنان الإئتماني كما أبقت على النظرة المستقبلية السلبية.

مخاطر تقلّبات معدلات الفوائد Interest Rate Risk

13-3 لم يطرأ أيّ تطوّر سلبي في ما يتعلّق بمخاطر تقلّب الفائدة في العام ٢٠١٦ نظراً لبقاء معدّلات الفائدة على الليرة اللبنانية شبه مستقرّة في حين سُجّل ارتفاع بسيط في الفائدة على الدولار الأميركي نظراً لإرتفاعها عالمياً. وتُعتبر مخاطر تقلّبات الفوائد تحت السيطرة في ما يخصّ تسليفات المصارف للقطاع الخاص، لأنهّا في قسم كبير منها جارية، وتتمّ بالتالي مراجعة معدّلات الفائدة المطبّقة عليها بشكل دوري يتناسب إلى حدّ كبير مع فترة مراجعة معدّلات الفائدة المطبّقة على الودائع. ويختلف الوضع بشأن التسليفات التي تمنحها المصارف للقطاع العام وتوظيفاتها لدى المصرف المركزي في شهادات الإيداع لأنّ آجالها أطول نسبياً والفائدة عليها ثابتة وغير متحرّكة. فعلى سبيل المثال، بلغ الأجَل المثقّل على محفظة سندات الخزينة بالليرة حوالي ٣,٥ سنوات في نهاية العام ٢٠١٦، وحوالي ٦,٣ سنوات[٢] بالنسبة إلى سندات اليوروبوندز خارج التزامات مؤتمرَيْ باريس ٢ و٣. وما تجدر الإشارة إليه هنا أنّ الفائدة المدفوعة على الودائع بالليرة ترتبط بالمردود على سندات الخزينة بالليرة وليس العكس، كما أن المردود على سندات الخزينة وشهادات الإيداع الطويلة الأجل يأخذ في الاعتبار تلك المخاطر، أي تقلّب معدلات الفوائد، إضافةً إلى كونها أدوات مالية قابلة للتداول وتُعتبر سائلة نسبياً بعكس التسليفات للقطاع الخاص، وكلّها أمور تحدّ من هذه المخاطر. ومع أنّ المخاطر المتعلّقة بارتفاع إضافي في معدّل الفائدة على الدولار الأميركي تبقى مطروحة أيضاً في المستقبل مع احتمال رفع بنك الإحتياطي الفدرالي معدّلات الفائدة، غير أنّ انعكاساتها على كلفة موارد المصارف ستظلّ محدودة، ذلك أن زيادتها ستتمّ تدريجياً على سنوات عدّة لئلاّ تؤثّر سلباً على معدلات النمو الضعيفة أساساً في الولايات المتحدة الأميركية. مع الإشارة إلى أنّ بنك الإحتياطي الفدرالي رفع في نهاية العام ٢٠١٥ معدّلات الفائدة على الدولار بواقع ٢٥ نقطة أساس، كما رفعها بواقع ٢٥ نقطة أساس في كانون الأول ٢٠١٦ وأيضاً بواقع ٢٥ نقطة أساس في آذار ٢٠١٧.

مخاطر سعر الصرف Exchange Rate Risk

14-3 بقيت مخاطر سعر الصرف متدنّية ومقبولة في العام ٢٠١٦، إذ لم يطرأ أيّ جديد أو تغيير لناحية التزام الحكومة والمصرف المركزي بسياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي، وتوافر الإمكانات اللازمة لذلك. وقد استطاع مصرف لبنان أن يدعّم احتياطيّاته من العملات الأجنبية بعد العمليات المالية التي نفّذها في العام ٢٠١٦، إذ وصلت إلى ٣٤,٠ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦، ما يغطّي حوالي ٢٢ شهراً من الاستيراد وحوالي

٢ حوالي ٧,٣ سنوات كما في نهاية آذار ٢٠١٧.

٦٢,٢٪ من الكتلة النقدية بالليرة و٢٥,٦٪ من الكتلة النقدية بمفهومها الواسع م٣ (M٣). كما بقيت مخاطر سعر الصرف متدنّية لناحية بنية مراكز القطع في ميزانيات المصارف. فعلى سبيل التذكير، يُسمح للمصارف بالإحتفاظ بمركز قطع عملاني صافٍ، مدين أو دائن، لا يتعدّى في أيّ وقت نسبة ١٪ من مجموع عناصر الأموال الخاصّة الأساسيّة الصافية، على أن لا يتعدّى مركز القطع الإجمالي لديها في الوقت نفسه ما نسبته ٤٠٪ من مجموع الأموال الخاصّة الأساسيّة الصافية.

المخاطر التشغيليّة Operational Risk

15-3 تعتمد المصارف العاملة في لبنان على مجموعة من السياسات والإجراءات في إدارة المخاطر التشغيلية المرتبطة بتوقّف طارىء في أنظمة العمل، أو بحصول أخطاء بشرية وإدارية خلال القيام بالمهام المطلوبة، أو عمليّات غشّ، أو التعرّض لأحداث خارجية من كوارث طبيعية واضرابات ومظاهرات وغيرها، والتي قد تُحدث ضرراً في سمعة المصرف أو قد تكون لها آثار قانونية أو تنظيمية أو قد تؤدّي إلى خسارة ماليّة. فهناك إطار لإدارة المخاطر التشغيلية Operational Risk Management Framework يخضع للتدقيق Audit السنوي بحسب المتطلّبات الرقابية وبما يتماشى مع ممارسة الصناعة المصرفية الدولية، وكذلك فريق مستقلّ لإدارة هذه المخاطر التشغيلية من مهامه الأساسية تطبيق مضامين الإطار المشار إليه، بالتنسيق والتعاون مع وحدات أخرى في المصرف كالتدقيق الداخلي Internal Audit أو أمان المعلومات واستمراريّة العمل Corporate Information Security and Business Continuity . ويشمل إطار إدارة المخاطر التشغيليّة مبادىء مُختبرة على أرض الواقع كمثل وجوب مضاعفة أنظمة المهام الأساسية Redundancy of Mission Critical Systems، وفصل الواجبات Segregation of Duties، وتطبيق إجراءات موافقة صارمة Strict Authorization Procedures، وإجراء التسوية اليوميّة Daily Reconciliation، وتحديد مسؤوليّة إدارة المخاطر التشغيلية على المستوى العملي، وغيرها من المبادىء أو التوجيهات. وتُستخدم التغطية التأمينية Insurance Coverage كوسيلة خارجية للحدّ من المخاطر وبما يتناسب مع حجم النشاط وخصائصه. وتطبّق المصارف العاملة في لبنان بشكل عام مقاربة المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach لإحتساب الرأسمال المطلوب في مواجهة المخاطر التشغيلية، ملتزمةً بذلك معايير المقاربة النموذجية Standardized Approach لإتفاقية بازل ٢ لكفاية الرساميل.

مخاطر السيولة Liquidity Risk

16-3 يتمتّع القطاع المصرفي اللبناني بمعدّلات سيولة مرتفعة، سواء بالليرة أو بالعملات الأجنبية، ما يُبقي مخاطر السيولة تحت السيطرة إلى حدّ كبير. فالمصارف تعتمد منذ سنوات استراتيجية تأمين حدّ أدنى من السيولة، بالليرة وخصوصاً بالعملات الأجنبية، حرصاً على تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي بشكل عام والمحافظة عليها في حال استجدّت أيّ تطوّرات سلبية يقتضي التعامل معها بسرعة. وقد أثبتت هذه الاستراتيجية فعاليّتها في تجاوز أزمات عدّة، ورسّخت الثقة بالقطاع وساهمت في المحافظة على الاستقرار النقدي. وارتفع معدّل السيولة الاجمالية بالليرة وبالعملات الأجنبية، أي الموفورات ومحفظة سندات الخزينـة بالليرة وبالعملات الأجنبية

لأقلّ من سنة والموجودات الخارجية من دون التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، إلى ٦٥,٨٪ من الودائع الإجمالية والالتزامات الأخرى في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل حوالي ٥٧,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٥، وهو الأعلى في المنطقة مقارنةً مع معدّل الاحتياطيّات والموجودات الخارجية للقطاع المصرفي العربي، والبالغ حوالي ٣٠٪ للفترة ذاتها. كما يبلغ معدّل السيولة الأوليّة بالعملات الأجنبية، أي الودائع لدى مصرف لبنان ولدى المصارف في الخارج، حوالي ٥٥٪ من الودائع والإلتزامات بهذه العملات، علماً أنّ هذا المستوى المرتفع يُعتبر ضرورياً لإدارة سليمة للودائع بالعملات الأجنبية في اقتصاد مدولر وفي غياب المُقرض في المقام الأخير.

رابعاً الأداء المصرفي

1-4 في العام ٢٠١٦، بلغت الأرباح الصافية المجمّعة للمصارف العاملة في لبنان (فروع لبنان) ٢٨٦٤ مليار ليرة (١٩٠٠ مليون دولار) مقابل ٢٨١١ مليار ليرة (١٨٦٥ مليون دولار) في العام ٢٠١٥، أي بزيادة طفيفة نسبتها ١,٩٪، مقابل زيادة نسبتُها ٨,٦٪ في العام ٢٠١٥. وعليه، تراجع قليلاً كلّ من العائد على متوسط الموجودات (ROAA) إلى ٠,٩٥٪ في العام ٢٠١٦ مقابل ١,٠١٪ في العام الذي سبق، والعائد على متوسط حقوق المساهمين (ROAE) إلى ١٠,٨٣٪ من ١١,٥١٪ على التوالي.

2-4 ويماثل كلّ من العائد على الأموال الخاصة والمردود على متوسط التوظيفات لدى المصارف في لبنان المتوسط العالمي، بينما يبقيان دون المستويات القائمة في الدول العربية والناشئة (لا سيّما العائد على الموجودات). وعلى سبيل المقارنة، بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين ١١,٤٪ والعائد على متوسط الموجودات ١,٥٪ لدى المصارف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب آخر المعطيات المتوافرة. وهو انعكاس لاحتفاظ المصارف اللبنانية بسيولة عالية لمواجهة المخاطر وأية تقلّبات حادّة قد تطرأ في ظلّ عدم الاستقرار السائد في لبنان والمنطقة ككلّ.

3-4 ارتفعت نسبة الكلفة إلى المردود إلى ٥٣,٣٪ في العام ٢٠١٦ من ٤٩,٥٪ في العام ٢٠١٥. فقد ارتفعت الكلفة المتضمّنة مجموع أعباء المستخدمين والأعباء الإدارية والعمومية والتشغيلية الأخرى بنسبة ٢٩,٢٪ في حين ارتفع الناتج المالي الصافي بوتيرة أدنى (١٩,٩٪)، والمتضمّن صافي الفوائد المقبوضة وصافي العمولات والإيرادات الأخرى. وقد تراجع صافي المؤونات على الديون المشكوك بتحصيلها في العام ٢٠١٦ قياساً على ما بلغه في العام ٢٠١٥ لعدم اضطرار المصارف إلى تكوين مؤونات إضافية تأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والمحلية والمخاطر التي تطال زبائنها في الدول المجاورة. يُذكر أنه بموجب التعميم الوسيط رقم ٤٢٠ الصادر بتاريخ ٣ أيار ٢٠١٦، بات يتعيّن على المصارف تكوين مؤونات مقابل الحسابات المدينة التي يتمّ إقفالها تطبيقاً للإجراءات والعقوبات والتقييدات المقرّرة من قبل المنظّمات الدولية الشرعية أو من قبل السلطات السيادية الأجنبية والعمل على تحصيل هذه الديون من العملاء المعنيّين، وذلك من دون تعديل تصنيفهم الائتماني.

حسابات النتيجة في القطاع المصرفي (مليار ليرة)

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
١- الفوائد المقبوضة	١٣٧٠٩	١٤٨٤٩	١٥٩٩٠
٢- الفوائد المدفوعة	٩٢١٢	١٠٠٢٠	١٠٨٦٦
٣- هامش الفائدة (١)-(٢)	**٤٤٩٧**	**٤٨٢٩**	**٥١٢٤**
٤- صافي المؤونات	-٢٩٤	-٣٢٣	-٢٦٢
٥- صافي الفوائد المقبوضة (٣)-(٤) أو الناتج المصرفي الصافي	**٤٢٠٣**	**٤٥٠٦**	**٤٨٦٢**
٦- صافي العمولات والإيرادات الأخرى	٢٢٩٤	٢٥١٣	٣٥٥٥
٧- الناتج المالي الصافي (٥)+(٦)	٦٤٩٧	٧٠١٩	٨٤١٧
٨- الأعباء الإدارية والعمومية والتشغيلية الأخرى	٣٢٣٠	٣٤٧٢	٤٤٨٦
٩-استهلاكات وصافي مؤونات/أرباح على أصول مادية وغير مادية	٢١٤	٢٤٠	٢٦٢
١٠- النتيجة العادية قبل الضريبة (٧)-(٨)-(٩)	٣٠٥٣	٣٣٠٧	٣٦٦٩
١١- صافي النتائج الاستثنائية	٣٠	٣٩	٢٩-
١٢- النتيجة قبل الضريبة (١٠)+(١١)	٣٠٨٣	٣٣٤٨	٣٦٤٠
١٣- الضريبة على الأرباح	٤٩٣	٥٣٧	٧٧٦
١٤- الأرباح الصافية (١٢) - (١٣)	**٢٥٩٠**	**٢٨١١**	**٢٨٦٤**

المصدر: مصرف لبنان

4-4 يفصّل الجدول أدناه تطور الإيرادات بين عامَيْ ٢٠١٥ و٢٠١٦. فقد ارتفع مجموعها من ١٧٤٠١ مليار ليرة إلى ١٩٥١٦ ملياراً على التوالي، مسجّلاً بذلك زيادة قيمتها ٢١١٥ مليار ليرة ونسبتُها ١٢,٢٪ (+٨,٥٪ في العام ٢٠١٥). ونتج ذلك إلى حدّ كبير من ارتفاع صافي العمولات (+٨٤,٤٪) وصافي أرباح العمليات على الأدوات المالية (+٤٢,٨٪) والفوائد المقبوضة (+٧,٧٪)، مقابل تراجع صافي أرباح عمليات القطع (-١٨,٦٪) وإيرادات الأسهم والحصص والمساهمات (-٤١,٩٪). وترتبط الفوائد بكلّ من التسليفات للقطاع الخاص والاستثمارات بالأدوات المالية السيادية- من سندات خزينة وشهادات إيداع بالعملة الوطنية وبالدولار الأميركي- وغير السيادية، علماً أن الفوائد في سوق بيروت سجّلت تغيّرات طفيفة على العموم بين العامَيْن ٢٠١٥ و٢٠١٦، كما أن الفائدة العالمية بقيت عند مستوياتها المتدنّية على الرغم من رفع بنك الاحتياطي الفدرالي المعدلات المرجعية قليلاً. أمّا ارتفاع صافي العمولات فيعود إلى زيادة العمولات المحصّلة من الزبائن على مختلف الخدمات التي تقدمها لهم المصارف، ومنها على سبيل المثال تلك المرتبطة بالاعتمادات المستندية وبحسابات إدارة الأموال وبصيرفة التجزئة. وعليه، تراجعت حصة الفوائد المقبوضة إلى ٨١,٩٪ من إجمالي الإيرادات في العام ٢٠١٦ (٨٥,٣٪ في العام ٢٠١٥) مقابل ارتفاع حصة العمولات والإيرادات الأخرى إلى ١٨,٢٪ (١٤,٤٪) في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي.

5-4 ويُشار إلى أن حصة صافي الفوائد المقبوضة من الناتج المالي الصافي تراجعت إلى ٥٧,٨٪ في العام ٢٠١٦ (٦٤,٢٪ في العام ٢٠١٥) لتشكّل بالتالي حصة صافي العمولات والإيرادات الأخرى ٤٢,٢٪ (٣٥,٨٪) في العامَيْن المشار إليهما تباعاً، ما يؤكّد أن المصارف تهتمّ بتنويع الخدمات، ومنها تعزيز الخدمات المصرفية الخاصة، والعمليات بالتجزئة وخدمات أسواق رأس المال والخدمات الاستشارية وتمويل التجارة وعمليات أخرى خارج الميزانية، لتجني دخلاً مرادفاً من غير الفوائد على شكل رسوم وعمولات.

توزّع الإيرادات (مليار ليرة)

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	التغيّر (٪) ٢٠١٥-٢٠١٦
فوائد مقبوضة	١٣٧٠٩	١٤٨٤٩	١٥٩٩٠	٧,٧+
صافي العمولات والإيرادات الأخرى (استثمارية وغير استثمارية)	٢٢٩٤	٢٥١٣	٣٥٥٥	٤١,٥+
صافي النتائج الاستثنائية	٣٠	٣٩	٢٩-	-
مجموع الإيرادات	**١٦٠٣٣**	**١٧٤٠١**	**١٩٥١٦**	**١٢,٢+**

المصدر: مصرف لبنان

6-4 يفصّل الجدول أدناه تطور النفقات وتوزّعها بين عامَيْ ٢٠١٥ و٢٠١٦. فقد ارتفع مجموعها من ١٤٥٩١ مليار ليرة إلى ١٦٦٥٣ ملياراً، أي بما قيمته ٢٠٦٢ مليار ليرة ونسبتُه ١٤,١٪. وازدادت الفوائد المدفوعة بنسبة ٨,٤٪ في العام ٢٠١٦ بالمقارنة مع زيادة بنسبة ٨,٨٪ في العام ٢٠١٥، متجاوزةً بشكل طفيف نسبة الزيادة في الفوائد المقبوضة. وارتبط ذلك بزيادة حجم الودائع بنسبة تجاوزت ٧٪ بالترافق مع تراجع بسيط لمتوسّط معدلات الفائدة الدائنة على الليرة (من ٥,٥٨٪ في العام ٢٠١٥ إلى ٥,٥٦٪ في العام ٢٠١٦) مقابل ارتفاع بسيط لمعدلات الفائدة الدائنة على الدولار(من ٣,١٦٪ إلى ٣,٣٤٪ تباعاً)، بالإضافة إلى بقاء الفائدة المدفوعة على ودائع القطاع المالي غير المقيم عند مستويات منخفضة على الرغم من ارتفاعها قليلاً عقب رفع بنك الاحتياطي الفدرالي المعدلات المرجعية. وفي العام ٢٠١٦، خفّفت المصارف من تكوين المؤونات للتحوّط من المخاطر كما سبق وأشرنا.

توزّع النفقات (مليار ليرة)

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	التغيّر (٪) ٢٠١٥-٢٠١٦
فوائد مدفوعة	٩٢١٣	١٠٠٢٠	١٠٨٦٦	٨,٤+
صافي المؤونات	٢٩٤	٣٢٣	٢٦٢	١٨,٩-
الأعباء التشغيلية والإدارية	٣٤٤٤	٣٧١٢	٤٧٤٨	٢٧,٨+
منها أعباء الموظّفين	١٩١٣	٢٠٢٥	٢١٩٦	٨,٤+
الضريبة على الأرباح	٤٩٣	٥٣٧	٧٧٦	٤٤,٥+
مجموع النفقات	**١٣٤٤٣**	**١٤٥٩٢**	**١٦٦٥٢**	**١٤,١+**

المصدر: مصرف لبنان

7-4 وارتفعت الأعباء الإدارية والعمومية الأخرى بنسبة ٢٨٪ في العام ٢٠١٦ (٧,٨٪ في العام ٢٠١٥)، وتأتّى ذلك جزئياً من زيادة أعباء المستخدمين (+٨,٤٪ في العام ٢٠١٦ مقابل ٥,٩٪ في العام ٢٠١٥)، والتي نجمت عن ارتفاع عدد الموظفين في القطاع (+٦٢٢ شخصاً في العام ٢٠١٦) والزيادة السنوية والتقديمات التي تمنحها المصارف للعاملين لديها بموجب عقد العمل الجماعي. واللافت الزيادة الكبيرة في أعباء الاستثمار العامة التي تتحمّلها المصارف، والتي تصبّ في خانة عمليات التحديث والتطوير المطلوبة لمجاراة العمل المصرفي الحديث والتقيّد بالمتطلّبات العالمية، إذ بلغت نسبتها ٤٤,٥٪ في العام ٢٠١٦ مقابل زيادة أدنى قدرُها ٩,٨٪ في العام ٢٠١٥. وارتفعت قيمة الضريبة على الأرباح بنسبة ٥٨,٢٪ في العام ٢٠١٦ (٨,٩٪ في العام ٢٠١٥) من ٥٣٧ مليار ليرة في العام ٢٠١٥ إلى ٧٧٦ ملياراً في العام ٢٠١٦ بحيث شكّلت أكثر من ٢١٪ من الربح الصافي قبل الضريبة.


05

القسم الخامس
جداول احصائية

جدول رقم ١ - مؤشرات إقتصادية رئيسية

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار ل.ل)	٦٦١٣٢	٦٩٣٦٦	٧٢١٠٩	٧٤٥٦٠	٧٦٣٠٠
معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلّي الاجمالي (٪)	٢,٨	٢,٦	٢,٠	٠,٨	١,٠
معدّل التضخّم GDP deflator (٪)	٦,٥	٢,٢	١,٩	٢,٦	١,٣
متوسط المؤشر الاقتصادي العام (متوسط ١٩٩٣=١٠٠) *	٢٥٦,٦	٢٦٤,٧	٢٧٣,٢	٢٧٨,٦	٢٨٩,٢
التغيرات بالنسبة للسنة السابقة (٪)	-	٣,٢	٣,٢	٢,٠	٣,٨
عجز الميزان التجاري (تراكمي- مليون د.أ.)	١٦٧٩٧	١٧٢٩٢	١٧١٨١	١٥١١٧	١٥٧٢٨
تغيرات في الموجودات الخارجية الصافية					
(تراكمي- مليون د.أ.) منها:	(١٥٣٧)	(١١٢٨)	(١٤٠٨)	(٣٣٥٤)	١٢٣٨
مصرف لبنان	٥٨١	١٨٤٦	٣٨١٥	(٤٧٣)	٣٨٦٦
القطاع المالي	(٢١١٨)	(٢٩٧٤)	(٥٢٢٣)	(٢٨٨١)	(٢٦٢٨)

المصادر: مديرية الإحصاء المركزي - مصرف لبنان- المركز الآلي الجمركي.

بالنسبة إلى الناتج المحلي للعام ٢٠١٦، فقد تمّ احتسابه بالاستناد إلى تقديرات صندوق النقد الدولي في ما يخصّ معدل النمو الحقيقي وdeflator.

* المؤشر الإقتصادي العام Coincident Indicator الصادر عن مصرف لبنان.

( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ٢ - الوضــع النقــدي
(نهاية الفترة، بمليارات الليرات)

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
أوراق نقدية متداولة	٣٢١٣	٣٤٠٧	٣٦٤٧	٤٠١٤	٤٥٩٢
ودائع تحت الطلب بالليرة	٣٨٩٠	٤٢١٣	٤٦٥٤	٥٠٢٨	٥٥٦٧
(م١) = السيولة الجاهزة بالليرة	**٧١٠٤**	**٧٦٢٠**	**٨٣٠١**	**٩٠٤٢**	**١٠١٥٩**
ودائع الادخار بالليرة	٥٧٩٧٣	٦١١٢٩	٦٥٠٩٩	٦٩٥٧٨	٧٢٢٦٩
(م٢) = (م١)+ ودائع الإدخار بالليرة	**٦٥٠٧٧**	**٦٨٧٤٩**	**٧٣٤٠٠**	**٧٨٦٢٠**	**٨٢٤٢٨**
ودائع بالعملات الاجنبية	٩١٤٠٢	٩٨٤٩٩	١٠٣٧٢٤	١٠٧٤٧٥	١١٧٤٩٩
سندات دين بالعملات الأجنبية (Bonds)	٣١٨	٣٢٣	٢٧٣	٢٦٥	٢٦٥
(م٣) = (م٢)+ ودائع بالعملات الأجنبية + سندات دين بالعملات الأجنبية	**١٥٦٧٩٧**	**١٦٧٥٧١**	**١٧٧٣٩٧**	**١٨٦٣٦٠**	**٢٠٠١٩٢**
عناصر التغطية :					
ديون صافية على الخارج	٦٤٤٣٧	٥٦٥٥٦	٥٣٦٦١	٤٦٦٠٨	٤٩٧١٢
ديون صافية على القطاع العام	٥٤٥٩٦	٥٩٥٦٨	٦٣٢٢٦	٧٠٦٨٨	٧٦٧٧٨
فروقات قطع	(١٤٧٠٨)	(٨٤٢٦)	(٨١٤٦)	(٦٤٠١)	(٧٧٠٧)
ديون على القطاع الخاص	٥٩٦٩٠	٦٥٩٤٩	٧١٢١٧	٧٥٦٩٥	٨٠١٨٨
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	(٧٢١٩)	(٦٠٧٦)	(٢٥٦١)	(٢٢٩)	١٢٢٢
المجموع	**١٥٦٧٩٧**	**١٦٧٥٧١**	**١٧٧٣٩٧**	**١٨٦٣٦٠**	**٢٠٠١٩٢**

المصدر : مصرف لبنان
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ٣ - الماليّة العامة (بمليارات الليرات)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
المقبوضات الإجماليّة	**١٤١٦٤**	**١٤٢٠١**	**١٦٤٠٠**	**١٤٤٣٥**	**١٤٩٥٩**
إيرادات الموازنة	١٣٤٧٣	١٣٣٨٥	١٤٧٤٢	١٣٦٣٥	١٣٩٨٩
منها: الضريبة	١٠١٨٧	١٠١١٦	١٠٣٨٨	١٠٣٣٠	١٠٥٩٧
النسبة من المقبوضات الإجمالية (٪)	٧١,٩	٧١,٢	٦٣,٣	٧١,٦	٧٠,٨
مقبوضات الخزينة	٦٩١	٨١٦	١٦٥٨	٨٠٠	٩٧٠
المدفوعات الإجماليّة	**٢٠٠٨١**	**٢٠٥٦٣**	**٢١٠٣٢**	**٢٠٣٩٣**	**٢٢٤١٢**
نفقات الموازنة	١٥٣٠٦	١٦٠٥٨	١٨٤٩٠	١٨١٠٨	١٩٥١٧
منها: رواتب وأجور وتقدمات وتعويضات	٦٧٢٣	٦٤٧٣	٦٧٢٧	٧٠٨٠	٧٣٣٥
النسبة من المدفوعات الإجمالية (٪)	٣٣,٥	٣١,٥	٣٢,٠	٣٤,٧	٣٢,٧
خدمة الدين العام	٥٧٥٢	٦٠٠٠	٦٦٠٢	٧٠٥٠	٧٤٨٤
النسبة من المدفوعات الإجمالية (٪)	٢٨,٦	٢٩,٢	٣١,٤	٣٤,٦	٣٣,٤
نفقات أخرى	٢٨٣١	٣٥٨٥	٥١٦١	٣٩٧٨	٤٦٩٨
النسبة من المدفوعات الإجمالية (٪)	١٤,١	١٧,٤	٢٤,٥	١٩,٥	٢١,٠
مدفوعات الخزينة	٤٧٧٦	٤٥٠٥	٢٥٤٢	٢٢٨٦	٢٨٩٥
العجز العام	**٥٩١٧**	**٦٣٦٢**	**٤٦٣٢**	**٥٩٥٨**	**٧٤٥٣**
الرصيد الأوّلي: الفائض (+)؛ العجز (-)	**١٦٦-**	**٣٦١-**	**١٩٧٠**	**١٠٩٢**	**٣١**
نسب مئوية					
العجز العام/المدفوعات الإجمالية	٢٩,٤٧	٣٠,٩٤	٢٢,٠٢	٢٩,٢٢	٣٣,٢٥
العجز العام/الناتج المحلّي الإجمالي	٨,٩٥	٩,١٧	٦,٤٢	٧,٩٩	٩,٧٧
المقبوضات الإجمالية/الناتج المحلّي الإجمالي	٢١,٤٢	٢٠,٤٧	٢٢,٧٤	١٩,٣٦	١٩,٦١
المدفوعات الإجمالية/الناتج المحلّي الإجمالي	٣٠,٣٧	٢٩,٦٤	٢٩,١٧	٢٧,٣٥	٢٩,٣٧
خدمة الدين/الناتج المحلّي الإجمالي	٨,٧٠	٨,٦٥	٩,١٦	٩,٤٦	٩,٨١
المدفوعات ناقص خدمة الدين/الناتج المحلّي الإجمالي	٢١,٦٧	٢٠,٩٩	٢٠,٠١	١٧,٩٠	١٩,٥٦
خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية	٤٠,٦١	٤٢,٢٥	٤٠,٢٦	٤٨,٨٤	٥٠,٠٣

المصدر : وزارة الماليّة.

جدول رقم ٤ - تطور الدين العام (نهاية الفترة)

	القيمة (مليار ليرة)				
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
١- الدين العام الاجمالي	**٨٦٩٥٩**	**٩٥٧١٠**	**١٠٠٣٥٦**	**١٠٦٠١٥**	**١١٢٩١١**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	١٠,١	٤,٩	٥,٦	٦,٥
٢- الدين بالليرة اللبنانية	**٥٠١٩٨**	**٥٦٣١٢**	**٦١٧٥٢**	**٦٥١٩٥**	**٧٠٥٢٨**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	١٢,٢	٩,٧	٥,٦	٨,٢
أ- مصرف لبنان	١٥٠٤٩	١٧١٧١	١٩٨٥٥	٢٤٣٠٨	٣٠١٥٠
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	١٤,١	١٥,٦	٢٢,٤	٢٤,٠
ب- المصارف	٢٧٢٦٧	٢٩٩٠٥	٣١٤٦٨	٢٩٨٧٨	٢٩٥٨١
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	٩,٧	٥,٢	(٥,١)	(١,٠)
ج- القطاع غير المصرفي	٧٨٨٢	٩٢٣٦	١٠٤٢٩	١١٠٠٩	١٠٧٩٧
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	١٧,٢	١٢,٩	٥,٦	(١,٩)
٣- الدين بالعملات الأجنبية	**٣٦٧٦١**	**٣٩٣٩٨**	**٣٨٦٠٤**	**٤٠٨٢٠**	**٤٢٣٨٣**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	٧,٢	(٢,٠)	٥,٧	٣,٨
٤- ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي	**١٢٩١٦**	**١٥٤٩٥**	**١٣٩٦٥**	**١٣٢٢٧**	**١٤٢٦٨**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	٢٠,٠	(٩,٩)	(٥,٣)	٧,٩

( ) تعني أرقاماً سلبية.

	الحصة من المجموع (٪)				
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
١- الدين العام الاجمالي	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**
٢- الدين بالليرة اللبنانية	**٥٧,٧**	**٥٨,٨**	**٦١,٥**	**٦١,٥**	**٦٢,٥**
أ- مصرف لبنان	١٧,٣	١٧,٩	١٩,٨	٢٢,٩	٢٦,٧
ب- المصارف	٣١,٤	٣١,٢	٣١,٤	٢٨,٢	٢٦,٢
ج- القطاع غير المصرفي	٩,١	٩,٦	١٠,٤	١٠,٤	٩,٦
٣- الدين بالعملات الأجنبية	**٤٢,٣**	**٤١,٢**	**٣٨,٥**	**٣٨,٥**	**٣٧,٥**

المصدر : مصرف لبنان

جدول رقم ٥ - التطور السنوي لمحفظة سندات الخزينة اللبنانية بالليرة (نهاية الفترة)

	٣ أشهر	٦ أشهر	١٢ شهراً	٢٤ شهراً	٣٦ شهراً	٦٠ شهراً	٨٤ شهراً	٩٦ شهراً	١٢٠ شهراً	١٤٤ شهراً	١٨٠ شهراً	إجمالي المحفظة (مليار ليرة)	متوسط الفائدة المثقّل* (٪)	متوسط الأجل المثقّل* أيام
٢٠١٢	٣١٦	١٣٢٤	٩٨٧	٤٢٠٨	١٨٢٩٢	١٢١٦٢	٨٩٧٨	١٩١٦	١١٥١			٤٩٣٣٤	٦,٥٤	١١٠٥
٢٠١٣	١٦٦	٩٤٦	١٠٣٥	٢١٣١	٢٠٩٤٢	١١٧٤٧	١٠٢١٩	١٩٨٢	٢٨٤٤	٣٣٧٣		٥٥٣٨٥	٦,٨٦	١٢٧٤
٢٠١٤	١٠١	٥٧٠	١٢١٧	٢١٥٤	٢٤٠٠٥	١٢٢٣٣	١٠٢١٩	١٩٨٢	٤٧٩٠	٣٣٧٣		٦٠٦٤٤	٦,٨٩	١١٩٣
٢٠١٥	٧٢	٤٧٥	٨٢١	٤٢٥٨	١٩٩٥٢	١٣٠٧٤	١٢١٠٠	١٩٨٢	٨٠٠٥	٣٣٧٣		٦٤١١٢	٦,٩٤	١٢٢٢
٢٠١٦	٢٦٦	٤٤١	٢٣٩٣	٥٢٠٩	١٤٣٨٢	١٥٤٦٣	١٤٦٨٠	١٨٣٣	١١٣٨٩	٣٠٧٦	٢١٥	٦٩٣٤٧	٦,٩٢	١٢٦٩

مصدر المعلومات الأوّلية : مصرف لبنان

* جرى التثقيل على أساس حصة كل فئة من مجموع المحفظة.

جدول رقم ٦ - تطوّر أسعار صرف بعض العملات الاجنبية والعربية إزاء الليرة اللبنانية

بالليرات اللبنانية	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
السعر في نهاية الفترة					
الدولار الاميركي	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥
الليرة الاسترلينية	٢٤٢٤,٩٦	٢٤٨٢,٥٥	٢٣٤١,٧٥	٢٢٣٢,٤٦	١٨٥٦,٠٣
الفرنك السويسري	١٦٤٥,٣٨	١٦٩٠,٩٧	١٥٢٤,٢٧	١٥٢٠,٨٨	١٤٨٥,٨١
اليورو	١٩٨٧,٧٩	٢٠٧٤,٧٧	١٨٣٣,٨٧	١٦٤٦,٦٤	١٥٩٦,٢٩
الين الياباني	١٧,٥٤	١٤,٣٣	١٢,٦٢	١٢,٥١	١٢,٩٠
الليرة السورية	١٩,٦٩	١٠,٦٤	٨,٣٨	٦,٨١	٢,٩٣
الريال السعودي	٤٠١,٩٤	٤٠١,٩٤	٤٠١,٦٨	٤٠١,٥٨	٤٠١,٩١
الدينار الكويتي	٥٣٥٣,٣٤	٥٣٤١,٩٦	٥١٤٨,٥٧	٤٩٦٧,٠٥	٤٩٣٤,٥٣

المصدر : مصرف لبنان

جدول رقم ٧ - متوسط معدلات الفوائد في المصارف التجارية (٪)

	معدلات الفائدة على الليرة		معدلات الفائدة على الدولار		متوسط الفائدة المثقلة على القروض بين المصارف بالليرة	معدل الليبور ٣ أشهر على الدولار الاميركي
	المدينة	الدائنة	المدينة	الدائنة		
كانون الأول ٢٠١٢	٧,٠٧	٥,٤١	٦,٨٧	٢,٨٦	٢,٧٦	٠,٣١
كانون الأول ٢٠١٣	٧,٣٩	٥,٤٤	٦,٨٨	٢,٩٥	٢,٧٥	٠,٢٤
كانون الأول ٢٠١٤	٧,٤٩	٥,٥٦	٦,٩٧	٣,٠٧	٢,٧٥	٠,٢٤
كانون الثاني ٢٠١٥	٧,٣٦	٥,٥٧	٦,٩٦	٣,١٢	٢,٧٩	٠,٢٥
شباط ٢٠١٥	٧,١٨	٥,٥٨	٧,٠٥	٣,١٣	٢,٧٥	٠,٢٦
آذار ٢٠١٥	٦,٩٤	٥,٥٧	٧,١٦	٣,١٢	٢,٧٨	٠,٢٧
نيسان ٢٠١٥	٧,١٠	٥,٦١	٧,٠٨	٣,١٦	٢,٨٤	٠,٢٨
أيار ٢٠١٥	٧,١١	٥,٥٦	٧,٠٤	٣,١٤	٢,٨٣	٠,٢٨
حزيران ٢٠١٥	٧,١٢	٥,٥١	٧,٠٣	٣,١٦	٣,٢٧	٠,٢٨
تموز ٢٠١٥	٦,٩٠	٥,٥٨	٧,٠٩	٣,١٧	٣,٠٥	٠,٢٩
آب ٢٠١٥	٦,٨٩	٥,٦١	٧,١٢	٣,١٩	٢,٨٩	٠,٣٢
أيلول ٢٠١٥	٧,٠٨	٥,٥٧	٧,١٩	٣,١٤	٣,٠٥	٠,٣٣
تشرين الأول ٢٠١٥	٧,١٣	٥,٦٧	٧,٠٥	٣,٢٠	٣,٠٣	٠,٣٢
تشرين الثاني ٢٠١٥	٦,٩٣	٥,٥٦	٧,١٥	٣,١٧	٣,٠٣	٠,٣٧
كانون الأول ٢٠١٥	٧,٤٥	٥,٥٦	٧,٠٦	٣,١٧	٣,٠٣	٠,٥٤
كانون الثاني ٢٠١٦	٨,٢٨	٥,٥٢	٧,٣٤	٣,٢٢	٣,٠٠	٠,٦٢
شباط ٢٠١٦	٨,١٨	٥,٥٧	٧,٣١	٣,٢٢	٣,٠٥	٠,٦٢
آذار ٢٠١٦	٨,٦٢	٥,٥٩	٧,٣٦	٣,٢٧	٣,٠٦	٠,٦٣
نيسان ٢٠١٦	٨,٤٠	٥,٦	٧,١٧	٣,٢٩	٣,٠٧	٠,٦٣
أيار ٢٠١٦	٨,٥٣	٥,٥٨	٧,٢٩	٣,٢٦	٣,٠١	٠,٦٥
حزيران ٢٠١٦	٨,٣١	٥,٥٦	٧,٢	٣,٣١	٣,٨٠	٠,٦٥
تموز ٢٠١٦	٨,٣٢	٥,٥٧	٧,٢٥	٣,٣	٣,٠٤	٠,٧٠
آب ٢٠١٦	٨,٢٩	٥,٥٦	٧,٢٨	٣,٣٩	٣,٠٢	٠,٨١
أيلول ٢٠١٦	٨,٤٤	٥,٥٨	٧,٢	٣,٤٣	٣,٠٠	٠,٨٥
تشرين الأول ٢٠١٦	٨,٣٥	٥,٥٣	٧,٠٦	٣,٤٣	٣,٠٣	٠,٨٨
تشرين الثاني ٢٠١٦	٨,٢٦	٥,٥٤	٧,١٦	٣,٤٨	٣,٠٠	٠,٩١
كانون الأول ٢٠١٦	٨,٢٣	٥,٥٦	٧,٣٥	٣,٥٢	٣,٠٠	٠,٩٨

المصدر: مصرف لبنان، شركة لبنان المالية

جدول رقم ٨ - الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية (نهاية الفترة- مليار ل.ل.)

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الموجودات					
الموفورات	**٧٩٦٠٤**	**٨٢٥٣٣**	**٩٦٣١٤**	**١٠٧٠٢١**	**١٣٥٣٠٥**
أوراق نقدية	٤٢٥	٥٧٦	٦٠٧	٦٩٣	٦٩٣
ودائع لدى مصرف لبنان	٧٩١٧٩	٨١٩٥٧	٩٥٧٠٧	١٠٦٣٢٩	١٣٤٦١٢
ديون على القطاع الخاص المقيم	**٥٧٠٥٢**	**٦٢٥٦٥**	**٦٨٣٩١**	**٧٢٤٢٧**	**٧٦٩٤٣**
بالليرات اللبنانية	١٤٦٥٣	١٦٧٥٧	١٨٧٤٩	٢٠٥٧٣	٢٣٦٠٧
بالعملات الأجنبية	٤٢٣٩٩	٤٥٨٠٨	٤٩٦٤٢	٥١٨٥٤	٥٣٣٣٥
ديون على القطاع العام	**٤٦٩٣٠**	**٥٦٧٨٦**	**٥٦٣٠٨**	**٥٦٩٨٤**	**٥٢٣٤٤**
منها: سندات بالليرة	٢٧١٠٧	٣٠١١٤	٣١٥٦٤	٣٠٢٤٣	٢٨٩٣٦
سندات بالعملات	١٩٧٢٠	٢٦٥٤٤	٢٤٥٨٨	٢٦٦٠٠	٢٣١٩١
ديون مختلفة	١٠٤	١٢٨	١٥٦	١٤٠	٢١٨
موجودات خارجية	**٣٩٤٤٧**	**٤٠١٣٧**	**٣٦٤٧٠**	**٣٥٨٧٠**	**٣٤٨٢٤**
ديون على القطاع الخاص غير المقيم	٨٤٥٢	٨٨٦٢	٨٣٣٩	٩٣١٦	٩٢٥٦
ديون على مصارف غير مقيمة	٢١٧٠٢	٢١٠٤١	١٨٣٤٢	١٧٤٢٢	١٦٩٤٥
موجودات خارجية أخرى	٩٢٩٣	١٠٢٣٥	٩٧٨٩	٩١٣٢	٨٦٢٣
القيم الثابتة	**٥٥٦٦**	**٥٩٢١**	**٦٥٧٤**	**٧٣٦١**	**٧٨٥٧**
موجودات غير مصنفة	**٣٦٣**	**٥٢٦**	**٨٠٦**	**٧١٦**	**٧٢٦**
المجموع	**٢٢٨٩٦٣**	**٢٤٨٤٦٨**	**٢٦٤٨٦٣**	**٢٨٠٣٧٩**	**٣٠٧٩٩٩**

المصدر : مصرف لبنان

جدول رقم ٨ - الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية (تابع)
(نهاية الفترة - مليار ل.ل.)

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
المطلوبات					
ودائع القطاع الخاص المقيم	**١٥٢١٢٤**	**١٦٢٣٩٦**	**١٧٢٠٤١**	**١٨٠٤٨٩**	**١٩٣٧٦٥**
ودائع تحت الطلب بالليرة	٣٨٠٨	٤١٤٤	٤٥٦٤	٤٩٠٧	٥٤٣٧
ودائع أخرى بالليرة	٥٧٤٩١	٦٠٣٢٨	٦٤٢٧٨	٦٨٦٧٨	٧١٤٦٧
ودائع بالعملات الأجنبية	٩٠٨٢٥	٩٧٩٢٤	١٠٣١٩٩	١٠٦٩٠٤	١١٦٨٦١
ودائع القطاع العام	**٤٠٠٨**	**٤٤٦٣**	**٤٨٤٢**	**٥٠٧٤**	**٥٩٥٦**
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	**٣٦٣١١**	**٤٢٩٣٤**	**٤٥٦٨٠**	**٤٨٠٢٦**	**٥١١٩٦**
بالليرات اللبنانية	٤٩٩٧	٥٠٦٣	٥٨١٥	٦٦٨٠	٦٨٢٧
بالعملات الأجنبية	٣١٣١٤	٣٧٨٧١	٣٩٨٦٦	٤١٣٤٦	٤٤٣٦٩
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	**٨٨٩٧**	**٧٥٥٥**	**٨٧٩٥**	**٩٨٦٤**	**٩٤٦٧**
سندات دين	**٣٩٦**	**٣٩٨**	**٣٥٢**	**٤١٢**	**٤٠٨**
الأموال الخاصة	**١٩٠٥٨**	**٢١٤١٠**	**٢٣٧١٩**	**٢٥١٣١**	**٢٧٤٩٧**
أموال خاصة أساسية	١٧٨٩٥	١٩٦١٩	٢١٩٥٤	٢٣٣٠٠	٢٥٦٦٠
أموال خاصة مساندة	١١٦٣	١٧٩١	١٧٦٥	١٨٣١	١٨٣٨
مطلوبات غير مصنفة	**٨١٦٩**	**٩٣١٢**	**٩٤٣٤**	**١١٣٨٣**	**١٩٧٠٨**
المجموع	**٢٢٨٩٦٣**	**٢٤٨٤٦٨**	**٢٦٤٨٦٣**	**٢٨٠٣٧٩**	**٣٠٧٩٩٩**

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ٩ - تطور الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية وأبرز بنودها (نهاية الفترة، مليار ليرة)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم	١٨٨٤٣٥	٢٠٥٣٣٠	٢١٧٧٢١	٢٢٨٥١٥	٢٤٤٩٦١
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	٩,٠	٦,٠	٥,٠	٧,٢
إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٦٥٥٠٤	٧١٤٢٧	٧٦٧٣٠	٨١٧٤٣	٨٦١٩٨
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	٩,٠	٧,٤	٦,٥	٥,٥
ديون على القطاع العام	٤٦٩٣٠	٥٦٧٨٦	٥٦٣٠٨	٥٦٩٨٤	٥٢٣٤٤
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	٢١,٠	(٠,٨)	١,٢	(٨,١)
ديون على مصارف غير مقيمة	٢١٧٠٢	٢١٠٤١	١٨٣٤٢	١٧٤٢٢	١٦٩٤٥
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	(٣,٠)	(١٢,٨)	(٥,٠)	(٢,٧)
ودائع المصارف لدى مصرف لبنان	٧٩١٧٩	٨١٩٥٧	٩٥٧٠٧	١٠٦٣٢٩	١٣٤٦١٢
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	٣,٥	١٦,٨	١١,١	٢٦,٦
الأموال الخاصة	١٩٠٥٨	٢١٤١٠	٢٣٧١٩	٢٥١٣١	٢٧٤٩٧
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	١٢,٣	١٠,٨	٦,٠	٩,٤
إجمالي الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية	٢٢٨٩٦٣	٢٤٨٤٦٨	٢٦٤٨٦٣	٢٨٠٣٧٩	٣٠٧٩٩٩
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	٨,٥	٦,٦	٥,٩	٩,٩

المصدر : مصرف لبنان

( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ١٠ - توزّع اعباء وإيرادات المصارف العاملة في لبنان

	القيمة بمليارات الليرات اللبنانية			النسبة من المجموع (٪)		
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
النفقات						
فوائد مدفوعة	٩٢١٢	١٠٠٢٠	١٠٨٦٦	٦٨,٥	٦٨,٧	٦٥,٣
صافي المؤونات	٢٩٤	٣٢٣	٢٦٢	٢,٢	٢,٢	١,٦
أعباء المستخدمين	١٩١٣	٢٠٢٥	٢١٩٦	١٤,٢	١٣,٩	١٣,٢
أعباء الاستثمار العامة	١٣١٧	١٤٤٧	٢٢٩٠	٩,٨	٩,٩	١٣,٨
استهلاكات وصافي مؤونات/ أرباح على أصول مادية وغير مادية	٢١٤	٢٤٠	٢٦٢	١,٦	١,٦	١,٦
ضريبة على الأرباح	٤٩٣	٥٣٧	٧٧٦	٣,٧	٣,٧	٤,٧
المجموع	**١٣٤٤٣**	**١٤٥٩٢**	**١٦٦٥٢**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**
الايرادات						
فوائد مقبوضة	١٣٧٠٩	١٤٨٤٩	١٥٩٩٠	٨٥,٥	٨٥,٣	٨١,٩
عمولات صافية مقبوضة وايرادات الاستثمار المصرفي والإيرادات التشغيلية الأخرى	٢٢٩٤	٢٥١٥	٣٥٥٥	١٤,٣	١٤,٥	١٨,٢
صافي النتائج الإستثنائية	٣٠	٣٩	(٢٩)	٠,٢	٠,٢	(٠,١)
المجموع	**١٦٠٣٣**	**١٧٤٠٣**	**١٩٥١٦**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**
الأرباح الصافية	**٢٥٩٠**	**٢٨١١**	**٢٨٦٤**			

المصدر : مصرف لبنان
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ١١ - حسابات الأرباح والخسائر المجمّعة للمصارف العاملة في لبنان

	القيمة بمليارات الليرات اللبنانية			التغيّر السنوي (%)	
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠١٦
١- فوائد مقبوضة	١٣٧٠٩	١٤٨٤٩	١٥٩٩٠	٨,٣	٧,٧
٢- فوائد مدفوعة	٩٢١٢	١٠٠٢٠	١٠٨٦٦	٨,٨	٨,٤
٣- هامش الفائدة (١-٢)	**٤٤٩٧**	**٤٨٢٩**	**٥١٢٤**	**٧,٤**	**٦,١**
٤- صافي المؤونات على القروض المشكوك بتحصيلها	٢٩٤	٣٢٣	٢٦٢	٩,٩	(١٨,٩)
٥- الناتج المصرفي الصافي (٣-٤)	**٤٢٠٣**	**٤٥٠٦**	**٤٨٦٢**	**٧,٢**	**٧,٩**
٦- صافي العمولات والإيرادات الأخرى (استثمارية وغير استثمارية)	٢٢٩٤	٢٥١٥	٣٥٥٥	٩.٦	٤١.٤
٧- الناتج المالي الصافي (٥+٦)	**٦٤٩٧**	**٧٠٢١**	**٨٤١٧**	**٨.١**	**١٩,٩**
٨- أعباء المستخدمين	١٩١٣	٢٠٢٥	٢١٩٦	٥,٩	٨,٤
٩- أعباء الاستثمار العامة الأخرى	١٣١٧	١٤٤٧	٢٢٩٠	٩,٩	٥٨,٣
١٠- استهلاكات وصافي مؤونات /أرباح على أصول مادية وغير مادية	٢١٤	٢٤٠	٢٦٢	١٢,١	٩,٢
١١- النتيجة العادية قبل الضريبة (٧-٨-٩-١٠)	**٣٠٥٣**	**٣٣٠٩**	**٣٦٦٩**	**٨.٤**	**١٠,٩**
١٢- صافي النتائج الإستثنائية	٣٠	٣٩	(٢٩)	٣٠,٠	-
١٣- النتيجة قبل الضريبة (١١ +١٢)	**٣٠٨٣**	**٣٣٤٨**	**٣٦٤٠**	**٨,٥**	**٨,٨**
١٤- ضريبة على الأرباح	٤٩٣	٥٣٧	٧٧٦	٨,٩	٤٤,٥
١٥- الربح الصافي بعد الضريبة (١٣-١٤)	**٢٥٨٩**	**٢٨١١**	**٢٨٦٤**	**٨,٦**	**١,٩**

المصدر : مصرف لبنان

( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ١٢ - تطور الودائع والتسليفات المصرفية (نهاية الفترة)

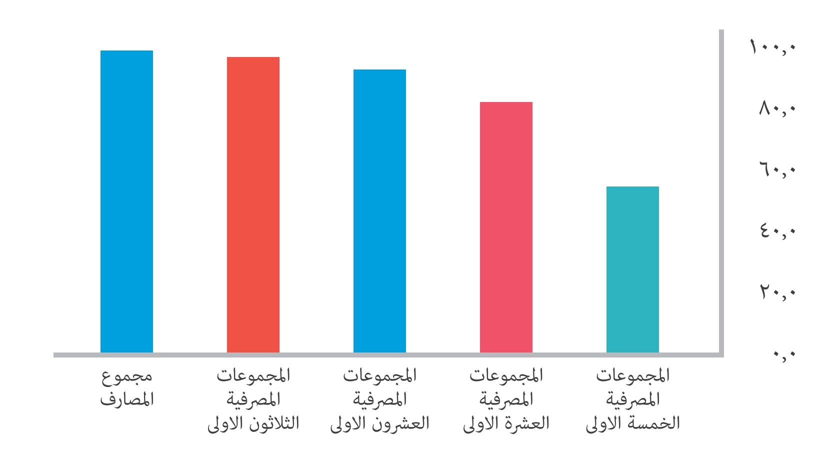
بالليرات اللبنانية (مليار ليرة)	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٦٦٢٩٦	٦٩٥٣٥	٧٤٦٥٦	٨٠٢٦٥	٨٣٧٣١
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(٪)		٤,٩	٧,٤	٧,٥	٤,٣
تسليفات للقطاع الخاص المقيم	١٤٦٥٣	١٦٧٥٧	١٨٧٤٩	٢٠٥٧٣	٢٣٦٠٧
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(٪)		١٤,٤	١١,٩	٩,٧	١٤,٧
التسليفات على الودائع ٪	٢٢,١	٢٤,١	٢٥,١	٢٥,٦	٢٨,٢
بالعملات الاجنبية (مليون دولار أميركي)					
ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٨١٠٢١	٩٠٠٨٠	٩٤٩٠٢	٩٨٣٤٢	١٠٦٩٥٢
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(٪)		١١,٢	٥,٤	٣,٦	٨,٨
تسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٣٣٧٣٢	٣٦٢٦٥	٣٨٤٦٢	٤٠٥٧٧	٤١٥٢٠
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(٪)		٧,٥	٦,١	٥,٥	٢,٣
التسليفات على الودائع ٪	٤١,٦	٤٠,٣	٤٠,٥	٤١,٣	٣٨,٨

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٣ - التركّز المصرفي كما في نهاية العام ٢٠١٥ (بالنسب المئوية)

	إجمالي الموجودات	الودائع	التسليفات
المجموعات المصرفية الخمسة الأولى	٥٦,١	٥٧,٠	٥٧,٢
المجموعات المصرفية العشرة الأولى	٨٢,٢	٨٢,٦	٨١,٠
المجموعات المصرفية العشرون الأولى	٩٤,١	٩٤,٩	٩٤,٣
المجموعات المصرفية الثلاثون الأولى	٩٨,٥	٩٨,٦	٩٨,٦
مجموع المصارف	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

التركز المصرفي حسب إجمالي الموجودات



المصدر: BILANBANQUES 2016.

جدول رقم ١٤ - التوزّع الجغرافي للودائع المصرفية
(نهاية الفترة-بالنسبة المئوية)

المناطق	حسب المنطقة		حسب المودعين	
	كانون ١- ٢٠١٥	كانون ١- ٢٠١٦	كانون ١- ٢٠١٥	كانون ١ - ٢٠١٦
بيروت وضواحيها	٦٨,٩٨	٦٩.٤٢	٤٨,٣٠	٤٧.٩٧
جبل لبنان	١٣,٩١	١٣.٨٠	١٨,٥٧	١٨.٧٢
البقاع	٤,٨٣	٤.٦٥	٨,٧١	٨.٧٥
لبنان الجنوبي	٦,٥٥	٦.٤٦	١٢,٣٠	١٢.٤٧
لبنان الشمالي	٥,٧٣	٥.٦٧	١٢,١٢	١٢.٠٩
المجموع	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**

التوزّع الجغرافي للتسليفات المصرفية
(نهاية الفترة-بالنسبة المئوية)

المناطق	حسب المنطقة		حسب المستفيدين	
	كانون ١ - ٢٠١٥	كانون ١ - ٢٠١٦	كانون ١- ٢٠١٥	كانون ١ - ٢٠١٦
بيروت وضواحيها	٧٦,٤٦	٧٥.٦٥	٥٤,٧١	٥٤.٢٣
جبل لبنان	١١,٨٣	١٢.٣٣	١٧,٥٧	١٨.٠٤
البقاع	٣,٠٦	٣.٠٧	٧,٠٦	٧.١٢
لبنان الجنوبي	٤,٥٣	٤.٦٩	٩,٨٧	٩.٩٣
لبنان الشمالي	٤,١٢	٤.٢٦	١٠,٧٩	١٠.٦٨
المجموع	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**

المصدر : مصرف لبنان

جدول رقم ١٥ - توزّع عدد المستفيدين من التسليفات حسب شرائحها (نهاية الفترة-بالنسبة المئوية)

	كانون الأول ٢٠١٥		كانون الأول ٢٠١٦	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
دون ٥ ملايين ليرة	٦٣٢٥٦	١١,٠٩	٧١٧٢٥	١٢.٠٨
بين ٥ و٢٥ مليون ليرة	٣٠٣٠٠٦	٥٣,١٥	٣٠٥٩٦٨	٥١.٠٣
بين ٢٥ و١٠٠ مليون ليرة	١١٦٤٢٦	٢٠,٤٢	١١٩٩٤٥	٢٠.٢٠
بين ١٠٠ و٥٠٠ مليون ليرة	٧٢٤١٢	١٢,٧٠	٨٠٣٦٨	١٣.٥٤
بين ٥٠٠ و١٠٠٠ مليون ليرة	٦٨٩٢	١,٢١	٧٣٧٩	١.٢٤
بين ١٠٠٠ و٥٠٠٠ مليون ليرة	٥٧٢٢	١,٠٠	٥٨٠٦	٠.٩٨
بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ مليون ليرة	١١٩٢	٠,٢١	١٢٣٠	٠.٢١
فوق ١٠٠٠٠ مليون ليرة	١٢٣٤	٠,٢٢	١٣٣٧	٠.٢٣
المجموع العام	**٥٧٠١٤٠**	**١٠٠,٠٠**	**٥٩٣٧٥٨**	**١٠٠,٠٠**

توزّع قيَم التسليفات حسب شرائحها (نهاية الفترة-بالنسبة المئوية)

	كانون الأول ٢٠١٥		كانون الأول ٢٠١٦	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
دون ٥ ملايين ليرة	١٣٦	٠,١٥	١٥٢	٠.١٦
بين ٥ و٢٥ مليون ليرة	٣٨٣٦	٤,١٣	٣٨٤٧	٣.٩٧
بين ٢٥ و١٠٠ مليون ليرة	٥٤٦٧	٥,٨٩	٥٦٨٤	٥.٨٧
بين ١٠٠ و٥٠٠ مليون ليرة	١٤٤٢١	١٥,٥٤	١٥٩٩٢	١٦.٥٢
بين ٥٠٠ و١٠٠٠ مليون ليرة	٤٧٢٨	٥,١٠	٥٠٦٠	٥.٢٣
بين ١٠٠٠ و٥٠٠٠ مليون ليرة	١٢٢٠٦	١٣,١٦	١٢٣٨١	١٢.٧٩
بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ مليون ليرة	٨٤٨٨	٩,١٥	٨٥٦٦	٨.٨٥
فوق ١٠٠٠٠ مليون ليرة	٤٣٤٩١	٤٦,٨٨	٤٥٠٩٩	٤٦.٦٠
المجموع العام	٩٢٧٧٣	١٠٠,٠٠	٩٦٧٨١	١٠٠,٠٠

المصدر : مصرف لبنان

جدول رقم ١٦ - توزّع تسليفات القطاع المالي على القطاعات الاقتصادية في نهاية الفترة ٢٠١٢- ٢٠١٦

القطاع الاقتصادي	القيمة - مليار ليرة				
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الزراعة	٦٨٣	٨٢٤	٩٩٤	١٠٦٤	١١٤٦
الصناعة	٨٤٣٨	٩٠٠٧	٩٣٢٠	٩٣٩٨	٩٥١٧
المقاولات والبناء	١٢٢٦٧	١٣٨٤٠	١٤٤٧١	١٦٣٣٥	١٧٤١٤
التجارة والخدمات	٢٥٤١٤	٢٧٥٠١	٢٩٣٧٣	٣٠٩٩١	٣١٣٤٦
الوساطة المالية	٥١٢٧	٤٣١٦	٥١٧١	٥٤٥٨	٥١٦٩
مختلف	٢٢٠٩	٢٠٨٢	٢٢١٤	٢٤٦٨	٢٥٢٧
الأفراد	١٩٣٦٨	٢٢٢٠٧	٢٤٩١١	٢٧٠٦٠	٢٩٦٦٢
المجموع	**٧٣٥٠٦**	**٧٩٧٧٧**	**٨٦٤٥٤**	**٩٢٧٧٣**	**٩٦٧٨١**

القطاع الاقتصادي	النسبة من المجموع (٪)				
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الزراعة	٠,٩٣	١,٠٣	١,١٥	١,١٥	١,١٨
الصناعة	١١,٤٨	١١,٢٩	١٠,٧٨	١٠,١٣	٩,٨٣
المقاولات والبناء	١٦,٦٩	١٧,٣٥	١٦,٧٤	١٧,٦١	١٧,٩٩
التجارة والخدمات	٣٤,٥٧	٣٤,٤٧	٣٣,٩٨	٣٣,٤١	٣٢,٣٩
الوساطة المالية	٦,٩٧	٥,٤١	٥,٩٨	٥,٨٨	٥,٣٤
مختلف	٣,٠١	٢,٦١	٢,٥٦	٢,٦٦	٢,٦١
الأفراد	٢٦,٣٥	٢٧,٨٤	٢٨,٨١	٢٩,١٧	٣٠,٦٥
المجموع	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**

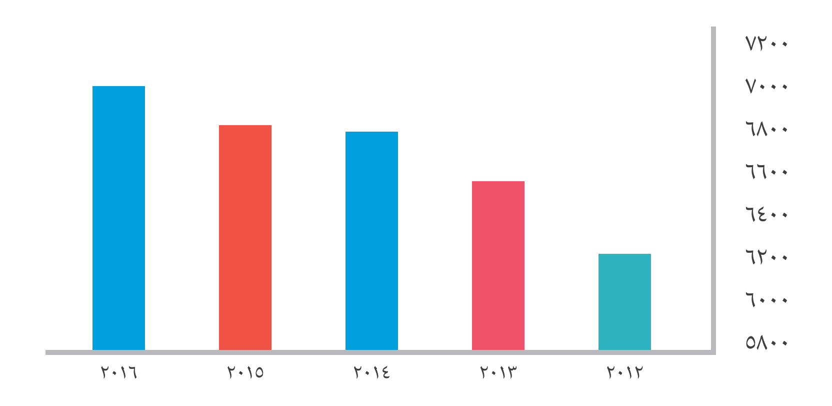
المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٧ - الشيكات المتقاصّة بالليرة اللبنانية (العدد بالآلاف والقيمة بمليارات الليرات)

	العدد				
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
المجموع	٣٦٢٨	٣٩١٧	٤٠٢١	٤١١٧	٤٢٨٦

	القيمة				
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
المجموع	٢٢٥٧٤	٢٥٦٩٤	٢٧٣٤٩	٢٨٢١٠	٢٩٩٨٥

متوسط قيمة الشيك المحرر بالليرة اللبنانية (ألف ل.ل)



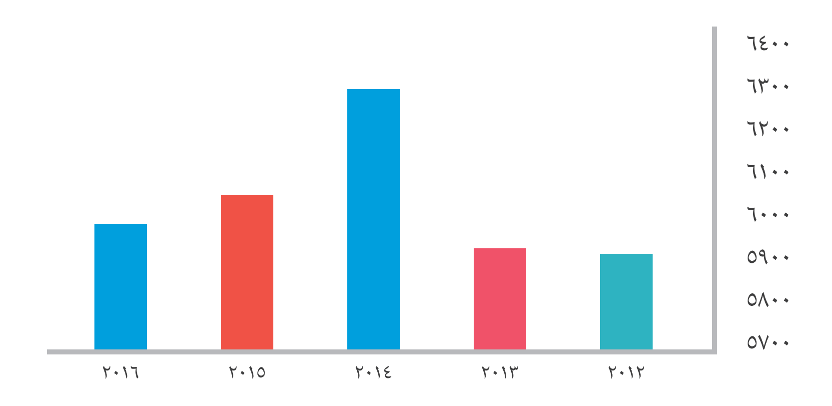
المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٨ - الشيكات المتقاصّة بالعملات الأجنبية
(العدد بالآلاف ، القيمة بملايين الدولارات)

	العدد				
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
المجموع	٩٤٦٥	٩٣٢١	٨٩٤٣	٨٣٩٤	٨٠٣٣

	القيمة				
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
المجموع	٥٦٠٣٥	٥٥٣٠٤	٥٦٣٣١	٥٠٨٣١	٤٨١٤٤

متوسط قيمة الشيك المحرر بالعملات الأجنبية (د.أ.)



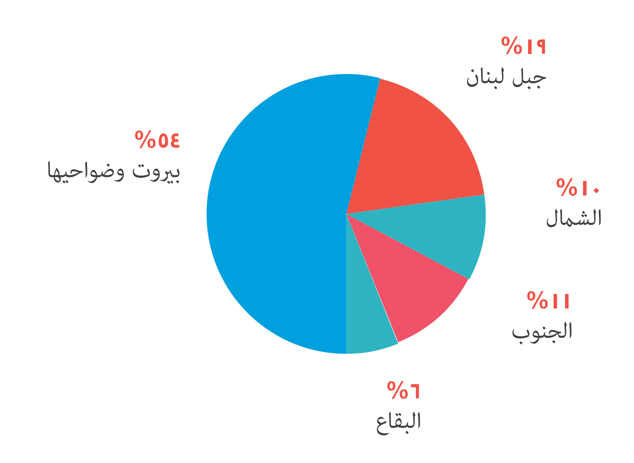
المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٩ - التوزّع الجغرافي لفروع المصارف العاملة في لبنان

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
عدد المصارف	**٧١**	**٧٣**	**٧١**	**٦٩**	**٦٧**
تجارية	٥٤	٥٦	٥٥	٥٣	٥٠
أعمال	١٧	١٧	١٦	١٦	١٧
عدد فروع المصارف التجارية العاملة	**٩٦٢**	**٩٨٥**	**١٠٢٠**	**١٠٣٩**	**١٠٥٦**
بيروت وضواحيها	٥١٤	٥٢٩	٥٤٨	٥٥٨	٥٦٧
جبل لبنان	١٨٢	١٨٧	١٩٤	١٩٩	٢٠٣
الشمال	٩٨	٩٧	١٠١	١٠٢	١٠٣
الجنوب	١٠٣	١٠٦	١٠٩	١١٢	١١٥
البقاع	٦٥	٦٦	٦٨	٦٨	٦٨

المصدر: مصرف لبنان

التوزّع الجغرافي لفروع المصارف التجارية ٢٠١٦



جدول رقم ٢٠ - الانتشار المصرفي اللبناني في الخارج (لغاية ١٠ آذار ٢٠١٧)

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
فرنسبنك (سورية) ش.م.	مصرف تابع لفرنسبنك ش.م.ل.	دمشق	سورية
فرنسبنك (فرنسا) ش.م.	مصرف تابع لفرنسبنك ش.م.ل.	باريس	فرنسا
فرنسبنك (الجزائر) ش.ذ.ا	مصرف تابع لفرنسبنك ش.م.ل.	الجزائر	الجزائر
بنك المال المتحد - الخرطوم	مصرف شريك لفرنسبنك ش.م.ل.	الخرطوم	السودان
فرنسبنك ش.م. – بيلا روسيا	مصرف شريك لفرنسبنك ش.م.ل.	مينسك	بيلا روسيا
فرنسبنك ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
فرنسبنك ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
فرنسبنك ش.م.ل.	مكتب تمثيل	هابانا	كوبا
فرنسبنك ش.م.ل.	مكتب تمثيل	أبيدجان	شاطىء العاج
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل	فرع	بغداد	العراق
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك الشركة المصرفية العربية (SBA)	مصرف تابع للبنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل .	باريس	فرنسا
له:	فرع	ليماسول	قبرص
	فرع	جنيف	سويسرا
بنك الشرق ش.م.	مصرف تابع للبنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل	دمشق	سورية
له:	(٣) فروع	دمشق	سورية
له:	فرع	حمص	سورية
	فرع	حلب	سورية
	فرع	طرطوس	سورية
	(٢) فرعان	اللاذقية	سورية
يو أس بي بنك (USB)	مصرف تابع للبنك اللبناني للتجارة ش.م.ل	نيقوسيا	قبرص
له:	(٥) فروع	نيقوسيا	قبرص
	(٣) فروع	ليماسول	قبرص
	(٣) فروع	بافوس	قبرص
	فرع	لارنكا	قبرص
	(٢) فرعان	فاماغوستا	قبرص
البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	(١١) فروع	عمان	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	إربيد	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	العقبة	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع في المنطقة الحرّة	الزرقاء	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بلوم بنك (سويسرا) ش.م.	مصرف تابع لبلوم بنك فرنسا ش.م.	جنيف	سويسرا
بلوم بنك فرنسا ش.م.	مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل. (٩٩٪ هي مساهمة بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.)	باريس	فرنسا
له :	فرع	لندن	بريطانيا
	فرع	دبي	الإمارات العربية المتحدة
	فرع	الشارقة	الإمارات العربية المتحدة
	فرع	جبل علي	الإمارات العربية المتحدة
	(٣) فروع	بوخارست	رومانيا
	فرع	كونستنتزا	رومانيا
بنك بلوم مصر ش.م.م	مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	القاهرة	مصر
له :	(١٩) فروع	القاهرة	مصر
	(٥) فروع	الإسكندرية	مصر
	فرع	شرم الشيخ	مصر
	فرع	الغردقة	مصر
	فرع	الإسماعيلية	مصر
	فرع	المنصورة	مصر
	فرع	دمياط	مصر
	فرع	بورسعيد	مصر
	فرع	طنطا	مصر
	(٣) فروع		مصر
شركة بلوم للإستثمار السعودية	مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	الرياض	المملكة العربية السعودية
بنك بلوم (قطر) ش.م.م.	مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	الدوحة	قطر

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
سوسيتيه جنرال قبرص	مصرف تابع لبنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل	نيقوسيا	قبرص
له :	فرع	نيقوسيا	قبرص
	فرع	ليماسول	قبرص
	فرع	لارناكا	قبرص
	فرع	بافوس	قبرص
سوسييتيه جنرال الأردن	مصرف تابع لبنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل	عمّان	الأردن
له:	(١٦) فروع	عمّان	الأردن
	فرع	العقبة	الأردن
بنك البحر المتوسط (سويسرا) ش.م.	مصرف تابع لبنك البحر المتوسط ش.م.ل.	جنيف	سويسرا
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	فرع	البصرة	العراق
بنك البحر المتوسط	فرع	دبي	الإمارات العربية المتحدة
شركة البحر المتوسط للإستثمار السعودية	شركة تابعة لبنك البحر المتوسط ش.م.ل	الرياض	المملكةالعربية السعودية
تي بنك (T-Bank)	مصرف تابع لبنك البحر المتوسط ش.م.ل	إسطنبول	تركيا
له:	(١٦) فروع	إسطنبول	تركيا
	(٣) فروع	أنقرة	تركيا
	(٢) فرعان	أنطاليا	تركيا
	(٢) فرعان	ازميت	تركيا
	فرع	ازمير	تركيا
	فرع	أدنا	تركيا
	فرع	بورصة	تركيا
	فرع	كونيا	تركيا
	فرع	كايسري	تركيا
	فرع	دنيزلي	تركيا
	(٤) فروع		تركيا
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	فرع	السليمانيّة	العراق

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	مكتب تمثيل	لاغوس	الإمارات العربية المتحدة
بنك بيبلوس ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيبلوس ش.م.ل	فرع	اربيل	العراق
بنك بيبلوس ش.م.ل	فرع	بغداد	العراق
بنك بيبلوس ش.م.ل	فرع	البصرة	العراق
بنك بيبلوس ش.م.ل	فرع	السليمانيّة	العراق
بنك بيبلوس ش.م.ل	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك بيبلوس ش.م.ل.	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك بيبلوس (أوروبا) ش.م.	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل.	بروكسيل	بلجيكا
له :	فرع	باريس	فرنسا
	فرع	لندن	بريطانيا
بنك بيبلوس إفريقيا ليمتد	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل	الخرطوم	السودان
له :	فرع	الخرطوم	السودان
بنك بيبلوس سورية ش.م.	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل.	دمشق	سورية
له :	(٤) فروع منها فرع مقفل موقتاَ	دمشق	سورية
	فرع مقفل موقتاَ	حمص	سورية
	(٢) فرعان منها فرع مقفل موقتاَ	حلب	سورية
	فرع	طرطوس	سورية
	فرع	اللاذقية	سورية
	فرع	حماه	سورية
	فرع	السويداء	سورية
بنك بيبلوس أرمينيا	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل.	يريفان	أرمينيا
له :	(٢) فرعان	يريفان	أرمينيا
بنك بيبلوس جمهورية الكونغو الديموقراطية	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل.	كينشلسا	الكونغو الديموقراطية
بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.	فرع	البصرة	العراق

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	المنامة	البحرين
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
الإعتماد الدولي - سينيغال	مصرف تابع للإعتماد اللبناني ش.م.ل	دكار	سينيغل
له :	(٢) فرعان	دكار	سينيغل
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	مكتب تمثيل	مونتريال	كندا
بنك عوده فرنسا ش.م.	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	باريس	فرنسا
بنك عوده (سويسرا) ش.م.	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	جنيف	سويسرا
بنك عوده ش.م.ل.	(١١) فروع	عمان	الأردن
	فرع	إربيد	الأردن
	فرع	العقبة	الأردن
بنك عوده مصر ش.م.م	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	القاهرة	مصر
له :	(٣١) فروع	القاهرة	مصر
	(٦) فروع	الإسكندرية	مصر
	(٢) فرعان	الغردقة	مصر
	فرع	شرم الشيخ	مصر
	فرع	طنطا	مصر
	فرع	المنصورة	مصر
	فرع	زقازيق	مصر
بنك عوده ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
	فرع	السليمانيّة	العراق
	فرع	البصرة	العراق
	فرع	النجف	العراق
	فرع	اربيل	العراق
بنك عوده ش.م.م.	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	الدوحة	قطر
شركة عوده كابيتال	شركة تابعة لبنك عوده ش.م.ل.	الرياض	المملكة العربية السعودية
بنك عوده ش.م.ل.	مكتب تمثيل	أبو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
عوده كابيتال جيستيون ش.م (موناكو) / Audi Capital Gestion sam (Monaco)	تابع لبنك عوده ش.م.ل.	مصرف تابع موناكو	إمارة موناكو
أوديا بنك ش.م	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	إسطنبول	تركيا
له :	(٢٦) فروع	إسطنبول	تركيا

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
	(٣) فروع	أنقرة	تركيا
	(٤) فروع	ازمير	تركيا
	(٣) فروع	ازميت	تركيا
	(٢) فرعان	بورصة	تركيا
	(١) فرعان	أدنا	تركيا
	(٢) فرعان	أنطاليا	تركيا
	فرع	بودروم	تركيا
	فرع	كونيا	تركيا
	(٢) فرعان	كايسري	تركيا
	فرع	دنيزلي	تركيا
	(٥) فروع		تركيا
بنك بيروت ليمتد	مصرف تابع لبنك بيروت ش.م.ل.	لندن	بريطانيا
له :	فرع	فرنكفورت	ألمانيا
بنك اوف سيدني (Bank of Sydney Ltd)	مصرف تابع لبنك بيروت ش.م.ل.	سيدني	استراليا
له :	(١٠) فروع	سيدني	استراليا
	(٥) فروع	ميلبورن	استراليا
	فرع	أدلايد	استراليا
بنك بيروت ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيروت ش.م.ل.	(٣) فروع	مسقط	سلطنة عمان
	فرع	سحر	سلطنة عمان
	فرع	بركا	سلطنة عمان
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	دبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	الدوحة	قطر
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	أكرا	غانا
جمال تراست بنك ش.م.ل	مكتب تمثيل	لندن	بريطانيا
جمال تراست بنك ش.م.ل	مكتب تمثيل	أبيدجان	شاطىء العاج
جمال تراست بنك ش.م.ل	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
بنك بيمو ش.م.ل	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيمو السعودي الفرنسي ش.م.م.	مصرف شريك لبنك بيمو ش.م.ل.	دمشق	سورية
بيمو أوروبا (مصرف خاص)	مصرف شقيق لبنك بيمو ش.م.ل.	لوكسمبورغ	لوكسمبورغ
له :	فرع	باريس	فرنسا
بنك لبنان والخليج ش.م.ل.	فرع	لارنكا	قبرص
بنك لبنان والخليج ش.م.ل.	مكتب تمثيل	دبي	الإمارات العربية المتحدة
أنيليك بنك (شركة مساهمة مقفلة	مصرف تابع للإعتماد المصرفي ش.م.ل.	يريفان	أرمينيا
له :	(١٣) فروع		أرمينيا
أنيليك "رو" (شركة مساهمة محدودة) "Anelik Ru"	مصرف تابع للإعتماد المصرفي ش.م.ل.	موسكو	روسيا
له :	فروع		روسيا
بنك الشرق الأوسط وافريقيا ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك الشرق الأوسط وافريقيا ش.م.ل.	فرع	البصرة	العراق
أف. أف. أي. دبي ليميتد	مصرف تابع "أف. أف. أي" ش.م.ل. (مصرف متخصص)	دبي	الإمارات العربية المتحدة

المصدر: جمعية مصارف لبنان

جدول رقم ٢١ - توزّع العاملين في المصارف (العدد) (٢٠١٢ - ٢٠١٦)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
مجموع العاملين في القطاع المصرفي	٢٢٦٣٧	٢٣١٣٦	٢٣٨٥٠	٢٤٦٣٨	٢٥٢٦٠
التوزّع حسب الجنس					
ذكور	١٢٣٠٤	١٢٥٠٦	١٢٧٦٣	١٣٠٦٦	١٣٢٧٦
اناث	١٠٣٣٣	١٠٦٣٠	١١٠٨٧	١١٥٧٢	١١٩٨٤
التوزّع حسب العمر					
أقل من ٢٥ سنة	١٩٥٤	٢٠٣٩	٢٠٣٧	٢٠٨٥	٢٠٤٤
بين ٢٥ و ٤٠ سنة	١١١٢١	١١٣٩٢	١١٨٨٨	١٢٢٩٧	١٢٩٤١
بين ٤٠ و ٦٠ سنة	٨٥٣٥	٨٦٥٩	٨٧٤٣	٨٩٠٨	٨٨٦٥
أكثر من ٦٠ سنة	١٠٢٧	١٠٤٦	١١٨٢	١٣٤٨	١٤١٠
التوزّع حسب الوضع العائلي					
عازب	٨٩٣٥	٩٠٧٧	٩٢٦٦	٩٨٦٧	٩٦٩٩
متأهل*	١٣٧٠٢	١٤٠٥٩	١٤٥٨٤	١٤٧٧١	١٥٥٦١
عدد الاولاد	٢٠٨٨٤	٢٠٩٩٥	٢١٠٣٢	٢١٠٧٤	٢٠٤٣٠
التوزّع حسب التحصيل العلمي					
دون البكالوريا	٢٥٢٣	٢٥٢٣	٢٣٧٩	٢٣٦٥	٢٣١٦
بكالوريا قسم ٢ أو ما يعادلها	٣٧٧٨	٣٦٧٥	٣٦٣٧	٣٥٥٩	٣٣٥١
شهادة جامعية	١٦٣٣٦	١٦٩٣٨	١٧٨٣٤	١٨٧١٤	١٩٥٩٣
التوزّع حسب فئات المصارف					
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	٢١١١٧	٢١٦٢٩	٢٢٣٢٢	٢٣١٣٩	٢٣٧٥٣
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	٧٥٠	٧٣٤	٧٦١	٧٣٤	٧٠٨
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	٧٧٠	٧٧٣	٧٦٧	٧٦٥	٧٩٩

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

* متزوّج، مطلّق أو أرمل.

جدول رقم ٢٢ - توزّع العاملين في المصارف (الحصة من المجموع، بالنسب المئوية) (٢٠١٢ - ٢٠١٦)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
التوزّع حسب الجنس					
ذكور	٥٤,٤	٥٤,١	٥٣,٥	٥٣,٠	٥٢,٦
اناث	٤٥,٦	٤٥,٩	٤٦,٥	٤٧,٠	٤٧,٤
التوزّع حسب العمر					
أقل من ٢٥ سنة	٨,٦	٨,٨	٨,٥	٨,٥	٨,١
بين ٢٥ و ٤٠ سنة	٤٩,١	٤٩,٢	٤٩,٨	٤٩,٩	٥١,٢
بين ٤٠ و ٦٠ سنة	٣٧,٧	٣٧,٤	٣٦,٧	٣٦,٢	٣٥,١
أكثر من ٦٠ سنة	٤,٥	٤,٥	٥,٠	٥,٥	٥,٦
التوزّع حسب الوضع العائلي					
عازب	٣٩,٥	٣٩,٢	٣٨,٩	٤٠,٠	٣٨,٤
متأهل*	٦٠,٥	٦٠,٨	٦١,١	٦٠,٠	٦١,٦
التوزّع حسب التحصيل العلمي					
دون البكالوريا	١١,١	١٠,٩	١٠,٠	٩,٦	٩,٢
بكالوريا قسم ٢ أو ما يعادلها	١٦,٧	١٥,٩	١٥,٢	١٤,٤	١٣,٣
شهادة جامعية	٧٢,٢	٧٣,٢	٧٤,٨	٧٦,٠	٧٧,٦
التوزّع حسب فئات المصارف					
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	٩٣,٣	٩٣,٥	٩٣,٦	٩٣,٩	٩٤,٠
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	٣,٣	٣,٢	٣,٢	٣,٠	٢,٨
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	٣,٤	٣,٣	٣,٢	٣,١	٣,٢

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

* متزوّج، مطلّق أو أرمل.

جدول رقم ٢٣ - التغيّر السنوي لتوزّع العاملين في المصارف (بالنسب المئوية) (٢٠١٣ - ٢٠١٦)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
مجموع العاملين في القطاع المصرفي	٢,٢٠	٣,٠٩	٣,٣٠	٢,٥٢
التوزّع حسب الجنس				
ذكور	١,٦٤	٢,٠٦	٢,٣٧	١,٦١
اناث	٢,٨٧	٤,٣٠	٤,٣٧	٣,٥٦
التوزّع حسب العمر				
أقل من ٢٥ سنة	٤,٣٥	(٠,١٠)	٢,٣٦	(١,٩٧)
بين ٢٥ و ٤٠ سنة	٢,٤٤	٤,٣٥	٣,٤٤	٥,٢٤
بين ٤٠ و ٦٠ سنة	١,٤٥	٠,٩٧	١,٨٩	(٠,٤٨)
أكثر من ٦٠ سنة	١,٨٥	١٣,٠٠	١٤,٠٤	٤,٦٠
التوزّع حسب الوضع العائلي				
أعزب	١,٥٩	٢,٠٨	٦,٤٩	(١,٧٠)
متأهل*	٢,٦١	٣,٧٣	١,٢٨	٥,٣٥
عدد الاولاد	٠,٥٣	٠,١٨	٠,٢٠	(٣,٠٦)
التوزّع حسب التحصيل العلمي				
دون البكالوريا	٠,٠٠	(٥,٧١)	(٠,٥٩)	(٢,٠٧)
بكالوريا قسم ٢ أو ما يعادلها	(٢,٧٣)	(١,٠٣)	(٢,١٤)	(٥,٨٤)
شهادة جامعية	٣,٦٩	٥,٢٩	٤,٩٣	٤,٧٠
التوزّع حسب فئات المصارف				
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	٢,٤٢	٣,٢٠	٣,٦٦	٢,٦٥
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	(٢,١٣)	٣,٦٨	(٣,٥٥)	(٣,٥٤)
مصارف التسليف المتوسط والطويل الاجل	٠,٣٩	(٠,٧٨)	(٠,٢٦)	٤,٤٤

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

* متزوج ، مطلّق أو أرمل.

( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ٢٤ - تطور رواتب العاملين في المصارف ولواحقها (٢٠١٢ - ٢٠١٦) (بمليارات الليرات اللبنانية)

السنة	الرواتب	التعويضات العائلية		تعويضات نهاية الخدمة		العناية الصحية		التعويضات الاخرى	المجموع
		اشتراكات صندوق الضمان	الاضافات	اشتراكات صندوق الضمان	الاحتياط	اشتراكات صندوق الضمان	الاضافات		
٢٠١٢	٩٤٠,٧	٢٣,٥	١١,٤	٨٧,٥	١٠٩,٥	٢٩,٢	٣١,٩	٢٥٤,٤	١٤٨٨,١
٢٠١٣	٩٩٠,٠	٢٣,٨	١١,٥	٩١,١	١٠٣,٩	٤٤,٠	٣٥,٤	٢٨٣,٧	١٥٨٣,٤
٢٠١٤	١٠٥٥,٤	٢٤,٦	١١,٥	٩٩,٣	١٢٦,٥	٤٦,٣	٣٧,٢	٣١٩,٩	١٧٢٠,٧
٢٠١٥	١١٢٢,٣	٢٥,٦	١١,٧	١٠٦,٣	١٢٦,٣	٤٧,٧	٣٩,٠	٣١٦,٥	١٧٩٥,٤
٢٠١٦	١١٩٣,٢	٢٦,٣	١١,٨	١١٤,١	١١٣,٨	٤٨,٦	٤٢,٢	٣٣٨,١	١٨٨٨,١

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

جدول رقم ٢٥ - تطور متوسط راتب العامل الواحد في المصارف (٢٠١٢ - ٢٠١٦) (بآلاف الليرات اللبنانية)

العام	متوسط الراتب الشهري	متوسط الراتب الشهري مع لواحقه*	متوسط الراتب الشهري مع جميع التعويضات **	الحد الادنى للأجر في لبنان
٢٠١٢	٣٤٦٣	٤٧٥٣	٥٤٧٨	٦٧٥
٢٠١٣	٣٥٦٦	٥٠٠١	٥٧٠٣	٦٧٥
٢٠١٤	٣٦٨٧	٥٢٢٣	٦٠١٢	٦٧٥
٢٠١٥	٣٧٩٦	٥٢٨٦	٦٠٧٣	٦٧٥
٢٠١٦	٣٩٣٦	٥٤٧٧	٦٢٢٩	٦٧٥

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

* الراتب مع لواحقه = الراتب + التعويضات العائلية + العناية الصحية + تعويضات أخرى .

** الراتب مع جميع التعويضات= الراتب + التعويضات العائلية + تعويضات نهاية الخدمة + العناية الصحية + تعويضات أخرى.



القسم الأول

التطورات الإقتصادية العامة

01

أولاً: الإقتصاد العالمي

1-1

بحسب آخر تقرير حول آفاق الإقتصاد العالمي صادر عن صندوق النقد الدولي في نيسان ٢٠١٨، فقد ارتفع معدل نمو الإقتصاد (أو الناتج) العالمي المقدّر إلى ٣,٨٪ في العام ٢٠١٧ مقابل ٣,٢٪ في العام ٢٠١٦ مع تعافي النشاط التجاري والإستثماري الدولي وفي ظلّ أوضاع وسياسات مالية داعمة. ويُتوقّع أن يكتسب الإنتعاش الاقتصادي الذي بدأ بالتدرّج منذ منتصف العام ٢٠١٦ المزيد من الزخم في عامَيْ ٢٠١٨ و٢٠١٩ ليرتفع معدّل النمو إلى حوالي ٣,٩٪ لكلتا السنتَيْن مع توقّع استمرار الأوضاع المالية المساعدة التي يرتقب أن تظلّ تيسيرية، وحدوث توسّع مالي كبير في الولايات المتّحدة الأميركية يترافق مع المفاعيل الإيجابية للإصلاح الضريبي فيها، ولا سيّما على تدفّق الرساميل والدخل والاستثمار.

2-1

ارتبطت التقديرات لعام ٢٠١٧ بارتفاع معدل نموّ كلّ من الإقتصاد الأميركي واقتصاد منطقة اليورو إلى ٢,٣٪ في العام المشار إليه (من ١,٥٪ و١,٨٪ تباعاً في العام السابق) بدعم من السياسات التيسيرية القائمة من مالية ونقدية، وتحسّن معدل نموّ كلّ من الإقتصاد الصيني والياباني إلى ٦,٩٪ و١,٧٪ على التوالي (مقابل ٦,٧٪ و٠,٩٪ تباعاً في العام ٢٠١٦). وتلحظ التوقّعات تحسّناً إضافياً في نمو الاقتصاد الأميركي وصولاً إلى ٢,٩٪ في العام ٢٠١٨ و٢,٧٪ في العام ٢٠١٩ للأسباب المذكورة أعلاه والمتعلّقة بالتوسّع في السياسة المالية، علماً أنه من المتوقّع أن تكون السياسة النقدية أكثر تشدّداً مع توقّعات رفع بنك الاحتياط الفدرالي معدلات الفائدة الأساس إلى ٢,١٪ في العام ٢٠١٨ و٢,٩٪ في العام ٢٠١٩. فيما سيزداد معدل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو بشكل بسيط إلى ٢,٤٪ قبل أن يعود ويتراجع إلى ٢,٠٪ للفترات المشار إليها تباعاً. أمّا التوقّعات المتعلّقة بالاقتصاد الصيني فهي تدلّ على تراجع معدل النمو إلى ٦,٦٪ في العام ٢٠١٨ و٦,٤٪ في العام ٢٠١٩ مع انكماش النمو الإئتماني والتحفيز المالي. كما ستشهد اليابان أيضاً تراجعاً في معدل نمو الناتج إلى ١,٢٪ و٠,٩٪ على التوالي.

3-1

قد تكون هناك مضاعفات سلبية على النمو في الفترة اللاحقة لعام ٢٠١٩ ولربّما قبل ذلك نتيجة عوامل عدّة أهمها إمكانية حدوث تشديد سريع وحادّ في أوضاع المالية العامة مع سدّ فجوات الناتج، وتسريع وتيرة الخروج من مرحلة السياسة النقدية غير التقليدية، أي العودة إلى السياسة النقدية العادية وتشديدها مع ارتفاع التضخم في الأجور والأسعار، وتصاعد حدّة ودائرة القيود التجارية والإجراءات الإنتقامية وتعزيز السياسات الحمائية، وتفاعل التوترات الجيوسياسية.

معدلات نمو الإقتصاد العالمي في عامَيْ ٢٠١٦ و٢٠١٧ وتلك المقدّرة والمتوقّعة للعامَيْن ٢٠١٨ و٢٠١٩

	محقّق		متوقّع	
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الإقتصاد العالمي	**٣,٢**	**٣,٨**	**٣,٩**	**٣,٩**
البلدان المتطورة، منها:	**١,٧**	**٢,٣**	**٢,٥**	**٢,٢**
الولايات المتحدة الأميركية	١,٥	٢,٣	٢,٩	٢,٧
منطقة اليورو	١,٨	٢,٣	٢,٤	٢,٠
اليابان	٠,٩	١,٧	١,٢	٠,٩
كندا	١,٤	٣,٠	٢,١	٢,٠
المملكة المتحدة	١,٩	١,٨	١,٦	١,٥
الدول الناشئة والنامية، منها:	**٤,٤**	**٤,٨**	**٤,٩**	**٥,١**
أفريقيا	١,٤	٢,٨	٣,٤	٣,٧
أوروبا الوسطى والشرقية	٣,٢	٥,٨	٤,٣	٣,٧
كومنولث الدول المستقلة (CIS) بما فيها روسيا	٠,٤	٢,١	٢,٢	٢,١
روسيا	٠,٢-	١,٥	١,٧	١,٥
البرازيل	٣,٥-	١,٠	٢,٣	٢,٥
دول آسيا النامية، منها:	**٦,٥**	**٦,٥**	**٦,٥**	**٦,٦**
الصين	٦,٧	٦,٩	٦,٦	٦,٤
الهند	٧,١	٦,٧	٧,٤	٧,٨
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٤,٩	٢,٢	٣,٢	٣,٦
أميركا الوسطى والجنوبية والكاريبي	**٠,٦-**	**١,٣**	**٢,٠**	**٢,٨**

المصدر: تقرير الاقتصاد العالمي WEO / صندوق النقد الدولي

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

4-1

تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ٢,٢٪ في العام ٢٠١٧ مقابل ٤,٩٪ في العام الذي سبق بسبب تأثر الدول المصدّرة للنفط بتخفيضات إنتاج النفط المتّفق عليه بقيادة أوبيك، إلاّ أنه من المتوقّع أن تتسارع وتيرة النشاط الاقتصادي في عامَيْ ٢٠١٨ (+٣,٢٪) و٢٠١٩ (+٣,٦٪) مع انتهاء المدة المحدّدة لاتفاق أوبك وتعافي الإنتاج النفطي، ولو أنها ستبقى منخفضة على المدى المتوسط بالمقارنة مع متوسط فترة ٢٠٠٠-٢٠١٤ حيث بلغ معدل النمو ٤,٨٪. وارتفع معدل التضخم إلى ٦,٦٪ في العام ٢٠١٧ مقابل ٤,٩٪ في العام الذي سبق، ومن المتوقّع أن يرتفع إلى ٨,٧٪ و٧,١٪ في العامَيْن ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي مع توقّع ارتفاع كلّ من أسعار النفط مع انتهاء مدة اتفاقية أوبيك وانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران ومعدلات الفوائد العالمية.

5-1

تباينت النتائج والاتّجاهات بين الدول المصدّرة للنفط وتلك المستوردة له. فبالنسبة إلى المجموعة الأولى، كان التباطؤ في النشاط الاقتصادي أعمق في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد تمّ تعويضه بنتائج أفضل في البلدان غير الأعضاء في المجلس. وانخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى -٠,٢٪ في دول مجلس التعاون الخليجي في العام ٢٠١٧ مقابل نمو بنسبة ٢,١٪ في العام ٢٠١٦، متأثّراً إلى حدّ كبير بتخفيض إنتاج النفط بموجب اتفاق أوبيك، والذي فاق تأثير استمرار تعافي النمو غير النفطي في معظم البلدان المعنيّة. واستمرّت دول مجلس التعاون في السعي إلى الضبط المالي، ومن الجهود المبذولة في هذا السياق مباشرة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في كلّ من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدّة في كانون الثاني ٢٠١٨ وتوقّع تطبيقها في الدول الأخرى الأعضاء في المجلس خلال العام ذاته. وعلى صعيد الإنفاق العام، بيّنت مؤشرات كفاءة الاستثمار العام (Public Investment Efficiency Indicators) أن أداء البلدان المصدّرة للنفط هو، في المتوسط، أفضل من أداء الأسواق الصاعدة مع بقاء فجوة كبيرة مع الاقتصادات المتقدّمة. وتشير التوقّعات إلى أن نسبة النمو سترتفع مجدّداً في دول مجلس التعاون الخليجي إلى ١,٩٪ في العام ٢٠١٨ ومن ثم إلى ٢,٦٪ في العام ٢٠١٩ مع انتهاء مدة اتفاقية أوبيك والإجراءات الإصلاحية التي تقوم بها هذه الدول.

6-1

في ما يخصّ البلدان المستوردة للنفط، بقي النمو مثقلاً بأعباء الصراعات الدائرة وتداعياتها على المنطقة والمخاوف الأمنية وضعف استثمارات القطاع العام والتأخير في تنفيذ أو استكمال الإصلاحات الهيكلية. وقد تباينت آفاق النمو بين بلدٍ وآخر ضمن هذه المجموعة التي سجّلت نمواً قارب ٣,٧٪ في العام ٢٠١٧، أي أنها تحسّنت بالمقارنة مع ٣,٣٪ في العام ٢٠١٦ نتيجة ازدياد الثقة في عدد من البلدان، وبالتالي ارتفاع الاستثمار الأجنبي فيها. ومن المتوقّع أن تبلغ نسبة النمو ٤,٣٪ في العام ٢٠١٨ و٤,٦٪ في العام ٢٠١٩ مع مباشرة تطبيق إصلاحات لا سيّما في سوق العمل لتعزيز الإنتاجية وخلق فرص عمل بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال.

معدل النمو الحقيقي في عامَيْ ٢٠١٦ و٢٠١٧ والمتوقّع في عامَيْ ٢٠١٨ و٢٠١٩

	محقّق		متوقّع	
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤,٩	٢,٢	٣,٢	٣,٦
دول مجلس التعاون المصدّرة للنفط	٢,١	-٠,٢	١,٩	٢,٦
البلدان المستوردة للنفط	٣,٣	٣,٧	٤,٣	٤,٦

المصدر: تقرير الاقتصاد العالمي WEO / صندوق النقد الدولي

ثانياً: الإقتصاد اللبناني

1-2

في العام ٢٠١٧، عانى الإقتصاد اللبناني، وللعام السابع على التوالي، من نموّ ضعيف لاعتبارات بنيوية تفاقمت مع استمرار مضاعفات الأزمة السورية والصراع الإقليمي والدولي. وكان مصرف لبنان قد قدّر معدّل النمو للعام المذكور بحدود ٢,٥٪، فيما أشارت تقديرات وتوقّعات صندوق النقد الدولي إلى نمو اقتصادي بحدود ١,٢٪. وتبقى هذه النسب أدنى من معدّل النمو العالمي الذي بلغ ٣,٨٪ ومن معدّل النمو الذي سجّلته دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي ناهز ٢,٢٪ في حال اعتماد تقديرات صندوق النقد الدولي. وفي مطلق الأحوال، يبقى هذا النمو غير كافٍ لتأمين فرص عمل جديدة بالوتيرة المطلوبة ولتعزيز الرفاهية الإقتصادية. وفي حين حقّق لبنان إنجازات، لا سيّما في أواخر العام ٢٠١٧، مع إقرار قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (PPP) وانطلاق عمليات الاستكشاف وتلزيم النفط، وإقرار أوّل موازنة عامة منذ أكثر من ١٢ عاماً في تشرين الأول ٢٠١٧، بالإضافة إلى إقرار قانون الانتخابات النيابية، وهي خطوات جيّدة تؤسّس لانتظام عمل المؤسسات والسعي إلى تكبير الإقتصاد وتفعيله، برزت أزمة سياسية جديدة في شهر تشرين الثاني تمثّلت باستقالة موقّتة لرئيس مجلس الوزراء لتصحب معها انعكاسات سلبية على الإقتصاد والأوضاع النقدية سرعان ما هدأت مع العودة عن الاستقالة.

2-2

وإذ يُرجّح أن يظلّ الأداء الإقتصادي ضعيفاً في العام ٢٠١٨ ولو تحسّن جزئياً عنه في العام ٢٠١٧ مع انجاز الإنتخابات النيابية وقانون موازنة العام ٢٠١٨ ونجاح مؤتمر سيدر (CEDRE) في باريس وغيرها من الإيجابيات، يُؤمل أن تكون الفترة اللاحقة واعدة مع مباشرة الحكومة الجديدة الإنفاق على البنى التحتية والقيام بالإصلاحات الهيكلية التي تقف شرطاً أمام برنامج الإستثمار في قطاعات المواصلات والإتصالات والمياه والكهرباء وغيرها بغية تحسين عجلة الإقتصاد وانتشاله من حالة التباطؤ التي شهدها في السنوات السابقة. وكان صندوق النقد الدولي قد توقّع في تقريره حول آفاق الإقتصاد العالمي الصادر في نيسان ٢٠١٨ – أي قبل الأخذ في الإعتبار المفاعيل الإيجابية المُحتملة لمؤتمر "سيدر"- أن يحقّق لبنان نمواً إقتصادياً حقيقياً نسبتُه ١,٥٪ و١,٨٪ في كلّ من العامَيْن ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي.

الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات النمو والتضخم

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
معدل النمو الحقيقي (٪)	٠,٢	١,٧	١,٢
تغيّر أسعار الاستهلاك (متوسط الفترة) (٪)	-٣,٧٥	-٠,٨٢	٤,٤٨
معدل التضخم GDP deflator (٪)	٢,٦	١,٤	٢,٥
الناتج المحلي الإجمالي (مليار ليرة)	٧٥٢٤٠	٧٧٦١٢	٨٠٥٠٧
الناتج المحلي الإجمالي (مليار د.أ.)	٤٩,٩	٥١,٥	٥٣,٤

المصادر: إدارة الإحصاء المركزي، صندوق النقد الدولي (بالنسبة إلى معدل النمو الحقيقي وGDP deflator للعام ٢٠١٧).

مؤتمر سيدر: شراكة بين لبنان والمجتمع الدولي للإستقرار وتحقيق النمو

انعقد مؤتمر سيدر (CEDRE) في ٦ نيسان ٢٠١٨ في باريس بمبادرة من الرئيس الفرنسي وبمشاركة أكثر من ٤٨ دولة ومنظّمة دولية ومجموعة من ممثّلي القطاع الخاص والمجتمع المدني. واعتُبرت هذه الخطوة انطلاقة جديدة للبنان بعد أن أقام شراكة متجدّدة مع المجتمع الدولي بعنوان المحافظة على استقرار لبنان وتعزيز نموّه واستحداث فرص عمل فيه. وشكّلت فرصة أيضاً لتحديث الإقتصاد وإعادة تأهيل البنى التحتية وإطلاق إمكانيات القطاع الخاص وشراكته مع القطاع العام. وقد استندت رؤية الحكومة اللبنانية المقدّمة إلى المؤتمر من أجل الإستقرار والنمو وخلق فرص عمل إلى أربع دعائم مترابطة: زيادة الإستثمار في البنى التحتية عبر برنامج الإنفاق الإستثماري، وتنفيذه عبر تعزيز الإيرادات الضريبية بهدف خفض العجز العام بالنسبة إلى الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة ٥٪ خلال السنوات الخمس المقبلة، وتنفيذ إصلاحات هيكلية تشمل مكافحة الفساد وتحسين الجباية وإدارة الضرائب وترشيد الجمارك بالإضافة إلى الإصلاحات القطاعية اللازمة لتصبح أكثر كفاءةً واستدامة.

وحصل لبنان من هذا المؤتمر الداعم للإستقرار الإقتصادي على وعود والتزامات بما يقارب ١١ مليار دولار بين هبات وقروض ميسّرة لا تتعدّى معدلات فائدتها الـ ١,٥٪، ولفترة سماح تصل إلى ١٠ سنوات وآجال استحقاق تقارب ٢٥ سنة. وبرزت معه استعدادات محلّية لوضع الخطط الإصلاحية والمشاريع الإنمائية للسنوات الاثنتي عشرة المقبلة موضع التنفيذ. ويُؤمل أن تسير الأمور كما هو مرسوم وبالوتيرة الموعودة، أي بإنفاق حوالي ١,٥ مليار دولار سنوياً في المرحلة الأولى على مشاريع البنى التحتية ذات الأولوية.

3-2

في العام ٢٠١٧، أفادت مؤشرات القطاع الحقيقي بأنّ النمو الإقتصادي بقي، للعام السابع على التوالي، عند مستوى ضعيف تأكيداً لتقديرات النمو المشار إليها أعلاه، إذ أنّ غالبية هذه المؤشّرات سجّلت إمّا ارتفاعاً بسيطاً وإمّا تراجعاً، في حين كان التحسّن شبه مركّز على المؤشّرات المتعلّقة بحركة السيّاح والمسافرين عبر المطار. وفي ما يلي أبرز سمات العام المنصرم:

- تحسّن متوسّط المؤشّر الإقتصادي العام لمصرف لبنان (Coincident Indicator) بنسبة ٥,٨٪ في العام ٢٠١٧ مقابل ٣,٨٪ في العام ٢٠١٦.

- شهد القطاع العقاري تحسّناً من ناحية الطلب الذي اتخّذت مؤشّراته منحىً إيجابياً، بحيث سجّل كلّ من عدد عمليات البيع العقارية وعدد المعاملات (الصفقات) العقارية زيادة بنسبة ١٤,٥٪ و١٥,٣٪ على التوالي في العام ٢٠١٧ مقارنةً بالعام الذي سبق. وعليه، ارتفعت القيمة الإجمالية للمبيعات العقارية بنسبة ١٧,٥٪. كما شهدت قيمة الرسوم العقارية المنحى ذاته بتسجيلها زيادة ناهزت نسبتُها ١٨,١٪ مقارنةً بالعام ٢٠١٦. في المقابل، أي في ما يخصّ العرض العقاري، اتّخذ المنحى المعاكس إذ تراجعت مساحات البناء المرخّص بها بنسبة ٤,١٪ عاكسةً حركة البناء الآنية والمستقبلية، إضافة إلى تسليمات الإسمنت التي تراجعت بدورها بنسبة ١,٩٪ مقارنةً بالعام الذي سبق، وهي تشكّل المؤشّر الثانوي لحركة البناء القائمة.

- اتّسم القطاع السياحي بالإيجابية، ذلك أنّ عدد الوافدين إلى المطار ارتفع بنسبة ٨,٦٪ مقارنة مع العدد المسجّل في العام الذي سبق، جرّاء ارتفاع عدد السياح في لبنان بنسبة ناهزت الـ ١٠٪، وكان أبرزهم من البلدان الأوروبية، في حين استأثرت البلدان العربية على حوالي الثلث. كما ازدادت حركة المغادرين بنسبة ٨٪ مقارنة بالعام ٢٠١٦. وانعكست الحركة السياحية على القطاع الفندقي بحيث وصلت نسبة إشغال الفنادق في بيروت إلى ٦٣,٧٪ في العام ٢٠١٧ مقابل ٥٩,٥٪ في العام ٢٠١٦ ومقارنةً مع متوسّط ٦٢,٢٪ في ١٤ سوقاً عربية شملتها الدراسة المعِدّة من قبل مؤسّسة «إرنست أند يونغ».

- سجّلت مؤشّرات حركة النقل البحري تفاوتاً في الأداء بين تراجع عدد البواخر وحجم البضائع المفرغة وارتفاع حجم البضائع المشحونة وعدد المستوعبات المفرغة. أمّا القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصة فقد عكست نمواً ضعيفاً لا بل استقراراً في النفقات الإستهلاكية والإستثمارية في العام ٢٠١٧ مقارنةً مع العام ٢٠١٦.

- تفاوت أداء القطاع الزراعي، إذ ارتفع كلّ من كميات الواردات الزراعية وقيمتها بنسبة ١٠,٨٪ و٩,٢٪ على التوالي في العام ٢٠١٧، في حين تراجع حجم وقيمة الصادرات الزراعية بنسبة ناهزت ٥,٦٪ و٣٪ على التوالي نتيجة شلل التجارة البرية عبر الحدود السورية-الأردنية. أمّا القطاع الصناعي، فدائماً ما يتأثّر بازدياد كلفة نقل السلع اللبنانية كما بكلفة شحنها وتأمينها نتيجة الحرب الدائرة في سورية التي تضغط على الطلب، ما يُضعف القدرة التنافسية لهذه السلع.

- نشير على هذا الصعيد أيضاً إلى تراجع ملحوظ في عدد وقيمة القروض المدعومة من مؤسسة "كفالات" والممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسّطة، لا سيّما تلك العاملة في القطاعَيْن الزراعي والسياحي، وذلك تباعاً بنسبة ٢٤٪ و٢٨٪.

4-2

اتّسم أداء **المالية العامة** في العام ٢٠١٧ بالإيجابية مقارنةً مع العام الذي سبق، إذ تراجع العجز العام من ٧٤٥٣ مليار ليرة إلى ٥٦٦٢ ملياراً، وبالتالي انخفضت نسبتُه من ٩،٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦ إلى ٧،٠٪ في العام ٢٠١٧ نتيجة ارتفاع الإيرادات بشكل استثنائي (+٢٥٦٠ مليار ليرة) جرّاء استيفاء الضريبة على أرباح المصارف المجنيّة من عمليات الهندسة المالية التي نُفّذت مع المصرف المركزي في العام ٢٠١٦، من جهة، وتراجع وتيرة نمو النفقات أيضاً (-٧٧٤ مليار ليرة) مع تقليص حجم التحويلات إلى البلديات، من جهة أخرى، ما أتاح تحقيق فائض كبير في الرصيد الأوّلي في العام ٢٠١٧ قدره ٢١٥٢ مليار ليرة مقابل فائض أدنى بكثير بلغ ٣١ ملياراً فقط في العام ٢٠١٦. غير أنّ أداء المالية العامة لناحية حجم النفقات الحكومية أو الإستهلاك والاستثمار العام لم يكن مساعداً على تحفيز النمو الإقتصادي إذ ارتفعت النفقات الأوّلية خارج خدمة الدين بحوالي ٣٪ فقط.

5-2

أمّا من ناحية **السياسة النقدية**، فواصل مصرف لبنان في العام ٢٠١٧ دعمه للنشاط الإقتصادي وتحفيز النمو من خلال الرزم التحفيزية التي هدفت بشكل أساسي إلى مساعدة القطاعات الإنتاجية وقطاع السكن عبر تخفيض الكلفة الإئتمانية المترتّبة على المقترض جرّاء بنية الفوائد المرتفعة والكابحة لنمو الاقتصاد، مع الإشارة إلى أنّ هذا الدعم بات يندرج ضمن آليّة جديدة في مطلع العام ٢٠١٨. كما استمرّ المصرف المركزي في تعزيز موجوداته بالعملات الأجنبية من سيولة وأوراق مالية (باستثناء الذهب المقيّم بـ١٢ مليار دولار بالسعر الحالي) التي تعدّت ٤٣ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٧، حمايةً للإستقرار النقدي ولمواجهة أية ضغوط طارئة كتلك التي نشبت جرّاء استقالة رئيس الحكومة في تشرين الثاني ٢٠١٧.

6-2

كان **للقطاع المصرفي** بلا شك مساهمة رئيسيّة في إنجاح مبادرات ومساعي السلطة النقدية وفي تحفيز النشاط الإقتصادي عبر التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم، من مدعومة وغيرها، والتي ارتفعت بنسبة ٦،١٪، وهي النسبة ذاتها تقريباً المسجّلة في العام الذي سبق. وبات التمويل للقطاعَيْن العام والخاص يزيد عن ١٧٥٪ من الناتج المحلّي الإجمالي. أمّا مساهمة القطاع الخارجي في النشاط والنمو الإقتصادي فكانت ضعيفة لا بل سلبية مع تراجع قيمة صافي صادرات السلع والخدمات (صادرات ناقص واردات) بحسب الإحصاءات الأوّلية المتوافرة، حيث ارتفع عجز الميزان التجاري من حوالي ١٦،١ مليار دولار في العام ٢٠١٦ إلى حوالي ١٦،٧ ملياراً في العام ٢٠١٧، فيما بقي ميزان الخدمات إيجابياً علماً أنّه انخفض من حوالي ١،٩ مليار دولار إلى ١،٨ مليار في الفترتَيْن المُشار إليهما على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن التدفقات المالية الصافية تراجعت في العام ٢٠١٧ قياساً على العام الذي سبق بحيث سجّل تغيّر صافي الموجودات الخارجية في الجهاز المالي عجزاً بقيمة ١٥٦ مليون دولار في العام ٢٠١٧ مقابل فائض بقيمة ١،٢ مليار دولار في العام ٢٠١٦ في ظلّ الهندسات المالية لمصرف لبنان.

7-2

وتتّفق كبرى مؤسسات التصنيف الدولية كموديز وستاندردز أند بورز وفيتش في تحليلها الإئتماني للتصنيف السيادي للحكومة اللبنانية على أنّ أبرز نقاط القوة التي يتمتّع بها لبنان تكمن في قاعدة ودائع مصرفية متينة، ومستوى عالٍ من الاحتياطيّات، وتسديد الدولة دوماً مستحقّاتها المالية على الرغم من الصعوبات التي تواجهها ومتوسّط دخل مرتفع نسبياً للفرد الواحد. أمّا التحدّيات التي تُجمع عليها فتُختصر بمستوى دين عام مرتفع، وعجز كبير في الموازنة والميزان الجاري واستمرار الصراعات الإقليمية. في المقابل، تعكس النظرة المستقبلية إمكانات تسارع وتيرة تطبيق الإصلاحات في لبنان وتعزيز عمل المؤسسات الدستورية والمحافظة على مستويات مرتفعة للإحتياطيّات بالعملات الأجنبية واستمرار تدفّق الودائع إلى القطاع المالي بما يكفي لتمويل القطاعَيْن العام والخاص.

8-2

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، ترتبط آفاق النمو الإقتصادي في لبنان في المديَيْن المتوسّط والبعيد بعوامل عدّة، يتمثّل أبرزها في مجالات ثلاثة **أوّلها:** اعتماد خطّة فوريّة للضبط المالي باعتبارها ركيزة أساسية للحفاظ على سعر صرف ثابت تدعمه كذلك تدفّقات كافية للودائع، ما يتطلّب مزيجاً دقيقاً من زيادة الإيرادات وتخفيض الإنفاق الجاري بمعدّل ١٪ سنوياً وصولاً إلى ٥٪ من الناتج لتثبيت نسبة الدين إلى الناتج. وينسحب ذلك على ضرورة الحدّ من التهرّب الضريبي وزيادة النفقات الإستثمارية. **ثانياً:** احتواء المخاطر التي تهدّد الإستقرار المالي بالإضافة إلى تعزيز أطر مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. في حين تُشكّل الإصلاحات الهيكلية المجال **الثالث** والأبرز نظراً لأهميّته مع تراجع القدرة التنافسية والإنتاجيّة. وتخلُص هذه الإصلاحات إلى ضرورة تشجيع الإستثمارات في قطاعات تُسهم في تعزيز الإبتكار وتخلق فرص عمل. ويضيف الصندوق أنّ تحسين جودة البيانات والإحصاءات لا يزال يشكّل حاجة قوية، كونه يؤدّي إلى جذب كمّ أكبر من الإستثمارات وتعزيز صنع السياسات.

ملف النفط والغاز

بعد تأجيل متكرّر لأكثر من أربع سنوات لأسباب متعدّدة، انطلق لبنان في مشروعه الواعد لاستغلال موارده من النفط والغاز. وها هو يوقّع أوّل اتفاقيّتين للإستكشاف والإنتاج في مطلع العام ٢٠١٨ مع كونسورتيوم يضمّ شركات عالمية كبرى تتمتّع بخبرة عالية في شرق المتوسّط وبإمكانات تقنية ومالية ملائمة وهي «توتال» الفرنسيّة، «إيني» الإيطالية و «نوفاتك» الروسية. ومن المتوقّع البدء بعمليات الحفر في مطلع العام ٢٠١٩. فبعد دورة التراخيص الأولى في المياه البحرية اللبنانية حيث تخطّى عدد الشركات التي تمّ تأهيلها ٥٣ شركة، والتي اختُتمت بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٢ وهو الموعد النهائي لتقديم طلبات المزايدة، تقدّم عرضان على كلّ من الرقعة ٤ والرقعة ٩. وتمّ تقويم كلّ منهما من الناحيتَيْن التقنية والتجارية ليتبيّن أنهما مناسبان لإنطلاق الأنشطة البترولية للدولة اللبنانية.

ومع إقرار المرسومين، بقي السؤال المطروح عن مصير الصندوق السيادي الذي يبقى محوراً رئيسياً في هذا الملف نظراً للحجم المتوقّع للثروة النفطية اللبنانية، وكونه يتمتّع بفوائد مالية وإقتصادية وإجتماعية وإدارية. فلا يمكن أن يكون استخراج النفط والغاز من لبنان سليماً في غياب هذا الصندوق منعاً لإمكانيات الهدر والفساد وسوء إدارة المداخيل وحرمان جيل المستقبل من هذه الثروة.

ومن المؤمّل أن يفتح الاستكشاف والتنقيب الطريق أمام فوائد إقتصادية عامّة تبدأ بمصدر محلّي للطاقة ذي كلفة أقلّ ونظافة أكثر من المصادر الأحفورية الأخرى وصولاً إلى خلق قطاع جديد في الإقتصاد اللبناني، وبالتالي استحداث فرص عمل ضمن قطاع النفط، علماً أنّ القانون اللبناني يُلزم الشركات بأن يكون ٨٠٪ من موظّفيها من اللبنانيّين على أن يتمّ ذلك بشكل تدريجيّ. ومن المتوقّع أن يكون هذا القطاع مصدراً لمداخيل عامة تتكوّن من حزمة مؤلّفة من الإتاوة التي حُدّدت بنسبة ٥٪ للغاز وما بين ٥ و١٢٪ للنفط، ومن حصّة الدولة من الربح التي تراوح بين ٦٥٪ و٧١٪ في البلوك رقم ٤ وما بين ٥٥٪ و٦٣٪ في البلوك رقم ٩ وأخيراً من الضريبة على الأرباح البالغة نسبتُها ٢٠٪. كما من شأن استخراج النفط والغاز أن يخفّف كلفة الإنتاج على الصناعيّين وعلى أنشطة اقتصادية مختلفة ويخفّض الفاتورة النفطية، أي أن يؤدّي إلى خفض عجز الميزان التجاري وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات.

ثالثاً: المالية العامة والمديونية العامة

1-3

بعد أكثر من عشر سنوات من دون قوانين موازنة والصرف على أساس القاعدة الإثنَيْ عشرية والاعتمادات من خارج الموازنة، أقرّ المجلس النيابي قانون موازنة العام ٢٠١٧ ذا الرقم ٦٦ (ملحق العدد ٥٢ من الجريدة الرسمية في ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٧)، وحدّد النفقات بـ ٢٣٩٠٦ مليارات ليرة مقابل ١٦٤١٦ مليار ليرة للإيرادات، ما يعني أن العجز المقدّر هو في حدود ٧٤٩٠ مليار ليرة، أي حوالي ٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر.

2-3

إلاّ أن الأرقام الفعلية للمالية العامة في العام ٢٠١٧، جاءت أفضل من تقديرات قانون الموازنة مع تحقيق إيرادات أكبر وإنفاق أدنى. كما كان العام ٢٠١٧ أفضل على صعيد المالية العامة من العام ٢٠١٦، إذ تراجعت نسبة العجز العام إلى ٧,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي من ٩,٦٪ في العامَيْن على التوالي. ويعود ذلك إلى كون وتيرة ارتفاع المدفوعات التي تأثّرت بانحسار التحويلات إلى البلديات جاءت أدنى من وتيرة ارتفاع المقبوضات التي توسّعت بشكل رئيسي جرّاء الضريبة الاستثنائية على الأرباح التي دفعتها المصارف للخزينة عن نتائج الهندسة المالية لعام ٢٠١٦. وبلغ العجز العام الإجمالي ٥٦٦٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٧ مقابل ٧٤٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٦ وارتفع الفائض الأوّلي المحقّق بشكل ملحوظ إلى ٢١٥٢ مليار ليرة (٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل فائض بسيط قدرُه ٣١ مليار ليرة فقط (٠,٠٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في العامَيْن على التوالي.

المالية العامة ٢٠١٥-٢٠١٧ (مليار ليرة)

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	التغيّر (٪) ٢٠١٦/٢٠١٥	التغيّر (٪) ٢٠١٧/٢٠١٦
المقبوضات الإجمالية (موازنة +خزينة)	١٤٤٣٥	١٤٩٥٩	١٧٥٢٤	٣,٦	١٧,١
المدفوعات الإجمالية (موازنة +خزينة)	٢٠٣٩٣	٢٢٤١٢	٢٣١٨٦	٩,٩	٣,٥
العجز العام	٥٩٥٨	٧٤٥٣	٥٦٦٢	٢٥,١	٢٤,٠-
الرصيد الأوّلي (+) فائض، (-) عجز	١٠٩٢+	٣١+	٢١٥٢+		
العجز العام/الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٧,٩	٩,٦	٧,٠		
الرصيد الأوّلي/الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١,٥	٠,٠٤	٢,٧		

المصدر: وزارة المالية

3-3

في ما يتعلّق بالمقبوضات الإجمالية، فقد ارتفعت إلى ١٧٥٢٤ مليار ليرة في العام ٢٠١٧ من ١٤٩٥٩ مليار ليرة في العام ٢٠١٦، أي بمقدار ٢٥٦٥ مليار ليرة وبنسبة ١٧,١٪، وارتفعت استثنائياً إلى ٢١,٨٪ قياساً على الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١٩,٣٪ على التوالي. وارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية بنسبة ١٦,٨٪ والإيرادات غير الضريبية بنسبة ١٤,٠٪ ومقبوضات الخزينة بنسبة ٣١,٧٪. وشكّلت حصة كلّ منها من مجموع المقبوضات ٧٠,٧٪ و٢٢,١٪ و٧,٣٪ على التوالي. وتأتّى ارتفاع الإيرادات الضريبية بشكل أساسي من ارتفاع الإيرادات الناجمة من الضريبة على الأرباح (ارتفاع حصة المصارف الناجمة

المقبوضات الإجمالية (مليار ليرة لبنانية)

	٢٠١٥	الحصة (٪)	٢٠١٦	الحصة (٪)	٢٠١٧	الحصة (٪)
الضريبة على الدخل، والأرباح ورؤوس الأموال	٢٨٨٧	٪٢٠,٠	٣٠١٥	٪٢٠,١	٤٢٠١	٪٢٤,٠
منها: ضريبة الدخل على الأرباح	١١٠٣	٪٧,٦	١١٤٣	٪٧,٦	٢١٠١	٪١٢,٠
ضريبة الدخل على الفوائد (٥٪)	٧٦٧	٪٥,٣	٨١٩	٪٥,٥	٩٠٤	٪٥,٢
الضريبة على الأملاك المبنيّة	١١٧٩	٪٨,٢	١٢٢٤	٪٨,٢	١٤١٣	٪٨,١
الرسوم الداخلية على السلع والخدمات	٣٧١٧	٪٢٥,٧	٣٧٧٣	٪٢٥,٢	٤٠٧٩	٪٢٣,٣
منها: الضريبة على القيمة المضافة	٣١٥٩	٪٢١,٩	٣٢٣٤	٪٢١,٦	٣٤٧٦	٪١٩,٨
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية	٢٠٦٤	٪١٤,٣	٢١١٧	٪١٤,٢	٢١٦٣	٪١٢,٣
منها: الرسوم الجمركية على الاستيراد	٧١٣	٪٤,٩	٧٠٦	٪٤,٧	٧٤٢	٪٤,٢
رسوم على البنزين	٦٢٩	٪٤,٤	٦٨٠	٪٤,٥	٦٩١	٪٣,٩
إيرادات ضريبية أخرى	٤٨٣	٪٣,٣	٤٦٨	٪٣,١	٥٢٥	٪٣,٠
الإيرادات الضريبية	**١٠٣٣٠**	**٪٧١,٦**	**١٠٥٩٧**	**٪٧٠,٨**	**١٢٣٨١**	**٪٧٠,٧**
حاصلات من إدارات ومؤسسات عامة ومن أملاك الدولة	٢٣١٣	٪١٦,٥	٢٣٧٧	٪١٥,٩	٢٦٤٩	٪١٥,١
منها: إيرادات من وفر موازنة الاتصالات	١٨٦٠	٪١٢,٩	١٩٠٧	٪١٢,٧	١٩٣٦	٪١١,٠
إيرادات غير ضريبية أخرى	٩٩٢	٪٦,٩	١٠١٥	٪٦,٨	١٢١٧	٪٦,٩
الإيرادات غير الضريبية	**٣٣٠٥**	**٪٢٢,٩**	**٣٣٩٢**	**٪٢٢,٧**	**٣٨٦٦**	**٪٢٢,١**
مقبوضات الخزينة	**٨٠٠**	**٪٥,٥**	**٩٧٠**	**٪٦,٥**	**١٢٧٧**	**٪٧,٣**
المقبوضات الإجمالية	**١٤٤٣٥**	**٪١٠٠,٠**	**١٤٩٥٩**	**٪١٠٠,٠**	**١٧٥٢٤**	**٪١٠٠,٠**

المصدر: وزارة المالية

من الهندسة المالية لعام ٢٠١٦)، مع العلم أن المكوّنات الأخرى ارتفعت وإن بنسب مختلفة كما يبيّنه الجدول أدناه. وقد ارتفعت حصة الضريبة على الأرباح إلى ١٢٪ من مجموع الإيرادات المحصّلة في العام ٢٠١٧ وإلى ١٧٪ من الإيرادات الضريبية، فيما شكّلت الإيرادات من القيمة المضافة، والتي تبقى المورد الأول للخزينة، ١٩,٨٪ من المقبوضات الإجمالية و٢٨,١٪ من الإيرادات الضريبية.

4-3

يُذكر أن مجلس النواب أقرّ القانون رقم ٦٤ (عدد الجريدة الرسمية ٥٠ تاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٦) الذي ينصّ على تعديل واستحداث بعض الضرائب والرسوم لتغطية سلسلة الرتب والرواتب التي تمّ إقرارها بموجب القانون رقم ٤٦ (عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٧ في ٢١ آب ٢٠١٧)، على أن تظهر نتائجها تباعاً زيادة في إيرادات الخزينة بغضّ النظر عن مفاعيلها المحتملة على الاستهلاك والاستثمار الخاص. يطال جزء مهمّ من هذه الضرائب القطاع المصرفي من خلال (أ) الضريبة على فوائد الودائع المصرفية التي تمّ رفعها من ٥٪ إلى ٧٪، مع توسيع مروحة التوظيفات المصرفية، بما فيها الإنتربنك، التي تطالها هذه الضريبة وإلغاء الحسومات التي كانت قائمة، و(ب) الضريبة على أرباح الشركات التي ارتفعت إلى ١٧٪ بدلاً من ١٥٪ بالإضافة إلى (ج) إلغاء الحوافز للشركات المُدرجة في البورصة ورفع نسبة الضريبة الناتجة عن توزيع الأرباح من ٥٪ إلى ١٠٪. نذكر أيضاً أن معدل الضريبة على القيمة المضافة تمّ رفعه إلى ١١٪ بدلاً من ١٠٪.

5-3

أمّا المدفوعات الإجمالية فقد ارتفعت بنسبة ٣,٥٪ في العام ٢٠١٧ إلى ٢٣١٨٦ مليار ليرة مقابل ارتفاعها بنسبة ٩,٩٪ في العام ٢٠١٦. وشكّلت ٢٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٧ شأنها تقريباً في العام ٢٠١٦ (٢٨,٩٪). وارتفعت النفقات الأوّلية من خارج خدمة الدين العام إلى ١٥٣٧٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٧ من ١٤٩٢٨ ملياراً في العام ٢٠١٦، أي بنسبة ٣,٠٪. وتأتّى الارتفاع من زيادة المخصّصات ورواتب العاملين في القطاع العام وملحقاتها بنسبة ١٢,٠٪ بين العامَيْن ٢٠١٦ و٢٠١٧، ما رفع حصتها إلى ٣٥,٤٪ من مجموع الإنفاق العام في العام ٢٠١٧ وإلى ١٠,٢٪ منسوبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويأتي هذا التطور كنتيجة لمباشرة تنفيذ قانون سلسلة الرتب والرواتب. وازدادت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٦٠٥ مليارات ليرة في العام ٢٠١٧ بعد تراجعها في العامَيْن السابقَيْن. وبالتالي، عادت كلفة دعم الكهرباء إلى الارتفاع إلى ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المذكور. وارتفعت النفقات الاستثمارية بنسبة ١٠,٦٪ علماً أن حجمها لا يزال متدنياً وبلغ ١١٩٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٧ ليشكّل ٥,١٪ من مجموع المدفوعات و١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. من المتوقّع أن يرتفع الإنفاق الاستثماري في السنوات المقبلة تطبيقاً لرؤية الحكومة اللبنانية المقدّمة في مؤتمر سيدر لناحية إمكانية صرف ١,٦ مليار دولار سنوياً كحدّ أقصى على مشاريع البنى التحتية في حال الشروع في عدد من الإصلاحات المطلوبة، على أن يتمّ جزء من هذه المشاريع عبر الشراكة بين القطاعَيْن العام والخاص.

6-3

سُجّل ارتفاع في قيمة خدمة الدين العام، معظمه من فوائد على الديون الداخلية، بحيث وصلت إلى ٧٨١٤ مليار ليرة في العام ٢٠١٧ مقابل ٧٤٨٤ ملياراً في العام ٢٠١٦، أي بزيادة نسبتُها ٤,٤٪. وشكّلت ٣٣,٧٪ من مجموع النفقات و٤٤,٦٪ من مجموع الإيرادات في العام ٢٠١٧ مقابل ٣٣,٤٪ و٥٠,٠٪ للنسبتَيْن على التوالي في العام ٢٠١٦. في حين بقيت خدمة الدين العام منسوبةً إلى متوسط الدين العام الإجمالي شبه مستقرّة على ٦,٧٪ في العام ٢٠١٧ شأنها تقريباً في العام ٢٠١٦ (٦,٨٪).

المدفوعات الإجمالية (مليار ليرة لبنانية)

	٢٠١٥	الحصة (%)	٢٠١٦	الحصة (%)	٢٠١٧	الحصة (%)
خدمة الدين العام	٧٠٥٠	٣٤,٦٪	٧٤٨٤	٣٣,٤٪	٧٨١٤	٣٣,٧٪
النفقات الأولية	١٣٣٤٣	٦٥,٤٪	١٤٩٢٨	٦٦,٦٪	١٥٣٧٢	٦٦,٣٪
منها: المخصّصات والرواتب والملحقات	٧٠٨٠	٣٤,٧٪	٧٣٣٥	٣٢,٧٪	٨٢١٨	٣٥,٤٪
التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان	١٧١١	٨,٤٪	١٣٩٧	٦,٢٪	٢٠٠٢	٨,٦٪
النفقات الاستثمارية	٨٨٨	٤,٤٪	١٠٧٩	٤,٨٪	١١٩٣	٥,١٪
التحويلات إلى البلديات	٩٣٦	٤,٦٪	١٥٥٥	٦,٩٪	٦٢٢	٢,٧٪
المدفوعات الإجمالية	**٢٠٣٩٣**	**١٠٠,٠٪**	**٢٢٤١٢**	**١٠٠,٠٪**	**٢٣١٨٦**	**١٠٠,٠٪**

المصدر: وزارة المالية

7-3

في ما يخصّ قانون موازنة العام ٢٠١٨ والذي أقرّه مجلس النواب في ٢٠١٨/٣/٢٩ وحمل الرقم ٧٩ (ملحق عدد الجريدة الرسمية رقم ١٨ تاريخ ١٩ نيسان ٢٠١٨)، قُدّرت النفقات بقيمة ٢٣٨٩١ مليار ليرة مع إضافة سلفة خزينة بقيمة ٢١٠٠ مليار ليرة إلى مؤسسة كهرباء لبنان، ليصبح مجموع النفقات ٢٥٩٩١ مليار ليرة، منها ١٠١٠٨ مليارات ليرة للأجور وملحقاتها و٨٣٦٢ مليار ليرة لخدمة الدين العام و٢١٧١ مليار ليرة للنفقات الاستثمارية مقابل إيرادات بقيمة ١٨٦٨٧ مليار ليرة، منها ١٤٢٧٦ مليار ليرة إيرادات ضريبية، ليكون بذلك العجز العام مقدّراً بحوالي ٧٣٠٤ مليارات ليرة، أي ما نسبته ٢٨,١٪ من مجموع الإنفاق العام. علماً أن العمل بملفّ الحسابات المالية لا يزال قائماً لإيجاد حلّ دستوري وقانوني لقطع الحساب عن السنوات السابقة.

وعلى العموم، انطوى إقرار قانونَيْ موازنة العامَيْن ٢٠١٧ و٢٠١٨ على انعكاسات إيجابية محتملة على السياستَيْن النقدية والمالية وعلى سمعة البلد تجاه المؤسّسات الدولية والمستثمرين الأجانب. ويُعتبر بمثابة خطوة على صعيد عودة الانتظام المالي إلى عمل الحكومة. فالموازنة العامة هي أداة رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولها وظائف أخرى غير حصر احتياجات الحكومة وايراداتها، وهي تُستخدم كوسيلة لضبط السياسة المالية للبلاد ولتحقيق أهداف الدولة وتنفيذ سياستها الاقتصادية.

8-3

يُذكر أنه في ١٦ آب ٢٠١٧، أقرّ المجلس النيابي قانون الشراكة بين القطاعَيْن العام والخاص (رقم ٤٨). وتشكّل هذه الشراكة أداة للتعافي والتنمية الاقتصادية وتساعد على إعادة تأهيل وتطوير البنى التحتية التي تُعتبر ضرورية لإطلاق عجلة الاقتصاد واستحداث فرص عمل، إلاّ أنها تستلزم ثقةً واستقراراً ومؤسساتٍ قويةً وإطاراً قانونياً واضحاً وتعيين الهيئات الناظمة ومجالس إدارات لجميع المؤسّسات بحسب القوانين. فتمويل مشاريع الشراكة بشكل مباشر يمكن أن يحدّ من مخاطر الفساد أو الإنفاق غير الرشيد، وهي مشاريع ذات أهمية عالية للجهات المانحة علماً أن قانون الشراكة بين القطاعَيْن العام والخاص يساهم في تحسين فعالية المشاريع والشفافية والمساءلة عبر تشجيع القطاع الخاص على الانخراط في المشاريع المقترحة. نشير إلى أن مؤتمر CEDRE يتوقّع فرصاً استثمارية من خلال هذه الشراكة (تقدّر بخمسة مليارات دولار) يؤمل أن تؤمّن الشركات الحائزة عليها سيولة جديدة (Fresh money) تُدخلها إلى البلد.

المديونيّة العــامة

9-3

في نهاية العام ٢٠١٧، ارتفع الدين العام الإجمالي إلى ١١٩٩٠٥ مليارات ليرة (ما يوازي ٧٩,٥ مليار دولار) مقابل ١١٢٩١٠ مليارات ليرة (٧٤,٩ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٦، مسجّلاً بذلك زيادة نسبتُها ٦,٢٪ وهي قريبة من نسبة الزيادة التي بلغت ٦,٥٪ في العام الذي سبق. ونجم ارتفاع الدين العام الإجمالي في العام ٢٠١٧ من ارتفاع الدين العام بالليرة بمقدار ٣٥٤٩ مليار ليرة والذي بلغ ٧٤٠٧٧ مليار ليرة في نهاية العام المذكور، مشكّلاً ما نسبته ٦١,٨٪ من إجمالي الدين العام، وارتفاع الدين بالعملات الأجنبية بقيمة توازي ٣٤٤٦ مليار ليرة بحيث بلغ ما يعادل ٤٥٨٢٨ مليار ليرة وما نسبتُه ٣٨,٢٪ من إجمالي الدين العام في نهاية العام ذاته. أي أن زيادة الدين العام الإجمالية بلغت ٦٩٩٥ مليار ليرة في العام ٢٠١٧ متجاوزةً العجز العام الذي بلغ ٥٦٦٢ مليار في العام ذاته.

10-3

ارتفعت نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٤٨,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٧ من ١٤٥,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٦. وينطوي ذلك على أكلاف باهظة، خصوصاً وأن مدفوعات الفائدة على الدين تستنفد حوالي ٦٣٪ من الإيرادات الضريبية وما يعادل ٩,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. فالنمو الاقتصادي الضعيف وازدياد الدين العام بوتيرة سريعة استدعيا ضرورة التصحيح من أجل تأمين الاستقرار في دينامية الدين. ومن هنا جاء انعقاد مؤتمر سيدر الذي من المؤمَل أن يوفّر للدولة اللبنانية حوالي ١١ مليار دولار لاستخدامها في تمويل مشاريع استثمارية شرط مباشرة الإصلاحات الضرورية. فالإنفاق الاستثماري والقيام بالإصلاحات يشكّلان عنصرَيْن أساسيَّيْن لتثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج في مرحلة أولى ولخفضه تدريجياً في مرحلة لاحقة.

11-3

عند احتساب دين السوق، أي من دون الأخذ في الاعتبار ما يحمله مصرف لبنان والمؤسسات العامة والقروض الثنائية والمتعدّدة الأطراف وديون باريس ٢ و٣، تنخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٨٩,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٧. علماً أن العامل الذي يخفّف من مخاطر الدين العام هو توزّعه وتركّزه على المكتتبين المقيمين الذين يتآلفون حكماً مع أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والأمنية أكثر من غيرهم.

12-3

أمّا الدين العام الصافي، والمحتسَب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، فقد بلغ ١٠٤٥٢٩ مليار ليرة (٦٩,٣ مليار دولار) في نهاية كانون الأول ٢٠١٧، أي بارتفاع بنسبة ٦,٠٪ مقابل زيادة نسبتُها ٦,٣٪ في العام ٢٠١٦. وقد ارتفعت ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان إلى ٨٨٩٢ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٨٣١٢ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٦، أي بمقدار ٥٨٠ مليار ليرة بعد ارتفاعها بمقدار ١٥٩ مليار ليرة في العام الذي سبق. يُذكر أن ودائع الدولة بالليرة لدى مصرف لبنان في الحساب رقم ٣٦، والتي تدخل ضمنها ضرائب ورسوم مجباة، ارتفعت بقيمة ٢٣٦٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٧ لتبلغ ٩٦٠٠ مليار ليرة في نهايته. كما ارتفعت الحسابات الأخرى بالليرة، والتي هي عبارة عن فوائد اكتتابات في سندات الخزينة بقيمة ٢٠٠ مليار ليرة. ويسمح رصيد حساب الدولة لدى مصرف لبنان والذي يبقى إيجابيّاً، بتمويل العجوزات المستقبلية في حال تباطأت أو تراجعت التدفّقات النقدية من الخارج. فالخزينة تراكم، من خلال اقتراضها لسدّ العجز في الموازنة، مبالغ في حساباتها لدى الجهاز المصرفي، تتخطّى حاجاتها التمويلية الآنية لتأمين حاجاتها التمويلية على المدى الأطول في حال ساءت الأوضاع وتعقّدت.

الدين العام ٢٠١٥-٢٠١٧ (نهاية الفترة-مليار ليرة)

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	التغيّر (٪) ٢٠١٦/٢٠١٥	التغيّر (٪) ٢٠١٧/٢٠١٦
الدين العام الإجمالي	١٠٦٠٣١	١١٢٩١٠	١١٩٩٠٥	٦,٥+	٦,٢+
توزّع الدين العام الإجمالي:					
الدين العام بالليرة اللبنانية	٦٥١٩٥	٧٠٥٢٨	٧٤٠٧٧	٨,٢+	٥,٠+
الدين العام بالعملات الأجنبية	٤٠٨٣٦	٤٢٣٨٢	٤٥٨٢٨	٣,٨+	٨,١+
ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي	١٣٢٢٧	١٤٢٦٨	١٥٣٧٦	٧,٩+	٧,٨+
الدين العام الصافي	**٩٢٨٠٤**	**٩٨٦٤٢**	**١٠٤٥٢٩**	**٦,٣+**	**٦,٠+**

المصدر: مصرف لبنان

13-3

على صعيد تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، انخفضت حصة المصارف إلى ٣٧,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٧ من ٤١,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٦ وحصة القطاع غير المصرفي إلى ١٤,٥٪ من ١٥,٣٪ على التوالي، قابلها ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى ٤٨,٠٪ من ٤٢,٧٪ في التاريخَيْن على التوالي. وقد عرف حجم محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة تقلّبات في العام ٢٠١٧، مع تفضيل المصارف عدم تجديد الاستحقاقات بل زيادة ودائعها لدى المصرف المركزي في إطار إدارة السيولة والربحية. وكان مصرف لبنان يعوّض النقص عند الحاجة، فيتدخّل شارياً الفائض من المعروض من السندات لتأمين توازن السوق.

14-3

في ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، تأتّى ٩٢,٤٪ منه من سندات اليوروبندز في نهاية العام ٢٠١٧ شأنه تقريباً في نهاية العام ٢٠١٦ (٩٢,٦٪). أمّا محفظة المصارف التجارية من سندات اليوروبندز فانخفضت بما يوازي ٣٤٦٧ مليون دولار في العام ٢٠١٧ بعد تراجعها بقيمة ٢٢٦١ مليون دولار في العام ٢٠١٦، لعدم رغبتها في تجديد السندات المستحقّة، من جهة، وبسبب لجوء عدد منها إلى بيع سندات يوروبندز إلى مستثمرين أجانب، ضمن إدارة السيولة بالعملات الأجنبية، من جهة أخرى. علماً أن هذه المحفظة عرفت تقلّبات خلال العام ٢٠١٧، وقد بلغت قيمتها ١٤١٧٨ مليون دولار في نهاية العام المذكور مقابل ١٥٣٨٣ مليوناً في نهاية العام الذي سبق. وعليه، انخفضت حصة محفظة المصارف التجارية من سندات اليوروبندز إلى ٥٠,٤٪ من حوالي ٥٩,١٪ من مجموع محفظة سندات اليوروبندز في نهاية التاريخَيْن على التوالي.

15-3

في ما يخصّ معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، فقد استقرّت على العموم في العام ٢٠١٧ قياساً على العام الذي سبق ما عدا الإصدارات الاستثنائية بقيمة ٣٠٠٠ مليار ليرة وبفائدة ١٪ التي اكتتب بها مصرف لبنان.

معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في العام ٢٠١٧

٣ أشهر	٦ أشهر	١٢ شهراً	٢٤ شهراً	٣٦ شهراً	٦٠ شهراً	٨٤ شهراً	١٢٠ شهراً
٤,٤٤٪	٤,٩٩٪	٥,٣٥٪	٥,٨٤٪	٦,٥٠٪	٦,٧٤٪	٧,٠٨٪	٧,٤٦٪

16-3

ونتيجة ذلك، عرف معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة بعض التقلّبات ليقفل منخفضاً إلى ٦,٦٥٪ في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٦,٩٢٪ في نهاية العام الذي سبق، فيما ارتفع الأجل المثقّل لهذه المحفظة إلى ١٤٢٠ يوماً (٣,٩ سنوات) من ١٢٦٩ يوماً (٣,٥ سنوات). وفي سوق سندات اليوروبندز، ارتفعت قليلاً الفائدة المثقّلة على هذه المحفظة إلى ٦,٤٩٪ من ٦,٤٦٪، وكذلك ارتفع الأجل المثقّل عليها إلى ٧,٠٧ سنوات من ٦,١٩ سنوات في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي.

رابعاً: السياسة والتطورات النقدية

1-4

تبقى السياسة النقدية المعتمدة في لبنان قائمة بشكل خاص على دعم ربط سعر صرف الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي، وهذا ما ساعد ولا يزال على تأمين الثقة والإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي، بالرغم ممّا يرتبط به من انعدام للنمو الاقتصادي. وعليه، تتمثّل الأولوية الرئيسية لمصرف لبنان بالإبقاء على مستوى ملائم من احتياطيّات العملات الأجنبية من خلال استخدام جميع الأدوات المتاحة.

وإضافةً إلى الجهود التي بذلها مصرف لبنان من أجل المحافظة على موثوقيّة الربط، عمل بشكل موازٍ ومتزايد على تقديم الدعم للحكومة وللإقتصاد. فكان يكتتب كلّما اقتضت الحاجة بسندات الخزينة بالليرة وبالعملات الأجنبية في السوق الأولية، كما يعمد في بعض الأحيان إلى تأمين السيولة إلى الحكومة بكلفة أدنى من كلفة السوق[١]، بالإضافة إلى تأمين مدفوعاتها بالعملات الأجنبية. من جهة أخرى، وفّر مصرف لبنان في السنوات الأخيرة وتحديداً منذ العام ٢٠١٣، أي في فترة سجّل فيها الإقتصاد معدّلات نمو ضعيفة، حزمة من التحفيزات للقطاع الخاص ناهزت قيمتها ٥,٥ مليارات دولار حتى نهاية العام ٢٠١٧ وتمثّلت بضخّ سيولة بفوائد متدنّية (١٪) للمصارف بغية إعادة إقراضها للأسَر والمؤسّسات على أن تتحمّل المصارف مخاطر التسليفات، هذا إلى جانب الآليات التي كانت قائمة والتي تقدّم حوافز للمصارف من خلال السماح لها باستعمال الإحتياطي الإلزامي[٢]، فبات مصرف لبنان يمارس سياسة نقدية غير تقليدية تهدف بوضوح أيضاً إلى دعم النمو الإقتصادي واستحداث فرص عمل. وأُضيفت إلى السياسة النقدية غير التقليدية العمليات المالية ذات الأهداف المتعدّدة والأحجام المختلفة التي نفّذها مصرف لبنان مع المصارف في العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧ والتي كان لها دور كبير في المحافظة على الإستقرار النقدي.

2-4

بعكس السنوات الماضية، لم تبقَ الأوضاع النقدية في العام ٢٠١٧ على هدوئها المعتاد الذي خرقته في مطلع تشرين الثاني أزمةُ استقالة رئيس الحكومة من الخارج. غير أنّ مصرف لبنان استطاع، بفضل امكاناته القائمة وخبرته في إدارة الأزمات، أن يحافظ على الإستقرار النقدي، لا سيّما تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار، وبرهن مرّة جديدة عن قدرة كبيرة على الصمود واجتياز المصاعب. فقد أحدثت استقالة رئيس الحكومة المفاجئة صدمة في البلد، وكانت لها مضاعفات، منها مؤقّتة وأخرى مستمرّة على الأوضاع النقدية والمالية. فانعكست الأزمة بسرعة على سوق القطع بحيث شهدت الليرة اللبنانية ضغوطاً لم تعرفها منذ أكثر من ١٠ سنوات[٣]، أي منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام ٢٠٠٥ وحرب تموز عام ٢٠٠٦، بفعل تحويلات للودائع من العملة الوطنية إلى الدولار الأميركي بقيمة تقديرية توازي ٢,٨ مليار دولار أميركي. في موازاة ذلك، كان من الطبيعي أن يأخذ معدّل الفائدة بين المصارف بالليرة Interbank Rate -الذي سجّل مستويات عادية طيلة الأشهر العشرة الأولى وبقي عند حدود ٣ إلى ٤٪- منحى تصاعدياً منذ بداية الأزمة ووصل في بعض العمليات إلى ١٢٥٪، وهي مستويات لم يشهدها منذ زمن بعيد، نظراً لحاجة المصارف إلى السيولة بالليرة الموظّفة لدى مصرف لبنان ولآجال طويلة وإلى اتّخاذ مصرف لبنان، في نطاق إدارة السيولة، تدابير تؤمّن مزيداً من الإنضباط في الأسواق. كما تمّ تسجيل خروج ودائع إنّما بأحجام غير مؤثّرة لم تتعدَّ ٢٪ من إجمالي الودائع، حدّت منها كثيراً إدارات المصارف في تعاونها الوثيق مع مصرف لبنان ومن خلال علاقاتها القوية مع كبار المودعين. كما أدّت هذه الأزمة إلى ارتفاع معدّلات الفائدة المصرفية خصوصاً الدائنة منها بحيث ازدادت الفوائد على الودائع بالليرة بحوالي ٢٠٠ إلى ٣٠٠ نقطة أساس[٤] لتشجيع المودع على إبقاء ودائعه بالليرة عند استحقاقها لا بل إطالة آجالها، كما ارتفعت الفوائد الدائنة على الدولار إنّما على نحو أقلّ للحدّ من تحويل الأموال إلى خارج لبنان، في حين لم تنعكس الأزمات على معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بل بقيت آثارها محصورة في الحسابات المصرفية.

والجدير ذكره أنّه مع انحسار الأزمة السياسية منتصف كانون الأول ٢٠١٧، شهد سوق القطع عودةً إلى حركته الطبيعية، كما توقّفت حركة خروج الرساميل. وبذلك، تكون التطوّرات المفاجئة في تشرين الثاني ٢٠١٧ قد شكّلت اختباراً إضافياً حقيقياً وليس نظرياً لإستيعاب الأزمات وتخطّيها، نجح فيه الجهاز المصرفي وأظهر قدرته على الصمود.

3-4

إجراءات مصرف لبنان في العام ٢٠١٧: عمليات مالية استباقية/ احترازية وتدابير مستمرّة لإحتواء أزمة تشرين الثاني.

بوجه عام، تتمحور معظم الإجراءات التي يتّخذها مصرف لبنان حول تقوية موجوداته بالعملات الأجنبية والتأثير على السيولة، وذلك لضرورات الإستقرار النقدي.

١ كان آخرها الإكتتاب بسندات خزينة بالليرة بقيمة ٣٠٠٠ مليار ليرة وبمردود ١٪ فقط في شهري تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠١٧.

٢ تغيّرت آلية الحوافز التي يوفّرها مصرف لبنان للمصارف بحيث أصبحت تقضي بأن يدعم مصرف لبنان الفوائد وأن تمنح المصارف القروض من مواردها وذلك منذ أوائل العام ٢٠١٨، في حين توقّفت آلية دعم القروض من خلال التخفيضات في الإحتياطي الإلزامي أو في الإلتزامات الخاضعة للإحتياطي الإلزامي وذلك في الفصل الأخير من العام ٢٠١٧.

٣ علماً انّها جاءت أقلّ حدّة منها في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦.

٤ في حال تمّ تمديد آجالها لثلاثة أشهر أو أكثر.

عمليّات مالية استباقية

تابع مصرف لبنان في العام ٢٠١٧ عمليّاته المالية الإستباقية مع المصارف، والتي سمحت باستمرار استقطاب الأموال إلى لبنان من خلال تحفيز المصارف على توظيف المزيد من العملات الأجنبية لديه، مع العلم أنّها اختلفت بآلياتها وأحجامها عن الهندسة المالية المنفّذة في العام ٢٠١٦. وهدفت هذه العمليّات على نحو رئيسي إلى تعزيز موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية وترافقت مع إدارة مُتأنّية للسيولة بالليرة[٥] ومنع استعمالها في عمليّات مضاربة. ويأتي ذلك في إطار التباطؤ الذي تسجّله التدفّقات المالية الصافية إلى لبنان بالمقارنة مع السنوات السابقة واستمرار الحاجات التمويلية الكبيرة للإقتصاد بالعملات الأجنبية، في ظلّ العجز الضخم في ميزان الحساب الجاري والمستويات المرتفعة للعجز العام والمديونية العامة إضافةً إلى ارتفاع معدّلات الفائدة العالمية على الدولار إلى غيرها من العوامل الضاغطة.

وقد أتاحت هذه العمليات للمصارف أولاً، ومنذ حزيران ٢٠١٧، القيام بتوظيفات متوسّطة الأجل بالليرة لدى المصرف المركزي بمعدّلات فائدة تزيد بمقدار ١٪ عن منحى المردود على أن تكون قد أودعت لديه مبالغ مماثلة بالدولار لآجال متوسّطة إلى طويلة وبمعدّلات تفوق معدّلات السوق أو منحى المردود بمقدار ٠،٥٪. وسمح تحويل جزء من سيولة المصارف بالليرة إلى توظيفات متوسّطة الأجل بالتخفيف من أيّة ضغوط مستقبلية محتملة. وأتاحت للمصارف ثانياً، ومنذ أيلول ٢٠١٧، الإستفادة من تسليفات أو تسهيلات بالعملة الوطنية بمعدّل فائدة ٢٪ على أن توظّف في شراء سندات خزينة بالليرة (أو أوراق مالية لبنانية) في السوق الأوليّة أو الثانوية، وذلك مقابل ايداعات طويلة الأجل للمصارف لدى المركزي بالعملات الأجنبية، ما يؤمّن للمصارف مردوداً إجمالياً جيّداً من هذه العمليّة، وللدولة التمويل الذي تحتاجه.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المصارف استطاعت تأمين العملات الأجنبية في إطار العمليات المالية المنفّذة منذ حزيران ٢٠١٧ بدرجة أولى من خلال سحب جزء من سيولتها لدى المصارف المراسلة وايداعها لدى المركزي، واجتذاب ودائع جديدة بالعملات الأجنبية من الزبائن، وبدرجة أقلّ من خلال بيع جزء من محفظتها من سندات اليوروبندز أو استقطاب ودائع إضافية من المؤسسات المالية غير المقيمة بضمانة السندات.

أيضاً في إطار التدابير الإحترازية، نذكّر بإصدار وزارة المالية في آذار ٢٠١٧، وبالتنسيق مع مصرف لبنان، سندات يوروبندز بقيمة ٣ مليارات دولار[٦]- وهو كان الإصدار الأضخم لتاريخه- بهدف تمويل جزء كبير من استحقاقات الدولة بالعملات الأجنبية خلال الفترة المتبقّية من العام المذكور. وقد أجاز مصرف لبنان للمصارف حسم شهادات ايداع كان قد أصدرها سابقاً بهدف الإكتتاب بالسندات المُصدَرة في آذار ٢٠١٧، ممّا يحول دون التأثير أو الضغط على سيولة المصارف بالعملات الأجنبية إضافةً إلى التخفيف من كلفة شهادات الإيداع على مصرف لبنان. ومع سماح المصرف المركزي للمصارف بحسم شهادات الإيداع للإكتتاب بإصدار آذار ٢٠١٧، يمكن القول بأنّه أمّن مسبقاً، من خلال الهندسة المالية التي نفّذها في العام ٢٠١٦، العملات الأجنبية التي ستحتاج إليها الدولة[٧] في فترة لاحقة.

[٥] نتج جزء منها عن العمليات المالية.

[٦] بعد أن أقرّ مجلس النواب في تشرين الثاني ٢٠١٦ القانون رقم ٧٢ الذي يجيز للحكومة إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية بمبلغ لا يتجاوز ٣ مليارات دولار، وهذا القانون يخفّف من الإعتماد على المصرف المركزي في تأمين العملات الأجنبية.

[٧] تمّ الإكتتاب بحوالي ٧٠٠ مليون دولار من هذه السندات من خلال شهادات الإيداع بالدولار.

... وأخرى احتوائية

اتّخذ مصرف لبنان تدابير عدّة لإحتواء الأزمة السياسية المفاجئة التي استجدّت في مطلع تشرين الثاني، بالتعاون مع المصارف. فبالإضافة طبعاً إلى تدخّله في سوق القطع بائعاً الدولار الأميركي بالمبالغ المطلوبة للمحافظة على استقرار سعر صرف الليرة، قام مصرف لبنان بتحفيز المصارف على الحدّ من تحويلات الودائع من الليرة إلى الدولار وعلى إطالة آجال الودائع بالليرة، من خلال تحمّله الكلفة الإضافية بالفوائد التي قد تترتّب على المصرف والتي تتراوح بين ٢ و٣٪ [٨] في حال أبقى المودع عند استحقاق الوديعة عليها بالليرة ولفترة لا تقلّ عن ٣ أشهر، وذلك من خلال زيادة الفوائد على توظيفات المصارف لديه بالليرة. فعلاً، سمح هذا الإجراء بإطالة آجال الودائع من ٤٠ يوماً إلى ١٢٥ يوماً في المتوسّط[٩] ما يريح إدارة السيولة على نحو كبير لأنّه يخفّف من الضغوط المحتملة في حال استجدّ أيّ تطوّر سلبي. كما زاد مصرف لبنان معدّلات الفائدة على توظيفات المصارف لديه بالدولار، إنّما بقدر معتدل كي تتمكّن المصارف من عكسها على الفوائد الدائنة للحدّ من خروج الودائع. وقد لعبت المصارف دوراً هامّاً في التصدّي الناجح للأزمة من خلال تعاونها الوثيق والفعّال مع السلطات النقدية، وعلاقاتها القويّة مع الزبائن، وسيولتها المرتفعة بالعملات الأجنبية التي سمحت لها بتلبية طلبات خروج الودائع بسهولة تامّة.

من جهة أخرى، فإن إصدار وزارة المالية في تشرين الثاني ٢٠١٧، وبالتنسيق مع المصرف المركزي، سندات يوروبندز بقيمة ١،٧ مليار دولار مقابل استبدال أو إطفاء سندات خزينة بالليرة يحملها مصرف لبنان في محفظته، ساهم في تعزيز موجوداته الخارجية بالعملات الأجنبية لاحتسابها ضمن محفظة الأوراق المالية، وفي احتواء الأزمة القائمة. كما سمحت عملية الإستبدال/المقايضة هذه بإطالة آجال محفظة السندات وبالتخفيف من الإستحقاقات القريبة نسبياً بالليرة اللبنانية، باعتبار أنّ السندات المُستبدلة كانت تستحقّ في فترة ٢٠١٨-٢٠٢٥.

4-4
في بعض نتائج إجراءات مصرف لبنان

- نتيجةً للتدابير الإحترازية والإحتوائية التي اتّخذها في العام ٢٠١٧، استطاع المصرف المركزي تدعيم إجمالي احتياطيّاته السائلة بالعملات الأجنبية ليرتفع إلى حوالي ٣٥،٨ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٣٤،٠ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦، هذا عدا توظيفاته في الأوراق المالية العالمية بالعملات الأجنبية التي ارتفعت قليلاً إلى حوالي ٦،٢ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل حوالي ٥،٦ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٦، علماً أنّها تتضمّن سندات دين الجمهورية اللبنانية المصدرة بالعملات الأجنبية. ووصل إجمالي موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية إلى ٤٢،٠ مليار دولار في نهاية ٢٠١٧ مقابل ٤٠،٧ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٦. ونذكّر في هذا الإطار بأنّ مصرف لبنان يمتلك مخزوناً ضخماً من الذهب، وضعه في المرتبة ١٩ عالمياً وفي المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث احتياطيّات الدول بحسب اللائحة الصادرة عن «مجلس الذهب العالمي» في نيسان ٢٠١٨. علماً أنّ قيمة هذا المخزون ازدادت إلى حوالي ١٢،٠ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل حوالي ١٠،٧ مليارات دولار في نهاية العام

[٨] حسب آجال استحقاقها.

[٩] في نيسان ٢٠١٨

٢٠١٦ بسبب ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً في التاريخَيْن المذكورَيْن، والناتج بخاصة عن ارتفاع الطلب الإستثماري (لا سيّما بسبب ضعف الدولار الأميركي في حينه، وعن مخاوف بشأن عدم الاستقرار الجيوسياسي لاسيّما في محيط كوريا الشمالية، ...). وكما هو معلوم، تُعتبر الإحتياطيّات المكوّنة من العملات الأجنبية والذهب من العناصر الأساسية التي تدعم الثقة بالعملة الوطنية. ويُعتبر مستوى احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية كافياً للدفاع عن سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي ومواجهة أيّة ضغوط محتملة كتلك التي تعرّض لها لبنان في تشرين الثاني ٢٠١٧، وذلك باعتراف أهمّ الجهات المالية العالمية، من بينها صندوق النقد الدولي.

- **ارتفاع ودائع المصارف لدى مصرف لبنان**

تابعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ارتفاعها في العام ٢٠١٧، وذلك بنسبة قاربت الـ١٦٪، وذلك بالليرة وبخاصة بالدولار، في ضوء العمليات المالية المنفّذة في العام المذكور ورفع الفوائد على توظيفات المصارف لدى المركزي إثر الأزمة السياسية المستجدّة.

في ما يتعلّق بودائع المصارف بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان، فقد ازدادت على نحو ملحوظ في العام ٢٠١٧[١٠]، وذلك بقيمة تجاوزت بحسب تقديراتنا الـ١٠ مليارات، وساهمت على نحو رئيسي في تدعيم احتياطيّات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، وبالتالي في تعزيز الإستقرار النقدي.

وأتت الزيادة في العام ٢٠١٧ بوجه خاص على شكل ودائع لأجَل، بسبب طبيعة العمليات المالية التي أجراها المركزي في العام المذكور. كما أصدر مصرف لبنان في العام ٢٠١٧ شهادات ايداع بالدولار إنّما بكثافة أقلّ بكثير منه في العام ٢٠١٦، بحيث ازدادت محفظة شهادات الإيداع بالدولار إلى ٢٣,٢ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٢١,٩ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٦ و٩,١ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٥. مع التذكير بأنّ ارتفاع هذه الودائع في العام ٢٠١٦ أتى بخاصة نتيجة إصدارات مصرف لبنان شهادات إيداع بالدولار على نحو مكثّف منذ أيار ٢٠١٦ في ضوء الهندسة المالية المُنفّذة وقتها (راجع التقرير السنوي لعام ٢٠١٦).

من جهة أخرى، يستخدم مصرف لبنان شهادات الإيداع بالليرة في كثير من الأوقات كأداة رئيسية وفعّالة لضبط السيولة والتأثير على هيكلية الفوائد في البلد. وفي العام ٢٠١٧، سجّلت محفظة شهادات الإيداع بالليرة التي يصدرها مصرف لبنان ارتفاعاً معتدلاً إلى ٣٥٨٦٥ مليار ليرة في نهايته مقابل ٣٤٦٣١ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٦، أي بزيادة قدرها ١٢٣٤ مليار ليرة، نتجت عن إصدارات بقيمة تقديرية فاقت الـ ٥٠٠٠ مليار ليرة من الفئات الطويلة الأجل (بكثافة أكبر من إصدارات العام ٢٠١٦) مقابل استحقاقات قريبة من الـ٤٠٠٠ مليار ليرة بحسب تقديراتنا، غالبيتها من فئة السبع السنوات كانت قد أُصدرت في العام ٢٠١٠. علماً أنّ الشهر الأخير من العام ٢٠١٧ شهد إصدارات صافية بقيمة ٢٠٦٨ مليار ليرة في إطار إدارة السيولة بالليرة إثر أزمة تشرين الثاني، وتركّزت على الفئات الطويلة الأجَل أي ١٥، ٢٠ و٣٠ سنة.

- سجّلت محفظة سندات الخزينة بالليرة التي يملكها المصرف المركزي ارتفاعاً متواصلاً في السنوات الأخيرة، بحيث وصلت هذه المحفظة في نهاية العام ٢٠١٧ إلى ٣٥٥٨٠ مليار ليرة، وهو المستوى الأعلى تاريخياً، مقابل ٣٠١٥٠ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٦، وذلك رغم عمليّة استبدال لسندات بالليرة من محفظة المركزي بسندات يوروبندز بقيمة ١,٧ مليار دولار في تشرين الثاني ٢٠١٧. كما ارتفعت حصّة المصرف المركزي من المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة إلى ٤٨,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٧ وهو أيضاً المستوى الأعلى لها تاريخياً، مقابل ٤٢,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٦. وجاء ارتفاعها في العام ٢٠١٧ لتلبية حاجات الحكومة التمويلية والمحافظة على معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بجميع فئاتها، خصوصاً مع زيادة توظيفات المصارف لدى المركزي بالليرة نتيجة العمليات المالية المنفّذة في صيف ٢٠١٧ والتدابير التي اتّخذها مصرف لبنان إثر أزمة تشرين الثاني لإدارة السيولة بالليرة، وأيضاً بسبب اكتتاب مصرف لبنان بسندات خزينة بقيمة ٣٠٠٠ مليار ليرة وبمردود ١٪ فقط في الشهرين الأخيرين من العام ٢٠١٧. نُذكّر بأنّ ارتفاع محفظة السندات لديه في العام ٢٠١٦ كان قد نتج عن عمليات حسم سندات خزينة تملكها المصارف في إطار العمليّات المالية التي نفّذها آنذاك.

5-4
الإستعداد للفترة المقبلة

تبقى العمليات المالية التي نفّذها مصرف لبنان في العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧ حلولاً موقّتة، رغم تقويتها موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، وبالتالي تعزيز إمكاناته للدفاع عن الإستقرار النقدي، ذلك أن تأمين الحاجات التمويلية الكافية للإقتصاد اللبناني بالعملات الأجنبية هي عملية مستمرّة، خصوصاً في ظلّ المنحى التصاعدي لمعدّلات الفائدة الأميركية، واشتداد المنافسة على السيولة بين المؤسّسات المالية الإقليمية، وفي ظلّ ارتفاع أسعار النفط العالمية، والمخاوف المتزايدة المرتبطة باستقرار المنطقة. وعليه، أقدم مصرف لبنان في أيار ٢٠١٨، بالتعاون مع وزارة المالية، على عملية تمثّلت بإصدار هذه الأخيرة سندات يوروبندز بقيمة ٥,٥ مليارات دولار اكتتب بها حصراً مصرف لبنان، وقد باع منها إلى المصارف عند إعداد هذا التقرير ثلاثة مليارات دولار. وتساهم هذه العمليّة في تعزيز احتياطي مصرف لبنان بالدولار وتأمين حاجات الدولة لتمويل استحقاقاتها بالعملات الأجنبية في حزيران وتشرين الثاني المقبلَيْن. ويجري مصرف لبنان ووزارة المالية بالتوازي عملية مقايضة يعيد بموجبها مصرف لبنان إلى الوزارة سندات خزينة بقيمة ٨٢٤٠ مليار ليرة بعائد له قدره ٧٪ في المتوسط وتصدر الخزينة ما يوازيها من سندات بعائد عليها قدره ١٪ فتحقّق الخزينة وفراً بحدود ٥٠٠ مليار ليرة من خدمة الدين.

كما يعمل مصرف لبنان، من جهة أخرى، على تغيير الإطار القانوني الذي يرعى إصدارات شهادات الإيداع بالعملات الأجنبية، بشكل يسمح للمصارف ببيعها والحصول على السيولة مقابلها، لإراحة القطاع المصرفي والمصرف المركزي. كما أن ثمّة مقاربة جديدة لسياسة الفوائد في لبنان تتمثّل بإدراج مصرف لبنان على شاشته الفوائد التي يريد أن يتعامل مع المصارف على أساسها، والتي ستأخذ في الحسبان، من بين عدّة أمور، التطوّرات العالمية على صعيد الفوائد، لتُدير المصارف على أساسها علاقاتها مع زبائنها. بمعنى آخر، ثمّة توجّه لحصول بعض الإرتفاع في معدّلات الفائدة لتأمين التدفّقات المالية الكافية لحاجات البلد في ظلّ التحدّيات القائمة. باختصار، إن هذه العمليات بمجملها تزداد باستمرار حجماً وكلفةً وتعقيداً في كلّ مرحلة من أجل إكساب البلد مزيداً من الوقت.

أيضاً بالنسبة إلى الفترة المقبلة، بات من الضروري بل من الملحّ أن تنطلق الحكومة سريعاً بالإجراءات الإصلاحية التي تنوي القيام بها والتي عبّرت عنها في الورقة المقدّمة خلال مؤتمر سيدر، منها على سبيل المثال ما يتعلّق بخفض نسبة العجز العام إلى الناتج بمقدار خمس نقاط مئوية في السنوات الخمس المقبلة، ذلك أنّ الإستمرار والتوسّع في العجز ليس في مصلحة الإستقرار المالي في

[١٠] كما في العام الذي سبقه

البلد، والحصول على القروض الميسّرة الموعودة من البلدان والجهات الدولية، لإطلاق العجلة الإقتصادية وتأمين استدامة المديونية العامة وبخاصّة تخفيف العبء عن السياسة النقدية ومصرف لبنان الذي قام في السنوات الأخيرة بتوجيه السياسة الإقتصادية في لبنان، مع شبه غياب للقرارات الحكومية الفعّالة.

6-4

الكتلة النقدية

سجّل معدّل زيادة الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3) تباطؤاً حاداً إلى ٤،٢٪ في العام ٢٠١٧، متأثّراً سلباً بأزمة تشرين الثاني ٢٠١٧ التي نتج عنها خروج موقّت لبعض الودائع من لبنان، مقابل معدّل زيادة بلغ ٧،٤٪ في العام ٢٠١٦ ارتبط بالعمليات المالية التي نفّذها مصرف لبنان في العام المذكور، وكان أعلى من المعدّلات المسجّلة في فترة ٢٠١١-٢٠١٥.

ووصلت الكتلة النقدية M3 إلى ٢٠٨٦١٣ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٧، وسجّل معدّل دولرتها ارتفاعاً إلى ٦٢،٠٨٪ في نهاية العام المذكور من ٥٨،٨٣٪ في نهاية العام ٢٠١٦، أي بواقع ٣٢٥ نقطة أساس، وهذا طبيعي نتيجة تحويلات الودائع المصرفية من الليرة إلى العملات الأجنبية إثر أزمة تشرين الثاني. ويمكن تلخيص أبرز العناصر التي ساهمت في زيادة الكتلة النقدية في العام ٢٠١٧ والبالغة ٨٤٢٠ مليار ليرة - أي ما يمثّل ٦٠٪ فقط من ارتفاعها في العام ٢٠١٦- كالآتي:

تطوّر الكتلة النقدية وعناصر تغطيتها (نهاية الفترة- مليار ليرة)

	٢٠١٥	٢٠١٦	التغيّر ٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧	التغيّر ٢٠١٧/٢٠١٦
السيولة الجاهزة بالليرة (م١)	٩٠٤٢	١٠١٥٩	١١١٧+	١٠٦٥٥	٤٩٦+
الكتلة النقدية بالليرة (م٢)	٧٨٦٢٠	٨٢٤٢٨	٣٨٠٨+	٧٩١١٣	٣٣١٥-
الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بالليرة وبالعملات الأجنبية (م٣)	**١٨٦٣٦٠**	**٢٠٠١٩٢**	**١٣٨٣٢+**	**٢٠٨٦١٣**	**٨٤٢٠+**
عناصر التغطية					
الموجودات الخارجية الصافية	٤٦٦٠٨	٤٩٧١٢	٣١٠٤+	٤٩١٦٦	٥٤٦-
منها: ذهب	١٤٨٤٦	١٦١٣٨	١٢٩٢+	١٨٠٣٣	١٨٩٤+
موجودات خارجية صافية غير الذهب	٣١٧٦٢	٣٣٥٧٤	١٨١٢+	٣١١٣٣	٢٤٤١-
التسليفات الصافية للقطاع العام	٧٠٦٨٨	٧٦٧٧٨	٦٠٩٠+	٧٨٢٤٦	١٤٦٩+
فروقات القطع	٦٤٠١-	٧٧٠٧-	١٣٠٦-	٩٧٢٦-	٢٠١٨-
التسليفات للقطاع الخاص	٧٥٦٩٥	٨٠١٨٨	٤٤٩٣+	٨٥١٨٩	٥٠٠١+
بنود أخرى صافية	٢٢٩-	١٢٢٢	١٤٥١+	٥٧٣٧	٤٥١٥+

المصدر: مصرف لبنان

ازدادت التسليفات للقطاع الخاص بما مقداره ٥٠٠١ مليار ليرة، أي بما يفوق ازديادها في العام الذي سبق واستعادت دورها كأهمّ مساهم في خلق النقد، بعد أن كانت المساهم الثاني الأكبر في زيادة الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3) في العامَيْن اللذين سبقا. من ناحية أخرى، ارتفعت البنود الصافية الأخرى من ميزانية الجهاز المصرفي بما مقداره ٤٥١٥ مليار ليرة، وهي تمثّل تنقيد ذمم مالية، لتكون المساهم الثاني الأكبر في خلق النقد. أما التسليفات الصافية للقطاع العام، فازدادت من جهتها بما مقداره ١٤٦٩ مليار ليرة، أي بأقلّ من ربع ازديادها في العام الذي سبق، لتساهم بدورها ايجاباً في خلق النقد. في المقابل، انخفضت الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي (من دون الذهب) بقيمة ١،٦ مليار دولار لتعود إلى منحى التراجع الذي ساد في فترة ٢٠١١-٢٠١٥، فكان أثرها بالتالي انكماشياً على الكتلة النقدية.

7-4

التضخّم

بلغ معدّل التضخّم +٤،٤٨٪ في العام ٢٠١٧ بحسب دراسة مؤشّر أسعار الإستهلاك الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، بعد أن كان سلبياً في العامين ٢٠١٦ و٢٠١٥ حيث بلغ تباعاً -٠،٨٢٪ و-٣،٧٥٪. ويأتي ذلك ضمن الأهداف التي وضعها مصرف لبنان بالنسبة إلى معدّل التضخّم (+٤،٥٪).

وجاء ارتفاع الأسعار في العام ٢٠١٧، في موازاة عودة ارتفاع كلّ من أسعار النفط العالمية (+٢٣،٣٪) والمواد الغذائية (+٨،١٪) بعد تراجعها في السنوات التي سبقت، وأيضاً ارتفاع سعر اليورو الوسطي مقابل الدولار الأميركي، ولو على نحو معتدل. وفي ما يخصّ مصرف لبنان، فهو يعمل دوماً على مراقبة مستويات السيولة وتعقيمها بهدف ضبط الضغوط التضخّمية التي يمكن أن تنتج عنها. كما أنّ استمرار ضعف نمو الطلب الداخلي بشكل عام (مقارنة مع الإنتاج الممكن تحقيقه) ساعد في عدم الضغط على الأسعار صعوداً.

ومن المرجّح أن يشهد العام ٢٠١٨ مزيداً من الضغوط التضخّمية الناتجة عن عوامل خارجية مع توقّع استمرار ارتفاع متوسّط أسعار النفط والمواد الغذائية والمعادن بالمقارنة مع العام ٢٠١٧، أو عن عوامل داخلية متعلّقة بمفاعيل إقرار سلسلة الرتب والرواتب والضرائب الإضافية التي أُقرّت في الفصل الأخير من العام ٢٠١٧. في ضوء ذلك، وفي موازاة التوقّعات حول بقاء النمو الإقتصادي في لبنان عند مستوى منخفض ومع التزام المصرف المركزي ضبط التضخّم، وبخاصّة بعد تشدّده مؤخّراً في إدارة السيولة، من المرجّح أن يبقى معدّل التضخّم تحت السيطرة في العام ٢٠١٨، مع الإشارة إلى أنّ صندوق النقد الدولي توقّع في تقريره الأخير حول آفاق الإقتصاد العالمي أن يرتفع مؤشر أسعار الإستهلاك في لبنان بنسبة ٤،٣٪ في العام الحالي. يُذكر أن مؤشر أسعار الاستهلاك الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي سجّل ارتفاعاً بنسبة ٥،٨٪ من نيسان ٢٠١٧ إلى نيسان ٢٠١٨.

خامساً: المدفوعات الخارجية

ميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات

1-5

بحسب المعطيات الأخيرة المتوافرة والصادرة عن مصرف لبنان، استقرّ تقريباً العجز المقدّر في ميزان الحساب الجاري في لبنان على حوالي ٨,٢ مليارات دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٧ مقابل ٨,٣ مليارات دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٦ (١٠,٦ مليارات دولار في كامل العام ٢٠١٦)، باعتبار أنّ العجز في الميزان التجاري للسلع (فوب FOB)[11] تراجع إلى حوالي ١٠,٠ مليارات دولار من حوالي ١٠,٧ مليارات دولار في الفترتَيْن المذكورَيْن على التوالي (١٤,٠ مليار دولار في كامل العام ٢٠١٦)، فيما تراجعت قليلاً تقديرات الفائض في موازين الخدمات وحساب التحويلات الجارية والدخل ككلّ إلى حوالي ١,٨ مليار دولار من حوالي ٢,٤ مليار دولار (٣,٤ ملياراً في العام ٢٠١٦). وبناء على ذلك وعلى نتائج الميزان التجاري لكامل العام ٢٠١٧، من المقدّر أن يكون العجز في الحساب الجاري قد ازداد إلى حوالي ١١,٥ مليار دولار وأن تكون نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت إلى حوالي ٢٢,٤٪ في العام ٢٠١٧ مقابل ٢٠,٨٪ في العام ٢٠١٦.

مع العلم أنّ تقديرات صندوق النقد الدولي الأخيرة بخصوص عجز الحساب الجاري، وهي تقديرات غالباً ما تختلف عن تلك التي ينشرها مصرف لبنان، أشارت إلى ارتفاع العجز الجاري إلى حوالي ١٢,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٧ مقابل ١١,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٦، وارتفاع نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلّي الإجمالي إلى ٢٥,٠٪ مقابل ٢٣,٣٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي.

2-5

على صعيد تحويلات العاملين في الخارج إلى لبنان، فقد ارتفعت بنسبة ٤,٦٪ في العام ٢٠١٧ لتصل إلى حدود ٨,٠ مليارات دولار بحسب تقديرات البنك الدولي الأخيرة، مقابل ٧,٦ مليارات دولار في العام ٢٠١٦، مع العلم أنّها قد تختلف أحياناً عن تقديرات صندوق النقد الدولي ومصرف لبنان.

وبلغ صافي تحويلات العاملين حوالي ٣,٩ مليارات دولار في العام ٢٠١٦ وهي آخر المعطيات المتوافرة بهذا الخصوص، وهذا المستوى قريب من المستوى المسجّل في العام ٢٠١٥ والبالغ ٣,٨ مليارات دولار. وبحسب تقديرات مصرف لبنان لغاية أيلول ٢٠١٧، سجّلت هذه التحويلات الصافية ارتفاعاً بنسبة ١١٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠١٦.

وقد يُعزى الإرتفاع الذي أشار إليه البنك الدولي بالنسبة إلى العام ٢٠١٧ إلى تحسّن الأوضاع الإقتصادية في عدد من الدول حيث يعمل اللبنانيون، إضافةً إلى عودة أسعار النفط إلى الإرتفاع ما سينعكس ايجاباً على آفاق النمو في الدول الخليجية. وشكّلت تحويلات العاملين إلى لبنان، بحسب المصدر ذاته، ١٥,١٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في العام ٢٠١٧ وهي المرتبة الثانية الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومن النسب الأعلى في العالم. كما احتلّ لبنان في العام ٢٠١٧ المرتبة ١٨ عالمياً والثانية إقليمياً بعد مصر من حيث حجم التحويلات الوافدة إليه. ويعكس انتظام ومستوى هذه التحويلات حجم الإنتشار اللبناني في جميع أقطار العالم، والكفاءة العالية التي يتمتّع بها هذا الإنتشار في شتّى المجالات واستمرار ارتباطه الاجتماعي والإقتصادي بالأُسَر والبلد.

[11] يختلف العجز في الميزان التجاري المسجّل في ميزان المدفوعات عن العجز المنشور من قبل الجمارك اللبنانية، إذ تُضاف إلى الصادرات المعلنة من قبل هذه الأخيرة ما يلي: السلع المُعاد تصديرها، السلع المصدّرة بشكل موقّت لتحويلها (إعادة تدوير) أو المُعاد تصديرها بعد تجهيزها محلّياً، وإصلاح السلع.

3-5

يُموَّل هذا العجز المُرتفع في ميزان الحساب الجاري في لبنان، والذي يتحكّم به إلى درجة كبيرة العجز الضخم في الميزان التجاري، من خلال الفائض في الحساب الرأسمالي والمالي، أي من خلال تدفّق رساميل صافية بأشكال متعدّدة من استثمارات مباشرة، واستثمارات في المحافظ المالية، وودائع لدى المصارف، وقروض صافية من الخارج للقطاعَيْن العام والخاص وغيرها. وانطلاقاً من الأرقام المشار إليها أعلاه، من المتوقّع أن تكون هذه الرساميل الصافية المتدفّقة إلى لبنان قد انخفضت في العام ٢٠١٧ قياساً على العام ٢٠١٦ حيث قدّرت بحوالي ١٢ مليار دولار.

4-5

بخصوص **الإستثمارات الأجنبية المباشرة**، والتي غالباً ما يختلف تقدير حجمها بين مصدر وآخر، أجمعت تقارير عدّة على انخفاض تدفّق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى لبنان في السنوات الأخيرة نتيجة الضغوط على الصعيدين الداخلي والإقليمي.

واستناداً إلى المعطيات الصادرة عن مصرف لبنان حتى شهر أيلول ٢٠١٧ والتي يعتمدها تقرير الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية UNCTAD) حول الإستثمارات في العالم، من المقدّر أن تكون الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية الوافدة إلى لبنان قد ارتفعت بقدر بسيط إلى حوالي ٢,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٧ (٤,٢٪ من الناتج المحلّي الإجمالي) مقابل ٢,٠ مليار دولار في العام ٢٠١٦ (٣,٩٪ من الناتج المحلّي الإجمالي) و١,٧ مليار دولار في كلّ من العامين ٢٠١٥ و٢٠١٤ (حوالي ٣,٥٪ من الناتج المحلّي الإجمالي)، مع العلم أنّ فترة السنوات الثلاث ٢٠٠٨-٢٠١٠ شهدت، على سبيل المقارنة، استثمارات أجنبية صافية ناهزت ٣,٢ مليارات دولار سنوياً في المتوسّط. وازدادت الإستثمارات الأجنبية الإجمالية المتدفّقة إلى لبنان بحسب المصدر ذاته بقدر بسيط إلى حوالي ٢,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٧ (٥,١٪ من الناتج المحلّي الإجمالي) مقابل ٢,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٦ (أيضاً ٥,١٪ من الناتج) وحوالي ٢,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٥، مع العلم أنّ متوسّط السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ كان قد تجاوز الـ ٤ مليارات دولار سنوياً. ويُشار إلى أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة تموّل عادةً جزءاً كبيراً من عجز الحساب الجاري، وهي تتركّز في معظمها في القطاع العقاري، ما يجعلها تختلف عن طبيعة هذه الإستثمارات في كثير من الدول الناشئة، حيث تكون متنوّعة وتطال قطاعات اقتصادية عدّة.

5-5

في المحصّلة، ورغم مستواها المقبول، لم تستطع الرساميل الوافدة الصافية في العام ٢٠١٧ أن تغطّي العجز في ميزان الحساب الجاري، فنتج عجز بسيط بقيمة ١٥٦ مليون دولار في ميزان المدفوعات بحسب الأرقام الصادرة عن مصرف لبنان. مع التذكير بأنّ الرساميل الوافدة الصافية استطاعت في العام ٢٠١٦ أن تغطّي العجز في ميزان الحساب الجاري وأن تولّد فائضاً في ميزان المدفوعات بلغت قيمته ١,٢ مليار دولار، وذلك بعد عجوزات متتالية في فترة ٢٠١١-٢٠١٥ بلغ تراكمها ما يزيد عن ٩,٤ مليارات دولار.

ورغم أنّ لبنان لا يزال يتمتّع بمستوى مرتفع من المدّخرات بالعملات الأجنبية والذي تمّ تدعيمه أكثر في العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧، فهذا لا يُعفي السلطات المعنيّة من حكومية وبرلمانية من ضرورة التحرّك سريعاً، لتدارك إضعاف أو استنزاف الإحتياطيّات بالعملات الأجنبية وبالتالي إضعاف مناعة الأوضاع النقدية، أو الإضطرار إلى رفع كبير لمعدّلات الفوائد- كما يحدث في تركيا والأرجنتين وغيرها من الدول الناشئة- أو اللجوء إلى هندسات مالية جديدة مُكلفة، بغية استقطاب التدفّقات المالية على نحو يسمح باستمرار النموذج الإقتصادي القائم. لذلك،

ثمّة ضرورة قصوى لأن تباشر الحكومة المقبلة، وفي أقرب وقت ممكن، تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتلك المتعلّقة بالمالية العامة التي وعدت بها في ورقة سيدر، لما لذلك من تأثير ايجابي كبير على حركة تدفّق الرساميل إلى لبنان بجميع أشكالها، ومنها ما يتعلّق بالتزامات الدول والجهات العربية والأجنبية خلال المؤتمر.

التجارة الخارجية

6-5

وصلت قيمة الواردات السلعية بحسب المركز الآلي الجمركي إلى ١٩,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٧ مقابل ١٩,١ مليار دولار في العام ٢٠١٦، أي أنها ارتفعت بقيمة ٤٦٣ مليون دولار وبنسبة ٢,٤٪، متأثّرةً بعودة ارتفاع الأسعار العالمية لعدد كبير من السلع المستوردة، من نفط وسلع غذائية وغيرها، إضافة إلى ارتفاع سعر صرف اليورو الوسطي مقابل الدولار ولو بمقدار بسيط، في حين بقيت الكمّيات المستوردة الإجمالية بشكل عام دون تغيير يُذكر مقارنةً مع العام ٢٠١٦. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ازدادت الكمّيات المستوردة من المنتجات المعدنية، والتي تتألّف بغالبيتها من المشتقّات النفطية، بنسبة ١,٦٪ في العام ٢٠١٧، في حين ازدادت القيمة المستوردة منها بنسبة أعلى (بقليل) بلغت ٣,٤٪ وذلك بسبب ارتفاع السعر الوسطي للمشتقّات النفطية. كما تأثّرت بالتراجع الواضح في قيمة الواردات من الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (-٢٥٩ مليون دولار)، والمرتبط إلى حدّ كبير بحركة تصديرها التي تراجعت أيضاً بالوتيرة ذاتها.

أمّا الكميات المستوردة، فسجّلت ارتفاعاً بسيطاً نسبته ٠,٢٪ لتصل إلى ١٨٩٧٥ ألف طن في العام ٢٠١٧ مقابل ١٨٩٢٨ ألف طن في العام الذي سبق، مع ارتفاع الكمّيات المستوردة من عدد من السلع الإستهلاكية والإنتاجية مثل المنتجات النباتية والشحوم والزيوت الحيوانية أو النباتية، ومعدّات النقل، ومنتجات الصناعة الكيماوية، والآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية، والمنتجات المعدنية وغيرها، مدعومةً طبعاً بالحاجات الإستهلاكية الإضافية في البلد مع تواجد أعداد كبيرة من النازحين السوريّين، مقابل تراجع الكمّيات المستوردة من بعضها الآخر مثل المعادن العادية ومصنوعاتها، ومنتجات صناعة الأغذية، والأحذية وأغطية الرأس، والورق ومصنوعاته ...

وحتى عند التدقيق في تغيّر الكمّيات المستوردة بحسب نوعها، وعزل بعض السلع التي تزن كثيراً أو التي كانت استثنائية في الفترة قيد الدرس بغية تظهير صورة أوضح عن تطوّر باقي السلع، نجد أنّ الكميات المستوردة لم تعرف في العام ٢٠١٧ أيّ تغيّر يُذكر لتبقى عند المستوى الذي بلغته في العام ٢٠١٦. فعلى سبيل المثال، عند استثناء المنتجات المعدنية، والمنتجات النباتية التي سجّلت ارتفاعاً في العام ٢٠١٧ وأيضاً المعادن العادية ومصنوعاتها والتي سجّلت تراجعاً كبيراً، ترتفع الكمّيات المستوردة من السلع الأخرى بنسبة ٠,٣٪ في العام ٢٠١٧.

إذاً، لقد ازدادت قيمة الواردات السلعية بقدر بسيط في العام ٢٠١٧، وتأثّر ذلك عموماً بمفعول السعر حيث شهد عدد من السلع ارتفاعاً في أسعارها العالمية، بينما بقيت الكمّيات المستوردة بالإجمال عند المستوى الذي سجّلته في العام ٢٠١٦، ما يعكس بشكل واضح استمرار النمو الإقتصادي الضعيف في لبنان. وبمعنى آخر، لولا ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع في العام ٢٠١٧، لكانت فاتورة الإستيراد قد بقيت عند مستواها المسجّل في العام ٢٠١٦.

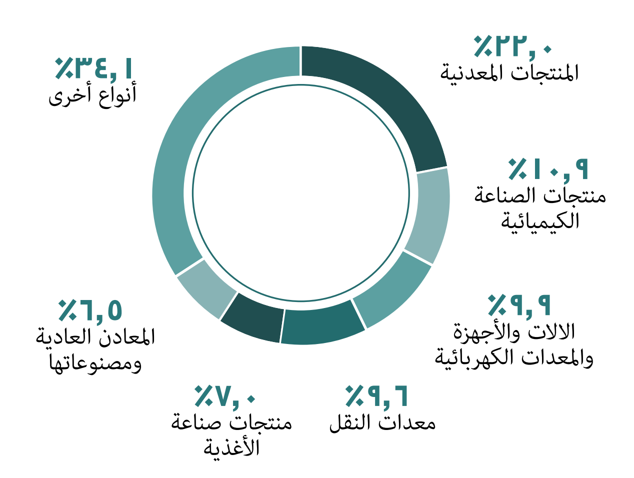
الواردات السلعية

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
القيمة- مليون دولار	١٨٥٩٥	١٩١١٩	١٩٥٨٢
نسبة التغيّر- ٪		+٢,٨	+٢,٤
الكميّات- ألف طن	١٧٢٤٥	١٨٩٢٨	١٨٩٧٥
نسبة التغيّر- ٪		+٩,٨	+٠,٢

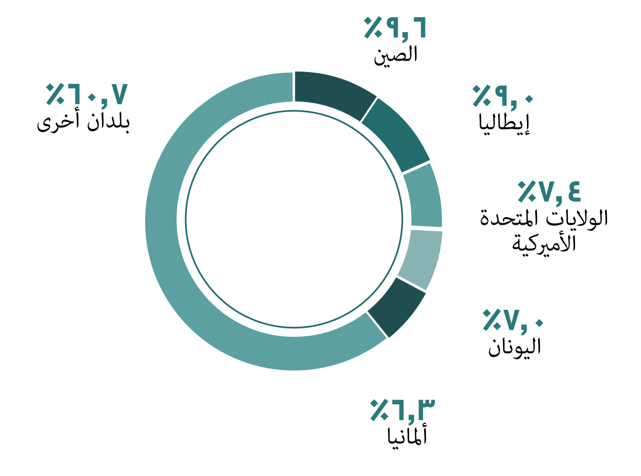
المصدر: المركز الآلي الجمركي

ويختصر الرسمان البيانيّان أدناه توزّع الواردات السلعية بحسب أنواعها وبحسب دول المنشأ في العام ٢٠١٧.

أبرز أنواع الواردات السلعية - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٧



أبرز بلدان منشأ الواردات السلعية اللبنانية - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٧



المصدر: المركز الآلي الجمركي

7-5

على صعيد آخر، تراجعت قيمة الصادرات السلعية بمقدار طفيف إلى ٢٨٤٤ مليون دولار في العام ٢٠١٧، مقابل ٢٩٧٧ مليون دولار في العام ٢٠١٦، أي بقيمة ١٣٣ مليون دولار وبنسبة ٤,٥٪. وتأثّرت هذه النتيجة على نحو واضح بتراجع الصادرات من الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة بحوالي ٢٤٢ مليون دولار وبنسبة فاقت ٢٩٪ في العام المذكور. فعند استثنائها، تكون قيمة الصادرات السلعية قد سجّلت ارتفاعاً بسيطاً نسبتُه ٥,١٪ وقيمته ١٠٩ ملايين دولار في العام ٢٠١٧، وذلك نتيجة عامل الكمّيات كما سنرى لاحقاً في حين كان مفعول السعر انكماشياً بوجه عام بالنسبة إلى الصادرات، مُتأثّراً بسلّة السلع المصدّرة.

وباستثناء الصادرات من الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، سجّلت قيمة الصادرات السلعية بحسب أنواعها تغيّراً إنّما بقدر مُعتدل جدّاً، وقد شهدت المعادن العادية ومصنوعاتها التغيّر الأكبر من حيث القيمة، مرتفعةً بما يعادل ٨٧ مليون دولار. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ إقفال معبر نصيب في العام ٢٠١٥ كان له تأثير سلبي على الصادرات السلعية اللبنانية إلى الدول العربية، مع العلم أنّ هذه الصادرات عرفت بعض التحسّن في العام ٢٠١٧ إنّما انطلاقاً من قاعدة ضعيفة[١٢].

أمّا الكمّيات المصدّرة، فسجّلت ارتفاعاً في العام ٢٠١٧ بما نسبته ١٦,٨٪ وبلغت ١٩٣٧ ألف طن. ففي الواقع، عرف القسم الأكبر من البنود الجمركية ارتفاعاً متفاوتاً في كمّية صادراته بين بند وآخر، وكان أبرزها بند المعادن العادية ومصنوعاتها بحيث يفسّر ارتفاعه زهاء ٦٠٪ من ارتفاع الكمّيات المصدّرة. وعند الدخول في التفاصيل وعزل بعض السلع، نجد أنّ ارتفاع الكمّيات المصدّرة كان أقلّ حدّةً منه لدى الإنطباع الأول، إذ تأثّر المجموع بالتغيّرات في بعض أنواع السلع التي تزن كثيراً. فعلى سبيل المثال، عند استثناء المعادن العادية ومصنوعاتها، تكون الكمّيات المصدّرة من جميع السلع الأخرى قد ازدادت بنسبة ٨,٣٪. وإذا استثنينا أيضاً على سبيل المثال كلّ من منتجات الصناعة الكيماوية، والمنتجات المعدنية التي ازدادت الكمّيات المصدّرة منها، وأيضاً المنتجات النباتية التي تراجعت الكمّيات المصدّرة منها، تكون الكمّيات المصدّرة من جميع السلع الأخرى قد ازدادت بنسبة ٤,٥٪.

في الخلاصة، سجّلت الصادرات السلعية في العام ٢٠١٧ تراجعاً بسيطاً من حيث القيمة متأثّرةً خصوصاً بالتراجع في قيمة تصدير بند الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، ليتحوّل هذا التراجع إلى ارتفاع بسيط في حال استثنينا هذا البند. ولم تتخطَّ الصادرات السلعية للعام الثالث عتبة الثلاثة مليارات دولار، مع العلم أنّ قيمتها تجاوزت الـ٤ مليارات دولار سنوياً في فترة ٢٠١٠-٢٠١٢، وهي بالطبع على تراجع مستمرّ بالمقارنة مع الناتج المحلّي الإجمالي.

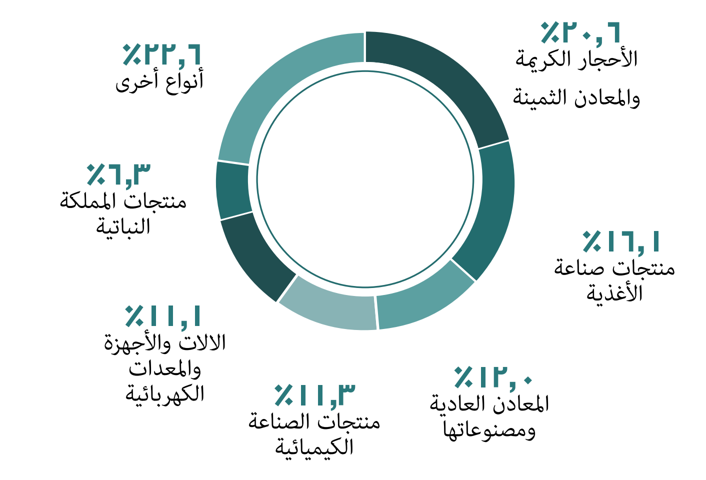
الصادرات السلعية

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
القيمة- مليون دولار	٢٩٥٢	٢٩٧٧	٢٨٤٤
نسبة التغيّر - ٪		٠,٨+	٤,٥-
الكمّيات- ألف طن	١٩٤١	١٦٥٩	١٩٣٧
نسبة التغيّر - ٪		١٤,٥-	١٦,٨+

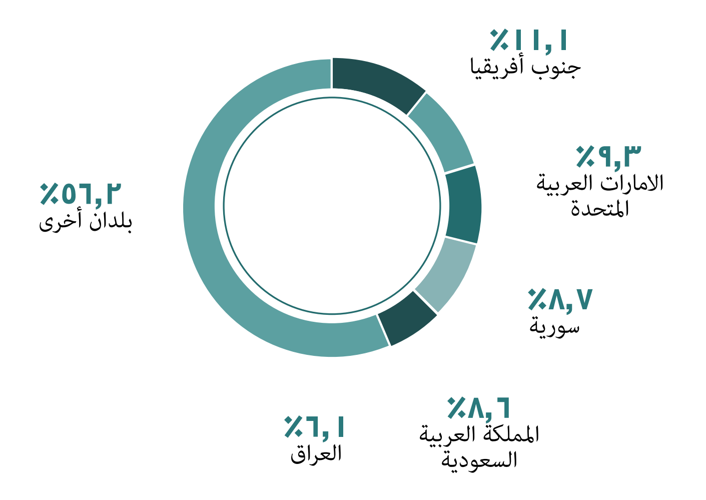
المصدر: المركز الآلي الجمركي

ويضيء الرسمان البيانيّان أدناه على أبرز أنواع الصادرات السلعية اللبنانية وأبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في العام ٢٠١٧.

أبرز أنواع الصادرات السلعية - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٧

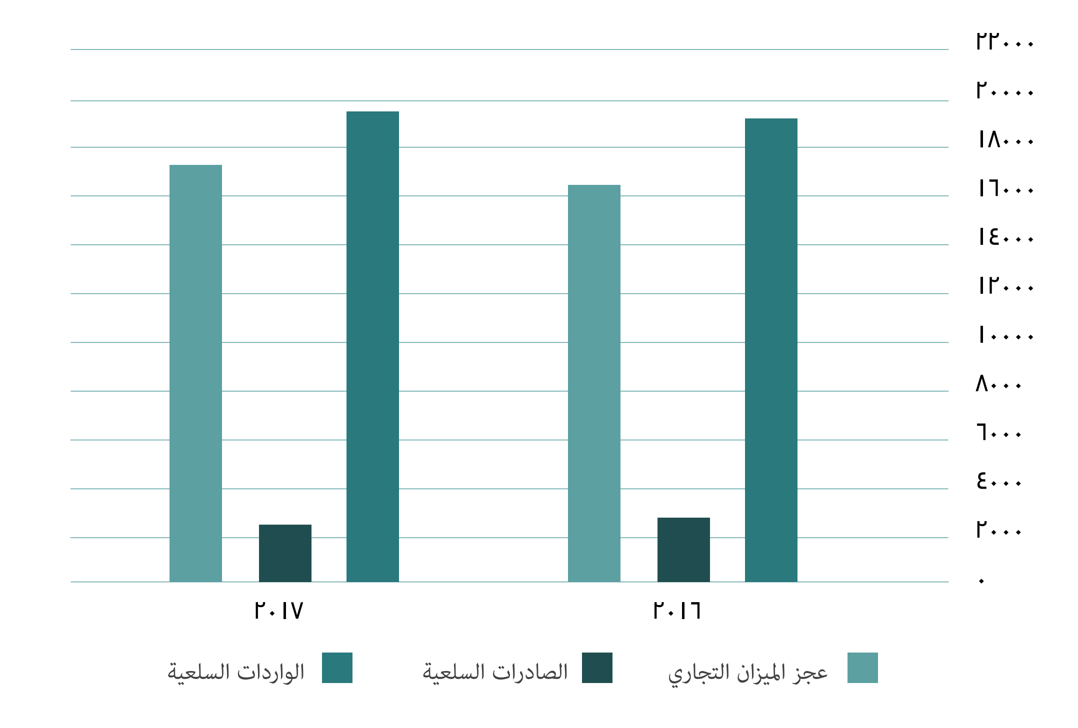


أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٧



١٢ ازدادت قيمة الصادرات إلى الدول العربية بنسبة ٧,٧٪ في العام ٢٠١٧ بعد تراجعها بنسبة ١٨,٧٪ في العام ٢٠١٦. كما ازدادت الكمّيات المصدّرة إلى هذه الدول بنسبة ٦,٩٪ بعد تراجعها بنسبة ١٧,٩٪ في كلّ من العامَين المذكورَين.

تجارة لبنان الخارجية (مليون دولار)



سادساً: المصارف وتمويل الاقتصاد

1-6

على الرغم من مناخ العمل المليء بالتحدّيات، وضعف الحركة الاقتصادية والتدفّقات المالية الوافدة إلى البلاد، توسّع إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية العاملة في لبنان بنسبة ٧،٦٪ في العام ٢٠١٧ مقابل ٩،٩٪ في العام الذي سبق. علماً أن نمو هذه الموجودات لم ينتج بشكل رئيسي وكالعادة عن نمو ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، والذي يغذّيه تدفّق الأموال الوافدة وحركة تسليف الاقتصاد ، بل نجم بشكل أساسي أيضاً من نمو المطلوبات الأخرى التي تضاعفت نتيجة العمليات المالية التي أجراها مصرف لبنان بالتعاون مع المصارف. فمساهمة العامل الخارجي، أي التدفقات المالية، كانت ضعيفة في العام ٢٠١٧ بفعل حالة عدم الاستقرار على العموم، كما كانت مساهمة العامل الداخلي إلى جانب القطاع العام متواضعة لعدم اعتماد الدولة على التمويل المصرفي خارج إطار تجديد الاستحقاقات وضعف الإنفاق الاستثماري، فيما بقيت مساهمة القطاع الخاص مقبولة إنما دون ما يمكن تحقيقه في ظروف طبيعية. وقد فرض هذا الواقع تدعيم الإيداعات والسيولة لدى المصرف المركزي، وبالتالي حماية الاستقرار النقدي.

2-6

في نهاية العام ٢٠١٧، بلغت الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان ٢١٩،٩ مليار دولار، بزيادة سنوية قدرُها ١٥،٦ مليار دولار ونسبتها ٧،٦٪ كما سبق وأشرنا (زيادة بقيمة ١٨،٣ مليار دولار وبنسبة ٩،٩٪ في العام الذي سبق). توزّعت الزيادة المحقّقة في العام ٢٠١٧ على قاعدة الودائع (٤١،٩٪ من الزيادة في الموارد مقابل ٦٢،٧٪ في العام ٢٠١٦)، وإجمالي الرساميل (٥،٧٪ من الموارد الإضافية مقابل ٨،٦٪)، والموارد الأخرى (٤٤،٦٪ من الموارد الإضافية مقابل ٢٧،٦٪)، والتي تتضمّن عادةً العمليات بين المصارف (interbank)، وقد ازدادت في عامَيْ ٢٠١٦ و٢٠١٧ بسبب الإجراءات والحوافز المالية التي قام بها مصرف لبنان بالتنسيق مع المصارف والتي اختلفت طبيعة وحجماً. وسوف تعمل المصارف، بطلب من السلطات النقدية، على توفير المتطلّبات بالليرة اللبنانية التي ترتبط بتطبيق المعايير المالية الدولية الجديدة وانعكاساتها على الرسملة والمؤونات العامة.

3-6

وقد وصلت قاعدة الودائع في الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان (دون احتساب الودائع في المصارف المتخصّصة والودائع الائتمانية خارج الميزانية) إلى حوالي ١٧٣ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٧، مسجّلةً زيادة سنوية نسبتُها ٣،٩٪ مقابل زيادة أعلى بلغت ٧،٤٪ في العام ٢٠١٦. وتأتّى الجزء الأكبر من زيادة الودائع في العام ٢٠١٦ من الإجراءات المالية الاستثنائية التي أدّت إلى اجتذاب ودائع جديدة بالعملات الأجنبية. أما في العام ٢٠١٧، فأدّت الإجراءات المالية إلى زيادة حجم المطلوبات غير المصنّفة. وتجدر الإشارة إلى أن تطور الودائع في العام ٢٠١٧ تأثر إلى حدّ ما باستقالة رئيس الحكومة في ٤ تشرين الثاني حيث تراجعت هذه الودائع واضطرّت المصارف، بالتنسيق مع السلطات النقدية، إلى تعديل بنية الفوائد ورفعها لضبط الضغوط التي طرأت على العملة الوطنية وبغية المحافظة على الاستقرار النقدي.

4-6

وازدادت قاعدة الرساميل بقيمة ٨٨٥ مليون دولار في العام ٢٠١٧، أي بما نسبته ٤،٩٪ مقابل ارتفاعها بنسبة ٩،٤٪ في العام ٢٠١٦. وشكّلت الأموال الخاصة ٨،٧٪ من إجمالي الموجودات وما يقارب ١٥٪ كمعدّل ملاءة دولية على أساس بازل ٣ في نهاية العام ٢٠١٧. ويُعتبر مستوى الرسملة هذا جيداً بالمقاييس العالمية، كونه ينسجم مع مستويات المخاطر المختلفة التي تتعرّض لها المصارف في عملها. وتسعى المصارف إلى تعزيز رسملتها تماشياً مع المتطلّبات اللبنانية والدولية بشأن بازل ٣ ولتكوين المؤونات وإنجاز المطلوب وفقاً للمعيار الدولي IFRS9. فاتفاقية بازل الثالثة، التي يطبّقها لبنان متشدّدة في النسب وفي الفترة الزمنية، مع ما يرتبط بها من متطلّبات في الأموال الخاصة والمعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية IFRS9 ، في فترةٍ تشهد تراجعاً في ملاءة الدولة وتصاعداً في مخاطر إقراض الإقتصاد وتفاقم عجوزات التجارة الخارجية للسلع والخدمات وضمور تدفقات الأموال الوافدة إلى البلد. وتقوم المصارف بتقوية الرساميل من خلال إعادة ضخ أرباح أو من خلال استقطاب مساهمين جدد للتوسّع في عملها وخدمة زبائنها، وللوفاء بالتزاماتها تجاه مودعيها ومساهميها وتعزيز الثقة بعملها، وبالتالي بالقطاع المصرفي ككلّ. فالاستمرارية في تمويل الاقتصاد، بقطاعَيْه الخاص والعام وفي دعم احتياطيّات مصرف لبنان، تحتاج إلى تقوية دائمة للأموال الخاصة والاحتياطيات والمؤونات، وهو أمر ممكن فقط من خلال أرباح مجدية واستثمارات رأسمالية جديدة تجذبها الأرباح المرتفعة. وتجدر الإشارة إلى أنه بدءاً من مطلع العام ٢٠١٨، باشرت المصارف اعتماد معيار IFRS9 استناداً إلى تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ١٤٣. كما أصدر مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم ١٤٥ المتعلّق بنسبة تغطية السيولة (LCR) بما يتوافق والمعيار الصادر عن لجنة بازل الدولية.

5-6

يبقى القطاع المصرفي اللبناني المموّل الأبرز للقطاع الخاص في ظلّ استمرار ضعف أسواق الأسهم والسندات، وخير دليل على ذلك نسبة التسليفات الممنوحة لهذا القطاع بحيث شكّلت حوالي ١١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠١٧. وتخطّت القروض التي توفّرها المصارف للقطاع الخاص مع نهاية العام ٢٠١٧ ما مقداره ٦٠ مليار دولار، بما فيها التسليفات لغير المقيمين ومعظمهم من رجال الأعمال اللبنانيّين. وتبيّن المعطيات أن هذه القروض تذهب للأفراد والأُسَر والمؤسّسات من كلّ المناطق ويعكس توزّعها توزّع النشاط الاقتصادي. علماً أن وتيرة نمو التسليفات للقطاع الخاص بدأت بالتراجع منذ سنوات. وقد تبنّى المصرف المركزي مبادرات لتوفير القروض المدعومة ودعم الاقتصاد وتعزيز الشمولية المالية. فإن الإجراءات والتعاميم التحفيزية التي اتّخذها مصرف لبنان منذ العام ٢٠٠٩، مقرونةً بالتسهيلات التي تتعلّق بالاحتياطي الإلزامي، تساهم في تشجيع الاقتراض بالليرة وتحقيق النمو الاقتصادي. وقد وضع مصرف لبنان عبر الرزمة التحفيزية حتى تاريخ إعداد هذا التقرير نحو ٥,٢ مليارات دولار بتصرّف المصارف بفائدة ١٪، لتستمرّ هذه الأخيرة في إقراض المؤسّسات والأُسَر بهذه الآلية الجديدة بعد استنفاد آلية الإحتياطي الإلزامي، علماً أن المصارف تتحمّل وحدها مخاطر التسليف. وتجدر الإشارة إلى أن التسليفات الحائزة على تخفيض من صلب الإحتياطي الإلزامي وتلك الحائزة على تخفيض من الالتزامات الخاضعة للاحتياطي الإلزامي توقّفت في تشرين الأول ٢٠١٧ بموجب التعميم رقم ٤٧٥ الصادر عن مصرف لبنان. كما أنه استناداً إلى تعميم مصرف لبنان رقم ٣٣١ المعدّل بالتعميم ٤١٩، وفّرت المصارف حتى نهاية آب ٢٠١٧ حوالي ٣٦٩ مليون دولار في اقتصاد المعرفة، منها ٣٢١ مليون دولار استثمرتها في صناديق ناشئة و٣٤ مليون دولار في الحاضنات والمسرّعات و١٤ مليون دولار وظّفتها في الشركات مباشرةً.

6-6

تراجعت التسليفات للقطاع العام بنسبة ٨,٠٪ في العام ٢٠١٧، على غرار تراجعها في العام ٢٠١٦. وقابل هذا التراجع زيادة في إيداعات المصارف لدى مصرف لبنان. مع ذلك، تبقى المصارف المموّل الأساسي لاحتياجات القطاع العام، ولو اختلف حجم التمويل من فترة إلى أخرى بالنظر إلى اعتبارات السيولة والمخاطر وغيرها من الظروف. وانخفضت نسبة تمويل المصارف للدولة في لبنان إلى حوالي ١٤,٥٪ من إجمالي الميزانية (١٧٪ في نهاية العام ٢٠١٦) و١٨,٥٪ من إجمالي ودائعها في نهاية العام ٢٠١٧ (٢٠,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٦) وذلك لصالح ارتفاع نسبتَيْ إيداعاتها لدى مصرف لبنان واللتَيْن بلغتا ٤٧,٠٪ و٥٩,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٧ (٤٣,٧٪ و٥٣,٦٪ على التوالي في نهاية العام ٢٠١٦). تجدر الإشارة إلى أن لدى القطاع المصرفي القدرة التمويلية على مواكبة المشاريع الحكومية، بما فيها مشاريع الشراكة بين القطاعَيْن العام والخاص، وقد تشكّل عاملاً أساسياً لإنجاح السياسات الاقتصادية الموضوعة من قِبَل الحكومة.

7-6

تنصبّ جهود المصارف سنوياً على تطوير المؤسّسات المصرفية من خلال الاستثمار في الموارد البشرية المؤهّلة وفي تقنيات ونُظُم العمل المصرفي الحديث وفي احترام القواعد المهنية السليمة. وحرصاً على المصلحة العامة وعلى مصلحة المتعاملين مع المصارف، من مودعين ومقترضين ومستثمرين، تلتزم المصارف بقواعد ومعايير العمل المصرفي الدولية ضمن مندرجات القوانين والنظُم اللبنانية، وبخاصة القانون رقم ٤٤ والتعميم رقم ١٢٦ الصادر عن مصرف لبنان، ويتمّ ذلك من خلال الآلية التي وضعها البنك المركزي وقبلتها الجهات الخارجية بما فيها الخزانة الأميركية.

8-6

تتحرّك الجمعية خصوصاً باتّجاه الولايات المتحدة الأميركية، كون الاقتصاد اللبناني مدولراً بدرجة عالية جداً: ٦٧٪ من الودائع في القطاع المصرفي محرّرة بالدولار، وأكثر من ٧٠٪ من قروضه وتسليفاته محرّرة بالدولار، ناهيك عن موجودات القطاع لدى البنك المركزي محرّرة بالدولار وموظّفة بمعظمها لدى المصارف العالمية. يضاف إلى واقع الدولرة في مطلوبات المصارف وفي موجوداتها أن المصارف تموّل بالدولار بشكل أساسي تجارة لبنان الخارجية، بوارداتها وصادراتها، وحركة السياحة في الإتجاهين وسائر الخدمات العابرة للحدود (Cross - Border). ويبقى أن استعمال الدولار في تمويل المدفوعات اللبنانية مع الأسواق العالمية يستدعي علاقات مراسلة متينة ومنتظمة وموثوقة خصوصاً مع المصارف الأميركية في نيويورك.

9-6

يلتزم لبنان أيضاً المعايير الدولية لتبادل المعلومات الضريبيّة المعتمد من قِبَل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كي يبقى منخرطاً في العولمة المالية، ومنعاً لإدراجه على لائحة الدول غير المتعاونة أو غير الموقّعة بشأن مكافحة التهرّب الضريبي. ولم يدرج الأوروبيون لبنان على أية لوائح في ما يعود إلى موضوع تبادل المعلومات الضريبيّة. وقد دخل مرحلة التبادل التلقائي للمعلومات الذي سيبدأ العمل به في أيلول ٢٠١٨، استناداً إلى القانون رقم ٥٥ حول تبادل المعلومات لغايات ضريبيّة الصادر في ملحق الجريدة الرسمية رقم ٥١ بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٧. وفي الآونة الأخيرة، سعت المصارف ولا تزال، من خلال جمعية المصارف، إلى حثّ السلطتَيْن التشريعية والتنفيذية على اتّخاذ التدابير اللازمة لتحصين هذا التبادل وإجراء بعض التعديلات التشريعية لحماية مدّخرات المغترب اللبناني في وطنه الأم ومداخيل اللبنانيّين في الخارج من أيّ سوء استعمال لآليات التبادل والمعلومات المتبادلة، والتي قد تعرّضهم للمساءلة جرّاء عدم الإفصاح المالي والتهرّب الضريبي.



القسم الثاني

نشاط جمعية مصارف لبنان

02

واصلت الجمعية في العام 2017 متابعة القضايا التنظيمية والتشريعية مع السلطات المعنيّة، ولا سيّما النقدية والرقابية، بالإضافة إلى الملفّات العديدة المتعلّقة بالمهنة المصرفية.

أولاً: مضمون بعض أهم التعاميم والتعليمات التي صدرت خلال العام ٢٠١٧

01 تطبيق مندرجات اتفاقيّات لجنة بازل للرقابة المصرفية، "بازل 3"

تابعت السلطات النقدية والرقابية في العام 2017، بالتنسيق والتعاون مع الجمعية وإدارات المصارف، إتّخاذ التدابير اللازمة للإستمرار في تطبيق إتفاقية بازل الثالثة، عن طريق تقوية الأموال الخاصة وتعزيز الإدارة المصرفية الرشيدة والشفافية وتفعيل دور مجالس الإدارة واللجان المنبثقة منها، وتحسين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

أ- في احتساب معدلات الملاءة

لقد بات معلوماً أن المصارف اللبنانية تلتزم بكلّ جديّة بمعدّلات الملاءة التي يطلبها منها مصرف لبنان، وقد فرض عليها من خلال التعميم الأساسي رقم ٤٤ (وتعديلاته لاسيّما التعميم الوسيط ٢٠١٦/٤٣٦) تأمين نسبة ملاءة إجمالية (الأموال الخاصة الإجمالية / مجموع الموجودات المرجَّحة بالمخاطر) في نهاية العام ٢٠١٧ تبلغ ١٤,٥٪ كحدّ أدنى، على أن تصل الى ١٥٪ في نهاية العام ٢٠١٨. ويجب أن تشكّل نسبة حمَلة الأسهم العادية ٩٪ كحدّ أدنى، ونسبة الأموال الخاصة الأساسية ١٢٪. وهذه النسبة هي أكثر تشدّداً من تلك المفروضة في إتفاقية بازل ٣، حيث توصي لجنة بازل بنسبة ملاءة اجمالية قدرها ٩,٢٥٪ في مطلع العام ٢٠١٧ والارتفاع تدريجياً الى ٩,٨٧٥٪ في العام ٢٠١٨ وصولاً الى ١٠,٥٪ في مطلع العام ٢٠١٩. وتتضمّن هذه النسب "احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة" الذي يجب أن يبلغ ٤,٥٪ من الموجودات المرجّحة في نهاية العام ٢٠١٨، فيما تراوح نسبة هذا الإحتياطي وفقاً لبازل٣ بين ١,٢٥٪ في مطلع العام ٢٠١٧ والارتفاع تدريجياً الى ١,٨٧٥٪ في العام ٢٠١٨ وصولاً الى ٢,٥٪ فقط في مطلع العام ٢٠١٩.

وفي مقابل هذا التشدّد، خفّف مصرف لبنان بعض أوزان التثقيل للمخاطر التي يمكن تحسينها مع الإستمرار في الإلتزام بمتطلّبات بازل، لا سيّما تلك المطبّقة على ودائع المصارف بالعملات الأجنبيّة لدى مصرف لبنان، وقد أُعطيت نسبة تثقيل قدرها ٥٠٪، وهي حدّ وسطي بين نسبتَيْ ٢٠٪ و١٠٠٪ الممكن إعتمادهما، فيما أُعطيت سندات اليوروبوندز نسبة ١٠٠٪. أما الأدوات بالليرة اللبنانية (سندات الخزينة، شهادات الإيداع...)، فقد أُعطيت نسبة تثقيل للمخاطر صفر بالمائة.

ومن أجل الوصول الى هذا المستوى المرتفع من الرسملة، فقد حرصت المصارف اللبنانية، كما في السنوات الماضية - بطلب من مصرف لبنان وبتشجيع من الجمعيّة - على أن تخصّص الجزء الأكبر من أرباحها لتقوية وزيادة رساميلها (بالرغم من أن عدم توزيع الأرباح يضغط على قدرتها على اجتذاب مستثمرين جدّد)، وذلك بالإضافة الى تكوين المؤونات العديدة المطلوبة والإحتياطيّات الحرة تحضيراً للإلتزام بمتطلّبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (IFRS9) الذي يسري تطبيقه إعتباراً من ٢٠١٨/١/١ والذي سنتكلّم عليه في موضع لاحق.

ونشير الى أن قاعدة رساميل المصارف تضاعفت خلال السنوات الثماني الماضية، مرتفعةً من ٧,٥ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٠٩ إلى أكثر من ١٨,٢٤ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٦، وصولاً الى ١٩,١ مليار دولار في العام ٢٠١٧.

وهو تطور من شأنه أن يشيع الارتياح في الأسواق المالية العالمية ويؤكّد متانة وصلابة القطاع المصرفي والمالي.

من جهةٍ أخرى، أصدرت لجنة الرقابة على المصارف المذكّرات ذات الأرقام ٢٠١٧/٣ و٢٠١٧/٦ و٢٠١٧/٨ و٢٠١٧/١٣ و٢٠١٨/٤، والتي طلبت بموجبها من المصارف إجراء إختبار لنسبة الملاءة بناءً على ميزانيّتها المدقّقة في ٢٠١٦/١٢/٣١ وعلى ميزانيّتها الموقوفة في ٢٠١٧/٣/٣١ و٢٠١٧/٦/٣٠ و٢٠١٧/٩/٣٠ و٢٠١٧/١٢/٣٠ على التوالي. وتبيَّن للَّجنة أن وضع القطاع المصرفي اللبناني مريح، حيث فاق معدل الملاءة للقطاع ككل نسبة الـ ١٥٪ في نهاية العام ٢٠١٧.

وفي المذكّرة رقم ٢٠١٨/٣، طلبت لجنة الرقابة من المصارف تزويدها التصريح عن الخسائر التشغيلية على صعيد إفرادي (فروع لبنان) أو مجمَّع حيث ينطبق أعلى مستوى تجميع، على أن تتضمّن الأرصدة المتراكمة للفترة الممتدة من أول العام ٢٠٠٥ لغاية نهاية العام ٢٠١٧.

كما أجرت لجنة الرقابة في المذكّرة رقم ٢٠١٧/٥ تعديلاً على التقرير الخاص بالتقييم الذاتي لكفاية الأموال الخاصة للمصارف (Internal Capital Adequacy Assessment Process)التي تطلبه من المصارف في تعميمها رقم ٢٠١٥/٢٨٣ بما ينسجم مع المتطلّبات الرأسمالية الجديدة المفروضة بموجب تعميم مصرف لبنان الوسيط رقم ٢٠١٦/٤٣٦.

ب- معدّلات السيولة بمقاييس بازل 3

إنّ إتّفاقيّة بازل ٣ تشدّد على موضوع السيولة تماماً كما تفعل بالنسبة إلى متطلّبات رأس المال، حيث أن السيولة لا تقلّ أهميّةً عن الرسملة، فهي التي تحدّد قدرة المصرف على مواجهة الأزمات الماليّة في الوقت الذي يصعب اللجوء إلى الأسواق للتمويل ومن دون اللجوء إلى أموال المكلّفين.

إن السلطات النقدية والرقابية اللبنانية تتابع موضوع السيولة بكلّ جدية، وقد طلبت لجنة الرقابة منذ العام ٢٠١٣ بموجب التعميم رقم ٢٧٥ من المصارف المحافظة باستمرار على مخزون ملائم من الموجودات السائلة الحرّة العالية الجودة، وذلك بناءً على نتائج اختبارات الضغط التي يجريها المصرف والتي تشكّل نسبة إلى صافي التدفّقات النقدية القصيرة الأجل معدّل تغطية السيولة (Liquidity LCR/Coverage Ratio). كما أصدرت دورياً مذكّرات تطلب فيها من المصارف تزويدها معلومات مفصّلة عن الأصول السائلة العالية الجودة والحرّة والتدفّقات النقديّة الخارجة والواردة، وذلك لإجراء إختبار كمّي حول معدّل تغطية السيولة المذكور أعلاه. وفي العام ٢٠١٧، طلبت من المصارف بموجب المذكّرة رقم ١١ تزويدها هذه المعلومات على أساس الميزانيّة الموقوفة بتاريخ ٢٠١٧/٩/٣٠.

وبتاريخ ٢٠١٨/٣/٨، أصدر مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم ١٤٥ المتعلّق بنسبة تغطية السيولة (LCR)، والذي طلب بموجبه من المصارف العاملة في لبنان أن تحافظ على نسبة تغطية سيولة تعكس تقييمها الذاتي لمخاطر السيولة وتتناسب مع سمة وخصائص مخاطر السيولة التي يمكن أن تتعرَّض لها، على أن تفوق نسبة ١٠٠٪ بكل عملة رئيسية على حدة وفقاً للمعادلة التالية: مخزون الأصول السائلة عالية الجودة على مجموع صافي التدفقات النقدية الصادرة خلال فترة ٣٠ يوماً. وهذه المعدلات هي أكثر تشدّداً من لجنة بازل التي اعتمدت جدولاً زمنياً للوصول إلى معدّل السيولة المطلوب، يتدرّج من ٨٠٪ في مطلع العام ٢٠١٧ مروراً بنسبة ٩٠٪ في العام ٢٠١٨ وصولاً الى ١٠٠٪ في مطلع العام ٢٠١٩.

وتطبّق نسبة تغطية السيولة على المستويَين، البيانات المالية الإفرادية (فروع لبنان) للمصرف في لبنان، وأيضاً البيانات المالية الإفرادية للفرع في الخارج وللوحدات المملوكة بشكل مباشر.

كما طلب مصرف لبنان من المصارف، ضمن إطار إدارة ودراسة أوضاع السيولة، اعتماد سيناريوهات إضافية وتطبيق فرضيات أكثر تشدّداً، على سبيل المثال اعتماد أوزان ترجيح أعلى للتدفقات النقدية الصادرة المتوقعة وخلال فترة ٩٠ يوماً، وإجراء اختبارات ضغط تشمل مثلاً حصول زيادة هامة في سحوبات الودائع أو انخفاض حاد في مصادر التمويل، وعدم الإتّكال على المصرف المركزي إلاّ في حال وجود خطوط سيولة (Liquidity Lines). وقد أعفى التعميم المصارف الإسلامية من تطبيق أحكامه، فيما تتابع لجنة الرقابة على المصارف تقيّد المصارف بالنسبة المطلوبة، وقد تقوم بإصدار تعليمات تطبيقية جديدة لأحكام هذا التعميم.

ج- في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) وتكوين المؤونات

إن متطلبات هذا المعيار الدولي، خصوصاً في ما يتعلّق بتكوين المؤونات على الأصول والإلتزامات المالية وفقاً لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقّعة، تستدعي البدء بتجميع المعلومات وتطوير نظام المعلومات الإدارية، وقد قامت المصارف بدءاً من نهاية العام ٢٠١٥، وبناءً لطلب لجنة الرقابة على المصارف، بإعداد خطّة عمل تفصيلية لتطبيقه على صعيد المجموعة مثل نظام التسليف المعتمد، وكيفية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقّعة على أساس إجمالي أو فردي، وذلك بالإضافة الى إجراء اختبار كمّي حول تأثير تطبيق متطلّبات المعيار المتعلّقة بمعالجة التدنّي في قيمة الأصول المالية إستناداً إلى الوضعيات المالية السنوية.

كما أصدر مصرف لبنان في هذا الإطار مجموعة من التعاميم الوسيطة طلب بموجبها من المصارف البدء بتكوين المؤونات العديدة المطلوبة كجزء من متطلّبات هذا المعيار الدولي، لا سيّما تكوين مؤونة إجمالية لا تدخل ضمن الأموال الخاصة بنسبة ٢٪ من الموجودات المرجّحة بمخاطر الائتمان الخاصة بمحافظ التسليفات كافة، بما فيها قروض التجزئة، واستعمال الفائض المحقق من عمليات المقايضة على الأدوات المالية لكي تؤمّن، بالإضافة الى المؤونة الإجمالية أعلاه أي متطلّبات إضافية قد تنتج عن تطبيق المعيار الدولي المذكور. وشدّد مصرف لبنان على ضرورة إنجاز هذه العملية سريعاً لتتحرّر المصارف من الأعباء التي قد تترتّب عليها لاحقاً دفعةً واحدة.

وبتاريخ ٢٠١٧/١١/٧، أصدر مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم ١٤٣ الذي طلب بموجبه من المصارف تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ إبتداءً من ٢٠١٨/١/١، وأوجب على مجلس ادارة المصرف التصديق على السياسات والإجراءات المتعلّقة بتطبيق هذا المعيار ومراجعتها دورياً لاسيّما تلك المتعلّقة بنماذج العمل وسياسة واجراءات تصنيف الأصول والإلتزامات المالية واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقَّعة عليها، فيما شدّد على وجوب قيام وحدتَيْ إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي بدورهما في تأمين التقيّد بهذا المعيار وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المتعلّقة بتطبيقه. كما أصدرت لجنة الرقابة على المصارف في نهاية العام ٢٠١٧ التعميم التطبيقي رقم ٢٩٣ بعد مناقشته بإسهاب مع الجمعية.

ولا بدّ من الإشارة في هذا الإطار الى أن الجمعية كانت قد اعترضت على مشروع التعميم التطبيقي أعلاه، بعد دراسته من قبل لجانها المختصّة، كونه تعميماً عاماً جداً لا يوضح الجوانب التطبيقية العديدة المطلوب إيضاحها ولا يعطي المصارف توجيهات مفصّلة ودقيقة بشأنها، ومنها عدّاً لا حصراً موضوع التعامل مع المخاطر السيادية، خصوصاً بالعملات الأجنبية، بالإضافة إلى الجوانب الضريبية ذات العلاقة بتكوين المؤونات.

وأخيراً، بعد مناقشة الموضوع مع لجنة الرقابة على المصارف ومصرف لبنان، جرى التأكيد في خلال اللقاءات الشهرية مع الجمعية على الاستمرار في اعتماد نسب التثقيل ذاتها التي تُعتمد لإحتساب نسبة الملاءة والتي أشرنا اليها أعلاه، على أن يأخذ مفوّضو المراقبة هذه النسب في الاعتبار لإحتساب الخسائر المتوقَّعة.

كما أنه تفادياً لإزدواجية المعايير مع التعميم الأساسي رقم ٥٠ المتعلّق بتكوين احتياطي مخاطر مصرفية غير محدّدة، بالاضافة الى التعميم الأساسي رقم ٨١ في ما يخصّ المؤونات الخاصة والإجمالية والإحتياطي العام على محفظة القروض والتسليفات، جرى التشديد ضمن أحكام هذا التعميم الأساسي الجديد رقم ١٤٣ على ضرورة تحويل أرصدة المؤونات والإحتياطيّات المذكورة أعلاه الى المؤونات والإحتياطيّات المطلوبة في هذا التعميم الجديد للإلتزام بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

كما أصدر مصرف لبنان بتاريخ ٢٠١٧/١١/٧ التعميم الوسيط ٤٧٦ الذي شدّد، في إطار عمليات التسليف والتوظيف والمساهمة التي تقوم بها المصارف، على ضرورة السهر على تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والمعايير المحاسبية الدولية، وبخاصة المعيار رقم ٩ المتعلّق بالأدوات المالية، سيّما لجهة كيفية تصنيفها وتقييمها ومدى انعكاس ذلك على السيولة والملاءة والربحية.

وأصدرت لجنة الرقابة المذكّرة رقم ٢٠١٧/٤ التي طلبت فيها من المصارف تزويدها النتائج المحقّقة على عمليات بيع أدوات مالية سيادية بالليرة اللبنانية وشراء، بصورة آنية ومتلازمة، أدوات مالية بالعملات الأجنبية وفقاً للتعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤٤٦ حيث يسجَّل هذا الفائض بالليرة ويُحتسب ضمن الأموال الخاصة المساندة Tiers2 . ويُستعمل هذا الفائض المحقق لتأمين متطلّبات المؤونات المتوجّبة ومتطلّبات نسبة الملاءة بالاضافة الى أيّ متطلبات إضافية قد تنتج عن تطبيق المعيار الدولي IFRS9.

من جهة أخرى ودائماً في إطار تكوين المؤونات، واصلت إدارات المصارف في العام ٢٠١٧ جهودها لتنقية وتسوية مديونيّاتها بمواكبة لجنة الرقابة على المصارف. ومع نشوء الأوضاع الصعبة وغير المريحة للقطاع العقاري في نهاية العام ٢٠١٧، تمنّى مصرف لبنان على إدارات المصارف أن تلجأ عند الحاجة إلى استبدال الديون بتملّك العقارات المعطاة ضمانةً لها إستناداً إلى تعاميم وتعليمات مصرف لبنان ولجنة الرقابة بهذا الخصوص، والتي تُعطي مهلة تصفية لغاية ٥ سنوات ويمكن تمديدها إذا اقتضت الحاجة حتى ١٥ سنة.

وأشار مصرف لبنان بموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٨/٤٩٧ الى ضرورة أن ينال المصرف موافقة مصرف لبنان بناءً على اقتراح لجنة الرقابة لكي يجري أيَّ تعديل في إعادة هيكلة قروض عملائه . وفي المذكّرة رقم ٢٠١٨/٧ المتعلّقة بآلية تملّك العقارات والمساهمات وحصص الشراكة إستيفاءً لديون وفقاً للمادة ١٥٤ من قانون النقد والتسليف، شدّدت لجنة الرقابة على المصارف على ضرورة تصنيف هذه الديون كديون موقوفة أو مشكوك في تحصيلها.

لكن تبيَّن أن المصارف تواجه صعوبات لدى تصفية هذه العقارات مع السلطات المختصّة بحجّة بيعها بأدنى من الأسعار الرائجة في السوق. فمن الطبيعي أن تبيع المصارف هذه العقارات بأسعار متدنية لتردّ سيولتها. وقد وعد مصرف لبنان بمراجعة السلطات المعنيّة، والمهم التعاون لإستيعاب الأزمة وتخطّيها في انتظار أن تضع الحكومة موضع التنفيذ خطة تحفيز الاقتصاد والنمو.

د- في الشفافية والإفصاح

في العام ٢٠١٧، أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم ٤٥٨ الذي أضاف بموجبه تعليمات جديدة على التعميم الأساسي رقم ٢٠١٥/١٣٤ المتعلّق بحماية المستهلك، والذي جرى التشديد فيه على أصول إجراء العمليّات المصرفيّة والماليّة مع العملاء، وضرورة تثقيفهم وتوعيتهم وتوضيح حقوقهم وتزويدهم لوائح مفصّلة حول حقوقهم وواجباتهم. وطلب مصرف لبنان في هذا التعميم الوسيط أن تتّخذ المصارف اجراءات جديدة تخصّ ذوي الحاجات الخاصة ولا سيّما المكفوفين لتمكينهم

من القيام بالعمليات المصرفية بسهولة (سحب، إيداع، تحويل،...) والإستفادة من الخدمات المصرفية والمالية، كتأمين الممرّات والمنحدرات اللازمة لهم وتخصيص عدد معيّن من أجهزة الصرّاف الآلي المؤهَّلة تقنياً وفنياً كي تُستعمل من قبلهم، كالصرّاف الآلي الناطق، وتزويد المكفوفين بنسخة إلكترونية عن العقد الموقَّع معهم وعن أهم خصائص وشروط المنتج أو الخدمة ولائحة حقوق وواجبات العميل.

وفي إطار شفافية الإفصاح أيضاً، طلب مصرف لبنان من المصارف بموجب التعميم الأساسي رقم ٢٠١٧/١٤٠ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على مستوى البيانات المالية الإفرادية والمجمّعة، لتعكس صورة صحيحة وعادلة عن وضعيتها المالية وتدفقاتها النقدية. كما أصدرت لجنة الرقابة المذكّرة رقم ٢٠١٨/٦ التي تطلب فيها من المصارف التصريح شهرياً ببيان الأرباح والخسائر المعدّ وفقاً لهذه المعايير الدولية (International Financial Reporting Standards).

ولا بدّ من التوقّف في هذا الإطار عند استراتيجية مصرف لبنان لتعزيز الشمول المالي financial inclusion والتي أصدرها في شهر نيسان من العام ٢٠١٧، إدراكاً منه للأهمية الكبيرة التي تكتسبها قضايا تعزيز فرص الوصول الى التمويل والخدمات المالية في دعم تحقيق النمو الإقتصادي الشامل والمستدام وتعزيز الاستقرار الإقتصادي والمالي. وقد عمل منذ مدة مع جمعية المصارف من أجل تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية وتشجّع الإبتكار في هذا المجال. كما أن تسهيل وتطوير وسائل الدفع التي تتماشى مع حماية المستهلك المالي شجّعا للغاية التعامل بين المواطنين والقطاع المصرفي اللبناني بواسطة منتجات مالية مبتكرة.

ونظّمت لجنة الرقابة على المصارف في ٢٠١٨/٢/٢٨، ندوة حول موضوع حماية العملاء (المذكّرة رقم ٢٠١٨/٥) المرتبط بشكل أساسي بالشمول المالي نظراً لأهمية إطلاع رؤساء الوحدات المكلّفة تطبيق سياسة أصول إجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء وشفافية وأصول وشروط التسليف في المصارف والمؤسّسات المالية (تعاميم مصرف لبنان رقم ١٢٤ و١٣٤) على هذا الموضوع .

هـ- في الالتزام بالمعايير الدولية لأنظمة الإنقاذ الفاعلة: خطة التعافي

تماشياً مع المعايير الدولية الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي (Financial Stability Board) حول المعايير الأساسية لأنظمة الانقاذ الفاعلة، لا سيّما المعيار رقم ١١،٥ المتعلّق بخطة التعافي (Plan Recovery)، طلب مصرف لبنان بموجب التعميم الأساسي رقم ٢٠١٧/١٤١ من المصارف اللبنانية إعداد خطة تعافٍ يقرّها مجلس الادارة لإعادة الاستقرار الى أوضاعها المالية ولمواجهة أي صعوبات مستقبلية في أوقات الأزمات.

يجب أن تكون هذه الخطة مدوَّنة ومتناسبة مع حجم المصرف وتوسّعه في الخارج ودرجة تعقّد أنشطته وعملياته. وعلى الخطة أن تتناول الجهات المسؤولة عن وضعها وإدارتها وتنفيذها والجهات المسؤولة عن متابعة المؤشرات التي تستدعي تطبيقها، بالإضافة الى آلية التواصل بين مختلف الجهات المعنيّة بهذه الخطة، والى اختبارات الضغط والسيناريوهات والفرضيات التي تؤدّي الى تشغيل هذه الخطة. تقوم لجنة الرقابة على المصارف بمراجعة وتقييم خطة التعافي للمصارف اللبنانية وفروع المصارف الأجنبية العاملة في لبنان وتطلب منها اجراء التعديلات اللازمة في حال وجود أي ثغرات و/أو نقاط ضعف فيها، كما أصدرت بهذا الخصوص في نهاية العام ٢٠١٧ التعميم التطبيقي رقم ٢٩٤.

و- الإدارة المصرفية الرشيدة وخطة إختيار أعضاء بدلاء في مجالس إدارة المصارف

للعلم، كان مصرف لبنان قد زوَّد الجمعية بمشروع تعميم يتعلّق بخطة اختيار أعضاء مجالس إدارة بدلاء. وبعد دراسة المشروع من قبل لجانها المختصّة، طالبت الجمعية بإدخال تعديلات جذرية عليه ليتماشى مع القوانين اللبنانية، ومنها بخاصة قانون التجارة. ومن بين اعتراضات الجمعية على مشروع التعميم أنه من المفروض أن يتناول أعضاء مجالس الإدارة المستقلّين وليس الأعضاء ممثلي أصحاب الأسهم أو الأعضاء التنفيذيّين، والذين تنظّم اختيارهم وعملهم تعاميم سبق لمصرف لبنان ولجنة الرقابة أن أصدراهما، وإلتزمت بها المصارف. كما لفتت الجمعية إلى ضرورة أن يراعي التعميم التشريعات اللبنانية لناحية صلاحيات الجمعيات العمومية في تسمية أعضاء مجالس الإدارة وفي تحديد ولايتهم والصفات والمؤهّلات المطلوب أن تتوافر لديهم.

وبعد مناقشة هذه المقترحات مع الجمعية، أخذ مصرف لبنان مشكوراً بها، كما تمَّ التوافق على ضرورة أن يتابع أعضاء مجالس الإدارات غير التنفيذيّين دورات تدريبية وورش عمل لتحسين أدائهم في الإشراف على عمل المؤسّسات وتطويرها.

وبتاريخ ٢٠١٧/١٠/٦، أصدر مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم ١٤٠ المتعلّق بخطة إختيار مجلس الإدارة عند إنتهاء ولاية أو شغور منصب عضو في مجلس الإدارة. ويتمّ إعداد هذه الخطة بحسب استراتيجية وتوجّهات المصرف المستقبلية بحيث تؤخذ في الإعتبار هيكلية المجلس وثقافته لجهة توافر المهارات والخبرات والصفات المناسبة لدى الأعضاء. وعلى مجلس إدارة المصرف أيضاً تحديد الكفاءات غير المتوافرة لدى أعضاء المجلس والسعي الى إيجاد هذه الكفاءات واقتراحها على الجمعية العمومية. وعلى المصارف تزويد لجنة الرقابة على المصارف نسخة عن الخطة عند إقرارها أو تعديلها.

ودائماً في إطار الإدارة المصرفية الرشيدة، أصدرت لجنة الرقابة على المصارف في نهاية العام ٢٠١٧ التعميم رقم ٢٩٢ الذي طلبت بموجبه من المصارف تزويدها استراتيجيتها العامة وخطة عملها لتحقيق هذه الإستراتيجية. وأشارت اللجنة الى أنه يجب إعداد الإستراتيجية العامة وخطة العمل لفترة ثلاث سنوات على الأقل، فيما ينبغي أن تُبنى خطة العمل على تقييم واقعي للمخاطر وعلى فرضيات علمية ومعقولة لجهة الأوضاع الإقتصادية وأوضاع السوق والمنافسة، بالإضافة الى المزايا التفاضليّة للمصرف مقارنةً مع المصارف الأخرى.

ز- في إطار التوظيفات الخارجية للمصارف ولزبائنها

ظلّت السلطات النقدية والرقابية تتابع في العام ٢٠١٧ موضوع التوظيفات الخارجية للمصارف تفادياً للتوظيفات في أدوات مالية جديدة خطرة والدخول في المضاربات على العملات وفي لعبة المشتقّات.

وطلب مصرف لبنان بموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٧/٤٤٨ من المصارف اللبنانية التأكّد من ألاّ يتجاوز مجموع التسليفات الممنوحة من فروعها والوحدات التابعة لها في الخارج بغير العملة المحلية، بالإضافة الى توظيفاتها في سندات الدين السيادية وغير السيادية المصدرة في البلد المضيف بغير هذه العملة، نسبة ٦٠٪ من ودائع الزبائن لدى الوحدة المعنيّة أو الفرع بالعملات الأجنبية غير عملة البلد.

كما أصدرت لجنة الرقابة على المصارف في العام ٢٠١٧ التعميم التطبيقي رقم ٢٨٨ الذي فصّلت فيه، بالإضافة الى تعليمات أخرى، آلية احتساب نسبة التسليفات والتوظيفات في سندات الدين السيادية وغير السيادية بالعملات الأجنبية إلى ودائع الزبائن بالعملات الأجنبية، وطلبت تزويدها بتصريح شهري عنها.

وكانت الجمعية قد تمنّت في لقاءاتها الشهرية مع مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف، اعفاء الوحدات التابعة للمصارف اللبنانية في العراق من موجب البند ج من المادة الأولى من التعميم رقم ١٩٩٩/٦٢ الذي يُحظِّر على هذه الوحدات في الخارج شراء سندات الدين

السيادية المصدرة من قبل الدول المضيفة المصنَّفة أقل من BBB (درجة إستثمار) بإستثناء سندات هذه الدول المصدرة بالعملة المحلية. فطلبت الجمعية السماح لهذه الوحدات، العاملة حصراً في العراق، بشراء سندات دين بالعملات الأجنبية في حدود رساميلها المحتجزة لدى المصرف المركزي العراقي، علماً أن السلطات المحلية العراقية تطالبها بمضاعفة رساميلها (إلى ٥٠ مليون دولار) مشيرةً الى أن مخاطر هذه السندات هي أقل من مخاطر الانكشاف على سندات دين هذه الدول بعملتها المحلية. غير أن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف شدّدا على ضرورة احترام الضوابط التي وُضِعَت لعمل المصارف في الخارج، ومنها عدم استعمال السيولة بالعملات الأجنبية في استثمارات وتوظيفات التوسّع الخارجي.

ح- نشير أيضاً في إطار الإلتزام بمعايير بازل الى **تعميم مصرف لبنان رقم ٢٠٠٦/١٠٣ المتعلّق بالمؤهِّلات العلمية والفنية والأدبية** الواجب توافرها لمزاولة بعض المهام في القطاعين المصرفي والمالي. وقد تقدّمت اللجنة المختصّة في الجمعية مراراً ببعض المقترحات التي تراها ضرورية لتفعيل العمل بهذا التعميم، لا سيّما إلغاء الشهادات الجديدة، ذاك أن الإستمرار في منحى زيادة عدد الشهادات وشمل جميع الموظفين يحمّل المصارف أعباء غير مبرّرة من حيث الكلفة ووقت الموظفين.

وفي شهر آب ٢٠١٧، أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم ٤٧٠ الذي مدّد بموجبه لغاية نهاية العام ٢٠١٨ المهل لحيازة الشهادات المطلوبة من قبل الموظفين المشمولين بالتعميم قبل صدور التعديل بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٣ ولغاية ٢٠٢٠ المهل لحيازة الشهادات المطلوبة المخصّصة للمهام المنظّمة، والتي أُضيفت في العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧ إلى "جدول المهام المنظّمة". من جهة أخرى، لم يعد يقتصر هذا التعميم على المصارف والمؤسّسات المالية بل شمل أيضاً "كونتوارات التسليف".

وأصدرت لجنة الرقابة التعميم رقم ٢٨٩ تاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٥ بهدف متابعة مدى تقيّد المصارف والمؤسّسات المالية بأحكام التعميم رقم ١٠٣ أعلاه.

ط- تعميم مصرف لبنان الوسيط رقم ٤٣٧ /٢٠١٦ المتعلّق بالعمليات على الأدوات والمنتجات المالية.

بعد أن مدّد مصرف لبنان بموجب التعميم الوسيط رقم٢٠١٧/٤٥٩ مهلة الإلتزام بأحكام المادة الخامسة من التعميم ٢٠١٦/٤٣٧ المذكور أعلاه حتى نهاية العام ٢٠١٧ إستجابةً لطلب الجمعية، تمنّت هذه الأخيرة مرة أخرى خلال لقاءاتها الشهرية مع السلطات النقدية والرقابية تأجيل العمل مجدّداً بهذا التعميم، وذلك إفساحاً في المجال لإعادة درسه، خصوصاً وأن الإجتماعات العديدة التي عقدها فريق عمل الجمعية مع الدائرة القانونية في مصرف لبنان ومع لجنة الرقابة ومع هيئة الأسواق المالية لم تصل إلى اتفاق على تعديلات تراعي قدرة المصارف المتوسطة والصغيرة على الإستمرار في تقديم خدمات الأوراق المالية لزبائنها دون اللجوء إلى تأسيس شركات وساطة خاصة كما تنصّ عليه المادة ٥ من التعميم، علماً أن كلفتها غير متناسبة مع المردود نظراً لضيق حجم السوق ولصعوبة إيجاد مصارف مراسلة تتعامل مع هكذا شركات.

ومدّد مصرف لبنان بموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٧/٤٨٠ لغاية ٢٠١٨/٦/٣٠ المهلة المعطاة للمصارف لتسوية أوضاعها. وقد أفاد الجمعية أنه لن يؤجّل العمل بهذا التعميم مرة ثالثة، مؤكّداً أن هذا التعميم سيترك للمصرف حرية إنشاء شركة وساطة أو الإحتفاظ بحسابات منفصلة، وفي هذه الحالة ستكون لهيئة الأسواق المالية عملاً بالقانون متطلّبات إضافية لأغراض رقابية، كأن تطّلع مثلاً على قواعد الالتزام وعلى أداء لجنة المخاطر وعمل مجلس الإدارة، فيما القانون لا يسمح لهذه الهيئة بعدم التطبيق من خلال توقيع مذكّرة تفاهم بين الجهتين الرقابيَّتين منعاً للإزدواج الرقابي كما تطلبه الجمعية.

02 التعاميم الجديدة الرامية الى تفعيل الإقراض للقطاع الخاص.

تابعت المصارف في العام ٢٠١٧ توسّعها في إقراض القطاع الخاص رغم التحدّيات الكبيرة التي تواجهها البلاد في المرحلة الحرجة والمأزومة التي تعيشها المنطقة، فارتفع حجم هذه التسليفات الى ما يقارب ٩٠٩٣١ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام، أي بنسبة ٥،٥٪ مقارنةً مع العام السابق.

كما أن المصارف استمرّت خلال العام ٢٠١٧ في التوسّع في إعطاء القروض المصرفية الميسّرة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية الأكيدة، مستفيدةً من دعم الدولة للفوائد ومن الحوافز والتنزيلات العديدة من الاحتياطي الإلزامي ومن التسهيلات التي يوفّرها لها مصرف لبنان.
لكن في العام ٢٠١٨، بدأت وتيرة نمو هذه القروض الميسّرة تتغيّر بعد أن أعاد مصرف لبنان تنظيم دعمه للقطاعات الاقتصادية بما فيه القروض السكنية، حيث استمرّ في هذا الدعم إنما عن طريق دعم الفائدة على القروض الميسّرة بدلاً من إعطاء المصارف تسليفات مباشرة لتقوم بإقراضها بدورها بفوائدة متدنية. وسنعود الى هذا الموضوع في موضع لاحق.

بالعودة الى العام ٢٠١٧، وبعد أن وسّعت الجمعية الى فوج حرس بلدية بيروت نطاق بروتوكولات التعاون التي تمنح المصارف بموجبها قروضاً إسكانية بشروط ميسّرة، أصدر مصرف لبنان التعميمين الوسيطين رقم ٤٥١ و٢٠١٧/٤٥٠ ليشملها في باقة القروض الميسّرة التي تستفيد من تنزيلات من الإحتياطي الإلزامي أو بالاستفادة من التسهيلات للمصارف مقابل هذه القروض عند استنفاد مبالغ الإحتياطي الإلزامي المتوافرة لهذه الآليات. كما رفع مصرف لبنان بموجب التعميمين أعلاه بدءاً من تاريخ ٢٠١٧/٢/٧ نسبة الإعفاءات من الإحتياطي الإلزامي (الى ٩٠٪) ونسبة التسهيلات التي يوفّرها للمصارف، وذلك للقروض السكنية الخاضعة لبروتوكول التعاون مع المؤسسة العامة للإسكان، بالإضافة الى بعض القروض السكنية الأخرى.

من جهة أخرى، تابع مصرف لبنان في العام ٢٠١٧ توسيع مروحة/لائحة القروض المستفيدة من التنزيلات من الإحتياطي الإلزامي أو من التسهيلات للمصارف بموجب التعاميم الوسيطة ذات الأرقام ٤٦٠ و٤٦٢ و٤٧٥ الى العديد من المستفيدين، لاسيّما القروض السكنية المعطاة الى مستخدمي لجنة مراقبة هيئات الضمان، والقروض لتمويل الرأسمال التشغيلي للمؤسّسات الصناعية بغية التصدير، وأخيراً الى القروض السكنية وغير السكنية بالدولار الأميركي المعطاة للمغتربين اللبنانيّين. فيما حدّد سقفاً للقروض السكنية الميسّرة كافة بمليار ليرة لبنانية أو ٨٠٠ ألف دولار للقرض الواحد.

لقد بات معلوماً أن هذه التحفيزات المالية التي ابتكرها مصرف لبنان وساهمت المصارف بفعالية في إنجاحها، والتي أعادت الى الليرة دورها كأداة تسليف في السوق، ساعدت في السنوات الماضية على تنشيط الطلب الداخلي والحركة الإقتصادية، وخلق فرص عمل من خلال دعم المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعات الإنتاجية، فيما ساهم دعم القروض السكنية في تأمين الإستقرار الإجتماعي. كما أن دعم مصرف لبنان لقروض التعليم العالي، وفّر للأجيال الجديدة فرصاً متساوية في التأسيس للمستقبل. أما دعم مشاريع البيئة والطاقة البديلة، فساعد على المحافظة على بيئة قليلة التلوث وتأمين وفرٍ في كلفة الطاقة على ميزانية الأُسَر والمؤسّسات والدولة.

ومن أجل الإبقاء على هذا المنحى التسليفي، مدَّد مصرف لبنان لغاية ٢٠١٧/١٠/١٥ (التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤٤٤) مدة استفادة المصارف من التسهيلات

التي يمنحها للمصارف بفائدة ١٪ لإعطاء قروض ميسّرة مقابلها، وأمّن لهذه التسهيلات مبلغ ١٥٠٠ مليار ليرة، منها مبلغ ٩٠٠ مليار ليرة للقروض السكنية، ثم قام في ٢٠١٧/١٠/١٩ وبموجب التعميم الوسيط رقم ٤٧٥، بتأمين تسليفات جديدة للمصارف بقيمة ٧٠٠ مليار ليرة لبنانية ودائماً بفائدة ١٪ و٥٠٠ مليون دولار بفائدة تساوي أعلى حدّ من فائدة بنك الإحتياطي الفدرالي الأميركي FFR Federal Reserve Rate وذلك مقابل الإستمرار في إعطائها القروض الميسّرة للقطاعات السكنية والإنتاجية العديدة التي حدّدها مصرف لبنان. لكنه قرّر في المقابل، ودائماً بموجب هذا التعميم (٤٧٥)، وقف إستفادة القروض الميسّرة الجديدة المعطاة بعد تاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٠ من التنزيلات من الإحتياطي الإلزامي نظراً لإستنفاد هذا الإحتياطي لدى المصارف، فيما تبقى القروض السابقة السارية المفعول مستفيدة من هذ التنزيل.

ولكن، في أوائل العام ٢٠١٨، وبعد أن بدأت تظهر الحاجة الى إعادة إدارة السيولة لدى مصرف لبنان مع ضرورة الإبقاء على هذه القروض الميسّرة إنما دون أن تخلق فقّاعة مالية، أعاد مصرف لبنان تنظيم هذا الدعم على نحوٍ لا يهدّد الإستقرار النقدي أو يولّد تضخماً. فأصدر في أول شباط ٢٠١٨ التعميم الوسيط رقم ٤٨٥، الذي أوقف بموجبه التسليفات المباشرة التي كان يؤمّنها للمصارف كي تمنح قروضاً ميسّرة جديدة والتي لم تكن مستعملة بعدُ، لكنه شجّع في المقابل المصارف على متابعة إعطاء هذه القروض في العام ٢٠١٨ إنما من سيولتها الخاصة على أن يستمرّ مصرف لبنان في دعم الفوائد فقط. وسيوفّر مصرف لبنان لغاية مبلغ ٨١٠ مليارات ليرة كدعم لمجمل القروض الميسّرة الجديدة المعطاة بالليرة حتى نهاية العام ٢٠١٨ و ٤٦٠ مليون دولار للقروض المعطاة بالدولار، منها ٧٥٠ مليار ليرة لدعم فوائد القروض السكنية سيتمّ توزيعها حسب حصة كل مصرف من سوق التسليف السكني، وذلك في انتظار خطة الحكومة لدعم قطاع الإسكان.

ونظراً للبلبلة التي ظهرت في السوق وفي الإعلام بالنسبة الى القروض السكنية وبعد متابعة هذا الموضوع خلال اللقاءات الشهرية بين السلطات النقدية والرقابية والجمعية، جرى التوافق على أن تلتزم المصارف كل عقود القروض الإسكانية التي أُبرمت مع العملاء بما فيها شروط الفوائد والآجال دون إمكانية إدخال أية تعديلات عليها. وستدخل هذه القروض في رزمة الدعم المرتقبة لعام ٢٠١٩ ضمن لوائح إسمية ستبلّغها المصارف الى مصرف لبنان ولجنة الرقابة للمتابعة. وتجدر الإشارة الى أن المصارف ستتحمّل كلفة الدعم لعقود الإقراض السكني التي صدرت بشأنها لوائح الى مصرف لبنان لغاية ١٥ آذار ٢٠١٨ كما ستتحمّل فروقات الدعم لغاية ٢٠١٨/١٢/٣١.

وتبيّن من إحصاءات مصرف لبنان أن حجم محفظة القروض السكنية التي حظيت بالموافقة والمطلوب الإلتزام بها لا يتعدّى ٣٠٠ مليون دولار مع فارق فوائد ٣٪ قد تتحمّلها المصارف في العام ٢٠١٨. وشدَّد مصرف لبنان على أن السياسة الإسكانية وأية سياسات أخرى صناعية أو زراعية ستكون مستقبلاً من مسؤولية الدولة وليس السلطات النقدية.

من جهة أخرى، شدّد مصرف لبنان على ضرورة تأكّد المصارف من توافر الشروط اللازمة في القرض السكني الميسّر، لا سيّما لجهة أن يكون لشراء المسكن الرئيسي وأن لا يُباع أو يتمّ التسديد المسبق للقرض قبل مرور سبع سنوات. كما أصدرت لجنة الرقابة المذكّرة رقم ٢٠١٨/٩ التي طلبت بموجبها من المصارف التحقّق من أن القروض السكنية الميسّرة الممنوحة لعملائها، وفقاً للتعميمين الأساسيَّين رقم ٢٣ و رقم ٨٤، قد استُعملت للغاية التي مُنحت لأجلها، وتزويدها بلائحة بالقروض الميسّرة غير المستوفية لأيّ من الشروط المطلوبة، كاستفادة العميل مثلاً من قروض سكنية عدة أو استعمال الضمانة العقارية لتسهيلات أخرى.

وبهدف مراقبة صحة تنفيذ التعميم الأساسي رقم ٢٠٠١/٨٠ المتعلّق بالقروض والتسليفات التي تستفيد من دعم الفوائد المدينة على التسليفات الممنوحة للقطاعات الصناعية أو السياحية أو الزراعية، أصدرت لجنة الرقابة على المصارف التعميم رقم٢٠١٧/٢٩١ الذي طلبت بموجبه من المصارف والمؤسّسات المالية القيام باجراءات داخلية محدّدة وتزويدها تصاريح معيّنة.
من جهة أخرى ودائماً في إطار التسليفات للقطاعات الإنتاجية، يجدر التوقّف عند قرار مصرف لبنان الهام الذي أوجد تعاوناً وثيقاً بين القطاع المالي وقطاع المعرفة الرقمية، والمعروف بالتعميم الوسيط رقم ٣٣١ / ٢٠١٣ وعند النجاح الذي تحقّق في تطبيقه خلال الأعوام الأربعة الأخيرة، ما دفع السلطات النقدية الى مواصلة تقديم الدعم المالي لهذا القطاع الناشئ إبتداءً من العام ٢٠١٧ وعلى المدى الطويل. فقد بات معروفاً أن هذا التعميم يشجّع المصارف على تأدية دور يتخطّى دورها الإئتماني إذ يتناول رأس مال الشركات مباشرةً بدلاً من الإقراض المصرفي بحيث يسمح للمصارف بالمساهمة ضمن نسب معيّنة من أموالها الخاصة (لغاية ٤٪) في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال وشركات مسرِّعة للأعمال وشركات Venture Capital يكون موضوعها محصوراً بالمشاركة في رأسمال «شركات ناشئة» في لبنان ترى فيها ومن خلالها إمكانية نمو وقدرة على تحقيق الأرباح . ويجب أن يكون نشاط هذه الشركات متمحوراً حول قطاع المعرفة القائم على تكنولوجيا المعلومات والمنظومة الرقمية وتكون لبنانية الإقامة والعمالة. ومن أهم سمات لبنان رأس ماله البشري هذا، وكوادره العلمية المتخصّصة وطاقاته المنتجة والكفيّة، التي تؤهّل البلاد للمنافسة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مختلف المجالات.

وفي أوائل العام ٢٠١٧، أصدر مصرف لبنان التعميمَيْن الوسيطَيْن رقم ٤٥٢ و٤٥٤ حول هذا الموضوع واللذين شددّ بموجبهما على مسؤولية المصارف وشركاتVenture Capital في التأكّد من استعمال الأموال الناتجة عن التسهيلات المشار اليها أعلاه بالشكل الصحيح، لا سيّما من قبل الشركات القابضة (الهولدينغ)، وأن لا تُستعمل هذه التسهيلات خارج لبنان إلاّ من أجل تغطية مصاريف محدّدة.

كما أن لجنة الرقابة على المصارف أصدرت في العام ٢٠١٧ التعميم رقم ٢٨٧ الذي حمل تعليمات تفصيلية للمصارف حول كيفية تطبيق التعميم الوسيط ٣٣١، ثم طلبت في المذكّرة رقم ٢٠١٨/١، تزويدها معلومات عن مساهمات المصارف في الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال والشركات المسرِّعة للأعمال، وشركات Venture Capital.

لا شكّ في أن التطورات العلمية والتكنولوجية تفرض على عالمنا إعادة النظر في طبيعة ودور وعلاقات الحكومات والمجتمع والأسواق والأفراد، وقد أصبح معروفاً أن الإقتصاد الرقمي بحدّ ذاته يساعد في تكبير الإقتصاد الوطني وفي جذب استثمارات جديدة واستحداث وظائف لشريحة هامة من شبابنا. وللمصارف تجربة مشجّعة جداً من خلال هذا التعميم الوسيط رقم ٣٣١، إذ تجاوزت قيمة إستثماراتها على صعيد الشركات الناشئة ٣٦٨ مليون دولار، ولديها طاقة تمويلية لهذا الغرض بحدود ٧٥٠ مليون دولار، (أي ما يعادل ٤٪ من رساميلها)، كما أنها تساهم في صناديق الاستثمار الثمانية التي تمّ إنشاؤها. وبفضل هذا التعميم أيضاً، شهد لبنان تزايداً في عدد وقيمة الاستثمارات في شركات ناشئة حيث بات عدد الشركات الناشئة في الحاضنات اللبنانية ٨٠٠ مؤسّسة توفّر بطريقة مباشرة وغير مباشرة ما يقارب ٩٠٠٠ فرصة عمل. وخير دليل على ذلك تقرير «المراقب العالمي لريادة الأعمال» لعام ٢٠١٨، الذي أشار إلى التطور والنمو السريعين في بيئة ريادة الأعمال في لبنان. فمن بين البلدان الـ ٥٤ المشمولة في التقرير، بات لبنان يحتلّ المرتبة الثانية في مؤشر الإقبال على ريادة

الأعمال، والمرتبة الرابعة لجهة الأثر الإنمائي لريادة الأعمال في الإبتكار، والمرتبة الرابعة أيضاً من حيث مجموع أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة. يمثّل اقتصاد المعرفة اليوم ١,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي اللبناني، وقد احتلّ لبنان، بعد أربع سنوات فقط من إطلاق هذا القطاع، المرتبة الأولى بين البلدان المبتدئة في المعرفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمرتبة الثامنة بين البلدان المبتدئة في العالم.

ثانياً: قضايا مهنيـة

01 بعض جوانب الإستثمار المصرفي

أ- ترشيد سوق الفوائد المصرفية

واظبت الجمعية في العام ٢٠١٧ على توجيه تعميم دوري الـى المصارف حول معدل الفائدة المرجعية في سوق بيروت Beirut Reference Rate BRR بالدولار الأميركي وبالليـرة اللبنانيـة. وقد راوحت هذه المعدّلات في العام ٢٠١٧ بين حدّ أدنى قدره ٦,٥٤٪ وحدّ أعلى قدره ٦,٨٣٪ بالدولار الأميركي وبين حدّ أدنى قدره ٨,٦١٪ وحدّ أعلى قدره ١٠,٧٠٪ بالليرة اللبنانية. وهذه المعدّلات تتيح للمصارف، بعد إضافة نوعية مخاطر الائتمان والربحية بالنسبة إلى التسليفات والقروض بالدولار وبالليرة اللبنانية، تحديد معدّلات الفائـدة المدينة الفضلـى. من جهة أخرى، جرى الاتفاق مؤخّراً بين الجمعية ومصرف لبنان على إدراج معدّلات الفوائد المرجعية (BRR) على صفحة مصرف لبنان. ويجدر التذكير بأن الجمعية تَحْتَسب هذه المعدَّلات شهرياً وتعمّمها على المصارف منذ شهر نيسان ٢٠٠٩، أي منذ ما يقارب عشر سنوات، فيما تمّت مراجعة طريقة احتسابها منذ حوالي سنة ومعظم المصارف تعتمد هذه المعدَّلات.

وقد ارتفعت هذه المعدلات بالدولار وخصوصاً بالليرة في العام ٢٠١٧ مقارنةً مع العام السابق بعد الأزمة التي نشأت في شهر تشرين الثاني إثر استقالة رئيس الحكومة. وأحدثت هذه الإستقالة ضغوطاً عالية في أسواق الصرف وأسواق الفوائد، تجسّدت بموجة تحويل من الليرة إلى الدولار بلغت حجماً غير مسبوق وبموجة خروج للرساميل حدَّت منها كثيراً إدارات المصارف في تعاونها الوثيق مع مصرف لبنان ومن خلال علاقتها القويّة مع كبار المودعين. وأحدثت هذه الضغوط التي نتجت عن الأزمة ارتفاعاً غير مسبوق بدوره لمعدّلات الفوائد خصوصاً الدائنة في سوقيْ الليرة والدولار؛ فوائد دائنة عالية على الليرة تدفع المودعين إلى عدم التحوّل من الليرة إلى الدولار، تقابلها فوائد دائنة عالية على الدولار تحول دون تحويل الأموال إلى خارج لبنان، بل تساهم في اجتذابها.

لكن بعد عودة الأمور الى طبيعتها في أوائل العام ٢٠١٨ حين أصبح الدولار معروضاً في السوق، بقيت الفوائد الدائنة على المستوى المرتفع التي بلغته في نهاية العام ٢٠١٧ إذ أن معدّل آجال الودائع ارتفع من ٤٠ يوماً في المتوسط إلى أربعة أشهر. وشجّع مصرف لبنان في لقاءاته الشهرية مع الجمعية على الإبقاء على هذه المستويات التي خلقت توازناً في السوق حيث تمّ تجديد آجال ٤٧٪ من الودائع لدى المصارف، وبعضها توظّف لسنة كاملة. كما أن مستويات الفوائد تنحو إلى الارتفاع عالمياً وبفوارق أعلى في المنطقة العربية وهناك تنافس على سيولة العملات الأجنبية في المنطقة.

ب- القانون رقم 64/2017 والسلّة الضريبيّة التي تلحق المصارف.

في العام ٢٠١٧، أقرّ المجلس النيابي اللبناني القانون رقم ٦٤ الذي استحدث سيلاً من الرسوم الجديدة التي طالت بمعظمها القطاع المصرفي، وذلك من أجل تمويل السلسلة الجديدة للرتب والرواتب في القطاع العام.
لقد اعترضت الجمعية بشدّة لدى السلطات المختصّة على هذه الضرائب المجحفة بحقّ القطاع المصرفي وأجرت اتصالات مكثّفة مع المسؤولين المعنيّين لمعالجة الموقف مشدّدةً على مخاطر هذه الأعباء الضريبيّة على القطاع المصرفي والتي من النادر لئلاّ نقول من المستحيل إيجاد ما يماثلها نوعيةً وحجماً في العالم، ليس في الدول المتقدمة فحسب بل وفي الدول الناشئة والنامية أيضاً.
لقد تضمّن القانون رقم ٢٠١٧/٦٤ في المادة ١٧ منه ثلاثة تعديلات أساسيّة على المادة ٥١ من القانون رقم٢٠٠٣/٤٩٧. جاء في أول هذه التعديلات أن ضريبة الفوائد على المصارف (الـ ٧٪حالياً) تُعتبر عبئاً ينزّل من المداخيل وليس ضريبة تُقتطع مسبقاً وتنزّل من ضريبة الأرباح. فأحدث هذا التعديل ازدواجاً ضريبياً وهذا هو جوهر المشكلة. أما التعديل الثاني فتمثّل في توسيع نطاق هذه الضريبة إلى شهادات الإيداع بالليرة وبالدولار التي يصدرها البنك المركزي وتكتتب بها المصارف. ثم ألحقت الضرائب المشار إليها بثالثةٍ غير مسبوقة في العالم، طاولت عمليات الإنتربنك بين المصارف نفسها، من جهة، وبينها وبين مصرف لبنان، من جهة ثانية. فاكتمل حصار القطاع المصرفي بسياج من الضرائب على الأرباح تُقتطع منها نسبة ٥٠٪، إذا أضفنا إليها ضريبة الأرباح البالغة ١٧٪، وهي الضريبة الوحيدة المحقّة بين هذا السيل العارم من التكليف الضريبي. وضريبة الأرباح بمفهومها الضيّق هي الضريبة الوحيدة التي تؤدّيها المصارف في العالم على مداخيلها، إلاّ في لبنان.

هنا، لا بدّ من الإشارة الى أن لودائع المصارف لدى البنك المركزي، بما فيها شهادات الإيداع والحسابات الأخرى، منطقها المصرفي. فهي تشكّل أولاً وقبل كل شيء سيولة تستخدمها المصارف لإتمام عمليات الإقراض ولتأمين انتظام وسائل الدفع في شقّيها الداخلي والخارجي. وتشكّل ثانياً حمايةً لسعر صرف الليرة اللبنانية، وتالياً أهم عامل استقرار لمداخيل اللبنانيّين. وتشكّل أخيراً أداةً أساسيّة في متناول البنك المركزي لإدارة السيولة المصرفية، من جهة، ولتوفير سيولة الاقتصاد بغية إبقائه بعيداً عن التضخّم أو الإنكماش، من جهة ثانية.

أما الضرائب على عمليات المصارف مع مصرف لبنان وفيما بينها، أي الضرائب على الانتربنك، فتخرج عن المألوف وتؤسّس لإشكاليّة كبيرة ومعقّدة في إدارة النظام المالي. وهذه المقاربة لا تصبّ إطلاقاً في مصلحة الدولة وإدارة المال العام. ولا تزال الجمعية تراجع السلطات المختصّة في هذا الشأن لمعالجة الموضوع.

إن ربحيّة رساميل المصارف التي تدور حول ١٠٪ إلى ١٢٪ حالياً ستتدهور إلى معدَّلات متدنّية للمردود على الإستثمار يستحيل معها إقبال المستثمرين على الإستثمار في فترة تحتاج المصارف خلالها إلى زيادة رساميلها لضرورة الإستمرار في تمويل الدولة وتمويل القطاع

الخاص. وللعلم، يشكّل الإقراض للقطاع الخاص في الوضع اللبناني الراهن المصدر الوحيد لنمو الإقتصاد مع ضمور الإستثمار وفجوة المدفوعات الخارجية.

يشكّل القطاع المصرفي بإمكاناته المادية والبشرية الراهنة إلى جانب الجيش اللبناني دعامتَي الإستقرار النقدي والمالي والإجتماعي للبلاد. ويريد البعض الإساءة إلى قطاع نجح في استقطاب مدّخرات اللبنانيّين وفي مواكبة القواعد المهنية الحديثة وفي تمويل الدولة والإقتصاد. ويحتاج استمرار النجاح إلى رساميل وإلى موارد بشرية مؤهّلة وإلى تقنيات ونُظُم العمل الحديثة كما يحتاج إلى النوعية والى اعتماد المعايير الدولية والكفاءة في المنافسة. والحال أن السياسة والإجراءات الضريبية التي فُرضت على القطاع من شأنها أن تعيق تطوير القطاع.

02 مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتبادل المعلومات الضريبيّة

أ- مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

استمرّ القطاع المصرفي اللبناني في العام ٢٠١٧ في بذل أقصى الجهود في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وفي الإلتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة. وتعتمد السلطات النقدية والرقابية والجمعية وإدارات المصارف «أفضل الممارسات» في هذا الميدان، من تعزيز قوانين المهنة ومواثيقها وأخلاقيات العمل المصرفي إلى التركيز على عملية إعداد وتطوير الأنظمة وتدريب الكوادر البشرية الكفوءة.

ومن أجل تحصين العلاقات المصرفية مع الخارج وترسيخ التزام الدولة اللبنانية الحازم والمتواصل بتطبيق المعايير الدولية وإبقاء لبنان على الخارطة المالية العالمية، سعت الجمعية والسلطات النقدية طوال سنوات عدة لدى المسؤولين من أجل الوصول الى إقرار المجلس النيابي والحكومة اللبنانية قوانين عدة (تحمل الأرقام ٤٢،٤٤،٥٣، و٥٥ والتي أشرنا اليها في التقارير السابقة) أتاحت للبلاد الإلتزام بالتوجّهات الدولية، وآخرها التزام المصارف بتطبيق معايير تبادل المعلومات الضريبية مع الدول الأجنبية الموقّعة ومن خلال وزارة المالية.

كذلك أصدر مصرف لبنان تعاميم عدة تضمن التعاطي الشفّاف في القطاع المصرفي، ما يحمي علاقتنا مع المصارف المراسلة في الخارج. هذا أمر أساسي، إذ يعجز أيّ قطاع مصرفي عن الإستمرار، سواء في لبنان أو في العالم، إن لم يكن ملتزماً شفافية التعامل أو على تواصل مع المصارف المراسلة الدولية. ثم إن هذا الموضوع في غاية الأهمية بالنسبة الى لبنان، لأن نسبة الدولرة فيه مرتفعة. إنّ هذا الإلتزام سهّل مسألة التمويل في لبنان، إذ استطاع القطاع المصرفي اللبناني تمويل القطاعين الخاص والعام بشكل طبيعي جداً، رغم تصنيف لبنان بدرجات متواضعة، والتحديات السياسية والأمنية الكبيرة التي يواجهها، ورغم تحمّله عواقب الإضطرابات والتوترات الإقليمية. وقد اعتبرت مجموعة «غافي» أن لبنان أصبح مستوفياً كل الشروط الدولية.

من جهة أخرى، أصبح معروفاً أن القطاع المصرفي اللبناني يلتزم العقوبات الدولية الصادرة عن الأمم المتّحدة أو عن الولايات المتّحدة الأميركية والمجموعة الأوروبية، ويحول هكذا التزام دون استعمال القطاع لإختراق هذه العقوبات أو الإلتفاف عليها، وذلك صوناً لسمعته ومكانته الدولية وحفاظاً على مصالح مساهميه ومودعيه وعملائه كافةً، كما على علاقاته الجيدة والواضحة مع المصارف المراسلة.

إن التزام السلطات المالية والنقدية وإدارات المصارف اللبنانية بمعايير الصناعة المصرفية العالمية وبالمتطلّبات الدولية، بما فيها العقوبات الأميركية أو الأوروبية هو التزام واضح ويخضع للقوانين والنظم اللبنانية، وبخاصة للقانون رقم ٢٠١٥/٤٤ وللتعميم رقم ٢٠١٦/١٣٧ الصادر عن مصرف لبنان، ويتمّ من خلال الآلية التي وضعها البنك المركزي وقبلتها الجهات الخارجية بما فيها وزارة الخزانة الأميركية. إنه إلتزام بمصلحة البلاد قبل أن يكون بمصلحة مصرفية ضيّقة. ونشير على هذا الصعيد الى الصيغ القانونية الجديدة التي أُقرَّت في مجلسي الشيوخ والنواب الأميركيَّيْن تحت الرقم S1559 بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٥ وتحت الرقم HR3329 بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٥، علماً أن وضعها موضع التنفيذ يحتاج الى إصدار قانون موحَّد للصيغتين وكذلك إلى لوائح إجرائية تصدرها وزارة الخزانة الأميركية.

ب- زيارة وفد الجمعية إلى واشنطن ونيويورك في تشرين الأول 2017

شارك وفد جمعية مصارف لبنان في الإجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تُعقد في العاصمة الأميركية، وكذلك في المؤتمر السنوي الذي يعقده بنك الإحتياطي الفدرالي الأميركي في نيويورك حول «مكافحة تمويل الإرهاب وتعزيز العلاقات مع المصارف المراسلة».

وقد أجرى الوفد خلال الفترة من ١٠ إلى ١٣ تشرين الأول سلسلة لقاءات تمَّ التحضير لها من قبل مكتب المحاماة الدولي (DLA PIPER) الذي يتولّى متابعة مصالح جمعية المصارف منذ خمس سنوات، وشملت الزيارة بدايةً المسؤولين في مجلسَيْ النواب والشيوخ، وبخاصة مسؤولي اللجان المختصّة بمشروع القانون المتعلّق بحزب الله HIFPA 2017 والذي جرى التداول به في الإعلام. كما شملت الزيارة كبار المسؤولين عن لبنان في وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي / البيت الأبيض. كما كان لوفد الجمعية لقاء عمل هام في وزارة الخزانة مع المساعد الجديد لوزير الخارجية لشؤون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الأرهاب. وسعت الجمعية من خلال كل هذه اللقاءات إلى تحييد الإقتصاد اللبناني عن الإنعكاسات السلبية للتشريعات الجديدة، من جهة، وإلى تحصين القطاع المصرفي ضد المضاعفات الممكنة التي قد تترتّب على الصيغ القانونية الجديدة. وشدَّد وفد الجمعية تكراراً على كون التشريعات الحالية كافية، ما ينفي الحاجة إلى تشريع إضافي خصوصاً وأن المصارف نجحت في تطبيق قواعد الإمتثال من خلال الآلية التي وضعها البنك المركزي اللبناني وقبول المرجعيات الدولية بها، بما فيها وزارة الخزانة الأميركية.

كما شارك وفد جمعية مصارف لبنان في المؤتمر الذي عقده إتحاد المصارف العربية مع بنك الإحتياطي الفدرالي الأميركي وصندوق النقد الدولي حول موضوع «الحوار الأميركي – الشرق أوسطي مع القطاع الخاص» بتاريخ ١٦ تشرين الأول ٢٠١٧ وشاركت فيه نخبة من أصحاب القرار المالي ومسؤولون في الولايات المتحدة الأميركية كالمستشار العام ونائب الرئيس التنفيذي الفدرالي الأميركي السيد مايكل هيلد، ومساعد وزير الخزانة الأميركية الجديد لشؤون مكافحة تمويل الإرهاب السيد مارشال بيلينغسلي، كذلك مسؤولون عرب من وزراء وحكّام مصارف مركزية ورؤساء مصارف. وقد افتتح رئيس الجمعية هذا المؤتمر، كما عقد وفد الجمعية الى نيويورك لقاءات عمل مع المصارف الأميركية المراسلة.

وكما في الماضي، هدفت الزيارة إلى الحفاظ على تواصل لبنان مع العالم وعلى علاقات لبنان المصرفية الدولية الحيوية لجميع اللبنانيّين وتواصلهم مع الخارج سواءً

بالنسبة الى تعاملهم مع الأسواق العالمية أو بالنسبة الى الإرتباطات العائلية مع الإنتشار اللبناني في كل أنحاء العالم.

وأكّدت الجمعية في كل لقاءاتها مع مسؤولي المصارف المراسلة أو مع الكونغرس والإدارة الأميركية الإلتزام بالقواعد المصرفية العالمية ومنها الأميركية بشكلٍ خاص كون معظم العمليات تتمّ بالدولار الأميركي وعبر المصارف الأميركية المراسلة. وقد أبدت إدارات هذه المصارف لوفد الجمعية ارتياحها لكون العلاقات تتّسم بالإيجابية والإستمرارية نظراً لحسن إدارة المخاطر لديها، من جهة أولى، ونظراً لما تتمتّع به هذه العلاقة من شفافية ومن سرعة ودقة في تبادل المعلومات المتعلّقة بالعمليات المصرفية، من جهة ثانية. وفي الخلاصة، شدّد وفد الجمعية لدى الإدارة الأميركية ولدى المصارف المراسلة على أن لا تنتج عن التشريعات الجديدة أو عن تطبيقها أية أضرار جانبية تلحق بلبنان وبإقتصاده ومصارفه.
ولا بدّ من التأكيد مجدّداً على أن الزيارات التي دأبت وفود جمعية المصارف على القيام بها خلال السنوات الخمس الماضية إلى الكونغرس الأميركي وإلى وزارتي الخزانة والخارجية ومجلس الأمن القومي واللقاءات مع المسؤولين فيها عن الملفّ اللبناني، استطاعت أن تُسقِط من التشريعات ما يؤذي الإقتصاد اللبناني وما يؤذي المصارف اللبنانية. وهذا في مصلحة البلد كلّه وليس المصارف فقط، ذلك أن القطاع المصرفي بات جامعاً لكل مدّخرات اللبنانيّين، وودائعه تعود لكل مكوّنات نسيجه المجتمعي ولكلّ الأفراد ولكلّ الأسر التي تملك مدّخرات نقدية وسائلة. إن استمرارية علاقات المراسلة مع المصارف الأميركية هي فعلاً مسألة حيوية جداً بل شرط لازم لعمل القطاع المصرفي اللبناني مع العالم، خدمةً للّبنانيّين المنتشرين في كل أنحاء المعمورة وللّبنانيّين المقيمين كذلك. وهذا التحرك، خصوصاً في اتّجاه الولايات المتحدة الأميركية، ينطلق كذلك من كون الإقتصاد اللبناني مدولراً بدرجة عالية جداً، واستعمال الدولار في تمويل المدفوعات اللبنانية مع الأسواق العالمية يستدعي علاقات مراسلة متينة ومنتظمة وموثوقة مع المصارف الأميركية في نيويورك. وقواعد العمل التي تحترمها مصارفنا هي ذاتها التي تحترمها كل المصارف في العالم، بما فيها المصارف الأميركية وبما فيه تجاه المواطنين الأميركيّين والشركات الأميركية.

ج- على صعيد **الافعال الجرمية الإلكترونية**، لقد بات معلوماً أن تطوير أنظمة الدفع والإستعمال المتزايد للتقنيات المالية وتطوير هذه التقنيات أصبحت أموراً ضرورية ومحتّمة، إذ تعزّز النمو الإقتصادي، إلاّ أن هذا التطور التقني يسمح لمرتكبي الجرائم الإلكترونية باللجوء إلى أساليب قرصنة متعدّدة تطال القطاع المصرفي، منها تزوير بعض الرسائل الإلكترونية لتحويل الأموال، فضلاً عن أساليب أخرى تقضي بإختراق النظام المعلوماتي للمؤسّسة ثم طلب فدية لتصحيح الخلل.

وفي عمليات القرصنة اليوم يجب ألاّ تكون هذه المواجهة إفرادية، أي على صعيد كل دولة على حدة، كما يؤكّد عليه مصرف لبنان في جميع الإجتماعات الدولية، وإذا خرجت الأموال من بلد إلى بلد آخر، وإذا لم يكن هناك تعاون بين المصارف يفرضه القانون، تكون هذه الأموال قد ضاعت ويصعب بالتالي تحصيلها.
وفي هذا الاطار، أصدر مصرف لبنان في أواخر العام ٢٠١٧ التعميم الأساسي رقم ١٤٤ المتعلّق بالوقاية من الأفعال الجرمية الإلكترونية، وقد طلب بموجبه من المصارف والمؤسّسات المالية إعداد سياسات وإتّخاذ تدابير وإجراءات وقائية من الأفعال الجرمية بالوسائل الإلكترونية ذات الطابع المالي، لا سيّما اعتماد قواعد صارمة لتفحّص البريد الإلكتروني وللتأكّد من هوية المستخدمين، وتقنية ترميز كامل وآمن للبيانات الهامة منعاً للتلاعب بها. وتستند هذه الوقاية بشكل أساسي الى «الدليل الإرشادي للوقاية من الأفعال الجرمية بواسطة البريد الإلكتروني» الصادر بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٠ عن مصرف لبنان وهيئة التحقق الخاصة وجمعية المصارف ومكتب مكافحة الجرائم الإلكترونية. وعلى «دائرة الإمتثال» لدى المصرف أو المؤسّسة المالية تطبيق أحكام هذا التعميم.

د- في إطار مكافحة التهرّب الضريبي

يجدر التذكير بأن مجموعة الدول العشرين G20، وتماثلاً مع التشريع الأميركي المعروف بقانون « فاتكا»، بلورت الإتفاقية الدولية للحؤول دون تهرّب غير المقيمين من سداد ضرائبهم عن الأموال التي يملكونها خارج أوطانهم أو خارج دول إقامتهم الفعلية. ويُعتبر تبادل المعلومات المدخل لمنع التهرّب الضريبي على هذا الصعيد. وعليه، كان لا بدّ من إنضمام لبنان الى هذه الإتفاقية لئلاّ يُدرَج إسمه على لائحة الدول غير المتعاونة وغير الموقّعة. وفي تشرين الأول ٢٠١٦، أقرّ المجلس النيابي القانون رقم ٥٥ الجديد حول تبادل المعلومات لغايات ضريبيّة.

وفي العام ٢٠١٧، أصدرت وزارة المالية المرسوم رقم ١٠٢٢ المتعلّق بتحديد دقائق تطبيق البند ٣، من الفقرة «سادساً» من القانون المعجَّل رقم ٥٥ تاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٧ (قانون تبادل المعلومات لغايات ضريبيّة) والذي يُعمل به إبتداءً من ١ تموز ٢٠١٧.

كما أن مصرف لبنان أصدر في ٢٠١٧/٧/٢١ التعميم الأساسي رقم ١٣٩، الذي يتضمّن المبادىء وآليات العمل واجراءات العناية الواجب اتّباعها من قبل المصارف والمؤسّسات المالية للإبلاغ والتصريح، ويتوجّب تحديد الحسابات المالية التي يجب الإبلاغ عنها وتقديم «تصريح المعلومات» مباشرة الى وزارة المالية إلكترونياً.

وتبيّن أن الأوروبيّين لم يدرجوا لبنان على أية لوائح للدول غبر المتعاونة في ما يخصّ تبادل المعلومات الضريبيّة. ويساهم كل هذا في تقوية الأوضاع المالية والإقتصادية للبلد.

وقد أشار مصرف لبنان في لقاءاته الشهرية مع الجمعية الى أنه لن يلعب دور الوسيط في تلقّي المعلومات ومن ثمَّ إرسالها إلى وزارة المالية، ومن الأفضل أن تزوّد المصارف الوزارة مباشرةً بالمعلومات. كما أوضح أن منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OECD لا تقبل بإرسال المعلومات مشفَّرة (Encrypted)، وبالتالي لن تكون حماية المعلومات من مسؤولية وزارة المالية. في السياق ذاته، لفتت الجمعية مجدداً الى أن ثمّة دولاً عدة (٢٩ دولة) يجد لبنان مصلحة في تبادل المعلومات معها ترفض، رغم انضمامها الى الإتفاقية الدولية، التوقيع مع لبنان لتبادل المعلومات بحججٍ مختلفة (كفاية التشريعات، أمن المعلومات، سرية المعلومات...) وذلك حمايةً لمصالحها، بينما يسارع لبنان لأسباب غير مفهومة أو مبرّرة الى توقيع إتفاقات التبادل مع لائحة من ٦٠ دولة. كما أن وزارة المالية أبعدت بمرسومها التطبيقي لقانون تبادل المعلومات الضريبيّة توقيع اتفاقات مع الدول الإفريقية، ما يقي الجاليات اللبنانية فيها من الانعكاسات السلبيّة عليهم. يبقى أنه لم يُبذل أيّ جهد لتفادي تعريض الجاليات اللبنانية في سائر القارات، وبخاصة في أوروبا وأميركا، والتي تستحقّ منّا لفتة مماثلة، أقلّه من خلال إقرار تشريع واحد.

وكانت الجمعية قد أشارت الى إقليمية الضريبة التي هي جوهر وروحية وفلسفة قانون الضرائب في لبنان، والتي تقضي بإخضاع المقيمين وغير المقيمين للضريبة على مداخيلهم المحققة على الأراضي اللبنانية، أي بغضّ النظر عن مكان إقامتهم، ويتطلّب ذلك إلغاء المادة ٦٩ من قانون ضريبة الدخل ١٩٥٩/١٤٤، أي إلغاء ضريبة الباب الثالث على مردود رؤوس الأموال غير المنقولة في الخارج. وقد يشجّع هكذا إلغاء اللبنانيّين المغتربين على اختيار لبنان مكاناً لإقامتهم الضريبيّة، فيكلّفوا على مداخيلهم في لبنان من دون تلك المحقَّقة في الخارج، فيما الإبقاء عليها مع انضمام لبنان الى إتفاقية تبادل المعلومات الضريبيّة سيحدّ كثيراً من قابليّة اللبنانيّين غير المقيمين لنقل إقامتهم الإقتصادية الى لبنان.

وبانتظار حلول تاريخ الالتزام بالتنفيذ في أيلول ٢٠١٨، ستعاود الجمعية الإتصالات مع السلطات المختصّة فيما ستستكمل المصارف داخلياً عملية تصنيف العملاء بين مقيم وغير مقيم.

وكانت الجمعية قد نظّمت منذ أوائل العام ٢٠١٧ مع شركة «ديلويت» ورشة عمل مع المصارف حول هذا الموضوع، جرت خلالها مناقشة مسوّدة دليل حول معيار الإبلاغ الموحّد Common reporting standard CRS الذي يتمّ إعداده من قبل شركة «ديلويت» بناءً على طلب الجمعية.

والمصارف، من جهتها، قامت بكلّ ما هو مطلوب وضروري للإلتزام بالإبلاغ وباتت جاهزة. يبقى أن تؤمّن وزارة المالية آلية موثوقة لحماية المعلومات الصادرة وبخاصة لحماية المعلومات التي قد ترسلها الدول، ولا سيّما الأوروبية منها مع دخول نظام حماية المعلومات الأوروبي (المعروف بـ GDPR) حيّز التنفيذ في ٢٥ أيار ٢٠١٨.

ثالثاً: حضور الجمعيّة الداخلي والخارجي وتعاونها مع الهيئات الاقتصادية

أ- على المستوى الداخلي

واصلت الجمعية خلال العام ٢٠١٧ تأكيـد التزامها بالشأن الوطني العـام، مع إبـداء حرصها على تكثيف حضورهـا وتعزيـز موقعهـا المرجعي كإحدى الهيئات الاقتصادية الأساسيّة فـي لبنـان. وقـد تأمّن ذلك بوجه خاص من خلال :

١- تعزيز الاتصالات والعلاقات مع المسؤولين عن الشؤون الاقتصادية في مختلف وسائل الإعلام اللبنانية بما يخدم التغطية المتواصلة والشاملة لنشاطات الجمعية ونشر المواقف الصادرة عنها.

٢- إصدار بيانات و/أو عقد مؤتمرات صحافيّة حول قضايا وطنية واقتصادية ومهنيّة تهمّ الجمعيّة والأُسـرة المصرفية.

٣- تزويد وسائل الإعلام على نحو منتظم ومكثّف بمنشورات الجمعيّة (البيانات الصحافيّة، النشرة الشهريّة، الكراريس والكتيّبات الخاصة، سلسلة الملفّات والدراسات الـخ ...) لاعتمادها كمصدر أساسي للمعلومات والأدبيّات المتعلّقة بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في لبنان بوجه عام، وبالنشاط المصرفي، بوجه خاص.

٤- التنسيق مع سائر الهيئات الاقتصادية اللبنانية لصياغة أوراق عمل أو وضع تصوّرات موحّدة معبِّرة عن وجهة نظر هـذه الهيئات إزاء مشاريع أو إجراءات مطروحة من قبـل السلطات الرسميّة.

٥- استمرار التعاون الوثيق مع عدد من الوزارات والمؤسّسات العامة واللجان الوطنية ذات الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال تمثيل القطاع المصرفي والجمعيّة في كلّ من:

مجلس إدارة المؤسّسة الوطنيـة للاستخدام، لجنة تفعيـل حقوق المعوَّقين بالعمل (وزارة العمل)، مجلس إدارة معهد البحوث الصناعية (وزارة الصناعة)، وحدة التنسيق الوطنية لشؤون تغيُّر المناخ (وزارة البيئة)، اللجنة التوجيهية لمشروع مكافحة التلوّث البيئي (وزارة البيئة)، المجلس الوطني للبيئة (وزارة البيئة)، لجنة تنظيم وإدارة برنامج زرع ٤٠ مليون شجرة حرجيّة على الأراضي اللبنانيّة (وزارة الزراعة)، واللجنة البرلمانية الفرعيّة لإعداد مشروع إنشاء الهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد (مجلس النواب).

٦- مساهمة الجمعيّة في رعاية و/أو دعم عدد من التظاهرات والنشاطات المحلية والخارجية الهامّة، مثـل: "منتدى الإقتصاد العربي"، الذي تنظّمه مجموعة "الإقتصاد والأعمال" (بيروت ٢ أيار٢٠١٧)؛ مؤتمر " تناقضات الصراع والتحوّل في العالم العربي" الذي نظّمته قيادة الجيش (١٥-١٨ أيّار ٢٠١٧)؛ "المنتدى الدولي للسياحة في لبنان" الذي نظّمته وزارة السياحة (بيروت في ٢٥-٢٦ أيّار ٢٠١٧)؛ حفلة الإستقبال التي يقيمها القطاع المصرفي اللبناني على هامش الإجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (واشنطن، ١٣ تشرين الأول ٢٠١٧)؛ مؤتمر" المسؤولية الإجتماعية للشركات" في فندق فينيسيا انتركونتيننتال – بيروت (٢٧ تشرين الأول ٢٠١٧)؛ " اليوم المصرفي اللبناني" في لندن (١٤ تشرين الثاني ٢٠١٧)؛ ومؤتمرات الطاقة الإغترابية التي نظّمتها وزارة الخارجية والمغتربين في عدد من قارّات الإنتشار اللبناني.

٧- استضافة عدد من أعضاء السلك الديبلوماسي الأجنبي المعتمد في لبنان (سفير إيطاليا، رئيسة بعثة الإتحاد الأوروبي في بيروت، أعضاء من الكونغرس الأميركي، إلخ)، واستقبال عدد من الوفود العربيّة والدوليّة (مؤسّسة التمويل الدولية، البنك الدولي، البنـك الأوروبـي للإستثمار، صندوق النقـد الدولـي، وزارة الخزانة الأميركية، الإتحاد المصرفي الفرنكوفوني،الخ..)، والمشاركة في وفود مصرفية ورسميّة الى الخارج.

أما على صعيد النشر، فقد تابعت الجمعية كما في السنوات السابقة إصدار:

- النشرة الشهريّة باللغات الثلاث (١٢٠٠ نسخة ورقيّة شهرياً، توزّع مناصفـةً بين المشتركين والمراسلين داخـل لبنان) والدوريّة الشهريّة باللغة الانكليزية (The Economic Letter) التي تحوي عرضاً موجزاً لتطور أهم قطاعات الاقتصاد اللبناني مع جداول احصائية، وتوزّع ١١٠٠ نسخة إلكترونيّة منها على المصارف والمؤسّسات والشخصيّات والهيئات وعدد من المشتركين في لبنان والخارج؛
- الدوريّة الفصليّة باللغة الإنكليزيّة (Quarterly Newsletter) تعرض أبرز النشاطات والمؤشّرات المصرفيّة والإقتصاديّة وأهمّ المنشورات والدورات التدريبيّة والندوات التثقيفيّة المخصّصة لتوعية العاملين في القطاع المصرفي على مكافحة الجريمة المنظّمة، ولا سيّما الجرائم المالية عبر تبييض الأموال والإتّجار بالمخدّرات وعمليّات الإرهاب.
- المؤشّرات الأساسيّة (Key Indicators) وتطور محفظة سندات الخزينة بالليرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية (Treasury Bills)؛

وفي العام ٢٠١٧، أضافت الجمعيّة الى رصيد منشوراتها ما يلي:

- برنامج التدريب السنوي لعام ٢٠١٧ (طبعة إلكترونيّة باللغة الإنكليزية)؛
- التقريـر السنوي لعام ٢٠١٦ (طبعة ورقيّة باللغتين العربيّـة والإنكليزيـّة)؛
- دليل المصارف لعام ٢٠١٧ (طبعة ورقيّة باللغة الانكليزية -ALMANAC 2017)
- منشورة «وقائع وأرقام» Facts & Figures بعنوان: «الاقتصاد اللبناني والصناعة المصرفية»: الإلتزام بالمعايير الدولية» The Lebanese Economy and Banking Industry: Compliance with International Standards) ، وقد تمّ إصدار عددين منها (طبعة ورقيّة)، جرى توزيعهما على المصارف المحليّة كما على المشاركين في « المنتدى المصرفي اللبناني في لندن» (المنعقد بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٧)
- عقد العمل الجماعي لعامي ٢٠١٦-٢٠١٧ (طبعتان إلكترونيّة وورقيّة باللغات الثلاث)
- أهم التشريعات الماليّة والمصرفيّة في لبنان ٢٠١٥-٢٠١٦ ضمن سلسلة ملفّات الجمعية (الملفّ رقم ٢٩)، (طبعة ورقـيّة باللغتين العربية والفرنسية).

وفي ما يخصّ التوثيق والمكتبة الداخلية، واصلت الجمعيّة تبويم بنك المعلومات والأرشيف الصحافي المكوَّنين لديهـا (١٩٩٠-٢٠١٧) وإغنـاء محتويات مكتبتها (١٥٥٣ مؤلَّفاً متخصّصاً و٦٠ دورية باللغات الثلاث العربيّة والفرنسيّة والانكليزيّة)؛ علماً أن الجمعيّة تضع تحت تصرّف الكوادر المصرفيّة والباحثين المختصّين وأساتذة الجامعات وطلاّبها مجموعة متكاملة من الوثائق والمراجع التي قد يحتاجون اليها.

أخيراً، تتابع الجمعيّة تحديث معطيات موقعها على شبكة الإنترنيت ((www.abl.org.lb، بحيث يُتاح لمتصفّح هذا الموقع أن يطّلع باللغات الثلاث العربية والفرنسية والانكليزيـة على هيكليّة الجمعيّة وأمانتها العامـة وتركيبة مجلس إدارتها ولجانها، وعلى مختلف الخدمات التـي تؤمّنها وأبرز نشاطاتها المحليّة والخارجيّة، لا سيّما في مجال مكافحة الجريمة المنظَّمة، وعلى مختلف المنشورات التي تُصدرها. كما ينشر الموقع أخبار المصارف ونشاطاتها، إضافةً الـى نصّ عقد العمل الجماعي الذي ينظّم العلاقة المهنيّة بين إدارات المصارف وأُسـرة العاملين فيها.الى ذلك، يتيح هذا الموقع ربط المتصفّح بالمواقع الإلكترونيّة لعدد كبير من المؤسَّسات والجمعيّات المحليّة والعربيّة والأجنبيّة ذات الطابع المالي أو الاقتصادي. إلى ذلك أمّنت الجمعية في الدورة المنصرمة نافذة جديدة لها على شبكات التواصل الإجتماعي (الفيسبوك).

ب- على المستوى الخارجي

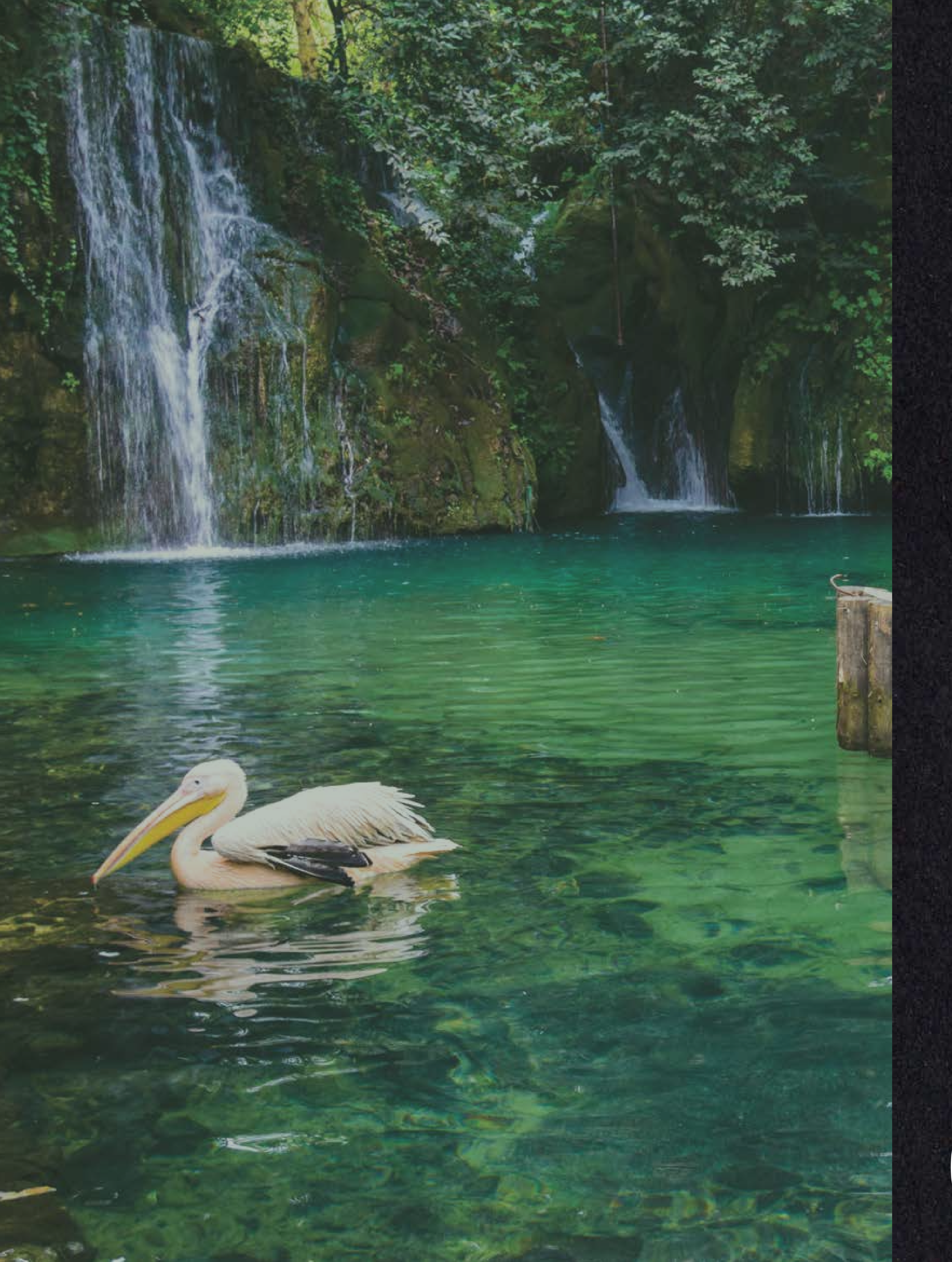
١- المشاركة في تظاهرات مصرفيّة عربيّة ودوليّة

في العام ٢٠١٧، شاركت الجمعية في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات ذات الطابع الاقليمي والدولي، وكان لممثّليها (الرئيس، نائب الرئيس، أعضاء مجلس الإدارة أو بعض اللجان الإستشارية، والأمين العام) مداخلات ومساهمات في أثناء هذه الأنشطة واتّصالات شتّى على هامشها. ومن أبرز التظاهرات المصرفيّة العربية والدولية التي شاركت فيها الجمعيّة، نذكر: اجتماعات اللجنة الإدارية لاتحاد المصارف الفرنكوفونية في باريس واجتماعات مجموعات العمل المشكّلة في إطار هذا الاتحاد؛ لقاءات عمل مع مسؤولي المصارف الأميركية المراسلة والإدارات الأميركية المعنيّة بالشؤون المالية والمصرفية؛ الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن ونيويورك– الولايات المتحدة الأميركية (تشرين الأول ٢٠١٧)؛ ومؤتمر فرانكفورت المالي لمنطقة الشرق الأوسط (تشرين الثاني ٢٠١٧)، ومؤتمرات «الطاقة الإغترابية» التي نظّمتها وزارة الخارجية والمغتربين في مختلف القارّات.

٢- الإتصالات وعلاقات التعاون الخارجيّة

واصلت الجمعيّة في العام ٢٠١٧ حملة الإتصالات الخارجية التي أطلقتها عام ٢٠١٣ والتي استهدفت بخاصة الولايات المتحدة الأميركية وعدداً من الدول الأوروبية. وفي هذا الإطار، قامت وفود من الجمعيّة بزيارات الى نيويورك وواشنطن وباريس ولندن شملت عدّة مؤسسات وإدارات وشخصيّات معنيّة بالشؤون التي تهمّ الجمعيّة، وكانت الغاية من هذه اللقاءات، من جهة أولى، إطلاع الجهات الخارجية على نشاط جمعيّة المصارف وإبراز أهمية القطاع المصرفي اللبناني ودوره الحيوي في استقرار لبنان، ومن جهة ثانية، التركيز على ضرورة تعزيز علاقات المراسلة بين المصارف اللبنانية ومصارف المراكز المالية الدولية الكبرى. وركّزت وفود الجمعية في هذا اللقاءات على تبيان الجهود المبذولة لبنانياً في مجال مكافحة تبييض الأموال ومحاربة الإرهاب والمستندة إلى عمل إداري منظّم ومستمرّ وإلى تعاون مع منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الإنتربول والإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ومع المصارف الأميركية ووزارة الخزانة الأميركية ضمن مبادئ وقواعد عملها على هذا الصعيد. وشدّدت وفود الجمعية على التزام القطاع المصرفي اللبناني العقوبات الدولية تجاه الدول والأطراف المعنيّة.

ومعلوم أن جمعية مصارف لبنان عضو مؤسّس في اتحاد المصارف الفرنكوفونيّة وناشط في لجان هذا الاتحاد، وهي تسعى في إطار هذا المحفل الدولي الهام الى تمتين علاقات المراسلة مع المصارف الفرنسية والفرنكوفونية، والى التركيز بخاصة على تفعيل آليات التواصل وتبادل الخبرات وتكثيف المنتديات وورش العمل المتخصّصة في مختلف جوانب المهنة المصرفية.



القسم الثالث

الموارد البشرية في المصارف اللبنانية

03

أولاً: العاملون في المصارف في لبنان في العام ٢٠١٧

في العام ٢٠١٧، استمرّ القطاع المصرفي اللبناني في فتح باب التوظيف أمام الشباب اللبناني بحيث وصل عدد موظفي المصارف العاملة في لبنان إلى ٢٦٠٠٥ أشخاص في نهاية العام المذكور، أي بزيادة ٧٤٥ شخصاً مقابل زيادة بمقدار ٦٢٢ شخصاً في العام ٢٠١٦. وفي نهاية العام ٢٠١٧، توزّع موظفو المصارف على مختلف فئاتها كالآتي: ٢٣٦٠٣ أشخاص في المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل. (وعددها ٣٢ مصرفاً)، أي ٩٠,٨٪ من مجموع العاملين، و١٠٤٥ شخصاً في المصارف ش.م.ل. ذات المساهمة الأكثرية العربية (عددها ٧ مصارف)، و٤١٠ موظفين في فروع المصارف العربية (عددها ٧) و١٠٥ موظّفين في فروع المصارف غير العربية (عددها ٣) و٨٤٢ شخصاً في مصارف الأعمال (عددها ١٦ وكلّها شركات مغفلة لبنانية ش.م.ل.). تجدر الإشارة إلى أنه في العام ٢٠١٧، تمّ شطب مصرفَيْن عن اللائحة الرسمية، هما مصرف "ب.ل.س. إينفست بنك" بناءً على قرار مصرف لبنان رقم ١٢٥٦١ تاريخ ٢٤ أيار ٢٠١٧ (ج. ر. عدد ٢٠١٧/٢٤) وانتقال ملكيته إلى البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل. وبنك "اتش. اس. بي. سي الشرق الأوسط المحدود" بناءً على قرار مصرف لبنان رقم ١٢٥٩٨ تاريخ ٢٣ حزيران ٢٠١٧ (ج. ر. عدد ٢٠١٧/٥٧) وبيع جميع موجودات فرع لبنان والتزاماته إلى بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.

ويُعزى نمو الاستخدام في القطاع المصرفي اللبناني إلى عوامل عدّة، منها توسّع نشاط المصارف وتزايد عدد الفروع المصرفية العاملة الذي بلغ ١٠٨٦ فرعاً في نهاية العام ٢٠١٧، بالإضافة إلى تنوّع الخدمات المقدّمة من قِبَل القطاع، والتخصّصية في المهام المصرفية وخلق وحدات تُعنى بمواضيع خاصة ودقيقة تواكب التطورات والإجراءات العالمية، كوحدة الامتثال ووحدة حماية العميل. وقد بلغ، على سبيل الذكر، عدد الموظفين في دوائر الامتثال في المصارف العاملة داخل لبنان ١٢٠٠ موظف (٤٥٤ في المراكز الرئيسيّة و٧٤٦ في الفروع).

خصائص العاملين في المصارف

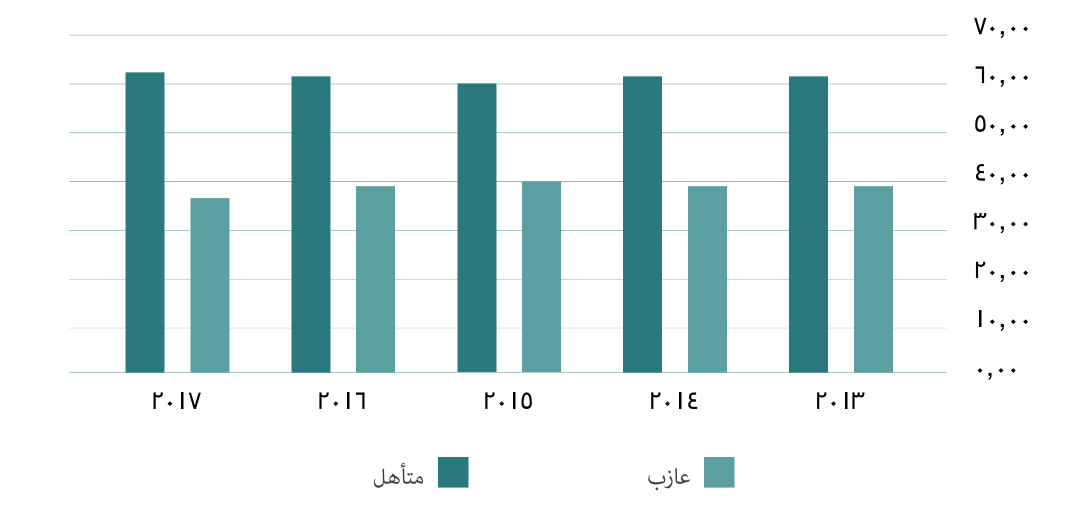
على صعيد الجنس (جندر)، تتميّز العمالة المصرفية في لبنان بتزايد مستمرّ لعدد العاملات مع العلم أن نسبتهنّ في القطاع (٤٧,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٧) تتجاوز إلى حدّ كبير نسبة العمالة الأنثوية الإجمالية في لبنان، والمقدّرة بحوالي ٢٥٪.

التوزع حسب الجنس (٪) ٢٠١٣-٢٠١٧



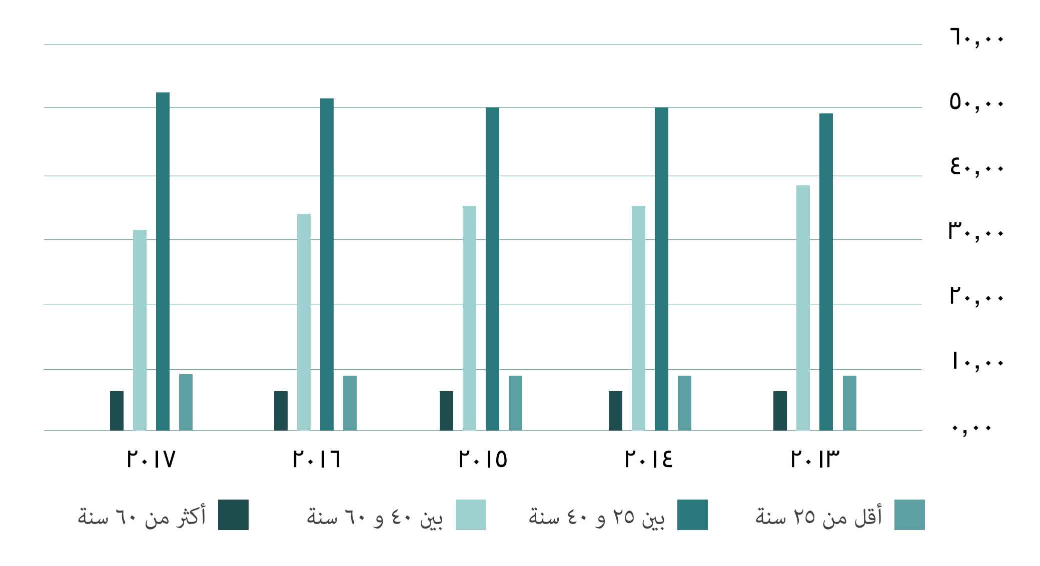
على صعيد الوضع العائلي، انخفضت نسبة العازبين إلى ٣٧,٧٪ من مجموع العاملين في القطاع المصرفي اللبناني في نهاية العام ٢٠١٧، أي إلى ٩٨٠١ موظّف- وكان بينهم ٥١,٧٪ عازبات و٤٨,٣٪ عازبون. وارتفعت بالتالي نسبة المتزوّجين إلى ٦٢,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٧، توزّعوا بين ٥٤,٦٪ ذكور و٤٥,٤٪ إناث.

التوزع حسب الوضع العائلي (٪) ٢٠١٣-٢٠١٧



على صعيد هرم الأعمار، ترتفع سنوياً حصة الذين هم دون سنّ الأربعين في إشارة إلى التوظيف المتواصل للشباب، وقد بلغت ٦٠,٣٪ من مجموع العاملين في القطاع في نهاية العام ٢٠١٧.

التوزع حسب العمر (٪) ٢٠١٣-٢٠١٧



ويبيّن توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس وضمن الفئات العمرية المختلفة أن حصة الذكور تفوق حصة الإناث في الفئات العمرية من ٤٠ سنة وما فوق، فيما تتفوّق نسبة الإناث في الفئة العمرية ما دون الخامسة والعشرين، ما يعني أن العنصر الأنثوي يطغى على الداخلين الجدد إلى القطاع، فيما يتساوى تقريباً الجنسان في فئة الأعمار الواقعة بين ٢٥ و٤٠ سنة.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس على فئات الأعمار – نهاية العام ٢٠١٧

	دون ٢٥ سنة	٤٠-٢٥ سنة	٥٠-٤٠ سنة	٦٠-٥٠ سنة	٦٠ سنة وما فوق
ذكور (٪)	٣٩,٦	٤٩,٧	٥٥,٢	٥٧,٧	٦٩,١
إناث (٪)	٦٠,٤	٥٠,٣	٤٤,٨	٤٢,٣	٣٠,٩
العدد الإجمالي	٢١٥٠	١٣٥٣٦	٤٦٩٦	٤١٨٣	١٤٤٠

ويظهر توزّع الموظفين من الجنس الواحد على فئات الأعمار المختلفة أن ٦٥,٣٪ من الموظفات هنّ دون سنّ الأربعين مقابل ٥٥,٨٪ لدى الذكور (٦٤,٧٪ مقابل ٥٤,٥٪ على التوالي في نهاية العام ٢٠١٦).

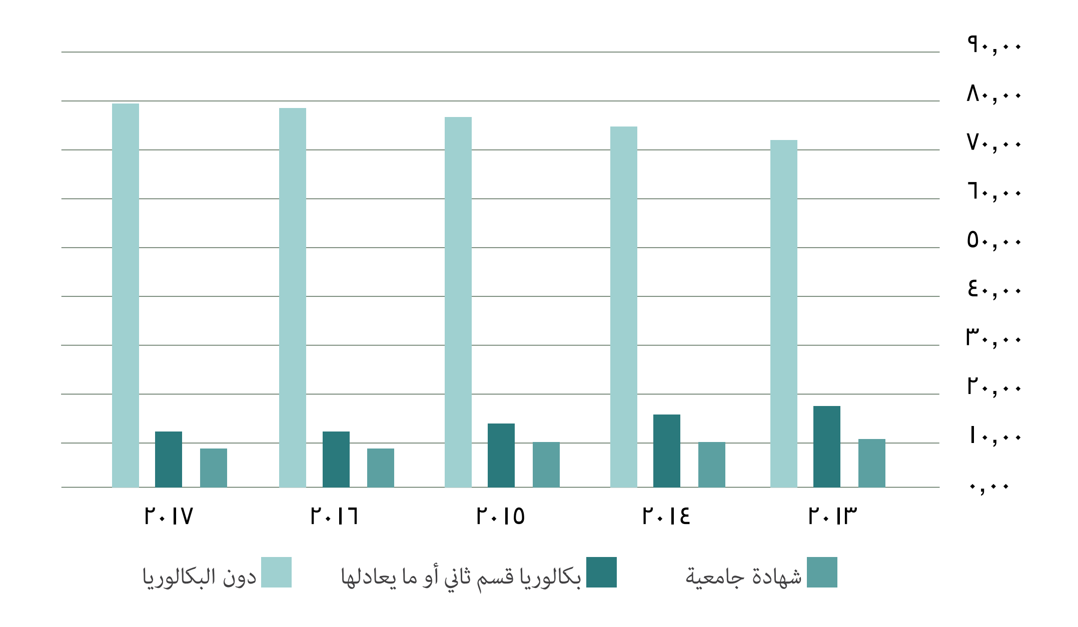
توزّع العاملين والعاملات على فئات الأعمار – نهاية العام ٢٠١٧

	دون ٢٥ سنة	٤٠-٢٥ سنة	٥٠-٤٠ سنة	٦٠-٥٠ سنة	٦٠ سنة وما فوق	المجموع (العدد)
ذكور (٪)	٦,٣	٤٩,٥	١٩,١	١٧,٨	٧,٣	**١٣٥٧٧**
إناث (٪)	١٠,٥	٥٤,٨	١٦,٩	١٤,٢	٣,٦	**١٢٤٢٨**

على صعيد الرتبة، وفي العام ٢٠١٧، كان عدد المصارف التي لا تعتمد نظام الرتب الجديد المنصوص عليه في عقد العمل الجماعي بسيطاً. وبلغ عدد الموظفين المصرّح عنهم حسب النظام الجديد ٢٤٦٨٢ شخصاً في نهاية العام المذكور، أي حوالي ٩٥٪ من مجموع الموظفين. ومن أصل هؤلاء، هناك ٧٦,٤٪ مصنَّفون تقنيون مقابل ٢٣,٦٪ مصنَّفين كوادر. مع التذكير بأن التقنيّين هم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى مهارات تمّ اكتسابها عبر التعلّم والخبرة والتدريب، وهم من ذوي القدرة على حلّ المشاكل والإشراف على فريق عمل ومن ذوي المرونة في العلاقات مع الزبائن. أمّا الكوادر فهم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى تحمّل مسؤوليات كبيرة ومعرفة واسعة ومهارات قيادية، وتكون لهم القدرة على اتّخاذ القرارات. وقد شكّل العنصر النسائي ٤٩,٢٪ من العاملين في فئة التقنيّين و٤٤,٨٪ من العاملين في فئة الكوادر.

على صعيد المستوى العلمي، لا يزال عدد الجامعيّين العاملين في القطاع المصرفي اللبناني على تزايد مستمرّ بحيث وصلت نسبة هؤلاء إلى ٧٨,٨٪ من إجمالي العمالة المصرفية في نهاية العام ٢٠١٧، ويفسَّر ذلك إلى حدّ كبير بدخول المتخرّجين من حَمَلَة الشهادات الجامعية إلى القطاع المصرفي اللبناني، وقد ازداد عدد هؤلاء في العام ٢٠١٧ بمقدار ٩٠٠ موظّف توزّعوا بين ٤٩٨ أنثى و٤٠٢ ذكراً (٨٧٩ موظفاً في العام ٢٠١٦ توزّعوا بين ٥٢٣ أنثى و٣٥٦ ذكراً).

التوزع حسب التحصيل العلمي (٪) ٢٠١٣-٢٠١٧



ويظهر توزع العاملين في القطاع المصرفي حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي أن الاناث تجاوَزْنَ الذكور في فئة حَمَلَة الشهادة الجامعية في نهاية العام ٢٠١٧، في حين أن حصة اللواتي حصلْنَ على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها بلغت ٤٠,٨٪ من مجموع هذه الفئة وحصة اللواتي هنّ دون مستوى البكالوريا ١٦,٣٪ مقابل حصص أكبر للذكور.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس والمستوى العلمي – نهاية العام ٢٠١٧

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية
ذكور (٪)	٨٣,٧	٥٩,٢	٤٧,٧
إناث (٪)	١٦,٣	٤٠,٨	٥٢,٣
العدد الإجمالي	٢٢٠٨	٣٣٠٤	٢٠٤٩٣

أما توزّع الموظفين من الجنس الواحد حسب مستوى التحصيل العلمي، فيبيّن أن أكثر من ٨٦٪ من العاملات في القطاع المصرفي حصَلْن على شهادة جامعية مقابل ٧٢٪ لدى الذكور، في حين أن نسبة اللواتي هنّ دون مستوى البكالوريا تقارب ٣٪ من إجمالي الموظّفات في المصارف.

توزّع العاملين والعاملات حسب مستوى التحصيل العلمي – نهاية العام ٢٠١٧

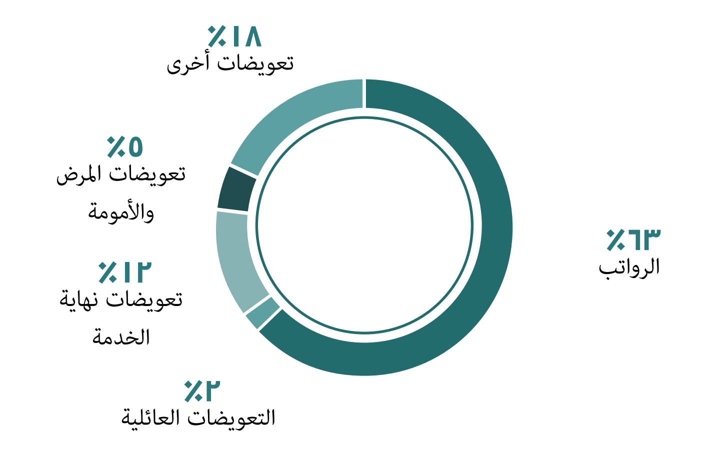
	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية	المجموع (العدد)
ذكور (٪)	١٣,٦	١٤,٤	٧٢,٠	١٣٥٧٧
إناث (٪)	٢,٩	١٠,٩	٨٦,٢	١٢٤٢٨

الرواتب والأجور والتقديمات

في العام ٢٠١٧، بلغ مجموع الرواتب والتعويضات التي خصّصتها المصارف لموظفيها ١٩٩٦,٩ مليار ليرة مقابل ١٨٨٨ مليار ليرة في العام ٢٠١٦، أي بزيادة قدرُها ١٠٨,٩ مليارات ليرة ونسبتُها ٥,٨٪ (٥,٢٪ نسبة الزيادة في العام ٢٠١٦). وتُعزى الزيادة في العام ٢٠١٧، كما في السنوات العادية، إلى الزيادة السنوية وارتفاع عدد الموظفين وأولاد المتزوّجين منهم وما يستتبع ذلك من زيادة في الاشتراكات المسدّدة لتغطية الضمان الصحي والتعويضات العائلية وتعويض نهاية الخدمة وتقديمات أخرى منصوص عليها في عقد العمل الجماعي.

وبذلك، يكون متوسط الكلفة السنوية للموظّف الواحد قد ارتفع إلى ٧٦,٨ مليون ليرة (٦,٤ ملايين ليرة شهرياً على أساس ١٢ شهراً) مقابل حوالي ٧٤,٧ مليون ليرة (٦,٢ ملايين ليرة شهرياً على أساس ١٢ شهراً) في العام ٢٠١٦. ومن البديهي أن هذا المتوسط لا يعكس حقيقة ما يجنيه الموظّف من مختلف الفئات، لأنَّ ثمة تفاوتاً في الكلفة بين الموظفين حسب معايير عدّة، منها العمر والأقدمية والرتبة والوظيفة والمستوى العلمي والوضع العائلي والجنس وسياسة الأجور المطبّقة في المصرف وفئة وحجم المصرف الذي ينتمي إليه الموظف.

توزع رواتب العاملين في المصارف ولواحقها في العام ٢٠١٧



بلغت قيمة **الرواتب قبل الضريبة** ١٢٦٣,٤ مليار ليرة في العام ٢٠١٧ مقابل ١١٩٣,٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٦، أي بزيادة نسبتُها ٥,٩٪ (زيادة بنسبة ٦,٣٪ في العام ٢٠١٦). وتُعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد العاملين (٧٤٥ شخصاً) وإلى الزيادة السنوية التي تمنحها المصارف لموظفيها. وبذلك، يكون متوسط الراتب الأساسي للموظف قد بلغ ٣,٠ ملايين ليرة يُدفع ١٦ شهراً كما ينصّ عقد العمل الجماعي مقابل ٢,٩٥ مليونَيْ ليرة في العام ٢٠١٦.

بلغت قيمة **التعويضات العائلية** ٣٩,٢ مليار ليرة مقابل ٣٨,١ مليار ليرة في العام ٢٠١٦، أي بزيادة نسبتُها ٣,١٪. وهذه التعويضات تمثّل اشتراكات المصارف في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي هي مرتبطة بأجر العاملين، من جهة أولى، وفائض المبالغ التي تدفعها المصارف إلى الموظفين زيادةً على معدل اشتراك الضمان، من جهة ثانية. فبحسب عقد العمل الجماعي، تدفع المصارف التعويض المعتمد من قِبَل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (٣٣ ألف ليرة للولد و٦٠ ألف ليرة للزوجة) مُضافاً إليه ٥٠٪ من تعويض الولد و٧٥٪ من تعويض الزوجة. وقد ازدادت مخصّصات الاشتراكات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة ٢,٦٪ والإضافات بنسبة ٤,٢٪ في العام ٢٠١٧ قياساً على العام ٢٠١٦، في موازاة تزايد عدد الموظفين المتأهّلين وعدد الأولاد الذين هم على عاتقهم والتقديمات الإضافية التي تمنحها بعض المصارف لموظفيها.

ارتفعت قيمة **تعويضات المرض والأمومة، أو ما يُعرف بالضمان الصحي** إلى ١٠٢,٩ مليار ليرة مقابل ٩٠,٨ مليار ليرة في العام ٢٠١٦، أي بما نسبتُه ١٣,٣٪. وتشمل هذه التعويضات اشتراكات المصارف للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث تبلغ مساهمتها حالياً ٧٪ من **أجر العاملين** (مقابل ٢٪ يتحمّلها الموظف) **والإضافات**، وهي ما تسدّده المصارف للموظفين زيادةً عمّا يحصلون عليه من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد ازدادت مخصّصات الاشتراكات بنسبة ٢٢,٤٪ والإضافات بنسبة ٣٪ في العام ٢٠١٧ قياساً على العام ٢٠١٦. ويعود ذلك إلى ازدياد عدد العاملين المتأهّلين وعدد الأولاد الذين هم على عاتقهم، علاوةً على زيادة بعض فروقات التقديمات الصحية التي تمنحها المصارف للموظفين استناداً إلى عقد العمل الجماعي الأخير.

بلغت قيمة **تعويضات نهاية الخدمة** ٢٣١,٣ مليار ليرة مقابل ٢٢٧,٨ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٦، أي أنها ارتفعت بنسبة ١,٥٪. وفي التفصيل، ازدادت الاشتراكات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة ٣,٦٪ مع ارتفاع عدد الموظفين مقابل تراجع بسيط في المؤونات بحوالي ٠,٥٪. يجدر التذكير بأن مساهمة المصارف في هذا الفرع هي ٨,٥٪ من كامل الأجور الخاضعة للضريبة.

ارتفعت **قيمة التعويضات** الأخرى إلى ٣٦٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٧ مقابل ٣٣٨,١ مليار ليرة في العام الذي سبق، أي بما نسبتُه ٦,٥٪. وتشمل هذه التعويضات إلى المكافآت، المنح المدرسية (١٩,٩٪ من مجموع هذه التعويضات في العام ٢٠١٧) وتعويض النقل (١٥,٧٪) بالإضافة إلى تعويض الصندوق ومِنَح الزواج والولادة وغيرها من التعويضات وبدلات التمثيل والملابس.

وفي تفصيل **المنح المدرسية**، ارتفعت قليلاً قيمتها الإجمالية إلى ٧١,٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٧ مقابل ٧١,١ مليار ليرة في العام الذي سبق. ففي العام ٢٠١٧، بلغت قيمة المنح المدرسية لأولاد الموظفين في المدارس الخاصة، وعددهم ١٣٨٠٠ تلميذ، ٥١,٨ مليار ليرة، أي بمتوسط يناهز ٣ ملايين و٧٥٧ ألف ليرة للتلميذ الواحد (علماً أن قيمة المنحة بحسب آخر عقد عمل جماعي محدّدة بثلاثة ملايين و٥٠٠ ألف ليرة). وبلغت المبالغ التي تقاضاها الموظفون عن أولادهم المسجّلين في الجامعات الخاصة، وعددهم ٢٨٥٧ طالباً، ١٨,٣ مليار ليرة، أي أن متوسط قيمة المنحة ناهز ٦ ملايين و٤٠٤ آلاف ليرة لبنانية (فيما هو ٥ ملايين و٥٠٠ ألف ليرة حسب عقد العمل الجماعي). ويمكن الاستنتاج بأن عدداً من المصارف يقدّم لموظفيه عن أولادهم منحاً مدرسية وجامعية تفوق قيمتها ما هو منصوص عليه في عقد العمل الجماعي.

واستفاد أهالي الطلاب الملتحقين بالجامعة اللبنانية، وعددهم ٤٠٨ تلاميذ، من مبلغ قدره ١,٢ مليار ليرة، أي أن الطالب استفاد من منحة تقارب ٣ ملايين ليرة كما هو منصوص في عقد العمل الجماعي. أما أولاد موظفي المصارف المسجّلون في المدارس الرسمية والمجانية والمختصّة بالمعوّقين، والذين بلغ عددهم ٢١٣ ولداً في العام ٢٠١٧، فاستفادوا من منح إجمالية ناهزت ٣٢٧ مليون ليرة، ما يعني أن متوسط المنحة يقارب ما ينصّ عليه عقد العمل الجماعي، وهو مليون و٥٠٠ ألف ليرة للتلميذ الواحد.

ارتفعت كلفة **تعويض النقل** إلى ٥٦,٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٧ من حوالي ٥٤,٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٦، أي بما نسبته ٤,٥٪. ويُعزى ذلك إلى ازدياد عدد الموظَّفين، من جهة، وإلى ارتفاع متوسط سعر صفيحة البنزين الذي تعمّمه جمعية المصارف شهرياً على الأعضاء من حوالي ٢١٥٠٠ ليرة في العام ٢٠١٦ إلى ٢٣٦٢١ ليرة في العام ٢٠١٧، من جهة ثانية، مع ارتفاع أسعار النفط العالمية.

نشير إلى أن اجتماعات عمل تجري بين اتحاد نقابات موظفي المصارف ولجنة الموارد البشرية في الجمعية بهدف إجراء تعديلات على بعض موادّ عقد العمل الجماعي لعامَيْ ٢٠١٨-٢٠١٩. ويُذكر أن آلية عمل صندوق التعاضد الاستشفائي لموظفي المصارف بعد سنّ التقاعد، والتي تمّ التوافق عليها في عقد العمل الجماعي الأخير، تؤكّد عمق التزام المصارف والجمعية بتوفير سبل العيش الكريم واللائق للعاملين في هذا القطاع مدى الحياة. وللتذكير، فإن عقد العمل الجماعي الموقَّع بين جمعية المصارف ونقابة موظفي المصارف يحدّد العلاقة بين إدارات المصارف الأعضاء في جمعية المصارف، من جهة، وموظفي المصارف في لبنان، من جهة أخرى. وهو يتناول كلّ القضايا المتعلّقة بالمخصّصات والتعويضات والزيادات والإجازات والعناية الطبية وسلّم الرواتب وأموراً أخرى مختلفة، كما يفرض العقد اعتماد التوصيف الوظيفي.

الإنتاجية

تسعى المصارف العاملة في لبنان إلى زيادة إنتاجية العاملين لديها من خلال الاستثمار المتزايد في التجهيزات وأنظمة العمل والإجراءات الداخلية والاستثمار في الموارد البشرية. فتخصّص المصارف نسبة من الكتلة الأجرية لتدريب الموظفين داخلياً وفي دول انتشارها خصوصاً في الدول المجاورة. ثم أن تسارع التطورات العالمية للصناعة المصرفية يفرض على المصارف إخضاع موظفيها لدورات متخصّصة في مجالات عدّة، منها بخاصة التحقّق والامتثال ومكافحة تبييض الأموال وعمليات الإرهاب (compliance) وقانون الامتثال الضريبي. ويشارك موظفو المصارف في الدورات التدريبيّة التي تنظّمها **مديرية تطوير الموارد البشرية** في الأمانة العامة لجمعية المصارف.
من جهة أخرى، يتابع عدد من موظفي المصارف دروساً مصرفية في **المعهد العالي للدراسات المصرفية**، الذي بات له الحقّ في منح إجازات جامعيّة ودراسات عليا للمنتسبين إليه.
ولا بدّ من التذكير بأن المصارف في لبنان تلتزم دائماً بمضمون تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ١٠٣ الذي يحدّد الأطر والمؤهّلات العلمية والتقنية والأدبية الواجب توافرها لدى الأشخاص المولَجين بممارسة بعض المهام في القطاعَيْن المصرفي والمالي.

وما يعزّز مقولة الإنتاجية العالية في القطاع المصرفي اللبناني مساهمته بحوالي ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع أنه لا يضمّ إلاّ نسبة متدنّية من اليد العاملة اللبنانية الإجمالية. كما أن ثمة ارتفاعاً لمؤشر كلّ من إجمالي الموجودات وودائع الزبائن وإجمالي الرأسمال إلى مجموع عدد العاملين في القطاع المصرفي اللبناني في العام ٢٠١٧.

بعض المؤشرات على إنتاجية العاملين في المصارف اللبنانية

	نهاية ٢٠١٤	نهاية ٢٠١٥	نهاية ٢٠١٦	نهاية ٢٠١٧
إجمالي الموجودات/عدد العاملين (مليون د.أ.)	٧,٥٤	٧,٧٣	٨,٢٧	٨,٦٥
ودائع الزبائن/عدد العاملين (مليون د.أ.)	٦,١٤	٦,٢٤	٦,٥١	٦,٥٦
إجمالي الرأسمال/عدد العاملين (مليون د.أ.)	٠,٧١	٠,٧٣	٠,٧٨	٠,٨٠

المصادر: مصرف لبنان – الأمانة العامة لجمعية مصارف لبنان.

الملحق الإحصائي*

جدول رقم ١- تطور خصائص العاملين في القطاع المصرفي اللبناني ٢٠١٤-٢٠١٧

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
إجمالي عدد الموظفين	٢٣٨٥٠	٢٤٦٣٨	٢٥٢٦٠	٢٦٠٠٥
نسبة الزيادة	٪٣,١	٪٣,٣	٪٢,٥	٪٢,٩
١- حسب الجنس				
إناث (٪)	٤٦,٥	٤٧,٠	٤٧,٤	٤٧,٨
ذكور (٪)	٥٣,٥	٥٣,٠	٥٢,٦	٥٢,٢
٢- حسب العمر				
دون ٢٥ سنة (٪)	٨,٥	٨,٥	٨,١	٨,٣
٢٥-٤٠ سنة (٪)	٤٩,٨	٤٩,٩	٥١,٢	٥٢,١
٤٠-٦٠ سنة (٪)	٣٦,٧	٣٦,١	٣٥,١	٣٤,١
٦٠ سنة وما فوق (٪)	٥,٠	٥,٥	٥,٦	٥,٥
٣- حسب الوضع العائلي				
عازب (٪)	٣٨,٩	٤٠,٠	٣٨,٤	٣٧,٧
متأهّل (٪)	٦١,١	٦٠,٠	٦١,٦	٦٢,٣
٤- حسب المستوى العلمي				
دون البكالوريا (٪)	١٠,٠	٩,٦	٩,٢	٨,٥
بكالوريا أو ما يعادلها (٪)	١٥,٢	١٤,٤	١٣,٣	١٢,٧
شهادة جامعية (٪)	٧٤,٨	٧٦,٠	٧٧,٦	٧٨,٨

جدول رقم ٢- تطور الأجور والعطاءات في القطاع المصرفي اللبناني ٢٠١٤-٢٠١٧
مليار ليرة

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
المجموع	١٧٢٠,٦	١٧٩٥,٤	١٨٨٨,١	١٩٩٦,٩
الرواتب	١٠٥٥,٤	١١٢٢,٣	١١٩٣,٢	١٢٦٣,٤
التعويضات العائلية	٣٦,١	٣٧,٣	٣٨,١	٣٩,٣
تعويضات نهاية الخدمة	٢٢٥,٨	٢٣٢,٦	٢٢٧,٩	٢٣١,٣
الضمان الصحي	٨٣,٥	٨٦,٧	٩٠,٨	١٠٢,٩
تعويضات أخرى	٣١٩,٩	٣١٦,٥	٣٣٨,١	٣٦٠,٠

***مصدر المعلومات:** الاستمارات المعبّأة من قبل المصارف والمرسلة إلى جمعية مصارف لبنان.

ثانياً: نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية في العام ٢٠١٧

١- لمحة عامة

تواصل مديرية تطوير الموارد البشرية نشاطها في إطار الأمانة العامة لجمعية مصارف لبنان، وتتوزّع مهامها على المجالات الثلاثة التالية: التطوير التنظيمي، المسؤولية المجتمعية للشركات والتدريب. ففي إطار التطوير التنظيمي، تواصل المديرية تقديم المؤازرة والدعم لعدد من المصارف في ما يخصّ إعادة ترتيب سلّم الرتب لديها ليتماشى مع مقترح عقد العمل الجماعي. من ناحيةٍ أخرى، وفي إطار التعاون القائم منذ سنوات بين الجمعية ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي، وتعزيزاً للتواصل الإيجابي وتبادل الخبرات بين القطاعين العام والخاص في ميدان إدارة الطاقات البشرية والتدريب، إجتمع أعضاء لجنة الموارد البشرية والشؤون الإجتماعية في الجمعية برئيسة المعهد وفريق العمل في ١٩ تمّوز ٢٠١٧ للتداول في مبادرات ونشاطات مخصّصة للتوعية المالية والإقتصادية وغيرها من المواضيع وصدر عن الاجتماع بعض التوصيات بهذا الخصوص.

من ناحية أخرى، أطلقت المديرية مشروع التعلّم الإلكتروني «ABL-eT» في أيار ٢٠١٧ بالتعاون مع شركة IQUAD، وقد تضمَّن برنامجاً حول مكافحة تبييض الأموال وآخر حول أمان أنظمة المعلوماتية. كما تضمّن نموذجاً إختبارياً حول القوانين والأنظمة اللبنانية، وهو اختبار يتقدّم إليه عدد كبير من موظفي المصارف كل عام بموجب تعميم مصرف لبنان رقم ١٠٣. أخيراً، يستفيد الشخص المسجَّل في ABL-eT من الإطّلاع على مجموعة من الفيديوهات القصيرة التي تغني معرفته في شتّى المواضيع المتعلّقة بالعمل المصرفي.

وتواصل المديرية التشاور مع نائب حاكم مصرف لبنان الثاني الدكتور سعد عنداري حول نتائج الإمتحانات المفروضة على موظفي القطاع المصرفي بموجب تعميم مصرف لبنان رقم ١٠٣ بغية تحسين نسب النجاح

وتخفيف العبء المادي على المصارف. كما تمّ الإتفاق معه على ترجمة كتاب القوانين والأنظمة اللبنانية إلى اللغة الإنكليزية، استجابةً لطلب عدد كبير من المصارف.

أما في ما يخصّ المسؤولية المجتمعية للشركات، فقد انضمّت جمعية المصارف إلى «UN Global Compact» وهي مؤسّسة تابعة للأمم المتّحدة تعمل على تحقيق عشرة مبادئ تتمحور حول حقوق الإنسان، العمل، البيئة ومكافحة الفساد. وقد اختارت الجمعية ثلاثة أهداف للتنمية المستدامة من أصل ١٧ لتعمد مديرية تطوير الموارد البشرية الى تنفيذ مشاريع رامية الى تحقيقها، وهي: مكافحة الجوع، تحسين نوعيّة التعليم والمساواة بين المرأة والرجل.
وككلّ عام، قامت المديرية بمبادرة إنسانية تمثّلت بزيارة وفد من موظفي الجمعية بعض العائلات ذات الوضع المعيشي المتواضع في محيط الكرنتينا ومار مخايل بالتعاون مع جمعية «روح زورن بيتن» خلال شهر كانون الأول وقدّموا لأفرادها بعض المواد الغذائية والهدايا.

أمّا التدريب، فهو ما يزال يحتلّ الحيّز الأكبر من النشاطات ويبقى الهدف منه تعزيز معرفة العاملين في القطاع المصرفي، وتحسين كفاءاتهم ومهاراتهم وتطوير قدراتهم الشخصية والمهنية من أجل النهوض بالقطاع إلى أرفع المستويات.

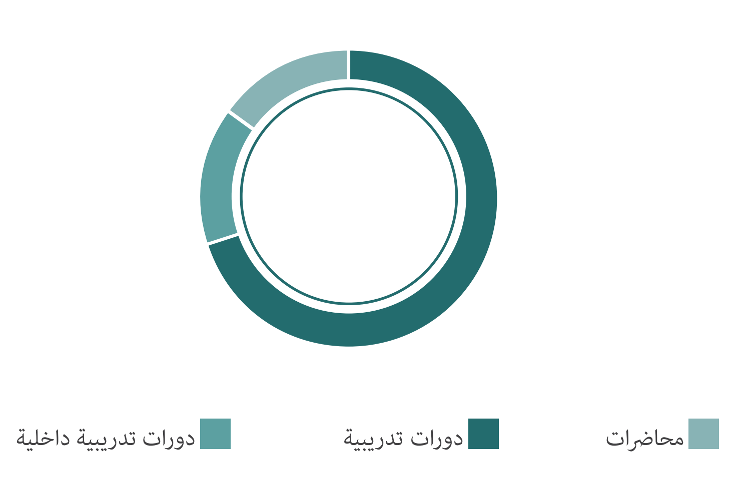
وكما في الأعوام السابقة، التزمت المديرية خلال العام الماضي تنفيذ برنامجها التدريبي السنوي المقرّر والموافق عليه من قبل مجلس إدارة الجمعية، والذي يتمّ نشره في مطلع كل سنة على الموقع الإلكتروني لجمعية المصارف: «www.abl.org.lb» في باب «Human Resources Development Department»، كما يتمّ تبويبه كلّما دعت الحاجة. علماً أن باستطاعة إدارات المصارف التواصل مع مديرية تطوير الموارد البشرية عبر هذا الموقع لتسجيل طلبات المشاركة في النشاطات التدريبية وتدوين ملاحظاتها بهذا الشأن.

خلال العام ٢٠١٧، قامت المديرية بتوزيع ١٤٠٨ شهادات على المشاركين في مختلف النشاطات التدريبية مقابل ١٦٦١ شهادة في العام ٢٠١٦. ويعود ذلك إلى تباشير الإقبال على التسجيل في مشروع التعلّم الإلكتروني «ABL-eT» والذي استقطب ٤٦٤ شخصاً في نهاية العام ٢٠١٧. وجرى التركيز في الموضوعات السبعة والثلاثين التي تمّ تناولها هذه السنة، سواء من خلال الدورات التدريبية أم من خلال المحاضرات، على استكمال بعض البرامج التي بوشر تنفيذها في الأعوام السابقة وتطوير البعض الآخر كالنواحي القانونية للعمليات المصرفية، ومكافحة تبييض الأموال، والمشاكل في تسديد الديون ومعالجتها وبعض برامج تعزيز القدرات الشخصية. كما تمّ التّطرق إلى مواضيع حديثة، على سبيل المثال: المخاطر وإدارة رأس المال وفق مقاربة بازل ٣ والمعيار الدولي رقم ٩ في تقارير المحاسبة المالية، وتحليل العمليات الإئتمانية، وضبط المخاطر القانونية في العقود الخاصة للتجارة الدولية، والتدقيق على أنظمة المعلوماتية، وتعزيز نمو وربحية شبكات الفروع المصرفية، وعلم البيانات، وغيرها.

٢- توزّع المشاركين حسب نوع النشاط التدريبي

في العام ٢٠١٧، تـوزّع المشـاركون على مختلف أنواع التدريب، وكما هو مبيّن في الرسم البياني أدناه، كالآتي: ١١١٩ مشاركاً في الدورات التدريبيّة لعموم موظفي القطاع التي شكّلت ما يقارب ٦٦٪ من نشاطات المديرية، ٢٨٩ مشاركاً في الدورات التدريبيّة الداخلية الخاصة بمصارف معيّنة و٢٩٥ مشاركاً في المحاضرات، وقد شكّل كلّ من النشاطين الأخيرين حوالي ١٧٪ من مجمل النشاطات التدريبيّة.

توزُّع المشاركين حسب نوع النشاط التدريبي خلال العام ٢٠١٧



وفي ما يلي أهم التفاصيل حول مضامين مختلف هذه الأنواع من النشاطات التدريبيّة لعام ٢٠١٧:

المحاضرات: شارك في المحاضرات ٢٩٥ شخصاً، من بينهم ٧٨ شخصاً شاركوا في المحاضرة حول معايير التبادل التلقائي للبيانات الضريبية (CRS) التي نظّمتها المديرية بالتعاون مع «Deloitte» لإطلاعهم على آخر المستجدّات في مجال تبادل المعلومات الضريبية تماشياً مع المعايير الدولية وأهم التحدّيات التي تواجه المصارف في تطبيق الإجراءات اللازمة. وحضر ٧١ شخصاً المحاضرة حول الأمان السيبراني والوقاية من الإحتيال التي تمّ تنظيمها مع سيتي بنك لعرض الإستراتيجيات المتّبعة والأدوات المستعملة لحماية المصرف من مخاطر عمليات الإحتيال. كما شارك ٥٧ شخصاً في المحاضرة حول قانون إفادة المضمونين المتقاعدين من تقديمات فرع ضمان المرض والأمومة في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي رقم ٢٧ الصادر في ٢٠١٧/٢/١٠ بحضور رئيس الديوان والمدير المالي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. الى ذلك، عُقدت أول محاضرة لمناقشة المسؤولية المجتمعية للشركات ضمن سلسلة لقاءات سيتمّ تنظيمها سنوياً، وقد حضرها ٢٦ شخصاً. في السياق ذاته، دعت الأمانة العامة مدراء التحقق في المصارف الى المشاركة في لقاء لمناقشة آخر المستجدّات المتعلّقة بموضوع العقوبات الدولية، إضافة إلى جهوزية المصارف في تطبيق تبادل المعلومات الضريبية. شارك في اللقاء ٥١ شخصاً وترأسّه رئيس لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال في الجمعية بحضور الأمين العام. أخيراً، تعاونت المديرية مع مؤسّستَيْ IQUAD و CrossKnowledge في تنظيم محاضرة حول كيفية الإفادة من التكنولوجيا المستخدمة في التعليم لتطوير إستراتيجيات الموارد البشرية.

موضوع الندوة	عدد المشاركين	المصارف/ المؤسّسات المشاركة
معايير التبادل التلقائي للبيانات الضريبية [١]	٧٨	٥٢
الأمان السيبراني والوقاية من الإحتيال [٢]	٧١	٣٣
قانون الضمان الاجتماعي رقم ٢٧ تاريخ ٢٠١٧/٢/١٠	٥٧	٣٨
المسؤولية المجتمعية للشركات [٣]	٢٦	١٨
آخر المستجدّات بالنسبة إلى موضوع العقوبات الاقتصادية وتبادل المعلومات الضريبية (CRS)	٥١	٤٠
كيفية الإفادة من التكنولوجيا المستخدمة في التعليم لتطوير إستراتيجيات الموارد البشرية [٤]	١٢	٩
المجموع العام	**٢٩٥**	**٥٢**

١ بالتعاون مع مؤسسة Deloitte في لبنان
٢ بالتعاون مع سيتي بنك
٣ بالتعاون مع Global Compact Network Lebanon
٤ بالتعاون مع Crossknowledge & IQUAD

الدورات التدريبيّة لعموم موظفي القطاع: في العام ٢٠١٧، بلغ عدد المشاركين في هذه الدورات ١١١٩ موظفاً، منهم ١٩١ مشاركاً في الحالات العملية التي أُجريت في إطار دورة التحقيق في عمليات مشبوهة لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب (دراسة حالات عملية) بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة، توزّعوا على ١٠ مجموعات. كما كان الإقبال كثيفاً على الدورة المتعلّقة بالمعيار الدولي رقم ٩ في التقارير المالية والذي بلغ عدد المشاركين فيها ٩٣ شخصاً. كذلك، شارك عدد كبير من الأشخاص في الدورات المتعلّقة بالمخاطر في العمليات المصرفية بالتجزئة، وبإعداد خطة لمواصلة العمل في ظل الأزمات، وضمان جودة تكنولوجيا المعلومات. أما باقي المواضيع، فتفاوتت نسب المشاركة فيها بحسب أولويات المصارف، وكان أبرزها تلك المتعلّقة بإدارة المخاطر، وإدارة الإقراض وعملياته، وإدارة الخزينة والمنتجات المالية، والتدقيق والأمان.

وعليه، تكون المديرية قد نظّمت ٤٩ دورة حول ٣٤ موضوعاً مختلفاً في إطار الدورات التدريبية المتاحة لعموم موظفي المصارف لهذا العام. وتجدر الإشارة الى أن المديرية تعاونت مع خبراء محلّيين وأجانب من أجل تنفيذ هذه الدورات. فهي استعانت بخبير دولي في التدقيق الداخلي يعمل مع معهد التدريب التابع لجمعية المصارف اليونانية من أجل دورة التدقيق الداخلي المرتكز على تقييم المخاطر. أيضاً، تعاونت مع خبير في عالم المصارف والإستثمار المالي اكتسب خبرته في نيويورك، وكندا والشرق الأوسط من أجل دورة المخاطر وإدارة رأس المال وفق مقاربة بازل ٣ والمعيار الدولي رقم ٩ في تقارير المحاسبة المالية. واستعانت بخبير تدريب لدى Euromoney Learning Solutions، وهو مستشار لرؤساء مجالس الإدارة وللمسؤولين عن وضع الإستراتيجيات، والتنظيم وأفضل الممارسات لزيادة ربحيّة المصارف من أجل التدريب في دورة تعزيز النموّ والربحية لشبكات الفروع المصرفية. واستقدمت مدرّباً ومستشاراً في مؤسسة التدريب اللوكسمبورغية "House of Training" تفوق خبرته العملية العشرين سنة في تطوير المنتجات المالية، وتسويقها وإدارة مختلف جوانب الخدمات المالية للتدريب في دورة عمليات المكاتب الخلفية للأوراق المالية والأدوات المالية المشتقّة. كذلك، تعاونت المديرية مع مؤسّسة التمويل الدولية (IFC) التابعة لمجموعة البنك الدولي في إدارة طاولة حوار حول إدارة المخاطر تناولت موضوعين رئيسيّين، الأول حول تعزيز ثقافة المخاطر والإنتقال إلى حوكمة أفضل في هذا المجال والثاني حول التقييم الذاتي لكفاية رساميل المصارف كأداة استراتيجية من أجل إدارة فعّالة للمخاطر ورأس المال. تمّت إدارة كل جلسة من قبل أخصائيّين من مؤسسة التمويل الدولية وآخرين من المصارف اللبنانية. أخيراً، تمّ التعاون في دورة إدارة الأزمات مع مؤسسة Meirc Training & Consulting التي انتدبت لهذا الغرض مستشاراً مستقلاً في إعداد الخطط لمواصلة العمل في ظلّ الأزمات وتخطّي الكوارث والتخطيط لحالات الطوارئ.

ويعرض جدول ملحق بهذا التقرير جميع التفاصيل حول المشاركة في المواضيع التي تمّ تناولها في إطار هذا النوع من الدورات وعدد ساعات التدريب في كل منها، وكذلك توزّع المشاركين حسب الجنس، وعدد سنوات الخدمة والرتبة.

الدورات الداخلية الخاصة بمصارف معيّنة: تهدف هذه الدورات إلى مساعدة مديريات التدريب في المصارف على وضع وتنظيم برامج تدريبية خاصة بموظفيها، وتنفّذ هذه البرامج حسب احتياجات هذه المصارف ومتطلّباتها. وفي هذا الإطار، جرى تنظيم ١٦ نشاطاً شارك في مجملها ٢٨٩ شخصاً من ٣ مصارف. وقد تمّ تكرار ورشة العمل حول التحقيق في عمليات مشبوهة لتبييض الأموال أربع عشرة مرّة. كما جرى تناول موضوع النواحي القانونية للعمليات المصرفية وموضوع النواحي القانونية لملف الإئتمان في إطار هذه الدورات لموظفي مصرفين اثنين.

٣- عدد ساعات التدريب

يتّضح من الإحصاءات المدوّنة حول المشاركين في الدورات التدريبية العامة والدورات الداخلية الخاصة خلال العام ٢٠١٧، (أنظر الجدول الملحق)، أن عدد هؤلاء بلغ ١٤٠٨ أشخاص، تدرّبوا لمدة ١٤٩٢١ ساعة أي بمعدّل ١٠,٦ ساعات للمتدرّب الواحد.

ومن الملاحظ أن متوسط عدد ساعات التدريب في الدورات التدريبية العامة يزيد عن المتوسط العام السنوي لعدد ساعات التدريب (١٠,٦) ليصل إلى ١٢ ساعة للمتدرّب الواحد، فيما يبلغ حوالي ٥,٥ ساعات في الدورات الداخلية الخاصة.

٤- خصائص المتدرّبين

باستثناء المشاركين في المحاضرات (٢٩٥)، تجمع المديرية معلومات إحصائية حول خصائص جميع المشاركين المتعلّقة بالجندرة وسنوات الخبرة والرتبة.

النسب المئوية للمشاركة في الدورات التدريبية والداخلية حسب الجنس، سنوات الخدمة والرتبة

	دورات تدريبية عامة	دورات داخلية خاصة
إناث	٥٠،٩٤٪	٥٦،٧٥٪
ذكور	٤٩،٠٦٪	٤٣،٢٥٪
أقل من ٥ سنوات	٢٢،٣٤٪	١٥،٢٢٪
٥-١٠ سنوات	٢٨،٧٨٪	١٩،٠٣٪
أكثر من ١٠ سنوات	٤٨،٨٨٪	٦٥،٧٤٪
التقنيون	٧٦،٢٣٪	٧٩،٩٣٪
الكوادر الوسطى	١٥،٦٤٪	١٣،٤٩٪
الإداريون	٨،١٣٪	٦،٥٧٪
المجموع	**١٠٠٪**	**١٠٠٪**

يلاحَظ من الجدول أعلاه تقارب نسبة الإناث والذكور لجهة المشاركة في الدورات التدريبية العامة ورجحان نسبة الإناث في الدورات الداخلية الخاصة. ومن الملفت أيضاً مشاركة الموظفين الذين تزيد عدد سنوات الخبرة لديهم عن ١٠ سنوات، في الدورات التدريبية العامة والداخلية الخاصة، لا سيّما في مواضيع تتعلّق بإدارة المخاطر، وإدارة الإقراض وعملياته، والتحقيق في عمليات مشبوهة لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والمعيار الدولي رقم ٩ في تقارير المحاسبة المالية، وغيرها، نظراً لأهمية هذه المواضيع بالنسبة إليهم ولإدارة المصارف. ويستمرّ الإقبال على التدريب من قبل التقنيّين، خاصةً الوافدين الجدد إلى القطاع.

٥- تقييم التدريب

تتابع الأمانة العامة نشاطات التدريب وتطّلع دورياً على ملاحظات المشاركين فيها، كما تتواصل مع الإدارات العامة للوقوف منها على الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه النشاطات.

ولقد ثبت خلال العام ٢٠١٧ استحسان عدد كبير من المصارف للمواضيع التي تمّ اختيارها وللمدرّبين على حدٍّ سواء، نظراً لمطالبة هذه المصارف بإجرائها على شكل دورات داخليّة خاصة بموظفيها وتحت إشراف مديرية تطوير الموارد البشرية في الجمعية.

وبالمناسبة، يجدر التشديد على أهمية استمرار التعاون بين إدارات المصارف والأمانة العامة لجمعية المصارف في اختيار مواضيع التدريب التي تحتاج إليها المصارف وعلى مواصلة التفاعل بين مديريات الموارد البشرية لدى المصارف ومديرية تطوير الموارد البشرية في الجمعية، لا سيّما من خلال لجنة الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية من أجل أن يأتي التدريب على النحو الأفضل لتطوير العمل المصرفي.

٦- النشاطات المكمّلة لأعمال التدريب

تنظيم إمتحانات شهادات إختصاص في الاعتماد المستندي والكفالات والتجارة الدولية: واصلت المديرية إجراء **امتحان شهادة اختصاص في الاعتماد المستندي** «CDCS» **والكفالات** «CSDG» **والتجارة الدولية** «CITF»، والتي يتمّ تنظيمها بالتعاون مع المعهد البريطاني للدراسات المصرفية والمالية (LIBF)، وقد تقدّم إلى هذا الاختبار الذي نُظّم مرّتين خلال العام ٢٠١٧، في ٧ نيسان وفي ١٣ تشرين الأول، إثنا عشر مرشّحاً. ووفق نتائج هذا الامتحان، يُقدّر عدد الحاصلين على شهادة CDCS في لبنان بما يقارب ١٠٨ أشخاص.

متابعة نشاطات الشبكة الأوروبيّة للتدريب المصرفي «EBTN»: تتابع مديرية تطوير الموارد البشرية أعمال هذه الشبكة منذ انضمام جمعية المصارف إلى عضويتها، وتشارك في معظم نشاطاتها. ولقد شاركت خلال العام ٢٠١٧ في الإجتماع السنوي العام للشبكة الذي أقيم في اسبانيا خلال شهر حزيران بهدف التداول في مواضيع عدّة، أبرزها التغيّرات والسيناريوهات في القطاع المصرفي والمالي في عهد الرئيس ترامب في الوقت الذي خرجت المملكة المتّحدة من الإتحاد الأوروبي، والتوجّهات الجديدة في إطار التكنولوجيا المالية ومشاريع تتعلّق بتطوير الثقافة المالية.

ورشات عمل داخلية لموظّفي جمعية المصارف

نظّمت مديرية تطوير الموارد البشرية بالتعاون مع شركة LimeLeap ورشة عمل حول «أساليب الإتّصال» لموظّفي جمعية مصارف لبنان خلال شهر كانون الثاني ٢٠١٧. وهدفت هذه الورشة إلى تعريف المشاركين فيها على أهمية الإتّصال ومختلف أساليبه عبر إجراء تمارين عملية ولعب أدوار. كما نظّمت خلال شهر تشرين الأول دورة داخلية بالتعاون مع Formatech حول «تطبيق نظريات التحفيز في الحياة الشخصية والمهنية».

توزّع المشاركين في الدورات التدريبية المكثَّفة، المتخصّصة والداخلية

دورات تدريبية	دورات تدريبية عامة	عدد المشاركين	توزع المشاركين حسب الجنس: ذكر	توزع المشاركين حسب الجنس: أنثى	توزع المشاركين حسب سنوات الخدمة: أقل من ٥ سنوات	توزع المشاركين حسب سنوات الخدمة: بين ٥ و١٠ سنوات	توزع المشاركين حسب سنوات الخدمة: أكثر من ١٠ سنوات	توزع المشاركين حسب الرتبة: التقنيون	توزع المشاركين حسب الرتبة: الكوادر الوسطى	توزع المشاركين حسب الرتبة: الإداريون	عدد المصارف المشاركة / المؤسسات المالية	عدد ساعات التدريب للدورة الواحدة	إجمالي عدد ساعات التدريب
إدارة المخاطر													
طاولة حوار حول إدارة المخاطر	١	٢٠	٨	١٢	٥	٣	١٢	٩	٧	٤	١٤	٧	١٤٠
المخاطر في العمليات المصرفية بالتجزئة	٢	٤٨	٢٤	٢٤	٩	٩	٣٠	٣٠	٧	١١	١٨	١٤	٦٧٢
مخاطر التسليف	١	٣٤	١٤	٢٠	٦	١٧	١١	٣١	٣	٠	١٦	٨	٢٧٢
مخاطر السوق	١	١٧	٨	٩	٦	٥	٦	١٤	٣	٠	١٠	٤	٦٨
مخاطر التشغيل	١	١٨	٦	١٢	٥	٤	٩	١٥	٢	١	١٣	٤	٧٢
مخاطر السيولة	١	٢٣	١٢	١١	٥	٨	١٠	١٨	٥	٠	١٢	٤	٩٢
المخاطر وإدارة رأس المال وفق مقاربة بازل ٣ والمعيار الدولي رقم ٩ في التقارير المالية	١	٢٥	١٦	٩	١	٨	١٦	١٠	٩	٦	١٢	٢٨	٧٠٠
إدارة الإقراض وعملياته													
المشاكل في تسديد ديون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومعالجتها خارج المحاكم	١	٣٤	١٩	١٥	٣	٦	٢٥	٢٥	٧	٢	١٤	٧	٢٣٨
تحليل العمليات الائتمانية	١	٣٦	١٨	١٨	١٣	٢٠	٣	٣٦	٠	٠	١٢	٢١	٧٥٦
إدارة الخزينة والمنتجات المالية													
عمليات المكاتب الخلفية للأوراق المالية والأدوات المالية المشتقة	١	٣٠	١٦	١٤	٤	٦	٢٠	٢١	٨	١	١٩	٢١	٦٣٠
تمويل التجارة الخارجية والأدوات المسندة													
خطاب الضمان المستقل، اعتماد الجهوز والكفالة المصرفية	١	١٨	٦	١٢	١	٩	٨	١٥	٢	١	٨	١٤	٢٥٢
النواحي القانونية والتنظيمية													
ضبط المخاطر القانونية في العقود الخاصة للتجارة الدولية	١	٢٢	١٠	١٢	٥	٢	١٥	١٤	٤	٤	١١	١٤	٣٠٨
التحقيق في عمليات مشبوهة لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب (دراسة حالات عملية)	١٠	١٩١	٧٧	١١٤	٥١	٤٢	٩٨	١٤٧	٤١	٣	٣٨	٤	٧٦٤
رسم الطابع المالي	١	٢٦	٨	١٨	٦	١٠	١٠	٢٣	٣	٠	١٢	٦	١٥٦
الضريبة على أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية	١	١٩	٧	١٢	٧	٦	٦	١٦	٢	١	١٢	١٢	٢٢٨
الضريبة على الرواتب والأجور	١	١٩	٦	١٣	٥	٦	٨	١٨	١	٠	١٣	٦	١١٤
النواحي القانونية للعمليات المصرفية	١	٣١	٩	٢٢	١٣	٨	١٠	٢٨	٣	٠	١٤	٢١	٦٥١
المحاسبة، إعداد الموازنة والرقابة المالية													
المعيار الدولي رقم ٩ في التقارير المالية	١	٩٣	٥٤	٣٩	١٠	٢٨	٥٥	٦٨	١١	١٤	٣٥	٤	٣٧٢
التدقيق													
التدقيق الداخلي المرتكز على تقييم المخاطر	١	١٧	١٠	٧	٧	٥	٥	١٦	١	٠	١٣	١٤	٢٣٨
التدقيق على أنظمة المعلوماتية	١	١٧	١٤	٣	٣	٣	١١	١٢	٢	٣	١٤	١٤	٢٣٨
الأمان													
إعداد خطة لمواصلة العمل في ظل الأزمات	٢	٥٠	٣٨	١٢	١١	٢٠	١٩	٣٦	٤	١٠	٢٧	٧	٣٥٠
إدارة الأزمات	١	١٧	٨	٩	٣	٣	١١	١١	٤	٢	١٣	١٨	٣٠٦
تعزيز النمو والربحية لشبكات الفروع المصرفية	١	٢٥	١٦	٩	١	٤	٢٠	١٤	٢	٩	١٢	٢١	٥٢٥
خدمة الزبائن	١	١٧	٥	١٢	٧	٤	٦	١٧	٠	٠	٦	١٤	٢٣٨
الجوانب الإدارية													
تخطيط المسار الوظيفي	١	١٨	١	١٧	٥	٤	٩	١٢	٦	٠	١٢	٧	١٢٦
تنمية القدرات الشخصية													
التفاوض: خلق اتفاقات رابحة للطرفين	١	٢٠	٦	١٤	١	٧	١٢	١٧	١	٢	٧	٢١	٤٢٠
مهارات التواصل والتقديم	١	٢٥	١٢	١٣	٨	٦	١١	٢١	٣	١	١١	١٤	٣٥٠
الصفات القيادية للمدراء	٢	٢٩	١٥	١٤	٣	٥	٢١	١٤	٨	٧	١٤	١٤	٤٠٦
آداب السلوك المهني	١	١٨	٥	١٣	٨	٦	٤	١٥	٣	٠	١٠	١٤	٢٥٢
إدارة العلاقات	١	٢٣	١٦	٧	٥	٨	١٠	٢٠	٣	٠	١٠	١٤	٣٢٢
تعلّم وإتقان اللغة الانكليزية	٣	٤٨	٢١	٢٧	١٦	٢٠	١٢	٤٧	١	٠	١٠	٥٥	٢٤٦٠
امتحان اللغة الإنكليزية للمصارف لعام ٢٠١٧	١	٦	٣	٣	٣	٢	١	٦	٠	٠	٥	٣	١٨
إدارة تكنولوجيا المعلومات واستعمالاتها													
علم البيانات	١	٢٧	١٩	٨	٥	١٢	١٠	١٩	٥	٣	١٣	٧	١٨٩
ضمان جودة تكنولوجيا المعلومات	٢	٥٨	٤٢	١٦	٩	١٦	٣٣	٣٨	١٤	٦	٢٤	٧	٤٠٦
المجموع	**٤٩**	**١١١٩**	**٥٤٩**	**٥٧٠**	**٢٥٠**	**٣٢٢**	**٥٤٧**	**٨٥٣**	**١٧٥**	**٩١**	**٣٨**	**٤٤٣**	**١٣٣٢٩**

دورات تدريبية داخليّة	دورات تدريبية عامة	عدد المشاركين	توزع المشاركين حسب الجنس: ذكر	توزع المشاركين حسب الجنس: أنثى	توزع المشاركين حسب سنوات الخدمة: أقل من ٥ سنوات	توزع المشاركين حسب سنوات الخدمة: بين ٥ و١٠ سنوات	توزع المشاركين حسب سنوات الخدمة: أكثر من ١٠ سنوات	توزع المشاركين حسب الرتبة: التقنيون	توزع المشاركين حسب الرتبة: الكوادر الوسطى	توزع المشاركين حسب الرتبة: الإداريون	عدد المصارف المشاركة / المؤسسات المالية	عدد ساعات التدريب للدورة الواحدة	إجمالي عدد ساعات التدريب
النواحي القانونية للعمليات المصرفية	١	٢٤	٦	١٨	١٣	٤	٧	٢٤	٠	٠	١	٢١	٥٠٤
النواحي القانونية لملف الإئتمان	١	١٤	٦	٨	٠	١	١٣	١٤	٠	٠	١	٦	٨٤
التحقيق في عمليات مشبوهة لتبييض الأموال (دراسة حالات عملية)	١٤	٢٥١	١١٣	١٣٨	٣١	٥٠	١٧٠	١٩٣	٣٩	١٩	٣	٤	١٠٠٤
المجموع	**١٦**	**٢٨٩**	**١٢٥**	**١٦٤**	**٤٤**	**٥٥**	**١٩٠**	**٢٣١**	**٣٩**	**١٩**	**٣**	**٣١**	**١٥٩٢**

	دورات تدريبية عامة	عدد المشاركين	ذكر	أنثى	أقل من ٥ سنوات	بين ٥ و١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات	التقنيون	الكوادر الوسطى	الإداريون	عدد المصارف المشاركة / المؤسسات المالية	عدد ساعات التدريب للدورة الواحدة	إجمالي عدد ساعات التدريب
المجموع العام	**٦٥**	**١٤٠٨**	**٦٧٤**	**٧٣٤**	**٢٩٤**	**٣٧٧**	**٧٣٧**	**١٠٨٤**	**٢١٤**	**١١٠**	**٣٨**	**٤٧٤**	**١٤٩٢١**

ثالثاً: نشاط المعهد العالي للدراسات المصرفية في العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧

أنهى عدد من طلاب المعهد بنجاح سنوات دراستهم وحصلوا على الإجازة أو الماستر في الدراسات المصرفية بحيث انضمّ هؤلاء، البالغ عددهم ٦٦ شخصاً، الى مَن سبقهم من الخرّيجين ليرفعوا معاً اسم المعهد عالياً بما اكتسبوه من كفاءات ومعلومات أسهمت في تطوير أدائهم وفي خدمة المصارف التي ينتمون اليها، ما ساهم في إعطاء المعهد العالي للدراسات المصرفيّة دفعاً معنوياً إضافياً، وشجّعه على المضي قدماً في تطوير مناهج التعليم التي يعتمدها وتعزيز الكادر التعليمي وزيادة عدد طلابه.

أما جديد المعهد العالي للدراسات المصرفيّة خلال السنة الدراسيّة ٢٠١٧-٢٠١٨، في ما يخصّ الشهادات والشؤون الجامعيّة، فهو الآتي:

١- شهادة الإجازة (الليسانس) في الدراسات المصرفية

انتسب إلى دروس الفصل الأول من السنة الأولى من العام الجامعي ٢٠١٨/٢٠١٧ ثمانية عشر طالباً جديداً في الشعبة الفرنسية. ونتيجة لذلك، أصبح عدد الطلاب المسجّلين لمتابعة منهاج الإجازة في الدراسات المصرفية ٥٦ طالباً وطالبة موزّعين كالآتي:

السنة ٢٠١٧/٢٠١٦	الشعبة	عدد المسجّلين
الأولى	فرنسي	١٨
الثانية	فرنسي	٢٢
	إنكليزي	٥
الثالثة	فرنسي	١١
المجموع	**فرنسي/انكليزي**	**٥٦**

٢- شهادة الماستر في الدراسات المصرفية

انتسب إلى دروس الفصل الأول من السنة الجامعية ٢٠١٧-٢٠١٨ واحد وثلاثون طالباً جديداً في الشعبتين الفرنسية والإنكليزية بعد اجتيازهم الإمتحانات الخطيّة والشفهيّة بنجاح. أمّا الذين انتسبوا من حمَلة شهادة الدراسات العليا في الإدارة المصرفيّة في الحلقة الخاصة بدروس الماستر (٤٠ وحدة تعليمية)، فقد بلغ عددهم ٨ طلاب، تسجّلوا في الشعبة الإنكليزية. ونتيجة لذلك، أصبح عدد الطلاب المسجّلين لمتابعة منهاج الماستر في الدراسات المصرفية ٨٨ طالباً وطالبة موزّعين كالآتي:

السنة ٢٠١٧/٢٠١٦	الشعبة	عدد المسجّلين
الأولى	فرنسي	١٤
	إنكليزي	١٧
الثانية	فرنسي	١٩
	إنكليزي	٢٨
منهاج خاص	إنكليزي	١٠
المجموع	**فرنسي/انكليزي**	**٨٨**

تطورات أكاديمية هامة

- بدأ المعهد بتنظيم دورات تدريبيّة حول مصرف التسليف Credit Bank خلال شهر نيسان ٢٠١٨ لثلاث مجموعات على أن يتمّ إعلان تواريخ مجموعات لاحقة على امتداد سنة ٢٠١٨.
- تمّ تجهيز غرفة تداول (Salle des Marchés Financiers, Dealing Room) في مقـرّ المعهد بالتعاون مع شركة رويترز، وهي قيد المتابعة من قبل فريق عمل متخصّص. وبذلك، أصبح بإمكان المعهد العالي استقبال العديد من طلّابه ومن الجامعة ومن موظفي المصارف للإشتراك في مختلف الدورات التدريبيّة حول «الأسواق الماليّة»، وذلك ابتداءً من شهر أيار ٢٠١٧. تراوح مدة الدورة الواحدة بين ٢٠ و٣٠ ساعة مقسّمة الى حصص، مدة كلّ منها ساعتان ونصف ساعة. وقد جرى تجهيز قاعتين لهذا الغرض بطاقةٍ استيعابيّة قدرها ٥٠ طالباً.
- بإمكان موظفي المصارف غير الحائزين على إجازة جامعية (إنما فقط على شهادة البكالوريا القسم الثاني أو ما يعادلها)، الإستفادة من الجدول الزمني الهادف الى منحهم فرصة قيّمة لمتابعة تحصيلهم الجامعي والحصول على الإجازة في الدروس المصرفيّة. هذا الجدول الجديد لا يتعارض مع دوام عمل الموظف، إذ أن الدروس تبدأ في فترة بعد الظهر ولثلاثة أيام فقط في الأسبوع على مدى أربع سنوات.
- يواصل المعهد تنظيم دورات تدريبيّة لتحضير المرشّحين الراغبين في التقدّم إلى إمتحان «الأنظمة المالية اللبنانية» المفروض بموجب تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ١٠٣. وقد اشترك في هذه الدورات مؤخّراً ما يزيد عن ٢٠٠ موظف من مصارف عدة.



القسم الرابع

القطاع المصرفي اللبناني في العام ٢٠١٧

04

أولاً: المقدّمة

1-1

في العام ٢٠١٧، تابع القطاع المصرفي اللبناني مواجهة التحدّيات وكان أبرزها في تشرين الثاني عند إعلان رئيس الحكومة استقالته، حيث تمكّن القطاع بالتنسيق مع السلطات النقدية والرقابية من عبور المرحلة والمحافظة على الاستقرار النقدي وبأقلّ قدر ممكن من الانعكاسات السلبية. كما بات على القطاع أن يتحمّل في المرحلة المقبلة، إنفاذاً للقانون ٦٤ الذي أقرّه المجلس النيابي والمراسيم التطبيقية المرتبطة به أعباءً ضريبية من النادر أو المستحيل إيجاد ما يماثلها نوعيةً وحجماً في العالم، مع العلم أنه أكثر القطاعات مساهمةً في توفير مداخيل ضريبيّة للحكومة نظراً للشفافية التي يتمتّع بها.

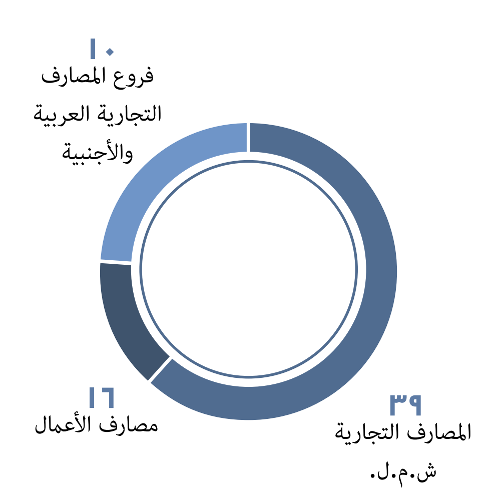
2-1

وفي العام ٢٠١٧، استمرّت المصارف اللبنانية في التركيز على نوعية الأصول وحماية رأس المال، كما التزمت ولا تزال التزاماً تامّاً بالقوانين الدولية في ما يخصّ مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة المخاطر والحوكمة الرشيدة، وتلك التي ترعى المصارف المراسلة ومعيار الإفصاح المشترك كي تقي لبنان من أيّ عزلة مالية دولية وتبقي ودائع الناس ومساهمات المستثمرين بمنأى عن أيّة عقوبات رغم ما يحوط بالبلد من مخاطر. وتوسّعت المصارف في تطبيق المعايير العالمية في ما يخصّ المسؤولية الاجتماعية، كما نشطت في عملية إعادة الهيكلة على صعيد إنشاء بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات. ولديها إجراءات احترازية وتحوّطية فعّالة، من برامج حماية ضد القرصنة الإلكترونية والهجمات السيبرانية، وحلول أكثر كفاءة لحماية عناوين الدخول على شبكة الإنترنت، ووسائل حماية حديثة في ما يتعلّق بنظام تلقّي الأوامر.

3-1

وفي نهاية العام ٢٠١٧، بلغ عدد المصارف العاملة في لبنان ٦٥ مصرفاً موزّعة بين ٤٩ مصرفاً تجارياً (منها ١٠ فروع لمصارف عربية وأجنبية) و١٦ مصرف أعمال. ويتواجد في لبنان ١٢ مكتب تمثيل لمصارف أجنبية. كما تقيم المصارف العاملة في لبنان علاقات مراسَلة مع ١٨٣ مصرفاً في ٨٢ مدينة حول العالم تسهّل العمليات المالية مع باقي الدول وبالعكس. ثم أن الظروف التشغيلية الصعبة التي تحيط بالمصارف والكلفة المتزايدة للامتثال للقوانين الدولية ومتطلّبات الرسملة دفعت المصارف الأجنبية إلى إعادة النظر في وجودها في لبنان كما حثّت بعض المصارف اللبنانية الصغيرة والمتوسطة على السعي إلى عمليات تجميع. علماً أن عدداً من المساهمين الجدد ذوي الصدقية الجيدة، من أفراد ومؤسسات مالية دولية انضمّوا إلى رأسمال عدد من المصارف اللبنانية في إطار الخطط التوسّعية لهذه الأخيرة والارتقاء إلى مستويات أعلى تساعد على الاستفادة من فرص أكبر.

بنية القطاع المصرفي اللبناني
نهاية العام ٢٠١٧



المصدر: مصرف لبنان

التوزع الجغرافي لفروع المصارف التجارية
نهاية العام ٢٠١٧

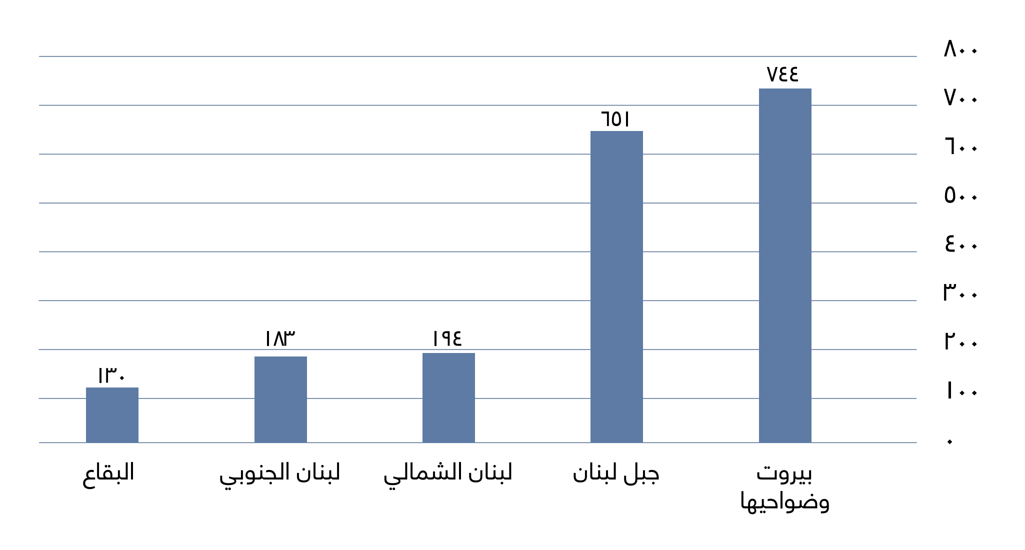
٪٦ البقاع
٪١١ لبنان الجنوبي
٪١٠ لبنان الشمالي
٪١٩ جبل لبنان
٪٥٣ بيروت وضواحيها

المصدر: مصرف لبنان

4-1

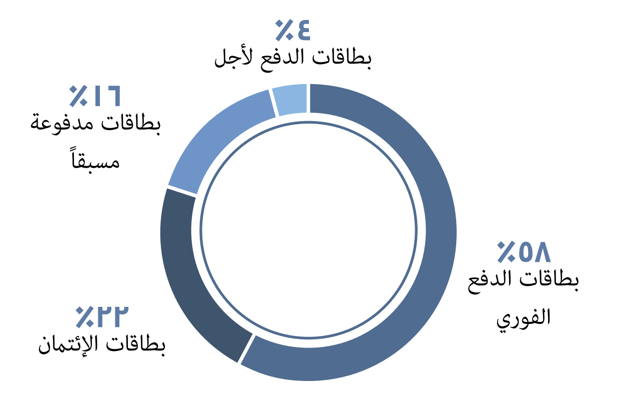
وتدير المصارف اللبنانية توازناً دقيقاً بين توسّعها الخارجي والداخلي آخذةً في الاعتبار الاتجاهات الجيوسياسية الإقليمية والوضع السياسي والاقتصادي في لبنان. فعلى الصعيد الداخلي، تعمل على تقوية دورها في تعزيز الشمول المالي وتيسير تعامل اللبنانيّين معها من خلال تنويع محفظة القروض للأفراد والشركات عبر طرح برامج في مجال قروض التجزئة والائتمان تبعاً لمتطلّبات السوق وتحويل المدفوعات عبر القنوات المصرفية، وهذا ما يفسّر توسّع شبكة انتشار فروعها في المناطق اللبنانية كافة وكذلك انتشار أجهزة الصرّاف الآلي على مساحة الوطن وتنوّع البطاقات المصرفية. وقد بلغت شبكة الفروع المصرفية ١٠٨٦ فرعاً على الأراضي اللبنانية كافة، منها ١٠٦٥ فرعاً للمصارف التجارية. كما وصل عدد أجهزة الصرّاف الآلي الموضوعة في خدمة الزبائن إلى ١٩٠٢ جهاز، وبلغ العدد الإجمالي لبطاقات الدفع والائتمان ذات درجات الأمان العالية في التداول قرابة ٢،٦ مليون بطاقة.

التوزّع الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي نهاية العام ٢٠١٧



المصدر: مصرف لبنان

توزع البطاقات المصرفية في نهاية العام ٢٠١٧



المصدر: مصرف لبنان

5-1

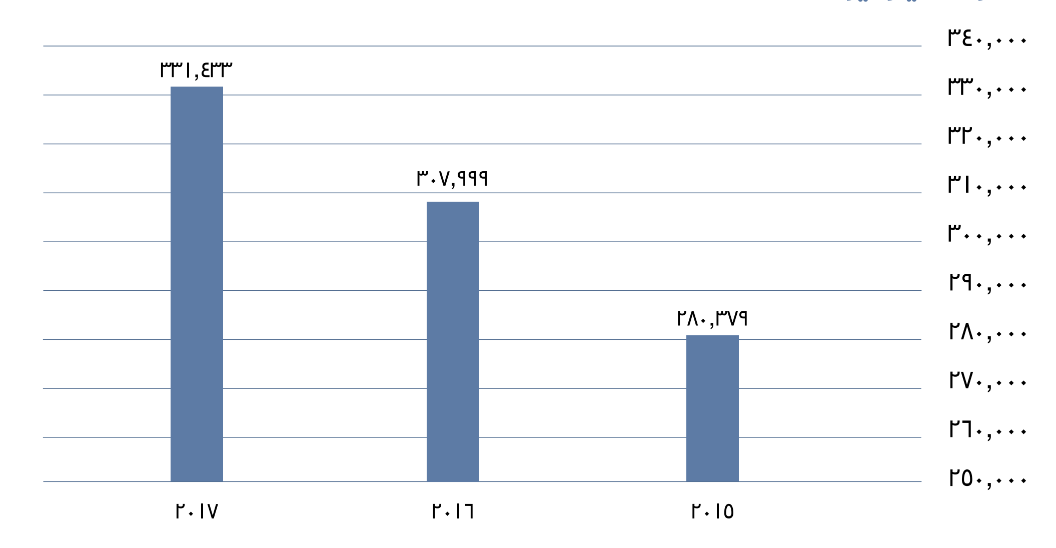
على صعيد الانفتاح على الخارج، يشكّل هذا الموضوع تحدّياً بالنسبة إلى السلطات النقدية، التي تراه ضرورة كون حجم القطاع المصرفي أصبح أكبر من حجم الاقتصاد الوطني، على أن يتمّ هذا التوسّع بانضباط وتتابعه السلطات بما يضمن نضوجه وتعزيز نظرة الخارج إليه. ويقدّر حجم النشاط الخارجي للمصارف بحوالي ٣٤ مليار دولار أميركي. إلاّ أن المصارف التي توسّعت في بعض الدول تواجه صعوبات نتيجة مستجدّات سلبية تضغط على العمل المصرفي، وهي ناجمة إمّا من الأوضاع السائدة في بلد معيّن أو من قرارات السلطات النقدية المحلّية التي تؤثّر على عمل المصارف اللبنانية. ونشير إلى أن لدى ١٨ مصرفاً لبنانياً حضوراً في الخارج (عبر مصرف تابع، فرع أو مكتب تمثيل).

ثانياً: النشاط المصرفي

1-2

في نهاية العام ٢٠١٧، وصل إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يوازي ٣٣١٤٣٣ مليار ليرة (ما يعادل ٢١٩,٩ مليار دولار أميركي) مقابل ٣٠٧٩٩٩ مليار ليرة (ما يعادل ٢٠٤,٣ مليارات دولار) في نهاية العام ٢٠١٦. وعليه، تكون هذه الموجودات قد ازدادت بنسبة جيدة قدرها ٧,٦٪ في العام ٢٠١٧ وبقيمة توازي ١٥,٦ مليار دولار مقابل زيادة أعلى تبلغ نسبتُها ٩,٩٪ وتعادل قيمتها ١٨,٣ مليار دولار في العام الذي سبق. جاء هذا التباطؤ في ضوء التطورات السياسية التي طرأت وفي اختلاف طبيعة وحجم عمليات الهندسة المالية التي نفّذها مصرف لبنان بين العامَيْن ٢٠١٧ و٢٠١٦.

إجمالي موجودات / مطلوبات المصارف التجارية العاملة في لبنان نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

2-2

ويعرض الجدول أدناه تطوّر أبرز بنود مطلوبات المصارف التجارية من حيث القيمـة المطلقة والأهمية النسبية من المجموع. وتُظهر مقارنة الحصص بين نهاية العامَيْن ٢٠١٦ و٢٠١٧ بنوع خاص انخفاض حصّة ودائع القطاع الخاص المقيم من ٦٢,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٦ إلى ٦٠,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٧ وحصّة القطاع الخاص غير المقيم من ١٦,٦٪ إلى ١٦,٠٪ مقابل ارتفاع حصة المطلوبات الأخرى من ٦,٥٪ إلى ٩,٢٪ تباعاً، علماً أن هذه المطلوبات بدأت تزداد منذ أيار ٢٠١٦ بوجه خاص نتيجة العمليات المالية التي نفّذها مصرف لبنان مع المصارف في العام المذكور، واستمرّ ارتفاعها في العام ٢٠١٧، وتحديداً في الربع الأخير منه، وأيضاً للسبب ذاته. ونشير إلى أن المطلوبات الأخرى تشمل عادةً القروض التي يمنحها مصرف لبنان للمصارف وعمليات الإنتربنك بين الفروع المصرفية في لبنان والفروع المنتشرة في الخارج وغيرها من المطلوبات، وهي تشكّل مصدر تمويل إضافياً إلى جانب الودائع والرساميل.

مطلوبات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات ونسب مئوية)

	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧	
	القيمة	الحصة (٪)	القيمة	الحصة (٪)	القيمة	الحصة (٪)
ودائع القطاع الخاص المقيم	١٨٠٤٨٩	٦٤,٤	١٩٣٧٦٥	٦٢,٩	٢٠١٢٦٣	٦٠,٧
ودائع القطاع العام	٥٠٧٤	١,٨	٥٩٥٦	١,٩	٦٤٨٤	٢,٠
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	٤٨٠٢٦	١٧,١	٥١١٩٦	١٦,٦	٥٢٩٩٨	١٦,٠
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	٩٨٦٤	٣,٥	٩٤٦٧	٣,١	١١٢٧٨	٣,٤
الأموال الخاصة	٢٥١٣١	٩,٠	٢٧٤٩٧	٨,٩	٢٨٨٣١	٨,٧
مطلوبات أخرى	١١٧٩٥	٤,٢	٢٠١١٨	٦,٥	٣٠٥٧٩	٩,٢
المجموع	**٢٨٠٣٧٩**	**١٠٠,٠**	**٣٠٧٩٩٩**	**١٠٠,٠**	**٣٣١٤٣٣**	**١٠٠,٠**

المصدر: مصرف لبنان

3-2

تبقى الودائع الإجمالية المورد الأساسي لنشاط المصارف التجارية العاملة في لبنان، إذ شكّلت ٧٨,٧٪ من إجمالي المطلوبات في نهاية العام ٢٠١٧ (٨١,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٦). وإلى الودائع، تضيف المصارف مواردها الذاتية المتمثّلة بالأموال الخاصة وموارد أخرى من السوق عند الحاجة. إذاً، يعتمد توسّع إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حدّ كبير على نمو ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، والذي يغذّيه تدفّق الأموال من الخارج وحركة التسليف للإقتصاد. وتحاول المصارف زيادة مواردها المتوسّطة والطويلة الأجل من خلال إصدار شهادات إيداع وأسهم تفضيلية وسندات دين مرؤوسة وتأمين خطوط ائتمان من مؤسّسات ومنظّمات وصناديق عربية وعالمية. إلاّ أن مجمل الموارد خارج الودائع والأموال الخاصة ما زالت متواضعة وتحتاج إلى تطوير أسواق رأس المال. وتجدر الإشارة إلى أن سياسة الفوائد التي اتُّبعت خلال شهر تشرين الثاني ٢٠١٧ وفي الأشهر اللاحقة أطالت آجال الودائع بالليرة لدى المصارف من معدل يناهز ٤٠ يوماً إلى معدل يقارب ١٢٥ يوماً، ما يساعد أيضاً في إدارة السيولة.

الودائــــع

4-2

في نهاية العام ٢٠١٧، وصلت قاعدة الودائع، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم وودائع بعض مؤسّسات القطاع العام، إلى ٢٦٠٧٤٥ مليار ليرة (ما يعادل ١٧٣ مليار دولار) مقابل ٢٥٠٩١٨ مليار ليرة (ما يعادل ١٦٦,٤ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٦. بذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة معتدلة بلغت ٣,٩٪ وبقيمة توازي ٦,٦ مليارات دولار في العام ٢٠١٧ مقابل زيادة أعلى بلغت نسبتُها ٧,٤٪ وعادلت قيمتُها ١١,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٦. ويُعزى هذا التباطؤ، من جهة، إلى الأزمة السياسية التي نشأت في تشرين الثاني ٢٠١٧ والتي نتج عنها خروج، ولو محدود، للودائع، ومن جهة أخرى، إلى اختلاف طبيعة العمليات المالية التي نفّذها مصرف لبنان في العامَيْن ٢٠١٦ و٢٠١٧ كما أشرنا أعلاه.

5-2

في نهاية كانون الأول ٢٠١٧، بلغت حصة ودائع القطاع الخاص المقيم ٧٧,٢٪ من إجمالي الودائع وحصة القطاع الخاص غير المقيم ٢٠,٣٪ وتلك العائدة للقطاع العام ٢,٥٪. وتجدر الإشارة إلى أن الودائع تتضمّن شهادات الإيداع التي تُصدرها المصارف. وتتميّز الودائع المصرفية بكون غالبيّتها حسابات ادّخار (أكثر من ٨٠٪). ويقارب معدل آجال الودائع بالليرة حالياً أربعة أشهر، استناداً إلى السلطات النقدية. ونتج نمو مجموع الودائع في العام ٢٠١٧ بوجه خاص وبنسبة ٧٦,٣٪ عن ودائع المقيمين، شأنها تقريباً في العام ٢٠١٦ (٧٦,٦٪).

6-2

في تفصيل توزّع نمو الودائع بحسب العملة، يتّضح أن الودائع المحرّرة بالليرة تراجعت بنسبة ٤,١٪ في العام ٢٠١٧ مقابل ارتفاعها بنسبة ٥,١٪ في العام الذي سبق، فيما ازدادت الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة ٨,٤٪ مقابل ارتفاعها بنسبة ٨,٨٪ في الفترتين على التوالي، ما يشير إلى حصول عمليات تحويل من الليرة إلى الدولار في العام ٢٠١٧ وقد تركّزت بنوع خاص في تشرين الثاني، وبقدر أقلّ في الأشهر الأولى من السنة الجارية. بناءً عليه، ارتفعت نسبة دولرة ودائع القطاع الخاص من ٦٥,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٦ إلى ٦٨,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٧، وهو المعدّل الأعلى منذ عشر سنوات.

7-2

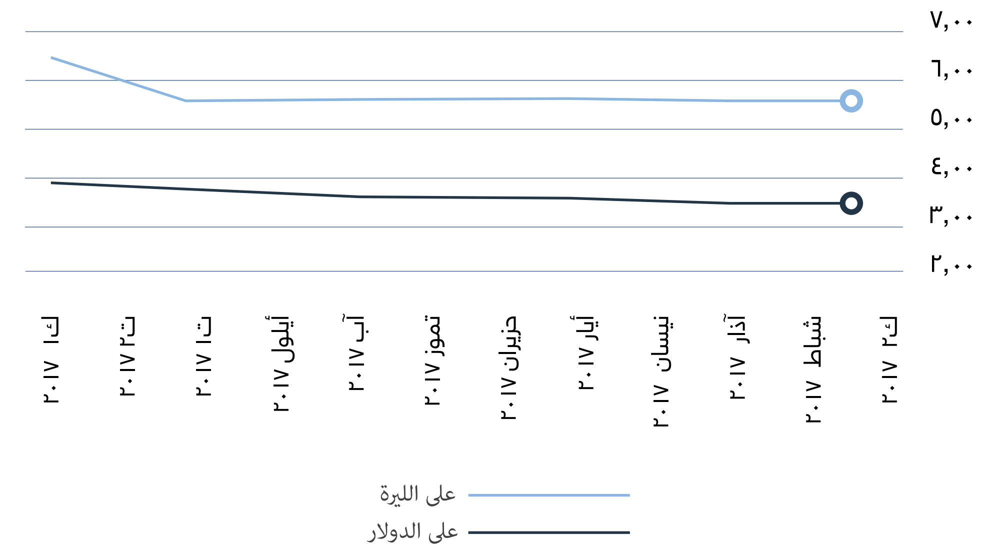
من جهة أخرى، تتركّز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي ٦٨,٤٪ من الودائع الإجمالية في نهاية العام ٢٠١٧ موزّعة على ٤٧,٧٪ من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة ٣١,٦٪ من الودائع إلى المناطق الأخرى وتتوزّع على ٥٢,٣٪ من مجموع المودعين، ما يدلّ على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

8-2

في موازاة استقرار معدلات الفائدة على سندات الخزينة في العام ٢٠١٧ شأنها في العام ٢٠١٦، بقي متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة شبه مستقرّ حتى تشرين الأول ٢٠١٧، غير أن المصارف عمدت في الشهرَيْن الأخيرَيْن من السنة المنصرمة، وبالتنسيق مع

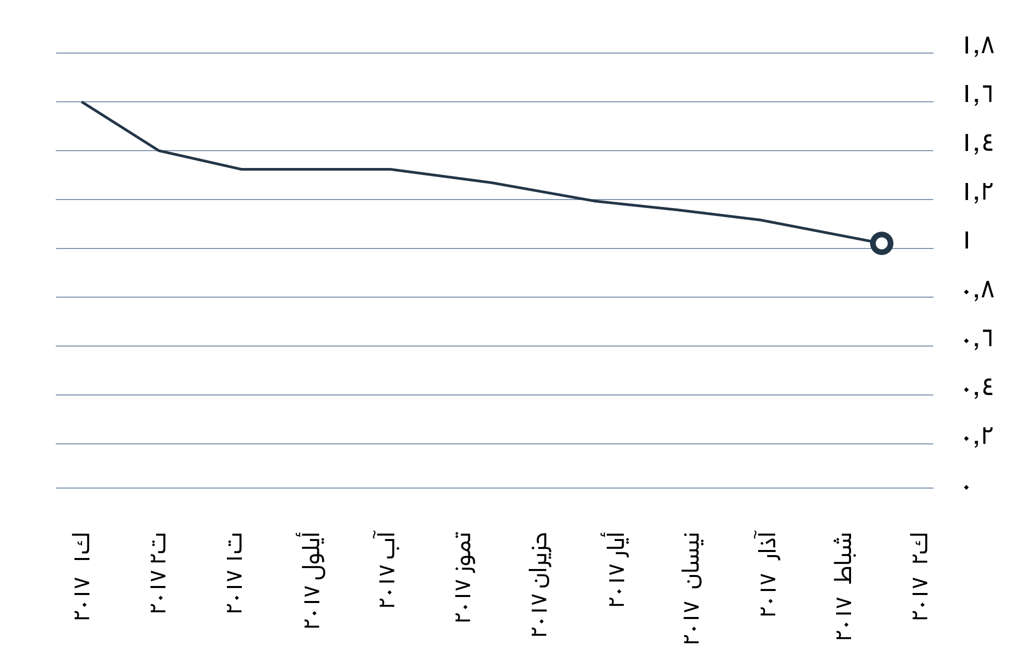
مصرف لبنان، إلى رفع معدّلات الفائدة على الودائع بالليرة في حال تمديد آجالها، لتشجيع المودعين على عدم التحويل. وارتفع متوسط الفائدة الدائنة على الليرة إلى ٥,٦٥٪ في العام ٢٠١٧ مقابل ٥,٥٦٪ في العام ٢٠١٦، علماً أن المتوسط الشهري ارتفع إلى ٦,٤١٪ في كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ٥,٥٦٪ في تشرين الأول ٢٠١٧. كما ازداد متوسط الفائدة الدائنة على الدولار إلى ٣,٦٥٪ في العام ٢٠١٧ مقابل ٣,٣٤٪ في العام ٢٠١٦، علماً أن المتوسط الشهري بلغ ٣,٨٩٪ في كانون الأول ٢٠١٧. وجاء منحى ارتفاع الفائدة على الدولار في سوق بيروت في موازاة إجراءات مصرف لبنان الأخيرة التي شجّعت على استقطاب الودائع بالدولار الأميركي وضبط خروجها، خصوصاً في ظلّ ارتفاع معدل الفائدة الأميركية. يُذكر أن بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي رفع في مجمل العام ٢٠١٧ معدلات الفائدة المرجعيّة لديه بمقدار ٠,٧٥ نقطة أساس، وبواقع ٠,٢٥ نقطة في كلّ من ١٥ آذار و١٤ حزيران و١٣ كانون الأول بعدما كان رفعها بواقع ربع نقطة مئوية في كانون الأول ٢٠١٦ وبالمقدار ذاته في كانون الأول ٢٠١٥. وباتت هذه الفائدة المرجعيّة تعادل ١,٥٠-١,٧٥٪ حتى إعداد هذا التقرير (بعد رفعها بواقع ربع نقطة في ٢١ آذار ٢٠١٨).

تطور معدلات الفائدة الدائنة في سوق بيروت (٪)



المصدر: مصرف لبنان

معدل ليبور على الدولار لثلاثة أشهر (٪)



المصدر: مصرف لبنان

الأموال الخاصة

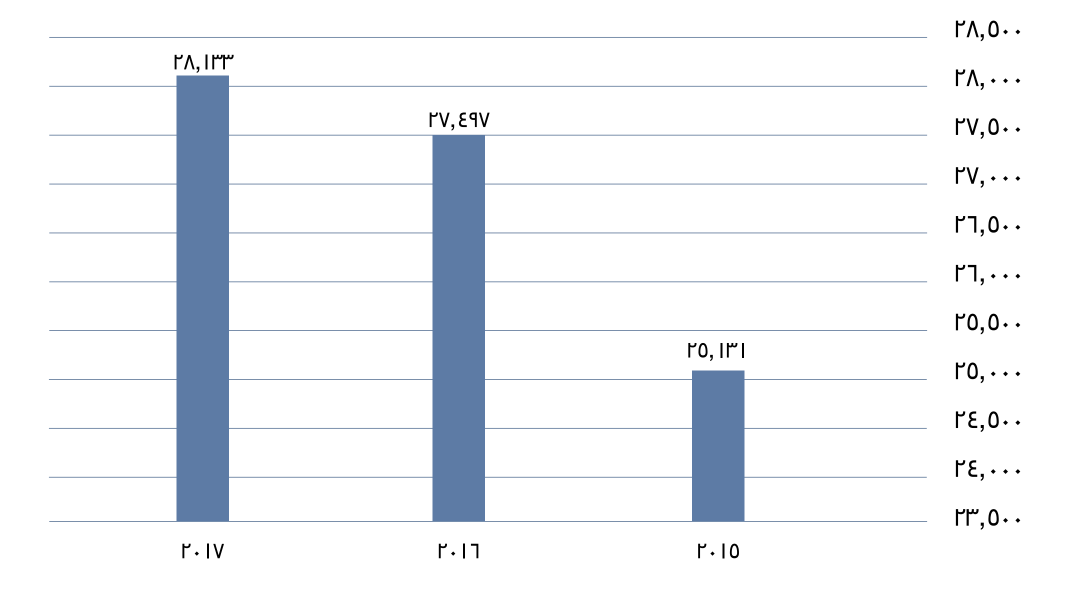
9-2

تواصل **الأموال الخاصّة** للمصارف التجارية العاملة في لبنان ارتفاعها لتواكب نمو الموجودات إذ وصلت إلى ٢٨٨٣١ مليار ليرة (ما يعادل ١٩,١ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٢٧٤٩٧ مليار ليرة (ما يعادل ١٨,٢ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٦، لتسجّل بذلك زيادة نسبتُها ٤,٩٪ مقابل زيادة أعلى نسبتُها ٩,٤٪ في العام ٢٠١٦. وفي نهاية كانون الأول ٢٠١٧، شكّلت الأموال الخاصة ٨,٧٪ من إجمالي الميزانية (٨,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٦)، و٣١,٧٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص (٣١,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٦). وإذا وضعنا جانباً مسألة فجوة الآجال، تُعتبر هذه المعدّلات جيّدة بالمقارنة مع مثيلاتها في عدد كبير من الدول الأوروبية المتقدّمة. فإضافةً إلى قاعدة الودائع الكافية لتأمين الإحتياجات التمويلية للقطاعَيْن العام والخاص، ما زال القطاع المصرفي يتمتّع ولو بشكل محدود بالقدرة على استقطاب المزيد من الموارد المالية، نظراً للثقة التي يحظى بها لدى المستثمرين في لبنان والمنطقة على الرغم من الأحوال الإقتصادية السائدة والأوضاع الإقليمية الصعبة التي تلقي بثقلها على لبنان. وفي نهاية أيلول ٢٠١٧، بلغ معدل الملاءة في القطاع ١٥,٧٧٪ حسب بازل ٣ استناداً إلى مصرف لبنان.

10-2

إن للرساميل أهمّية في الحماية من المخاطر المختلفة التي يتعرّض لها المصرف وفي زيادة الثقة باستمراريّته، كما في حماية التزاماته تجاه الزبائن والموظفين والمساهمين والاقتصاد بوجه عام. وتمنح الرساميل المزيد من عناصر القوّة والمرونة في تنفيذ التوسّع الداخلي والخارجي على صعيدَيْ الانتشار والأعمال. لذلك، عمدت المصارف إلى توسيع قاعدة رساميلها، التي تكوّنت من الرساميل الجديدة التي جذبتها من المستثمرين في لبنان والخارج من طريق إصدار الأسهم العادية والتفضيلية المصنّفة ضمن الأموال الخاصة الأساسيّة، كما من خلال إعادة ضخّ معظم أرباحها ضمن رساميلها من أجل توسيع قاعدة هذه الرساميل. بيد أنّ تصاعد مخاطر البلد يستدعي دوماً زيادة حجم الرساميل، ولو على حساب توزيع الأرباح، ما يعزّز الملاءة وسيولة الأسهم المتداولة ومتانة المركز المالي للمصرف والقطاع ككلّ. ويتمّ ذلك بإشراف مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.

الأموال الخاصة في المصارف التجارية نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

11-2

تبقى الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية، متدنّية بالمقارنة مع الأموال الخاصة الأساسيّة، وقد شكّلت ٦,٥٪ من الأموال الخاصة في نهاية العام ٢٠١٧ (٦,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٦). ومن الواضح أن ذلك يتناسب إلى حدّ كبير مع اتفاقية بازل ٣ لتعزيز متانة المصارف، والتي تتضمّن رفع مستوى الجودة في قاعدة رأس المال من خلال التركيز على مفهوم حقوق المساهمين ضمن الأموال الخاصة الأساسّية Tier one وتقليص الأموال الخاصة المساندة Tier two. وقد عدّلت الاتفاقية الجديدة جذرياً بنية مفهوم الرأسمال ونوعيّته، ما يؤمّن للمصارف عوامل المناعة الملائمة في حال تعرّض رساميلها لأيّ ضغط طارئ. ويكون ذلك دلالة على وضع سليم، لاسيّما وأنّ نسبة السيولة فاقت المعدّل المطلوب (٣٠٪)، وهو أمر مهم للغاية بحيث باتت السيولة المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية معطىً يضاهي الملاءة أهميةً. فمؤشّرات الأداء المالي التي تمّ ذكرها، والتي تعبّر عن تغطية المخاطر بوجه عام، تشهد على حفاظ القطاع على مكانته المالية العالية. وتجدر الإشارة أخيراً إلى الدور الإيجابي الذي لعبته الرقابة المصرفية خلال السنوات الأخيرة في ازدهار الصناعة المصرفية في لبنان، لاسيّما لجهة الحفاظ على نسب ملاءة وسيولة عالية كانت وما زالت محلّ تقدير من قِبَل الزبائن والمؤسّسات المالية الدولية رغم المخاطر السيادية التي تتوسّع في تفصيلها وكالات التصنيف وغيرها من المؤسّسات المالية الدولية.

وفي حال تثبيت الإزدواج الضريبي على المصارف وتكليفها على عمليّاتها مع المصرف المركزي، بحيث تكلَّف بمقادير تتجاوز بأشواط تلك المطبّقة على مؤسّسات أخرى غير مصرفية، يُخشى أن يؤدّي ذلك الى الحدّ من قدرة المصارف على تطوير رساميلها على النحو المطلوب ومن قدرتها على استقطاب الرساميل والودائع لتمويل الاقتصاد بشقَّـيْه العام والخاص والانخراط الفعّال في برنامج الاستثمار في البنى التحتية.

توظيفات القطاع المصرفي

12-2

تابعت توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان إرتفاعها لتصل إلى ٤٧,٠٪ من إجمالي التوظيفات في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٤٣,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٦. في المقابل، استمرّت حصّة التسليفات للقطاع العام في التراجع لتصل إلى ١٤,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ١٧,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٦ وكذلك حصّة الموجودات الخارجية التي بلغت ١٠,٧٪ مقابل ١١,٣٪، كما تراجعت قليلاً حصّة التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم إلى ٢٤,٦٪ مقابل ٢٥,٠٪، وذلك في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي. ويعرض الجدول أدناه تطوّر بنود موجودات المصارف التجارية من حيث القيمـة المطلقة والأهمّية النسبية بين نهاية العامَيْن ٢٠١٥ و٢٠١٧.

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات- ونسب مئوية)

	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧	
	القيمة	الحصّة من المجموع (٪)	القيمة	الحصّة من المجموع (٪)	القيمة	الحصّة من المجموع (٪)
موفورات	١٠٧٠٢١	٣٨,٢	١٣٥٣٠٥	٤٣,٩	١٥٦٦٦٧	٤٧,٣
منها: ودائع لدى مصرف لبنان	١٠٦٣٢٩	٣٧,٩	١٣٤٦١٢	٤٣,٧	١٥٥٨٩٣	٤٧,٠
تسليفات للقطاع الخاص المقيم	٧٢٤٢٧	٢٥,٨	٧٦٩٤٣	٢٥,٠	٨١٦٦٧	٢٤,٦
تسليفات للقطاع العام	٥٦٩٨٤	٢٠,٣	٥٢٣٤٤	١٧,٠	٤٨١٦٣	١٤,٥
موجودات خارجية	٣٥٨٧٠	١٢,٨	٣٤٨٢٤	١١,٣	٣٥٥٧٩	١٠,٧
منها: ودائع لدى القطاع المالي غير المقيم	١٧٤٢٢	٦,٢	١٦٩٤٥	٥,٥	١٧٨٣٥	٥,٤
تسليفات للقطاع الخاص غير المقيم	٩٣١٦	٣,٣	٩٢٥٦	٣,٠	٩٢٦٣	٢,٨
قيم ثابتة وموجودات غير مصنّفة	٨٠٧٧	٢,٩	٨٥٨٣	٢,٨	٩٣٥٧	٢,٨
المجموع	**٢٨٠٣٧٩**	**١٠٠,٠**	**٣٠٧٩٩٩**	**١٠٠,٠**	**٣٣١٤٣٣**	**١٠٠,٠**

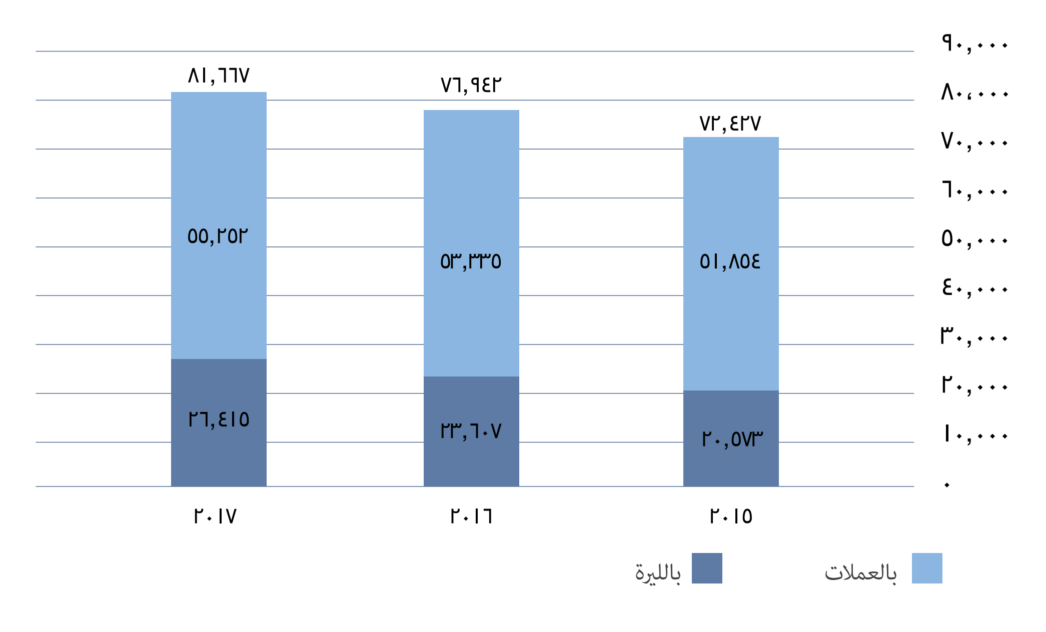
المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع الخاص

13-2

وصلت **التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم** إلى ما يوازي ٩٠٩٣٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ما يقارب ٨٦١٩٨ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٦، لتسجّل بالتالي نمواً نسبتُه ٥,٥٪ وهو مماثل لمعدّل نموها المحقّق في العام ٢٠١٦، علماً أنّ هذا المعدّل هو أدنى ممّا كانه في السنوات التي سبقت، عاكساً مستوى النمو الاقتصادي الضعيف في لبنان. مع ذلك، يبقى هذا المستوى من التسليفات جيداً ومقبولاً في ظلّ بطء الحركة الاقتصادية في البلاد وحالة عدم الاستقرار في المنطقة. وقد شكّلت التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، والتي تتعلّق في جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيّين في الخارج، ولا سيّما في الدول العربية والإفريقية، ١٠,٢٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ١٠,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٦.

إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

14-2

وهكذا، استمرّت المصارف في العام المنصرم في تمويل القطـاع الخاص المقيم وغير المقيـم، أفراداً ومؤسّسات، بكلفة مقبـولـة تراوح بين ٧-٨٪ في المتوسط بالليرة وبالعملات الأجنبيّة، ولآجال تتلاءم مع طبيعة الأنشطة المطلوب تمويلها. وقد قاربت التسليفات للقطاع الخاص المقيم ما يوازي ١٠٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠١٧. وتُعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنةً مع مثيلاتها في العديد من الدول الناشئة. وعلى سبيل المثال، بلغت هذه النسبة ٦٩٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أمّا المستوى المرتفع نسبياً لهذا المعدّل في لبنان فيمكن تفسيره، من جهة، بضخامة الطلب الخاص المموّل في جزء كبير منه من قِبَل المصارف لصالح الأفراد والمؤسّسات، وذلك من أجل الإستثمار وبخاصّة الاستهلاك، ومن جهة أخرى، بضعف رسملة قطاع المؤسّسات وطاقة هذه الأخيرة على التمويل الذاتي ولجوئها الكثيف إلى التمويل المصرفي بعيداً عن سوقَيْ الأسهم وسندات دين الشركات التي يفتقر إليها لبنان. إن تخصيص بورصة بيروت وإطلاق منصّة إلكترونية للتداول في الأوراق المالية يمهّدان لرسملة الاقتصاد اللبناني، فالتنافسية في التمويل هي السبيل الأمثل والأنجح ليكون النمو عملية مستدامة تؤمّن الاستقرار المالي والاجتماعي.

15-2

من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية قياساً على الودائع بهذه العملات لتصل إلى ٣٦,٩٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ٣٨,٨٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٦، فيما استمرّت نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة في الإرتفاع لتصل إلى حوالي ٣٣,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٢٨,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٦. وجاء ذلك بخاصة نتيجة ارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية في حين تراجعت الودائع بالليرة بفعل التحويلات في سوق القطع التي حصلت في تشرين الثاني

٢٠١٧. وتبقى نسبة التسليفات إلى الودائع منخفضة في لبنان تقابلها معدّلات سيولة مرتفعة، غالباً ما تميّز بها القطاع المصرفي اللبناني رغم التراجع الكبير لحجم الادّخار الوطني (مقيم وغير مقيم) والذي يعكسه العجز المتمادي في ميزان المدفوعات الجارية.

16-2

ومع ارتفاع التسليفات بالليرة بنسبة ١١،٩٪ في العام ٢٠١٧ وبنسبة ١٤،٧٪ في العام ٢٠١٦، أي بوتيرة أسرع من نسبة ارتفاع التسليفات بالعملات الأجنبية التي بلغت ٣،١٪ و٢،٣٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي، سُجّل تراجع إضافي لمعدّل دولرة التسليفات ليصل إلى ٧٠،٩٪ في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٧٢،٦٪ في نهاية العام ٢٠١٦. وجاء تراجع معدّل دولرة التسليفات في السنوات الأخيرة، وتحديداً منذ العام ٢٠٠٩، كأحد أبرز نتائج الحوافز التي قدّمها مصرف لبنان لأنواع متعدّدة من التسليفات، وهي تتعلّق بصورة رئيسية بقروض سكنية بالليرة اللبنانية إضافةً إلى قروض إنتاجية لتمويل مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة وقروض تتعلّق بالتعليم العالي والمشاريع الصديقة للبيئة والزراعة(غير تلك المدعومة فوائدها).

17-2

فمع استمرار ضعف الطلب الخارجي بسبب الأوضاع القائمة، بادر مصرف لبنان إلى إعطاء دفع جديد لعمليّة النمو الإقتصادي من خلال تحفيز الطلب الداخلي عبر التسليف المصرفي، لا سيّما بالليرة، وبفوائد مقبولة قياساً على المستوى العالي الذي تتطلّبه السياسة النقدية. وقد استندت سياسته التحفيزية للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة إلى دعائم متنوّعة. نذكر منها أوّلاً **الرزمة التحفيزية من السيولة** بكلفة متدنّية للمصارف، والتي أطلقها في مطلع العام ٢٠١٣ بموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣١٣، وتستهدف هذه المبادرات قطاعات الإسكان والتعليم والبيئة والطاقة البديلة وريادة الأعمال والأبحاث والتطوير والمشاريع الإنتاجية والاستثمارية الجديدة. ووضع مصرف لبنان عبر مبادرته هذه حتى تاريخه نحو ٥،٢ مليارات دولار بتصرّف المصارف بفائدة ١٪، لتستمرّ هذه الأخيرة في إقراض المؤسّسات والأُسَر بهذه الآلية الجديدة بعد استنفاد آلية الإحتياطي الإلزامي، علماً أن المصارف تتحمّل وحدها مخاطر التسليف.

ويتمثّل **ثاني الحوافز** بالتعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣٣١ المتعلّق باقتصاد المعرفة (والمعدّل بالتعميم الوسيط ٤١٩)، كون هذا القطاع يشكّل محرّكاً للنمو في المستقبل. ويجيز هذا التعميم للمصارف والمؤسّسات المالية المساهمة ضمن حدود ٤٪ من أموالها الخاصة (٣٪ قبل التعديل) في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال (Incubators) وشركات مسرّعة للأعمال (Accelerators) يكون نشاطها متمحوراً حول قطاع المعرفة، في حين يوفّر مصرف لبنان لهذه المشاريع ضمانة نسبتُها ٧٥٪ ممّا يحول دون مخاطرة المصارف بأموالها الخاصة؛ على ألاّ تزيد مساهمة المصرف في أيّ من الشركات التي يكون موضوعها محصوراً بالمشاركة في رأسمال «شركات ناشئة» (Venture Capital) عن ٢٠٪ من نسبة الـ٤٪ المذكورة أعلاه وعن ١٠٪ في أيّ من «الشركات» الأخرى. غير أنه يعود للمجلس المركزي لمصرف لبنان، في حالات معلّلة، الموافقة على تخطّي أيّ من هذه النسب.

واستناداً إلى مصرف لبنان، وفّرت المصارف حتى نهاية آب ٢٠١٧ حوالي ٣٦٩ مليون دولار في اقتصاد المعرفة، منها ٣٢١ مليون دولار استثمرتها في صناديق ناشئة و٣٤ مليون دولار في الحاضنات والمسرّعات و١٤ مليون دولار وظّفتها مباشرةً في الشركات.

وتقوم **الدعامة الثالثة** على تمديد آجال القروض المدعومة للقطاعات المنتجة ومنها السياحة، إلى ١٩ سنة بموجب التعميم ٢٠١٧/٤٦٥ ، بعد أن كانت المدة ١٣ سنة بموجب التعميم ٢٠١٥/٤٠٠ وتراوح من ٧ إلى ١٠ سنوات بموجب التعميم رقم ٢٠١٣/٣٣٥.

التسليفات المدعومة الفوائد والحائزة على تخفيض من الاحتياطي الإلزامي ومن الإلتزامات الخاضعة للإحتياطي الإلزامي (نهاية الفترة-مليار ليرة)

	٢٠١٥	٢٠١٦	أيلول ٢٠١٧
١- التسليفات المتوسطة والطويلة الأجل المدعومة فوائدها	٧١٣٣	٧٨٢١	٨٢٦٩
٢- التسليفات المضمونة من شركة كفالات والمدعومة فوائدها	١٩٨٨	٢١٣٢	٢٢٠٩
٣- التسليفات المدعومة والممنوحة استناداً للبروتوكول الموقع مع البنك الأوروبي للتثمير	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤
٤- التسليفات المدعومة والممنوحة من مؤسسات الإيجار التمويلي	٢١٢	٢٣٢	٢٤٢
٥- التسليفات المدعومة والممنوحة من مؤسسة التمويل الدولية IFC	٨٠	٨٠	٨٠
٦- التسليفات المدعومة والممنوحة لتمويل رأسمال تشغيلي	١٦	١٦	١٦
٧- التسليفات المدعومة والممنوحة من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD	٧	٧	٧
مجموع التسليفات المدعومة الفوائد والموافَق عليها بين ١٩٩٧ ونهاية أيلول ٢٠١٧ (١+٢+٣+٤+٥+٦+٧)	**٩٦٤١**	**١٠٤٩١**	**١١٠٢٨**
التسليفات المستعملة الحائزة على تخفيض من الالتزامات الخاضعة للاحتياطي الإلزامي	**٣٧٦٤**	**٣٤٠١**	**٣٠٤٧**
التسليفات المستعملة الحائزة على تخفيض من الاحتياطي الإلزامي	**٩٩١٥**	**١٠٢٠١**	**١٠٨٣٩**

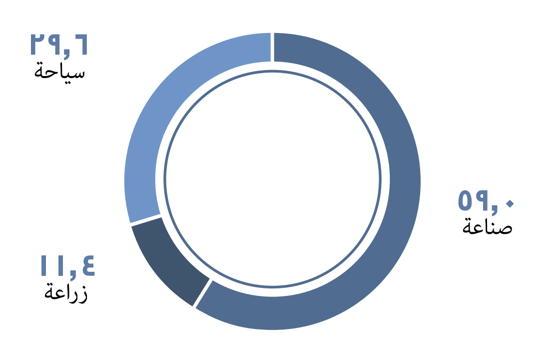
المصدر: مصرف لبنان

18-2

على صعيد التسليفات التي استفادت من تنزيلات من الاحتياطي الإلزامي، تبيّن المعطيات الإحصائية أنّ التسليفات الحائزة على تخفيض من صلب الإحتياطي الإلزامي، وهي تسليفات ممنوحة بالليرة اللبنانية، ارتفعت بحوالي ٦،٢٪ في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٧ لتصل قيمتها إلى ١٠٨٣٩ مليار ليرة في نهايته مقابل ارتفاعها بنسبة ٢،٩٪ في العام ٢٠١٦. أما التسليفات الحائزة على تخفيض من الإلتزامات الخاضعة للإحتياطي الإلزامي، فانخفضت بنسبة ١٠،٤٪ لتصل قيمتها إلى ٣٠٤٧ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠١٧ بعد انخفاضها بنسبة ٩،٦٪ في العام ٢٠١٦. ويعود الإرتفاع البسيط لهذه التسليفات أو تراجعها في السنوات القليلة الماضية إلى كون المصارف اعتمدت بوجه خاص على الرزم التحفيزية موضوع التعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣١٣ والتي سبق أن تطرّقنا إليها. تجدر الإشارة إلى أن التسليفات الحائزة على تخفيض من صلب الإحتياطي الإلزامي وتلك الحائزة على تخفيض من الالتزامات الخاضعة للاحتياطي الإلزامي توقّفت في تشرين الأول ٢٠١٧ بموجب التعميم رقم ٤٧٥ الصادر عن مصرف لبنان.

أمّا إجمالي التسليفات المدعومة الفوائد الموافَق عليها، فقد ارتفع بنسبة ٥,١٪ في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٧ ليصل إلى ١١٠٢٨ مليار ليرة (أو ما يعادل ٧,٣ مليارات دولار) في نهاية أيلول مقابل ارتفاعه بنسبة ٨,٨٪ في العام ٢٠١٦. وشكّلت حصة قطاع الصناعة من هذه التسليفات بين العام ١٩٩٧ ونهاية أيلول ٢٠١٧ ما نسبته ٥٩,٠٪ مقابل ٢٩,٦٪ لقطاع السياحة و١١,٤٪ لقطاع الزراعة. ويتمثّل عنصر الدعم في المقوّمات التالية: مدة القرض، وهي سبع أو عشر سنوات، وفترات السماح، ومستوى الفوائد المتدنّي في المتوسط.

توزع التسليفات المدعومة على القطاعات الاقتصادية نهاية أيلول ٢٠١٧ (٪)



المصدر: مصرف لبنان

في السياق ذاته، لا بدّ من التذكير بأنّ المصارف تلعب دوراً كبيراً في صيغ التمويل المتخصّصة للقطاع الخاص، مؤسّسات وأفراداً، من جهة أولى، كشريك مع الدولة اللبنانية وأيضاً مع المؤسّسات المالية الدولية والإقليمية، ومنها مؤسّسة الاستثمار الخاصة لما وراء البحار(OPIC)، والبنك الأوروبي للتثمير (EIB)، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، ومؤسّسة التمويل الدولية (IFC)، وصناديق التنمية العربية، وصندوق النقد العربي، وغيرها، ومن جهة ثانية، كمقرض يتحمّل وحده مخاطر هذه التسليفات ويعرض أنواعاً جديدة ومتنوّعة من القروض.

19-2

وتشير الإحصاءات حول طبيعة التسليفات الممنوحة من قِبَل القطاع المالي، والعائدة إلى نهاية العام ٢٠١٧، إلى أنّ نسبة عالية منها - وقدرُها ٧٢,٥٪ - هي قروض ذات آجال محدّدة في حين تتّخذ نسبة ٢٧,٥٪ من إجمالي التسليفات شكل تسهيلات مكشوفة وغير موثّقة بضمانات (Overdrafts). مع العلم أنّ القروض المكشوفة (Overdrafts) تُمنح عادةً للزبائن ذوي الأهلية الائتمانية العالية أو كبار الزبائن حيث يتركّز معظم التسليفات، ما يجعل حصّتها متناسبة مع توزّع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين. وفي نهاية العام ٢٠١٧، بلغت حصّة القروض مقابل تأمين عقاري ٣٧,٧٪، وحصّة القروض بكفالات شخصيّة ١٨,٤٪، وحصّة القروض مقابل ضمانات نقدية أو كفالات مصرفية ١١,٣٪، في حين بلغت حصّة القروض مقابل ضمانات عينيّة أخرى ٣,٢٪، والقروض مقابل قيم مالية ١,٨٪.

20-2

على صعيد توزّع التسليفات على القطاعات الاقتصادية، فإنه يتوافق بصورة عامّة مع مساهمة القطاعات في الناتج المحلّي الإجمالي، إذا ما استثنينا القطاع الزراعي الذي يحتاج إلى آليات تمويل متخصّصة كما هي الحال في معظم دول العالم، المتطوّرة منها والناشئة.

توزّع تسليفات القطاع المالي المستعملة على القطاعات الاقتصادية (كما في نهاية الفترة)

	كانون الأول ٢٠١٥		كانون الأول ٢٠١٦		كانون الأول ٢٠١٧	
	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (٪)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (٪)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (٪)
التجارة والخدمات	٣٠٩٩١	٣٣,٤	٣١٣٤٦	٣٢,٤	٣٤١١٠	٣٣,٠
البناء والمقاولات	١٦٣٣٥	١٧,٦	١٧٤١٤	١٨,٠	١٧٢٦٧	١٦,٧
الصناعة	٩٣٩٨	١٠,١	٩٥١٧	٩,٨	١٠٣٠٤	١٠,٠
القروض الشخصية	٢٧٠٦٠	٢٩,٢	٢٩٦٦٢	٣٠,٦	٣٢٣٣٢	٣١,٢
منها: القروض السكنية	١٦٤٥٧	١٧,٧	١٧٩٨١	١٨,٦	١٩٦٣٧	١٩,٠
الوساطة المالية	٥٤٥٨	٥,٩	٥١٦٩	٥,٣	٥٤٥٢	٥,٣
الزراعة	١٠٦٤	١,١	١١٤٦	١,٢	١١٨٤	١,١
قطاعات أخرى	٢٤٦٨	٢,٧	٢٥٢٧	٢,٦	٢٨٤٦	٢,٧
المجموع	**٩٢٧٧٣**	**١٠٠,٠**	**٩٦٧٨١**	**١٠٠,٠**	**١٠٣٤٩٥**	**١٠٠,٠**

المصدر: مصرف لبنان

وفيما تواصل حصّة الأفراد أو القروض الشخصية ارتفاعها لتشكّل ٣١,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٧ من مجموع التسليفات للقطاعات الاقتصادية، ومن ضمنها القروض السكنية التي تشكّل نسبة ١٩,٠٪، فقد شهدت حصة القطاعات الأخرى ارتفاعاً أو تراجعاً بسيطاً في نهاية العام ٢٠١٧ قياساً على نهاية العام ٢٠١٦. وقد باتت التسليفات مركّزة في قطاع التجارة والخدمات بالإضافة إلى القروض الشخصيّة.

ويُظهر توزّع هذه التسليفات على المناطق والمستفيدين تركّزها الواضح في منطقة بيروت وضواحيها ولمصلحة ساكنيها، مع تسجيل تراجع بطيء وتدريجي في حصّة هذه المنطقة لتصل إلى ٧٥,١٪ من إجمالي التسليفات و٥٣,٢٪ من مجموع المستفيدين في نهاية العام ٢٠١٧. ويُعتبر هذا التركّز منسجماً مع تركّز النشاط الإقتصادي وتركّز السكّان ومستوى المداخيل في العاصمة والضواحي.

21-2

ومن ناحية توزّع هذه التسليفات حسب الشرائح، تبيّن الإحصاءات أنّ التسليفات التي تزيد قيمتها عن مليار ليرة لبنانية يستفيد منها ١,٤٪ فقط (عددهم ٨٥٧١ شخصاً ومؤسّسة) من إجمالي عدد المستفيدين والبالغ ٦١٥٦٠٢ شخصاً ومؤسّسة، وهذه النسبة المتدنّية تنسجم مع ما هو قائم في معظم بلدان العالم. مع العلم أن شخصاً واحداً (أو مؤسّسة واحدة) قد يكون قد استفاد (أو استفادت) من أكثر من قرض واحد، وبالتالي فإن عدد المستفيدين المشار إليه قد يكون فعلياً أدنى ممّا هو مذكور.

توزّع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين (نهاية العام ٢٠١٧ - ٪، مليار ليرة وعدد)

	حسب القيمة (٪)	حسب عدد المستفيدين (٪)
أقلّ من ٥ ملايين ليرة	٠,١٧	١٣,٣٦
٥-٢٥ مليون ليرة	٣,٦٥	٤٩,٠٢
٢٥-١٠٠ مليون ليرة	٥,٨٧	٢٠,٦٩
١٠٠-٥٠٠ مليون ليرة	١٦,٨٤	١٤,٢٥
٥٠٠-١٠٠٠ مليون ليرة	٥,٢١	١,٢٨
١٠٠٠-٥٠٠٠ مليون ليرة	١٢,٣٨	٠,٩٧
٥٠٠٠-١٠٠٠٠ مليون ليرة	٧,٨٨	٠,١٩
١٠٠٠٠ مليون ليرة وما فوق	٤٨,٠٠	٠,٢٤
المجموع (مليار ليرة-عدد)	**١٠٣٤٩٥**	**٦١٥٦٠٢**

المصدر: مصرف لبنان

22-2

في ما يخصّ معدّلات الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة، فقد ارتفع متوسّط الفائدة المدينة على الدولار بمقدار بسيط من ٧,٢٥٪ في العام ٢٠١٦ إلى ٧,٣٤٪ في العام ٢٠١٧، علماً أنه بلغ ٧,٦٧٪ في شهر كانون الأول ٢٠١٧، في موازاة ارتفاع معدلات الفائدة الدائنة على الدولار. وفي ما يتعلّق بمتوسط الفائدة المدينة على الليرة، فقد انخفض من ٨,٣٥٪ في العام ٢٠١٦ إلى ٨,٢٩٪ في العام ٢٠١٧، علماً أن الاتجاه هو نحو ارتفاع معتدل في العام ٢٠١٨ مع الارتفاع الحاصل في كلفة الودائع.

تطوّر معدلات الفائدة الدائنة في سوق بيروت (٪)

٨,٥٠
٨,٠٠
٧,٥٠
٧,٠٠
٦,٥٠

ك٢ ٢٠١٧ شباط ٢٠١٧ آذار ٢٠١٧ نيسان ٢٠١٧ أيار ٢٠١٧ حزيران ٢٠١٧ تموز ٢٠١٧ آب ٢٠١٧ أيلول ٢٠١٧ ت١ ٢٠١٧ ت٢ ٢٠١٧ ك١ ٢٠١٧

على الليرة
على الدولار

المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع العام

23-2

يُعتبر القطاع المصرفي مموّلاً رئيسياً للقطاع العام، ولو أن حجم التمويل يتغيّر بين فترة وأخرى بتأثّره بالموارد المتوافرة والفرص المتاحة والمردود وإدارة المخاطر. وقد حملت المصارف التجارية ٤١٪ من مجموع الدين العام في نهاية العام ٢٠١٧، فيما حمل مصرف لبنان ما يزيد عن ٣٦٪ وهناك ما يزيد عن ١١٪ لدى الجمهور. أما النسبة المتبقيّة فتحملها دول ومؤسّسات متعدّدة الجنسية بالإضافة إلى غير مقيمين.

تراجعت **تسليفات المصارف التجارية الممنوحة للقطاع العام** إلى ما يوازي ٤٨١٦٣ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٥٢٣٤٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٦، أي بنسبة ٨,٠٪ وهي شبيهة بنسبة تراجعها في العام ٢٠١٦. وجاء ذلك نتيجة تراجع كلّ من التسليفات بالليرة وبالعملات الأجنبية مع تفضيل المصارف التوظيف لدى مصرف لبنان في ظلّ الهندسات المالية المنفّذة في العام ٢٠١٧ وما يرتبط بها من مردود أعلى، علماً أن الودائع بالليرة سجّلت تراجعاً بقيمة ٣٦٦٣ مليار ليرة وبنسبة ٤,١٪. أما في العام ٢٠١٦، فجاء التراجع بشكل أساسي نتيجة عمليات بيع صافية لسندات يوروبندز (أي أنّ قيمة عمليات البيع فاقت عمليات الشراء التي حصلت في النصف الأول من العام ٢٠١٦) ضمن إدارة السيولة والربحيّة وفي إطار الهندسة المالية التي نفّذها حينها مصرف لبنان.

24-2

وفي التفصيل، تراجعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار ٢٣٦٤ مليار ليرة وبنسبة ٨,١٪ والتسليفات بالعملات الأجنبية بما يوازي ١٨١٨ مليار ليرة وبنسبة ٧,٨٪. وكانت نسبتا التراجع بلغتا ٤,٠٪ للتسليفات بالليرة و١٢,٨٪ للتسليفات بالعملات الأجنبية في العام ٢٠١٦.

وانخفضت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية من ٢٨٩٣٦ مليار ليرة في

نهاية العام ٢٠١٦ إلى ٢٦٥٥٦ مليارأً في نهاية العام ٢٠١٧، ما يشير إلى أنّ الاكتتابات الجديدة كانت دون الإستحقاقات، مع العلم أنّ المصارف تركّز اكتتاباتها على الفئات الطويلة الأجَل (٧ سنوات وما فوق) ذات المردود الأعلى نسبياً والتي باتت تُصدَر بشكل دوري. أمّا في ما يخصّ محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبندز، فقد انخفضت بدورها من ١٥٣٨٣ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠١٦ إلى ١٤١٧٨ مليوناً في نهاية العام ٢٠١٧ ضمن عملية إدارة السيولة بالعملات الأجنبيّة وفي ظلّ العمليات المالية مع المصرف المركزي.

نتيجةً لذلك، استقرّت في نهاية العام ٢٠١٧ حصّة التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة على ٥٥,٦٪ من إجمالي تسليفاتها للقطاع العام وحصّة التسليفات بالعملات الأجنبية على ٤٤,٤٪، شأنهما في نهاية العام ٢٠١٦ (٥٥,٧٪ و٤٤,٣٪ تباعاً).

الموجودات الخارجية

25-2

ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة إلى ١١,٨ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ١١,٢ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦، لتكون بذلك قد ازدادت بنسبة ٥,٢٪ في العام ٢٠١٧ بعد انخفاضها بنسبة ٢,٧٪ في العام ٢٠١٦. وبلغت حصتها ٥,٤٪ من إجمالي الموجودات المصرفية في نهاية ٢٠١٧ شأنها تقريباً في نهاية العام ٢٠١٦. وتراجعت نسبة هذه الودائع إلى ١٠,٢٪ من ودائع الزبائن لدى المصارف بالعملات الأجنبية في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ١٠,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٦. ويُعزى تراجع هذه النسبة في السنوات الأخيرة بوجه خاص إلى مردودها المنخفض جدّاً والى تفضيل المصارف توظيف سيولتها بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان، علماً أنّ هذا الأخير غالباً ما يُعيد بدوره توظيفها لدى مصارف في الخارج، ما يعني أنّ هذه التوظيفات ما زالت تتمتّع بالنسبة إلى المصارف بمستوى السيولة والمخاطر ذاته تقريباً، في وقت تُساهم في تدعيم موجودات مصرف لبنان الخارجية من العملات الأجنبية وفي ترسيخ الإستقرار النقدي. وتجدر الإشارة إلى أن موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية ارتفعت إلى ٤٢ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٤٠,٧ مليارأً في نهاية العام ٢٠١٦.

26-2

وبالإضافة إلى كونها مكوّناً مهمّاً للسيولة بالعملات الأجنبية، تلعب الودائع لدى المراسلين وظيفة هامّة في تمويل تبادلات لبنان مع الخارج وأيضاً في إدارة السيولة والمخاطر. لذلك، وعلى الرغم من المردود المنخفض نسبياً لهذه التوظيفات الخارجية، تسعى المصارف دائماً في إدارة مواردها إلى تأمين حدّ أدنى من السيولة بالعملات الأجنبية لدى المصارف المراسلة بما يساعد على احتواء أيّة تطوّرات سلبية طارئة، كما يحدّ من سياسة تجنّب المخاطر (De-risking) التي قد تعتمدها أحياناً بعض المصارف المراسلة.

27-2

وتجدر الملاحظة إلى أن ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة قد انخفضت، صافيةً من الالتزامات تجاه المصارف غير المقيمة، إلى ٤,٣ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل حوالي ٥ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٦. وبتعبير آخر، غطّت الودائع لدى المصارف المراسلة ١,٦ مرّة الالتزامات الخارجية تجاه المصارف غير المقيمة في نهاية العام ٢٠١٧ (١,٨ مرّة في نهاية العام ٢٠١٦). مع الإشارة إلى أنّ المصارف غير المقيمة التي تملك حسابات دائنة في القطاع المصرفي اللبناني هي في جزء منها مصارف تابعة للمصارف اللبنانية.

28-2

من جهة أخرى، تراجعت الموجودات الخارجية الأخرى للمصارف إلى ٥٦٢٦ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٥٧٢٠ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٦، أي بنسبة ضئيلة، هي ١,٦٪ بعد تراجعها بنسبة ٥,٦٪ في العام ٢٠١٦. وتدخل بشكل أساسي ضمن هذه الموجودات الإستثمارات المباشرة في رساميل المصارف الشقيقة أو التابعة، وأيضاً الإستثمارات في سندات الدين في الخارج، والتي لا تقلّ درجة تصنيفها عن BBB على أن تكون خاضعة لرقابة بلدان مصنّفة تصنيفاً سيادياً بدرجة BBB وما فوق في حال كانت صادرة عن شركات. وتدرّ هذه التوظيفات بوجه عام مردوداً مرتفعاً قياساً على مردود الودائع لدى المصارف غير المقيمة، كما تشكّل هذه الموجودات الخارجية تنويعاً مرغوباً فيه للتوظيفات الخارجية، وتالياً توزيعاً للمخاطر.

الودائع لدى مصرف لبنان

29-2

تابعت **ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان** ارتفاعها في العام ٢٠١٧ لتصل قيمتها إلى ١٥٥٨٩٣ مليار ليرة في نهاية العام المذكور مقابل ١٣٤٦١٢ مليارأً في نهاية العام ٢٠١٦. فتكون بذلك قد ارتفعت بمقدار ٢١٢٨١ مليار ليرة في العام ٢٠١٧ مقابل ارتفاعها بقيمة أعلى بلغت ٢٨٢٨٤ مليار ليرة وبنسبة ٢٦,٦٪ في العام ٢٠١٦. وارتفعت حصّتها من إجمالي التوظيفات المصرفية إلى ٤٧,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٤٣,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٦. ويُعزى الارتفاع في العام ٢٠١٧ إلى العمليات المالية التي نفّذها مصرف لبنان في العام ٢٠١٧ والى الإجراءات الأخرى المتّخذة والتي تصبّ في المحافظة المكلفة على الاستقرار النقدي. ويعود الارتفاع الملحوظ في العام ٢٠١٦ بنوع خاص إلى الهندسة المالية التي قام بها مصرف لبنان حينذاك. وتتضمّن الودائع لدى مصرف لبنان الاحتياطيّات الإلزامية بالليرة اللبنانية والودائع الإلزامية بالدولار الأميركي إضافةً إلى شهادات الإيداع بالليرة والعملات الأجنبية وإلى الودائع الحرّة. وتعكس بنية توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان مقتضيات إدارة السيولة والربحيّة.

ثالثاً: المصارف وإدارة المخاطر

1-3

يترافق العمل المصرفي مع تعرّض المصارف لأنواع عدّة من المخاطر تعمل على إدارتها على نحو فعّال. وتعتمد المصارف اللبنانية الممارسات والقواعد التنظيمية والرقابية التي تستند إليها الصناعة المصرفية العالمية في هذا المجال، مُلتزمةً تحديداً بالنظم وبضوابط العمل المصرفي التي تضعها السلطات النقدية والرقابية في لبنان كما في جميع الدول التي تعمل فيها، ومنها ما يتعلّق بتطبيق معايير يفرضها الواقع اللبناني إضافةً إلى المعايير الدولية، مع تكييف هذه القواعد والمعايير أحياناً مع البنية المصرفية اللبنانية وخصوصيّتها وترك هامش من المرونة في التطبيق، تدرّجاً في التنفيذ وفق الحاجة والمعطيات.

2-3

في السنوات الأخيرة، اتّخذ مصرف لبنان مزيداً من الإجراءات الإحترازية سعياً إلى إدارة أفضل للمخاطر المصرفية، وتناولت مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ونواحيَ أخرى من العمل المصرفي، نذكر منها تعديل نظام المصلحة المركزية للمخاطر المصرفية باتّجاه مزيد من الصرامة، وتصنيف مخاطر الديون، وتوزيع محافظ الإئتمان الرئيسية، وإعادة هيكلة الديون، والإقراض للجهات المقرّبة، والتسليفات العقارية، ووضع سقوف جديدة على قروض التجزئة، وتكوين مؤونات واحتياطي عام على قروض التجزئة عند بروز أو حتى عدم بروز مؤشّرات تعثّر في التسديد، وتكوين مؤونات إجمالية على محفظة القروض المنتجة للفوائد من غير قروض التجزئة. ونذكر منها أيضاً تكوين مؤونات بالليرة من الأرباح الناتجة عن عمليّات الهندسة المالية التي نفّذها مصرف لبنان في العام ٢٠١٦، وتطبيق حدود دنيا جديدة لنسب الملاءة بالإضافة إلى «احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصّة» (Capital Conservation Buffer). ولمزيد من التفصيل حول التدابير المتّخذة في العام ٢٠١٧، يُرجى مراجعة القسم الثاني من هذا التقرير.

من ناحية أخرى، نذكّر بأنّ مصرف لبنان أنشأ بداية العام ٢٠١٦ «وحدة التحقّق» (Compliance Unit) التي تهدف إلى التأكّد من التزام جميع الوحدات في مصرف لبنان، وأيضاً في المصارف والمؤسّسات الأخرى المرخّصة من قبل مصرف لبنان بالقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، وبخاصّة تلك المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، كما إلى اقتراح التدابير لتجنّب و/أو لإدارة المخاطر التي قد تنتج عنها. وكان مصرف لبنان قد أنشأ في العام ٢٠١٤ «وحدة الإستقرار المالي» (Financial Stability Unit) التي من مهامها الأساسيّة مراقبة الوضع المالي والمصرفي واستشراف المخاطر والأزمات المحتملة وتجنّب وقوعها.

مخاطر السمعة Reputation Risk الناتجة عن عدم تطبيق اجراءات الإمتثال (Compliance)

3-3

تنخرط المصارف اللبنانية جدّياً في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية المفروضة على الأفراد والمؤسّسات في عدد من الدول، أوّلاً بقرار واعٍ ومسؤول من إداراتها، وثانياً التزاماً منها بالقانون رقم ٢٠١٥/٤٤ وقبله بالقانون رقم ٢٠٠١/٣١٨ وبمعايير الصناعة المصرفية العالمية وبالتعاميم واللوائح الصادرة عن السلطات النقدية والرقابية، وذلك بهدف حماية القطاع المصرفي ومدّخرات اللبنانيّين وحماية الإقتصاد اللبناني. وفي هذا المجال، طوّرت المصارف طيلة السنوات الماضية سياسات وأنظمة فعّالة، أكسبتها مصداقية في الأسواق المالية العالميّة. والمصارف مستمرّة وبقوّة في الإلتزام بقواعد مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومعرفة العملاء. وتركّز المصارف على إخضاع موظفيها بشكل دائم ومكثّف لدورات تدريبية وورش عمل تتناول القوانين والأنظمة وكذلك المعايير والتطوّرات العالمية ذات الصلة، والتوعية على كيفية رصد وتجميد حركات الأموال المشبوهة والإبلاغ عنها والتواصل الدائم مع هيئة التحقيق الخاصّة، بهدف الوصول إلى مستوى أعلى من الثقافة والتقنيّة والإحترافية في العمل المصرفي.

4-3

واكتمل الإطار القانوني لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومحاربة التهرّب الضريبي بعد إقرار سلسلة من القوانين المالية في العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦، ما يحمي عمل وممارسة المصارف على هذا الصعيد علاوةً طبعاً على تعاميم وقرارات مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصّة. نذكر من هذه القوانين: القانون ٢٠١٦/٥٥ المتعلّق بتبادل المعلومات لغايات ضريبيّة (الذي استبدل القانون ٢٠١٥/٤٣)، القانون ٢٠١٦/٧٥ المتعلّق بإلغاء الأسهم لحامله والأسهم لأمر، القانون ٢٠١٦/٧٧ الذي يُعدّل المادة ٣١٦ من قانون العقوبات والمتعلّقة بتمويل الإرهاب، القانون ٢٠١٥/٤٤ المتعلّق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، القانون ٢٠١٥/٤٢ المتعلّق بالتصريح عن نقل الأموال عبر الحدود، والقانون ٢٠١٥/٥٣ المتعلّق بانضمام لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩ لقمع تمويل الإرهاب.

5-3

كذلك، اتّخذ المصرف المركزي في السنوات الماضية إجراءات مكثّفة وهامّة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، نذكر منها إصداره التعميم رقم ٢٠١٢/١٢٦ الذي يختصّ بعلاقة المصارف بالمراسلين، والتعميم رقم ٢٠١٣/١٢٨ الذي يتعلّق بإنشاء دائرة امتثال Compliance Department، ليُصدر في أيلول ٢٠١٤ التعميم الوسيط رقم ٣٧١ الذي يطلب فيه من المصارف، من بين أمور عدّة ، تعيين مسؤول عن مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في كلّ من فروع المصرف. ومن خلال التعميم الوسيط رقم ٣٩٣ الصادر في حزيران ٢٠١٥، طلب من المصارف وضع نظام ضبط داخلي فاعل لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في ما يتعلّق بالعمليات الماليّة والمصرفية بالوسائل الإلكترونية. كما أصدر في كانون الأول ٢٠١٥ التعميم الأساسي رقم ١٣٦ المتعلّق بتطبيق قرارات مجلس الأمن رقم ١٢٦٧ (١٩٩٩) ورقم ١٩٨٨ (٢٠١١) ورقم ١٩٨٩ (٢٠١١) والقرارات اللاحقة المتعلّقة بهذا الخصوص. وبموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤١١، منع مصرف لبنان المصارف من التعامل مع الشركات التي تكون أسهمها لحامله، وفي نيسان ٢٠١٦، منع المصارف من اصدار البطاقات المُسبقة الدفع التي لا ترتبط بحساب مصرفي. كما أصدر في أيار ٢٠١٦ التعميم الأساسي رقم ١٣٧ المتعلّق بأصول التعامل مع القانون الأميركي الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٨ ومع أنظمته التطبيقية حول منع ولوج «حزب الله» إلى المؤسّسات المالية الأجنبية وغيرها من المؤسّسات. كما عدّل من خلال التعميم الوسيط رقم ٤٢١ الصادر في أيار ٢٠١٦ نظام مراقبة العمليّات الماليّة والمصرفيّة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب موضوع التعميم الأساسي رقم ٨٣، حيث أضاف، من بين أمور عدّة، بعض أنواع المؤسّسات (مثل كونتوارات التسليف) والجمعيّات التي لا تتوخّى الربح كي تؤخذ بعين الإعتبار ضمن مخاطر العميل (المرتفعة)، كما طلب إنشاء «لجنة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب» على مستوى مجلس الإدارة AML/CFT Board Committee بدل اللجنة المتخصّصة بهذا الموضوع والتي كانت قائمة سابقاً. وفي آب ٢٠١٦، أي قبل إقرار القانون ٢٠١٦/٥٥ المتعلّق بتبادل المعلومات لغايات ضريبيّة، بادر مصرف لبنان إلى إصدار التعميم الأساسي رقم ١٣٨، الذي طلب بموجبه من المصارف اتّخاذ الإجراءات كافّة لتزويد هيئة التحقيق الخاصّة بالمعلومات التي قد تطلبها السلطات الأجنبية في إطار تبادل المعلومات الضريبيّة تطبيقاً لتوصيات المنتدى العالمي Global Forum حول الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبيّة ولتوصيات منظّمة التعاون والتنمية الإقتصادية OECD. كما طلب من خلال التعميم الوسيط رقم ٤٣١ الصادر أيضاً في آب ٢٠١٦، أن يقوم كلّ مصرف بتزويد «وحدة الإمتثال» لدى مصرف لبنان بعض المعلومات، منها، على سبيل المثال، السيرة الذاتية للمدراء في دائرة الإمتثال، والهيكل التنظيمي المفصّل لدائرة الإمتثال، ونظام عملها وبرنامجها. وفي تموز ٢٠١٧، أصدر مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم ١٣٩ المتعلّق بالتبادل التلقائي للمعلومات لغايات ضريبيّة، لمساعدة وتوجيه المصارف على تطبيق أحكام القانون رقم ٢٠١٦/٥٥.

6-3

في الإطار ذاته، وبقرار من لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال في جمعية المصارف، تواصلت في العام ٢٠١٧ اللقاءات الموسّعة لمسؤولي دوائر الإمتثال Compliance General Meeting، والتي باتت تُعقد على نحو دوري

منذ العام ٢٠١٣، وتمّ التباحث والتنسيق في اجتماعاتها الأخيرة في مواضيع متعدّدة ذات صلة بنطاق عمل التحقّق، منها، على سبيل المثال، العلاقات مع المصارف المراسلة وسياسة تجنّب المخاطر، ونتائج زيارات وفد جمعيّة المصارف إلى عواصم المال العالمية، وآخر المستجدّات المتعلّقة بموضوع العقوبات حيث أنّ التوجّه هو نحو مزيد من التشدّد، والتبادل التلقائي للمعلومات الضريبيّة وجهوزية المصارف في هذا المجال، إضافةً إلى غيرها من المواضيع.

وفي إطار سعي جمعيّتنا الدائم إلى نشر الوعي ودعم المصارف المتوسّطة والصغيرة، طلبت من شركة ديلويت Deloitte تطوير «دليل حول معيار الإبلاغ الموحّد» Common Reporting Standard CRS تمّ توزيعه على المصارف في شباط ٢٠١٧، بعد أن وزّعت سابقاً على المصارف عدداً من الأدلّة الهامّة، نذكر منها «دليل العقوبات» (٢٠١٥)، و «دليل السياسات والإجراءات المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب» (٢٠١٣)، و «الدليل الشامل لسياسة قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية» FATCA (٢٠١٣).
وتابعت جمعيّة مصارف لبنان والمصارف اللبنانية في العام ٢٠١٧ تحرّكاتها الخارجية الدوريّة التي استهدفت بشكل خاص الولايات المتحدّة الأميركية وعدداً من الدول الأوروبية ذات الأهميّة الكبيرة بالنسبة إلى القطاع المصرفي، وتواصلت مع مسؤولين رسميّين ومصرفيّين وبخاصّة مسؤولي دوائر الإلتزام، بهدف تحصين سمعة القطاع المصرفي اللبناني وصورته في الخارج، واستمرار لا بل تعزيز العلاقة مع المصارف المراسلة وتلافي سياسة تجنّب المخاطر De Risking، ليبقى لبنان جزءاً من النظام المالي العالمي، خدمةً لمصلحة الزبائن والقطاع المصرفي والإقتصاد اللبناني.

مخاطر الملاءة Solvency Risk

7-3

تولي المصارف أهميّة خاصّة لموضوع المخاطر المُرتبطة بضعف الملاءة أو بعدم كفاية رأس المال لتغطية جميع أنواع المخاطر الكامنة في الأعمال التجارية اليوميّة للمصرف. وتسعى دائماً إلى تعزيز ملاءتها وقاعدة رساميلها ليس فقط لمواجهة المخاطر المتعدّدة وتغطية الخسائر المحتملة والإلتزام بالمعايير المحليّة والدولية ذات الصلة، بل أيضاً للإحتفاظ بالمتانة الماليّة العالية لدعم متطلّبات النمو والتوسّع في النشاطات القائمة والمُحتملة وفي أسواق المال، إضافةً الى حماية أموال المودعين والمقرضين الآخرين والمستثمرين في المصارف. وتتمّ عمليّة تقييم ومتابعة كفاية رأس المال بما يتوافق مع السياسات والإجراءات الموضوعة من قبل إدارات المصارف وبالنظر الى القواعد والنسب والتدابير الموضوعة من قبل السلطات الرقابية المحليّة، وبالتالي وفقاً لأحكام التعاميم الصادرة حول كفاية رأس المال، ولا سيّما التعميم الأساسي لمصرف لبنان رقم ٤٤ وتعديلاته. فتتمّ ملاءمة حجم رأس المال المطلوب في جميع الظروف والأوقات مع حجم الأصول داخل الميزانية والإلتزامات خارج الميزانية المرجّحة بأوزان المخاطر Risk weighted assets and off balance sheet commitments، وبالتحديد مخاطر الائتمان Credit Risk ، ومخاطر السوق Market Risk، والمخاطر التشغيلية Operational Risk، وفقاً لما هو معمول به في الصناعة المصرفية الدولية وتبعاً للمعايير العالمية.

8-3

بشكل عام، تعتمد المصارف اللبنانية في قياس حجم الموجودات المرجّحة بأوزان مخاطر الإئتمان Credit risk weighted assets على المقاربة النموذجيّة Standardized approach. وتعتمد في تقييم حجم الموجودات المرجّحة بأوزان مخاطر السوق Market risk weighted assets منهج القياس المعياري Standardized measurement method ، كما تعتمد في قياس المخاطر التشغيلية، مقاربة المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach. ولتلبية متطلّبات كفاية رأس المال بحسب المعايير الدولية المعروفة ببازل ٣، وضع مصرف لبنان في العام ٢٠١١ حدّاً أدنى من نسب رأس المال الى الأصول المرجّحة بالمخاطر لتحقيقه تدريجياً بحلول نهاية العام ٢٠١٥ [1]. وفي أيلول ٢٠١٦، طلب من المصارف الإلتزام لفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ بالحدود الدنيا الجديدة لنسب الملاءة، وهي التالية:

- في ما يخصّ نسبة حقوق حمَلة الأسهم العادية إلى مجموع الموجودات المرجّحة Common Equity Tier 1 Ratio، المطلوب الوصول إلى نسبة ٨,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٦، و٩٪ في نهاية العام ٢٠١٧، و١٠٪ في نهاية العام ٢٠١٨.

- في ما يتعلّق بنسبة الأموال الخاصّة الأساسيّة إلى مجموع الموجودات المرجّحة Tier 1 Ratio، المطلوب الوصول إلى نسبة ١١٪ في نهاية العام ٢٠١٦، و١٢٪ في نهاية العام ٢٠١٧، و١٣٪ في نهاية العام ٢٠١٨.

- في ما يخصّ نسبة الأموال الخاصّة الإجماليّة إلى مجموع الموجودات المرجّحة Total Capital Ratio المطلوب الوصول إلى نسبة ١٤٪ في نهاية العام ٢٠١٦، و١٤,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٧، و١٥٪ في نهاية العام ٢٠١٨، مع العلم أنّ اتفاقية بازل الثالثة تعطي مهلة للوصول إلى معدّل ١٠,٥٪ حتى العام ٢٠١٩.

- وتتضمّن جميع هذه النسب احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصّة (Capital Conservation Buffer) على أن يبلغ ٤,٥٪ من الموجودات المرجّحة في نهاية العام ٢٠١٨.

9-3

وفعلاً، حقّق القطاع المصرفي اللبناني معدلات الملاءة المستهدفة، إذ بلغ معدّل الملاءة في متوسط القطاع (Total Capital/Risk Weighted Assets) بحسب آخر المعلومات الصادرة عن السلطات النقدية والرقابية ١٥,٨٪ في نهاية أيلول ٢٠١٧ بمعيار بازل ٣. وهكذا، لم يواجه القطاع المصرفي مصاعب في تطبيق مقرّرات بازل ٣، إذ واظب في السنوات الأخيرة على تقوية الأموال الخاصّة الأساسيّة من خلال إعادة ضخّ جزء من الأرباح في الأموال الخاصّة ومن خلال إصدار الأسهم. ويواكب الجهاز المصرفي دوماً التنظيمات والتدابير الجديدة المطروحة على الصعيد العالمي، والتي أصبحت أكثر تشدّداً مع رفع مستوى النوعية والشفافية في قاعدة رأس المال وتعزيز درجة تغطية المخاطر وضبط عملية الإفراط في الاستدانة، أو نسبة الدين في الموارد المصرفية وغيرها من الأمور، مع الإشارة إلى أنّ لجنة بازل تترك للسلطات النقدية المحليّة هامشاً مهمّاً لتقدير ما يلائم السوق المحليّة.

ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أنّ تمتين القاعدة الرأسمالية للمصارف كان أحد أهداف العمليات المالية التي نفّذها مصرف لبنان في العام ٢٠١٦، لكي يساعد هذه الأخيرة على الالتزام بالمعايير الدولية الجديدة فتستمرّ بالتالي في تمويل الإقتصاد وفي دعم احتياطيّات مصرف

[1] لتصل نسبة حقوق حمَلة الأسهم العادية إلى مجموع الموجودات المرجّحة Common equity tier 1 ratio إلى ما لا يقلّ عن ٨٪، ونسبة الأموال الخاصّة الأساسيّة إلى مجموع الموجودات المرجّحة tier 1 capital ratio إلى ما لا يقلّ عن ١٠٪، ونسبة الأموال الخاصّة الإجماليّة إلى مجموع الموجودات المرجّحة Total capital ratio إلى ما لا يقلّ عن ١٢٪. وتتضمّن هذه النسب احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصّة Capital conservation buffer على أن يبلغ ٢,٥٪ من الموجودات المرجّحة في نهاية العام ٢٠١٥.

لبنان. لذلك، طلب مصرف لبنان[٢] من المصارف تخصيص الفائض الناتج عن العمليات المذكورة في الأموال الخاصّة، ما يمكّن المصارف من استعماله في الإلتزام بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (IFRS 9) الذي دخل حيّز التنفيذ في بداية العام ٢٠١٨ وفي بلوغ معدّلات الملاءة التي يطلبها مصرف لبنان والتي فصّلناها أعلاه.

مخاطر الإقراض Credit Risk

10-3

تماشياً مع مبادئ الإدارة الرشيدة والإمتثال الدولية Compliance and Corporate Governance International Guidelines، تعمد المصارف العاملة في لبنان إلى تحديد مستوى الرغبة في اتّخاذ المخاطر الإئتمانية Credit risk appetite والحدود أو السقوف الإئتمانية Credit risk limits من قبل مجالس إداراتها، والتي تبلّغ هذا الأمر بدورها الى اللجان والمديريات المختصّة لاعتماد السياسات والتدابير الإجرائيّة التي تتناسب مع قراراتها والأهداف الموضوعة. وتسعى المصارف إلى السيطرة على/ أو الحدّ من مخاطر الإئتمان وضبطها عن طريق وضع حدود أو سقوف قصوى limits على حجم المخاطر التي هي على استعداد لقبولها، أكان بالنسبة إلى الأطراف المُقابلة Counterparties أو إلى التركّز القطاعي والجغرافي Industry and geographic concentration، كما من خلال رصد ومتابعة درجة التعرّض للمخاطر Risk Exposures وتلاؤمها أو تماشيها مع الحدود المرسومة. فهناك سقوف موضوعة للتوظيفات لدى المؤسّسات المصرفية والمالية وفي الأدوات الماليّة ذات التصنيف الإئتماني المرتفع، ولدرجة التعرّض للمخاطر السيادية، إضافةً إلى القيود المطبّقة على القروض والتسهيلات للزبائن بما في ذلك القيود بالنسبة الى البلد الواحد والقطاع الإقتصادي والآجال والتصنيف الإئتماني والكفلاء وغيرها تجنّباً لتركّز المخاطر.

11-3

وفي ما يتعلّق بالقروض والتسهيلات الممنوحة للزبائن تحديداً، تسعى المصارف أيضاً إلى الحدّ من مخاطر الإئتمان المرتبطة بهذا النشاط من خلال سلسلة من الاجراءات المتّخذة والتي تطال نشأة القرض وتكوين الملفّات، وتأمين الوثائق والكفالات والضمانات الكافية، والمتابعة، والتصنيف الدوري للقروض بحسب تعليمات السلطات النقدية والرقابية وبتكوين المؤونات اللازمة عليها حسب تصنيفها، بحيث تُغطّى القروض الرديئة بالمؤونات على نحو كامل وتُدرج خارج الميزانية. كما تلتزم المصارف بالمعايير الاحترازية المتعلّقة بالتسليفات لمقترض واحد وتلك الممنوحة للجهات المقرّبة، من أفراد وشركات. بالإضافة إلى ذلك، تطلب إدارات المصارف من المؤسسات الكبيرة ومن كبار المقترضين توفير ميزانيات مدقّقة، من جهة، وضمانات مقبولة، من جهة ثانية. والشروع في التسهيلات الإئتمانية هو بداية عمل مشترك بين الفروع المصرفية والأقسام أو الدوائر المختصّة في المصرف الأم حيث يتمّ إجراء تحليل ائتماني لأهليّة المقترض وقدرته على السداد ودراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع، وحيث يقوم قسم إدارة مخاطر الإئتمان بمراجعة الملف والتحليل الإئتماني بشكل مستقلّ وإعداد رأي مكتوب بالمخاطر المرتبطة بالتسهيلات الإئتمانية التي تمّ درسها ورفعه إلى لجان الإئتمان المعنيّة. ولجان الإئتمان هي المسؤولة عن الموافقة على التسهيلات التي تصل إلى الحدّ المعيّن لها. فالمصارف لديها مستويات مختلفة من السلطات أو الجهات المؤتَمنة على الموافقة على طلب الائتمان، وهذا يتوقّف على طبيعة وحجم التسهيلات المطلوبة والسقوف الموضوعة. لذا فإنّ الموافقة على

[٢] خاصة من خلال التعميمين الوسيطين رقم ٢٠١٦/٤٣٩ و٢٠١٦/٤٤٦.

القرض قد تقتصر على موافقة لجان الائتمان أو تكون خاضعة للّجان التنفيذية أو لمجالس الإدارة.

12-3

وبقيت المخاطر المتعلّقة بالتسليفات داخل الإقتصاد اللبناني مضبوطة إلى حدّ كبير عموماً، على الرغم من النمو الإقتصادي الضعيف الذي يسجّله الإقتصاد اللبناني في السنوات الأخيرة. وفي ظلّ هذه الظروف، ازدادت نسبة الديون المشكوك بتحصيلها إلى إجمالي التسليفات قليلاً إلى ٣,٨٦٪ في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٣,٥٨٪ في نهاية العام ٢٠١٦، وهي نسبة مقبولة مقارنة مع المتوسّطات الإقليمية ومتدنّية بالمقارنة مع تلك المسجّلة في الأسواق الناشئة، في حين تراجعت المؤونات المكوّنة لتغطية الديون المشكوك بتحصيلها قليلاً إلى ٦٠,٩٪ مقابل ٦٦,٢٪ في نهاية العامَيْن المذكورَيْن على التوالي.

من جهة أخرى، ارتفعت قليلاً درجة تعرّض المصارف للمخاطر السيادية في العام ٢٠١٧، بحيث وصلت حصّة تسليفات المصارف للقطاع العام وودائعها لدى مصرف لبنان إلى ٦١,٦٪ من إجمالي التوظيفات في نهاية العام المذكور مقابل ٦٠,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٦. والجدير ذكره أنّ جزءاً لا بأس به (أكثر من ٤٥٪) من التوظيف لدى القطاع العام ومصرف لبنان هو بالعملة الوطنية بحيث ينتفي عملياً خطر عدم تسديده. أما التوظيفات بالعملات الأجنبية، فهي في جزء كبير منها لدى مصرف لبنان، الذي يعيد بدوره توظيف القسم الأكبر منها خارجياً في أدوات قليلة المخاطر ومرتفعة السيولة قد تكون مشابهة لبنية توظيفات المصارف في الخارج. وتجدر الإشارة إلى أنّه لم يطرأ أيّ تطوّر سلبي ملحوظ لناحية التصنيف السيادي للدولة اللبنانية في العام ٢٠١٧، باستثناء تخفيض وكالة «موديز» في آب ٢٠١٧ تصنيف لبنان الإئتماني من ب٢ (B2) إلى ب٣ (B3) مع نظرة مستقبلية مستقرّة، في حين أكّدت وكالة «فيتش» في كلّ من شباط ٢٠١٧، وأيلول ٢٠١٧ وشباط ٢٠١٨ على تصنيف لبنان وأبقت على النظرة المستقبلية المستقرّة، كما أكّدت وكالة « ستاندرد اند بورز» على تصنيفها لديون لبنان في كلّ من آذار ٢٠١٧، وأيلول ٢٠١٧ وآذار ٢٠١٨ وعلى نظرتها المستقبلية المستقرّة.

مخاطر تقلّبات معدلات الفوائد Interest Rate Risk

13-3

لم يطرأ أيّ تطوّر سلبي ذي شأن في ما يتعلّق بمخاطر تقلّب الفائدة في العام ٢٠١٧ على الرغم من ارتفاع معدّلات الفائدة على الودائع بالليرة منذ تشرين الثاني ٢٠١٧، كما بالدولار، ولو بدرجة أقلّ، والذي ارتبط بارتفاع الفائدة على الدولار عالمياً وبالإجراءات المتّخذة لإحتواء أزمة تشرين الثاني السياسية. وتُعتبر مخاطر تقلّبات الفوائد تحت السيطرة في ما يخصّ تسليفات المصارف للقطاع الخاص، لأنهّا في قسم كبير منها جارية، وتتمّ بالتالي مراجعة معدّلات الفائدة المطبّقة عليها بشكل دوري يتناسب إلى حدّ كبير مع فترة مراجعة معدّلات الفائدة المطبّقة على الودائع. ويختلف الوضع بشأن التسليفات التي تمنحها المصارف للقطاع العام وتوظيفاتها لدى المصرف المركزي في شهادات الإيداع لأنّ آجالها أطول نسبياً والفائدة عليها ثابتة وغير متحرّكة. فعلى سبيل المثال، بلغ الأجَل المثقّل على محفظة سندات الخزينة بالليرة حوالي ٤ سنوات في نهاية العام ٢٠١٧، وحوالي ٧ سنوات بالنسبة إلى سندات اليوروبوندز. ما يجعل فجوة الآجال بين المطلوبات والتوظيفات واسعة جداً.

وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أوّلاً أنّ ارتفاع معدّلات الفائدة على الودائع بالليرة التي تمّ تمديد آجال استحقاقها تحمّله مصرف لبنان وليس المصارف كما سبق وأشرنا إليه في القسم الأول من هذا التقرير، وينطبق ذلك على ارتفاع الفوائد على الودائع بالدولار. وثانياً، أنّ المصارف تملك سيولة أوليّة مرتفعة بالعملات الأجنبية، كما أنّ الفائدة

المدفوعة على الودائع بالليرة ترتبط بشكل عام بالمردود على سندات الخزينة بالليرة وليس العكس، والمردود على سندات الخزينة وشهادات الإيداع الطويلة الأجل وايداعات المصارف الطويلة الأجل لدى المركزي يأخذ في الاعتبار تلك المخاطر، أي تقلّب معدلات الفوائد، إضافةً إلى كونها أدوات مالية قابلة للتداول وتُعتبر سائلة نسبياً بعكس التسليفات للقطاع الخاص، وكلّها أمور تحدّ من هذه المخاطر. ومع أنّ المخاطر المتعلّقة بارتفاع إضافي في معدّل الفائدة على الدولار الأميركي تبقى مطروحة أيضاً في المستقبل مع احتمال رفع بنك الإحتياطي الفدرالي معدّلات الفائدة، غير أنّ انعكاساتها على كلفة موارد المصارف وعلى هامش الفائدة ستبقى إلى درجة كبيرة محدودة، ذلك أن زيادتها ستتمّ تدريجياً على سنوات عدّة لئلاّ تؤثّر سلباً على معدّلات النمو الضعيفة أساساً في الولايات المتحدة الأميركية، وأيضاً للأسباب التي ذكرناها. مع الإشارة إلى أنّ بنك الإحتياطي الفدرالي رفع معدّلات الفائدة على الدولار بواقع ٢٥ نقطة أساس في كلّ من آذار وحزيران وكانون الأول ٢٠١٧، كما رفعها بربع نقطة مئوية في آذار ٢٠١٨.

مخاطر سعر الصرف Exchange Rate Risk

3-14

بقيت مخاطر سعر الصرف تحت السيطرة إلى حدّ كبير في العام ٢٠١٧، إذ لم يطرأ أيّ جديد أو تغيير لناحية التزام الحكومة والمصرف المركزي بسياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي، ولناحية توافر الإمكانات اللازمة لذلك، على الرغم من تعرّض العملة الوطنية لبعض الضغوط المؤقّتة إثر الأزمة السياسة المفاجئة في مطلع تشرين الثاني ٢٠١٧، والتي استطاع المصرف المركزي احتواءها بسرعة بالتعاون مع المصارف (لمزيد من التفصيل، يُرجى مراجعة القسم الأول). وقد استطاع مصرف لبنان أن يدعّم احتياطيّاته من العملات الأجنبية بعد العمليات المالية التي نفّذها في العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧، إذ وصلت إلى ٣٥,٨ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٧، ما يغطّي حوالي ٢٢ شهراً من الاستيراد وحوالي ٦٨,٢٪ من الكتلة النقدية بالليرة و٢٥,٩٪ من الكتلة النقدية بمفهومها الواسع م٣ (M3). كما تبقى مخاطر سعر الصرف متدنّية لناحية بنية مراكز القطع في ميزانيّات المصارف نظراً لتعاميم مصرف لبنان بهذا الخصوص. فعلى سبيل التذكير، يُسمح للمصارف بالإحتفاظ بمركز قطع عملاني صافٍ، مدين أو دائن، لا يتعدّى في أيّ وقت نسبة ١٪ من مجموع عناصر الأموال الخاصّة الأساسيّة الصافية، عى أن لا يتعدّى مركز القطع الإجمالي لديها في الوقت نفسه ما نسبته ٤٠٪ من مجموع الأموال الخاصّة الأساسيّة الصافية.

المخاطر التشغيليّة Operational Risk

3-15

تعتمد المصارف العاملة في لبنان على مجموعة من السياسات والإجراءات في إدارة المخاطر التشغيلية المرتبطة بتوقّف طارىء في أنظمة العمل، أو بحصول أخطاء بشرية وإدارية خلال القيام بالمهام المطلوبة، أو عمليّات غشّ، أو التعرّض لأحداث خارجية من كوارث طبيعية واضرابات ومظاهرات وغيرها، والتي قد تُحدث ضرراً في سمعة المصرف أو قد تكون لها آثار قانونية أو تنظيمية أو قد تؤدّي إلى خسارة ماليّة. فهناك إطار لإدارة المخاطر التشغيلية Operational Risk Management Framework يخضع للتدقيق Audit السنوي بحسب المتطلّبات الرقابية وبما يتماشى مع ممارسات الصناعة المصرفية الدولية، وكذلك فريق مستقلّ لإدارة هذه المخاطر التشغيلية يندرج في مهامه الأساسية تطبيقُ مضامين الإطار المشار إليه، بالتنسيق والتعاون مع وحدات أخرى في المصرف كالتدقيق الداخلي Internal Audit أو أمان المعلومات واستمراريّة العمل Corporate Information Security and Business Continuity . ويشمل إطار إدارة المخاطر التشغيليّة مبادىء مُختبرة على أرض الواقع، كمثل وجوب مضاعفة أنظمة المهام الأساسية Redundancy of Mission-Critical Systems، وفصل الواجبات Segregation of Duties، وتطبيق إجراءات موافقة صارمة Strict Authorization Procedures، وإجراء التسوية اليوميّة Daily Reconciliation، وتحديد مسؤوليّة إدارة المخاطر التشغيلية على المستوى العملي، وغيرها من المبادىء أو التوجيهات. وتُستخدم التغطية التأمينية Insurance Coverage كوسيلة خارجية للحدّ من المخاطر وبما يتناسب مع حجم النشاط وخصائصه. وتطبّق المصارف العاملة في لبنان بشكل عام مقاربة المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach لإحتساب الرأسمال المطلوب في مواجهة المخاطر التشغيلية، ملتزمةً بذلك معايير المقاربة النموذجية Standardized Approach لإتفاقية بازل ٢ لكفاية الرساميل.

مخاطر السيولة Liquidity Risk

3-16

يتمتّع القطاع المصرفي اللبناني بمعدّلات سيولة مناسبة، سواء بالليرة أو بالعملات الأجنبية، ما يُبقي مخاطر السيولة تحت السيطرة إلى حدّ كبير. فالمصارف تعتمد منذ سنوات استراتيجية تأمين حدّ أدنى من السيولة، بالليرة وخصوصاً بالعملات الأجنبية، حرصاً على تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي بشكل عام واللجوء إليها في حال استجدّت أيّ تطوّرات سلبية يقتضي التعامل معها بسرعة، مثل الأزمة السياسية المفاجئة مطلع تشرين الثاني ٢٠١٧ حيث لعبت سيولة المصارف المريحة بالعملات الأجنبية دوراً أساسياً في التصدّي لها. وقد أثبتت هذه الاستراتيجية فعاليّتها في تجاوز الأزمات، ورسّخت الثقة بالقطاع وساهمت في المحافظة على الاستقرار النقدي. وارتفع معدّل السيولة الاجمالية بالليرة وبالعملات الأجنبية، أي الموفورات ومحفظة سندات الخزينـة بالليرة وبالعملات الأجنبية لأقلّ من سنة والموجودات الخارجية من دون التسليفات للقطاع الخـاص غير المقيم، إلى حوالي ٦٩٪ من الودائع الإجمالية والالتزامات الأخرى في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل حوالي ٦٦٪ في نهاية العام ٢٠١٦، وهو المعدّل الأعلى في المنطقة مقارنةً مع معدّل الاحتياطيّات والموجودات الخارجية للقطاع المصرفي العربي، والبالغ حوالي ٣٠٪ للفترة ذاتها. كما يبلغ معدّل السيولة الأوليّة بالعملات الأجنبية، أي الودائع لدى مصرف لبنان ولدى المصارف في الخارج، حوالي ٦٠٪ من الودائع والإلتزامات بهذه العملات، علماً أنّ هذا المستوى المرتفع يُعتبر ضرورياً لإدارة سليمة للودائع بالعملات الأجنبية في اقتصاد مدولر وفي غياب المُقرض في المقام الأخير بالدولار.



القسم الخامس

جداول احصائية

05

جدول رقم ١ - مؤشرات إقتصادية رئيسية

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار ل.ل)	٧٠٠٥٦	٧٣١٥١	٧٥٢٤٠	٧٧٦١٢	٨٠٥٠٧
معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلّي الاجمالي (٪)	٢,٧	٢,٠	٠,٢	١,٧	١,٢
معدّل التضخّم GDP deflator (٪)	٢,٨	٢,٤	٢,٦	١,٤	٢,٥
متوسط المؤشر الاقتصادي العام (متوسط ١٩٩٣=١٠٠) *	٢٦٤,٧	٢٧٣,٢	٢٧٨,٦	٢٨٩,٢	٣٠٥,٩
التغيرات بالنسبة للسنة السابقة (٪)		٣,٢	٢,٠	٣,٨	٥,٨
عجز الميزان التجاري (تراكمي- مليون د.أ.)	١٨٠٨٣	١٨١٢٤	١٥٦٤٢	١٦١٤٢	١٦٧٣٩
تغيرات في الموجودات الخارجية الصافية (تراكمي- مليون د.أ.) منها:	(١١٢٨)	(١٤٠٨)	(٣٣٥٤)	١٢٣٨	(١٥٦)
مصرف لبنان	١٨٤٦	٣٨١٥	(٤٧٣)	٣٨٦٦	١٦٠٩
القطاع المالي	(٢٩٧٤)	(٥٢٢٣)	(٢٨٨١)	(٢٦٢٨)	(١٧٦٥)

المصادر: مديرية الإحصاء المركزي - مصرف لبنان- المركز الآلي الجمركي.
بالنسبة إلى الناتج المحلي للعام ٢٠١٨، فقد تمّ احتسابه بالاستناد إلى تقديرات صندوق النقد الدولي في ما يخصّ معدل النمو الحقيقي وdeflator.
*المؤشر الإقتصادي العام Coincident Indicator الصادر عن مصرف لبنان.
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ٢ - الوضــع النقــدي (نهاية الفترة ، بمليارات الليرات)

البيان	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
أوراق نقدية متداولة	٣٤٠٧	٣٦٤٧	٤٠١٤	٤٥٩٢	٤٨٨٩
ودائع تحت الطلب بالليرة	٤٢١٣	٤٦٥٤	٥٠٢٨	٥٥٦٧	٥٧٦٦
(م١) = السيولة الجاهزة بالليرة	**٧٦٢٠**	**٨٣٠١**	**٩٠٤٢**	**١٠١٥٩**	**١٠٦٥٥**
ودائع الادخار بالليرة	٦١١٢٩	٦٥٠٩٩	٦٩٥٧٨	٧٢٢٦٩	٦٨٤٥٨
(م٢) = (م١)+ ودائع الإدخار بالليرة	**٦٨٧٤٩**	**٧٣٤٠٠**	**٧٨٦٢٠**	**٨٢٤٢٨**	**٧٩١١٣**
ودائع بالعملات الاجنبية	٩٨٤٩٩	١٠٣٧٢٤	١٠٧٤٧٥	١١٧٤٩٩	١٢٩٢٢٣
سندات دين بالعملات الأجنبية (Bonds)	٣٢٣	٢٧٣	٢٦٥	٢٦٥	٢٧٦
(م٣) = (م٢)+ ودائع بالعملات الأجنبية + سندات دين بالعملات الأجنبية	**١٦٧٥٧١**	**١٧٧٣٩٧**	**١٨٦٣٦٠**	**٢٠٠١٩٢**	**٢٠٨٦١٢**
عناصر التغطية					
ديون صافية على الخارج	**٥٦٥٥٦**	**٥٣٦٦١**	**٤٦٦٠٨**	**٤٩٧١٢**	**٤٩١٦٦**
ديون صافية على القطاع العام	٥٩٥٦٨	٦٣٢٢٦	٧٠٦٨٨	٧٦٧٧٨	٧٨٢٤٦
فروقات قطع	(٨٤٢٦)	(٨١٤٦)	(٦٤٠١)	(٧٧٠٧)	(٩٧٢٦)
ديون على القطاع الخاص	٦٥٩٤٩	٧١٢١٧	٧٥٦٩٥	٨٠١٨٨	٨٥١٨٩
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	(٦٠٧٦)	(٢٥٦١)	(٢٢٩)	١٢٢٢	٥٧٣٧
المجموع	**١٦٧٥٧١**	**١٧٧٣٩٧**	**١٨٦٣٦٠**	**٢٠٠١٩٢**	**٢٠٨٦١٢**

المصدر: مصرف لبنان
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ٣ - الماليّة العامة (بمليارات الليرات) المقبوضات والمدفوعات الإجمالية الفعلية

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
المقبوضات الإجماليّة	**١٤٢٠١**	**١٦٤٠٠**	**١٤٤٣٥**	**١٤٩٥٩**	**١٧٥٢٤**
إيرادات الموازنة	١٣٣٨٥	١٤٧٤٢	١٣٦٣٥	١٣٩٨٩	١٦٢٤٧
منها: الضريبية	١٠١١٦	١٠٣٨٨	١٠٣٣٠	١٠٥٩٧	١٢٣٨١
النسبة من المقبوضات الإجمالية (٪)	٧١,٢	٦٣,٣	٧١,٦	٧٠,٨	٧٠,٧
مقبوضات الخزينة	٨١٦	١٦٥٨	٨٠٠	٩٧٠	١٢٧٧
المدفوعات الإجماليّة	**٢٠٥٦٣**	**٢١٠٣٢**	**٢٠٣٩٣**	**٢٢٤١٢**	**٢٣١٨٦**
نفقات الموازنة	١٦٠٥٨	١٨٤٩٠	١٨١٠٨	١٩٥١٧	٢١٢٢٣
منها: رواتب وأجور وتقديمات وتعويضات	٦٤٧٣	٦٧٢٧	٧٠٨٠	٧٣٣٥	٨٢١٨
النسبة من المدفوعات الإجمالية (٪)	٣١,٥	٣٢,٠	٣٤,٧	٣٢,٧	٣٥,٤
خدمة الدين العام	٦٠٠٠	٦٦٠٢	٧٠٥٠	٧٤٨٤	٧٨١٤
النسبة من المدفوعات الإجمالية (٪)	٢٩,٢	٣١,٤	٣٤,٦	٣٣,٤	٣٣,٧
نفقات أخرى	٣٥٨٥	٥١٦١	٣٩٧٨	٤٦٩٨	٥١٩١
النسبة من المدفوعات الإجمالية (٪)	١٧,٤	٢٤,٥	١٩,٥	٢١,٠	٢٢,٤
مدفوعات الخزينة	٤٥٠٥	٢٥٤٢	٢٢٨٦	٢٨٩٥	١٩٦٣
العجز العام	**٦٣٦٢**	**٤٦٣٢**	**٥٩٥٨**	**٧٤٥٣**	**٥٦٦٢**
الرصيد الأوّلي:					
الفائض (+)؛ العجز (-)	٣٦١-	١٩٧٠	١٠٩٢	٣١	٢١٥٢
نسب مئوية					
العجزالعام/المدفوعات الإجمالية	٣٠,٩٤	٢٢,٠٢	٢٩,٢٢	٣٣,٢٥	٢٤,٤٢
العجز العام/الناتج المحلّي الإجمالي	٩,١٧	٦,٤٢	٧,٩٢	٩,٦٠	٧,٠٣
المقبوضات الإجمالية/الناتج المحلّي الإجمالي	٢٠,٤٧	٢٢,٧٤	١٩,١٩	١٩,٢٧	٢١,٧٧
المدفوعات الإجمالية/الناتج المحلي الإجمالي	٢٩,٦٤	٢٩,١٧	٢٧,١٠	٢٨,٨٨	٢٨,٨٠
خدمة الدين/الناتج المحلّي الإجمالي	٨,٦٥	٩,١٦	٩,٣٧	٩,٦٤	٩,٧١
المدفوعات ناقص خدمة الدين/الناتج المحلي الإجمالي	٢٠,٩٩	٢٠,٠١	١٧,٧٣	١٩,٢٣	١٩,٠٩
خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية	٤٢,٢٥	٤٠,٢٦	٤٨,٨٤	٥٠,٠٣	٤٤,٥٩

المصدر: وزارة الماليّة.

جدول رقم ٤ - تطـور الديـن العـام (نهاية الفترة)

	القيمة (مليار ليرة)				
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
١- الدين العام الاجمالي	**٩٥٧١٢**	**١٠٠٣٦٤**	**١٠٦٠٣١**	**١١٢٩١٠**	**١١٩٩٠٥**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(٪)	-	٤,٩	٥,٦	٦,٥	٦,٢
٢- الدين بالليرة اللبنانية	**٥٦٣١٢**	**٦١٧٥٢**	**٦٥١٩٥**	**٧٠٥٢٨**	**٧٤٠٧٧**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(٪)	-	٩,٧	٥,٦	٨,٢	٥,٠
أ- مصرف لبنان	١٦٧٦١	١٩٤٥٤	٢٣٩٠٧	٣٠١٥٠	٣٥٥٨٠
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(٪)	-	١٦,١	٢٢,٩	٢٦,١	١٨,٠
ب- المصارف	٣٠٣١٥	٣١٨٦٩	٣٠٢٧٩	٢٩٥٨١	٢٧٧٥٦
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(٪)	-	٥,١	(٥,٠)	(٢,٣)	(٦,٢)
ج- القطاع غير المصرفي	٩٢٣٦	١٠٤٢٩	١١٠٠٩	١٠٧٩٧	١٠٧٤١
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(٪)	-	١٢,٩	٥,٦	(١,٩)	(٠,٥)
٣- الدين بالعملات الأجنبية	**٣٩٤٠٠**	**٣٨٦١٢**	**٤٠٨٣٦**	**٤٢٣٨٢**	**٤٥٨٢٨**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(٪)	-	(٢,٠)	٥,٨	٣,٨	٨,١
٤- ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي	١٥٤٩٥	١٣٩٦٥	١٣٢٢٧	١٤٢٦٨	١٥٣٧٦
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(٪)	-	(٩,٩)	(٥,٣)	٧,٩	٧,٨

	الحصة من المجموع (٪)				
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
١- الدين العام الاجمالي	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**
٢- الدين بالليرة اللبنانية	**٥٨,٨**	**٦١,٥**	**٦١,٥**	**٦٢,٥**	**٦١,٨**
أ- مصرف لبنان	١٧,٥	١٩,٤	٢٢,٥	٢٦,٧	٢٩,٧
ب- المصارف	٣١,٧	٣١,٨	٢٨,٦	٢٦,٢	٢٣,١
ج- القطاع غير المصرفي	٩,٦	١٠,٤	١٠,٤	٩,٦	٩,٠
٣- الدين بالعملات الأجنبية	**٤١,٢**	**٣٨,٥**	**٣٨,٥**	**٣٧,٥**	**٣٨,٢**

المصدر: مصرف لبنان

( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ٥ - التطور السنوي لمحفظة سندات الخزينة اللبنانية بالليرة (نهاية الفترة)

	٣ أشهر	٦ أشهر	١٢ شهراً	٢٤ شهراً	٣٦ شهراً	٦٠ شهراً	٨٤ شهراً	٩٦ شهراً	١٢٠ شهراً	١٤٤ شهراً	١٨٠ شهراً	إجمالي المحفظة (مليار ليرة)	متوسط الفائدة المثقّل* (٪)	متوسط الأجل المثقّل* أيام
٢٠١٣	١٦٦	٩٤٦	١٠٣٥	٢١٣١	٢٠٩٤٢	١١٧٤٧	١٠٢١٩	١٩٨٢	٢٨٤٤	٣٣٧٣		٥٥٣٨٥	٦,٨٦	١٢٧٤
٢٠١٤	١٠١	٥٧٠	١٢١٧	٢١٥٤	٢٤٠٠٥	١٢٢٣٣	١٠٢١٩	١٩٨٢	٤٧٩٠	٣٣٧٣		٦٠٦٤٤	٦,٨٩	١١٩٣
٢٠١٥	٧٢	٤٧٥	٨٢١	٤٢٥٨	١٩٩٥٢	١٣٠٧٤	١٢١٠٠	١٩٨٢	٨٠٠٥	٣٣٧٣		٦٤١١٢	٦,٩٤	١٢٢٢
٢٠١٦	٢٦٦	٤٤١	٢٣٩٣	٥٢٠٩	١٤٣٨٢	١٥٤٦٣	١٤٦٨٠	١٨٣٣	١١٣٨٩	٣٠٧٦	٢١٥	٦٩٣٤٧	٦,٩٢	١٢٦٩
٢٠١٧	١٣٠	٩٢٦	٢٠٧٣	٧٣٧٧	١١٢٦٧	١٦٦٥٢	١٣٤٩٥	١٨٣٣	١٥٧٦٨	٣٠٧٦	٢١٥	٧٢٨١٢	٦,٦٥	١٤٢٠

مصدر المعلومات الأوّلية : مصرف لبنان

* جرى التثقيل على أساس حصة كل فئة من مجموع المحفظة.

جدول رقم ٦ - تطوّر أسعار صرف بعض العملات الاجنبية والعربية إزاء الليرة اللبنانية

بالليرات اللبنانية	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
السعر في نهاية الفترة					
الدولار الاميركي	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥
الليرة الاسترلينية	٢٤٨٢,٥٥	٢٣٤١,٧٥	٢٢٣٢,٤٦	١٨٥٦,٠٣	٢٠٣٥,٥٨
الفرنك السويسري	١٦٩٠,٩٧	١٥٢٤,٢٧	١٥٢٠,٨٨	١٤٨٥,٨١	١٥٤٥,٠٤
اليورو	٢٠٧٤,٧٧	١٨٣٣,٨٧	١٦٤٦,٦٤	١٥٩٦,٢٩	١٨٠٦,٥٩
الين الياباني	١٤,٣٣	١٢,٦٢	١٢,٥١	١٢,٩٠	١٣,٣٩
الليرة السورية	١٠,٦٤	٨,٣٨	٦,٨١	٢,٩٣	٢,٩٣
الريال السعودي	٤٠١,٩٤	٤٠١,٦٨	٤٠١,٥٨	٤٠١,٩١	٤٠١,٩٩
الدينار الكويتي	٥٣٤١,٩٦	٥١٤٨,٥٧	٤٩٦٧,٠٥	٤٩٣٤,٥٣	٤٩٩٥,٠٣

المصدر: مصرف لبنان.

جدول رقم ٧ - متوسط معدلات الفوائد في المصارف التجارية (٪)

	معدلات الفائدة على الليرة		معدلات الفائدة على الدولار		متوسط الفائدة المثقلة على القروض بين المصارف بالليرة	معدل الليبور ٣ أشهر على الدولار الاميركي
	المدينة	الدائنة	المدينة	الدائنة		
كانون الأول ٢٠١٣	٧,٢٩	٥,٤٤	٦,٨٨	٢,٩٥	٢,٧٥	٠,٢٤
كانون الأول ٢٠١٤	٧,٤٩	٥,٥٦	٦,٩٧	٣,٠٧	٢,٧٥	٠,٢٤
كانون الأول ٢٠١٥	٧,٤٥	٥,٥٦	٧,٠٦	٣,١٧	٣,٠٣	٠,٥٤
كانون الثاني ٢٠١٦	٨,٢٨	٥,٥٢	٧,٣٤	٣,٢٢	٣,٠٠	٠,٦٢
شباط ٢٠١٦	٨,١٨	٥,٥٧	٧,٣١	٣,٢٢	٣,٠٥	٠,٦٢
آذار ٢٠١٦	٨,٦٢	٥,٥٩	٧,٣٦	٣,٢٧	٣,٠٦	٠,٦٣
نيسان ٢٠١٦	٨,٤٠	٥,٦٠	٧,١٧	٣,٢٩	٣,٠٧	٠,٦٣
أيار ٢٠١٦	٨,٥٣	٥,٥٨	٧,٢٩	٣,٢٦	٣,٠١	٠,٦٥
حزيران ٢٠١٦	٨,٣١	٥,٥٦	٧,٢٠	٣,٣١	٣,٨٠	٠,٦٥
تموز ٢٠١٦	٨,٣٢	٥,٥٧	٧,٢٥	٣,٣٠	٣,٠٤	٠,٧٠
آب ٢٠١٦	٨,٢٩	٥,٥٦	٧,٢٨	٣,٣٩	٣,٠٢	٠,٨١
أيلول ٢٠١٦	٨,٤٤	٥,٥٨	٧,٢٠	٣,٤٣	٣,٠٠	٠,٨٥
تشرين الأول ٢٠١٦	٨,٣٥	٥,٥٣	٧,٠٦	٣,٤٣	٣,٠٣	٠,٨٨
تشرين الثاني ٢٠١٦	٨,٢٦	٥,٥٤	٧,١٦	٣,٤٨	٣,٠٠	٠,٩١
كانون الأول ٢٠١٦	٨,٢٣	٥,٥٦	٧,٣٥	٣,٥٢	٣,٠٠	٠,٩٨
كانون الثاني ٢٠١٧	٨,٤٧	٥,٥٥	٧,٢٦	٣,٥٢	٣,٠٣	١,٠٣
شباط ٢٠١٧	٨,٣٧	٥,٥٦	٧,١٤	٣,٥٧	٣,٠٠	١,٠٥
آذار ٢٠١٧	٨,٤٣	٥,٥٧	٧,٣٢	٣,٥٣	٣,٠٠	١,١٤
نيسان ٢٠١٧	٨,٣٣	٥,٥٤	٧,٢٢	٣,٦٢	٣,١٣	١,١٦
أيار ٢٠١٧	٨,٤٨	٥,٥٧	٧,٣٦	٣,٦٢	٣,٠٠	١,١٩
حزيران ٢٠١٧	٨,٣٩	٥,٥١	٧,٢٧	٣,٥٨	٤,٢٦	١,٢٦
تموز ٢٠١٧	٨,٣٣	٥,٥٦	٧,٢٥	٣,٦٤	٣,٩٤	١,٣١
آب ٢٠١٧	٨,١٠	٥,٥٥	٧,٢٩	٣,٦٣	٤,٢٤	١,٣١
أيلول ٢٠١٧	٨,٣١	٥,٥٣	٧,٥٣	٣,٦٥	٤,٠٠	١,٣٢
تشرين الأول ٢٠١٧	٨,٢٤	٥,٥٦	٧,٣٩	٣,٧٢	٤,٢٩	١,٣٦
تشرين الثاني ٢٠١٧	٧,٩٨	٥,٨٨	٧,٣٢	٣,٨٠	٦٩,٠٦	١,٤٣
كانون الأول ٢٠١٧	٨,٠٩	٦,٤١	٧,٦٧	٣,٨٩	٣٥,٩٣	١,٦٠

المصدر: مصرف لبنان، شركة لبنان المالية

جدول رقم ٨ - الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية (نهاية الفترة- مليار ل.ل.)

البيان	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الموجودات					
الموفورات	**٨٢٥٣٣**	**٩٦٣١٤**	**١٠٧٠٢١**	**١٣٥٣٠٥**	**١٥٦٦٦٧**
أوراق نقدية	٥٧٦	٦٠٧	٦٩٣	٦٩٣	٧٧٤
ودائع لدى مصرف لبنان	٨١٩٥٧	٩٥٧٠٧	١٠٦٣٢٩	١٣٤٦١٢	١٥٥٨٩٣
ديون على القطاع الخاص المقيم	**٦٢٥٦٥**	**٦٨٣٩١**	**٧٢٤٢٧**	**٧٦٩٤٣**	**٨١٦٦٧**
بالليرات اللبنانية	١٦٧٥٧	١٨٧٤٩	٢٠٥٧٣	٢٣٦٠٧	٢٦٤١٥
بالعملات الأجنبية	٤٥٨٠٨	٤٩٦٤٢	٥١٨٥٤	٥٣٣٣٥	٥٥٢٥٢
ديون على القطاع العام	**٥٦٧٨٦**	**٥٦٣٠٨**	**٥٦٩٨٤**	**٥٢٣٤٤**	**٤٨١٦٣**
منها: سندات بالليرة	٣٠١١٤	٣١٥٦٤	٣٠٢٤٣	٢٨٩٣٦	٢٦٥٥٦
سندات بالعملات	٢٦٥٤٤	٢٤٥٨٨	٢٦٦٠٠	٢٣١٩١	٢١٣٧٣
ديون مختلفة	١٢٨	١٥٦	١٤٠	٢١٨	٢٣٤
موجودات خارجية	**٤٠١٣٧**	**٣٦٤٧٠**	**٣٥٨٧٠**	**٣٤٨٢٤**	**٣٥٥٧٩**
ديون على القطاع الخاص غير المقيم	٨٨٦٢	٨٣٣٩	٩٣١٦	٩٢٥٦	٩٢٦٣
ديون على مصارف غير مقيمة	٢١٠٤١	١٨٣٤٢	١٧٤٢٢	١٦٩٤٥	١٧٨٣٥
موجودات خارجية أخرى	١٠٢٣٥	٩٧٨٩	٩١٣٢	٨٦٢٣	٨٤٨١
القيم الثابتة	**٥٩٢١**	**٦٥٧٤**	**٧٣٦١**	**٧٨٥٧**	**٨٦٤٣**
موجودات غير مصنفة	**٥٢٦**	**٨٠٦**	**٧١٦**	**٧٢٦**	**٧١٣**
المجموع	**٢٤٨٤٦٨**	**٢٦٤٨٦٣**	**٢٨٠٣٧٩**	**٣٠٧٩٩٩**	**٣٣١٤٣٣**

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ٨ - الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية (نهاية الفترة- مليار ل.ل.) (تابع)

المطلوبات	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
ودائع القطاع الخاص المقيم	**١٦٢٣٩٦**	**١٧٢٠٤١**	**١٨٠٤٨٩**	**١٩٣٧٦٥**	**٢٠١٢٦٣**
ودائع تحت الطلب بالليرة	٤١٤٤	٤٥٦٤	٤٩٠٧	٥٤٣٧	٥٦٢٩
ودائع أخرى بالليرة	٦٠٣٢٨	٦٤٢٧٨	٦٨٦٧٨	٧١٤٦٧	٦٧٤٧١
ودائع بالعملات الأجنبية	٩٧٩٢٤	١٠٣١٩٩	١٠٦٩٠٤	١١٦٨٦١	١٢٨١٦٤
ودائع القطاع العام	**٤٤٦٣**	**٤٨٤٢**	**٥٠٧٤**	**٥٩٥٦**	**٦٤٨٤**
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	**٤٢٩٣٤**	**٤٥٦٨٠**	**٤٨٠٢٦**	**٥١١٩٦**	**٥٢٩٩٨**
بالليرات اللبنانية	٥٠٦٣	٥٨١٥	٦٦٨٠	٦٨٢٧	٦٤٤٠
بالعملات الأجنبية	٣٧٨٧١	٣٩٨٦٦	٤١٣٤٦	٤٤٣٦٩	٤٦٥٥٨
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	**٧٥٥٥**	**٨٧٩٥**	**٩٨٦٤**	**٩٤٦٧**	**١١٢٧٨**
سندات دين	**٣٩٨**	**٣٥٢**	**٤١٢**	**٤٠٨**	**٤١٦**
الأموال الخاصة	**٢١٤١٠**	**٢٣٧١٩**	**٢٥١٣١**	**٢٧٤٩٧**	**٢٨٨٣١**
أموال خاصة أساسية	١٩٦١٩	٢١٩٥٤	٢٣٣٠٠	٢٥٦٦٠	٢٦٩٥٥
أموال خاصة مساندة	١٧٩١	١٧٦٥	١٨٣١	١٨٣٨	١٨٧٦
مطلوبات غير مصنفة	**٩٣١٢**	**٩٤٣٤**	**١١٣٨٣**	**١٩٧٠٨**	**٣٠١٦٣**
المجموع	**٢٤٨٤٦٨**	**٢٦٤٨٦٣**	**٢٨٠٣٧٩**	**٣٠٧٩٩٩**	**٣٣١٤٣٣**

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ٩ - تطور الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية وأبرز بنودها (نهاية الفترة ، مليار ليرة)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٢٠٥٣٣٠	٢١٧٧٢١	٢٢٨٥١٥	٢٤٤٩٦١	٢٥٤٢٦١
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	٦,٠	٥,٠	٧,٢	٣,٨
إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٧١٤٢٧	٧٦٧٣٠	٨١٧٤٣	٨٦١٩٨	٩٠٩٣١
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	٧,٤	٦,٥	٥,٤	٥,٥
ديون على القطاع العام	٥٦٧٨٦	٥٦٣٠٨	٥٦٩٨٤	٥٢٣٤٤	٤٨١٦٣
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	(٠,٨)	١,٢	(٨,١)	(٨,٠)
ديون على مصارف غير مقيمة	٢١٠٤١	١٨٣٤٢	١٧٤٢٢	١٦٩٤٥	١٧٨٣٥
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	(١٢,٨)	(٥,٠)	(٢,٧)	٥,٣
ودائع المصارف لدى مصرف لبنان	٨١٩٥٧	٩٥٧٠٧	١٠٦٣٢٩	١٣٤٦١٢	١٥٥٨٩٣
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	١٦,٨	١١,١	٢٦,٦	١٥,٨
الأموال الخاصة	٢١٤١٠	٢٣٧١٩	٢٥١٣١	٢٧٤٩٧	٢٨٨٣١
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	١٠,٨	٦,٠	٩,٤	٤,٩
إجمالي الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية	٢٤٨٤٦٨	٢٦٤٨٦٣	٢٨٠٣٧٩	٣٠٧٩٩٩	٣٣١٤٣٣
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	٦,٦	٥,٩	٩,٩	٧,٦

المصدر: مصرف لبنان

( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ١٠ - توزّع أعباء وإيرادات المصارف العاملة في لبنان

	القيمة بمليارات الليرات اللبنانية			النسبة من المجموع (٪)		
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
النفقات						
فوائد مدفوعة	٩٢١٢	١٠٠٢٠	١٠٨٦٦	٦٨,٥	٦٨,٧	٦٥,٣
صافي المؤونات	٢٩٤	٣٢٣	٢٦٢	٢,٢	٢,٢	١,٦
أعباء المستخدمين	١٩١٣	٢٠٢٥	٢١٩٦	١٤,٢	١٣,٩	١٣,٢
أعباء الاستثمار العامة	١٣١٧	١٤٤٧	٢٢٩٠	٩,٨	٩,٩	١٣,٨
استهلاكات وصافي مؤونات/ أرباح على أصول مادية وغير مادية	٢١٤	٢٤٠	٢٦٢	١,٦	١,٦	١,٦
ضريبة على الأرباح	٤٩٣	٥٣٧	٧٧٦	٣,٧	٣,٧	٤,٧
المجموع	**١٣٤٤٣**	**١٤٥٩٢**	**١٦٦٥٢**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**
الايرادات						
فوائد مقبوضة	١٣٧٠٩	١٤٨٤٩	١٥٩٩٠	٨٥,٥	٨٥,٣	٨١,٩
عمولات صافية مقبوضة وايرادات الاستثمار المصرفي والإيرادات التشغيلية الأخرى	٢٢٩٤	٢٥١٥	٣٥٥٥	١٤,٣	١٤,٥	١٨,٢
صافي النتائج الإستثنائية	٣٠	٣٩	(٢٩)	٠,٢	٠,٢	(٠,١)
المجموع	**١٦٠٣٣**	**١٧٤٠٣**	**١٩٥١٦**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**
الأرباح الصافية	**٢٥٩٠**	**٢٨١١**	**٢٨٦٤**			

المصدر: مصرف لبنان

( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ١١ - حسابات الأرباح والخسائر المجمّعة للمصارف العاملة في لبنان

	القيمة بمليارات الليرات اللبنانية			التغيّر السنوي (٪)	
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠١٦
١- فوائد مقبوضة	١٣٧٠٩	١٤٨٤٩	١٥٩٩٠	٨,٣	٧,٧
٢- فوائد مدفوعة	٩٢١٢	١٠٠٢٠	١٠٨٦٦	٨,٨	٨,٤
٣- هامش الفائدة (١-٢)	**٤٤٩٧**	**٤٨٢٩**	**٥١٢٤**	**٧,٤**	**٦,١**
٤- صافي المؤونات على القروض المشكوك بتحصيلها	٢٩٤	٣٢٣	٢٦٢	٩,٩	(١٨,٩)
٥- الناتج المصرفي الصافي (٣-٤)	**٤٢٠٣**	**٤٥٠٦**	**٤٨٦٢**	**٧,٢**	**٧,٩**
٦- صافي العمولات والإيرادات الأخرى (استثمارية وغير استثمارية)	٢٢٩٤	٢٥١٥	٣٥٥٥	٩,٦	٤١,٤
٧- الناتج المالي الصافي (٥+٦)	**٦٤٩٧**	**٧٠٢١**	**٨٤١٧**	**٨,١**	**١٩,٩**
٨- أعباء المستخدمين	١٩١٣	٢٠٢٥	٢١٩٦	٥,٩	٨,٤
٩- أعباء الاستثمار العامة الأخرى	١٣١٧	١٤٤٧	٢٢٩٠	٩,٩	٥٨,٣
١٠- استهلاكات وصافي مؤونات/أرباح على أصول مادية وغير مادية	٢١٤	٢٤٠	٢٦٢	١٢,١	٩,٢
١١- النتيجة العادية قبل الضريبة (٧-٨-٩-١٠)	**٣٠٥٣**	**٣٣٠٩**	**٣٦٦٩**	**٨,٤**	**١٠,٩**
١٢- صافي النتائج الإستثنائية	٣٠	٣٩	(٢٩)	٣٠,٠	-
١٣- النتيجة قبل الضريبة (١١ +١٢)	**٣٠٨٣**	**٣٣٤٨**	**٣٦٤٠**	**٨,٥**	**٨,٨**
١٤- ضريبة على الأرباح	٤٩٣	٥٣٧	٧٧٦	٨,٩	٤٤,٥
١٥- الربح الصافي بعد الضريبة (١٣-١٤)	**٢٥٨٩**	**٢٨١١**	**٢٨٦٤**	**٨,٦**	**١,٩**

المصدر: مصرف لبنان

( ) تعني ارقاماً سلبية

جدول رقم ١٢ - تطور الودائع والتسليفات المصرفية (نهاية الفترة)

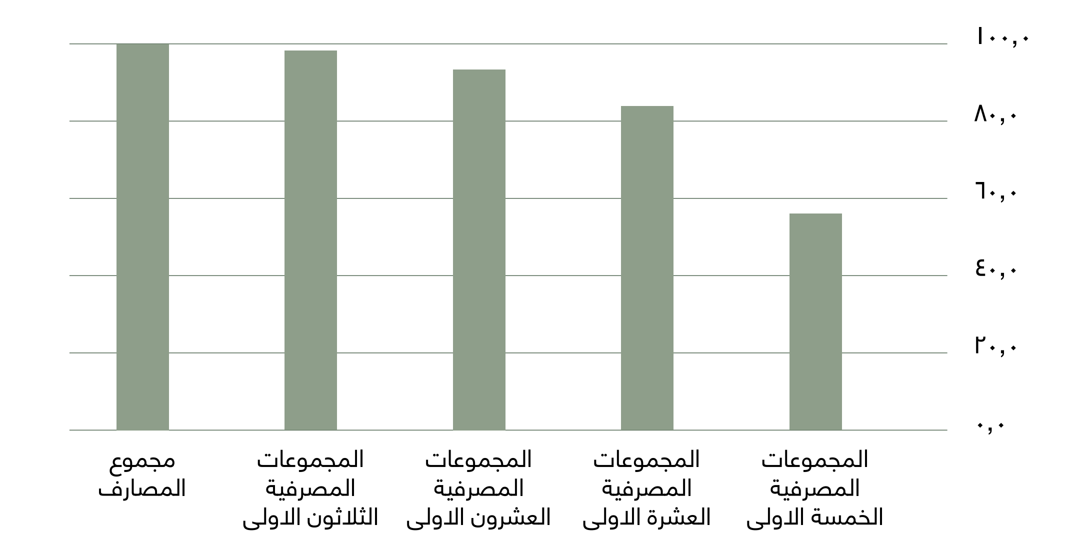
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
بالليرات اللبنانية (مليار ليرة)					
ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٦٩٥٣٥	٧٤٦٥٦	٨٠٢٦٥	٨٣٧٣١	٧٩٥٤٠
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	٧,٤	٧,٥	٤,٣	(٥,٠)
تسليفات للقطاع الخاص المقيم	١٦٧٥٧	١٨٧٤٩	٢٠٥٧٣	٢٣٦٠٧	٢٦٤١٥
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	١١,٩	٩,٧	١٤,٧	١١,٩
التسليفات على الودائع ٪	٢٤,١	٢٥,١	٢٥,٦	٢٨,٢	٣٣,٢
بالعملات الاجنبية (مليون دولار أميركي)					
ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٩٠٠٧٩	٩٤٩٠٢	٩٨٣٤٢	١٠٦٩٥٢	١١٥٩٠٢
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	٥,٤	٣,٦	٨,٨	٨,٤
تسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٣٦٢٦٥	٣٨٤٦٢	٤٠٥٧٧	٤١٥٢٠	٤٢٧٩٦
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	٦,١	٥,٥	٢,٣	٣,١
التسليفات على الودائع ٪	٤٠,٣	٤٠,٥	٤١,٣	٣٨,٨	٣٦,٩

المصدر: مصرف لبنان
( ) تعني ارقاماً سلبية

جدول رقم ١٣ - التركّز المصرفي كما في نهاية العام ٢٠١٦ (بالنسب المئوية)

	إجمالي الموجودات	الودائع	التسليفات
المجموعات المصرفية الخمسة الأولى	٥٥,٦	٥٦,٥	٥٥,٥
المجموعات المصرفية العشرة الأولى	٨١,٨	٨٢,٢	٨٠,٤
المجموعات المصرفية العشرون الأولى	٩٤,٣	٩٥,٢	٩٣,٨
المجموعات المصرفية الثلاثون الأولى	٩٨,٩	٩٩,١	٩٨,٩
مجموع المصارف	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

التركز المصرفي حسب إجمالي الموجودات



المصدر: BILANBANQUES 2017

جدول رقم ١٤ - التوزّع الجغرافي للودائع المصرفية (نهاية الفترة-بالنسبة المئوية)

المناطق	حسب المنطقة		حسب المودعين	
	كانون ١- ٢٠١٦	كانون ١- ٢٠١٧	كانون ١- ٢٠١٦	كانون ١- ٢٠١٧
بيروت وضواحيها	٦٩,٤٢	٦٨,٣٩	٤٧,٩٧	٤٧,٧٠
جبل لبنان	١٣,٨٠	١٤,٢٧	١٨,٧٢	١٨,٧٢
البقاع	٤,٦٥	٤,٧١	٨,٧٥	٨,٨٣
لبنان الجنوبي	٦,٤٦	٦,٧٤	١٢,٤٧	١٢,٦٥
لبنان الشمالي	٥,٦٧	٥,٨٩	١٢,٠٩	١٢,١٠
المجموع	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**

التوزّع الجغرافي للتسليفات المصرفية (نهاية الفترة-بالنسبة المئوية)

المناطق	حسب المنطقة		حسب المستفيدين	
	كانون ١- ٢٠١٦	كانون ١- ٢٠١٧	كانون ١- ٢٠١٦	كانون ١- ٢٠١٧
بيروت وضواحيها	٧٥,٦٥	٧٥,٠٨	٥٤,٢٣	٥٣,٢٤
جبل لبنان	١٢,٣٣	١٢,٧٠	١٨,٠٤	١٨,٥٣
البقاع	٣,٠٧	٣,١٥	٧,١٢	٧,٣٩
لبنان الجنوبي	٤,٦٩	٤,٧١	٩,٩٣	١٠,١٠
لبنان الشمالي	٤,٢٦	٤,٣٧	١٠,٦٨	١٠,٧٤
المجموع	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٥ - توزّع عدد المستفيدين من التسليفات حسب شرائحها (نهاية الفترة-بالنسبة المئوية)

	كانون الأول ٢٠١٦		كانون الأول ٢٠١٧	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
دون ٥ ملايين ليرة	٧١٧٢٥	١٢,٠٨	٨٢,٢٤٤	١٣,٣٦
بين ٥ و٢٥ مليون ليرة	٣٠٥٩٦٨	٥١,٥٣	٣٠١,٧٨٤	٤٩,٠٢
بين ٢٥ و١٠٠ مليون ليرة	١١٩٩٤٥	٢٠,٢٠	١٢٧,٣٦٧	٢٠,٦٩
بين ١٠٠ و٥٠٠ مليون ليرة	٨٠٣٦٨	١٣,٥٤	٨٧,٧٣٧	١٤,٢٥
بين ٥٠٠ و١٠٠٠ مليون ليرة	٧٣٧٩	١,٢٤	٧,٨٩٩	١,٢٨
بين ١٠٠٠ و٥٠٠٠ مليون ليرة	٥٨٠٦	٠,٩٨	٥,٩٦٤	٠,٩٧
بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ مليون ليرة	١٢٣٠	٠,٢١	١,١٦٠	٠,١٩
فوق ١٠٠٠٠ مليون ليرة	١٣٣٧	٠,٢٣	١,٤٤٧	٠,٢٤
المجموع العام	**٥٩٣٧٥٨**	**١٠٠,٠٠**	**٦١٥,٦٠٢**	**١٠٠,٠٠**

توزّع قيَم التسليفات حسب شرائحها (نهاية الفترة- مليار ليرة ونسبة مئوية)

	كانون الأول ٢٠١٦		كانون الأول ٢٠١٧	
	القيمة	النسبة (٪)	القيمة	النسبة (٪)
دون ٥ ملايين ليرة	١٥٢	٠,١٦	١٧٨	٠,١٧
بين ٥ و٢٥ مليون ليرة	٣٨٤٧	٣,٩٧	٣,٧٧٦	٣,٦٥
بين ٢٥ و١٠٠ مليون ليرة	٥٦٨٤	٥,٨٧	٦,٠٧٧	٥,٨٧
بين ١٠٠ و٥٠٠ مليون ليرة	١٥٩٩٢	١٦,٥٢	١٧,٤٢٨	١٦,٨٤
بين ٥٠٠ و١٠٠٠ مليون ليرة	٥٠٦٠	٥,٢٣	٥,٣٨٩	٥,٢١
بين ١٠٠٠ و٥٠٠٠ مليون ليرة	١٢٣٨١	١٢,٧٩	١٢,٨١٨	١٢,٣٩
بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ مليون ليرة	٨٥٦٦	٨,٨٥	٨,١٥٤	٧,٨٨
فوق ١٠٠٠٠ مليون ليرة	٤٥٠٩٩	٤٦,٦٠	٤٩,٦٧٣	٤٨,٠٠
المجموع العام	**٩٦٧٨١**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٣,٤٩٥**	**١٠٠,٠٠**

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٦ - توزّع تسليفات القطاع المالي على القطاعات الاقتصادية في نهاية الفترة (٢٠١٣- ٢٠١٧)

القطاع الاقتصادي	القيمة مليار ليرة				
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الزراعة	٨٢٤	٩٩٤	١٠٦٤	١١٤٦	١١٨٤
الصناعة	٩٠٠٧	٩٣٢٠	٩٣٩٨	٩٥١٧	١٠٣٠٤
المقاولات والبناء	١٣٨٤٠	١٤٤٧١	١٦٣٣٥	١٧٤١٤	١٧٢٦٧
التجارة والخدمات	٢٧٥٠١	٢٩٣٧٣	٣٠٩٩١	٣١٣٤٦	٣٤١١٠
الوساطة المالية	٤٣١٦	٥١٧١	٥٤٥٨	٥١٦٩	٥٤٥٢
مختلف	٢٠٨٢	٢٢١٤	٢٤٦٨	٢٥٢٧	٢٨٤٦
الأفراد	٢٢٢٠٧	٢٤٩١١	٢٧٠٦٠	٢٩٦٦٢	٣٢٣٣٢
المجموع	**٧٩٧٧٧**	**٨٦٤٥٤**	**٩٢٧٧٣**	**٩٦٧٨١**	**١٠٣٤٩٥**

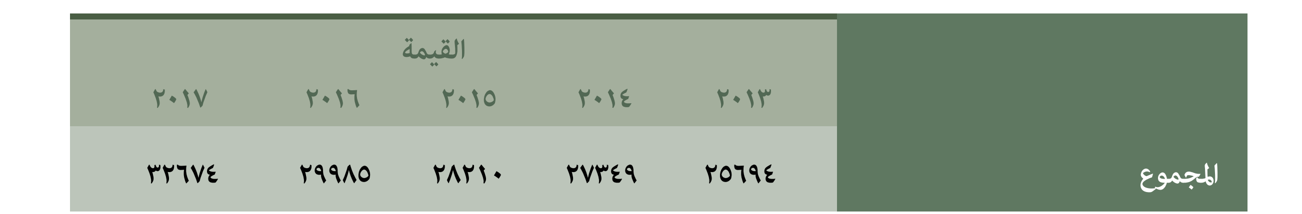
القطاع الاقتصادي	النسبة من المجموع (٪)				
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الزراعة	١,٠٣	١,١٥	١,١٥	١,١٨	١,١٤
الصناعة	١١,٢٩	١٠,٧٨	١٠,١٣	٩,٨٣	٩,٩٦
المقاولات والبناء	١٧,٣٥	١٦,٧٤	١٧,٦١	١٧,٩٩	١٦,٦٨
التجارة والخدمات	٣٤,٤٧	٣٣,٩٨	٣٣,٤١	٣٢,٣٩	٣٢,٩٦
الوساطة المالية	٥,٤١	٥,٩٨	٥,٨٨	٥,٣٤	٥,٢٧
مختلف	٢,٦١	٢,٥٦	٢,٦٦	٢,٦١	٢,٧٥
الأفراد	٢٧,٨٤	٢٨,٨١	٢٩,١٧	٣٠,٦٥	٣١,٢٤
المجموع	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٧ - الشيكات المتقاصّة بالليرة اللبنانية (العدد بالآلاف والقيمة بمليارات الليرات)

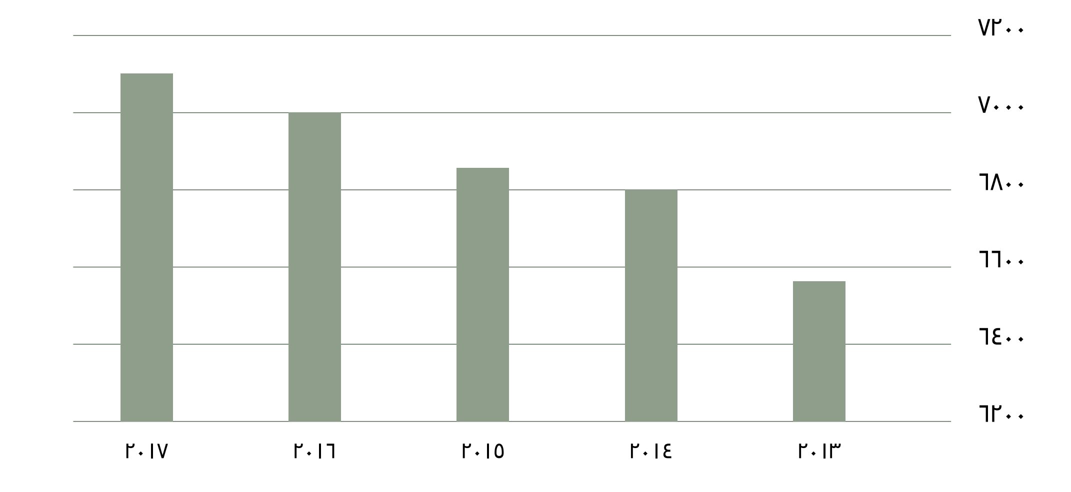


	العدد				
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
المجموع	٣٩١٧	٤٠٢١	٤١١٧	٤٢٨٦	٤٥٩١



	القيمة				
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
المجموع	٢٥٦٩٤	٢٧٣٤٩	٢٨٢١٠	٢٩٩٨٥	٣٢٦٧٤

متوسط قيمة الشيك المحرر بالليرة اللبنانية (ألف ل.ل)

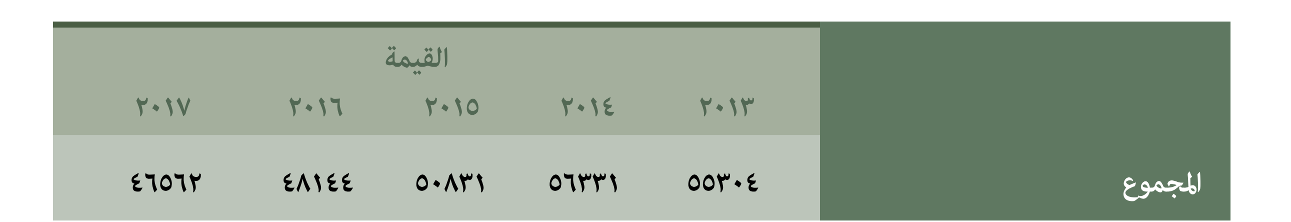


المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٨ - الشيكات المتقاصّة بالعملات الأجنبية
(العدد بالآلاف ، القيمة بملايين الدولارات)

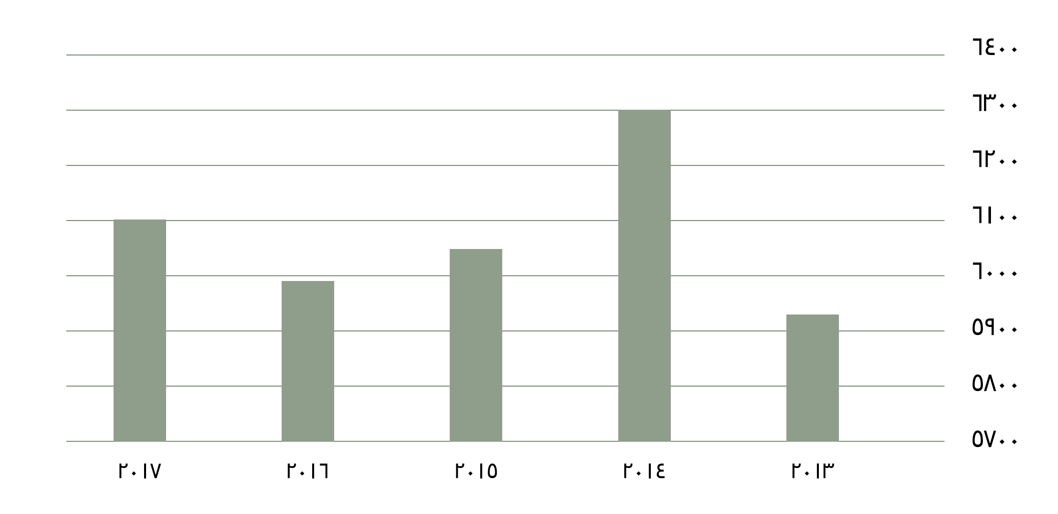


	العدد				
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
المجموع	٩٣٢١	٨٩٤٣	٨٣٩٤	٨٠٣٣	٧٦٣٤



	القيمة				
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
المجموع	٥٥٣٠٤	٥٦٣٣١	٥٠٨٣١	٤٨١٤٤	٤٦٥٦٢

متوسط قيمة الشيك المحرر بالعملات الأجنبية (د.أ.)



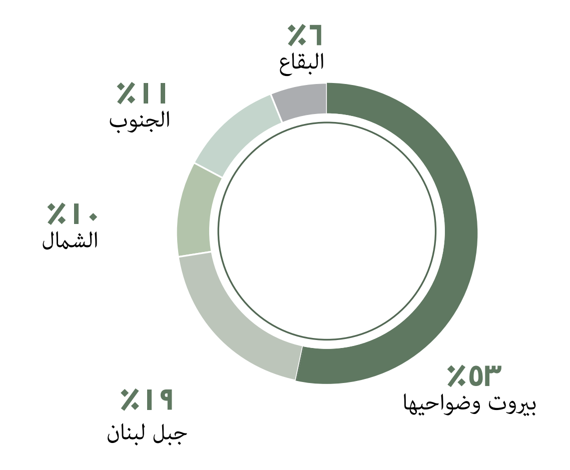
المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٩ - التوزّع الجغرافي لفروع المصارف العاملة في لبنان

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
عدد المصارف	**٧٣**	**٧١**	**٦٩**	**٦٧**	**٦٥**
تجارية	٥٦	٥٥	٥٣	٥٠	٤٩
أعمال	١٧	١٦	١٦	١٧	١٦
عدد فروع المصارف التجارية العاملة	**٩٨٥**	**١٠٢٠**	**١٠٣٩**	**١٠٥٦**	**١٠٦٥**
بيروت وضواحيها	٥٢٩	٥٤٨	٥٥٨	٥٦٧	٥٦٥
جبل لبنان	١٨٧	١٩٤	١٩٩	٢٠٣	٢٠٧
الشمال	٩٧	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٨
الجنوب	١٠٦	١٠٩	١١٢	١١٥	١١٦
البقاع	٦٦	٦٨	٦٨	٦٨	٦٩

المصدر: مصرف لبنان

التوزّع الجغرافي لفروع المصارف التجارية ٢٠١٧



جدول رقم ٢٠ - الانتشار المصرفي اللبناني في الخارج (لغاية ٢٤ آذار ٢٠١٨)

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
فرنسبنك (فرنسا) ش.م.	مصرف تابع لفرنسبنك ش.م.ل.	باريس	فرنسا
فرنسبنك (الجزائر) ش.ذ.ا	مصرف تابع لفرنسبنك ش.م.ل.	الجزائر	الجزائر
بنك المال المتحد - الخرطوم	مصرف شريك لفرنسبنك ش.م.ل.	الخرطوم	السودان
فرنسبنك ش.م. – بيلا روسيا	مصرف شريك لفرنسبنك ش.م.ل.	مينسك	بيلا روسيا
فرنسبنك ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
فرنسبنك ش.م.ل.	فرع	إربيل	العراق
فرنسبنك ش.م.ل.	مكتب تمثيل	هابانا	كوبا
فرنسبنك ش.م.ل.	مكتب تمثيل	أبيدجان	شاطئ العاج
بنك مصر لبنان ش.م.ل.	مكتب تمثيل	أبيدجان	شاطئ العاج
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل	فرع	بغداد	العراق
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل	مكتب تمثيل	أبو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك الشركة المصرفية العربية (SBA)	مصرف تابع للبنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل .	باريس	فرنسا
له:	فرع	ليماسول	قبرص
	فرع	جنيف	سويسرا
البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.	مكتب تمثيل	أبو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	(١٢) فروع	عمّان	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	إربيد	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	العقبة	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع في المنطقة الحرّة	الزرقاء	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	إربيل	العراق
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	مكتب تمثيل	أبو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بلوم بنك (سويسرا) ش.م.	مصرف تابع لبلوم بنك فرنسا ش.م.ل.	جنيف	سويسرا
بلوم بنك فرنسا ش.م.	مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل. (٩٩٪ هي مساهمة بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.)	باريس	فرنسا
له :	فرع	لندن	بريطانيا
	(٣) فروع	دبي	الإمارات العربية المتحدة
	فرع	الشارقة	الإمارات العربية المتحدة
	(٢) فرعان	بوخارست	رومانيا
	فرع	كونستنتزا	رومانيا
بنك بلوم مصر ش.م.م	مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	القاهرة	مصر
له :	(٢١) فروع	القاهرة	مصر
	(٥) فروع	الإسكندرية	مصر
	فرع	شرم الشيخ	مصر
	فرع	الغردقة	مصر
	فرع	الإسماعيلية	مصر
	فرع	المنصورة	مصر
	فرع	دمياط	مصر
	فرع	بورسعيد	مصر
	فرع	طنطا	مصر
	(٢) فرعان		مصر
شركة بلوم للإستثمار السعودية	مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	الرياض	المملكة العربية السعودية
بنك بلوم (قطر) ش.م.م.	مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	الدوحة	قطر
سوسيتيه جنرال قبرص	مصرف تابع لبنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل	نيقوسيا	قبرص
له :	فرع	نيقوسيا	قبرص
	فرع	ليماسول	قبرص
	فرع	لارناكا	قبرص
	فرع	بافوس	قبرص
سوسييتيه جنرال الأردن	مصرف تابع لبنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل	عمّان	الأردن
له:	(١٦) فروع	عمّان	الأردن
	فرع	العقبة	الأردن
بنك البحر المتوسط (سويسرا) ش.م.	مصرف تابع لبنك البحر المتوسط ش.م.ل.	جنيف	سويسرا
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	فرع	البصرة	العراق
بنك البحر المتوسط	فرع	دبي	الإمارات العربية المتحدة

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
شركة البحر المتوسط للإستثمار السعودية	شركة تابعة لبنك البحر المتوسط ش.م.ل	الرياض	المملكة العربية السعودية
تي بنك (T-Bank)	مصرف تابع لبنك البحر المتوسط ش.م.ل	إسطنبول	تركيا
له:	(١٢) فروع	إسطنبول	تركيا
	(٢) فرعان	أنقرة	تركيا
	فرع	أنطاليا	تركيا
	(٢) فرعان	إزميت	تركيا
	فرع	إزمير	تركيا
	فرع	أدنا	تركيا
	فرع	بورصة	تركيا
	فرع	كونيا	تركيا
	فرع	كايسري	تركيا
	فرع	دنيزلي	تركيا
	(٢) فرعان		تركيا
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	فرع	إربيل	العراق
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	فرع	السليمانيّة	العراق
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	مكتب تمثيل	أبو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك بيبلوس ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيبلوس ش.م.ل	فرع	إربيل	العراق
بنك بيبلوس ش.م.ل	فرع	بغداد	العراق
بنك بيبلوس ش.م.ل	فرع	البصرة	العراق
بنك بيبلوس ش.م.ل	فرع	السليمانيّة	العراق
بنك بيبلوس ش.م.ل	مكتب تمثيل	أبو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك بيبلوس ش.م.ل.	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك بيبلوس (أوروبا) ش.م.	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل.	بروكسيل	بلجيكا
له :	فرع	باريس	فرنسا
	فرع	لندن	بريطانيا
بنك بيبلوس أرمينيا	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل.	يريفان	أرمينيا
له :	(٢) فرعان	يريفان	أرمينيا

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
بنك انتركونتيننتال ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
له :	فرع	إربيل	العراق
	فرع	بغداد	العراق
	فرع	البصرة	العراق
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	المنامة	البحرين
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	إربيل	العراق
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
الإعتماد الدولي - سينيغال	مصرف تابع للإعتماد اللبناني ش.م.ل	دكار	سينيغال
له :	(٢) فرعان	دكار	سينيغال
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	مكتب تمثيل	مونتريال	كندا
بنك عوده فرنسا ش.م.	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	باريس	فرنسا
بنك عوده (سويسرا) ش.م.	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	جنيف	سويسرا
بنك عوده ش.م.ل.	(١٢) فروع	عمّان	الأردن
	فرع	إربيد	الأردن
	فرع	العقبة	الأردن
- بنك عوده مصر ش.م.م	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	القاهرة	مصر
له :	(٣١) فروع	القاهرة	مصر
	(٦) فروع	الإسكندرية	مصر
	(٢) فرعان	الغردقة	مصر
	فرع	شرم الشيخ	مصر
	فرع	طنطا	مصر
	فرع	المنصورة	مصر
	فرع	زقازيق	مصر
	فرع	دمياط	مصر
	فرع	بورسعيد	مصر
	فرع	أسيوط	مصر
بنك عوده ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
	فرع	السليمانيّة	العراق
	فرع	البصرة	العراق
	فرع	النجف	العراق
	فرع	إربيل	العراق
بنك عوده ش.م.م.	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	الدوحة	قطر

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
شركة عوده كابيتال	شركة تابعة لبنك عوده ش.م.ل.	الرياض	المملكة العربية السعودية
بنك عوده ش.م.ل.	مكتب تمثيل	أبو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
عوده كابيتال جيستيون ش.م (موناكو) / Audi Capital Gestion sam (Monaco)	تابع لبنك عوده ش.م.ل.	موناكو	إمارة موناكو
أوديا بنك ش.م	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	إسطنبول	تركيا
له :	(٢٤) فروع	إسطنبول	تركيا
	(٤) فروع	أنقرة	تركيا
	(٤) فروع	إزمير	تركيا
	(٢) فرعان	بورصة	تركيا
	فرع	أدنا	تركيا
	(٢) فرعان	أنطاليا	تركيا
	فرع	بودروم	تركيا
	فرع	كونيا	تركيا
	(٢) فرعان	كايسري	تركيا
	فرع	دنيزلي	تركيا
	(٥) فروع		تركيا
بنك بيروت ليمتد	مصرف تابع لبنك بيروت ش.م.ل.	لندن	بريطانيا
له :	فرع	فرنكفورت	ألمانيا
بنك اوف سيدني - (Bank of Sydney Ltd)	مصرف تابع لبنك بيروت ش.م.ل.	سيدني	استراليا
له :	(١٠) فروع	سيدني	استراليا
	(٥) فروع	ميلبورن	استراليا
	فرع	أدلايد	استراليا
بنك بيروت ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيروت ش.م.ل.	(٣) فروع	مسقط	سلطنة عمان
	فرع	سحر	سلطنة عمان
	فرع	بركا	سلطنة عمان
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	دبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	أكرا	غانا
جمّال تراست بنك ش.م.ل	مكتب تمثيل	لندن	بريطانيا
جمّال تراست بنك ش.م.ل	مكتب تمثيل	أبيدجان	شاطىء العاج
جمّال تراست بنك ش.م.ل	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
بنك بيمو ش.م.ل	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيمو السعودي الفرنسي ش.م.م.	مصرف شريك لبنك بيمو ش.م.ل.	دمشق	سورية
بيمو أوروبا (مصرف خاص)	مصرف شقيق لبنك بيمو ش.م.ل.	لوكسمبورغ	لوكسمبورغ
له :	فرع	باريس	فرنسا
بنك لبنان والخليج ش.م.ل.	فرع	لارنكا	قبرص
بنك لبنان والخليج ش.م.ل.	مكتب تمثيل	دبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك الشرق الأوسط وافريقيا ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك الشرق الأوسط وافريقيا ش.م.ل.	فرع	البصرة	العراق
أف. أف. أي. دبي ليميتد	مصرف تابع «أف. أف. أي» ش.م.ل. (مصرف متخصص)	دبي	الإمارات العربية المتحدة

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

جدول رقم ٢١ - توزّع العاملين في المصارف (العدد) (٢٠١٣ - ٢٠١٧)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
مجموع العاملين في القطاع المصرفي	**٢٣١٣٦**	**٢٣٨٥٠**	**٢٤٦٣٨**	**٢٥٢٦٠**	**٢٦٠٠٥**
التوزّع حسب الجنس					
ذكور	١٢٥٠٦	١٢٧٦٣	١٣٠٦٦	١٣٢٧٦	١٣٥٧٧
اناث	١٠٦٣٠	١١٠٨٧	١١٥٧٢	١١٩٨٤	١٢٤٢٨
التوزّع حسب العمر					
أقل من ٢٥ سنة	٢٠٣٩	٢٠٣٧	٢٠٨٥	٢٠٤٤	٢١٥٠
بين ٢٥ و ٤٠ سنة	١١٣٩٢	١١٨٨٨	١٢٢٩٧	١٢٩٤١	١٣٥٣٦
بين ٤٠ و ٦٠ سنة	٨٦٥٩	٨٧٤٣	٨٩٠٨	٨٨٦٥	٨٨٧٩
أكثر من ٦٠ سنة	١٠٤٦	١١٨٢	١٣٤٨	١٤١٠	١٤٤٠
التوزّع حسب الوضع العائلي					
عازب	٩٠٧٧	٩٢٦٦	٩٨٦٧	٩٦٩٩	٩٨٠١
متأهل*	١٤٠٥٩	١٤٥٨٤	١٤٧٧١	١٥٥٦١	١٦٢٠٤
عدد الاولاد	٢٠٩٩٥	٢١٠٣٢	٢١٠٧٤	٢٠٤٣٠	٢١٩٠٢
التوزّع حسب التحصيل العلمي					
دون البكالوريا	٢٥٢٣	٢٣٧٩	٢٣٦٥	٢٣١٦	٢٢٠٨
بكالوريا قسم ٢ أو ما يعادلها	٣٦٧٥	٣٦٣٧	٣٥٥٩	٣٣٥١	٣٣٠٤
شهادة جامعية	١٦٩٣٨	١٧٨٣٤	١٨٧١٤	١٩٥٩٣	٢٠٤٩٣
التوزّع حسب فئات المصارف					
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	٢١٦٢٩	٢٢٣٢٢	٢٣١٣٩	٢٣٧٥٣	٢٤٦٤٨
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	٧٣٤	٧٦١	٧٣٤	٧٠٨	٥١٥
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	٧٧٣	٧٦٧	٧٦٥	٧٩٩	٨٤٢

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

* متزوج، مطلّق أو أرمل.

جدول رقم ٢٢ - توزّع العاملين في المصارف (الحصة من المجموع، بالنسب المئوية) (٢٠١٣- ٢٠١٧)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
التوزّع حسب الجنس					
ذكور	٥٤,١	٥٣,٥	٥٣,٠	٥٢,٦	٥٢,٢
اناث	٤٥,٩	٤٦,٥	٤٧,٠	٤٧,٤	٤٧,٨
التوزّع حسب العمر					
أقل من ٢٥ سنة	٨,٨	٨,٥	٨,٥	٨,١	٨,٣
بين ٢٥ و ٤٠ سنة	٤٩,٢	٤٩,٨	٤٩,٩	٥١,٢	٥٢,١
بين ٤٠ و ٦٠ سنة	٣٧,٤	٣٦,٧	٣٦,٢	٣٥,١	٣٤,١
أكثر من ٦٠ سنة	٤,٥	٥,٠	٥,٥	٥,٦	٥,٥
التوزّع حسب الوضع العائلي					
عازب	٣٩,٢	٣٨,٩	٤٠,٠	٣٨,٤	٣٧,٧
متأهل*	٦٠,٨	٦١,١	٦٠,٠	٦١,٦	٦٢,٣
التوزّع حسب التحصيل العلمي					
دون البكالوريا	١٠,٩	١٠,٠	٩,٦	٩,٢	٨,٥
بكالوريا قسم ٢ أو ما يعادلها	١٥,٩	١٥,٢	١٤,٤	١٣,٣	١٢,٧
شهادة جامعية	٧٣,٢	٧٤,٨	٧٦,٠	٧٧,٦	٧٨,٨
التوزّع حسب فئات المصارف					
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	٩٣,٥	٩٣,٦	٩٣,٩	٩٤,٠	٩٤,٨
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	٣,٢	٣,٢	٣,٠	٢,٨	٢,٠
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	٣,٣	٣,٢	٣,١	٣,٢	٣,٢

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

* متزوج، مطلّق أو أرمل.

جدول رقم ٢٣ - التغيّر السنوي لتوزّع العاملين في المصارف (بالنسب المئوية) (٢٠١٤ - ٢٠١٧)

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
مجموع العاملين في القطاع المصرفي	٣,٠٩	٣,٣٠	٢,٥٢	٢,٩٥
التوزّع حسب الجنس				
ذكور	٢,٠٦	٢,٣٧	١,٦١	٢,٢٧
اناث	٤,٣٠	٤,٣٧	٣,٥٦	٣,٧٠
التوزّع حسب العمر				
أقل من ٢٥ سنة	(٠,١٠)	٢,٣٦	(١,٩٧)	٥,١٩
بين ٢٥ و ٤٠ سنة	٤,٣٥	٣,٤٤	٥,٢٤	٤,٦٠
بين ٤٠ و ٦٠ سنة	٠,٩٧	١,٨٩	(٠,٤٨)	٠,١٦
أكثر من ٦٠ سنة	١٣,٠٠	١٤,٠٤	٤,٦٠	٢,١٣
التوزّع حسب الوضع العائلي				
عازب	٢,٠٨	٦,٤٩	(١,٧٠)	١,٠٥
متأهل*	٣,٧٣	١,٢٨	٥,٣٥	٤,١٣
عدد الاولاد	٠,١٨	٠,٢٠	(٣,٠٦)	٧,٢١
التوزّع حسب التحصيل العلمي				
دون البكالوريا	(٥,٧١)	(٠,٥٩)	(٢,٠٧)	(٤,٦٦)
بكالوريا قسم ٢ أو ما يعادلها	(١,٠٣)	(٢,١٤)	(٥,٨٤)	(١,٤٠)
شهادة جامعية	٥,٢٩	٤,٩٣	٤,٧٠	٤,٥٩
التوزّع حسب فئات المصارف				
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	٣,٢٠	٣,٦٦	٢,٦٥	٣,٧٧
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	٣,٦٨	(٣,٥٥)	(٣,٥٤)	(٢٧,٢٦)
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	(٠,٧٨)	(٠,٢٦)	٤,٤٤	٥,٣٨

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

* متزوج، مطلّق أو أرمل.

( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ٢٤ - تطور رواتب العاملين في المصارف ولواحقها (٢٠١٣ - ٢٠١٧) (بمليارات الليرات اللبنانية)

السنة	الرواتب	التعويضات العائلية		تعويضات نهاية الخدمة		العناية الصحية		التعويضات الاخرى	المجموع
		اشتراكات صندوق الضمان	الاضافات	اشتراكات صندوق الضمان	الاحتياط	اشتراكات صندوق الضمان	الاضافات		
٢٠١٣	٩٩٠,٠	٢٣,٨	١١,٥	٩١,١	١٠٣,٩	٤٤,٠	٣٥,٤	٢٨٣,٧	**١٥٨٣,٤**
٢٠١٤	١٠٥٥,٤	٢٤,٦	١١,٥	٩٩,٣	١٢٦,٥	٤٦,٣	٣٧,٢	٣١٩,٩	**١٧٢٠,٧**
٢٠١٥	١١٢٢,٣	٢٥,٦	١١,٧	١٠٦,٣	١٢٦,٣	٤٧,٧	٣٩,٠	٣١٦,٥	**١٧٩٥,٤**
٢٠١٦	١١٩٣,٢	٢٦,٣	١١,٨	١١٤,١	١١٣,٨	٤٨,٦	٤٢,٢	٣٣٨,١	**١٨٨٨,١**
٢٠١٧	١٢٦٣,٤	٢٦,٩	١٢,٣	١١٨,١	١١٣,٢	٥٩,٥	٤٣,٥	٣٦٠,٠	**١٩٩٦,٩**

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

جدول رقم ٢٥ - تطور متوسط راتب العامل الواحد في المصارف (٢٠١٣ - ٢٠١٧) (بآلاف الليرات اللبنانية)

السنة	متوسط الراتب الشهري	متوسط الراتب الشهري مع لواحقه*	متوسط الراتب الشهري مع جميع التعويضات **	الحد الادنى للأجر في لبنان
٢٠١٣	٣٥٦٦	٥٠٠١	٥٧٠٣	٦٧٥
٢٠١٤	٣٦٨٧	٥٢٢٣	٦٠١٢	٦٧٥
٢٠١٥	٣٧٩٦	٥٢٨٦	٦٠٧٣	٦٧٥
٢٠١٦	٣٩٣٦	٥٤٧٧	٦٢٢٩	٦٧٥
٢٠١٧	٤٠٤٩	٥٦٥٨	٦٣٩٩	٦٧٥

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

* الراتب مع لواحقه = الراتب + التعويضات العائلية + العناية الصحية + تعويضات أخرى .

** الراتب مع جميع التعويضات= الراتب + التعويضات العائلية + تعويضات نهاية الخدمة + العناية الصحية + تعويضات أخرى.

القسم الأول

التطورات الإقتصادية العامة

20 الإقتصاد العالمي
23 الإقتصاد اللبناني
26 المالية العامة والمديونية العامة
33 السياسة والتطورات النقدية
40 المدفوعات الخارجية
46 المصارف وتمويل الإقتصاد

أولاً: الإقتصاد العالمي

1-1

فيما كان يُتوقّع أن ينمو الإقتصاد العالمي في العام ٢٠١٨ بوتيرة أسرع من تلك المسجّلة في العام السابق، انخفضت نسبة النمو المحقّقة إلى ٣,٦٪ مقابل ٣,٨٪ في العام ٢٠١٧. وبحسب آخر تقرير عن آفاق الإقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في نيسان ٢٠١٩، فإن تصاعد التوتّرات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وتشديد سياسات الائتمان لدى الأخيرة، وعودة السياسات النقدية إلى ما قبل عمليات التيسير النقدي في كبرى الاقتصادات المتقدّمة، وتضييق الأوضاع المالية بالنسبة الى العديد من الدول المتقدّمة والصاعدة، كلّها عوامل أسهمت في تراجع نمو الاقتصاد العالمي بدءاً من منتصف العام ٢٠١٨. تُضاف إلى ذلك الضغوط الإقتصادية التي حصلت في عدد من الدول مثل الأرجنتين وتركيا، وانخفاض ثقة المستثمر وارتفاع حالة عدم اليقين في السياسات المتّبعة في بعض الاقتصادات.

2-1

وارتبط تراجع معدل النمو في العام ٢٠١٨ تحديداً بانخفاض معدل النمو في كلّ من منطقة اليورو (من ٢,٤٪ في العام ٢٠١٧ إلى ١,٨٪ في العام ٢٠١٨) مع تراجع ثقة المستهلكين والمستثمرين وضعف الطلب الخارجي، لا سيّما من دول آسيا الصاعدة والصين (من ٦,٨٪ إلى ٦,٦٪) للأسباب المذكورة أعلاه، واليابان بفعل الكوارث الطبيعية، وبريطانيا بسبب الـ "بريكسيت" Brexit وكندا وغيرها من الدول الوازنة. في حين كان لافتاً ارتفاع معدل نموّ كلّ من الإقتصاد الأميركي (من ٢,٢٪ إلى ٢,٩٪) مع النمو القوي للاستهلاك، والروسي (من ١,٦٪ إلى ٢,٣٪) وشبه استقرار معدلات النمو في كلّ من الهند والبرازيل.

3-1

ويتوقّع تقرير صندوق النقد أن يسجّل معدل نمو الناتج العالمي مزيداً من الانخفاض في العام ٢٠١٩ بحيث يصل إلى ٣,٣٪ مع استمرار مفاعيل العوامل التي أدّت إلى التراجع الذي بدأ في النصف الثاني من العام ٢٠١٨ على أن يليه تحسّن تدريجي ليعود ويرتفع معدل النمو بحسب التوقّعات إلى ٣,٦٪ في العام ٢٠٢٠ مع انحسار المعوقات الحالية أمام النمو. ويتوقّع أن ينخفض معدل النمو في الولايات المتحدة في العام ٢٠١٩ إلى ٢,٣٪ من ٢,٩٪ وفي منطقة اليورو إلى ١,٣٪ من ١,٨٪ والصين إلى ٦,٣٪ من ٦,٦٪. من جهة أخرى، فإن الاتّجاهات لغاية نهاية العام ٢٠١٩ هي في اتّباع سياسات نقدية تيسيرية مع غياب الضغوط التضخّمية، وذلك في منطقة اليورو وانكلترا واليابان وغيرها، كما سبق وأوقف بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي، استجابةً لارتفاع المخاطر الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية، أيّ زيادات على أسعار الفائدة وأشار إلى عدم إجراء أيّ زيادات في الفترة المتبقّية من العام ٢٠١٩، مع بروز إمكانية خفض الفائدة المرجعية في النصف الثاني من السنة الجارية.

معدلات نمو الإقتصاد العالمي في عامَيْ ٢٠١٧ و٢٠١٨ وتلك المقدّرة والمتوقّعة لعامَيْ ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

	محقّق		متوقّع	
	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الإقتصاد العالمي	**٣,٨**	**٣,٦**	**٣,٣**	**٣,٦**
البلدان المتطورة، منها:	**٢,٤**	**٢,٢**	**١,٨**	**١,٧**
الولايات المتحدة الأميركية	٢,٢	٢,٩	٢,٣	١,٩
منطقة اليورو	٢,٤	١,٨	١,٣	١,٥
اليابان	١,٩	٠,٨	١,٠	٠,٥
كندا	٣,٠	١,٨	١,٥	١,٩
المملكة المتحدة	١,٨	١,٤	١,٢	١,٤
الدول الناشئة والنامية، منها:	**٤,٨**	**٤,٥**	**٤,٤**	**٤,٨**
أفريقيا	٢,٩	٣,٠	٣,٥	٣,٧
أوروبا الوسطى والشرقية	٦,٠	٣,٦	٠,٨	٢,٨
كومنولث الدول المستقلة (CIS) بما فيها روسيا	٢,٤	٢,٨	٢,٢	٢,٣
روسيا	١,٦	٢,٣	١,٦	١,٧
البرازيل	١,١	١,١	٢,١	٢,٥
الصين	٦,٨	٦,٦	٦,٣	٦,١
الهند	٧,٢	٧,١	٧,٣	٧,٥
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١,٨	١,٤	١,٣	٣,٢
أميركا الوسطى والجنوبية والكاريبي	١,٢	١,٠	١,٤	٢,٤

المصدر: تقرير الاقتصاد العالمي WEO / صندوق النقد الدولي

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

4-1

تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ١,٤٪ في العام ٢٠١٨ من ١,٨٪ في العام الذي سبق، ومن المتوقّع أن تتباطأ قليلاً وتيرة نمو النشاط الاقتصادي في عام ٢٠١٩ إلى ١,٣٪ قبل أن تعاود ارتفاعها إلى ٣,٢٪ في العام ٢٠٢٠، إنما تبقى دون متوسط معدل النمو الحقيقي في فترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ بحيث بلغ ٤,٦٪. ومردّ ذلك إلى الحروب الدائرة في المنطقة، يضاف إليها تباطؤ معدلات النمو العالمية وأجواء عدم اليقين في الأسواق المالية العالمية وتزايد التوترات التجارية العالمية، وهي أمور تولّد مخاطر كبيرة تؤدّي إلى تطورات سلبية على مستوى المنطقة. وأدّى ارتفاع أسعار النفط مع انتهاء مهلة اتفاقية أوبك وارتفاع معدلات الفوائد العالمية وانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران إلى ارتفاع معدل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ١٠,٥٪ في عام ٢٠١٨ مقابل ٧,٤٪ في العام الذي سبق، ومن المتوقّع أن يعود إلى الانخفاض إلى ٩,٨٪ و٩,٣٪ في العامَيْن ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي مع احتمالات انخفاض أسعار النفط على المدى المتوسط.

5-1

تباينت النتائج والاتّجاهات بين الدول المصدّرة للنفط وتلك المستوردة له. فبالنسبة إلى المجموعة الأولى، ثمّة تفاوت واضح أيضاً بين أداء دول مجلس التعاون الخليجي والدول المصدّرة غير الأعضاء في المجلس. ففي ما يخصّ دول مجلس التعاون الخليجي، ارتفع معدل النمو الحقيقي إلى ٢٪ في العام ٢٠١٨ مقابل نمو سلبي بنسبة -٠,٣٪ في العام ٢٠١٧، وتشير التوقّعات إلى أن معدل النمو سيبلغ ٢,١٪ في دول المجلس في العام ٢٠١٩ ليرتفع إلى ٢,٨٪ في العام ٢٠٢٠ مع مساهمة الإنفاق الحكومي وخطط البنى التحتية في دعم النشاط الاقتصادي. تجدر الإشارة إلى أن إدراج بلدان مجلس التعاون الخليجي في مؤشرات السندات العالمية من شأنه المساهمة في دخول تدفّقات كبيرة إلى هذه البلدان، ولكن ينبغي التنبّه من هذه التدفقات التي تُعتبر أموالاً ساخنة يمكن أن تخرج من هذه البلدان في أيّ لحظة. أمّا بالنسبة إلى البلدان المصدّرة للنفط غير الأعضاء في المجلس (الجزائر، ليبيا، إيران والعراق)، فتشير التوقّعات إلى تراجع النمو فيها في العام ٢٠١٨ (إلى -١,١٪) وبقائه سلبياً في العام ٢٠١٩ (-١,٧٪).

6-1

في ما يخصّ البلدان المستوردة للنفط، بقي النمو الاقتصادي فيها مقيّداً مع غياب الإصلاحات الهيكلية باستثناء مصر، كما حدّ الدين العام المرتفع في هذه البلدان من توافر الأموال المطلوبة للإنفاق الاجتماعي والإنفاق على البنية التحتية. وقد تباينت آفاق النمو بين بلدٍ وآخر ضمن هذه المجموعة التي سجّلت نمواً قارب ٣,٨٪ في العام ٢٠١٨، أي أنها تحسّنت بالمقارنة مع ٣,٥٪ في العام ٢٠١٧ نتيجة ازدياد الثقة في عدد من البلدان، وبالتالي ارتفاع الاستثمار الأجنبي فيها. ومن المتوقّع أن يبلغ معدل النمو ٤,١٪ في العام ٢٠١٩ و٤,٦٪ في العام ٢٠٢٠ مع مباشرة تطبيق إصلاحات وتحسين بيئة الأعمال وبذل المزيد من الجهود لتعزيز الحوكمة وتحسين فعالية أطر مكافحة الفساد ورفع إنتاجية اليد العاملة.

معدل النمو الحقيقي في عامَيْ ٢٠١٧ و٢٠١٨ والمتوقّع في عامَيْ ٢٠١٩ و٢٠٢٠

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١,٨	١,٤	١,٣	٣,٢
دول مجلس التعاون المصدّرة للنفط	٠,٣-	٢,٠	٢,١	٢,٨
الدول المصدّرة غير الأعضاء في مجلس التعاون	٣,١	١,١-	١,٧-	٢,٧
البلدان المستوردة للنفط	٣,٥	٣,٨	٤,١	٤,٦

المصدر: مستجدّات آفاق الاقتصاد الإقليمي / صندوق النقد الدولي، نيسان ٢٠١٩.

ثانياً: الإقتصاد اللبناني

1-2

إشتدّ تباطؤ نمو الإقتصاد اللبناني في العام ٢٠١٨ ليكون الأقوى ربّما منذ العام ٢٠١١ مع التراجع الحادّ في صافي التدفّقات المالية إلى الداخل، وانعكاسات الإجراءات الضريبية السلبية التي فُرضت في العام الذي سبقه، وتعديل مصرف لبنان في آلية القروض المدعومة أو تعليق بعضها، ولا سيّما تلك الموجّهة إلى قطاع السكن. كما كان للتجاذبات السياسية المحلية وضبابية تأليف الحكومة لثمانية أشهر، دور لا يقلّ أهمية إذ ساهمت في تعميق حالة التريّث والترقّب من قِبَل المستهلكين والمستثمرين، وبالتالي التردّد في الإنفاق والإستثمار في القطاعات الإقتصادية المختلفة. فلولا إنجاز الإنتخابات النيابية في أيار ٢٠١٨ وكذلك مؤتمر سيدر في باريس في الشهر الذي سبق، لكان العام فارغاً من أية إنتاجية سياسية. ولو استُكملت هذه الخطوات بالالتزام والتنفيذ التدريجي للإجراءات والإصلاحات الاقتصادية الموعودة وفي المالية العامة بدل حصول العكس وانفلاش الإنفاق الحكومي، لكان لبنان على مسار مختلف من الحركة الاقتصادية والإنتاج. وعليه، بلغ معدل نمو الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي في لبنان ٠,٣٪ في العام ٢٠١٨ بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي مقابل ٠,٦٪ في العام ٢٠١٧. أمّا المصرف المركزي، فقدّر النمو الإقتصادي في لبنان للعام ٢٠١٨ بحوالي ١٪، خصوصاً مع توسّع الإنفاق العام الذي ساهم في حركة النشاط الاقتصادي.

2-2

واستدراكاً لواقع الاقتصاد الإنكماشي وتراجع وضع المالية العامة وانحسار الثقة واستمرار ضعف دخول الأموال إلى الداخل، سعت الحكومة جاهدة إلى إنجاز مشروع موازنة العام ٢٠١٩ قبل نهاية أيار الفائت، وهو يتضمّن خفض العجز في الموازنة إلى حوالي ٧,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١١٪ محقّق في العام ٢٠١٨ كما شمل بعض الموادّ الإصلاحية، كمدخل لإعادة ثقة اللبنانيّين أولاً والمجتمع الدولي ثانياً بلبنان والبدء بتنفيذ مقرّرات مؤتمر سيدر على أن تليه في مرحلة لاحقة الخطة الاقتصادية التي ستُعتمد بعد دراسة جملة

المقترحات والتوصيات التي قدّمتها جهات عدّة، ومنها شركة ماكينزي. فإضافة إلى إمكانية إقرار قانون موازنة ترغب فيه الجهات المانحة للمساعدة وتحرير الأموال المرصودة، ثمة بوادر إيجابية أيضاً تتمثّل بإعلان قطر عن نيّتها شراء سندات سيادية لبنانية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، وإعلان المملكة العربية السعودية عن دعمها الكامل للإقتصاد اللبناني، واحتمال عودة السيّاح الخليجيّين بأعداد كبيرة إلى لبنان، والسعي الجدّي القائم لترسيم الحدود البحرية والبرّية بما يخدم تقدّم لبنان في الملفّ النفطي. إلاّ أن هناك أيضاً مخاطر ترتبط بتأزّم متجدّد في الوضع الإقليمي وبالارتدادات السلبية المحتملة على الإقتصاد اللبناني. وقد توقّع صندوق النقد الدولي في تقريره حول آفاق الإقتصاد العالمي الصادر في نيسان ٢٠١٩ أن يحقّق لبنان نمواً إقتصادياً حقيقياً نسبتُه ١,٣٪ في العام ٢٠١٩.

الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات النمو والتضخم

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
معدل النمو الحقيقي (٪)	١,٦	٠,٦	٠,٣
تغيّر أسعار الاستهلاك (متوسط الفترة) (٪)	٠,٨٢-	٤,٤٨	٦,٠٧
مخفّض التضخم الضمني في أسعار الناتج المحلي الإجمالي GDP deflator (٪)	٠,٩	٣,٦	٥,٤
الناتج المحلي الإجمالي (مليار ليرة)	٧٧٢٤٣	٨٠٤٩١	٨٥٠٣٧
الناتج المحلي الإجمالي (مليار د.أ.)	٥١,٢	٥٣,٤	٥٦,٤

المصادر: إدارة الإحصاء المركزي، صندوق النقد الدولي (بالنسبة إلى معدل النمو الحقيقي و GDP deflator للعام ٢٠١٨).

3-2

وتأكيداً على تباطؤ النشاط الاقتصادي والنمو، سجّلت غالبية مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة لعام ٢٠١٨ تراجعاً أبرزه في الحركتَيْن العقارية والتجارية، في حين كان التحسّن شبه محصور في المؤشرات المتعلّقة بحركة السيّاح والمسافرين عبر المطار. ومن أبرز المؤشّرات:

- سجّل متوسّط المؤشّر الإقتصادي العام لمصرف لبنان (Coincident Indicator) نمواً ضعيفاً بنسبة ٠,٦٪ في العام ٢٠١٨ مقابل نسبة زيادة ناهزت ٥,٨٪ في العام ٢٠١٧.
- عرف القطاع العقاري اللبناني منحىً سلبياً بمختلف مؤشّراته. فسجّل كلّ من عدد عمليات البيع العقارية وعدد المعاملات (الصفقات) العقارية تراجعاً بنسبة ١٧,٦٪ و١٤,٩٪ على التوالي في العام ٢٠١٨ مقارنةً بالعام الذي سبق نتيجة تراجع الطلب. وعليه، تراجعت القيمة الإجمالية للمبيعات العقارية بنسبة ١٨,٤٪. كما شهدت قيمة الرسوم العقارية المنحى ذاته بتسجيلها تراجعاً ناهزت نسبتُه ٢٣,٤٪ مقارنةً بالعام ٢٠١٧. وقد واكب العرض العقاري حركة الطلب متّخذاً المنحى ذاته إذ تراجعت حركة البناء الآنية والمستقبلية المتمثّلة بتقلّص مساحات البناء المرخّص بها بما يناهز ٢٣,١٪، إضافة إلى تسليمات الإسمنت التي تراجعت بدورها بنسبة ٨,٧٪ مقارنةً بالعام الذي سبق، وهي تشكّل المؤشّر الثانوي لحركة البناء القائمة، عاكساً نيّة بعض المطوّرين العقاريّين التريّث في أعمال البناء لحين انفراج الأوضاع في السوق.
- تراجعت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصة بنسبة ٢,٥٪ عاكسةً تقلّصاً في النفقات الإستهلاكية والإستثمارية في العام ٢٠١٨ مقارنةً مع العام ٢٠١٧.
- انخفضت كمية البضائع المفرغة بحوالي ١٦,٤٪ في العام ٢٠١٨ كما سجّلت مؤشّرات حركة النقل البحري أداءً سلبياً إذ تراجع كلّ من عدد البواخر وحجم البضائع المفرغة وحجم البضائع المشحونة وعدد المستوعبات المفرغة وتقلّصت معهم إيرادات المرفأ.
- تفاوت أداء القطاع الزراعي، إذ ارتفعت كلّ من قيمة الواردات الزراعية والصادرات الزراعية بنسبة ٧,٥٪ و٤,٥٪ على التوالي في العام ٢٠١٨ مقابل تراجع كلّ من كمّيات الواردات والصادرات الزراعية بنسبة ٤,٢٪ و١٤,١٪ تباعاً.
- حصل تراجع ملحوظ في عدد وقيمة القروض المدعومة من مؤسسة "كفالات" والممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسّطة، لا سيّما تلك العاملة في القطاعَيْن الزراعي والسياحي، وذلك بنسبة ٤٢,٧٪ و٣٩,٦٪ تباعاً.
- تراجعت التدفّقات النقدية الصافية إلى لبنان، ما أدّى إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات الذي بلغ ٤,٨ مليارات دولار في عام ٢٠١٨.
- حقّق القطاع السياحي نتائج إيجابية في العام ٢٠١٨، ذلك أنّ عدد الوافدين إلى المطار ارتفع بنسبة ٨,١٪ مقارنة مع العدد المسجّل في العام الذي سبق، جرّاء ارتفاع عدد السيّاح في لبنان بنسبة توازي ٥,٨٪، وكان أبرزهم من البلدان الأوروبية، في حين استأثرت البلدان العربية بحوالي الثلث. كما ازدادت حركة المغادرين من المطار بنسبة ٦,٦٪ مقارنةً بالعام ٢٠١٧. وانعكست الحركة السياحية على القطاع الفندقي بحيث ارتفعت نسبة إشغال الفنادق في بيروت إلى ٦٥,١٪ في العام ٢٠١٨ مقابل ٦٣,٧٪ في العام ٢٠١٧ ومقارنةً مع متوسّط ٦٣,٤٪ في ١٤ سوقاً عربية شملتها الدراسة المُعَدّة من قبل مؤسّسة "إرنست أند يونغ".

4-2

وكان للتجاذب السياسي والتأخير في تشكيل الحكومة والقيام بالإصلاحات وتفاقم العجز في المالية العامة الأثر الواضح في إعادة نظر وكالات التصنيف الدولية إما بالتصنيف السيادي للبنان أو بالنظرة المستقبلية له، إذ أصدرت وكالة التصنيف "موديز" خلال النصف الأول من العام ٢٠١٨ تحليلاً ائتمانياً علّلت بموجبه تصنيف الدولة اللبنانية بدرجة B3. كما تطرّق التحليل إلى ضعف الحوكمة وفعالية السياسة المالية للدولة والتي يتمّ التعويض عنها إلى حدّ ما بالسياسة النقدية الفاعلة والتزام الحكومة بمستحقّاتها. وأبقى التقرير على النظرة المستقبلية "المستقرّة" مع توقّعات تسارع وتيرة تطبيق التدابير الإصلاحية في لبنان وتشكيل الحكومة الجديدة (حينها) مدعومةً بمستويات مرتفعة للإحتياطيّات بالعملات الأجنبية واستمرار تدفّق الودائع إلى القطاع المالي. وكانت "موديز" قد رحّبت بالدعم المقدّم خلال مؤتمر "سيدر" معتبرةً هذا الحدث إيجابياً لتأثيره على الإستثمار والإصلاحات المنوي تنفيذها.

وفي آب ٢٠١٨، توقع تقرير "ستاندارد أند بورز" نمواً اقتصادياً ضعيفاً لفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ نتيجة مضاعفات الصراع في سورية والإنقسام السياسي الداخلي الذي تُرجم بتأخير تشكيل الحكومة وبالتالي تأخير مباشرة الإصلاحات الهيكلية اللازمة وتأثيره السلبي على ثقة كلّ من المستثمر والمستهلك. كما أشار إلى ضعف الحوكمة الذي ينعكس تراجعاً في النمو وفي المالية العامة وتدنّياً في الإيرادات وارتفاعاً في خدمة الدين. فالتقييم B-/B جاء مدعوماً بمستوى الإحتياطيات من العملات الأجنبية وموجودات القطاع المصرفي في الخارج والتي تزيد عن إجمالي الدين الخارجي. أما النظرة المستقبلية فأتت مستقرة.

وفي الشهر الأخير من العام ٢٠١٨، عدّلت مؤسسة التصنيف "فيتش" النظرة المستقبلية للبنان إلى سلبية من مستقرّة مؤكّدة على تصنيفه عند B سلبي لتعكس مزيداً من التدهور في العجز والدين العام وتراجعاً في نمو الودائع وزيادة الإعتماد على تدابير مصرف لبنان غير التقليدية.

وفي مطلع العام ٢٠١٩، خفّضت "موديز" التصنيف السيادي إلى Caa1 مع استمرار التأخير في تشكيل الحكومة وتفاقم المخاطر على الإستقرار المالي والحديث عن إعادة هيكلة الديون وغيرها من الإجراءات التي قد تشكّل تخلّفاً عن السداد وفق الوكالة. أمّا الحالة التي يمكن أن تدفع الوكالة إلى رفع تصنيفها، فهي أن تتمكّن الدولة من خلق فائض أولي يترافق مع نمو اقتصادي من دون أن تضطر إلى إعادة هيكلة الدين. أما وكالة "ستاندرد أند بورز" فقامت بتعديل نظرتها من "مستقرّة" إلى "سلبية"، وذلك على خلفية ارتفاع المخاطر المرتبطة بإعادة تمويل الديون بالعملات الأجنبية وغياب الإصلاحات الملموسة للحدّ من عجز الموازنة الذي يؤثّر بدوره سلباً على ثقة المستثمرين.

5-2

وعلى أمل الإنطلاق بورشة الإصلاحات في المالية العامة وفي الاقتصاد ككلّ والإنفاق على البنى التحتية وتحسين بيئة الأعمال لزيادة القدرة التنافسية وتنويع الاقتصاد وتفعيل قطاعات جديدة كالنفط والغاز تكون قاطرات إضافية للاقتصاد بغية تقليص الفجوة بين الناتج المحلّي الفعلي والناتج الممكن تحقيقه وتعزيز مستوى دخل الأفراد، لا تزال المالية العامة تلقي بثقلها على الإقتصاد اللبناني بحيث تُعتبر التحدّي الأبرز إلى جانب الدين العام. لذا، ينبغي دعم إطلاق عجلة الإصلاحات الهيكلية المبنيّة على تخفيض الإنفاق وإعادة النظر في مكامن الإنفاق غير المبرّر وغير المجدي وتعزيز الإيرادات والجباية ومكافحة التهرّب الضريبي وإجراء الإصلاحات في قطاع الكهرباء من أجل تقليص هذا العجز والحدّ من تداعياته السلبية على الاقتصاد. كما ينبغي تغيير النهج القائم على الإستيراد المفرط المؤدّي إلى عجز كبير في الميزان التجاري، والذي ينعكس على ميزان المدفوعات ودعم الصادرات، لا سيّما مع تباطؤ دخول الرساميل إلى السوق اللبنانية.

ثالثاً: المالية العامة والمديونية العامة

1-3

بلغ العجز العام الإجمالي ٩٤١٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٨ (أي حوالي ١١,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٥٦٦٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٧ (٧٪ من الناتج المحلي)، كما حقّق الرصيد الأوّلي عجزاً بحوالي ٩٥٨ مليار ليرة (١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في العام ٢٠١٨ مقابل فائض كبير بمقدار ٢١٥٢ مليار ليرة (٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في العام ٢٠١٧، ارتبط إلى حدّ كبير بالضريبة الاستثنائية على الأرباح التي دفعتها المصارف للخزينة عن نتائج الهندسة المالية لعام ٢٠١٦. وجاء تدهور أوضاع المالية العامة في العام ٢٠١٨ نتيجة انكماش الوضع الإقتصادي خلافاً لما تمّ تصوّره سابقاً مع تفاقم الأزمة السياسية وحالة عدم اليقين، من جهة، وعدم الإحاطة بشكل كامل ودقيق بانعكاسات سلسلة الرتب والرواتب والضرائب المرتبطة بتمويلها على النفقات الحكومية والحركة الاقتصادية، من جهة أخرى.

المالية العامة ٢٠١٦-٢٠١٨ (مليار ليرة)

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	التغيّر (٪) ٢٠١٧/٢٠١٦	التغير (٪) ٢٠١٨/٢٠١٧
المقبوضات الإجمالية (موازنة +خزينة)	١٤٩٥٩	١٧٥٢٤	١٧٤٠٥	١٧,١	-٠,٧
المدفوعات الإجمالية (موازنة +خزينة)	٢٢٤١٢	٢٣١٨٦	٢٦٨٢١	٣,٥	١٥,٧
العجز العام	٧٤٥٣	٥٦٦٢	٩٤١٦	-٢٤,٠	٦٦,٣
الرصيد الأوّلي (+) فائض، (-) عجز	+٣١	+٢١٥٢	-٩٥٨		
العجز العام/الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٩,٦	٧,٠	١١,٠		
الرصيد الأوّلي/الناتج المحلي الإجمالي (٪)	-٠,٠٤	٢,٧	-١,١		

المصدر: وزارة المالية

2-3

في ما يتعلّق بالمقبوضات الإجمالية، فقد انخفضت إلى ١٧٤٠٥ مليارات ليرة في العام ٢٠١٨ مقابل ١٧٥٢٤ مليار ليرة في العام ٢٠١٧. وشكّلت المقبوضات ٢٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٨ مقابل ٢١,٨٪ في العام الذي سبق، وهذه النسبة هي دون المتوسط في البلدان النامية والبالغ ٢٦٪ والمتوسط في البلدان المتقدّمة والبالغ ٣٦٪. وفي التفصيل، ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة ٣,١٪ مقابل تراجع الإيرادات غير الضريبية بنسبة ١١,٥٪ ومقبوضات الخزينة بحوالي ٤,٨٪. وشكّلت حصة كلّ منها من مجموع المقبوضات ٧٣,٣٪ و ١٩,٧٪ و٧٪ على التوالي. وتأتّى ارتفاع الإيرادات الضريبية بشكل أساسي من ارتفاع الإيرادات الناتجة عن الضريبة على الفوائد بعد رفعها إلى ٧٪، وتلك الناتجة عن الضريبة على القيمة المضافة بعد زيادتها إلى ١١٪، مع العلم أن المكوّنات الأخرى عرفت تغيّرات في الاتجاهين. وشكّلت الإيرادات من الضريبة على القيمة المضافة، والتي تبقى المورد الأول للخزينة، ٢٢,١٪ من المقبوضات الإجمالية و٣٠,١٪ من الإيرادات الضريبية. وتجدر الإشارة إلى أن تراجع مساهمة الإيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية في التحصيل العام كان السبب الرئيسي لتراجع الإيرادات غير الضريبية.

3-3

إن استحداث بعض الضرائب والرسوم بموجب إقرار القانون رقم ٦٤ لتغطية كلفة سلسلة الرتب والرواتب المقرّة بموجب القانون ٤٦، لم يساهم في زيادة إيرادات الدولة كما كان متوقّعاً (١٨٦٨٧ مليار ليرة في قانون موازنة ٢٠١٨)، بل جاءت مفاعيله مع غياب عامل الثقة والاستقرار في البلد سيّئة على الاستهلاك والاستثمار الخاص. وأدّت كلّ هذه الأمور إلى إقفال العديد من المؤسّسات وارتفاع معدل البطالة وزيادة معدل التضخم، كما أسهمت في تحقيق عجز غير مسبوق في ميزان المدفوعات. كذلك لعبت هذه التطورات دوراً في تراجع نموّ كلّ من الودائع والتسليفات المصرفية للأفراد والمؤسّسات. يُذكر أن جزءاً مهمّاً من الضرائب المستحدثة والمعدّلة طال القطاع المصرفي من خلال (أ) الضريبة على فوائد الودائع المصرفية التي ارتفعت إلى ٧٪ من ٥٪ مع توسيع مروحة التوظيفات المصرفية وإلغاء الحسومات التي كانت قائمة، و(ب) الضريبة على أرباح الشركات التي ارتفعت إلى ١٧٪ بدلاً من ١٥٪ بالإضافة إلى (ج) إلغاء الحوافز للشركات المُدرجة في البورصة ورفع نسبة الضريبة الناتجة عن توزيع الأرباح من ٥٪ إلى ١٠٪.

المقبوضات الإجمالية (مليار ليرة لبنانية)

	٢٠١٦	الحصة (٪)	٢٠١٧	الحصة (٪)	٢٠١٨*	الحصة (٪)
الضريبة على الدخل، والأرباح ورؤوس الأموال	٣٠١٥	٢٠,١	٤٢٠١	٢٤	٤٥٠٠	٢٥,٩
منها: ضريبة الدخل على الأرباح	١١٤٣	٧,٦	٢١٠١	١٢,٠	١٣٥٧	٧,٨
ضريبة الدخل على الفوائد (٧٪ بدل ٥٪)	٨١٩	٥,٥	٩,٤	٥,٢	١٨٠١	١٠,٣
الضريبة على الأملاك المبنيّة	١٢٢٤	٨,٢	١٤١٣	٨,١	١١٣٩	٦,٥
الرسوم الداخلية على السلع والخدمات	٣٧٧٣	٢٥,٢	٤٠٧٩	٢٣,٣	٤٥٠٠	٢٥,٨
منها: الضريبة على القيمة المضافة	٣٢٣٤	٢١,٦	٣٤٧٦	١٩,٨	٣٨٤١	٢٢,١
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية	٢١١٧	١٤,٢	٢١٦٣	١٢,٣	٢٠٢٥	١١,٦
الرسوم الجمركية على الاستيراد	٧٠٦	٤,٧	٧٤٢	٤,٢	٧٤٥	٤,٣
رسوم على البنزين	٦٨٠	٤,٥	٦٩١	٣,٩	٦٦٨	٣,٨
إيرادات ضريبية أخرى	٤٦٨	٣,١	٥٢٥	٣,٠	٦٠٢	٣,٥
الإيرادات الضريبية	**١٠٥٩٧**	**٧٠,٨**	**١٢٣٨١**	**٧٠,٧**	**١٢٧٦٦**	**٧٣,٣**
حاصلات من إدارات ومؤسسات عامة ومن أملاك الدولة	٢٣٧٧	١٥,٩	٢٦٤٩	١٥,١	٢١٨٨	١٢,٦
منها: إيرادات من وفر موازنة الاتصالات	١٩٠٧	١٢,٧	١٩٣٦	١١,٠	١٦١٤	٩,٣
إيرادات غير ضريبية أخرى	١٠١٥	٦,٨	١٢١٧	٦,٩	١٢٣٥	٧,١
الإيرادات غير الضريبية	**٣٣٩٢**	**٢٢,٧**	**٣٨٦٦**	**٢٢,١**	**٣٤٢٣**	**١٩,٧**
مقبوضات الخزينة	**٩٧٠**	**٦,٥**	**١٢٧٧**	**٧,٣**	**١٢١٦**	**٧,٠**
المقبوضات الإجمالية	**١٤٩٥٩**	**١٠٠,٠**	**١٧٥٢٤**	**١٠٠,٠**	**١٧٤٠٥**	**١٠٠,٠**

المصدر: وزارة المالية

4-3

أمّا المدفوعات الإجمالية فقد ارتفعت بنسبة ١٥,٧٪ في العام ٢٠١٨ إلى ٢٦٨٢١ مليار ليرة مقابل ارتفاعها بنسبة ٣,٤٪ في العام ٢٠١٧. وارتفعت منسوبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣١,٤٪ في العام ٢٠١٨ من ٢٨,٨٪ في العام الذي سبق. وازدادت النفقات الأوّلية من خارج خدمة الدين العام إلى ١٨٣٦٤ مليار ليرة في العام ٢٠١٨ من ١٥٣٧٢ ملياراً في العام ٢٠١٧، أي بنسبة ١٩,٥٪. وتأتّى الارتفاع إلى حدّ كبير من زيادة المخصّصات والرواتب والملحقات للعاملين في القطاع العام (تطبيق قانون سلسلة الرتب والرواتب) بنسبة ١٨,٣٪ بين العامَيْن ٢٠١٧ و٢٠١٨، وشكّلت بالتالي حصة هذا البند ٣٦,٢٪ من مجموع الإنفاق العام في العام ٢٠١٨ وما يوازي ١١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما ازدادت التحويلات إلى مؤسّسة كهرباء لبنان لتتجاوز كلفة دعم الكهرباء ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المذكور. وارتفعت النفقات الاستثمارية بنسبة مقبولة في العام ٢٠١٨ علماً أن حصتها لا تزال متدنيّة قياساً على إجمالي المدفوعات بحيث لم تتجاوز ٦٪ منها. ومن المتوقّع أن يرتفع الإنفاق الاستثماري في السنوات المقبلة تطبيقاً لرؤية الحكومة اللبنانية المقدّمة في مؤتمر سيدر في حال الشروع في عدد من الإصلاحات المطلوبة، على أن يتمّ جزء من هذه المشاريع عبر الشراكة بين القطاعَيْن العام والخاص.

5-3

ومع ارتفاع حجم الدين العام الإجمالي، ارتفعت خدمة الدين العام إلى ٨٤٥٧ مليار ليرة في العام ٢٠١٨ من ٧٨١٤ ملياراً في العام ٢٠١٧، أي بزيادة نسبتها ٨,٢٪ وشكّلت حوالي ٩,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي و٣١,٥٪ من مجموع النفقات في العام ٢٠١٨ مقابل ٩,٧٪ و٣٣,٧٪ للنسبتَيْن الاثنتَيْن على التوالي في العام ٢٠١٧. وبلغ معدل الفائدة الفعلي، أي خدمة الدين العام منسوبةً إلى متوسط الدين العام الإجمالي ٦,٨٪ في العام ٢٠١٨ شأنها تقريباً في العام ٢٠١٧ (٦,٧٪).

المدفوعات الإجمالية (مليار ليرة لبنانية)

	٢٠١٦	الحصة (٪)	٢٠١٧	الحصة (٪)	٢٠١٨	الحصة (٪)
خدمة الدين العام	٧٤٨٤	٣٣,٤	٧٨١٤	٣٣,٧	٨٤٥٧	٣١,٥
النفقات الأولية	١٤٩٢٨	٦٦,٦	١٥٣٧٢	٦٦,٣	١٨٣٦٤	٦٨,٥
منها: المخصّصات والرواتب والملحقات	٧٣٣٥	٣٢,٧	٨٢١٨	٣٥,٤	٩٧١٩	٣٦,٢
التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان	١٣٩٧	٦,٢	٢٠٠٢	٨,٦	٢٦٤٧	٩,٩
النفقات الاستثمارية	١٠٧٩	٤,٨	١١٩٣	٥,١	١٣٨٢	٥,٢
التحويلات إلى البلديات	١٥٥٥	٦,٩	٦٢٢	٢,٧	٨٦٠	٣,٢
المدفوعات الإجمالية	**٢٢٤١٢**	**١٠٠,٠**	**٢٣١٨٦**	**١٠٠,٠**	**٢٦٨٢١**	**١٠٠,٠**

المصدر: وزارة المالية

6-3

عند إعداد هذا التقرير، كان مجلس الوزراء قد انتهى من مناقشة مشروع موازنة العام ٢٠١٩ وأحاله الى المجلس النيابي. وفي آخر المعطيات المتوافرة، والتزاماً بخفض العجز العام بما لا يقلّ عن ١٪ من إجمالي الناتج المحلي سنوياً لمدة خمس سنوات، ولتصحيح الخلل والتأخّر الحاصل بالنسبة الى العام ٢٠١٨، يقدّر هذا المشروع نسبة العجز إلى الناتج بـ ٧,٦٪. ومع أن الرؤية الاقتصادية والاجتماعية تغيب عنه لتكون ضمن الخطة الاقتصادية للدولة، تقضي بعض الإجراءات الأساسية في هذا المشروع بخفض مخصّصات القطاع العام وتحديد سقف للتعويضات الممنوحة لموظفيه من دون المسّ بالأجور والرواتب، وبفرض زيادة تصاعدية على ضريبة الدخل على الأجور، ورفع الضريبة على الفوائد وعلى الأرباح، بالإضافة إلى إلغاء الإعفاءات الجمركية باستثناء ما يخضع منها للاتفاقيات الدولية، وإقرار رسم نوعي على ٢٠ سلعة، الأمر الذي من شأنه إعادة إطلاق الإنتاج الوطني وحمايته من الإغراق ودعم الصناعة الوطنية وإقرار رسم ٢٪ على الاستيراد من الخارج لغاية ٢٠٢٢/١٢/٣١ مع استثناءات قليلة، وخفض الحدّ الأدنى للتصريح الإلزامي عن الضريبة على القيمة المضافة بالإضافة إلى ضبط الحدود ومنع التهريب براً وجواً وبحراً واتّخاذ إجراءات للجم التهرّب الضريبي.

ويبقى موضوع الهدر، الذي يطال مروحة عريضة من مجالات المداخيل العامة، العنوان الرئيسي لأيّ إصلاح بحيث يشكّل ضبطه حافزاً لانطلاق القطاع الخاص في استثمارات تولّد النمو وفرص العمل، ويجعل الدولة قادرة على زيادة الاستثمارات العامة في البنى التحتية من مستواها المتدنّي القائم حالياً، أي ١,٣٪ من الناتج الإجمالي المحلي إلى ما يقارب ٣,٥٪ من الناتج، ليقترب ممّا هو سائد عالمياً في هذا المجال، كما يفتح الباب أمام الانطلاق ببرنامج الحكومة المقدّم إلى مؤتمر سيدر. وبات من الضروري اتّخاذ إجراءات فورية لتحسين الجباية في المدى المنظور (٢٠١٩-٢٠٢٢). فمن شأن تحصيل ربع هذا الهدر في الإيرادات سنوياً وبشكل تدريجي على مدى ٤ سنوات أن يحوّل العجز الأوّلي إلى فائض أوّلي وينتج عنه تالياً تقليص العجز في الحساب الجاري الخارجي (current account)، علماً أن الأخير يحتاج إلى معالجات إضافية من خلال إجراءات قد يكون أهمها ضبط وترشيد الاستهلاك (البضائع المستوردة) من جهة، والعمل على إنماء العائدات السياحية الصافية ودعم الصناعة وتحفيز التصدير، من جهة أخرى.

وفي أولى خطوات الإصلاح، أقرّ المجلس النيابي في آذار ٢٠١٩ قانون تنظيم الكهرباء. تدعو الخطة إلى زيادة الإنتاج والتعرفة مع تراجع ارتباط المواطنين بالمولّدات الخاصة ما يؤدّي إلى خفض الدعم لمؤسّسة كهرباء لبنان. ويشير البرنامج إلى تقليص الخسائر التقنية من ٣٤٪ حالياً إلى حوالي ١١٪ وربط التعرفة بأسعار النفط السائدة. إلاّ أن إنشاء الهيئة الناظمة، وهو أحد تعهّدات الحكومة في مؤتمر سيدر، لم يَرِد في الخطة المذكورة.

المديونيّة العـامة

7-3

ارتفع الدين العام الإجمالي إلى ١٢٨٣٤٧ مليار ليرة (ما يوازي ٨٥,١ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ١١٩٨٩٢ مليار ليرة (٧٩,٥ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٧، مسجّلاً بذلك زيادة قدرها ٨٤٥٥ مليار ليرة (٥,٦ مليارات دولار) ونسبتُها ٧,١٪ وهي بالتالي تعدّت قيمة الزيادة المحقّقة في العام ٢٠١٧ التي بلغت ٦٩٨٢ مليار ليرة (٤,٦ مليارات دولار) ونسبتها ٦,٢٪.

8-3

ومع تجاوز نسبة نمو الدين العام معدل النمو الاقتصادي الإسمي، ارتفعت نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٥٠,١٪ في نهاية العام ٢٠١٨ من ١٤٨,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٧، علماً أنها لا تزال دون السقف الذي بلغته عام ٢٠٠٦ (١٨٣٪). وتجدر الإشارة إلى أنه عند احتساب دين السوق الذي لا يتضمّن ما يحمله مصرف لبنان والمؤسّسات العامة والقروض الثنائية والمتعدّدة الأطراف، تكون نسبة الدين العام حوالي ٨٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠١٨.

9-3

نجم ارتفاع الدين العام الإجمالي في العام ٢٠١٨ من ارتفاع الدين العام بالليرة بمقدار ٣٧٧٥ مليار ليرة والذي بلغ ٧٧٨٥٢ مليار ليرة في نهاية العام المذكور، مشكّلاً ما نسبته ٦٠,٧٪ من إجمالي الدين العام، وارتفاع الدين بالعملات الأجنبية بقيمة توازي ٣١٠٥ ملايين دولار ليبلغ ما يعادل ٣٣٤٩٦ مليون دولار وما نسبتُه ٣٩,٣٪ من إجمالي الدين العام في نهاية العام ٢٠١٨. ويُعزى ارتفاع الدين العام بالدولار إلى عملية استبدال في أيار ٢٠١٨ سندات خزينة بالليرة اللبنانية يحملها مصرف لبنان في محفظته (غالبيتها من فئتَيْ ٣٦ و٦٠ شهراً) بسندات خزينة بالدولار الأميركي بقيمة ٥,٥ مليارات دولار. أما زيادة الدين العام بالليرة، فيعود بغالبيته إلى اكتتاب مصرف لبنان بسندات خزينة بالقيمة ذاتها (٥,٥ مليارات دولار) بفائدة استثنائية منخفضة (١٪) على دفعات متتالية.

10-3

أمّا الدين العام الصافي، والمحتسَب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، فقد بلغ ١١٤١٦١ مليار ليرة (٧٥,٧ مليار دولار) في نهاية كانون الأول ٢٠١٨، أي بارتفاع سنوي بنسبة ٩,٥٪ مقابل زيادة أدنى نسبتُها ٦,٠٪ في العام ٢٠١٧. فقد انخفضت ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان إلى ٧٥٧٨ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٨٨٩٢ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٧، أي بمقدار ١٣١٤ مليار ليرة بعد ارتفاعها بمقدار ٥٨٠ مليار ليرة في العام الذي سبق.

الدين العام ٢٠١٦–٢٠١٨
(نهاية الفترة–مليار ليرة)

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	التغيّر (٪) ٢٠١٧/٢٠١٦	التغيّر (٪) ٢٠١٨/٢٠١٧
الدين العام الإجمالي	١١٢٩١٠	١١٩٨٩٢	١٢٨٣٤٧	٦,٢+	٧,١+
الدين العام بالليرة اللبنانية	٧٠٥٢٨	٧٤٠٧٧	٧٧٨٥٢	٥,٠+	٥,١+
الدين العام بالعملات الأجنبية	٤٢٣٨٢	٤٥٨١٥	٥٠٤٩٥	٨,١+	١٠,٢+
ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي	١٤٥٨٦	١٥٦٥٩	١٤١٥١	٧,٤+	٩,٦-
الدين العام الصافي	**٩٨٣٢٤**	**١٠٤٢٣٣**	**١١٤١٦١**	**٦,٠+**	**٩,٥+**

المصدر: مصرف لبنان

11-3

على صعيد تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، تابعت حصة المصارف انخفاضها إلى ٣٥,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٨ من ٣٧,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٧، قابلها ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى ٥٠,١٪ من ٤٨,٠٪ وحصة القطاع غير المصرفي إلى ١٤,٧٪ من ١٤,٥٪ في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي. ومردّ ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى اكتتابه بسندات خزينة بحوالي ٨٢٥٠ مليار ليرة بفائدة استثنائية قدرُها ١٪ كما أشرنا إليه أعلاه. وبالفعل اكتتب في حزيران بسندات خزينة بالليرة من فئة ٣٦ شهراً بقيمة ٢٠٠٠

مليار ليرة، وفي آب بسندات من فئة ٦٠ شهراً بقيمة ٢٠٠٠ مليار ليرة، وفي أيلول بسندات من فئة ٧ سنوات بقيمة ٢٠٠٠ مليار ليرة وفي تشرين الثاني بسندات من فئة ١٠ سنوات بقيمة ٢٢٥٠ مليار ليرة. أما المصارف، فلم ترغب في الاكتتاب على شكل واسع بالسندات بسبب شحّ السيولة وكون معدلات الفائدة عليها لم تكن تتماشى مع المعدلات السائدة في السوق، مفضّلةً الإيداع لدى مصرف لبنان. إلاّ أن زيادة الفائدة في كانون الأول ٢٠١٨ على السندات من فئتَيْ ١٠ سنوات و١٥ سنة شجّعت المصارف على الاكتتاب بهذه السندات في الشهر الأخير من السنة.

12-3

في ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، تأتّى ٩٣,٥٪ منه من سندات اليوروبندز في نهاية العام ٢٠١٨ (٩٢,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٧). وبلغت محفظة المصارف التجارية من سندات اليوروبندز ما يوازي ١٦٠٣٩ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٨، أي بزيادة قدرُها ١,٩ مليار دولار قياساً على نهاية العام الذي سبق مقابل انخفاضها بقيمة ١,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٧. وكانت المصارف استحوذت على سندات يوروبندز بقيمة ٣ مليارات دولار من مصرف لبنان في أيار ٢٠١٨ بعد عملية المقايضة التي أجراها مع وزارة المالية، مقابل استحقاق سندات تحملها في كلّ من حزيران وتشرين الثاني ٢٠١٨ وشهادات إيداع تحملها لآجال تمتدّ حتى ٢٠٢١. وعليه، ارتفعت قليلاً حصة محفظة المصارف التجارية من مجموع محفظة سندات اليوروبندز إلى ٥١,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٨ من حوالي ٥٠,٥٪ من مجموع المحفظة في نهاية العام ٢٠١٧.

13-3

تجدر الإشارة إلى أن سوق سندات اليوروبندز شهد في النصف الثاني من عام ٢٠١٨ تقلّبات كبيرة بالتوازي مع تراجع المؤشّرات الماليّة على مختلف الصعد. وشهدت هذه السندات، التي يتمّ تداولها وفق أسعار تحدّدها آليّات العرض والطلب في السوق، انخفاضاً في أسعارها مع تحسّس الأسواق الماليّة لارتفاع درجات المخاطر في ظلّ بعض التصريحات والتحليلات السلبية وغير المؤاتية، ما يعني تلقائيّاً رفع العوائد على هذه السندات. وقد بلغ هامش مقايضة المخاطر الإئتمانية لخمس سنوات (CDS) ٧٧٩ نقطة في العام ٢٠١٨ بعدما كان دون ٥٠٠ نقطة في العام ٢٠١٧.

14-3

في ما يخصّ معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية العادية، فقد استقرّت في العام ٢٠١٨ على جميع الفئات باستثناء فئة ١٠ سنوات التي ارتفعت في كانون الأول (إلى ١٠٪ بدلاً من ٧,٤٦٪) لتشمل الزيادة الفئات الأخرى الدورية منذ مطلع العام ٢٠١٩. وفي كانون الأول ٢٠١٨، بات المردود على فئة ١٥ سنة ١٠,٥٠٪ بعد أن كان ٧,٩٠٪ في آخر إصدار لهذه الفئة في آذار ٢٠١٦.

معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في نهاية العام ٢٠١٨

٣ أشهر	٦ أشهر	١٢ شهراً	٢٤ شهراً	٣٦ شهراً	٦٠ شهراً	٨٤ شهراً	١٢٠ شهراً	١٨٠ شهراً
٪٤,٤٤	٪٤,٩٩	٪٥,٣٥	٪٥,٨٤	٪٦,٥٠	٪٦,٧٤	٪٧,٠٨	٪١٠,٠٠	٪١٠,٥٠

المصدر: مصرف لبنان

15-3

ونتيجة تطور سوق سندات الخزينة بالليرة، انخفض معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية إلى ٦,١١٪ في نهاية العام ٢٠١٨ من ٦,٦٥٪ في نهاية العام ٢٠١٧، فيما ارتفع الأجل المثقّل لهذه المحفظة إلى ١٦٢٨ يوماً (٤,٥ سنوات) من ١٤٢٠ يوماً (٣,٩ سنوات). وفي سوق سندات اليوروبندز، ارتفعت الفائدة المثقّلة على هذه المحفظة إلى ٦,٨١٪ من ٦,٤٩٪ في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي نتيجة استحقاق سندات بفائدة متدنّية نسبياً (٥,١٥٪ و٥,٣٥٪)، كما ارتفع الأجَل المثقّل عليها إلى ٧,٨٣ سنوات من ٧,٠٧ سنوات في التاريخَيْن تباعاً نتيجة الإصدارات التي تمّت في إطار عملية المقايضة في أيار ٢٠١٨.

تطور محفظة سندات الخزينة بالعملات الأجنبية في العام ٢٠١٨

في أيار ٢٠١٨، استكملت وزارة المالية اللبنانية، في إطار القوانين المتاحة والتفويض اللازم، عملية استبدال سندات خزينة بالليرة اللبنانية يحملها مصرف لبنان (غالبيها من فئتي ٣٦ و٦٠ شهراً) بسندات خزينة بالدولار الأميركي بقيمة ٥,٥ مليارات دولار. أما سندات اليوروبندز الجديدة فتوزّعت على أربع شرائح، اثنتَيْن منها يحملهما مصرف لبنان كنتيجة لإصدار تشرين الثاني ٢٠١٧ (٢٠٢٨ و٢٠٣١) وشريحتَيْن جديدتَيْن (٢٠٣٣ و٢٠٣٤). توزّعت الشرائح على النحو الآتي:

- مليار دولار إضافي على استحقاق آذار ٢٠٢٨ بعائد ٨,٠٠٪،
- ١,٥ مليار دولار إضافي على استحقاق تشرين الثاني ٢٠٣١ بعائد ٨,١٠٪،
- ١,٥ مليار دولار استحقاق أيار ٢٠٣٣ بعائد ٨,٢٠٪،
- ١,٥ مليار دولار استحقاق أيار ٢٠٣٤ بعائد ٨,٢٥٪.

في المقابل، استحقّت سندات يوروبندز في كلّ من حزيران وتشرين الثاني بقيمة ٢٢٣٠ مليون دولار سدّدها مصرف لبنان بالكامل نقداً.

رابعاً: السياسة والتطورات النقدية

1-4

تتمثّل الأولوية الرئيسية لمصرف لبنان بالإبقاء على مستوى ملائم من احتياطيّات العملات الأجنبية، وذلك في ضوء السياسة النقدية المعتمدة في لبنان والقائمة بشكل خاص على دعم ربط سعر صرف الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي، وهذا ما ساعد ولا يزال على تأمين الثقة والإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي، بالرغم ممّا قد يرتبط به من تداعيات على النمو الاقتصادي في بعض الأحيان أو الظروف.

وإضافةً إلى الجهود التي بذلها مصرف لبنان من أجل المحافظة على مصداقية الربط، عمل بشكل موازٍ ومتزايد على تقديم الدعم للحكومة والإقتصاد. فكان يكتتب كلّما اقتضت الحاجة بسندات الخزينة بالليرة وبالعملات الأجنبية في السوق الأولية، كما يعمد في بعض الأحيان إلى تأمين السيولة للحكومة بكلفة أدنى من كلفة السوق، - كما حصل على سبيل المثال في فترة حزيران-تشرين الثاني ٢٠١٨ حيث اكتتب المركزي بسندات خزينة بالليرة بقيمة ٨٢٥٠ مليار ليرة وبمعدّل فائدة ١٪- بالإضافة إلى تأمين مدفوعاتها بالعملات الأجنبية. من جهة أخرى، وفّر مصرف لبنان في السنوات الأخيرة وتحديداً منذ العام ٢٠١٣، أي في فترة سجّل فيها الإقتصاد معدّلات نمو

ضعيفة، حزمة من التحفيزات للقطاع الخاص ناهزت قيمتها ٧ مليارات دولار حتى نهاية العام ٢٠١٨[١]، فبات مصرف لبنان يمارس سياسة نقدية غير تقليدية تهدف بوضوح أيضاً إلى دعم النمو الإقتصادي واستحداث فرص عمل. وأُضيفت إلى السياسة النقدية غير التقليدية العمليات المالية المتعدّدة التي يُنفّذها مصرف لبنان مع المصارف منذ العام ٢٠١٦ والتي كان لها دور رئيسي في المحافظة على الإستقرار النقدي.

2-4

لم تبقَ الأوضاع النقدية في العام ٢٠١٨، بل تحديداً منذ مطلع تشرين الثاني ٢٠١٧، على مستوى الإرتياح والهدوء الذي عرفته طيلة السنوات السابقة، بل انتقلت إلى مرحلة تتّسم بمنسوب أكبر من الدقّة والصعوبة. وقد جاء ذلك نتيجة الأوضاع السياسية الصعبة بدءاً من أزمة استقالة الرئيس الحريري أواخر العام ٢٠١٧، مروراً بالفراغ الحكومي بعد الإنتخابات النيابية في أيار ٢٠١٨ الذي طال أشهراً عدة، تاركاً وراءه مزيداً من عدم اليقين ومزيداً من الضعف في الأوضاع الإقتصادية والمالية، وترافق مع شائعات مكثّفة طاولت الوضع النقدي من دون أن تنال منه. وقد نتج عن ذلك مضاعفات، منها موقّتة وأخرى مستمرّة على الأوضاع النقدية والمالية. غير أنّ مصرف لبنان استطاع، بفضل امكاناته القائمة وخبرته في إدارة الأزمات، أن يحافظ على الإستقرار النقدي، لا سيّما تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار، وبرهن مرّة جديدة عن قدرة كبيرة على الصمود واجتياز المصاعب. ففي سوق القطع، شهدت الليرة اللبنانية ضغوطاً في العام ٢٠١٨، بدأت بطيئة لتتزايد وتيرتها في النصف الثاني من العام وبخاصّة في الفصل الأخير منه[٢]. وهذه الضغوط، إضافة إلى تلك التي سُجّلت أواخر العام ٢٠١٧، لم تعرفها العملة الوطنية منذ أكثر من ١٠ سنوات، أي منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام ٢٠٠٥ وحرب تموز عام ٢٠٠٦، وسُجّلت تحويلات للودائع من العملة الوطنية إلى الدولار الأميركي بقيمة تقديرية تُقارب الـ ٤,٥-٥ مليارات دولار أميركي في العام ٢٠١٨[٣]. في موازاة ذلك، كان من الطبيعي أن يأخذ معدّل الفائدة بين المصارف بالليرة Interbank Rate -الذي سجّل مستويات شبه عادية معظم فترة الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٨ وبقي عند حدود ٤ إلى ٥٪- منحىً تصاعدياً في الفصل الأخير ووصل في بعض العمليات إلى مستوى مرتفع بلغ ٧٥٪ في كانون الأول ٢٠١٨[٤]، علماً أنّه وصل إلى مستويات أعلى بلغت ١٢٥٪ إثر أزمة تشرين الثاني ٢٠١٧، وهذه المستويات المرتفعة لم تُسجّل منذ زمن بعيد، نظراً لحاجة المصارف الكبيرة إلى السيولة بالليرة. كما تمّ تسجيل خروج ودائع إنّما بأحجام غير مؤثّرة لم تتعدَّ ٣٪ من إجمالي الودائع، حدّت منها كثيراً إدارات المصارف في تعاونها الوثيق مع مصرف لبنان ومن خلال علاقاتها القوية مع كبار المودعين وسيولتها المرتفعة. كما أدّت هذه الأزمة إلى ارتفاع معدّلات الفائدة المصرفية بحيث ازداد متوسّط الفوائد على الودائع بالليرة من ٦,٤١٪ في الشهر الأخير من العام ٢٠١٧ إلى ٨,٣٠٪ في الشهر الأخير من العام ٢٠١٨ لتشجيع المودع على إبقاء ودائعه بالليرة عند استحقاقها لا بل إطالة آجالها، كما ارتفعت الفوائد الدائنة على الدولار من ٣,٨٩٪ إلى ٥,١٥٪ في الشهرين المذكورين على التوالي للحدّ من تحويل الأموال إلى خارج لبنان وأيضاً في موازاة ارتفاع الفائدة على الدولار عالمياً. وفي العام ٢٠١٨، لم تبقَ آثار التطوّرات محصورة في معدّلات الفوائد على الحسابات المصرفية، بل تعدّتها إلى الفوائد على سندات الخزينة التي بدأت تتحرّك صعوداً في الشهر الأخير من العام المذكور على فئتي الـ١٠ سنوات و١٥ سنة التي ازدادت بأكثر من ٢٥٠ نقطة أساس وتلتها على جميع الفئات الأخرى في كانون الثاني ٢٠١٩ حيث تراوح الإرتفاع بين ٨٦ نقطة أساس و١٩٢ نقطة أساس، وذلك بعد استقرارها لسنوات طويلة.

3-4

تدابير وإجراءات مصرف لبنان في العام ٢٠١٨

تهدف معظم الإجراءات التي يتّخذها مصرف لبنان إلى تقوية موجوداته بالعملات الأجنبية والتأثير على السيولة في الأسواق، وذلك لضرورات الإستقرار النقدي. وانسحب ذلك على العام ٢٠١٨ حيث كان مصرف لبنان حاضراً وبقوّة. فإلى جانب

١ وتمثّلت حتى نهاية العام ٢٠١٧ بضخّ سيولة بفوائد متدنّية (١٪) للمصارف بغية إعادة إقراضها للأسَر والمؤسَّسات على أن تتحمّل المصارف مخاطر التسليفات، لتتغيّر آلية الحوافز منذ أوائل العام ٢٠١٨ بحيث أصبحت تقضي بأن يدعم مصرف لبنان الفوائد وأن تمنح المصارف القروض من مواردها. هذا إلى جانب الآليات التي كانت قائمة والتي تقدّم حوافز للمصارف من خلال السماح لها باستعمال الإحتياطي الإلزامي والتي توقّفت في الفصل الأخير من العام ٢٠١٧.
٢ واستمرت بقوة في الشهر الأول من العام ٢٠١٩ قبل تشكيل الحكومة.
٣ وبقيمة تقديرية توازي ٢,٨ مليار دولار أميركي اثر أزمة تشرين الثاني ٢٠١٧.
٤ وكانون الثاني ٢٠١٩.

تدخّله المستمرّ في سوق القطع[٥] بائعاً الدولار الأميركي، ولا سيّما في النصف الثاني من العام، وأيضاً مدّه المصارف بالسيولة بالليرة من خلال عمليّات الريبو Repo في موازاة الضغوط في سوق القطع، اتّخذ المصرف المركزي إجراءات عدّة مكّنته من المحافظة على الإستقرار النقدي.

وقبل الدخول في بعض تفاصيل هذه الإجراءات، لا بدّ من التوقّف سريعاً عند المشهد العام الذي دفع مصرف لبنان إلى اتّخاذها. فقد سجّلت التدفّقات المالية الصافية إلى لبنان في السنوات الأخيرة تباطؤاً واضحاً كان الأشدّ في العام ٢٠١٨، قابله استمرار الحاجات التمويلية الكبيرة للإقتصاد بالعملات الأجنبية، في ظلّ العجز الضخم في ميزان الحساب الجاري والمستويات المرتفعة للعجز العام والمديونية العامة، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدّلات الفائدة العالمية على الدولار، وارتفاع معدّلات الفائدة في دول المنطقة والمخاطر الجيوسياسية إلى غيرها من العوامل الضاغطة. وأتت فترة الفراغ الحكومي بعد انتخابات أيار ٢٠١٨ لتزيد الوضع سوءاً، تاركةً وراءها مزيداً من التراجع في مؤشرات الإقتصاد الحقيقي والمالية العامة وتراجعاً في الثقة بمستقبل لبنان الإقتصادي، ما تطوّر إلى ضغوط متزايدة على العملة الوطنية في سوق القطع وخروج لبعض الودائع، زادت من وتيرتهما موجة من الشائعات الممنهجة والمغرضة حول احتمال تدهور الوضع النقدي.

- **سياسة معدّلات الفائدة المرتفعة، والعمليات المالية التي ينفّذها مصرف لبنان مع المصارف**

تطلّبت إدارة المرحلة الراهنة أن يعتمد مصرف لبنان سياسة الفوائد المرتفعة على توظيفات المصارف لديه، والتي يمكن إدراج العمليّات المالية مع المصارف من ضمنها.

وتابع مصرف لبنان في العام ٢٠١٨ عمليّاته المالية مع المصارف، وبأحجام كبيرة، بدأت على شكل عمليات استباقية أو احترازية في النصف الأول من العام لتصبح ضروريةً للسيطرة على الوضع النقدي في النصف الثاني منه. وتقوم هذه العمليّات على تحفيز المصارف لتوظيف المزيد من العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان. وقد أتاحت هذه العمليّات للمصارف، عند ايداعها العملات الأجنبية لدى المصرف المركزي، أو شرائها سندات يوروبندز منه أو عند بيعها دولارات له، أن تستفيد من تسليفات من المركزي بالليرة بقيمة توازي ١٢٥٪ من قيمة العملات الأجنبية التي استطاعت تأمينها أساساً، وبمعدّل فائدة ٢٪، على أنّ توظّفها لديه على شكل ايداعات متوسّطة إلى طويلة الأجل (أو في سندات خزينة). بمعنى آخر، لقد ترافقت هذه العمليّات مع إدارة مُتأنّية للسيولة بالليرة التي نتجت عنها ومنع استعمالها في عمليّات مضاربة، كما أمّنت مردوداً إجمالياً جيّداً للمصارف، فاستطاعت بدورها أن تعكسها على معدّلات الفائدة التي تدفعها لزبائنها وأن تعرض عليهم منتجات مركّبة بفوائد مغرية.

في المحصّلة، سمحت هذه العمليات بتأمين حدّ أدنى ضروري من التدفّقات المالية، وبالحدّ من تحويلات الودائع من الليرة إلى الدولار[٦] ومن خروج الودائع إلى الخارج في بعض الأوقات، كما سمحت بإطالة آجال الودائع لدى المصارف إلى ما يزيد عن السنة بالنسبة الى الودائع بالليرة وإلى أقلّ من سنة بالنسبة الى الودائع بالدولار. وبالتالي تكون قد ساهمت بقوّة في المحافظة على مستوى جيّد من موجودات مصرف لبنان الخارجية وفي التخفيف من الضغوط المُحتملة في المستقبل.

- **في أيار ٢٠١٨، أبرمت وزارة المالية مع المصرف المركزي اتفاقية استبدال للدين،** حيث أصدرت الوزارة سندات خزينة بالدولار Eurobonds بقيمة ٥,٥ مليارات دولار لصالح مصرف لبنان مقابل اطفاء هذا الأخير لسندات خزينة بالليرة بقيمة ٨٢٥٠ مليار ليرة من محفظته. وقد باع مصرف لبنان ثلاثة مليارات دولار من سندات اليوروبوند هذه إلى المصارف. وكجزء من الإتفاق، اكتتب مصرف لبنان بسندات خزينة بالليرة اللبنانية بقيمة ٨٢٥٠ مليار ليرة، بمعدّل فائدة ١٪ ولآجال تراوح بين ٣ و١٠ سنوات، ما يوفّر على الخزينة زهاء ١,٤ مليار دولار

٥ الأداة التقليدية والأساسية المُستخدمة لدى اعتماد نظام سعر الصرف الثابت.
٦ لا بل قام بعض المودعين بتحويل ودائعهم من الدولار إلى الليرة للإستفادة من الفوائد المغرية.

على مدى فترة الإستحقاق. وساهمت هذه العمليّة في تعزيز الموجودات الخارجية لمصرف لبنان وفي تأمين حاجات الدولة لتمويل استحقاقاتها بالعملات الأجنبية من أصل وخدمة دين في الفترة المتبقّية من السنة. كما سمحت هذه العمليّة بإطالة آجال محفظة السندات وبالتخفيف من الإستحقاقات القريبة نسبياً بالليرة، باعتبار أنّ السندات المستبدلة كانت تستحقّ في فترة ٢٠١٨-٢٠٢٧.

- تأثير مصرف لبنان على حركة التسليفات للقطاع الخاص، باتجاه ابطاء وتيرتها وتوجيهها من الليرة إلى الدولار، بما يضمن التحكّم بالسيولة والتخفيف من أيّة ضغوط مُحتملة في سوق القطع والمحافظة على إمكاناته للدفاع عن الليرة. فقد عدّل مصرف لبنان في بداية العام ٢٠١٨ آلية الرزم التحفيزية التي يمنحها للمصارف التي تعود وتمنحها للقطاع الخاص، حيث توقّف عن إمداد المصارف بالسيولة وبات يدعم الفوائد، كما بقيت القروض السكنيّة التي تدخل ضمنها متوقّفة طيلة العام ٢٠١٨ بعد نفاد الأموال المخصّصة لها سريعاً في بداية العام المذكور. من جهة أخرى، طلب مصرف لبنان من المصارف من خلال التعميم الوسيط رقم ٢٠١٨/٥٠٣ أن لا تتجاوز نسبة صافي التسليفات إلى ودائعها بالليرة ٢٥٪ في نهاية العام ٢٠١٩، وأعطى من خلال التعميم الوسيط رقم ٢٠١٨/٥٠٤ إمكانية إعادة جدولة الديون الممنوحة ضمن الرزم التحفيزية في حال تحويل عملة القرض من الليرة اللبنانية إلى الدولار. مع الإشارة إلى أنّ ارتفاع الفوائد المصرفية لضرورات الإستقرار النقدي كان له طبعاً أثره السلبي على نمو التسليفات، بالإضافة إلى تراجع ثقة المستثمر والمستهلك بسبب الأوضاع السياسية والإقتصادية القائمة.

4-4
في بعض نتائج إجراءات مصرف لبنان

- نتيجةً للإجراءات الإحترازية والإحتوائية التي اتّخذها المصرف المركزي في العام ٢٠١٨، استطاع هذا الأخير أن يُحافظ على مستوىً ملائم من إجمالي احتياطيّاته السائلة بالعملات الأجنبية التي بلغت حوالي ٣٢,٥ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٣٥,٨ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٧، واستطاع زيادة توظيفاته في الأوراق المالية العالمية بالعملات الأجنبية إلى حوالي ٧,٢ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٦,٢ مليارات في نهاية العام ٢٠١٧[٧]. وقد تراجع بالتالي إجمالي موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية إلى ٣٩,٧ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٤٢,٠ مليار في نهاية العام ٢٠١٧. ونذكّر في هذا الإطار بأنّ مصرف لبنان يمتلك مخزوناً ضخماً من الذهب، وضعه في المرتبة ١٩ عالمياً وفي المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث احتياطيّات الدول بحسب اللائحة الصادرة عن "مجلس الذهب العالمي" في آذار ٢٠١٩. علماً أنّ قيمة هذا المخزون تراجعت قليلاً إلى حوالي ١١,٨ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ١٢,٠ مليار في نهاية العام ٢٠١٧ بسبب التراجع البسيط في سعر أونصة الذهب عالمياً في التاريخَيْن المذكورَيْن، والناتج بخاصّة عن تراجع الطلب الإستثماري، لا سيّما بسبب رفع بنك الإحتياطي الفدرالي معدّلات الفائدة على الدولار ٤ مرّات في العام ٢٠١٨، ما جعل الدولار الأميركي أكثر جاذبية. وكما هو معلوم، تُعتبر الإحتياطيّات المكوّنة من العملات الأجنبية والذهب من العناصر الأساسية التي تدعم الثقة بالعملة الوطنية. ويبقى مستوى احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية كافياً للدفاع عن سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي في المدين القريب والمتوسّط باعتراف عدد من الجهات المالية العالمية، ولمواجهة أيّة ضغوط محتملة كتلك التي تعرّض لها لبنان في تشرين الثاني ٢٠١٧، وخلال فترة الفراغ الحكومي في العام ٢٠١٨.

- **ارتفاع ودائع المصارف لدى مصرف لبنان**

تابعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ارتفاعها في العام ٢٠١٨، بنسبة قاربت ٢٦٪، وذلك بالدولار وعلى نحو أكبر بالليرة اللبنانية، في ضوء العمليات المالية التي

٧ علماً أنّها تتضمّن سندات دين الجمهورية اللبنانية المصدرة بالعملات الأجنبية منذ تشرين الثاني ٢٠١٧.

ينفّذها مصرف لبنان وتراجع فرص التوظيف المجدية في الإقتصاد إلى غيرها من الأسباب.

في ما يتعلّق بودائع المصارف بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان، فقد تابعت ارتفاعها إنّما بوتيرة أدنى منها في السنوات التي سبقت، وذلك بقيمة تُقارب الـ ٧ مليارات دولار بحسب التقديرات المتوافرة، وساهمت على نحو رئيسي في المحافظة على مستوى ملائم من الموجودات الخارجية لمصرف لبنان. وأتت الزيادة في العام ٢٠١٨ بوجه خاص على شكل ودائع لأجَل، بحيث لم يصدر مصرف لبنان في العام المذكور شهادات ايداع بالدولار، فاستقرّت محفظة هذه الشهادات على ٢٣,١ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٢٣,٢ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٧[٨] .

من جهة أخرى، يستخدم مصرف لبنان شهادات الإيداع بالليرة في كثير من الأوقات كأداة رئيسية وفعّالة لضبط السيولة والتأثير على هيكلية الفوائد في البلد. وفي العام ٢٠١٨، سجّلت محفظة شهادات الإيداع بالليرة التي يصدرها مصرف لبنان ارتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى ٤٧٧٣٤ مليار ليرة في نهايته مقابل ٣٥٨٦٥ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٧، أي بزيادة قدرها ١١٨٦٩ مليار ليرة، نتجت عن إصدارات مكثّفة ومتركّزة في النصف الأول من العام[٩]، وذلك في ظلّ العمليّات المالية التي نفّذها مصرف لبنان والتي نتجت عنها سيولة بالليرة لدى المصارف تمّ توظيف قسم منها في شهادات الإيداع الطويلة الأجل، بمردود أعلى من المعدّلات التي كانت قائمة على سندات الخزينة. كما ازدادت الودائع لأجَل بالليرة لدى المركزي في العام ٢٠١٨ في موازاة العمليّات المالية القائمة.

- تُسجّل محفظة سندات الخزينة بالليرة التي يملكها المصرف المركزي ارتفاعاً متواصلاً في السنوات الأخيرة، بحيث وصلت إلى ٣٩٠٠٦ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠١٨، وهي من أعلى مستوياتها تاريخياً[١٠]، مقابل ٣٥٥٨٠ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٧. كما ارتفعت حصّة المصرف المركزي من المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة إلى ٥٠,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٨[١١] ، مقابل ٤٨,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٧. مع الإشارة إلى أنّ محفظة مصرف لبنان من سندات الخزينة بالليرة سجّلت تراجعاً قدره ٨٢٥٠ مليار ليرة في أيار ٢٠١٨ إثر عملية الإستبدال التي تمّت والمُشار إليها سابقاً[١٢] ، واكتتب بعدها تدريجياً في فترة حزيران-تشرين الثاني ٢٠١٨ بسندات خزينة بالليرة بقيمة ٨٢٥٠ مليار ليرة وبفائدة مخفّضة بلغت ١٪ إثر اتفاق مع وزارة المالية. بمعنى آخر، كان مصرف لبنان المموّل الرئيسي إن لم يكن الوحيد لحاجات الدولة التمويلية بالليرة خلال العام ٢٠١٨، لغاية أيار بفوائد السوق القائمة-والتي لم تكن تعكس المستوى الحقيقي للمخاطر التي يتعرّض لها حاملها وبالتالي لم تكن جاذبة للمصارف-، وفي الفترة المتبقّية من العام بمعدّل منخفض. ونذكّر بأنّ وزارة المالية بدأت في الشهر الأخير من العام ٢٠١٨ برفع معدّلات الفائدة على سندات الخزينة من فئتَيْ ١٠ و١٥ سنة (بحوالي ٢٥٠ نقطة أساس) واستكملتها على باقي الفئات في كانون الثاني ٢٠١٩، فأصبحت بالتالي أكثر جاذبيةً بالنسبة الى المصارف.

5-4

لعبت العمليات المالية التي ينفّذها مصرف لبنان في السنوات الأخيرة دوراً رئيسياً في تأمين استمرارية الإستقرار النقدي، غير أنّها تبقى حلولاً موقّتة، ذلك أن تأمين الحاجات التمويلية الكافية للإقتصاد اللبناني بالعملات الأجنبية هي عملية مستمرّة، خصوصاً في ظلّ اشتداد المنافسة على السيولة بين المؤسّسات المالية الإقليمية، والمخاوف الجيوسياسية في المنطقة إلى غيرها من التحدّيات. أضف أنّ هذه العمليات بمجملها تزداد حجماً وكلفةً وتعقيداً لا بل تزداد محدوديةً في كلّ مرحلة من أجل إكساب البلد مزيداً من الوقت. فبات من الضروري بل من الملحّ أن تنطلق الحكومة سريعاً بالإجراءات الإصلاحية التي تنوي القيام بها، منها على سبيل المثال ما يتعلّق

٨ ٢١,٩ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦ و٩,١ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٥.

٩ في حين كانت الإستحقاقات شبه غائبة في العام ٢٠١٨.

١٠ وصلت إلى ٤٠٥٤٧ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠١٨، وهو المستوى الأعلى لها تاريخياً.

١١ وصلت إلى ٥٢,٧٪ في نهاية آذار ٢٠١٨ وهو المستوى الأعلى لها تاريخياً.

١٢ بحيث تمّ استبدالها بسندات يوروبوندز بالقيمة ذاتها (٥,٥ مليارات دولار).

بخفض نسبة العجز العام إلى الناتج[١٣] وعلى نحو لا يُحدث مزيداً من الضرر بالإقتصاد الضعيف أصلاً، ذلك أنّ الإستمرار والتوسّع في العجز ليس في مصلحة الإستقرار المالي في البلد، وأن تحصل على القروض الميسّرة التي التزمت بها البلدان والجهات الدولية في مؤتمر سيدر، لإطلاق العجلة الإقتصادية وتأمين استدامة المديونية العامة، وبخاصّة تخفيف العبء عن السياسة النقدية ومصرف لبنان الذي قام في السنوات الأخيرة بتوجيه السياسة الإقتصادية في لبنان، مع شبه غيابٍ للقرارات الحكومية الفعّالة.

6-4

الكتلة النقدية

سجّل معدّل زيادة الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3) تباطؤاً إضافياً في العام ٢٠١٨ ووصل إلى مستوى غير مسبوق بلغ ١,٩٪ فقط، متأثّراً بشكل أساسي بالأوضاع السياسية والإقتصادية الصعبة، والتي تخلّلها أيضاً خروج لبعض الودائع من لبنان. وكان معدّل زيادة الكتلة النقدية أيضاً متدنّياً في العام ٢٠١٧ حيث بلغ ٤,٢٪ وتأثّر سلباً بأزمة تشرين الثاني ٢٠١٧[١٤] .

ووصلت الكتلة النقدية M3 إلى ٢١٢٩٩٣ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٨، وسجّل معدّل دولرتها ارتفاعاً إضافياً إلى ٦٣,٩٣٪ في نهاية العام المذكور من ٦٢,١٢٪ في نهاية العام ٢٠١٧، أي بواقع ١٨١ نقطة أساس، بعد ارتفاعه بحوالي ٣٢٥ نقطة أساس في العام الذي سبق، وهذا طبيعي نتيجة تحويلات الودائع المصرفية من الليرة إلى العملات الأجنبية. ويمكن تلخيص أبرز العناصر التي ساهمت في زيادة الكتلة النقدية في العام ٢٠١٨ والبالغة ٤٠٢٨ مليار ليرة - أي ما يقلّ عن ٤٨٪ من ارتفاعها في العام ٢٠١٧ وما يمثّل ٢٩٪ فقط من ارتفاعها في العام ٢٠١٦!- كالآتي:

تطوّر الكتلة النقدية وعناصر تغطيتها (نهاية الفترة– مليار ليرة)

	٢٠١٧	٢٠١٨	التغيّر ٢٠١٧/٢٠١٨
السيولة الجاهزة بالليرة (م١)	١٠٦٢٤	١١٦٦١	+١٠٣٧
الكتلة النقدية بالليرة (م٢)	٧٩١٦٦	٧٦٨٢٨	-٢٣٣٨
الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بالليرة وبالعملات الأجنبية (م٣)	**٢٠٨٩٦٥**	**٢١٢٩٩٣**	**+٤٠٢٨**
عناصر التغطية			
الموجودات الخارجية الصافية	٥١٠٤٣	٤٣٣٠٨	-٧٧٣٥
منها: ذهب	١٨٠٣٣	١٧٧٤٣	-٢٩٠
موجودات خارجية صافية غير الذهب	٣٣٠١٠	٢٥٥٦٥	-٧٤٤٥
التسليفات الصافية للقطاع العام	٧٦٢٣١	٨٢٤٣٩	+٦٢٠٨
فروقات القطع	-٩٧٢٦	-٩٤٦٤	+٢٦٢
التسليفات للقطاع الخاص	٨٦٠٢٣	٨٣٠٩٩	-٢٩٢٤
بنود أخرى صافية	٥٣٩٤	١٣٦١٠	+٨٢١٦

المصدر: مصرف لبنان

١٣ وهذا ما توصّلت إليه في مشروع موازنة العام ٢٠١٩.
١٤ التي أدّت إلى خروج موقّت لبعض الودائع من لبنان.

ارتفعت "البنود الصافية الأخرى" من ميزانية الجهاز المصرفي بما مقداره ٨٢١٦ مليار ليرة، وهي تمثّل العنصر الأساسي في ارتفاع الكتلة النقدية في العام ٢٠١٨. من ناحيتها، ازدادت التسليفات الصافية للقطاع العام بما مقداره ٦٢٠٨ مليارات ليرة، أي بأكثر من ٤ أضعاف ازديادها في العام الذي سبق، لتساهم بدورها ايجاباً في خلق النقد. في المقابل، تراجعت التسليفات للقطاع الخاص بما مقداره ٢٩٢٤ مليار ليرة، ليكون تأثيرها انكماشياً على الكتلة النقدية وهذا أمرٌ نادرٌ حصوله، في حين كانت في العام الذي سبق، كما في معظم السنوات الماضية، المساهم الأهمّ في خلق النقد. من جهتها، تابعت الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي (من دون الذهب) منحى التراجع الذي تسجّله منذ العام ٢٠١١[١٥]، غير أنّ انخفاضها كان الأضخم في العام ٢٠١٨ بحيث بلغ زهاء ٥ مليارات دولار، ما جعل أثرها انكماشياً وواضحاً على نمو الكتلة النقدية.

7-4

التضخّم

ارتفع معدّل التضخّم إلى ٦,٠٧٪ في العام ٢٠١٨ من ٤,٤٨٪ في العام ٢٠١٧، وذلك بحسب دراسة مؤشّر أسعار الإستهلاك الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، بعد أن كان سلبياً في العامين ٢٠١٦ و٢٠١٥ حيث بلغ تباعاً -٠,٨٢٪ و-٣,٧٥٪.

وجاء ارتفاع الأسعار في العام ٢٠١٨، في موازاة استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية بنسبة ٢٩,٤٪ بعد ارتفاعها بنسبة ٢٣,٤٪ في العام ٢٠١٧، وارتفاع أسعار عدد كبير من المعادن، وأيضاً استمرار ارتفاع سعر اليورو الوسطي مقابل الدولار الأميركي. ومن المرجّح أن يكون معدّل التضخّم قد تأثّر أيضاً بإقرار سلسلة الرتب والرواتب والضرائب الإضافية في الفصل الأخير من العام ٢٠١٧. في المقابل، ساهم تراجع أسعار المواد الغذائية العالمية بنسبة ٣,٦٪ في العام ٢٠١٨ في التخفيف من الضغوط على معدّل التضخّم بعد أن سجّلت ارتفاعاً بنسبة ٨,١٪ في العام ٢٠١٧. وفي ما يخصّ مصرف لبنان، فهو يعمل دوماً على مراقبة مستويات السيولة وتعقيمها بهدف ضبط الضغوط التضخّمية التي يمكن أن تنتج عنها.

في ما يخصّ العام ٢٠١٩، نشير إلى أنّ صندوق النقد الدولي توقّع في تقريره الأخير[١٦] حول آفاق الإقتصاد العالمي أن يرتفع مؤشر أسعار الإستهلاك في لبنان بنسبة ٢,٠٪ بناءً على توقّعاته بتراجع أسعار النفط وعدد كبير من السلع الأوليّة غير النفطية. مع العلم أنّ أسعار النفط في العام ٢٠١٩ قابلة للتبدّل بشكل كبير وقد تشهد اتجاهاً معاكساً لأسباب عدّة[١٧]. يُذكر أن مؤشر أسعار الاستهلاك الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي سجّل ارتفاعاً بنسبة ٣,٦٪ عند مقارنته في الأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠١٩ مع الأشهر المماثلة من العام ٢٠١٨.

في ضوء ذلك، وفي موازاة التوقّعات حول بقاء النمو الإقتصادي في لبنان عند مستوى منخفض ومع التزام المصرف المركزي ضبط التضخّم، وبخاصّة بعد تشدّده مؤخّراً في إدارة السيولة، من المرجّح أن يتراجع معدّل التضخّم في العام ٢٠١٩ بالمقارنة مع مستوى العام ٢٠١٨.

١٥ باستثناء العام ٢٠١٦.
١٦ الصادر في نيسان ٢٠١٩.
١٧ بخاصّة بعد أن أعلنت الولايات المتحدة في نيسان ٢٠١٩ وقف العمل بالإستثناءات التي كانت قد منحتها لثماني دول لمواصلة شراء النفط الإيراني على رغم العقوبات الأميركية، وذلك اعتباراً من ٢ أيار ٢٠١٩.

خامساً: المدفوعات الخارجية

ميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات

1-5

بحسب المعطيات الأخيرة المتوافرة والصادرة عن مصرف لبنان، ارتفع العجز المقدّر في ميزان الحساب الجاري في لبنان إلى حوالي ٩,٥ مليارات دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٨ مقابل ٨,٣ مليارات دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٧، باعتبار أنّ العجز في الميزان التجاري للسلع (فوب FOB)[18] ازداد إلى حوالي ١١,٥ مليار دولار من حوالي ١٠,٦ مليارات دولار في الفترتَيْن المذكورتَيْن على التوالي، فيما تراجعت قليلاً تقديرات الفائض في موازين الخدمات وحساب التحويلات الجارية والدخل ككلّ إلى حوالي ٢,٠ مليار دولار من حوالي ٢,٢ مليار دولار. وبناء على ذلك وعلى نتائج الميزان التجاري لكامل العام ٢٠١٨، من المقدّر أن يكون العجز في الحساب الجاري قد ازداد إلى حوالي ١٣ مليار دولار وأن تكون نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت إلى ما يزيد عن ٢٣,٠٪ في العام ٢٠١٨ مقابل ١٢,١ مليار دولار و٢٢,٧٪ في العام ٢٠١٧. وكان لإرتفاع العجز في الموازنة العامة في العام ٢٠١٨ أثره في حصول هذه التطوّرات.

مع العلم أنّ تقديرات صندوق النقد الدولي الأخيرة بخصوص عجز الحساب الجاري، وهي تقديرات غالباً ما تختلف عن تلك التي ينشرها مصرف لبنان، أشارت إلى ارتفاع العجز الجاري إلى حوالي ١٥,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٨ مقابل ١٣,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٧، وارتفاع نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلّي الإجمالي إلى ٢٧,٠٪ مقابل ٢٥,٧٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي. علماً أنه إذا أخذنا في الحسبان قيمة السهو والخطأ على اعتبار أنها مداخيل دخلت إلى البلد دون توضيح طبيعتها، يصبح العجز الجاري بحدود ١٦٪ إلى ١٧٪ من الناتج. مع ذلك، تبقى هذه النسبة مرتفعة جداً بكل المقاييس العالمية.

2-5

على صعيد تحويلات العاملين في الخارج إلى لبنان، فقد ارتفعت بنسبة ١,٨٪ في العام ٢٠١٨ لتصل إلى حدود ٧,٢ مليارات دولار بحسب تقديرات البنك الدولي الأخيرة، مقابل ٧,١ مليارات دولار في العام ٢٠١٧، مع العلم أنّها قد تختلف أحياناً عن تقديرات صندوق النقد الدولي ومصرف لبنان. وبلغ صافي تحويلات العاملين حوالي ٢,٦ مليارات دولار في العام ٢٠١٧، وهي آخر المعطيات المتوافرة بهذا الخصوص، وهذا المستوى أدنى من المستوى المسجّل في العام ٢٠١٦ والبالغ ٣,٤ مليارات دولار. وبحسب تقديرات مصرف لبنان لغاية أيلول ٢٠١٨، سجّلت هذه التحويلات الصافية ارتفاعاً بنسبة ٣٧,٧٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠١٧.

ويُعزى الإرتفاع الذي أشار إليه البنك الدولي في العام ٢٠١٨ إلى تحسّن الأوضاع الإقتصادية في عدد من الدول التي يعمل فيها اللبنانيون، منها على سبيل المثال دول مجلس التعاون الخليجي بعد عودة أسعار النفط إلى الإرتفاع. وشكّلت تحويلات العاملين إلى لبنان، بحسب المصدر ذاته، ١٢,٧٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في العام ٢٠١٨، وهي المرتبة الثانية الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومن النسب الأعلى في العالم. كما احتلّ لبنان في العام ٢٠١٨ المرتبة ٢١ عالمياً والثالثة إقليمياً بعد مصر والمغرب من حيث حجم التحويلات الوافدة إليه. ويعكس انتظام ومستوى هذه التحويلات حجم الإنتشار اللبناني في جميع أقطار العالم، والكفاءة العالية التي يتمتّع بها هذا الإنتشار في شتّى المجالات واستمرار ارتباطه الاجتماعي والإقتصادي بالأُسَر والبلد. ورغم هذا التطوّر الإيجابي، فإنّه لم يُسهم في خفض عجز ميزان الحساب الجاري إذ تجاوزته سلبيّات ارتفاع العجز في الميزان التجاري وانخفاض فائض ميزان الخدمات كما سبق وأشرنا أعلاه.

[18] يختلف العجز في الميزان التجاري المسجّل في ميزان المدفوعات عن العجز المنشور من قبل الجمارك اللبنانية، إذ تُضاف إلى الصادرات المعلنة من قبل هذه الأخيرة ما يلي: السلع المُعاد تصديرها، السلع المصدّرة بشكل موقّت لتحويلها (إعادة تدوير) أو المُعاد تصديرها بعد تجهيزها محلّياً، وإصلاح السلع.

3-5

يُموَّل هذا العجز المُرتفع في ميزان الحساب الجاري في لبنان، والذي يتحكّم به إلى درجة كبيرة العجز الضخم في الميزان التجاري، من خلال الحساب الرأسمالي والمالي، أي من خلال تدفّق رساميل صافية بأشكال متعدّدة من استثمارات مباشرة، واستثمارات في المحافظ المالية، وودائع لدى المصارف، وقروض صافية من الخارج للقطاعَيْن العام والخاص وغيرها. وانطلاقاً من الأرقام المشار إليها أعلاه ومن مستوى العجوزات في ميزان المدفوعات، تكون هذه الرساميل الصافية المتدفّقة إلى لبنان قد انخفضت بشكل إضافي وحادّ في العام ٢٠١٨ بما يقارب ٢٠٪، ما استدعى استعمال الإحتياطيّات لدى المصرف المركزي لسدّ العجز في ميزان الحساب الجاري.

4-5

استناداً إلى المعطيات الصادرة عن مصرف لبنان حتى شهر أيلول ٢٠١٨ والتي يعتمدها تقرير الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية UNCTAD) حول الإستثمارات في العالم، من المقدّر أن تكون الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية الوافدة إلى لبنان قد ارتفعت قليلاً إلى حدود ١,٨ مليار دولار في العام ٢٠١٨ (٣,٢٪ من الناتج المحلّي الإجمالي) مقابل ١,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٧ (٢,٢٪ من الناتج المحلّي الإجمالي). وازدادت الإستثمارات الأجنبية الإجمالية المتدفّقة إلى لبنان بحسب المصدر ذاته بقدر بسيط إلى حوالي ٢,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٨ (٥,١٪ من الناتج المحلّي الإجمالي) مقابل ٢,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٧ (٤,٧٪ من الناتج). ويُشار إلى أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة تموّل عادةً جزءاً كبيراً من عجز الحساب الجاري، وهي تتركّز بمعظمها في القطاع العقاري، ما يجعلها تختلف عن طبيعة هذه الإستثمارات في كثير من الدول الناشئة، حيث تكون متنوّعة وتطال قطاعات اقتصادية عدّة. وكما هي الحال بالنسبة إلى تحويلات العاملين في الخارج، فإنّ التطوّر الإيجابي في الإستثمارات الأجنبية المباشرة لم يحل دون تراجع صافي التدفّقات المالية إلى الداخل.

5-5

في المحصّلة، لم تستطع الرساميل الوافدة الصافية في العام ٢٠١٨ كما في العام الذي سبقه أن تغطّي العجز في ميزان الحساب الجاري، فنتج عجز كبير بقيمة ٤٨٢٣ مليون دولار في ميزان المدفوعات بحسب الأرقام الصادرة عن مصرف لبنان، مقابل عجز بسيط بقيمة ١٥٦ مليون دولار في العام ٢٠١٧ ساهمت في حصوله هندسات مالية قام بها مصرف لبنان[19]. ورغم أنّ لبنان لا يزال يتمتّع بمستوى مرتفع من الموجودات الخارجية بالعملات الأجنبية، رغم تراجعه قليلاً في العام ٢٠١٨، فهذا لا يُعفي السلطات المعنيّة من ضرورة التحرّك سريعاً، لتجنّب مزيد من الإضعاف أو الإستنزاف في الإحتياطيّات بالعملات الأجنبية، أو اللجوء إلى رفع إضافي لمعدّلات الفوائد أو المتابعة في الهندسات المالية المُكلفة، بغية استقطاب حدّ أدنى من التدفّقات المالية على نحو يسمح باستمرار النموذج الإقتصادي القائم. لذلك، ثمّة ضرورة قصوى لأن تباشر الحكومة، في أقرب وقت ممكن، تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتلك المتعلّقة بالمالية العامة التي وعدت بها في ورقة سيدر، لما لذلك من تأثير ايجابي كبير على حركة تدفّق الرساميل إلى لبنان بجميع أشكالها، ومنها ما يتعلّق بالتزامات الدول والجهات العربية والأجنبية خلال المؤتمر.

التجارة الخارجية

6-5

وصلت قيمة الواردات السلعية بحسب المركز الآلي الجمركي إلى ٢٠,٠ مليار دولار في العام ٢٠١٨ مقابل ١٩,٦ ملياراً في العام ٢٠١٧، لتكون قد ارتفعت بقيمة ٣٩٧ مليون دولار وبنسبة ٢,٠٪، متأثّرةً بارتفاع الأسعار العالمية لعدد كبير من السلع المستوردة، من نفط ومعادن وغيرها، إضافة إلى ارتفاع سعر صرف اليورو الوسطي مقابل الدولار، في حين تراجعت الكمّيات المستوردة الإجمالية بشكل كبير مقارنةً مع العام ٢٠١٧. كما تأثّرت بالإرتفاع الواضح في قيمة الواردات من الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (+٢٥٦ مليون دولار)، والمرتبط جزئياً بحركة تصديرها.

[19] نذكّر بأنّ الرساميل الوافدة الصافية استطاعت في العام ٢٠١٦ أن تغطّي العجز في ميزان الحساب الجاري وأن تولّد فائضاً في ميزان المدفوعات بلغت قيمته ١,٢ مليار دولار، وذلك بعد عجوزات متتالية في فترة ٢٠١١-٢٠١٥ بلغ تراكمها ما يزيد عن ٩,٤ مليارات دولار.

بالعودة إلى الكميات المستوردة في العام ٢٠١٨، فقد سجّلت تراجعاً ملحوظاً نسبته ١٦،٤٪ وبلغت ١٥٨٥٥ ألف طن، مقابل ١٨٩٧٥ ألف طن في العام الذي سبق. وقد شمل تراجع الكمّيات المستوردة جميع البنود الجمركية مع استثناءات قليلة[٢٠]، وبشكل متفاوت بين سلعة وأخرى. وعند التدقيق في كمّيات السلع المستوردة بحسب نوعها، نجد أنّ الكمّيات المستوردة من المنتجات المعدنية -التي تزن كثيراً والتي تضمّ المشتقات النفطية- تراجعت بنسبة ٢٣،٦٪ وبحوالي ٢٤٧١ ألف طن، أي ما يمثّل زهاء ٨٠٪ من تراجع إجمالي الكمّيات المستوردة. وعند عزل بند المنتجات المعدنية، نجد أنّ الكمّيات المستوردة من باقي البنود الجمركية قد سجّلت تراجعاً أكثر اعتدالاً ممّا يعطيه الإنطباع الأول، بلغت نسبته ٧،٦٪.

إذاً، لقد ازدادت قيمة الواردات السلعية بقدر بسيط في العام ٢٠١٨، متأثّرةً عموماً بمفعول السعر، بينما تراجعت الكمّيات المستوردة لغالبية السلع، ما يعكس استمرار النمو الإقتصادي الضعيف في لبنان. وبمعنى آخر، لولا ارتفاع أسعار السلع المستوردة في العام ٢٠١٨، لكنّا شهدنا على الأرجح تراجعاً في فاتورة الإستيراد في العام المذكور.

الواردات السلعية

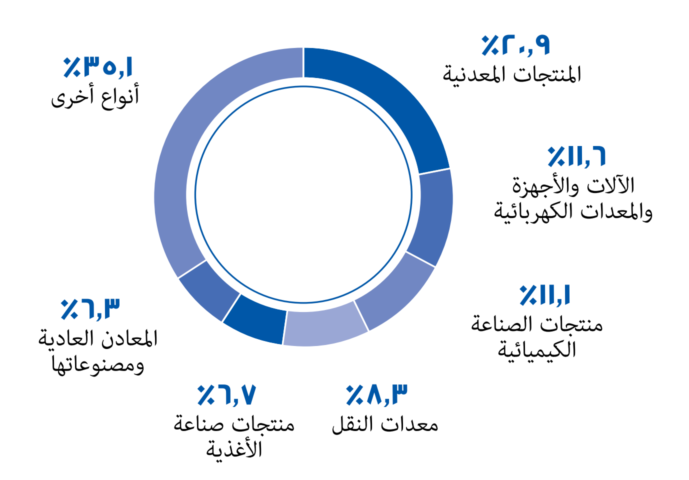
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
القيمة –مليون دولار	١٩١١٩	١٩٥٨٢	١٩٩٨٠
نسبة التغيّر– ٪		٢،٤+	٢،٠+
الكميّات– ألف طن	١٨٩٢٨	١٨٩٧٥	١٥٨٥٥
نسبة التغيّر– ٪		٠،٢+	١٦،٤-

المصدر: المركز الآلي الجمركي

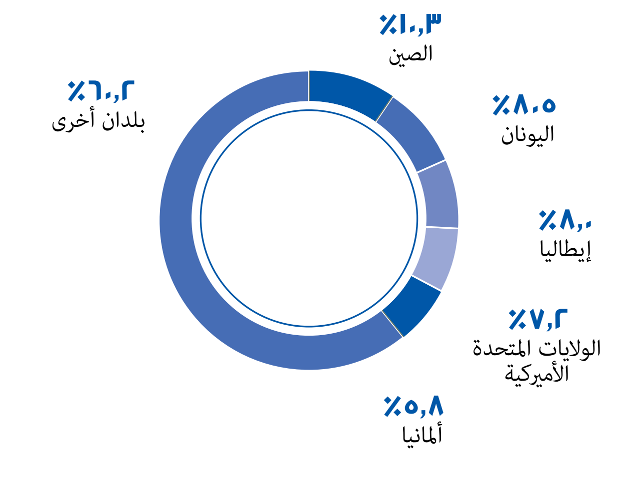
[٢٠] لعلّ أبرزها ارتفاع الكمّيات المستوردة من الحيوانات والمنتجات الحيوانية بنسبة ١٧،٩٪.

ويختصر الرسمان البيانيّان أدناه توزّع الواردات السلعية بحسب أنواعها وبحسب دول المنشأ في العام ٢٠١٨.

أبرز أنواع الواردات السلعية – الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٨



أبرز بلدان منشأ الواردات السلعية اللبنانية - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٨

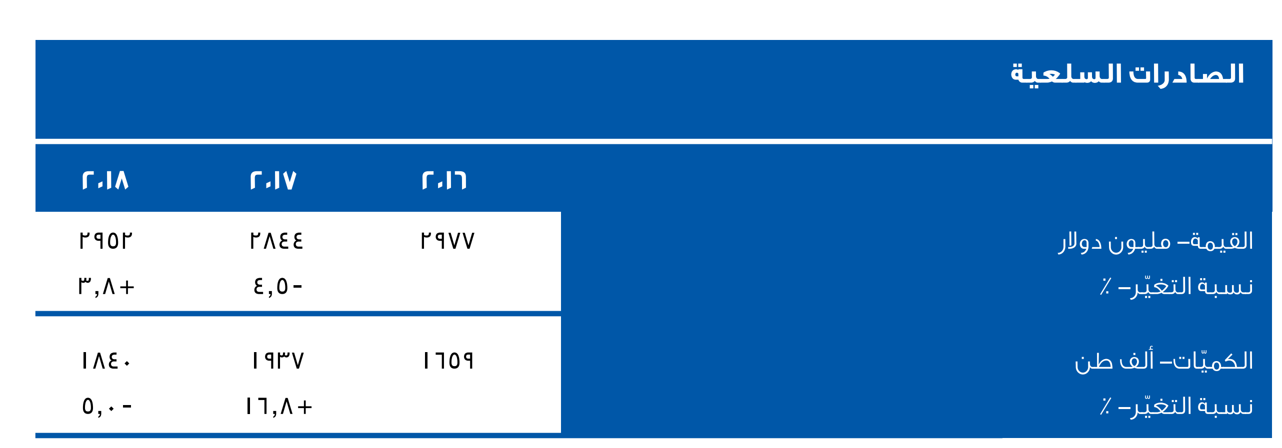


المصدر: المركز الآلي الجمركي

7-5

على صعيد آخر، ازدادت قيمة الصادرات السلعية بمقدار طفيف إلى ٢٩٥٢ مليون دولار في العام ٢٠١٨ مقابل ٢٨٤٤ مليون دولار في العام ٢٠١٧، أي بقيمة ١٠٨ ملايين دولار وبنسبة ٣,٨٪. ولم تعرف قيمة الصادرات السلعية بحسب أنواعها سوى تغيّرات بسيطة في العام المذكور، وقد تأثّرت بعامل السعر عموماً في حين عرفت الكمّيات المصدّرة تراجعاً مُعتدلاً. ولم تتخطّ الصادرات السلعية للعام الرابع عتبة الثلاثة مليارات دولار، مع العلم أنّ قيمتها تجاوزت الـ٤ مليارات دولار سنوياً في فترة ٢٠١٠-٢٠١٢، وهي بالطبع على تراجع مستمرّ بالمقارنة مع الناتج المحلّي الإجمالي.
بالنسبة إلى الكمّيات المصدّرة في العام ٢٠١٨، فقد سجّلت تراجعاً نسبتُه ٥,٠٪ وبلغت ١٨٤٠ ألف طن مقابل ١٩٣٧ ألف طن في العام الذي سبق. وانسحب تراجع الكمّيات المصدّرة على أكثرية السلع المصدّرة مع بعض الإستثناءات[٢١] وتفاوت في نسب التراجع بين بند وآخر.

وما تجدر الإشارة إليه هو أنّ إقفال معبر نصيب السوري في العام ٢٠١٥ كان له تأثير سلبي على الصادرات السلعية اللبنانية إلى الدول العربية أقلّه حتى تشرين الأول ٢٠١٨[٢٢]، والتي تشكّل سوقاً رئيسيةً للسلع اللبنانية. وفي العام ٢٠١٨، سجّلت قيمة الصادرات السلعية اللبنانية إلى الدول العربية ارتفاعاً نسبتُه ٩,٠٪ لتبلغ زهاء ١٥١٨ مليون دولار في حين تراجعت الكمّيات المصدّرة إلى هذه الدول بنسبة ١٥,٢٪ لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ سنوات عدّة.



الصادرات السلعية

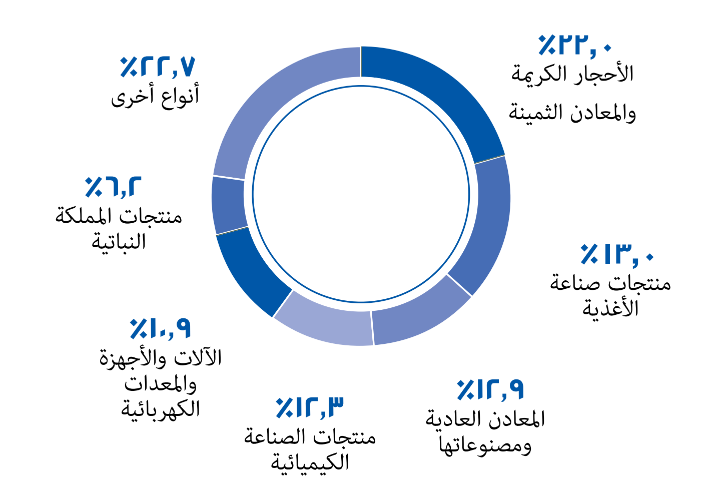
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
القيمة –مليون دولار	٢٩٧٧	٢٨٤٤	٢٩٥٢
نسبة التغيّر– ٪		٤,٥-	٣,٨+
الكميّات– ألف طن	١٦٥٩	١٩٣٧	١٨٤٠
نسبة التغيّر– ٪		١٦,٨+	٥,٠-

المصدر: المركز الآلي الجمركي

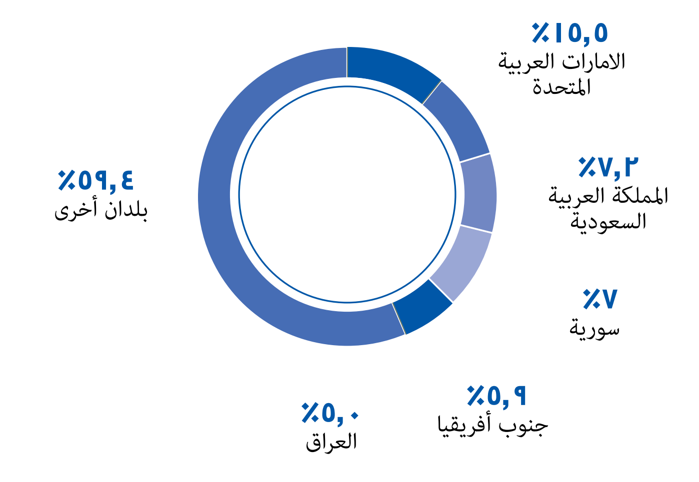
[٢١] لعلّ أبرزها ارتفاع الكمّيات المصدّرة من الشحوم والدهون والزيوت بنسبة ٧٥,٩٪ في العام ٢٠١٨ ومنتجات الصناعة الكيماوية (+٢٣,٤٪) واللدائن والمطاط ومصنوعاتها (+٢٣,٤٪) والحيوانات ومنتجات المملكة الحيوانية (+١٦,١٪).
[٢٢] أعيد فتح معبر نصيب في تشرين الأول ٢٠١٨, غير أن تأثيره على صادرات لبنان إلى الدول العربية لا يزال غير ملموس لأسباب عدة.

ويضيء الرسمان البيانيّان أدناه على أبرز أنواع الصادرات السلعية اللبنانية وأبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في العام ٢٠١٨.

أبرز أنواع الصادرات السلعية - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٨

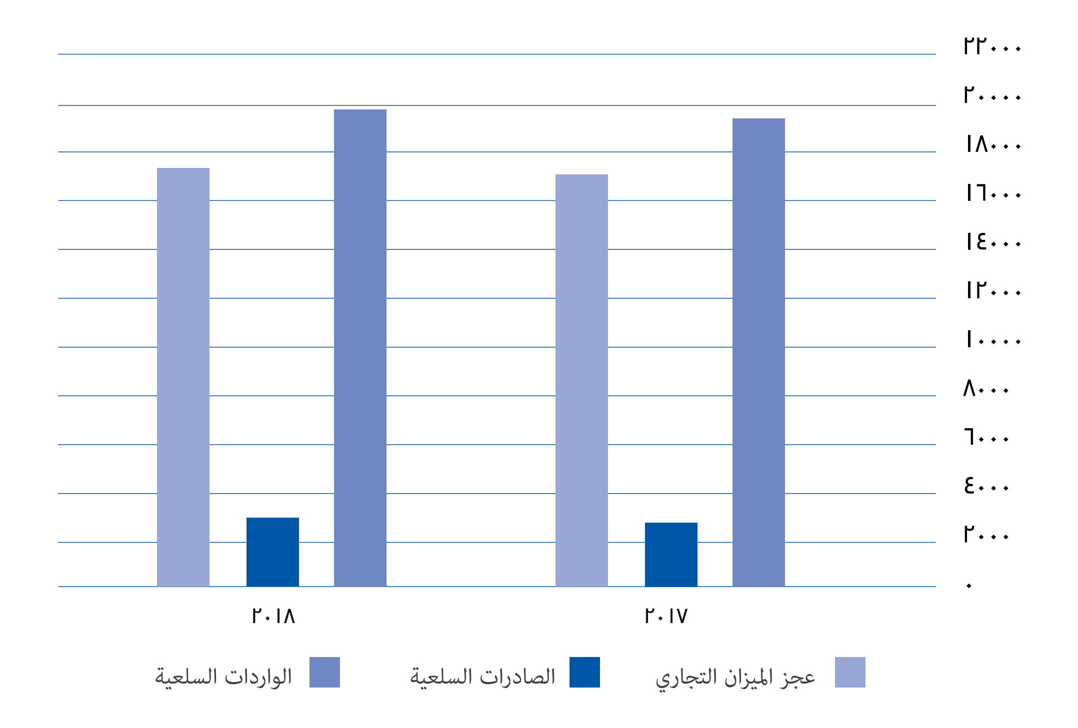


أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٨



المصدر: المركز الآلي الجمركي

تجارة لبنان الخارجية (مليون دولار)



المصدر: المركز الآلي الجمركي

سادساً: المصارف وتمويل الاقتصاد

1-6

في العام ٢٠١٨، ازداد إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية العاملة في لبنان بنسبة ١٣,٥٪ مقابل ٧,٦٪ في العام الذي سبق وليبلغ في نهاية الفترة ٢٤٩,٥ مليار دولار. علماً أن نمو هذه الموجودات لم ينتج بشكل رئيسي، وللسنة الثانية على التوالي، عن نمو ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، والذي يغذّيه تدفّق الأموال الوافدة وحركة تسليف الاقتصاد، بل نجم من نمو المطلوبات الأخرى التي تضاعفت نتيجة العمليات المالية التي أجراها مصرف لبنان مع المصارف. فالأوضاع السياسية والأزمة الاقتصادية التي يمرّ بها لبنان تركت السوق أمام احتمالات مفتوحة كتزايد الطلب على الدولار وتحويل الودائع من الليرة إلى الدولار وهروب قسم منها إلى الخارج، الأمر الذي أدّى إلى تدنّي نمو الودائع.

وتوزّعت الزيادة المحقّقة في العام ٢٠١٨ والبالغة ٢٩,٦ مليار دولار على قاعدة الودائع (١٨,٩٪ من الزيادة في الموارد)، والالتزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم (٦,٠٪) وإجمالي الرساميل (٣,٥٪)، فيما تأتّى ٧١,٩٪ من النشاط المصرفي الإضافي من زيادة "المطلوبات الأخرى"، والتي تتضمّن عادةً العمليات بين المصارف (interbank)، وقد بدأت بالارتفاع إلى حدّ كبير منذ أيار ٢٠١٦ بسبب الإجراءات والحوافز المالية التي نفّذها مصرف لبنان مع المصارف تدعيماً للاستقرار النقدي، والتي أدّت بطبيعة الحال إلى شحّ في السيولة لدى بعض المصارف.

2-6

وصلت قاعدة الودائع في الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان (دون احتساب الودائع في المصارف المتخصّصة والودائع الائتمانية خارج الميزانية) إلى حوالي ١٧٨,٦ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨، مسجّلةً زيادة سنوية نسبتُها ٣,٢٪ مقابل زيادة بلغت نسبتها ٣,٩٪ في العام ٢٠١٧. وقد تأثّر النمو المتواضع للودائع في العام ٢٠١٨ إلى حدّ كبير بالأجواء السياسية وتأخّر تشكيل الحكومة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية العامة كما سبق وأشرنا. لذا اضطرّت المصارف، بالتنسيق مع السلطات النقدية، إلى تعديل بنية الفوائد ورفعها لضبط الضغوط التي طرأت على الليرة اللبنانية وبهدف المحافظة على الاستقرار النقدي. ومن شأن النمو المتواضع للودائع أن يحدّ من قدرة المصارف على التمويل الإضافي للاقتصاد بقطاعَيْه العام والخاص، إلاّ في حال اللجوء إلى استعمال الودائع الحرّة لدى المصرف المركزي.

3-6

يشكّل الإقراض المصرفي للقطاع الخاص المصدر الأساسي لتمويل وتحريك العجلة الاقتصادية. وبلغت نسبة التسليفات الممنوحة لهذا القطاع حوالي ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠١٨. علماً أن حجم التسليفات للزبائن تراجع إلى ٥٨,٩١ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨ من ٥٩,٥٢ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٧، أي بنسبة ١٪ نتيجة الجمود الاقتصادي بالإضافة طبعاً إلى ارتفاع معدلات الفائدة المدينة في سوق بيروت بدءاً من كانون الأول ٢٠١٧ والتي جاءت في موازاة ارتفاع الفائدة الدائنة لاجتذاب الودائع والمحافظة عليها وارتفاع الفائدة عالمياً. ويؤمَل أن يُسهم إقرار موازنة العام ٢٠١٩ بما تتضمّن من تخفيض للعجز ومن ثم البدء بتنفيذ برنامج سيدر، في إعادة الثقة للمستثمر والمستهلك وفي خفض تدريجي للفائدة القائمة على نحو يعيد تنشيط الحركة الاقتصادية وتحفيز النمو.

4-6

ارتفعت التسليفات للقطاع العام بنسبة ٥,٢٪ في العام ٢٠١٨ بعد تراجعها بنسبة ٨,٠٪ في العام الذي سبق. وتبقى المصارف المموّل الأساسي لاحتياجات القطاع العام، ولو اختلف حجم التمويل من فترة إلى أخرى بالنظر إلى اعتبارات السيولة والمخاطر والربحية وغيرها. وفي نهاية العام ٢٠١٨، كانت المصارف تحمل ٤٠٪ من الدين العام الإجمالي شأنها تقريباً في نهاية العام ٢٠١٧ (٤١٪). وبلغت نسبة تمويلها للقطاع العام ١٨,٣٪ من إجمالي الميزانية (١٤,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٧) و١٨,٨٪ من إجمالي الودائع (١٨,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٧)، وارتفعت في موازاة ذلك نسبة إيداعات المصارف لدى المصرف المركزي إلى ٥٢,٢٪ من إجمالي الميزانية في نهاية العام ٢٠١٨ (٤٧,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٧). ويُرتقب أن تلعب المصارف اللبنانية دورها في الشقّ المالي لمقرّرات سيدر لجهة مواكبة ودعم الإجراءات المالية الملازمة للتنفيذ من تحويل للأموال وتقديم ضمانات حسن التنفيذ والتسليف للمتعهّدين من زبائنها. كما لدى القطاع المصرفي القدرة التمويلية على مواكبة المشاريع الحكومية، بما فيها مشاريع الشراكة بين القطاعَيْن العام والخاص، وقد تشكّل عاملاً أساسياً لإنجاح السياسات الاقتصادية الموضوعة من قِبَل الحكومة.

5-6

ازدادت قاعدة الرساميل في المصارف بحوالي مليار دولار في العام ٢٠١٨، أي بما نسبته ٥,٤٪ مقابل زيادة نسبتها ٤,٩٪ في العام ٢٠١٧. وشكّلت الأموال الخاصة ٨,١٪ من إجمالي الموجودات وما يقارب ١٧,٨٥٪ كمعدّل ملاءة دولية على أساس بازل ٣ في نهاية العام ٢٠١٨. ويُعتبر مستوى الرسملة هذا جيداً بالمقاييس العالمية، كونه ينسجم مع مستويات المخاطر المختلفة التي تتعرّض لها المصارف في عملها. وعزّزت المصارف رسملتها تماشياً مع المتطلّبات اللبنانية والدولية وفق بازل ٣ ولتكوين المؤونات وإنجاز المطلوب وفقاً للمعيار الدولي IFRS ٩. فاتفاقية بازل الثالثة التي يطبّقها لبنان متشدّدة في النسب وفي الفترة الزمنية، مع ما يرتبط بها من متطلّبات في الأموال الخاصة والمعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية IFRS ٩ ، في فترةٍ تشهد تراجعاً في ملاءة الدولة اللبنانية وتصاعداً في مخاطر إقراض الإقتصاد وتفاقم عجوزات التجارة الخارجية للسلع والخدمات وضمور تدفقات الأموال الوافدة إلى البلد.

وتجدر الإشارة إلى أنه بدءاً من مطلع العام ٢٠١٨، باشرت المصارف اعتماد معيار IFRS 9 استناداً إلى تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ١٤٣.

كما أصدر مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم ١٤٥ المتعلّق بنسبة تغطية السيولة (LCR) بما يتوافق والمعيار الصادر عن لجنة بازل الدولية.

6-6

يجدر التنبيه إلى أنه مع اعتماد الإجراءات الضريبية الجديدة والتي شكّلت ازدواجاً ضريبياً، بات العبء الضريبي على المصارف في حدود ٤٢٪ من أرباحها (بدلاً من ١٧٪ كمعدل ضريبة على أرباح الشركات) بدءاً من العام ٢٠١٨ ليسجّل مزيداً من الارتفاع متخطّياً ٦٠٪ من الأرباح في حال اعتماد معدل ضريبة ١٠٪ على الفوائد. وباتت ربحية رساميل المصارف تدور حول ١٠-١٢٪ ويمكن أن تتدهور إلى مستوى ٥-٦٪. ويستحيل إقبال المستثمرين على نشاط بهذا المستوى من الربحية في بلد ذي مخاطر مرتفعة في وقت يحتاج القطاع المصرفي إلى تقوية قاعدة رساميله واحتياطياته العامة انسجاماً مع المعايير المالية والمحاسبية للصناعة المصرفية العالمية، وإلى توفير التمويل الكافي للدولة اللبنانية وللقطاع الخاص اللبناني. كما أن تخفيض التصنيف السيادي للبنان وللمصارف العاملة فيه، وما ينتج عن هذا التخفيض من أوزان تثقيلٍ أعلى لمخاطر التسليفات والتوظيفات المحلية، وتالياً لمتطلّبات الرسملة، يفرض على المصارف تكوين مخصّصات إضافية، الأمر الذي يشكّل مزيداً من الضغوط على ربحيّتها. إن تعزيز الأموال الخاصة والاحتياطيّات والمؤونات هو أمر ممكن فقط من خلال أرباح مجدية واستثمارات رأسمالية جديدة تجذبها الأرباح المرتفعة.

7-6

تنصبّ جهود المصارف سنوياً على تطوير المؤسّسات المصرفية من خلال الاستثمار في الموارد البشرية المؤهّلة وفي تقنيات ونُظُم العمل المصرفي الحديث وفي احترام القواعد المهنية السليمة. وحرصاً على المصلحة العامة وعلى مصلحة المتعاملين مع المصارف، من مودعين ومقترضين ومستثمرين، تلتزم المصارف بقواعد ومعايير العمل المصرفي الدولية ضمن مندرجات القوانين والنظُم اللبنانية، وبخاصة القانون رقم ٤٤ والتعميم رقم ١٢٦ الصادر عن مصرف لبنان، ويتمّ ذلك من خلال الآلية التي وضعها البنك المركزي وقبلتها الجهات الخارجية بما فيها الخزانة الأميركية والتعميمَيْن الوسيطَيْن رقم ٥٠٨ (تاريخ ٢٠١٨/٩/١٩) و٥١٣ (تاريخ ٢٤ كانون الأول ٢٠١٨) المتعلّقَيْن بتعديل نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وفي ما يتعلّق بموضوع العقوبات لا سيّما الأميركية منها، تمَّ التأكيد على فعاليّة متابعة مصرف لبنان وجمعية المصارف لهذا الملفّ وعلى متانة العلاقة مع المصارف المراسلة التي وسّعت تعاملها إلى عدد أكبر من المصارف اللبنانية، وقد عبَّرت المصارف المراسلة عن ارتياحها لشفافية ودقة وسرعة المعلومات التي توفّرها المصارف اللبنانية عند طلبها. وتجدر الإشارة كذلك إلى أهمية التعميم رقم ١٢٦ الذي أصدره مصرف لبنان والذي يطلب فيه من المصارف الالتزام بما تلتزم به المصارف المراسلة في ما يخصّ العقوبات والمعايير الدولية.

8-6

يلتزم لبنان أيضاً المعايير الدولية لتبادل المعلومات الضريبيّة المعتمد من قِبَل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بسبب إيمانه العميق بالعولمة المالية والشفافية في تبادل المعلومات من أجل مكافحة التهرّب الضريبي. وقد دخل مرحلة التبادل التلقائي للمعلومات استناداً إلى التعميم الأساسي رقم ١٤٦ الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٩/١٣ والمتعلّق بأصول التعامل مع قانون حماية البيانات الشخصية الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٧ بعد القانون رقم ٥٥ حول تبادل المعلومات لغايات ضريبيّة الصادر بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٧. وبفضل نظام الامتثال المطبّق في لبنان، والتزام التبادل التلقائي للمعلومات لغايات ضريبيّة بهدف مكافحة التهرّب الضريبي، تمكّن لبنان من الاستفادة من تمويل مؤسّسات دولية كالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بزيادة خطوطها الائتمانية لمصارف لبنانية تختارها، وثمّة تواصل مع مصارف دولية أخرى لكي تسلك المنحى ذاته.

القسم الثاني

نشاط جمعيّة مصارف لبنان

52 أولاً : مضمون بعض أهم التعاميم والتعليمات التي صدرت خلال العام ٢٠١٨
62 ثانياً: قضايا مهنية
67 ثالثاً: حضور الجمعيّة الداخلي والخارجي وتعاونها مع الهيئات الاقتصادية

واصلت الجمعية في العام ٢٠١٨ متابعة القضايا التنظيمية والتشريعية مع السلطات المعنيّة، ولا سيّما النقدية والرقابية، بالإضافة إلى الملفّات العديدة المتعلّقة بالمهنة المصرفية.

أولاً: مضمون بعض أهم التعاميم والتعليمات التي صدرت خلال العام ٢٠١٨

1- تطبيق مندرجات اتفاقيّات لجنة بازل للرقابة المصرفية، "بازل ٣"

تابعت السلطات النقدية والرقابية في العام ٢٠١٨، بالتنسيق والتعاون مع الجمعية وإدارات المصارف، إتّخاذ التدابير اللازمة للإستمرار في تطبيق متطلّبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، عن طريق تقوية الأموال الخاصة وتكوين المؤونات اللازمة، وتعزيز الإدارة المصرفية الرشيدة والشفافية، وتفعيل دور مجالس الإدارة واللجان المنبثقة منها، وتحسين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

أ- في احتساب معدلات الملاءة

التزمت المصارف اللبنانية في العام ٢٠١٨ أسوةً بالأعوام السابقة بمعدّلات الملاءة التي يطلبها منها مصرف لبنان، وقد فُرِض عليها من خلال التعميم الأساسي رقم ٤٤ تأمين نسبة ملاءة إجمالية (الأموال الخاصة الإجمالية / مجموع الموجودات المرجّحة بالمخاطر) قدرها ١٥٪ كحدّ أدنى في نهاية العام ٢٠١٨. ويجب أن تشكّل نسبة حمَلة حقوق الأسهم العادية ١٠٪ كحدّ أدنى، ونسبة الأموال الخاصة الأساسية ١٣٪. وتتضمّن هذه النسب "احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة" الذي يجب أن يبلغ ٤,٥٪ من الموجودات المرجّحة في نهاية العام ٢٠١٨.

وهذه النسبة هي أكثر تشدّداً من تلك المفروضة في إتفاقية بازل ٣، حيث توصي لجنة بازل بنسبة ملاءة اجمالية قدرها ١٠,٥٪ في مطلع العام ٢٠١٩.

من جهة أخرى، يشدّد مصرف لبنان في احتساب نسبة الملاءة على كفاية المؤونات، إذ أصدر في العام ٢٠١٨ التعميم الوسيط رقم ٥١٢ الذي عدّل التعميم الأساسي رقم ٤٤ المتعلّق باحتساب نسبة الملاءة وكفاية الرأسمال، وطلب بموجبه من المصارف تنزيل الفارق السلبي بين رصيد المؤونات المتوافر على محفظة الأصول المالية داخل الميزانية والإلتزامات المالية خارج الميزانية التي تنطوي على مخاطر إئتمان مع الخسائر المتوقّعة المحتسبة نظامياً، من حقوق حمَلة الأسهم العادية (common equity tier1).

وأصدرت لجنة الرقابة على المصارف المذكّرات ذات الأرقام ٢٠١٨/٤ و٢٠١٨/١٠ و٢٠١٨/١٢ و٢٠١٨/١٥ و٢٠١٩/٢، التي طلبت بموجبها من المصارف إجراء إختبار لنسبة الملاءة بناءً على ميزانيّتها الموقوفة في٢٠١٧/١٢/٣١ و٢٠١٨/٣/٣١ و٢٠١٨/٦/٣٠ و٢٠١٨/٩/٣٠ و٢٠١٨/١٢/٣١ على التوالي. وتبيّن للّجنة أن وضع القطاع المصرفي اللبناني مريح، حيث فاق معدل الملاءة لدى القطاع ككل نسبة ١٦,٥٦٪ في نهاية شهر أيلول ٢٠١٨.

وفي المذكّرة رقم ٢٠١٨/٣ طلبت لجنة الرقابة من المصارف تزويدها بالتصريح عن الخسائر التشغيلية على صعيد إفرادي (فروع لبنان) أو مجمّع حيث ينطبق أعلى مستوى تجميع، على أن تتضمّن الأرصدة المتراكمة للفترة الممتدة من أول العام ٢٠٠٥ لغاية نهاية العام ٢٠١٧.

كما طلبت لجنة الرقابة من مفوَّضي المراقبة بموجب المذكّرة رقم ٢٠١٨/١١ التوسّع في إجراءات التحقق من صحّة تنفيذ الزيادات النقدية في الأموال الخاصة لدى المصارف وإعداد تقارير خاصة حولها تتضمّن التحقق من ملاءة أصحاب الحسابات التي استُعملت لتمويل عمليات الإكتتاب ومن كون جميع هذه الحسابات دائنة، ومن عدم تمويل هذه الإكتتابات من حسابات مدينة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ونشير الى أن قاعدة رساميل المصارف بقيت تتوسّع أسوةً بالأعوام السابقة، مرتفعةً من ١٨,٢٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦ الى ١٩,١ ملياراً في العام ٢٠١٧ وصولاً الى ٢٠,٢ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨. وهو تطور من شأنه أن يشيع الارتياح في الأسواق المالية العالمية ويؤكّد متانة وصلابة القطاع المصرفي والمالي.

ب- معدّلات السيولة بمقاييس بازل ٣

إن السلطات النقدية والرقابية اللبنانية تتابع بكل جدّية موضوع السيولة تماماً كما تفعل بالنسبة إلى متطلّبات رأس المال، حيث أن السيولة لا تقلّ أهميّةً عن الرسملة، فهي التي تحدّد قدرة المصرف على مواجهة الأزمات الماليّة في الوقت الذي يصعب اللجوء إلى الأسواق للتمويل ومن دون اللجوء إلى أموال المكلّفين.

وفي أوائل العام ٢٠١٨، أصدر مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم ١٤٥ المتعلّق بنسبة تغطية السيولة (LCR)، والذي طلب بموجبه من المصارف العاملة في لبنان أن تحافظ على نسبة تغطية سيولة تعكس تقييمها الذاتي لمخاطر السيولة وتتناسب مع سمة وخصائص مخاطر السيولة التي يمكن أن تتعرّض لها، على أن تفوق نسبة ١٠٠٪ بكل عملة رئيسية على حدة وفقاً للمعادلة التالية: مخزون الأصول السائلة عالية الجودة على مجموع صافي التدفقات النقدية الصادرة خلال فترة ٣٠ يوماً.

وهذه المعدلات هي أكثر تشدّداً من تلك الموصى بها من قبل لجنة بازل التي اعتمدت جدولاً زمنياً للوصول إلى معدّل السيولة المطلوب، يتدرّج من ٨٠٪ في مطلع العام ٢٠١٧ مروراً بنسبة ٩٠٪ في ٢٠١٨ وصولاً الى ١٠٠٪ في مطلع العام ٢٠١٩.

كما طلب مصرف لبنان من المصارف اعتماد سيناريوهات إضافية وتطبيق فرضيات أكثر تشدّداً وإجراء اختبارات ضغط تشمل مثلاً حصول زيادة هامة في سحوبات الودائع أو انخفاض حاد في مصادر التمويل، وعدم الإتكال على المصرف المركزي إلاّ في حال وجود خطوط سيولة (Liquidity Lines) وتطبّق نسبة تغطية السيولة على مستويَين: البيانات المالية الإفرادية (فروع لبنان) للمصرف في لبنان، وكذلك البيانات المالية الإفرادية للفرع في الخارج وللوحدات المملوكة بشكل مباشر. وقد أعفى التعميم المصارف الإسلامية من تطبيق أحكامه.

وتجدر الإشارة في هذا الاطار الى أن الاحتياطي الإلزامي والتوظيفات الإلزامية لدى مصرف لبنان وللوحدة التابعة في الخارج لدى المصرف المركزي في البلد المضيف، لا تُحتسب ضمن "مخزون الأصول السائلة عالية الجودة".

وفي ٢٠١٨/٤/٢٦، أصدرت لجنة الرقابة على المصارف التعميم رقم ٢٩٥ الذي تضمّن التعليمات التطبيقية لأحكام تعميم مصرف لبنان، لاسيّما تلك المتعلّقة بالمتطلّبات الإضافية حيث يجب، ضمن إطار إدارة ودراسة أوضاع السيولة، اعتماد أوزان ترجيح متشدّدة تعكس حساسية التدفقات النقدية المتوقَّعة للتغيّرات في وضع المصرف و/أو وضع السوق وتطوير ما يلزم من مؤشرات السيولة المكمّلة التي تساعد في قياس حاجات السيولة لمواجهة الحالات الضاغطة (على سبيل المثال لا الحصر، تحليل الفجوة في الاستحقاقات، التركّز في مصادر التمويل،...). وفي هذا السياق، ينبغي إجراء دراسات لسلوك المودعين بما فيها طلبات ومحاولات السحوبات والتحاويل غير المتوقَّعة والعمل على توزيع الودائع، لا سيّما ودائع التجزئة، على مجموعات ذات خصائص مشتركة.

ج- في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وتكوين المؤونات

حرصت المصارف اللبنانية في السنوات الماضية، بطلب من مصرف لبنان وبتشجيع من الجمعيّة، على أن تخصّص جزءاً كبيراً من أرباحها للإحتياطيّات الحرة، وذلك بالإضافة الى تكوين المؤونات العديدة المطلوبة للإلتزام بمتطلّبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (IFRS9) الذي يسري تطبيقه إعتباراً من ٢٠١٨/١/١.

وفي أواخر العام ٢٠١٧، أصدر مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم ١٤٣ الذي طلب بموجبه من المصارف تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بدءاً من العام ٢٠١٨، وأوجب على مجلس ادارة المصرف التصديق على السياسات والاجراءات المتعلّقة بتطبيق هذا المعيار ومراجعتها دورياً، فيما شدّد على وجوب قيام وحدتَيْ إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي بدورهما في تأمين التقيّد بهذا المعيار وتقييم مدى الإلتزام بالسياسات والإجراءات المتعلّقة بتطبيقه. كما أصدرت لجنة الرقابة على المصارف في نهاية العام ٢٠١٧ التعميم التطبيقي رقم ٢٩٣ بعد مناقشته بإسهاب مع الجمعية.

وفي ما يخصّ التعامل مع المخاطر السيادية لإحتساب المؤونات والإحتياطيّات المطلوبة، أكّدت السلطات النقدية خلال اللقاءات الشهرية مع الجمعية على الاستمرار في اعتماد نسب التثقيل ذاتها التي تُعتمد لإحتساب نسبة الملاءة، أي صفر بالمائة على الأدوات بالليرة اللبنانية (سندات الخزينة، شهادات الإيداع...)، و٥٠٪ لحسابات المصارف مع مصرف لبنان بالعملات الأجنبية وأخيراً نسبة مخاطر ١٠٠٪ لسندات اليوروبوندز. وعلى مفوضي المراقبة أخذ هذه النسب في الإعتبار لإحتساب الخسائر المتوقّعة ECL.

إن متطلبات هذا المعيار الدولي، من سياسات وإجراءات بالإضافة الى تكوين المؤونات العديدة المطلوبة على الأصول والإلتزامات المالية، تستدعي مباشرة التهيّوء له على مراحل لتتحرّر المصارف من الأعباء التي قد تترتّب عليها دفعةً واحدة في العام ٢٠١٨.

استدراكاً لذلك، وبناءً لتعليمات مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف، قامت المصارف منذ العام ٢٠١٦ بإعداد خطّة عمل تفصيلية لتطبيقه على صعيد المجموعة، بالإضافة الى إجراء اختبار كمّي حول تأثير تطبيق متطلّبات هذا المعيار المتعلّقة بمعالجة التدنّي في قيمة الأصول المالية إستناداً إلى الوضعيات المالية السنوية، واستعمال الفائض المحقّق من عمليات المقايضة على الأدوات المالية للبدء بتأمين المؤونات العديدة المطلوبة ضمن هذا المعيار، لا سيّما المؤونة الإجمالية بنسبة ٢٪ من الموجودات المرجَّحة بمخاطر الائتمان الخاصة بمحافظ التسليفات كافة، بما فيها قروض التجزئة.

من جهة أخرى، بدأت المصارف منذ أواخر العام ٢٠١٤، وبناءً للأحكام الجديدة الصادرة في التعميم رقم ٨١ المتعلّق بعمليات التسليف والتوظيف والمساهمة والمشاركة، بتكوين المؤونات الإجمالية على محفظة القروض والتسليفات المنتجة للفوائد وعلى محفظة قروض التجزئة التي لم تشهد تأخّراً في السداد أكثر من ٣٠ يوماً، بالإضافة الى تكوين الاحتياطي العام، وذلك وفقاً للنسب المفروضة في التعميم في حينه والتي يجب أن تصل تدريجياً الى ١٫٥٪ من قيمة هذه المحافظ في نهاية العام ٢٠١٧.

ولكن، تفادياً لإزدواجية المعايير مع التعميم الأساسي رقم ٥٠ المتعلّق بتكوين احتياطي مخاطر مصرفية غير محدّدة، بالإضافة الى المؤونات العامة والخاصة والاجمالية والاحتياطي العام على محفظة القروض والتسليفات المطلوب تكوينها بموجب التعميم الأساسي رقم ٨١ المذكور أعلاه، جرى التشديد ضمن أحكام هذا التعميم الأساسي الجديد رقم ١٤٣ على ضرورة تحويل أرصدة المؤونات والإحتياطيات المذكورة أعلاه كما هي في نهاية العام ٢٠١٧، الى بند "المؤونات مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة على محفظة الأصول المالية داخل الميزانية والإلتزامات المالية خارج الميزانية التي تنطوي على مخاطر إئتمانية بمختلف فئاتها، المنتجة وغير المنتجة"، وبند "الاحتياطي العام غير القابل للتوزيع" كما هو مطلوب في هذا التعميم الجديد للإلتزام بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.
كما ألغى مصرف لبنان بموجب التعاميم الوسيطة ذات الأرقام ٤٧٦ و٥٠١ و٥١٠، أحكام التعميم رقم ٥٠ المتعلّق بتكوين احتياطي المخاطر المصرفية غير المحدّدة بدءاً من العام ٢٠١٨، بالإضافة الى البنود المتعلّقة بتكوين المؤونات والإحتياطيات التي كانت مطلوبة في التعميم رقم ٨١، لكن أبقى ضمن هذا التعميم الأخير، المؤونة الإجمالية بنسبة ٢٪ من الموجودات المرجَّحة بمخاطر الائتمان المذكورة أعلاه.
وبتاريخ ٢٠١٨/٦/٤، أصدرت لجنة الرقابة على المصارف التعميم رقم ٢٩٦ الذي طلبت بموجبه من المصارف استناداً الى أحكام التعميم الأساسي رقم ١٤٣ أن تقوم، بعد تخصيص الاحتياطات المتوجّبة (احتياطي قانوني، احتياطي عقارات للتصفية...)، بترحيل "الأرباح غير المحققة" و"صافي المؤونات المحرَّرة" إلى بند "احتياطي عام غير قابل للتوزيع».

وبعد صدور التعميم رقم ١٤٣، أجرى مصرف لبنان في أوائل العام ٢٠١٨ بموجب التعميم الوسيط رقم ٤٨٤ تعديلات على الوضعية المالية للمصارف المعروضة في الأنموذجين ٢٠١٠ و٢٠٢٠، كما عدّلت لجنة الرقابة في المذكّرة رقم ٢٠١٨/٨ نماذج التصريحات المطلوبة دورياً من المصارف.
وفي ٢٠١٩/٣/١٩، أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم ٥١٨ الذي عدّل بموجبه "بيان الوضع المالي المعدّ للنشر" و "بيان الدخل المعدّ للنشر" مع الإيضاحات الملحقة بكل منهما، وذك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS، لا سيّما التقرير رقم ٩.

وفي المذكّرة رقم ٢٠١٨/١٤، طلبت لجنة الرقابة من المصارف تزويدها أسبوعياً بالتصريح عن عمليات شراء/بيع الأدوات المالية السيادية والأدوات المالية الأخرى المجراة مع أي جهة مقيمة أو غير مقيمة خلال الأسبوع، وذلك استناداً الى المادة الخامسة من تعميم مصرف لبنان رقم ١٤٣ المذكور أعلاه.

من جهة أخرى، ودائماً في إطار تكوين المؤونات، واصلت إدارات المصارف في العام ٢٠١٨ جهودها لتنقية وتسوية مديونيّاتها بمواكبة لجنة الرقابة على المصارف. ومع ظهور الأوضاع الصعبة وغير المريحة للقطاع العقاري في نهاية العام ٢٠١٧، تمنّى مصرف لبنان على إدارات المصارف أن تلجأ عند الحاجة إلى استبدال الديون بتملّك العقارات المعطاة ضمانةً لها إستناداً إلى تعاميم وتعليمات مصرف لبنان بهذا الخصوص لاسيّما التعميمَيْن رقم ٧٣ ورقم ١٣٥، والتي أعطت مهلة لتصفية هذه العقارات لغاية ٥ سنوات يمكن جعلها ممتدة إذا اقتضت الحاجة الى فترة أطول. كل ذلك في انتظار تخطّي هذه الحقبة الصعبة التي يمرّ بها الاقتصاد.

وقد أشار مصرف لبنان بموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٨/٤٧٩ الى ضرورة أخذ موافقة مصرف لبنان بناءً لإقتراح لجنة الرقابة لكي يُجري المصرف أي تعديل على إعادة هيكلة قروض عملائه. وفي المذكّرة رقم ٢٠١٨/٧ المتعلّقة بآلية تملّك العقارات والمساهمات وحصص الشراكة إستيفاءً لديون وفقاً للمادة ١٥٤ من قانون النقد والتسليف، شدّدت لجنة الرقابة على المصارف على ضرورة تصنيف هذه الديون على أنها موقوفة أو مشكوك في تحصيلها.

لكن تبيَّن أن المصارف تواجه صعوبات لدى تصفية هذه العقارات مع السلطات المختصّة بحجّة بيعها بأدنى من الأسعار الرائجة في السوق. فمن الطبيعي أن تبيع المصارف هذه العقارات بأسعار متدنية لتردّ سيولتها.

وفي التعميم الوسيط رقم ٢٠١٨/٤٩٩، عدّل مصرف لبنان أحكام التعميم الأساسي رقم ٧٨ المتعلّق بتصفية العقارات الممتلكة استيفاءً لديون موقوفة أو مشكوك بتحصيلها عملاً بأحكام المادة ١٥٤ المذكورة أعلاه، وبتكوين "احتياطي عقارات للتصفية" بالعملة اللبنانية يوازي قيمة الديون المقابلة لهذه العقارات، وذلك أياً تكن عملة هذه الديون، حيث مدّد الى ٢٠ سنة بدلاً من خمس سنوات مهلة تكوين هذا الاحتياطي مقابل العقارات غير المصفاة التي تنتهي مهلة تصفيتها بعد تاريخ ٢٠١٨/٧/٢٠.

وأشار مصرف لبنان اثناء اللقاءات الشهرية مع الجمعية الى إمكانية الدمج بين التعميمين رقم ٧٣ ورقم ١٣٥ من أجل تفعيل إعادة هيكلة الديون الصعبة، إذ أن روحية التعميم رقم ١٣٥ تقضي بأن يتساهل المصرف مع العميل الذي يلاقي صعوبات موقّتة بسبب الأوضاع والذي يكون كذلك قادراً على إصلاح وضعه والنهوض مجدداً. ويقوم هذا التعميم على أساس الاستمرار في تمويل العميل المتعثّر موقّتاً وليس على أساس شراء موجوداته خلافاً للتعميم رقم ٧٣ الذي يسمح للمصرف بأخذ العقار استيفاءً لقسم من الدين واستهلاكه خلال ٢٠ سنة.

د- في الشفافية والإفصاح

يجدر التذكير بأن مصرف لبنان أصدر في العام ٢٠١٧ التعميم الوسيط رقم ٤٥٨ الذي أضاف بموجبه تعليمات جديدة على التعميم الأساسي رقم ٢٠١٥/١٣٤ المتعلّق بحماية المستهلك، والذي جرى التشديد فيه على أصول إجراء العمليّات المصرفيّة والماليّة مع العملاء، وضرورة تثقيفهم وتوعيتهم وتوضيح حقوقهم وتزويدهم لوائح مفصّلة حول حقوقهم وواجباتهم. وطلب مصرف لبنان في هذا التعميم الوسيط أن تتّخذ المصارف إجراءات جديدة تخصّ ذوي الحاجات الخاصة، ولا سيّما المكفوفين، لتمكينهم من القيام بالعمليات المصرفية بسهولة (سحب، إيداع، تحويل...) والإستفادة من الخدمات المصرفية والمالية، كتأمين الممرّات والمنحدرات اللازمة لهم وتخصيص عدد معين من أجهزة الصـرّاف الآلـي المهيَّأة تقنياً كي تُستعمل من قبلهم، كالصـرّاف الآلـي النـاطـق، وتزويد المكفوفين نسخة إلكترونية عن العقد الموقَّع معهم وعن أهم خصائص وشروط المنتج أو الخـدمة ولائحة حقوق وواجبات العميل. وفي العام ٢٠١٩، أصدرت لجنة الرقابة على المصارف المذكّرة رقم ١ التي طلبت فيها من المصارف التصريح عن الفروع التي تمّ تجهيزها عملاً بهذا التعميم أي لتكون مخصّصة قابلة لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة، والتصريح أيضاً عن عدد الصرّافات الآلية المجهّزة وفقاً لما أشرنا اليه أعلاه، بالإضافة الى تلك المنوي افتتاحها في العام ٢٠١٩.

من جهة أخرى، طلب مصرف لبنان من المصارف في إطار شفافية الإفصاح، وبموجب التعميم الأساسي رقم ٢٠١٧/١٤٠، تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على مستوى البيانات المالية الإفرادية والمجمّعة بحيث تعكس صورة صحيحة وعادلة لوضعيتها المالية وتدفقاتها النقدية. وفي العام ٢٠١٨، أصدرت لجنة الرقابة على المصارف المذكّرة رقم ٦ التي طلبت فيها من المصارف التصريح شهرياً ببيان الأرباح والخسائر المعدّ وفقاً لهذه المعايير الدولية.

كما أصدر مصرف لبنان بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٩ التعميم الوسيط رقم ٥١٨ الذي طلب بموجبه من المصارف والمؤسسات المالية عند نشر البيانَين الماليَّين المعدَّين للنشر (بيان الوضع المالي المعدّ للنشر وبيان الدخل المعدّ للنشر)، الإشارة بشكل واضح وصريح الى الوسائط (انترنت، صحف، مجلة اقتصادية، تقارير...) التي تمكّن مستعمل هذين البيانين الماليَّين من الإستحصال أو الإطّلاع على المجموعة الكاملة للبيانات المالية العائدة للفترة المصرَّح عنها (بيان الدخل الشامل، بيان التغيرات في حقوق المساهمين، بيان التدفقات النقدية، الإيضاحات بما فيها السياسات المحاسبية الهامة المتَّبعة)، وعلى الإفصاحات والمعلومات التفصيلية المتوجّبة عن هذه البيانات المنشورة، وذلك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، لا سيّما المعيار الدولي رقم ١ المتعلّق بالإفصاح والشفافية.

من جهة أخرى، نذكر أن مصرف لبنان كان قد أوجب على المصارف بموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٧/٤٧٢ أن تطلب من المؤسسات التي ترغب في الحصول على تسهيلات، تزويدها نسخة طبق الأصل عن الميزانيات وحساب الأرباح والخسائر المقدّمة الى الإدارة الضريبية والممهورة من قبلها. وبناءً عليه، أصدرت لجنة الرقابة على المصارف المذكّرة رقم ٢٠١٨/١٩، التي عدلت بموجبها في محتويات ملف التسهيلات والتوظيفات الملحق بتعميمها رقم ٢٣٨ كما فصّلت فيها البيانات المالية المطلوبة والمعدّة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في لبنان.

ولا بدّ من التوقّف في هذا الإطار عند استراتيجية مصرف لبنان لتعزيز الشمول المالي financial inclusion والتي أصدرها في شهر نيسان ٢٠١٧، إدراكاً منه للأهمية الكبيرة التي تكتسبها قضايا تعزيز فرص الوصول الى التمويل والخدمات المالية في دعم تحقيق النمو الإقتصادي الشامل والمستدام وتعزيز الاستقرار الإقتصادي والمالي. وقد عمل منذ مدة مع جمعية المصارف من أجل تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية وتشجّع الإبتكار في هذا المجال. كما أن تسهيل وتطوير وسائل الدفع التي تتماشى مع حماية المستهلك المالي شجّعا للغاية التعامل بين المواطنين والقطاع المصرفي اللبناني بواسطة منتجات مالية مبتكرة.

ونظّمت لجنة الرقابة على المصارف في ٢٠١٨/٢/٢٨، ندوة حول موضوع حماية العملاء (المذكّرة رقم ٢٠١٨/٥) المرتبط بشكل أساسي بالشمول المالي نظراً لأهمية الإطّلاع على هذا الموضوع من قبل رؤساء الوحدات المكلّفة تطبيق سياسة الشفافية وأصول إجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء (تعاميم مصرف لبنان رقم ١٢٤ و١٣٤).

هـ- في إطار توظيفات المصارف الخارجية لدى المصارف الشقيقة

ظلّت السلطات النقدية والرقابية تتابع في العـام ٢٠١٨ موضوع التوظيفـات الخارجية للمصارف تفادياً للتوظيفات في أدوات مالية جديدة خطرة والدخول في المضاربات على العملات وفي لعبة المشتقّات.

وطلب مصرف لبنان بموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٨/٤٩٣ من المصارف اللبنانية التأكّد من ألاّ يتجاوز مجموع التسليفات الممنوحة من فروعها والوحدات التابعة لها في الخارج بغير العملة المحلية، بالإضافة الى توظيفاتها في سندات الدين السيادية وغير السيادية المصدرة في البلد المضيف بغير هذه العملة، نسبة ٦٠٪ من ودائع الزبائن لدى الوحدة المعنيّة أو الفرع بالعملات الأجنبية غير عملة البلد.

وكانت لجنة الرقابة على المصارف قد طلبت بموجب التعميم التطبيقي رقم ٢٠١٧/٢٨٨ من المصارف اللبنانية الأم تزويدها شهرياً بالنموذج المتعلّق باحتساب نسبة التسليفات والتوظيفات في سندات الدين السيادية وغير السيادية بالعملات الأجنبية إلى ودائع الزبائن بالعملات الأجنبية لدى الوحدات التابعة في الخارج.

و- تعميم مصرف لبنان رقم ٦٦/١٩٩٩ المتعلّق بالعمليات على الأدوات والمنتجات المالية.

نشير الى أنه سبق لمصرف لبنان، إستجابةً لطلب من الجمعية، أن مدّد لغاية نهاية العام ٢٠١٧ ومن ثم لغاية ٢٠١٨/٦/٣٠ (التعميمان رقم ٤٥٩ و٤٨٠)، مهلة الإلتزام بأحكام المادة الخامسة من التعميم الأساسي رقم ٦٦ (كما تعدّلت بالتعميم الوسيط رقم ٤٣٧)، وذلك إفساحاً في المجال لإعادة درسها، خصوصاً وأن الإجتماعات العديدة التي عقدها فريق عمل الجمعية مع الدائرة القانونية في مصرف لبنان ومع لجنة الرقابة ومع هيئة الأسواق المالية لم تصل إلى إتفاق على تعديلات تراعي قدرة المصارف المتوسطة والصغيرة على الإستمرار في تقديم خدمات الأوراق المالية لزبائنها دون اللجوء إلى تأسيس شركات وساطة خاصة، علماً أن كلفتها غير متناسبة مع المردود نظراً لضيق حجم السوق ولصعوبة إيجاد مصارف مراسلة تتعامل مع هكذا شركات. ومع أن مصرف لبنان أكّد أنه لن يؤجّل العمل بهذا التعميم مرةً ثالثة، إلاّ أنه عدّل بعض أحكامه إذ أصدر في حزيران ٢٠١٨ التعميم الوسيط رقم ٤٩٥ الذي ترك لكل مصرف حرية إنشاء شركة وساطة أو الإحتفاظ بحسابات منفصلة، وفي هذه الحالة، ستكون لهيئة الأسواق المالية عملاً بالقانون متطلّبات إضافية لأغراض رقابية، كأن تطّلع مثلاً على قواعد الالتزام وعلى أداء لجنة المخاطر وعمل مجلس الإدارة.

ز- حدود مراكز القطع الثابتة الدائنة لدى المصارف والمؤسّسات المالية

أصدر مصرف لبنان في العام ٢٠١٧ التعميم الوسيط رقم ٤٧٤ الذي خفّض بموجبه حدود مراكز القطع الثابتة الدائنة المسموح بتكوينها (عناصر المادة ١٥٣ من قانون النقد والتسليف) بالعملات الأجنبية بما فيها المساهمات والتسليفات الطويلة الأجل المرتبطة بمشاركات في مصارف ومؤسسات مالية في الخارج المشتراة أو الممنوحة بموافقة مصرف لبنان، مخصّصات الفروع في الخارج، الأصول الثابتة العقارية، والمبالغ الخاضعة لأحكام المادة ١٥٢ من قانون النقد والتسليف، وذلك بالإضافة الى قيمة علاوات إصدار الأسهم العادية والتفضيلية بالعملات الأجنبية والأدوات الرأسمالية المقبولة ضمن الأموال الخاصة الأساسية المسجّلة بالعملات الأجنبية. كما أصدرت لجنة الرقابة على المصارف التعميم رقم ٢٠١٧/٢٩٠ حول كيفية احتساب مراكز القطع الثابتة الدائنة وفقاً لتعليمات مصرف لبنان الجديدة، بالإضافة الى المذكّرة رقم ٢٠١٨/١٨ حول التجاوز على الحد الأقصى لمراكز القطع الثابتة الدائنة المسموح بتكوينها.

وجرت مناقشة موضوع التنزيلات الجديدة في إطار اللقاءات الشهرية بين السلطات المالية والرقابية والجمعية لإيضاح بعض الجوانب التطبيقية المتعلّقة، من جهة أولى، بالمشاركات في مصارف ومؤسسات مالية في الخارج، ومن جهة ثانية، بعلاوات إصدار الأسهم العادية والتفضيلية المسجَّلة بالعملات الأجنبية والتي درجت المصارف على عدم تنزيلها من حدود مراكز القطع الثابتة الدائنة المسموح بتكوينها.

ويهدف مصرف لبنان من التعميم المذكور إلى عدم تحويل المصارف العملات الأجنبية من لبنان في توظيفاتها في الخارج، بينما تريد المصارف السماح لها بالتوظيف في الخارج للاستثمارات التي تأتيها أساساً من الخارج.

كما تريد المصارف الاحتفاظ بعلاوات الإصدارات بالعملات المكوَّنة لديها على مدى السنوات الماضية والموظَّفة في مصرف لبنان، والتي درجت المصارف على عدم تنزيلها من حدود مراكز القطع الثابتة الدائنة المسموح بتكوينها. وفي حال قررت السلطات النقدية والرقابية الإبقاء على هذا التعديل، أن يسري مفعوله بدءًا من تاريخ التعميم المذكور، أي دون مفعول رجعي. ووعد مصرف لبنان بإعادة النظر في التعميم الوسيط على ضوء ما أثارته الجمعية.

ج- العمليات المالية الإلكترونية

بعد طول انتظار، صدر بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٠ القانون رقم ٨١ المتعلّق بالمعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي والتوقيع الإلكتروني. يتضمّن هذا القانون أحكاماً تشريعية تتعلّق بالأسناد الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني وكيفية حمايتها والمصادقة عليها لقبولها كوسيلة اثبات. كما أنه تنظيم قانوني للتجارة والعقود الإلكترونية لاسيّما عمليات الدفع الإلكتروني والتحويل الإلكتروني للأموال النقدية، والبطاقات المصرفية والشيك الإلكتروني.

للعلم، كان مصرف لبنان قد أنهى تقنياً بالتعاون مع المصارف منذ سنوات مشروع المقاصة الإلكترونية أي بدون غرف المقاصة، إلاّ أن وضع هذا المشروع قيد التنفيذ كان ينتظر صدور القانون الذي يُجيز التوقيع الإلكتروني. وفي العام ٢٠١٨، بعد صدور القانون رقم ٨١ المذكور أعلاه، استكمل فريق العمل المشترك من مصرف لبنان وجمعية المصارف برئاسة نائب الحاكم الرابع، دراسة كل الجوانب العملية للإنتقال من المقاصة الورقية إلى مقاصة الصور الإلكترونية للشيكات. كما جرى التوافق على ألاّ يُدخل الإنتقال من الورق إلى الصور الإلكترونية أيَّ تغيير في الجوانب القانونية التي تنظّم تبادل الشيكات.

من جهة أخرى، أصدر مصرف لبنان في العام ٢٠١٨ التعميم الوسيط رقم ٥٠٢ حول العمليات المالية الإلكترونية، الذي طلب بموجبه من المصارف إعلام مصرف لبنان شهرياً بحجم العمليات النقدية بالوسائل الإلكترونية التي تقوم بها، وبالعمليات التي تفوق قيمتها عشرة آلاف دولار أميركي، بالإضافة الى ضرورة مسك سجلات خاصة بعمليات التحاويل بالوسائل الإلكترونية الخارجية غير المستلمة من المرسل بعد مرور ٩٠ يوماً من تاريخ إرسالها، والتنسيق مع الشركة العالمية المتعاقد معها بغية استرداد المبلغ المرسَل.

كما أصدر التعميم الوسيط رقم ٢٠١٨/٤٨٩ الذي طلب بموجبه من المصارف والمؤسسات المالية استعمال تقنية EMV التي تعتمد على استخدام الرقاقة الإلكترونية والرقم السري لإصدار بطاقات الائتمان والوفاء كافة، وحصر استعمال البطاقة من قبل التجار على أجهزة نقاط البيع المثبتة لديهم والامتناع كلياً عن تمريرها على أي جهاز آخر.

ويجدر التذكير في هذا الإطار بالتعميم الأساسي رقم ١٤٤ الذي أصدره مصرف لبنان في أواخر العام ٢٠١٧ المتعلّق بالوقاية من الأفعال الجرمية الإلكترونية، وقد طلب بموجبه من المصارف إعداد سياسات وإتّخاذ تدابير وإجراءات وقائية من الأفعال الجرمية بالوسائل الإلكترونية ذات الطابع المالي، لا سيّما اعتماد قواعد صارمة لتفحّص البريد الإلكتروني وللتأكّد من هوية المستخدمين، وتقنية ترميز كامل وآمن للبيانات الهامة منعاً للتلاعب بها. وتستند هذه الوقاية بشكل أساسي الى "الدليل الإرشادي للوقاية من الأفعال الجرمية بواسطة البريد الإلكتروني" الصادر عن مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة وجمعية المصارف ومكتب مكافحة الجرائم الإلكترونية. وقد أصدرت الجمعية ضمن منشوراتها في العام ٢٠١٧ كتيّباً حول هذا الموضوع.

2- التعاميم الجديدة الرامية الى تفعيل الإقراض للقطاع الخاص

في العام ٢٠١٨ بلغ حجم التسليفات للقطاع الخاص ما يقارب ٥٨,٩ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨، وذلك رغم التحدّيات الكبيرة التي تواجهها البلاد في المرحلة الحرجة والمأزومة التي تعيشها المنطقة، أي بتراجع ضئيل نسبتُه ١,٠٪ مقارنةً مع العام السابق.

لقد بات معلوماً أن التحفيزات المالية التي ابتكرها مصرف لبنان وساهمت المصارف بفعالية في إنجاحها، والتي أعادت الى الليرة دورها كأداة تسليف في السوق، ساعدت في السنوات العشر الماضية في تنشيط الطلب الداخلي والحركة الإقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة. فالآليات العديدة المبتكرة من تنزيلات من الإحتياطي الإلزامي ومن التسهيلات التي يمنحها مصرف لبنان للمصارف بفائدة ١٪، حفّزت المصارف على إعطاء قروض ميسَّرة لمروحة واسعة من المستفيدين ومن القطاعات الإقتصادية. فقد ساهم دعم المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعات الإنتاجية في خلق فرص العمل، في حين أن دعم القروض السكنية والإستهلاكية ساهم في تأمين الإستقرار الإجتماعي وإعادة تكوين الطبقة الوسطى. كما أن دعم مصرف لبنان لقروض التعليم العالي وفّر للأجيال الجديدة فرصاً متساوية في التأسيس للمستقبل. أما دعم مشاريع البيئة والطاقة البديلة، فساعد على المحافظة على بيئة قليلة التلوث وتأمين وفرٍ بكلفة الطاقة على ميزانية الأسَر والمؤسّسات والدولة.

ثم أن المبادرات التحفيزية الأخيرة نحو المغتربين سعت إلى تعزيز اهتمام غير المقيمين بالإقتصاد اللبناني والحفاظ على استمرار التحويلات منه وفي جذب الإستثمارات الخارجية التي يعتمد عليها الإقتصاد اللبناني بشكل أساسي.

ولكن في أوائل العام ٢٠١٨، وبعد بروز الحاجة الى إعادة إدارة السيولة لدى مصرف لبنان مع ضرورة الإبقاء على هذه القروض الميسَّرة إنما دون خلق فقّاعة مالية، أعاد مصرف لبنان تنظيم هذا الدعم على نحوٍ لا يهدّد الاستقرار النقدي أو يولّد تضخماً. فأصدر في أول شباط ٢٠١٨ التعميم الوسيط رقم ٤٨٥، الذي أوقف بموجبه التسليفات المباشرة التي كان يؤمّنها للمصارف كي تمنح قروضاً ميسَّرة جديدة والتي لم تكن مستعملة بعد، لكنه شجّع المصارف في المقابل على متابعة إعطاء هذه القروض في العام ٢٠١٨ إنما من سيولتها الخاصة على أن يستمرّ مصرف لبنان في دعم الفوائد فقط. فيما أوقف مصرف لبنان منذ أواخر العام ٢٠١٧ (التعميم الوسيط رقم ٤٧٥)، إستفادة القروض الميسَّرة الجديدة المعطاة بعد تاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٠ من التنزيلات من الإحتياطي الإلزامي نظراً لإستنفاد هذا الإحتياطي لدى المصارف، فيما تبقى القروض السابقة السارية المفعول مستفيدةً من هذا التنزيل.

وسيوفّر مصرف لبنان بموجب التعميم ٤٨٥ المذكور أعلاه دعم الفوائد لمجمل القروض الميسّرة الجديدة المعطاة حتى نهاية العام ٢٠١٨، على ألاّ يتعدّى مجموعها ٨٤١ مليار ليرة للقروض بالليرة و٤٦٠ مليون دولار للقروض المعطاة بالدولار، منها ٧٥٠ مليار ليرة للقروض السكنية سيتمّ توزيعها حسب حصة كل مصرف من سوق التسليف السكني، وذلك في انتظار خطة الحكومة لدعم قطاع الإسكان.

كما رفع مصرف لبنان خلال العام ٢٠١٨ سقوف اجمالي القروض التعليمية الميسّرة بالليرة من ٢٢ مليار ليرة الى ٥٣ ملياراً بموجب التعميمَيْن الوسيطين رقم ٥٠٤ و٥١٥، فيما أضاف الى باقة القروض المدعومة الفوائد، القروض التي تمنح

بالدولار لمتابعة الدراسة في مؤسسات التعليم العالي، وذلك بموجب التعميم الوسيط رقم ٥٠٩.

ونظراً للبلبلة التي ظهرت في السوق وفي الإعلام بالنسبة الى القروض السكنية في العام ٢٠١٨، وبعد متابعة هذا الموضوع خلال اللقاءات الشهرية بين جمعية المصارف والسلطات النقدية والرقابية، جرى التوافق على أن تلتزم المصارف كل عقود القروض الإسكانية التي أُبرمت مع العملاء بما فيها شروط الفوائد والآجال دون إمكانية إدخال أية تعديلات عليها. وستدخل هذه القروض في رزمة الدعم لعام ٢٠١٩. وفي ٢٠١٨/٣/١٥، أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم ٤٨٧ حول هذا الموضوع، بحيث بات بإمكان المصارف، استثنائياً وبعد الحصول على موافقة مصرف لبنان، الاستفادة من دعم الفوائد مقابل القروض السكنية الممنوحة بالليرة اللبنانية التي سبق أن حصلت على موافقة المصرف المعني أو على موافقات الجهات المعنيّة بالبروتوكولات (المؤسّسة العامة للإسكان، جهاز إسكان العسكريّين ...) والتي تجاوزت الحد الأقصى للمبلغ المخصّص لكل مصرف عن العام ٢٠١٨، وذلك ضمن اللوائح غير القابلة للتعديل المتضمّنة أسماء العملاء والمبلّغة من مصرف لبنان قبل تاريخ ٢٠١٨/٣/١٥ على مسؤولية المصارف المعنيّة. يسري الدعم على هذه القروض إعتباراً من بداية العام ٢٠١٩ وضمن الشروط المعتمدة والمعمول بها سابقاً. كما تُحتسب هذه القروض ضمن المبلغ الإجمالي الذي سيخصَّص للقروض السكنية التي تُمنح بالليرة اللبنانية من المصارف كافة في العام ٢٠١٩.

غير أن مصرف لبنان شدّد مجدداً بموجب التعميمَيْن الوسيطين رقم ٤٨٣ و٢٠١٨/٤٨٥ على ضرورة تأكّد المصارف من توافر الشروط اللازمة في القرض السكني الميسّر، لا سيّما لجهة أن يكون لشراء المسكن الرئيسي للعميل اللبناني أو للمغترب وأن لا يباع أو يتمّ التسديد المسبق للقرض قبل مرور سبع سنوات. كما أصدرت لجنة الرقابة المذكّرة رقم ٢٠١٨/٩ التي طلبت بموجبها من المصارف التحقّق من أن القروض السكنية الميسّرة الممنوحة لعملائها، وفقاً للتعميمَيْن الأساسيَّين رقم ٢٣ ورقم ٨٤، قد استُعملت للغاية التي مُنحت لأجلها، وتزويدها لائحة بالقروض الميسّرة غير المستوفية لأيّ من الشروط المطلوبة، كاستفادة العميل مثلاً من قروض سكنية عدة أو استعمال الضمانة العقارية لتسهيلات أخرى.

وتبيّن من احصاءات مصرف لبنان أن قيمة محفظة القروض السكنية التي حظيت بالموافقة والمطلوب الالتزام بها لا تتعدّى ٣٠٠ مليون دولار مع فارق فوائد ٣٪ قد تتحمّلها المصارف في العام ٢٠١٨. وشدَّد مصرف لبنان على أن السياسة الإسكانية وأية سياسات أخرى صناعية أو زراعية ستكون مستقبلاً مسؤولية الدولة وليس السلطات النقدية.

وفي العام ٢٠١٩، جدّد مصرف لبنان بموجب التعميم الوسيط رقم ٥١٥، توفير دعمه لفوائد القروض الميسّرة الجديدة المعطاة بالليرة حتى نهاية العام ٢٠١٩. وحدّد سقف مجموع القروض السكنية المدعومة بمبلغ ٧٩٠ مليار ليرة، منها ٤٩٠ ملياراً للقروض المعطاة في العام ٢٠١٨ والمحدَّدة في اللوائح النهائية المبلغة من مصرف لبنان وفقاً لما أشرنا اليه أعلاه و٣٠٠ مليار للقروض السكنية الجديدة المعطاة في العام ٢٠١٩. أما القروض المدعومة للقطاعات الانتاجية والقروض الصغيرة والقروض التعليمية المعطاة بالليرة، فلا ينبغي أن يتعدّى مجموعها ٥ و٢٥ و٤٥ مليار ليرة على التوالي، فيما يمكن أن يصل اجمالي القروض الأخرى المدعومة المعطاة بالدولار الأميركي الى ٥٠٠ مليون دولار.

كما خفّض مصرف لبنان بموجب هذا التعميم الوسيط رقم ٥١٥، الحدود القصوى لبعض القروض المدعومة في مجال الطاقة والبيئة، فيما خفّض سقف القروض السكنية الميسّرة بالليرة كافة من مليار ومئتي ألف ليرة لبنانية الى ٤٥٠ مليون ليرة والقرض السكني المدعوم للمغتربين من ٨٠٠ ألف دولار الى ٦٠٠ ألف للقرض الواحد.

من جهة أخرى، ومن أجل المحافظة على السيولة بالليرة، أصدر مصرف لبنان في العام ٢٠١٨ التعميم الوسيط رقم ٥٠٣، الذي طلب بموجبه من المصارف ألاّ يزيد صافي التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص بالليرة اللبنانية عن ٢٥٪ من مجموع

ودائع الزبائن لديها بالليرة اللبنانية. ويتوجّب على المصارف إيداع قيمة كل فرق يزيد عن هذه النسبة المحدَّدة في حساب مجمّد لدى مصرف لبنان لا ينتج فوائد، وذلك لحين تسوية هذا التجاوز. وقد أُعطيت المصارف مهلة لغاية ٢٠١٩/١٢/٣١ لتسوية أوضاعها.

فكان أن طلبت الجمعية اثناء اللقاءات الشهرية استثناء القروض الإسكانية التي ترتبط بها المصارف مع العديد من الجهات العسكرية والأمنية والقضائية والمهنية ببروتوكولات من احتساب معدّل التسليف إلى ودائع الليرة المحدّد في هذا التعميم لصعوبة الالتزام به. لكنَّ مصرف لبنان شدّد على الإبقاء على معيار ١ إلى ٤ كما هو محدّد في التعميم دون أي تعديل متمنّياً على المصارف الإلتزام به مع نهاية الفترة المحدّدة داعياً المصارف الى بذل جهد لزيادة الودائع بالليرة إن أرادت أن تزيد التسليفات بالليرة. المهم إبعاد الفقاعة المالية لكي تستمرّ الثقة بالنظام ككلّ. والبنك المركزي ليس قادراً ضمن المعطيات القائمة على الاستمرار في ضخّ سيولة بالليرة اللبنانية تتحوَّل في نسبة كبيرة منها إلى الطلب على الدولار.

كما أصدرت لجنة الرقابة على المصارف في ٢٠١٨/٩/١٢ التعميم رقم ٢٩٧ الذي حدّدت فيه الحسابات التي تدخل في احتساب نسبة الـ٢٥٪ هذه، وأكّدت فيه أن القروض والتسليفات إلى القطاع الخاص بالليرة اللبنانية تشمل القروض المنتجة وغير المنتجة بقيمتها الإئتمانية الممنوحة من قبل المصرف إلى الأفراد والمؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الخاص غير المالي (بما فيها القروض والتسليفات الممنوحة إلى الجهات المرتبطة غير المالية وتلك الممنوحة استناداً الى التعميم الأساسي رقم ٢٣).

وأشار مصرف لبنان في هذا الإطار الى أن المبالغ المتوافرة من قبل مصرف لبنان وبنك الإسكان ومن بعض المصارف للإقراض السكني باتت كافية لملاقاة الطلب الإضافي بالرغم من ارتفاع كلفة الفوائد. ولا يوجد أي رابط بين أزمة القطاع العقاري وأزمة الإسكان، فالقطاع العقاري بدأ بالتراجع منذ العام ٢٠١١، وبعدما كان حجمه يقدَّر بنحو ١٢ مليار دولار وصل حالياً الى ٧ مليارات دولار. هناك تراجع يعمّ المنطقة ودول تواجه أزمات عقارية أقوى من أزمة لبنان. ويجدر التذكير في هذا الإطار بما آلت إليه أزمة الرهن العقاري Subprime في أوروبا والولايات المتحدة وتداعياتها الخطيرة على أسواق هذه الدول.

من جهة أخرى، ودائماً في إطار التسليفات للقطاعات الانتاجية، استمرّت المصارف في الاستفادة وفي تطبيق تعميم مصرف لبنان الوسيط رقم ٣٣١ وتعديلاته، والذي أوجد تعاوناً وثيقاً بين القطاع المالي وقطاع المعرفة الرقمية. فقد بات معلوماً أن هذا التعميم يساعد المصارف على تأدية دورها الإنمائي، إذ يتناول رأس مال الشركات مباشرةً بدلاً من الإقراض المصرفي بحيث يسمح للمصارف بالمساهمة ضمن نسب معيّنة من أموالها الخاصة (لغاية ٤٪) في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال وشركات مسرِّعة للأعمال وشركات Venture Capital التي يكون موضوعها محصوراً بالمشاركة في رأسمال "شركات ناشئة" في لبنان ترى فيها ومن خلالها إمكانية نمو وقدرة على تحقيق الأرباح. ويجب أن يكون نشاط هذه الشركات متمحوراً حول قطاع المعرفة القائم على تكنولوجيا المعلومات والمنظومة الرقمية وتكون لبنانية الإقامة والعمالة، ومن أهم سمات لبنان رأس ماله البشري هذا، كوادره العلمية المتخصّصة وطاقاته المنتجة ومؤهّلاته الكفية، والتي تؤهّل البلاد للمنافسة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مختلف المجالات. كما أن القطاع الخاص هو المساهم الأساسي والفعّال في بناء القدرات والمهارات وتوجيهها نحو الإنتاج والابتكار والتجديد.

وفي العام ٢٠١٨، أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم ٤٩١ حول هذا الموضوع، وقد طلب بموجبه من المصارف التأكّد من أن "الشركات" كافة المستفيدة من الأموال الناتجة عن التسليفات الممنوحة من مصرف لبنان قامت بإيداع هذه الأموال في حسابات مصرفية خاصة بكل شركة مخصّصة حصراً لتلك الأموال، وأن تخضع هذه الحسابات لرقابة مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.

كما طلبت لجنة الرقابة على المصارف في المذكّرة رقم ٢٠١٨/١٣ من المصارف الاستحصال من مفوضي المراقبة على

كيفية استعمال الأموال الناتجة عن التسليفات الممنوحة من مصرف لبنان، بصورة مباشرة أو غير مباشرة من قبل شركات Venture Capital والشركات الناشئة التي تساهم فيها، فيما طلبت من المصارف في المذكّرة رقم ٢٠١٨/٢٠ إعادة تقييم مساهماتها في "الشركات".

وقد أصبح معروفاً أن الإقتصاد الرقمي بحدّ ذاته يساعد في تكبير الإقتصاد الوطني وفي جذب استثمارات جديدة وخلق وظائف حديثة لشريحة هامة من شبابنا. وللمصارف تجربة مشجّعة جداً من خلال هذا التعميم الوسيط رقم ٣٣١، إذ تخطّت استثماراتها على صعيد الشركات الناشئة ٣٦٨ مليون دولار، ولديها طاقة تمويلية لهذا الغرض بحدود ٧٥٠ مليون دولار (أي ما يعادل ٤٪ من رساميلها)، كما أنها تساهم في صناديق الإستثمار الثمانية التي تمّ إنشاؤها. وبفضل هذا التعميم أيضاً، شهد لبنان تزايداً في عدد وقيمة الإستثمارات في شركات ناشئة بحيث بات عدد الشركات الناشئة في الحاضنات اللبنانية ٨٠٠ مؤسّسة توفّر بطريقة مباشرة وغير مباشرة ما يقارب ٩٠٠٠ فرصة عمل، بحسب تقرير "المراقب العالمي لريادة الأعمال" لعام ٢٠١٨.

وفي هذا السياق، أشار حاكم مصرف لبنان في شباط ٢٠١٩ الى أن هيئة الأسواق المالية تتابع عملية استدراج العروض لخلق منصّة تداول الكترونية تُتيح للشركات الناشئة بصورة خاصّة إمكانية إيجاد مصادر تمويل متوسطة وطويلة الأجل لتطوير نشاطاتِها، ممّا ينعكس حتماً زيادةً في الرسملة، ويساعد على إدراج الشركات ونَقلِها من ملكيّة خاصة إلى ملكيّة عامة. واعتبر أن هذه المنصّة تشكّل وسيلة تداول قانونية وشفّافة للمؤسسات سواء كانت محلية أو أجنبية، وتشارك فيها المؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة والمصارف والمكاتب العائلية المختصّة بإدارة الثرَوات الخاصة وغيرها. كما يمكن لهذه المنصّة، باعتبارِها إلكترونية، أن تشكّل عامل استقطاب لإستثمارات اللبنانيّين في الخارج، فتزيد من جهةٍ السيولة في السوق المحلّي والرأسمال المخصّص للإستثمار وتطوير المؤسّسات، فيما تخفّف من جهةٍ أخرى من مديونية المؤسّسات. وأكّد أن هيئة الأسواق المالية على استعداد لترجمة المبادرات كافة إلى نتائج ملموسة وحشد الإمكانيات دعماً للقطاع المالي وقطاع المعرفة اللّذين يشكّلان أهمَ الأسس التي يرتكز عليها الاقتصاد اللبناني، ما سيفعّل النموّ ويخلق فرصَ عمل جديدة للشباب اللبناني.

ثانياً: قضايا مهنيـة

1- بعض جوانب الإستثمار المصرفي

أ- ترشيد سوق الفوائد المصرفية

واظبت الجمعية في العام ٢٠١٨ على توجيه تعميم دوري الـى المصارف حول معدل الفائدة المرجعية في سوق بيروت Beirut Reference Rate BRR بالدولار الأميركي وبالليـرة اللبنانيـة. وقد ارتفعت هذه المعدّلات في العام ٢٠١٨، إذ راوحت بين حدّ أدنى قدره ٦,٩٣٪ وحدّ أعلى قدره ٨,٢٠٪ بالدولار الأميركي وبين حدّ أدنى قدره ١٠,٧٠٪ وحدّ أعلى قدره ١١,٥٠٪ بالليرة اللبنانية. وهذه المعدّلات تتيح للمصارف، بعد إضافة نوعية مخاطر الائتمان والربحية بالنسبة إلى التسليفات والقروض بالدولار وبالليرة اللبنانية، تحديد معدّلات الفائـدة المدينة الفضلـى. ولا يعني طبعاً ارتفاع المعدّلات المدينة أن المصارف تستفيد من هوامش أكبر بل على العكس، فقد شهدت الأسواق تراجعاً لهوامش الفوائد في سوق الليرة من ١,١٦ إلى ٠,٧٦ خلال العام ٢٠١٨ وتراجعاً للهوامش في سوق الدولار من ١,٩٢ إلى ١,٢٦.

لقد ارتفعت هذه المعدلات بالدولار وخصوصاً بالليرة بعد الأزمة التي نشأت في أواخر العام ٢٠١٧ إثر الاستقالة المفاجئة لرئيس الحكومة والتي أحدثت ضغوطاً عالية في أسواق الصرف وأسواق الفوائد. وساهم الارتفاع الكبير في معدّلات الفوائد الدائنة في سوقيْ الليرة والدولار في الحدّ من تحوّل المودعين من الليرة إلى الدولار من جهة، وتحويل الأموال إلى خارج لبنان من جهة أخرى.

وبعد عودة الأمور الى طبيعتها في العام ٢٠١٨ بقيت الفوائد الدائنة على المستوى المرتفع التي بلغته إذ أن معدّل آجال الودائع ارتفع من ٤٠ يوماً في المتوسط إلى أربعة أشهر. وشجّع مصرف لبنان في لقاءاته الشهرية مع الجمعية على الإبقاء على هذه المستويات التي خلقت توازناً في السوق حيث تمّ تجديد آجال ٤٧٪ من الودائع لدى المصارف، وبعضها توظَّف لسنة كاملة. كما أن مستويات الفوائد تنحو إلى الارتفاع عالمياً وبفوارق أعلى في المنطقة العربية وهناك تنافس على سيولة العملات الأجنبية في المنطقة. ثم أن هذه المستويات المرتفعة والآجال الطويلة ساهمت كثيراً في تخفيف الضغط على الليرة في أواخر العام ٢٠١٨ مع نشوء أزمة تأليف الحكومة واستمرارها لأشهر عدّة.

ب- القانون رقم ٢٠١٧/٦٤ والسلّة الضريبيّة التي تلحق بالمصارف.

استحدث القانون رقم ٢٠١٧/٦٤ سيلاً من الرسوم الجديدة التي طالت بمعظمها القطاع المصرفي، وذلك من أجل تمويل السلسلة الجديدة للرتب والرواتب في القطاع العام.

فقد تضمّن هذا القانون في المادة ١٧ منه ثلاثة تعديلات أساسيّة على المادة ٥١ من القانون رقم٢٠٠٣/٤٩٧. جاء في أول هذه التعديلات أن ضريبة الفوائد على المصارف (الـ ٧٪حالياً) تُعتبر عبئاً ينزَّل من الإيرادات وليس ضريبة تُقتطع مسبقاً وتنزَّل من ضريبة الأرباح. فأحدث هذا التعديل ازدواجاً ضريبيّاً مستغرباً. أما التعديل الثاني فتمثّل في توسيع نطاق هذه الضريبة إلى شهادات الإيداع بالليرة وبالدولار التي يصدرها البنك المركزي وتكتتب بها المصارف. ثم أُلحقت الضرائب المشار إليها بثالثةٍ غير مسبوقة في العالم، طاولت عمليات الإنتربنك بين المصارف نفسها، من جهة، وبينها وبين مصرف لبنان، من جهة ثانية. لقد اعترضت الجمعية بشدّة لدى السلطات المختصّة على هذه الضرائب المجحفة بحقّ القطاع المصرفي وأجرت اتصالات مكثّفة مع المسؤولين المعنيّين لمعالجة الموقف مشدّدةً على مخاطر هذه الأعباء الضريبيّة على القطاع المصرفي، والتي من النادر لئلاّ نقول من المستحيل إيجاد ما يماثلها نوعيةً وحجماً في العالم، ليس في الدول المتقدمة فحسب بل وفي الدول الناشئة والنامية أيضاً.

وفي العام ٢٠١٨، صدر القانون ٧٩ (قانون موازنة العام ٢٠١٨) الذي استثنى في المادة ٣٦ منه الودائع بين المصارف الخاصة "الانتربنك" من ضريبة الـ٧٪ على الفوائد، فيما بقيت ودائع المصارف لدى مصرف لبنان خاضعة لهذه الضريبة. هنا، لا بدّ من الإشارة الى أن لودائع المصارف لدى البنك المركزي، بما فيها شهادات الإيداع والحسابات الأخرى، منطقها المصرفي. فهي تشكّل أولاً وقبل كل شيء سيولة تستخدمها المصارف لإتمام عمليات الإقراض ولتأمين انتظام وسائل الدفع في شقّيها الداخلي والخارجي. وتشكّل ثانياً حمايةً لسعر صرف الليرة اللبنانية، وتالياً أهم عامل استقرار لمداخيل اللبنانيّين. وتشكّل أخيراً أداةً أساسيّة في متناول البنك المركزي لإدارة السيولة المصرفية، من جهة، ولتوفير سيولة الاقتصاد بغية إبقائه بعيداً عن التضخّم أو الإنكماش، من جهة ثانية. إن ربحيّة رساميل المصارف التي تدور حول ١٠٪ إلى ١٢٪ حالياً ستتدهور إلى معدّلات متدنّية للمردود على الإستثمار يستحيل معها إقبال المستثمرين على الإستثمار في فترة تحتاج المصارف خلالها إلى زيادة رساميلها لضرورة الإستمرار في تمويل الدولة وتمويل القطاع الخاص. وللعلم، يشكّل الإقراض للقطاع الخاص في الوضع اللبناني الراهن المصدر الوحيد لنمو الإقتصاد مع ضمور الإستثمار وفجوة المدفوعات الخارجية. ثمّة إجماع على أن القطاع المصرفي بإمكاناته المادية والبشرية الراهنة والجيش اللبناني يشكّلان دعامتَي الإستقرار النقدي والمالي والإجتماعي للبلاد. ويريد البعض الإساءة إلى قطاع نجح في استقطاب مدّخرات اللبنانيّين وفي مواكبة القواعد المهنية الحديثة وفي تمويل الدولة والإقتصاد. ويحتاج استمرار النجاح إلى رساميل وإلى موارد بشرية مؤهّلة وإلى تقنيات ونُظُم العمل الحديثة كما يحتاج إلى النوعية والى اعتماد المعايير الدولية والكفاءة في المنافسة. والحال أن السياسة والإجراءات الضريبية التي فُرضت على القطاع من شأنها أن تعيق تطوير هذا الأخير.

2- مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتبادل المعلومات الضريبيّة

أ- مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

استمرّ القطاع المصرفي اللبناني في العام ٢٠١٨ في بذل أقصى الجهود في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وفي الإلتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة. وتعتمد السلطات النقدية والرقابية والجمعية وإدارات المصارف "أفضل الممارسات" في هذا الميدان، من تعزيز قوانين المهنة ومواثيقها وأخلاقيات العمل المصرفي إلى التركيز على عملية إعداد وتطوير الأنظمة وتدريب الكوادر البشرية الكفوءة.

وقد أصدر مصرف لبنان تعاميم عدة تضمن التعاطي الشفّاف في القطاع المصرفي، ما يحمي علاقتنا مع المصارف المراسلة في الخارج. هذا أمر أساسي، إذ يعجز أيّ قطاع مصرفي عن الإستمرار، سواء في لبنان أو في العالم، إن لم يكن ملتزماً شفافية التعامل أو على تواصل مع المصارف المراسلة الدولية. وقد اعتبرت مجموعة "غافي" أن لبنان أصبح مستوفياً كل الشروط الدولية.

وفي العام ٢٠١٨، أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم ٤٩٨ الذي أدخل بموجبه تعريفاً موسّعاً للعميل ولكيفية تحديد "صاحب الحق الاقتصادي"، والذي هو في المحصّلة النهائية مَن يملك أو يسيطر فعلياً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على العميل، أو على الشخص الطبيعي الذي تتمّ العمليات نيابةً عنه. كما طلب من المصارف أن تعتمد إجراءات أكثر تشدّداً لفتح الحسابات، وأن تطبق إجراءات العناية الواجبة والتي تشمل، بالإضافة الى التحقق من هوية العملاء الدائمين والعابرين، المقيمين وغير المقيمين، تحديد طبيعة عملهم وفهم كيفية هيكلة ملكية الشخص المعنوي أو كيفية السيطرة عليه ومصادر الأموال ومراقبة العمليات بشكل مستمر.

من جهة أخرى، أصبح معروفاً أن القطاع المصرفي اللبناني يلتزم العقوبات الدولية الصادرة عن الأمم المتّحدة أو عن الولايات المتّحدة الأميركية والمجموعة الأوروبية، ويحول هكذا التزام دون استعمال القطاع لإختراق هذه العقوبات أو الإلتفاف عليها، وذلك صوناً لسمعته ومكانته الدولية وحفاظاً على مصالح مساهميه ومودعيه وعملائه كافةً، كما على علاقاته الجيدة والواضحة مع المصارف المراسلة.

وفي هذا الإطار، أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم ٢٠١٨/٥٠٨ الذي طلب بموجبه من المصارف إبلاغ "هيئة التحقيق الخاصة"، فوراً بالإجراءات والتدابير التي قد تتّخذها استناداً الى القوانين والأنظمة المعمول بها والمتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك لجهة تجميد أو إقفال أي حساب عائد لأحد عملائها أو الامتناع عن التعامل أو عن فتح أي حساب له وتوضيح الأسباب الموجبة التي تبرّر اتّخاذ هذه الإجراءات أو التدابير.

إن التزام السلطات المالية والنقدية وإدارات المصارف اللبنانية بمعايير الصناعة المصرفية العالمية وبالمتطلّبات الدولية، بما فيها العقوبات الأميركية أو الأوروبية هو إلتزام واضح ويخضع للقوانين والنظم اللبنانية، وبخاصة للقانون رقم ٢٠١٥/٤٤ وللتعميم رقم ٢٠١٦/١٣٧ الصادر عن مصرف لبنان، ويتمّ من خلال الآلية التي وضعها البنك المركزي وقبلتها الجهات الخارجية بما فيها وزارة الخزانة الأميركية. إنه إلتزام بمصلحة البلاد قبل أن يكون بمصلحة مصرفية ضيّقة.

لما كان "قانون الحماية العامة للبيانات الشخصية" General Regulation Protection Data الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٧ قد أصبح نافذاً في ٢٥ أيار ٢٠١٨، وهو يتضمّن مجموعة قواعد تمّ وضعها من قبل الإتحاد الأوروبي لحماية خصوصية البيانات الشخصية العائدة لأشخاص طبيعيّين موجودين داخل الإتحاد، وإستناداً الى أحكام المادة الثالثة من هذا القانون التي تحدّد نطاق تطبيقه بالنسبة الى المؤسسات الموجودة داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه، فقد أصدر مصرف لبنان في ١٣ أيلول ٢٠١٨ التعميم الأساسي رقم ١٤٦ الذي طلب بموجبه من المصارف والمؤسسات المالية إتّخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيقه، وذلك تلافياً لأيّ مخاطر سمعة أو مخاطر مالية قد تتعرّض لها في حال عدم امتثالها لأحكامه. كما طلب منها تعيين مسؤول عن حماية البيانات الشخصية من داخل وحدة الامتثال وتعديل برنامج الامتثال لديها بما يتماشى مع الإجراءات التي ستُتَّخذ بهذا الشأن.

ب- زيارة وفد الجمعية إلى واشنطن ونيويورك في تشرين الثاني ٢٠١٨

في إطار الجهود المنظَّمة التي تقوم بها الجمعية منذ العام ٢٠١١ لتعزيز علاقات المصارف اللبنانية مع الأسواق المالية الدولية، قام وفد من مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان بالإضافة الى الأمين العام الدكتور مكرم صادر بزيارة دورية الى الولايات المتحدة الأميركية شملت واشنطن ونيويورك.

جرى التحضير لهذه الزيارة كالعادة من قبل مكتب المحاماة الدولي (DLA PIPER) الذي يتولّى متابعة مصالح جمعية مصارف لبنان منذ حوالى الست سنوات. وقد عقد الوفد اجتماعات مع اللجان المختصّة في مجلسي النواب والشيوخ الأميركي ومع المسؤولين المعنيّين بالشأنين المالي والمصرفي في وزارتي الخارجية والخزانة، حيث جرى التأكيد على أهمية استمرار التواصل، وتمّ الإطّلاع على آخر المستجدّات بشأن تطبيق العقوبات الأميركية. فأكّد الوفد الحرص على أن لا يكون لتطبيق هذه العقوبات أثر سلبي على الإقتصاد اللبناني وعلى تواصل اللبنانيّين مع الخارج في معاملاتهم المالية من خلال المصارف المراسلة. وكانت أجواء هذه اللقاءات إيجابية.
كما أجرى وفد الجمعية لقاءات عمل هامة مع إدارات المصارف الأميركية الأساسية المراسلة للمصارف اللبنانية - بنك أوف نيويورك، سيتي بنك، جي. بي. مورغن وستاندارد تشارترد بنك - في مقرّاتها الرئيسية في نيويورك، حيث جدّدت المصارف المراسلة الإعراب عن ارتياحها للتعامل مع النظام المصرفي اللبناني، وذلك إستناداً الى عاملين إثنين : الأول هو حسن إدارة المخاطر من قبل المصارف العاملة في لبنان والثاني هو إلتزام المصارف اللبنانية بقواعد العمل المصرفي الدولي، وبخاصة القواعد الأميركية. وأثنى المسؤولون التنفيذيون عن المصارف الأميركية المراسلة على شفافية العلاقة وعلى سرعة ودقّة المعلومات المتعلّقة بالعمليات المصرفية.

ويهمّ الجمعية التأكيد على أن الجهود المنظَّمة التي ما فتئت تبذلها على امتداد السنوات الماضية إنما تهدف الى خدمة الاقتصاد اللبناني في علاقاته المالية الخارجية، وتالياً الى خدمة عملاء المصارف، من مقيمين وغير مقيمين، أفراداً ومؤسّسات.

استطاعت هذه اللقاءات مع المسؤولين عن الملفّ اللبناني في الخارج، أن تُسقِط من التشريعات ما يؤذي الإقتصاد اللبناني وما يؤذي المصارف اللبنانية. وهذا في مصلحة البلد كلّه وليس المصارف فقط، ذلك أن القطاع المصرفي بات جامعاً لكل مدّخرات اللبنانيّين، وودائعه تعود لكل مكوّنات نسيجه المجتمعي ولكلّ الأفراد ولكلّ الأسر التي تملك مدّخرات نقدية وسائلة. إن استمرارية علاقات المراسلة مع المصارف الأميركية هي فعلاً مسألة حيوية جداً بل شرط لازم لعمل القطاع المصرفي اللبناني مع العالم، خدمةً للّبنانيّين المنتشرين في كل أنحاء المعمورة وللّبنانيّين المقيمين كذلك. وهذا التحرّك، خصوصاً في اتّجاه الولايات المتحدة الأميركية، ينطلق كذلك من كون الإقتصاد اللبناني مدولراً بدرجة عالية جداً، واستعمال الدولار في تمويل المدفوعات اللبنانية مع الأسواق العالمية يستدعي علاقات مراسلة متينة ومنتظمة وموثوقة مع المصارف الأميركية في نيويورك. وقواعد العمل التي تحترمها مصارفنا هي ذاتها التي تحترمها كل المصارف في العالم، بما فيها المصارف الأميركية وبما فيه تجاه المواطنين الأميركيّين والشركات الأميركية.

ج- الأفعال الجرمية الإلكترونية

لقد بات معلوماً أن تطوير أنظمة الدفع والإستعمال المتزايد للتقنيات المالية وتطوير هذه التقنيات أصبحت أموراً ضرورية ومحتّمة، إذ تعزّز النمو الإقتصادي، إلاّ أن هذا التطور التقني يسمح لمرتكبي الجرائم الإلكترونية باللجوء إلى أساليب قرصنة متعدّدة تطال القطاع المصرفي، ومنها تزوير بعض الرسائل الإلكترونية لتحويل الأموال، فضلاً عن أساليب أخرى تقضي بإختراق النظام المعلوماتي للمؤسّسة ثم طلب فدية لتصحيح الخلل.

وفي عمليات القرصنة الراهنة يجب ألاّ تكون هذه المواجهة إفرادية، أي على صعيد كل دولة كما يؤكّد عليه مصرف لبنان في جميع الإجتماعات الدولية، وإذا خرجت الأموال من بلد إلى بلد آخر، وإذا لم يكن هناك تعاون بين المصارف يفرضه القانون، تكون هذه الأموال قد ضاعت ويصعب بالتالي تحصيلها.

وكما أشرنا اليه في مكان سابق من هذا التقرير، فقد طلب مصرف لبنان من المصارف والمؤسّسات المالية بموجب التعميم الأساسي رقم ٢٠١٧/١٤٤ المتعلّق بالوقاية من الأفعال الجرمية الإلكترونية، إعداد سياسات وإتّخاذ تدابير وإجراءات وقائية من الأفعال الجرمية بالوسائل الإلكترونية ذات الطابع المالي، لا سيّما اعتماد قواعد صارمة لتفحّص البريد الإلكتروني وللتأكّد من هوية المستخدمين، وتقنية ترميز كامل وآمن للبيانات الهامة منعاً للتلاعب بها. وعلى "دائرة الإمتثال" لدى المصرف أو المؤسّسة المالية تطبيق أحكام هذا التعميم.

د- مكافحة التهرّب الضريبي

منذ العام ٢٠١٤، بادرت جميع المصارف العاملة في لبنان إلى الانضمام الى اتفاقية "فاتكا" وتطبيق مستلزمات القانون الأميركي لمكافحة التهرب الضريبي.

من جهة أخرى، وبعد صدور القانون رقم ٢٠١٧/٥٥ المتعلّق بتبادل المعلومات لغايات ضريبيّة والمرسوم التطبيقي رقم ٢٠١٧/١٠٢٢ مع تعديلاته حول تحديد الإجراءات الخاصة بالإبلاغ والعناية الواجبة لغايات التبادل التلقائي للمعلومات لغايات ضريبيّة، وذلك استناداً الى المعيار المشترك للتبادل التلقائي للمعلومات وتفسيراته المعتمد من منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD، قامت المصارف اللبنانية بكلّ ما هو مطلوب وضروري للإلتزام بالإبلاغ وباتت جاهزة للتطبيق. وعليه، تقوم المصارف بإتّخاذ الإجراءات الإدارية والتقنية المناسبة لتزويد هيئة التحقيق الخاصة بالمعلومات الضريبية التي تطلبها السلطات الأجنبية حول حسابات بعض المقيمين في بلدانها في ما يخصّ المعلومات الضريبية المشمولة بالسرية المصرفية، والى وزارة المالية في ما يخصّ التبادل التلقائي للمعلومات. كما أنها تقوم بإنشاء وتوثيق وتحديد الحسابات المالية التي يجب الإبلاغ عنها.

وبما أن منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لا تقبل بإرسال المعلومات مشفَّرة (Encrypted)، فإنه يتعيّن على وزارة المالية أن تؤمّن آلية موثوقة لحماية المعلومات الصادرة وبخاصة لحماية المعلومات التي قد ترسلها الدول، ولا سيّما الأوروبية منها مع دخول نظام حماية المعلومات الأوروبي (المعروف بـ GDPR) حيّز التنفيذ في ٢٠١٨ والذي أشرنا اليه أعلاه. والجدير ذكره أن وزارة المالية لم تشمل بمرسومها التطبيقي لقانون تبادل المعلومات الضريبيّة الدول الإفريقية، ما يقي الجاليات اللبنانية فيها من الإنعكاسات السلبيّة عليهم، فيما لم ينسحب ذلك على الجاليات اللبنانية في سائر القارات، وبخاصة في أوروبا وأميركا، والتي تستحقّ منّ لبنان لفتة مماثلة، أقلّه من خلال إقرار تشريع واحد.

ثالثاً: حضور الجمعيّة الداخلي والخارجي وتعاونها مع الهيئات الاقتصادية

أ - على المستوى الداخلي

واصلت الجمعية خلال العام ٢٠١٨ تأكيد التزامها بالشأن الوطني العام، مع إبداء حرصها على تكثيف حضورها وتعزيز موقعها المرجعي كإحدى الهيئات الاقتصادية الأساسيّة في لبنان. وقد تأمّن ذلك بوجه خاص من خلال:

- التواصل الدائم مع السلطات التنفيذية والتشريعية والمالية والنقدية والرقابية لمتابعة القضايا الوطنية بوجه عام وقضايا المهنة المصرفية بوجه خاص، انطلاقاً من الدور الحيوي والأساسي الذي يؤدّيه القطاع المصرفي في تعزيز الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي وفي تحفيز النمو ودعم الإقتصاد الوطني بقطاعَيْه العام والخاص.

- تعزيز الاتصالات والعلاقات مع المسؤولين عن الشؤون الاقتصادية في مختلف وسائل الإعلام اللبنانية بما يخدم التغطية المتواصلة والشاملة لنشاطات الجمعية ونشر المواقف الصادرة عنها.

- إصدار بيانات و/أو عقد مؤتمرات صحافيّة حول قضايا وطنية واقتصادية ومهنيّة تهمّ الجمعيّة والأُسرة المصرفية.

- تزويد وسائل الإعلام على نحو منتظم ومكثَّف بمنشورات الجمعيّة (البيانات الصحافيّة، النشرة الشهريّة، الكراريس والكتيّبات الخاصة، سلسلة الملفّات والدراسات الـخ ...) لاعتمادها كمصدر أساسي للمعلومات والأدبيّات المتعلّقة بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في لبنان بوجه عام، وبالنشاط المصرفي، بوجه خاص.

- التنسيق مع سائر الهيئات الاقتصادية اللبنانية لصياغة أوراق عمل أو وضع تصوّرات موحّدة معبِّرة عن وجهة نظر هـذه الهيئات إزاء مشاريع أو إجراءات مطروحة من قبـل السلطات الرسميّة.

- استمرار التعاون الوثيق مع عدد من الوزارات والمؤسّسات العامة واللجان الوطنية ذات الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال تمثيل القطاع المصرفي والجمعيّة في كلّ من:
مجلس إدارة المؤسّسة الوطنيـة للاستخدام(وزارة العمل)، لجنة تفعيـل حقوق المعوَّقين بالعمل (وزارة العمل)، مجلس إدارة معهد البحوث الصناعية (وزارة الصناعة)، وحدة التنسيق الوطنية لشؤون تغيُّر المناخ (وزارة البيئة)، اللجنة التوجيهية لمشروع مكافحة التلوّث البيئي (وزارة البيئة)، المجلس الوطني للبيئة (وزارة البيئة)، واللجنة البرلمانيّة الفرعيّة لإعداد مشروع إنشاء الهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد (مجلس النواب)، لجنة الإعلام والإتصالات النيابيّة للبحث في الأمن السبراني(مجلس النواب).

- مساهمة الجمعيّة في رعاية و/أو دعم عدد من التظاهرات والنشاطات المحلية والخارجية الهامّة، مثـل: "منتدى الإقتصاد العربي"، الذي تنظّمه مجموعة "الإقتصاد والأعمال" (بيروت، ١٢ تموز٢٠١٨)؛ مؤتمر " دعم الإستقرار والتنمية في الدول العربية والشرق الأوسط" الذي نظّمه مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في الجيش اللبناني (١٩ شباط ٢٠١٨)؛ "المنتدى الدولي للسياحة في لبنان"

الذي نظّمته وزارة السياحة (بيروت في ١٠-١١ أيّار ٢٠١٨)؛ حفلة الإستقبال التي يقيمها القطاع المصرفي اللبناني على هامش الإجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولـي (بالي، تشرين الأول٢٠١٨)؛ مؤتمر" المسؤولية الإجتماعية للشركات" في فندق فورسيزنس- بيروت (٢٥ تشرين الأول ٢٠١٨)؛ مؤتمر الطاقة الإغترابية اللبنانية لشمال قارة أميركا الذي نظّمته وزارة الخارجية والمغتربين؛ دعم مشروع إعادة تأهيل مبنى نقابة الصحافة اللبنانية؛ دعم مشروع تطوير مكتبة مجلس شورى الدولة؛ ودعم إصدار " دليل المخاتير" في لبنان.

- استضافة عدد من أعضاء السلك الديبلوماسي الأجنبي المعتمد في لبنان (سفيرة الولايات المتحدة الأميركية، سفير المملكة المتحدة، رئيسة بعثة الإتحاد الأوروبي، أعضاء من الكونغرس الأميركي، إلخ.) ، واستقبال عدد من الوفود العربيّة والدوليّة (مؤسّسة التمويل الدولية، البنك الدولي، البنـك الأوروبـي للإستثمار، صندوق النقـد الدولـي، وزارة الخزانة الأميركية، الإتحاد المصرفي الفرنكوفوني،الخ.)، والمشاركة في وفود مصرفية ورسميّة الى الخارج.

أما على صعيد النشر، فقد تابعت الجمعية كما في السنوات السابقة إصدار:

- النشرة الشهريّة باللغات الثلاث (١٢٠٠ نسخة ورقيّة شهرياً، توزّع مناصفـةً بين المشتركين والمراسلين داخـل لبنان) والدوريّة الشهريّة باللغة الانكليزية (The Economic Letter) التي تحوي عرضاً موجزاً لتطور أهم قطاعات الاقتصاد اللبناني مع جداول احصائية، وتوزّع ١١٠٠ نسخة إلكترونيّة منها على المصارف والمؤسّسات والشخصيّات والهيئات وعدد من المشتركين في لبنان والخارج؛
- المؤشّرات الأساسيّة (Key Indicators) وتطور محفظة سندات الخزينة بالليرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية (Treasury Bills)؛

وفي العام ٢٠١٨، أضافت الجمعيّة الى رصيد منشوراتها ما يلي:

- برنامج التدريب السنوي لعام ٢٠١٨ (طبعة إلكترونيّة باللغة الإنكليزية)؛
- التقريـر السنوي لعام ٢٠١٧ (طبعة ورقيّة باللغتين العربيّـة والإنكليزيـّة)؛
- دليل المصارف لعام ٢٠١٨ (طبعة ورقيّة باللغة الانكليزية ALMANAC-٢٠١٨) ؛
- أهم التشريعات الماليّة والمصرفيّة في لبنان ٢٠١٧-٢٠١٨ ضمن سلسلة ملفّات الجمعية (الملفّ رقم ٣٠، طبعة ورقـيّة باللغتين العربية والفرنسية).

وفي ما يخصّ التوثيق والمكتبة الداخلية، واصلت الجمعيّة تبويم بنك المعلومات والأرشيف الصحافي المكوَّنين لديهـا (١٩٩٠-٢٠١٨) وإغنـاء محتويات مكتبتها (١٥٦٠ مؤلَّفاً متخصّصاً و٦٠ دورية باللغات الثلاث العربيّة والفرنسيّة والانكليزيّة)؛ علماً أن الجمعيّة تضع تحت تصرّف الكوادر المصرفيّة والباحثين المختصّين وأساتذة الجامعات وطلاّبها مجموعة متكاملة من الوثائق والمراجع التي قد يحتاجون اليها.

أخيراً، تتابع الجمعيّة تحديث معطيات موقعها على شبكة الإنترنيت (www.abl.org.lb)، بحيث يُتاح لمتصفّح هذا الموقع أن يطّلع باللغات الثلاث العربية والفرنسية والانكليزيـة على هيكليّة الجمعيّة وأمانتها العامـة وتركيبة مجلس إدارتها ولجانها، وعلى مختلف الخدمات التـي تؤمّنها وأبرز نشاطاتها المحليّة والخارجيّة، لا سيّما في مجال مكافحة الجريمة المنظَّمة، وعلى مختلف المنشورات التي تُصدرها. كما ينشر الموقع أخبار المصارف ونشاطاتها، إضافةً الـى نصّ عقد العمل الجماعي الذي ينظّم العلاقة المهنيّة بين إدارات المصارف وأُسـرة العاملين فيها.ويتيح هذا الموقع ربط المتصفِّح بالمواقع الإلكترونيّة لعدد كبير من المؤسَّسات والجمعيّات المحليّة والعربيّة والأجنبيّة ذات الطابع المالي أو الاقتصادي. الى ذلك، تؤمّن الجمعية منذ العام ٢٠١٨ نافذة جديدة لها على شبكات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك).

ب – على المستوى الخارجي

١– المشاركة في تظاهرات مصرفيّة عربيّة ودوليّة

في العام ٢٠١٨، شاركت الجمعية في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات ذات الطابع الاقليمي والدولي، وكان لممثّليها (الرئيس، نائب الرئيس، أعضاء مجلس الإدارة أو بعض اللجان الإستشارية، والأمين العام) مداخلات ومساهمات في أثناء هذه الأنشطة واتّصالات شتّى على هامشها. ومن أبرز التظاهرات المصرفيّة العربية والدولية التي شاركت فيها الجمعيّة، نذكر: اجتماعات اللجنة الإدارية لاتحاد المصارف الفرنكوفونية في باريس واجتماعات مجموعات العمل المشكَّلة في إطار هذا الاتحاد؛ لقاءات عمل مع مسؤولي المصارف الأميركية المراسلة والإدارات الأميركية المعنيّة بالشؤون المالية والمصرفية؛ الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن ونيويورك- الولايات المتحدة الأميركية؛ ومؤتمر فرانكفورت المالي لمنطقة الشرق الأوسط، ومؤتمرات" الطاقة الإغترابية" التي نظّمتها وزارة الخارجية والمغتربين في مختلف القارّات.

٢– الإتصالات وعلاقات التعاون الخارجيّة

واصلت الجمعيّة في العام ٢٠١٨ حملة الإتصالات الخارجية التي أطلقتها عام ٢٠١٣ والتي استهدفت بخاصة الولايات المتحدة الأميركية وعدداً من الدول الأوروبية. وفي هذا الإطار، قامت وفود من الجمعيّة بزيارات الى نيويورك وواشنطن وباريس ولندن شملت العديد من المؤسّسات والإدارات والشخصيّات المعنيّة بالشؤون التي تهمّ الجمعيّة. وكانت الغاية من هذه اللقاءات، من جهة أولى، إطلاع الجهات الخارجية على نشاط جمعيّة المصارف وإبراز أهمية القطاع المصرفي اللبناني ودوره الحيوي في استقرار لبنان، ومن جهة ثانية، التركيز على ضرورة تعزيز علاقات المراسلة بين المصارف اللبنانية ومصارف المراكز المالية الدولية الكبرى. وركّزت وفود الجمعية في هذا اللقاءات على تبيان الجهود المبذولة لبنانياً في مجال مكافحة تبييض الأموال ومحاربة الإرهاب والمستندة إلى عمل إداري منظَّم ومستمرّ وإلى تعاون مع منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الإنتربول والإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ومع المصارف الأميركية ووزارة الخزانة الأميركية ضمن مبادئ وقواعد عملها على هذا الصعيد. وشدّدت وفود الجمعية على التزام القطاع المصرفي اللبناني العقوبات الدولية تجاه الدول والأطراف المعنيّة.

وفي العام ٢٠١٨، رُفعت ضد عدد من المصارف اللبنانية دعوى مدنيّة أمام القضاء الأميركي من قبل متضرّرين مزعومين في العراق، وقد عُـزي التسبّب بهذا الضرر جزئياً الى حزب الله ، كما رُفعت دعوى ثانية مماثلة عائدة الى حرب تموز عام ٢٠٠٦. وقد حرصت جمعية مصارف لبنان أولاً على تنسيق المواقف بين المصارف التي طاولتها هذه الدعاوى والتي ستتابع هذه القضايا بالطرق القانونية اللازمة، وثانياً على إعلان يقينها الثابت بعدم صحّة وجدّية مثل هذه الدعاوى غير المبنيّة على أسس واقعية وقانونية.

أخيراً، واصلت الجمعية، باعتبارها عضواً مؤسّساً في اتحاد المصارف الفرنكوفونيّة، المشاركة في اجتماعات ونشاطات هذا الإتحاد، بهدف تمتين علاقات المراسلة مع منظومة المصارف الفرنسية والفرنكوفونية، وتفعيل آليات التواصل معها وتبادل الخبرات وتكثيف المنتديات وورش العمل المتخصّصة في مختلف جوانب المهنة المصرفية.

القسم الثالث

الموارد البشريّة في المصارف اللبنانية

72 أولاً: العاملون في المصارف في لبنان في العام ٢٠١٨

79 ثانياً: نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية في العام ٢٠١٨

88 ثالثاً: نشاط المعهد العالي للدراسات المصرفية في العام الجامعي ٢٠١٧–٢٠١٨

أولاً: العاملون في المصارف في لبنان في العام ٢٠١٨

في العام ٢٠١٨، انخفض عدد العاملين في القطاع المصرفي اللبناني بنسبة ٠,٤٪ ليبلغ ٢٥٩٠٨ موظّفين في نهاية العام المذكور مقابل ٢٦٠٠٥ أشخاص في نهاية العام ٢٠١٧. وهي المرة الأولى منذ العام ٢٠٠٤ ينخفض فيها عدد العمالة المصرفية في لبنان، علماً أن معدل نموّها راوح بين ٢,٥٪ و٣,١٪ في السنوات الخمس الأخيرة (٢٠١٣-٢٠١٧). إلاّ أن باب التوظيف لحاملي الشهادات الجامعية لم يتوقّف في المصارف في العام ٢٠١٨، لكنه تباطأ وكان عدد الداخلين الجدد أدنى من عدد الموظفين الذين غادروا القطاع إمّا لبلوغهم سنّ التقاعد القانونية أو لتفضيلهم ترك العمل مسبقاً لقاء تعويضات أو لأسباب أخرى. ويمكن تفسير هذا التطور بسياسة المصارف لضبط النفقات التشغيلية، من جهة، وبالتطور التكنولوجي في العمل المصرفي، من جهة أخرى. مع العلم أن المصارف تولي أهمية كبيرة للتخصّصية في المهام المصرفية وقد أنشأت وحدات تُعنى بمواضيع خاصة ودقيقة تواكب التطورات والإجراءات العالمية، كوحدتَيْ الامتثال وحماية العميل تستدعيان استخدام عدد مهم من ذوي الكفاءة. وقد بلغ، على سبيل الذكر، عدد الموظفين في دوائر الامتثال في المصارف العاملة داخل لبنان ١١٨٧ موظفاً (٥٠٣ في المراكز الرئيسيّة و٦٨٤ في الفروع) في نهاية العام ٢٠١٨.

وفي نهاية العام ٢٠١٨، بلغ عدد المصارف العاملة في لبنان ٦٥ مصرفاً، توزّع موظفوها على مختلف فئاتها كالآتي: ٢٣٥١٥ شخصاً في المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل. (وعددها ٣٢ مصرفاً)، أي ٩٠,٨٪ من مجموع العاملين، و١٠٤٢ شخصاً في المصارف ش.م.ل. ذات المساهمة الأكثرية العربية (عددها ٧ مصارف)، و٤٠٨ موظفين في فروع المصارف العربية (عددها ٧) و١٠٥ موظّفين في فروع المصارف غير العربية (عددها ٣) و٨٣٨ شخصاً في مصارف الأعمال (عددها ١٦ وكلّها شركات مغفلة لبنانية ش.م.ل.).

خصائص العاملين في المصارف

على صعيد الجنس (جندر)، تتميّز العمالة المصرفية في لبنان بتزايد عدد العاملات وارتفاع نسبتهنّ إلى ٤٨,١٪ من مجموع العاملين في القطاع في نهاية العام ٢٠١٨ (٤٧,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٧)، وذلك على حساب العاملين الذكور الذين شكّلوا ٥١,٩٪ من المجموع (٥٢,٢٪ في العام ٢٠١٧) في نهاية العامَيْن على التوالي.

على صعيد الوضع العائلي، سجّلت نسبة العازبين مزيداً من الانخفاض لتبلغ ٣٦,٥٪ من مجموع العاملين في القطاع المصرفي اللبناني في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٣٧,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٧، وبلغ عدد العازبين ٩٤٦٢ موظّفاً- وكان بينهم ٥١,١٪ عازبات و٤٨,٩٪ عازبون. وارتفعت بالتالي نسبة المتزوّجين إلى ٦٣,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٨، توزّعوا بين ٥٣,٦٪ ذكور و٤٦,٤٪ إناث.

على صعيد هرم الأعمار، لا تزال حصة الذين هم دون سنّ الأربعين تحتلّ الصدارة من مجموع العمالة المصرفية في لبنان على الرغم من انخفاضها البسيط إلى ٥٩,٩٪ في العام ٢٠١٨ مقابل ٦٠,٣٪ من المجموع في العام ٢٠١٧. وكان اللافت انخفاض عدد الذين هم دون الخامسة والعشرين من العمر في إشارة إلى تباطؤ التوظيف الجديد في المصارف اللبنانية. في حين ارتفعت قليلاً حصة الذين تراوح أعمارهم بين ٤٠ و٦٠ سنة إلى ٣٤,٤٪ في العام ٢٠١٨ مقابل ٣٤,١٪ في العام الذي سبق، وكذلك حصة الذين تجاوزوا الستين إلى ٥,٧٪ مقابل ٥,٥٪ في التاريخَيْن على التوالي.

ويبيّن توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس وضمن الفئات العمرية المختلفة أن حصة الذكور تفوق حصة الإناث في الفئات العمرية من ٤٠ سنة وما فوق، فيما تتفوّق نسبة الإناث في الفئة العمرية ما دون الأربعين عاماً، علماً أن الفارق يبرز بوضوح في الفئة العمرية ما دون الخامسة والعشرين، ما يعني أن العنصر الأنثوي يطغى على الداخلين الجدد إلى القطاع.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس على فئات الأعمار – نهاية العام ٢٠١٨

	دون ٢٥ سنة	٢٥–٤٠ سنة	٤٠–٥٠ سنة	٥٠–٦٠ سنة	٦٠ سنة وما فوق
ذكور (٪)	٤٠,٣	٤٩,١	٥٤,٨	٥٧,٢	٦٨,٢
إناث (٪)	٥٩,٧	٥٠,٩	٤٥,٢	٤٢,٨	٣١,٨
العدد الإجمالي	**١٧٧٤**	**١٣٧٣٩**	**٤٧٩٥**	**٤١٢٠**	**١٤٨٠**

ويظهر توزّع الموظفين من الجنس الواحد على فئات الأعمار المختلفة أن ٦٤,٦٪ من الموظفات هنّ دون سنّ الأربعين مقابل ٥٥,٤٪ لدى الذكور (٦٥,٣٪ مقابل ٥٥,٨٪ على التوالي في نهاية العام ٢٠١٧)

توزّع العاملين والعاملات على فئات الأعمار – نهاية العام ٢٠١٨

	دون ٢٥ سنة	٢٥–٤٠ سنة	٤٠–٥٠ سنة	٥٠–٦٠ سنة	٦٠ سنة وما فوق	المجموع (العدد)
ذكور (٪)	٥,٣	٥٠,١	١٩,٥	١٧,٥	٧,٥	١٣٤٥١
إناث (٪)	٨,٥	٥٦,١	١٧,٤	١٤,٢	٣,٨	١٢٤٥٧

على صعيد الرتبة، في العام ٢٠١٨، كانت غالبية المصارف تعتمد نظام الرتب الجديد المنصوص عليه في عقد العمل الجماعي. وشكّل التقنيون ٧٦٪ من المجموع المصرّح عنه مقابل ٢٤٪ للكوادر. مع التذكير بأن التقنيّين هم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى مهارات تمّ اكتسابها عبر التعلّم والخبرة والتدريب، وهم من ذوي القدرة على حلّ المشاكل والإشراف على فريق عمل ومن ذوي المرونة في العلاقات مع الزبائن. أمّا الكوادر فهم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى تحمّل مسؤوليات كبيرة ومعرفة واسعة ومهارات قيادية، وتكون لهم القدرة على اتّخاذ القرارات. وفيما يتوزّع العاملون مناصفةً تقريباً بين الذكور والإناث في فئة التقنيّين، يتفوّق الذكور على الإناث في فئة الكوادر.

توزّع العاملين والعاملات حسب الرتبة - نهاية العام ٢٠١٨

	التقنيون	الكوادر
ذكور (٪)	٥٠,٦	٥٤,٤
إناث (٪)	٤٩,٤	٤٥,٦

على صعيد المستوى العلمي، تتميّز العمالة في القطاع المصرفي اللبناني بكونها ذات مستوى علمي مرتفع. وقد وصلت نسبة الجامعيّين إلى ٧٩,٩٪ من إجمالي العمالة المصرفية في نهاية العام ٢٠١٨، ويفسَّر ذلك إلى حدّ كبير بدخول المتخرّجين من حَمَلَة الشهادات الجامعية إلى القطاع المصرفي اللبناني، وقد ازداد عدد هؤلاء في العام ٢٠١٨ حوالي ٢٠٩ أشخاص توزّعوا بين ١٥٨ أنثى و٥١ ذكراً (+٩٠٠ جامعي في العام ٢٠١٧ توزّعوا بين ٤٩٨ أنثى و٤٠٢ ذكراً). ويظهر توزّع العاملين في القطاع المصرفي حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي أن الإناث تجاوَزْن الذكور في فئة حَمَلَة الشهادة الجامعية في نهاية العام ٢٠١٨، في حين أن حصة اللواتي حصلْنَ على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها بلغت ٤٠,٣٪ من مجموع هذه الفئة وحصة اللواتي هنّ دون مستوى البكالوريا ١٥,٠٪ مقابل حصص أكبر للذكور.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس والمستوى العلمي - نهاية العام ٢٠١٨

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية
ذكور (٪)	٨٥,٠	٥٩,٧	٤٧,٥
إناث (٪)	١٥,٠	٤٠,٣	٥٢,٥
العدد الإجمالي	**٢٠٥٦**	**٣١٥٠**	**٢٠٧٠٢**

أما توزّع الموظفين من الجنس الواحد حسب مستوى التحصيل العلمي، فيبيّن أن أكثر من ٨٧٪ من العاملات في القطاع المصرفي حصَلْن على شهادة جامعية مقابل ٧٣٪ لدى الذكور، في حين أن نسبة اللواتي هنّ دون مستوى البكالوريا تقلّ عن ٣٪ من إجمالي الموظّفات في المصارف.

توزّع العاملين والعاملات حسب مستوى التحصيل العلمي - نهاية العام ٢٠١٨

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية	المجموع (العدد)
ذكور (٪)	١٣,٠	١٤,٠	٧٣,٠	**١٣٤٥١**
إناث (٪)	٢,٥	١٠,٢	٨٧,٣	**١٢٤٥٧**

الرواتب والأجور والتقديمات

في العام ٢٠١٨، بلغ **مجموع الرواتب والتعويضات** التي خصّصتها المصارف لموظفيها ٢١١٠,٣ مليارات ليرة مقابل ١٩٩٦,٩ مليار ليرة في العام ٢٠١٧، أي بزيادة نسبتُها ٥,٧٪ (٥,٨٪ نسبة الزيادة في العام ٢٠١٧). وتُعزى الزيادة في العام ٢٠١٨ إلى الزيادة السنوية التي تمنحها المصارف لموظفيها وارتفاع عدد أولاد المتزوّجين منهم، وما يستتبع ذلك من زيادة في الاشتراكات المسدّدة لتغطية الضمان الصحي والتعويضات العائلية وتعويض نهاية الخدمة وتقديمات أخرى منصوص عليها في عقد العمل الجماعي.

وبذلك، يكون متوسط الكلفة السنوية للموظّف الواحد قد ارتفع إلى ٨١,٥ مليون ليرة (٦,٨ ملايين ليرة شهرياً على أساس ١٢ شهراً) مقابل ٧٦,٨ مليون ليرة (٦,٤ ملايين ليرة شهرياً على أساس ١٢ شهراً) في العام ٢٠١٧. مع العلم أن هذا المتوسط لا يعكس حقيقة ما يجنيه الموظّف من مختلف الفئات، لأنَّ ثمة تفاوتاً في الكلفة بين الموظّفين حسب معايير عدّة أبرزها الرتبة وسياسة الأجور المطبّقة في المصرف.

بلغت قيمة **الرواتب قبل الضريبة** ١٣١٣,٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٨ مقابل ١٢٦٣,٤ مليار ليرة في العام ٢٠١٧، أي بزيادة نسبتُها ٣,٩٪ مقابل زيادة أعلى نسبتها ٥,٩٪ في العام ٢٠١٧. ويُعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة السنوية التي تمنحها المصارف لموظفيها. وبذلك، يكون متوسط الراتب الأساسي للموظف قد بلغ ٣,٢ ملايين ليرة يُدفع ١٦ شهراً كما ينصّ عقد العمل الجماعي مقابل ٣,٠ ملايين ليرة في العام ٢٠١٧.

بلغت قيمة **التعويضات العائلية** ٣٩,٩ مليار ليرة مقابل ٣٩,٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٧، أي بزيادة نسبتُها ١,٨٪. وهذه التعويضات تمثّل اشتراكات المصارف في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي هي مرتبطة بأجر العاملين، من جهة أولى، وفائض المبالغ التي تدفعها المصارف إلى الموظفين زيادةً على معدل اشتراك الضمان، من جهة ثانية. فبحسب عقد العمل الجماعي، تدفع المصارف التعويض المعتمد من قِبَل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (٣٣ ألف ليرة للولد و٦٠ ألف ليرة للزوجة) مُضافاً إليه ٥٠٪ من تعويض الولد و٧٥٪ من تعويض الزوجة. وقد ازدادت مخصّصات

الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة ١,٧٪ والإضافات بنسبة ١,٤٪ في العام ٢٠١٨ قياساً على العام ٢٠١٧، في موازاة تزايد عدد الموظفين المتأهّلين وعدد الأولاد الذين هم على عاتقهم.

ارتفعت قيمة **تعويضات المرض والأمومة، أو ما يُعرف بالضمان الصحي** إلى ١٠٩,٤ مليارات ليرة مقابل ١٠٢,٩ مليار ليرة في العام ٢٠١٧، أي بما نسبتُه ٦,٣٪. وتشمل هذه التعويضات اشتراكات المصارف للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث تبلغ مساهمتها حالياً ٧٪ من أجر العاملين (مقابل ٢٪ يتحمّلها الموظف) والإضافات، وهي ما تسدّده المصارف للموظفين زيادةً عمّا يحصلون عليه من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد ازدادت مخصّصات الاشتراكات بنسبة ٤,٣٪ والإضافات بنسبة ٨,٩٪ في العام ٢٠١٨ قياساً على العام ٢٠١٧. ويعود ذلك إلى ازدياد عدد الأشخاص أو الأولاد الذين هم على عاتق الموظفين، بالإضافة إلى زيادة بعض فروقات التقديمات الصحية التي تمنحها المصارف للموظفين استناداً إلى عقد العمل الجماعي الأخير.

بلغت قيمة **تعويضات نهاية الخدمة** ٢٧٠,٩ مليار ليرة مقابل ٢٣١,٣ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٧، أي أنها ارتفعت بنسبة ١٧,١٪. وفي التفصيل، ازدادت الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة ٣,١٪ والمؤونات بنسبة ٣١,٧٪. يجدر التذكير بأن مساهمة المصارف في هذا الفرع هي ٨,٥٪ من كامل الأجور الخاضعة للضريبة.

ارتفعت قيمة **التعويضات الأخرى** إلى ٣٧٦,٨ مليار ليرة في العام ٢٠١٨ مقابل ٣٦٠ مليار ليرة في العام الذي سبق، أي بما نسبتُه ٤,٧٪. وتشمل هذه التعويضات إلى المكافآت، المنح المدرسية (١٩,٩٪ من مجموع هذه التعويضات في العام ٢٠١٨) وتعويض النقل (١٥,٨٪) بالإضافة إلى تعويض الصندوق ومِنَح الزواج والولادة وغيرها من التعويضات وبدلات التمثيل والملابس.

وفي تفصيل **المنح المدرسية**، ارتفعت قيمتها الإجمالية إلى ٧٥,٥ مليار ليرة في العام ٢٠١٨ مقابل ٧١,٦ مليار ليرة في العام الذي سبق مع ارتفاع عدد الأولاد المستفيدين إلى ١٧٧١١ شخصاً مقابل ١٧٢٧٨ تلميذاً في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي. ففي العام ٢٠١٨، بلغت قيمة المنح المدرسية لأولاد الموظفين في المدارس الخاصة، وعددهم ١٤١٥٢ تلميذاً، ٥٥,٦ مليار ليرة، أي بمتوسط يناهز ٣ ملايين و٩٢٠ ألف ليرة للتلميذ الواحد (علماً أن قيمة المنحة بحسب آخر عقد عمل جماعي محدّدة بثلاثة ملايين و٥٠٠ ألف ليرة). وبلغت المبالغ التي تقاضاها الموظفون عن أولادهم المسجّلين في الجامعات الخاصة، وعددهم ٢٩٤٥ طالباً، ١٨,٥ مليار ليرة، أي أن متوسط قيمة المنحة ناهز ٦ ملايين و٢٨٠ ألف ليرة لبنانية (فيما هو ٥ ملايين و٥٠٠ ألف ليرة حسب عقد العمل الجماعي). ويمكن الاستنتاج بأن عدداً من المصارف يقدّم لموظفيه عن أولادهم منحاً مدرسية وجامعية تفوق قيمتها ما هو منصوص عليه في عقد العمل الجماعي.

واستفاد أهالي الطلاب الملتحقين بالجامعة اللبنانية، وعددهم ٤١٥ تلميذاً، من مبلغ إجمالي قدره ١,٢ مليار ليرة، أي أن الطالب الواحد استفاد من منحة تقارب ٣ ملايين ليرة كما هو منصوص عليه في عقد العمل الجماعي. أما أولاد موظفي المصارف المسجّلون في المدارس الرسمية، والذين بلغ عددهم ١٩٩ ولداً في العام ٢٠١٨، فاستفادوا من منح إجمالية ناهزت ٢٨٩ مليون ليرة، ما يعني أن متوسط المنحة يقارب ما يلحظه عقد العمل الجماعي، وهو مليون و٥٠٠ ألف ليرة للتلميذ الواحد.

ارتفعت كلفة **تعويض النقل** إلى ٥٩,٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٨ من ٥٦,٦ مليار ليرة في العام الذي سبق، أي بما نسبته ٥,٣٪. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع متوسط سعر صفيحة البنزين الذي تعمّمه جمعية المصارف شهرياً على الأعضاء من حوالي ٢٣٦٢١ ليرة في العام ٢٠١٧ إلى ٢٧٢٥٠ ليرة في العام ٢٠١٨، في ظلّ ارتفاع أسعار النفط العالمية.

نشير إلى أنه عند إعداد هذا التقرير، كان تجديد عقد العمل الجماعي وإنهاء ملفّه ينتظر وساطة وزارة العمل التي تسعى إلى تقريب وجهات النظر بين اتحاد نقابات موظفي المصارف ولجنة الشؤون الاجتماعية في الجمعية. ويُذكر أن آلية عمل صندوق التعاضد الاستشفائي لموظفي المصارف بعد سنّ التقاعد، والتي تمّ التوافق عليها في عقد العمل الجماعي الأخير، تؤكّد عمق التزام المصارف والجمعية بتوفير سبل العيش الكريم واللائق للعاملين في هذا القطاع مدى الحياة. وللتذكير، فإن عقد العمل الجماعي الموقَّع بين جمعية المصارف ونقابة موظفي المصارف يحدّد العلاقة بين إدارات المصارف الأعضاء في جمعية المصارف، من جهة، وموظفي المصارف في لبنان، من جهة أخرى. وهو يتناول كلّ القضايا المتعلّقة بالمخصّصات والتعويضات والزيادات والإجازات والعناية الطبية وسلّم الرواتب وأموراً أخرى مختلفة، كما يفرض العقد اعتماد التوصيف الوظيفي.

الإنتاجية

تسعى المصارف العاملة في لبنان إلى زيادة إنتاجية العاملين لديها من خلال الاستثمار المتزايد في التجهيزات وأنظمة العمل والإجراءات الداخلية والاستثمار في الموارد البشرية. فتخصّص المصارف نسبة من الكتلة الأجرية لتدريب الموظفين. ثم أن تسارع التطورات العالمية للصناعة المصرفية يفرض على المصارف إخضاع موظفيها لدورات متخصّصة في مجالات عدّة، منها مؤخّراً كلّ ما يتعلّق بالتعامل مع التكنولوجيا المالية (Fintech) وعدد من التكنولوجيات الجديدة لتطوير التطبيقات التي تقدّم حلولاً جديدة تتكيّف مع نمط حياة العملاء، إضافة طبعاً إلى التحقّق والامتثال ومكافحة تبييض الأموال وعمليات الإرهاب وقانون الامتثال الضريبي. ويشارك موظفو المصارف في الدورات التدريبيّة التي تنظّمها مديرية تطوير الموارد البشرية في الأمانة العامة لجمعية المصارف.

من جهة أخرى، يتابع عدد من موظفي المصارف دروساً مصرفية في **المعهد العالي للدراسات المصرفية**، الذي بات له الحقّ في منح المنتسبين إليه إجازات جامعيّة وشهادة ماجستير. ولا بدّ من التذكير بأن المصارف في لبنان تلتزم دائماً بمضمون تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ١٠٣ الذي يحدّد الأطر والمؤهّلات العلمية والتقنية والأدبية الواجب توافرها لدى الأشخاص المولَجين بممارسة بعض المهام في القطاعَيْن المصرفي والمالي.

وما يعزّز مقولة الإنتاجية العالية في القطاع المصرفي اللبناني مساهمته بحوالي ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع أنه لا يضمّ إلاّ نسبة متدنّية من اليد العاملة اللبنانية الإجمالية. كما أن ثمّة ارتفاعاً لمؤشّر كلّ من إجمالي الموجودات وودائع الزبائن وإجمالي الرأسمال إلى مجموع عدد العاملين في القطاع المصرفي اللبناني في العام ٢٠١٨، كما يبيّنه الجدول اللاحق.

بعض المؤشرات على إنتاجية العاملين في المصارف اللبنانية

	نهاية ٢٠١٥	نهاية ٢٠١٦	نهاية ٢٠١٧	نهاية ٢٠١٨
إجمالي الموجودات/عدد العاملين (مليون د.أ.)	٧,٧٣	٨,٢٧	٨,٦٥	٩,٨٣
ودائع الزبائن/عدد العاملين (مليون د.أ.)	٦,٢٤	٦,٥١	٦,٥٦	٦,٨١
إجمالي الرأسمال/عدد العاملين (مليون د.أ.)	٠,٧٣	٠,٧٨	٠,٨٠	٠,٨٤

المصدر: مصرف لبنان – الأمانة العامة لجمعية مصارف لبنان.

ثانياً: نشـاطات مديرية تطوير الموارد البشرية في العام ٢٠١٨

١- لمحة عامة

تستمرّ مديرية تطوير الموارد البشرية في إطار الأمانة العامة لجمعية مصارف لبنان في القيام بنشاطاتها في المجالات الثلاثة التالية: **التطوير التنظيمي، المسؤولية المجتمعية للشركات والتدريب.** ففي العام ٢٠١٨، وفي إطار التطوير التنظيمي، شكّلت الجمعية مع مصرف لبنان ومع ممثّلي أربعة مصارف فريق عمل لمناقشة كيفية تطبيق الإندماج المالي في لبنان ومتابعته، وذلك عبر إقتراحات لتعديل بعض التعاميم الحالية أو توصيات لإصدار تعاميم جديدة في هذا الإطار. كما واصلت المديرية تقديم المؤازرة والدعم لعدد من المصارف في ما يخصّ إعادة ترتيب سلّم الرتب لديها بحيث يتماشى مع مقترح عقد العمل الجماعي.

من ناحية أخرى، وفي إطار برنامجها **للتعلّم الإلكتروني** "ABL-eT"، أجرت المديرية مباراتين، الأولى في موضوع "مكافحة تبييض الأموال" والثانية حول "أمان المعلوماتية" شارك فيهما عدد من موظفي المصارف. وقدّمت الجمعية للفائز في كلّ منهما هدية قيّمة، كما نال الأشخاص الذين احتلّوا المراكز الثلاث الأولى دروعاً تقديرية وميدالية اليوبيل الذهبي لجمعية المصارف.

في موضوع المسؤولية المجتمعية للشركات، عملت المديرية على تحقيق الأهداف الثلاثة للتنمية المستدامة التي اختارتها بعد أن انضمّت جمعية المصارف إلى "UN Global Compact" وهي: مكافحة الجوع، تحسين نوعيّة التعليم والمساواة بين المرأة والرجل. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تعاونت المديرية مع جمعيات خيرية لتأمين الغذاء خلال البرامج التدريبية التي تُقام في الجمعية، ومعلوم أن ريع هذا النوع من الخدمات الغذائية يعود لمساعدة العائلات المحتاجة. كما نشرت المديرية التعليم المصرفي على نطاقٍ واسع من خلال برنامجها للتعلّم الإلكتروني "ABL-eT".

وككلّ عام، قامت المديرية بمبادرة إنسانية تمثّلت بزيارة وفد من موظفي جمعية المصارف لإحدى الجمعيات التي تُعنى بالأولاد ذوي الظروف الإجتماعية الخاصة وشارك في نشاطات ترفيهية مع هؤلاء الأولاد وقدّم لهم الهدايا.

وبالنسبة الى التدريب، تواصل المديرية تعاونها مع مديريات الموارد البشرية في المصارف للوقوف على احتياجاتها التدريبية وإدراجها قدر المستطاع في برنامجها التدريبي السّنوي، الذي يصادق عليه مجلس إدارة الجمعية، ويتمّ نشره في مطلع كل سنة على الموقع الإلكتروني لجمعية المصارف: "www.abl.org.lb" في باب "Human Resources Development Department"، كما يتمّ تيويمه كلّما دعت الحاجة. وقد قامت المديرية في السنة الماضية بتنفيذ البرنامج السنوي لعام ٢٠١٨ والذي يهدف كما في كل عام الى إغناء معارف العاملين في المصارف وتحسين كفاءاتهم ومهاراتهم وتطوير قدراتهم الشخصية والمهنية، كما الى إطلاعهم على آخر مستجدّات العمل المصرفي من أجل الإرتقاء بأداء القطاع المصرفي إلى أفضل المستويات.

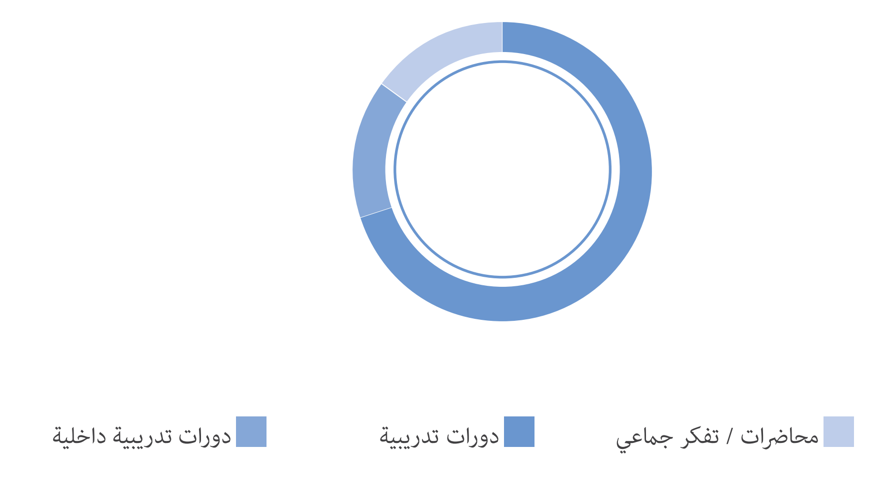
خلال العام ٢٠١٨، قامت المديرية بتدريب ١٥٣٧ شخصاً في مختلف النشاطات التدريبية، بالإضافة إلى ٤٩٤ شخصاً تسجّلوا في مشروع التعلّم الإلكتروني"ABL-eT". وتناولت المديرية تسعة وثلاثين موضوعاً من خلال الدورات التدريبية أو من خلال المحاضرات/جلسات التفكّر الجماعي (GroupThink)، حيث تمّ تطوير بعض البرامج التي نُفّذت في الأعوام السابقة كالنواحي القانونية للعمليات المصرفية، ومكافحة تبييض الأموال، والعقود المصرفية: صياغة ومضمون، وبعض برامج تعزيز القدرات الشخصيّة. كما جرى التّطرق إلى مواضيع حديثة، مثل: التخطيط الرأسمالي وخطط التعافي، إعداد خطة تعافي واستراتيجية متوسطة الأمد للمصرف، إعداد الملف الإئتماني، مسار القرار الإئتماني، علم البيانات، Blockchain، وغيرها من المواضيع.

٢- توزّع المشاركين حسب نوع النشاط التدريبي

في العام ٢٠١٨، تـوزّع المشـاركون على مختلف أنواع التدريب، وكما هو مبيّن في الرسم البياني أدناه، كالآتي: ١٠٠٠ مشارك في الدورات التدريبيّة لعموم موظفي القطاع ، والتي شكّلت ما يقارب ٦٥٪ من نشاطات المديرية، ١٦٠ مشاركاً في الدورات التدريبيّة الداخلية الخاصة بمصارف معيّنة والتي شكّلت ١٠٪ من نشاطات المديرية و٣٧٧ مشاركاً في المحاضرات/جلسات التفكّر الجماعي، وقد مثّل هذا النوع من النشاطات ٢٥٪ من مجمل النشاطات التدريبيّة.

يُذكر أنّ الدورات التدريبيّة لعموم موظفي القطاع هي الدورات التي هدفت إلى تعزيز معلومات المشاركين وقدراتهم في مجالات العمـل المصرفي من خلال محاضرات وأعمال تطبيقية، وقد راوحت مدّتها بين يوم واحد وثلاثة أيّام. أمّا الدورات التدريبيّة الداخلية الخاصة بمصارف معيّنة، فهدفت إلى مؤازرة مديريات التدريب في المصارف في وضع وتنظيم برامج تدريبية خاصة بموظفيها، ونُفِّذت هذه البرامج بحسب احتياجات هذه المصارف ومتطلّباتها. أخيراً، راوحت مدّة المحاضرات بين ثلاث وأربع ساعات وتمّ التداول خلالها بمواضيع حديثة مع خبراء من لبنان والخارج. أمّا جلسات التفكّر الجماعي، فقد استحدثت المديرية هذا النّوع من التدريب بهدف مناقشة مواضيع مهنية قد تنطوي على إشكاليات أو تباين في وجهات النظر فتمّ الإستعانة بأكاديميّين مختصّين في المجال المعني وبعض ذوي الخبرة في المصارف لتُطرح الأسئلة والإستفسارات عليهم بغية توضيح كلّ النقاط الملتبسة ثم يُصار إلى إصدار توصيات بشأنها.

توزُّع المشاركين حسب نوع النشاط التدريبي خلال العام ٢٠١٨



وفي ما يلي أهم التفاصيل حول مضامين مختلف هذه الأنواع من النشاطات التدريبيّة لعام ٢٠١٨:

الدورات التدريبيّة لعموم موظفي القطاع: في العام ٢٠١٨، بلغ عدد المشاركين في هذه الدورات ١٠٠٠ موظف، منهم ١٨١ مشاركاً في إطار دورة مكافحة تبييض الأموال التي أُجريت بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة وتوزّعوا على أربع مجموعات. كما كان الإقبال كثيفاً على الدورة المتعلّقة بالقروض غير المنتجة وطرق تكوين المؤونات، والتي أُجريت بالتعاون مع لجنة الرقابة على المصارف وضمّت ٩٤ مشاركاً. كذلك، شارك ٩٢ شخصاً في دورة الأنظمة والقوانين المتعلّقة بالـ GDPR ومفهوم Cyber Threat Intelligence Sharing ، والتي نظّمتها المديرية بالتعاون مع مؤسّسة ديلويت Deloitte. أما باقي المواضيع، فتفاوتت نسب المشاركة فيها بحسب أولويّات المصارف، وكان أبرزها تلك المتعلّقة بإدارة المخاطر، وإدارة الإقراض وعملياته، والتدقيق، والأمان وإدارة تكنولوجيا المعلومات واستعمالاتها.

وعليه، تكون المديرية قد نظّمت ٤٠ دورة حول ٣٣ موضوعاً مختلفاً في إطار الدورات التدريبيّة المتاحة لعموم موظفي المصارف لهذا العـام. وتجدر الإشـارة الى أن المديرية تعاونت مع خبراء محلّيين وأجانب من أجل تنفيذ هذه الدورات. فهي استعانت بخبير دولي في التدقيق الداخلي يعمل مع معهد التدريب التابع لجمعية المصارف اليونانية من أجل دورة "الوقاية من الإحتيال ومكافحة الفساد". أيضاً، تعاونت مع خبيرَين لدى Euromoney Learning Solutions، بحيث تولّى الخبير الأول التدريب في دورة "تمويل التجارة الخارجية" وهو صاحب خبرة عملية تفوق الأربعين عاماً في مجال تمويل التجارة الخارجية في Standard Chartered، Lloyds، و Barclays Bank. أمّا في دورة "Blockchain for Leaders"، فقد تولّت التدريب مستشارة الأمان لدى Serato blockchain platform الدكتورة Maria Vigliotti التي أسّست Sandblocks Consulting، والتي لديها خبرة واسعة في مجالات التكنولوجيا والأمان كما عملت لسنوات عدة في التحقّق من رمز الأمان للأنظمة المتزامنة وتطبيقاتها في مجال الصناعة النووية والأوساط الأكاديميّة.

أخيراً، تمّ التعاون في دورة "الذكاء العاطفي وتحسين أنماط الحياة "Emotional Intelligence" مع مؤسّسة Meirc Training & Consulting التي حضر أحد أعضاء مجلس ادارتها للتدريب، وهو أخصائي في السلوك التنظيمي وبخاصة في الإدارة الاستراتيجية، القيادة، الموارد البشرية والعمليات التنفيذية للمؤسّسات، كما أنه خبير في تطوير الكفاءات البشرية.

ويعرض جدول ملحق بهذا التقريـر جميع التفاصيل حول المشاركة في المواضيـع التـي تمّ تناولها فـي إطار هـذا النوع من الدورات وعدد ساعات التدريب في كلّ منها، وكذلك توزّع المشاركين حسب الجنس وعدد سنوات الخدمة والرتبة.

- **الدورات الداخلية الخاصة بمصارف معيّنة:** في إطار هذه الدورات، جرى تنظيم دورة مكافحة تبييض الأموال لأربعة مصارف شارك في مجملها ١٦٠ شخصاً.

- **المحاضرات/جلسات التفكّر الجماعي:** شارك في المحاضرات وجلسات التفكّر الجماعي ٣٧٧ شخصاً، من بينهم ٩٣ شخصاً شاركوا في جلسة تفكّر جماعي حول **GDPR** تطرّقت إلى القانون ومدى أهمية تطبيقه في المصارف اللبنانية. وشارك ٧٩ شخصاً في جلسة تفكّر جماعي حول **ضمان جودة تكنولوجيا المعلومات ومراقبتها: الأهداف والمبادئ المتّبعة للتطبيق** التي نظّمتها المديرية بالتعاون مع لجنة الرقابة على المصارف ومؤسّسة "Logica" لمناقشة ما ورد في تعميم اللجنة رقم ٢٧٢ في الفقرة ٤ ولإطلاعهم على التوجّه العالمي حول هذا الموضوع وأهم المنافع لتطبيقه إضافةً الى المخاطر المحتملة من جرّاء عدم التطبيق. وجمعت طاولة الحوار حول **الإمتثال** ٦٣ شخصاً ناقشوا خلالها مع مدير مكافحة تبييض الأموال في The Bank of New York Mellon مواضيع عدّة. كما شارك ٥٦ شخصاً في المحاضرة حول **Cloud Adoption** بالتعاون

مع Kloudr وAmazon Web Services الذين عرضوا المنافع المجنيّة من الموضوع والإيجابيّات التي تتأتّى منه على القطاع المصرفي من خلال استعمال التكنولوجيا الحديثة. الى ذلك، تمّ تنظيم محاضرة بالتعاون مع Deloitte حول **FATCA related certifications**، شارك فيها ٥٣ شخصاً. ومن أهمّ المواضيع التي طُرحت تيويم معلومات المشاركين حول قانون " فاتكا " FATCA، دور المسؤول عنها في المصارف وتزويده بقائمة مرجعية، ضرورة الإمتثال للقوانين وأهمية الحصول على شهادات دورية في هذا المجال. أخيراً، عُقدت محاضرة لمناقشة **المسؤولية المجتمعية للشركات** ضمن سلسلة لقاءات يتمّ تنظيمها سنوياً بالتعاون مع Global Compact Network Lebanon ، وقد حضرها ٣٣ شخصاً ناقشوا أفضل الممارسات حول إشراك الجهات المعنيّة بالمسؤولية المجتمعية للشركات "Stakeholders' Engagement" وتمّ عرض تجربتين ناجحتين في هذا المجال لمصرفين لبنانيَّين.

موضوع الندوة / جلسات التفكّر الجماعي	عدد المشاركين	المصارف/ المؤسّسات المشاركة
جلسة تفكّر جماعي حول «GDPR»	٩٣	٣٨
جلسة تفكّر جماعي حول «ضمان جودة تكنولوجيا المعلومات ومراقبتها: الأهداف والمبادئ المتّبعة للتطبيق» [١]	٧٩	٢٣
محاضرة حول «المسؤولية المجتمعية للشركات» [٢]	٣٣	٢٢
طاولة حوار حول «الإمتثال»	٦٣	٤٥
محاضرة حول «Cloud Adoption» [٣]	٥٦	٣٣
الشهادات المرتبطة بقانون «FATCA» [٤]	٥٣	٣٤
المجموع العام	**٣٧٧**	**٤٥**

١ بالتعاون مع «لجنة الرقابة على المصارف» ومؤسسة «Logica»
٢ بالتعاون مع «Global Compact Network Lebanon»
٣ بالتعاون مع «Kloudr» و «Amazon Web Services»
٤ بالتعاون مع مؤسّسة «ديلويت» في لبنان

٣- عدد ساعات التدريب

يتّضح من الإحصاءات المدوّنة حول المشاركين في الدورات التدريبيّة العامة والدورات الداخلية الخاصة خلال العام ٢٠١٨ (أنظر الجدول الملحق) أن عدد هؤلاء بلغ ١١٦٠ شخصاً، تدرّبوا لمدة ١٥٨٣١ ساعة أي بمعدّل ١٣,٦ ساعة للمتدرّب الواحد.

ومن الملاحَظ أن متوسّط عدد ساعات التدريب في الدورات التدريبيّة العامة يزيد عن المتوسّط العام السنوي لعدد ساعات التدريب (١٣,٦) ليصل إلى ١٥ ساعة للمتدرّب الواحد، فيما يبلغ حوالي ٣,٥ ساعات في الدورات الداخلية الخاصة.

٤- خصائص المتدرّبين

باستثناء المشاركين في المحاضرات/جلسات التفكّر الجماعي (٣٧٧)، تجمع المديرية معلومات إحصائية حول خصائص جميع المشاركين المتعلّقة بالجندرة وسنوات الخبرة والرتبة.

النسب المئوية للمشاركة في الدورات التدريبية والداخلية حسب الجنس، سنوات الخدمة والرتبة

	دورات تدريبية	دورات داخلية
إناث	٤٨,٦٠٪	٥٧,٥٠٪
ذكور	٥١,٤٠٪	٤٢,٥٠٪
أقل من ٥ سنوات	٣١,٤٠٪	٣٤,٣٨٪
٥-١٠ سنوات	٢٨,٩٠٪	٢١,٨٨٪
أكثر من ١٠ سنوات	٣٩,٧٠٪	٤٣,٧٥٪
التقنيون	٧٠,١٠٪	٧٩,٣٨٪
الكوادر الوسطى	٢٠,٨٠٪	٢٠٪
الإداريون	٩,١٠٪	٠,٦٣٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪

يلاحَظ من الجدول أعلاه تقارب نسبة الإناث والذكور لجهة المشاركة في الدورات التدريبيّة العامة ورجحان نسبة الإناث في الدورات الداخلية الخاصة. ومن الملفت أيضاً مشاركة الموظفين الذين تزيد عدد سنوات الخبرة لديهم عن ١٠ سنوات في الدورات التدريبية العامة والداخلية الخاصة، لا سيّما في مواضيع تتعلّق بإدارة المخاطر، وإدارة الإقراض وعملياته، والتدقيق، والأمان، وإدارة تكنولوجيا المعلومات، نظراً لأهمية هذه المواضيع بالنسبة إليهم ولإدارة المصارف. وتبقى نسبة مشاركة التقنيّين مرتفعة، خصوصاً الوافدين الجدد إلى القطاع.

٥- تقييم التدريب

في نهاية كلّ نشاط تدريبي، تقوم المديرية بجمع ملاحظات المشاركين من خلال استمارة تبيّن رأيهم لجهة درجة الإستفادة من التدريب، المواضيع المطروحة، صلتها بعملهم وطريقة عرضها من قبل المدرّب، التوازن بين الجانب النظري والتطبيقات العملية، مدة التدريب وتوزيع المواضيع، المستندات المستخدمة والخدمات الإدارية. كما يدوّن المشاركون ملاحظات إيجابية أو سلبية ويعرضون اقتراحات لتحسين التدريب أو مواضيع جديدة يودّون التطرّق إليها. وقد ثبت لنا في العام ٢٠١٨ استحسان عدد كبير من المصارف للمواضيع التي تمّ اختيارها وللمدرّبين على حدٍّ سواء.
وتطّلع الأمانة العامة دورياً على ملاحظات المشاركين، كما تتواصل مع الإدارات العامة للوقوف منها على الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه النشاطات، بغية تحسينها وتطويرها لما لذلك من تأثير إيجابي على إنتاجية الموارد البشرية، وبالتالي على نموّ المصارف وتطوير عملها.

ويستمرّ التعاون بين إدارات المصارف والأمانة العامة للجمعية في اختيار مواضيع التدريب التي تحتاج إليها المصارف كلّ عام من خلال لجنة الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية. كما تتواصل إدارات الموارد البشرية في المصارف مع مديرية تطوير الموارد البشرية في الجمعية يومياً من أجل تسجيل موظّفيها في مختلف النشاطات التدريبية ومتابعتهم عن كثب، وذلك حرصاً منها على تحقيق أفضل النتائج.

٦- النشاطات المكمّلة لأعمال التدريب

تنظيم إمتحانات شهادات إختصاص في الاعتماد المستندي والكفالات والتجارة الدولية: واصلت المديرية إجراء امتحان **شهادة اختصاص في الاعتماد المستندي** "CDCS" **والكفالات والتجارة الدولية** "CSDG"، و"CITF"، والتي يتمّ تنظيمها بالتعاون مع المعهد البريطاني للدراسات المصرفية والمالية (LIBF). تقدّم إلى اختبار CDCS ثلاثة مرشّحين من لبنان، وتقدّم شخص من لبنان أيضاً إلى اختبار CSDG. أمّا اختبار CITF فقد تقدّم إليه شخص من الكويت، ونُظّمت الإختبارات الثلاثة في ٦ نيسان ٢٠١٨ في مبنى جمعية مصارف لبنان.

متابعة نشاطات الشبكة الأوروبيّة للتدريب المصرفي "EBTN": تتابع مديرية تطوير الموارد البشرية أعمال هذه الشبكة منذ انضمام جمعية المصارف إلى عضويتها، وتشارك في معظم نشاطاتها. ولقد شاركت خلال العام ٢٠١٨ في اللقاء الذي أقيم في صربيا خلال شهر آذار الفائت بهدف التداول في مواضيع عدّة، أبرزها دور المؤسّسات، والتعليم والتدريب في ظلّ التحدّيات التي يفرضها العالم الرقمي. وألقى مدير تطوير الموارد البشرية في الجمعية محاضرة حول الإندماج المالي في لبنان.

مشاركة المديرية في نشاطات CrossKnowledge: شاركت المديرية في الإجتماع السنوي لـــ CrossKnowledge، وهي الشركة صاحبة المنصّة الإلكترونية التي اعتمدتها الجمعية. أقيم الإجتماع في منتصف تشرين الأول في باريس، وشارك فيه أكثر من ٦٠٠ شخص من ٣٦ بلداً. تمحورت الجلسات الإثنتا عشرة حول مواضيع مختلفة تتعلّق بكيفية التواصل مع المعنيّين بهذا النوع من التدريب على الوجه الأفضل لخلق تجربة تعليمية تفاعلية ومتكاملة. وتمّت الإستعانة بأفضل الخبراء في مجال التدريب والتطوير في العالم.

ورشات عمل داخلية لموظّفي جمعية المصارف
نظّمت المديرية دورة تدريبيّة داخلية لموظفي الجمعية بالتعاون مع الصليب الأحمر اللبناني، حيث تدرّب المشاركون فيها على الإسعافات الأولية، وأهمّها كيفية التصرّف لدى حصول حادث وإسعاف الضحايا، ومساعدة الشخص الذي يتعرّض للإختناق أو لنزيف حادّ، ومعالجة الحروق ولسعات الحشرات، وكيفية معالجة الجروح بفعالية، وأيضاً الإبلاغ لتأمين المساعدة المختصّة؛ كلّ ذلك عبر تطبيقات عملية ولعب أدوار.

توزّع المشاركين في الدورات التدريبية المكثّفة، المتخصّصة والداخلية

دورات تدريبية	عدد الدورات	عدد المشاركين	توزع المشاركين حسب الجنس		توزع المشاركين حسب سنوات الخدمة			توزع المشاركين حسب الرتبة			عدد المصارف المشاركة / المؤسسات المالية	عدد ساعات التدريب للدورة الواحدة	إجمالي عدد ساعات التدريب
			ذكر	أنثى	أقل من ٥ سنوات	بين ٥ و١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات	التقنيون	الكوادر الوسطى	الإداريون			
إدارة المخاطر													
التخطيط الرأسمالي وخطط التعافي	١	٢٨	١٤	١٤	٦	١١	١١	١٣	٩	٦	١٧	٧	١٩٦
إعداد خطة تعافي واستراتيجية متوسطة الأمد للمصرف	١	٢٨	١٧	١١	٣	١١	١٤	١٠	١٢	٦	١٤	٩	٢٥٢
إدارة الأصول والخصوم وتسعير الأموال القابلة للتحويل	١	٢٧	١٣	١٤	٦	٦	١٥	١٢	٨	٧	١٤	١٢	٣٢٤
توزيع الأصول وإدارة مخاطر الإستثمارات	١	١٦	٧	٩	٥	٦	٥	١٠	٤	٢	٩	١٦	٢٥٦
إدارة الإقراض وعملياته													
إعداد الملف الإئتماني	١	٢٧	١٧	١٠	١٤	٩	٤	٢٥	١	١	١٣	١٤	٣٧٨
مسار القرار الإئتماني	١	٢٦	٨	١٨	٢	١٥	٩	٢٠	٥	١	١٢	٢١	٥٤٦
القروض غير المنتجة وطرق تكوين المؤونات	٣	٩٤	٥١	٤٣	١٦	٢٨	٥٠	٦١	٢٣	١٠	٢٧	٧	٦٥٨
إدارة الخزينة والمنتجات المالية													
عمليات القطع والأسواق المالية	١	١٧	١٠	٧	١٤	١	٢	١٧	٠	٠	١٢	٤٠	٦٨٠
تنفيذ العمليات المتعلّقة بالقطع والأسواق المالية	١	١١	٧	٤	٣	٥	٣	٩	٢	٠	٨	٣٢	٣٥٢
المنتجات المالية ومخاطرها	١	١٢	٤	٨	١	٩	٢	٨	٤	٠	٩	١٤	١٦٨
تمويل التجارة الخارجية والأدوات المسندة													
تمويل التجارة الخارجية	١	١٦	٥	١١	٣	٦	٧	٩	٥	٢	٧	٢١	٣٣٦
النواحي القانونية والتنظيمية													
مكافحة تبييض الأموال	٤	١٨١	٧٦	١٠٥	٧٤	٤١	٦٦	١٤٦	٣٢	٣	٣٠	٣	٥٤٣
General Data Protection Regulation & Cyber Threat	١	٩٢	٦٥	٢٧	٤٠	١٠	٤٢	٥١	١٦	٢٥	٣٦	٤	٣٦٨
العقود المصرفية: صياغة ومضمون	١	٢٨	٨	٢٠	٩	٧	١٢	١٩	٧	٢	١٣	١٢	٣٣٦
النواحي القانونية للعمليات المصرفية	١	٣٠	١٦	١٤	١٥	٧	٨	٢٨	٢	٠	١٢	٢١	٦٣٠
المحاسبة، إعداد الموازنة والرقابة المالية													
أسس التمويل لغير المتخصصين فيه	١	١٢	٨	٤	٦	٤	٢	٦	٦	٠	٧	١٤	١٦٨
التدقيق													
الوقاية من الإحتيال ومكافحة الفساد	١	٢٦	١٧	٩	١	١٢	١٣	١٩	٦	١	١٧	٢١	٥٤٦
الأمان													
الأمان السيبراني	١	٣٥	٢٧	٨	١٢	٨	١٥	٢٣	٧	٥	٢٠	١٤	٤٩٠
الجوانب الإدارية													
مبادئ التأمين في الفروع المصرفية	١	٩	٤	٥	٤	٤	١	٨	١	٠	٦	١٤	١٢٦
أفضل الممارسات في إدارة الموارد البشرية	١	٢٤	٨	١٦	٨	٧	٩	١٥	٥	٤	١٦	١٤	٣٣٦
ورشة عمل للمساعدين التنفيذيين	١	٢٤	٠	٢٤	٦	٦	١٢	٢٢	٢	٠	١٤	١٤	٣٣٦
تطوير المهارات لحلّ النزاعات	١	٩	٣	٦	٠	١	٨	١	٧	١	٤	١٤	١٢٦
إدارة المشاريع	١	٢٠	١٢	٨	٧	١٠	٣	١٧	٢	١	٨	٣٦	٧٢٠

توزّع المشاركين في الدورات التدريبية المكثّفة، المتخصّصة والداخلية

دورات تدريبية	دورات تدريبية عامة	عدد المشاركين	توزع المشاركين حسب الجنس		توزع المشاركين حسب سنوات الخدمة			توزع المشاركين حسب الرتبة			عدد المصارف المشاركة / المؤسسات المالية	عدد ساعات التدريب للدورة الواحدة	إجمالي عدد ساعات التدريب
			ذكر	أنثى	أقل من ٥ سنوات	بين ٥ و١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات	التقنيون	الكوادر الوسطى	الإداريون			
تنمية القدرات الشخصية													
مهارات التفاوض	١	١٧	١٠	٧	١	٥	١١	٩	٥	٣	٧	٢١	٣٥٧
تدريب المدرّب	١	١٦	٢	١٤	٢	٧	٧	١٢	٢	٢	١٠	١٤	٢٢٤
الذكاء العاطفي وتحسين أنماط الحياة	١	١٥	٣	١٢	٣	٢	١٠	٥	٨	٢	٦	١٨	٢٧٠
إدارة الوقت والذات	١	١٦	٧	٩	٣	٧	٦	١٣	٢	١	٧	١٤	٢٢٤
آداب السلوك المهني	١	٩	٦	٣	٢	١	٦	٤	٣	٢	٤	١٤	١٢٦
مهارات كتابة التقارير	١	١٠	٥	٥	٤	٣	٣	١٠	٠	٠	٤	٧	٧٠
تعلّم وإتقان اللغة الإنكليزية	٣	٧٩	٤٨	٣١	٣٠	٣١	١٨	٧٥	٤	٠	١٢	٥٥	٤٣٤٥
إدارة تكنولوجيا المعلومات واستعمالاتها													
علم البيانات	١	٢٦	٢١	٥	٨	٥	١٣	١٤	١١	١	١٣	١٤	٣٦٤
Predictive Machine Learning Analytics	١	٥	٣	٢	١	٢	٢	٤	١	٠	٤	٤٢	٢١٠
المستجدات والإتجاهات المستقبلية													
Blockchain for Leaders	١	١٥	١٢	٣	٥	٢	٨	٦	٦	٣	١٢	١٤	٢١٠
المجموع	**٤٠**	**١٠٠٠**	**٥١٤**	**٤٨٦**	**٣١٤**	**٢٨٩**	**٣٩٧**	**٧٠١**	**٢٠٨**	**٩١**	**٣٦**	**٥٨٧**	**١٥٢٧١**

دورات تدريبية	دورات تدريبية عامة	عدد المشاركين	توزع المشاركين حسب الجنس		توزع المشاركين حسب سنوات الخدمة			توزع المشاركين حسب الرتبة			عدد المصارف المشاركة / المؤسسات المالية	عدد ساعات التدريب للدورة الواحدة	إجمالي عدد ساعات التدريب
			ذكر	أنثى	أقل من ٥ سنوات	بين ٥ و١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات	التقنيون	الكوادر الوسطى	الإداريون			
دورات تدريبية داخليّة													
مكافحة تبييض الأموال	٤	١٦٠	٦٨	٩٢	٥٥	٣٥	٧٠	١٢٧	٣٢	١	٤	٣,٥	٥٦٠
المجموع	**٤**	**١٦٠**	**٦٨**	**٩٢**	**٥٥**	**٣٥**	**٧٠**	**١٢٧**	**٣٢**	**١**	**٤**	**٣,٥**	**٥٦٠**
المجموع العام	**٤٤**	**١١٦٠**	**٥٨٢**	**٥٧٨**	**٣٦٩**	**٣٢٤**	**٤٦٧**	**٨٢٨**	**٢٤٠**	**٩٢**	**٤٠**	**٥٩٠,٥**	**١٥٨٣١**

ثالثاً: نشاط المعهد العالي للدراسات المصرفية في العام الجامعي ٢٠١٨-٢٠١٧

التزاماً من المعهد العالي للدراسات المصرفية بمواصلة رسالته كشريك للمصارف اللبنانية في جهودها الإعداديّة والتدريبيّة، تابع المعهد عمله الناجح، بتقديم تعليم أكاديمي ومهني عالي الجودة لعشرات الأشخاص في كلّ من القسميْن الفرنسي والإنجليزي. وفي هذا السياق، منح المعهد شهادة الإجازة إلى ١٥ خرّيجاً وشهادة الماجستير إلى ٤٥ خرّيجاً في تخصّصاته الأربعة الآتية:

- إدارة المخاطر
- الخدمات المصرفية الرقميّة والتكنولوجيا الماليّة
- ائتمان التجزئة والمؤسّسات
- الأسواق الماليّة

يعمل معظم طلاب الماجستير (حوالي ٨٠٪) في القطاع المصرفي الذي يقوم بتمويل غالبية أقساطهم الجامعية. وتمتدّ دراسة برنامج الماجستير على فترة سنتين، يتابع خلالها الطلاب صفوفهم بفعالية من دون الإخلال بواجباتهم المهنيّة، بحيث أن الجدول الزمني للدروس هو ثلاث مرات أسبوعيًا من الساعة الخامسة عصراً حتى الساعة التاسعة والنصف مساءً.

بموجب التعميم رقم ١٠٣ الصادر عن مصرف لبنان، واصل المعهد خدماته الأكاديمية -المهنيّة، ونظّم اعتباراً من شهر أيار ٢٠١٨ دورات تدريبيّة لعدد من موظفي المصارف من مختلف الفئات، فكان أن حاز ٦٥ مشاركًا شهادة الائتمان المصرفي فيما حاز ٧٥ مشاركًا شهادة الأنظمة المالية اللبنانية. وفي الفترة الممتدّة بين أيلول وكانون الأول ٢٠١٨، التحق بهذين البرنامجين ٢٣٥ مشاركًا إضافيًا.

يعمل المعهد أيضًا على إعداد دورات تدريبية جديدة لتلبية متطلّبات القطاع المصرفي. وعلى سبيل المثال، ثمّة دورات يجري تحضيرها في مجال التدريب المهني للموارد البشرية. كما أن المعهد على استعداد لتنظيم دورات مصمّمة خصيصًا لمصارف معيّنة بناءً على طلبها من أجل تغطية أيّ من احتياجاتها التنموية الخاصة، مرتكزاً على مقدراته التدريبيّة الذاتية ومستعيناً، عند الحاجة، بخبرات مشاركين دوليّين.

في العام الدراسي المنصرم، شارك المعهد في معرض الوظائف السنوي الذي تقيمه سنوياً جامعة القديس يوسف كما نظّم مجلس إدارة المعهد مأدبة عشاء في شهر أيار ٢٠١٨ على شرف حاكم مصرف لبنان السيد رياض سلامه وعدد من ممثّلي المصارف والمؤسّسات الداعمة بانتظام لدور المعهد وجهوده.

القسم الرابع

القطاع المصرفي اللبناني في العام ٢٠١٨

90 أولاً: المقدّمة
92 ثانياً: النشاط المصرفي
108 ثالثاً: المصارف وإدارة المخاطر
114 رابعاً: الأداء المصرفي

أولاً: المقدّمة

1-1

في العام ٢٠١٨، حافظت المصارف اللبنانية على نشاطٍ وأداء مقبولَيْن في ظلّ ضعف النمو الاقتصادي والظروف السياسية الصعبة، وتمكّنت بفضل مكانتها المالية القوية من تحمّل الضغوط الناجمة عن المناخ التشغيلي المحيط بها. وسجّل النشاط المصرفي ارتفاعاً جيداً لناحية إجمالي الميزانية، في حين سجّل مزيداً من التباطؤ في نمو الودائع وتراجعاً في حركة تسليف الإقتصاد مع ندرة فرص التوظيف والسياسات الأكثر تحفّظاً لدى المصارف اللبنانية. وعلى الرغم من الضغوط والأعباء الضريبية التي طاولت القطاع المصرفي في العام ٢٠١٨، حافظ هذا القطاع على صلابته ومتانته متمتّعاً بملاءة عالية تبعاً لمعايير بازل ٣ ومركّزاً على نوعية الأصول وحماية رأس المال، كما ساهم في المحافظة على الاستقرار النقدي بالتنسيق مع السلطات النقدية. والتزم القطاع التزاماً تامّاً بالقوانين الدولية وتلك الصادرة عن بلدان تتعامل المصارف في لبنان بعملتها أو مع مصارفها، الأمر الذي أتاح التحرّك بطريقة مرنة وسهلة عالمياً. ومعلوم أن القطاع بات يتحمّل، إنفاذاً للقانون ٦٤ والمراسيم التطبيقية المرتبطة به أعباءً ضريبية من النادر أو المستحيل إيجاد ما يماثلها نوعيةً وحجماً في العالم، مع العلم أنه أكثر القطاعات مساهمةً في توفير مداخيل ضريبيّة للحكومة نظراً للشفافية التي يتمتّع بها.

2-1

في نهاية العام ٢٠١٨، بلغ عدد المصارف العاملة في لبنان ٦٥ مصرفاً موزّعة بين ٤٩ مصرفاً تجارياً (منها ١٠ فروع لمصارف عربية وأجنبية) و١٦ مصرف أعمال. ويتواجد في لبنان ١١ مكتب تمثيل لمصارف أجنبية. كما تقيم المصارف العاملة في لبنان علاقات مع مصارف مراسلة حول العالم تسهّل العمليات المالية مع باقي الدول وبالعكس. وبذلك يسهل على المصارف المراسلة التعاطي مع المصارف اللبنانية وتوسيع أعمالها، وهذا الأمر حيويّ لأن لبنان بلد يعيش على التحويلات والتجارة وسهولة التحويلات أساسية للاقتصاد اللبناني.

بنية القطاع المصرفي اللبناني نهاية العام ٢٠١٨

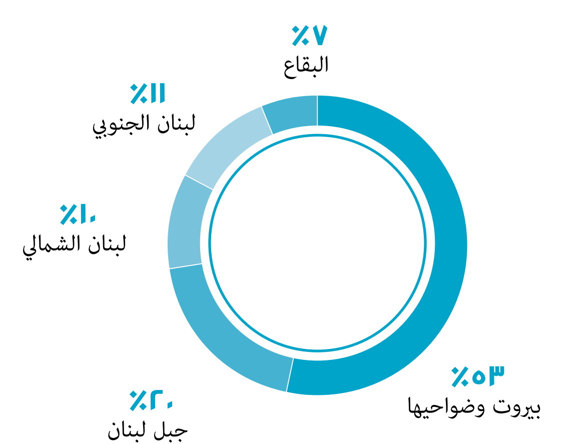
١٠ فروع المصارف التجارية العربية والأجنبية

١٦ مصارف الأعمال

٣٩ المصارف التجارية ش.م.ل.

المصدر: مصرف لبنان

التوزع الجغرافي لفروع المصارف التجارية نهاية العام ٢٠١٨

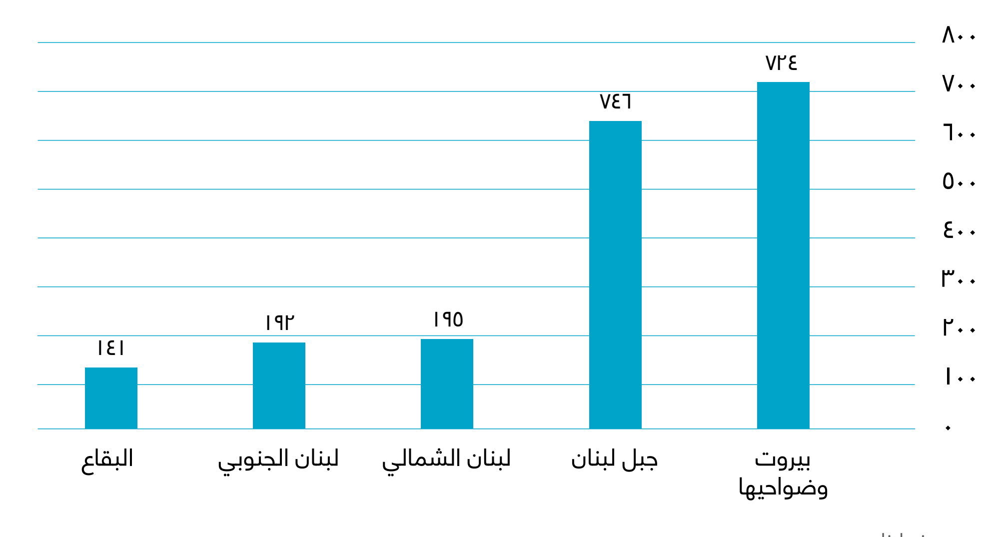


المصدر: مصرف لبنان

3-1

لا تزال السوق المحلّية الركن الأساسي لنشاط المصارف اللبنانية التي تسعى إلى تقوية دورها في تعزيز الشمول المالي وتسهيل تعامل اللبنانيّين معها، وقد وسّعت شبكة انتشار فروعها في المناطق اللبنانية كافة لتبلغ ١١٠١ فرعاً في نهاية العام ٢٠١٨ (منها ١٠٨٠ فرعاً للمصارف التجارية) مقابل ١٠٨٦ فرعاً في العام ٢٠١٧. كما زادت انتشار أجهزة الصرّاف الآلي الموضوعة في خدمة الزبائن ليصل عددها إلى ١٩٩٨ جهازاً في نهاية العام المذكور. وبلغ العدد الإجمالي لبطاقات الدفع والائتمان ذات درجات الأمان العالية في التداول قرابة ٢,٨ مليون بطاقة.

التوزّع الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي نهاية العام ٢٠١٨



المصدر: مصرف لبنان

توزع البطاقات المصرفية في نهاية العام ٢٠١٨

٪٤ بطاقات الدفع لأجل

٪١٧ بطاقات مدفوعة مسبقاً

٪٢١ بطاقات الإئتمان

٪٥٩ بطاقات الدفع الفوري

المصدر: مصرف لبنان

4-1

على صعيد التوسّع الخارجي للمصارف اللبنانية، فهو توجُّه تشجّعه السلطات النقدية ضمن المتابعة والضبط، كون حجم القطاع المصرفي في لبنان يفوق حجم الاقتصاد. مع الإشارة إلى أن نجاح هذا التوسّع يرتكز على أمور عدّة كأن يكون في البلد المضيف تواجد اغترابي لبناني واسع، أو أن يكون هناك حجم تبادل تجاري كبير للبلد المضيف مع لبنان أو أن تُدخل المصارف اللبنانية خدمات ومنتجات مصرفية جديدة إلى أسواق البلدان المضيفة تلبّي حاجات الزبائن فيها، من أفراد ومؤسّسات. ويبلغ عدد المصارف اللبنانية التي لها حضور في الخارج ١٨ مصرفاً، يأخذ شكل وحدات قانونية مختلفة، من مكاتب تمثيل إلى فروع ومصارف تابعة. ويقدّر حجم النشاط الخارجي للمصارف بحوالي ٣٤ مليار دولار أميركي. بيد أن المصارف اللبنانية تواجه مشاكل في بعض دول تواجدها نتيجة مستجدّات سلبية تضغط على العمل المصرفي، ناجمة إمّا من الأوضاع الأمنية والسياسية السائدة حيث أظهرت المصارف تكيّفاً مع الظروف، أو من الصعوبات والعراقيل الناتجة من الإجراءات والسياسات التي تعتمدها السلطات النقدية في البلد المستضيف. في المقابل، ثمة أسواق خارجية تبدو جيدة للمصارف اللبنانية على صعيدَيْ النمو والربحية وثمة آفاق مشجّعة بفضل ضخامة هذه الأسواق اقتصاداً وسكاناً.

5-1

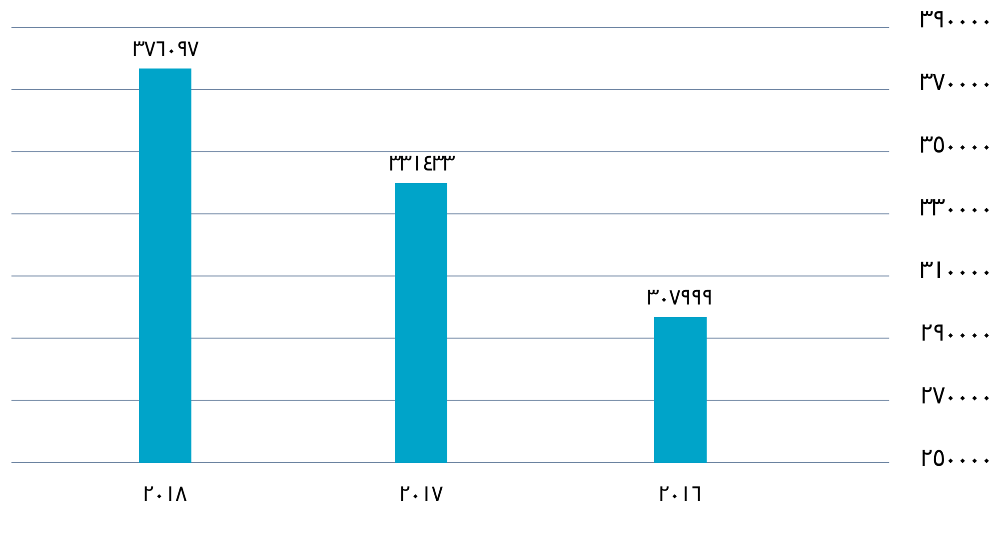
تواكب المصارف في لبنان التطور لدى شركات التكنولوجيا المالية Fintech والآلية Blockchain للخدمات المصرفية والمالية، وتقوم بتأهيل أنظمتها التكنولوجية بشكل عصري وآمن، الأمر الذي يسهّل الشمول المالي ويوسّع نطاق نفاذ الجمهور الى الحقل المالي والمصرفي ويسرّع التواصل مع العملاء بكلفة أقلّ وبسهولة أكبر، مع توفير خدمات رقمية متجدّدة تلبّي الحاجات المتزايدة للعملاء من الأفراد والشركات. كما تقوم المصارف بإعادة الهيكلة على صعيد إنشاء بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات، وتضع إجراءات وبرامج احترازية وتحوّطية فعّالة تهدف إلى الحماية ضد القرصنة الإلكترونية والهجمات السيبرانية (Cyberattack).

ثانياً: النشاط المصرفي

1-2

في نهاية العام ٢٠١٨، وصل إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يوازي ٣٧٦٠٩٧ مليار ليرة (ما يعادل ٢٤٩،٥ مليار دولار) مقابل ٣٣١٤٣٣ مليار ليرة (ما يعادل ٢١٩،٩ مليار دولار أميركي) في نهاية العام ٢٠١٧ و٣٠٧٩٩٩ مليار ليرة (٢٠٤،٣ مليارات دولار) في نهاية العام ٢٠١٦. وعليه، تكون هذه الموجودات قد ازدادت في العام ٢٠١٨ بمقدار ٢٩،٦ مليار دولار وبنسبة ١٣،٥٪ مقابل ارتفاعها بقيمة ١٥،٥ مليار دولار وبنسبة ٧،٦٪ في العام ٢٠١٧. ويُعزى التسارع في نمو إجمالي الميزانية إلى زيادة أحجام العمليات المالية التي نفّذها مصرف لبنان ضمن هذه المرحلة الدقيقة لاحتواء الضغوط المتزايدة على الوضع النقدي.

إجمالي موجودات / مطلوبات المصارف التجارية العاملة في لبنان نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

2-2

ويعرض الجدول أدناه تطوّر أبرز بنود مطلوبات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية من المجموع. وتُظهر الحصص في نهاية العام ٢٠١٨ استمراراً للاتجاهات التي سادت في العام ٢٠١٧، بحيث انخفضت حصّة كلّ من ودائع القطاع الخاص المقيم من إجمالي المطلوبات (من ٦٠،٧٪ في نهاية العام ٢٠١٧ إلى ٥٤،٧٪ في نهاية العام ٢٠١٨)، وحصّة القطاع الخاص غير المقيم (من ١٦،٠٪ إلى ١٥،١٪) وحصة الأموال الخاصة (من ٨،٧٪ إلى ٨،١٪) مقابل ارتفاع حصة القطاع المالي غير المقيم (من ٣،٤٪ إلى ٣،٧٪) والمطلوبات الأخرى بقدر كبير (من ٩،٢٪ إلى ١٦،٦٪) في نهاية العامَيْن على التوالي. تجدر الإشارة إلى أن "المطلوبات الأخرى" بدأت تزداد منذ أيار ٢٠١٦ بوجه خاص واستمرّ ارتفاعها في العامَيْن ٢٠١٧ و٢٠١٨ نتيجة العمليات المالية التي نفّذها مصرف لبنان مع المصارف. وكانت أحجام هذه العمليات كبيرة في العام ٢٠١٨ لاحتواء الضغوط على الوضع النقدي مع تردّي الأوضاع الاقتصادية والمالية وما رافقها من موجة إشاعات طالت الليرة اللبنانية. ونشير إلى أن "المطلوبات الأخرى" تشمل عادةً القروض التي يمنحها مصرف لبنان للمصارف وعمليات الإنتربنك بين الفروع المصرفية في لبنان والفروع المنتشرة في الخارج وغيرها من المطلوبات، وهي تشكّل مصدر تمويل إضافياً إلى جانب الودائع والرساميل.

مطلوبات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات ونسب مئوية)

	٢٠١٦		٢٠١٧		٢٠١٨	
	القيمة	الحصة من المجموع (٪)	القيمة	الحصة من المجموع (٪)	القيمة	الحصة من المجموع (٪)
ودائع القطاع الخاص المقيم	١٩٣٧٦٥	٦٢,٩	٢٠١٢٦٣	٦٠,٧	٢٠٥٨٥٩	٥٤,٧
ودائع القطاع العام	٥٩٥٦	١,٩	٦٤٨٤	٢,٠	٦٤٤٥	١,٧
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	٥١١٩٦	١٦,٦	٥٢٩٩٨	١٦,٠	٥٦٨٧٠	١٥,١
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	٩٤٦٧	٣,١	١١٢٧٨	٣,٤	١٣٩٦١	٣,٧
الأموال الخاصة	٢٧٤٩٧	٨,٩	٢٨٨٣١	٨,٧	٣٠٣٨٣	٨,١
مطلوبات أخرى	٢٠١١٨	٦,٥	٣٠٥٧٩	٩,٢	٦٢٥٧٩	١٦,٦
المجموع	**٣٠٧٩٩٩**	**١٠٠,٠**	**٣٣١٤٣٣**	**١٠٠,٠**	**٣٧٦٠٩٧**	**١٠٠,٠**

المصدر: مصرف لبنان

3-2

وتبقى الودائع الإجمالية المورد الأساسي لنشاط المصارف التجارية العاملة في لبنان على رغم تراجع حصتها إلى ٧١,٥٪ من إجمالي المطلوبات في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٧٨,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٧. ولا يزال توسّع النشاط المصرفي في لبنان يعتمد إلى حدّ كبير على نمو ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم. وإضافةً إلى قاعدة الودائع، يتمتّع القطاع المصرفي بالقدرة على استقطاب المزيد من الموارد المالية، نظراً للثقة التي يحظى بها لدى المستثمرين في لبنان والمنطقة، ولو أن هذه القدرة تأثّرت سلباً في الفترة الأخيرة جرّاء عوامل عدّة، منها الأوضاع الإقتصادية والسياسية السائدة وزيادة العبء الضريبي على المصارف ضمن سلّة من الضرائب أقرّها المجلس النيابي في الفصل الأخير من العام ٢٠١٧، والأوضاع الإقليمية الصعبة. وتحاول المصارف زيادة مواردها المتوسّطة والطويلة الأجل من خلال انضمام مساهمين جدد، ولا سيما مؤسّساتيّين ذوي مصداقية إلى رأسمالها، من طريق إصدار شهادات إيداع وأسهم تفضيلية وسندات دين مرؤوسة وتأمين خطوط ائتمان من مؤسّسات ومنظّمات وصناديق عربية وعالمية. مع العلم أن الموارد خارج الودائع والأموال الخاصة ما زالت متواضعة وتحتاج إلى تطوير أسواق رأس المال.

الودائـــع

4-2

في نهاية العام ٢٠١٨، وصلت قاعدة الودائع، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم وودائع بعض مؤسّسات القطاع العام، إلى ٢٦٩١٧٤ مليار ليرة (ما يعادل ١٧٨,٦ مليار دولار) مقابل ٢٦٠٧٤٥ مليار ليرة (ما يعادل ١٧٣ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٧ و٢٥٠٩١٨ مليار ليرة (ما يعادل ١٦٦,٤ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٦. بذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة بلغت ٣,٢٪، أي بمقدار ٥,٦ مليارات دولار في العام ٢٠١٨ مقابل زيادة أعلى بقليل نسبتها ٣,٩٪ ومقدارها ٦,٦ مليارات دولار في العام ٢٠١٧.[1]

إذاً لقد سجّلت الودائع الإجمالية تباطؤاً إضافياً في العام ٢٠١٨، وجاء معدل زيادتها متدنّياً للعام الثاني على التوالي. ونتج ذلك بدرجة كبيرة من جرّاء تباطؤ نمو ودائع المقيمين الذي نتج بدوره عن تراجع التدفّقات المالية من الخارج، لا بل عن خروج ولو محدود للودائع في بعض الأحيان وتراجع حركة التسليفات للقطاع الخاص في ظلّ الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة محلياً وأيضاً إقليمياً. ومع بقاء معدلات نمو الودائع على هذا المستوى الضعيف، سوف يصعب الاستمرار في تأمين الحاجات التمويلية بالعملات الأجنبية في المرحلة القادمة.

تجدر الإشارة إلى أن ودائع القطاع المالي غير المقيم بلغت ٩,٣ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٨، مسجّلةً زيادة (حوالي ١,٨ مليار دولار) في العام المذكور هي الأكبر مقارنةً مع تغيّرها في السنوات العشر التي سبقت.

5-2

في نهاية العام ٢٠١٨، شكّلت حصة ودائع القطاع الخاص المقيم ٧٦,٥٪ من إجمالي الودائع وحصة القطاع الخاص غير المقيم ٢١,١٪ وتلك العائدة للقطاع العام ٢,٤٪. وتجدر الإشارة إلى أن الودائع تتضمّن شهادات الإيداع التي تُصدرها المصارف والتي بلغت قيمتها ٣٠٠ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٨. وتتميّز الودائع المصرفية بكون غالبيّتها حسابات ادّخار (أكثر من ٨٠٪). أما متوسط أجَل الودائع، فبات عند إقرار هذا التقرير يفوق السنة للودائع بالليرة ويقارب السنة للودائع بالدولار، وذلك نتيجة سياسة الفوائد التي اتُّبعت منذ تشرين الثاني ٢٠١٧ ولا تزال متّبعة للمساعدة في إدارة السيولة.

6-2

وفي العام ٢٠١٨، ازدادت ودائع غير المقيمين بنسبة ٧,٣٪ مقابل زيادة ودائع المقيمين بنسبة ٢,٣٪ وتراجع طفيف (-٠,٦٪) لودائع القطاع العام. وجاءت زيادة ودائع غير المقيمين ضمن متوسطاتها في السنوات الخمس والعشر التي سبقت، إلاّ أن مساهمتها في زيادة الودائع الإجمالية كانت الأعلى في العام ٢٠١٨ (٤٥,٧٪) نظراً لنمو ودائع المقيمين بمعدل ضعيف بحيث كانت مساهمة هذه الأخيرة في زيادة الودائع هي الأدنى (٥٤,٣٪).

7-2

وفي تفصيل نمو ودائع القطاع الخاص بحسب نوع العملة، يتّضح أن الودائع بالعملات الأجنبية ازدادت بنسبة ٦,٢٪ في العام ٢٠١٨ (+٨,٤٪ في عام ٢٠١٧)، فيما تراجعت الودائع المحرّرة بالليرة بنسبة ٢,٩٪ (-٥,٠٪ في العام ٢٠١٧)، نظراً لحصول عمليات تحويل من الليرة إلى الدولار. وبناءً عليه، ارتفعت نسبة دولرة ودائع القطاع الخاص إلى ٧٠,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٦٨,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٧، وهي المرة الأولى منذ تشرين الأول ٢٠٠٨ التي يتخطّى فيها معدل دولرة الودائع عتبة ٧٠٪.

8-2

من جهة أخرى، تتركّز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي ٦٧,٦٪ من الودائع الإجمالية في نهاية العام ٢٠١٨ موزّعةً على ٤٧,١٪

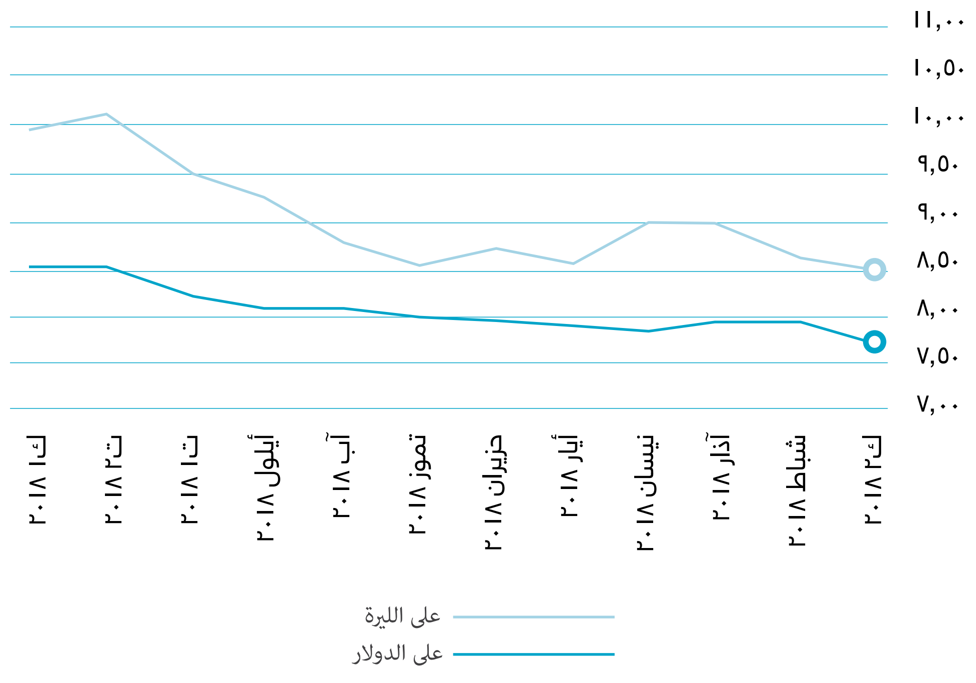
[1] علماً أن نسبة زيادة هذه الودائع كانت قد بلغت ٧,٤٪ وقيمتها ١١,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٦.

من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة ٣٢٫٤٪ من الودائع إلى المناطق الأخرى وتتوزّع على ٥٢٫٩٪ من مجموع المودعين، ما يدلّ على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

9-2

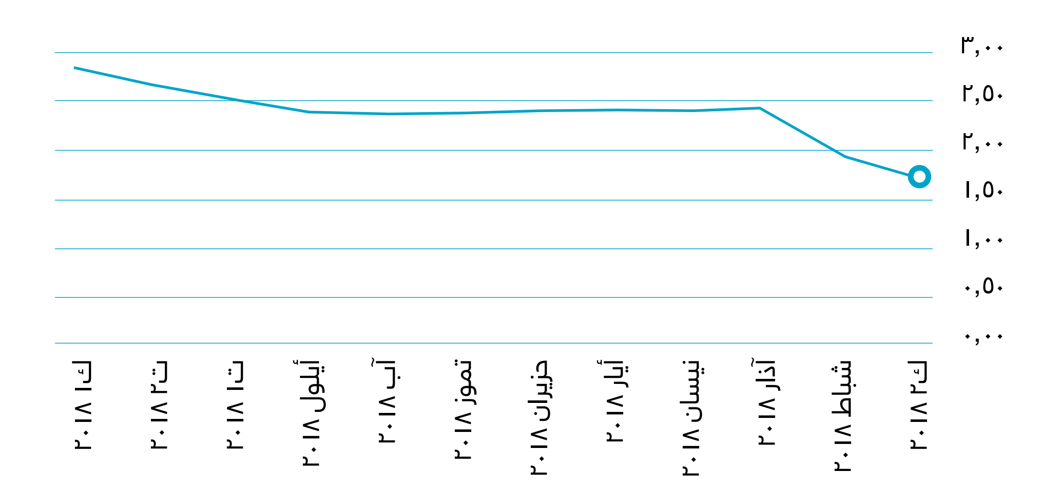
على صعيد معدلات الفائدة المصرفية، فقد عرفت ارتفاعاً ملحوظاً في العام ٢٠١٨ متأثرةً بالأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة محلياً وإقليمياً وبالمنحى التصاعدي للفائدة عالمياً. فمعدلات الفوائد تعكس مستوى المخاطر، فكلّما ازدادت المخاطر ترتفع الفوائد. وقد ارتفع كلّ من متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة من ٦٫٤١٪ في كانون الأول ٢٠١٧ إلى ٨٫٣٠٪ في كانون الأول ٢٠١٨ (+١٨٩ نقطة أساس) ومتوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار من ٣٫٨٩٪ إلى ٥٫١٥٪ (+١٢٦ نقطة أساس) في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي. وكانت المصارف عمدت، بالتنسيق مع مصرف لبنان، إلى رفع معدّلات الفائدة على الودائع بالليرة في حال إبقائها بالليرة، وبخاصة في حال تمديد آجالها، لتشجيع المودعين على عدم التحويل إلى الدولار الأميركي. وعمدت المصارف إلى رفع الفائدة على الدولار في سوق بيروت في موازاة إجراءات مصرف لبنان التي شجّعت على استقطاب الودائع بالدولار الأميركي وضبط خروجها، لا سيّما في ظلّ ارتفاع معدل الفائدة الأميركية. يُذكر أن بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي رفع الفائدة المرجعيّة بواقع نقطة مئوية في العام ٢٠١٨ إلى ٢٫٢٥-٢٫٥٠٪ (بواقع ربع نقطة في كلّ من ٢١ آذار و١٣ حزيران و٢٦ أيلول و١٩ كانون الأول). وكان رفعها بمقدار ٠٫٧٥ نقطة أساس في العام ٢٠١٧ وبواقع ربع نقطة مئوية في كلّ من العامَيْن ٢٠١٦ و٢٠١٥.

تطور معدلات الفائدة الدائنة في سوق بيروت (٪)



المصدر: مصرف لبنان

معدل ليبور على الدولار لثلاثة أشهر (٪)

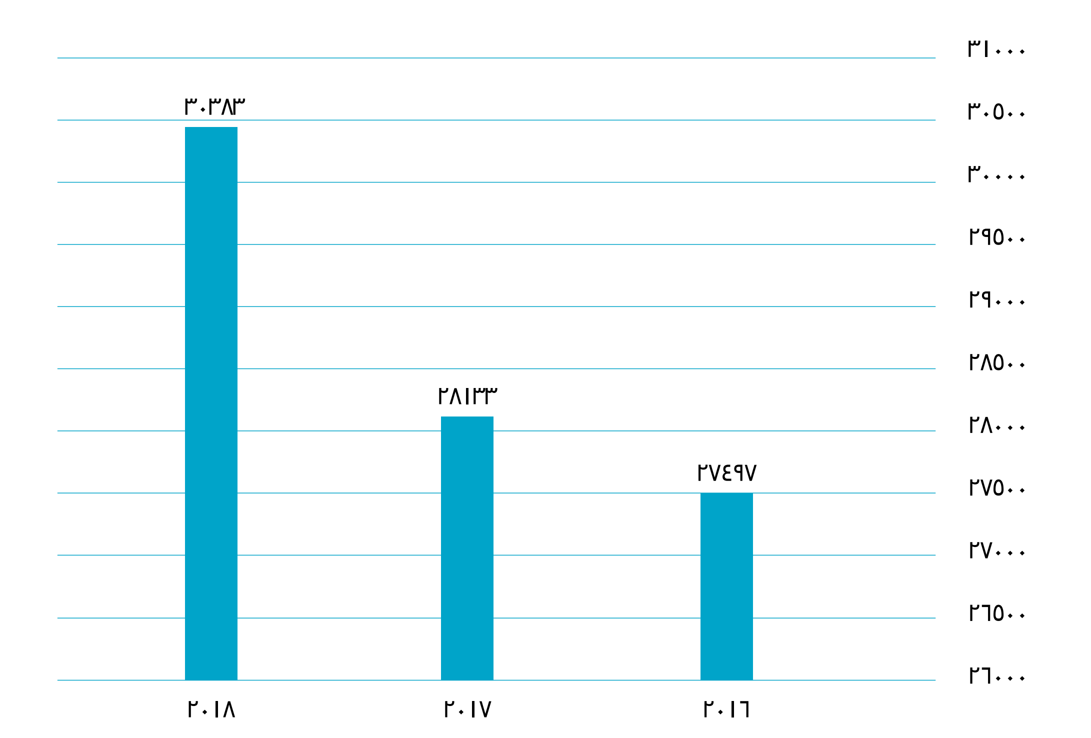


الأموال الخاصة

10-2

واصلت الأموال الخاصّة للمصارف التجارية العاملة في لبنان ارتفاعها وبلغت ٣٠٣٨٣ مليار ليرة (ما يعادل ٢٠٫٢ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٢٨٨٣١ مليار ليرة (ما يعادل ١٩٫١ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٧ و٢٧٤٩٧ مليار ليرة (ما يعادل ١٨٫٢ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٦، فتكون بذلك قد سجّلت زيادة نسبتُها ٥٫٤٪ في العام ٢٠١٨ مقابل زيادة نسبتُها ٤٫٩٪ في العام ٢٠١٧. وفي نهاية كانون الأول ٢٠١٨، شكّلت الأموال الخاصة ٨٫١٪ من إجمالي الميزانية (٨٫٧٪ في نهاية العام ٢٠١٧)، و٣٣٫٩٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص (٣٢٫١٪ في نهاية العام ٢٠١٧). وتُعتبر هذه المعدّلات جيّدة بالمقارنة مع مثيلاتها في عدد كبير من الدول الأوروبية المتقدّمة. تبقى الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية، متدنّية، وقد شكّلت ٧٫١٪ من الأموال الخاصة في نهاية العام ٢٠١٨ (٦٫٥٪ في نهاية العام ٢٠١٧).

الأموال الخاصة في المصارف التجارية نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

11-2

وتفسَّر زيادة الأموال الخاصة في العام ٢٠١٨ بتخصيص جزء كبير من أرباح المصارف المحقّقة من الهندسة المالية في العام ٢٠١٦ لتدعيمها، وذلك بطلب من مصرف لبنان. وتعمد المصارف عادةً إلى توسيع قاعدة رساميلها، من خلال إصدار الأسهم العادية والتفضيلية المصنّفة ضمن الأموال الخاصة الأساسيّة والرساميل الجديدة واجتذاب مستثمرين في لبنان والخارج، ومن خلال إعادة ضخّ معظم أرباحها ضمن رساميلها. ويستدعي تصاعد مخاطر البلد دوماً زيادة حجم الرساميل، ولو على حساب توزيع الأرباح، ما يعزّز الملاءة وسيولة الأسهم المتداولة ومتانة المركز المالي للمصرف والقطاع ككلّ. وفي نهاية كانون الأول ٢٠١٨، بلغ معدل الملاءة في القطاع المصرفي اللبناني ١٧,٨٥٪ حسب بازل ٣ استناداً إلى مصرف لبنان. تجدر الإشارة إلى أن المصارف تتخوّف من تخفيض وكالات التصنيف العالمية تصنيف لبنان، ما يضطرّها إلى زيادة قيمة المؤونات التي تكوّنها تجاه محفظتها من سندات اليوروبندز، فضلاً عن المحافظة على معدل تغطية الملاءة المالية. ومع تثبيت الإزدواج الضريبي على المصارف وتكليفها على عمليّاتها مع المصرف المركزي، بحيث تكلِّف بمقادير تتجاوز بأشواط تلك المطبّقة على مؤسّسات أخرى غير مصرفية، يُخشى أن يؤدّي ذلك الى الحدّ من قدرة المصارف على تطوير رساميلها على النحو المطلوب ومن قدرتها على استقطاب الرساميل والودائع لتمويل الاقتصاد بشقَّـيْه العام والخاص والانخراط الفعّال في برنامج الاستثمار في البنى التحتية.

توظيفات القطاع المصرفي

12-2

في استمرارٍ للاتجاهات السابقة، تابعت توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان إرتفاعها لتصل إلى ٥٢,٢٪ من إجمالي التوظيفات في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٤٧,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٧، مقابل تراجع حصة كلّ من التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم إلى ٢١,٠٪ من ٢٤,٤٪، وحصّة التسليفات للقطاع العام إلى ١٣,٥٪ مقابل ١٤,٥٪ وكذلك حصّة الموجودات الخارجية إلى ١٠,١٪ من ١٠,٧٪ في الفترة قيد الدرس.

ويعرض الجدول أدناه تطوّر بنود موجودات المصارف التجارية من حيث القيمـة المطلقة والأهمّية النسبية بين نهاية العامَيْن ٢٠١٦ و٢٠١٨.

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات- ونسب مئوية)

	٢٠١٦		٢٠١٧		٢٠١٨	
	القيمة	الحصة من المجموع (٪)	القيمة	الحصة من المجموع (٪)	القيمة	الحصة من المجموع (٪)
موفورات	١٣٥٣٠٥	٤٣,٩	١٥٦٦٦٧	٤٧,٣	١٩٧١٣٨	٥٢,٤
منها: ودائع لدى مصرف لبنان	١٣٤٦١٢	٤٣,٧	١٥٥٨٩٣	٤٧,٠	١٩٦٢٨٨	٥٢,٢
تسليفات للزبائن والقطاع المالي (مقيم)	٧٦٣٦٩	٢٤,٨	٨٠٨٢٤	٢٤,٤	٧٨٧٩٦	٢١,٠
تسليفات للقطاع العام	٥٢٣٤٤	١٧,٠	٤٨١٦٣	١٤,٥	٥٠٦٥١	١٣,٥
موجودات خارجية	٣٤٨٢٤	١١,٣	٣٥٥٧٩	١٠,٧	٣٧٩٩٠	١٠,١
منها: ودائع لدى القطاع المالي غير المقيم	١٦٣٥٤	٥,٣	١٧٠٣٥	٥,١	١٨٠٧٤	٤,٨
تسليفات للقطاع الخاص غير المقيم	٩٠٣٩	٢,٩	٩١٥٢	٢,٨	١٠٧٢٨	٢,٩
أوراق مالية للقطاع الخاص المقيم	٢٠٢٨	٠,٧	٢٣٥٥	٠,٧	٢٦٧١	٠,٧
قيم ثابتة وموجودات غير مصنّفة	٧١٢٩	٢,٣	٧٨٤٤	٢,٤	٨٨٥١	٢,٤
المجموع	**٣٠٧٩٩٩**	**١٠٠,٠**	**٣٣١٤٣٣**	**١٠٠,٠**	**٣٧٦٠٩٧**	**١٠٠,٠**

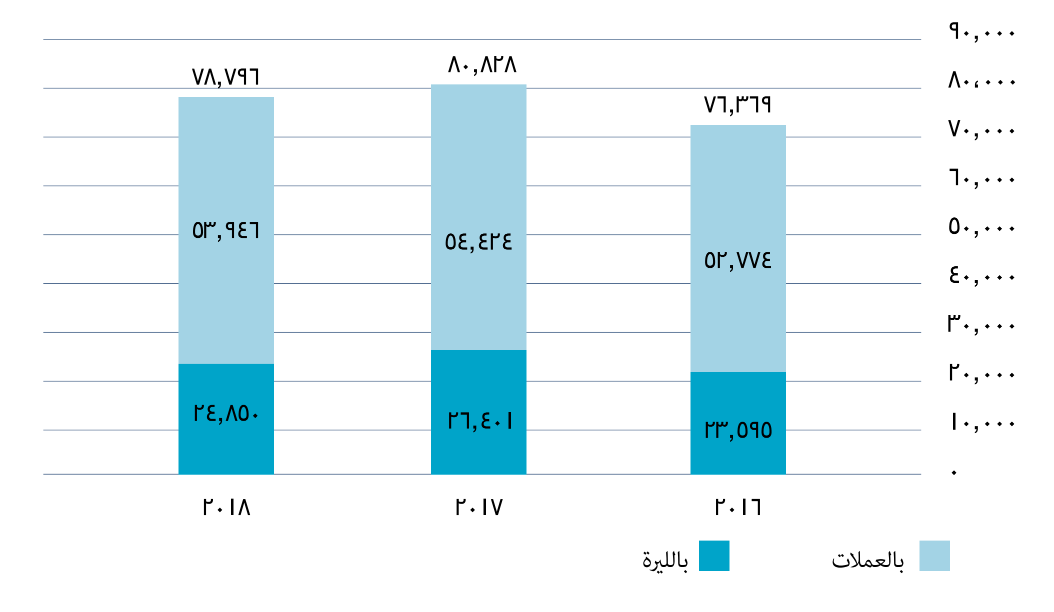
المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع الخاص

13-2

بلغت **التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم** ما يوازي ٨٩٥٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠١٨ مقابل ما يقارب ٨٩٩٧٦ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٧، لتسجّل بالتالي تراجعاً للمرّة الأولى منذ العام ٢٠٠٥ نسبتُه ٠،٥٪ مقابل نمو بنسبة ٥،٣٪ في العام ٢٠١٧، عاكساً الإنكماش الحادّ في الحركة الإقتصادية. يُعزى ذلك بوجهٍ خاص إلى انخفاض الطلب على الإقتراض مع تراجع ثقة المستهلك والمستثمر بسبب الأوضاع السياسية والإقتصادية السائدة. كما أنّ ارتفاع معدّلات الفائدة في العام ٢٠١٨ ساهم أيضاً في الحدّ من الطلب على الإقراض. علماً أنّ هذا المعدّل السلبي والمعدّلات الضعيفة المسجّلة في السنوات الأخيرة يعكس مستوى النمو الاقتصادي الضعيف في لبنان. وقد شكّلت التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، والتي تتعلّق في جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيّين في الخارج، ولا سيّما في الدول العربية والإفريقية، ١٢،٠٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ١٠،٢٪ في نهاية العام ٢٠١٧، ووصلت إلى حوالي ٧١١٧ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٨، وازدادت بقيمة توازي مليار دولار تقريباً خلال العام المذكور.

إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم
نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

14-2

وقد قاربت التسليفات للقطاع الخاص المقيم ما يوازي ١٠٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحسب التقديرات العائدة لعام ٢٠١٨. وتُعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنةً مع مثيلاتها في العديد من الدول الناشئة. وعلى سبيل المثال، تبلغ هذه النسبة حوالي ٦٩٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أمّا المستوى المرتفع نسبياً لهذا المعدّل في لبنان فيمكن تفسيره، من جهة، بضخامة مخزون الطلب الخاص المموّل في جزء كبير منه من قِبَل المصارف لصالح الأفراد والمؤسّسات، وذلك من أجل الإستثمار وبخاصّة الاستهلاك، ومن جهة أخرى، بضعف رسملة قطاع المؤسّسات وطاقة هذه الأخيرة على التمويل الذاتي ولجوئها الكثيف إلى التمويل المصرفي بعيداً عن سوقَيْ الأسهم وسندات دين الشركات التي يفتقر إليها لبنان. إن تخصيص بورصة بيروت وإطلاق منصّة إلكترونية للتداول في الأوراق المالية يمهّدان لرسملة الاقتصاد اللبناني، فالتنافسية في التمويل هي السبيل الأمثل والأنجح ليكون النمو عملية مستدامة تؤمّن الاستقرار المالي والاجتماعي.

15-2

من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية قياساً على الودائع بهذه العملات لتصل إلى ٣٣،٤٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٨ مقابل ٣٥،٣٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٧، فيما بقيت نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة شبه مستقرّة على حوالي ٣٥،٧٪ في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٣٥،٥٪ في نهاية العام ٢٠١٧. وتأثّرت هذه النتائج بعوامل عدّة، منها تحويلات الودائع المصرفية من الليرة إلى العملات الأجنبية في العام ٢٠١٨ وتراجع الطلب على الإقتراض، بالإضافة إلى صدور تعميم مصرف لبنان رقم ٥٠٣ في آب ٢٠١٨، والذي يطلب فيه ألاّ يزيد صافي التسليفات الممنوحة من المصرف للقطاع الخاص بالليرة اللبنانية عن ٢٥٪ من مجموع ودائع الزبائن لديه بالليرة اللبنانية. وتبقى نسبة التسليفات إلى الودائع منخفضة في لبنان تقابلها معدّلات سيولة مرتفعة، غالباً ما تميّز بها القطاع المصرفي اللبناني رغم التراجع الكبير لحجم الادّخار الوطني (مقيم وغير مقيم) والذي يعكسه العجز المتمادي في ميزان المدفوعات الجارية.

16-2

ومع انخفاض التسليفات بالليرة بنسبة ٢،٣٪ في العام ٢٠١٨، وشبه استقرار التسليفات بالعملات الأجنبية التي لم تتجاوز نسبة ارتفاعها الـ ٠،٣٪، ارتفع معدّل دولرة التسليفات للمرّة الأولى منذ العام ٢٠٠٩، ليصل إلى ٦٩،٢٪ في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٦٨،٦٪ في نهاية العام ٢٠١٧. وكان تراجع معدّل دولرة التسليفات في السنوات الأخيرة، وتحديداً منذ العام ٢٠٠٩، قد جاء كأحد أبرز نتائج الحوافز التي قدّمها مصرف لبنان لأنواع متعدّدة من التسليفات، وهي تتعلّق بصورة رئيسية بقروض سكنية بالليرة اللبنانية إضافةً إلى قروض لقطاعات إنتاجية بقصد تمويل مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة وقروض تتعلّق بالتعليم العالي والمشاريع الصديقة للبيئة والزراعة (غير تلك المدعومة فوائدها).

17-2

ونذكّر بأنّه مع استمرار ضعف الطلب الخارجي بسبب الأوضاع القائمة، كان مصرف لبنان قد بادر إلى إعطاء دفع جديد لعمليّة النمو الإقتصادي من خلال تحفيز الطلب الداخلي عبر التسليف المصرفي، لا سيّما بالليرة، وبفوائد مقبولة قياساً على المستوى العالي الذي تتطلّبه السياسة النقدية. وقد استندت سياسته التحفيزية للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة إلى دعائم متنوّعة. نذكر منها أوّلاً **الرزمة التحفيزية من السيولة** بكلفة متدنّية للمصارف، والتي أطلقها في مطلع العام ٢٠١٣ بموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣١٣، واستهدفت هذه المبادرات قطاعات الإسكان والتعليم والبيئة والطاقة البديلة وريادة الأعمال والأبحاث والتطوير والمشاريع الإنتاجية والاستثمارية الجديدة. ووضع مصرف لبنان عبر مبادرته تسليفات بتصرّف المصارف بفائدة ١٪، لتستمرّ هذه الأخيرة في إقراض المؤسّسات والأُسَر. ومنذ مطلع العام ٢٠١٨، قام مصرف لبنان بتبديل هذه الآلية، فباتت للمصارف إمكانية الإستفادة من دعم مصرف لبنان للفائدة مقابل القروض المحدّدة التي تمنحها. وذكر في التعميم الأخير رقم ٥١٥ الصادر في ٢٠١٩/١/٣٠ والمتعلّق بهذا الإطار أنّ المصارف يمكن أن تستفيد من دعم مصرف لبنان على ألاّ يتجاوز مجموع القروض السكنية الممنوحة بالليرة اللبنانية مبلغ ٧٩٠ مليار

ليرة لبنانية مقسّمة على: مبلغ ٤٩٠ مليار ليرة لبنانية في ما يخصّ القروض السكنية التي حصلت سابقاً على موافقة من المصرف المعني أو من الجهات المعنيّة بالبروتوكولات، وكان المصرف قد تجاوز المبلغ المخصّص له عن العام ٢٠١٨، ومبلغ ٣٠٠ مليار ليرة لبنانية في ما يخصّ القروض السكنية التي تُمنح خلال العام ٢٠١٩[٢]، وألاّ تتجاوز القروض الممنوحة بالليرة من المصارف كافة للقطاعات الإنتاجية ضمن برنامج "كفالة المؤسسات الصغيرة" مبلغ ٥ مليارات ليرة، والقروض التعليمية بالليرة مبلغ ٤٥ ملياراً و"القروض الصغيرة" مبلغ ٢٥ ملياراً والقروض الأخرى الممنوحة بالدولار الأميركي من المصارف كافة مبلغ ٥٠٠ مليون دولار بما فيها تلك المموّلة من البنك الدولي ومن وكالة التنمية الفرنسية والبنك الأوروبي للتثمير.

ويتمثّل **ثاني الحوافز** بالتعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣٣١ المتعلّق باقتصاد المعرفة (والمعدّل بالتعميم الوسيط رقم ٤١٩ الصادر في نيسان ٢٠١٦)، كون هذا القطاع يشكّل محرّكاً للنمو في المستقبل. ويجيز هذا التعميم للمصارف والمؤسّسات المالية المساهمة ضمن حدود ٤٪ من أموالها الخاصة (٣٪ قبل التعديل) في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال (Incubators) وشركات مسرّعة للأعمال (Accelerators) يكون نشاطها متمحوراً حول قطاع المعرفة، في حين يوفّر مصرف لبنان لهذه المشاريع ضمانة نسبتُها ٧٥٪ ممّا يحول دون مخاطرة المصارف بأموالها الخاصة؛ على ألاّ تزيد مساهمة المصرف في أيّ من الشركات التي يكون موضوعها محصوراً بالمشاركة في رأسمال "شركات ناشئة" (Venture Capital) عن ٢٠٪ من نسبة الـ٤٪ المذكورة أعلاه وعن ١٠٪ في أيّ من "الشركات" الأخرى. غير أنه يعود للمجلس المركزي لمصرف لبنان، في حالات معلّلة، الموافقة على تخطّي أيّ من هذه النسب.

وتابع مصرف لبنان مبادراته في دعم اقتصاد المعرفة، فأصدر في تشرين الثاني ٢٠١٧ التعميم الأساسي رقم ٤٧٧ الذي يشير إلى أنّه يمكن إفادة المصارف من تسليفات بالدولار الأميركي دون فائدة لمدّة حدّها الأقصى ٧ سنوات مقابل المساهمات التي تقوم بها على مسؤوليّتها في رأسمال الشركات ودون إلزام هذه الأخيرة بأي ضمانات مقابلها، على أن توظّف المصارف المعنيّة هذه التسليفات في أوراق مالية (سندات خزينة، شهادات إيداع...) أو حسابات أو عمليات بالدولار يعرضها مصرف لبنان عليها لهذا الغرض.

وتقوم **الدعامة الثالثة** على تمديد آجال القروض المدعومة للقطاعات المنتجة ومنها السياحة، إلى ١٩ سنة بموجب التعميم رقم ٢٠١٧/٤٦٥ ، بعد أن كانت المدة ١٣ سنة بموجب التعميم رقم ٢٠١٥/٤٠٠ وتراوح من ٧ إلى ١٠ سنوات بموجب التعميم رقم ٢٠١٣/٣٣٥.

في السياق ذاته، لا بدّ من التذكير بأنّ المصارف تلعب دوراً كبيراً في صيغ التمويل المتخصّصة للقطاع الخاص، مؤسّسات وأفراداً، من جهة أولى، كشريك مع الدولة اللبنانية وأيضاً مع المؤسّسات المالية الدولية والإقليمية، ومنها مؤسّسة الاستثمار الخاصة لما وراء البحار(OPIC)، والبنك الأوروبي للتثمير (EIB)، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، ومؤسّسة التمويل الدولية (IFC)، وصناديق التنمية العربية، وصندوق النقد العربي، وغيرها، ومن جهة ثانية، كمقرض يتحمّل وحده مخاطر هذه التسليفات ويعرض أنواعاً جديدة ومتنوّعة من القروض.

18-2

وتشير الإحصاءات حول طبيعة التسليفات الممنوحة من قِبَل القطاع المالي، والعائدة إلى نهاية العام ٢٠١٨، إلى أنّ نسبة عالية منها - وقدرُها ٧٣,١٪ - هي قروض ذات آجال محدّدة في حين تتّخذ نسبة ٢٦,٩٪ من إجمالي التسليفات شكل تسهيلات مكشوفة وغير موثّقة بضمانات (Overdrafts). مع العلم أنّ القروض المكشوفة (Overdrafts) تُمنح عادةً للزبائن ذوي الأهلية الائتمانية العالية أو كبار الزبائن حيث يتركّز معظم التسليفات، ما يجعل حصّتها متناسبة مع توزّع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين. وفي نهاية العام ٢٠١٨، بلغت حصّة القروض مقابل تأمين عقاري ٣٨,٩٪، وحصّة القروض بكفالات شخصيّة ١٧,١٪، وحصّة القروض مقابل ضمانات نقدية أو كفالات مصرفية ١٢,٦٪، في حين بلغت حصّة القروض مقابل ضمانات عينيّة أخرى ٢,٧٪، والقروض مقابل قيم مالية ١,٨٪.

[٢] على أن يقوم كل مصرف بمنح هذه القروض من المبالغ المودعة بإسمه بالليرة على حساب دائن خاص لدى مصرف لبنان والناتجة عن عمليات بيع دولار أميركي يقوم بها مع المصرف المركزي لهذه الغاية.

19-2

على صعيد توزّع التسليفات على القطاعات الاقتصادية، فإنه يتوافق بصورة عامّة مع مساهمة القطاعات في الناتج المحلّي الإجمالي، إذا ما استثنينا القطاع الزراعي الذي يحتاج إلى آليات تمويل متخصّصة كما هي الحال في معظم دول العالم، المتطوّرة منها والناشئة.

توزّع تسليفات القطاع المالي المستعملة على القطاعات الاقتصادية (كما في نهاية الفترة)

	كانون الأول ٢٠١٦		كانون الأول ٢٠١٧		كانون الأول ٢٠١٨	
	القيمة (مليارليرة)	النسبة (٪)	القيمة (مليارليرة)	النسبة (٪)	القيمة (مليارليرة)	النسبة (٪)
التجارة والخدمات	٣١٣٤٦	٣٢,٤	٣٤١١٠	٣٣,٠	٣٥٧٠٤	٣٤,١
البناء والمقاولات	١٧٤١٤	١٨,٠	١٧٢٦٧	١٦,٧	١٦٨١٣	١٦,٠
الصناعة	٩٥١٧	٩,٨	١٠٣٠٤	١٠,٠	١١٤٩٨	١١,٠
القروض الشخصية	٢٩٦٦٢	٣٠,٦	٣٢٣٣٢	٣١,٢	٣١٨٧٦	٣٠,٤
منها: القروض السكنية	١٧٩٨١	١٨,٦	١٩٦٣٧	١٩,٠	١٩٤٢٧	١٨,٥
الوساطة المالية	٥١٦٩	٥,٣	٥٤٥٢	٥,٣	٤٦٨١	٤,٥
الزراعة	١١٤٦	١,٢	١١٨٤	١,١	١١٩٠	١,١
قطاعات أخرى	٢٥٢٧	٢,٦	٢٨٤٦	٢,٧	٣٠٥٤	٢,٩
المجموع	**٩٦٧٨١**	**١٠٠,٠**	**١٠٣٤٩٥**	**١٠٠,٠**	**١٠٤٨١٦**	**١٠٠,٠**

المصدر: مصرف لبنان

وفيما تواصل حصّة كلّ من التجارة والخدمات[٣] والصناعة ارتفاعها لتشكّل ٣٤,١٪ و١١٪ تباعاً من مجموع التسليفات للقطاعات الاقتصادية في نهاية العام ٢٠١٨، فقد شهدت حصّة غالبية القطاعات الأخرى تراجعاً في نهاية العام المذكور قياساً على نهاية العام ٢٠١٧ كحصّة الوساطة المالية وأيضاً البناء والمقاولات والقروض الشخصية، بما فيها السكنية، نتيجة الركود الذي يشهده القطاع السكني وأزمة الإسكان.

ويُظهر توزّع هذه التسليفات على المناطق والمستفيدين تركّزها الواضح في منطقة بيروت وضواحيها ولمصلحة ساكنيها، مع تسجيل تراجع بطيء وتدريجي في حصّة هذه المنطقة لتصل إلى ٧٤,٧٪ من إجمالي التسليفات و٥٢,٢٪ من مجموع المستفيدين في نهاية العام ٢٠١٨. ويُعتبر هذا التركّز منسجماً مع تركّز النشاط الإقتصادي وتركّز السكّان ومستوى المداخيل في العاصمة والضواحي.

[٣] حيث تتركز التسليفات إضافةً إلى تركزها في القروض الشخصية

20-2

ومن ناحية توزّع هذه التسليفات حسب الشرائح، تبيّن الإحصاءات أنّ التسليفات التي تزيد قيمتها عن مليار ليرة لبنانية يستفيد منها ١,٣٪ فقط (عددهم ٨٣٨٩ شخصاً ومؤسّسة) من إجمالي عدد المستفيدين والبالغ ٦٢٦٨٣٩ شخصاً ومؤسّسة في نهاية العام ٢٠١٨، وهذه النسبة المتدنّية تنسجم مع ما هو قائم في معظم بلدان العالم. مع العلم أن شخصاً واحداً (أو مؤسّسة واحدة) قد يكون قد استفاد (أو استفادت) من أكثر من قرض واحد، وبالتالي، فإن عدد المستفيدين المشار إليه قد يكون فعلياً أدنى ممّا هو مذكور.

توزّع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين
(نهاية العام ٢٠١٨ – ٪، مليار ليرة وعدد)

	حسب القيمة (٪)	حسب عدد المستفيدين (٪)
أقلّ من ٥ ملايين ليرة	٠,٢٠	١٥,٣٥
٥ – ٢٥ مليون ليرة	٣,٥٣	٤٧,٣٩
٢٥ – ١٠٠ مليون ليرة	٥,٨٨	٢٠,٦٢
١٠٠ – ٥٠٠ مليون ليرة	١٦,٦٠	١٤,١٠
٥٠٠ – ١٠٠٠ مليون ليرة	٤,٩١	١,٢٠
١٠٠٠ – ٥٠٠٠ مليون ليرة	١١,٨٦	٠,٩٣
٥٠٠٠ – ١٠٠٠٠ مليون ليرة	٧,٦١	٠,١٨
١٠٠٠٠ مليون ليرة وما فوق	٤٩,٤١	٠,٢٣
المجموع (مليار ليرة-عدد)	**١٠٤٨١٦**	**٦٢٦٨٣٩**

المصدر: مصرف لبنان

21-2

عرفت معدّلات الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة منحىً تصاعدياً في موازاة ارتفاع المعدلات الدائنة كما سبق وأشرنا إليه. فقد ارتفع متوسّط الفائدة المدينة على الدولار من ٧,٣٤٪ في العام ٢٠١٧ إلى ٨,٠٧٪ في العام ٢٠١٨، علماً أنه بلغ ٨,٥٧٪ في شهر كانون الأول ٢٠١٨. وفي ما يتعلّق بمتوسط الفائدة المدينة على الليرة، فقد ارتفع من ٨,٢٩٪ في العام ٢٠١٧ إلى ٩,١٠٪ في العام ٢٠١٨، علماً أنه بلغ ٩,٩٧٪ في شهر كانون الأول ٢٠١٨.

تطوّر معدلات الفائدة المدينة في سوق بيروت (٪)

المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع العام

22-2

يُعتبر القطاع المصرفي مموّلاً رئيسياً للقطاع العام، ولو أن حجم التمويل يتغيّر بين فترة وأخرى متأثّراً بالموارد المتوافرة والفرص المتاحة والمردود وإدارة المخاطر. وقد حملت المصارف التجارية حوالي ٤٠٪ من مجموع الدين العام في نهاية العام ٢٠١٨، فيما حمل مصرف لبنان ما يزيد عن ٣٥٪، وتوزّعت النسبة المتبقيّة بالتساوي على المقيمين الآخرين، من جهة، ودول ومؤسّسات متعدّدة الجنسية بالإضافة إلى غير مقيمين، من جهة أخرى.

23-2

ارتفعت تسليفات المصارف التجارية الممنوحة للقطاع العام إلى ما يوازي ٥٠٦٥١ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٤٨١٦٣ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٧، أي بنسبة ٥,٢٪ بعد تراجعها بنسبة ٨٪ في العام ٢٠١٧. وفي التفصيل، ارتفعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالعملات الأجنبية بما يوازي ٢٨٠٥ مليارات ليرة وبنسبة ١٣,١٪ في العام ٢٠١٨ مقابل تراجع التسليفات بالليرة بمقدار ٣١٧ مليار ليرة وبنسبة ١,٢٪. وكانت نسبتا التراجع بلغتا ١٢,٨٪ للتسليفات بالعملات الأجنبية و٤,٠٪ للتسليفات بالليرة في العام ٢٠١٧.

24-2

وجاء التراجع في التسليفات بالليرة مع إمكانية توظيفات أخرى ذات مردود أعلى، ذلك أن المرحلة الدقيقة، وبالتحديد منذ تشرين الثاني ٢٠١٧، تطلّبت ارتفاع معدلات الفائدة بالليرة، الأمر الذي شمل التوظيفات لدى مصرف لبنان وودائع الزبائن لدى المصارف، وذلك بهدف ضبط عمليات

التحويل من الليرة إلى العملات الأجنبية، في حين بقيت معدلات الفائدة مستقرّة على سندات الخزينة بالليرة بجميع فئاتها حتى نهاية تشرين الثاني ٢٠١٨ قبل أن يرتفع المردود على فئتَيْ ١٠ سنوات و١٥ سنة في الشهر الأخير من العام ٢٠١٨ وعلى الفئات الأخرى ابتداءً من الشهر الأول من العام ٢٠١٩. وفي التفصيل، انخفضت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية من ٢٦٥٥٦ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٧ إلى ٢٤٤٥٦ ملياراً في نهاية تشرين الثاني ٢٠١٨ لترتفع إلى ٢٦١٩٨ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٨ بعد أن اكتتبت بسندات من فئة ١٠ سنوات بمردود ١٠٪ مقابل ٧,٤٦٪ في الإصدارات السابقة، وبسندات من فئة ١٥ سنة بفائدة ١٠,٥٪ بعد توقّف إصدار هذه الفئة منذ سنوات. وعلى العموم، جاءت الاكتتابات الجديدة بالسندات بالليرة خلال العام ٢٠١٨ دون الإستحقاقات وكان مصرف لبنان يغطّي العجز، مع العلم أنّ تركّز الاكتتابات هو على الفئات الطويلة الأجَل (٧ سنوات وما فوق) ذات المردود الأعلى نسبياً.

وفي ما يخصّ محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبندز، فقد ارتفعت من ١٤١٧٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠١٧ إلى ١٦٠٣٩ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٨. وقد تأثّرت محفظة المصارف من هذه السندات بعوامل عدّة، منها شراء المصارف حوالي ٣ مليارات دولار من اليوروبندز من محفظة مصرف لبنان الذي نفّذ، مع وزارة المالية، عملية مقايضة في شهر أيار ٢٠١٨ قضت باستبدال ما يوازي ٥,٥ مليارات دولار من محفظته من سندات الخزينة بالليرة إلى محفظته من سندات اليوروبندز، كما استحقّت للمصارف سندات يوروبندز في كلّ من حزيران وتشرين الثاني ٢٠١٨.
نتيجةً لذلك، انخفضت حصّة التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة من ٥٥,٦٪ من إجمالي تسليفاتها لهذا القطاع في نهاية العام ٢٠١٧ إلى ٥٢,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٨، في حين ارتفعت حصّة التسليفات بالعملات الأجنبية من ٤٤,٤٪ إلى ٤٧,٧٪ في نهاية العامَيْن على التوالي.

الموجودات الخارجية

25-2

ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة إلى ١٢ مليار دولار (والتي لا تتضمّن الودائع لدى المصارف المركزية غير المقيمة) في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ١١,٣ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٧، لتكون بذلك قد ازدادت بنسبة ٦,١٪ في العام ٢٠١٨ بعد ارتفاعها بنسبة ٤,٢٪ في العام ٢٠١٧. وبلغت حصتها ٤,٨٪ من إجمالي الموجودات المصرفية في نهاية ٢٠١٨ (٥,١٪ في نهاية العام ٢٠١٧). واستقرّت نسبة هذه الودائع على ٩,٧٪ من ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف في نهاية العام ٢٠١٨ شأنها في نهاية العام ٢٠١٧، وهي أدنى ممّا كانت عليه في السابق نظراً لمردود هذه الموجودات المتدنّي نسبياً. وبالتالي، تفضّل المصارف توظيف سيولتها بالعملات الأجنبية بمردود أعلى لدى مصرف لبنان، علماً أنّ هذا الأخير غالباً ما يُعيد بدوره توظيف هذه الموجودات لدى مصارف في الخارج، ما يعني أنّ هذه التوظيفات ما زالت تتمتّع بالنسبة إلى المصارف بمستوى السيولة والمخاطر ذاته تقريباً، في وقت تُساهم في تدعيم موجودات مصرف لبنان الخارجية من العملات الأجنبية وفي الدفاع عن الإستقرار النقدي. وتجدر الإشارة إلى أن موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية (باستثناء الذهب) بلغت ٣٩,٧ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨.

26-2

وبالإضافة إلى كونها مكوّناً مهمّاً للسيولة بالعملات الأجنبية، تلعب الودائع لدى المراسلين وظيفة هامّة في تمويل تبادلات لبنان مع الخارج وأيضاً في إدارة السيولة والمخاطر. لذلك، وعلى الرغم من المردود المنخفض نسبياً لهذه التوظيفات الخارجية، تسعى المصارف دائماً في إدارة مواردها إلى تأمين حدّ أدنى من السيولة بالعملات الأجنبية لدى المصارف المراسلة، ما يساعد على احتواء أيّة تطوّرات سلبية طارئة، كما يحدّ من سياسة تجنّب المخاطر (De-risking) التي قد تعتمدها أحياناً بعض المصارف المراسلة.

27-2

وتجدر الملاحظة إلى أن ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة (دون ودائعها لدى المصارف المركزية) قد انخفضت، صافيةً من الالتزامات تجاه المصارف غير المقيمة، إلى ٢,٧ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٣,٨ مليارات دولار في نهاية العام الذي سبق. وبتعبير آخر، غطّت الودائع لدى المصارف المراسلة ١,٣ مرّة الالتزامات الخارجية تجاه المصارف غير المقيمة في نهاية العام ٢٠١٨ (١,٥ مرّة في نهاية العام ٢٠١٧). مع الإشارة إلى أنّ المصارف غير المقيمة التي تملك حسابات دائنة في القطاع المصرفي اللبناني هي في جزء منها مصارف تابعة للمصارف اللبنانية.

28-2

من جهة أخرى، تراجعت الموجودات الخارجية الأخرى للمصارف إلى ٤٠٤٤ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٤٢٥١ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٧، أي بنسبة ٤,٩٪ بعد ارتفاعها بنسبة ١,٦٪ في العام ٢٠١٧. وتدخل بشكل أساسي ضمن هذه الموجودات الإستثمارات المباشرة في رساميل المصارف الشقيقة أو التابعة، وأيضاً الإستثمارات في سندات الدين في الخارج، والتي لا تقلّ درجة تصنيفها عن BBB على أن تكون خاضعة لرقابة بلدان مصنّفة تصنيفاً سيادياً بدرجة BBB وما فوق في حال كانت صادرة عن شركات. وتدرّ هذه التوظيفات بوجه عام مردوداً مرتفعاً قياساً على مردود الودائع لدى المصارف غير المقيمة، كما تشكّل هذه الموجودات الخارجية تنويعاً مرغوباً فيه للتوظيفات الخارجية، وتالياً توزيعاً للمخاطر.

الودائع لدى مصرف لبنان

29-2

تابعت **ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان** ارتفاعها عام ٢٠١٨ لتصل قيمتها إلى ١٩٦٢٨٨ مليار ليرة في نهاية هذا العام مقابل ١٥٥٨٩٣ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٧. فتكون بذلك قد ارتفعت بمقدار ٤٠٣٩٥ مليار ليرة في العام ٢٠١٨ مقابل ارتفاعها بقيمة ٢١٢٨١ مليار ليرة في العام ٢٠١٧. وارتفعت حصّتها من إجمالي التوظيفات المصرفية إلى ٥٢,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٤٧,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٧. ويأتي ذلك في إطار إدارة السيولة والعمليات المالية المتعدّدة التي نفّذها مصرف لبنان مع المصارف لتدعيم الاحتياطيات والمحافظة على الاستقرار النقدي. وقد نتج ارتفاع هذه التوظيفات في العام ٢٠١٨ من زيادة كبيرة في الودائع لأجَل بالليرة والدولار، بالإضافة إلى زيادة التوظيف في شهادات الإيداع بالليرة التي تركّز ارتفاعها في النصف الأول من السنة، علماً أن محفظة شهادات الإيداع بالدولار بقيت شبه مستقرّة خلال العام المذكور.

ثالثاً: المصارف وإدارة المخاطر

1-3

اتّخذ مصرف لبنان في العام ٢٠١٨، كما في السنوات التي سبقت، مزيداً من الإجراءات الإحترازية سعياً إلى إدارةٍ أفضل للمخاطر المصرفية، تناولت نواحي متعدّدة من العمل المصرفي، ومن أبرزها ما يتعلّق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وبالعمليّات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية، وبتصنيف مخاطر الديون، وبالعمليات المالية والنشاطات في الأسواق المالية، وبإيداعات وتوظيفات وتسليفات المصارف اللبنانية في المصارف والمؤسّسات الشقيقة أو المرتبطة بها في الخارج، وبالإطار التنظيمي لكفاية رساميل المصارف العاملة في لبنان. ولمزيد من التفصيل حول الإجراءات التنظيمية للعمل المصرفي، يُرجى مراجعة القسم الثاني من هذا التقرير.

2-3

تعتمد المصارف اللبنانية الممارسات والقواعد التنظيمية والرقابية التي تستند إليها الصناعة المصرفية العالمية في هذا المجال، مُلتزمةً تحديداً بالنظم وبضوابط العمل المصرفي التي تضعها السلطات النقدية والرقابية في لبنان كما في جميع الدول التي تعمل فيها، ومنها ما يتعلّق بتطبيق معايير يفرضها الواقع اللبناني إضافةً إلى المعايير الدولية، مع تكييف هذه القواعد والمعايير أحياناً مع البنية المصرفية اللبنانية وخصوصيّتها وترك هامش من المرونة في التطبيق وتدرّجاً في التنفيذ وفق الحاجة والمعطيات.

مخاطر السمعة Reputation Risk الناتجة عن عدم تطبيق اجراءات الإمتثال (Compliance)

3-3

تنخرط المصارف اللبنانية جدّياً في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية المفروضة على الأفراد والمؤسّسات في عدد من الدول، أوّلاً بقرار واعٍ ومسؤول من إداراتها، وثانياً التزاماً منها بالقانون رقم ٢٠١٥/٤٤ وقبله بالقانون رقم ٢٠٠١/٣١٨ وبمعايير الصناعة المصرفية العالمية وبالتعاميم واللوائح الصادرة عن السلطات النقدية والرقابية، وذلك بهدف خدمة الإقتصاد اللبناني في علاقاته المالية الخارجية وتالياً خدمة عملاء المصارف أفراداً ومؤسّسات. وطوّرت المصارف في هذا المجال طيلة السنوات الماضية سياسات وأنظمة فعّالة، أكسبتها مصداقية في الأسواق المالية العالميّة، وهي مستمرّة وبقوّة في الإلتزام بقواعد مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومعرفة العملاء. وتركّز المصارف على إخضاع موظفيها بشكل دائم ومكثّف لدورات تدريبية وورش عمل تتناول القوانين والأنظمة وكذلك المعايير والتطوّرات العالمية ذات الصلة، والتوعية على كيفية رصد وتجميد حركات الأموال المشبوهة والإبلاغ عنها والتواصل الدائم مع هيئة التحقيق الخاصّة، بهدف الوصول إلى مستوى أعلى من الثقافة والتقنيّة والإحترافية في العمل المصرفي.

4-3

في تموز ٢٠١٧، أصدر مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم ١٣٩ المتعلّق بالتبادل التلقائي للمعلومات لغايات ضريبيّة، لمساعدة وتوجيه المصارف على تطبيق أحكام القانون رقم ٢٠١٦/٥٥. وعمد المركزي من خلال التعميم الوسيط رقم ٤٩٨ الصادر في حزيران ٢٠١٨ على إدخال تعريف وكيفية تحديد صاحب الحق الإقتصادي Beneficial Owner على نظام مراقبة العمليّات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وأصدر في أيلول ٢٠١٨ التعميم الأساسي رقم ١٤٦ المتعلّق بأصول التعامل مع قانون الحماية العامة للبيانات الشخصية GDPR، الذي يطلب، من بين أمور عدّة، تعيين مسؤول عن حماية البيانات الشخصيّة Data Protection Officer من داخل وحدة الإلتزام، وتعديل برنامج الإمتثال Compliance Program بما يتماشى مع الإجراءات التي ستُتّخذ بهذا الشأن. أيضاً في أيلول ٢٠١٨، أصدر التعميم الوسيط رقم ٥٠٨ الذي يطلب فيه من المصارف إبلاغ "هيئة التحقيق الخاصّة"، فوراً، بالإجراءات والتدابير التي قد تتّخذها استناداً إلى القوانين والأنظمة المعمول بها والمتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك لجهة تجميد أو إقفال أيّ حساب عائد لأحد عملائها أو الإمتناع عن التعامل أو عن فتح أيّ حساب له وتوضيح الأسباب الموجبة التي تبرّر اتّخاذ هذه الإجراءات أو التدابير. وأصدر أخيراً في كانون الأول ٢٠١٨ التعميم الوسيط رقم ٥١٣ الذي يطلب فيه من المصارف، كلّ في ما يخصّها، أن تأخذ بمؤشّر إضافي كدلالة على تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب وهو "حصول ايداع نقدي ناتج عن عملية بيع عقار يعقبه سحب المبلغ أو تحويله إلى الشاري أو إلى شخص يعيّنه هذا الأخير، وذلك بحجّة الغاء عمليّة البيع".

5-3

وفي إطار سعي جمعيّة المصارف الدائم إلى نشر الوعي ودعم المصارف المتوسّطة والصغيرة، طلبت من شركة ديلويت Deloitte تطوير "دليل السياسات والإجراءات لحماية البيانات" Data Protection Policies and Procedures Manual بعد أن وزّعت سابقاً دليلاً حول "معيار الإبلاغ الموحّد" Common Reporting Standard CRS (في شباط ٢٠١٧)، و"دليل العقوبات" (٢٠١٥)، و"دليل السياسات والإجراءات المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب" (٢٠١٣)، و"الدليل الشامل لسياسة قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية" FATCA (٢٠١٣). كما تابعت جمعيّة مصارف لبنان والمصارف اللبنانية في العام ٢٠١٨ تحرّكاتها الخارجية الدوريّة التي استهدفت بشكل خاص الولايات المتحدّة الأميركية وتواصلت مع مسؤولين رسميّين ومصرفيّين وبخاصّة مسؤولي دوائر الإلتزام، بهدف تحصين سمعة القطاع المصرفي اللبناني وصورته في الخارج، واستمرار لا بل تعزيز العلاقة مع المصارف المراسلة وتلافي سياسة تجنّب المخاطر De Risking، ليبقى لبنان جزءاً من النظام المالي العالمي، خدمةً لمصلحة الزبائن والقطاع المصرفي والإقتصاد اللبناني.

مخاطر الملاءة Solvency Risk

6-3

تولي المصارف أهميّة خاصّة لموضوع المخاطر المُرتبطة بضعف الملاءة أو بعدم كفاية رأس المال لتغطية جميع أنواع المخاطر الكامنة في الأعمال التجارية اليوميّة للمصرف. وتسعى دائماً إلى تعزيز ملاءتها وقاعدة رساميلها ليس فقط لمواجهة المخاطر المتعدّدة وتغطية الخسائر المحتملة والإلتزام بالمعايير المحلّية والدولية ذات الصلة، بل أيضاً للإحتفاظ بالمتانة الماليّة العالية لدعم متطلّبات النمو والتوسّع في النشاطات القائمة والمُحتملة وفي أسواق المال، إضافةً الى حماية أموال المودعين والمقرضين الآخرين والمستثمرين في المصارف. وتتمّ عمليّة تقييم ومتابعة كفاية رأس المال بما يتوافق مع السياسات والإجراءات الموضوعة من قبل إدارات المصارف وبالنظر الى القواعد والنسب والتدابير الموضوعة من قبل السلطات الرقابية المحلّية، وبالتالي وفقاً لأحكام التعاميم الصادرة حول كفاية رأس المال، ولا سيّما التعميم الأساسي لمصرف لبنان رقم ٤٤ وتعديلاته. فتتمّ ملاءمة حجم رأس المال المطلوب في جميع الظروف والأوقات مع حجم الأصول داخل الميزانية والإلتزامات خارج الميزانية المرجّحة بأوزان المخاطرRisk weighted assets and off balance sheet commitments، وبالتحديد مخاطر الائتمان Credit Risk ، ومخاطر السوق Market Risk ، والمخاطر التشغيلية Operational Risk ، وفقاً لما هو معمول به في الصناعة المصرفية الدولية وتبعاً للمعايير العالمية.

7-3

وقد حقّق القطاع المصرفي اللبناني معدلات الملاءة المستهدفة لعام ٢٠١٨ بموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤٣٦[٤]، إذ بلغ معدّل الملاءة في متوسط القطاع (Total Capital/Risk Weighted Assets) بحسب آخر المعلومات الصادرة عن السلطات النقدية والرقابية، ١٦,٥٦٪ في نهاية أيلول ٢٠١٨

[٤] يطلب التعميم ٤٣٦ الوصول في نهاية العام ٢٠١٨ إلى النسب التالية: ١٠٪ في ما يخص حقوق حملة الأسهم العادية إلى مجموع الموجودات المرجحة Common Equity Tier ١ Ratio، و ١٣٪ في ما يتعلق بنسبة الأموال الخاصة الأساسية الى مجموع الموجودات المرجحة Tier ١ Ratio و ١٥٪ في ما يخص نسبة الأموال الخاصة الاجمالية الى مجموع الموجودات المرجحة Total Capital Ratio. وتتضمن جميع هذه النسب إحتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة (Capital Conservation Buffer) على أن يبلغ ٤,٥٪ من الموجودات المرجحة في نهاية العام ٢٠١٨.

وفق معيار بازل ٣. وللذكر، فقد بلغ هذا المعدّل ١٧,٦٪ على الصعيد العالمي و١٧,٧٪ في الأسواق الناشئة. وهكذا، لم يواجه القطاع المصرفي اللبناني مصاعب في تطبيق مقرّرات بازل ٣، إذ واظب في السنوات الأخيرة على تقوية الأموال الخاصّة الأساسيّة من خلال إعادة ضخّ جزء من الأرباح في الأموال الخاصّة ومن خلال إصدار الأسهم. ويواكب الجهاز المصرفي دوماً التنظيمات والتدابير الجديدة المطروحة على الصعيد العالمي، والتي أصبحت أكثر تشدّداً مع رفع مستوى النوعية والشفافية في قاعدة رأس المال وتعزيز درجة تغطية المخاطر وضبط عملية الإفراط في الاستدانة، أو نسبة الدين في الموارد المصرفية وغيرها من الأمور، مع الإشارة إلى أنّ لجنة بازل تترك للسلطات النقدية المحليّة هامشاً مهمّاً لتقدير ما يلائم السوق المحليّة.

ولا بدّ من التذكير في هذا السياق بأنّ تمتين القاعدة الرأسمالية للمصارف كان أحد أهداف العمليات المالية التي نفّذها مصرف لبنان في العام ٢٠١٦، لكي يساعد هذه الأخيرة على الالتزام بالمعايير الدولية الجديدة فتستمرّ بالتالي في تمويل الإقتصاد وفي دعم احتياطيّات مصرف لبنان. لذلك، طلب مصرف لبنان[٥] من المصارف تخصيص الفائض الناتج عن العمليات المذكورة في الأموال الخاصّة، ما مكّن المصارف من استعماله في الإلتزام بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (IFRS 9)، والذي دخل حيّز التنفيذ في بداية العام ٢٠١٨ ومن بلوغ معدّلات الملاءة التي يطلبها مصرف لبنان والتي فصّلناها أعلاه.

مخاطر الإقراض Credit Risk

8-3

تماشياً مع مبادئ الإدارة الرشيدة والإمتثال الدولية Compliance and Corporate Governance International Guidelines، تعمد المصارف العاملة في لبنان إلى تحديد مستوى الرغبة في اتّخاذ المخاطر الإئتمانية Credit risk appetite والحدود أو السقوف الإئتمانية Credit risk limits من قبل مجالس إداراتها، والتي تبلّغ هذا الأمر بدورها الى اللجان والمديريات المختصّة لاعتماد السياسات والتدابير الإجرائيّة التي تتناسب مع قراراتها والأهداف الموضوعة. وتسعى المصارف إلى السيطرة على/ أو الحدّ من مخاطر الإئتمان وضبطها عن طريق وضع حدود أو سقوف قصوى على حجم المخاطر التي هي على استعداد لقبولها، أكان بالنسبة إلى الأطراف المُقابلة Counterparties أو إلى التركّز القطاعي والجغرافي Industry and geographic concentration، كما من خلال رصد ومتابعة درجة التعرّض للمخاطر Exposures Risk وتلاؤمها أو تماشيها مع الحدود المرسومة. فهناك سقوف موضوعة للتوظيفات لدى المؤسّسات المصرفية والمالية وفي الأدوات الماليّة ذات التصنيف الإئتماني المرتفع، ولدرجة التعرّض للمخاطر السيادية، إضافةً إلى القيود المطبّقة على القروض والتسهيلات للزبائن بما في ذلك القيود بالنسبة الى البلد الواحد والقطاع الإقتصادي والآجال والتصنيف الإئتماني والكفلاء وغيرها تجنّباً لتركّز المخاطر.

9-3

وفي ما يتعلّق بالقروض والتسهيلات الممنوحة للزبائن تحديداً، تسعى المصارف أيضاً إلى الحدّ من مخاطر الإئتمان المرتبطة بهذا النشاط من خلال سلسلة من الاجراءات المتّخذة والتي تطال نشأة القرض وتكوين الملفّات، وتأمين الوثائق والكفالات والضمانات الكافية، والمتابعة، والتصنيف الدوري للقروض بحسب تعليمات السلطات النقدية والرقابية وبتكوين المؤونات اللازمة عليها حسب تصنيفها، بحيث تُغطّى القروض الرديئة بالمؤونات على نحو كامل وتُدرج خارج الميزانية. كما تلتزم المصارف بالمعايير الاحترازية المتعلّقة بالتسليفات لمقترض واحد وتلك الممنوحة للجهات المقرّبة، من أفراد وشركات. بالإضافة إلى ذلك، تطلب إدارات المصارف من المؤسّسات الكبيرة ومن كبار المقترضين توفير ميزانيات مدقّقة، من جهة، وضمانات مقبولة، من جهة ثانية. والشروع في التسهيلات الإئتمانية هو بداية عمل مشترك بين الفروع المصرفية والأقسام أو الدوائر المختصّة في المصرف الأم حيث يتمّ إجراء تحليل ائتماني لأهليّة المقترض وقدرته على السداد ودراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع، وحيث يقوم قسم إدارة مخاطر الإئتمان بمراجعة الملف والتحليل الإئتماني بشكل مستقلّ وإعداد رأي مكتوب بالمخاطر المرتبطة بالتسهيلات الإئتمانية التي تمّ درسها ورفعه إلى لجان الإئتمان المعنيّة.

٥ خاصة من خلال التعميمين الوسيطين رقم ٢٠١٦/٤٣٩ و ٢٠١٦/٤٤١.

ولجان الإئتمان هي المسؤولة عن الموافقة على التسهيلات التي تصل إلى الحدّ المعيّن لها. فالمصارف لديها مستويات مختلفة من السلطات أو الجهات المؤتّمنة على الموافقة على طلب الائتمان، وهذا يتوقّف على طبيعة وحجم التسهيلات المطلوبة والسقوف الموضوعة. لذا فإنّ الموافقة على القرض قد تقتصر على موافقة لجان الائتمان أو تكون خاضعة للّجان التنفيذية أو لمجالس الإدارة.

10-3

وبقيت المخاطر المتعلّقة بالتسليفات داخل الإقتصاد اللبناني مضبوطة عموماً، على الرغم من النمو الإقتصادي الضعيف الذي يسجّله الإقتصاد اللبناني في السنوات الأخيرة. وفي ظلّ هذه الظروف، ازدادت قليلاً نسبة الديون المشكوك بتحصيلها إلى إجمالي التسليفات Doubtful Loans/Total Loans لتبلغ ٤,٣٠٪ في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٣,٧٠٪ في نهاية العام ٢٠١٧، وهي نسبة مقبولة مقارنة مع المتوسّطات الإقليمية (٦,٠٨٪) ومتدنّية بالمقارنة مع تلك المسجّلة في الأسواق الناشئة (٧,٧٠٪)، في حين تراجعت قليلاً المؤونات المكوّنة لتغطية الديون غير المنتجة Provision/NPL إلى ٦٠,٤٩٪ مقابل ٦١,١٦٪ في نهاية العامَيْن المذكورَيْن على التوالي.

من جهة أخرى، ارتفعت درجة تعرّض المصارف للمخاطر السيادية على نحو إضافي في العام ٢٠١٨، بحيث وصلت حصّة تسليفات المصارف للقطاع العام وودائعها لدى مصرف لبنان إلى ٦٥,٧٪ من إجماليّ التوظيفات في نهاية العام المذكور مقابل ٦١,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٧. والجدير ذكره أنّ جزءاً لا بأس به (أكثر من ٤٧٪) من التوظيف لدى القطاع العام ومصرف لبنان هو بالعملة الوطنية بحيث ينتفي عملياً خطر عدم تسديده. أما التوظيفات بالعملات الأجنبية، فهي في جزء كبير منها لدى مصرف لبنان، الذي يعيد بدوره توظيف القسم الأكبر منها خارجياً في أدوات قليلة المخاطر ومرتفعة السيولة قد تكون مشابهة لبنية توظيفات المصارف في الخارج. أمّا لناحية التصنيف السيادي للدولة اللبنانية، فقد حصلت مؤخّراً بعض التطوّرات السلبيّة حيث قامت وكالة "موديز" في كانون الثاني ٢٠١٩ بتخفيض تصنيف لبنان الإئتماني من B3 إلى Caa1 وعدّلت النظرة المستقبليّة من سلبيّة إلى مستقرّة. من جهتها، أكّدت وكالة " ستاندرد اند بورز" على تصنيفها لديون لبنان في آذار ٢٠١٩ لكنّها خفّضت النظرة المستقبليّة من مستقرّة إلى سلبيّة، بعد أن سبقتها بذلك وكالة "فيتش" حيث أكّدت في كانون الأول ٢٠١٨ على تصنيف لبنان وعدّلت النظرة المستقبليّة من مستقرّة إلى سلبيّة.

مخاطر تقلّبات معدلات الفوائد Interest Rate Risk

11-3

تبقى المخاطر المرتبطة بتقلّبات معدّلات الفائدة تحت السيطرة على الرغم من ارتفاع معدّلات الفائدة المصرفية على الليرة والدولار منذ أواخر العام ٢٠١٧ في سوق بيروت. وتُعتبر هذه المخاطر محدودة في ما يخصّ تسليفات المصارف للقطاع الخاص، لأنّها في قسم كبير منها جارية، وتتمّ بالتالي مراجعة معدّلات الفائدة المطبّقة عليها بشكل دوري يتناسب إلى حدّ كبير مع فترة مراجعة معدّلات الفائدة المطبّقة على الودائع. ويختلف الوضع بشأن التسليفات التي تمنحها المصارف للقطاع العام وتوظيفاتها لدى المصرف المركزي في شهادات الإيداع لأنّ آجالها أطول نسبياً والفائدة عليها ثابتة وغير متحرّكة. فعلى سبيل المثال، بلغ الأجَل المثقّل على محفظة سندات الخزينة بالليرة حوالي ٤,٥ سنوات في نهاية العام ٢٠١٨، وحوالي ٨ سنوات بالنسبة إلى سندات اليوروبوندز. ما يجعل فجوة الآجال بين المطلوبات والتوظيفات واسعة جداً. ولكن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أوّلاً أنّ ارتفاع معدّلات الفائدة على الودائع بالليرة والذي طال بشكل خاص تلك التي تمّ تمديد آجال استحقاقها تحمّله مصرف لبنان وليس المصارف كما سبق وذكرنا في القسم الأول من هذا التقرير، وينطبق ذلك على ارتفاع الفوائد على الودائع بالدولار. وثانياً، أنّ المصارف تملك سيولة أوليّة مرتفعة بالعملات الأجنبية، كما أنّ الفائدة المدفوعة على الودائع بالليرة ترتبط عموماً بالمردود على سندات الخزينة بالليرة والتوظيفات لدى المركزي وليس العكس، والمردود على سندات الخزينة وشهادات الإيداع الطويلة الأجل وايداعات المصارف الطويلة الأجل لدى المركزي يأخذ في الاعتبار تلك المخاطر، أي تقلّب معدلات الفوائد، إضافةً إلى كونها أدوات مالية قابلة للتداول وتُعتبر سائلة

نسبياً بعكس التسليفات للقطاع الخاص، وكلّها أمور تحدّ من هذه المخاطر. زد على ذلك أنّ المخاطر المتعلّقة بارتفاع إضافي في معدّل الفائدة على الدولار الأميركي لم تعد مطروحة في المستقبل القريب، وكان بنك الإحتياطي الفدرالي قد رفع معدّل الفائدة المرجعية على الدولار بواقع نقطة مئوية في العام ٢٠١٨ إلى ٢,٢٥-٢,٥٪.

مخاطر سعر الصرف Exchange Rate Risk

12-3

بقيت مخاطر سعر الصرف تحت السيطرة في العام ٢٠١٨، إذ لم يطرأ أيّ جديد أو تغير لناحية التزام الحكومة والمصرف المركزي بسياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي، وبخاصّة لناحية توافر الإمكانات اللازمة لذلك، على الرغم من تعرّض العملة الوطنية لضغوط كبيرة بسبب الأوضاع السياسية والإقتصادية السائدة والشائعات المغرضة التي ركّزت على قرب انهيار الوضع النقدي، والتي استطاع المصرف المركزي احتواءها بالتعاون مع المصارف بفضل عمليّاته الإستباقية والإحتوائية (لمزيد من التفصيل، يُرجى مراجعة القسم الأول). وقد استطاع مصرف لبنان أن يحافظ على مستوى جيّد من احتياطيّات العملات الأجنبية، إذ بلغت ٣٢,٥ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨، ما يغطّي حوالي ٢٠ شهراً من الاستيراد وحوالي ٦٣,٨٪ من الكتلة النقدية بالليرة و٢٣,٠٪ من الكتلة النقدية بمفهومها الواسع م٣ (M3). كما تبقى مخاطر سعر الصرف متدنّية لناحية بنية مراكز القطع في ميزانيّات المصارف نظراً لتعاميم مصرف لبنان بهذا الخصوص. فعلى سبيل التذكير، يُسمح للمصارف بالإحتفاظ بمركز قطع عملاني صافٍ، مدين أو دائن، لا يتعدّى في أيّ وقت نسبة ١٪ من مجموع عناصر الأموال الخاصّة الأساسيّة الصافية، على أن لا يتعدّى مركز القطع الإجمالي لديها في الوقت نفسه ما نسبته ٤٠٪ من مجموع الأموال الخاصّة الأساسيّة الصافية.

المخاطر التشغيليّة Operational Risk

13-3

تعتمد المصارف العاملة في لبنان على مجموعة من السياسات والإجراءات في إدارة المخاطر التشغيلية المرتبطة بتوقّف طارىء في أنظمة العمل، أو بحصول أخطاء بشرية وإدارية خلال القيام بالمهام المطلوبة، أو عمليّات غشّ، أو التعرّض لأحداث خارجية من كوارث طبيعية واضرابات ومظاهرات وغيرها، والتي قد تُحدث ضرراً في سمعة المصرف أو قد تكون لها آثار قانونية أو تنظيمية أو قد تؤدّي إلى خسارة ماليّة. فهناك إطار لإدارة المخاطر التشغيلية Operational Risk Management Framework يخضع للتدقيق Audit السنوي بحسب المتطلّبات الرقابية وبما يتماشى مع ممارسات الصناعة المصرفية الدولية، وكذلك فريق مستقلّ لإدارة هذه المخاطر التشغيلية يندرج في مهامه الأساسية تطبيقُ مضامين الإطار المشار إليه، بالتنسيق والتعاون مع وحدات أخرى في المصرف كالتدقيق الداخلي Internal Audit أو أمان المعلومات واستمراريّة العمل Corporate Information Security and Business Continuity. ويشمل إطار إدارة المخاطر التشغيليّة مبادىء مُختبرة على أرض الواقع، كمثل وجوب مضاعفة أنظمة المهام الأساسية Redundancy of Mission-Critical Systems، وفصل الواجبات Segregation of Duties، وتطبيق إجراءات موافقة صارمة Strict Authorization Procedures، وإجراء التسوية اليوميّة Daily Reconciliation، وتحديد مسؤوليّة إدارة المخاطر التشغيلية على المستوى العملي، وغيرها من المبادىء أو التوجيهات. وتُستخدم التغطية التأمينية Insurance Coverage كوسيلة خارجية للحدّ من المخاطر وبما يتناسب مع حجم النشاط وخصائصه.

مخاطر السيولة Liquidity Risk

14-3

يتمتّع القطاع المصرفي اللبناني بمعدّلات سيولة مناسبة، سواء بالليرة أو بالعملات الأجنبية، ما يُبقي مخاطر السيولة تحت السيطرة إلى حدّ كبير. فالمصارف تعتمد منذ سنوات استراتيجية تأمين حدّ أدنى من السيولة، بالليرة وخصوصاً بالعملات الأجنبية، حرصاً على تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي بشكل عام واللجوء إليها في حال استجدّت أيّ تطوّرات سلبية، مثل الأزمة السياسية المفاجئة مطلع تشرين الثاني ٢٠١٧، والفراغ الحكومي بعد انتخابات أيار ٢٠١٨ والذي ترافق مع شائعات ممنهجة حول الوضع النقدي، حيث لعبت سيولة المصارف المريحة بالعملات الأجنبية دوراً أساسياً في التصدّي لها. وقد أثبتت هذه الاستراتيجية فعاليّتها في تجاوز الأزمات، ورسّخت الثقة بالقطاع وساهمت في المحافظة على الاستقرار النقدي. وتجدر الإشارة إلى أنّه نتيجة تحويلات الودائع المصرفية من الليرة إلى الدولار في العام ٢٠١٨ للأسباب التي سبق وتوقّفنا عندها، ازدادت حاجة المصارف للسيولة بالليرة في بعض الأوقات، وقد استطاعت تأمينها من خلال الإستدانة من بعضها البعض في سوق الإنتربنك، ومن خلال عمليات الريبو مع مصرف لبنان.

وارتفع معدّل السيولة الاجمالية بالليرة وبالعملات الأجنبية، أي الموفورات ومحفظة سندات الخزينـة بالليرة وبالعملات الأجنبية لأقلّ من سنة والموجودات الخارجية من دون التسليفات للقطاع الخـاص غير المقيم، إلى حوالي ٦١,٥٪ من إجمالي الميزانية في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل حوالي ٥٦,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٧. كما يبلغ معدّل السيولة الأوليّة بالعملات الأجنبية، أي الودائع لدى مصرف لبنان ولدى المصارف في الخارج، حوالي ٦٢٪ من الودائع والإلتزامات بهذه العملات، علماً أنّ هذا المستوى المرتفع يُعتبر ضرورياً لإدارة سليمة للودائع بالعملات الأجنبية في اقتصاد مدولر وفي غياب المُقرض في المقام الأخير بالدولار.

ولا بدّ من الإشارة أخيراً إلى أنّ مصرف لبنان أصدر في آذار ٢٠١٨ التعميم الأساسي رقم ١٤٥ المتعلّق بنسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio، والذي يطلب فيه من المصارف أن تحافظ على نسبة تغطية سيولة تفوق ١٠٠٪، بالليرة اللبنانية وبكلّ عملة رئيسية، تعكس تقييمها الذاتي لمخاطر السيولة وتتناسب مع سمة وخصائص مخاطر السيولة التي يمكن أن تتعرّض لها. وتُحتسب هذه النسبة وفقاً للمعادلة التالية: مخزون الأصول السائلة عالية الجودة على مجموع صافي التدفّقات النقدية الصادرة خلال فترة ٣٠ يوماً.

رابعاً: الأداء المصرفي

1-4

في العام ٢٠١٨، بلغت الأرباح الصافية المجمّعة للمصارف العاملة في لبنان (فروع لبنان) ٣٣٦٨ مليار ليرة (٢٢٣٤ مليون دولار) مقابل ٣٤٧٠ مليار ليرة (٢٣٠٢ مليون دولار) في العام ٢٠١٧، أي بتراجع قيمته ١٠٢ مليار ليرة ونسبته ٢,٩٪. وعليه، إنخفض كلّ من العائد (بعد الضريبة) على متوسط الموجودات (ROAA) إلى ٠,٩٣٪ في العام ٢٠١٨ مقابل ١,٠٦٪ في العام ٢٠١٧، علماً أن هذا المعدل يبلغ ١,٧٥٪ في الأسواق الناشئة و١,٥٦٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما انخفض العائد (بعد الضريبة) على متوسط حقوق المساهمين (ROAE) إلى ١٠,٨٣٪ مقابل ١٢,١٧٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي، علماً أنه يبلغ ١٦,٧٠٪ في الأسواق الناشئة و١٢,٢٠٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشكّل ارتفاع العبء الضريبي السبب الأبرز لتراجع صافي الأرباح وحصول التطورات أعلاه، إذ ارتفعت الضريبة الى حدّ كبير (بقيمة ٥٩٣ مليار ليرة وبنسبة ٩٥٪ بين العامَيْن ٢٠١٧ و٢٠١٨)، وهي تضمنّت قيمة الضريبة (٧٪) التي تدفعها المصارف على مردود سندات الخزينة بالليرة ومردود إيداعاتها من ودائع وشهادات ايداع لدى المصرف المركزي بموجب القانون ٦٤، إضافة إلى الضريبة على الأرباح التي باتت ١٧٪ بدلاً من ١٥٪ ابتداءً من أعمال ٢٠١٨. فوصلت قيمة الضريبة الإجمالية إلى ١٢١٧ مليار ليرة في العام ٢٠١٨ مشكّلةً حوالي ٢٦,٥٪ من الربح قبل الضريبة، في حين شكّلت ١٥,٢٪ في العام ٢٠١٧. وللدلالة أيضاً على الأثر الضريبي السلبي، فإن النتيجة العادية قبل الضريبة ارتفعت من دون النتائج الاستثنائية بنسبة ٢١,٥٪ بين العامَيْن ٢٠١٧ و٢٠١٨ ومع النتائج الاستثنائية بنسبة ١١,٩٪.

2-4

ويبيّن الجدول أدناه ارتفاع الفوائد المقبوضة بنسبة ٢٤,٨٪ بين العامَيْن ٢٠١٧ و٢٠١٨ مقابل ارتفاع الفوائد المدفوعة بنسبة ٢٦,٦٪. إلاّ أن كون قيمة الفوائد المقبوضة أعلى من تلك المدفوعة، جعل هامش الفائدة أو صافي ايرادات الفوائد يزداد بقيمة ١٢٠٩ مليارات ليرة وبنسبة ٢١٪. وارتبط ارتفاع الفوائد المقبوضة على نحو أساسي بازدياد توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان والفوائد المدفوعة عليها في إطار الإجراءات المالية المتّخذة بين الأخير والمصارف للمحافظة على احتياطيه بالعملات الأجنبية وعلى الاستقرار النقدي، وبدرجة ثانية بالقروض والتسليفات للقطاع الخاص. أما الفوائد المقبوضة والمرتبطة بسندات الخزينة اللبنانية، فقد تراجعت مع تراجع محفظة المصارف من هذه السندات. وكان أن ارتفع متوسط الفوائد المدينة في سوق بيروت على كلّ من الليرة من ٨,٢٩٪ في العام ٢٠١٧ إلى ٩,١٠٪ في العام ٢٠١٨ والدولار من ٧,٣٤٪ إلى ٨,٠٧٪ على التوالي، في موازاة الارتفاع الذي طرأ على الفائدة الدائنة للإبقاء على الودائع في السوق اللبناني في ظلّ الأوضاع السيئة التي سادت على جميع الصعد. كما كان منحى الفائدة في الأسواق العالمية نحو الارتفاع مع رفع بنك الاحتياطي الفدرالي المعدلات المرجعية ثماني مرات في العامَيْن ٢٠١٧ و٢٠١٨ إلى ٢,٢٥٪-٢,٥٠٪. وارتبط من جهته ارتفاع الفوائد المدفوعة إلى حدّ كبير بارتفاع متوسط الفائدة الدائنة على الليرة بواقع ١٤٤ نقطة أساس (أي من ٥,٦٥٪ في العام ٢٠١٧ إلى ٧,٠٩٪ في العام ٢٠١٨) وكذلك على الدولار بواقع ٦٥ نقطة أساس (من ٣,٦٥٪ إلى ٤,٣٠٪ في العامَيْن على التوالي) للمحافظة على الاستقرار النقدي وعلى ودائع الزبائن، من مقيمين وغير مقيمين، والتي لم تزد إلاّ بنسبة ٣,٢٪ في العام ٢٠١٨. ويُشار إلى أن الارتفاع الكبير الحاصل في صافي الفوائد المقبوضة بعد تنزيل صافي المؤونات أو ما يُعرف بالناتج المصرفي الصافي (+٣٩٪) والذي تجاوز ارتفاع هامش الفائدة (+٢١,١٪)، مردّه إلى الانخفاض الملحوظ لصافي المؤونات نتيجة ارتفاع المؤونات المستردّة على الأصول المالية الخاضعة لمعيار تقارير المحاسبة المالية الدولية IFRS 9 وانخفاض صافي المؤونات على المساهمات، وذلك رغم ارتفاع المؤونات المكوّنة على الأصول المالية الخاضعة للمعيار المذكور IFRS 9.

حسابات النتيجة في القطاع المصرفي (مليار ليرة)

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
١- الفوائد المقبوضة	١٥٩٩٠	١٨٠٦٧	٢٢٥٥٤
٢- الفوائد المدفوعة	١٠٨٦٦	١٢٣٣١	١٥٦٠٩
٣- هامش الفائدة (١)-(٢)	**٥١٢٤**	**٥٧٣٦**	**٦٩٤٥**
٤- صافي المؤونات	٢٦٢-	٩٥١-	٢٨٠-
٥- صافي الفوائد المقبوضة (٣)-(٤) أو الناتج المصرفي الصافي	٤٨٦٢	٤٧٨٥	٦٦٦٥
٦- صافي العمولات والإيرادات الأخرى	٣٥٥٥	٣٠١٩	١٨٧٤
٧- الناتج المالي الصافي (٥)+(٦)	**٨٤١٧**	**٧٨٠٤**	**٨٥٣٩**
٨- الأعباء الإدارية والعمومية والتشغيلية الأخرى	٤٤٨٦	٣٧١٦	٣٧٥٥
٩- استهلاكات وصافي مؤونات/أرباح على أصول مادية وغير مادية	٢٦٢	٣٥٩	٢٥٠
١٠- النتيجة العادية قبل الضريبة (٧)-(٨)-(٩)	٣٦٦٩	٣٧٢٩	٤٥٣٤
١١- صافي النتائج الاستثنائية	٢٩-	٣٦٥	٥١
١٢- النتيجة قبل الضريبة (١٠)+(١١)	٣٦٤٠	٤٠٩٤	٤٥٨٥
١٣- الضريبة على الأرباح	٧٧٦	٦٢٤	١٢١٧
١٤- الأرباح الصافية (١٢) - (١٣)	٢٨٦٤	٣٤٧٠	٣٣٦٨

المصدر: مصرف لبنان

3-4

والبارز أيضاً بين العامَيْن ٢٠١٧ و٢٠١٨ أن انخفاض صافي العمولات والإيرادات الأخرى بحوالي ١١٤٥ مليار ليرة وبنسبة ٣٨٪ مردّه إلى تراجع صافي أرباح عمليات البيع وفروقات تقييم الأصول والمطلوبات المالية، بما فيها عمليات بيع المساهمات، من جهة، وتراجع أنصبة الأرباح وإيرادات المساهمات والاستثمارات والأسهم والحصص، من جهة أخرى، ما أسهم في إضعاف نمو الناتج المالي الصافي إلى ٩,٤٪، فيما ارتفعت الكلفة المتضمّنة مجموع أعباء المستخدمين والأعباء الإدارية والعمومية والتشغيلية الأخرى بنسبة ١٪. وعليه، انخفضت نسبة الكلفة إلى المردود إلى ٤٤٪ في العام

٢٠١٨ مقابل ٤٧,٦٪ في العام ٢٠١٧. ويُشار أيضاً إلى أن حصة صافي الفوائد المقبوضة من الناتج المالي الصافي ارتفعت إلى ٧٨,١٪ في العام ٢٠١٨ (٦١,٣٪ في العام ٢٠١٧) لتشكّل بالتالي حصة صافي العمولات والإيرادات الأخرى ٢١,٩٪ (٣٨,٧٪) في العامَيْن المشار إليهما تباعاً.

4-4

ويفصّل الجدولان أدناه تطور كلّ من الإيرادات والنفقات وتوزّعها بين عامَيْ ٢٠١٧ و٢٠١٨. وفي ما يخصّ الإيرادات، فقد ارتفع مجموعها من ٢١٤٥١ مليار ليرة إلى ٢٤٤٧٩ ملياراً على التوالي، مسجّلاً بذلك زيادة قيمتها ٣٠٢٨ مليار ليرة ونسبتُها ١٤,١٪. كما ارتفعت حصة الفوائد المقبوضة إلى ٩٢,١٪ من إجمالي الإيرادات في العام ٢٠١٨ مقابل ٨٤,٢٪ في العام ٢٠١٧، في حين انخفضت حصة العمولات والإيرادات الأخرى وصافي النتائج الاستثنائية إلى ٧,٩٪ من ١٥,٨٪ في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي. أما النفقات، فقد ارتفع مجموعها من ١٧٩٨١ مليار ليرة إلى ٢١١١١ ملياراً، أي بما قيمته ٣١٣٠ مليار ليرة ونسبتُه ١٧,٤٪. كما ازدادت أعباء المستخدمين بنسبة ٣,٨٪ كنتيجة للزيادة السنوية والتقديمات التي تمنحها المصارف للعاملين لديها بموجب عقد العمل الجماعي، علماً أن عدد العاملين انخفض قليلاً في العام ٢٠١٨، فيما انخفضت الأعباء الإدارية والعمومية الأخرى والتي تصبّ في خانة عمليات التحديث والتطوير المطلوبة لمجاراة العمل المصرفي الحديث والتقيّد بالمتطلبّات العالمية، بنسبة ٣٪ في العام ٢٠١٨.

توزّع الإيرادات (مليار ليرة)

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	التغيّر (٪) ٢٠١٨/٢٠١٧
فوائد مقبوضة	١٥٩٩٠	١٨٠٦٧	٢٢٥٥٤	+٢٤,٨
صافي العمولات والإيرادات الأخرى (استثمارية وغير استثمارية)	٣٥٥٥	٣٠١٩	١٨٧٤	-٣٧,٩
صافي النتائج الاستثنائية	-٢٩	٣٦٥	٥١	
مجموع الإيرادات	١٩٥١٦	٢١٤٥١	٢٤٤٧٩	+١٤,١

المصدر: مصرف لبنان

توزّع النفقات (مليار ليرة)

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	التغيّر (٪) ٢٠١٨/٢٠١٧
فوائد مدفوعة	١٠٨٦٦	١٢٣٣١	١٥٦٠٩	+٢٦,٦
صافي المؤونات	٢٦٢	٩٥١	٢٨٠	-٧٠,٦
الأعباء التشغيلية والإدارية	٤٧٤٨	٤٠٧٥	٤٠٠٥	-١,٧
منها أعباء الموظّفين	٢١٩٦	٢٢٠٧	٢٢٩١	+٣,٨
الضريبة على الأرباح	٧٧٦	٦٢٤	١٢١٧	+٩٥,٠
مجموع النفقات	**١٦٦٥٢**	**١٧٩٨١**	**٢١١١١**	**+١٧,٤**

المصدر: مصرف لبنان

القسم الخامس

جداول احصائيّة

جدول رقم ١
مؤشرات إقتصادية رئيسية

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار ل.ل)	٧٢٨٠٦	٧٥٣٣٦	٧٧٢٤٣	٨٠٤٩١	٨٥٤٩٠
معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلّي الاجمالي (٪)	١,٩	٠,٤	١,٦	٠,٦	٠,٣
المخفّض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي (٪) GDP deflator	٠,٩	٣,٤	٠,٨	٣,٣	٥,٤
متوسط المؤشر الاقتصادي العام (متوسط ١٩٩٣=١٠٠) *	٢٧٣,٢	٢٧٨,٦	٢٨٩,٢	٣٠٥,٩	٣٠٧,٧
التغيرات بالنسبة للسنة السابقة (٪)	-	٢,٠	٣,٨	٥,٨	٠,٦
عجز الميزان التجاري (تراكمي- مليون د.أ.)	١٨١٢٤	١٥٦٤٢	١٦١٤٢	١٦٧٣٩	١٧٠٢٨
تغيرات في الموجودات الخارجية الصافية (تراكمي- مليون د.أ.) منها:	(١٤٠٨)	(٣٣٥٤)	١٢٣٨	(١٥٦)	(٤٨٢٣)
مصرف لبنان	٣٨١٥	(٤٧٣)	٣٨٦٦	١٦٠٩	(٢٢٨٩)
القطاع المالي	(٥٢٢٣)	(٢٨٨١)	(٢٦٢٨)	(١٧٦٥)	(٢٥٣٤)

المصادر: مديرية الإحصاء المركزي - مصرف لبنان- المركز الآلي الجمركي.
بالنسبة إلى الناتج المحلي للعام ٢٠١٨، فقد تمّ احتسابه بالاستناد إلى تقديرات صندوق النقد الدولي في ما يخصّ معدل النمو الحقيقي وdeflator.
* المؤشر الإقتصادي العام Coincident Indicator الصادر عن مصرف لبنان.
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ٢ – الوضـــع النقـــدي*
(نهاية الفترة ، بمليارات الليرات)

البيان	٢٠١٧	٢٠١٨
أوراق نقدية متداولة	٤٨٨٦	٥٠٠٨
ودائع تحت الطلب بالليرة	٥٧٣٨	٦٦٥٣
= السيولة الجاهزة بالليرة (م١)	**١٠٦٢٤**	**١١٦٦١**
ودائع الادخار بالليرة	٦٨٥٤٢	٦٥١٦٧
(م٢) = (م١)+ ودائع الإدخار بالليرة	**٧٩١٦٦**	**٧٦٨٢٨**
ودائع بالعملات الاجنبية	١٢٩٤٧٧	١٣٥٨٩٢
سندات دين بالعملات الأجنبية (Bonds)	٣٢٢	٢٧٣
(م٣) = (م٢)+ ودائع بالعملات الأجنبية + سندات دين بالعملات الأجنبية	**٢٠٨٩٦٥**	**٢١٢٩٩٣**
عناصر التغطية :		
ديون صافية على الخارج	٥١٠٤٣	٤٣٣٠٨
ديون صافية على القطاع العام	٧٦٢٣١	٨٢٤٣٩
فروقات قطع	(٩٧٢٦)	(٩٤٦٤)
ديون على القطاع الخاص	٨٦٠٢٣	٨٣٠٩٩
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	٥٣٩٤	١٣٦١٠
المجموع	**٢٠٨٩٦٥**	**٢١٢٩٩٣**

المصدر : مصرف لبنان
( ) تعني أرقاماً سلبية.
* ابتداء من شهر كانون الثاني ٢٠١٧، احتساب المجمل النقدي والمقابل له يرتكز على الميزانية المجمّعة لمؤسسات الإيداع.

جدول رقم ٣ – الماليّــة العامــة (بمليارات الليرات) المقبوضات والمدفوعات الإجمالية الفعلية

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
المقبوضات الإجماليّة	**١٦٤٠٠**	**١٤٤٣٥**	**١٤٩٥٩**	**١٧٥٢٤**	**١٧٤٠٥**
إيرادات الموازنة	١٤٧٤٢	١٣٦٣٥	١٣٩٨٩	١٦٢٤٧	١٦١٨٩
منها: الضريبية	١٠٣٨٨	١٠٣٣٠	١٠٥٩٧	١٢٣٨١	١٢٧٦٦
النسبة من المقبوضات الإجمالية (٪)	٦٣,٣	٧١,٦	٧٠,٨	٧٠,٧	٧٣,٣
مقبوضات الخزينة	١٦٥٨	٨٠٠	٩٧٠	١٢٧٧	١٢١٦
المدفوعات الإجماليّة	**٢١٠٣٢**	**٢٠٣٩٣**	**٢٢٤١٢**	**٢٣١٨٦**	**٢٦٨٢١**
نفقات الموازنة	١٨٤٩٠	١٨١٠٨	١٩٥١٧	٢١٢٢٣	٢٤٦٦٤
منها: رواتب وأجور وتقديمات وتعويضات	٦٧٢٧	٧٠٨٠	٧٣٣٥	٨٢١٨	٩٧١٩
النسبة من المدفوعات الإجمالية (٪)	٣٢,٠	٣٤,٧	٣٢,٧	٣٥,٤	٣٦,٢
خدمة الدين العام	٦٦٠٢	٧٠٥٠	٧٤٨٤	٧٨١٤	٨٤٥٧
النسبة من المدفوعات الإجمالية (٪)	٣١,٤	٣٤,٦	٣٣,٤	٣٣,٧	٣١,٥
نفقات أخرى	٥١٦١	٣٩٧٨	٤٦٩٨	٥١٩١	٦٤٨٨
النسبة من المدفوعات الإجمالية (٪)	٢٤,٥	١٩,٥	٢١,٠	٢٢,٤	٢٤,٢
مدفوعات الخزينة	٢٥٤٢	٢٢٨٦	٢٨٩٥	١٩٦٣	٢١٥٧
العجز العام	**٤٦٣٢**	**٥٩٥٨**	**٧٤٥٣**	**٥٦٦٢**	**٩٤١٦**
الرصيد الأوّلي:					
الفائض (+)؛ العجز (–)	**١٩٧٠**	**١٠٩٢**	**٣١**	**٢١٥٢**	**٩٥٨-**
نسب مئوية					
العجزالعام/المدفوعات الإجمالية	٢٢,٠٢	٢٩,٢٢	٣٣,٢٥	٢٤,٤٢	٣٥,١١
العجز العام/الناتج المحلّي الإجمالي	٦,٣٦	٧,٩١	٩,٦٥	٧,٠٣	١١,٠١
المقبوضات الإجمالية/الناتج المحلّي الإجمالي	٢٢,٥٣	١٩,١٦	١٩,٣٧	٢١,٧٧	٢٠,٣٦
المدفوعات الإجمالية/الناتج المحلي الإجمالي	٢٨,٨٩	٢٧,٠٧	٢٩,٠١	٢٨,٨١	٣١,٣٧
خدمة الدين/الناتج المحلّي الإجمالي	٩,٠٧	٩,٣٦	٩,٦٩	٩,٧١	٩,٨٩
المدفوعات ناقص خدمة الدين/الناتج المحلي الإجمالي	١٩,٨٢	١٧,٧١	١٩,٣٣	١٩,١٠	٢١,٤٨
خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية	٤٠,٢٦	٤٨,٨٤	٥٠,٠٣	٤٤,٥٩	٤٨,٥٩

المصدر: وزارة الماليّة.

جدول رقم ٤ – تطــور الديــن العــام (نهاية الفترة)

	القيمة (مليار ليرة)				
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
١– الدين العام الاجمالي	**١٠٠٣٦٤**	**١٠٦٠٣١**	**١١٢٩١٠**	**١١٩٨٩٢**	**١٢٨٣٤٧**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(٪)	-	٥,٦	٦,٥	٦,٢	٧,١
٢– الدين بالليرة اللبنانية	**٦١٧٥٢**	**٦٥١٩٥**	**٧٠٥٢٨**	**٧٤٠٧٧**	**٧٧٨٥٢**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(٪)	-	٥,٦	٨,٢	٥,٠	٥,١
أ– مصرف لبنان	١٩٤٥٤	٢٣٩٠٧	٣٠١٥٠	٣٥٥٨٠	٣٩٠٠٦
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(٪)	-	٢٢,٩	٢٦,١	١٨,٠	٩,٦
ب– المصارف	٣١٨٦٩	٣٠٢٧٩	٢٩٥٨١	٢٧٧٥٦	٢٧٤٠٢
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(٪)	-	(٥,٠)	(٢,٣)	(٦,٢)	(١,٣)
ج– القطاع غير المصرفي	١٠٤٢٩	١١٠٠٩	١٠٧٩٧	١٠٧٤١	١١٤٤٤
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(٪)	-	٥,٦	(١,٩)	(٠,٥)	٦,٥
٣– الدين بالعملات الأجنبية	**٣٨٦١٢**	**٤٠٨٣٦**	**٤٢٣٨٢**	**٤٥٨١٥**	**٥٠٤٩٥**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(٪)	-	٥,٨	٣,٨	٨,١	١٠,٢
٤– ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي	١٤٢٤٦	١٣٥٥٥	١٤٥٨٦	١٥٦٥٩	١٤١٨٦
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(٪)	-	(٤,٩)	٧,٦	٧,٤	(٩,٤)

	الحصة من المجموع (٪)				
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
١– الدين العام الاجمالي	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**
٢– الدين بالليرة اللبنانية	**٦١,٥**	**٦١,٥**	**٦٢,٥**	**٦١,٨**	**٦٠,٧**
أ– مصرف لبنان	١٩,٤	٢٢,٥	٢٦,٧	٢٩,٧	٣٠,٤
ب– المصارف	٣١,٨	٢٨,٦	٢٦,٢	٢٣,٢	٢١,٣
ج– القطاع غير المصرفي	١٠,٤	١٠,٤	٩,٦	٩,٠	٨,٩
٣– الدين بالعملات الأجنبية	**٣٨,٥**	**٣٨,٥**	**٣٧,٥**	**٣٨,٢**	**٣٩,٣**

المصدر: مصرف لبنان

( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ٥ – التطور السنوي لمحفظة سندات الخزينة اللبنانية بالليرة (نهاية الفترة) (القيمة مليار ليرة)

	٣ أشهر	٦ أشهر	١٢ شهراً	٢٤ شهراً	٣٦ شهراً	٦٠ شهراً	٨٤ شهراً	٩٦ شهراً	١٢٠ شهراً	١٤٤ شهراً	١٨٠ شهراً	إجمالي المحفظة (مليار ليرة)	متوسط الفائدة المثقّل* (٪)	متوسط الأجل المثقّل* أيام
٢٠١٤	١٠١	٥٧٠	١٢١٧	٢١٥٤	٢٤٠٠٥	١٢٢٢٣	١٠٢١٩	١٩٨٢	٤٧٩٠	٣٣٧٣		٦٠٦٤٤	٦,٨٩	١١٩٣
٢٠١٥	٧٢	٤٧٥	٨٢١	٤٢٥٨	١٩٩٥٢	١٣٠٧٤	١٢١٠٠	١٩٨٢	٨٠٠٥	٣٣٧٣		٦٤١١٢	٦,٩٤	١٢٢٢
٢٠١٦	٢٦٦	٤٤١	٢٣٩٣	٥٢٠٩	١٤٣٨٢	١٥٤٦٣	١٤٦٨٠	١٨٣٣	١١٣٨٩	٣٠٧٦	٢١٥	٦٩٣٤٧	٦,٩٢	١٢٦٩
٢٠١٧	١٣٠	٩٢٦	٢٠٧٣	٧٣٧٧	١١٢٦٧	١٦٦٥٢	١٣٤٩٥	١٨٣٣	١٥٧٦٨	٣٠٧٦	٢١٥	٧٢٨١٢	٦,٦٥	١٤٢٠
٢٠١٨	٢٣١	٣٢٣	٢١٩٥	٦٩٦٦	١٠٣٠٨	١٧٧٧٨	١١٣١١	١٨٣٢	٢١١٣٨	٣٠٧٦	١٤١٧	٧٦٥٧٥	٦,١١	١٦٢٨

مصدر المعلومات الأوّلية : مصرف لبنان

* جرى التثقيل على أساس حصة كل فئة من مجموع المحفظة.

جدول رقم ٦ – تطوّر أسعار صرف بعض العملات الاجنبية والعربية إزاء الليرة اللبنانية

بالليرات اللبنانية	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
السعر في نهاية الفترة					
الدولار الاميركي	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥
الليرة الاسترلينية	٢٣٤١,٧٥	٢٢٣٢,٤٦	١٨٥٦,٠٣	٢٠٣٥,٥٨	١٩٠٥,٧٨
الفرنك السويسري	١٥٢٤,٢٧	١٥٢٠,٨٨	١٤٨٥,٨١	١٥٤٥,٠٤	١٥٢٩,٦٨
اليورو	١٨٣٣,٨٧	١٦٤٦,٦٤	١٥٩٦,٢٩	١٨٠٦,٥٩	١٧٢٤,٧٣
الين الياباني	١٢,٦٢	١٢,٥١	١٢,٩٠	١٣,٣٩	١٣,٦٦
الليرة السورية	٨,٣٨	٦,٨١	٢,٩٣	٢,٩٣	٢,٩٣
الريال السعودي	٤٠١,٦٨	٤٠١,٥٨	٤٠١,٩١	٤٠١,٩٩	٤٠١,٨٦
الدينار الكويتي	٥١٤٨,٥٧	٤٩٦٧,٠٥	٤٩٣٤,٥٣	٤٩٩٥,٠٣	٤٩٦٢,١٥

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ٧ – متوسط معدلات الفوائد في المصارف التجارية (٪)

	معدلات الفائدة على الليرة		معدلات الفائدة على الدولار		متوسط الفائدة المثقلة على القروض بين المصارف بالليرة	معدل الليبور ٣ أشهر على الدولار الاميركي
	المدينة	الدائنة	المدينة	الدائنة		
كانون الأول ٢٠١٤	٧,٤٩	٥,٥٦	٦,٩٧	٣,٠٧	٢,٧٥	٠,٢٤
كانون الأول ٢٠١٥	٧,٤٥	٥,٥٦	٧,٠٦	٣,١٧	٣,٠٣	٠,٥٤
كانون الأول ٢٠١٦	٨,٢٣	٥,٥٦	٧,٣٥	٣,٥٢	٣,٠٠	٠,٩٨
كانون الثاني ٢٠١٧	٨,٤٧	٥,٥٥	٧,٢٦	٣,٥٢	٣,٠٣	١,٠٣
شباط ٢٠١٧	٨,٣٧	٥,٥٦	٧,١٤	٣,٥٧	٣,٠٠	١,٠٥
آذار ٢٠١٧	٨,٤٣	٥,٥٧	٧,٣٢	٣,٥٣	٣,٠٠	١,١٤
نيسان ٢٠١٧	٨,٣٣	٥,٥٤	٧,٢٢	٣,٦٢	٣,١٣	١,١٦
أيار ٢٠١٧	٨,٤٨	٥,٥٧	٧,٣٦	٣,٦٢	٣,٠٠	١,١٩
حزيران ٢٠١٧	٨,٣٩	٥,٥١	٧,٢٧	٣,٥٨	٤,٢٦	١,٢٦
تموز ٢٠١٧	٨,٣٣	٥,٥٦	٧,٢٥	٣,٦٤	٣,٩٤	١,٣١
آب ٢٠١٧	٨,١٠	٥,٥٥	٧,٢٩	٣,٦٣	٤,٢٤	١,٣١
أيلول ٢٠١٧	٨,٣١	٥,٥٣	٧,٥٣	٣,٦٥	٤,٠٠	١,٣٢
تشرين الأول ٢٠١٧	٨,٢٤	٥,٥٦	٧,٣٩	٣,٧٢	٤,٢٩	١,٣٦
تشرين الثاني ٢٠١٧	٧,٩٨	٥,٨٨	٧,٣٢	٣,٨٠	٦٩,٠٦	١,٤٣
كانون الأول ٢٠١٧	٨,٠٩	٦,٤١	٧,٦٧	٣,٨٩	٣٥,٩٣	١,٦٠
كانون الثاني ٢٠١٨	٨,٥٦	٦,٥٣	٧,٧٤	٣,٩١	٤,٠٠	١,٧٣
شباط ٢٠١٨	٨,٦٧	٦,٥١	٧,٩٠	٣,٩٦	٤,٢٠	١,٨٨
آذار ٢٠١٨	٨,٩٥	٦,٦٤	٧,٨٩	٤,٠٤	٤,٣٠	٢,١٧
نيسان ٢٠١٨	٨,٩٩	٦,٦٤	٧,٨٢	٤,١٠	٤,٣٥	٢,٣٥
أيار ٢٠١٨	٨,٦٥	٦,٧١	٧,٨٧	٤,١١	٥,٠٠	٢,٣٤
حزيران ٢٠١٨	٨,٨٢	٦,٧٢	٧,٩٣	٤,٠٩	٥,٠٠	٢,٣٣
تموز ٢٠١٨	٨,٦٦	٦,٩٤	٧,٩٦	٤,١٤	٥,٠٠	٢,٣٤
آب ٢٠١٨	٨,٨١	٧,٠٣	٨,١٢	٤,٢٠	٦,٢٧	٢,٣٢
أيلول ٢٠١٨	٩,٣١	٧,٣٩	٨,١١	٤,٣٦	٥,٠٤	٢,٣٥
تشرين الأول ٢٠١٨	٩,٦٠	٧,٧٤	٨,٣٠	٤,٦٣	١٤,٥٧	٢,٤٦
تشرين الثاني ٢٠١٨	١٠,١٥	٧,٩٧	٨,٥٧	٤,٩٠	١٧,٠٧	٢,٦٥
كانون الأول ٢٠١٨	٩,٩٧	٨,٣٠	٨,٥٧	٥,١٥	٤٠,١١	٢,٧٩

المصدر: مصرف لبنان، شركة لبنان المالية

جدول رقم ٨
الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية (نهاية الفترة– مليار ل.ل.)

البيان	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الموجودات			
الموفورات	**١٣٥٣٠٥**	**١٥٦٦٦٧**	**١٩٧١٣٨**
أوراق نقدية	٦٩٣	٧٧٤	٨٥٠
ودائع لدى مصرف لبنان	١٣٤٦١٢	١٥٥٨٩٣	١٩٦٢٨٨
ديون على القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي)	**٧٦٣٦٩**	**٨٠٨٢٤**	**٧٨٧٩٦**
بالليرات اللبنانية	٢٣٥٩٥	٢٦٤٠٠	٢٤٨٥٠
بالعملات الأجنبية	٥٢٧٧٤	٥٤٤٢٤	٥٣٩٤٦
ديون على القطاع العام	**٥٢٣٤٥**	**٤٨١٦٣**	**٥٠٦٥١**
منها: سندات بالليرة	٢٨٩٣٦	٢٦٥٥٦	٢٦١٩٨
سندات بالعملات	٢٣١٩١	٢١٣٧٣	٢٤١٧٨
ديون مختلفة	٢١٨	٢٣٤	٢٧٥
موجودات خارجية	**٣٤٨٢٤**	**٣٥٥٧٩**	**٣٧٩٩١**
ديون على القطاع الخاص غير المقيم	٩٠٣٩	٩١٥٢	١٠٧٢٨
ديون على مصارف غير مقيمة	١٦٣٥٤	١٧٠٣٥	١٨٠٧٤
موجودات خارجية أخرى *	٩٤٣١	٩٣٩٢	٩١٨٨
القيم الثابتة	**٦٤٠٤**	**٧١٣١**	**٧٦٣٦**
أوراق مالية على القطاع الخاص المقيم	**٢٠٢٧**	**٢٣٥٥**	**٢٦٧١**
موجودات غير مصنفة	**٧٢٦**	**٧١٣**	**١٢١٤**
المجموع	**٣٠٧٩٩٩**	**٣٣١٤٣٣**	**٣٧٦٠٩٧**

المصدر: مصرف لبنان

* تشمل النقد والودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة، ومحفظة الموجودات المالية لغير المقيمين وموجودات خارجية أخرى.

جدول رقم ٨
الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية (نهاية الفترة- مليار ل.ل.) (تابع)

البيان	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
المطلوبات			
ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي)	**١٩٣٧٦٥**	**٢٠١٢٦٣**	**٢٠٥٨٥٩**
ودائع بالليرات اللبنانية	٧٦٩٠٤	٧٣١٠٠	٧٠٦٩٦
ودائع بالعملات الأجنبية	١١٦٨٦١	١٢٨١٦٤	١٣٥١٦٣
ودائع القطاع العام	**٥٩٥٦**	**٦٤٨٤**	**٦٤٤٥**
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	**٥١١٩٦**	**٥٢٩٩٨**	**٥٦٨٧٠**
بالليرات اللبنانية	٦٨٢٧	٦٤٤٠	٦٥٠١
بالعملات الأجنبية	٤٤٣٦٩	٤٦٥٥٨	٥٠٣٦٩
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	**٩٤٦٧**	**١١٢٧٨**	**١٣٩٦١**
سندات دين	**٤٠٨**	**٤١٦**	**٣٢٤**
الأموال الخاصة	**٢٧٤٩٧**	**٢٨٨٣١**	**٣٠٣٨٣**
أموال خاصة أساسية	٢٥٦٦٠	٢٦٩٥٥	٢٨٢٣٥
أموال خاصة مساندة	١٨٣٨	١٨٧٦	٢١٤٨
مطلوبات غير مصنفة	**١٩٧٠٨**	**٣٠١٦٣**	**٦٢٢٥٦**
المجموع	**٣٠٧٩٩٩**	**٣٣١٤٣٣**	**٣٧٦٠٩٧**

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ٩
تطور الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية وأبرز بنودها (نهاية الفترة ، مليار ليرة)

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم	**٢٤٤٩٦١**	**٢٥٤٢٦١**	**٢٦٢٧٢٩**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	٣,٨	٣,٣
إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم	**٨٥٤٠٨**	**٨٩٩٧٦**	**٨٩٥٢٤**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	٥,٣	(٠,٥)
ديون على القطاع العام	**٥٢٣٤٥**	**٤٨١٦٣**	**٥٠٦٥١**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	(٨,٠)	٥,٢
ديون على مصارف غير مقيمة	**١٦٣٥٤**	**١٧٠٣٥**	**١٨٠٧٤**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	٤,٢	٦,١
ودائع المصارف لدى مصرف لبنان	**١٣٤٦١٢**	**١٥٥٨٩٣**	**١٩٦٢٨٨**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	١٥,٨	٢٥,٩
الأموال الخاصة	**٢٧٤٩٧**	**٢٨٨٣١**	**٣٠٣٨٣**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	٤,٩	٥,٤
إجمالي الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية	**٣٠٧٩٩٩**	**٣٣١٤٣٣**	**٣٧٦٠٩٧**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	٧,٦	١٣,٥

المصدر: مصرف لبنان
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ١٠
توزّع أعباء وإيرادات المصارف العاملة في لبنان

	القيمة بمليارات الليرات اللبنانية			النسبة من المجموع (٪)		
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
النفقات						
فوائد مدفوعة	١٠٨٦٦	١٢٣٣١	١٥٦٠٩	٦٥,٣	٦٨,٦	٧٣,٩
صافي المؤونات	٢٦٢	٩٥١	٢٨٠	١,٦	٥,٣	١,٣
أعباء المستخدمين	٢١٩٦	٢٢٠٧	٢٢٩١	١٣,٢	١٢,٣	١٠,٩
أعباء الاستثمار العامة	٢٢٩٠	١٥٠٩	١٤٦٤	١٣,٨	٨,٤	٦,٩
استهلاكات وصافي مؤونات/ أرباح على أصول مادية وغير مادية	٢٦٢	٣٥٩	٢٥٠	١,٦	٢,٠	١,٢
ضريبة على الأرباح	٧٧٦	٦٢٤	١٢١٧	٤,٧	٣,٥	٥,٨
المجموع	**١٦٦٥٢**	**١٧٩٨١**	**٢١١١١**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**
الإيرادات						
فوائد مقبوضة	١٥٩٩٠	١٨٠٦٧	٢٢٥٥٤	٨١,٩	٨٤,٢	٩٢,١
عمولات صافية مقبوضة وايرادات الاستثمار المصرفي والإيرادات التشغيلية الأخرى	٣٥٥٥	٣٠١٩	١٨٧٤	١٨,٢	١٤,١	٧,٧
صافي النتائج الإستثنائية	(٢٩)	٣٦٥	٥١	(٠,١)	١,٧	٠,٢
المجموع	**١٩٥١٦**	**٢١٤٥١**	**٢٤٤٧٩**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**
الأرباح الصافية	**٢٨٦٤**	**٣٤٧٠**	**٣٣٦٨**			

المصدر: مصرف لبنان
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ١١
حسابات الأرباح والخسائر المجمّعة للمصارف العاملة في لبنان

	القيمة بمليارات الليرات اللبنانية			التغيّر السنوي (٪)	
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٧-٢٠١٨
١- فوائد مقبوضة	١٥٩٩٠	١٨٠٦٧	٢٢٥٥٤	١٣,٠	٢٤,٨
٢- فوائد مدفوعة	١٠٨٦٦	١٢٣٣١	١٥٦٠٩	١٣,٥	٢٦,٦
٣- هامش الفائدة (١-٢)	**٥١٢٤**	**٥٧٣٦**	**٦٩٤٥**	**١١,٩**	**٢١,١**
٤- صافي المؤونات على القروض المشكوك بتحصيلها	٢٦٢	٩٥١	٢٨٠	٢٦٣,٠	(٧٠,٦)
٥- الناتج المصرفي الصافي (٣-٤)	**٤٨٦٢**	**٤٧٨٥**	**٦٦٦٥**	**(١,٦)**	**٣٩,٣**
٦- صافي العمولات والإيرادات الأخرى (استثمارية وغير استثمارية)	٣٥٥٥	٣٠١٩	١٨٧٤	(١٥,١)	(٣٧,٩)
٧- الناتج المالي الصافي (٥+٦)	**٨٤١٧**	**٧٨٠٤**	**٨٥٣٩**	**(٧,٣)**	**٩,٤**
٨- أعباء المستخدمين	٢١٩٦	٢٢٠٧	٢٢٩١	٠,٥	٣,٨
٩- أعباء الاستثمار العامة الأخرى	٢٢٩٠	١٥٠٩	١٤٦٤	(٣٤,١)	(٣,٠)
١٠- استهلاكات وصافي مؤونات/أرباح على أصول مادية وغير مادية	٢٦٢	٣٥٩	٢٥٠	٣٧,٠	(٣٠,٤)
١١- النتيجة العادية قبل الضريبة (٧-٨-٩-١٠)	**٣٦٦٩**	**٣٧٢٩**	**٤٥٣٤**	**١,٦**	**٢١,٦**
١٢- صافي النتائج الإستثنائية	(٢٩)	٣٦٥	٥١	-	-
١٣- النتيجة قبل الضريبة (١١+ ١٢)	**٣٦٤٠**	**٤٠٩٤**	**٤٥٨٥**	**١٢.٥**	**١٢.٠**
١٤- ضريبة على الأرباح	٧٧٦	٦٢٤	١٢١٧	(١٩,٦)	٩٥,٠
١٥- الربح الصافي بعد الضريبة (١٣-١٤)	**٢٨٦٤**	**٣٤٧٠**	**٣٣٦٨**	**٢١,٢**	**(٢,٩)**

المصدر: مصرف لبنان
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ١٢
تطور الودائع والتسليفات المصرفية (نهاية الفترة)

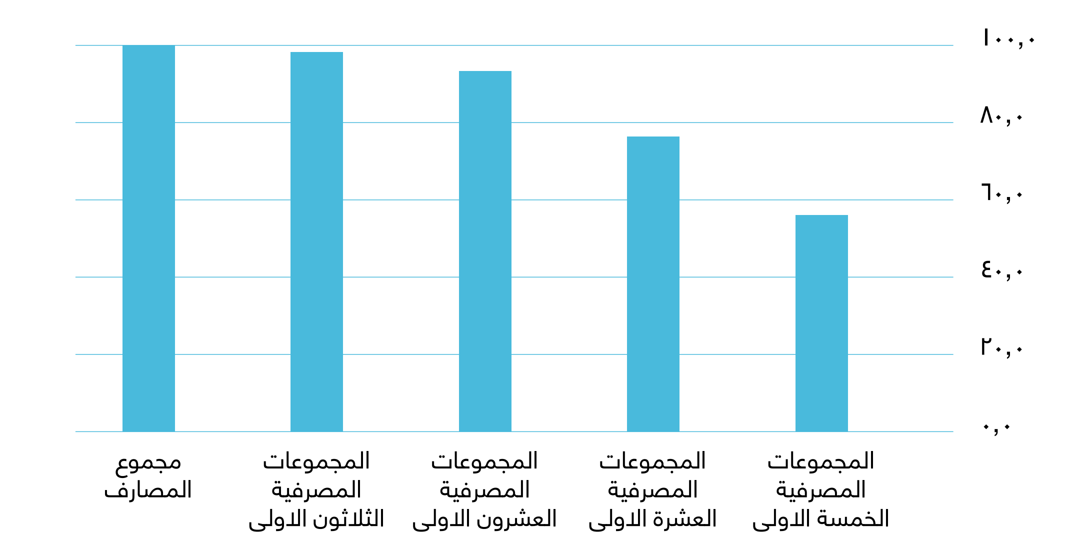
بالليرات اللبنانية (مليار ليرة)	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٨٣٧٣١	٧٩٥٤٠	٧٧١٩٧
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	٥,٠-	٢,٩-
تسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٢٤٤٣٤	٢٨٢٢٠	٢٧٥٦١
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	١٥,٥	٢,٣-
التسليفات على الودائع ٪	٢٩,٢	٣٥,٥	٣٥,٧
بالعملات الاجنبية (مليون دولار أميركي)			
ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم	١٠٦٩٥٢	١١٥٩٠٢	١٢٣٠٧٣
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	٨,٤	٦,٢
تسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٤٠٤٤٧	٤٠٩٦٧	٤١١٠٣
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (٪)	-	١,٣	٠,٣
التسليفات على الودائع ٪	٣٧,٨	٣٥,٣	٣٣,٤

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٣ – التركّز المصرفي كما في نهاية العام ٢٠١٧
(بالنسب المئوية)

	إجمالي الموجودات	الودائع	التسليفات
المجموعات المصرفية الخمسة الأولى	٥١,٤	٥٢,٠	٤٦,٤
المجموعات المصرفية العشرة الأولى	٧٨,٦	٧٩,٥	٧٤,١
المجموعات المصرفية العشرون الأولى	٩٣,٣	٩٥,٠	٨٩,٣
المجموعات المصرفية الثلاثون الأولى	٩٨,٦	٩٩,٣	٩٥,٣
مجموع المصارف	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

التركز المصرفي حسب إجمالي الموجودات



المصدر: BILANBANQUES 2018

جدول رقم ١٤ – التوزّع الجغرافي للودائع المصرفية
(نهاية الفترة–بالنسبة المئوية)

المناطق	حسب المنطقة		حسب المودعين	
	كانون ا – ٢٠١٧	كانون ا – ٢٠١٨	كانون ا – ٢٠١٧	كانون ا – ٢٠١٨
بيروت وضواحيها	٦٨,٣٩	٦٧,٦٤	٤٧,٧٠	٤٧,٠٨
جبل لبنان	١٤,٢٧	١٤,٦٢	١٨,٧٢	١٨,٦٩
البقاع	٤,٧١	٤,٧٩	٨,٨٣	٨,٩٧
لبنان الجنوبي	٦,٧٤	٦,٩٦	١٢,٦٥	١٢,٩٢
لبنان الشمالي	٥,٨٩	٥,٩٩	١٢,١٠	١٢,٣٤
المجموع	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**

المصدر: مصرف لبنان

التوزّع الجغرافي للتسليفات المصرفية
(نهاية الفترة–بالنسبة المئوية)

المناطق	حسب المنطقة		حسب المستفيدين	
	كانون ا – ٢٠١٧	كانون ا – ٢٠١٨	كانون ا – ٢٠١٧	كانون ا – ٢٠١٨
بيروت وضواحيها	٧٥,٠٨	٧٤,٧٣	٥٣,٢٤	٥٢,٢٢
جبل لبنان	١٢,٧٠	١٣,١١	١٨,٥٣	١٨,٤٤
البقاع	٣,١٥	٣,٢٢	٧,٣٩	٧,٥٢
لبنان الجنوبي	٤,٧١	٤,٤٨	١٠,١٠	١٠,٣٤
لبنان الشمالي	٤,٣٧	٤,٤٦	١٠,٧٤	١١,٤٨
المجموع	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٥ – توزّع عدد المستفيدين من التسليفات حسب شرائحها
(نهاية الفترة–بالنسبة المئوية)

	كانون الأول ٢٠١٧		كانون الأول ٢٠١٨	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
دون ٥ ملايين ليرة	٨٢٢٤٤	١٣,٣٦	٩٦٢٢٧	١٥,٣٥
بين ٥ و٢٥ مليون ليرة	٣٠١٧٨٤	٤٩,٠٢	٢٩٧٠٥١	٤٧,٣٩
بين ٢٥ و١٠٠ مليون ليرة	١٢٧٣٦٧	٢٠,٦٩	١٢٩٢٤٨	٢٠,٦٢
بين ١٠٠ و٥٠٠ مليون ليرة	٨٧٧٣٧	١٤,٢٥	٨٨٤٠٠	١٤,١٠
بين ٥٠٠ و١٠٠٠ مليون ليرة	٧٨٩٩	١,٢٨	٧٥٢٤	١,٢٠
بين ١٠٠٠ و٥٠٠٠ مليون ليرة	٥٩٦٤	٠,٩٧	٥٨٠٣	٠,٩٣
بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ مليون ليرة	١١٦٠	٠,١٩	١١٤٣	٠,١٨
فوق ١٠٠٠٠ مليون ليرة	١٤٤٧	٠,٢٤	١٤٤٣	٠,٢٣
المجموع العام	**٦١٥٦٠٢**	**١٠٠,٠٠**	**٦٢٦٨٣٩**	**١٠٠,٠٠**

المصدر: مصرف لبنان

توزّع قيَم التسليفات حسب شرائحها
(نهاية الفترة–مليار ليرة ونسبة مئوية)

	كانون الأول ٢٠١٧		كانون الأول ٢٠١٨	
	القيمة	النسبة (٪)	القيمة	النسبة (٪)
دون ٥ ملايين ليرة	١٧٨	٠,١٧	٢٠٧	٠,٢٠
بين ٥ و٢٥ مليون ليرة	٣٧٧٦	٣,٦٥	٣٦٩٨	٣,٥٣
بين ٢٥ و١٠٠ مليون ليرة	٦٠٧٧	٥,٨٧	٦١٦٧	٥,٨٨
بين ١٠٠ و٥٠٠ مليون ليرة	١٧٤٢٨	١٦,٨٤	١٧٣٩٨	١٦,٦٠
بين ٥٠٠ و١٠٠٠ مليون ليرة	٥٣٨٩	٥,٢١	٥١٤٥	٤,٩١
بين ١٠٠٠ و٥٠٠٠ مليون ليرة	١٢٨١٨	١٢,٣٩	١٢٤٢٨	١١,٨٦
بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ مليون ليرة	٨١٥٤	٧,٨٨	٧٩٧٩	٧,٦١
فوق ١٠٠٠٠ مليون ليرة	٤٩٦٧٣	٤٨,٠٠	٥١٧٩٤	٤٩,٤١
المجموع العام	**١٠٣٤٩٥**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٤٨١٦**	**١٠٠,٠٠**

المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٦ – توزّع تسليفات القطاع المالي على القطاعات الاقتصادية في نـهاية الفترة ٢٠١٤ –٢٠١٨

القطاع الاقتصادي	القيمة (مليار ليرة) ٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الزراعة	٩٩٤	١٠٦٤	١١٤٦	١١٨٤	١١٩٠
الصناعة	٩٣٢٠	٩٣٩٨	٩٥١٧	١٠٣٠٤	١١٤٩٨
المقاولات والبناء	١٤٤٧١	١٦٣٣٥	١٧٤١٤	١٧٢٦٧	١٦٨١٣
التجارة والخدمات	٢٩٣٧٣	٣٠٩٩١	٣١٣٤٦	٣٤١١٠	٣٥٧٠٤
الوساطة المالية	٥١٧١	٥٤٥٨	٥١٦٩	٥٤٥٣	٤٦٨١
مختلف	٢٢١٤	٢٤٦٨	٢٥٢٧	٢٨٤٦	٣٠٥٤
الأفراد	٢٤٩١١	٢٧٠٦٠	٢٩٦٦٢	٣٢٣٣٢	٣١٨٧٦
المجموع	**٨٦٤٥٤**	**٩٢٧٧٣**	**٩٦٧٨١**	**١٠٣٤٩٥**	**١٠٤٨١٦**

القطاع الاقتصادي	النسبة من المجموع (٪) ٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الزراعة	١,١٥	١,١٥	١,١٨	١,١٤	١,١٤
الصناعة	١٠,٧٨	١٠,١٣	٩,٨٣	٩,٩٦	١٠,٩٧
المقاولات والبناء	١٦,٧٤	١٧,٦١	١٧,٩٩	١٦,٦٨	١٦,٠٤
التجارة والخدمات	٣٣,٩٨	٣٣,٤١	٣٢,٣٩	٣٢,٩٦	٣٤,٠٦
الوساطة المالية	٥,٩٨	٥,٨٨	٥,٣٤	٥,٢٧	٤,٤٧
مختلف	٢,٥٦	٢,٦٦	٢,٦١	٢,٧٥	٢,٩١
الأفراد	٢٨,٨١	٢٩,١٧	٣٠,٦٥	٣١,٢٤	٣٠,٤١
المجموع	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**

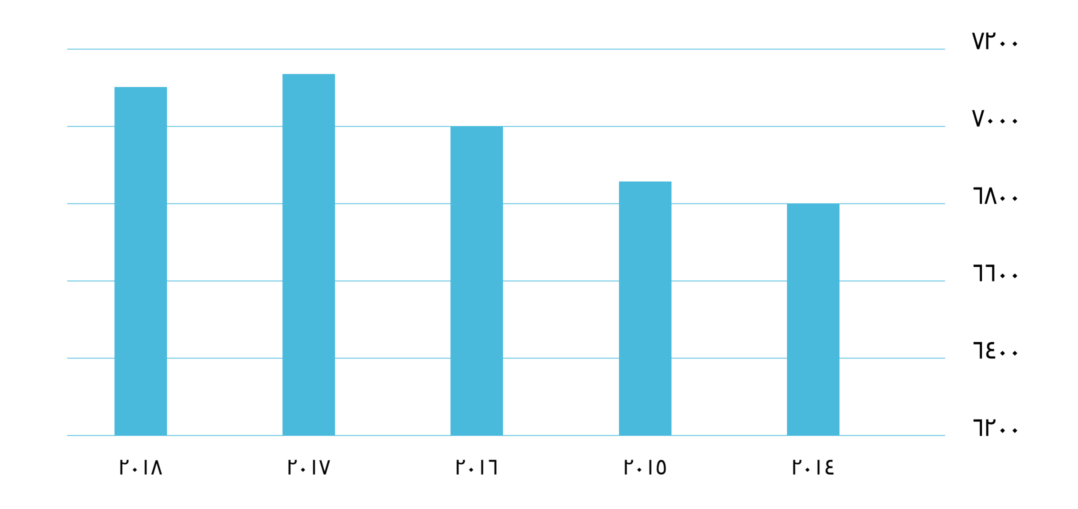
المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٧ – الشيكات المتقاصّة بالليرة اللبنانية (العدد بالآلاف والقيمة بمليارات الليرات)

	العدد ٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
المجموع	٤٠٢١	٤١١٧	٤٢٨٦	٤٥٩١	٤٦٩٩

	القيمة ٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
المجموع	٢٧٣٤٩	٢٨٢١٠	٢٩٩٨٥	٣٢٦٧٤	٣٣٣٦٦

متوسط قيمة الشيك المحرر بالليرة اللبنانية (ألف ل.ل)



المصدر: مصرف لبنان

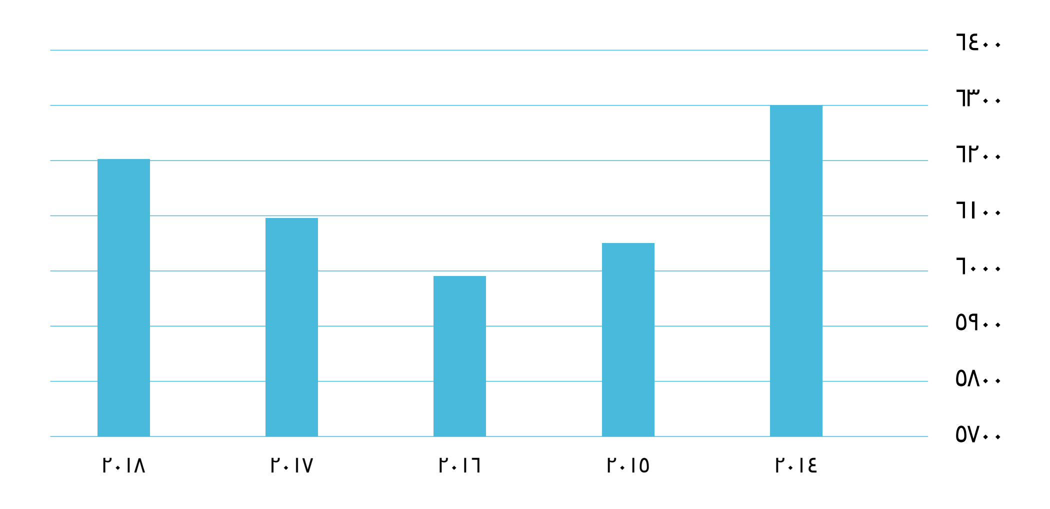


جدول رقم ١٨ – الشيكات المتقاصّة بالعملات الأجنبية
(العدد بالآلاف ، القيمة بملايين الدولارات)

	العدد				
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
المجموع	٨٩٤٣	٨٣٩٤	٨٠٣٣	٧٦٣٤	٧١٨٣

	القيمة				
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
المجموع	٥٦٣٣١	٥٠٨٣١	٤٨١٤٤	٤٦٥٦٢	٤٤٤٢٩

متوسط قيمة الشيك المحرر بالعملات الأجنبية (د.أ.)



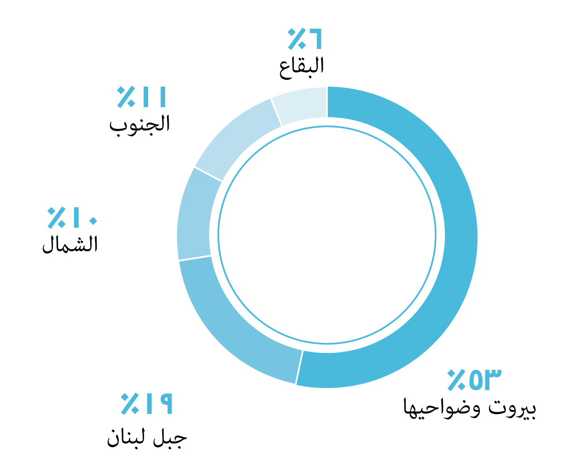
المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١٩
التوزع الجغرافي لفروع المصارف العاملة في لبنان

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
عدد المصارف	**٧١**	**٦٩**	**٦٧**	**٦٥**	**٦٥**
تجارية	٥٥	٥٣	٥٠	٤٩	٤٩
أعمال	١٦	١٦	١٧	١٦	١٦
عدد فروع المصارف التجارية العاملة	**١٠٢٠**	**١٠٣٩**	**١٠٥٦**	**١٠٦٥**	**١٠٨٠**
بيروت وضواحيها	٥٤٨	٥٥٨	٥٦٧	٥٦٥	٥٦٨
جبل لبنان	١٩٤	١٩٩	٢٠٣	٢٠٧	٢١١
الشمال	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٨	١١١
الجنوب	١٠٩	١١٢	١١٥	١١٦	١١٨
البقاع	٦٨	٦٨	٦٨	٦٩	٧٢

المصدر: مصرف لبنان

التوزّع الجغرافي لفروع المصارف التجارية ٢٠١٨



جدول رقم ٢٠ – الانتشار المصرفي اللبناني في الخارج (لغاية آذار ٢٠١٩)

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
فرنسبنك (فرنسا) ش.م.	مصرف تابع لفرنسبنك ش.م.ل.	باريس	فرنسا
فرنسبنك (الجزائر) ش.ذ.ا	مصرف تابع لفرنسبنك ش.م.ل.	الجزائر	الجزائر
بنك المال المتحد - الخرطوم	مصرف شريك لفرنسبنك ش.م.ل.	الخرطوم	السودان
فرنسبنك ش.م. – بيلا روسيا	مصرف تابع لفرنسبنك ش.م.ل.	مينسك	بيلا روسيا
فرنسبنك ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
فرنسبنك ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
فرنسبنك ش.م.ل.	مكتب تمثيل	أبيدجان	شاطىء العاج
بنك مصر لبنان ش.م.ل.	مكتب تمثيل	أبيدجان	شاطىء العاج
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل	فرع	بغداد	العراق
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك الشركة المصرفية العربية (SBA)	مصرف تابع للبنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل .	باريس	فرنسا
له:	فرع	ليماسول	قبرص
	فرع	جنيف	سويسرا
البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	(١٠) فروع	عمان	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	إربيد	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	العقبة	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	تاج	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع في المنطقة الحرّة	الزرقاء	الأردن
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بلوم بنك (سويسرا) ش.م.	مصرف تابع لبلوم بنك فرنسا ش.م.	جنيف	سويسرا
بلوم بنك فرنسا ش.م. له :	مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل. (٩٩٪ هي مساهمة بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.)	باريس	فرنسا
	فرع	لندن	بريطانيا
	(٣) فروع	دبي	الإمارات العربية المتحدة

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
	فرع	الشارقة	الإمارات العربية المتحدة
	(٢) فرعان	بوخارست	رومانيا
	فرع	كونستنتزا	رومانيا
بنك بلوم مصر ش.م.م	مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	القاهرة	مصر
له :	(٢١) فروع	القاهرة	مصر
	(٥) فروع	الإسكندرية	مصر
	فرع	شرم الشيخ	مصر
	فرع	الغردقة	مصر
	فرع	الإسماعيلية	مصر
	فرع	المنصورة	مصر
	فرع	دمياط	مصر
	فرع	بورسعيد	مصر
	فرع	طنطا	مصر
	(٦) فروع		مصر
شركة بلوم للإستثمار السعودية	مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	الرياض	المملكة العربية السعودية
بنك بلوم (قطر) ش.م.م.	مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	الدوحة	قطر
سوسيتيه جنرال قبرص	مصرف تابع لبنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل	نيقوسيا	قبرص
له :	فرع	نيقوسيا	قبرص
	فرع	ليماسول	قبرص
	فرع	لارناكا	قبرص
	فرع	بافوس	قبرص
سوسييتيه جنرال الأردن	مصرف تابع لبنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل	عمّان	الأردن
له:	(١٦) فروع	عمّان	الأردن
	فرع	العقبة	الأردن
	فرع	شميساني	الأردن
	فرع	خلدة/جسر دبوق	الأردن
بنك Richelieu GCC	مصرف تابع لبنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل	أبو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك البحر المتوسط (سويسرا) ش.م.	مصرف تابع لبنك البحر المتوسط ش.م.ل.	جنيف	سويسرا
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	فرع	البصرة	العراق
بنك البحر المتوسط	فرع	دبي	الإمارات العربية المتحدة

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
شركة البحر المتوسط للاستثمار السعودية	شركة تابعة لبنك البحر المتوسط ش.م.ل	الرياض	المملكة العربية السعودية
تي بنك (T-Bank)	مصرف تابع لبنك البحر المتوسط ش.م.ل	إسطنبول	تركيا
له:	(١١) فرع	إسطنبول	تركيا
	(٢) فرعان	أنقرة	تركيا
	فرع	أنطاليا	تركيا
	فرع	ازميت	تركيا
	فرع	ازمير	تركيا
	فرع	أدنا	تركيا
	فرع	بورصة	تركيا
	فرع	كونيا	تركيا
	فرع	كايسري	تركيا
	فرع	دنيزلي	تركيا
	(٢) فرعان		تركيا
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	فرع	السليمانيّة	العراق
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك بيبلوس ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيبلوس ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
بنك بيبلوس ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك بيبلوس ش.م.ل.	فرع	البصرة	العراق
بنك بيبلوس ش.م.ل.	فرع	السليمانيّة	العراق
بنك بيبلوس ش.م.ل.	مكتب تمثيل	ابو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك بيبلوس ش.م.ل.	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك بيبلوس (أوروبا) ش.م.	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل.	بروكسيل	بلجيكا
له :	فرع	باريس	فرنسا
	فرع	لندن	بريطانيا
بنك بيبلوس أرمينيا	مصرف تابع لبنك بيبلوس ش.م.ل.	يريفان	أرمينيا
له :	(٢) فرعان	يريفان	أرمينيا

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.	فرع	البصرة	العراق
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	المنامة	البحرين
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	اربيل	العراق
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
الإعتماد الدولي - سينيغال	مصرف تابع للإعتماد اللبناني ش.م.ل	دكار	سينيغال
له :	(٢) فرعان	دكار	سينيغال
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	مكتب تمثيل	مونتريال	كندا
بنك عوده فرنسا ش.م.	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	باريس	فرنسا
بنك عوده (سويسرا) ش.م.	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	جنيف	سويسرا
بنك عوده ش.م.ل.	(١٢) فروع	عمان	الأردن
	فرع	إربيد	الأردن
	فرع	العقبة	الأردن
بنك عوده مصر ش.م.م	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	القاهرة	مصر
له :	(٣١) فروع	القاهرة	مصر
	(٦) فروع	الإسكندرية	مصر
	(٢) فرعان	الغردقة	مصر
	فرع	شرم الشيخ	مصر
	فرع	طنطا	مصر
	فرع	المنصورة	مصر
	فرع	زقازيق	مصر
	فرع	دمياط	مصر
	فرع	بورسعيد	مصر
	فرع	أسيوط	مصر
بنك عوده ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
	فرع	السليمانيّة	العراق
	فرع	البصرة	العراق
	فرع	النجف	العراق
	فرع	اربيل	العراق
بنك عوده ش.م.م.	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	الدوحة	قطر
شركة عوده كابيتال	شركة تابعة لبنك عوده ش.م.ل.	الرياض	المملكة العربية السعودية

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
بنك عوده ش.م.ل.	مكتب تمثيل	أبو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
عوده كابيتال جيستيون ش.م (موناكو) / (Audi Capital Gestion sam (Monaco))	تابع لبنك عوده ش.م.ل.	موناكو	إمارة موناكو
أوديا بنك ش.م	مصرف تابع لبنك عوده ش.م.ل.	إسطنبول	تركيا
له :	(٢٣) فرع	إسطنبول	تركيا
	(٤) فروع	أنقرة	تركيا
	(٤) فروع	ازمير	تركيا
	فرع	بورصة	تركيا
	فرع	أدنا	تركيا
	فرع	أنطاليا	تركيا
	فرع	بودروم	تركيا
	فرع	كونيا	تركيا
	فرع	كايسري	تركيا
	فرع	دنيزلي	تركيا
	(٨) فروع		تركيا
بنك بيروت ليمتد	مصرف تابع لبنك بيروت ش.م.ل.	لندن	بريطانيا
له :	فرع	فرنكفورت	ألمانيا
بنك اوف سيدني - (Bank of Sydney Ltd)	مصرف تابع لبنك بيروت ش.م.ل.	سيدني	استراليا
له :	(10) فروع	سيدني	استراليا
	(5) فروع	ميلبورن	استراليا
	فرع	أدلايد	استراليا
بنك بيروت ش.م.ل.	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيروت ش.م.ل.	(3) فروع	مسقط	سلطنة عمان
	فرع	سحر	سلطنة عمان
	فرع	بركا	سلطنة عمان
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	دبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك بيروت ش.م.ل.	مكتب تمثيل	أكرا	غانا
جمال تراست بنك ش.م.ل	مكتب تمثيل	لندن	بريطانيا
جمال تراست بنك ش.م.ل	مكتب تمثيل	أبيدجان	شاطىء العاج
جمال تراست بنك ش.م.ل	مكتب تمثيل	لاغوس	نيجيريا
بنك بيمو ش.م.ل	فرع	ليماسول	قبرص
بنك بيمو السعودي الفرنسي ش.م.م.	مصرف شريك لبنك بيمو ش.م.ل.	دمشق	سورية

اسم المصرف في الخارج	نوع الفرع	المدينة	البلد
بيمو أوروبا (مصرف خاص)	مصرف شقيق لبنك بيمو ش.م.ل.	لوكسمبورغ	لوكسمبورغ
له :	فرع	باريس	فرنسا
بنك لبنان والخليج ش.م.ل.	فرع	لارنكا	قبرص
بنك لبنان والخليج ش.م.ل.	مكتب تمثيل	دبي	الإمارات العربية المتحدة
بنك الشرق الأوسط وافريقيا ش.م.ل.	فرع	بغداد	العراق
بنك الشرق الأوسط وافريقيا ش.م.ل.	فرع	البصرة	العراق
أف. أف. أي. دبي ليميتد	مصرف تابع "أف. أف. أي" ش.م.ل. (مصرف متخصص)	دبي	الإمارات العربية المتحدة

المصدر: جمعية مصارف لبنان

جدول رقم ٢١ – توزّع العاملين في المصارف (العدد) (٢٠١٤ – ٢٠١٨)

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
مجموع العاملين في القطاع المصرفي	٢٣٨٥٠	٢٤٦٣٨	٢٥٢٦٠	٢٦٠٠٥	٢٥٩٠٨
التوزّع حسب الجنس					
ذكور	١٢٧٦٣	١٣٠٦٦	١٣٢٧٦	١٣٥٧٧	١٣٤٥١
اناث	١١٠٨٧	١١٥٧٢	١١٩٨٤	١٢٤٢٨	١٢٤٥٧
التوزّع حسب العمر					
أقل من ٢٥ سنة	٢٠٣٧	٢٠٨٥	٢٠٤٤	٢١٥٠	١٧٧٤
بين ٢٥ و ٤٠ سنة	١١٨٨٨	١٢٢٩٧	١٢٩٤١	١٣٥٣٦	١٣٧٣٩
بين ٤٠ و ٦٠ سنة	٨٧٤٣	٨٩٠٨	٨٨٦٥	٨٨٧٩	٨٩١٥
أكثر من ٦٠ سنة	١١٨٢	١٣٤٨	١٤١٠	١٤٤٠	١٤٨٠
التوزّع حسب الوضع العائلي					
عازب	٩٢٦٦	٩٨٦٧	٩٦٩٩	٩٨٠١	٩٤٦٢
متأهل *	١٤٥٨٤	١٤٧٧١	١٥٥٦١	١٦٢٠٤	١٦٤٤٦
عدد الاولاد	٢١٠٣٢	٢١٠٧٤	٢٠٤٣٠	٢١٩٠٢	٢٢٠٧٩
التوزّع حسب التحصيل العلمي					
دون البكالوريا	٢٣٧٩	٢٣٦٥	٢٣١٦	٢٢٠٨	٢٠٥٦
بكالوريا قسم ٢ أو ما يعادلها	٣٦٣٧	٣٥٥٩	٣٣٥١	٣٣٠٤	٣١٥٠
شهادة جامعية	١٧٨٣٤	١٨٧١٤	١٩٥٩٣	٢٠٤٩٣	٢٠٧٠٢
التوزّع حسب فئات المصارف					
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	٢٢٣٢٢	٢٣١٣٩	٢٣٧٥٣	٢٤٦٤٨	٢٤٥٥٧
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	٧٦١	٧٣٤	٧٠٨	٥١٥	٥١٣
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	٧٦٧	٧٦٥	٧٩٩	٨٤٢	٨٣٨

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

*متزوج ، مطلّق أو أرمل.

جدول رقم ٢٢ – توزّع العاملين في المصارف (الحصة من المجموع، بالنسب المئوية) (٢٠١٤ – ٢٠١٨)

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
التوزّع حسب الجنس					
ذكور	٥٣,٥	٥٣,٠	٥٢,٦	٥٢,٢	٥١,٩
اناث	٤٦,٥	٤٧,٠	٤٧,٤	٤٧,٨	٤٨,١
التوزّع حسب العمر					
أقل من ٢٥ سنة	٨,٥	٨,٥	٨,١	٨,٣	٦,٨
بين ٢٥ و ٤٠ سنة	٤٩,٨	٤٩,٩	٥١,٢	٥٢,١	٥٣,٠
بين ٤٠ و ٦٠ سنة	٣٦,٧	٣٦,٢	٣٥,١	٣٤,١	٣٤,٤
أكثر من ٦٠ سنة	٥,٠	٥,٥	٥,٦	٥,٥	٥,٧
التوزّع حسب الوضع العائلي					
عازب	٣٨,٩	٤٠,٠	٣٨,٤	٣٧,٧	٣٦,٥
متأهل*	٦١,١	٦٠,٠	٦١,٦	٦٢,٣	٦٣,٥
التوزّع حسب التحصيل العلمي					
دون البكالوريا	١٠,٠	٩,٦	٩,٢	٨,٥	٧,٩
بكالوريا قسم ٢ أو ما يعادلها	١٥,٢	١٤,٤	١٣,٣	١٢,٧	١٢,٢
شهادة جامعية	٧٤,٨	٧٦,٠	٧٧,٦	٧٨,٨	٧٩,٩
التوزّع حسب فئات المصارف					
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	٩٣,٦	٩٣,٩	٩٤,٠	٩٤,٨	٩٤,٨
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	٣,٢	٣,٠	٢,٨	٢,٠	٢,٠
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	٣,٢	٣,١	٣,٢	٣,٢	٣,٢

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

*متزوج ، مطلّق أو أرمل.

جدول رقم ٢٣ – التغيّر السنوي لتوزّع العاملين في المصارف (بالنسب المئوية) (٢٠١٥ – ٢٠١٨)

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
مجموع العاملين في القطاع المصرفي	٣,٣٠	٢,٥٢	٢,٩٥	(٠,٣٧)
التوزّع حسب الجنس				
ذكور	٢,٣٧	١,٦١	٢,٢٧	(٠,٩٣)
اناث	٤,٣٧	٣,٥٦	٣,٧٠	٠,٢٣
التوزّع حسب العمر				
أقل من ٢٥ سنة	٢,٣٦	(١,٩٧)	٥,١٩	(١٧,٤٩)
بين ٢٥ و ٤٠ سنة	٣,٤٤	٥,٢٤	٤,٦٠	١,٥٠
بين ٤٠ و ٦٠ سنة	١,٨٩	(٠,٤٨)	٠,١٦	٠,٤١
أكثر من ٦٠ سنة	١٤,٠٤	٤,٦٠	٢,١٣	٢,٧٨
التوزّع حسب الوضع العائلي				
عازب	٦,٤٩	(١,٧٠)	١,٠٥	(٣,٤٦)
متأهل *	١,٢٨	٥,٣٥	٤,١٣	١,٤٩
عدد الاولاد	٠,٢٠	(٣,٠٦)	٧,٢١	٠,٨١
التوزّع حسب التحصيل العلمي				
دون البكالوريا	(٠,٥٩)	(٢,٠٧)	(٤,٦٦)	(٦,٨٨)
بكالوريا قسم ٢ أو ما يعادلها	(٢,١٤)	(٥,٨٤)	(١,٤٠)	(٤,٦٦)
شهادة جامعية	٤,٩٣	٤,٧٠	٤,٥٩	١,٠٢
التوزّع حسب فئات المصارف				
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	٣,٦٦	٢,٦٥	٣,٧٧	(٠,٣٧)
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	(٣,٥٥)	(٣,٥٤)	(٢٧,٢٦)	(٠,٣٩)
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	(٠,٢٦)	٤,٤٤	٥,٣٨	(٠,٤٨)

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

*متزوج ، مطلّق أو أرمل.

( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم ٢٤ – تطور رواتب العاملين في المصارف ولواحقها (٢٠١٤ – ٢٠١٨) (بمليارات الليرات اللبنانية)

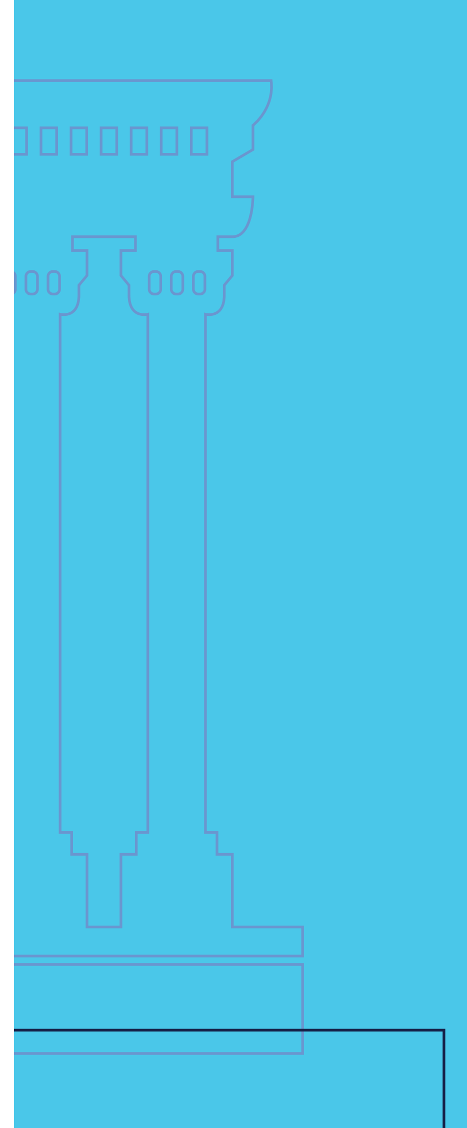
السنة	الرواتب	التعويضات العائلية		تعويضات نهاية الخدمة		العناية الصحية		التعويضات الاخرى	المجموع
		اشتراكات صندوق الضمان	الاضافات	اشتراكات صندوق الضمان	الاحتياط	اشتراكات صندوق الضمان	الاضافات		
٢٠١٤	١٠٥٥,٤	٢٤,٦	١١,٥	٩٩,٣	١٢٦,٥	٤٦,٣	٣٧,٢	٣١٩,٩	**١٧٢٠,٧**
٢٠١٥	١١٢٢,٣	٢٥,٦	١١,٧	١٠٦,٣	١٢٦,٣	٤٧,٧	٣٩,٠	٣١٦,٥	**١٧٩٥,٤**
٢٠١٦	١١٩٣,٢	٢٦,٣	١١,٨	١١٤,١	١١٣,٨	٤٨,٦	٤٢,٢	٣٣٨,١	**١٨٨٨,١**
٢٠١٧	١٢٦٣,٤	٢٦,٩	١٢,٣	١١٨,١	١١٣,٢	٥٩,٥	٤٣,٥	٣٦٠,٠	**١٩٩٦,٩**
٢٠١٨	١٣١٣,٣	٢٧,٤	١٢,٥	١٢١,٨	١٤٩,١	٦٢,١	٤٧,٣	٣٧٦,٨	**٢١١٠,٣**

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

جدول رقم ٢٥
تطور متوسط راتب العامل الواحد في المصارف (٢٠١٤ – ٢٠١٨) بآلاف الليرات اللبنانية

العام	متوسط الراتب الشهري	متوسط الراتب الشهري مع لواحقه*	متوسط الراتب الشهري مع جميع التعويضات**	الحد الادنى للأجر في لبنان
٢٠١٤	٣٦٨٧	٥٢٢٣	٦٠١٢	٦٧٥
٢٠١٥	٣٧٩٦	٥٢٨٦	٦٠٧٣	٦٧٥
٢٠١٦	٣٩٣٦	٥٤٧٧	٦٢٢٩	٦٧٥
٢٠١٧	٤٠٤٩	٥٦٥٨	٦٣٩٩	٦٧٥
٢٠١٨	٤٢٢٤	٥٩١٦	٦٧٨٨	٦٧٥

المصدر: جمعية مصارف لبنان.
* **الراتب مع لواحقه =** الراتب + التعويضات العائلية + العناية الصحية + تعويضات أخرى.
** **الراتب مع جميع التعويضات =** الراتب + التعويضات العائلية + تعويضات نهاية الخدمة + العناية الصحية + تعويضات أخرى.



المعطيات الأولية

01 | مجلس إدارة جمعيّة مصارف لبنان المنتخب في ٢٩ حزيران

02 | الأمانة العامة لجمعيّة مصارف لبنان

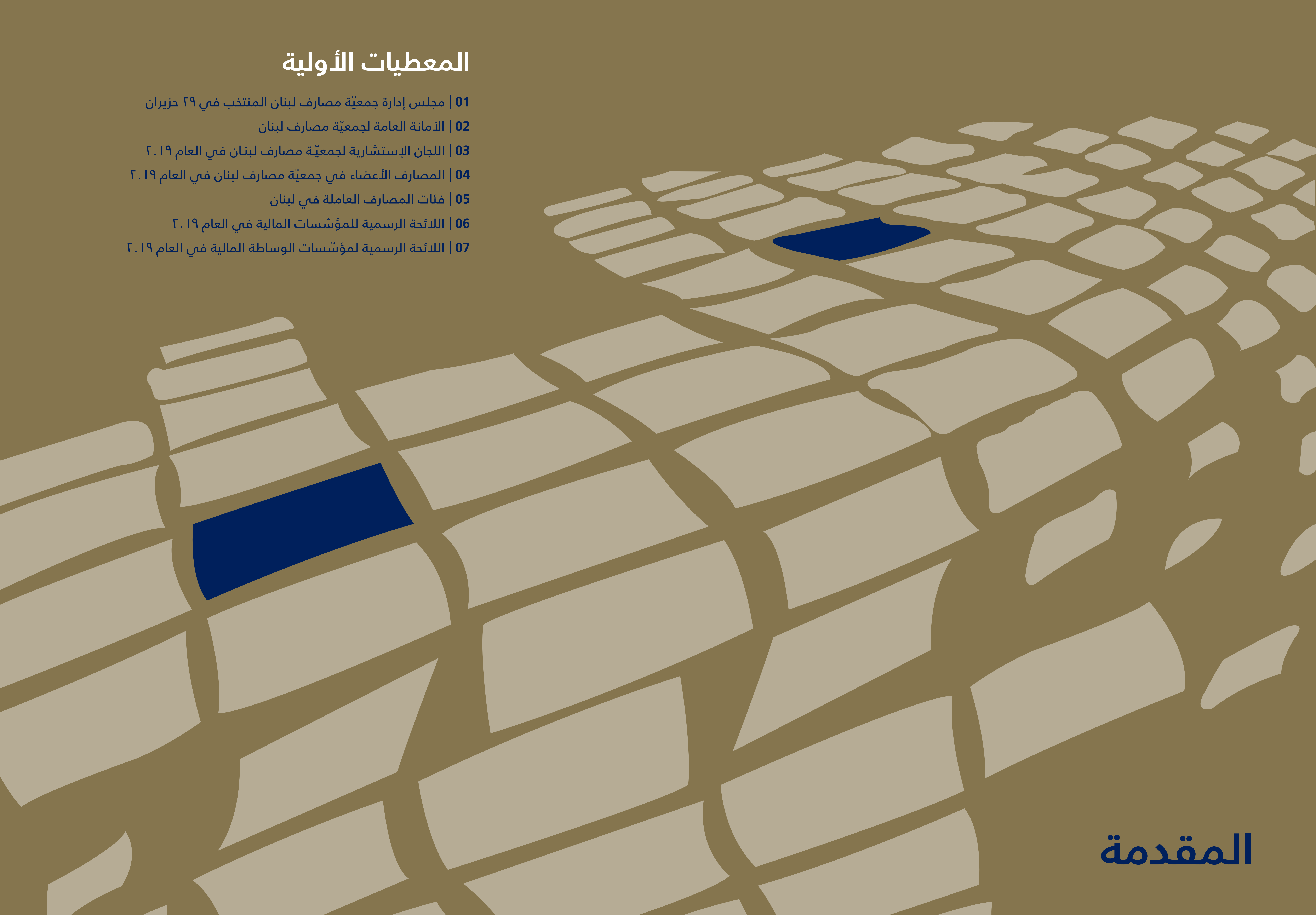
03 | اللجان الإستشارية لجمعيّة مصارف لبنان في العام ٢٠١٩

04 | المصارف الأعضاء في جمعيّة مصارف لبنان في العام ٢٠١٩

05 | فئات المصارف العاملة في لبنان

06 | اللائحة الرسمية للمؤسّسات المالية في العام ٢٠١٩

07 | اللائحة الرسمية لمؤسّسات الوساطة المالية في العام ٢٠١٩



المقدمة

01 مجلس إدارة جمعيّة مصارف لبنان المنتخب في ٢٩ حزيران ٢٠١٩

الرئيـــس	نائب الرئيس	أميـن السرّ	أمين الصندوق
الدكتور سليم صفير رئيس مجلس إدارة، مدير عام بنك بيروت ش.م.ل. (٧٥)	**السيد نديم القصار** مدير عام فرنسبنك ش.م.ل. (١)	**السيد وليد روفايل** رئيس مجلس إدارة، مدير عام البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل. (١٠)	**الدكتور تنال الصبّـاح** رئيس مجلس إدارة، مدير عام البنك اللبناني السويسري ش.م.ل. (٦٣)

الأعضـاء			
السيد سعد الأزهري رئيس مجلس إدارة، مدير عام بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. (١٤)	**السيد أنطون صحناوي** رئيس مجلس إدارة، مدير عام بنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل. (١٩)	**السيد محمد الحريري** رئيس مجلس إدارة، مدير عام بنك البحر المتوسط ش.م.ل. (٢٢)	**الشيخ غسان عساف** رئيس مجلس إدارة، مدير عام بنك بيـروت والبلاد العربية ش.م.ل. (٢٨)
السيد سمعان باسيل رئيس مجلس إدارة، مدير عام بنك بيبلوس ش.م.ل. (٣٩)	**الدكتور جوزف طربيه** رئيس مجلس إدارة، مدير عام الإعتماد اللبناني ش.م.ل. (٥٣)	**السيد سمير حنا** رئيس مجلس إدارة، مدير عام بنـك عوده ش.م.ل. (٥٦)	**السيد عبد الرزّاق عاشور** رئيس مجلس إدارة، مدير عام فينيسيا بنك ش.م.ل. (٥٨)

( ) رقم المصرف على اللائحة الرسمية الصادرة عن مصرف لبنان.

02 جمعية مصارف لبنـان تأسَّست عام ١٩٥٩

الأمـانـة العـامة

الأمين العام
الدكتور مكرم صادر

مدير الإعلام والعلاقات العامة
السيد جورج أبي صالح

مدير الدراسات والإحصاء
الدكتور الياس الأشقر

مدير تطوير الموارد البشرية
السيد بشارة خشّان

مدير الشؤون المالية والإدارية
السيد كرم يارد

المعهد العالي للدراسات المصرفية

المدير: الدكتور طوني جبيلي
العنوان: بيروت، شارع هوفلين
حرم العلوم الإجتماعية / جامعة القديس يوسف
هاتف: 204739 (1) (961+)
فاكس: 204738 (1) (961+)
البريد الإلكتروني: iseb@usj.edu.lb
الموقع الإلكتروني: www.abl.org.lb

جمعية مصارف لبنان

العنوان: بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب.: 976 بيروت – لبنان
هاتف: 970500 (1) (961+)
فاكس: 9705001 (1) (961+)
الموقع الإلكتروني: www.abl.org.lb

03 اللجان الإستشارية لجمعيّة مصارف لبنان في العام ٢٠١٩

اللجنة القانونية

الرئيس	المقرّر	الأعضاء	
جورج عشي	انطوان مرعب	رنده ابو سليمان	أسامه اسطه
		سليم المعوشي	مارك دو شادارفيان
		بسيم كنعان	عباس الحلبي
		عادل زيدان	طانيوس الأشقر
		غالب محمصاني	نصري دياب
		محمد خضر سليم	ندى رزق الله

لجنة الإدارة الرشيدة

الرئيس	المقرّر	الأعضاء	
غسان عساف	فريد لحود	وليد نجا	رايا روفايل نحاس
		روي ريز	جانين كابنجي
		أمين بساط	ندى عواد رزق الله
		نصري باخوس	مازن تيماني
		سهيل جعفر	سعدى صعب
		الياس باز	فيرا شمعون
		كرم يارد	

لجنة التحقّق (Compliance) ومكافحة تبييض الأموال

الرئيس	المقرّر	الأعضاء	
شهدان الجبيلي	داني نصار	فؤاد خليفة	محمد سعيد الحص
		سعيد جبران	مالك قسطه
		كارن زابلوسكي	أمين بساط
		مروان ابو عاصي	مروان محرّم
		جو بستاني	غسان مزوق
		ندين أبو زيد حرب	ايلي فرح
		رندة يونس	ناتالي داغر
		كارلا ناصيف	مازن تيماني

لجنة المصارف العربية والأجنبية

الرئيس	المقرّر	الأعضاء	
نديم غنطوس	عماد الفتى	شوقي بدر	نديم شبير
		ميشال صوايا	زياد عيتاني
		بانا عقاد الأزهري	جوسان معلوف
		سينتيا الأسمر	جورج ابي صالح

لجنة التنظيم وأنظمة المعلومات والمعلوماتية

الرئيس	المقرّر	الأعضاء	
رفول رفول	نبيه صدّي	غسان صوايا	انطوان لاوندس
		سليمان معراوي	فؤاد بعلبكي
		نجيب غانم	مارسيل عطار
		محسن نعماني	ايلي بركات
		الياس الأشقر	

لجنة الدراسات

الرئيس	المقرّر	الأعضاء	
مروان بركات	وليد عيسى	نسيب غبريل	ايزابيل صعيبي تكلي
		الياس ابي مراد	نخله خنيصر
		روجيه داغر	فاضلة الصبّاح
		نجيب سمعان	الياس الأشقر

لجنة الشروط والاستثمار المصرفي

الرئيس	المقرّر	الأعضاء	
سليم حبيب	ميشال خديج	فيليب الحاج	جان مدلج
		منير طوقان	نهى ابو سعد
		فادي فليحان	كميل مجاعص
		يوسف نصر	أسعد معوشي
		يوسف فقيه	هنري تابت
		ميشال نجار	غيثان طيّارة
		كرم يارد	

لجنة المخاطر المصرفية

الرئيس	المقرّر	الأعضاء	
رامي النمر	تانيا مسلّم	منى الخوري	جوزفين شاهين
		جيرار رزق	بشير يقظان
		باسكال مقصود دحروج	هنري بوييه
		تانيا طيّاح	ندى عواد رزق الله
		عادل ساتل	انطون سميا
		غادة الشامي	ماريا هراوي
		خالد عبد الصمد	الياس الأشقر

لجنة المصارف الإسلامية

الرئيس	المقرّر	الأعضاء	
معتصم محمصاني	معتزّ نطفجي	خالد الفقيه	أسامه حلمي
		هاني الحسامي	شفيق محرّم
		جورج ابي صالح	

لجنة الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية

الرئيس	المقرّر	الأعضاء	
تنال الصبّاح	بشارة خشّان	رانيا الجمل	جورج بحلق
		بيار أبو عزّه	هنري الهاشم
		نقولا سمعان	محمد شمس الدين
		فادي حايك	بديع القزي
		نائيري مانوكيان	هلا عاشور صفي الدين
		ربيع ياغي	سيلفي أبي راشد

لجنة مصارف الأعمال والأسواق المالية

الرئيس	المقرّر	الأعضاء	
جان رياشي	فادي عسيران	ايلي شامي	جميل قديم
		منى مروه	نيكول أبو جودة
		لينا مكارم	ألان وتّا
		كريم حبيب	ألكسندر سالم
		دانيا أبو زينب	ميشال ساروفيم
		إميل ألبينا	الياس الأشقر

لجنة الإعلام

الرئيس	المقرّر	الأعضاء	
ندى الطويل	دانيا القصار	تانيا رزق	ايلي البير عازار
		ايزابيل نعوم	زينة زامل
		طارق بلال	حبيب لحود
		سامي نصيري	جان طرابلسي
		جورج أبي صالح	

04 المصارف الأعضاء في جمعيّة مصارف لبنان في العام ٢٠١٩

أ | الأعضاء العاملون

1 | (١) فرنسبنك ش.م.ل.
2 | (٣) بنك مصر لبنان ش.م.ل.
3 | (٥) البنك العربي ش.م.ع.
4 | (٩) مصرف الرافدين
5 | (١٠) البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.
6 | (١١) البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.
7 | (١٤) بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
8 | (١٦) بنك فدرال لبنان ش.م.ل.
9 | (١٩) بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل.
10 | (٢٢) بنك البحر المتوسط ش.م.ل.
11 | (٢٧) بنك عوده للخدمات الخاصة ش.م.ل.
12 | (٢٨) بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.
13 | (٣٣) بنك عوده للأعمال ش.م.ل.
14 | (٣٤) المصرف التجاري السوري اللبناني ش.م.ل.(*)
15 | (٣٦) بنك الاعتماد الوطني ش.م.ل.
16 | (٣٩) بنك بيبلوس ش.م.ل.
17 | (٤١) مصرف الإسكان ش.م.ل.
18 | (٤٣) بنك التمويل ش.م.ل.
19 | (٤٨) سرادار بنك ش.م.ل.
20 | (٥٢) بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.
21 | (٥٣) الاعتماد اللبناني ش.م.ل.
22 | (٥٦) بنك عوده ش.م.ل.
23 | (٥٨) فينيسيا بنك ش.م.ل.
24 | (٦٢) مصرف شمال افريقيا التجاري ش.م.ل.
25 | (٦٣) البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.
26 | (٦٧) بنك صادرات ايران (*)
27 | (٦٨) الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان ش.م.ل.
28 | (٧٣) بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل.
29 | (٧٥) بنك بيروت ش.م.ل.
30 | (٨٥) حبيب بنك ليمتد
31 | (٩٠) البنك العربي الافريقي الدولي
32 | (٩٢) بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل.
33 | (٩٣) بنك بيمو ش.م.ل.
34 | (٩٤) بنك لبنان والخليج ش.م.ل.
35 | (٩٥) البنك السعودي اللبناني ش.م.ل.
36 | (٩٨) سيدروس بنك ش.م.ل.
37 | (١٠١) بنك الموارد ش.م.ل.
38 | (١٠٣) الاعتماد المصرفي ش.م.ل.
39 | (١٠٤) بنك الاعتماد المتّحد ش.م.ل.
40 | (١٠٥) بنك المدينة ش.م.ل.
41 | (١٠٨) فرست ناشونال بنك ش.م.ل.
42 | (١٠٩) بنك البركة ش.م.ل.
43 | (١١٠) بنك مياب ش.م.ل.
44 | (١١١) بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل.
45 | (١١٣) بنك البحر المتوسط للاستثمار ش.م.ل.
46 | (١١٤) بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار ش.م.ل
47 | (١١٥) سيتي بنك ن.أ.
48 | (١١٨) البنك العربي سويسرا (لبنان) ش.م.ل.
49 | (١٢١) فرنسبنك للأعمال ش.م.ل.
50 | (١٢٣) بنك بيبلوس للأعمال ش.م.ل.
51 | (١٢٥) بيت التمويل العربي ش.م.ل.(مصرف إسلامي)
52 | (١٢٦) البنك الإسلامي اللبناني ش.م.ل.
53 | (١٢٧) بنك بلوم للتنمية ش.م.ل.
54 | (١٢٩) «إف.إف.إي» ش.م.ل. (مصرف متخصِّص)
55 | (١٣٠) بنك بيروت للاستثمار ش.م.ل.
56 | (١٣٢) شركة مصرف بغداد (مساهمة خاصة)
57 | (١٣٣) بنك سي.أس.سي. ش.م.ل
58 | (١٣٥) بنك انتركونتننتال لبنان للإستثمار ش.م.ل
59 | (١٣٦) بنك قطر الوطني (شركة مساهمة عامة قطرية) ش.م.ق.
60 | (١٣٧) سيدروس إنفست بنك ش.م.ل.
61 | (١٣٩) لي بنك ش.م.ل. (ليفنت انفستمنت بنك)
62 | (١٤١) بنك الإستثمار ش.م.ع.
63 | (١٤٢) لوسيد انفستمنت بنك ش.م.ل.

ب - الأعضاء غير العاملين

(مكاتب تمثيل لمصارف أجنبية)

1 | Access Bank p.l.c.
2 | إينتيزا سانباولو س ب أ
3 | ذي بنك اوف نيويورك ميلون
4 | جي بي مورغان تشيز بنك
5 | كومرز بنك
6 | ستاندارد شارترد بنك

التعديلات التي أُدخلت على اللائحة الرسمية للمصارف في العام ٢٠١٩

أ. تمّ شطب اسم «شركة مصرف البلاد الإسلامي للإستثمار والتمويل (مساهمة خاصة)» رقم ١٣٤ عن لائحة المصارف (ج.ر. رقم ٢٠١٩/٣٤).

ب. تمّ شطب «جمال تراست بنك ش.م.ل» رقم ٨٠ عن لائحة المصارف (ج.ر. ٢٠١٩/٤١).

ج. تمّ تعديل اسم «بنك قطر الوطني (شركة مساهمة قطرية)» رقم ١٣٦ على لائحة المصارف ليصبح «بنك قطر الوطني (شركة مساهمة عامة قطرية)» (ج.ر. ٢٠١٩/٣٨).

١- الرقم بين قوسين الذي يسبق إسم المصرف هو الرقم الرسمي المعتمد من قبل مصرف لبنان.
(*) تعليق العضوية في جمعية مصارف لبنان منذ العام ٢٠١٤
(**) تعليق العضوية في جمعية مصارف لبنان منذ العام ٢٠١٨

05 فئات المصارف العاملة في لبنان

05 | 1
المصارف التجارية

أ - المصارف اللبنانية ش.م.ل. :

1 | (١) فرنسبنك ش.م.ل.
2 | (١٠) البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.
3 | (١١) البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.
4 | (١٤) بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
5 | (١٦) بنك فدرال لبنان ش.م.ل.
6 | (١٩) بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل.
7 | (٢٢) بنك البحر المتوسط ش.م.ل.
8 | (٢٧) بنك عوده للخدمات الخاصة ش.م.ل.
9 | (٢٨) بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.
10 | (٣٦) بنك الاعتماد الوطني ش.م.ل.
11 | (٣٩) بنك بيبلوس ش.م.ل.
12 | (٤٨) سرادار بنك ش.م.ل.
13 | (٥٢) بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.
14 | (٥٣) الاعتماد اللبناني ش.م.ل.
15 | (٥٦) بنك عوده ش.م.ل.
16 | (٥٨) فينيسيا بنك ش.م.ل.
17 | (٦٣) البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.
18 | (٦٨) الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان ش.م.ل.
19 | (٧٥) بنك بيروت ش.م.ل.
20 | (٩٣) بنك بيمو ش.م.ل.
21 | (٩٤) بنك لبنان والخليج ش.م.ل.
22 | (٩٥) البنك السعودي اللبناني ش.م.ل.
23 | (٩٨) سيدروس بنك ش.م.ل.
24 | (١٠١) بنك الموارد ش.م.ل.
25 | (١٠٣) الاعتماد المصرفي ش.م.ل.
26 | (١٠٤) بنك الاعتماد المتّحد ش.م.ل.
27 | (١٠٥) بنك المدينة ش.م.ل.
28 | (١٠٨) فرست ناشونال بنك ش.م.ل.
29 | (١١٠) بنك مياب ش.م.ل.
30 | (١٢٦) البنك اللبناني الإسلامي ش.م.ل.[1]
31 | (١٢٧) بنك بلوم للتنمية ش.م.ل.[1]

ب - مصارف لبنانية (ش.م.ل.) ذات مساهمة عربية أكثرية

1 | (٣) بنك مصر لبنان ش.م.ل.
2 | (٣٤) المصرف التجاري السوري اللبناني ش.م.ل.
3 | (٦٢) مصرف شمال افريقيا التجاري ش.م.ل.
4 | (٧٣) بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل.
5 | (٩٢) بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل.
6 | (١٠٩) بنك البركة ش.م.ل.[1]
7 | (١١٨) البنك العربي سويسرا (لبنان) ش.م.ل.
8 | (١٢٥) بيت التمويل العربي ش.م.ل. (مصرف إسلامي)[1]

ج - المصارف العربية

1 | (٥) البنك العربي ش.م.ع.
2 | (٩) مصرف الرافدين
3 | (٩٠) البنك العربي الافريقي الدولي
4 | (١٣٢) شركة مصرف بغداد (مساهمة خاصة)
5 | (١٣٦) بنك قطر الوطني ش.م.ق. - لبنان
6 | (١٤١) بنك الإستثمار ش.م.ع.

د - المصارف الأجنبية

1 | (٦٧) بنك صادرات ايران
2 | (٨٥) حبيب بنك ليمتد
3 | (١١٥) سيتي بنك ن. أ.

05 | 2
مصارف الأعمال والتسليف المتوسط والطويل الأجل ش.م.ل.

أ - المصارف اللبنانية ش.م.ل. :

1 | (٣٣) بنك عوده للأعمال ش.م.ل.
2 | (٤١) مصرف الإسكان ش.م.ل.
3 | (٤٣) بنك التمويل ش.م.ل.
4 | (١١١) بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل.
5 | (١١٣) بنك البحر المتوسط للاستثمار ش.م.ل.
6 | (١١٤) بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار ش.م.ل.
7 | (١١٨) البنك العربي سويسرا (لبنان) ش.م.ل.[2]
8 | (١٢١) فرنسبنك للأعمال ش.م.ل.
9 | (١٢٣) بنك بيبلوس للأعمال ش.م.ل.
10 | (١٢٩) إف.إف.إي. ش.م.ل. (مصرف متخصِّص)
11 | (١٣٠) بنك بيروت للاستثمار ش.م.ل.
12 | (١٣٣) بنك سي.أس.سي. ش.م.ل.
13 | (١٣٥) بنك انتركونتننتال لبنان للإستثمار ش.م.ل
14 | (١٣٧) سيدروس إنفست بنك ش.م.ل.
15 | (١٣٩) لي بنك ش.م.ل. (ليفنت انفستمنت بنك)
16 | (١٤٢) لوسيد انفستمنت بنك ش.م.ل

إن الرقم الموجود بين قوسين الذي يسبق إسم المصرف هو الرقم الرسمي المعتمد من قبل مصرف لبنان.

1 مصارف إسلاميّة

06 اللائحة الرسمية للمؤسّسات المالية في العام ٢٠٢٠

1 | (١) المؤسّسة المالية العربية ش.م.ل.
2 | (٥) الاعتماد التجاري والعقاري ش.م.ل.
3 | (٦) سوجيلز لبنان ش.م.ل.
4 | (٧) مؤسّسة الاستثمارات المالية ش.م.ل.
5 | (٨) شركة لبنان المالية ش.م.ل.
6 | (٩) بيمو سيكيوريتايزيشن ش.م.ل.
7 | (١٠) فيدوس ش.م.ل.
8 | (١١) كابيتال إنفستمنت سرفيسز ش.م.ل.
9 | (١٢) شركة ليبانون إنفست ش.م.ل.
10 | (١٣) غولف فاينَنس اند إنفستمنت كومباني ش.م.ل.
11 | (١٤) ليبانو فرانسيز فينانس ش.م.ل.
12 | (١٧) شركة أريبا ش.م.ل.
13 | (١٩) FNB Capital ش.م.ل.
14 | (٢٣) ب.ل.س. فايننس ش.م.ل.
15 | (٢٤) حلاوي انفستمنت تراست ش.م.ل.
16 | (٢٦) شركة الاعتماد المالي ش.م.ل.
17 | (٢٧) شركة كفالات ش.م.ل.- كفالة قروض المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة.
18 | (٢٨) FNB Finance S.A.L. (١)
19 | (٢٩) الشركة اللبنانية للفاكتورينغ ش.م.ل.– سوليفاك ش.م.ل.
20 | (٣٢) كراديت تراست ش.م.ل.
21 | (٣٤) مينا كابيتال ش.م.ل.
22 | (٣٦) كابيتال انفستمنت كوربوريشن ش.م.ل.
23 | (٣٩) أميكس (الشرق الأوسط) ش.م.ب.(مقفلة)
24 | (٤٠) الاعتماد المالي إنفست ش.م.ل.
25 | (٤١) الشركة الدولية للتمويل-لبنان ش.م.ل. (مجموعة أرزان)
26 | (٤٢) كريدي سويس (لبنان) فينانس ش.م.ل.
27 | (٤٣) "انفستا" فايننشال بلانينغ سرفيسز ش.م.ل.
28 | (٤٤) ك. أ. اندوسويس سويسرا (لبنان) ش.م.ل.
29 | (٤٨) شركة كريديليز ش.م.ل.
30 | (٤٩) فيتاس ش.م.ل.
31 | (٥١) ميدسكوريتز انفستمنت ش.م.ل.
32 | (٥٣) ال.س.بي. فايننس ش.م.ل.
33 | (٥٧) أهلي انفستمنت غروب ش.م.ل.
34 | (٥٨) مور كابيتال ش.م.ل.
35 | (٦١) سي. اس. سي. فايننس ش.م.ل.
36 | (٦٢) اكسيليس فايننس ش.م.ل.
37 | (٦٥) شركة إمكان المالية ش.م.ل.
38 | (٦٧) الابداع للتمويل متناهي الصغر ش.م.ل.
39 | (٦٨) شركة الليزينغ اللبنانية ش.م.ل. "ليزينغ"
40 | (٧٠) أوبتيموم إنفست ش.م.ل.
41 | (٧٢) سي سي انفستمنت ش.م.ل.
42 | (٧٤) شركة الأرز ش.م.ل.

التعديلات التي أُدخلت على اللائحة الرسمية للمؤسّسات المالية خلال العام ٢٠١٩

١- شُطبَ اسم شركة «اللايد بزنس انفستمنت كوربوريشن ش.م.ل. (ابيكورب)» المدرج على اللائحة الرسمية تحت رقم ٢٢ بناء على قرار مصرف لبنان رقم ١٣٠٠٥ تاريخ ٧ شباط ٢٠١٩ (ج.ر. عدد ٢٠١٩/٥٧)

٢- شُطبَ اسم شركة «بوغوفيناس ش.م.ل.» المدرج على اللائحة الرسمية تحت رقم ٤٦ بناء على قرار مصرف لبنان رقم ١٣١٩١ تاريخ ٦ شباط ٢٠٢٠ (ج.ر. عدد ٢٠٢٠/٨)

الرقم بين قوسين الذي يسبق اسم المؤسسة المالية هو الرقم الرسمي المعتمد من قبل مصرف لبنان.

07 اللائحة الرسمية لمؤسّسات الوساطة المالية في العام ٢٠١٩

قرار هيئة الاسواق المالية رقم ٣٣ تاريخ ١٦ تموز ٢٠١٩ (ج.ر. عدد ٢٠١٩/٣٦)

1 | (١) جوليوس بير (ليبانون) ش.م.ل.
2 | (٥) الشركة العربية الدولية للإنماء والاستثمار ش.م.ل.
3 | (٨) شركة بيروت للوساطة المالية ش.م.ل.
4 | (١٣) شركة ليبانيز ديلرز ش.م.ل.
5 | (١٥) رويال فاينانشيلز ش.م.ل.
6 | (١٦) ماستر كابيتال غروب ش.م.ل.
7 | (١٧) شركة الدقة للإستثمار والوساطة المالية ش.م.ل.
8 | (٢٠) تراست كابيتال ش.م.ل.
9 | (٢٢) بلوم لإدارة الأصول ش.م.ل.
10 | (٢٣) برودغايت أدفايسرز ش.م.ل.
11 | (٢٤) أر. أم. لإدارة الثروات الخاصة ش.م.ل. (١)
12 | (٢٥) كابيتال إي ش.م.ل. (٢)
13 | (٢٦) أمانة كابيتال ش.م.ل. (٣)
14 | (٢٧) أيش. أس. بي. سي. فينانشيل سيرفيزيز (لبنان) ش.م.ل.»
15 | (٢٨) سرادار فاميلي أوفيس (أس. أف. أو) ش.م.ل»
16 | (٢٩) فالبري كابيتال ش.م.ل.
17 | (٣٠) شناندووا كنسلتينغ ش.م.ل.
18 | (٣١) إكسيليس ترادينغ ش.م.ل.

التعديلات التي أُدخلت على اللائحة الرسمية لمؤسّسات الوساطة المالية خلال العام ٢٠١٩.

١- أُدرج إسم «فالبري كابيتال ش.م.ل.» على اللائحة الرسمية وأُعطي الرقم ٢٩ بناء على إعلام هيئة الأسواق المالية رقم ٥٧ تاريخ ١٣ حزيران ٢٠١٩ (ج.ر. عدد ٢٠١٩/٣٢).

٢- أُدرج إسم «شناندووا كنسلتينغ ش.م.ل.» على اللائحة الرسمية وأُعطي الرقم ٣٠ بناء على إعلام هيئة الأسواق المالية رقم ٥٨ تاريخ ٢١ حزيران ٢٠١٩ (ج.ر. عدد ٢٠١٩/٣٣).

٣- أُدرج إسم «إكسيليس ترادينغ ش.م.ل.» على اللائحة الرسمية وأُعطي الرقم ٣١ بناء على إعلام هيئة الأسواق المالية رقم ٥٩ تاريخ ١٦ تموز ٢٠١٩ (ج.ر. عدد ٢٠١٩/٣٦).

٤- شُطب إسم «بريميوم كابيتال غروب ش.م.ل.» المدرج على اللائحة الرسمية تحت الرقم ١٨ بناء على إعلام هيئة الأسواق المالية رقم ٥٢ تاريخ ٥ آذار ٢٠١٩ (ج.ر. عدد ٢٠١٩/١٥)



القسم الأول
التطورات الاقتصادية العامة

01 | الاقتصاد اللبناني
02 | المالية العامة والمديونية العامة
03 | السياسة والتطورات النقدية
04 | المدفوعات الخارجية
05 | المصارف وتمويل الاقتصاد
06 | النشاط المصرفي

تقرير
مجلس الإدارة

01 الاقتصاد اللبناني

1 | 01

شهدت بداية العام ٢٠١٩ تشكيل حكومة جديدة للبنان بعد تأخّر في التأليف دام أكثر من ثمانية أشهر لتنتعش معها الآمال بالانطلاق في الإصلاحات المالية والاقتصادية التي طال انتظارها والتي تضمّنتها ورقة الحكومة السابقة إلى مؤتمر سيدر للإنفاق الاستثماري، والتي كان البدء بتنفيذها قد تأخّر هو أيضاً لأكثر من سنة ونصف سنة (أيار ٢٠١٨). وترافقت الأجواء الإيجابية المستجدّة والطامحة إلى استعادة الثقة وتبديد حالة عدم اليقين، وتنشيط الحركة الاقتصادية وتحفيز النمو مع تصريحات مطمئنة أطلقتها جهات خارجية حيث تمّ التأكيد على أن استقرار النظام المالي اللبناني أساسي لأمن البلد وعلى أن العلاقة الجيّدة مع السلطات النقدية تسمح بالعمل على معالجة القضايا الملحّة قبل أن تتحوّل إلى أزمات. وأوحى هذا الطرح بأن أيّ انهيار مالي للبنان غير مرتقب وغير مفيد للمجتمع الدولي وأن المصالح المشتركة تقضي بالمحافظة على الاستقرار المالي والأمني في لبنان.

2 | 01

لكن سرعان ما بدأت تلوح في الأفق هجمة ممنهجة وتصاعدية مؤذية على القطاع المصرفي من الداخل والخارج، من اقتصاديّين وصحافيّين ومحلّلين ومؤسّسات تصنيف وغيرها، فراحت تطلق الأحكام والآراء والتحاليل، عن غير حقّ بمعظمها، وتزرع القلق واليأس في نفوس اللبنانيّين عن معرفة أو عن جهل وتدعو إلى إجراءات هجينة ومن خارج آليات عمل الأسواق لمعالجة وإلغاء الدين العام قسراً مع الإضاءة المفرطة على المخاطر السيادية والتجاذبات السياسية والمديونية العامة. كما لم يسلم القطاع المصرفي منذ الفصل الأول من العام ٢٠١٩ من التهجّم والتجنّي من الداخل من قِبَل أطراف سياسية وغير سياسية ولأهداف مختلفة تدعو إلى تحميل المصارف المزيد من الضرائب على دخلها، بالتزامن مع ضغوط خارجية تضعف القطاع المصرفي والاستقرار النقدي. كما سُجِّلت محاولات جديدة وحثيثة من مصارف أجنبية عديدة لإقناع كبار المودعين في لبنان بتحويل أموالهم إلى الخارج تفادياً لأيّ اقتطاع قد يلحق بهم جرّاء إجراءات قد تتّخذها الدولة اللبنانية. وقد نجحت هذه المحاولات في زعزعة الثقة وفي تشجيع خروج الأموال.

3 | 01

في موازاة ذلك، وبعكس ما كان مأمولاً استمرّ تردّي الأداء السياسي والمشاحنات السياسية في البلد وهدر الوقت بدلاً من إجراء الإصلاحات الهيكلية والقطاعية المطلوبة وبدلاً من معالجة مكامن الهدر والفساد وإطلاق برنامج الاستثمارات العامة الذي تقدّمت به الحكومة إلى مؤتمر سيدر، وذلك لأسباب معلومة وغير معلومة. كما تفاقم النزيف المستمرّ في ميزان المدفوعات الخارجية منذ اندلاع الأحداث في سوريا وتدنّى نمو ودائع المصارف وموجوداتها إلى مستويات غير مسبوقة. كما عمدت السلطات النقدية وبغية التصدّي للأمر الواقع، إلى تكثيف عمليات الهندسات المالية التي انعكست ارتفاعاً في مستويات الفائدة مع ما ينطوي عليه ذلك من انعكاس سلبي على حركة التسليف. وكان النشاط الاقتصادي واهناً جراء جميع هذه التداعيات المرتبطة بالتطورات المشار إليها أعلاه.

4 | 01

ولم تخرج وكالات التصنيف الائتماني عن سياق الأزمة الاقتصادية، إذ عمدت كلّ من «فيتش» و«موديز» و«ستاندرد آند بورز» إلى خفض التصنيف الائتماني للدولة اللبنانية، الأمر الذي رفع من نسبة القلق لدى المستثمرين والمودعين والمواطنين. ويعود هذا التخفيض إلى عوامل عدّة، منها تزايد المخاطر المالية والنقدية، وزيادة المخاطر على قدرة الحكومة على خدمة الدين، وتنامي احتمالات إعادة جدولة الديون واعتبارها تخلّفاً عن السداد، علماً أن ضعف الجدارة الائتمانية للحكومة اللبنانية ينعكس على الجدارة الائتمانية للمصارف نظراً لانكشاف الأخيرة الكبير على الدين السيادي اللبناني.

5 | 01

وفي شهر أيلول ٢٠١٩، اتّخذ مصرف **جمّال ترست بنك** قراراً بالتصفية الذاتية بالتنسيق مع مصرف لبنان على ضوء قرار الخزانة الأميركية القاضي بإدراج اسم المصرف على قائمة العقوبات بتاريخ ٢٩ آب ٢٠١٩ والذي سبقته وأعقبته زيارات إلى لبنان لمسؤولين في الخزانة الأميركية، ما أحدث بدوره بلبلة مقلقة لفئات من المودعين لدى المصارف وأطلق العنان لتكهّنات وشائعات طالت سمعة بعض المصارف الأخرى وأضعفت الثقة بالقطاع المصرفي والاستقرار النقدي. وبدأ الحديث يتصاعد عن طلب غير اعتيادي على الدولار الورقي وشحّه في الأسواق وخروجه من لبنان، رغم أن عمليات الخروج قد تعود لفترات زمنية أطول. وفي ظلّ استمرار التشنّجات والضغوطات والمناكفات السياسية داخل الحكومة اللبنانية واشتداد العقوبات الأميركية، انفجرت الانتفاضة المدنية في تشرين الأول من العام ٢٠١٩ رافعةً مطالب اجتماعية محقّة أجبرت الحكومة على الاستقالة بعد أقلّ من شهر من اندلاعها وتشكيل حكومة جديدة بعد حوالي الشهرَيْن من هذا التاريخ. واضطرّت المصارف، بفعل ضغط الشارع وعمليات الشغب وتصاعد حالة عدم اليقين، إلى الإقفال حوالي الأسبوعَيْن ووضع قيود على التحويلات إلى الخارج وعلى السحوبات النقدية بالعملة الأجنبية. إلاّ أن حقّ الأفراد والمؤسسات بودائعهم واستعمالها في الداخل ظلّ قائماً، كما ظلّت الفوائد عليها مدفوعة. وقد سُجّل منذ ذلك الوقت استعمال كثيف من قِبَل أصحاب الودائع لمدّخراتهم المصرفية بقصد شراء العقارات المبنيّة وغير المبنيّة، وإطفاء ديون لدى المصارف والادّخار النقدي المنزلي بالليرة والدولار.

6 | 01

ومع بروز أزمة سيولة حادّة وخروج المزيد من الرساميل في الفصل الأخير من العام وفي غياب عاملَيْ الثقة والاستقرار في البلد وانعكاساته السلبية على الاستهلاك والاستثمار، انخفض الطلب الإجمالي بشكل كبير وعرف لبنان في العام ٢٠١٩ انكماشاً اقتصادياً حادّاً، إذ سجّل معدل نمو حقيقي سلبي بواقع ٦,٩٪، وانخفض الناتج المحلي الاجمالي إلى حوالي ٤٩ مليار دولار (٧٧,٥ تريليون ليرة لبناية)، بحسب الأرقام الرسمية. وبلغ العجز في الموازنة العامة حوالي ١١,٤٪ من الناتج، فيما قارب العجز في الميزان الجاري ٢٤٪ من الناتج. وارتفع الدين العام إلى الناتج إلى حوالي ١٧٨٪ وسجل ميزان المدفوعات عجزا بقيمة ٥,٨٥ مليارات دولار.

7 | 01

وانسحب الوضع الاقتصادي والمالي الصعب على النصف الأول من العام ٢٠٢٠، أي تاريخ إعداد هذا التقرير، علماً أن توقّعات صندوق النقد الدولي تشير إلى نمو اقتصادي حقيقي سلبيّ بمعدل ١٢٪ في العام ٢٠٢٠، وهو الأسوأ منذ الحرب اللبنانية. لا بل ازداد الأمر سوءاً مع انتشار وباء كورونا في أواخر شباط ٢٠٢٠ والذي أوجب الإقفال التام والجزئي والتعبئة العامة مع ما لذلك من انعكاسات سلبية على النشاط الاقتصادي ومتانة المؤسّسات وعلى سوق وفرص العمل وعلى محافظ الإقراض في المصارف والإيرادات العامة. كما تفاقم الوضع مع إعلان الحكومة عن تعليق دفع مستحقّات اليوروبوندز ونشر خطتها الإنقاذية مستوحاة من مجموعة أوراق ظهرت بعد الثورة محاولةً تفسير ما حصل واقتراح المعالجات بعضها بنيّة سليمة وأخرى بغرض الافتراء والتجنّي.

8 | 01

ففي ٧ آذار ٢٠٢٠، أعلنت الحكومة اللبنانية عن تعليق دفع سندات لبنان الحكومية بالعملات الأجنبية التي تستحقّ في ٩ آذار ٢٠٢٠ وقيمتها ١,٢ مليار دولار من أجل حماية الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان. ومن ثم في ٢٧ آذار ٢٠٢٠، أُعلن تعليق دفع جميع سندات اليوروبوندز المستحقّة بالدولار على أن تُجري الدولة اللبنانية محادثات بحسن نية مع دائنيها. ووضعت الحكومة اللبنانية خطتها للتعافي الاقتصادي والمالي بنسختها الأولى أمام الرأي العام في ٧ نيسان ٢٠٢٠، ونسختها الثانية في ٣٠ نيسان ٢٠٢٠، وفيها تعرضّت بسلبيّة للقطاع المصرفي بشقّيه المصارف التجارية والمصرف المركزي، ما دفع جمعية المصارف إلى تحضير ونشر مساهمتها ومقاربتها من أجل تعافي لبنان المالي والاقتصادي.

9 | 01

ترتكز خطة الحكومة على تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلّي الإجمالي الى ما دون ١٠٠٪ دفعةً واحدة، أي في أقلّ من سنة عبر إلغاء حوالي ٦٩ مليار دولار من الدين العام بالليرة وبالدولار، والذي تحمله بشكل أساسي المصارف والمصرف المركزي. وهذه المقاربة تعني ضمناً اقتطاعاً بالقيمة نفسها من رساميل المصارف وودائع زبائن المصارف حسب الشريحة التي ستُعتمد للاقتطاع. وتتحدث الخطة تحديداً عن «خسائر» يبلغ حجمها ٢٤١ ألف مليار ليرة لبنانية، أي ما يعادل ٦٩ مليار دولار مع اعتماد سعر صرف قدره ٣٥٠٠ ل.ل. للدولار الواحد. وتوزّع الخطّة هذا الحجم المضخّم من «الخسائر» وبغضّ النظر عن الخطأ المحاسبي والمنهجي في تقديرها، على ميزانية مصرف لبنان بقيمة ١٧٧ ألف مليار ليرة، أي بنسبة ٧٣٪ وعلى ميزانيّة المصارف بقيمة ٦٤ ألف مليار ليرة، أي بنسبة ٢٧٪. وعليه يقضي حلّ الحكومة بإلغاء كلّ ديون الدولة وتصفيرها بشحطة قلمٍ وفي يومٍ واحدٍ مقابل تحميلها للمصارف ولمصرف لبنان عبر إظهارها خسائر في ميزانيّات المصارف ومصرف لبنان، ما قد يمهّد لوضع اليد على القطاع المصرفي القائم واستبداله بحسب ما يتمّ تداوله بخمسة مصارف ستتحكّم بملكيّتها وإداراتها على ما يبدو بعض القوى السياسية.

10 | 01

ويُسجَّل على خطة الحكومة أيضاً أنها لا تُعالج جذور الأزمة المتمثّلة بالضعف المزمن لإنتاجية الاقتصاد اللبناني وغياب النمو وفرص العمل واستشراء الفساد ونهب مقدّرات البلد وإهدار إمكاناته وإضعاف الدولة وتغييبها عن أداء وظائفها الأساسيّة لمصلحة قوىً سياسية طائفية تنازعت مواردها وتقاسمت سلطاتها وإدارة مؤسّساتها العامة بكفاءة متدنّية. وقد أدّى هذا النهج عملياً إلى إنهاك البلد مالياً كما تُظهره العجوزات المتراكمة في المالية العامة والتبادل التجاري الخارجي.

11 | 01

أمّا «مساهمة جمعيّة مصارف لبنان في برنامج الحكومة للتعافي المالي»، فتدعو جميع الأطراف إلى التعاون وتحمّل المسؤولية وتبعاتها وتتضمّن توجّهات أو محاور عدّة. **أوّلاً**، إعادة هيكلة للدين العام تخفّف ما أمكن من الانعكاسات السلبيّة على المودعين وعلى الاقتصاد ككلّ، وتتجنّب التوقّف عن الدفع الداخلي نظراً لأضراره المدمّرة على عودة الثقة والاستثمار بمستقبل البلد. وتقدّر ورقة الجمعية الحاجة إلى التمويل الخارجي بحدود ٨ مليارات دولار خلال خمس سنوات بدلاً من ٢٨ مليارًا في خطّة الحكومة. **ثانياً**، إنشاء صندوق (GDDF) يحفظ ملكية الدولة الكاملة لأصولها ويسمح من خلال تخصيص جزء من مداخيل الصندوق لمصرف لبنان بأن يشطب الأخير ديونه على الدولة والمقدَّرة بقيمة ٤٠ مليار دولار. كما تقترح ورقة الجمعيّة أن تتفاوض المصارف مع الدولة لإعادة جدولة ديون المصارف لناحية إطالة آجال القروض وتخفيض مردودها بحيث تتراجع نسبة الدين إلى الناتج من المستوى الحالي البالغ ١٧٨٪ إلى ٧٤٪ مع حلول العام ٢٠٣٠ دون أيّ اقتطاع (Haircut) على الديون وعلى الودائع. **ثالثاً**، تصحيح مالي يُنتج فائضاً أوّلياً معقولاً قدره ٢,١٪ بدلاً من ٤,٨٪ من الناتج بحيث لا ينعكس سلباً في المدى المتوسط على الأوضاع الاجتماعية لفئات الدخل اللبنانية الأكثر انكشافاً. وتقترح الجمعية لهذا الغرض إنشاء شبكة أمان اجتماعي لا تقلّ عن ٤٪ من الناتج المحلّي الإجمالي خلال كامل فترة التصحيح المالي. **رابعاً**، اعتماد سياسة نقدية قائمة على توحيد سعر الصرف بحيث يُصحِّح بتدرّج مدروس الاختلالات الخارجية وبحيث يضبط الضغوطات التضخمية القوية جداً. ومن المهمّ أن يُعتمد ما يُعرف بنظام الصرف « العائم الموجَّه» حيث يتدخّل البنك المركزي لتجنّب التقلّبات الحادة. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية في المرحلة القادمة يحتاج إلى معالجة فعلية لاختلالَين: عجز الحساب الجاري وعجز المالية العامة، وهما توأمان يغذّي كلٌّ منهما الآخر. **خامساً**، إعادة هيكلة منظَّمة للمصارف، مصرفاً مصرفاً، تديرها السلطات النقدية والرقابية عملاً بقانون النقد والتسليف مع اعتماد المعايير المصرفية الدولية وضمن حيّز زمني كافٍ تسمح به اتفاقيات بازل. وتحدّد هذه المقاربة بنية السوق، بما فيه عمليات الدمج والاستحواذ. والمطلوب أيضاً عدم تجاهل قيمة الضمانات العينيّة المأخوذة مقابل محفظة القروض وقيمة المؤونات المكوّنة المعلنة والضمنيّة. **سادساً**، تنويع الاقتصاد اللبناني وإعادة هيكلته بما فيه الإصلاحات البنيوية في أدائه كمحاربة الفساد المستشري، وتخفيض كلفة الأعمال في لبنان، بالإضافة إلى سياسات تخفّض حجم الأنشطة الاقتصادية الموازية وغير المرخّصة وما إليها.

ويبقى الأمل في توحيد الجهود والتضامن ووضع خطّة أو رؤية اقتصادية تأخذ في الاعتبار أفكار ومقاربات الجمعية وتُخرج الاقتصاد من الركود وتسهم في إعادة تكوين السيولة وقد تقلّصت احتياطيّات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية إلى مستوى دقيق يصعب معه الاستمرار في تمويل الاستيراد حتى للحاجات الأساسية.

أبرز المؤشرات الاقتصادية في العام ٢٠١٩ والأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠٢٠

	لغاية كانون الأول 2018	لغاية كانون الأول 2019	التغيّر %	لغاية نيسان 2019	لغاية نيسان 2020	التغيّر %
متوسط المؤشّر الإقتصادي العام لمصرف لبنان Coincident indicator	307.7	292.6	-4.9	304.9	222,4	-27.1
عدد عمليات البيع العقارية	60,714	50,352	-17.1	15,726	14,841	-5.6
عدد المعاملات (الصفقات) العقارية	169,536	141,631	-16.5	48,350	33,532	-30.6
القيمة الإجمالية للمبيعات العقارية (مليار ليرة)	12,263	10,310	-15.9	3,108	3914	+25.9
الرسوم العقارية (مليار ليرة)	780.4	565.8	-27.5	202.9	188.7	-7.0
مساحات البناء المرخص بها (ألف متر مربع)	9,020	6,081	-32.6	2,415	629	-74.0
تسليمات الإسمنت (ألف طن)	4,702	3,203	-31.9	965	423	-56.2
القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصة (مليون دولار)	66,569	56,983	-14.4	19,259	19,025	-1.2
عدد البواخر	1,872	1,746	-6.7	563	512	-9.1
حجم البضائع المفرغة (طن)	7,054,693	5,696,800	-19.2	2,081,843	1,231,391	-40.9
حجم البضائع المشحونة (طن)	929,859	827,209	-11.0	268,128	242,660	-9.5
عدد المستوعبات المفرغة	279,901	226,531	-19.1	81,373	42,252	-48.1
إيرادات المرفأ (مليون دولار)	231.5	198.9	-14.1	65.3	37.8	-42.1
قيمة الواردات الزراعية (ألف دولار)	2,004,892	1,773,065	-11.6	669,160	512,225	-23.5
قيمة الصادرات الزراعية (ألف دولار)	206,315	198,468	-3.8	56,695	88,548	+56.2
كميات الواردات الزراعية (طن)	2,185,067	2,132,548	-2.4	799,613	701,580	-12.3
كميات الصادرات الزراعية (طن)	331,636	293,591	-11.5	64,848	112,897	+74.1
كمية البضائع المفرغة (ألف طن)	15,856	19,353	+22.1	5,641	3,867	-31.4
عدد السياح	1,963,917	1,936,320	-1.4	559,789	-	-
عدد الوافدين	4,436,574	4,280,141	-3.5	1,238,426	540,380	-56.4
عدد المغادرين	4,401,439	4,351,380	-1.1	1,307,752	617,700	-52.8

المصادر: مصرف لبنان، المركز الآلي الجمركي، مطار رفيق الحريري الدولي، مديرية الشؤون العقارية، مرفأ بيروت.

02 المالية العامة والمديونية العامة

1 | 02

تأثّرت أوضاع المالية العامة في العام ٢٠١٩ كما في الأشهر الأولى من العام ٢٠٢٠ بالتطورات الاقتصادية والمالية وحالة عدم اليقين المشار إليها أعلاه، وسجّل انخفاض في العجز العام الإجمالي إلى ٨٧٩٩ مليار ليرة مقابل ٩٤١٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٨، من دون أن يتراجع قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ ١١,٤٪ في العامَيْن المذكورَيْن، رغم أن العجز تجاوز ما كان مقدّراً في قانون موازنة العام ٢٠١٩، أي ٦٨٢٣ مليار ليرة. وانخفض العجز الأوّلي إلى ٤٣٣ مليار ليرة (٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في العام ٢٠١٩ مقابل عجز أكبر قدره ٩٥٨ مليار ليرة (١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في العام ٢٠١٨. وفي الثلث الأول من العام ٢٠٢٠، ارتفع العجز العام إلى ٢٦٤٠ مليار ليرة مقابل عجز أدنى قدره ٢٠٨٠ ملياراً في الثلث ذاته من العام ٢٠١٩، وحقّق الرصيد الأولي عجزاً بقيمة ٨٩٩ مليار ليرة في الثلث الأول من العام ٢٠٢٠ مقابل فائض بسيط بمقدار ٣٥ مليار ليرة في الثلث ذاته من العام ٢٠١٩.

في تاريخ ٢٠٢٠/٣/٥، صدر قانون موازنة العام ٢٠٢٠، حيث تقدّر النفقات الإجمالية بقيمة ١٩٧٣٢ مليار ليرة، بما فيها سلفة الخزينة لمؤسّسة الكهرباء بقيمة ١٥٠٠ مليار ليرة، مقابل ١٣٣٩٦ مليار ليرة للإيرادات الإجمالية، ليكون بذلك العجز العام المقدّر ٦٣٣٦ مليار ليرة. وجديد هذا القانون في المادة ٢٠ منه أنه يفرض ضريبة مقطوعة قدرها ٢٪ من رقم أعمال العام ٢٠١٩ على المصارف والمؤسّسات المالية ومؤسّسات الوساطة المالية تسدّد على ٣ دفعات متساوية (قبل ٦/١، قبل ٩/١ وقبل ١٢/١). وفي المادة ٣٨ من القانون ذاته، تمّ تعديل قيمة ضمان الودائع المصرفية المشمولة بضمانة مؤسّسة ضمان الودائع المصرفية إلى ٧٥ مليون ليرة بدلاً من ٥ ملايين ليرة.

المالية العامة (مليار ليرة)

	2018	2019	التغيّر (%) 2019/ 2018	الثلث الأول 2019	الثلث الأول 2020
المقبوضات الإجمالية (موازنة +خزينة)	17,405	16,680	-4,2	5,217	4,740
المدفوعات الإجمالية (موازنة +خزينة)	26,821	25,479	-5,0	7,297	7,380
العجز العام	9,416	8,799	-6,6	2,080	2,640
الرصيد الأوّلي (+) فائض، (-) عجز	-958	-433		+35	-899
العجز العام/الناتج المحلي الإجمالي (%)	11,4	11,4			
الرصيد الأوّلي/الناتج المحلي الإجمالي (%)	-1,2	-0,6			

المصدر: وزارة المالية

02 | 2

في ما يتعلّق بالمقبوضات الإجمالية، فقد انخفضت إلى ١٦٦٨٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٩ مقابل ١٧٤٠٥ مليارات ليرة في العام ٢٠١٨. وشكّلت المقبوضات ٢١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٩. وفي التفصيل، انخفضت كلّ من الإيرادات الضريبية بنسبة ١,٨٪ والإيرادات غير الضريبية بنسبة ٢,٠٪ ومقبوضات الخزينة بحوالي ٣٥,٠٪ والمتضمّنة بشكل أساسي حساب البلديات. وشكّلت حصة كلّ منها من مجموع المقبوضات ٧٥,٢٪ و٢٠,١٪ و٤,٧٪ على التوالي. في ما يتعلّق بالإيرادات الضريبية، فقد انخفضت بشكل أساسي الإيرادات الناجمة من الضريبة على القيمة المضافة (والتي تبقى المورد الأول للخزينة اللبنانية، إذ تمثّل ١٩,٥٪ من المقبوضات الإجمالية و٢٦,٠٪ من الإيرادات الضريبية) مقابل ارتفاع الإيرادات الناتجة عن ضريبة الدخل على الفوائد، مع الإشارة إلى أن نسبة هذه الضريبة باتت ١٠٪ بدلاً من ٧٪ منذ آب ٢٠١٩ بموجب المادة ٣١ من قانون موازنة العام ٢٠١٩، فضلاً عن ارتفاع الفوائد المصرفية على الحسابات الخاضعة لهذه الضريبة. علماً أن الودائع في القطاع المصرفي انخفضت بحوالي ٨,٨٪ في العام ٢٠١٩ مقابل ارتفاع توظيفات المصارف الخاضعة لهذه الضريبة لدى مصرف لبنان. والجدير ذكره أن المصارف هي المساهم الأكبر في تحقيق هذه الضريبة. على صعيد آخر، ساهم تراجع الإيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية بشكل رئيسي في انخفاض الإيرادات غير الضريبية. واستمرّ تراجع الإيرادات في الثلث الأول من العام ٢٠٢٠ وكذلك تطور مكوّناتها مع استمرار الانكماش في النمو الاقتصادي وجائحة كورونا التي أوقفت النشاط الاقتصادي وأعاقت الجباية لصالح الخزينة.

المقبوضات الإجمالية (مليار ليرة لبنانية)

	2018	الحصة	2019	الحصة	ك2 - نيسان 2020	الحصة
الضريبة على الدخل، والأرباح ورؤوس الأموال	4500	25,9%	5447	32,7%	1742	36.8%
منها: ضريبة الدخل على الأرباح	1357	7,8%	1377	8,3%	158	3.3%
ضريبة الدخل على الفوائد (10% بدل 7%)	1801	10,3%	2806	16,8%	1272	26.8%
الضريبة على الأملاك المبنيّة	1139	6,5%	858	5,1%	246	5.2%
الرسوم الداخلية على السلع والخدمات	4500	25,8%	3891	23,3%	789	16.6%
منها: الضريبة على القيمة المضافة	3841	22,1%	3258	19,5%	577	12.2%
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية	2025	11,6%	1800	10,8%	387	8.2%
الرسوم الجمركية على الاستيراد	745	4,3%	632	3,8%	106	2.2%
رسوم على البنزين	668	3,8%	703	4,2%	226	4.8%
إيرادات ضريبية أخرى	602	3,5%	537	3,2%	120	2.5%
الإيرادات الضريبية	**12766**	**73.3%**	**12535**	**75,1%**	**3285**	**69.3%**
حاصلات من إدارات ومؤسسات عامة ومن أملاك الدولة	2188	12,6%	2155	12,9%	320	6.8%
منها: إيرادات من وفر موازنة الاتصالات	1614	9,3%	1428	8,6%	200	4.2%
إيرادات غير ضريبية أخرى	1235	7,1%	1201	7,2%	266	5.6%
الإيرادات غير الضريبية	**3423**	**19,7%**	**3356**	**20,1%**	**586**	**12.4%**
مقبوضات الخزينة	**1216**	**7,0%**	**790**	**4,7%**	**869**	**18.3%**
المقبوضات الإجمالية	**17405**	**100,0%**	**16680**	**100.0%**	**4740**	**100.0%**

المصدر: وزارة المالية

02 | 3

أمّا المدفوعات الإجمالية فقد انخفضت بنسبة ٥,٠٪ في العام ٢٠١٩ إلى ٢٥٤٧٩ مليار ليرة (٣٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ارتفاعها بنسبة ١٥,٧٪ في العام ٢٠١٨. وانخفضت النفقات الأوّلية من خارج خدمة الدين العام إلى ١٧١١٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٩ من ١٨٣٦٣ ملياراً في العام ٢٠١٨، أي بنسبة ٦,٨٪. فقد تراجعت التحويلات إلى مؤسّسة كهرباء لبنان ولم تبلغ ما كان مرصوداً لها في موازنة العام ٢٠١٩ (٢٥٠٠ مليار ليرة). كما انخفضت النفقات الاستثمارية بنسبة ٢٥,٦٪ إلى ١٠٢٨ مليار ليرة لتشكّل ٤٪ من إجمالي النفقات في العام ٢٠١٩. في المقابل، ازدادت المخصّصات والرواتب والملحقات للعاملين في القطاع العام بنسبة ٤,٤٪ بين العامَيْن ٢٠١٨ و٢٠١٩ حيث وصلت قيمتها إلى ١٠١٤٦ مليار ليرة، وشكّلت بالتالي حصة هذا البند ٣٩,٨٪ من مجموع الإنفاق العام وما يوازي ١٣,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٩.

02 | 4

وعلى الرغم من ارتفاع حجم الدين العام الإجمالي في العام ٢٠١٩، انخفضت خدمة هذا الدين بنسبة ١,١٪ بين العامَيْن ٢٠١٨ و٢٠١٩ حيث بلغت ٨٣٦٦ مليار ليرة وشكّلت حوالي ١٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي و٣٢,٨٪ من مجموع النفقات. وانخفض معدل الفائدة الفعلي، أي خدمة الدين العام منسوبةً إلى متوسط الدين العام الإجمالي إلى ٦,٣٪ في العام ٢٠١٩ من ٦,٨٪ في العام ٢٠١٨. يُعزى هذا التراجع في خدمة الدين العام إلى اكتتاب مصرف لبنان بسندات خزينة بالليرة بقيمة ٤٥٠٠ مليار ليرة بفائدة ١٪ في الشهرَيْن الأخيرَيْن من العام ٢٠١٩، وهي خطوة تلت خطوات سابقة في العام ٢٠١٨ حيث اكتتب مصرف لبنان بسندات خزينة بالليرة بقيمة ٨٢٥٠ مليار ليرة بفائدة ١٪.

المدفوعات الإجمالية (مليار ليرة لبنانية)

	2018	الحصة	2019	الحصة	ك2 - نيسان 2020	الحصة
خدمة الدين العام	8457	31,5%	8366	32,8%	1741	23.6%
النفقات الأولية	18364	68,5%	17113	67,2%	5639	76.4%
منها: المخصّصات والرواتب والملحقات	9719	36,2%	10146	39,8%	3318	45.0%
التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان	2647	9,9%	2269	8,9%	583	7.9%
النفقات الاستثمارية	1382	5,2%	1028	4,0%	258	3.5%
التحويلات إلى البلديات	860	3,2%	870	3,4%	201	2.7%
المدفوعات الإجمالية	**26821**	**100,0%**	**25479**	**100,0%**	**7380**	**100,0%**

المصدر: وزارة المالية

وتبقى معالجة الهدر في المالية العامة ومكافحة الفساد الركيزتَيْن الأساسيتَيْن لأيّ إصلاح في الاختلالات القائمة وتشكّلان حافزاً لاستثمارات القطاع الخاص وخلق فرص العمل، كما أنهما تسمحان بزيادة الاستثمارات العامة في البنى التحتية وتفتحان الباب أمام الانطلاق ببرنامج الحكومة المقدّم إلى مؤتمر سيدر.

المديونيّة العامة

5 | 02

وصل الديـن العـام الإجمالـي إلـى ١٤٠٠١٠ مليـار ليـرة (٩٢,٩ مليـار دولار أميركـي) فـي نهايـة نيسـان ٢٠٢٠ مقابل ١٣٨١٥٠ مليـار ليـرة (مـا يـوازي ٩١,٦ مليـار دولار) فـي نهايـة العـام ٢٠١٩ و١٢٨٣٤٧ مليـار ليـرة (٨٥,١ مليـار دولار) فـي نهايـة العـام ٢٠١٨، مسـجّلاً بذلـك زيـادة قدرها ١٨٦٠ مليار ليرة في الثلث الأول من عام ٢٠٢٠ و٩٨٠٣ مليـارات ليـرة ونسـبتُها ٧,٦٪ فـي العـام ٢٠١٩ (زيـادة بنسـبة ٧,١٪ فـي العـام ٢٠١٨).

6 | 02

ارتفعـت نسـبة الديـن العـام الإجمالـي إلـى الناتـج المحلـي الإجمالـي إلـى ١٧٨,٣٪ (ثانـي أعلـى نسـبة فـي العالـم بعـد اليابان) فـي نهايـة العـام ٢٠١٩ مـن ١٥٤,٧٪ فـي نهايـة العـام ٢٠١٨، علمـاً أنهـا لا تـزال دون السـقف الـذي بلغتـه عـام ٢٠٠٦ (١٨٣٪). وتجـدر الإشـارة إلـى أنـه عنـد احتسـاب ديـن السـوق الـذي لا يتضمّـن مـا يحمله مصرف لبنان والمؤسّسات العامة والقروض الثنائية والمتعدّدة الأطراف، تكون نسبة الدين العام السـوقي حوالـي ٩٦,١٪ مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي فـي نهايـة العـام ٢٠١٩.

7 | 02

نجـم ارتفـاع الديـن العـام الإجمالـي فـي العـام ٢٠١٩ عـن ارتفاع الدين العام بالليرة بمقدار ٩٤٢٧ مليار ليرة بحيث بلغ ٨٧٢٧٩ مليار ليرة في نهاية العام المذكور، مشـكّلاً مـا نسـبته ٦٣,٢٪ مـن إجمالـي الديـن العـام، وعـن ارتفـاع الديـن العـام بالعمـلات الأجنبيـة بقيمـة تـوازي ٢٤٩ مليـون دولار ليبلـغ مـا يعـادل ٣٣٧٤٥ مليـون دولار ومـا نسـبتُه ٣٦,٨٪ مـن إجمالـي الديـن العـام فـي نهاية العام ٢٠١٩. أما ازدياد الدين العام الإجمالي في الثلث الأول من العام ٢٠٢٠ فقد نتج عن ارتفاع الدين العام بالليرة بقيمة ٨٤٧ مليار ليرة والدين بالعملات الأجنبيـة بمـا يـوازي ٦٧٢ مليـون دولار.

8 | 02

ويُعـزى ازديـاد الديـن العـام بالليـرة فـي العـام ٢٠١٩ والثلـث الأول مـن العـام ٢٠٢٠ إلـى اكتتابـات مصـرف لبنان التي رفعت محفظته من سندات الخزينة بالليرة إلـى ٥١٨١٨ مليـار ليـرة فـي نهايـة نيسـان ٢٠٢٠ (٥٠٧١٧ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٩)، وبـات يحمـل ٥٨,٨٪ مـن الديـن العـام بالليـرة (٥٨,١٪ فـي نهايـة ٢٠١٩). مـع الإشـارة إلـى أن مصرف لبنـان كان قـد اكتتـب بسـندات مـن فئـة عشـر سـنوات بفائـدة اسـتثنائية ١٪ فـي كلّ مـن تشـرين الثاني ٢٠١٩ (١٥٠٠ مليار ليرة) وكانون الأول ٢٠١٩ (٣٠٠٠ مليـار ليـرة) كمـا سـبقت الإشـارة إليـه. فـي المقابل، بلغـت مسـاهمة كلّ مـن المصـارف والقطـاع غيـر المصرفـي فـي تمويـل الديـن العـام بالليـرة علـى التوالـي ٢٨,٠٪ و١٣,٢٪ فـي نهايـة نيسـان ٢٠٢٠ (٢٩,٠٪ و١٢,٩٪ تباعـاً فـي نهايـة العـام ٢٠١٩).

9 | 02

أمـا تطـور الديـن المحـرّر بالعمـلات الأجنبيـة، وغالبيتـه سـندات يوروبنـدز، فقـد نتـج مـن تسـديد مصـرف لبنـان فـي كلّ مـن نيسـان ٢٠١٩ سـندات بقيمـة ٥٠٠ مليـون دولار (بفائـدة ٥,٥٪ كانـت أصـدرت فـي ٢٠١٣/٤/٢٣)، وفـي أيـار ٢٠١٩ سـندات بقيمـة ٦٥٠ مليـون دولار (بفائـدة ٦٪ ومـدة اسـتحقاقها ٨ سـنوات) وفـي تشـرين الثانـي سـندات بقيمـة ١,٥ مليـار دولار (بفائـدة ٥,٤٥٪ ومـدة اسـتحقاقها ٨ سـنوات) بالإضافـة إلـى قسـائم فوائـد بحوالـي ٥٨٠ مليـون دولار. مـع الإشـارة إلـى أن المصـرف المركـزي اكتتـب فـي تشـرين الثانـي ٢٠١٩ بسـندات يوروبنـدز بقيمـة ٣ مليـارات دولار أصدرتهـا وزارة الماليـة. وفـي نهايـة نيسـان ٢٠٢٠، تـوزّع الديـن بالعمـلات الأجنبيـة بيـن ٣٢,٤ مليـار دولار سـندات يوروبنـدز (منهـا ٥,٠٣ مليـارات لمصـرف لبنـان و١٠,٦ مليـارات للمصـارف التجاريـة و١٦,٨ مليـار دولار لجهـات أخـرى محليـة وخارجيـة)، و٢,٠٩ مليـار دولار للجهـات الثنائيـة والمتعـدّدة.

10 | 02

وفـي نهايـة نيسـان ٢٠٢٠، بلـغ الديـن العـام الصافـي، المحتسَب بعد تنـزيل ودائع القطاع العام لـدى الجهاز المصرفـي، ١٢٦١٨٤ مليار ليرة (٨٣,٧ مليار دولار) مقابل ١٢٢٤٧٣ مليـار ليـرة (٨١,٢ مليـار دولار) فـي نهايـة العـام ٢٠١٩ و١١٤١٦١ مليـار ليـرة (٧٥,٧ مليـار دولار) فـي نهايـة العـام ٢٠١٨، ليكـون بذلـك قـد سـجّل زيـادة بنسـبة ٣,٠٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢٠ وارتفاع سنوي بنسبة ٧,٣٪ فـي العـام ٢٠١٩ مقابـل زيـادة أعلـى نسـبتُها ٩,٥٪ فـي العـام ٢٠١٨. وقـد انخفضـت ودائـع القطـاع العـام لـدى مصـرف لبنـان إلـى ٦٥٨٨ مليـار ليـرة فـي نهايـة نيسـان ٢٠٢٠ مقابـل ٨٢٠٣ مليـارات ليـرة فـي نهايـة العـام ٢٠١٩ (٧٥٧٨ مليـاراً فـي نهايـة العـام ٢٠١٨).

الدين العام ٢٠١٨-نيسان ٢٠٢٠ (نهاية الفترة - مليار ليرة)

	2018	2019	نيسان 2020	التغيّر 2019/2018 (%)	التغيّر نيسان2020/2019 (%)
الدين العام الإجمالي	**128347**	**138150**	**140010**	**+7,6**	**+1.3**
الدين العام بالليرة اللبنانية	77852	87279	88126	+12,1	+1.0
الدين العام بالعملات الأجنبية	50495	50871	51884	+0,7	+2.0
ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي	14186	15677	13826	+10,5	-11.8
الدين العام الصافي	**114161**	**122473**	**126184**	**+7,3**	**+3.0**

المصدر: مصرف لبنان

11 | 02

ونتيجـة تطـور سـوق سـندات الخزينـة بالليـرة، بلـغ معـدل الفائـدة المثقّلـة علـى المحفظـة الإجماليـة ٦,٥٠٪ فـي نهاية نيسـان ٢٠٢٠ مقابـل ٦,٤٤٪ فـي نهاية العـام ٢٠١٩ و٦,١١٪ في نهاية العام ٢٠١٨، فيما بلغ الأجل المثقّل لهـذه المحفظـة ٤,٨١ سـنوات و٤,٨٧ سـنوات و٤,٤٧ سـنوات تباعـاً. فـي مـا يخـصّ معـدلات الفائـدة علـى سـندات الخزينـة بالليـرة اللبنانيـة العاديـة، فقـد عرفـت ارتفاعـاً فـي العـام ٢٠١٩ بالمقارنـة مـع العـام ٢٠١٨، لتعـود وتنخفـض في العـام ٢٠٢٠ كمـا هـو مبيّـن أدنـاه.

معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة العادية بالليرة اللبنانية (٪)

	3 أشهر	6 أشهر	12 شهراً	24 شهراً	36 شهراً	60 شهراً	84 شهراً	120 شهراً
ك 1 2018	4,44	4,99	5,35	5,84	6,50	6,74	7,08	*10,00
ك 1 2019	5,30	5,85	6,50	7,00	7,50	8,00	9,00	10,00
آخر إصدار في 2020	3,50	4,00	4,50	5,00	5,50	6,00	6,50	7,00

المصدر: مصرف لبنان

*باتت هذه الفائدة ١٠٪ اعتباراً من كانون الأول بعد أن كانت ٧,٤٦٪ بين آذار ٢٠١٥ وتشرين الثاني ٢٠١٨.

12 | 02

وفـي سـوق سـندات اليوروبنـدز، بلغـت الفائـدة المثقّلـة علـى هـذه المحفظـة ٧,٣٨٪ فـي نهايـة العـام ٢٠١٩ مقابـل ٦,٨١٪ فـي نهايـة العـام ٢٠١٨ نتيجـة اسـتحقاق سـندات بفائـدة متدنّيـة نسـبياً، وبلـغ الأجَـل المثقّـل عليهـا ٨,٠ سـنوات و٧,٨٣ سـنوات في العامَيْـن علـى التوالـي.

03 | السياسة والتطوّرات النقدية

1 | 03

يعتمد لبنان سياسة تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي[1] منذ العام ١٩٩٩، وهو بالأساس قرار اتّخذته السلطات اللبنانية وكانت تؤكّد عليه الحكومات المتتالية في بياناتها الوزارية. ومن دون الخوض في جدل حول صوابية هذا الخيار وكلفته على النمو، استطاعت هذه السياسة في الشق الإيجابي منها، وفي ظلّ الأوضاع السياسية والأمنية التي مرّ بها لبنان، أن تؤمّن الثقة والإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي لسنوات طويلة، بذل خلالها مصرف لبنان جهوداً كبيرة من أجل المحافظة على مصداقية الربط. وبعد أن استُخدِمت جميع الوسائل المتاحة لإستمرارها، وآخرها الهندسات المالية مع المصارف، وصلت هذه السياسة النقدية إلى حدودها القصوى بحيث لم تعد قابلة للإستمرار في ظلّ تباطؤ دخول الرساميل إلى البلد وغياب السياسات والعوامل المُساعدة الأخرى.

وللتذكير، لجأ المصرف المركزي إلى عمليات مالية متعدّدة مع المصارف منذ العام ٢٠١٦ [2] سمحت بتأمين حدّ أدنى ضروري من التدفّقات المالية وبالمحافظة على مستوى مقبول من موجودات مصرف لبنان الخارجية. غير أنّ هذه العمليات بمجملها كانت تزداد حجماً وكلفةً وتعقيداً لا بل كانت تزداد محدودية من أجل إكساب البلد مزيداً من الوقت. وكان من الملحّ جدّاً أن تُسارع السلطات المعنيّة إلى تنفيذ الإجراءات الإصلاحية الضرورية التي وعدت بها، وأن تحصل على أموال سيدر لإطلاق العجلة الإقتصادية وتأمين استدامة المديونية العامة، وبخاصّة تخفيف العبء عن السياسة النقدية وعن مصرف لبنان. وهذا لم يحصل للأسف، فبقيت الوعودُ وعوداً ووقعت الأزمة النقدية والمالية التي نعانيها حالياً.

2 | 03

شهدت الأوضاع النقدية تدهوراً واضحاً ومتسارعاً منذ الفصل الأخير من العام ٢٠١٩ بعد أن دخلت منذ مطلع تشرين الثاني ٢٠١٧ مرحلة جديدة اتّسمت بمستوى أكبر من الدقّة والخطورة[3]، سبقتها سنوات من الإرتياح النسبي.

فمع استمرار تراجع احتياطيّات مصرف لبنان من العملات الأجنبية وضرورة المحافظة على ما تبقّى منها، بدأت تظهر معالم أزمة نقدية ومصرفية، وتحديداً في الأسبوع الأخير من أيلول ٢٠١٩، حيث وضع عدد من المصارف قيوداً على بعض العمليات المصرفية لصعوبة حصولهم على السيولة بالدولار من المركزي، مثل الإمتناع عن فتح الإعتمادات للتجار من أجل الإستيراد، فلجأ هؤلاء جزئياً إلى سوق الصرافة لتأمين حاجاتهم من الدولارات، وبدأ سعر صرف الليرة مقابل الدولار لدى الصرّافين بالتراجع، ولو على نحو قليل نسبياً. وقد اشتدّت هذه الأزمة بقوّة مع بداية تشرين الثاني ٢٠١٩، عندما فتحت المصارف أبوابها بعد إقفال لفترة أسبوعين فرضه اندلاع انتفاضة ١٧ تشرين، فتعرّضت هذه الأخيرة لأزمة سيولة غير مسبوقة بسبب تهافت المودعين على سحب ودائعهم نقداً أو طلب تحويلها إلى الخارج. وفرضت هذه الظروف الإستثنائية على الجهاز المصرفي، في موازاة الإمكانات المحدودة المتبقّية، اتّخاذ إجراءات ضرورية للمصلحة العامة تمثّلت بالحدّ من التحويلات التجارية وغير التجارية إلى الخارج ووضع سقوف على السحوبات النقدية، لا سيّما بالدولار. وهذه الإجراءات على صعيد تقييد التحويل والسحوبات كانت شرّاً لا بدّ منها لحماية المودعين، وإلّا كانت ستحصل سحوبات ضخمة من شأنها أن تؤدّي إلى انهيار القطاع المصرفي. وقد أدّى ذلك بالطبع إلى تراجع حادّ وسريع لسعر صرف العملة الوطنية في السوق الموازية حاول مصرف لبنان الحدّ من تقلّباته كما سنرى لاحقاً.

في مُسبّبات الأزمة

ساهمت جملة من الأسباب بالوصول إلى هذه الأزمة. فالأوضاع النقدية والمصرفية، لا سيّما سيولة الجهاز المصرفي بالعملات الأجنبية، لم تكن بالأساس في أفضل أحوالها أقلّه منذ ما يزيد عن العامَين، خصوصاً بفعل التباطؤ الكبير للتدفّقات المالية الوافدة إلى لبنان والذي اشتدّ منذ العام ٢٠١٨ واستمرار الحاجات التمويلية للإقتصاد بالعملات الأجنبية. ومن العوامل المساهمة أيضاً التداخل أو الإرتباط الكبير بين ميزانيات كلّ من الدولة ومصرف لبنان والمصارف، والتقارير السلبية الكثيرة عن الوضع الإقتصادي والمالي في لبنان والتي انتشرت بشكل لافت منذ العام ٢٠١٨ واستمرّت طيلة العام ٢٠١٩ حول قرب الإنهيار المالي، ما أثّر بشكل كبير على توقّعات وسلوكيات الناس بحيث اتّجه قسم منهم إلى تخزين النقد الورقي بالليرة وبالدولار في المنازل وإلى تحويل الأموال إلى الخارج. وتُضاف إلى لائحة المسبّبات حركة الإستيراد الضخمة في السنوات الأخيرة التي كانت تتجاوز حاجات الإقتصاد اللبناني مع تخطّيها الحدود المقبولة منذ العام ٢٠١٩، مُستنزفةً الاحتياطيّات بشكل كبير. وقد تولّدت خيبة أمل واضحة لدى قسم من الشعب اللبناني مع نهاية صيف ٢٠١٩، - ناتجة عن عدم رضاه عن الأداء السياسي والإقتصادي في البلد بعد انتخابات أيار ٢٠١٨، وعدم شعوره بوجود دولة تسهر على مصلحته وتعمل على تأمين حاجاته-، عبّر عنها بقوّة منذ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، ما أسهم بمزيد من التراجع في الحركة الإقتصادية وفي دخول الأموال بأشكالها كافة. وقد أدّت كلّ هذه العوامل مجتمعةً والمخاوف المتزايدة بشأن المستقبل إلى تهافت غير مسبوق من قِبَل المودعين لسحب أموالهم من المصارف عندما فتحت أبوابها في بداية تشرين الثاني ٢٠١٩، ما نتج عنه أزمة سيولة شديدة في القطاع المصرفي. وما فاقم هذا التدهور هو أنّ الحكومة لم تنجح بإحداث أيّ تغيير ايجابي لناحية استعادة ثقة الداخل والخارج بمستقبل لبنان، خصوصاً بعد اعلانها توقّف لبنان عن دفع مستحقّات سندات اليوروبوندز في آذار ٢٠٢٠، وتوجّهها إلى تخفيض سعر صرف الليرة كما عبّرت عنه في خطة التعافي المالي، والتسريبات المتعدّدة حول احتمال أن تطال عمليّة الإقتطاع Haircut الودائع المصرفية، والتباين في وجهات النظر بين الحكومة والجهاز المصرفي في مقاربة مسبّبات الأزمة الراهنة وكيفية الخروج منها، ما زاد من منسوب السلبيّة في البلد إلى حدّ كبير.

3 | 03

في بعض المعطيات الإحصائية

- استمرّت الضغوط على الليرة اللبنانية طيلة العام ٢٠١٩، وبوتيرة قويّة منذ نهاية الصيف ولغاية تاريخ إعداد هذا التقرير. وقد نشأت سوق موازية لسعر صرف الليرة مقابل الدولار حيث ارتفع تداول الدولار الورقي في سوق الصرافة، ثمّ ظهرت سوق سوداء لتداول الدولار وكانت ناشطة جدّاً في غالبية الأحيان، في حين استمرّ تطبيق سعر الصرف الرسمي على العمليات المصرفية (١٥٠٧،٥ ليرة للدولار). وسُجّلت تحويلات ضخمة للودائع من العملة الوطنية إلى الدولار الأميركي بقيمة تقديرية تُقارب الـ ١٥ مليار دولار أميركي في العام ٢٠١٩ وبحوالي ٦ مليارات دولار في الثلث الأول من العام ٢٠٢٠.

1 بسعر وسطي قدره ١٥٠٧،٥ ليرات للدولار الواحد، وقبلها سياسة ربط الليرة بالدولار منذ العام ١٩٩٣.
2 تجدون تفاصيلها في التقارير السنوية السابقة.
3 للتفاصيل، يُرجى مراجعة التقارير السنوية السابقة.

والجدير ذكره أن معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص في المصارف التجارية بقي في حدود ٦٥٪ في السنوات ٢٠١٤-٢٠١٧ ليسجّل ارتفاعاً تدريجياً خلال العام ٢٠١٨ إلى ٧٠,٤٪ في نهاية العام المذكور، واستمرّ في هذا المنحى التصاعدي ليصل إلى ٧٦,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٩ وليقترب من ٨٠٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٠. وبالطبع ينعكس هذا الأمر على التزامات مصرف لبنان تجاه المصارف بالدولار، والتي من المقدّر أن تكون قد توسّعت بما لا يقلّ عن الـ٢٠ مليار دولار خلال العام ٢٠١٩ والثلث الأول من العام ٢٠٢٠.

• في موازاة ذلك، كان من الطبيعي أن يُسجّل معدّل الفائدة بين المصارف بالليرة Interbank Rate معدّلات مرتفعة إجمالاً وبخاصّة منذ الفصل الأخير من العام ٢٠١٩ ولغاية تاريخه، ووصل في بعض العمليات إلى مستوى ١٠٠٪ و١٢٠٪ و١٢٥٪. كما تمّ تسجيل خروج بعض الودائع من لبنان إنّما بأحجام أدنى من تلك التي تمّ تداولها إعلامياً. من جهة أخرى، ارتفع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بشكل لافت من ٥٠٠٨ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠١٨ إلى ٩٨١٨ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٩ ثمّ إلى ١٤٥٦٢ ملياراً في نهاية نيسان ٢٠٢٠ بسبب تفضيل اللبناني النقد الورقي في هذه الفترة الحرجة وأيضاً خلق النقد بالليرة جرّاء التعاميم التي مكّنت أصحاب الودائع الصغيرة من سحبها نقداً بالليرة بسعر السوق يوم التنفيذ، كما مكّنت أصحاب الودائع بالدولار من سحب جزء منها بهذا السعر. وسُجّل السلوك ذاته في ما يخصّ النقد الورقي بالدولار الذي تمّ أيضاً تخزينه بكثرة في المنازل والمؤسسات والذي تقدّر قيمته بـ٧ مليارات دولار. من ناحية أخرى، سجّلت معدّلات الفائدة المصرفية الدائنة ارتفاعاً لغاية تشرين الثاني ٢٠١٩ لتتراجع بعد ذلك تدريجياً إثر صدور تعميم مصرف لبنان المتعلّق بوضع سقوف على معدّلات الفائدة الدائنة.

• واستمرّ المصرف المركزي في تأمين جميع مستحقّات الدولة بالعملات الأجنبية ومنها اليوروبوندز قبل أن تعلّق الحكومة اللبنانية تسديدها في آذار ٢٠٢٠. كما كان المموّل الرئيسي إن لم يكن الوحيد لحاجات الدولة التمويلية بالليرة في السنوات الأخيرة إن بفوائد السوق القائمة أو بمعدّلات مخفّضة. فسجّلت محفظة سندات الخزينة بالليرة التي يملكها مصرف لبنان ارتفاعاً متواصلاً في السنوات الماضية إلى مستويات تاريخية جديدة، بحيث وصلت قيمتها إلى ٥٠٧١٧ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٩ و٥١٥٠١ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٠ (٣٩٠٠٦ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠١٨)، كما ارتفعت حصّته من هذه السندات إلى ٥٨,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٩، و٥٨,٨٪ في نهاية آذار ٢٠٢٠ (٥٠,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٨). مع الإشارة إلى أنّ مصرف لبنان اكتتب في الشهرين الأخيرين من العام ٢٠١٩ بسندات خزينة من فئة العشر سنوات بقيمة ٤٥٠٠ مليار ليرة وبفائدة مخفّضة بلغت ١٪.

• ونتيجة للتطوّرات المذكورة، تراجع إجمالي احتياطيّات المصرف المركزي السائلة إلى ٢٩,٦ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٩ ثمّ إلى ٢٧,٤ ملياراً في نهاية نيسان ٢٠٢٠ مقابل ٣٢,٥ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨، في حين تبلغ الإحتياطيّات القابلة للإستخدام زهاء ٢٠ مليار دولار باعتبار أنّ المركزي منح قروضاً للمصارف خلال الأزمة فاقت ٩ مليارات دولار. وبلغت توظيفاته في الأوراق المالية المحلية والعالمية بالعملات الأجنبية[4] ٧,٧ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٩ لتتراجع إلى ٧,١ مليارات في نهاية نيسان ٢٠٢٠ (٧,٢ مليارات في نهاية العام ٢٠١٨). وقد تراجع بالتالي إجمالي موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية إلى ٣٧,٣ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٩ ثمّ إلى ٣٤,٣ ملياراً في نهاية نيسان ٢٠٢٠ مقابل ٣٩,٧ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٨. ونشير في هذا الإطار إلى أنّ مصرف لبنان يمتلك مخزوناً ضخماً من الذهب[5]، ازدادت قيمته إلى ١٣,٩ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٩ ثمّ إلى حوالي ١٥,٩ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٠ (١١,٨ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٨) بسبب ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً.

4 | 03 الإجراءات التي اتّخذها مصرف لبنان منذ بداية الأزمة

في مواكبة التطوّرات الحاصلة ولا سيّما الأزمة التي يعيشها لبنان منذ الفصل الأخير من العام ٢٠١٩، ومع الأخذ في الإعتبار الإمكانات المتبقّية وفي ظلّ المستقبل القاتم الذي يلفّ لبنان، اتّخذ مصرف لبنان سلسلة من الإجراءات الإستثنائية في محاولة منه للحدّ من التراجع في احتياطيّات العملات الأجنبية، ولتهدئة وتيرة التقلّبات في سعر صرف الليرة في السوق الموازية، ولدعم الإقتصاد والمواطنين. وسوف نحاول التوقّف عند أبرزها.

أ. تدخّل تدريجي لمصرف لبنان في السوق الموازية

منذ نهاية العام ٢٠١٩، طلب مصرف لبنان من شركات تحويل الأموال أن تدفع التحويلات بعملة الحوالة وذلك لتغذية السوق اللبنانية بالدولارات النقدية، أي لتغذية عرض الدولار في حين كان الطلب على الدولار كبيراً. غير أنّ سعر الدولار في السوق الموازية أخذ يرتفع تدريجياً وبشكل كبير في الفصل الأول من العام ٢٠٢٠، حتى بعد أن طلب المركزي من مؤسّسات الصرافة التقيّد استثنائياً بحدّ أقصى لسعر شراء العملات الأجنبية مقابل الليرة اللبنانية لا يتعدّى نسبة ٣٠٪ من السعر الذي يحدّده في تعامله مع المصارف. فاتّخذ المركزي بعدها إجراءات عدّة حمايةً لإستقرار سعر صرف الليرة اللبنانية، دون المسّ بحرية التداول بالعملات الأجنبية، من خلال لعب دور مركز العملات الأجنبية بمعنى متلقّي وموزّع العملات الأجنبية في محاولة منه لضبط السوق. فقام مع بداية نيسان ٢٠٢٠ بإنشاء وحدة خاصّة في مديرية العمليات النقدية لديه، تتولّى التداول بالعملات الأجنبية سيّما الدولار الأميركي وفقاً لسعر السوق، وطلب من المؤسّسات التي تقوم بعمليات التحاويل النقدية بالوسائل الإلكترونية أن تسدّد قيمة الحوالة الواردة من الخارج بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر السوق وأن تبيع العملات الأجنبية الناتجة عن العملية إلى الوحدة الخاصّة في مديرية العمليات النقدية. وانتهى المركزي مؤخّراً من تنظيم المنصّة الإلكترونية، بحيث تتسجّل مؤسّسات الصرافة على التطبيق الإلكتروني «Sayrafa» العائد لهذه المنصّة والمحمّل على اللوحات الإلكترونية tablets، وتُدخل المعلومات المطلوبة عن كلّ عمليّة بشكل فوري وواضح، وتتقيّد بأيّ حدّ أقصى لسعر بيع الدولار مقابل الليرة قد يحدّده مصرف لبنان، وقد بدأ العمل بها في ٢٣ حزيران ٢٠٢٠.

ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أنّ السيطرة على المسار الإنحداري لسعر الصرف لا يمكن أن تنجح بحلول موقتة لن تجدي نفعاً سوى لفترة قصيرة، بل باستعادة عامل الثقة من الداخل وأيضاً من الخارج، نظراً للحاجة إلى تدفّق أموال جديدة إلى البلد. ويتطلّب ذلك النيّة والإرادة لبناء دولة حقيقية تضع مصلحة الوطن والمواطنين فوق كلّ اعتبار، وتعمل بدورها على بناء قدرات الإقتصاد على أسس سليمة، تقوم بالإصلاحات المطلوبة وتعتمد الحوكمة، وتُركّز على تقوية الإقتصاد وتنويعه. فسعر الصرف هو مرآة الإقتصاد.

4 علماً أنّها تتضمّن سندات الجمهورية اللبنانية المُصدرة بالعملات الأجنبية منذ تشرين الثاني ٢٠١٧.

5 وضعه في المرتبة ٢٠ عالمياً وفي المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث احتياطيّات الدول بحسب اللائحة الصادرة عن «مجلس الذهب العالمي» في حزيران ٢٠٢٠.

ب. في الشقّ المتعلّق بمساعدة المواطن اللبناني وتحديداً عملاء المصارف، سمح مصرف لبنان من خلال التعميم الأساسي رقم ٢٠٢٠/١٤٨ للمودع الصغير الذي لا يتعدّى مجموع حساباته الدائنة الـ ٥ ملايين ليرة أو ٣ آلاف دولار أن يحصل عليها بالليرة وفقاً لسعر السوق يوم تنفيذ العمليّة (٣٠٠٠ ليرة للدولار حسب آخر يوم تنفيذ). كما اتّخذ اجراءات استثنائية في ما يخصّ السحوبات النقدية من الحسابات بالعملات الأجنبية لدى المصارف حيث باستطاعة أيّ عميل لا يستفيد من التعميم ١٤٨ أن يجري سحوبات نقدية من حساباته بالعملات الأجنبية وأن يحصل عليها بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر السوق يوم التنفيذ وضمن الإجراءات والحدود المعتمدة في المصرف المعني. ونظراً للظروف الإستثنائية التي يعيشها لبنان وفي ظلّ جائحة كوفيد-١٩ وتأثيرها على الدورة الإقتصادية، طلب مصرف لبنان من المصارف أن تمنح قروضاً استثنائية لمدّة ٥ سنوات وبفائدة صفر بالمئة لعملائها الذين يستفيدون من قروض ممنوحة سابقاً من المصرف المعني بكافة أنواعها، والذين لا يستطيعون تسديد مستحقاتهم لأربعة أشهر هي آذار ونيسان وأيار وحزيران ٢٠٢٠. في الإطار ذاته وأيضاً بهدف تسهيل أو تشجيع دخول الدولارات الجديدة أو الطازجة إلى القطاع المصرفي، قام مصرف لبنان باعفاءات استثنائية من توظيفات المصارف الإلزامية في ما يخصّ الأموال المحوّلة من الخارج و/أو الأموال التي تتلقّاها نقداً بالعملات الأجنبية بعد تاريخ ٩ نيسان ٢٠٢٠ شرط تقيّد المصارف بحرّية استعمال هذه الأموال من قبل صاحبها للإستفادة من جميع الخدمات المصرفية المقدّمة من المصرف. ومن ناحية أخرى، بقيت سائر العمليات التي تقوم بها المصارف مع عملائها بالدولار الأميركي خاضعة للسعر الذي يحدّده مصرف لبنان في تعامله مع المصارف (١٥٠١-١٥١٥ ليرة للدولار).

ج. وفي الشقّ المتعلّق بتخفيف كلفة الفائدة على الإقتصاد بشقّيه الخاص والعام، وضع المركزي سقوفاً على الفوائد الدائنة[6] لإنتفاء الحاجة لأن تبقى مرتفعة، بعد أن فرضت الظروف الإستثنائية منذ تشرين الأول ٢٠١٩ على المصارف أن تقوم بالحدّ الأدنى من التحويلات إلى الخارج، ما انعكس بالتالي تراجعاً في معدّلات الفائدة المدينة منذ أواخر العام ٢٠١٩ وعكسته جمعية المصارف تراجعاً ملحوظاً في معدّلات الفائدة المرجعية في سوق بيروت BRR، كما بدأ خفض معدّلات الفائدة على جميع فئات سندات الخزينة منذ آذار ٢٠٢٠.

د. وفي سياق تأمينه العملات الأجنبية ضمن أفضل الشروط الممكنة لبعض السلع والقطاعات الأساسية والحيوية، أصدر مصرف لبنان عدّة تعاميم وسيطة في الأشهر الأخيرة حسّنت وسهّلت تدريجياً شروط الإستفادة منها. ونلخّص آخر المعطيات بشأنها في الإطار أدناه.

حالياً، يمكن للمصارف الطلب من مصرف لبنان تأمين العملات الأجنبية بنسبة ٩٠٪ من قيمة الفواتير المخصّصة، حصراً، لإستيراد المشتقات النفطية من بنزين، ومازوت، وغاز، وبنسبة ٨٥٪ من قيمة الفواتير المخصّصة، حصراً، لإستيراد القمح والأدوية والمستلزمات الطبية وحليب الرضّع لغاية عمر السنة والمواد الطبية التي تدخل في صناعة الأدوية وذلك كلّه شرط أن تكون السلع التي يتمّ استيرادها مُخصّصة حصراً للإستهلاك المحلّي وفقاً لحاجات السوق اللبناني. كما يُمكن للمصارف الطلب منه تأمين نسبة ٩٠٪ من قيمة المواد الأولية المستوردة بالعملات الأجنبية تلبيةً لحاجات المؤسسات الصناعية بحدّ إجمالي قدره ١٠٠ مليون دولار. كما سمح المركزي للمصارف بأن تطلب منه تأمين العملات الأجنبية لتلبية حاجات مستوردي ومصنّعي المواد الغذائية الأساسية والمواد الأولية التي تدخل في الصناعات الغذائية وفي الزراعة المحدّدة في لائحة تُصدرها وزارة الإقتصاد والتجارة، وحيث يتمّ اعتماد سعر الصرف في السوق وتحديداً سعر الصرف المعتمد للتحاويل النقدية بالوسائل الإلكترونية.

هـ. في إطار التخفيف من الإلتزامات بالعملات الأجنبية على الجهاز المصرفي، طلب مصرف لبنان من المصارف أن تقوم بتسديد الفوائد على الودائع لديها بالعملات الأجنبية بنسبة ٥٠٪ بعملة الحساب و٥٠٪ بالليرة اللبنانية، كما يقوم مصرف لبنان استثنائياً بدفع الفوائد على ودائع المصارف لأجَل بالدولار المودعة لديه وعلى شهادات الإيداع بالدولار بنسبة ٥٠٪ بالدولار و٥٠٪ بالليرة، وذلك لغاية ٢٠٢٠/١٢/٣١.

و. من ناحية أخرى، وبهدف إدخال العملات الأجنبية إلى البلد وتحسين ملاءة المصارف، طلب مصرف لبنان من الأخيرة في تشرين الثاني ٢٠١٩ عدم توزيع الأرباح العائدة للسنة المالية ٢٠١٩، وزيادة أموالها الخاصّة بنسبة ٢٠٪ من حقوق حمَلة الأسهم العادية (Common Equity Tier One) كما هي في نهاية العام ٢٠١٨ عن طريق مقدّمات نقدية بالدولار خلال مهلة أقصاها نهاية حزيران ٢٠٢٠.

6 حدّد التعميم الوسيط رقم ٥٤٤ تاريخ ١٣ شباط ٢٠٢٠ هذه السقوف بالنسبة للودائع بالعملات الأجنبية بـ٢٪ على الودائع لشهر، ٣٪ على الودائع لـ٦ أشهر و٤٪ على الودائع لسنة وما فوق، وبالنسبة للودائع بالليرة بـ٥,٥٪ على الودائع لشهر، ٦,٥٪ على الودائع لـ٦ أشهر و٧,٥٪ على الودائع لسنة وما فوق.

5 | 03

الكتلة النقدية

تراجعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3) في العام ٢٠١٩ للمرّة الأولى في تاريخها، وذلك بمعدّل ٤,٨٪ وتابعت المنحى ذاته في الثلث الأول من العام ٢٠٢٠ حيث انخفضت بنسبة ٣,٧٪.

وانخفضت الكتلة النقدية M3 إلى ٢٠٢٨٣١ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٩ ثمّ إلى ١٩٥٢٤٥ مليارًا في نهاية نيسان ٢٠٢٠ (٢١٢٩٩٣ مليارًا في نهاية العام ٢٠١٨)، وسجّل معدّل دولرتها ارتفاعاً إضافياً إلى ٦٨,٧٠٪ في نهاية العام ٢٠١٩ ثمّ إلى ٧٠,١٧٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٠ (٦٣,٩٣٪ في نهاية العام ٢٠١٨)، أي بواقع ٤٧٧ نقطة أساس في العام ٢٠١٩ و١٤٧ نقطة أساس في الثلث الأول من العام الجاري، وهذا طبيعي نتيجة التحويلات الكبيرة للودائع المصرفية من الليرة إلى العملات الأجنبية.

ويلخّص الجدول التالي أبرز العناصر التي ساهمت في تراجع الكتلة النقدية بقيمة ١٠١٦٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٩ وبقيمة ٧٥٨٦ مليارًا في الثلث الأول من العام ٢٠٢٠، ونتوقف عند عنصرَيْن كان لهما أثراً انكماشياً واضحاً على الكتلة النقدية. أولاً، التسليفات للقطاع الخاص التي سجّلت تراجعاً لافتاً منذ بداية العام ٢٠١٩ حتى اليوم بحوالي ١٤ مليار دولار، يُفسّر بشكل خاص بإطفاء ديون من قبل بعض الأفراد والمؤسّسات من خلال ودائعهم، وثانياً، الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي (من دون الذهب) التي تابعت وبقوّة منحى التراجع الذي تسجّله منذ العام ٢٠١١، متأثّرةً بتمويل تجارة لبنان الخارجية ونفقات القطاع العام، وبالسحوبات النقدية الضخمة بالعملات الأجنبية التي أودعت في المنازل، وبخروج بعض الودائع من لبنان، في حين أنّ التدفّقات المالية الوافدة بلغت حدّها الأدنى.

تطوّر الكتلة النقدية وعناصر تغطيتها (نهاية الفترة - مليار ليرة)

	2018	2019	التغيّر 2018/2019	نيسان 2020	التغيّر 4 أشهر 2020
النقد في التداول	5008	9818	+4810	14562	+4744
ودائع تحت الطلب بالليرة	6653	6802	+149	7865	+1063
السيولة الجاهزة بالليرة (م1)	11661	16620	+4959	22427	+5807
الكتلة النقدية بالليرة (م2)	76828	63484	-13344	58243	-5241
الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بالليرة وبالعملات الأجنبية (م3)	**212993**	**202831**	**-10162**	**195245**	**-7586**
النقد في التداول/الكتلة النقدية م3	2.35%	4.84%	+2.49%	7.46%	+2.62%
عناصر التغطية					
الموجودات الخارجية الصافية	43308	37823	-5485	37792	+969
منها: ذهب	17743	21013	+3270	23898	+2885
موجودات خارجية صافية غير الذهب	25565	16810	-8755	14894	-1917
التسليفات الصافية للقطاع العام	82439	84150	+1711	80841	-3310
فروقات القطع	-9464	-12835	-3371	-15779	-2944
التسليفات للقطاع الخاص	83099	70814	-12285	62246	-8568
بنود أخرى صافية	13610	22879	+9269	29145	+6266

المصدر: مصرف لبنان

03 | **6**

التضخّم

تراجع معدّل التضخّم إلى ٢,٩٠٪ في العام ٢٠١٩ من ٦,٠٧٪ في العام ٢٠١٨، وذلك بحسب دراسة مؤشّر أسعار الإستهلاك الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي. وجاء الإرتفاع المعتدل في الأسعار في العام ٢٠١٩ في موازاة تراجع أسعار النفط العالمية (بنسبة ١٠,٦٪)، وتراجع سعر اليورو الوسطي مقابل الدولار، والإرتفاع البسيط في أسعار المواد الغذائية العالمية والمعادن.

أمّا بخصوص العام ٢٠٢٠، فمن المتوقّع أي يسجّل معدّل التضخّم مستوىً مرتفعاً جداً لا بل قياسياً مع التراجع الدراماتيكي لسعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي في السوق الموازية، وحيث يصعب معرفة الحدود التي قد يصل إليها في ظلّ غياب شبه كامل للثقة بآفاق لبنان السياسية والإقتصادية. ونُشير إلى أنّ صندوق النقد الدولي توقّع في تقريره الأخير الصادر في نيسان ٢٠٢٠ حول آفاق الإقتصاد العالمي أن يرتفع مؤشر أسعار الإستهلاك في لبنان بنسبة ١٧,٠٪، غير أنّ النتائج الواقعية تشير إلى أنّه سيتجاوز هذا المستوى بأشواط، بحيث سجّل مؤشر أسعار الاستهلاك الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي ارتفاعاً بنسبة ٢٨,٦٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٠ بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام ٢٠١٩، كما ازداد بنسبة ٤٨,٩٪ منذ كانون الأول ٢٠١٩ ولغاية أيار ٢٠٢٠.[7]

7 وبنسبة ٥٨,١٪ منذ أيلول ٢٠١٩ ولغاية أيار ٢٠٢٠.

04 المدفوعات الخارجية

ميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات

04 | **1**

بحسب المعطيات الصادرة عن مصرف لبنان، تراجع العجز المقدّر في ميزان الحساب الجاري في لبنان إلى حوالي ١١,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٩ مقابل ١٣,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٨، باعتبار أنّ العجز في الميزان التجاري للسلع (فوب FOB)[8] تراجع إلى حوالي ١٣,٤ مليار دولار من حوالي ١٥,١مليار دولار في العامَين المذكورَين على التوالي، فيما ارتفعت على نحو بسيط تقديرات الفائض في موازين الخدمات وحساب التحويلات الجارية والدخل ككلّ إلى حوالي ١,٨ مليار دولار من حوالي ١,٧ مليار. وبذلك تكون نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلّي الإجمالي قد تراجعت إلى حوالي ٢٣,٥٪ في العام ٢٠١٩ مقابل ٢٤,٤٪ في العام ٢٠١٨، مع توقّع أن تنخفض أكثر في العام ٢٠٢٠ بفعل الانخفاض الكبير الذي تُسجّله حركة الإستيراد بحسب معطيات الثلث الأول من العام الجاري، وأيضاً بسبب تراجع تحويلات العاملين من لبنان إلى الخارج، والذي بدأنا نلمسه منذ الفصل الأخير من العام ٢٠١٩.

مع العلم أنّ تقديرات صندوق النقد الدولي الأخيرة بخصوص عجز الحساب الجاري، وهي تقديرات قد تختلف عن تلك التي ينشرها مصرف لبنان، أشارت أيضاً إلى تراجع العجز الجاري إلى حوالي ١١,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٩ مقابل ١٥,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٨، وتراجع نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلّي الإجمالي إلى ٢٠,٦٪ مقابل ٢٦,٧٪ في العامَين المذكورَين على التوالي. علماً أنه إذا أخذنا في الحسبان قيمة السهو والخطأ على اعتبار أنها مداخيل دخلت إلى البلد دون توضيح طبيعتها، يصبح العجز الجاري بحدود ١٦٪ إلى ١٧٪ من الناتج. مع ذلك، تبقى هذه النسبة مرتفعة جداً بكل المقاييس العالمية، إذ بلغت في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا -٥,٧٪ وفي الأسواق الناشئة -٠,٩٪.

04 | **2**

على صعيد تحويلات العاملين في الخارج إلى لبنان، فقد ارتفعت بنسبة ٧,٦٪ في العام ٢٠١٩ لتصل إلى حدود ٧,٥ مليارات دولار بحسب تقديرات البنك الدولي الأخيرة، مقابل ٦,٩ مليارات دولار في العام ٢٠١٨، مع العلم أنّها قد تختلف أحياناً عن تقديرات صندوق النقد الدولي ومصرف لبنان. ويعكس انتظام ومستوى هذه التحويلات حجم الإنتشار اللبناني في جميع أقطار العالم، والكفاءة العالية التي يتمتّع بها هذا الإنتشار في شتّى المجالات واستمرار ارتباطه الاجتماعي والإقتصادي بالأُسَر والبلد.

وارتفعت التحويلات الصافية بحسب تقديرات مصرف لبنان إلى حوالي ٢,٩ مليارات دولار في العام ٢٠١٩، مقابل ١,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٨، متأثّرةً أيضاً بتراجع التحويلات التي خرجت من لبنان بخاصّة في الفصل الأخير من العام ٢٠١٩. ويبقى المنحى الذي ستسلكه التحويلات الصافية في العام ٢٠٢٠ غير معلوم قبل أن يتوضّح مدى تأثّر التحويلات الوافدة إلى لبنان بتداعيات جائحة كوفيد-١٩، وذلك على الرغم من توقّع حصول تراجع كبير في التحويلات الصادرة من لبنان في ظلّ ارتفاع الأكلاف المرتبطة بها.

8 يختلف العجز في الميزان التجاري المسجّل في ميزان المدفوعات عن العجز المنشور من قبل الجمارك اللبنانية، إذ تُضاف إلى الصادرات المعلنة من قبل هذه الأخيرة ما يلي: السلع المُعاد تصديرها، السلع المصدّرة بشكل موقّت لتحويلها (إعادة تدوير) أو المُعاد تصديرها بعد تجهيزها محلّياً، وإصلاح السلع.

3 | 04

يُموَّل هذا العجز المرتفع في ميزان الحساب الجاري في لبنان، والذي يتحكّم به إلى درجة كبيرة العجز الضخم في الميزان التجاري، وهو أحد الإختلالات الكبيرة في الإقتصاد اللبناني، من خلال الحساب الرأسمالي والمالي، أي من خلال تدفّق رساميل صافية بأشكال متعدّدة من استثمارات مباشرة، واستثمارات في المحافظ المالية، وودائع لدى المصارف، وقروض صافية من الخارج للقطاعَيْن العام والخاص وغيرها. وانطلاقاً من الأرقام المشار إليها أعلاه ومن مستوى العجوزات في ميزان المدفوعات، تكون هذه الرساميل الصافية المتدفّقة إلى لبنان قد انخفضت بشكل إضافي وحادّ في العام ٢٠١٩ بما يقارب ٣٠٪، ما استدعى مرّة أخرى استعمال الإحتياطيّات لدى المصرف المركزي لسدّ العجز في ميزان الحساب الجاري. وهذا المنحى لم يعد قابلاً للإستمرار لعدم توافر الإمكانات بعد تراجع احتياطيّات مصرف لبنان إلى مستويات مقلقة.

4 | 04

استناداً إلى المعطيات الصادرة عن مصرف لبنان والتي يعتمدها تقرير الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية UNCTAD) حول الإستثمارات في العالم، من المقدّر أن تكون الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية الوافدة إلى لبنان قد تراجعت قليلاً إلى حدود ١,٨ مليار دولار في العام ٢٠١٩ (٣,٧٪ من الناتج المحلّي الإجمالي) مقابل ما يزيد عن الملياريْ دولار في العام ٢٠١٨ (أيضاً ٣,٧٪ من الناتج المحلّي الإجمالي). وانخفضت الإستثمارات الأجنبية الإجمالية المتدفّقة إلى لبنان بحسب المصدر ذاته إلى حدود ٢,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٩ (٤,٥٪ من الناتج المحلّي الإجمالي) مقابل ٢,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٨ (٤,٩٪ من الناتج). ويُشار إلى أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة تموّل عادةً جزءاً كبيراً من عجز الحساب الجاري، وتركّزت عادةً في القطاع العقاري، ما يجعلها تختلف عن طبيعة هذه الإستثمارات في كثير من الدول الناشئة، حيث تكون متنوّعة وتطال قطاعات اقتصادية عدّة.

5 | 04

في المحصّلة، لم تستطع الرساميل الوافدة الصافية في العام ٢٠١٩ كما في الأعوام السابقة أن تغطّي العجز في ميزان الحساب الجاري، فنتج عجز كبير بقيمة ٥٨٥١ مليون دولار في ميزان المدفوعات بحسب الأرقام الصادرة عن مصرف لبنان، مقابل عجز بقيمة ٤٨٢٣ مليون دولار في العام ٢٠١٨ [9]. وتتابع هذا المنحى في الثلث الأول من العام ٢٠٢٠ حيث بلغ العجز حوالي ١,٣ مليار دولار.

التجارة الخارجية

6 | 04

تراجعت قيمة الواردات السلعية بحسب المركز الآلي الجمركي إلى ١٩,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٩ مقابل ٢٠,٠ ملياراً في العام ٢٠١٨، أي بقيمة ٧٤١ مليون دولار وبنسبة ٣,٧٪. وقد سجّلت جميع البنود الجمركية تراجعاً في قيمة الواردات منها، باستثناء بند واحد هو المنتجات المعدنية الذي يتألّف بشكل خاص من المشتقات النفطية، والذي سجّل ارتفاعاً لافتاً بقيمة تناهز الـ ٢,٥ مليار دولار وبنسبة ٥٨,٥٪. وفي حال استثنينا بند المنتجات المعدنية من المجموع، تكون الواردات السلعية من جميع الأنواع الأخرى غير المعدنية قد سجّلت تراجعاً كبيراً بقيمة ٣,٢ مليار دولار وبنسبة ٢٠,١٪.

9 نذكّر بأنّ الرساميل الوافدة الصافية استطاعت في العام ٢٠١٦ أن تغطّي العجز في ميزان الحساب الجاري وأن تولّد فائضاً في ميزان المدفوعات بلغت قيمته ١,٢ مليار دولار، وذلك بعد عجوزات متتالية في فترة ٢٠١١-٢٠١٥ بلغ تراكمها ما يزيد عن ٩,٤ مليارات دولار، تُضاف إليها عجوزات لا تقلّ عن ٩,٣ مليارات دولار في فترة ٢٠١٧-٢٠١٩.

بالعودة إلى الكميّات المستوردة في العام ٢٠١٩، فقد سجّلت ارتفاعاً ملحوظاً نسبته ٢٢,٠٪ وبلغت ١٩٣٥١ ألف طن، مقابل ١٥٨٥٥ ألف طن في العام الذي سبق. وجاء ذلك نتيجة إرتفاع الكمّيات المستوردة من المنتجات المعدنية، التي تزن كثيراً، بشكل لافت وذلك بأكثر من ٤٣٠٠ ألف طن وبنسبة تخطّت الـ ٦٠٪ بالمقارنة مع العام الذي سبقه، في حين سجّلت الغالبية الساحقة للسلع الأخرى تراجعاً كبيراً في الكمّيات المستوردة منها. وعند عزل بند المنتجات المعدنية، تكون الكمّيات المستوردة من باقي البنود الجمركية قد تراجعت بنسبة ١٧,١٪.

إذاً، وخلافاً لجميع البنود الجمركية التي سجّلت تراجعاً في قيمة وكميّة الواردات منها، وهو أمر طبيعي نتيجة الأزمة الإقتصادية التي يعيشها البلد، عرف استيراد المشتقات النفطية منحىً مغايراً، وتخطّى بالتأكيد حاجات الإقتصاد اللبناني. ولولا هذا الإستيراد الفائض، لكنّا على الأرجح وقّرنا ما لا يقلّ عن ٣ مليارات دولار على فاتورة الإستيراد وعلى احتياطيات المصرف المركزي.

ثمّة نقطة أخيرة ايجابية على الرغم من ارتباطها بالأزمة النقدية والمصرفية التي يعيشها لبنان. فقد سجّلت قيمة الواردات السلعية تراجعاً كبيراً نسبته ٤١,٧٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢٠ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠١٩، حيث من المفيد والمطلوب أن يضبط لبنان فاتورة الإستيراد قدر الإمكان، ذلك أنها شكّلت في السنوات الماضية نقطة ضعف كبيرة للإقتصاد واستنزافاً لإحتياطيّات العملات الصعبة.

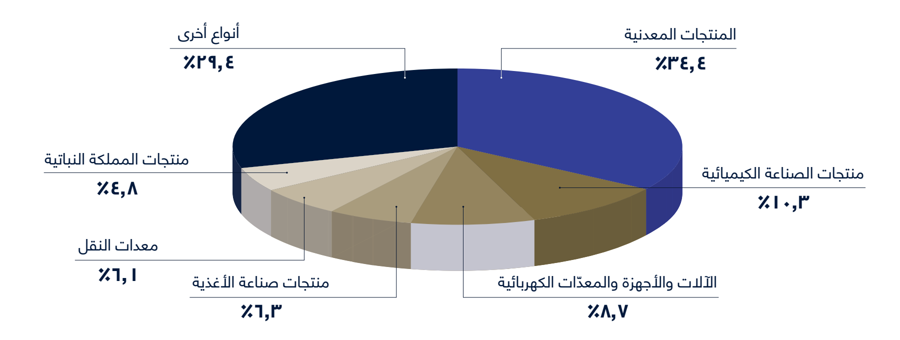
الواردات السلعية

	2017	2018	2019	لغاية نيسان 2019	لغاية نيسان 2020
القيمة- مليون دولار	19582	19980	19239	6306	3676
نسبة التغيّر- %	+2,4	+2,0	-3,7		-41,7
الكميّات- ألف طن	18975	15855	19351	5641	3867
نسبة التغيّر- %	+0,2	-16,4	+22,0		-31,4

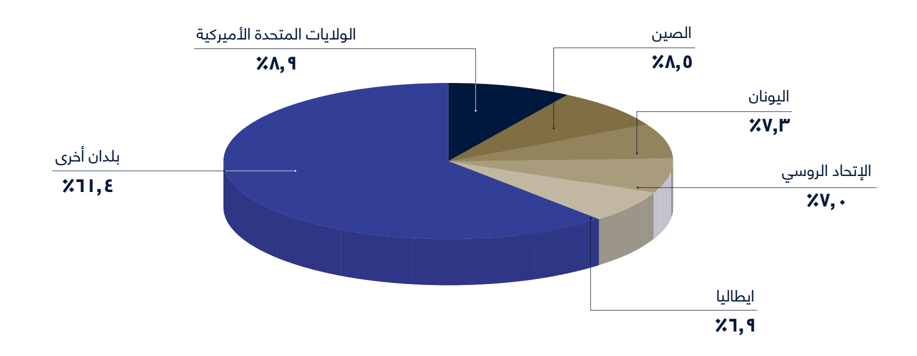
المصدر: المركز الآلي الجمركي

ويختصر الرسمان البيانيّان أدناه توزّع الواردات السلعية بحسب أنواعها وبحسب دول المنشأ في العام ٢٠١٩.

أبرز أنواع الواردات السلعية - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٩



أبرز بلدان منشأ الواردات السلعيّة اللبنانية - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٩



المصدر: المركز الآلي الجمركي

7 | 04

على صعيد آخر، ازدادت قيمة الصادرات السلعية إلى ٣٧٣١ مليون دولار في العام ٢٠١٩ مقابل ٢٩٥٢ مليون دولار في العام ٢٠١٨، أي بقيمة ٧٧٩ مليون دولار وبنسبة ٢٦,٤٪. ونتج هذا التحسّن بشكل كامل عن ارتفاع الصادرات من الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة بقيمة ٨٠٧ ملايين دولار وبنسبة ١٢٥٪ ذهبت بكاملها إلى سويسرا، كما ازدادت الكمّيات المصدّرة منها بحوالي ٣٠٪، في حين عرفت الصادرات من جميع الأنواع الأخرى تراجعاً بسيطاً جدّاً في قيمتها (-٢٨ مليون دولار). وبذلك، اقتربت الصادرات السلعية في العام ٢٠١٩ من عتبة الأربعة مليارات دولار، وسجّلت المستوى الأعلى لها منذ العام ٢٠١٤. وفي الثلث الأول من العام ٢٠٢٠، حافظت الصادرات السلعية على المستوى ذاته تقريباً المرتفع نسبياً الذي سجّلته في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٩، رغم تراجعها بنسبة بسيطة بلغت ٣,٤٪.

من ناحيتها، سجّلت الكمّيات المصدّرة تراجعاً نسبتُه ٨,٩٪ في العام ٢٠١٩ حيث بلغت ١٦٧٧ ألف طن مقابل ١٨٤٠ ألف طن في العام الذي سبق، نتج بمعظمه عن تراجع الكمّيات المصدّرة من بند جمركي واحد يزن كثيراً هو «المعادن العادية ومصنوعاتها» وذلك بحوالي ١٤٢ ألف طن، أي ما يمثّل زهاء ٨٧٪ من تراجع إجمالي الكمّيات المُصدّرة. وعند عزل هذا البند، تكون الكمّيات المصدّرة من باقي البنود الجمركية قد سجّلت تراجعاً بسيطاً نسبتُه ١,٦٪.

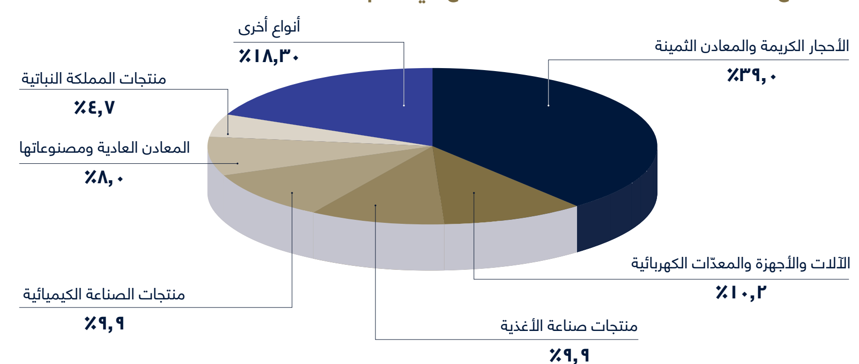
الصادرات السلعية

	2017	2018	2019	لغاية نيسان 2019	لغاية نيسان 2020
القيمة- مليون دولار	2844	2952	3731	1121	1085
نسبة التغيّر- %	-4,5	+3,8	+26,4		-3,2
الكميّات- ألف طن	1937	1840	1677	562	526
نسبة التغيّر- %	+16,8	-5,0	-8,9		-6,4

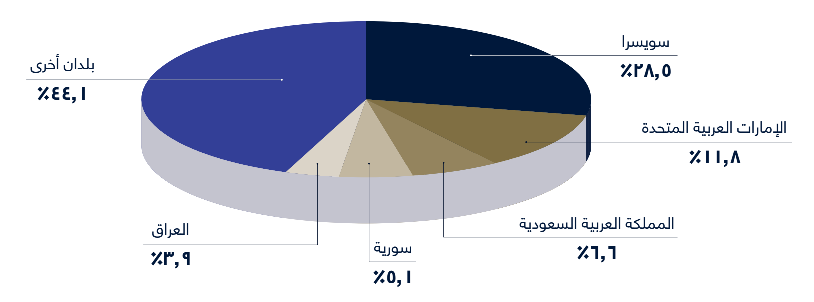
المصدر: المركز الآلي الجمركي

ويضيء الرسمان البيانيّان التاليان على أبرز أنواع الصادرات السلعية اللبنانية وأبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في العام ٢٠١٩.

أبرز أنواع الصادرات السلعية -الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٩

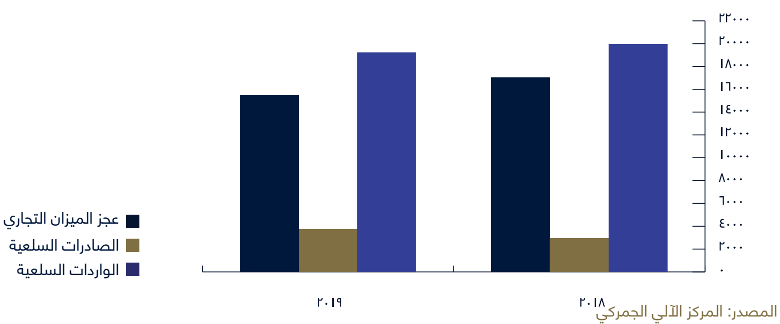


أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع- الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٩



المصدر: المركز الآلي الجمركي

تجارة لبنان الخارجية (مليون دولار)



المصدر: المركز الآلي الجمركي

05 المصارف وتمويل الاقتصاد

05 | 1

في العام ٢٠١٩، جرى استهداف القطاع المصرفي، من قِبَل بعض أهل السياسة وأطراف مختلفة أخرى، ما قبل الانتفاضة والتدهور الاقتصادي والمالي، على خلفية تحميل المصارف المزيد من الأعباء الضريبية بحكم جنيها للأرباح، وما بعد الانتفاضة على خلفية القيود التي اعتمدتها المصارف على الودائع والحاجة إلى تحوير الأنظار وإيجاد كبش فداء يفتدي سياسات وعمليات الهدر والنهب المنظّم والمقوّنن للبلاد خلال ثلاثة عقود، وبالتالي الابتعاد عن تحمّل أي مسؤولية. والحقّ يُقال إن المصارف ترفض المسّ بودائع زبائنها وتدافع بشراسة عن هذه الأمانة. فالسلطة أسرفت في الإنفاق فاضطر القطاع المصرفي، من مصارف ومصرف مركزي، إلى تمويل الحكومة بمخاطر سيادية عالية. وهذا ما يرتّب مسؤوليات بدرجاتٍ متفاوتة على الأطراف الثلاثة: الدولة، مصرف لبنان والمصارف. وهو ما بات اقتناعاً لدى الجميع.

05 | 2

بالتوازي، كانت هناك أيضاً ضغوط خارجية تصدّت لها جمعية المصارف عبر جهود مكثّفة ومنظّمة ومكلفة تقوم بها منذ حوالي سبع سنوات لدى الكونغرس والإدارة الأميركية في واشنطن ولدى المصارف المراسلة في نيويورك وغيرها من العواصم المالية (لندن، باريس، فرانكفورت...). وكان آخرها الزيارة التي قام بها فريق عمل الجمعية خلال الفترة الواقعة بين ٦-١٠ أيار ٢٠١٩ إلى الولايات المتحدة الأميركية. وقد جاءت هذه الزيارة ناجحة ومفيدة على صعيد تمتين العلاقات مع المصارف المراسلة كما على صعيد الكونغرس والإدارة الأميركية، واستطاع وفد الجمعية أن يقوّي العلاقة مع هذه الأطراف بالرغم من المناخ المتشدّد السائد. وقد تمّ التأكيد على استمرارية هذه العلاقة المبنيّة على التزام المصارف اللبنانية مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وإبقاء القطاع المصرفي بمنأىً عن أية تعاملات يُجريها من خلاله الأشخاص والشركات والمجموعات المُدرَجة على لوائح الإرهاب.

05 | 3

ويقتضي التوضيح في موضوع الضرائب على أرباح المصارف أن تعديل واستحداث ضرائب على المصارف بوتيرة متسارعة في السنوات القليلة الماضية في محاولة لتعزيز الإيرادات الحكومية دون أي جهد يُذكر لضبط النفقات والهدر والتهرّب الضريبي، أرهق المصارف وأضعف دورها في الاقتصاد. فبات العبء الضريبي الفعلي على الأرباح والذي يشمل معدّلات الضريبة على أرباح الشركات التي ارتفعت من ١٥٪ إلى ١٧٪ وعلى الفوائد التي تدّرجت من ٥٪ إلى ٧٪ ثم ١٠٪ ومع احتساب الازدواج الضريبي الذي أُخضِعتْ له المصارف خلافاً للمنطق، وضريبة ٢٪ على رقم أعمال المصارف مؤخّراً، يراوح بين ٥٠ و٦٠٪ بدءاً من العام ٢٠١٨ وعلى امتداد السنوات المقبلة إذا بقي هناك من أرباح. فكيف تتّم رسملة المصارف تحت وطأة هذه الأعباء التي يستسهل وضعها على المصارف بما لا قدرة لها على الاحتمال، وخصوصاً في هذه المرحلة الصعبة والدقيقة التي يمرّ بها الاقتصاد وفي وقت تكون الحاجة إلى قطاع مصرفي متين وفعّال أكثر إلحاحاً من ذي قبل.

05 | 4

وللتذكير، فإن المصارف قامت على مدى ثلاثة عقود بإعادة ضخّ معظم أرباحها، أي ما يفوق ٦٠٪ منها على الأقلّ، في تكوين رساميلها. كما استطاعت اجتذاب استثمارات جديدة في أموالها الخاصة فاقت ٨ مليارات دولار من عدد كبير من المستثمرين اللبنانيّين وغير

اللبنانيّين. ويمكن العودة إلى موافقات السلطات النقدية والرقابية على زيادات الرساميل والى تقارير المصارف المنشورة ورقياً وعلى مواقعها الإلكترونية، وهي موضع مراجعة ومراقبة على الأقل من قبل اثنتَيْن من شركات التدقيق العالمية. ولا يمكن اعتبار الفوائد التي تستوفيها المصارف من تسليفاتها وتوظيفاتها بمثابة مداخيل صافية أو أرباح. والحقيقة أن ما تستوفيه المصارف من فوائد مقبوضة ومدينة يذهب في معظمه للمودعين كفوائد دائنة. وما يتبقّى، أي هوامش الفوائد، يموّل، من جهة أولى، كلفة الرواتب والأجور وملحقاتها، ومن جهة ثانية، نفقات الاستثمار العام بالإضافة إلى حاجات تكوين المؤونات المختلفة. كما أن الأرباح الصافية لا تُقاس بالأرقام المطلقة وإنما بعد تنسيبها إلى إجمالي الموجودات أو إلى إجمالي الرساميل بحيث تُظهر هذه النسب أن أداء الربحية للقطاع المصرفي اللبناني هو مماثل أو أدنى منه في دول كثيرة مجاورة أو بعيدة، إذ بلغ العائد على متوسط الموجودات (ROAA) ٠,٩٪ في لبنان في العام ٢٠١٨ (آخر المعطيات المتوافرة) مقابل ١,٧٥٪ في الأسواق الناشئة و١,٥٦٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أن العائد بعد الضريبة على متوسط حقوق المساهمين (ROAE) بلغ ١٠,٨٪ في لبنان، مقابل ١٦,٧٪ في الأسواق الناشئة و١٢,٢٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام المذكور.

05 | 5

فالقطاع المصرفي يحتاج دائماً إلى تقوية قاعدة رساميله واحتياطيّاته العامة انسجاماً مع المعايير المالية والمحاسبيّة للصناعة المصرفية العالمية، خصوصاً في ظلّ الأزمة الحالية وتخفيض التصنيف السيادي للبنان وللمصارف العاملة فيه وما ينتج عن هذا التخفيض من أوزان تثقيلٍ أعلى لمخاطر التسليفات والتوظيفات المحلية، وتالياً لمتطلّبات الرسملة، من جهة أولى، ولكي يستطيع الاستمرار في توفير التمويل للاقتصاد، من جهة ثانية. والأرباح هي إحدى وأهم الطرق لزيادة الرسملة، ليس في لبنان فحسب وإنّما عالمياً. وبدل مطالبة البعض برفع الضرائب على المصارف، نرى من الضروري توجيه النظر إلى حجم التهرّب والتسرّب الضريبي الهائل خارج القطاع المصرفي، والذي نقدّره بما لا يقلّ عن أربعة مليارات دولار سنوياً. فالحقيقة أن المصارف ساهمت وحدها خلال العام ٢٠١٨ بما يزيد عن ٥٨٪ من حصيلة ضريبة الدخل على أرباح الشركات المساهمة والمحدودة المسؤولية والفردية، والتي يزيد عددها عن ١٥٠ ألفاً (مقابل ٦٥ مصرفاً عاملاً في لبنان) ، إضافةً إلى ما يدفعه الآلاف من أصحاب المهن الحرّة. كما تبلغ مساهمة المصارف ٦٠٪ من مجموع حصيلة الضريبة على الفوائد.

05 | 6

وفي ظلّ الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية والأفكار المطروحة للتعافي الاقتصادي والمالي، ارتفعت الحاجة إلى رسملة المصارف بشكل كبير. اذ يُفترض أن تتحمّل المصارف خسائر جرّاء إعادة جدولة المديونية العامة وجرّاء توظيفاتها لدى مصرف لبنان وجرّاء تراجع نوعية محافظ الإقراض للقطاع الخاص مع تدهور الأوضاع الاقتصادية؛ إضافة إلى حجم المؤونات التي يفرضها التزام المصارف بقواعد المحاسبة المالية الدولية حتى مع التعديلات من قِبَل السلطات النقدية والرقابية مؤخّراً. وللتذكير أيضاً، هناك متطلّبات تكوين مقدّمات نقدية بالعملات الأجنبية بما مجموعه ٢٠٪ من رساميل المصارف بموجب تعميم مصرف لبنان رقم ٥٣٢ الصادر بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠١٩ أي بمبلغ يفوق ٤ مليارات دولار مطلوب توفيره مع نهاية حزيران ٢٠٢٠.

05 | 7

إن القطاع المصرفي شارك على مدى ربع قرن في تمويل وتأمين الاستقرار النقدي والمحافظة على النظام المالي كما وفّر للدولة جميع مقوّمات الاستمرار والتوسّع وأكثر ممّا يجب ويتحمّل بذلك جزءاً من مسؤولية ما آلت إليه الأمور. كما موّل القطاع المصرفي القطاع الخاص بما يلزم وساهم بذلك في استمرار عمل مؤسّساته وتوسّعها دون أن تواكب هذا الأمر زيادة ملحوظة في رساميل هذه المؤسّسات التي اعتادت على النمو بواسطة الدين. كما لبّى استهلاك الأفراد على سلع معمّرة منها وسلع وخدمات غير ذلك. وهذا الواقع قد تغير الآن وبات المطلوب رسملة أكثر ومديونية أقلّ للقطاع الخاص وتخفيض حجم الاستيراد والتركيز على الصناعة والتصدير واحتياجات نمو الاقتصاد الحقيقي. فالبلد بحاجة إلى الجميع وإلى استغلال الإمكانات الواسعة البشرية والتنظيمية أكان في الداخل أو الخارج للنهوض بالاقتصاد. وعلى القطاع المصرفي أن يأخذ العِبَر ممّا جرى ويعيد تنظيم أعماله وفقاً لمعايير صارمة وتكوين سيولته ورساميله بشكلٍ متدرّج. فليس هناك أي بديل عن قطاع مصرفي نشيط وفاعل قادر على تأدية دوره الأساسي في الاقتصاد، ألا وهو الوساطة المالية.

06 النشاط المصرفي في العام ٢٠١٩ والثلث الأول من ٢٠٢٠

06 | **1**

في نهاية العام ٢٠١٩، بلغ إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان ما يوازي ٣٢٦٧٩٧ مليار ليرة (ما يعادل ٢١٦,٨ مليار دولار على أساس سعر الصرف الرسمي)، علماً أنه لا يمكن المقارنة مع نهاية العام ٢٠١٨ لأنه إبتداءً من كانون الأول ٢٠١٩، ووفقاً لمبدأ المقاصّة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 «الأدوات المالية: العرض» والإفصاح عن المقاصّة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، تمّ إجراء مقاصّة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة بالليرة المنشأة بالتلازم لدى المركزي والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ كلاً من إجمالي الموجودات/المطلوبات وودائع المصارف لدى مصرف لبنان والمطلوبات غير المصنّفة، باتت تُنشَر على هذا الأساس.

06 | **2**

ويعرض الجدول أدناه حصة بنود مطلوبات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية من المجموع. وفي نهاية نيسان ٢٠٢٠، بلغت حصة كلّ من ودائع القطاع الخاص المقيم ٥٧,٥٪ من إجمالي الميزانية وودائع القطاع الخاص غير المقيم ١٤,٢٪ والأموال الخاصة ١٠,١٪ والتزامات القطاع المالي غير المقيم ٣,٩٪ وودائع القطاع العام ٢,٣٪ والمطلوبات الأخرى ١٢,٠٪.

تجدر الإشارة إلى أن «المطلوبات الأخرى» بدأت تزداد منذ أيار ٢٠١٦ بوجه خاص واستمرّ ارتفاعها في السنوات الثلاث التالية نتيجة العمليات المالية التي نفّذها مصرف لبنان مع المصارف. وكانت أحجام هذه العمليات كبيرة لاحتواء الضغوط على الوضع النقدي مع تردّي الأوضاع الاقتصادية والمالية وما رافقها من موجة إشاعات طالت الليرة اللبنانية. ونشير إلى أن «المطلوبات الأخرى» تشمل عادةً القروض التي يمنحها مصرف لبنان للمصارف وعمليات الإنتربنك بين الفروع المصرفية في لبنان والفروع المنتشرة في الخارج وغيرها من المطلوبات، وهي تشكّل مصدر تمويل إضافياً إلى جانب الودائع والرساميل.

مطلوبات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات ونسب مئوية)

	2018		2019		نيسان 2020	
	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)
ودائع القطاع الخاص المقيم	205859	54,7	190566	58,3	178415	57,5
ودائع القطاع العام	6445	1,7	7379	2,3	7156	2,3
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	56870	15,1	48920	15,0	43967	14,2
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	13961	3,7	13310	4,1	12034	3,9
الأموال الخاصة	30383	8,1	31240	9,6	31336	10,1
مطلوبات أخرى	62579	16,6	35382	10,8	37265	12,0
المجموع	**376097**	**100,0**	**326797**	**100,0**	**310173**	**100,0**

المصدر: مصرف لبنان

06 | **3**

تبقى الودائع الإجمالية المورد الأساسي لنشاط المصارف التجارية العاملة في لبنان على رغم تراجع حصتها إلى ٧٤,٠٪ من إجمالي المطلوبات في نهاية نيسان ٢٠٢٠ مقابل ٧٥,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٩. واللافت أن القطاع المصرفي منذ الفصل الثالث من العام ٢٠١٩ يعاني من نزف مستمرّ في الودائع. مع الإشارة إلى أن ثمّة مسوّدة مشروع قانون موضوعه القيود على الودائع والتحويلات والهدف منه تنظيم عمليات التحويل والسحوبات بما يحمي أموال الناس في المصارف.

06 | **4**

وبالعادة، تسعى المصارف إلى زيادة مواردها المتوسّطة والطويلة الأجل من طريق إصدار شهادات إيداع وأسهم تفضيلية وسندات دين مرؤوسة ومن طريق تأمين خطوط ائتمان من مؤسّسات ومنظّمات وصناديق عربية وعالمية بالإضافة إلى ضمّ مساهمين جدد، ولا سيّما مؤسّساتيّين ذوي مصداقية إلى رأسمالها، غير أن ذلك لم يعد متاحاً في ظلّ عزوف المستثمرين نتيجة التطورات الحاصلة أخيراً.

الودائع

06 | **5**

في نهاية العام ٢٠١٩، وصلت قاعدة الودائع، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم وودائع بعض مؤسّسات القطاع العام، إلى ٢٤٦٨٦٥ مليار ليرة (ما يعادل ١٦٣,٨ مليار دولار) مقابل ٢٦٩١٧٤ مليار ليرة (ما يعادل ١٧٨,٦ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٨. بذلك، تكون هذه الودائع قد انخفضت بمقدار ٢٢٣٠٩ مليارات ليرة (ما يوازي ١٤,٨ مليار دولار) بعد أن كانت ارتفعت بمقدار ٥,٦ مليارات دولار وبنسبة ٣,٢٪ في العام ٢٠١٨. وبلغت الودائع الإجمالية ٢٢٩٥٣٩ مليار ليرة (١٥٢,٣ مليار دولار) في نهاية نيسان ٢٠٢٠ مقابل ٢٦٧٣٥٦ مليار ليرة (١٧٧,٤ مليار دولار) في نهاية نيسان ٢٠١٩، أي أنها انخفضت بقيمة ٢٥,١ مليار دولار وبنسبة ١٤,١٪.

06 | **6**

إذاً شهد نمو الودائع الإجمالية في العام ٢٠١٩ تحوّلاً نحو الانخفاض استمرّ في العام ٢٠٢٠. ويعود ذلك إلى عوامل عدّة، منها تسديد وإطفاء قروض مقابل ضمانات نقدية، إيداع أموال في المنازل مع تراجع الثقة واشتداد المخاوف وخروج مبالغ من البلاد لا سيّما خلال آخر فصل من السنة، بالإضافة إلى دواعي تمويل التجارة الخارجية. وكان للإجراءات ضبط السيولة المتّخذة منذ تشرين الأول ٢٠١٩ أثر على التغيّرات في حجم الودائع بالليرة وبالعملات الأجنبية.

06 | **7**

في تفصيل نمو ودائع القطاع الخاص بحسب نوع العملة، يتّضح تراجع الودائع بالليرة اللبنانية بقيمة ١٩٧٧٢ مليار ليرة وبنسبة ٢٥,٦٪ في العام ٢٠١٩ والذي يعود في جزء منه إلى عمليات تحويل من الليرة إلى الدولار، كما إلى اقتناء الأموال في المنازل، وكذلك تراجع الودائع بالعملات الأجنبية بقيمة ٣٤٦٦ مليار ليرة وبنسبة ١,٩٪، لإخراجها من القطاع إمّا لإبقائها في الداخل أو لسحبها إلى الخارج. وبناءً عليه، ارتفعت نسبة دولرة ودائع القطاع الخاص بدرجة كبيرة إلى ٧٨,٩٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٠ (وهي الأعلى منذ ١٣ سنة) مقابل ٧٦٪ في نهاية العام ٢٠١٩ و٧٠,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٨.

توزّع ودائع القطاع الخاص في المصارف التجارية

مليون د.أ.	نهاية ك1 2018	نهاية نيسان 2019	نهاية ك 1 2019	نهاية نيسان 2020	التغير 2018/2019	التغير نيسان/نيسان 2019/2020
ودائع المقيمين	**136556**	**135496**	**126412**	**118351**	**-10144**	**-17145**
- بالليرة	46896	45959	34950	28567	-11946	-17392
- بالعملات الأجنبية	89660	89537	91462	89784	+1802	+247
ودائع غير المقيمين	**37724**	**37213**	**32451**	**29165**	**-5273**	**-8048**
- بالليرة	4312	4253	3140	2494	-1172	-1759
- بالعملات الأجنبية	33412	32960	29311	26671	-4101	-6289
مجموع الودائع	**174280**	**172709**	**158863**	**147516**	**-15417**	**-25193**
- بالليرة	51208	50212	38090	31061	-13118	-19151
- بالعملات الأجنبية	123072	122497	120773	116455	-2299	-6042

المصدر: مصرف لبنان

8 | 06

على صعيد آخر، شكّلت حصة ودائع القطاع الخاص المقيم ٧٧،٧٪ من إجمالي الودائع في نهاية نيسان ٢٠٢٠ (٧٧،٢٪ في نهاية العام ٢٠١٩ و٧٦،٥٪ في نهاية عام ٢٠١٨) وحصة القطاع الخاص غير المقيم ١٩،٢٪ (١٩،٨٪ و٢١،٦٪ تباعاً) وتلك العائدة للقطاع العام (٣،١٪ و٣،٠٪ و٢،٤٪ تباعاً). وتجدر الإشارة إلى أن الودائع تتضمّن شهادات الإيداع التي تُصدرها المصارف والتي بلغت قيمتها ٣٠٠ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٩. وتتميّز الودائع المصرفية بكون غالبيّتها حسابات ادّخار (٨٢٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٠).

9 | 06

من جهة أخرى، تتركّز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي ٦٦،١٪ من الودائع الإجمالية في نهاية العام ٢٠١٩ موزّعة على ٤٧،٦٪ من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة ٣٣،٩٪ من الودائع إلى المناطق الأخرى وتتوزّع على ٥٢،٤٪ من مجموع المودعين، ما يدلّ على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

10 | 06

على صعيد معدلات الفائدة المصرفية، فقد حافظت في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠١٩ على وتيرة ارتفاعها التي بدأتها بشكل ملحوظ في العام ٢٠١٨، بحيث عمدت المصارف، بالتنسيق مع مصرف لبنان، إلى رفع معدّلات الفائدة على الودائع بالليرة في حال إبقائها بالليرة، وبخاصة في حال تمديد آجالها، لتشجيع المودعين على عدم التحويل إلى الدولار الأميركي. كما عمدت إلى رفع الفائدة على الدولار في سوق بيروت في موازاة إجراءات مصرف لبنان التي شجّعت على استقطاب الودائع بالدولار الأميركي وضبط خروجها. غير أن معدلات الفائدة بدأت بالانخفاض ابتداءً من كانون الأول ٢٠١٩ إنفاذاً للتعميم الوسيط لمصرف لبنان رقم ٥٣٦ تاريخ ٢٠١٩/١٢/٤ (استتبعه بالتعميم الوسيط رقم ٥٤٤ في ٢٠٢٠/٢/١٣)، وذلك في ظلّ القيود التي تطبّقها المصارف على الزبائن. وقد ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة من ٨،٣٠٪ في كانون الأول ٢٠١٨ إلى ٩،٤٠٪ في تشرين الثاني ٢٠١٩ (+١١٠ نقاط أساس) لينخفض تدريجياً ويبلغ ٥،٠٦٪ في نيسان ٢٠٢٠ (-٤٣٤ نقطة أساس).

كذلك ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار من ٥،١٥٪ في كانون الأول ٢٠١٨ إلى ٦،٣١٪ في تشرين الثاني ٢٠١٩ (+١١٦ نقطة أساس) لينخفض إلى ٢،٣٢٪ في نيسان ٢٠٢٠ (-٣٩٩ نقطة أساس).

الأموال الخاصة

11 | 06

في نهاية العام ٢٠١٩، بلغت الأموال الخاصّة للمصارف التجارية العاملة في لبنان ٣١٢٤٠ مليار ليرة (ما يعادل ٢٠،٧ مليار دولار)، أي بزيادة نسبتها ٢،٨٪ قياساً على العام ٢٠١٨. وفي نهاية نيسان ٢٠٢٠، بلغت قيمة هذه الأموال ٣١٣٣٦ مليار ليرة (٢٠،٨ مليار دولار)، مسجّلة تراجعاً بنسبة ٢٪ بالمقارنة مع نيسان ٢٠١٩. وفي نهاية نيسان ٢٠٢٠، شكّلت الأموال الخاصة ١٠،١٪ من إجمالي الميزانية (٩،٦٪ في نهاية العام ٢٠١٩)، و٤٧،٤٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص (٤١،٦٪ في نهاية العام ٢٠١٩). تبقى الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية، متدنّية، وقد شكّلت ٥،٠٪ من الأموال الخاصة في نهاية نيسان ٢٠٢٠ (٦،٣٪ في نهاية العام ٢٠١٩).

12 | 06

تعمد المصارف عادةً إلى توسيع قاعدة رساميلها، من خلال إصدار الأسهم العادية والتفضيلية المصنّفة ضمن الأموال الخاصة الأساسيّة والرساميل الجديدة واجتذاب مستثمرين في لبنان والخارج، ومن خلال إعادة ضخّ معظم أرباحها ضمن رساميلها. وتستدعي درجة مخاطر البلد المرتفعة دوماً زيادة حجم الرساميل، ولو على حساب توزيع الأرباح بهدف تعزيز متانة المركز المالي للمصرف والقطاع ككلّ. إلاّ أن التخفيض المتتالي من قبل وكالات التصنيف العالمية لدرجة تصنيف المصارف اللبنانية بات يطرح مشكلة في تأمين الموارد للمصارف من زيادة الرساميل في ظل عزوف المستثمرين مع غياب الثقة وتراجع نوعية محافظ الإقراض للمصارف مع ارتفاع أوزان المخاطر، والتي تعاني أصلاً من ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة ما يحتّم ارتفاع الكلفة على المقترض وعلى الاقتصاد في ظلّ تطبيق المعايير الدولية ولا سيّما معيار تقارير المحاسبة المالية الدولية IFRS 9.

13 | 06

من شأن انكشاف المصارف المتزايد على الدين السيادي، ولا سيّما بالعملات الأجنبية (بين يوروبندز وشهادات إيداع لدى مصرف لبنان وودائع لدى مصرف لبنان)، وكذلك تزايد مخاطر القروض المتعثّرة وخصوصاً التسليفات المصرفية بالعملات الأجنبية للقطاع الخاص، أن يُهدّدا رساميل المصارف ما يفسّر طلب المصرف المركزي من الأخيرة زيادة رساميلها الخاصة بموجب التعميم الوسيط رقم ٥٣٢. ويهدف التعميم المذكور إلى الاستجابة لأزمة السيولة بالعملات الأجنبية على المدى القصير، كما إلى تعزيز ملاءة المصارف لمواجهة تزايد الديون غير المنتجة وتوسيع حاجز الأمان في حال تطبيق التخفيض الدفتري. علماً أن زيادة الأموال الخاصة المطلوبة بموجب التعميم غير كافية لإعادة رسملة القطاع، خصوصاً إذا تقرّرت إعادة هيكلة مجموع الدين العام بعد إعلان الحكومة عن تعليق دفع سندات اليوروبندز في آذار ٢٠٢٠. وتشير دراسات إلى أن المصارف ستكون بحاجة لزيادة رساميلها بشكل محسوس بعد إعادة هيكلة الدين العام على أن زيادة الرسملة تختلف بين مصرف وآخر، وذلك للوصول الى معدل الملاءة بحدّه الأدنى، أي ٨٪ بحسب متطلّبات معايير بازل.

توظيفات القطاع المصرفي

06 | **14**

في نهاية نيسان ٢٠٢٠، انخفضت حصة كلّ من التسليفات للقطاع الخاص إلى ١٨,٨٪ والقطاع العام إلى ١٢٪ والموجودات الخارجية إلى ٧,٤٪ مقابل ارتفاع توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان إلى ٥٦,٧٪.

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات - ونسب مئوية)

	2018		2019		نيسان 2020	
	القيمة	الحصّة من المجموع (%)	القيمة	الحصّة من المجموع (%)	القيمة	الحصّة من المجموع (%)
موفورات	197138	52,4	178208	54,5	177033	57,1
منها: ودائع لدى مصرف لبنان	196288	52,2	177468	54,3	175908	56,7
تسليفات للزبائن والقطاع المالي (مقيم)	78796	21,0	66627	20,4	58178	18,8
تسليفات للقطاع العام	50651	13,5	43240	13,2	37367	12,0
موجودات خارجية	37990	10,1	26534	8,1	23051	7,4
منها: ودائع لدى القطاع المالي غير المقيم	18074	4,8	10202	3,1	7425	2,4
تسليفات للقطاع الخاص غير المقيم	10728	2,9	8400	2,6	7998	2,6
أوراق مالية للقطاع الخاص المقيم	2671	0,7	2413	0,7	2303	0,7
قيم ثابتة وموجودات غير مصنّفة	8851	2,4	9775	3,0	12242	3,9
المجموع	**376097**	**100,0**	**326797**	**100,0**	**310173**	**100,0**

المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع الخاص

06 | **15**

بلغت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم ما يوازي ٧٥٠٢٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠١٩ مقابل ٨٩٥٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠١٨، لتسجّل بالتالي تراجعاً بنسبة ملحوظة بلغت ١٦,٢٪ مقابل نسبة تراجع طفيفة ناهزت ٠,٥٪ في العام ٢٠١٨، عاكسةً الإنكماش الحادّ في الحركة الإقتصادية الذي بدا واضحاً منذ مطلع العام وتفاقم في الفصل الأخير مع المشهد القاتم لا سيّما عقب المستجدّات التي اندلعت بعد انتفاضة ١٧ تشرين الأول. وفي نهاية نيسان ٢٠٢٠، بلغت هذه التسليفات ٦٦١٧٥ مليار ليرة مقابل ٨٥٨٨٥ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠١٩، أي بانخفاض قيمته ١٩٧١٠ مليارات ليرة (حوالي ١٣ مليار دولار) ونسبتُه ٢٢,٩٪.

06 | **16**

ويعكس انخفاض الطلب على الإقتراض تراجع ثقة المستهلك والمستثمر ومستوى النمو الاقتصادي الضعيف وحتى السلبي في لبنان بسبب الأوضاع السياسية والإقتصادية السائدة. وبهدف الحدّ من المخاطر، واصلت المصارف سياستها «الإحترازية» من خلال خفض محفظتها الإجمالية من التسليفات، علماً أنّ عدداً من الزبائن لجأ بعد ١٧ تشرين الأول إلى تسديد ديونه من خلال السحب من حساباته الدائنة. كما أنّ ارتفاع معدّلات الفائدة في العام ٢٠١٩ شأنه في العام ٢٠١٨ ساهم أيضاً في الحدّ من الطلب على الإقتراض.

06 | **17**

وقد شكّلت التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، والتي تتعلّق في جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيّين في الخارج، ولا سيّما في الدول العربية والإفريقية، ١٢,١٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص في نهاية نيسان ٢٠٢٠ (١١,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٩ و١٢٪ في نهاية العام ٢٠١٨).

06 | **18**

وقد قاربت التسليفات للقطاع الخاص المقيم ما يوازي ٨٦٪ من الناتج المحلّي الإجمالي بحسب التقديرات العائدة لعام ٢٠١٩. يفسَّر المستوى المرتفع نسبياً لهذا المعدّل في لبنان، في جزء منه، بضعف رسملة قطاع المؤسّسات وطاقة هذه الأخيرة على التمويل الذاتي ولجوئها الكثيف إلى التمويل المصرفي بعيداً عن سوقَيْ الأسهم وسندات دين الشركات، علماً أن التنافسية في التمويل هي السبيل الأمثل والأنجح ليكون النمو عملية مستدامة تؤمّن الاستقرار المالي والاجتماعي.

06 | **19**

من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية قياساً على الودائع بهذه العملات إلى ٢٤,٧٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٠ مقابل ٢٨,٣٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٩ و٣٣,٤٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٨، فيما ارتفعت نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة إلى ٤٨,٧٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٠ من حوالي ٤٠,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٩ و٣٥,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٨. وتأثّرت هذه النتائج بعوامل عدّة، منها تحويلات الودائع المصرفية من الليرة إلى العملات الأجنبية والتي باتت شبه مجمّدة في الفصل الأخير من العام ٢٠١٩ بعد انتفاضة ١٧ تشرين وسياسة التشدّد المتّبعة من قبل المصارف وفقدان العملة الصعبة تقريباً من المصارف واللجوء إلى سوق الصرّافين وتراجع الطلب على الإقتراض وتدنّي الفرص أو حتّى تسديد بعض هذه التسليفات من الحسابات الدائنة كما ذكرنا سابقاً. نذكّر بأنّه صدر عن مصرف لبنان تعميم رقم ٥٠٣ في آب ٢٠١٨، وقد طلب فيه ألّا يزيد صافي التسليفات الممنوحة من المصرف للقطاع الخاص بالليرة اللبنانية عن ٢٥٪ من مجموع ودائع الزبائن لديه بالليرة اللبنانية. وتبقى نسبة التسليفات إلى الودائع منخفضة في لبنان تقابلها معدّلات سيولة مرتفعة، غالباً ما تميّز بها القطاع المصرفي اللبناني رغم التراجع الكبير لحجم الادّخار الوطني (مقيم وغير مقيم) والذي يعكسه العجز المتمادي في ميزان المدفوعات الجارية.

06 | **20**

ومع انخفاض التسليفات بالليرة بنسبة ٢,٨٪ في الأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠٢٠ (١٤,٨٪ في العام ٢٠١٩)، وتراجع التسليفات بالعملات الأجنبية بنسبة ١٥,٩٪ في الأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠٢٠ (١٦,٨٪ في العام ٢٠١٩)، تراجع معدّل دولرة التسليفات ليصل إلى ٦٥,٥٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٠ (وهي أدنى نسبة على الإطلاق) مقابل ٦٨,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٩ و٦٩,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٨ حيث شهد هذا المعدّل ارتفاعاً للمرّة الأولى منذ العام ٢٠٠٩.

06 | 21

في موازاة ارتفاع المعدلات الدائنة، عرفت معدّلات الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة منحىً تصاعدياً في العام ٢٠١٩ كما في العام الذي سبق قبل أن تعود إلى الانخفاض في بداية العام ٢٠٢٠. فقد ارتفع متوسّط الفائدة المدينة على الدولار من ٨,٥٧٪ في كانون الأول ٢٠١٨ إلى ١٠,٨٤٪ في كانون الأول ٢٠١٩ لينخفض إلى ٧,٧٩٪ في نيسان ٢٠٢٠. وفي ما يتعلّق بمتوسط الفائدة المدينة على الليرة، فقد بلغ ٩,٩٧٪ و٩,٠٩٪ و٩,٢٩٪ في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

التسليفات للقطاع العام

06 | 22

بلغت تسليفات المصارف التجارية الممنوحة للقطاع العام ما يوازي ٤٣٢٤١ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٩ مقابل ٥٠٦٥١ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٨، مسجّلةً بذلك تراجعاً بنسبة ١٤,٦٪، بعد تراجع بنسبة ٥,٢٪ في العام ٢٠١٨. وبلغت هذه التسليفات ٣٧٣٦٧ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٠ مقابل ٤٩٩٨٥ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠١٩، أي بتراجع قدره ١٢٦١٨ مليار ليرة ونسبته ٢٥,٢٪.

06 | 23

وفي التفصيل، انخفضت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية من ٢٦١٩٨ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٨ إلى ٢٢٠٧١ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٩ ثم إلى ٢١٠٧١ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٠. وعلى العموم، جاءت الاكتتابات الجديدة بالسندات بالليرة خلال الفترة المذكورة دون الإستحقاقات.

وفي ما يخصّ محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبندز، فقد انخفضت من ١٦٠٣٩ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠١٨ إلى ١٣٨١٦ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٩ ثم إلى ١٠٦٢٦ مليون دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٠. وقد نتج ذلك من استحقاق سندات في كلّ من نيسان (٥٠٠ مليون دولار) وأيار (٦٥٠ مليون دولار) وتشرين الثاني (١,٥ مليار دولار) بالإضافة إلى فوائد القسائم، كان للمصارف حصة منها فتمّ سدادها، بالإضافة إلى بيع المصارف جزءاً من السندات كان قريب الاستحقاق.

06 | 24

نتيجةً لذلك، انخفضت حصّة التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة من ٥٢,٣٪ من إجمالي تسليفاتها لهذا القطاع في نهاية العام ٢٠١٨ إلى ٥١,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٩، ثم ارتفعت إلى ٥٧,١٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٠. في المقابل، ارتفعت حصّة التسليفات بالعملات الأجنبية من ٤٧,٧٪ إلى ٤٨,٢٪ وانخفضت إلى ٤٢,٩٪ في نهاية التواريخ على التوالي.

الموجودات الخارجية

06 | 25

بلغت ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة ٦,٨ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٩ مقابل ١٢ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨، لتكون بذلك قد تراجعت بنسبة ملحوظة بلغت ٤٣,٦٪ في العام ٢٠١٩ بعد ارتفاعها بنسبة ٦,١٪ في العام ٢٠١٨. وفي نهاية نيسان ٢٠٢٠، تدنّت هذه الموجودات إلى ٤,٩ مليارات دولار مقابل ١٠,٣ مليارات في نهاية نيسان ٢٠١٩، أي بقيمة ٥,٤ مليارات دولار وبنسبة ٥٢,١٪.

06 | 26

وبلغت حصتها ٢,٤٪ من إجمالي الموجودات المصرفية في نهاية نيسان ٢٠٢٠ مقابل ٣,١٪ في نهاية العام ٢٠١٩. وتراجعت نسبة هذه الودائع إلى ٤,٢٪ من ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف مقابل ٥,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٩. وتجدر الملاحظة أن ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة قد انخفضت وباتت قيمتها، صافيةً من الالتزامات تجاه المصارف غير المقيمة، -٢,١ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٩ و-٣,١ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٠، مقابل +٢,٧ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨.

الودائع لدى مصرف لبنان

06 | 27

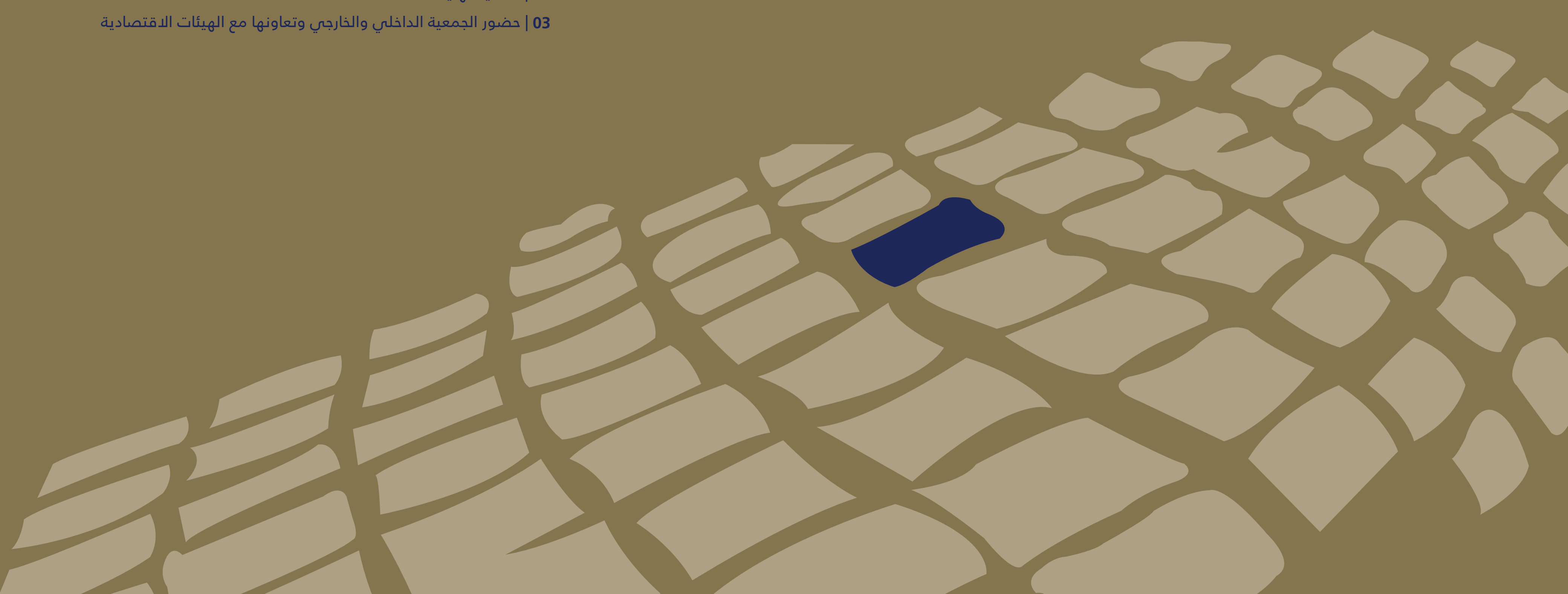
في نهاية نيسان ٢٠٢٠، بلغت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ١٧٥٩٠٨ مليارات ليرة مقابل ١٧٧٤٦٨ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٩، أي بتراجع نسبته ٠,٩٪، وبلغت حصّتها من إجمالي التوظيفات المصرفية ٥٦,٧٪ و٥٤,٣٪ في التاريخَيْن على التوالي. وتتضمّن هذه الودائع الاحتياطي الإلزامي المفروض على المصارف والودائع الحرة بالليرة والدولار، بالإضافة إلى شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي لصالح المصارف. وقد بلغت الشهادات بالليرة ٤٥٢٥١ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٠ مقابل ٤٨٠٤٣ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٩ فيما بلغت الشهادات بالدولار ٢٢,٥ مليار دولار و٢٢,٧ ملياراً على التوالي.

القسم الثاني
نشاط جمعية مصارف لبنان

01 | مضمون بعض أهم التعاميم التي صدرت خلال العام ٢٠١٩ والنصف الأول من العام ٢٠٢٠

02 | قضايا مهنية

03 | حضور الجمعية الداخلي والخارجي وتعاونها مع الهيئات الاقتصادية



في العام ٢٠١٩، واصلت جمعية المصارف مع السلطات النقدية والرقابية وبالتعاون مع إدارات المصارف متابعة القضايا التنظيمية والتشريعية والملفات العديدة المتعلّقة بالمهنة المصرفية.

01 مضمون بعض أهم التعاميم والتعليمات التي صدرت خلال العام ٢٠١٩ والنصف الأول من العام ٢٠٢٠

• في أواخر الفصل الثالث من العام ٢٠١٩، أصدر مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم ١٤٧ المتعلّق بفتح الحسابات المصرفية، والذي طلب بموجبه من المصارف، عند فتح حساب مصرفي لأيّ شخص طبيعي أو معنوي مقيم في لبنان بغية تسيير أعماله أو نشاطاته التجارية أو المهنية، أن تستحصل منه على صورة عن شهادة التسجيل لدى وزارة المالية.

وأضاف التعميم الوسيط رقم ٥٣٦ الصادر في ٤ كانون الأول ٢٠١٩ الطلب من المصارف التقيّد بالحدّ الأقصى لمعدّل الفائدة الدائنة على الودائع التي تتلقّاها أو تقوم بتجديدها بعد تاريخ ٢٠١٩/١٢/٤ وهي ٥٪ على الودائع بالعملات الأجنبية و٨,٥٪ على الودائع بالليرة اللبنانية. ويتمّ تسديد الفوائد على الودائع الأجنبية بنسبة ٥٠٪ بعملة الحساب و٥٠٪ بالليرة اللبنانية. واستناداً إلى هذا التعميم، أصدرت لجنة الرقابة على المصارف المذكّرة رقم ٢٠١٩/١٤ التي تطلب فيها من المصارف تزويدها شهرياً بنسب الفوائد السنوية المطبّقة كما في ٢٠١٩/١١/٣٠ على الودائع لأجَل للزبائن والشركات والقطاع العام بالليرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية الرئيسية ونسب الفوائد السنوية المطبّقة كما في نهاية كل شهر والمجدّدة بعد تاريخ ٢٠١٩/١٢/٤ أو الجديدة بالعملات المذكورة، وتلك المطبّقة كما في ٢٠١٩/١١/٣٠ في نهاية كل شهر على القروض والتسليفات المصنّفة «عادي»، «للمتابعة»، و«للمتابعة والتسوية»، كلّ على حدة، والممنوحة بالليرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية الرئيسية.

كما أصدر مصرف لبنان في شباط ٢٠٢٠ التعميم الوسيط رقم ٥٤٤ ليعدّل التعميم الأساسي رقم ١٤٧ ويطلب من المصارف التقيّد بالحدّ الأقصى لمعدّل الفائدة الدائنة على الودائع التي تتلقّاها أو تقوم بتجديدها بعد تاريخ ٢٠٢٠/٢/١٣. كما ذكر التعميم أنّه على المصارف العاملة في لبنان أن تعكس انخفاض معدل الفوائد الدائنة الناتج عن تطبيق أحكام هذه المادة في احتساب معدلات الفائدة المرجعيّة في سوق بيروت (BRR)؛ على أن يُعمل بهذا القرار لمدة ستة أشهر، وقد تمّ تمديد العمل به لغاية ٢٠٢٠/١٢/٣١ بموجب التعميم الوسيط رقم ٥٥٨.

• أضاف التعميم الوسيط رقم ٥٢١ الصادر في تموز ٢٠١٩ على التعميم الأساسي رقم ٨١ أنّه يحظر على المصارف والمؤسّسات المالية، منح أو تجديد تسهيلات الى أيّ مؤسّسة أو شركة حجم أعمالها السنوي يساوي أو يزيد عمّا يوازي مليار وخمسماية مليون ليرة لبنانية إلّا ضمن الشرطين التاليين مجتمعين:

> أن يكون قد تمّ الاستحصال من المؤسّسة أو الشركة على بيانات مالية مدقّقة وفقاً للأصول (الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية) بحيث تتم الدراسة الائتمانية على أساس هذه البيانات.

> أن تكون هذه البيانات مطابقة لتلك المقدمة الى الإدارة الضريبية. ويساهم ذلك في الحدّ من التهرّب الضريبي.

وقد أصدر مصرف لبنان في أواخر العام ٢٠١٨ التعميم الوسيط رقم ٥٠٣ المتعلّق بالتعميم الأساسي رقم ٨١ من أجل الحفاظ على السيولة بالليرة، والذي طلب بموجبه من المصارف ألّا يزيد صافي التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص بالليرة اللبنانية عن ٢٥٪ من مجموع ودائع الزبائن لديها بالليرة. ويتوجّب على المصارف إيداع قيمة كل فرق يزيد عن هذه النسبة المحدّدة في حساب مجمّد لدى مصرف لبنان لا ينتج فوائد، وذلك لحين تسوية هذا التجاوز. ومدّد التعميم الوسيط رقم ٥٣٤ في تشرين الثاني ٢٠١٩ المهلة من ٢٠١٩/١٢/٣١ إلى ٢٠٢٠/١٢/٣١ لتسوية الأوضاع، كما أتاح للمصارف التي يتعذّر عليها التسوية في المهلة المحدّدة مراجعة المجلس المركزي قبل انتهاء المهلة.

• وفي ١٨ أيلول ٢٠١٩، والتزاماً من السلطات النقدية والرقابية كعادتها باتّخاذ التدابير اللازمة للإستمرار في تقوية الأموال الخاصة وتكوين المؤونات اللازمة، أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم ٥٢٧ وتلاه التعميم الوسيط رقم ٥٤٣ في العام ٢٠٢٠ حيث يطلب من أيّ مصرف في حال تعذّر عليه، في أي وقت، تكوين إحتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة (Capital Conservation Buffer) من بين العناصر المقبولة ضمن فئة حقوق حمَلة الأسهم العادية بما نسبته ٢,٥٪ من الموجودات المرجّحة، إعادة تكوين النقص في الأموال الخاصة من بين العناصر المقبولة ضمن فئة حقوق الأسهم العادية لبلوغ النسبة المطلوبة خلال مهلة أقصاها ٣ سنوات وفقاً لخطة عمل يقدّمها المصرف المعني إلى لجنة الرقابة على المصارف. كما تلتزم المصارف اللبنانية بمعدّلات الملاءة التي يطلبها منها مصرف لبنان، لذا حظر التعميم المذكور على أيّ مصرف توزيع أنصبة أرباح في حال تدنّت أي من نسب الملاءة لديه عن ٧٪ على مستوى نسبة حقوق حمَلة الأسهم العادية، ١٠٪ على مستوى نسبة الأموال الخاصة الأساسية و١٢٪ على مستوى نسبة الأموال الخاصة الإجمالية.

وطلبت لجنة الرقابة في المذكّرة رقم ٢٠١٩/١٣ من المصارف اعتماد الأموال الخاصة الإجمالية –فئة حقوق حمَلة الأسهم العادية كما في ٢٠١٨/١٢/٣١، المدقَّقة قبل التعديلات النظامية وقبل توزيع أنصبة الأرباح لعام ٢٠١٨ كقاعدة لاحتساب الزيادة المطلوبة في الأموال الخاصة، على أن تتمّ هذه الزيادة ضمن المهلة الأولى المنتهية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ لإتمام الزيادة الأولى بنسبة ١٠٪ والثانية بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٣٠ لإتمام الزيادة الثانية بنسبة ١٠٪، وفق التعميم الوسيط رقم ٥٣٢ الذي طلب من المصارف عدم توزيع أرباح العام ٢٠١٩ وزيادة أموالها الخاصة الأساسية بنسبة ٢٠٪ من حقوق حمَلة الأسهم العادية عن طريق مقدّمات نقدية بالدولار الأميركي. وبموجب هذا التعميم أيضاً، تمّ تعديل وزن مخاطر التوظيفات لدى مصرف لبنان (بما فيها شهادات الإيداع) بالعملة الأجنبية، باستثناء الودائع لأقل من سنة بحيث يصبح ١٥٠٪.

كما أصدرت لجنة الرقابة على المصارف المذكّرات ذات الأرقام ٢٠١٩/٢، ٢٠١٩/٥، ٢٠١٩/٩، ٢٠١٩/١١ و٢٠٢٠/٥، والتي طلبت بموجبها من المصارف إجراء اختبار لنسبة الملاءة بناءً على ميزانيّتها الموقوفة في ٢٠١٨/١٢/٣١، ٢٠١٩/٣/٣١، ٢٠١٩/٦/٣٠، ٢٠١٩/٩/٣٠ و٢٠٢٠/١٢/٣١ على التوالي.

• منذ سنوات عدة والمصارف تحرص على تخصيص جزء من أرباحها للإحتياطيّات الحرة، وذلك بالإضافة إلى تكوين المؤونات العديدة المطلوبة للإلتزام بمتطلّبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (IFRS9) الذي يسري تطبيقه اعتباراً من ٢٠١٨/١/١. في تموز ٢٠١٩، أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم ٥١٩ ليعدّل التعميم الأساسي رقم ١٤٣ ويطلب من المصارف والمؤسسات المالية تسجيل الأرباح الناتجة عن عمليات المبادلة أو عمليات البيع والشراء على الأدوات المالية التي تجريها مع مصرف لبنان

على فترة استحقاق الأدوات التي يتمّ مبادلتها وعدم تسجيل أرباح فورية عليها. كما أصدرت لجنة الرقابة على المصارف المذكرة رقم ٢٠١٩/١٠ التي لحظت بموجبها أنّه يتوجّب على المصارف، في حال تسجيل أرباح فورية في نهاية السنة المالية، وبعد تخصيص الإحتياطيّات المتوجّبة، تحويلها إلى احتياطي غير قابل للتوزيع، وإعلام اللجنة شهرياً بالأرباح الفورية التي قام المصرف أو المؤسسة المالية بتسجيلها خلال الشهر في بيان الربح والخسارة على العمليات والهندسات المالية المجراة مع مصرف لبنان.

وأضاف التعميم الوسيط رقم ٥٤٢ الذي أصدره مصرف لبنان في شباط ٢٠٢٠ وجوب عدم تجاوز نسب الخسائر الائتمانية المتوقّعة على محافظ التوظيفات لدى مصرف لبنان بالليرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية بما فيها شهادات الإيداع والتوظيفات في سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية، نسب الخسائر الائتمانية المحتسبة نظامياً والمذكورة في الملحق (رقم٦) المرفق بالقرار الأساسي رقم ٦٩٣٩ تاريخ ١٩٩٨/٣/٢٥ المتعلّق بالاطار التنظيمي لكفاية رساميل المصارف العاملة في لبنان، وذلك لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

• كان مصرف لبنان قد جدّد في العام ٢٠١٩ وبموجب التعميم الوسيط رقم ٥١٥ دعمه لفوائد القروض الميسّرة الجديدة المعطاة بالليرة حتى نهاية العام ٢٠١٩، وكان قد حدّد سقف مجموع القروض السكنية المدعومة بمبلغ ٧٩٠ مليار ليرة، منها ٤٩٠ ملياراً للقروض المعطاة في العام ٢٠١٨، ومبلغ ٣٠٠ مليار للقروض السكنية الجديدة المعطاة في العام ٢٠١٩. وقد تمّ تعديل هذا المبلغ بموجب التعميم الوسيط رقم ٥٢٤ ليصبح ٤٦٥ مليار ليرة.

كما أضاف التعميم الوسيط رقم ٥٢٤ أنه ضمن الحدود الإجمالية للقروض وخلال مهلة أقصاها ٢٠١٩/١٢/٣١، يستفيد مصرف الإسكان من دعم مصرف لبنان مقابل القروض السكنية التي يمنحها للعملاء والمموّلة منه مباشرةً.

وفي تشرين الثاني ٢٠١٩، أتاح التعميم الوسيط رقم ٥٣٥ للمصارف إمكانية الطلب من مصرف لبنان إجراء عمليات قطع لتأمين نسبة ٨٥٪ من قيمة الفواتير المخصّصة حصراً لاستيراد الأدوية بالعملات الأجنبية، ونسبة ٥٠٪ من قيمة الفواتير المخصّصة حصراً لاستيراد المستلزمات الطبية بالعملات الأجنبية، ونسبة ٧٥٪ من قيمة الفواتير المخصّصة حصراً لاستيراد المواد الطبية التي تدخل في صناعة الأدوية بالعملات الأجنبية ضمن حدّ أقصى يحدّده مصرف لبنان بصورة استنسابية، للقطاع بمجمله ولكل مستورد على حدة بالاستناد الى متوسط حجم استيراد هذه المواد خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

ونظراً للصعوبات التي واجهت البلد وتالياً اعترضت عمل بعض المصارف لجهة فتح اعتمادات مستندية لزوم عمليات الإستيراد وإلى أهمية الحفاظ على المصلحة العامة من خلال تأمين العملات الأجنبية ضمن أفضل الشروط للقطاعات الإنتاجية والحيوية، فقد أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم ٥٥٦ في أيار ٢٠٢٠ ليتيح للمصارف العاملة في لبنان الطلب من مصرف لبنان تأمين نسبة ٩٠٪ من قيمة المواد الأولية المستوردة بالعملات الأجنبية تلبيةً لحاجات المؤسّسات الصناعية المرخّصة وفقاً للأصول بحدّ اجمالي قدره ١٠٠ مليون دولار أميركي أو ما يوازيه بالعملات الأجنبية الأخرى، شرط أن لا يستفيد العميل من أحكام هذه المادة في أي عملية استيراد إلّا لغاية مبلغ حدّه الأقصى ثلاثمائة ألف دولار أميركي أو ما يعادله بالعملات الأجنبية. ويتعيّن على المؤسّسات الصناعية، المستفيدة من

احكام هذه المادة والتي تقوم بالتصدير، أن تحوّل إلى لبنان نسبة من العملات الأجنبية الناتجة عن عمليات التصدير توازي، على الأقل، قيمة المواد الأولية المستوردة المستعملة في تصنيع المنتجات التي تقوم بتصديرها. وفيما بعد، تمّ تعديل التعميم الأساسي رقم ٢٣ في حزيران ٢٠٢٠ بحيث أتاح للمصارف إمكانية الطلب من مصرف لبنان تأمين العملات الأجنبية بنسبة ٩٠ ٪من قيمة الفواتير المخصّصة حصراً لاستيراد المشتقات النفطية (بنزين، مازوت، غاز) وبنسبة ٨٥ ٪ من قيمة الفواتير المخصّصة حصراً لاستيراد القمح والأدوية والمستلزمات الطبية وحليب الرضّع لغاية عمر السنة والمواد الطبية التي تدخل في صناعة الأدوية، شرط أن تكون السلع التي يتمّ استيرادها مخصّصة حصرا ً للاستهلاك المحلي وفقاً لحاجات السوق اللبناني.

وبما أن الظروف الإستثنائية الحالية التي يمرّ بها لبنان أثّرت بشكل كبير على عمليات تمويل استيراد المواد الغذائية الأساسية والمواد الأولية التي تدخل في الصناعات الغذائية، فقد أضاف مصرف لبنان بموجب التعميم الوسيط رقم ٥٥٧ إمكانية المصارف العاملة في لبنان الطلب من مصرف لبنان تأمين العملات الأجنبية تلبيةً لحاجات مستوردي ومصنّعي المواد الغذائية الأساسية والمواد الأولية التي تدخل في الصناعات الغذائية المحدّدة في لائحة تصدرها وزارة الاقتصاد والتجارة. ويتمّ تحديد سعر صرف العملات الأجنبية وفقاً للآلية المتّبعة لتطبيق أحكام المادة ٧ مكرَّر من القرار الأساسي رقم ٧٥٤٨ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠.

كما عدّل مصرف لبنان بموجب التعميم الوسيط رقم ٥٤٥ الفوائد ونسبة الإحتياطي الإلزامي على القروض لمصرف الإسكان والبروتوكول الموقّع مع المؤسّسة العامة للإسكان.

وتداركاً لاحتمال استمرار فترة الوضع الإستثنائي الذي تمرّ به البلاد وتغطية الإستحقاقات، طلب مصرف لبنان بموجب التعميم الوسيط رقم ٥٤٧ الصادر في آذار ٢٠٢٠ ومن ثمّ بموجب التعميم الوسيط رقم ٥٥٢ الصادر في نيسان ٢٠٢٠ من المصارف العاملة في لبنان منح قروض إستثنائية بالليرة اللبنانية أو بالدولار الأميركي وعلى مسؤوليتها لعملائها الذين يستفيدون من قروض بأنواعها كافة ممنوحة سابقاً من المصرف المعني، بما فيها تلك التي تستفيد من دعم الدولة للفوائد المدينة أو من تخفيض الإحتياطي الإلزامي مقابلها، والذين لا يستطيعون تسديد مستحقاتهم لأربعة أشهر (آذار، نيسان، أيار وحزيران ٢٠٢٠) بسبب الأوضاع الراهنة، وذلك وفقاً لشروط معيّنة تمّ تحديدها على أن يجري تسديد هذه القروض خلال مدة خمس سنوات بدفعات تستحقّ في نهاية كل شهر أو كل فصل وفقاً لما هو محدّد في العقد الموقّع بين المصرف المعني أو المؤسسة المالية المعنيّة والعميل، وذلك اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٦/٣٠ أو في آخر الشهر الذي يلي الشهر الذي تمّ فيه منح القرض الاستثنائي، أيّهما أبعد، في حين يقوم مصرف لبنان بمنح المصارف والمؤسّسات المالية المعنيّة تسليفات بالدولار الأميركي بفائدة صفر بالمئة لمدة خمس سنوات بقيمة القروض الاستثنائية الممنوحة بالليرة اللبنانية أو بالدولار الأميركي وفقاً لأحكام هذه المادة، فور تقديم الطلبات المستوفية للشروط. وفي هذا الإطار، أصدرت لجنة الرقابة على المصارف المذكّرة رقم ٢٠٢٠/٨ التي طلبت فيها من المصارف التصريح إلى لجنة الرقابة شهرياً عن القروض الإستثنائية الممنوحة استناداً للمادة الرابعة عشرة مكرّر من التعميم الأساسي رقم ٢٣.

• في أيلول ٢٠١٩، طلب مصرف لبنان بموجب التعميم الوسيط رقم ٥٢٨ من مؤسّسات الصرافة كافة إبلاغه عن أي تعديل في المعلومات الواردة في

اللائحة المفصّلة عن مؤسّسات الصرافة المنشورة على موقعه الإلكتروني. وطلبت لجنة الرقابة على المصارف من خلال المذكّرة المُصدرة رقم ٢٠١٩/١، الموجّهة إلى مؤسّسات الصرافة التقيّد التام بالأصول المتّبعة قانونياً في تنفيذ عمليات تبديل العملات وتزويد اللجنة بقيمة مجموع عمليات تبديل العملات وفق الجداول المرفقة. ومن جرّاء تأزّم الأوضاع الإستثنائية في لبنان وتأثيرها على سعر صرف العملات الأجنبية وللحؤول دون استغلال حرية التداول بالعملات الأجنبية تحت طائلة تطبيق القانون رقم ٢٠٠١/٣٤٧ بحقّ المخالفين، أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم ٢٠٢٠/٥٤٦ الذي طلب فيه من مؤسّسات الصرافة التقيّد استثنائياً بحدّ أقصى لسعر شراء العملات الأجنبية مقابل الليرة اللبنانية لا يتعدّى نسبة ٣٠ ٪ من السعر الذي يحدّده مصرف لبنان في تعامله مع المصارف. ولكن، بعد ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية بشكل غير مبرّر في أواخر الفصل الأول من العام ٢٠١٩، ونظراً لأهمية حماية استقرار سعر الصرف والحفاظ على القوة الشرائية للبنانيّين، لا سيّما ذوي الدخل المحدود، قام مصرف لبنان بتعديل التعميم الأساسي رقم ٥٢ بموجب التعميم الوسيط رقم ٥٥٣ في نيسان ٢٠٢٠ طالباً من مؤسّسات الصرافة التقيّد استثنائياً بحدّ أقصى لسعر بيع الدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية لا يتعدّى مبلغ ٣٢٠٠ ليرة لبنانية وعدم اعتماد هوامش بين سعر بيع وسعر شراء العملات الأجنبية تخرج عن الهوامش المألوفة. وفي المذكّرة رقم ٢٠٢٠/١، والموجّهة أيضاً إلى مؤسسات الصرافة، طلبت لجنة الرقابة من مؤسّسات الصرافة تزويد اللجنة أسبوعياً بصور عن إيصالات أكبر عمليّتي بيع وشراء منفّذتين خلال كل يوم عمل. وفي حزيران ٢٠٢٠، أصدر مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم ٥ المتعلّق بالمنصّة الإلكترونية لعمليات الصرافة والذي يطلب بموجبه من مؤسّسات الصرافة الإشتراك في المنصّة عبر التسجيل على التطبيق الإلكتروني «Sayrafa» المحمّل على اللوحات الإلكترونية (tablets) على أن تخصّص لوحة منها أو لوحات عدة للعمل داخل مركزها الرئيسي وكل من فروعها على ألّا تتمّ أيّ عملية شراء أو بيع للدولار الأميركي وأي عملة أخرى خارج المركز أو الفرع الذي يملك لوحة مخصّصة له، على أن يحدّد السعر اليومي المعتمد ويتمّ إدخال معلومات العمليات بوضوح وشفافيّة عبر التطبيق.

• وفي ظلّ هذه الأوضاع الإستثنائية التي يشهدها لبنان، أصدر مصرف لبنان سلسلة تعاميم أساسية في نيسان ٢٠٢٠ تحمل الأرقام ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠ و١٥١. ذكر مصرف لبنان بموجب التعميم رقم ١٤٨ أنّه في حال طلب أيّ عميل لا يتعدّى مجموع قيمة حساباته الدائنة كافة، مهما كان نوعها أو آجالها لدى المصرف ٥ ملايين ليرة لبنانية بتاريخ صدور القرار، إجراء أي سحوبات أو عمليات صندوق نقداً من هذه السحوبات، يجوز للمصرف أن يقوم بتحويل المبلغ المنوي سحبه إلى الدولار الأميركي وفقاً لسعر الصرف الذي يحدّده مصرف لبنان في تعاملاته مع المصارف، وتالياً تحويل المبلغ الناتج عن عملية الصرف إلى الليرة وفقاً لسعر السوق بتاريخ طلب السحب من قبل العميل وتسديده له. أما العميل الذي لا يتعدى مجموع قيمة حساباته الدائنة ٣٠٠٠ دولار أميركي، فيسدّد له المصرف المبلغ بما يوازي قيمته بالليرة وفق سعر السوق يوم تنفيذ العملية. نذكر أنّ احتساب أرصدة حسابات العميل الدائنة كافة يشمل الحسابات ذات الصلة التي يشارك أو يكون طرفاً فيها أو يستفيد منها، وبعد تنزيل قيمة أية ديون مستحقة من قبل العميل لصالح المصرف وفقاً للتعميم الوسيط رقم ٥٤٩.

واستكمالاً للإجراءات المتّبعة بعد الظروف الإستثنائية التي أثّرت على سعر الصرف، قام مصرف لبنان بإصدار التعميم رقم ١٤٩ بغية إنشاء وحدة خاصة في مديرية العمليات النقدية في مصرف لبنان بحيث بات على أي مؤسّسة صرافة راغبة في التداول بالعملات الأجنبية النقدية التقدم بطلب اشتراك من هذه الوحدة ليختار البنك المركزي المؤسّسات المشاركة، بالإضافة إلى إنشاء منصّة الكترونية تضمّ كلاً من مصرف لبنان والمصارف ومؤسسات الصرافة، ويتمّ من خلالها الإعلان بكل وضوح وشفافية عن أسعار التداول بالعملات الأجنبية سيّما بالدولار الأميركي. وجاء التعميم الوسيط رقم ٥٥٠ ليطلب من المصارف تزويد هذه المديرية بأرصدة الصندوق النقدية بالليرة اللبنانية والعملات الأجنبية وإجمالي عمليات الدفع التي تمّت على أجهزة الصراف الآلي.

وأشار التعميم رقم ١٥٠ وتعديله من خلال التعميم الوسيط رقم ٥٥٤ إلى إعفاء المصارف العاملة في لبنان من إجراء توظيف إلزامي لدى مصرف لبنان مقابل الأموال المحوّلة من الخارج و/أو الأموال التي تتلقّاها نقداً بالعملات الأجنبية بعد تاريخ ٢٠٢٠/٤/٩ وتبقى هذه الإعفاءات سارية المفعول حتى في حال طلب صاحب الأموال تحويلها، كلياً أو جزئياً، إلى أية عملة أجنبية أخرى أو طلب تحويلها من المصرف الذي تلقّى الأموال إلى أي مصرف آخر عامل في لبنان، بحيث يستفيد هذا الأخير من الإعفاءات بدلاً من المصرف المحوَّلة منه. مع الإشارة إلى أنّه يتوجّب، في سياق تطبيق هذه المادة، اجراء التحويل عبر المصرف الأجنبي المراسل.

وذكر التعميم رقم ١٥١ أنّه في حال طلب أي عميل لا يستفيد من أحكام التعميم الأساسي رقم ١٤٨ اجراء أية سحوبات أو عمليات صندوق نقداً من الحسابات أو من المستحقات العائدة له بالدولار الأميركي أو بغيرها من العملات الأجنبية، فإنّه يتعيّن على المصارف العاملة في لبنان، شرط موافقة العميل المعني، أن تقوم بتسديد ما يوازي قيمتها بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر السوق، وذلك استناداً للإجراءات والحدود المعتمدة لدى المصرف المعني. بالإضافة إلى وجوب إعلان المصرف كل يوم عن سعر السوق المعتمد لديه، على أن يبيع من مصرف لبنان العملات الأجنبية الناتجة عن هذه العمليات.

02 قضايا مهنية

ترشيد سوق الفوائد المصرفية

واظبت الجمعية في العام ٢٠١٩ على توجيه تعميم دوري إلى المصارف حول معدل الفائدة المرجعية في سوق بيروت بالدولار الأميركي وبالليرة اللبنانية. وقد ارتفعت هذه المعدلات في العام المذكور، إذ راوحت بين حدّ أدنى قدره ٨,٥٨٪ وحدّ أعلى قدره ١٠,٣٩٪ بالدولار الأميركي وبين حدّ أدنى قدره ١١,٩٠٪ وحدّ أعلى قدره ١٣,٤٩٪ بالليرة اللبنانية. نذكر أنّه ابتداءً من مطلع العام ٢٠٢٠، بدأت هذه المعدّلات بالتراجع انسجاماً مع قرار مصرف لبنان وضع سقوف للفوائد الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدَّدة بعد تاريخ ٢٠١٩/١٢/٥. وقد أملت الجمعية أن تؤدّي هذه التخفيضات الجوهرية في بنية الفوائد إلى تحريك عجلة الإقتصاد وتحفيز النمو والعمالة وتخفيض عبء خدمة الدين بغية تحرير موارد إضافية تُستخدم من قبل الدولة لتطوير البنى التحتية وللحماية الإجتماعية تماشياً مع التعميم الوسيط رقم ٥٤٤ الصادر في تاريخ ٢٠٢٠/٢/١٣ حيث قرّر مجلس إدارة جمعية المصارف، ودون انتظار فترة استحقاق الودائع، تخفيض معدلات الفوائد المرجعية ابتداءً من مطلع شباط ٢٠٢٠. ونظراً للظروف الإستثنائية الحالية، فقد قرّر مجلس إدارة الجمعية توصية المصارف اعتماد أدنى معدّلات فائدة مرجعية بالدولار الأميركي بحيث بلغت ٤,٥٣٪ ابتداءً من مطلع حزيران ٢٠٢٠، وهو معدّل لم نشهده منذ العام ٢٠٠٩.

الإزدواج الضريبي على المصارف

طرحت الجمعية هذا الموضوع في شباط ٢٠١٩ فأعلمت مصرف لبنان بالأثر الكبير الذي يخلّفه استمرار العمل بهذا الإزدواج الضريبي غير المتّبع في أي مكان من العالم. علماً أنّ كلفته عام ٢٠١٨ قاربت ٤٥٪ من أرباح المصارف بدلاً من ١٧٪ التي هي الضريبة على أرباح الشركات.

موضوع ضريبة الفوائد

(٧٪) على الفوائد المدفوعة من المصارف لصالح مصرف لبنان واحتمال تعرّض المصارف لتكليف ضريبي وحتى لغرامات، علماً أنّ المصارف هي التي تدفع الفوائد لمصرف لبنان لقاء القروض الممنوحة منه وليس العكس. لقد بحثت الجمعية هذا الموضوع مع السلطات النقدية فجاء الردّ بأنّ مصرف لبنان يعيد هذا الإقتطاع إلى المصارف التي تراجعه استناداً إلى رأي قانوني كما أنّه تقدّم بمراجعة حول المسألة أمام القضاء المختصّ. وبغية معالجة هذه المسألة، تمّ الإتفاق على تشكيل فريق عمل مصغّر مؤلّف من مدير الدائرة القانونية لمصرف لبنان ومدير المحاسبة وأمين عام جمعية المصارف.

حول منصّة التداول الإلكترونية

في اللقاء الشهري بين مصرف لبنان وجمعية المصارف ولجنة الرقابة الذي عُقد في حزيران ٢٠١٩، أوضحت الحاكميّة بأنّ انطلاقة منصّة التداول الإلكترونية تحتاج لمدة ٦ أو ٩ أشهر. كما أعلن الحاكم في مطلع العام ٢٠٢٠ أنّه سيصدر تعميماً يعطي حرية كاملة لعمليات الدفع الإلكتروني وإطلاق العملة الرقميّة Digital Currency.

الإجراءات التطبيقية للقانون رقم ٨١

يحتاج القانون رقم ٨١ المتعلّق بالعمليات الإلكترونية ومنها التوقيع الإلكتروني إلى تعليمات تطبيقية تسهّل استفادة القطاع المصرفي من مفاعيله. لذا، طالبت الجمعية بتسمية فريق عمل متخصّص ومشترك بين مصرف لبنان والجمعية لاقتراح أطر تنفيذية لهذا القانون. غير أنّ أي تقدّم لم يُسجّل على هذا الصعيد بسبب التأخّر في تعيين نواب حاكم مصرف لبنان.

التعديلات المقترحة من مصرف لبنان على التعاميم المتعلّقة بالإطار التنظيمي لكفاية رساميل المصارف وبالخسائر الإئتمانية المتوقّعة.

أبدت الجمعية الملاحظات التالية:

01 | **في ما يخصّ زيادة نسبة الخسائر المتوقّعة من ١,٨٩٪ إلى ٣٠٪،** رأت الجمعية أن الكلفة الإضافية على الأموال الخاصة للمصارف اللبنانية في حال تنفيذ هذا الإقتراح توازي حوالي ٢٠ مليار دولار أميركي. وفي حال توزيع هذا العبء الإضافي الكبير على ٥ سنوات (كحدّ أدنى) وفق ما جاء في التعديل المقترح، يكون العبء على حساب الأرباح والخسائر بحدود ٤ مليار دولار أميركي سنوياً. إن هذه الأعباء كبيرة جداً إذا ما قورنت بحجم الأموال الخاصة مقوَّمة بالدولار الأميركي، لا سيّما إذا تمّ تحرير سعر صرف الليرة كما جاء في خطة الحكومة للتعافي المالي أو بالأرباح المتوقَّعة خلال السنوات القادمة. مع الإشارة الى أن المؤونات الناتجة عن الخسائر الإئتمانية المتوقَّعة يجب أن تكوَّن بنفس عملة الأصول المالية المرتبطة بها وفق الأنظمة المرعيّة الإجراء الصادرة عن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.

02 | كما رأت الجمعية أن نسبة ٣٠٪ ناتجة عن إستعمال نسبة إحتمال تعثّر (Probability of Default) قدرها ٦٧٪ ونسبة خسارة في حال التعثّر (Loss Given Default) بمقدار ٤٥٪. وأنّه ليس من مبرّر لإستعمال نسبة إحتمال تعثّر بهذا الحجم باعتبار أن مصرف لبنان هو المصرف المركزي، وهو ليس متوقفاً عن الدفع وليست لديه خسائر محقّقة واجبة التسديد بمبالغ كبيرة تجعله قريباً من التعثّر وفق ما تمّ نشره في محاضر لجنة المال والموازنة في المجلس النيابي الكريم.

03 | وأشارت الجمعية إلى أن التوظيفات التي تحملها المصارف على مصرف لبنان هي حالياً وحتى إشعار آخر ذات مخاطر إئتمانية متدنية حيث أنها تُستعمل داخل لبنان فقط بالنظر للظروف الحالية. وعليه، اقترحت الجمعية الإكتفاء بنسبة إحتمال تعثر (PD) ٤,٢٪ التي اعتمدها مصرف لبنان في الأنظمة الحالية المرعية الإجراء، على أن يتمّ تحويلها الى Lifetime ضمن الأصول التي لحظت إرتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الإئتمان (المستوى٢) نظراً لإرتفاع المخاطر الإئتمانية وتطبيق نسبة ٣٧٪ (LGD)، بحيث تصبح نسبة الخسائر الإئتمانية المتوقّعة المحتسبة نظامياً ٧,٧٧٪ للتوظيفات التي تستحق فوق السنة و١,٥٥٪ للتوظيفات التي تستحق خلال سنة. على أن يتمّ توزيع هذه المؤونات على ٥ سنوات أو ١٠ سنوات إذا تأمّنت زيادة الرساميل وفق ما جاء في التعديل المقترح من مصرف لبنان.

04 | **في ما يخصّ زيادة نسبة الخسائر المتوقّعة من ٩,٤٥٪ الى ٤٥٪،** ترى الجمعية أن الكلفة الإضافية على الأموال الخاصة للمصارف اللبنانية في حال تنفيذ هذا الإقتراح توازي حوالي ٣,٨ مليار دولار أميركي، وفي حال توزيع هذا العبء الإضافي الكبير على ٥ سنوات (كحدّ أدنى) وفق ما جاء في التعديل المقترح، يكون العبء على حساب الأرباح والخسائر بحدود ٧٥٠ مليون دولار أميركي سنوياً. إن هذه الأعباء كبيرة جداً إذا ما قورنت بحجم الأموال الخاصة مقوَّمة بالدولار الأميركي، لا سيّما إذا تمّ تحرير سعر صرف الليرة كما جاء في خطة الحكومة للتعافي المالي أو بالأرباح المتوقّعة خلال السنوات القادمة. مع الإشارة الى أن المؤونات الناتجة عن الخسائر الإئتمانية المتوقَّعة يجب أن تكوَّن بنفس عملة الأصول المالية المرتبطة بها وفق الأنظمة المرعيّة الإجراء والصادرة عن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف. وإن نسبة ٤٥٪ ناتجة عن إستعمال نسبة إحتمال تعثّر (Probability of Default) قدرها ١٠٠٪، وذلك بسبب قيام الحكومة

بإعلان التعثر في آذار الماضي ونسبة خسارة في حال التعثّر (Loss Given Default) بمقدار ٤٥٪.

وعليه، تقترح الجمعية تعديل نسبة الخسائر المتوقّعة الى ٣٧٪ عن طريق تطبيق نسبة ٣٧٪ (LGD) وهي نسبة متعارف عليها عالمياً ومثبتة بدراسات صادرة عن مؤسّسات ذات مصداقية، على أن يتمّ توزيع هذه المؤونات على ٥ سنوات أو ١٠ سنوات وفق ما جاء في التعديل المقترح. علماً انه سوف يتمّ تطبيق النسب الفعلية لأي خسائر قد تنتج عن إعادة هيكلة محفظة اليوروبندز نتيجة المفاوضات التي ستبدأ بين الدولة اللبنانية والدائنين. مع الإشارة الى أن الأصول المحاسبية الدولية تنصّ على تحمّل الخسائر الناتجة عن إعادة الهيكلة إستناداً الى القيمة الحالية الصافية NPV للسندات الجديدة الناتجة عن الهيكلة، أي بالقيمة العادلة عند إجراء الهيكلة.

كما تقترح الجمعية أن يصار الى تطبيق مبدأ توزيع الأعباء على ٥ سنوات (او ١٠ سنوات) على جميع الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي نتجت أو التي ستنتج عن تعثّر الدولة عن سداد اليوروبندز.

05 | في ما يخصّ السماح بأن تتدنّى نسبة «إحتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة» (Capital conservation Buffer) عن النسبة المطلوبة (أي ٢,٥٠٪) في الأعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢١، تقترح الجمعية، نظراً للظروف المحيطة بالقطاع المصرفي، أن تُعطى المصارف مهلة ٥ سنوات للوصول تدريجياً وبصورة متناسقة الى النسب المطلوبة بما فيها نسبة «إحتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة». كما تقترح إلغاء النسب الدنيا المطلوبة من أجل السماح بتوزيع أرباح والإكتفاء بنسب الملاءة المطلوبة فقط حيث لا يسمح مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف بأي حال من الأحوال بتوزيع أرباح على المساهمين العاديّين أو التفضيليّين إلاّ من أرباح حرة وشرط الإلتزام بالمعايير والنسب المفروضة.

06 | في ما يخصّ قبول كامل ربح التحسين الناتج عن إعادة تخمين الموجودات العقارية من ضمن الأموال الخاصة الأساسية العادية، تقترح الجمعية السماح للمصارف بإستعمال هذا الإجراء والقاضي بإدراج نسبة ١٠٠٪ من ربح التحسين من ضمن الأموال الخاصة الأساسية العادية أكثر من مرة واحدة خلال المهلة المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١، وذلك نظراً لواقع التضخم الحالي في لبنان. كما تقترح الجمعية إعتبار ربح التحسين الناتج عن إعادة التقييم المجراة قبل نهاية العام ٢٠٢٠ من ضمن زيادة الأموال الخاصة بنسبة ٢٠٪ من حقوق حمَلة الأسهم العادية كما هي بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١.

07 | في ما يخصّ تعديل وزن المخاطر (Risk Weight) على التسليفات، تقترح الجمعية أن يتمّ تخفيضه على التسليفات التي تشهد تأخيراً في التسديد ٩٠ يوماً أو أكثر من ١٥٠٪ الى ١٠٠٪ خلال الفترة الإنتقالية المنصوص عنها في التعاميم المقترحة من مصرف لبنان، أي عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

في الخلاصة، تبقى كل هذه المقترحات قيد النقاش إلى حين يُصدر مصرف لبنان تعديلاً على التعاميم ذات العلاقة.

03 | حضور الجمعيّة الداخلي والخارجي وتعاونها مع الهيئات الاقتصادية

أ | على المستوى الداخلي

واصلت الجمعية خلال العام ٢٠١٩ تأكيد التزامها بالشأن الوطني العام، مع إبداء حرصها على تكثيف حضورها وتعزيز موقعها المرجعي كإحدى الهيئات الاقتصادية الأساسيّة في لبنان. وقد تأمّن ذلك بوجه خاص من خلال :

01 | التواصل الدائم مع السلطات التنفيذية والتشريعية والمالية والنقدية والرقابية لمتابعة القضايا الوطنية بوجه عام وقضايا المهنة المصرفية بوجه خاص، انطلاقاً من الدور الحيوي والأساسي الذي يؤدّيه القطاع المصرفي في تعزيز الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي وفي تحفيز النمو ودعم الإقتصاد الوطني بقطاعَـيْه العام والخاص.

02 | تعزيز الاتصالات والعلاقات مع المسؤولين عن الشؤون الاقتصادية في مختلف وسائل الإعلام اللبنانية بما يخدم التغطية المتواصلة والشاملة لنشاطات الجمعية ونشر المواقف الصادرة عنها.

03 | إصدار بيانات و/أو عقد لقاءات صحافيّة حول قضايا وطنية واقتصادية ومهنيّة تهمّ الجمعيّة والأُسرة المصرفية.

04 | تزويد وسائل الإعلام على نحو منتظم ومكثَّف بمنشورات الجمعيّة (البيانات الصحافيّة، النشرة الشهريّة، الكراريس والكتيّبات الخاصة، سلسلة الملفّات والدراسات الخ ...) لاعتمادها كمصدر أساسي للمعلومات والأدبيّات المتعلّقة بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في لبنان بوجه عام، وبالنشاط المصرفي، بوجه خاص.

05 | التنسيق مع سائر الهيئات الاقتصادية اللبنانية لصياغة أوراق عمل أو وضع تصوّرات موحّدة معبِّرة عن وجهة نظر هذه الهيئات إزاء مشاريع أو إجراءات مطروحة من قبل السلطات الرسميّة.

06 | استمرار التعاون الوثيق مع عدد من الوزارات والمؤسّسات العامة واللجان الوطنية ذات الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال تمثيل القطاع المصرفي والجمعيّة في كلّ من:

> مجلس إدارة المؤسّسة الوطنية للاستخدام (وزارة العمل)،
> لجنة تفعيل حقوق المعوَّقين بالعمل (وزارة العمل)،
> مجلس إدارة معهد البحوث الصناعية (وزارة الصناعة)،
> وحدة التنسيق الوطنية لشؤون تغيُّر المناخ (وزارة البيئة)،
> اللجنة التوجيهية لمشروع مكافحة التلوّث البيئي (وزارة البيئة)،
> المجلس الوطني للبيئة (وزارة البيئة)،
> واللجنة البرلمانيّة الفرعيّة لإعداد مشروع إنشاء الهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد (مجلس النواب)،
> لجنة الإعلام والإتصالات النيابيّة للبحث في الأمن السبراني(مجلس النواب).

07 | مساهمة الجمعيّة في رعاية و/أو دعم عدد من التظاهرات والنشاطات المحلية والخارجية الهامّة، مثل: «القمّة المصرفيّة العربيّة والدوليّة»، التي نظّمها « اتّحاد المصارف العربيّة » (روما، ٢٥-٢٦ حزيران ٢٠١٩)؛ مؤتمر « الذكاء الإصطناعي في الأمن والدفاع » الذي نظّمه مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في الجيش اللبناني (٢٦-٢٩ آذار ٩٨)؛ المنتدى الدولي للسياحة في لبنان (بيروت في ٣٠-٣١ أيار ٢٠١٩)؛ قمّة الخدمات المالية (روما، ٥-٧ حزيران

٢٠١٩)؛ نشاطات اليوبيل المئوي لمحكمة التمييز التي نظّمتها الجمعيّة اللبنانية لإحياء تراث محكمة التمييز(١٠-١٥ حزيران ٢٠١٩)؛ مؤتمر الطاقة الإغترابية اللبنانية الرابع في أميركا الشماليّة الذي نظّمته وزارة الخارجية والمغتربين (واشنطن، ٢٠-٢١ أيلول ٢٠١٩)؛ مؤتمر» المسؤولية الإجتماعية للشركات» في فندق فورسيزنس– بيروت (٣ تشرين الأول ٢٠١٩)؛ حفلة الإستقبال التي يقيمها القطاع المصرفي اللبناني على هامش الإجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (واشنطن، ١٨ تشرين الأول ٢٠١٩)؛ ؛ ودعم إصدار « دليل المخاتير» في لبنان.

08 | استضافة عدد من أعضاء السلك الديبلوماسي

الأجنبي المعتمد في لبنان واستقبال عدد من الوفود العربيّة والدوليّة (من مؤسّسة التمويل الدولية، البنك الدولي، البنك الأوروبي للإستثمار، صندوق النقد الدولي، وزارة الخزانة الأميركية، الإتحاد المصرفي الفرنكوفوني،الخ.)، والمشاركة في وفود مصرفية ورسميّة الى الخارج.

أما على صعيد النشر، فقد تابعت الجمعية كما في السنوات السابقة إصدار:

> النشرة الشهريّة باللغات الثلاث (١٢٠٠ نسخة ورقيّة شهرياً، توزّع مناصفةً بين المشتركين والمراسلين داخل لبنان)

> الدوريّة الشهريّة باللغة الانكليزية (The Economic Letter) التي تحوي عرضاً موجزاً لتطور أهم قطاعات الاقتصاد اللبناني مع جداول احصائية، وتوزّع ١١٠٠ نسخة إلكترونيّة منها على المصارف والمؤسّسات والشخصيّات والهيئات وعدد من المشتركين في لبنان والخارج؛

> المؤشّرات الأساسيّة (Key Indicators) وتطور محفظة سندات الخزينة بالليرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية (Treasury Bills)؛

وفي العام ٢٠١٩، أضافت الجمعيّة الى رصيد منشوراتها ما يلي:

> برنامج التدريب السنوي لعام ٢٠١٩ (طبعة إلكترونيّة باللغة الإنكليزية)؛

> التقرير السنوي لعام ٢٠١٩ (طبعة ورقيّة باللغتين العربيّة والإنكليزيّة)؛

> دليل المصارف لعام ٢٠١٩ (طبعة ورقيّة باللغة الانكليزية - ALMANAC 2019).

وفي ما يخصّ التوثيق والمكتبة الداخلية، واصلت الجمعيّة تبويم بنك المعلومات والأرشيف الصحافي المكوَّنين لديها (١٩٩٠-٢٠١٩) وإغناء محتويات مكتبتها (١٥٦٣ مؤلَّفاً متخصّصاً و٦٠ دورية باللغات الثلاث العربيّة والفرنسيّة والانكليزيّة)؛ علماً أن الجمعيّة تضع تحت تصرّف الكوادر المصرفيّة والباحثين المختصّين وأساتذة الجامعات وطلاّبها مجموعة متكاملة من الوثائق والمراجع التي قد يحتاجون اليها.

أخيراً، قامت الجمعيّة بتحديث موقعها على شبكة الإنترنيت (www.abl.org.lb)، شكلاً ومضموناً، وهو موقع غنيّ بالمعلومات يتيح لمتصفّحه أن يطّلع باللغات الثلاث العربية والفرنسية والانكليزية على هيكليّة الجمعيّة وأمانتها العامة وتركيبة مجلس إدارتها ولجانها، وعلى مختلف الخدمات التي تؤمّنها وأبرز نشاطاتها المحليّة والخارجيّة، لا سيّما في مجال مكافحة الجريمة المنظّمة، وعلى مختلف المنشورات التي تُصدرها. كما ينشر الموقع أخبار المصارف ونشاطاتها، إضافةً الى نصّ عقد العمل الجماعي الذي ينظّم العلاقة المهنيّة بين إدارات المصارف وأسرة العاملين فيها. ويتيح هذا الموقع ربط المتصفِّح بالمواقع الإلكترونيّة لعدد كبير من المؤسّسات والجمعيّات المحليّة والعربيّة والأجنبيّة ذات الطابع المالي أو الاقتصادي.

الى ذلك، تؤمّن الجمعية منذ العام ٢٠١٨ نافذة جديدة لها على شبكات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) ، أضافت اليها في مطلع العام ٢٠٢٠ نافذتين جديدتين (تويتر وانستغرام). وعقب اندلاع الإنتفاضة الشعبية في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، وما رافقها وتلاها من انتقادات وتهجّمات ممنهجة ضد القطاع المصرفي ومن اعتداءات على مقرّات وفروع المصارف في مناطق لبنانية عدّة، تعاقدت الجمعيّة مع إحدى الشركات المتخصّصة لتنظيم حملة مدافعة ومرافعة عن القطاع المصرفي اللبناني ولدحض الإفتراءات المغرضة التي تتعرّض لها المصارف.

ب | على المستوى الخارجي

01 | المشاركة في تظاهرات مصرفيّة عربيّة ودوليّة

في العام ٢٠١٩، شاركت الجمعية، ولو بشكل محدود، في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات ذات الطابع الاقليمي والدولي، وكان لممثّليها(الرئيس، نائب الرئيس، أعضاء مجلس الإدارة أو بعض اللجان الإستشارية، والأمين العام) مداخلات ومساهمات في أثناء هذه الأنشطة واتّصالات شتّى على هامشها. ومن أبرز التظاهرات المصرفيّة العربية والدولية التي شاركت فيها الجمعيّة، نذكر: اجتماعات اللجنة الإدارية لاتحاد المصارف الفرنكوفونية في باريس ؛ لقاءات عمل مع مسؤولي المصارف الأميركية المراسلة والإدارات الأميركية المعنيّة بالشؤون المالية والمصرفية؛ الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن ونيويورك- الولايات المتحدة الأميركية؛ ومؤتمر فرانكفورت المالي لمنطقة الشرق الأوسط، ومؤتمرات «الطاقة الإغترابية» التي نظّمتها وزارة الخارجية والمغتربين في مختلف القارّات.

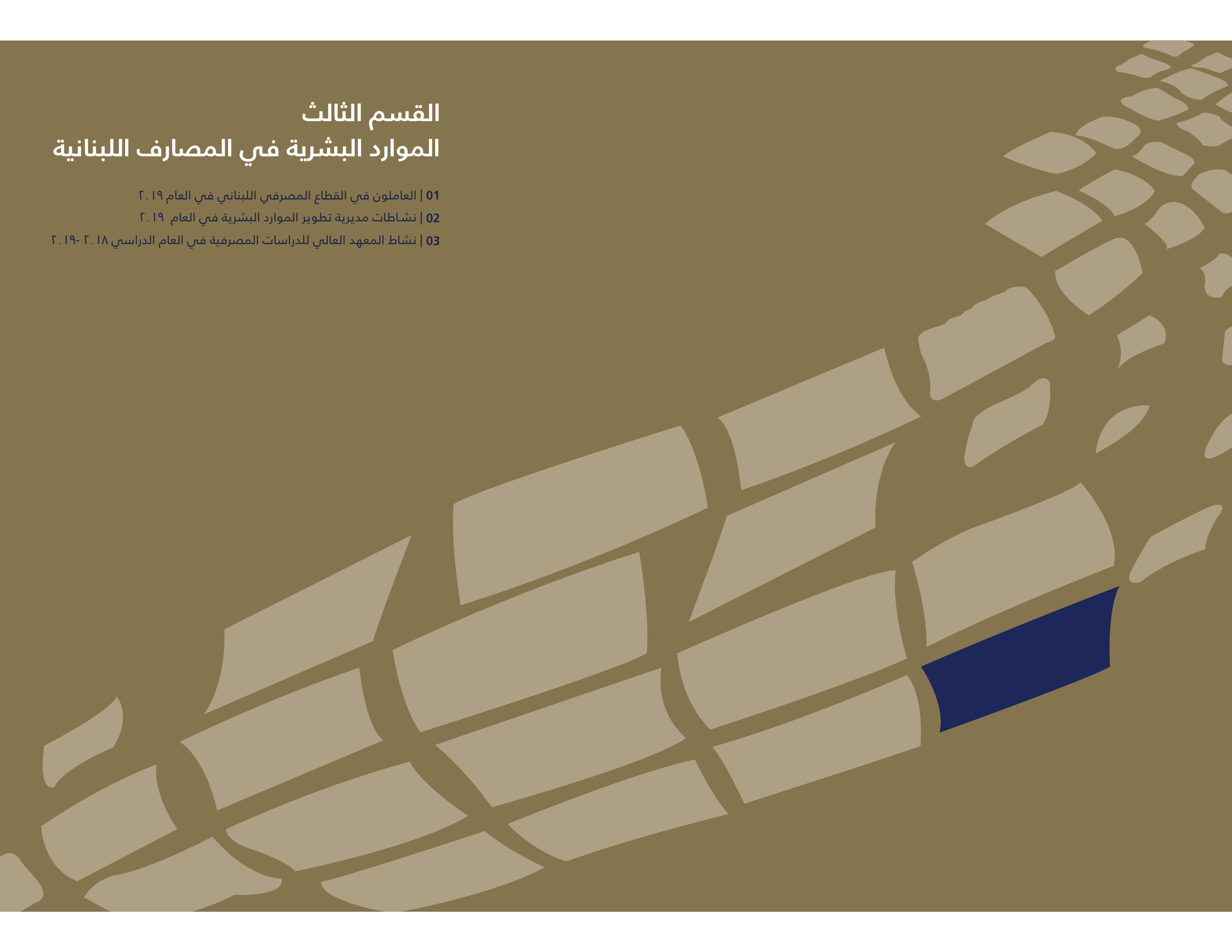
02 | الإتصالات وعلاقات التعاون الخارجيّة

واصلت الجمعيّة لغاية تشرين الأول ٢٠١٩ (بدء الإنتفاضة الشعبيّة في لبنان) حملة الإتصالات الخارجية التي أطلقتها عام ٢٠١٣ والتي استهدفت بخاصة الولايات المتحدة الأميركية وعدداً من الدول الأوروبية. وفي هذا الإطار، قامت وفود من الجمعيّة، قبل توقّف حركة الطيران جرّاء انتشار وباء الكورونا، بزيارات الى نيويورك وواشنطن وباريس ولندن شملت العديد من المؤسّسات والإدارات والشخصيّات المعنيّة بالشؤون التي تهمّ الجمعيّة. وكانت الغاية من هذه اللقاءات، من جهة أولى، إطلاع الجهات الخارجية على نشاط جمعيّة المصارف وإبراز أهمية القطاع المصرفي اللبناني ودوره في استقرار لبنان، ومن جهة ثانية، التركيز على ضرورة تعزيز علاقات المراسلة بين المصارف اللبنانية ومصارف المراكز المالية الدولية الكبرى. وركّزت وفود الجمعية في هذه اللقاءات على تبيان الجهود المبذولة لبنانياً في مجال مكافحة تبييض الأموال ومحاربة الإرهاب والمستندة إلى عمل إداري منظَّم ومستمرّ وإلى تعاون مع منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الإنتربول والإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ومع المصارف الأميركية ووزارة الخزانة الأميركية ضمن مبادئ وقواعد عملها على هذا الصعيد. وشدّدت وفود الجمعية على التزام القطاع المصرفي اللبناني العقوبات الدولية تجاه الدول والأطراف المعنيّة.

ومعلوم أن ثمّة دعوى مدنيّة رُفعت في العام ٢٠١٨ ضد عدد من المصارف اللبنانية أمام القضاء الأميركي من قبل متضرّرين مزعومين في العراق، وقد عُزي التسبّب بهذا الضرر جزئياً الى حزب الله ، كما رُفعت دعوى ثانية مماثلة عائدة الى حرب تموز عام ٢٠٠٦. وقد حرصت جمعية مصارف لبنان أولاً على تنسيق المواقف بين المصارف التي طاولتها هذه الدعاوى

والتـي تتابـع هـذه القضايـا بالطـرق القانونيـة اللازمـة، وثانيـاً علـى إعـلان يقينهـا الثابـت بعـدم صحّـة وجدّيـة مثـل هـذه الدعـاوى غيـر المبنيّـة علـى أسـس واقعيـة وقانونيـة. وبالفعـل، أسـقطت الجهـات المعنيّـة الدعـوى المُقامـة ضـدّ بعـض المصـارف اللبنانيـة لمطالبتهـا بتعويضـات علـى أضـرار عائـدة الـى حـرب تمـوز ٢٠٠٦.

أخيـراً، واصلـت الجمعيـة، باعتبارهـا عضـواً مؤسّسـاً فـي اتحـاد المصـارف الفرنكوفونيّـة، المشـاركة فـي اجتماعـات ونشـاطات هـذا الإتحـاد، بهـدف تمتيـن علاقـات المراسـلة مـع منظومـة المصـارف الفرنسـية والفرنكوفونيـة، وتفعيـل آليـات التواصـل معهـا وتبـادل الخبـرات وتكثيـف المنتديـات وورش العمـل المتخصّصـة فـي مختلـف جوانـب المهنـة المصرفيـة.



القسم الثالث
الموارد البشرية في المصارف اللبنانية

01 | العاملون في القطاع المصرفي اللبناني في العام ٢٠١٩

02 | نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية في العام ٢٠١٩

03 | نشاط المعهد العالي للدراسات المصرفية في العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩

01 العاملون في المصارف في لبنان في العام ٢٠١٩

على الرغم من الظروف الصعبة التي مرّ بها لبنان ولا يزال، والصعوبات التي واجهتها المصارف في العام ٢٠١٩، فقد تمّ في ٢٠١٩/١٢/٦ التوقيع على تجديد عقد العمل الجماعي لعامَيْ ٢٠١٩-٢٠٢٠ بين الجمعية واتّحاد نقابات موظّفي المصارف. ومعلوم أن عقد العمل الجماعي في القطاع المصرفي أسهم على مدى عقود في تأمين الإستقرار المهني والأمان الإجتماعي لألوف من القوى العاملة اللبنانية، وهو حصيلة جهود بين المسؤولين في جمعية المصارف والنقابيّين الملتزمين بمصلحة القوى العاملة وضمان حقوقها المشروعة. ومن خلال هذا العقد، يتأمّن للعاملين في القطاع المصرفي مستوى معيشي لائق، وللمؤسّسات المصرفية انتظام العمل والاستقرار المهني. ومن التحسينات التي أدخلت على مضمون العقد رفع الرواتب الدنيا للمبتدئين المعيّنين في ملاك المستخدمين، زيادة المنح التعليمية المعطاة عن أولاد الموظفين والموظفات الملتحقين في المدارس (من ٣,٥ ملايين ليرة لبنانية إلى ٤,٥ ملايين ل.ل) والجامعات (من ٥,٥ ملايين ل.ل إلى ٧ ملايين ل.ل) والحفاظ على نسبة زيادة الأجور السنوية (٣٪) وتحديد آلية لتوزيع هذه الزيادة على الموظفين بطريقة عادلة ومنصفة الى جانب بعض المنافع الإضافية في ما يخصّ الإجازات الإدارية.

وفي العام ٢٠١٩، انخفض عدد العاملين في القطاع المصرفي اللبناني ليبلغ ٢٤٨٨٦ موظفاً مقابل ٢٥٩٠٨ موظّفين في العام ٢٠١٨ و٢٦٠٠٥ موظفين في نهاية العام ٢٠١٧. وهي المرة الثانية منذ العام ٢٠٠٤ التي ينخفض فيها حجم العمالة المصرفية في لبنان، علماً أن معدل نموّها راوح بين ٢,٥٪ و٣,١٪ في فترة ٢٠١٣-٢٠١٧. ويُفسَّر هذا الانخفاض بتراجع عدد المصارف من ٦٥ مصرفاً في العام ٢٠١٨ إلى ٦٣ مصرفاً في العام ٢٠١٩ بعد شطب مصرفَيْن عن لائحة المصارف («شركة مصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل» ورقمه ١٣٤ (ج.ر. ٢٠١٩/٣٤) و«جمّال ترست بنك ورقمه ٨٠ (ج.ر. ٢٠١٩/٤٦) كانا قد وظّفا ٤٠٦ أشخاص في العام ٢٠١٨، وبانخفاض عدد الفروع المصرفية (من ١١٠١ فرع في العام ٢٠١٨ إلى ١٠٧٩ فرعاً في العام ٢٠١٩)، مع سياسة المصارف المعتمدة لضبط النفقات التشغيلية في ظلّ سوء الأوضاع الاقتصادية وتراجع التسليف للاقتصاد، بالإضافة إلى مغادرة عدد من الموظّفين القطاع، إمّا لبلوغهم سنّ التقاعد القانونية أو لتفضيلهم ترك العمل مسبقاً لقاء تعويضات أو لأسباب أخرى، بالإضافة إلى تباطؤ حركة الإستخدام في القطاع إلى حدّ كبير في العام ٢٠١٩.

خصائص العاملين في المصارف

على صعيد الجنس (جندر)، تتميّز العمالة المصرفية في لبنان باستقطاب نسبة مرتفعة من الإناث بلغت ٤٨,٣٪ من المجموع في العام ٢٠١٩ مقابل ٤٨,١٪ في نهاية العام الذي سبق، وذلك بالمقارنة مع حوالي ٢٥٪ في العمالة الإجمالية في لبنان.

على صعيد الوضع العائلي، تسجّل نسبة العازبين مزيداً من الانخفاض لتبلغ ٣٤,٣٪ من مجموع العاملين في القطاع المصرفي اللبناني في نهاية العام ٢٠١٩ مقابل ٣٦,٥٪ في نهاية العام الذي سبق ، وبلغ عدد العازبين ٨٥٤١ موظّفاً مقابل ١٦٣٤٥ متزوّجاً.

على صعيد هرم الأعمار، لا تزال حصة الذين هم دون سنّ الأربعين تحتلّ الصدارة من مجموع العمالة المصرفية في لبنان على الرغم من انخفاضها إلى ٥٨,٤٪ في العام ٢٠١٩ مقابل ٥٩,٩٪ من المجموع في العام ٢٠١٨. وكان اللافت انخفاض عدد الذين هم دون الخامسة والعشرين من العمر في إشارة واضحة إلى تباطؤ الاستخدام الجديد في القطاع (بلغ عدد الموظفين دون الخامسة والعشرين ١٠٠٧ أشخاص في العام ٢٠١٩ مقابل ١٧٧٤ شخصاً في العام ٢٠١٨). في حين ارتفعت قليلاً حصة الذين تراوح أعمارهم بين ٤٠ و٦٠ سنة إلى ٣٥,٥٪ في العام ٢٠١٩ مقابل ٣٤,٤٪ في العام الذي سبق، وكذلك حصة الذين تجاوزوا الستين إلى ٦,١٪ مقابل ٥,٧٪ في التاريخَيْن على التوالي.

ويبيّن توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس وضمن الفئات العمرية المختلفة أن حصة الذكور تفوق حصة الإناث في الفئات العمرية من ٤٠ سنة وما فوق، في حين أن نسبة الإناث في الفئة العمرية ما دون الأربعين عاماً هي الغالبة، علماً أن الفارق يبرز بوضوح في الفئة العمرية ما دون الخامسة والعشرين، ما يعني أن العنصر الأنثوي يطغى على الداخلين الجدد إلى القطاع.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس على فئات الأعمار – نهاية العام ٢٠١٩

	دون 25 سنة	40-25 سنة	50-40 سنة	60-50 سنة	60 سنة وما فوق
ذكور (%)	39,3	48,8	53,6	56,6	66,4
إناث (%)	60,7	51,2	46,4	43,4	33,6
العدد الإجمالي	**1007**	**13526**	**4796**	**4031**	**1526**

ويظهر توزّع الموظفين من الجنس الواحد على فئات الأعمار المختلفة أن ٦٢,٧٪ من الموظفات هنّ دون سنّ الأربعين مقابل ٥٤,٤٪ لدى الذكور في العام ٢٠١٩.

توزّع العاملين والعاملات على فئات الأعمار – نهاية العام ٢٠١٩

	دون 25 سنة	40-25 سنة	50-40 سنة	60-50 سنة	60 سنة وما فوق	المجموع (العدد)
ذكور (%)	3,1	51,3	20,0	17,7	7,9	**12865**
إناث (%)	5,1	57,6	18,5	14,5	4,3	**12021**

على صعيد الرتبة، في العام ٢٠١٩، كانت غالبية المصارف تعتمد نظام الرتب الجديد المنصوص عليه في عقد العمل الجماعي. وشكّل التقنيون ٧٥٪ من المجموع المصرّح عنه مقابل ٢٥٪ للكوادر. مع التذكير بأن التقنيّين هم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى مهارات تمّ اكتسابها عبر التعلّم والخبرة والتدريب، وهم من ذوي القدرة على حلّ المشاكل والإشراف على فريق عمل ومن ذوي المرونة في العلاقات مع الزبائن. أمّا الكوادر فهم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى تحمّل مسؤوليات كبيرة ومعرفة واسعة ومهارات قيادية، وتكون لهم القدرة على اتّخاذ القرارات. وفيما يتوزّع العاملون مناصفةً تقريباً بين الذكور والإناث في فئة التقنيّين، يتفوّق الذكور على الإناث في فئة الكوادر.

توزّع العاملين والعاملات حسب الرتبة – نهاية العام ٢٠١٩

	التقنيون	الكوادر
ذكور (%)	50,4	54,0
إناث (%)	49,6	46,0

على صعيد المستوى العلمي، تتميّز العمالة في القطاع المصرفي اللبناني بكونها ذات مستوى علمي مرتفع. وقد تجاوزت نسبة الجامعيّين ٨١٪ من إجمالي العمالة المصرفية في نهاية العام ٢٠١٩ (٧٩,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٨)، علماً أن عدد حاملي الشهادات الجامعية انخفض بمقدار ٥٢١ شخصاً بين نهاية العامَيْن ٢٠١٨ و٢٠١٩ حيث بلغ ٢٠١٨١ موظفاً. أما حصة الموظّفين الحاصلين على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها فقد بلغت ١١,٣٪ من مجموع العاملين في العام ٢٠١٩ (١٢,٢٪ في العام ٢٠١٨) وحصة الذين هم دون مستوى البكالوريا ٧,٦٪ (٧,٩٪) في نهاية العامَيْن على التوالي.

ويظهر توزّع العاملين في القطاع المصرفي حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي أن الإناث تجاوَزْن الذكور في فئة حَمَلَة الشهادة الجامعية في نهاية العام ٢٠١٩، في حين أن حصة اللواتي حصلْنَ على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها بلغت ٤٠,٧٪ من مجموع هذه الفئة.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس والمستوى العلمي – نهاية العام ٢٠١٩

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية
ذكور (%)	85,0	59,3	47,5
إناث (%)	15,0	40,7	52,5
العدد الإجمالي	**1898**	**2807**	**20181**

أما توزّع الموظفين من الجنس الواحد حسب مستوى التحصيل العلمي، فيبيّن أن حوالي ٨٦٪ من العاملات في القطاع المصرفي حصَلْن على شهادة جامعية مقابل ٧٣٪ لدى الذكور، في حين أن نسبة اللواتي هنّ دون مستوى البكالوريا تقلّ عن ٥٪ من إجمالي الموظّفات في المصارف.

توزّع العاملين والعاملات حسب مستوى التحصيل العلمي – نهاية العام ٢٠١٩

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية	المجموع (العدد)
ذكور (%)	12,5	12,9	74,5	**12865**
إناث (%)	2,4	9,5	88,1	**12021**

الرواتب والأجور والتقديمات

في العام ٢٠١٩، بلغ **مجموع الرواتب والتعويضات** التي خصّصتها المصارف لموظفيها ٢٠٤٠,٣ مليار ليرة لبنانية مقابل ٢١١٠,٣ مليارات ليرة في العام ٢٠١٨، أي بتراجع نسبتُه ٣,٣٪ (٥,٧٪ نسبة الزيادة في العام ٢٠١٨). ويُعزى هذا الانخفاض في العام ٢٠١٩ إلى انخفاض عدد الموظفين بأكثر من ١٠٠٠ شخص، علماً أن المصارف منحت زيادة سنوية وتقديمات وتعويضات أخرى لموظفيها بموجب عقد العمل الجماعي.

وبذلك، يكون متوسط الكلفة السنوية للموظّف الواحد قد ارتفع إلى ٨٢ مليون ليرة سنوياً (٦,٨ ملايين ليرة على أساس ١٢ شهراً) مقابل ٨١,٥ مليون ليرة (٦,٨ ملايين ليرة شهرياً على أساس ١٢ شهراً) في العام ٢٠١٨. مع العلم أن هذا المتوسط لا يعكس حقيقة ما يجنيه الموظّف من مختلف الفئات، لأنَّ ثمة تفاوتاً في الكلفة بين الموظّفين حسب معايير عدّة، أبرزها الرتبة وسياسة الأجور المطبّقة في المصرف.

بلغت قيمة **الرواتب قبل الضريبة** ١٣٤٩,٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٩ مقابل ١٣١٣,٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٨، أي بزيادة نسبتُها ٢,٧٪ مقابل زيادة أعلى نسبتها ٣,٩٪ في العام ٢٠١٨. ويُعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة السنوية التي تمنحها المصارف لموظفيها والذين انخفض عددهم في العام ٢٠١٩. وبذلك، يكون متوسط الراتب الأساسي للموظف قد بلغ ٣,٤ ملايين ليرة يُدفع ١٦ شهراً كما ينصّ على ذلك عقد العمل الجماعي مقابل ٣,٢ ملايين ليرة في العام ٢٠١٨.

نعرض في ما يلي جدولاً يبيّن متوسط الراتب في العام ٢٠١٩ على أساس ١٦ شهراً حسب الرتبة استناداً إلى الإحصاءات المرسَلة إلينا:

متوسط الراتب بآلاف الليرات في العام ٢٠١٩

التقنيون			الكوادر		
رتبة أ	رتبة ب	رتبة ج	رتبة د	رتبة هـ	رتبة و
630	923	1818	1893	4591	14005

بلغت قيمة **التعويضات العائلية** ٣٨,٧ مليار ليرة في العام ٢٠١٩ مقابل ٣٩,٩ مليار ليرة في العام ٢٠١٨، أي بتراجع نسبتُه ٣,٠٪. ويعود ذلك إلى انخفاض عدد الموظفين وكذلك عدد الأولاد الذين هم على عاتق العاملين في القطاع. وهذه التعويضات تمثّل اشتراكات المصارف في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي هي مرتبطة بأجر العاملين، من جهة أولى، وفائض المبالغ التي تدفعها المصارف إلى الموظفين زيادةً على معدل اشتراك الضمان، من جهة ثانية. فبحسب عقد العمل الجماعي، تدفع المصارف التعويض المعتمد من قِبَل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (٣٣ ألف ليرة للولد و٦٠ ألف ليرة للزوجة) مُضافاً إليه ٥٠٪ من تعويض الولد و٧٥٪ من تعويض الزوجة. وقد انخفضت كلّ من مخصّصات الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة ٢,٩٪ والإضافات بنسبة ٤٪ في العام ٢٠١٩ قياساً على العام ٢٠١٨.

ارتفعت قيمة **تعويضات المرض والأمومة، أو ما يُعرف بالضمان الصحي** إلى ١١٠,٨ مليارات ليرة مقابل ١٠٩,٤ مليارات ليرة في العام ٢٠١٨، أي بما نسبتُه ١,٣٪. وتشمل هذه التعويضات اشتراكات المصارف للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث تبلغ مساهمتها حالياً ٧٪ من **أجر العاملين** (مقابل ٢٪ يتحمّلها الموظف) **والإضافات**، وهي ما تسدّده المصارف للموظفين زيادةً عمّا يحصلون عليه من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد ارتفعت الإضافات التي تمنحها المصارف بنسبة ٥,١٪ مقابل تراجع مخصّصات الاشتراكات بنسبة ١,٤٪ في العام ٢٠١٩ قياساً على العام ٢٠١٨.

بلغت قيمة **تعويضات نهاية الخدمة** ٢٢٢,٥ مليار ليرة مقابل ٢٧٠,٩ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٨، أي أنها انخفضت بنسبة ١٧,٩٪. وفي التفصيل، انخفضت الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة ٥,٣٪ والمؤونات بنسبة ٢٨,١٪. يجدر التذكير بأن مساهمة المصارف في هذا الفرع هي ٨,٥٪ من كامل الأجور الخاضعة للضريبة.

أما قيمة **التعويضات الأخرى** فانخفضت إلى ٣١٩,١ مليار ليرة مقابل ٣٧٦,٨ مليار ليرة في العام ٢٠١٨، أي بما نسبتُه ١٥,٣٪. وتشمل هذه التعويضات إلى المكافآت، **المنح المدرسية** (٢٥٪ من مجموع هذه التعويضات في العام ٢٠١٩) **وتعويض النقل** (١٦,٨٪) بالإضافة إلى تعويض الصندوق ومِنَح الزواج والولادة وغيرها من التعويضات وبدلات التمثيل والملابس.

وفي تفصيل **المنح المدرسية**، ارتفعت قيمتها الإجمالية من ٧٥,٥ مليار ليرة في العام ٢٠١٨ إلى ٨٠,١ مليار ليرة في العام ٢٠١٩ بعد أن تمّت زيادة المنح المدرسية والجامعية. ففي العام ٢٠١٩، بلغت قيمة المنح المدرسية لأولاد الموظفين في المدارس الخاصة، وعددهم ١٤٢٣٠ تلميذاً، ٥٨,٥ مليار ليرة، أي بمتوسط يتجاوز ٤ ملايين ليرة للتلميذ الواحد. وبلغت المبالغ التي تقاضاها الموظفون عن أولادهم المسجّلين في الجامعات الخاصة، وعددهم ٢٨٥٧ طالباً، ٢٠,١ مليار ليرة، أي أن متوسط قيمة المنحة هو بحدود ٧ ملايين ليرة. واستفاد أهالي الطلاب الملتحقين بالجامعة اللبنانية، وعددهم ٣٦٩ تلميذاً، من مبلغ إجمالي قدره ١,٢ مليار ليرة، أي أن الطالب الواحد استفاد من منحة بحدود ٣ ملايين ليرة. أما أولاد موظفي المصارف المسجّلون في المدارس الرسمية أو المجانية، والذين بلغ عددهم ١٨٤ ولداً في العام ٢٠١٩، فاستفادوا من منح إجمالية ناهزت ٢٩٠ مليون ليرة.

أخيراً، انخفضت كلفة **تعويض النقل** من ٥٩,٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٨ إلى ٥٣,٦ مليار ليرة في العام الذي سبق، أي بما نسبتُه ١٠,١٪. ويُعزى ذلك إلى انخفاض عدد الموظفين وكذلك إلى تراجع متوسط سعر صفيحة البنزين الذي تعمّمه جمعية المصارف شهرياً على الأعضاء من ٢٧٢٥٠ ليرة في العام ٢٠١٨ إلى ٢٥١٦٧ ليرة في العام ٢٠١٩، وأيضاً إلى ارتفاع عدد أيام الإقفال القسري لا سيّما في الفصل الثالث من العام ٢٠١٩.

02 نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية في العام ٢٠١٩

1 | 02
لمحة عامة

تتابع مديرية تطوير الموارد البشرية في إطار الأمانة العامة لجمعية المصارف القيام بنشاطاتٍ عدّة في المجالات الثلاث الآتية: **التطوير التنظيمي، المسؤولية المجتمعية للشركات والتدريب**، وتحرص على مواكبة كل المستجدّات في العمل المصرفي ومجاراة التطورات التكنولوجية العالمية من أجل تقديم الأفضل للتقنيّين والكوادر المتوسّطة والعليا بغية الإرتقاء بالقطاع إلى أرفع المستويات.

في العام ٢٠١٩، وفي إطار **التطوير التنظيمي**، تواصلت المديريّة مع مصارف عدّة وقدّمت لها الدّعم اللازم في تطبيق بعض بنود عقد العمل الجماعي ٢٠١٩/٢٠٢٠. كما درست مع مديريّات الموارد البشرية في المصارف، ومن خلال استمارات إحصائية ، كلفة الإمتحانات المطلوبة في تعميم مصرف لبنان رقم ١٠٣ وملحقاته، ومقدار الإفادة المجنيّة من هذه الإمتحانات التي تطال شريحة كبيرة من العاملين في المصارف، تمهيداً للتوافق مع مصرف لبنان حول شروط أفضل لتطبيق هذا التعميم.

وفي إطار **التعلّم الإلكتروني** «ABL-eT»، طوّرت المديرية تصميماً جديداً لصفحة المنصّة الإلكترونية الرئيسية وأضافت ميزات وتحديثات جديدة لصالح المستخدمين. كما قامت بتبويب برنامج «مكافحة تبييض الأموال» وترجمته الى اللغة العربية. كذلك تمّ تبويب الإختبارين الأوّلي والنهائي اللذين يخضع لهما المشاركون خلال البرنامج. كذلك، جرى تعديل النموذج الإختباري حول القوانين والأنظمة اللبنانية وإضافة مجموعة من الفيديوهات الجديدة ضمن قسم «MOOC» بقصد إغناء معارف المستخدمين في شتّى المواضيع المتعلّقة بالعمل المصرفي.

أمّا في موضوع **المسؤولية المجتمعية للشركات**، فقد تابعت المديرية العمل على تحقيق الأهداف الثلاثة للتنمية المستدامة التي اختارتها عقب انضمام جمعية المصارف إلى «UN Global Compact»، وهي: مكافحة الجوع، تحسين نوعيّة التعليم والمساواة بين المرأة والرجل. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تعاونت المديرية مع جمعيات خيرية لتأمين الغذاء للمشاركين في البرامج التدريبية التي تُقام في الجمعية، ومعلوم أن ريع هذا النوع من الخدمات الغذائية يعود لمساعدة العائلات المحتاجة. كما نشرت المديرية التعليم المصرفي على نطاقٍ واسع من خلال برنامجها للتعلّم الإلكتروني «ABL-eT».

وقامت المديرية بمبادرة إنسانية خلال شهر أيّار تمثّلت بدعوة الأولاد الذين ترعاهم إحدى الجمعيات إلى الغداء في أحد المطاعم برفقة وفد من موظفي جمعية المصارف وأقامت لهم نشاطات ترفيهيّة. وفي نهاية العام، قام موظفو جمعية المصارف بمبادرة أخرى تمثّلت بشراء حصص غذائية وإيداعها لدى جمعية «شريك» لتتولّى توزيعها على بعض العائلات ذات الدخل المحدود.

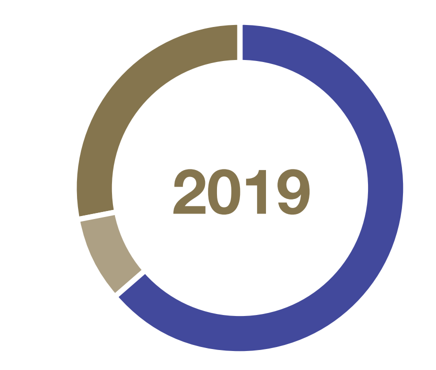
وفي ما يخصّ **التدريب**، تتعاون المديريّة باستمرار مع مديريات الموارد البشرية في المصارف لتقصّي احتياجاتها التدريبيّة وإدراجها قدر المستطاع في برنامجها التدريبي السّنوي، الذي يصادق عليه مجلس إدارة الجمعية، ويتمّ نشره في مطلع كل سنة على الموقع الإلكتروني لجمعية المصارف: «www.abl.org.lb» في باب «Human Resources Development Department»، كما يتمّ تبويمه كلّما دعت الحاجة. وقد تضمّن البرنامج السنوي لعام ٢٠١٩ مواضيع عدّة تتماشى مع تطلّعات المصارف والمستجدّات العالمية ضمن أطر إدارة المخاطر، وإدارة الإقراض وعملياته، وإدارة الخزينة والمنتجات المالية، والنواحي القانونية والتنظيمية، والمحاسبة، وإعداد الموازنة والرقابة المالية، والتدقيق، والجوانب الإدارية، وتنمية القدرات الشخصية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات واستعمالاتها.

خلال العام ٢٠١٩، قامت المديرية بتدريب ١١٥٨ شخصاً في مختلف النشاطات التدريبيّة، بالإضافة إلى ٤٧٣ شخصاً تسجّلوا في مشروع التعلّم الإلكتروني «ABL-eT». وتناولت المديرية ثلاثة وثلاثين موضوعاً في الدورات التدريبية أو المحاضرات/جلسات التفكّر الجماعي (GroupThink) التي نظّمتها، إثر تطوير بعض البرامج المنفّذة في الأعوام السابقة كالنواحي القانونية للعمليات المصرفية، ومكافحة تبييض الأموال، والمستجدّات الضريبيّة، وبعض برامج تعزيز القدرات الشخصيّة. كما جرى التّطرق إلى مواضيع حديثة، مثل: إدارة مخاطر معدّل الفائدة، وأسس تحليل الإستثمار وأسواق رأس المال، والمؤشرات الإقتصادية والمالية، وإدارة الموارد البشرية المرتكزة على تحليل المخاطر، والتكنولوجيا الماليّة والصيرفة الرقميّة، وغيرها من المواضيع.

2 | 02
توزّع المشاركين حسب نوع النشاط التدريبي

في العام ٢٠١٩، توزّع المشاركون على مختلف أنواع التدريب، وكما هو مبيّن في الرسم البياني أدناه، كالآتي: ٧٣٨ مشاركاً في الدورات التدريبيّة لعموم موظفي القطاع ، والتي شكّلت حوالي ٦٤٪ من نشاطات المديريّة، و٩٧ مشاركاً في الدورات التدريبيّة الداخلية الخاصة بمصارف معيّنة والتي شكّلت ٨٪ من نشاطات المديرية و٣٢٣ مشاركاً في المحاضرات/جلسات التفكّر الجماعي، وقد مثّل هذا النوع من الأنشطة ٢٨٪ من مجمل النشاطات التدريبيّة.

توزُّع المشاركين حسب نوع النشاط التدريبي خلال العام ٢٠١٩



وفـي مـا يلـي أهـم التفاصيل حـول مضامين مختلـف هـذه الأنـواع مـن النشـاطات التدريبيّـة لعـام ٢٠١٩:

الدورات التدريبيّة لعموم موظفي القطاع:

هـي الـدورات التـي تهـدف إلـى تعزيـز معلومـات المشـاركين وقدراتهـم فـي مجـالات العمـل المصرفـي مـن خـلال محاضـرات وأعمـال تطبيقيـة، تـراوح مدّتهـا بيـن يـوم واحـد وثلاثـة أيّـام. فـي العـام ٢٠١٩، بلـغ عـدد المشـاركين فـي هـذه الـدورات ٧٣٨ موظفـاً، منهـم ١٥٤ مشـاركاً فـي إطـار دورة مكافحـة تبييـض الأمـوال التـي أُجريـت بالتعـاون مـع هيئـة التحقيـق الخاصـة وتوزّعـوا علـى ثمانـي مجموعـات. كمـا كان الإقبـال كثيفـاً علـى الـدورة المتعلّقـة بأبـرز المسـتجدّات الضريبيّـة وفقـاً لموازنـة العـام ٢٠١٨ والتـي أجريـت بالتعـاون مـع معهـد باسـل فليحـان المالـي والاقتصـادي التابـع لـوزارة الماليـة. وتسـجّل ٤٢ شـخصاً لحضـور دورة «التكنولوجيا الماليـة والصيرفـة الرقميّـة» «Fintech and Digital Banking» والتـي حاضـر فيهـا المديـر التنفيـذي لشـركة «Banking Reports Limited London» وهـي تؤمّـن التدريـب فـي هـذا المجـال فـي كل أنحـاء العالـم.

أمـا باقـي المواضيـع، فتفاوتـت نسـب المشـاركة فيهـا بحسـب أولويّـات المصـارف، وكان أبرزهـا تلـك المتعلّقـة بـإدارة الإقـراض وعملياتـه، وبالنواحـي القانونيـة للعمليـات المصرفيـة، وإعـداد الموازنـة والرقابـة الماليـة، وإدارة تكنولوجيـا المعلومـات واسـتعمالاتها.

وعليـه، تكـون المديريـة قـد نظّمـت ٣٥ دورة حـول ٢٦ موضوعـاً مختلفـاً فـي إطـار الـدورات التدريبيّـة المتاحـة لعمـوم موظفـي المصـارف لهـذا العـام. وتجـدر الإشـارة الـى أن المديريـة تعاونـت مـع خبـراء محلّييـن وأجانـب مـن أجـل تنفيـذ هـذه الـدورات. فهـي اسـتعانت بأحـد المدرّبيـن فـي أهـم المؤسّسـات الماليـة والمصرفيـة العالميـة، وهـو فـي الوقـت ذاتـه مُحاضـر فـي إدارة محافـظ الإسـتثمار وإدارة المخاطـر فـي جامعـة نيويـورك، للقيـام بالتدريـب فـي دورة «تحليـل التدفقـات والنسـب الماليـة».

كمـا تولّـى التدريـب فـي دورة «إدارة فريـق العمـل» صاحـب شـركة Matters, Training & Consultancy فـي لبنـان وشـركة MLR Matters International فـي الولايـات المتّحـدة الأميركيـة. وتعاونـت المديريـة مـع خبيـر تدريـب لـدى « Scotwork» ومستشـار فـي إدارة المـوارد البشـرية والتدريـب والتطويـر فـي دورة «مهـارات التفـاوض».

ويعـرض جـدول ملحـق بهـذا التقريـر جميـع التفاصيـل حـول المشـاركة فـي المواضيـع التـي تـمّ تناولهـا فـي إطـار هـذا النـوع مـن الـدورات وعـدد سـاعات التدريـب فـي كلّ منهـا، إضافـةً الـى تـوزّع المشـاركين حسـب الجنـس وعـدد سـنوات الخدمـة والرتبـة.

الدورات الداخلية الخاصة بمصارف معيّنة:

تهـدف هـذه الـدورات إلـى مـؤازرة مديريـات التدريـب فـي المصـارف فـي وضـع وتنظيـم برامـج تدريبيـة خاصـة بموظفيهـا، وتنفّـذ هـذه البرامـج بحسـب احتياجـات هـذه المصـارف ومتطلّباتهـا. وفـي إطـار هـذه الـدورات، جـرى تنظيـم دورتيـن حـول مكافحـة تبييـض الأمـوال لمصرفيـن اثنيـن شـارك فيهمـا ٣٧ شـخصاً. كمـا تـمّ تنظيـم دورة حـول النواحـي القانونيـة للعمليـات المصرفيـة لأحـد المصـارف وتـوزّع المشـاركون فـي مجموعتيـن. أخيـراً، نُظّمـت دورة حـول «الـذكاء العاطفـي» مـع مؤسّسـة Meirc Training & Consulting لموظفـي أحـد المصـارف بنـاءً علـى طلبـه.

المحاضرات/جلسات التفكّر الجماعي:

شـارك فـي المحاضـرات وجلسـات التفكّـر الجماعـي ٣٢٣ شـخصاً، مـن بينهـم ٩٤ شـخصاً شـاركوا فـي جلسـة تفكّـر جماعـي حـول **القانـون رقـم ٨١** حيـث تمّـت مناقشـة كيفيـة تطبيـق هـذا القانـون فـي المصـارف مـن قبـل أخصائيّيـن وفسّـر وزيـر الدولـة لشـؤون تكنولوجيـا المعلومـات رؤيتـه للصيرفـة الرقميّـة. وكان سـبق للمديريـة أن أقامـت طاولـة حـوار حـول القانـون ٨١ لشـرحه بالتفصيـل مـن قبـل أحـد القضـاة المتمرّسـين فـي هـذا المجـال. وتـمّ تنظيـم جلسـة تفكّـر جماعـي حـول **GDPR** شـارك فيهـا٩١ شـخصاً ناقشـوا تطبيـق هـذا القانـون فـي المصـارف اللبنانيـة بعـد سـنة مـن إقـراره، وأصـدرت بعـض الإقتراحـات والتوصيـات بشـأنه. وشـارك ٥٥ شـخصاً فـي المحاضـرة حـول **المعايير الدولية رقم ١٥ و١٦ في التقارير المالية** التي حاضـر فيهـا اخصائـي متمـرّس فـي تطبيـق المعاييـر الدوليـة والتقاريـر المحاسـبيّة والماليـة ومديـر مكتـب بيـروت فـي مؤسّسـة ديلويـت. كمـا نظّمـت الوكالـة الأميركيـة للتنميـة الدوليـة – فـرع لبنـان USAID/ Lebanon بالتعـاون مـع مصـرف لبنـان محاضـرة فـي مقـرّ جمعيـة المصـارف لإعـلام المصـارف اللبنانيـة عـن مشـروع «التوسّـع فـي الشـمول المالـي وتحسـين سـبل العيـش» (LIFE) الممـوّل مـن الوكالـة المذكـورة، وقـد شـارك فيهـا ٢٧ شـخصاً. أخيـراً، شـارك ٢٩ شـخصاً فـي المحاضـرة حـول «Digital Navigators and Virtual Advisors to Optimize Client Servicing» التـي شـملت مواضيـع عـدّة أبرزهـا التحدّيـات التـي تواجـه فـرق البيـع وخدمـة الزبائـن فـي المصـارف مـن أجـل توفيـر الخدمـة الأفضـل لزبائنهـم مـع الصعوبـات التـي تواجههـم فـي تجميـع المعلومـات وإدارتهـا فـي ظـلّ الـذكاء الإصطناعـي الـذي لا يتوافـق كليـاً مـع الأنظمـة القديمـة.

محاضرات / جلسات التفكّر الجماعي	عدد المشاركين	المصارف/ المؤسّسات المشاركة
جلسة تفكّر جماعي حول GDPR[1]	91	40
طاولة حوار حول «القانون رقم 81»	27	15
جلسة تفكّر جماعي حول «القانون رقم 81»[2]	94	45
محاضرة حول «المعايير الدولية رقم 15 و16 في التقارير المالية»[3]	55	20
محاضرة حول «التوسّع في الشّمول المالي وتحسين سبل العيش»[4]	27	15
محاضرة حول Digital Navigators and Virtual Advisors to Optimize Client Servicing[5]	29	14
المجموع العام	**323**	**45**

1 بالتعاون مع مصرف لبنان، مكتب جوستيسيا للمحاماة والإستشارات القانونية، مؤسسة "Logica" ومشاركة مصرفين
2 بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون الإستثمار والتكنولوجيا و "Logica"
3 بالتعاون مع مؤسسة "ديلويت" في لبنان
4 بالتعاون مع "USAID" ومصرف لبنان
5 بالتعاون مع BankT&D Consulting

3 | 02
عدد ساعات التدريب

يتّضح من الإحصاءات المدوّنة حول المشاركين في الدورات التدريبيّة العامة والدورات الداخلية الخاصة خلال العام ٢٠١٩ (أنظر الجدول الملحق) أن عدد هؤلاء بلغ ٨٣٥ شخصاً، تدرّبوا لمدة ١٠٨٣٤ ساعة، أي بمعدّل ١٣ ساعة للمتدرّب الواحد.

ومن الملاحظ أن متوسّط عدد ساعات التدريب في الدورات التدريبيّة العامة وفي الدورات الداخلية الخاصة قد ساوى المعدّل نفسه، أي ١٣ ساعة لكلّ متدرّب.

4 | 02
خصائص المتدرّبين

باستثناء المشاركين في المحاضرات/جلسات التفكّر الجماعي (٣٢٣)، تجمع المديرية معلومات إحصائية حول خصائص جميع المشاركين المتعلّقة بالجندرة وسنوات الخبرة والرتبة.

النسب المئوية للمشاركة في الدورات التدريبيّة والداخليّة حسب الجنس، سنوات الخدمة والرتبة

	دورات تدريبية	دورات داخلية
إناث	50.27%	53.61%
ذكور	49.73%	46.39%
أقل من 5 سنوات	19.25%	27.84%
5-10 سنوات	32.11%	15.46%
أكثر من 10 سنوات	48.64%	56.70%
التقنيون	30.62%	23.71%
الكوادر الوسطى	40.79%	21.65%
الإداريون	28.59%	54.64%
المجموع	**100%**	**100%**

يلاحَظ من الجدول أعلاه تقارب نسبة الإناث والذكور لجهة المشاركة في الدورات التدريبيّة العامة ورجحان نسبة الإناث في الدورات الداخلية الخاصة. ومن الملفت أيضاً مشاركة الموظفين الذين تزيد عدد سنوات الخبرة لديهم عن ١٠ سنوات في الدورات التدريبية العامة والداخلية الخاصة، لا سيّما في مواضيع تتعلّق بإدارة المخاطر، والنواحي القانونية والتنظيمية، وإعداد الموازنة والرقابة المالية، والجوانب الإدارية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات، نظراً لأهمية هذه المواضيع بالنسبة إليهم ولإدارة المصارف. وتُسجَّل نسبة مرتفعة في مشاركة الكوادر الوسطى، لا سيّما في الدورات التدريبية العامة.

5 | 02
تقييم التدريب

تتابع الأمانة العامة في جمعية مصارف لبنان نشاطات التدريب بإهتمام كبير وتحرص على أن تكون ملائمة لتطلّعات المشاركين وإداراتهم على حدّ سواء. ولقد ثبت لنا في نهاية العام ٢٠١٩، من خلال أجوبة المشاركين عن استمارة تقييم النشاطات التدريبيّة، أنّهم استحسنوا المواضيع التي تمّ اختيارها وكذلك المدرّبين والجهات التي نتعاون معها لإجراء التدريب. وبالمناسبة، نودّ أن نؤكّد على أهمية التعاون المستمرّ بين إدارات المصارف والأمانة العامة لجمعية المصارف في اختيار مواضيع التدريب التي تحتاج إليها وعلى أهمية التواصل بين مديريات الموارد البشرية ومديرية تطوير الموارد البشرية في الجمعية، لا سيّما من خلال لجنة الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية كي يأتي التدريب على النحو المرغوب فيه لتطوير العمل المصرفي ورفع مستوى الثقافة المهنيّة والإحترافيّة لدى العاملين في القطاع المصرفي اللبناني.

6 | 02
النشاطات المكمّلة لأعمال التدريب

> **تنظيم إمتحانات شهادات إختصاص في الاعتماد المستندي والكفالات والتجارة الدولية**: واصلت المديرية إجراء امتحان **شهادة اختصاص في الاعتماد المستندي** CDCS "CSDG" **والكفالات والتجارة الدولية** "CITF"، والتي يتمّ تنظيمها بالتعاون مع المعهد البريطاني للدراسات المصرفية والمالية (LIBF). وقد أجري هذا الإختبار في ٢٦ نيسان ٢٠١٩ في مبنى جمعية مصارف لبنان وتقدّم إلى اختبار CDCS شخص واحد من أحد المصارف اللبنانية.

> **متابعة نشاطات الشبكة الأوروبيّة للتدريب المصرفي "EBTN"**: منذ انضمام جمعية المصارف إلى هذه الشبكة وهي تتابع أعمالها كل عام، كما تشارك مديرية تطوير الموارد البشرية في معظم نشاطاتها. وقد تمّ انتخاب السيد بشارة خشان، مدير تطوير الموارد البشرية في الجمعية، عضواً في مجلس إدارة هذه الشبكة لثلاث سنوات (كانون الثاني ٢٠٢٠ حتّى ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢) في الجمعيّة العموميّة التي عُقدت في فرانكفورت خلال شهر حزيران ٢٠١٩.

توزع المشاركين في الدورات التدريبية المكثفة، المتخصّصة والداخلية

إسم الدورة	عدد الدورات	عدد المشاركين	توزع المشاركين حسب الجنس		توزع المشاركين حسب سنوات الخدمة			توزع المشاركين حسب الرتبة			عدد المصارف المشاركة/ المؤسسات المالية	عدد ساعات التدريب للدورة الواحدة	إجمالي عدد ساعات التدريب
دورات تدريبية			ذكر	أنثى	أقل من 5سنوات	بين 5 و10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	التقنيون A-B	الكوادر الوسطى C-D	الإداريون E - F			
إدارة المخاطر													
1 | Basel III: Final Post-Crisis Reforms of December 2017 (so-called Basel IV)	1	21	9	12	2	6	13	5	8	8	13	7	147
2 | إدارة مخاطر معدّل الفائدة	1	17	9	8	2	4	11	1	7	9	13	7	119
إدارة الإقراض وعملياته													
3 | دراسة الجدوى الإقتصادية	2	32	18	14	9	13	10	12	18	2	11	14	448
4 | تحليل العمليات الائتمانية	1	18	11	7	2	14	2	10	8	0	9	21	378
إدارة الخزينة والمنتجات المالية													
5 | مقدمة حول أسواق رأس المال	1	23	5	18	11	6	6	13	5	5	11	7	161
6 | أسس تحليل الإستثمار وأسواق رأس المال	1	10	5	5	3	3	4	6	1	3	7	14	140
النواحي القانونية والتنظيمية													
7 | مكافحة تبييض الأموال	8	154	70	84	39	47	68	64	56	34	29	4	616
8 | أبرز المستجدّات الضريبية وفقاً لموازنة العام 2018	1	53	16	37	7	14	32	13	12	28	26	6	318
9 | العقود المصرفية	1	21	6	15	2	12	7	2	10	9	12	12	252
10 | النواحي القانونية للعمليات المصرفية	1	31	13	18	13	11	7	19	11	1	9	21	651
المحاسبة، إعداد الموازنة والرقابة المالية													
11 | التكيّف مع البيئة التنظيمية الجديدة في ظلّ المعيار الدولي رقم 9 في التقارير المالية	1	32	13	19	4	15	13	8	15	9	13	14	448
12 | المؤشرات الإقتصادية والمالية	1	23	14	9	5	11	7	8	6	9	23	7	161
13 | تحليل التدفقات والنسب المالية	1	23	16	7	2	9	12	6	16	1	8	21	483
التدقيق													
14 | كتابة تقرير التدقيق الداخلي الفعّالة	1	22	10	12	6	8	8	5	10	7	12	14	308
الجوانب الإدارية													
15 | إدارة فريق العمل	1	21	9	12	0	2	19	2	15	4	7	14	294
16 | برنامج خاص بمدراء الفروع	1	24	18	6	0	3	21	0	6	18	6	21	504
17 | إدارة الموارد البشرية المرتكزة على تحليل المخاطر	1	17	4	13	1	6	10	1	14	2	13	14	238
18 | تحديد الوظائف الأساسية في المصرف: خطوة استراتيجية في تخطيط المسار الوظيفي	1	15	5	10	0	6	9	2	9	4	7	14	210
19 | إعداد استرتيجيات لتخطيط المسار الوظيفي في المصارف	1	17	5	12	0	8	9	2	11	4	10	14	238
20 | تحليل البيانات لإتخاذ القرارات	1	13	6	7	3	5	5	4	5	4	6	14	182
21 | تقنيات إعداد الجداول (Modern Excel)	1	17	12	5	6	2	9	6	8	3	6	14	238
تنمية القدرات الشخصية													
22 | مهارات التفاوض	1	9	3	6	0	0	9	0	4	5	4	6	54
23 | تعلّم وإتقان اللغة الإنكليزية	2	31	21	10	12	10	9	20	10	1	10	55	1705
إدارة تكنولوجيا المعلومات واستعمالاتها													
24 | FinTech and Digital Banking	1	42	24	18	7	8	27	6	19	17	18	14	588
25 | الأمان السيبراني: التوجّهات، المخاطر، التدابير والتحدّيات	1	37	32	5	4	11	22	9	10	18	17	14	518
26 | COBIT ® 2019 Foundation	1	15	13	2	2	3	10	2	7	6	8	12	180
المجموع	**35**	**738**	**367**	**371**	**142**	**237**	**359**	**226**	**301**	**211**	**29**	**375**	**9579**
دورات تدريبية داخليّة													
27 | مكافحة تبييض الأموال	2	37	10	27	3	4	30	4	6	27	2	4	148
28 | النواحي القانونية للعمليات المصرفية	2	43	29	14	10	10	23	19	6	18	1	21	903
29 | الذكاء العاطفي	1	17	6	11	14	1	2	0	9	8	1	12	204
المجموع	**5**	**97**	**45**	**52**	**27**	**15**	**55**	**23**	**21**	**53**	**4**	**37**	**1255**
المجموع العام	**40**	**835**	**412**	**423**	**169**	**252**	**414**	**249**	**322**	**264**	**33**	**412**	**10834**

03 نشاط المعهد العالي للدراسات المصرفية في العام الجامعي ٢٠١٨ - ٢٠١٩

واصل المعهد العالي للدراسات المصرفية ISEB رسالته التي يؤدّيها كشريك للمصارف اللبنانية في جهودها التعليميّة والتدريبيّة، من خلال ما يقدّمه من تعليم أكاديمي ومهني عالي الجودة لعشرات الأشخاص في كلّ من القسمين الفرنسي والإنجليزي. وقد منح المعهد في السنة الجامعيّة المنصرمة درجة البكالوريوس إلى ٢٣ خريجاً ودرجة الماجستير إلى ٣٩ خريجاً في التخصّصات الأربعة الآتية:

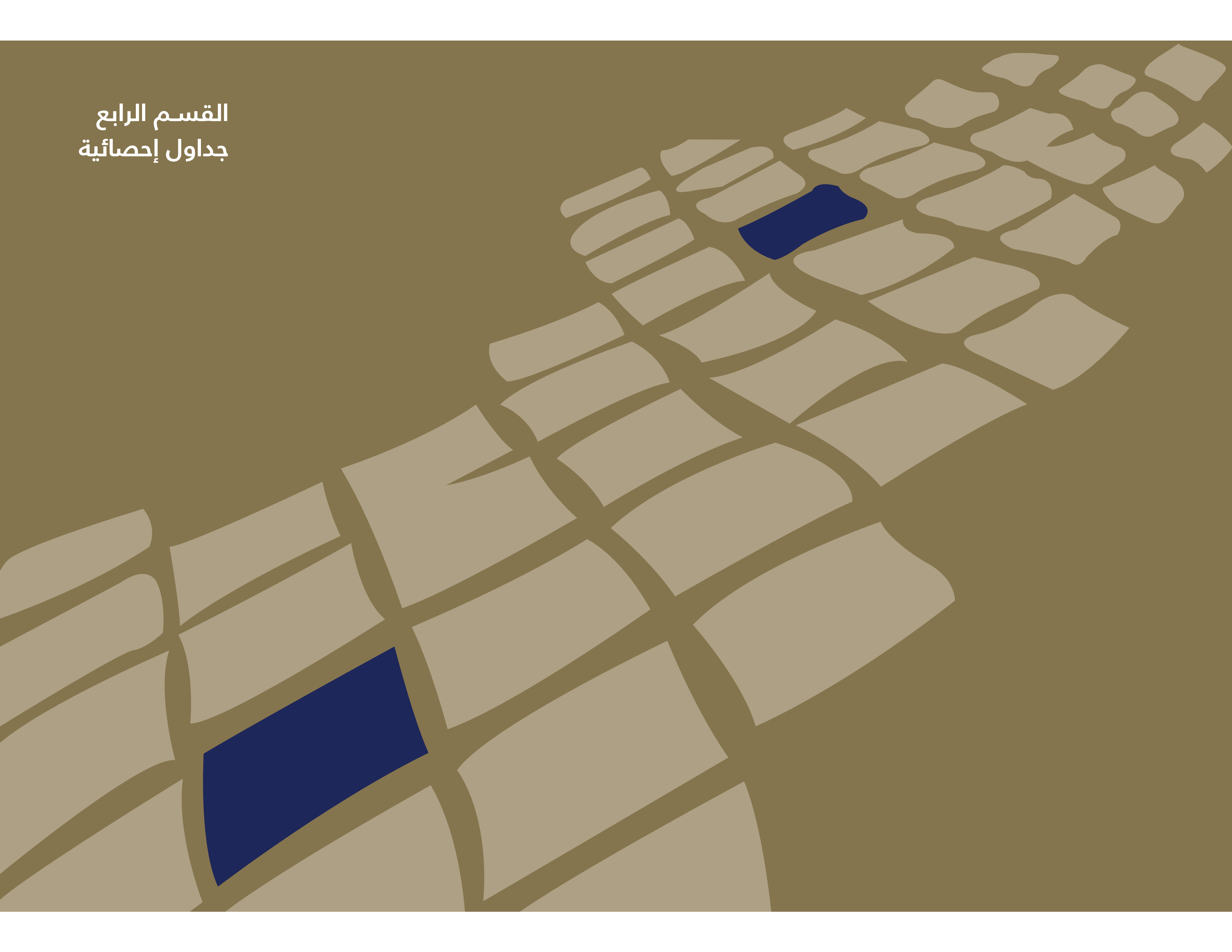
> إدارة المخاطر
> الخدمات المصرفية الرقمية والتكنولوجيا المالية
> ائتمان التجزئة والمؤسّسات
> الأسواق الماليّة

يعمل معظم طلاب الماجستير (حوالي ٨٠٪) في القطاع المصرفي الذي يقوم بتمويل قسم كبير من أقساطهم الجامعية. وتمتّد دراسة برنامج الماجستير على فترة سنتين، يتابع خلالها الطلاب صفوفهم بفعالية، وذلك دون الإخلال بواجباتهم المهنية، بحيث أن الجدول الزمني للدروس هو ثلاث مرات أسبوعياً من الساعة ٥,٠٠ عصراً إلى ٩,٣٠ مساءً.

وبموجب التعميم رقم ١٠٣ الصادر عن مصرف لبنان، واصل المعهد نشاطه في مقرّراته الأكاديمية والمهنيّة، فنظّم خلال السنة الماضية دورات تدريبية لعدد من موظفي المصارف من مختلف الفئات، بحيث:

> حاز ٣٧٦ مشاركًا شهادة الائتمان المصرفي
> وحاز٤٩ مشاركًا شهادة الأنظمة المالية اللبنانية

يعمل المعهد أيضاً على إعداد وتنظيم دورات تدريبيّة جديدة لتلبية متطلّبات القطاع المصرفي كما في مجال التدريب المهني للموارد البشرية، على سبيل المثال. ثمّ أن المعهد على استعداد للعمل على دورات مصمّمة خصيصاً للمصارف من أجل تغطية أيّ من احتياجاتها التنموية الخاصة، مرتكزاً على قدراته وموارده التدريبيّة الذاتية ومستعيناً، كلّما دعت الحاجة، بمؤهّلات مدرّبين دوليّين.



القسم الرابع

جداول إحصائية

جدول رقم

01 مؤشرات إقتصادية رئيسية

	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليارل.ل)	75284	77192	80110	82854	77500
معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلّي الاجمالي (%)	0.2	1.5	0.9	(1.9)	(6.5)
المخفّض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي GDP deflator (%)	3.5	0.8	2.5	5.7	-
متوسط المؤشر الاقتصادي العام (متوسط 1993=100) *	278.6	289.2	305.9	307.7	292.6
التغيرات بالنسبة للسنة السابقة (%)	_	3.8	5.8	0.6	(4.9)
عجز الميزان التجاري (تراكمي- مليون د.أ.)	15642	16142	16739	17028	15508
تغيرات في الموجودات الخارجية الصافية (تراكمي- مليون د.أ.) منها:	(3354)	1238	(156)	(4823)	(5851)
مصرف لبنان	(473)	3866	1609	(2289)	(3905)
القطاع المالي	(2881)	(2628)	(1765)	(2534)	(1946)

المصادر: إدارة الإحصاء المركزي - مصرف لبنان- المركز الآلي الجمركي.

الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الحقيقي للعام ٢٠١٩ تقديرات السلطات الرسمية.
* المؤشر الإقتصادي العام Coincident Indicator الصادر عن مصرف لبنان.
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم

02 الوضـع النقـدي*

(نهاية الفترة ، بمليارات الليرات)

البيان	2017	2018	2019
أوراق نقدية متداولة	4886	5008	9818
ودائع تحت الطلب بالليرة	5738	6653	6802
(م1) = السيولة الجاهزة بالليرة	**10624**	**11661**	**16620**
ودائع الادخار بالليرة	68542	65167	46864
(م2) = (م1)+ ودائع الإدخار بالليرة	**79166**	**76828**	**63484**
ودائع بالعملات الاجنبية	129477	135892	138910
سندات دين بالعملات الأجنبية (Bonds)	322	273	437
(م3) = (م2)+ ودائع بالعملات الأجنبية + سندات دين بالعملات الأجنبية	**208965**	**212993**	**202831**
عناصر التغطية :			
ديون صافية على الخارج	51043	43308	37823
ديون صافية على القطاع العام	76231	82439	84150
فروقات قطع	(9726)	(9464)	(12835)
ديون على القطاع الخاص	86023	83099	70814
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	5394	13610	22879
المجموع	**208965**	**212993**	**202831**

المصدر : مصرف لبنان

( ) تعني أرقاماً سلبية.
*ابتداء من شهر كانون الثاني ٢٠١٧، يرتكز احتساب المجمل النقدي والمقابل له على الميزانية المجمعة لمؤسسات الإيداع.

جدول رقم

03 الماليّة العامة

(بمليارات الليرات)

المقبوضات والمدفوعات الإجمالية الفعلية

	2015	2016	2017	2018	2019
المقبوضات الإجماليّة	**14435**	**14959**	**17524**	**17405**	**16680**
إيرادات الموازنة	13635	13989	16247	16189	15890
منها: الضريبية	10330	10597	12381	12766	12535
النسبة من المقبوضات الإجمالية (%)	71.6	70.8	70.7	73.3	75.1
مقبوضات الخزينة	800	970	1277	1216	790
المدفوعات الإجماليّة	**20393**	**22412**	**23186**	**26821**	**25479**
نفقات الموازنة	18108	19517	21223	24664	23602
منها: رواتب وأجور وتقديمات وتعويضات	7080	7335	8218	9719	10146
النسبة من المدفوعات الإجمالية (%)	34.7	32.7	35.4	36.2	39.8
خدمة الدين العام	7050	7484	7814	8457	8366
النسبة من المدفوعات الإجمالية (%)	34.6	33.4	33.7	31.5	32.8
نفقات أخرى	3978	4698	5191	6488	5090
النسبة من المدفوعات الإجمالية (%)	19.5	21.0	22.4	24.2	20.0
مدفوعات الخزينة	2286	2895	1963	2157	1876
العجز العام	**5958**	**7453**	**5662**	**9416**	**8799**
الرصيد الأوّلي: الفائض (+)؛ العجز (-)	**1092**	**31**	**2152**	**-958**	**-433**
نسب مئوية					
العجز العام/المدفوعات الإجمالية	29.22	33.25	24.42	35.11	34.53
العجز العام/الناتج المحلّي الإجمالي	7.91	9.65	7.03	11.36	11.35
المقبوضات الإجمالية/الناتج المحلّي الإجمالي	19.16	19.37	21.77	21.01	21.52
المدفوعات الإجمالية/الناتج المحلي الإجمالي	27.07	29.01	28.81	32.37	32.88
خدمة الدين/الناتج المحلّي الإجمالي	9.36	9.69	9.71	10.02	10.79
المدفوعات ناقص خدمة الدين/الناتج المحلي الإجمالي	17.71	19.33	19.10	22.16	22.08
خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية	48.84	50.03	44.59	48.59	50.16

المصدر: وزارة الماليّة.

جدول رقم

04 تطور الدين العام

(نهاية الفترة)

	القيمة (مليار ليرة)				
	2015	2016	2017	2018	2019
1- الدين العام الاجمالي	**106031**	**112910**	**119892**	**128347**	**138150**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)	_	6.5	6.2	7.1	7.6
2- الدين بالليرة اللبنانية	**65195**	**70528**	**74077**	**77852**	**87279**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)	_	8.2	5.0	5.1	12.1
أ- مصرف لبنان	23907	30150	35580	39006	50717
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)	_	26.1	18.0	9.6	30.0
ب- المصارف	30279	29581	27756	27402	25316
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)	_	(2.3)	(6.2)	(1.3)	(7.6)
ج- القطاع غير المصرفي	11009	10797	10741	11444	11246
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)	_	(1.9)	(0.5)	6.5	(1.7)
3- الدين بالعملات الأجنبية	**40836**	**42382**	**45815**	**50495**	**50871**
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)	-	3.8	8.1	10.2	0.7
4- ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي	13555	14586	15659	14186	15677
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)	_	7.6	7.4	(9.4)	10.5

	الحصة من المجموع (%)				
	2015	2016	2017	2018	2019
1- الدين العام الاجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
2- الدين بالليرة اللبنانية	**61.5**	**62.5**	**61.8**	**60.7**	**63.2**
أ- مصرف لبنان	22.5	26.7	29.7	30.4	36.7
ب- المصارف	28.6	26.2	23.2	21.3	18.3
ج- القطاع غير المصرفي	10.4	9.6	9.0	8.9	8.1
3- الدين بالعملات الأجنبية	**38.5**	**37.5**	**38.2**	**39.3**	**36.8**

المصدر : مصرف لبنان

( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم

05 التطور السنوي لمحفظة سندات الخزينة اللبنانية

بالليرة (نهاية الفترة)

	القيمة (مليار ليرة)							القيمة (مليار ليرة)				إجمالي المحفظة (مليار ليرة)	متوسط الفائدة المثقّلة * (%)	متوسط الأجل المثقّل * أيام
	3 أشهر	6 أشهر	12 شهراً	24 شهراً	36 شهراً	60 شهراً	84 شهراً	96 شهراً	120 شهراً	144 شهراً	180 شهراً			
2015	72	475	821	4258	19952	13074	12100	1982	8005	3373		64112	6.94	1222
2016	266	441	2393	5209	14382	15463	14680	1833	11389	3076	215	69347	6.92	1269
2017	130	926	2073	7377	11267	16652	13495	1833	15768	3076	215	72812	6.65	1420
2018	231	323	2195	6966	10308	17778	11311	1832	21138	3076	1417	76575	6.11	1628
2019	26	72	939	3299	9086	20086	15555	1832	30312	3076	1417	85700	6.44	1772

مصدر المعلومات الأوّلية : مصرف لبنان

* جرى التثقيل على أساس حصة كل فئة من مجموع المحفظة.

جدول رقم

06 تطوّر أسعار صرف بعض العملات الاجنبية والعربية

إزاء الليرة اللبنانية

السعر في نهاية الفترة بالليرات اللبنانية	2015	2016	2017	2018	2019
الدولار الاميركي	1507.5	1507.5	1507.5	1507.5	1507.5
الليرة الاسترلينية	2232.46	1856.03	2035.58	1905.78	1977.99
الفرنك السويسري	1520.88	1485.81	1545.04	1529.68	1551.09
اليورو	1646.64	1596.29	1806.59	1724.73	1686.89
الين الياباني	12.51	12.90	13.39	13.66	13.81
الليرة السورية	6.81	2.93	2.93	2.93	3.45
الريال السعودي	401.58	401.91	401.99	401.86	401.86
الدينار الكويتي	4967.05	4934.53	4995.03	4962.15	4971.97

المصدر: مصرف لبنان.

جدول رقم

07 متوسط معدلات الفوائد في المصارف التجارية (٪)

	معدلات الفائدة على الليرة		معدلات الفائدة على الدولار		متوسط الفائدة المثقلة على القروض بين المصارف بالليرة	معدل الليبور 3 أشهر على الدولار الاميركي
	المدينة	الدائنة	المدينة	الدائنة		
ك1 2015	7.45	5.56	7.06	3.17	3.03	0.54
ك1 2016	8.23	5.56	7.35	3.52	3.00	0.98
ك1 2017	8.09	6.41	7.67	3.89	35.93	1.60
ك2 2018	8.56	6.53	7.74	3.91	4.00	1.73
شباط 2018	8.67	6.51	7.90	3.96	4.20	1.88
آذار 2018	8.95	6.64	7.89	4.04	4.30	2.17
نيسان 2018	8.99	6.64	7.82	4.10	4.35	2.35
أيار 2018	8.65	6.71	7.87	4.11	5.00	2.34
حزيران 2018	8.82	6.72	7.93	4.09	5.00	2.33
تموز 2018	8.66	6.94	7.96	4.14	5.00	2.34
آب 2018	8.81	7.03	8.12	4.20	6.27	2.32
أيلول 2018	9.31	7.39	8.11	4.36	5.04	2.35
ت1 2018	9.60	7.74	8.30	4.63	14.57	2.46
ت2 2018	10.15	7.97	8.57	4.90	17.07	2.65
ك1 2018	9.97	8.30	8.57	5.15	40.11	2.79
ك2 2019	10.41	8.93	8.89	5.58	29.75	2.77
شباط 2019	10.55	9.16	8.91	5.62	17.50	2.68
آذار 2019	10.58	8.75	9.31	5.69	4.89	2.61
نيسان 2019	10.74	8.60	9.34	5.68	5.24	2.59
أيار 2019	10.75	8.72	9.54	5.79	18.72	2.53
حزيران 2019	10.94	8.80	9.49	5.84	9.29	2.40
تموز 2019	11.13	8.81	9.90	6.01	10.53	2.29
آب 2019	11.24	8.95	10.03	6.20	17.70	2.17
أيلول 2019	10.92	9.13	10.26	6.57	19.59	2.13
ت1 2019	11.19	9.03	10.05	6.61	62.03	1.98
ت2 2019	9.69	9.40	10.64	6.31	73.51	1.91
ك1 2019	9.09	7.36	10.84	4.62	23.64	1.91

المصادر: مصرف لبنان، شركة لبنان المالية

جدول رقم

08 الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية

(نهاية الفترة- مليار ل.ل.)

البيان	2016	2017	2018	**2019
الموجودات				
الموفورات	**135305**	**156667**	**197138**	**178208**
أوراق نقدية	693	774	850	741
ودائع لدى مصرف لبنان	134612	155893	196288	177468
ديون على القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي)	**76369**	**80824**	**78796**	**66627**
بالليرات اللبنانية	23595	26400	24850	20883
بالعملات الأجنبية	52774	54424	53946	45744
ديون على القطاع العام	**52345**	**48163**	**50651**	**43240**
منها: سندات بالليرة	28936	26556	26198	22071
سندات بالعملات	23191	21373	24178	20827
ديون مختلفة	218	234	275	343
موجودات خارجية	**34824**	**35579**	**37991**	**26535**
ديون على القطاع الخاص غير المقيم	9039	9152	10728	8400
ديون على مصارف غير مقيمة	16354	17035	18074	10202
موجودات خارجية أخرى *	9431	9392	9188	7933
القيم الثابتة	**6404**	**7131**	**7636**	**7925**
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	**2027**	**2355**	**2671**	**2413**
موجودات غير مصنفة	**726**	**713**	**1214**	**1850**
المجموع	**307999**	**331433**	**376097**	**326797**
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي)	**193765**	**201263**	**205859**	**190566**
ودائع بالليرة	76904	73100	70696	52687
ودائع بالعملات الأجنبية	116861	128164	135163	137879
ودائع القطاع العام	**5956**	**6484**	**6445**	**7379**
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	**51196**	**52998**	**56870**	**48920**
بالليرات اللبنانية	6827	6440	6501	4733
بالعملات الأجنبية	44369	46558	50369	44187
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	**9467**	**11278**	**13961**	**13310**
سندات دين	**408**	**416**	**324**	**617**
الأموال الخاصة	**27497**	**28831**	**30383**	**31240**
أموال خاصة أساسية	25660	26955	28235	29278
أموال خاصة مساندة	1838	1876	2148	1962
مطلوبات غير مصنفة	**19708**	**30163**	**62256**	**34766**
المجموع	**307999**	**331433**	**376097**	**326797**

المصدر : مصرف لبنان.
* تشمل النقد والودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة، ومحفظة الموجودات المالية لغير المقيمين وموجودات خارجية أخرى.
** ابتداءً من كانون الأول ٢٠١٩، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 «الأدوات المالية: العرض» والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، تمّ إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشأة بالتلازم لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض بنود الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية: ١- إجمالي الموجودات/المطلوبات، ٢- ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و٣- المطلوبات غير المصنّفة، باتت تُنشر على هذا الأساس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّننا من إجراء هذا الأمر.

جدول رقم

09 تطور الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية وأبرز بنودها

(نهاية الفترة- مليار ل.ل.)

	2016	2017	2018	**2019
إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	244961	254261	262729	239486
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)	-	3.8	3.3	(8.8)
إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	85408	89976	89524	75027
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)	-	5.3	(0.5)	(16.2)
ديون على القطاع العام	52345	48163	50651	43240
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)	-	(8.0)	5.2	(14.6)
ديون على مصارف غير مقيمة	16354	17035	18074	10202
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)	-	4.2	6.1	(43.6)
ودائع المصارف لدى مصرف لبنان	134612	155893	196288	177468
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)	-	15.8	25.9	
الأموال الخاصة	27497	28831	30383	31240
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)	-	4.9	5.4	2.8
إجمالي الميزانية المجمعة للمصارف التجارية	307999	331433	376097	326797
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)	-	7.6	13.5	

المصدر : مصرف لبنان.
( ) تعني أرقاماً سلبية.
* ابتداءً من كانون الأول ٢٠١٩، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 «الأدوات المالية: العرض» والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، تمّ إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشأة بالتلازم لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض بنود الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية: ١- إجمالي الموجودات/المطلوبات، ٢ - ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و٣ - المطلوبات غير المصنّفة، باتت تُنشر على هذا الأساس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّننا من إجراء هذا الأمر.

جدول رقم 10
توزّع أعباء وإيرادات المصارف العاملة في لبنان

	القيمة بمليارات الليرات اللبنانية			النسبة من المجموع (%)		
	2016	2017	2018	2016	2017	2018
النفقات						
فوائد مدفوعة	10866	12331	15609	65.3	68.6	73.9
صافي المؤونات	262	951	280	1.6	5.3	1.3
أعباء المستخدمين	2196	2207	2291	13.2	12.3	10.9
أعباء الاستثمار العامة	2290	1509	1464	13.8	8.4	6.9
استهلاكات وصافي مؤونات/ أرباح على أصول مادية وغير مادية	262	359	250	1.6	2.0	1.2
ضريبة على الأرباح	776	624	1217	4.7	3.5	5.8
المجموع	**16652**	**17981**	**21111**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
الايرادات						
فوائد مقبوضة	15990	18067	22554	81.9	84.2	92.1
عمولات صافية مقبوضة وايرادات الاستثمار المصرفي والإيرادات التشغيلية الأخرى	3555	3019	1874	18.2	14.1	7.7
صافي النتائج الإستثنائية	(29)	365	51	(0.1)	1.7	0.2
المجموع	**19516**	**21451**	**24479**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
الأرباح الصافية	**2864**	**3470**	**3368**			

المصدر: مصرف لبنان.
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم 11
حسابات الأرباح والخسائر المجمّعة للمصارف العاملة في لبنان

	القيمة بمليارات الليرات اللبنانية			التغير السنوي (%)	
	2016	2017	2018	2017-2016	2018-2017
1 | فوائد مقبوضة	15990	18067	22554	13.0	24.8
2 | فوائد مدفوعة	10866	12331	15609	13.5	26.6
3 | هامش الفائدة (1-2)	**5124**	**5736**	**6945**	**11.9**	**21.1**
4 | صافي المؤونات على القروض المشكوك بتحصيلها	262	951	280	263.0	(70.6)
5 | الناتج المصرفي الصافي (3-4)	**4862**	**4785**	**6665**	**(1.6)**	**39.3**
6 | صافي العمولات والإيرادات الأخرى (استثمارية وغير استثمارية)	3555	3019	1874	(15.1)	(37.9)
7 | الناتج المالي الصافي (5+6)	**8417**	**7804**	**8539**	**(7.3)**	**9.4**
8 | أعباء المستخدمين	2196	2207	2291	0.5	3.8
9 | أعباء الاستثمار العامة الأخرى	2290	1509	1464	(34.1)	(3.0)
10 | استهلاكات وصافي مؤونات/ أرباح على أصول مادية وغير مادية	262	359	250	37.0	(30.4)
11 | النتيجة العادية قبل الضريبة (7-8-9-10)	**3669**	**3729**	**4534**	**1.6**	**21.6**
12 | صافي النتائج الإستثنائية	(29)	365	51	-	-
13 | النتيجة قبل الضريبة (11+ 12)	**3640**	**4094**	**4585**	**12.5**	**12.0**
14 | ضريبة على الأرباح	776	624	1217	(19.6)	95.0
15 | الربح الصافي بعد الضريبة (13-14)	**2864**	**3470**	**3368**	**21.2**	**(2.9)**

المصدر: مصرف لبنان.
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم

12 تطور الودائع والتسليفات المصرفية

(نهاية الفترة)

	2016	2017	2018	2019
بالليرات اللبنانية (مليار ليرة)				
ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	83731	79540	77197	57420
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)	-	(5.0)	(2.9)	(25.6)
تسليفات للقطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	24434	28220	27561	23476
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)	-	15.5	(2.3)	(14.8)
التسليفات على الودائع %	29.2	35.5	35.7	40.9
بالعملات الاجنبية (مليون دولار أميركي)				
ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	106952	115902	123073	120773
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)	-	8.4	6.2	(1.9)
تسليفات للقطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	40447	40967	41103	34196
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)	-	1.3	0.3	(16.8)
التسليفات على الودائع %	37.8	35.3	33.4	28.3

المصدر: مصرف لبنان.
( ) تعني أرقاماً سلبية.

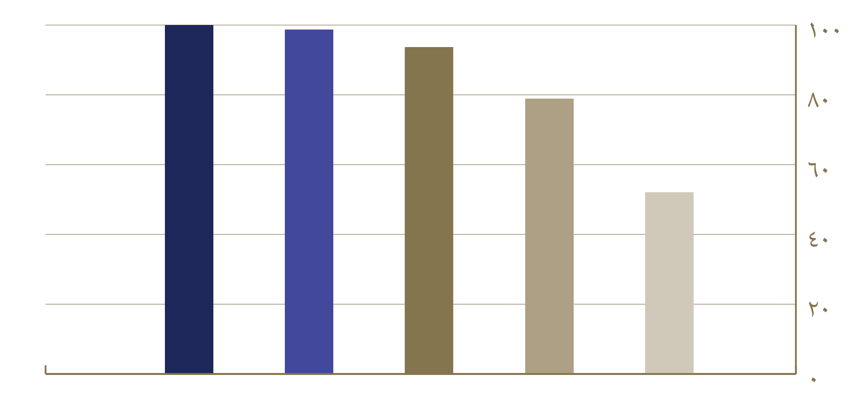
جدول رقم

13 التركّز المصرفي كما في نهاية العام ٢٠١٨

(بالنسب المئوية)

	إجمالي الموجودات	الودائع	التسليفات
المجموعات المصرفية الخمسة الأولى	52.0	51.9	45.5
المجموعات المصرفية العشرة الأولى	78.9	79.5	73.1
المجموعات المصرفية العشرون الأولى	93.7	95.3	91.9
المجموعات المصرفية الثلاثون الأولى	98.6	99.4	98.2
مجموع المصارف	100.0	100.0	100.0

التركز المصرفي حسب إجمالي الموجودات



- المجموعات المصرفية الخمسة الأولى
- المجموعات المصرفية العشرة الأولى
- المجموعات المصرفية العشرون الأولى
- المجموعات المصرفية الثلاثون الأولى
- مجموع المصارف

جدول رقم

14

التوزّع الجغرافي للودائع المصرفية (نهاية الفترة-بالنسبة المئوية)

	حسب المنطقة		حسب المودعين	
	كانون الأول 2018	كانون الأول 2019	كانون الأول 2018	كانون الأول 2019
المناطق				
بيروت وضواحيها	67.64	66.06	47.08	47.58
جبل لبنان	14.62	15.24	18.69	18.83
البقاع	4.79	5.03	8.97	8.75
لبنان الجنوبي	6.96	7.31	12.92	12.39
لبنان الشمالي	5.99	6.37	12.34	12.45
المجموع	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**

المصدر: مصرف لبنان.

التوزّع الجغرافي للتسليفات المصرفية (نهاية الفترة-بالنسبة المئوية)

	حسب المنطقة		حسب المودعين	
	كانون الأول 2018	كانون الأول 2019	كانون الأول 2018	كانون الأول 2019
المناطق				
بيروت وضواحيها	74.73	73.93	52.22	52.85
جبل لبنان	13.11	13.56	18.44	18.39
البقاع	3.22	3.34	7.52	7.31
لبنان الجنوبي	4.48	4.51	10.34	10.14
لبنان الشمالي	4.46	4.65	11.48	11.31
المجموع	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**

المصدر: مصرف لبنان.

جدول رقم

15

توزّع عدد المستفيدين من التسليفات حسب شرائحها (نهاية الفترة-بالنسبة المئوية)

	كانون الأول 2018		أيلول 2019	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
دون 5 ملايين ليرة	96227	15.35	107461	17.62
بين 5 و25 مليون ليرة	297051	47.39	287627	47.16
بين 25 و100 مليون ليرة	129248	20.62	115813	18.99
بين 100 و500 مليون ليرة	88400	14.10	84104	13.79
بين 500 و1000 مليون ليرة	7524	1.20	6957	1.14
بين 1000 و5000 مليون ليرة	5803	0.93	5450	0.89
بين 5000 و10000 مليون ليرة	1143	0.18	1071	0.18
فوق 10000 مليون ليرة	1443	0.23	1386	0.23
المجموع العام	**626839**	**100.00**	**609869**	**100.00**

المصدر: مصرف لبنان.

توزّع قيَم التسليفات حسب شرائحها (نهاية الفترة - مليار ليرة، وبالنسبة المئوية)

	كانون الأول 2018		أيلول 2019	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
دون 5 ملايين ليرة	207	0.20	230	0.23
بين 5 و25 مليون ليرة	3698	3.53	3510	3.56
بين 25 و100 مليون ليرة	6167	5.88	5632	5.71
بين 100 و500 مليون ليرة	17398	16.60	16416	16.65
بين 500 و1000 مليون ليرة	5145	4.91	4754	4.82
بين 1000 و5000 مليون ليرة	12428	11.86	11579	11.74
بين 5000 و10000 مليون ليرة	7979	7.61	7466	7.57
فوق 10000 مليون ليرة	51794	49.41	49019	49.71
المجموع العام	**104816**	**100.00**	**98606**	**100.00**

المصدر: مصرف لبنان.

جدول رقم

16 توزّع تسليفات القطاع المالي على القطاعات الاقتصادية في نـهاية الفترة ٢٠١٥ - ٢٠١٩

القطاع الاقتصادي	2015	2016	2017	2018	2019
	القيمة مليار ليرة				
الزراعة	1064	1146	1184	1190	1136
الصناعة	9398	9517	10304	11498	9672
المقاولات والبناء	16335	17414	17267	16813	14898
التجارة والخدمات	30991	31346	34110	35704	29622
الوساطة المالية	5458	5169	5452	4681	3725
مختلف	2468	2527	2846	3054	2584
الأفراد	27060	29662	32332	31876	28142
المجموع	**92773**	**96781**	**103495**	**104816**	**89779**

المصدر: مصرف لبنان.

القطاع الاقتصادي	2015	2016	2017	2018	2019
	النسبة من المجموع (%)				
الزراعة	1.15	1.18	1.14	1.14	1.27
الصناعة	10.13	9.83	9.96	10.97	10.77
المقاولات والبناء	17.61	17.99	16.68	16.04	16.59
التجارة والخدمات	33.41	32.39	32.96	34.06	32.99
الوساطة المالية	5.88	5.34	5.27	4.47	4.15
مختلف	2.66	2.61	2.75	2.91	2.88
الأفراد	29.17	30.65	31.24	30.41	31.35
المجموع	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**

المصدر: مصرف لبنان.

جدول رقم

17 الشيكات المتقاصّة بالليرة اللبنانية

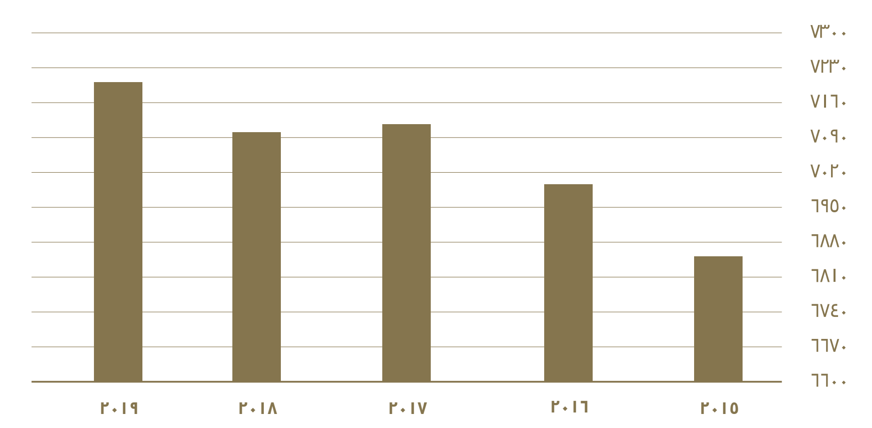
(العدد بالآلاف والقيمة بمليارات الليرات)

	2015	2016	2017	2018	2019
	العدد				
المجموع	**4117**	**4286**	**4591**	**4699**	**4636**

	2015	2016	2017	2018	2019
	القيمة				
المجموع	**28210**	**29985**	**32674**	**33366**	**33385**

المصدر: مصرف لبنان.

متوسط قيكة الشك المحرر بالليرة اللبنانية (ألف ل.ل)



جدول رقم

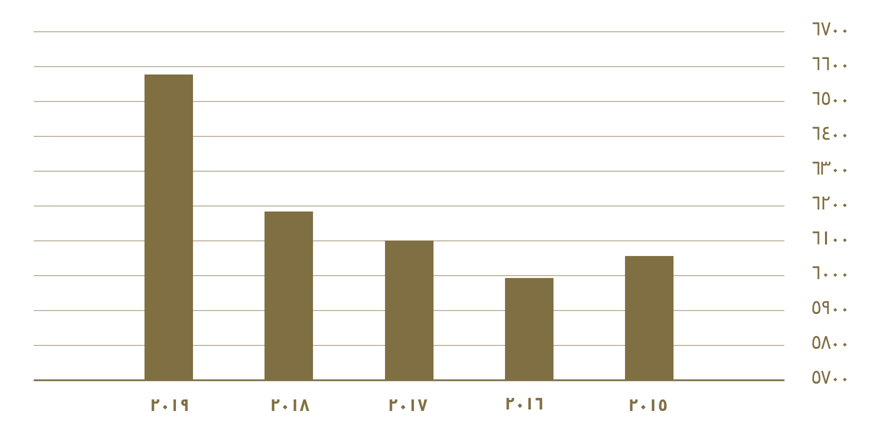
18 الشيكات المتقاصّة بالعملات الأجنبية

(العدد بالآلاف ، القيمة بملايين الدولارات)

2019	2018	2017	2016	2015	
		العدد			
5294	7183	7634	8033	8394	المجموع
		القيمة			
34825	44429	46578	48144	50831	المجموع

المصدر: مصرف لبنان.

متوسط قيكة الشك المحرر بالعملات الأجنبية (د-أ)



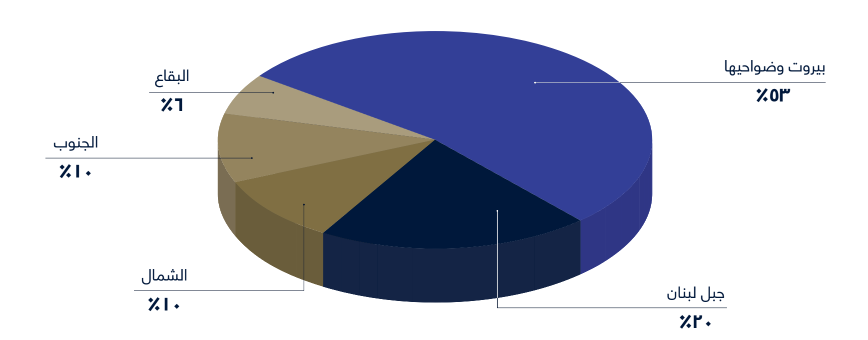
جدول رقم

19 التوزّع الجغرافي لفروع المصارف العاملة في لبنان

2019	2018	2017	2016	2015	
63	**65**	**65**	**67**	**69**	**عدد المصارف**
47	49	49	50	53	تجارية
16	16	16	17	16	أعمال
1058	**1080**	**1065**	**1056**	**1039**	**عدد فروع المصارف التجارية العاملة**
562	568	565	567	558	بيروت وضواحيها
211	211	207	203	199	جبل لبنان
109	111	108	103	102	الشمال
109	118	116	115	112	الجنوب
67	72	69	68	68	البقاع

المصدر: مصرف لبنان.

التوزّع الجغرافي لفروع المصارف التجارية ٢٠١٩



جدول رقم

20 توزّع العاملين في المصارف (العدد)

٢٠١٥ - ٢٠١٩

	2015	2016	2017	2018	2019
مجموع العاملين في القطاع المصرفي	**24638**	**25260**	**26005**	**25908**	**24886**
التوزّع حسب الجنس					
ذكور	13066	13276	13577	13451	12865
اناث	11572	11984	12428	12457	12021
التوزّع حسب العمر					
أقل من 25 سنة	2085	2044	2150	1774	1007
بين 25 و 40 سنة	12297	12941	13536	13739	13526
بين 40 و 60 سنة	8908	8865	8879	8915	8827
أكثر من 60 سنة	1348	1410	1440	1480	1526
التوزّع حسب الوضع العائلي					
عازب	9867	9699	9801	9462	8541
متأهل*	14771	15561	16204	16446	16345
عدد الاولاد	21074	20430	21902	22079	21051
التوزّع حسب التحصيل العلمي					
دون البكالوريا	2365	2316	2208	2056	1898
بكالوريا قسم 2 أو ما يعادلها	3559	3351	3304	3150	2807
شهادة جامعية	18714	19593	20493	20702	20181
التوزّع حسب فئات المصارف					
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	23139	23753	24648	24557	23554
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	734	708	515	513	490
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	765	799	842	838	842

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

* متزوج، مطلّق أو أرمل

جدول رقم

21 توزّع العاملين في المصارف (الحصة من المجموع، بالنسب المئوية)

٢٠١٥ - ٢٠١٩

	2015	2016	2017	2018	2019
التوزّع حسب الجنس					
ذكور	53.0	52.6	52.2	51.9	51.7
اناث	47.0	47.4	47.8	48.1	48.3
التوزّع حسب العمر					
أقل من 25 سنة	8.5	8.1	8.3	6.8	4.0
بين 25 و 40 سنة	49.9	51.2	52.1	53.0	54.4
بين 40 و 60 سنة	36.2	35.1	34.1	34.4	35.5
أكثر من 60 سنة	5.5	5.6	5.5	5.7	6.1
التوزّع حسب الوضع العائلي					
عازب	40.0	38.4	37.7	36.5	34.3
متأهل*	60.0	61.6	62.3	63.5	65.7
التوزّع حسب التحصيل العلمي					
دون البكالوريا	9.6	9.2	8.5	7.9	7.6
بكالوريا قسم 2 أو ما يعادلها	14.4	13.3	12.7	12.2	11.3
شهادة جامعية	76.0	77.6	78.8	79.9	81.1
التوزّع حسب فئات المصارف					
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	93.9	94.0	94.8	94.8	94.6
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	3.0	2.8	2.0	2.0	2.0
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	3.1	3.2	3.2	3.2	3.4

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

* متزوج ، مطلّق أو أرمل

جدول رقم

22 التغيّر السنوي لتوزّع العاملين في المصارف

٢٠١٦ - ٢٠١٩ (بالنسب المئوية)

	2016	2017	2018	2019
مجموع العاملين في القطاع المصرفي	**2.52**	**2.95**	**(0.37)**	**(3.94)**
التوزّع حسب الجنس				
ذكور	1.61	2.27	(0.93)	(4.36)
اناث	3.56	3.70	0.23	(3.50)
التوزّع حسب العمر				
أقل من 25 سنة	(1.97)	5.19	(17.49)	(43.24)
بين 25 و 40 سنة	5.24	4.60	1.50	(1.55)
بين 40 و 60 سنة	(0.48)	0.16	0.41	(0.99)
أكثر من 60 سنة	4.60	2.13	2.78	3.11
التوزّع حسب الوضع العائلي				
عازب	(1.70)	1.05	(3.46)	(9.73)
متأهل*	5.35	4.13	1.49	(0.61)
عدد الاولاد	(3.06)	7.21	0.81	(4.66)
التوزّع حسب التحصيل العلمي				
دون البكالوريا	(2.07)	(4.66)	(6.88)	(7.68)
بكالوريا قسم 2 أو ما يعادلها	(5.84)	(1.40)	(4.66)	(10.89)
شهادة جامعية	4.70	4.59	1.02	(2.52)
التوزّع حسب فئات المصارف				
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	2.65	3.77	(0.37)	(4.08)
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	(3.54)	(27.26)	(0.39)	(4.48)
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	4.44	5.38	(0.48)	0.48

المصدر: جمعية مصارف لبنان.
* متزوج ، مطلّق أو أرمل.
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم

23 تطور رواتب العاملين في المصارف ولواحقها

٢٠١٥ - ٢٠١٩

(بمليارات الليرات اللبنانية)

السنة	الرواتب	التعويضات العائلية		تعويضات نهاية الخدمة		العناية الصحية		التعويضات الاخرى	المجموع
		اشتراكات صندوق الضمان	الاضافات	اشتراكات صندوق الضمان	الاحتياط	اشتراكات صندوق الضمان	الاضافات		
2015	1122.3	25.6	11.7	106.3	126.3	47.7	39.0	316.5	1795.4
2016	1193.2	26.3	11.8	114.1	113.8	48.6	42.2	338.1	1888.1
2017	1263.4	26.9	12.3	118.1	113.2	59.5	43.5	360.0	1996.9
2018	1313.3	27.4	12.5	121.8	149.1	62.1	47.3	376.8	2110.3
2019	1349.2	26.6	12.0	115.4	107.1	61.2	49.6	319.2	2040.3

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

جدول رقم

24 تطور متوسط راتب العامل الواحد في المصارف ٢٠١٥ - ٢٠١٩

(بآلاف الليرات اللبنانية)

العام	متوسط الراتب الشهري	متوسط الراتب الشهري مع لواحقه*	متوسط الراتب الشهري مع جميع التعويضات **	الحد الادنى للأجر في لبنان
2015	3796	5286	6073	675
2016	3936	5477	6229	675
2017	4049	5658	6399	675
2018	4224	5916	6788	675
2019	4517	6087	6832	675

المصدر: جمعية مصارف لبنان.

* الراتب مع لواحقه = الراتب + التعويضات العائلية + العناية الصحية + تعويضات أخرى .

** الراتب مع جميع التعويضات= الراتب + التعويضات العائلية + تعويضات نهاية الخدمة + العناية الصحية + تعويضات أخرى.



بيروت | الصيفي، شارع غورو | مبنى الجمعية
الرمز البريدي بيروت ٢٠٢٨ ١٢١٢ لبنان
ص.ب. ٩٧٦ بيروت، لبنان
هاتف | فاكس ٩٧٠٥٠٠/١ ١ ٩٦١+
www.abl.org.lb